

١٢٢

al-Kalānī, Ismā'il

هدية الى وزير المعارف  
الجليل في دار السلام  
التي هي من هدايا التوراة

تعلقات الكبرى  
على مدار الاوقات

محرم وعرفه الله بالنعيم

Ta'liqāt

١٢٦٦ هـ

لور فهد الزهر  
الحرم الحرام  
١٩٤٦

(RECAP)

2271

502

outs.) 751

2



\* بسم الله الرحمن الرحيم \*

الحمد لله رب العالمين والصلوة على محمد وآله اجمعين قوله على افهام  
الخطاب اى اعلامه ايانا جنس الخطاب وهو توجيه الكلام نحو الغير  
فابغاع الافهام عليه اسناد الى السبب اذ الخطاب سبب افهام  
ماخوطب به او المراد ماخوطب به وهو الكلام اللفظي ففي الاسناد  
تجاوز ايضا والنفسي فلا يتجاوز فيه ويحتمل ان يحمل الخطاب على الخطاب  
المعهود هو خطاب الله تعالى المتعلق بافعال المكلفين وهو الاحكام  
الشرعية وافهامها ايانا من اجل النعم واما افهام مطلق الخطاب  
فهو نعمه شاملة للثقلين ثم انه لم يقل على فهم الخطاب مع انه النعمة  
الواصله البنا الموجبة للشكر لما قالوا ان المحمود عليه يجب ان يكون  
من الافعال الاختيارية للمحمود فان قلت كون المحمود عليه فعلا  
للمحمود ينافي اجتماع الحمد مع الشكر الذى يجب كونه في مقابلة النعمة  
الواصله اذ الفعل لا يقبل الانتقال اصلا قلت مرادهم من النعمة الواصله  
الى الشاكر الانعام الواصل الاثر اليه بشهادة قولهم في تعريفه بسبب  
كونه منعم فان الانعام وان لم ينتقل عن المم الى الشاكر الا انها تنقل اليه



آثره الذي هو ما وصل اليه من النعمة فالحمد للفقوى والشكر مجتمعان  
 في مثل نحمده على انعامه قطعاً فاقبل في شرح الفرائد من ان قوله  
 الحمد لواهب العطية لبس مادة الاجتماع اذ الهبة فصل اختياري لا يقبل  
 الانتقال فغلط بقى ههنا بحث شريف هو ان قوله على افهام الخطاب  
 اما قيد الحكم فيلزم الكذب في صورة الاستفراق والجنس اذ ليس  
 كل احد معللاً بالافهام واما قيد الموضوع فيلزم تخصيص الموضوع  
 بالحمد المطلقة به وهو لا يلزم الاستفراق والجنس ولا يخلص الا بان يكون  
 قيد اللاتيات لا للثبوت كما قيل في مثله اذ لا يلزم من كون الاثبات في مقابلة  
 الافهام كون ثبوت المحامد المثبتة في مقابلتها وفيه ان الاثبات المطلق  
 بهذا الحكم هو التصديق والادراك الاذعان ولا معنى لتعليقه بافهام  
 الخطاب نعم ان حمل الجملة الحمديّة على الانشائية كما هو المرجوح يصح  
 كونه قيد الانشاء المدلول عليه بالنسبة ما به الانشاء فكانه قال احده  
 بهذا الكلام على افهام الخطاب ويمكن ان يحمل الاثبات على إيجاد  
 الحمد بهذا الكلام قوله المبعوث لاظهار الصواب اللام للعاقبة عند  
 الاشاعرة حيث لم يجوزوا تعطيل افعال الله تعالى بالاغراض وللغرض  
 عند المجوزين كالمعتزلة وكما لا يجوز ان تفكك العاقبة عن ذي العاقبة لا يجوز  
 تخلف اغراض الله تعالى عند المجوزين فالمراد من الصواب الاحكام  
 الحقّة التي قصد بها وابطاحتها وايضا حيا فلا يرد مثل حقيقة الروح وسائر  
 المتشابهات مع ان لام الصواب يحتمل الجنس وان كان الاوفق للمقام  
 الخطائي الاستفراق ولك ان تقول المراد اظهار الحق واعلاؤه بالمجادلة  
 والمقاتلة او اظهاره بالمناظرة كما اشير اليه بقوله تعالى وجادلهم بالتى هي  
 احسن قوله المتأذين بخير الاداب في القاموس الادب الظرف وحسن  
 التناول وهو الامر المستحسن الذي ربما يلام تاركه وان لم يعاقب فالمراد  
 بالاداب اما الطرق المسنونة عن الانبياء عليهم السلام في امور الدين والدنيا  
 واما الطرق المستحسنه في الزام المعتادين وبخير الاداب هو طريقة نبينا



عليه الصلوة والسلام فلا يلزم تخصيص الصلوة بالتعبد ببعض الاصحاب  
مع ان التعبد مأثور به وذلك لان المراد من الخير واحد نوعي شامل ثم ان  
صيغة الفعل اما للدلالة على مطاوعتهم لتأديب النبي عليه السلام واما  
للتكلف الموجب لكمال اديبهم واما للعمل بلا صنع كما في الله المتوحد  
بجلال ذاته فتفيد ان اديبهم جليلة ولا بأس في الادعاء ولا يخفى  
ما في الفقرات الثلاثة من براعة الاستهلال قوله فهذه فائدة الفائدة  
ما استفدته من مال او علم في جلها ما لغة سواء اشيرت الاشارة الى الالفاظ  
او المعاني والنقوش واما الاشارة الى الادراكات فمحملة في الاشارة الى العلم  
لا الى التكلم ثم ان توصيفها بالهجاب والزيادة في الحساب يحتمل المدح والنم  
على نحو قوله خاط لي عمرو قباء ليت عينه سواء قلت شعر اليس يدري  
امدح ام هجاء اذ قد كان عمرو خياط اعور فكونها عجايبا يحتمل انها  
لحقاتها يتعجب من عرضها في معرض الفوائد العظام وليس المعنى حيث  
انها لعدم كونها فائدة في نفسها يتعجب من عرضها في معرض الفوائد  
اذ يضع الترقى الاتي فان معناه بل زائدة لا تدخل في حساب الفوائد  
كالكسور التي لا تدخل في صحاح الاعداد واعلمه مراد من قال فيه هضم  
يفهم من الكسر ولاتنافي بين تحقيرها وبين الصفات الاتية من الكشف  
والشرح المتجددين على سبيل الاستمرار اذ التحقير للهضم لا يوجب  
التحقير بحسب نفس الامر ويحتمل انها اعظمها قدرا يتعجب منها بل زائدة  
على سائر الفوائد لا يمكن احصاء فضائلها وعلامته الاوصاف الاتية  
واطلاق الفائدة عليها باعتبار الاول قوله يكشف عن وجوه مقاصده  
في تشبيه المقاصد بالعرايس الاتي لم يطمئن انفس قبلهم ولا جان استعارة  
بالكتابة واثبات الوجوه فخيّل ان كانت بمعنى الخارجة وان كانت بمعنى الطرق  
فذكرها ابهام والخيّل اثبات النقاب والكشف على التقديرين ترشيح  
كالنقاب على الاول ثم ان النقاب ترشيحا كان او تخيلا مستعار لما يجمع  
عن الوصول اليها والكشف لازالته قوله للحمد معنيان مشهوران

باعتبار الاول المجازي الاول  
كما في قوله تعالى اني اراني  
اعصر خمرا فان العصير  
يقول الى الخمر

ظاهره انهما مشهوران في عهد المحشي بحسب ذاتهما وبحسب كونهما  
 معنيا المجد والمحشي حاكم بما شاهدته وتواتر عنده ولا معنى لتعمد الكذب  
 في مثله فاقبل لانسلم كونهما كذلك بل هو متحكم محض فقد ركب شططنا  
 ركوبا مبنيا على ما رأى من ان اكثرهم جعل العرفي معنى الشكري اللغوي  
 ولا حاجة في دفعه الى ما قبل ان مراده مشهوران ذاتا لا صفة قوله وكل  
 واحد منهما محتمل الخ قبل صرح في التلويح بان العرفي ما يفهم من اللفظ  
 بلا قرينة لقلبة الاستعمال فيه فان وجد قرينة فيحمل على ما دللت عليه  
 القرينة والا فيحمل على العرفي فعلى كلا التقديرين لا احتمال لكل منهما  
 انتهى واجيب بان احتماله لكل منهما باعتبار تحقق القرينة على كل منهما  
 فان مقام الخطبة قرينة على اللغوي ومقام اثبات المجد له تعالى بحسب  
 لا يشذ فرد قرينة على العرفي وفيه ان الخطاب ههنا ما لغوي او عرفي  
 فعلى الاول هو حقيقة في المعنى اللغوي ومجاز في العرفي لان الاول هو  
 الموضوع له في الاصطلاح الذي به كان الخطاب دون الثاني وعلى الثاني  
 الامر بالعكس على ما حققوا في مثل الصلوة وعلى كل تقدير لا قرينة  
 الا في المجاز ولم يقل احد باحتياج الحقيقة الى القرينة نعم لو كان المجد  
 مشتركا لفظيا بينهما بحسب اللغة او بحسب العرف لا احتياج الى قرينة تعيين  
 احدهما بل الحق في الجواب ان مراده ان كلا منهما محتمل اذا الخطاب  
 في الخطاب لو وجب ان يكون لغويا لما غلب المجد في المعنى العرفي لان غلبته  
 في خطب الكتب فالخطاب محتمل بين اللغوي والعرفي فكذا ما كان  
 عليه او مراده ان الخطاب في الخطب بحسب اللغة قطعاً لكن ههنا  
 احتمال قرينة الاستعمال في معنى الشكر مجازا وهي عطف المنة ونعيم  
 مورد المجد من جميع الجوارح واستزاده نعمة التأليف عملا بقوله تعالى  
 لنشكركم لازيدنكم مع انه يخرج عن عهدة حديث الابتداء واحتمال  
 القرينة كاف في احتمال المجاز قوله اما ان يراد المبني للفاعل الخ لا بد من نوع  
 بسط ليكشف المرام قال العلامة التتائز اني في التلويح في المقدفات

قوله واحتمال القرينة كاف  
 ولذا ترى ائمة التفسير يجمعون  
 بين المعاني الحقيقة والمجازية  
 مع امتناع التجوز فيما يمكن  
 الحقيقة كما لا يخفى

الاربع الموضوعات لتحقيق الافعال الاختيارية للعباد ان كثيرا من المصادر  
 مما يحصل به للفاعل معنى ثابت قائم به كما اذا قام زيد فحصل له هيئة القيام  
 او تحرك فحصل له حالة هي الحركة فلفظ الفعل اي الذي جمع على افعال  
 وكثير من صيغ المصادر قد يطلق على نفس ايقاع الفاعل ذلك الامر  
 وهو المعنى المصدري ويسمى تأثيرا كاحداث الحركة وبمجاهدها في ذات  
 الموقع والمحدث لا كابقاع الحركة في جسم اخر حتى يكون نحر بكا وكابقاع  
 القيام والقعود في ذاته وقد يطلق على الوصف الحاصل للفاعل  
 بذلك الابقاع وهو معنى الحاصل بالمصدر ويكون وضعيا كالقيام  
 او كيفية كالحرارة وكالحالة التي يكون المتحرك مادام متوسطا بين المبدأ  
 والنتهى والاول حقيقة معنى المصور وهو جزأ مفهوم الفعل الاصطلاحي  
 وهو امر اعتباري لا وجود له في الخارج انتهى وانما قال وكثير من صيغ  
 المصادر لان منها ما هو موضوع للتأثر والانفعال وما هو موضوع للامر  
 العدمي غيرهما كالامكان والامتناع والعدم فلنطلق صيغ المصادر سواء  
 كانت موضوعات للتأثير او للتأثر او لغيرهما معنى مصدري يقال له الحدث  
 لحدوث اكثر افراده وهو قائم بالفاعل وبسببه يحصل للفاعل هيئة  
 موجودة حقيقة ان كان تأثيرا وتأثرا كما في الضرب والقيام والانكسار  
 او اعتبارية ان لم يكن تأثيرا وتأثرا كالوجوب والامكان ويحصل للمفعول  
 ايضا احدى الهيئتين ان كان متعديا وصيغ المصادر اما مشتركة بين  
 المعنى المصدري وبين الهيئة الحاصلة للفاعل والمفعول به كما ذهب  
 اليه بعضهم واما موضوعات للاول فقط ولا يستعمل في الثاني الامحازا  
 كما ذهب اليه اكثر المحققين ويؤيده تسمية الهيئة بالحاصل بالمصدر ولا بد  
 عليه لجواز ان يكون التسمية بحسب اصل الوضع وان يكون صيغ المصادر  
 حقيقة حرفية في الهيئة بغلبة الاستعمال وفيه ان المعنى الاصلي غير  
 مهجور بل الوجه ان لفظ المصدر يجوز ان يكون موضوعا لصيغ المصادر  
 من حيث وضعها للمعنى المصدري الذي هو مدلول الفعل الاصطلاحي

المصدر درم

فقط كما دل عليه كلام التلويح وعلى هذا كلام التلويح ايضا يحتمل  
 المذهبين لان قوله والاول حقيقة معنى المصدر يحتمل معنى لفظ المصدر  
 كما يحتمل معنى صيغ المصدر كما لا يخفى ثم انهم كما يقسمون الفعل الاصطلاحي  
 الى المبني للفاعل والى المبني للمفعول يقسمون المصدر المتعدي اليهما  
 يعنون بهما الهيئتين الحاصلتين قال المولى الفارسي في تفسير سورة  
 الفاتحة تسامح اهل العربية في قولهم المصدر المتعدي قد يكون مصدرا  
 مبنيا للفاعل وقد يكون مصدرا مبنيا للمفعول يعنون بهما الهيئتين  
 الحاصلتين هما معناها الحاصل بالمصدر والائكان كل مصدر متعد مشترك  
 ولا قائل به بل استعمال المصدر في المعنى الحاصل بالمصدر استعمال الشيء  
 في لازم معناه انتهى وللمناقشة في بطلان اشتراك كل مصدر متعد بحال  
 واسع كيف وان اهل اللغة يطلقونها على الهيئات اطلاقا شايعا وانكر  
 الفاضل العصام المصدر المبني للمفعول بالكلية واستدل بانه لو وجد  
 لكان معنى قائما بالمفعول به وكان اسناده اليه على طريقة القيام لاعلى طريقة  
 الوقوع عليه فلم يخرج نائب الفاعل عن تعريف الفاعل بقيد على جهة  
 قيامه به مع انهم ساقوه لاجراجه بل المصدر المتعدي لم يوضع الالى المعنى  
 المصدرى والفعل المعروف وشبهه وضع لنسبته الى الفاعل من جهة  
 القيام والفعل المجهول وشبهه لنسبته الى المفعول به من جهة الوقوع اقول  
 على هذا يكون معنى قولنا كسر الزجاج انه وقع عليه التأثير القائم بالكسر  
 لانه قام به كونه بحيث وقع عليه كسر الكاسر كما يقتضيه كلام من اثبت  
 كما قال العلامة التفازاني في تفسير التعقيد اى كون الكلام معقدا على  
 ان يكون من المصدر المبني للمفعول ويؤيد ما قاله الفاضل العصام ما ذكره  
 في التلويح حيث جعل التأثير جزء مفهوم الفعل الاصطلاحي مطلقا  
 معروفا كان او مجهولا ويستفاد من كلام ذلك الفاضل انه انكر المبني  
 للمفعول انما بالمفعول به واثبت بوجه اخر غير ما ارادوه فان المصدر  
 قد يضاف الى فاعله وقد يضاف الى نائبه فالمتضاف الى الفاعل فهو

كسر زيد الزجاج مصدر مبنى للفاعل والمضاف الى نائبه نحو كسر  
 الزجاج بمعنى وقوع الكسر عليه لا بمعنى قيام الكسورية به كما يقتضيه  
 تفسير التعقيد مبنى للمفعول نعم يجوز ان يكون المصادر مشتركة لكن  
 لا تناسب ولا تضاف الا باعتبار استعمالها في المعنى المصدرى المقتضى للنسبة  
 الى الفاعل والمفعول به فحينئذ ينحصر على دليل الانكار ان غاية ما افاده  
 في اشتراك صيغ الافعال وشبهها الموضوعات لنسبة معينة اما من حيث  
 القيام واما من حيث الوقوع لان في اشتراك صيغ المصادر الغير الموضوعات  
 لشي من النسبتين وان عرضنا تارة وخصصنا المصادر بالمعنى المصدرى  
 وهو لا يقدح استعمال المصدر الغير المضاف في المعنى القائم بالمفعول به  
 كما في التعقيد فاضبط هذه الجملة فانه من نفايس المباحث اذا قرر هذا فنقول  
 يحتمل ان يكون مراده من المبنى للفاعل والمبنى للمفعول الهيتين الحاصلتين  
 للحامد والمحمود على الاستعمال السابع المستفاد من كلام المولى الفارسي  
 ويرد على هذا الاحتمال ان تأخير المعنى المصدرى الذي هو الاصل ارجح  
 الى الاحتمال الرابع المذكور بقوله ويجوز ان يراد الخ غير مناسب وايضا  
 يشكل التقابل بينهما وبين الحاصل بالمصدر الا ان يقال التقابل  
 بحسب الارادة اذ لا يجوز اجتماع ارادة العام مع ارادة الخاص فين الارادتين  
 تقابل وان لم يكن بين المرادين ويحتمل ان يكون مراده منهما ما يستفاد  
 من كلام الفاضل العصام اعني المعنى المصدرى من حيث القيام والمعنى  
 المصدرى من حيث الوقوع فح لا تأخيره الى الاحتمال الرابع ويحسن  
 التقابل بين المرادين ايضا وينجيه عليه ان استعمال المبنى للمفعول في المعنى  
 القائم بالفاعل خلاف الاستعمال السابع والحق ان مراده من المبنى  
 للفاعل ما قام بالفاعل سواء كان معنى مصدريا او هيئة حاصلة به ومن  
 المبنى للمفعول ما قام بالمفعول اما من الهيئة الحاصلة بسبب المعنى المصدرى  
 من ظهور العظمة والمهابة عند القلوب واما نعم منها ومن الكمالات التي  
 تفيض سببا للمحمودية وعلى جميع التقادير مراده من الحاصل بالمصدر

اما المعنى

اما المعنى الاصطلاحي اعني الهيتين القائمتين بالفاعل والمفعول به واما  
 المعنى اللغوي الشامل لهما والمادحية والمعظمية والمدوحية والمعظمية  
 ان اللزمتين الحمادية والمحمودية لزوم الاعم للاخص اذ المدح والتعظيم اعم  
 من الحمد اللغوي والعرفي وذلك لان الحاصل بالمصدر بحسب الاصطلاح  
 موضوع لهيئة الحاصلة للفاعل او المفعول به بسبب المعنى المصدري  
 اولا وبلا واسطة كالحمادية والمحمودية الحاصلتين بسبب الحمد  
 ومثل المادحية والمدوحية حاصل تانيا وبواسطتهما والمعنى اللغوي  
 الحاصل بالمصدر هو الحاصل بسبب المصدر اعم من ان يكون حاصل  
 الاثر بلا واسطة وان يكون حاصل واسطة كاللم بالنسبة الى الضرب  
 والمادحية والمدوحية والكلام الحاصل من الحمد على ما صرح بمثله  
 بعض الافاضل فيكون المعنى اللغوي اعم مطلقا اذ الكلام الذي هو  
 لفظ وصوت ليس هيئته حاصلة لشي من الحامد والمحمود بل هو حاصل  
 للهو التكييف لكنه حاصل بسبب التكلم الذي هو الحمد وعلى اى معنى  
 يحمل الحاصل بالمصدر يرد عليه ان لفظ الحمد لم يوضع للقدر المشترك  
 بين الهيتين الحاصلتين للفاعل والمفعول به وان وضع لكل من الهيتين  
 على القول باشتراك صيغ المصادر المتعدية كما ان المصادر اللازمة مشتركة  
 عنده بين المعنى المصدري وبين الهيئته الحاصلة للفاعل فان اراد  
 بالحاصل بالمصدر كلاما من الحمادية والمحمودية كان المضروب اولا  
 اربعة لاثثة وان اراد القدر المشترك فهو ليس الابتأ ويل ما يطلق  
 عليه الحمد وهو المعنى الرابع فلا تقابل بينهما الا ان يقال المعنى الحاصل  
 بالمصدر اصطلاحيا كان اولغويا اخص مطلقا مما يطلق عليه الحمد  
 لصدقه على نفس المصدر ايضا فيصح التقابل بين الارادتين ايضا  
 وان كان اطلاق لفظ الحمد على الاحتمال الثالث بتأويل ما يطلق عليه الحمد  
 قوله او الحاصل بالمصدر قد عرفت انه اما بالمعنى الاصطلاحي  
 واما بالمعنى اللغوي وانه على الاول عبارة ههنا عن الحمادية والمحمودية

المفسرتين بالكون حامدا والكون محمودا كما عرفت من تفسير التعقيد  
ولافرق بين العبارتين إلا بالأجسال والتفصيل كما يشهد به العلوم العربية  
وقد اشار اليه الفاضل العصام في جعل الحاصل بالمصدر عبارة  
عن الحامدية والمحمودية وجعل الكون حامدا عبارة عن المعنى المصدري  
فقد اخل كلامه بوجه بين اذا الكون المذكور عبارة عن نسبة قضية  
قائلة بان هذا حامدا كما ان الكون محمود عبارة عن نسبة قضية قائلة بان ذلك  
محمود وكيف يكون النسبة عين المحمول الذي هو المعنى المصدري  
بل الكونان كالحامدية والمحمودية متأخران عن المعنى المصدري الا يرى  
ان العلم وان كان من مقولة الكيف كان العالمية والمعلومية المفسرتين  
بالكونين متضايفان قطعاً فكيف يكون ماهو من مقولة الاضافة من مقولة  
الكيف مع ان المقولات اجناس عالية متباينة على ما صرحوا في كتبهم  
قوله ويجوز ان يراد ما يطلق عليه الحمد الخ بمحتمل ان يكون مراده ما يطلق  
عليه الحمد اللغوي فقط حقيقة او مجازا او الحمد العرفي فقط حقيقة او مجازا  
ليشمل اللغوي جميع احتمالات اللغوي والعرفي جميع احتمالات العرفي  
وبمحتمل ان يكون مراده ما يطلق عليه مطلق الحمد لغوياً كان او عرفياً  
حقيقة او مجازاً ليشمل جميع احتمالات اللغوي والعرفي ويرد على الاول  
انه يستلزم ان يكون المضروب فيه ثانياً ثمانية لاسبعة وعلى الثاني انه  
لا وجه لترك ما يطلق عليه الحمد اللغوي فقط والعرفي فقط الا ان يحمل  
على المقايضة او يكون هذا الاحتمال شاملاً لكل بان يراد به ما يطلق  
عليه هذا التركيب اعني ما يطلق عليه الحمد فتأمل والاوجه ان يحمل  
على صنعة الاحتمال فانه ترك القدر المشترك بين المبني للفاعل والمبني  
للمفعول ايضاً بناء على ان المراد من المبني للفاعل اما المعنى المصدري  
فقط او ما قام بالفاعل مطلقاً معني مصدر يا كان او هيئة حاصلة له كما تقدم  
كما انه ترك كلا من الهيئتين على حدة فاشار بذلك كل من المبني للفاعل  
والمبني للمفعول الى احتمال كل من الهيئتين وبالقدر المشترك ههنا الى القدر



المشترك بين المبني للفاعل والمبني للفعول والى القدر المشترك بين الثلاثة لكل من التقوى والعرف وما ذكره في الضربين هو الاحتمالات المصرح بها لا اعم من الرموز البها فانه ترتقى الى كثير اذا تأملته تعرفه قوله ما يطلق عليه حقيقة او مجازا والمراد يطلق عليه فيما بينهم وبرد ذلك بالفعل لا ما من شأنه ان يطلق وبرد حتى يشمل الحامد والمحمود وجميع اسباب الحمد وزمانه ومكانه وجميع ما يشابهه فيبطل في صورتى الجنس والاستفراق وان كان الكل مختصا به تعالى من جهة التعلق فليأمل قوله ليعم الكل اى كل جنس من جنسى التقوى والعرف وكل نوع من انواعها وان عم معها لما هو خارج عن الجنتين واقسامهما مثل المدح الذى اطلق عليه الحمد في قوله تعالى عسى ان يعثرك ربك مقاما محمودا فان قيل هذا التعميم مناف للعهد قلنا المصهور لا يجب ان يكون شخصا معينا بل قد يكون نوعا معينا كما في قوله تعالى واذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة بطيروا بموسى ومن معه وكاحل الفاضل الجاهل لام الكلمة على العهد على ان يراد الكلمة العربية التى قصد النحاة بيان احكامها بناء على ان الكلمة وتعرفها صادقان على كلمات سائر اللسان فعلى هذا يجوز ان يكون المصهور نوعا معينا من ذلك المفهوم الاعم شاملا للافراد الكاملة من كل نوع فلا اشكال قوله ولا من التعريف يحتمل ان يكون للاستفراق الخ لا يخفى ان الحمد بالمعنى المصدري تأثير باللسان او بالجوارح كما سبق منى منه والتأثر الذى هو من مقولة الفعيل من الامور الاعتبارية عند المتكلمين النافين لوجود الاعراض النسبية سوى الابن وان كان الكل من الموجودات الخارجية عند الحكماء والهيئة الحاصلة للحماد من الموجودات الخارجية عند الكل كما ان الهيئة الحاصلة للمحمود من الامور الاعتبارية عند الكل والابن قسام الحوادث بذاته تعالى لتجدد المحموديات بتجديد المحامد الحادثة فلو كانت المحمودية صفة حقيقة يلزم القسام المذكور قطعا وهو محال عند الكل الا الكرامة ولا يعاينهم

قوله بناء على ان الكلمة الخ  
اشارة الى دفع ما ورد عليه  
من ان حمل لام الكلمة  
على العهد الخارجى غير صحيح  
بوجه ومن المورد بن الفاضل  
العصام والفاضل البركوى  
في الانحسان نعم برد عليه  
على هذا يلزم كون التعريف  
اعم لكنه جازع عند القدماء  
او هو مبنى على حمل اللفظ  
على اللفظ العربى ليخرج  
كلمات سائر اللسان عن التعريف  
كما خرجت عن المعرفة  
ولا قدح اذا النحاة انما يخرجون  
من احوال الكلام العربية  
لا عن احوال مطلق الكلام  
شبه

وكذا الكلام في المعبودية وامثالها ولا مانع من تجدد صفاته تعالى  
 الاعتبارية فان حل الجمد على التأثير كان القضية في صورة الاستفراق  
 كلية ذهنية عند المتكلمين وخارجية او حقيقية عند الحكماء وان حل  
 على الهيئة الحاصلة للحامد كانت كلية خارجية او حقيقية عند الكل  
 وان حل على الهيئة الحاصلة للحمود كانت كلية ذهنية عند الكل  
 واما اذا حل على مقام بالحامد تأثيرا كان اوهية حاصلة له او على مطلق  
 الحاصل بالمصدر سواء كان هيئة الحامد او هيئة الحمود او على ما يطلق  
 عليه الجمد الشامل للكل فلا يصح ان يكون ذهنية ولا خارجية ولا حقيقة  
 بالمعنى المشهور وانما يكون حقيقية بالمعنى الذي احدها الشريف  
 المحقق اعني القضية الحاكمة على الافراد الخارجية المحققة او القدرة  
 وعلى الافراد الذهنية وههنا بحث اما اول فلان المحمول ههنا الثبوت  
 والوجود الذي هو معقول ثان وكل قضية محمولها معقول ثان لا تكون  
 الا ذهنية فهي على جميع التقادير ذهنية ولا بأس في كون الموضوع موجودا  
 خارجيا بعد ان كان المحمول من العوارض الذهنية كما قالوا في زبد الموجود  
 الا ان يقال فرق بين مطلق الثبوت والوجود وبين الثبوت لله تعالى  
 والمعقول الثاني هو الاول دون الثاني نعم هو من الامور الاعتبارية لكن  
 قد ثبتت الامور الاعتبارية في الخارج كما قالوا في زبد داعي واما ثانيا فلان  
 الحقيقة المحدث لما كانت حاكمة على الافراد الخارجية والذهنية  
 وجب ان يكون محمولها من لوازم الماهيات اعني لا ينفك بالضرورة  
 عن الموضوع في كلا وجوديه اعني الخارجي والذهني وكون الثبوت له  
 تعالى كذلك محل تأمل الا ان يقال هو لازم لماهية كل من الجمد الاقوى  
 والعرفي ان قد اخذ في ماهية كل منهما وقوعه في مقابلة الجميل والانعام  
 وكل جبل اما صفة قائمة به تعالى واما متخوق له تعالى فلو فرض جد غير  
 متعلق به تعالى يلزم ان لا يكون واقعا في مقابلة الجميل والانعام فيقلب  
 الى ماهية اخرى ولا نفي بل لازم الماهية الا انه لو فرضت الماهية خالية عنه

قوله في مقابلة الجميل القسالة  
 ههنا اعم من السبقة والابدية  
 فلا يرد ان الحمد اللغوي  
 لم يشترط كونه في مقابلة الانعام  
 ولذا كان اعم من العرفي  
 من حيث يتعلق به

انقلبت الى ماهية اخرى فاعلم هذا قوله اشارة الى الفرد الكامل  
 الشخصي او النوعي قبل وهو المشار اليه بقوله عليه السلام لا احصي ثناء  
 عليك الخ وفيه بحث اما اولاً فلانه انما يتم اذ لم يعتبر قيد السلطنة  
 في ماهية الحمد القوي وسيظهر من كلام المحشي اعتباره فيها واما ثانياً  
 فلانه انما هو المعهود من الحمد القوي ان لم يعتبر فيه قيد اللسان  
 او من الحمد المجازي او العرفي ان اعتبر فيه ذلك القيد او ان اعتبر وكان ثناء  
 في مقابلة الانعام وما للمعهود من العرفي وبما يطلق عليه الحمد ومثباته  
 تعالى ذاته العلية على غير الانعام فالحق ان الفرد الكامل من القوي حمد  
 الرسل والانباء عليهم الصلوة والسلام والملائكة المقربين عليهم السلام  
 او الحمد الواقع من العباد على وجه الاحسان كالواقع من المص ان اعتبر  
 ذلك القيد والافئدة ومن العرفي تعظيماته تعالى ذاته العلية في مقابلة  
 انعامه تعالى على عبادته اذ لا يشترط في الحمد العرفي وصول النعمة الى الحامد  
 وان اشترط ذلك في الشكر القوي عند بعضهم ثم ان اثبات الفرد الكامل له  
 تعالى يوجب اثبات الباقي بالطريق الاولى وهذه الطريقة طريقة  
 برهانية فمن البلاغة وفيه دلالة على عدم لياقة الباقي بالاثبات له تعالى  
 وفيه من التعظيم ما لا يخفى لكن مع ذلك ربما يوهم عدم ثبوت البعض  
 من المحامد فلذا آخر احتمال العهد قوله لاختصاص الصفة بالموصوف  
 فان قلت بل اللام موضوعة لمطلق الاختصاص الشامل للاختصاصين  
 فاستعمالهما في احدهما يجوز بلا صارف للصحة المطلق الصحة كلافردية  
 قلت بل اللام موضوعة لاختصاصات جزئية كسائر الحروف عند التحقيق  
 فيكون مشتركة بين تلك الاختصاصات نعم يحتاج الى قرينة تعين المراد  
 ولا حاجة اليها هنا للصحة ارادة كل فرد صالح للمقام من النوعين  
 وقد صرحوا ان المشترك انما يحتاج الى قرينة معينة اذ لم يصح ارادة كل  
 من المعنيين قبل بل اللام ههنا على اختصاص الصفة بالموصوف  
 لا ينطبق على جميع الاحتمالات لانه انما يستقيم فيما كان الحمد صفة له تعالى

لإفيا كان صفة للعباد اقول هذا الاحتمال مبني على اخراج الكلام  
 على خلاف مقتضى الظاهر اما بان ينزل محمد غيره تعالى منزلة العدم  
 او منزلة غير الحمد كأنها في جنب محامده تعالى ليست بمحمد موجودة  
 كما قيل وفيه انه لا يلايم صورة العهد الخارجي في لام الحمد لأنها تدل على ان  
 هناك محمد ناقصة لا تليق بالاثبات له تعالى واما بطريق ارجاع محمد  
 العباد الى محامده تعالى اما ارجاع محمديتهم الى محمديته تعالى فظاهر  
 لانهم انما استحقوها بسبب جميل فيهم وكل جميل مخلوق لله تعالى  
 ولا تأثير فيه لقد رتبهم عند الاشاعرة فكما ان ممدوحية النفس راجعة  
 الى النفس فكذلك هنا واما ارجاع حامديتهم الى حامديته تعالى فبادعاً  
 ان كل عبادة في الحقيقة عبارة عن توفيق الله تعالى العبد لها واقداره  
 عليها ولا يخفى ما فيه من سلب تأثير القدرة في العبادة عن العبد ونفو يرض  
 امر العبادة اليه تعالى ومن ههنا قال بعضهم ان الله تعالى يحمد لذاته بذاته  
 وبفعله ولا جل هذه النكتة قدم هذا الاحتمال على الاحتمال الثاني الغير  
 المحتاج الى تأويل اذ كل حمد متعلق به تعالى من غير ادعاء وتنزيل واما ما قيل  
 ان محمد غيره تعالى صفة له تعالى باعتبار الخلق ففيه بحث من وجوه  
 اما اولاً فلان الافعال انما تسند حقيقة الى كاسبها لا الى خالقها والافهوه  
 تعالى خالق الخير والشر واما ثانياً فلان المخلوق لو كان صفة للخالق  
 لكانت الجواهر المخلوقة صفات قائمة به تعالى وهو باطل بل المخلوق اثر صفة  
 الخلق وان اراد تقدير المضاف اى خلق الحمد فيخرج المحامد الغير المخلوقة  
 اعني محامده تعالى القديمة بكلامه القديم والامور الاعتبارية كالحمودية  
 والتأثير على مذهب المتكلمين وهو غير مناسب لجميع صور لام التعريف  
 اللهم الا ان يحمل مراده ايضا على مثل ما قلنا من انه بادعاً ان محمد غيره  
 تعالى عبارة عن خلقه تعالى اياها فيهم فيندفع بعض الاشكال فالوجه  
 ما ذكرنا قوله لاختصاص المتعلق بالمتعلق قديتهم انه لا تقابل بين  
 هذين الاحتمالين اذ المتعلق والمتعلق اعم من الصفة والموصوف وهو

ظاهر والجواب بتخصيص العام بماعدا الخاص بقاعدة اذا قوبل العام  
 بالخاص يراد ما واره الخاص غير مرضي ههنا اذ ضرب الاحتمال الثاني  
 في جميع الاحتمالات السابقة التي من جلتهما الاحتمال المشتمل على المحمد  
 التي هي صفة له تعالى بابه واقول وان لم يرتضوا هذا الجواب لكننا  
 نرضيه اذ فرق بين تخصيص المتعلق والمتعلق بماعدا الصفة والموصوف  
 وبين تخصيص التعلق بماعدا نطق الصفة بالموصوف فان لمحمد الله  
 تعالى تعلقين به تعالى احدهما قيامها به تعالى وهو تعلق الصفة  
 بالموصوف تعلق القيام به وثانيهما كون تلك المحمد بسبب الجميل الصادر  
 منه تعالى اما وجوبا كالمحمد على الصفات الذاتية او اختيارا كالمحمد  
 على افعاله تعالى الاختيارية كالخلق وهذا التعلق هو تعلق الحمد بالمحمود  
 الحقيقي فالمراد من اختصاص المتعلق بالمتعلق اختصاص التعلق الثاني  
 على ان يكون قيد الحبيبة ملحوظا اي اختصاص المتعلق من حيث انه  
 متعلق ولا شك في التقابل بين التعلقين فان بينهما مبانة بحسب الحمل  
 فان محمدا العباد له تعالى متعلقين بهم بالتعلق الاول وبه تعالى بالتعلق  
 الثاني ومحمدا تعالى لعباده متعلق به تعالى بالتعلق الاول وبهم بالتعلق  
 الثاني ومحمدا تعالى لذاته متعلق به بكلا التعلقين لكن تعلقها الاول  
 تعلق الحمد بالخامد وتعلقها الثاني تعلق الحمد بالمحمود وبالجملة ان المراد  
 من التعلق في الاحتمال الثاني غير تعلق القيام فيكون اختصاص الحمد به  
 تعالى على هذا الاحتمال عبارة عن اختصاصه من حيث التعلق الثاني  
 سواء كان مختصا من حيث التعلق الاول الذي هو تعلق القيام او لا  
 فلا اشكال اصلا كما لا يخفى ويمكن ان يقال ايضا ان لام الغرض في الاحتمالين  
 دلت على ان مدارهما على الارادتين ولا شك ان ارادة العام مقابلة لارادة  
 الخاص وان لم تكن تقابل بين المرادين فتأمل قوله من ضرب الثلاثة  
 التي هي المبني للفاعل والمبني للفعول والحاصل بالمصدر سواء كان هبة  
 حاصلة للفاعل او للفعول في الاثنين اللذين هما المعنى اللغوي والعرفي ضربا

اولا ومن ضرب الثلاثة التي هي احتمالات لام التعريف في السبعة التي  
 ستة منها حاصلة من الضرب الاول وواحد مضموم اليها وهو معنى  
 ما يطلق عليه الحمد ومن ضرب الاثنين هما احتمالا لام الملك في احد  
 وعشرين التي حصلت من الضرب الثاني فالمجموع اثنان واربعون  
 وانما ضم معنى ما يطلق عليه الحمد الى الستة الحاصلة من الضرب الاول  
 ولم يجعله من جملة المضروب فيه ولا حتى يكون الحاصل من الضرب الاول  
 تسعة اذ هذا المعنى الاعم الشامل للكل لا يتصور فيه المبني للفاعل والمبني  
 للمفعول والحاصل بالمصدر نعم ينقسم اليها لكن الكلام فيه بالنسبة  
 الى القسم لا بالنسبة الى قسم منه وهو ظاهر وما قيل لم يلحقه في الثلاثة  
 المضروبة او لان قوله ويجوز الخ عطف على قوله كل منها محتمل لا على  
 قوله اما ان يراد الخ لا يسمي ولا يغني من جوع اذ لقائل ان يقول لم يعطفه  
 على الثاني بل العطف مترتب على عدم اللاحق للعللة التي ذكرناها  
 لا العكس ثم ان مرتبة المضروب فيه اقدم عند الحساب من مرتبة المضروب  
 في الرسم على ما هو المشهور من طرق الضرب ولما كان الاحتمالان المذكورين  
 اولا والثلاثة مذكورة ثانيا جعل الثاني مضروبا والاو مضروبا فيه واما جعل  
 الاقل مضروبا والاكثر مضروبا فيه فانما يناسب عند تكرار المراتب  
 ولا بأس في العكس في ضرب الاحاد في الاحاد كما يظهر من جدول  
 قوله فليتأمل في التمييز بين غث تلك الاحتمالات وسمينها اذ البعض  
 اقرب من البعض او في ان بعضها محتاج الى التأويل دون بعض او في  
 تأويل ما يحتاج اليه من مثل الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر او في  
 صحة الكلية الحقيقية بالمعنى المحدث المتوقف صحته على كون المحمول  
 من لوازم ماهية الموضوع وقد عرفت او فيما يرد على ابيان من الاراد  
 على الاحتمالين من المبني للفاعل والمفعول والحاصل بالمصدر او في الجواب  
 عنه كما سبق قال الشارح جعل الله تعالى مخاطبا تنبيهها على القرب الخ  
 الظاهر ان مراده بيان ما يقتضي الخطاب في هذا المقام من التكتين

ويتضمن الاستدلال على ان هذا الخطاب موجه مقبول عند البلغاء لان  
هذا الخطاب لاحدى هاتين النكتتين وكل منها امر مناسب لمقام الحمد  
وكل خطاب كذلك فقبول لكن هذه الكبرى انما ثبت بكون الخطاب  
مفيدا لها والاعليها دون التبيية والحاصل ان نفس التبيية واللباقة  
علتا الخطاب والخطاب لهذه النكتة المقبولة في هذا المقام دليل  
كونه موجه مقبولا ثم ان احتياج الخطاب الى النكتة امالته خلاف  
الاصل بناء على ان الاصل فيه ان يكون المخاطب مشاهدا وعلى  
ان الاصل في العبد ان لا يخاطب مولا سماعا عند تباعد المزلتين واما  
لانه الاصل وان لم يشاهده فانه سميع لكل ما تقول فالخطاب له كخطاب  
انسان وراء جدار الا ان الاصل كخلافه يحتاج الى نكتة كتقديم البند اليه  
وتعريفه على ان الغيبة ههنا اصل ايضا ولا بد لتزجيج اخذ المتساويين  
على الاخر من نكتة ومعنى قوله تنبيهها على القرب تنبيه السامع لا المخاطب  
ولا يخفى انه تنبيه قاصر لانه انما يدل على قربه بحيث يجوز الخطاب  
وهو تعالى اقرب اليها من جبل الوريد اللهم الا ان ينساق الذهن اليه  
قوله فائدة هذا التنبيه اشارة يعنى ان فائدته نفس الاشارة والتنبيه على  
ذلك كما هو صريح الجواب الاتي ولست الاشارة المستكرة بمعنى مبشرة كما  
وهم يحتاج الى كون الفائدة غير هذه الاشارة بل المراد ان نفس تلك الاشارة  
فائدة ترتب على التنبيه على القرب فهنا تنبيهان الاول التنبيه على القرب  
والثاني التنبيه على لباقة هذا الحمد من المص والتنبية الاول غير مفعول لئلا  
بل لغرض التنبيه الثاني وفيه بحث لان نفس التنبيه على القرب فائدة بعينها  
فلا يحتاج الى فائدة اخرى غير نفسها والا لتسلسل القوائد لا يقال المدلول  
عليه بظاهر الخطاب ان لم يؤل شيء فهو قرب مكاني يستحيل في حقه تعالى  
فضلا عن كون التنبيه عليه فائدة مقصودة بالذات وان اول العلم  
المحيط كما اوله الشارح في الحاشية فهو معلوم لكل احد فلا فائدة  
في التنبيه عليه فلا بد ان يكون وسيلة الى خصوص فائدة من العلم لانا

نقول تختار عدم التأويل كما اختاره القدماء في جميع التشابهات بان قالوا  
 هي معلومة الاصل مجهولة الوصف فالتنبية على القرب بالمعنى المتشابهة  
 الذي تحريفه العقلاء فائدة يعتد بها الا ان يقال كلامه مبني على التأويل  
 الذي اختاره المتأخرون ومنهم الشارح او تختار التأويل لكن التنبية  
 انما يكون على امر معلوم الا يرى ان اللباقة الالية لولم تكن معلومة بمحدث  
 الاحسان لما حصل التنبية فلا تصح النكتة الثانية واما كون مثلها  
 فائدة فباستمرار استفادتها من الكلام ويندفع الدور بما دفعه من دلالة  
 الالفاظ الموضوعية على معانيها بالنسبة الى العالم بالوضع ولا يخلص الا بان  
 يقال التنبية على القرب وان كان فائدة في نفسه لكنها ليست من الفوائد  
 التي تقتضيها خصوصية مقام الحمد والعبادة لقربه تعالى منافي لكل حال  
 وبلاغة الكلام بافادته ما يقتضيه المقام لا يقال صنعة الاستغراب  
 والالتفات كما علقه المحشي بمدلبست من الفوائد التي تقتضيه خصوصية  
 مقام الحمد ايضا لامكانها في كل مقام لاننا نقول مثل تلك الصناعات من وجوه  
 التحسين الزائدة على اصل البلاغة ولذا لم يختص بها مقام دون مقام  
 نعم ينتج على المحشي هناك ان تعليل الخطاب بما لا دخل له في البلاغة  
 بما لا وجه له مالم ترجع الى فائدة تقتضيه المقام وينتج عليه ههنا  
 ان مقتضى مقام الحمد والعبادة التنبية على قصورها لا التنبية على كونها  
 على الوجه اللائق فانه عجب مذموم وكذا ما قيل ويحتمل ان يكون  
 فائدة التنبية على القرب الاشارة الى كون هذا الحمد في مقام التأديب بل  
 الاوفق لعطف المنة ان يكون فائدته اظهار قصوره بانك مع قربه منك  
 تغفل عنك وتنترك الشكر على نعمك فلك الحمد والمنة بل هو اشارة الى وجه  
 ثبوت جميع المحامد له تعالى من جهة ان فيه تنبيه اهل ان كل جيل مستند  
 اليه تعالى ابتداء كما هو مذهب الاشعرى اذا القريب لا يحتاج الى واسطة قوله  
 اذا لا يبق بحال الحمد الخ يعني كما ان السامع اذا شاهد الخطاب في كلام  
 الخادم ينتقل ذهنه الى اللباقة المشهورة بمحدث الاحسان كما هي النكتة

قوله وينتج الخ وسيجيء دفع  
 هذا الانجاء  
 بناء على ان ملاحظة قرب  
 الحمد يستلزم كون الحمد له  
 على وجه التأديب



الثانية كذلك اذا شاهد الخطاب المنبه على القرب ينتقل ذهنه الى لباقة  
 هذا الحمد بواسطة اللباقة المشهورة اذ ينتظم في ذهنه ان هذا الحمد جد  
 لوحظ فيه المحمود قريبا وكل جد كذلك فهو واقع على الوجه اللابقي  
 وصغره ثابتة بالتنبيه على القرب وكبراه باللباقة المشهورة التي هي  
 ما ذكره الشارح في النكتة الثانية فقوله اذ اللابقي دليل كبرى القياس  
 المنتظم في ذهن السامع ومنه يعلم ماد جاء المحشي من ان التنبيه على لباقة  
 هذا الحمد فائدة التنبيه على القرب لانه يترتب عليه بهذا الطريق ثم ان  
 قيد الحبثية ملحوظ في ذلك القول اي بحال الحمد من حيث هو حامد  
 فيؤول الى اللابقي بحال حده فيندفع ما قبل ان كان المدعى وقوع الحمد  
 على الوجه اللابقي بحال الحمد فلا يثبت الدليل المذكور وان كان وقوعه  
 على الوجه اللابقي بحال الحمد فيرجع الى النكتة الثانية للشارح  
 ولا حاجة الى ما تكلف به بعضهم في جوابه باننا نختار الاول ونستدل  
 بالدليل المذكور على ان اللابقي بحال الحمد ان يلاحظ فيه المحمود قريبا  
 ثم نستدل به على ذلك المطلب او نختار الثاني ونمنع الرجوع اذ بين  
 النكتين بون بعيد ولك ان تقول جديث الرجوع بعينه ما ذكره المحشي  
 في السؤال الاتي ويندفع بدفعه ولقائل ان يقول بل لابد من كون المدعى  
 وقوع هذا الحمد على الوجه اللابقي بحال العبد الحامد لان اللابقي  
 بحال جنس الحمد ما في فرده الاكل لاملا حظة المحمود قبل الحمد الحادث  
 والجواب بان المدعى وقوعه على الوجه اللابقي بحال جد العبد لا بحال  
 جنس الحمد ثم ان قوله قريبا اي على وجه يكون حاضرا ومشباهدا  
 كما هو مقتضى الخطاب المفيد له فيكون المقدمة التي ذكرها المحشي  
 ههنا عين ما ذكره الشارح في النكتة الثانية كما هو ظاهر كلامه الاتي  
 وح يكون قوله على قياس الخ متعلقا بقوله فائدة التنبيه اشارة الى  
 اني به لدفع توهم ان ذلك التنبيه لما لم يستقل في افادة تلك الفائدة بل  
 احتاج الى انضمام مقدمة اخرى لم يكن فائدة مترتبة عليه فاجاب بان

قوله ما في فرده الاكل وهو  
 جدا لله تعالى اذ لا ملا حظة  
 فيه لكنه انما يتم اذا علم الحمد  
 من العرفي او خص به واما  
 اذا خص بالفعوى فلا يتم  
 الا ان يمنع ذلك كما منعه  
 بعض الافاضل في ما شبّه  
 المطولة

ما ذكره الشارح في النكتة الثانية ايضا كذلك فاهو جوابه فهو جوابنا  
ويمكن ان تكون المقايسة منعلقة بقوله اذ اللابق الخ بناء على ان القرب  
على هذا الوجه وكونه حاضرا ومشاهدا متغيران بحسب المفهوم  
متلازمان بحسب الخارج فلياقة كل منهما توجب لياقة الآخر واما قياس  
لياقة ملاحظة مطلق القرب على ما ذكره الشارح فغ الفارق قوله  
فان قلت منشأ هذا السؤال اما توهم ان فائدة النكتة الثانية ايضا  
ذلك من غير تفاوت واما توهم ان قول الشارح ولان اللابق الخ نفس  
النكتة الثانية كما يقتضيه ظاهر عطفه على قوله تنبيهها على القرب  
ومورده قوله فائدة هذا التنبيه اشارة الخ لكن لا باعتبار دعوى الترتب  
فقط بل باعتبار كونها فائدة مقصودة وحاصله لو كان المقصود من التنبيه  
على القرب هو التنبيه الثاني لرجع النكتة الاولى الى الثانية واذا رجعت  
لم يحسن التقابل بينهما في نفس الامر وعند الشارح لانه ظاهر واذا  
لم يحسن لم يجعلهما الشارح متقابلين بل ترك العطف بنجانه لو كان المقصود  
ذلك لم يجعلهما متقابلين بل ترك العطف واللازم باطل فكذا الملزوم  
فهو معارضة لدعوى كونها فائدة مقصودة قوله فعلى هذا ترجع  
هذه النكتة اى على تقدير كون التنبيه الاول لغرض التنبيه الثاني ترجع  
ومعنى الرجوع اما الاتحاد حاصل النكتتين بناء على توهم ان المقصود  
الاصلي من النكتة الثانية ايضا ذلك كما ينساق الازهان اليه وهو الملايم  
لقوله في الجواب الاتي وعلى كلا التقديرين بين النكتتين بون بعيد واما  
توقف للنكتة الاولى المقصودة على النكتة الثانية بناء على توهم  
ان نفس النكتة الثانية المقصودة هي ما ذكره الشارح وقد توقف  
حصول الاولى من الكلام واستفادتهما على المقدمة القائلة بان اللابق  
بحال الحمد الخ كما علله المحشى بها على ان تكون بعضا من مقدمات دليل  
السامع واذا كانت تلك المقدمة عين النكتة الثانية المقصودة فقد توقف  
استفادة الاولى من الكلام على نفس الثانية فلا يحسن التقابل بينهما

قوله لكن لا باعتبار دعوى  
الترتب فقط ان لا يكون كل  
مرتب على الشيء مقصودا  
منه والسؤال انما يدور على  
القصد لا على مجرد الترتب  
وهو ظاهر

اذ حسن التقابل بين النكتين بان لا يتوقف حصول احدهما واستفادتها  
 من الكلام على الاخرى وهذا الاحتمال هو الملايم لقوله الان مدارهما على  
 مقدمة واحدة اذا لم يتبادر منه ان احدى النكتين لا تدور على الاخرى  
 وانما تدوران على امر ثالث وايضا هو الملايم لقوله فلا يحسن التقابل  
 فان التقابل غير صحيح على تقدير اتحاد النكتين لانه واقع غير حسن  
 الا ان يقال انه من حيث ترتيبه على التنبيه على القرب يفارقه من حيث  
 ترتيبه على اللباقة المذكورة في النكتة الثانية فهناك تفارقه باعتبار تفارقه  
 الطرفين الموصلين فالتفاريح الاعتباري كاف في صحة تقابل النكتات  
 وان لم يحسن وبالمجمل تقرير السؤال يحفل الوجهين الاول انه لو كان  
 المقصود من التنبيه على القرب ذلك لرجع الاولى الى الثانية اذ المقصود  
 من الثانية ايضا ذلك فتحدان في المقصود وان اختلفتا في الطريق  
 الموصول اليه فلا يحسن التقابل بين النكتين وما يتوهم ههنا ان الدليلين  
 متحدان واتحاد الدليلين يوجب اتحاد المدلولين فمع ان ذلك لا يقول به  
 عاقل بناء على ان الملزوم الواحد يستلزم لوازم مختلفة بلبس بشيء اذ دليل  
 النكتة الاولى وان توقف على دليل الثانية لكنه مشتمل على التنبيه على  
 القرب ولم يشتمل عليه دليل الثانية الا يرى ان ذهن السامع انتقل اليه  
 بواسطة التنبيه على القرب في النكتة الاولى وبدون توسطها في النكتة  
 الثانية كما لا يخفى والثاني انه لو كان المقصود ذلك لتوقف حصول الاولى  
 واستفادتها من الكلام على نفس النكتة الثانية فلا يكون الاولى نكتة على  
 حدة بل بمقونة الثانية فلا يحسن التقابل وبهذا يظهر ان مراده من قوله  
 بل الظاهر الخ كون اللباقة المذكورة علة للتنبيه على القرب باعتبار قائده  
 لا باعتبار نفس ذلك التنبيه الحاصل بمجرد الخطاب اذ حاصل الكلام حينئذ  
 للتنبيه المفيد لتلك القائمة لان اللابيق بحال الخ فلا يرد ما قيل ان اللباقة  
 المذكورة لا يكون علة للتنبيه المذكور هكذا حقق المقام قوله قلت حاصل  
 النكتة الاولى الخ حاصل الجواب اما على التقرير الاول فمع لزوم الرجوع

مستندا بانها انما ترجع لو كان حاصل الثانية ايضا ذلك من غير تفاوت  
 وهو ممنوع لجواز ان يكون حاصل الثانية احدا الامرين واما على التقرير  
 الثاني فمخ لزم الرجوع ايضا مستندا بانها انما ترجع لو كان ما ذكره الشارح  
 في النكتة الثانية نفس النكتة الثانية وهو ممنوع لجواز ان تكون  
 اصل النكتة احدا الامرين وما ذكره مدارا لها والمراد من الحاصل  
 الثمرة المقصودة قوله وحاصل النكتة الثانية الخ اتفق الناطرون  
 على ان استفادة التنبيه من كلام الشارح بعيد جدا ولم يعرفوا انها  
 مبنية على نكتة خفية هي ان العلل والمقتضيات التي يقصدها البلغاء  
 من خواص تراكيهم لا بد وان تكون مستفادة من تلك الخواص ولا بد ان تكون  
 مرادة للمتكلم حتى لو قصدها ولم يفدها الخواص كإرادة القرب من الغيبة  
 او افادتها الكلام ولم يقصدها المتكلم لم يكن كلامه بليغا ولذا قالوا  
 هي الاغراض التي يصاغ لها الكلام ثم انهم قد يعللون بنفس الغرض  
 المرتب على الخاصية كما في قولهم قدم المسند اليه لافادة شرفه ومن  
 هذا القليل التنبيه على القرب بالخطاب وقد يعللون بما كان المقصود  
 افادته كما في قولهم قسم للشرف لجملة التعليل بكل منهما اذا الاول علة  
 ذهنية والثاني علة خارجية ولا شك ان نفس الشرف لا يقترب على  
 التقديم المتأخر عنه بحسب الوجود فلا يكون عرضا عنه وانما الغرض  
 المرتب عليه افادته بالتقديم والتنبيه عليه فخل قولهم قدم للشرف  
 وكذا النكتة الثانية لا يكون شيء منهما نكتة معتبرة في البلاغة الا باعتبار  
 افادة التقديم والخطاب ما هو المقصود منها والتنبيه عليه وليس مراده  
 ان كلام الشارح محمول عليه بمثل حذف المضاف اي لافادة ان اللائق  
 حتى يكون بعيدا بحسب العبارة بل لقائل ان يقول اشار بزيادة التنبيه  
 الى وجوب حذف المضاف اذ يرد على ظاهره ان مجرد كون اللائق بحال  
 الحامد تلك الملاحظة لا يقتضي اختيار الخطاب لانها لا يفتقر في المجد لله  
 ايضا وفي سائر العبادات الفعلية بمقتضى الحديث وانما مقتضى لاختيار

الخطاب قصد افادة تلك البساقة والتنبية عليها ويؤيده انه اورد على  
 الشارح مثل هذا اليراد في توجيه التقديم بالنكته الثانية كما يبي  
 في الاستبانة وسكت عنه ههنا قوله واما كونه الخ اتفق النجاة على ان  
 اما عاطفة لدخولها على مدخول اما والواو عاطفة لاما على اما فمعطوفة  
 على ان اللاتي الخ او على ان يلاحظ الخ كما قبل وهم وتقدير الفاظ  
 متعددة اعتساف جلي فيجبه عليه ان كون ذلك نكته مضرة ايضا  
 لبس الابا باعتبار الافادة والتنبية عليه فزيادة التنبية في الشق الاول دونه  
 الثاني فتحكم ظاهر الا ان يقال زيادته في الاول لتحصل المفارقة بين  
 النكته المقصودة وبين مدارها ولما كانت المفارقة ظاهرة في الثاني  
 لم يحتج اليه وما ذكرنا فيما سبق من ابتناء الزيادة على النكته الحقيقية فصحيح  
 المحاصل لا اشارة الى غرضه من الزيادة على انه يجوز ان يكون الزيادة  
 فائضة الى ما هو التحقيق في نفس الامر وعدم الزيادة ناظرا الى المباشرة  
 مع ظاهر الشرح فان قلت حصول التنبية على كونه تعالى ملحوظا في هذا  
 الحمد كذلك لا يدور على المقدمة التي ذكرها الشارح بل يحصل بمجرد  
 الخطاب من غير توقف عليها فعلى هذا الاحتمال لا يصح قوله الا ان  
 مدارهما على مقدمة واحدة وان عطف هذا على الملاحظة قلت  
 الحاصل من مجرد الخطاب هو التنبية على كونه تعالى ملحوظا في هذا  
 الحمد على وجه يجوز له الخطاب واما التنبية عليه بحيث لا مساغ هنالك  
 لغیر الخطاب كما يقتضيه الاقتضا فلا يحصل من الخطاب الا بمعونة  
 تلك المقدمة بناء على ان المراد منها لباقية الملاحظة حاضرا بحيث  
 يستحق الخطاب ويقتضيه كما يشير اليه المحشى فافهم قوله الا ان مدارهما  
 على مقدمة واحدة اي مدار الحاصلين على التقديرين فان قلت مقام  
 سكات ليس مقام الاستدلال فلا يدور نكته على مقدمة ولا على حجة  
 ودليل قلت بل جميع النكات استدلال بالاثار الاعم على خصوصية العلل  
 بقرائن مخصوصة فان الحذف مثلا قد يكون لا تعظيم وقد يكون للتحقير

قوله لا مساغ لغیر الخطاب  
 الخ وهذا فيما اذا كان الخطاب  
 اقرب واما اذا كان بعيدا  
 في الجملة فيجوز له الخطاب  
 وعلم الخطاب

فاذا قبل حذف المسند اليه للتعظيم فلنحذف لا يدل عليه ما لم ينضم  
 اليه قرأتين خالصة مثل كون المحذوف شريفا في نفسه او بحسب  
 ادعاء المتكلم مع كونه في مقام مدحة فاذا شاهد السامع الحذف انتقل  
 ذهنه منه بمعونة تلك القرائن الى ان غرضه من الحذف اظهار عظمته  
 والتبنييه عليها والا فجرد الحذف الذي هو المعلوم الاعم لا يدل على  
 خصوصية العلة الخاصة ولذا اشرنا فيما سبق الى انتظام القياس  
 في ذهن السامع في النكتة الاولى واما القياس المنتظم في الثانية  
 على الاحتمال الاول فبان يقال كلما خاطب الحامد له تعالى في حده  
 كان غرضه التبنييه على ان اللابقي بحال الحامد الخ لكنه خاطب  
 والمقدمة الاستثنائية ثابتة بالخطاب واما الملازمة فلان اللابقي بحال  
 الحامد الخ اي تلك اللباقة واقعة في نفس الامر على نحو ما في الحذف  
 للشرف بحسب نفس الامر اذ ينظم هناك ايضا انه كما حذفه المادح  
 يكون غرضه اظهار شرفه لانه شريف بحسب نفس الامر فكما  
 ان المشرف مقدمة يتوقف عليها الاستدلال بالحذف فكذا اللباقة ههنا  
 مقدمة يتوقف عليها الاستدلال بالخطاب واما القياس المنتظم في الثانية  
 على الاحتمال الثاني فبان يقال هذا الحمد جد خطوب المحمود تعالى  
 فيه وكل جد شأنه كذا الوحظ فيه المحمود تعالى على وجه لا مساغ فيه  
 لغير الخطاب والكبرى ثابتة بتلك المقدمة ايضا ولا يصح تقرير القياس بان يقال  
 المحمود تعالى محمود مخاطب في الحمد وكل محمود مخاطب في الحمد ملحوظ فيه  
 على ذلك الوجه لان اللباقة المذكورة مخخصة به تعالى ولا توجد في كل محمود  
 مخاطب فلا يثبت بها الكبرى الا ان يقيد الاوسط بكونه محمودا مخاطبا  
 في هذا الحمد فصح ويمكن ان يقال مراده من دور ان النكتتين  
 على مقدمة واحدة دوران الاستدلال بالنكتتين على دعوى كون  
 الخطاب موجهها عليها كما اشرنا لا دوران نفس النكتتين عليها  
 حتى يتوجه ان يقال لبس مقام النكات مقام الاستدلال ويؤيده ما سألني

منه من ان المراد توجيه اختيار الخطاب لكن على هذا ينبغي ان يقرر  
 اصل السؤال برجوع الاستدلال بالنكتة الاولى الى الاستدلال بالنكتة  
 الثانية فافهم ماذا كرهنا في تقرير السؤال والجواب اذ قد ذل فيهما اقدام  
 كثير من الاعلام واعتفوا عن الصواب والحديث على افهام الخطاب  
 قوله ويحتمل ان يكون الخ معطوف على قوله فائدة التنبيه على القرب  
 اشارة الخ ونفس الاشتمال هو الحاصل بالخطاب فلذا لم يخرج الى زيادة  
 التنبيه لكن قد اشرنا فيما سلف ان مثل التلميح والاستغراب والانتفاك  
 وغيره من المحسنات البدعية لا يختص بمقام دون مقام والبلاغة  
 بمطابقة الكلام لمقتضى المقام فاللائق الموافق لامر البلاغة ارجاع  
 المحسنات الى ما يقتضيه المقام لا العكس كما فعله المحشي ههنا قوله  
 وهو الاشارة الخ هذا التعريف هو ما صرح به في كثير من المتون وصرح  
 التفتازاني في شرح التلخيص بان من اقسام التلميح الاشارة الى المثل السائر  
 فهو باعتبار النزول والظن ستة اقسام وصرح الفاضل العصامي في الاطول  
 بان تلك الستة هي الاقسام المشهورة والافالا اشارة الى الاية والحديث  
 من اقسام التلميح ايضا في جعل المحشي ههنا الاشارة الى الاية او الى الحديث  
 كما يأتي بعد من احد قسمي التلميح المفسر بما في المتون اشارة الى دفع  
 ما اورده الفاضلان بحمل الفصة على معنى المضمون المشتهر اذ الفصة  
 كثير اما يطلق على مطلق المضمون كما في ضمير القصة وح يكون مقابلتها  
 للشعر من مقابلة العام للخاص بالتأويل المشهور ومثله غير عزيز وقد اشار  
 الى ما قلنا بزيادة المضمون في قوله الى مضمون قوله تعالى والي مضمون  
 الحديث وبؤيده ان المضمون اعم من المضمون الاخباري والانشائي  
 كما شعر والتلميح يجري في كل قسم واوبق الفصة على ما هو الظاهر لاخص  
 تلميح النثر بالاخبار وليس كذلك فعلى هذا جميع الاقسام التي اثبتنا  
 الفاضلان داخله في القسم الاول ومن غفل عن حقيقة الحال اعترض  
 عليه بان الاشارة الى الاية او الحديث خارج عن كلا قسمي التلميح

بل عن الاقسام الثلاثة التي بينها التفتازاني ثم اجاب بانه مبني على ما ذكره  
 الفاضل العصام في الاطول فاعلم ذلك قوله وما ذكره في الحاشية  
 الخ لعله جواب سؤال يتوجه عليه بان ما ذكره الشارح في الحاشية للنكته  
 الاولى صريح في الاشارة الى التلميح الى مضمون الآية فلا مجال للقائفة الاولى  
 من الفائدتين اللتين ذكرهما المحشي للتنبيه على القرب وحاصل الدفع  
 ان ما ذكره لبس بنص في التلميح بل له احتمالات ثلثة من جعلها التلميح  
 قوله بوقوع الاذن الشرعي الخ يعني لما قال تنبيهها على قربها تعالى منا  
 توجه ان يقال اضافة القرب بمابوهم القرب المكاني ومثله لا يستعمل في حقه  
 تعالى بدون الاذن الشرعي كما في اضافة اليد والوجه اذا اضافة نسبة  
 شيء اليه تعالى والمحتاج الى الاذن في اطلاق الاسماء هو في الحقيقة النسبة  
 قد دفعه بان نسبة القرب مأذون شرعا وما قبل المحتاج الى الاذن هو الاسماء  
 لا الاضافة فلبس بشيء ولعل ذلك القائل لا ينحاشي عن اضافة الرأس  
 والرجل وغيرهما مما لم يرد اضافته في الشرع وان نحاشي فباي دليل ما عدا  
 التوقيف قوله رعاية صنعة الاستغراب الخ قبل رعاية تلك الصنعة  
 لا يقتضي الخطاب لحصولها في له الحمد كما سيصرح به المحشي انتهى  
 وليس بشيء اذا الاستغراب الحاصل من جهة التقديم الذي هو خلاف المعتاد  
 غير الاستغراب الحاصل من خطاب العبد لمولاه لاسما عند تباعد المنزلتين  
 ومراد المحشي رعاية الاستغراب من جهة الخطاب لا مطلق الاستغراب  
 ففي قول المص لك الحمد استغراب من وجهين اذ المعتاد ان لا يخاطب العبد  
 لمولاه بحيث يتعجب من تركه وان يؤخر المسند وفي الثاني نظر اذ التقديم  
 لموجب كقصد التخصيص والتعظيم لبس خلاف المعتاد ولا يتعجب  
 منه قوله بتأعلى انه تعالى مذكور الخ انما احتاج الى البناء المذكور  
 اذا الالتفات على مذهب السكاكي وان حصل بتعبير واحد مخرج على خلاف  
 مقتضى الظاهر الا ان كون الخطاب هنا خلاف مقتضى الظاهر محل  
 تأمل لما عرفت ان الخطاب له تعالى كخطاب انسان من وراء جدار



وما قيل انما ينتم ذلك لو كان البسملة جزءاً من الكتاب لبس بشيء  
لان البسملة وان لم يكن جزءاً من الكتاب لكنهما جزء من الكلام المشتمل  
على البسملة ولادلالة في تعريف الالتفات على وجوب كون التعبير  
جزءاً من كلام معين هو الكتاب مثلاً بل الالتفات واقع بين التعبير  
المتعاقبين من متكلم واحد سواء كان احدهما جزءاً مما كان الاخر جزءاً  
منه او لم يكن كما لا يخفى على ان ذلك يجوز ان يكون مبني على القول بالجزئية  
لا سيما اذا كان البسملة والحمدلة معمولاً عامل واحداً بسم الله قول لك  
الحمد الخ نعم يتوجه على المحشى ان مجرد الالتفات لا يكفي في امر البلاغة  
بل لابد ان يعمل نفس الالتفات باحدى النكات المذكورة ههنا اذ يجب  
له نكتان عامة هي تشبیط السامع وخاصة بالمقام على ما قالوا قوله ومدار  
المنظرة على الخطابة وذلك لان المناظرة سواء عرفت بمدافعة الكلام  
او بالنظر بالبصرة من الجانبين في النسبة بين الشئيين اظهارا للصواب  
كما هو المشهور لا يتحقق بدون الخطابة بتحقيقا وتزويلا ولذا خصصوا  
الجانبين بالعلل والسائل ولا يكون احدهما معطلا او سائلا في العرف  
بدون التكلم واعتبار الخطاب بينهما وان لم يتخطبا بالفعل والالصدق  
التعريف لمشهور على المفاكرة المتخالفة مع انهم خصصوا الجانبين بهما  
لاخر اجها اذ هي ليست بمنظرة عرفا فاندفع ما قيل هذا على تقدير تعريفها  
بامدافعة ظاهر واما على تقدير تعريفها بالنظر بالبصرة الخ فلا انتهى  
مع ان براعة الاستهلال يكفيها وقوع الخطابة في اكثر افراد المناظرة  
على ان يكون قوله ومدار المناظرة بمعنى ان مدارها في الاكثر فلا اشكال  
وانت تعلم انه يمكن ان يقال انما اختار الخطاب للدلالة على كون الجملة  
الحمدية انشائية كالصلواتية لئلا يتوجه عليه عطف الانشاء على الاخبار  
وذلك لان الاخبار له تعالى غير ممكن لعدم الفائدة ولازمها بخلاف  
ما قال له الحمد فان الخطاب غيره تعالى حيثئذ وقد قالوا في مثله ان الجملة  
الحمدية ظاهرة في الاخبار والجملة الصلواتية ظاهرة في الانشاء فيتوجه

عليهم ذلك في عطف جملة الصلوة ويحتاجون في دفعه الى اعتبار عطف  
القصة او الى جعل الجملتين معمولي عامل ليكون لهما محل من الاعراب  
ويصح العطف المذكور كما حققه الشريف المحقق في حاشية المطول  
مستندا بكلام الكشف كما في قوله تعالى قالوا احسبنا الله ونعم الوكيل  
بناء على كون الواو من الجملتين لا من المحكي قال الشارح ان يلاحظ  
المحمود اولا ثم يحمده الخ يحتمل ان يكون قوله اولا بمعنى قبل ملاحظة الحمد  
ويحتمل ان يكون بمعنى قبل الشروع في الحمد فعلى الثاني يكون التراخي  
المطلوب عليه بكلمة ثم توكيد لما يستفاد من قوله اولا وعلى الاول يكون  
تأسيلا لتوكيد اذا المعنى حيث ان يلاحظ المحمود اولا والحمد ثانيا وبعد  
تكميل هذه الملاحظة على هذا الوجه يشرع في الحمد ويكون اشارة  
الى مثل ما ذكره البيضاوي في قوله تعالى اياك نعبد من ان تقديم المفعول  
للتبعية على ان العابد ينبغي ان يكون نظره الى المعبود اولا وبالذات ومنه  
الى العبادة لا من حيث انها عبادة صدرت منه بل من حيث انها نسبة  
شريفة اليه تعالى ووصلة بينه وبين الحق انتهى فعلى هذا لا يرد عليه  
ما اورده المحشي عليه في الاستبانة الاتية كما لا يخفى وانما يرد اذا حمل  
على الاحتمال الثاني كما جملة المحشي عليه قوله فيه ان اللابق بحال الحمد  
الخ اما نقض اجالي بخصوص الفساد الذي هو لزوم الباقية فيما ليست هي  
فيه بحسب نفس الامر واما منع تلك المقدمة مستندا بان الباقية منحصرة  
في زمان الحمد لاقبله وعلى كل تقدير فالغرض القدر في هذا الدليل  
بان الدليل الشرعي الذي هو حديث الاحسان انما يفيد الباقية في وقت الحمد  
لاقبله وليس الغرض ان المطلوب الذي سبق هذا الدليل لبيان غير ثابت  
حتى يرد ما قيل هذا المنع غير مضر اذ للمستدل ان يقول ان كان اللابق  
تلك الملاحظة في ان الحمد ثبت المطلوب وان كان اللابق تلك الملاحظة  
قبل الشروع ثبت المقدمة انتهى وذلك لان المنع المتضمن لاعتراض  
صحة المطلوب وان لم يضر المستدل فيما اذا كان قصد السائل هدم المطلوب

لكنه

لكنه يضره فيما اذا كان المقصود هلم الدليل ويجب على المستدل  
 اثبات المنوع وتصحيح الدليل كاندخل في سنده السند قوله في آن الحمد  
 الخ لا يخفى ان الظاهر في زمان الحمد لانه المقابل لقوله لاقبل الشروع  
 لان كلمة قبل وبعدها على الزمان لا على الآن وايضا الملاحظة لا تقع  
 بحسب نفس الامر الا في الزمان لا سيما الملاحظة على وجه المشاهدة فانها  
 بما لا يمكن حصولها الابتغى البال عن المشاغل الدنيوية وذلك  
 بما لا يحصل في آن بل يحتاج الى امتداد زمان لكنه قصد الاشارة الى ان  
 ما ذكره الشارح غير مشتمل على ادنى مراتب الباقية وهو المعية في آن  
 واحدا وقصد الاشارة الى ان الباقية منتهية الى ان اول الحمد لا تتعداه  
 الى ما قبله كما حكى به الشارح قوله لاقبل الشروع في الحمد الخ يشير الى ان  
 قوله ثم بحمده لما كان دالا على تراخي الحمد بحسب الوجود الخارجى عن  
 ملاحظة المحمود كان بمعنى ثم بشرع في الجملة بناء على ان الشارع في الحمد  
 حامد بالفعل كما ان الشارع في الصلوة متصل بالفعل ولذا لو قبل في حق  
 قبل اتمام الصلوة هو يصلى الآن كان حقيقة وفيه ان ذلك وان كان حقيقة  
 بحسب الزمان مجاز بحسب المادة من باب ذكر الكل وارادة الجزء والا لكان  
 مجرد قوله لك ومجرد القيام جدا وصلوة وهو باطل ضرورة فالخلق ان الحمد  
 الحقيقى انما يتحقق عند تمام الجملة الحمديّة والفعل فلا حاجة الى ما قبل  
 في دفعه ان قوله ثم بحمده بمعنى ثم يتم حده ولا مخلص الا بان يقال  
 ان اطلاق الفعل على بعض اجزائه مجاز مشهور بحيث لا يحتاج الى قرينة  
 صارفة كما قالوا في كلمة رب الموضوع للتقليل المستعملة بلا قرينة صارفة  
 للتكثير او يقال انما حكى المحشى بكون الملاحظة قبل الشروع بمقتضى  
 كلمة ثم الدالة على التراخي بحسب الزمان اذ لو كانت الملاحظة  
 عند الشروع اعاقها الحمد في الوجود ثم ان الحصر المستفاد من هذا  
 العطف اما قصر قلب واما قصر افراد ويرد على الاول ان اعتقاد  
 الشارح المحقق حصر الباقية فيما قبل الشروع بعيد جدا كيف والباقي

فما قبل الشروع لاجل اللياقة في اثناء الحمد كما سيتضح ويرد  
على الثاني ان قوله ولو سلم فلا يتم التقريب باباه اذ التسليم حينئذ  
انما يتعلق بتحقيق كلتا اللياقتين ولا شك انه بعد تحقيقهما يتم التقريب  
وايضاً هذه العبارة ظاهرة في قصر القلب اللهم الا ان يحذف كلمة ايضاً  
اي لا قبل الشروع ايضاً الا ان يقال مراده الاول بناء على ان الظاهر  
من قول الشارح ان اللابق بحال الحمد الخ حصر اللياقة في المشاهدة  
او لا بواسطة تعريف المسند اليه ويمكن اختيار الثاني بان مجرد تحقق  
اللياقة في اثناء الحمد لا يكفي في اتمام التقريب بل لابد من اخذها في الدليل  
مع ان الحكم المأخوذ اعني اللياقة فيما قبل الشروع مما لا يدخله في اتمام  
التقريب بل مناطه هو الحكم المتروك قوله فلا يتم التقريب قد اشرفنا  
ان قول الشارح وان اخذت كلمة الخطاب لكنه مقدمة دليل لكون الخطاب  
ههنا موجهاً مقبولاً عند البلغا بان يقال هذا الخطاب خطاب للتنبيه  
على القرب والتنبيه على اللياقة قبل الشروع او غيرهما من الامور  
المناسبة لمقام الحمد وكل خطاب شأنه هذا فهو موجه مقبول عندهم  
اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلان الخطاب يفيد ما قصد التنبيه  
عليه دون الغيبة فيكون اختيار الخطاب على الغيبة ههنا موجهاً مقبولاً  
عندهم فمراده من التقريب تقريب ذلك الدليل كما يدل عليه قوله لان  
المقصود توجيه اختيار الخطاب الخ وانت خير بان مال الايراد ان الخطاب  
في اثناء الحمد لا يفيد اللياقة قبل الشروع وانما يفيد لياقة المشاهدة  
في اثناء الحمد ولا يخفى ان هذا الايراد متوجه على كبرى ذلك الدليل لا على  
تقريبه الا ان يقال قصد الاشارة الى ان ذلك الوجه انما يفيد توجيه  
اختيار الخطاب قبل الحمد بان يقال اللهم لك الحمد ولا يلزم من كون  
الخطاب لهذه النكتة موجهاً فيما قبل الحمد كونه موجهاً في اثناء الحمد  
قوله ويمكن دفعه بان المراد بقوله اولاً الخ اثبات التقريب المنوع بتحرير  
المراد ثم انه مبني على حمل كلمة ثم في قوله ثم بحمده الخ على التراخي في الرتبة

من جهة ان المشاهدة لما كانت سببا لكمال الحمد كان رتبته متأخرا عنها  
 تأخر السبب عن السبب وان لم يتأخر عنها زمانا او على معنى فاء التعقيب  
 كما هي قد تستعمل فيه مجازا وليس مبنيا على مجرد حمله على معنى ثم يتم  
 حمله كما وهم لان اتمام الحمد انما يتراخى زمانا عما قبل الشروع لاعمال  
 في وقت الحمد وهو ناشئ في التفسير الآتي قوله اي وقت الحمد لما كان معنى  
 قبل الفراغ اعم مطلقا من معنى قبل الشروع فلا يتم التقريب بهذا  
 القدر لجواز ان يكون لياقة المشاهدة قبل الفراغ متحققة في ضمن  
 لياقتها قبل الشروع فسر به وقت الحمد واخرج عنه ما قبل الشروع  
 فغلبه ارتكاب مجازين احدهما تخصيص اول وقت الحمد والثاني حل  
 كلمة ثم على التراخي في الرتبة او على معنى فاء التعقيب فلا بد لهما من قرينة  
 صارفة ولذا قال ولا يخفى ان الحديث الذي الح قوله ولا يخفى ان الحديث  
 الذي وهو حديث الاحسان القائل الاحسان ان تعبد الله كأنك تراه  
 وان لم تكن تراه فإنه يراك ووجه حصر الملازمة ان قوله عليه السلام كأنك  
 تراه جملة حالية عن فاعل تعبد اي حال كونك مثل الرائي له تعالى والحال  
 في المعنى ظرف لعامل ذبها فيفيد ان تلك المشاهدة وقت العبادة لا قبلها  
 ولا فيهما وبوجه ان اطلاق الحامد في كلام الشارح على الشارع في الحمد  
 اقرب من اطلاقه على فاعد الحمد وهذا اطلاق الثاني هو مبنى السؤال  
 هذا وما قبل ان التقريب غير تام بعد هذا الجواب لان مفهوم قبل الفراغ  
 ووقت الحمد يصدق على أن الجزء الاخير من الحمد والملاحظة المذكورة  
 في ذلك الآن لا يستلزم الخطأ في الجزء الاول والمقصود ذلك فتوهم  
 فاسد لان المقصود توجيه اختيار الخطاب سواء في الجزء الاول او في الجزء  
 الثاني ولذا لم يأخذ الشارح قيد اول في جانب المدعى حيث قال جعل الله  
 تعالى مخاطبا كيف ولو اخذ لم يكن لقوله واستبان منه الح وجه اصلا  
 نعم يتوجه على المحشى بحث من وجوه اما اول فلان التقريب تام  
 على تقدير التسليم المذكور بالجوابين اللذين سيندر كرهما في دفع ما بورده

على الاستبانة الآتية بناء على ان لياقة المشاهدة قبل الشروع لما  
اقتضت تقديم قوله لك على مفهوم الحمد الصادق على افراده في اثناء  
الحمد فقد اقتضت الخطاب في اثناء الحمد ايضا لان مقتضى الخاص  
الذى هو الخطاب المقدم في اثناء الحمد يقتضى العام الذى هو الخطاب  
في اثناء الحمد واما ثانيا فلانه سبب دفع ما اورده على الاستبانة الآتية على  
كل التقديرين اى على تقدير كون قوله اولاً بمعنى قبل الشروع وعلى تقدير  
كونه بمعنى قبل الفراغ وههنا حصر ملائمة الحديث في الثانى فان وجد  
اللياقة فيما قبل الشروع كما توجد وقت الحمد فلا بد ههنا من الجواب  
على كلا التقديرين ايضا والا فلا يصح الجوابان الا بانه عما اورده على  
الاستبانة على التقدير الاول فلا بد من توحيد ملائمة الحديث واثبات  
اللياقة فيما قبل الشروع ايضا كما نذكره واما ثالثا فلان مراد الشارح  
المحقق من اراد القيد ان الملاحظة على وجه المشاهدة مما لا يحصل في آن  
بل يحتاج الى امتداد زمان في تفرغ البال عن المشاغل الشاغلة عن  
ملاحظة المعبود فلو كان الشروع في الملاحظة مع الشروع في الحمد  
لم يقع الجزء الاول من الحمد على المشاهدة وهو غير لائق لان كل جزء  
من الحمد وان لم يكن جدا لكنه عبادة ولذا يزداد الثواب بازدياد  
الاجزاء وكل عبادة يليق فيها المشاهدة بمقتضى الحديث فلا يكون  
الحمد على الوجه اللائق بالتقديم الشروع في الملاحظة على الشروع  
في الحمد برمان يكمل فيه الملاحظة وتبلغ الى مرتبة المشاهدة فالترخي الزمانى  
بين الشروعين لا يبين الفراغ عن يحصل المشاهدة والشروع في الحمد  
ومن ههنا عرفت ان لياقة الشروع في المشاهدة قبل الشروع في الحمد  
انما كانت لاجل اياقتها وقت الحمد وان لياقتها وقت الحمد والعبادة  
ثابتة بعبارة الحديث وايقتها قبل الشروع ثابتة بدلالته لما عرفت  
ان تحصيل المشاهدة مما لا يمكن في آن وان كل جزء من الحمد عبادة  
اذا العبادة كان قران مشترك بين الكل والجزء اشتراكا مضموبا وان لم يكن

الحمد والصلوة وأمثالهما مشتركة بينهما قوله لكان أخضر وظاهر  
 أمه الأول فظاهر ولما أتى فلان الظاهر حيث ذكر معنى العرفية الصالحة  
 القائلة بأن الحماد مادام حامداً يلقى تلك الملاحظة واستنبط  
 المشاهدة بجميع أوقاتها الحمد هو الملايم الحديث وهو المستفاد من معنى  
 العرفية وإذا ذكر القيدان لا يفهم منه هذا المعنى الملايم الابتصارات قوله  
 لكن لا ينظم حيث ذكر حين ترك القيدين بخلاف ما إذا ذكر أسواء حل قوله  
 أو أعلى معنى قبل الشروع أو أعلى معنى قبل الفراغ كما سيحكي وبس  
 مراده أن قوله لا على تقدير أن يحمل على معنى قبل الفراغ لا ينظم الاستبانة  
 ليكون أراد أعلى الجواب المذكور لأنه خلاف الواقع كما سيظهر ولأنه  
 يشعر بالانتظام على تقدير أن يحمل على معنى قبل الشروع ولأنه سيورد  
 مثله على ذلك الانتظام فيكون تكراراً كما قبل قوله وإنما قال كما يلايم الخ  
 دفع لما يتوهم على الحصر في قوله إنما يلايم هذا المعنى من أن الحديث دال  
 على لسانه لمشاهدة وقت الحمد وملايم للباقيها قبل الشروع فتأمل  
 ويمكن أن يكون جواباً عن الاستفسار قوله لأن الحديث إنما يستدعي  
 الخ يعني إنما يستدعي ملاحظته كالمركب لا ملاحظته مرثياً بالفعل مشاهداً  
 بحيث يستحق الخطاب كما يشعر به إيراد أداة التشبيه في مستدعي الحديث  
 دون ما ذكره الشارح وذلك لأنه لا يصح الخطاب لمن هو كالمركب بل لا بد  
 أن يكون مرثياً ومشاهداً بالفعل وإيضاً لا يكفيه مطلق الرؤية بل لا بد  
 وأن يكون مرثياً قريباً فين الملاحظتين فرق من وجهين بكل منهما  
 لا يستلزم مستدعي الحديث ما ذكره الشارح فلذا لم يقل بدل فدار  
 الفرق على كلا الوجهين لأعلى أحدهما كما وهم ثم نقول ملاحظته تعالى  
 حاضراً حقيقة مما لا شبهة في صحته وإنما ملاحظته تعالى مشاهداً حقيقة  
 فما لا يصدر عن عاقل في هذه النشأة فالحق أن مراد الشارح أن يلاحظ  
 المحمود حاضراً حقيقة وكالمركب المشاهد على سبيل التشبيه البليغ نعم  
 مع ذلك لا بدل الحديث على ما ذكره الشارح لأن ملاحظته كالمركب المشاهد

كما هو مقتضى الحديث اعم من ملاحظته كالشاهد القريب المستحق  
 للخطاب وفيه نظر ايضا لان ملاحظة المعبود كالمرئي المشاهد انما هي  
 لدفع التكاسل والتهاون في امر العباد الا يرى ان العامل للسلطان  
 عند حضوره بينهم لعله بما في وسعة وعند مرئي بعيد منه ربما يتهاون  
 فموقوف الحديث يدل على انه لا بد ان يلاحظ المعبود حاضرا او كالمرئي القريب  
 المستحق للخطاب ولعله مراد من قال لا فرق بين الملاحظتين بالنسبة اليه  
 تعالى فان ملاحظته تعالى كالمرئي المشاهد يقتضي ملاحظته تعالى حاضرا  
 بحيث يستحق الخطاب قوله بحيث يستحق الخطاب يشير الى انه لا بد من تقييد  
 ما ذكره الشارح في النكتة الثانية بذلك القيد والام يكن وجهها  
 صحيحا لتوجيه اختيار الخطاب وبعد تخصيص مراد الشارح بذلك لا يدل  
 عليه الحديث وقد عرفت ما فيه ولذا بادر الى التسليم والعلاوة قوله  
 على انه يجوز الخ قد تحيروا في توجيه العلاوة فنقول معنى احسان العباد  
 بحسب اللغة جعلها حسنا كاملا فاذا جعل عليه الحديث كان معناه  
 تكميل العباد ان تعبد الله الخ ويدل على الباقية لكن الحديث كما يحتمل  
 ذلك يحتمل ان يكون بيانا لما وضع له الاحسان في عرف الشرع فعلى  
 هذا لا يدل الا على ان ماهية الاحسان عند الشرع هذا ولا يدل على  
 لباقتها فانها عبارة عن الندب وهو حكم شرعي لا يثبت الا بدليل شرعي  
 عند الاشاعة القائلين يكون الحسن والقبح شرعيين لاعقليين فلا  
 يكفي مجرد انسياق الذهن الى لباقة الاحسان فان قلت لبس نقله من المعنى  
 اللغوي الى الشرعي الوجود معنى التكميل فيه ولا شك ان التكميل  
 لا يبق فالحديث دال عليه وان كان بيانا للمعنى الشرعي قلت لا يجب  
 النقل من العام الى الخاص اذ ربما يكون النقل تفسير علاقة العموم  
 والخصوص ولو سلم فربما يكون المنقول اليه اخص من وجه فلا يكون  
 مثله دليلا شرعيا ويمكن تقرير العلاوة بوجه اخر هو انه يجوز  
 ان يكون بيانا لتكميل العبادات المقصودة لذاتها كالصلوة لا تكميل



كل عبادة سواء كان مقصودة لذاتها او لغيرها كالوضوء الا يرى  
ان نفس الملاحظة عبادة ايضا ولا يمكن فيها هذا المعنى وكون الحمد  
من العبادات المقصودة لذاتها محل تأمل بل الظاهر انه عبادة  
لتكميل التأليف كما ان المشاهدة عبادة لتكميل الصلوة وغيرها  
من العبادات المقصودة لذاتها لا وسيلة الى غيرها فلا اشكال قوله قدبر  
لعله اشارة الى السؤال والجواب اللذين قدمناهما اولى ان معنى التكميل  
منحصر في جميع افراده وانه متحقق بالنسبة الى كل عبادة اما الاولى فبمشاهدة  
سباق الحديث فان جبرائيل عليه السلام اتى في صورة رجل فجلس عند  
النبي عليه السلام فسل عن الاسلام والايمان فاجاب عليه السلام عنهما  
ثم سئل عن الاحسان فاجاب بما ذكر وكان عمر رضى الله عنه حاضرا فمد  
ما ذهب السائل قال النبي عليه السلام يا عمر ادرى من هو فقال الله ورسوله  
اعلم فقال النبي عليه السلام هو جبرائيل انا كم يعلمكم دينكم ولا شبهة  
في ان شريكه للاسلام والايمان وقوله عليه السلام يعلمكم دينكم يدل  
على انه من الامور المكلمة اللايقة واما الثاني فلقوله عليه السلام ان الله  
كتب الاحسان على كل شئ لو اضافة الى بعض ما وردناه من وجوه البحث  
او كلها قوله فيه ان كون اللابقي المح منع لما تضمنه قوله واستبان المح لانه  
في قوة ان يقال كون اللابقي محال الحامد ذلك يقتضى تقديم قوله لك على  
الحمد ليفيده ذلك التقديم وهو انما يقتضى التقديم لاجل افاضته اذا افاده  
التقديم دون التأخير وذلك لان الغرض ببيان التكنة الموجهة المقبولة  
عند البلغاء وتكنة التقديم انما يكون مقبولة اذا افادها التقديم دون التأخير  
واما اذا افادها التأخير ايضا ولم يفيدها او افادها التأخير دون التقديم فلا  
يكون تكنة مقبولة للتقديم عندهم فاورد عليه بان قوله والا ان كان بمعنى  
قبل الشروع فلا يفيد تلك الباقية شئ من التقديم والتأخير ولا يدل عليها  
وانما يدل التقديم عليها لو كان تقديما على مجموع الحمد لا على الجزء الاخير  
منه بل لو دل فاما يدل على لياقة المشاهدة في الجزء الاول من الحمد لا على

لباقتها قبل الشروع فيه وان كان بمعنى قبل الفراغ اى وقت الحمد  
 فيفيدها التأخير ايضا وعلى كلا التقديرين لا يكون قصد التنبيه على  
 الالباقية المذكورة بالتقديم مقتضيا لذلك التقديم فقد عرفت ان قوله تفديمه  
 لا يستلزم معنى لا بد ولا يفيد كما يقتضيه الجواب فيندفع ما قيل ان الكلام  
 في استلزام المشاهدة قبل الشروع التقديم المذكور لافى العكس انتهى  
 وعرفت ايضا ان ذلك القول سند المنع على التقديم الاول كما ان قوله  
 وتأخيرها الخ سند المنع على التقديم الثاني والغناء لتفريع السندين معا  
 على تنويرهما الذى هو قوله لان قوله لك من الحمد ثم الظاهر من السؤال  
 والجواب انه جعل وجه التقديم نفس الالباقية لا المستبين منها وهو خلاف  
 ما يظهر من الشرح فانه جعل وجه التقديم ما هو المستبين من تلك الالباقية  
 لانفسها اللهم الا ان يكون الالباقية من حيث كونها وجهاً للتقديم مستبينة  
 من نفسها من حيث كونها وجهاً للمخاطب او يكون الوجه المستبين منها  
 قصد التنبيه عليها او كونه تعالى ملحوظا قبل هذا الحمد كما ذكرهما  
 في حاصل تلك النكتة للمخاطب قوله لان قوله لك الخ ان كان الحمد بمعنى  
 الوصف فالقول بالمعنى المصدرى وان كان بمعنى الكلام المخصوص كما  
 سبأى منه فهو بمعنى المقول قوله وتأخير لا ينشأ الخ اى وجود الدلالة  
 على المشاهدة وقت الحمد في صورة التأخير كما توجد في صورة التقديم  
 وينقل الى لباقتها في كلتا صورتين فالتنبيه على لباقتها لا يختص  
 بصورة التقديم بل يقتضى ترك التأخير واختيار التقديم عليه ثم اقول لا يخفى  
 ان منشأ السؤال على هذا التقديم حل قوله اولاً على وقت الحمد مطلقاً  
 سواء في وقت الجزء الاول او الثاني او في الجميع وحل كلمة ثم على التراخي  
 في الرتبة او التغافل عنها بالكلمة والجواب الاول الاتى حل هذا التقديم  
 يمكن بناؤه على حل كلمة ثم على معنى فاء التعقيب اذ المعنى حينئذ التقديم  
 للتنبيه على ان الالباقية بحال الحمد ان يلاحظ المحمود حاضراً ومشاهداً  
 في الجزء الاول من الحمد ولا ينبغي ان تأخير تلك الملاحظة الى الجزء

الاخير بناء على ما قدمنا من ان الحمد انما يتحقق عند الجزء الاخير لا عند  
 الاول فالمشاهدة الواقعة في وقت اجزاء الحمد اذا تحقق الحمد عقيبها  
 تكون في الجزء الاول وسبب زداد الانقضاء والناظرون في المقام اوردوا  
 على المحشى ههنا بان ذلك وان لم يناف كون المشاهدة قبل الفراغ لكن  
 يتأني كون انما الحمد بعد المشاهدة كما هو مقتضى قوله ثم بحمده ثم اوردوا  
 على الجواب الاول بانه لا بدفع السؤال على التقدير الثاني وغفلوا عن انهم  
 لو حولوا الجواب على التقدير الثاني على ما اوردوا على السؤال ههنا لا بدفع  
 ما اوردوه عليه في جاني السؤال والجواب كما لا يخفى قوله ويمكن دفعه الخ  
 اعلم ان تقديم المسند اليه في قوله بان تقديم قوله لك الخ على الخبر الفعلي  
 لا فائدة التخصيص اى لا يدل عليه التأخير وتقديم المسند اليه فيما لم يلى  
 حرف النفي وان لم يكن نصا في التخصيص بل محتملا للتقوى ايضا لكن  
 ههنا قرينة على ذلك ضرورة ان صحة الجواب تتوقف على ذلك فنقول  
 مراده ان كان الابق هو المشاهدة قبل الشروع وحل عليه كلام  
 الشارح فالتقديم وان لم يدل عليه من حيث كونه تقديم احد جزئي الحمد  
 على الاخر لكن يدل عليه من حيث كونه تقديم على مفهوم الحمد الذي  
 اندرج فيه جميع افراد الحمد وهذا القدر كاف في النكات وان كان  
 الابق هو المشاهدة وقت الحمد وحل قوله اولا على وقت الحمد فحينئذ  
 نقول كلمة ثم في قوله ثم بحمده محمولة على معنى فاء التعقيب بناء على  
 ان المراد من الحمد تحقق نفس الحمد لا تحقق شئ من اجزائه وقد سبق  
 انه لا يتحقق الا عند الجزء الاخير فالعنى حينئذ ان الابق بحال الحامد ان  
 يشاهده في الجزء الاول من الحمد ولا يخفى ان تقديم قوله لك من حيث كونه  
 تقديم جزء الحمد على الجزء الاخر يدل على لباقة المشاهدة في الجزء  
 الاول ومن البين ان التأخير لا تفيد شيئا من الياقين بشئ من الحيتين  
 فانه من حيث كونه تأخير البعض الاجزاء عن بعض يدل على لباقة الملاحظة  
 في الجزء الاخير ومن حيث كونه تأخيرا عن مفهوم الحمد المتأخر

على افراده يدل على لباقفة المشاهدة بعد الفراغ عنه فلاقتضاء المنوع  
 ثابت على التقديرين فان قلت لباقفة المشاهدة في الجزء الاول انما يقتضي  
 التقديم لولم يوجد لباقفة المشاهدة وقت الجزء الثاني وقد سبق منكم  
 ان كل جزء من الحمد عبادة يليق فيها المشاهدة قلت لبس المقضى للتقديم  
 نفس الباقفة وقت الجزء الاول ليعارضها الباقفة وقت الجزء الثاني ايضا  
 بل قصد التنبيه على الباقفة في الجزء الاول ولا يلزم من هدم التنبيه على  
 وجودها في الجزء الاخير عدمها فيه في الواقع واوّل العبادة لما كان  
 مظنة عدم انقطاع الخواطر الشاغلة عن ملاحظة الحق دون آخرها  
 كان التنبيه على لباقفة المشاهدة فيه اهم من التنبيه عليها في آخرها  
 فلاشكال في كون هذا الجواب تاما على التقديرين وان توهموا هدم تمامه  
 على التقدير الثاني بناء على زعمهم ان الجواب كالسؤال مبني على حل كلمة ثم  
 على التراخي في الرتبة لاعلى الحقيقة ولاعلى معنى فاه التعقيب ولبس  
 كذلك بل مبني على الثاني كما عرفت ولك ان تقول لا يخفى ان هذا الجواب  
 على التقدير الاول انما يوضح اذا وجد الباقفة قبل الشروع كما قدمنا من انها  
 ثابتة بدلالة الحديث وبعد ذلك نقول كما ان هذا الجواب على التقدير  
 الثاني مبني على حل كلمة ثم على التعقيب كذلك هو مبني على تعميم قبل  
 الفراغ عما قبل الشروع فالمعنى الالابى بحال الحامد المشاهدة قبل  
 الشروع وفي الجزء الاول من الحمد ويدل عليه التقديم دون التأخير فانه  
 من حيث كونه تقديم بعض الاجزاء على بعض يدل على لباقفة المشاهدة  
 وقت الجزء الاول ومن حيث كونه تقدما على مفهوم الحمد الذي اندرج  
 فيه جميع افراد الحمد يدل على لباقفة المشاهدة قبل الشروع فذلك  
 التقديم دل على الباققين بالحيثين ولا يدل عليهما التأخير نعم السؤال  
 على التقدير الثاني مبني على تخصيص قبل الفراغ بوقت الحمد وتعميمه  
 من وقت الجزء الاخير لكن الجواب لا يجب ان يبنى على يبنى عليه السؤال  
 وانما يجب ان يبنى على المبني الصحيح ثم اقول ولو سلم ان هذا الجواب مبني

على ما بي عليه السؤال يعينه فيمكن تجميعه ايضا بان ذلك مبنى على الفرق  
 بين ملالة التقديم والمقدم ودلالة التأخير والمؤخر اذ لما كان المراد  
 حيثئذ لباقة المشاهدة وقت الحمد مطلقا سواء في الجزء الاول من الحمد  
 او في الجزء الثاني وكان قوله لك دال على تلك اللباقة المطلقة سواء  
 كان مقدمه او مؤخره لم يكن شئ من التقديم والتأخير دال عليها وانما  
 الدال هو المقدم او المؤخر والكلام في دلالة التقديم عليها وهو انما يدل  
 عليها من جهة كونه تقديم على مفهوم الحمد الصادق فانه من هذه  
 الحية يدل على لباقة المشاهدة قبل الشروع في الحمد والدال على  
 اللباقة قبل الشروع دال على اللباقة وقت الحمد بالطريق الاول لما  
 عرفت ان المشاهدة قبل الشروع انما كانت لباقة للمشاهدة وقت الحمد  
 لكونها وسيلة الى اكمال المشاهدة وقت الحمد بخلاف التأخير فانه انما  
 يدل على لباقة المشاهدة بعد الفراغ عن الحمد ولا مدخل لها في اكمال  
 المشاهدة وقت الحمد حتى يمكن ان يقال الدال على لباقتها بعد الفراغ  
 دال عليها وقت الحمد ايضا فلا اشكال في المقام اصلا بقوله يدل  
 على ان ملاحظة المحمود الخ فيه ان غاية ما افاده تقدم المحمود على الحمد  
 اما في الوجود الخارجي واما في الوجود الذهني ولا يدل على ان المحمود  
 بحسب الوجود الذهني مقدم على الحمد وافراده بحسب الوجود الخارجي  
 والمضيق في المقام هو الاخير لاحد الاولين اللهم الا ان يقال التقديم يدل على  
 ان ملاحظة المحمود مقدم على ملاحظة الحمد وملاحظة الحمد مقدم  
 على وجود الحمد في الخارج لكونه فعلا اختياري اثاره وكل فعل  
 اختياري مسبوق بملاحظة وتصوره فملاحظة المحمود متقدم على  
 وجود الحمد في الخارج وهذا التقديم الدال على تقدم الملاحظة اثر  
 اذا شاهد السامع اتغل ذهنه الى انه انما قدمه لاجل اللباقة المشهورة  
 فهو بهذا الاعتبار يفتد اللباقة وينبئ عليها ولا يخفى ما فيه من التكلف  
 ولذا صدره بالامكان وقد عرفت ان المراد من الدلالة الدلالة المعتمدة عند

اهل العربية في الخواص والمزايا ويكفيها اللزوم في الجملة فلا يرد ما قبل  
 الصواب يشعر قوله في جميع المراتب ومن جعلتها هذه المسألة فهو  
 يشعر باستثاله المص بتلك الباقية من وجهين الاول ان نفس الباقية يقتضي  
 العمل بالامر اللائق والثاني ان التنبية عليها يقتضي العمل ايضا بالخير  
 عن عهدة النهي المستفاد من قوله تعالى لم تقولون ملا تفتلون والحق  
 ان دلالاته على مشاهدة المص قبل هذا الحمد اوضح من دلالة التنبية  
 على القرب على كونه تعالى شاهدا في هذا الحمد فضلا عن دلالاته على كون  
 هذا الحمد على الوجه الملايق بواسطة الدلالة الاولى كما هو فائدة التنبية على  
 القرب كما سبق منه فتسليم الدلالة هناك دون الدلالة ههنا كما توهموه  
 فتحكم باطل وما توهمه بعضهم من ان قوله وان لم يكن قوله لك الخ يتنافيه فتوهم  
 فاسد اذ لا يجب اتحاد زمانى الكلام وملاحظة معناه ثم اعلم ان المراد جميع  
 مواد المحامد اللغوية او العرفية او القدر المشترك قوله وان لم يكن اشارة  
 الى منشأ غلط السائل يعنى انك ظننت ان الدلالة على وقوع المشاهدة  
 قبل الشروع وابقاها تتوقف على تقديم قوله لك على هذا الحمد وليس  
 كذلك فانها حاصلة بمجرد تقديمه على مفهوم الحمد فالقرض نفي توقف  
 الدلالة على الباقية على تقديم قوله لك على هذا الحمد لانني وقوع المشاهدة  
 قبله وبهذا ينحل عقدة ما توهموا من قبل وكما انه اشارة الى منشأ  
 غلطه هو اشارة الى الفرق بين الجوابين فان الجواب الثاني متى على  
 تسليم ان الدلالة على الباقية تتوقف على تقديم قوله لك على هذا الحمد  
 لكن تقديم قوله لك على مفهوم الحمد كتقديمه على مجموع هذا الحمد  
 قوله ويمكن ان يقال الخ جواب اخر على التدبرين ايضا وتقريره  
 كما سبق بان يقال كلما دل التقديم على لباقية المشاهدة قبل الشروع  
 او قبل الفراغ دون التأخير فاللباقية المذكورة يقتضي التقديم المذكور  
 في ان تنبيه عليها بالتقديم لكن المقدم حق اما دلالة التقديم على الباقية  
 قبل الشروع او قبل الفراغ فلانه كالتقديم على المجموع فيدل على وقوع

المشاهدة قبل الشروع وقبل الفراغ وبواسطة على لسانها واما عدم  
 دلالة التأخير عليها فلا نه كالتأخير عن المجموع فلا يبدل الاعلى وقوع  
 المشاهدة بعد الفراغ ثم ان كونه جوابا على التقدير الاول ظاهر  
 دون كونه جوابا على التقدير الثاني لان التقديم انما يبدل على المشاهدة  
 قبل الشروع في هذا الحمد والتأخير على المشاهدة بعد الفراغ عنه  
 فعلى التقدير الثاني يحتاج دلالة التقديم على لباقة المشاهدة وقت الحمد  
 وعدم دلالة التأخير عليها الى مقدمات فصلناها في الجواب الاول  
 فالقول بان تطبيق هذا الجواب على كلا التقديرين ظاهر واما الجواب  
 الاول فقير منطبق على التقدير الثاني فان التقديم باعتبار الذي  
 ذكره المحشي فيه لا يبدل على ان الملاحظة المذكورة بذني ان يكون  
 في وقت الحمد تحكم باطل بل اما ان يصح الجوابان معا او لا يصحهما معا  
 فان مباهما مرواحد بقي ان دلالة ما هو بمنزلة المقدم والمؤخر بالفعل  
 على ما دل عليه محل بحث ولذا اخبره عن الجواب الاول قال الشارح  
 لكونه مقام الحمد يقتضي الح اقتضاء المقام بتقديم ليس مطلوبا بل بشرط  
 قصد التنبيه على ان الحمد في هذا المقام اهم فان من قصد هذا التنبيه  
 يجب عليه اختيار التقديم مقام الحمد يقتضي التقديم لاجل التنبيه عليه  
 كما سبق فلا يرد ان التقديم لما كان مقتضى المقام كان التأخير كما في التنزيل  
 بخلاف مقتضى المقام فلا يكون بليغا اذ البلاغة مطابقة الكلام  
 لمقتضى الحال والحال والمقام شيء واحد كما صرح ارباب المعاني بقي ههنا  
 بحث شريف هو ان اللابقي لما كان تقديم المشاهدة على هذا الحمد يلزم  
 ان لا يكون جميع صور التأخير على الوجه اللابقي فيلزم ان لا يكون  
 حافي التنزيل على الوجه اللابقي وهو باطل والجواب ان اللابقي نفس  
 تقديم المشاهدة لا التنبيه عليه ولا على لباقة والتأخير لا يوجب الافوت  
 الثاني كما لا يخفى وفيه ان ما ذكره علما البلاغة في القائمة الخاصة للالتفات  
 في قوله تعالى اياك نعبد الخ من انها اشارة الى انه يجب للعبد اذا اخذ

لكن ينبغي ان يعلم ان هذا  
 الجواب ليس منبها على حل كلمة  
 نعم بل هي في غاية التفتت بوجوه من  
 وقت الحمد بوقت الجزء الاول  
 وقت الجلاء وقت الحمد  
 بل على انباء وقت الحمد  
 على عونه فالمراد بالقدماء التي  
 فصلناها هي ان التقديم كونه  
 كالتقديم على الجواب اول  
 وقوع المشاهدة قبل الشروع  
 فبدل على لباقة قبل الشروع  
 والادل على لباقة قبل الشروع  
 دال على لباقة قبل الشروع  
 بالطريق الاولى لكون خلاف  
 وسيلة الى اكمال النسبة بخلاف  
 التي خبر قلنا انما يبدل على المشاهدة  
 ولا يفتقر بعد الفراغ ولا مدخل لهما  
 في اكمال المشاهدة وقت الحمد  
 فلهذا

في القراءة ان يمد من نفسه محرراً للاقبال على الحقيق بالحمد وكلما جرى  
عليه صفة من الصفات العظام قوى ذلك الحركة الى ان يتأهي  
وتكامل بحسب بوجوب الاقبال التام عند قوله تعالى اياك نعبد والتخصيص  
بغاية الخضوع والاستعانة بنا في ما ذكره الشارح والجواب فرق  
بين الوجوب واللباقة ولا بد منه لئلا يخالف حديث الاحسان قوله  
لا مجرد لفظ الحمد فان قيل الصواب ان يقال مقام الحمد هو المجموع لا مجرد  
مقام الجزء الاول حتى يلزم من التأخير عدم وقوع الحمد في مقامه قلنا  
مراده الحمد هو المجموع لا مجرد لفظ الحمد فله قوله لك خصه من هذا المقام  
ايضا فنسب هذا المقام الى كل من جزئه على السواء فليس له مزيد  
اختصاص باحدهما حتى يقتضي تقديمه بقي ان المقام هو الامر الداعي  
فليس بامر ممتد الان يقال صرح العلامة التقائاني ان اطلاق المقام  
عليه باعتبار توهم كونه محلا للكلام كان اطلاق الحال عليه باعتبار توهم  
كونه زمانا له فن توهمه محلا بتوهمه ممتدا ثم ان القول هنا ايضا اما بالمعنى  
المصدرى او بمعنى القول وقوله لا مجرد لفظ الخ يؤيد الثاني الان يقدر  
الذكر او يحمل اللفظ على التلفظ ثم ان الظاهر انه معارضة لدعوى الشارح  
ويمكن الحمل على منع مقدمة دليله وقوله فلا يقتضي من تفرع تقيض  
المنوع على السند تنبيهها على تقويته قوله واجيب الحان حل السؤال  
على المعارضة فالجواب اما منع استواء النسبة من كل وجه كما يشعره قوله  
وان كانا متساويين الخ وسند المنع ما ذكره واما المعارضة على المعارضة  
وتقريره ان هذا المقام مقام هذا المجموع وهذا المجموع فرد من الحمد  
ينج من غير المتعارف ان هذا المقام مقام الفرد وكل ما هو مقام الفرد  
فهو يقتضي كثرة الاهتمام بشأن الصادق عليه بالنسبة الى غير الصادق  
ينج من المتعارف ان هذا المقام يقتضي كثرة الاهتمام بالتكلم بشأن الصادق  
على ما فيه وكثرة الاهتمام بشانه يقتضي تقديمه على غير الصادق عند  
قصد التنبيه عليها ينج من المساواة ان هذا المقام يقتضي تقديم الحمد

قوله بنا في ما ذكره الشارح  
قانه يدل على ان الالاق وقع  
المشاهدة في أثناء قراءة سورة  
الفاحة وبعد الحمد

قوله الان يقال الخ الاول  
في الجواب ان يقال المراد من مقام  
المتجزئان الحمد الممتد لان الحمد  
مباركة عن الالفاظ السابقة  
فأما



عند قصد التنبيه على كثرة الاهتمام وقد عرفت انه انما يقتضيه  
 اذا قصد التنبيه عليها لامطلقا لئلا يكون التأخير خارجا عن البلاغة  
 وان حل على المنع فالجواب اثبات المنوع وعلى كل تقدير لا يرد ما قبل  
 ان الجواب لا يطابق السؤال لان السؤال بعلم الاقتضاء والجواب  
 بكثرة الاهتمام لا يقال اقتضاؤه الكثرة ممنوع وان كان اقتضاؤه  
 اصل الاهتمام مسلما وذلك لجواز ان يكون له تعلق بغير الصادق بوجه ما  
 ايضا غير تعلق الصدق لا نقول مراده مقام الفرد يقتضي كثرة الاهتمام  
 بشأن الصادق بالنسبة الى غير الصادق بعد ان يكون اصل الاهتمام  
 بشأنها بتاب واسطة جزئية بينهما عافية فلا اشكال في هنا بحث هو ان كونه  
 فردا انما يتم اذا حل الحمد على اللغوى واما اذا حل على العرف فلا اللهم  
 الا ان يزداد من المقام في كلام الشارح هذا المقام الذي لا يمكن ان لا يكون  
 في مقابلة الانعام لانه مقام حمد الله لا مطلق مقام الحمد ولعله لهذا  
 قال اجب الخ قوله على ان يكون قوله والشرف عطف تفسير  
 لازالة الاهتمام عن التعظيم اذ التعظيم بمعنى اظهار العظمة قد يكون  
 بمجرد اظهارها من غير عظمة وشرف في نفس الامر فلو قيل والتشريف  
 لم يزل ذلك الاهتمام اذ التشريف ايضا يحتمل مثله وكونها نكتة واحدة  
 باعتبار حاصله فان حاصله على ما سبق منه في حاصل النكتة الثانية التنبيه  
 على التشريف وهو بعينه فعنى التشريف عن شرف في نفس الامر بل نقول  
 هو باعتبار معناه من غير اعتبار الحاصل انما اتى لمجرد التفسير والابضاح  
 والمقصود الاصل هو التظليل بالتعظيم فكونها نكتة واحدة لا يتوقف  
 على كونها بمعنى واحد كما ظن من قال هو مبنى على جعل التعظيم بمعنى العظمة  
 ليكون مراد الشرف او جعل الشرف بمعنى التشريف اذ كل من الثلاثي  
 والمزيد يستعمل في معنى الآخر وبالجملة التفسير لا يجب ان يكون بالنظرون  
 قوله ويحتمل ان يكونا نكتتين كونها نكتتين مبنى على ارادة التعليل  
 بكل منهما ولا يكفي فيه مجرد تغاير اللفظين او المفهومين بعد اتحادهما

بحسب الخارج فهو ما مبني على عدم تأويل الثاني وان اتحد في الحاصل  
او على التأويل لكن على ان يراد بالتعظيم اظهار العظمة في ذاته  
وبالتشريف اظهار الشرف في صفاته او بالعكس او على ان يراد باحدهما  
الظاهر وبالاخر الساطن اعني اعتقاد العظمة والشرف قوله الا انه  
جمعهما في الذكر الخ اي بحذف اللام في المعطوف مع ان التعليل بكل  
يناسبه اعادة اللام وان لم يجب بناء على جواز ملاحظة العطف بعد  
ربط التعليل وجعلهما نكتة واحدة مبني على ملاحظة العطف  
قبل الربط الا ان يكون الواو بمعنى حرف التفسير فلا عطف قوله  
مثل التشويق الخ قبل بشرط ذلك بان يكون في المسند المقدم طول كما صرح  
التفازاني في شرح التخصيص بهذه العبارة اقول لعله مبني على جعل كلام  
التفازاني على الفرد الكامل اذ التشويق مراتب متفاوتة فيجوز حصول  
ادناها بملحق التقديم او على ان في هذا المسند طول باعتبار المتعلق  
المحذوف وباعتبار لام الاختصاص او على ان يعنى الطول اعم  
بما في حكمه اذ التشويق لا يختص بالطول بل يحصل بمجرد دلالة المسند  
المقدم على ما يشوقه بوجه ما ولما كان المسند مشتملا على لام الاختصاص  
دل على ان المسند اليه المتأخر مما يختص به تعالى وينبغي ان يثبت له  
وبذلك يحصل الشوق ويعضده طريق الاستغراب قوله وصنعة  
الاستغراب اذا المعناد هو التأخير معنى الغيبة ففيه استغراب من وجهين  
وفي قولنا المجدك وله المجد استغراب من وجهه وانت تعلم ما في هذه النكتة  
لانها صنعة يدبعية لا يطل بها خواص الكلام في باب البلاغة بل اللابقي  
ان يطل تلك الصناعات بما يناسب المقام ولذا اوجبوا للاتفات فائدتين  
عامة وخاصة تناسب المقام فقائدة الاستغراب ههنا اظهار الوله عند  
مشاهدة المحبوب او ايهام انه لا يزول عن خاطر قوله ان المجد كالنسبة  
اي كالاغراض النسبية المحققة بين الحامد والمحمود كما سبصر فيناخر  
عنهما اي عن ذاتهما وان تقدم عليهما من حيث كونهما حامدا ومحمودا

قوله اظهار الوله الخ الوله  
التعجب كانه تعجب ونسي الطريق  
المخاد وسلك في طريق غريب  
م

لما عرفت ان الحامدية والمحمودية حاصلتان بالمعنى المصدرى والمقصود  
ههنا تقدم ذاتهما عليه لامن هذه الحنية لان قوله انهما يدل على ذات  
المحمود والحنية انما يستفاد بعد تمام الحمد قوله مقدم عليه بالطبع الخ  
قبل لعل هذا مبنى على مذهبه من قاعدة خلق الاعمال والا فالحمود  
مؤثر في محامد العباد له تعالى وقد اشترط في التقدم الطبيعى عدم تأثير  
التقدم في التأخر واجب عنه بان المحشى ههنا اراد بالتقدم الطبيعى  
المعنى الاعم الشامل له وللتقدم بالعلية وذلك المعنى الاعم هو تقدم المحتاج  
اليه على المحتاج سواء كان مؤثرا فيه او لا كما استعمله الشيخ في ذلك المعنى  
الاعم ولا حاجة اليه لان التأثير المعتبر في التقدم بالعلية هو التأثير  
بطريق الايجاب كما هو المشهور عند الجمهور فالتأثير المنفى في مفهوم التقدم  
الطبيعى ايضا ذلك لا مطلق التأثير والالام ينحصر التقدم في الخمسة  
الهم الان يدرج في التقدم بالعلية على ما ذهب اليه صاحب المحاكات  
حيث جعل التقدم بالعلية هو الفاعل المؤثر مستقلا كان تأثيرا او لا وما يتوهم  
من ان التأثير المعتبر في التقدم بالعلية لو حل على التأثير بالايجاب لزم  
ان لا يتحقق التقدم بالعلية عند المتكلمين فاسد لان تقدم الواجب تعالى  
على صفاته الذاتية وتقدم تعلق قدرته وارادته على المقدور المراد بالعلية  
عندهم وذلك لا يقدح في كونه فاعلا مختارا في افعاله اذ تعلق القدرة  
والارادة غير واجب عليه تعالى وان وجب الخلق بعد تعلقهما الى مثله  
اشار الشريفة المحقق في شرح المواقف نعم يجب حل التقدم الطبيعى  
في كلام المحشى على ذلك المعنى الاعم لان تقدم المحمود بالطبع بالمعنى  
الاخص انما يثبت في محامد العباد له تعالى لا في محامده تعالى لذاته بكلامه  
التقديم اذ الكلام من الصفات الذاتية اللازمة للذات عند الاشاعرة وح  
لا يرد على المحشى ايضا ان حاصل كلام الشارح مطلق التقدم الشامل  
للاطبيعى والتقدم بالعلية لا الاول فقط اذ النسبة لا يجب ان يكون متأخرة  
بالطبع بالمعنى الاخص كالقلم الذاتى فضلا عما هو كالنسبة فتأمل

قوله لان الحمد الخ قبل معنى العرفى ومنه يعلم حال اللغوى ولذا خصه بالذكر ولا يخفى انه انما يصح بحمله على ما يطلق عليه الحمد العرفى ليدخل فيه جميع الاقسام الالوية التى من جلتها المعنى المصدرى اعنى التأثير بالجوارح او باللسان والمعنى الحاصل بالمصدر اعنى الكيف والكلام الخصوص بل لا يصح الاجماله على ما يطلق عليه الحمد العرفى حقيقة او مجازا اذ الكلام المخصوص لكونه صوتا كيفية قائمة بالهواء كما حقق في محله لا قائمة بالتكلم الحامد وانما القائم به التكلم او الكلام بمعنى ضد الافة التى هى الحرس لا الكلام بمعنى الاصوات كما سيجي فلا يكون فعلا للحامد فلا يكون حدا عرفيا حقيقة اذ الفعل لما خوذ فيه وان كان بمعنى مطلق الصفة الا انه لا بد وان يكون وصفا للحامد فلا يطلق عليه الحمد العرفى الاجمازا وان بنى على مذهب من قال بوضع صيغ المصادر بالاشتراك بين التأثير والاثرا الحاصل للفاعل والمفعول ولا شك ان هذا المعنى اعنى ما يطلق عليه الحمد العرفى حقيقة او مجازا غير المعنى الرابع فى صدر الكتاب والالكان المضروب فيه ثانيا ثمانية لاسبعة اذ ما يطلق عليه الحمد اللغوى حقيقة او مجازا احتمال اخر بل المعنى الرابع هناك ما يطلق عليه لفظ الحمد مطلقا لغويا كان او عرفيا حقيقة او مجازا فالاول ان يحمل همتا عليه ايضا لندرج اللغوى ايضا فكانه قال وانما قال كالنسبة لان الحمد ليس بنسبة بينهما على شئ من الاحتمالات التى ذكرناها فى صدر الكتاب لان الحمد الشامل للكل اما ان يكون بالجنان او بالاركان او باللسان وكل ما هو بالجنان فهو من مقولة الكيف وكل ما هو بالاركان فهو من مقولة الفعل وكل ما هو باللسان فهو اما من مقولة الفعل واما من مقولة الكيف يتبع ان الحمد اما من مقولة الكيف واما من مقولة الفعل ولا شئ من الكيف بنسبة ولا شئ من الفعل بنسبة بين الحامد والمحمود فى الحمد الفعلى يتبع ان الحمد ليس بنسبة بينهما وورد على الكبريات الثلث الاول شوع كما سنشير اليها وعلى الصغرى المنفصلة ان المحصار ما يطلق عليه الحمد

حقيقة ان يحازا فيما بالجنان والاركان واللسان ممنوع اذ جدا لله تعالى  
 لذاته الشريف اولعباده الصالحين بكلامه القديم ليس في شيء من هذه  
 الاقسام معاته داخل في اللغوى ان لم يصير قيد اللسان في مفهومه كما  
 اسقطه بعضهم وسواء كان داخلا في اللغوى او لم يكن فهو داخلا  
 في حقيقة العرفى قطعا قوله ان كان بالجنان فهو من مقولة الكيف لانه  
 عبارة عن اعتقاد ان المحمود متصف بصفات الكمال والجلال كما صرح به  
 شارح المطالع والاعتقاد من اقسام العلم الذى هو من مقولة الكيف  
 على الاصح كذا قيل اقول ولا يقتصر ههنا على هذا القدر وان جاز  
 في مقام التمثيل اذ الصور العلمية لصان الجمل المجدية اخبارية كانت  
 او انشائية جد جنائى ومن مقولة الكيف على وفق ماسأى ان الكلام  
 لى القواد وانما جعل للسان على الكلام دليلا نعم لو كانت الجملة المجدية  
 اخبارية قطعيا لا يمكن ان يقال اعتقاد ثبوت جميع المحامد واجتنبه له  
 تعالى مندرج في اعتقاد انه متصف بصفات الكمال لكنه غير مقطوع  
 وفيما ذكره المحشى بحث من وجوه اما اول فلان تعريف الحمد العرفى  
 كما يصدق على الكيف الذى هو الاعتقاد يصدق على تحصيل ذلك  
 الاعتقاد بالتوجيه نحو المعلومات وترتيب المقدمات وذلك لان الفعل  
 المأخوذ في مفهومه ان يخصص بالمعنى المصدري لم يصدق على الكيف  
 الحاصل في الجنان بسبب تأثير الرجان فيه وانعم فكما يصدق على  
 الكيف يصدق على تحصيله وذلك التحصيل مقدور العبد لان ذلك  
 الاعتقاد نظرى وكل نظرى مقدور على ما قالوا وايضا لو لم يكن مقدورا  
 لما كلف به فهناك تأثير من جنان الحامد يستتبع ايجاد الله تعالى  
 ذلك الكيف فيه كما هو شأن جميع الاعمال الاختيارية عند الاشاعرة  
 اللهم الا ان يدرج الجنان من هذه الحثية في الاركان واما ثانيا فلان  
 كون العلم في الجنان عند اهل الشرع فاللايق يقيم الكلام على المذهب  
 الاصح من المتكلمين لاعلى المذهب الاصح من مذاهب الحكماء والمذهب

الاصح من المتكلمين في العلم مذهب الاضافة والكلام تام عليه ايضا  
 لان العلم اضافة بين العالم والمعلوم فيكون الاعتقاد المذكور اضافة  
 بين الحامد وبين اتصافه تعالى بالكمال لا بين ذاته الشريف المحمود  
 واما اثنا فلان الحكماء متفقون في ان في النفس العالمة ثلثة اشياء الصورة  
 والاتفعال من تأثير المبدأ الفياض والافاضة بين النفس والصورة وانما  
 الخلاف بينهم في ان حقيقة العلم اتبها ولا شك ان الحمد العرفي يصدق  
 على كل من الاضافة والاتفعال كما يصدق على الكيف فاما ان يبطل  
 حصر الحمد الجنائي في الكيف واما ان يبطل تعريف الحمد العرفي منعاً  
 الا بئري ان الاعتقاد المذكور جد جنائي عند القائلين بكون العلم اضافة  
 او اتفعالا لا يقال كلامه مبني على حمل الوصف والفعل في مفهوم الحمد  
 الدنوي والعرفي على المعنى المصدري والمعرف فيها حقيقة هو المعنى  
 المصدري فلا يبطل تعريف العرفي بعدم صدقه على الكيف ولا تعريف  
 اللغوي بهم صدقه على الكلام المخصوص وانما تعرض بهما على  
 احتمال الحاصل بالمصدر او على احتمال ما يطلق عليه الحمد حقيقة  
 او مجازاً وهو ظاهر لا نأقول لما كان الاضافة والاتفعال كالكيف  
 حاصلين بسبب المصدر ويطلق عليهما الحمد ولو مجازاً اختل حيث  
 حصر الحاصل بالمصدر او حصر ما يطلق عليه الحمد في الكيف قطعاً  
 لا يقال الحصر غير مراد لا نأقول قد عرفت ان هذه الشرطيات  
 الثلاث اشارة الى الكبريات الثلاث ولا يتم كليتها بدون الحصر هنا فكلية  
 ان الشرطية فيها بمعنى متى وكل الالاهتمال واما رابعاً فلانه حق  
 في حاشية التهذيب ان كون العلم من مقولة الكيف لا يصح عند المحققين  
 القائلين بمحصول أنفس المعلومات في الذهن لا اشباحها الأعلى سبيل  
 التشبيه ومنه البين ان قوله ومن البين ان الكيف ليس نسبة اصلاً انما  
 يتم فيها هو كيف حقيقة لا فيما هو شبهه بالكيف بل ذلك التشبيه ههنا  
 لما كان عبارة عن اتصاف المحمود بالكمال كان نسبة بين المحمود والكمال

لابين الحامد والمحمود فالابيق اما سرد جميع المذاهب الواقعة في العلم  
 وبيان عدم كونه نسبة بينهما على جميعها واما ان يبين بما هو التحقيق  
 كما ذكرنا اللهم الا ان يقال مذهب الكيف مشهور بينهم ولا يتم الكلام  
 على مذهب الانفعال لان العلم الذي هو الانفعال لما كان حاصلا  
 في النفوس العالمة بتأثير الواجب تعالى فيها كان الحمد الخشائي نسبة  
 بين الحامد والمحمود الا ان يقال المؤثر في عالمنا هذا على زعم الحكماء هو  
 المبدأ الفياض الذي هو العقل العاشر فيكون نسبة بين الحامد  
 وبينه لابين الواجب المحمود فانظر في هذا المقام قوله وان كان  
 بالاركان فهو من مقولة الفعل الخ لانه عبارة عن تأثير الحامد اما في جسمه  
 فقط كسجدة الشكر او في جسمه مع جسم اخر كذبح الاضحية والقرأة  
 فانها تأثير في لسانه وشفاه مع الهواء بحيث يتكيف بكيفية يستعملها  
 القاري الحامد وفيه بحث من وجوه اما اول فلان تعريف الحمد العرفي  
 كما يصدق على نفس التأثير في الحمد الاركاني واللساني يصدق على  
 الهيئات الحاصلة للحامد وهي في القرأة عبارة عن حركات الاعضاء  
 مع الكيفية الدافعة للهواء من الباطن الى الخارج بنوع شدة وفي السجدة  
 والقيام والركوع وضع وفي الطواف عبارة عن الحركة المستديرة بمعنى  
 القوسط والحركة لبست من مقولة الفعل وان كان التحريك منها وفي لبس  
 الاحرام ملك الى غير ذلك واما ثانيا فلان الحمد الاركاني واللساني  
 قد يكونان عبارتين عن الترك كالصوم وترك الاعتراض ولاتأثير هناك  
 بالجوارح واما ثالثا فلان التأثير من العبد الحامد انما يصح على مذهب اهل  
 الاعتزال القائلين بخلق الاعمال والمؤثر في الكل عند الاشاعة هو  
 الواجب ومجرد كسب العبد لبس في شيء من مقولة الفاعل فليتأمل  
 قوله واما لو كان عبارة عن الكلام المخصوص فهو من مقولة الكيف  
 اذ الكلام اللفظي مركب من كلمات هي الفاظ واصوات وهي كفيات  
 مسموعة وفيه ايضا بحث اذ قد عرفت ان كونه خجدا اما بالمعنى الحاصل

قوله فليتأمل اشارة الى ان التأثير  
 من العباد بحسب الظاهر كاف  
 في مقولة الفعل

بالمصدر بل المعنى اللغوي لا الحاصل بالمصدر بحسب الاصطلاح وأما بمعنى  
 ما يطلق عليه الحمد حقيقة أو مجازاً وعلى كلا التقديرين لا يتم الانحصار  
 في الكيف إذا المدح والتعظيم اللذين هما أعم مطلقاً من الحمد اللغوي  
 حاصلان بسبب المصدر ويطلق عليهما الحمد مجازاً وقد أطلق على  
 الأول في قوله تعالى عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً وإيضاً المدح على  
 الجليل الغير الاختياري والكلام المادح كما في ثناء الله تعالى على صفاته  
 الذاتية على قول مما يطلق عليه الحمد اللغوي مجازاً فقد عرفت ما في  
 الشرطيات الثلاثة من خروج المحامد الجسائية والاركانية واللسانية عما  
 حكم فيها ولا بد من نفى نسبة الكل حتى يتم الاستدلال ولا يكفي نفى  
 نسبة البعض وهو ظاهر ويمكن الجواب بأنه لم يرد استيفاء الأقسام  
 وهذا القدر يتم المرام لأن الغرض توجيه التشبيه وكيفيه عدم نسبة  
 البعض إذا لوحظ أداة التشبيه لكان كل جحد نسبة فكانه قال لم يقل  
 نسبة بينهما إذا لو قال كذلك لكان كل جحد نسبة بينهما لكن التباين  
 باطل إذ بعضه ليس بنسبة بينهما وفيه نظر فليجرب عليه حيث تدق  
 نسبة البعض من كل احتمال ذكره في صدر الكتاب إذا لا تمام يتوقف عليه  
 وإن لم يتوقف على نفى نسبة كل فرد من كل احتمال مع أنه لم يتعرض  
 بنفى نسبة على بعض الاحتمالات التي قدمها إلا أن يقال إن هذا الكلام  
 منه ههنا دليل على أنه أراد هناك من المبني للفاعل والمبني للمفعول المعنى  
 المصدري من حيث القيام والمعنى المصدري من حيث الوقوع وأراد  
 من الحاصل بالمصدر معناه اللغوي أعني الحاصل بسبب المصدر فحيث  
 يحصل نفى نسبة البعض من كل احتمال أدنى نسبة التأثير بالاركان  
 وباللسان ناظر إلى احتمالي المبني للفاعل والمبني للمفعول من كل من الحمد  
 اللغوي والعرفي ونفى نسبة الجنائي ناظر إلى احتمال الحاصل بالمصدر  
 من العرفي ونفى نسبة الكلام ناظر إلى احتمال الحاصل بالمصدر  
 من اللغوي والكل ناظر إلى الاحتمال الرابع الشامل للكل ويمكن أن يقال



أراد من المبني للفاعل ما قام بالفاعل معنى مصدر با كان اوهيئة حاصله  
 ومن المبني للمفعول ما قام بالمفعول من الهيئة الحاصلة له وارد من الحاصل  
 بالمصدر معناه اللغوي ايضا فنقي نسبة التأثير ناظر الى المبني للفاعل  
 من كل من اللغوي والعرفي ونقي نسبة الجنائي ناظر الى الحاصل بالمصدر  
 من الحمد العرفي ونقي نسبة لكلام ناظر الى الحاصل بالمصدر من اللغوي  
 والكل ناظر الى الاحتمال الرابع ولم يتعرض لنقي نسبة شيء على احتمال  
 المبني للمفعول من كل من اللغوي والعرفي اشارة الى كمال بعد ذلك الاحتمال  
 منع وجود الاحتمال الرابع فليفهم قوله والفعل وان كان من النسبة  
 المنقسمة الخ جعل المقولات السبع نسبة وفيه خلافا لذهب بعضهم ان  
 غير الاضافة منها ملزوم النسبة لانفسها فالاولى ان يحمل النسبة في كلام  
 الشارح على ما يبادر منها من الاضافة ويستغنى عن ذلك الاستدلال  
 الذي يحتاج الى محلات ذكرناها اذ عدم كون جميع المحامد اضافة بين  
 الحامد والمحمود وبمثلة الاضافة امر ظاهر قوله والمحمود لبس  
 بمنفصل الخ يعني لو كان الحمد الفعلي نسبة بين الحامد والمحمود لكان  
 المحمود منفصلا متأثرا اذ مقولة الفعل عبارة عن التأثير الموجب للتأثير  
 والانفصال فان قلت وان لم يكن ذات المحمود متأثر الكنه متأثر من حيث  
 المحمودية الحاصلة بعد الحمد قلت لبس المراد من التأثير في مقولة الفعل  
 مجرد احداث معنى في الفتي حقيقيا كان او اعتباريا بل المراد احداث  
 حالة موجودة في الخارج والتأثير بهذا المعنى هو تلك الاجسام المنفصلة  
 لا المحمود فان المحمودية والمعبودية وامثالهما من الامور الاعتبارية لا استحالة  
 قيام الحوادث بذاته تعالى وقد يقال المنفعل هناك هو ما يفعل بالاركان  
 واللسان من الكلام والهيئات الموجودة وهو فاسد على قاعدة الحكمة  
 اذ المتأثر علة قابلة حاملة لامكان الحوادث فكما يجب سبق الامكان على  
 التأثير والايحاء يجب سبق الحامل له لاستحالة قيام الامكان والاستعداد  
 بدون المحل ولذا حملوا استعداد النفوس الناطقة للوجود على هيولى

الاجسام التي تعلقت هي هائل المنفعل هو الاركان واللسان والهواء المتأثرة  
 عند الحمد لا الامر الحادث فيها من الكلام والهيئات لا يقال الامكان امر عقلي  
 فيصور قيامه بالامر الحادث باعتبار وجوده الذهني السابق على وجوده  
 الحار جى لاناقول كل حادث عند الحكماء مسبوق لا بمجرد الامكان الذاتي بل  
 معه ومع الامكان الاستعدادي الذي هو امر موجود من مقولة الكيف فلا يد  
 من محل موجود يقوم به قوله حتى يكون هذا الحمد نسبة الخ فان قلت الحمد  
 اللغوي وصف بالجميل ولا شبهة ان الوصف نسبة بين الواسف والحامد  
 والموصوف المحمود بل الواصفية والموصوفية والحامدية والمحمودية  
 متضابان بل امرية قلت الحكم بالثبوت لله على افراد الحمد لا على مفهوم  
 الحمد الذي هو من الامور الاعتبارية والنسبة بين الحامد والمحمود هو  
 كون تلك الافرادوصفا وحدا او وصفية وحامدية او موصوفية ومحمودية  
 وتوضيحه ان هناك فعلا لسانيا واركانيا هو نسبة بين فاعله ومنفعله  
 كتأثير المتكلم في جسمه مع الهواء وذلك التأثير من حيث انه تأثير في ذلك  
 المنفعل ليس بمحمد والا لكان المحمود ذلك الجسم المنفعل وهو باطل  
 وايضا ذلك التأثير متحقق في صورة الاستهزاء فيلزم ان يكون الاستهزاء  
 حادا وهو بطل بل ذلك التأثير قد يعرضه مفهوم الحمد والعبادة اذا كان  
 التأثير في ذلك المنفعل دالا على انصاف المحمود بالجميل ومقارنا للتعظيم  
 وقد لا يعرضه بان لا يكون دالا ولا يكون مقارنا فكان مفهوم الحمد  
 من العوارض المفارقة لنوع ذلك التأثير وكذا يحصل هناك للحامد  
 والمحمود هيئة هي كون المتكلم متكلما بهذا الكلام للدلالة على وصف  
 المحمود مع تعظيمه وكون المحمود قد تكلم في حقه ذلك الكلام المخصوص  
 ويعرضهما مفهوم الحامدية والمحمودية كما يعرض مفهوم الحامد لذات  
 الحامد ومفهوم المحمود لذات المحمود فالنسبة بين الحامد والمحمود  
 هذه العوارض والكلام في المعروضات ولا يلزم من كون العارض نسبة  
 بينهما كون المعروض نسبة بينهما وقس عليه حال الحمد العرفي فان قلت

بل الكلام في مفهوم الحمد العارض اذا التقديم وقع عليه لاعلى الافراد  
 وايضا ما ذكره انما يتم في صورتى الاستغراق والعهد لافى صورة الجنس الذى  
 هو ذلك المفهوم العارض قلت اما الجواب عن الاول فقد سبق مثله  
 من المحشى من ان التقديم على المفهوم دال على التقديم على الافراد واما  
 عن الثانى فبان المراد من الجنس جنس ما يعرضه مفهوم الحمد لا هذا  
 المفهوم الاعتبارى الا يرى انك اذا قلت الواحد من الرجال يطبق هذا  
 المحجر وارادت جنس الواحد كان المراد من الجنس الماهية الانسانية  
 المذكورة المعراة عن الشخصات لافى مفهوم الواحد الاعتبارى اذا المفهوم  
 الاعتبارى غير موجود فى الخارج فضلا عن اطلاقه المحجر ويجب  
 ان يعلم هذه المباحث قوله لكن الحمد مطلقا اى جنائبا كان  
 او اركابا اولسانيا ولك ان تقول على كل احتمال مما ذكرناه فى صدر  
 الكتاب كما عرفت قوله فى نفس الامر ونفس الامر اعم مطلقا من الخارج  
 بمعنى الاعيان وانما لم يقل فى الخارج اما لان الاعراض النسبية ماعدا  
 الاين ليست من الاعيان عند المتكلمين فلا يكون تأثير الحامد فى المنفعل  
 من حيث تعلقه بالمحمود اى من حيث كونه جدا ولا ماهو النسبة بين  
 الحامد والمحمود موجودين فى الخارج بل فى نفس الامر واما لان تحقق  
 الحمد فى الخارج على مذهب الحكماء القائلين يكون مقولة الفعل وسائر  
 المقولات النسبية من الاعيان لا يتوقف على تحقق المحمود فى الخارج  
 كما ماد الله ثبينا عليه افضل الصلوات فى الازل او فى عهد الانبياء  
 المتقدمين عليهم صلوات الله تعالى لكنه عليه السلام متحقق فى نفس  
 الامر ومتقدم على الحمد بالطبع باعتبار وجوده العلمى الازلى قوله اما  
 لام التبريف بيان للاحتالات الممكنة من مثل هذه العبارة ليتضح وجه  
 تخصيص الشارح فى الحاشية الآية كلام نفسه بلام الملك ولتضح  
 بعد النظر الا فى قصوره فى توجيه كلام نفسه لا يبان احتمالات مراد  
 الشارح من كلمة اللام اذ افبه الحاشية الآية التى نقلها الشارح عن بعض

تصانيف الشريف المحقق فان قلت يجوز ان يحمل لام الجنس في تلك  
الحاشية على اعم من لام الاستغراق ولام الحقيقة بناء على ان لام الجنس  
كثرا ما يطلق على لام الاستغراق ايضا فالغنى ان كلام من لام الجنس  
الشامل للاستغراق ولام الملك يدل على الحصر كما يؤيده قوله يدل ان ادعى  
تقدير كون الدال المجموع لا يكون كل منهما على حدة دالا فلا وجه للتثنية  
قلت الشريف المحقق لا يقول بدلالة لام الجنس المقابل للاستغراق  
وحده على الحصر كما دل عليه قوله وتبعه الشريف المحقق في الاستغراق  
فلا بد ان يحمل على معنى ان مجموع لام الجنس المقابل للاستغراق والملك  
يدل عليه وليس تلك الدلالة الا بواسطة لام الملك والحواشي التي نقلها  
المحشي عن الشارح معتمدة عنده كما صرح به في آخر الكتاب فلا يمكن حل  
التزديد على بيان احتمالات المراد لعدم الاعتماد لقوله على ما صرح به  
المحقق التفتازاني عند قول صاحب التلخيص والثاني قد يفيد قصر  
الجنس على شيء تحقيقا نحو زيدا الامير او مبالغة نحو عمرو الشجاع بان  
قال وكذا اذا جعل المرف بلام الجنس مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع  
عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة قصر الامارة على زيد  
والشجاع على عمرو وذلك لان اللام ان حلت لكونها في المقام الخطابي  
على الاستغراق وكثيرا ما يقال له لام الجنس فامره ظاهرة لانه بمنزلة  
ان يقال كل امير زيد وكل شجاع عمرو على طريقة انت الرجل كل الرجل  
وان حلت على الجنس والحقيقة فهو يفيد ان زيدا ورجس الامير وعمرا  
وجنس الشجاع فمعدان في الخارج انتهى وبين افادة الثاني الاتحاد  
المذكور بدليل غير تام اشار اليه نفسه بايراد النظر عليه ثم قال وبهذا  
يظهر ان تعريف الجنس في الحمد لله يفيد قصر الحمد على الاتصاف  
بكونه لله تعالى على ما مر قوله وتبعه الشريف في الاستغراق دون  
الجنس لانه حقق بان حل اللام على الاستغراق يفيد كلية الحكم كما  
قال التفتازاني فلو لم ينحصر الحكم في المحكوم عليه يلزم بطلان الكلية

وخالفه في الجنس ولذا صار الى لام الملك في حاشية المطول فان قلت  
 بعد ما بين الشريف في حاشية المطول وجوه النظر الذي اورده المحقق  
 التفتازاني على افادة الجنس الحصر في مثل زيد الامير حكم بان تعريف  
 الجنس يدل على الحصر بناء على دلالة على اتحاد زيد بجنس الامير  
 بحسب الادعاء اذ النكرة نحو زيد امير كافية في مجرد الحكم بصدق المحمول  
 فالعدول الى تعريف الجنس دال على ادعاء المتكلم الاتحاد المذكور ولا شك  
 ان الدال على الاتحاد دال على القصر التحققي الذي كان المحققان  
 يصدان في المثال المذكور ومجرد تحقق الادعاء في طريق الدلالة لا ينافي  
 كون الحصر المدلول حقيقيا مطابقا للواقع ولا يقتضي كونه حصرا  
 ادعائيا لان الحصر الادعائي ما لم يكن احد جزئيه اليجباني والسلمي  
 مطابقا للواقع لا يحسب الادعاء كافي مثال عمرو الشجاع قلت لا يلزم  
 من دلالة تعريف الجنس في المسند على حصره في المسند اليه دلالة  
 تعريف الجنس في المسند اليه على حصره في المسند اذا حكم عليه بنكرة  
 كافي قول المحشي من ان جنس الحمد ثابت مرتبط فلا تنافي بين كلامي  
 الشريف المحقق وعلبك بالتأييد في هذا المقام قوله واما  
 كلاهما الخ مبني على ان دخول اللام على اسم الجنس بعد تجريده  
 عن معنى الوحدة او على مذهب وضع اسم الجنس للماهية المطلقة  
 والا فافراد اللام بآياه قوله فلان لام الاستفراق والجنس في نسوة  
 تعرض للمحقق الشريف بان تجوز تعلق الجنس بشخصين دون تعلق  
 الفرد بحكم ظاهر قوله انما يدل على ان الخ يعني ان الكلام بدون  
 اللام يدل على ان الحمد ثابت واللام للاستفراق والجنس انما يدل على  
 كون ذلك الثبوت لكل فرد او للجنس لما قالوا ان الحروف تدل على معنى  
 في غيرها وهذه الارادة من المحشي مبنية على ما قاله الشيخ عبد القاهر  
 من ان كلامنا من الاثبات والنفي راجع الى القيد فاندفع ان اللام دال على حال  
 المحكوم عليه استفراقا او جنسا لا على الثبوت بل هو مدلول لام الملك اقول

قوله اذا حكم عليه بنكرة  
 اشارة الى ان الجنس مفيد عند  
 في مثل الامير زيد كما فاده  
 في زيد الامير فاقام

قوله مبني على ان دخول اللام  
 اي دخول لام التعريف على قوله  
 اللام الذي هو اسم الجنس اللام  
 الشامل للام التعريف واللام الملك

بل هو مدلول الرابطة الدالة على وقوع النسبة اولاً وقوعها مع ان اسناد  
الدلالة الى اللام من الاسناد الى السبب والدال في الحقيقة الكلام المشتل  
عليه قوله مرتبط به بيان ثبات الله لما فيه من الابهام اذا المتبادر منه  
ثبوت الصفة للموصوف كما سلف منه مثله في معنى لام الملك وحيث لا يرد عليه  
ما اوردته على الاستغراق لاستحالة قيام صفة واحدة بالشخص بموصوفين  
فهو مبنى السؤال الوارد على دلالة لام التعريف وحده وليس مراده حل  
لام الملك على معنى الارتباط حتى يتجه عليه ان اللابقي تأخير هذا الاراد  
عن الاراد على الثاني والثالث لتوقفه عليه قوله لجواز ان يتعلق  
جهد واحد بالشخص كما في الاستغراق او بالجنس كما في الجنس بشخصين  
سواء كانا محمودين في هذا المجد كما اذا قلنا حدث الله وزيدا على انعامهما  
او لم يكن احدهما كما اذا قلنا حدث زيدا على انعامه فانه متعلق  
ومرتبط بمخالف الانعام كما كان متعلقاً بكاسبه على مذهب الاشاعرة  
وذلك لانه ليس المراد من التعلق والاباط بالله تعالى كونه تعالى محموداً  
في هذا المجد بالفعل واللام يكن الصورة الثانية متعلقة به تعالى مع  
انه من افراد المجد فيبطل الكلية القائلة بان كل جمد متعلق بالله تعالى  
فيحتاج الى الادعاء ولا قائل به من الاشاعرة في الافراد المتغايرة بالذات  
والفرض بيان انه بعد صدق تلك الكلية هل يلزم الحصرام لا فلما حكم  
المحققان باللزوم اورد المحشي عليهما بان صدق الكلية ممكن مع علم  
الحصر بان يكون بعض افراد الكلية متعلقاً بشخصين اذ لا تنافي بين  
التعلقين الا يرى ان الامر الواحد الحادث يتعلق بفاعله وجيع اسبابه  
وشروطه وبالجمله فرق بين الثبوت والاثبات ومن غفل عما حققنا  
قال اذا قلنا حدث الله وزيدا على انعامهما فهو في الحقيقة جمدان  
متغايران بالذات لان تحقق ذات المجد مشروط بامور من جعلها المحمود  
فتغاير ذات المحمود يستدعي تغاير ذات المجد فافرض جمداً واحداً  
متعلقاً به تعالى وبغيره في الحقيقة جمدان متغايران بالذات لالاعتبار

وانما بناء عليه اذا المحقق التفاضل  
والشريف انما تكلم على احتمال  
اختصاص التعلق بالتعلق  
من الاحتمال الذي ذكرهما المحشي  
قبله

انتهى ولم يدرك ان تعلق الحمد غير منحصر في تعلقه بالمحمود واقول هذا  
 النظر مدفوع اما الاول فبان المراد من تعلق الحمد به تعالى تعلقه به تعالى  
 من جهة كونه تعالى مؤثرا حقيقيا في الحمود عليه الذي هو الجليل  
 الاختياري في الحمد الاقوى والانصاف في العرفي لا مطلق التعلق وهو  
 ظاهر فلو كان متعلقا بهذا التعلق بشخصين يلزم تعدد الصانع فهو  
 بعيد الاختصاص المذكور بالنسبة الى من بوحد الصانع قطعا وان لم يفده  
 بالنسبة الى المشترك وليس مراد ههنا انه كلما اطلق هذا الكلام فبجبر مفهومه  
 يدل على الحصر بل المراد انه قد يفده في المقام الخطابي بمعونة القرائن كما هو  
 صريح كلامهم واما اننا قلنا ما ذكره انما يتوجه لو كان حصره في التعلق  
 بالله بالقياس الى تعلقه بالغير واما اذا كان بالقياس الى عدم تعلقه به تعالى  
 على ان يكون قصر قلب بان يعتقد دهرى ان جملة المحامد المتفانية  
 بالذات مقصورة على عدم التعلق بالله لا تتجاوز الى التعلق بالله تعالى  
 او على ان يكون قصر افراد بان يعتقد مشترك ان من جملة المحامد المذكورة  
 ما لم يتعلق بالله تعالى بوجه فجملة المحامد او جنسها مشترك بين وصفي  
 التعلق وعدم التعلق به تعالى او على ان يكون قصر تعيين بان يعتقد  
 احدا ان احدا الوصفين متحقق في جملة المحامد او جنسها او يزيد في انه  
 التعلق وعدم التعلق فلا يتوجه على الاستغراق بوجه ويتوجه على  
 الجنس ولذا قيل الشريف الاستغراق دون الجنس والمحشى لم يطالع  
 عليه واقفى اثره اتباعه ثم اعلم انه قد اشرنا الى ان مبني اراد المحشى عليهما  
 جعل التعلق تعلق المسبب بالسبب بناء على ان الحمد مسبب عن الحمود  
 عليه وهو مسبب عن خلق الله تعالى اياه وهذا التعلق غير تعلق  
 الصفة بالموصوف كما اشرنا فيما سبق فمن توهم ههنا بان في كلام المحشى  
 شائبة قيام الصفة الواحدة بالشخص بمحلين مختلفين فقد ركب متن  
 عميا واردف من قال ان تعلق الحمد اعم من تعلق الصفة بالموصوف  
 فالشائبة واقعة ولو سلم فلا شك في وقوعها على احتمال اختصاصي الصفة

قوله فلا يتوجه على الاستغراق  
 الخ او الحمد الواحد لا يجوز  
 ان يكون متعلقا بالله تعالى  
 وان لا يكون وان جاز ان يكون  
 متعلقا به تعالى ونحوه ايضا

بالموصوف قوله اللهم ألان يراد كل فرد أى من الحمد المعرف بلام  
 الاستغراق كل فرد اعم من ان يكون فردا واحدا حقيقيا او اعتباريا  
 وما فرضته من الفرد الواحد المتعلق بشخصين وان كان فردا واحدا  
 بالذات الا انه فردان باعتبار تعلقه بهما اذ هو بكل اعتبار يغايره باعتبار  
 آخر فهناك فردان اعتباريان فعلى تقدير ان يكون جميع الافراد الحقيقية  
 والاعتبارية متعلقة به تعالى فاما ان يلزم الحصر واما ان يبطل الكلية  
 فهو جواب عن اليراد على الاستغراق لاعلى الجنس وبشير الى انه غير  
 مدفوع عن الجنس بوجه ولذا لم يقل به الشريف وشار بكلمة اللهم  
 الى ضعف الجواب كما هو المقصود لان لام الاستغراق انما يستغرق الافراد  
 الحقيقية المتغايرة بالذات بحسب الظاهر فاستغراق الكل بعيد  
 جدا وان امكن بقرينة ان الحصر المطلوب المناسب لمقام الحمد لا يحصل  
 الاية كما ان الاستثناء في قوله تعالى ان الانسان لني خسر لا يصح الا  
 بالاستغراق فهذه القرينة حمل اللام عليه قوله من الافراد  
 المتغايرة بالذات وهى الاقوال والافعال المتغايرة بالشخص وان كان  
 الحامد والمحمود والمحمود عليه واحدا فيها بل وان كان المحمودية  
 واحدا ايضا فيها فالافراد المتغايرة بالاعتبار ما في قول واحد وفعل  
 واحد بالشخص كما اذا قلت حدث زيد اعلى انعامه فهو وان كان قولا  
 واحدا بالشخص الا انه باعتبار تعلقه بزيد المحمود الكاسب للانعام  
 المحمود عليه يغايره باعتبار تعلقه بالواجب تعالى الخالق للانعام  
 على مذهب الاشاعرة قوله ويجمل الكلام على الادعاء الخ يعنى  
 ان الفرد الاعتبارى الحاصل باعتبار تعلقه بغيره تعالى غير متعلق به  
 تعالى فجعله متعلقا به تعالى ايضا يحتاج الى ادعاء التعلق حتى يصدق  
 الكلية على طريق ما افاده الشريف في دلالة لام الجنس على الحصر  
 في مثل زيد الامير من ادعاء اتحاد جنس الامير بزيد فان قلت لا حاجة  
 الى الادعاء لان تعلق الحمد بغيره تعالى باعتبار مكسوبة المحمود عليه له



ولاشك ان كسبه باعتبار توفيقه تعالى اياه له فهو بهذا الاعتبار متعلق به  
تعالى ايضا قلت غاية ذلك اثبات التعلق بوجه اخر وهو لا ينفى تعلقه  
بغيره تعالى بل له تعلق بالعبد باعتبار الكسب الموفق له قطعاً وما ذكرته  
بعينه مدار ذلك الادعاء وبما ذكرنا حملت فساد ما قبل يشعر كلامه بان  
هذا الادعاء انما يحتاج اليه بعد التعميم من الافراد الاعتبارية لا قبله  
وليس كذلك انتهى لانه مبني على زعم ان بعض الافراد المتفارية بالذات  
غير متعلق به تعالى حقيقة بناء على زعم ان التعلق بالله تعالى منحصراً  
في كونه تعالى محموداً في هذا الحمد بالفعل وقد عرفت فساداً فان قلت  
ان النزاع بين المحققين في الحصر الحقيقي لافى الادعاء كما يدل عليه كتابهما  
وما ذكره في الجواب انما يقيد الادعاء فالحق ما ذكرتم من ان مرادهما  
حصر الحمد بالنسبة الى وصفي الثبوت لله وعدم الثبوت حصراً حقيقياً  
اذ ليس هناك بالضرورة جد غير متعلق به تعالى في نفس الامر لا بالنسبة  
الى وصف الثبوت لله والثبوت لغيره قلت بل النزاع في دلالة اللفظ على  
المعنى الحصري سواء كان المدلول حصراً حقيقياً وادعائياً كما لا يخفى  
قوله انما وضعت للاختصاص بمعنى الارتباط الخ فعلى تقدير المجلس  
والاستغراق يكون معنى الكلام ما تقدم بعينه من ان كل فرد من الحمد  
او جنسه مرتبط به تعالى ولم يلزم الحصر من جهة دلالة لام الملك  
في الصورتين وان لزم من جهة لام الاستغراق بملاحظة الجواب المقدم  
ويعلم انه حال العهد فهو تصريح باشتراك الايرادين في العلة والذين  
غفلوا عنه قالوا ما قالوا ثم ان هذا الكلام من المحشى مخالف لما ظهر  
من كلام ائمة التفسير كيف ولو كان الامر كذلك لكان جميع صور الاضافة  
لادنى الملابس مثل كوكب الحرقة اضافة حقيقية مع انهم اجمعوا على انها  
محازية فالحق انها موضوعية للمعنى الحصري لكن يجوز ان يكون اعم  
من الحقيقي والاضافي قوله والاعتذار عن هذا الخ اى عن الثاني  
والثالث فقط لما عرفت من اشتراكهما في العلة وفي هذا التقديم دلالة على

ولم يلزم الحصر من جهة لام  
الملك الخ واذا لم يلزم من جهة  
لم يلزم من جهة المجموع ايضا  
وهو ظاهر

الحصر اى لالا اعتذار عن الاول بان يكون معنى الحاشية المنقولة ان كلا  
 من لامي الجنس الشامل للاستغراق والملاك يدل على الحصر لما عرفت ان  
 النقل عن الشريف يلبه فيه بيان مراد الشارح من تلك الحاشية كما لا يخفى  
 واقول قد عرفت ان لام الملك دالة على المعنى الحصرى على ما هو ظاهر  
 كلامهم فلعل مراد الشارح من قوله ان تم ولا فلا اعتذار على ما يرد على  
 نفس البناء بناء على ما ذكره الشريف في حاشية المطول وسببها اليه المحشى  
 من ان لام الملك انما تدل على اختصاص الجملة به تعالى لا على اختصاصه  
 بالاختصاص بالله تعالى والتقديم يدل على الثانى دون الاول فالمعنى  
 ان تم بناؤه عليه تم والا فلا ويحتمل ان يكون اعتذارا عما يرد على المبنى  
 عليه لكن باعتبار اتمام التوكيد على الاختمالين المشهورين ههنا  
 في لام التعريف اى ان تم هذا تم التوكيد على تقديم الجنس والاستغراق  
 والا فلا يتم فى احدهما اى فى صورة الجنس وان تم فى صورة الاستغراق  
 فعلى هذا يندفع الوجه الاول من وجهى النظر الاتى قوله اما اولا  
 فلان البناء المذكور الخ يعنى ان قوله ان تم تم والا فلا يدل صريحا على دعوى  
 الاحتياج الى هذا البناء على ذلك الامر المشكوك فيه فعارضها بان لا حاجة  
 فى امر التوكيد الى هذا البناء ثم الى الاعتذار لان لام التعريف اذا جمل  
 على الاستغراق يدل عليه فبدل المجموع ايضا وان لم يتم ما ذكره الشريف  
 وبهذا البيان اندفع ما قيل فيه انه انما يتم ما ذكره ان لو حمل الحاشية  
 المذكورة على الاعتذار عن النظر الوارد على حمل اللام على لام التعريف  
 لكن الظاهر انه جملها على الاعتذار عن النظر الوارد على حمل اللام  
 على لام الملك فعلى هذا لا مساس لما ذكره بل الظاهر ان يقول  
 لا حاجة الى ذلك الجمل ثم الاعتذار بالبناء المذكور مع جواز حمل اللام  
 على لام الاستغراق الذى يفيد المقصود عندهم او يقول لا حاجة اليه  
 مع افادة لام الملك المقصود عندهم ويبنى الكلام على ما قاله بعض الفضلاء  
 من ان انما التفسير صرحوا بافادة لام الملك الحصر انتهى نعم ينتج

عليه بحثان . الاول ان ما ذكره انما يرد عليه لو كان ذلك القول من الشارح  
اعتذارا عما يرد على الثاني والثالث فقط لا عن الاول وهو ممنوع لجواز  
ان يحمل ما ذكره في الحاشية على معنى هذا مبنى على ما ذكره الشريف  
من ان كلاما من لام الجنس ولام الملك يدل على الاختصاص فحينئذ  
يكون قوله ان تم الخ اعتذارا عما يرد على كل احتمال وقد سبق منه ما يرد  
على احتمال لام التعريف وكون لام الاستغراق مفيدا للمحصود عند  
اهل العربية غير مفيد للمعشى لانه ان اراد الافادة بحسب المشهور  
فلام الجنس ولام الملك يفيدان ايضا في المشهور وان اراد الافادة بحسب  
التحقيق فلام الاستغراق ايضا غير مفيد الابتأويل بعينه والجواب  
ان حمل ما قل عن الشريف على هذا المعنى يقتضى تخصيص لام الجنس  
في كلامه بلام الاستغراق لان الشريف غير قائل بلطادة لام الحقيقة وذلك  
التخصيص بعيد جدا بل الظاهر ان يحمل على لام الحقيقة او على ما  
يطلق عليه لام الجنس سواء كان لام الحقيقة او لام الاستغراق . اولام  
العهد الذهني وحيث لم يصح جملة على معنى ان كلاما من لامي الجنس والملك  
يدل الخ فقد وجب جملة على معنى ان مجموع اللامين يدل وايضا اندفع  
ما يرد على لام الاستغراق وان كان بتأويل بعيد الشاق ان ما ذكره انما يرد  
لو كان مراد الشارح ان التوكيد ههنا مطلقا يحتاج الى تمام ما ذكره الشريف  
وهو ممنوع لجواز ان يكون مراده ما قدمنا من ان تنيم امر التوكيد على كل  
احتمال مشهور في لام التعريف يحتاج الى تمام ما ذكره الشريف  
وان لم يخرج اليه في بعضه قوله على الاختصاص المقصود ههنا  
يشير الى ان التوكيد تام بمجرد حصول المعنى المقصود بلوى طريق كان  
ولامد خل لحشية كونه مستفادا من لام معين او من مجموع اللامين قوله  
صند اهل العربية قيل فيه فائدة دفع التناقض بينهما وبين ما سبق منه  
من اراد النظر على افادة لام الاستغراق اقول قد عرفت ان مجرد كون  
الاستغراق مفيدا في المشهور لا يفيد للمعشى ههنا لان لام الجنس

ولام الملك يفيد انه في المشهور ايضا فلا يمكن دفع التناقض بحمل النظر  
 السابق على التحقيق وما ذكره ههنا على المشهور بل الكلام ههنا  
 ايضا على التحقيق بناء على الجواب المذكور بقوله اللهم الان براد الخ  
 الان يقال مراده عند جميع اهل العربية ولام الجنس ولام الملك لا يفيد انه  
 عند جميعهم بل عند بعضهم وفيه ما فيه قوله واما ثانيا الخ تلخيصه  
 كلما كان لام الملك كافيا في الدلالة على الاختصاص المقصود الذي  
 يؤكد بالتقديم فالبناء على دلالة مجموع اللامين كما يدل عليه قوله بدلان  
 الخ غير صحيح لكن المقدم حق وكذا التالي ولعله مبني على ان لام الملك  
 يدل على مضاهي بمجرد انضمامه الى مجروره فمضاهي اختصاص شئ ما  
 بمجروره لا اختصاص احد معين بكونه كل هذا وجنس الحمد او المعهود  
 بمجروره فان تلك الدلالة انما هي بمجموع اللامين لا بالملك فقط  
 فان قلت اختصاص شئ ما بمجروره معنى كلي وقد صرحوا بان الحروف  
 موضوعة للعاني الجزئية قلت لعل مرادهم اعم من الجزئية الاضافية  
 والحقيقية والا فلا ابتداء المستفاد من قولنا سرت من البصرة الى الكوفة  
 ليس جزئيا حقيقيا ايضا اذا ابتداء منها يحتمل على وجوه لا نحصى  
 مثل الابتداء ارجلا او فارسا او منفردا او مع قافلة الى غير ذلك من الافراد  
 التي ينطبق عليها ذلك الابتداء المستفاد ولا شك ان اختصاص شئ ما  
 بالله تعالى جزئي اضافي بالنسبة الى اختصاص شئ ما بشئ ما او وسلم  
 انها موضوعة لمعان جزئية حقيقية فالدلالة على المعنى اعم من الفهم  
 الاجمال والتفصيل كما صرح به المحشي في حاشية التهذيب ولا شك  
 ان لام الملك بمجرد انضمامه الى المجرور يفهم منه مضاهي ولو ارجلا لا يكون  
 دالا عليه ولك ان تقول بل هو مبني على ان لام الملك موضوع لاختصاص  
 شئ معين بمجروره المعين وهو دال عليه بواسطة انضمام طريقه واحتياجه  
 في الدلالة عليه الى لام التعمير المحمول على معنى معين لا يوجب كون  
 لام التعمير جزءا من الدال على الاختصاص والا لكان كاف الخطاب

جزأ من الدال عليه ايضا فالدال على الاختصاص هو لام الملك فقط  
ولام التعريف من شرائط دلالة كالمجرور وليس شيء منهما جزءا  
من الدال وقول الشارح يدلان صريح في ان لام الجنس جزء من الدال  
قوله سواء كان لام الخ هذا التعميم بحسب المعنى استدلال على كفاية  
لام الملك في الدلالة عليه لكنه مبني على ان المقصود ههنا واحد من تلك  
الاختصاصات لا بعينه وذلك الواحد يدل عليه لام الملك وحده  
وان احتاج في الدلالة على كل اختصاص معين الى واحد معين من معاني  
لام التعريف ولهذا اجاب عنه بان المراد هو اختصاص معين هو اختصاص  
كل جده تعالى لا واحد مبهم قوله واما ان تعرض بلام الجنس  
الخ اما جواب استفسار بانه لما كان كافيا فلم تعرض به السيد السند  
فاجاب بانه لعله تدعوه اليه واما جواب معارضة بانه لو كان كافيا  
لم تعرض به السيد السند فدفعها بان تعرضه لمصلحة تدعوه اليه لالعدم  
كفايته في الحصر المقصود ههنا ولما توجه عليه على التقديرين  
ان يقال يجوز ان يكون تعرض الشارح ايضا لاجل تلك العلة دفعه  
بان تلك العلة غير متحققة ههنا اذ بين المقامين بون بعيد اذ الشارح  
في مقام اصلاح توكد الاختصاص المقصود ههنا وهو اختصاص  
الجنس تعالى اى اختصاص كان والشرى في مقام ان الاختصاص  
كما يستفاد من لام الاستفراق وحده يستفاد من مجموع لامي الجنس والملك  
فان تعرض بلام الجنس واجب في المقام الذي كان السيد بصده وغير  
صحيح في المقام الذي كان الشارح بصده لكونه محللا بتعميم امر التوكيد  
على كل احتمال يصح ان يقصد ههنا بناء على ان اختصاص الحمد  
المعهود المستفاد من لام الملك من جملة الاحتمالات المذكورة ههنا  
وان التقديم يؤكده ايضا فلا وجه لتعرضه بلام الجنس بل الصواب  
ان يقتصر على لام الملك الدال على الاختصاص على كل احتمال وهو  
اللابق لمن كان شارحا لكلام المص قوله اللهم الان يقال الخ

في بعض النسخ المراد من الاختصاص ههنا ايضا اختصاص كل  
 حديه تعالى لانه ابلغ في المجد انتهى اى كما ان مراد الشريفة ذلك واقول  
 ان حل هذا الجواب على معنى ان ابلغ في مقام المجد بيان اختصاص  
 كل حده تعالى على ان يكون من اختصاص المسند اليه بمجرد  
 لام الملك كما هو مدلول مجموع لامى الجنس والملك سواء حل لام الجنس  
 على لام الاستغراق او على لام الحقيقة بناء على ان اختصاص حقيقة  
 المجد بالمجرد يستلزم اختصاص كل فرد به ايضا لبيان اختصاص كل  
 حده بصفة الثبوت لله تعالى على ان يكون من اختصاص المسند اليه  
 بالمسند كما هو مدلول لام الاستغراق فقط وذلك لان في الاول دلالة  
 على مملوكة كل حده تعالى وليس ذلك في الثاني فيكون الاول ابلغ  
 يكون جوابا عن الوجه الاول من وجهي النظر بان يقال لانسلم  
 ان لام الاستغراق وحده دال على المعنى المقصود بالتوكيد ههنا وانما يتم  
 ذلك لو لم يكن المراد ما هو ابلغ الذى ينبغي ان يحمل عليه كلام المص  
 وان حل على معنى ان ابلغ بيان اختصاص كل حده تعالى لبيان  
 اختصاص المجد المعهود الذى هو البعض يكون جوابا عن الوجه الثاني  
 بان يقال لانسلم ان لام الملك كاف في الدلالة على المقصود بالتوكيد ههنا  
 وانما يكفي لو قصد توكيد كل واحد من الاختصاصات المحتملة ههنا  
 وهو ممنوع لجواز ان يكون المقصود بالتوكيد ما هو ابلغ وان حل على كلا  
 المعنيين معا كان جوابا عن كلا الوجهين معا ويندفع ما قيل لا يصح  
 كونه جوابا عن الاول اذ بعد استفادة اختصاص كل حده تعالى  
 من مجرد لام الاستغراق لا يثبت الاحتياج الى البناء المذكور واما ما قيل  
 في دفعه بان مراده ان الشارح ايضا في المقام الذى كان السند السند  
 في صدره فراد الشارح ايضا ان يبين ان ذلك الاختصاص كما يستفاد  
 من لام الاستغراق يستفاد من مجموع لامى الجنس والملك ففيه ان قوله  
 لانه ابلغ في مقام المجد ياباه لان يمان الاستفادة لا يتوقف على الابلغة

بل هو من فضول الكلام في هذا البيان قوله او يقال ان المقصود  
 من ذكر المقدمة الخ جواب عن وجهي النظر ايضا لما من الثاني  
 فان يقال لو سلمنا ان المقصود ههنا تو كيد كل اختصاص على كل احتمال  
 فليس في كلام الشارح بناء على دلالة مجموع اللامين بل على دلالة  
 لام الملك فقط وليس تعرضه بلام الجنس لاجل توقف دلالة لام الملك  
 على الاختصاص المقصود ههنا بل اعدم التصرف في المنقول فلا يصح  
 المعارضة لانها معارضة دعوى غير ملتزمة واما عن الاول فبانا  
 لا نسلم ان لام الاستغراق كاف في الدلالة على الاختصاص المقصود  
 بالتوكيد ههنا كيف ويجوز ان يكون المقصود بالتوكيد ههنا كل  
 اختصاص من الاختصاصات المدلولة على الاحتمالات الثلاثة  
 في لام التعريف والاستغراق اتما يدل على واحد معين منها لا على كل  
 واحد بل الصالح لذلك هو لام الملك وخده كما لا يخفى قوله  
 فيه ان افادة التقديم الخ منع الملازمة القائلة بانه كلما كان تقديم الخبر ايضا  
 يفيد الاختصاص فيصح ان يكون تأكيد الاختصاص المستفاد من كلمة  
 اللام كان الاعتراض الاتي منع لتلك الملازمة ايضا فقوله لا يستلزم يدل  
 على انه قرر الدليل استثنائيا فلا تسامح كما وهم قوله المستفاد من اللام  
 اي لام الملك كما دل عليه الحاشية المنقولة من الشارح او اعم من لام التعريف  
 بحسب ظاهر عبارة الشرح قوله اذ المؤكد لابد ان يكون متأخرا  
 اي ذاتا او زمانا لتلايلزم التحكم في الحكم يكون احدهما تأكيد الاخر  
 لجواز العكس من غير ترجيح ولا يمكن تقديم التوكيد اذ تقرير الشيء  
 وثبته انما يتصور بعده وقد تخصص مراده ههنا وفي المعية الاتية  
 على التأخر والمعبة الزمانين فينتج عليه ان التأخر الذاتي كاف في دفع التحكم  
 كما في موكدات الحكم نحو ان زيد القائم اقول يمكن اتمامه ايضا بان يقال  
 المؤكد قسمان قسم وضع لاجل التوكيد وهذا القسم لا يدل الاعليه  
 وان كان اقدم بحسب الزمان كما في قولنا نفس السلطان ضرب وكافي القسم

من مؤكداً الحكم وقسم لم يوضع له وانما يحصل التوكيد من جهة التكرير  
والاعادة مرة اخرى ولا شك ان افادة هذا القسم متأخر عن افادة التوكيد  
بالزمان وما نحن فيه من قبيل القسم الثاني لان قبيل القسم الاول اذا تقدم  
لم يوضع لتوكيد الحصر ولم يتعارف عليه عند البلغاء والالوجب  
ان يكون دلالة التقديم عليه مشروطاً بدلالة الدال الاخر عليه وهو باطل  
عند البلغاء وائمة علماء المعاني فراد المحشي من المؤكد هو القسم الثاني  
لامطلق المؤكد قوله اذ الظاهر معية الافادتين اى ذاتا وزمانا اما الاول  
فلان التأخر الذاتي هو تأخر المحتاج عن المحتاج اليه كما ان التقدم الذاتي  
تقدم المحتاج اليه على المحتاج ولا شك ان احدى الافادتين غير متوقفة  
على الاخرى كما في قولنا متعلق بك الحمد والمجمل وذلك لان الدال  
على الحصر هو التقديم النوعي لا الشخصي على نحو ما قالوا ان الدال  
على الزمان المعين من الفعل هو الهيئة النوعية لا الشخصية ولا شك  
ان افادة التقديم المطلق للحصر غير متوقفة على افادة اللام ذلك كما في المثال  
الاول وانما يتوقف على افادة المقدم معنى ما ضرورة ان تقديم المجهل  
غير مفيد للحصر واما الثاني فلان التقديم واللام بدلان عليه عند  
تمام الكلام لاقبله ولا بعده اما التقديم فلان نفسه لكونه اضافة بين المقدم  
والمؤخر يستحيل تحققه قبل تحقق الطرفين ومن المعلوم ان الشيء  
لا يتصور ان يكون دالاً قبل وجوده وانما للام فلانه حرف موضوع لمعنى  
في غيره فيحتاج في دلالاته الى ضميمة الحمد وكاف الخطاب فلما لم يكن  
افادة التقديم متأخرة لازماً لم يصح كونه توكيداً له قوله بمجرد  
انضمام متعلقه الذي هو كاف الخطاب اليه ان الاختصاص كالابتداء  
نسبة بين الشئين فلا يدل عليه لام الملك الا بانضمام كلا المنسبين  
ولا يكفي انضمام احدهما ولذا احتاج كلمة من في الدلالة على الابتداء  
المخصوص الى ضميمة السير والبصرة فلبس معنى اللام ههنا اختصاص  
شيء ما بمجرد بل اختصاص الحمد به ولو عند القائلين بوضع الحروف

قوله لم يوضع لتوكيد الحصر  
وانما يستفاد منه نفس الحصر  
لكنه مما لا يجدي لان مطلق  
القسم الثاني انما يكون مؤكداً  
اذا دل على نفس المعنى الذي  
فصلنا كبده



المعاني المطلقة لانهم شرطوا استعمالها في المعاني الجزئية نعم الحروف  
 التي ليست معانيها نسبة بين الشئين كلام التعريف دالة بمجرد انضمام  
 مدخولاتها اليها وبالجمله ليس افادة التقديم الحصر المذكور متأخرة  
 عن افادة لام الملك تأخر زمانيا كما قصده بهذا الجواب واعله وجه التامل  
 فان قلت قد ظهر ان لام التعريف دالة على الحصر قبل زمان دلالة التقديم  
 عليه فالصواب ترك قوله الذي هو كاف ان خطاب ليكون جوابا على كل  
 احتمال من اللام قلت اما اولا فقد دل الحاشية المنقولة عن البشارح  
 على مراده من اللام واما ثانيا فلان لام الاستغراق انما دل على الحصر  
 بملاحظة الكلية فهو لا يدل عليه الا بعد تمام الكلام كالتقديم قوله  
 بل لا يتحقق الا بعد تحققهما فائدة الترتي لتحقيق تأخر دلالة التقديم  
 عن دلالة اللام زمانا لاستحالة دلالة الشئ قبل وجوده على شئ او دفع  
 توهم ان التقديم يوجد بمجرد قوله لك ايضا لانه هو المقدم ولا يخفى انه  
 كوجود الاب قبل الابن ولا يتحقق وصف الابوة الا بعد وجود الابن  
 فكذا ههنا لان التقديم اضافة بين المقدم والمؤخر ايضا ثم ان هذا الجواب  
 صحيح على تقدير جواز تأخر افادة التقديم زمانا وان كان هذه البعدية ذاتية  
 لازمانية اذا اضافة لا تأخر عن تحقق المضافين زمانا لا يقال فعلى  
 هذا كان الترتي اشارة الى جواب آخر مني على تسليم عدم التأخر الزماني  
 فكانه قال لو سلم ان افادة التقديم كاللام عند تمام الكلام فالتقديم تأخر  
 ذاتي عن المقدم والمؤخر فله تأخر ذاتي عن اللام الذي هو جزء المقدم  
 لا نأقول الكلام في تأخر احد الافادتين عن الاخرى وقد عرفت انه لا تأخر  
 بينهما لازمانا ولا ذاتا لافي تأخر احد المفيدين عن الاخر ولا في تأخر  
 في افادة احدهما عن نفس الاخر وان اشكل ذلك ههنا على بعض الازدهان  
 القاصرة واعلم ان الخاص يؤكد العام الذي يتحقق في ضمنه فلا يرد  
 ان مدلول اللام بمجرد صيغة الكاف اعم ومدلول التقديم اخص  
 اي اختصاص الحمد بكاف الخطاب فلا يؤكد كما وهم قوله لما كان

ذات اللام اى لام الملك اولام التعريف مقدما بالزمان على التقديم جعل  
التقديم توكيذا وان لم يكن تأكيذا في نفس الامر بناء على اشتراطه بتأخير  
الافادة ذاتا وازمانا فكلام الشارح مبنى على التشبيه البليغ اى  
كتا كيد في معنى التكرير ومطلق التأخير ويمكن ان يقال انه مبنى  
على ان تأخرا احد الدالين عن الاخر كاف في التوكيد حقيقة  
ولا يشترط التأخير بين الافادتين قوله او اراد بالتاكيد مجرد التكرير  
اى المجرد عن التأخير اذا المؤكد هو المكرر المتأخر فيكون من باب ذكر  
الخاص والسبب وارادة العام والسبب ولبس هذا الجواب بالجل  
على التاكيد لغوى اذا السؤال ايضا بالجل عليه لامتناع المصطلح ههنا قوله  
فليتأمل اشارة الى ان الاحتياج الى هذه الاجوبة انما يتم اذا فسرت الافادة  
ههنا بمطلق الدلالة المفسرة بكون الشيء بحيث اذا فهم بفهم منه الشيء  
الثاني اذا الدلالة بهذا المعنى لا يتوقف على الفهم بالفعل فيجتمع الدالان  
في زمان واحد واما اذا فسرت بالدلالة اللفظية للمفسرة يفهم المعنى  
من اللفظ كما هو المشهور فلا حاجة اليها اذ يستحيل التفات النفس  
في زمان واحد الى معنيين مختلفين وان كانا متلازمين فهي تلتفت اولا  
الى ما تقدم دالة زمانا ثم الى ما تأخر دالة فدلالة التقديم على معنى يستلزم  
معنى اللام كما سبأى متأخرة بالزمان عن دلالة اللام على معناه ولو سلم اتحاد  
الدولين فهي تلتفت اليه من المتقدم ثم المتأخر لا يقال لا بد من حمل  
الافادة على مطلق الدلالة بناء على ان التقديم ليس بلفظ لانا نقول بل  
الدال هو الكلام بواسطة التقديم فاسناد الافادة الى التأخير والتقديم  
والحذف والاضمار وامثالها من الاسناد الى السبب واطارة الى ان مراده  
من المؤكد هو القسم الثاني من القسمين اللذين ذكرناهما فلا اشكال  
في وجوبه التأخير الزماني ولا يندفع بمثل مؤكدا الحكم او اشارة الى ما يرد  
على الجواب الثالث من انه بعد ذلك لا بد من نكدة في تخصيص اسناد  
التاكيد والتكرير بالتقديم دون اللام مع ان التكرير يقتضى التأخير

ايضا قوله وحاصله اختصاص الحمد الخ وانما قاله وحاصله لان منطوقه  
 اختصاص الحمد بالثبوت لله تعالى مختصا به على ان يكون معنى اللام  
 الحرفي ملحوظا تبعاً وفي معناه تكرير معنى الثبوت اذا اختصاصه به تعالى  
 ان يثبت له ولا يثبت لغيره فحذف احد الثبوتين وملاحظة المعنى الحرفي  
 على وجه الاستقلال انما هو في حاصل المعنى المنطوق ولازمه قوله  
 وبين المعنيين بون بعيد قبل فان الاول من قصر الصفة على الموصوف  
 والثاني بالعكس ولا يخفى قصوره فان كون الاول من قصر الصفة  
 على الموصوف انما هو في احد الاحتمالين اللذين اسفلهما المحشى في توجيه  
 لام الملك واماني الاحتمال الاخر فهو من قصر المتعلق على المتعلق كما لا يخفى  
 قوله ويمكن دفعه الخ اعلم ان الحمد ثلث صفات الاول كونه مختصا به  
 تعالى والثاني كونه مختصا بغيره تعالى والثالث كونه مشتركاً بيه  
 تعالى وبين غيره والحصر المستفاد من التقديم وتخصيصه بالصفة الاولى  
 اعني الاختصاص به تعالى انما كان بالاضافة الى الصفتين الى الباقيتين  
 كما اشار اليه المحشى في اليراد على افادة لام الاستغراق والجنس ذلك وايضا  
 الحصر المستفاد من التقديم ولا م التعريف من باب قصر الموصوف على  
 الصفة ولا يكون الاضافيا كما حقق في محله اذا تقرر هذا فمعنى كلامه  
 ان اختصاص الحمد به تعالى كما هو معنى لام الملك يستلزم اختصاصه  
 بصفة الاختصاص بالله تعالى كما هو المستفاد من التقديم اذ لو  
 لم يختص الحمد بهذه الصفة فلما ان يكون مشتركاً بين هذه الصفتين وبين شيء  
 من الصفتين الاخرين اللتين كان الحصر الاضافي في التقديم بالنسبة  
 الى احدهما واما ان يكون مختصا باحدة من الصفتين المذكورتين وكلا  
 كان مشتركاً بين هذه الصفة اعني الاختصاص بالله تعالى وبين شيء  
 من الباقيتين يلزم ان لا يختص الحمد به تعالى اما اذا وجد فيه صفة  
 الاختصاص بالله وصفة اختصاص بغير الله تعالى فلا يلزمه ان يثبت  
 الحمد له تعالى ولغيره تعالى معا وان لم يلزمه ايضا ان لا يثبت لهما معا واما

اذا وجد فيه صفة الاختصاص بالله تعالى وصفة الاشتراك بينه تعالى  
 وبين غيره تعالى فلان وجود صفة الاشتراك في الحمد يستحيل بدون  
 ثبوته لغيره تعالى وكما كان الحمد مختصا باحدى الصفتين الباقيتين يلزم  
 ان لا يختص الحمد به تعالى وهو ظاهر ينتج من الاقتران الشرطي انه  
 لو لم يختص الحمد بصفة الاختصاص بالله تعالى يلزم ان لا يختص الحمد به  
 تعالى وينعكس بعكس النقيض الى الاستلزام المطلوب ولك ان تقرر  
 دليل ذلك الاستلزام بطريق الخلف اي لو لم يختص الحمد بهذا  
 الاختصاص على تقدير اختصاص الحمد به تعالى يلزم خلاف المفروض  
 وهو باطل مستلزم لاجتماع النقيضين وذلك المحال انما يلزم من فرض  
 وقوع عدم الاختصاص بالفعل فهو دليل على امتناع عدم الاختصاص  
 على ذلك التقدير اذا لم يكن لا يستلزم المحال واذا بطل الامكان ايضا  
 ثبت الوجوب والرزوم والى مثله اشار الفاضل العصامي جاشية التصديقات  
 وعلى كلا التقريرين اراد ان تسلط النقيض على القيد تارة وعلى القيد اخرى  
 يحدث قسمين ولذا قال لكان اما مشتركا بينه الخ وان اشكل الامر على  
 بعضهم ههنا كما اشكل عليه معنى الغير في قوله وبين غيره واختصاصا بغيره الخ  
 وبما ذكرنا من كون الحصر المقصود بالتقديم اضافيا بندفع ما قيل على  
 قوله وعلى التقديرين الخ ان اختصاص الحمد بالاختصاص بالله تعالى  
 من قصر الموصوف على الصفة ولا يلزم من عدم اختصاصه بهذه  
 الصفة وقصره عليها ان لا يختص الحمد به تعالى لجواز ان يكون مشتركا  
 بين صفة الاختصاص به تعالى وبين صفة اخرى مثل كونه صادرا  
 عن اللسان فقط انتهى اذ على تقدير عدم الحصر الاضافي يوجد شيء  
 من الصفتين الاخرين اللتين كان الحصر بالاضافة الى شيء منهما  
 قطعاً وبما ذكرنا ظهرا ايضا ان الغير في الموضعين عبارة عن الصفة  
 الاخرى التي كان الحصر في التقديم بالاضافة اليها بلا اشكال على ان يكون  
 الضمير ان راجعين الى هذا الاختصاص ويجوز ان يرجع اليه تعالى

على ان يكون الغير عبارة عن العباد والاولان لكن ترك التنزيه بعد الضميرين كما في اكثر النسخ يؤيد الاحتمال الاول بقي كلامه وان مراده ان اختصاص المجدبه تعالى في وقت يستلزم اختصاصه بهذا الاختصاص في ذلك الوقت فان كان الاختصاص الاول في بعض الاوقات كان الثاني ايضا في ذلك البعض كاختصاص القلام بزيد في بعض اوقات وجوده فانه يستلزم اختصاص القلام بصفة الاختصاص بزيد في ذلك الوقت لا يتجاوز الى صفة الاختصاص بغيره ولا الى صفة الاشتراك بينهما وان كان الاختصاص الاول دائما كما هو المستفاد من الجملة الاسمية ههنا فالثاني ايضا دائم فلا يتوهم انه يجوز ان يكون المجد مختصا به تعالى في بعض الاوقات دون بعض ولا يلزم منه اختصاصه بصفة الاختصاص به تعالى لجواز ان يكون مختصا بصفة الاختصاص بالغير في وقت اخر قوله وكذا اختصاصه المح سبق الى بعض الاوهام استدراكه ومن عرف اندفاعه قوله وهذا التقدير اما اشارة الى اللزوم واما الى التلازم فعلى الاول مراده انه لا يجب في التوكيد دلالة التوكيد مطابقة على نفس المعنى المؤكد بل يكفيه الدلالة المطابقة على لازمه وان لم يكن لازما بينا وهو المشار اليه بالوجه الاول الذي ذكره بقوله اختصاص الحمد به تعالى يستلزم المح واستدل على الاستلزام بكيفية الدلالة الالتزامية على نفسه وهو المشار اليه بقوله وكذا اختصاصه ولذا حكم بظهور الاستلزام فيه اذ الدلالة الالتزامية مشروطة باللزوم البيني بالمعنى الاخص عند الجمهور وبالمعنى الاعم عند الامام وعلى الثاني مراده انه لا يجب في التوكيد اتحاد المدلولين بدلتها المطابقة بل يكفيه تلازمهما وان لم يكف مجرد لزوم احدهما الاخر لان التلازم اقرب الى الاتحاد وعلى كل تقدير لا استدراك في قوله وكذا اختصاصه كما لا يخفى نعم مجرد اللزوم ولو بواسطة اقراء كاف في التوكيد عند اهل العربية كما يظهر بالرجوع الى مساحات الفصل والوصل حيث اوجبا فصل الجملة المؤكدة

للاولى بمجرد الاستلزام المعتبر عند اهل العربية وحينئذ لا حاجة  
الى قوله وكذا اختصاصه الخ ولا الى التلازم لكنه قصد تطبيق الكلام  
على ما ذهب اليه اهل المعقول في الدلالة الالتزامية كما عرفت ولو سلم  
كلامه مبنى على ما ذهب اليه اهل العربية فانما تعرض باستلزام مفاد  
التقديم لمفاد اللام بقوله وكذا اختصاصه لدفع التحكم المتوجه الى ما ذكره  
اولا بان اعادة الشيء بالدلالة الالتزامية ليست احط رتبة من اعادة لازمه  
بالدلالة المطابقة فالتخصيص بالتانية كما هو الوجه الاول من غير تخصص  
فلاشكال قال المص والمنة عطف على الحمد اما بجامع عقلى هو التماثل  
بينهما لان كلامهما متعلق بالانعام ومسبب عنه فهما متحدان في مفهوم  
واحدله نوع اختصاص بهما او بجامع وهى هوشبه التضاد فان الحمد وصف  
التمتع عليه والمنة وصف التمتع ولو سلم ان المنونية وصف التمتع عليه ايضا  
فالن والشكر مترافقان اذا وجد احدهما ينتفى الآخر لكن الوهم يتر لهما  
معزلة التضايقين او بجامع خيالى اذا جلا على الكلام المسموع بنده  
على انها مما يحتجعان في خيال التمتع عليهم وهى اما بالمعنى المبنى للفاعل  
واما بالمعنى المبنى للمفعول وعلى كلا التقديرين فلامها اما للاستفراق  
او الجنس واللعهد اشارة الى المنة الكاملة التى هى المنة على نعمة الاسلام  
كما دل عليها الآية التى ذكرها الشارح فيما بعد او المنة على كل احد  
وغيره تعالى انما يمين على بعض الاحاد ولا م الملك بمعنى اختصاص  
الصفة بالوصوف او بمعنى اختصاص المتعلق بالمتعلق لكن كل  
من المعنيين لا يتبشى في جميع الاحتمالات ههنا اذ لا يصح ارجاع الصفات  
المنعومة للعباد الى صفته تعالى كما جاز ارجاع محامدهم المدوحه الى جده  
تعالى ولا يصح ارجاع ممنونية العباد الى ممنونته تعالى لانه تعالى غير  
ممنون لاحد بوجه فعلى هذا حل لامها على الاستفراق او الجنس  
انما يصح اذا حل لام الملك على اختصاص المتعلق بالمتعلق بناء على انه  
تعالى ولي كل نعمة فمنونية كل احد لا يتعلق الا بالله تعالى ويمكن ان يقال

على تقدير المبنى للفاعل يصح الاستغراق والجنس باعتبار ان براد من المنة  
 استحقاقها فكل ما هو استحقاق المنة او جنسه مختص به تعالى اختصاص  
 الصفة بالموصوف فان منة غيره تعالى ليست باستحقاق لعدم تأثير  
 قدرته في الانعام عند الاشاعة وعلى اى تقدير من التقادير الصحيحة  
 يكون تقديم المسند ايضا توكيد للاختصاص المستفاد من اللام قوله  
 وهو الاول تعريف المسند لخصر الاولوية في المعنى الثالث بالنسبة  
 الى الاولين وتبين وجه الاولوية منهما في الحاشية حيث قال وجه الاولوية  
 ان ظاهر التعريف الاول لا يشمل المنة على النعمة الواحدة فهو غير جامع  
 والتعريف الثانى يشمل المنة انتبيهة ايضا مع ان الظاهر  
 تعريف المنة التوبيخية فهو غير مانع انتهى وقد اشار الى امكان توجبه  
 التعريفين ولذا قال اول اما التعريف الاول فبان يحتمل على معنى تعداد  
 ما انهم من جهة الانعامات المعتبرة وعدادها واما التعريف الثانى فبان  
 يحتمل على تعريف المنى المنقسم الى التوبيخى والتنبيهى اذ الظاهر  
 ان اشتراك المنى بينهما مضمون لالفظى فلا بد المطلق من تعريف  
 ولا مانع عن اثبات مطلق المنة له تعالى ههنا ويمكن توجبه الاول بغير  
 ما اشار اليه بان العرض تعريف المنة الكثيرة الوقوع التى هي بعد النعم  
 المتعددة ووقوع المنة بعد النعمة الواحدة نادر وقد يقال يمكن توجبه الثانى  
 ايضا باستفادة الاستعلاء من كلمة على وفيه انها انما تدل على استعلاء النعمة  
 على المنعم عليه لا على استعلاء المنعم على المنعم عليه وهو النافع في اخراج  
 التنبيهى دون الاول والا لكان قيد على سبيل الاستعلاء مستدركا في التعريف  
 الاول نعم لوجعل قيد على المنعم عليه حالا من المنعم ليدل عليه لكنه  
 ركبك جدا مع انه يجوز الى تقدير مثله اذ لا بد من صلة الاظهار بقى في كلامه  
 بحث اما الاول فلان التعريف الثالث ايضا يصدق على التنبيهى اذ التنبيه  
 لا يكون الا على امر معتد به اللهم الا ان يحتمل على الاعتداد الكامل الذى  
 هو مخصوص بالتوبيخى واما ثانيا فلان الثالث كالثانى يصدق

على الافعال الدالة على الاعتداد بالصيغة واظهار ما انعم عليه  
 بتلك الافعال كما يصدق على الاقوال كذلك مع ان المن مخصص بالاقتوال  
 فلا يكون شئ من التعريفين مانعا فلا يكونان اولى من الاول نعم  
 يمكن توجيههما ايضا بتخصيصهما بالا اعتداد والاظهار القولين  
 وتوجيه الثالث بحمل الاعتداد المعدي بالباء على معنى التعدد لا على معنى  
 الاعتبار وحيث يرد عليه ما يرد على الاول ويلغى عما دفع به عنه لكن  
 امثال هذه التوجيهات لا يفيد الاولوية بل يتافيهها وامانا لثا فلان الثالث  
 بعد تخصيصه بالا اعتداد القول لثا لا يصدق على الاعتداد الباطني والفعل  
 يصدق على الاعتداد القولى عند غير المنعم عليه مع انه ليس بمنه قطعاً  
 فلا بد ان يقيد بكون الاعتداد عند المنعم عليه فلا يكون اولى من الاول  
 والثاني لان قوله على المنعم عليه فيها متعلق بالتعداد والاظهار ولعله  
 لهذه الوجوه امر بالتدبر قوله هي الاشارة الى الاعتراف بالجزء  
 عن اداء الحمد الخ ولقائل ان يقول بل لا يحصل من ذكر المنية الا اشارة  
 الى الاعتراف بالجزء عن اداء الشكر لانه الواقع في مقابلة الانعام لا يقال  
 مراده جل الحمد على العرف لا نانا نقول فعلى هذا يخل ما سلف منه  
 من ان كلام من الحمد اللغوي والعرفي محتمل ههنا فالوجه ان يقال ان تعقيب  
 الحمد بالمنية يدل على ان نعم الله تعالى علينا لغاية كثرتها وجلالتها بالغة  
 الى مرتبة بحيث لو عُد جميع المحامد اللغوية التي من جللتها عالم يقع  
 في مقابلة الانعام لما امكن ان يفي بها بل بعد ذلك يبقى نعم جلالت  
 لم تقابل بشئ ولم توازن فيدل على كمال الجز والبه يشير قوله لا يقابلها  
 حمد حامد ولا يوازنها كما وكيفاً شكر شاكر فعلى هذا يكون الحمد في قوله  
 عن اداء الحمد بمعنى الشكر وفي قوله بعد الحمد بمعنى ما يطلق عليه الحمد لغة  
 او عرفاً ثم اقول بعد ذلك فيه بحث اما اولاً فلان استحقاق العبد المنية  
 انما هو بترك المحامد التي في وسعه للقطع بانه لا يستحق الامتان بعدم اتياه  
 بما هو خارج عن وسعه واداء الحمد على وجه الكمال على تقدير



استحالة من العبد لاحد الوجهين غير مطلوب من العبد ولا هو مكلف  
لا سيما على تقدير استلزامه التسلسل المستحيل عقلا. فإيراد المنة  
بعد الحمد لا يتضمن الإشارة الى العجز عنه بل الى التهاون والتكاسل  
في اداء ما في وسعه. واما ثانيا فلو سلمنا جواز المنة على عدم اتيان  
ما هو خارج عن الوسع فغاية ما دل عليه تعقيب الحمد بالمنة بقاء نعمه  
لم يشكر بازائها سواء للعجز او للتكاسل والقصور فيما يطبق لابقاؤها  
لخصوصية العجز فمع احتمال عليه التكاسل مع انه الاحتمال الظاهر  
لا يترتب على ذلك التعقيب الإشارة المذكورة قطعا. وهو ظاهر  
واما ثالثا فلان هذه الإشارة متافية لما سبق في توجيه الخطاب والقرب  
من التنبيه على ان هذا الحمد واقع على الوجه اللائق والجواب عن الاول  
انه مبني على جواز المنة على ترك ما هو خارج عن الوسع على نحو ما ذكره  
الإشارة من جواز التكليف بما لا يطاق والعذاب عليه على انه  
انما يتوجه اذا كان قوله لك المنة مستعمل في الاخبار واما اذا كان مستعملا  
في معنى الانشاء اللازم للاخبار كما سيحى من المحشى فلا اذا المنة تستلزم  
بقاء النعمة لاجل التكاسل فيما يطاق. وهو يستلزم بقاءها مطلقا استلزام  
الخاص للعامة فهو مستعمل في معنى انك متصف بافاضة نعم لم يشكر بازائها  
اعم من ان يكون عدم الشكر للعجز او للتكاسل فيندفع الاول ويتوجه  
الثاني ويندفع فيما بعد والجواب عن الثاني انه من باب الكناية التي هو  
ذكر اللازم وارادة الملزومة او العكس اذ العجز عن اداء الحمد كما ينبغي  
يستلزم بقاء النعمة غير مشكور عليها كما ان التهاون فيما يطاق يستلزمه  
فذكر ما يدل على اللازم الاعم واريده الملزوم الاول وفي عبارة الإشارة  
إشارة اليه هذا ان جاز المنة على ما هو خارج عن الوسع والافقه كناية  
بمرتين الاولى الاتصال من احد الملزومين اعني الاتصاف بافاضة  
نعم لم يشكر بازائها لاجل التكاسل الى اللازم الاعم الذي هو الاتصاف  
بافاضة نعم لم يشكر بازائها مطلقا سواء للعجز او للتكاسل والثانية

على الافعال الدالة على الاعتداد بالصيغة واظهار ما انعم عليه  
بتلك الافعال كما يصدق على الاقوال كذلك مع ان المن مخصص بالاقوال  
فلا يكون شئ من التعريفين مانعا فلا يكون اولى من الاول نعم  
يمكن توجيههما ايضا بتخصيصهما بالا اعتداد والاظهار القولين  
وتوجيه الثالث بحمل الاعتداد المعدي بالباء على معنى التعداد لا على معنى  
الاعتبار وحيث يرد عليه ما يرد على الاول ويبلغ عما دفع به عنه لكن  
امثال هذه التوجيهات لا يفيد الاولوية بل يتأفها واما الثالث فلان الثالث  
بعد تخصيصه بالا اعتداد القول لثلاث يصدق على الاعتداد الباطني والفعل  
يصدق على الاعتداد القول عند غير المنعم عليه مع انه ليس بمنه قطعاً  
فلا بد ان يقيد بكون الاعتداد عند المنعم عليه فلا يكون اولى من الاول  
والثاني لان قوله على المنعم عليه فيها متعلق بالتعداد والاظهار ولعله  
لهذه الوجوه امر بالتدبر قوله هي الاشارة الى الاعتراف بالعجز  
عن اداء الحمد الخ ولقائل ان يقول بل لا يحصل من ذكر المنية الا اشارة  
الى الاعتراف بالعجز عن اداء الشكر لانه الواقع في مقابلة الانعام لا يقال  
مراده جل الحمد على العرف لا نأقول فعلى هذا يخل ما سلف منه  
من ان كلام من الحمد اللغوي والعرفي محتمل ههنا فالوجه ان يقال ان تعقيب  
الحمد بالمنية يدل على ان نعم الله تعالى علينا لغاية كثرتها وجلالتها بالغة  
الى مرتبة بحيث لو عُد جميع المحامد اللغوية التي من جلتها عالم يقع  
في مقابلة الانعام لما امكن ان ينفي بها بل بعد ذلك يبقى نعم جلالت  
لم تقابل بشئ ولم توازن فيدل على كمال العجز واليه يشير قوله لا يقابلها  
جد حامد ولا يوازنها كما وكيفاً شكر شاكر فعلى هذا يكون الحمد في قوله  
عن اداء الحمد بمعنى الشكر وفي قوله بعد الحمد بمعنى ما يطلق عليه الحمد لغة  
او عرفاً ثم اقول بعد ذلك فيه بحث اما اولاً فلان استحقاق العبد المنية  
انما هو بترك المحامد التي في وسعه للقطع بانه لا يستحق الامتان بعدم اتيانه  
بما هو خارج عن وسعه واداء الحمد على وجه الكمال على تقدير

استحالة من العبد لحد الوجهين غير مطلوب من العبد ولا هو مكلف  
لا سيما على تقدير استلزامه التسلسل المستحيل عقلا. فإيراد المنة  
بعد الحمد لا يتضمن الإشارة إلى العجز عنه بل إلى التهاون والتكاسل  
في أداء ما في وسعه. وأما ثانياً فلو سلمنا جواز المنة على عدم إتيان  
ما هو خارج عن الوسع فغاية ما دل عليه تعقيب الحمد بالمنة بقاء نعمه  
لم يشكر بازائها سواء للججز أو للتكاسل والقصور فيما يطبق لابقاؤها  
لخصوصية العجز. رفع احتمال علية التكاسل مع أنه الاحتمال الظاهر  
لا يترتب على ذلك التعقيب الإشارة المذكورة قطعاً وهو ظاهر  
وأما ثالثاً فلأن هذه الإشارة متافية لما سبق في توجيه الخطاب والقرب  
من التنبيه على أن هذا الحمد واقع على الوجه اللابق والجواب عن الأول  
أنه مبني على جواز المنة على ترك ما هو خارج عن الوسع على نحو ما ذكره  
الإشاعة من جواز التكليف بما لا يطاق والعذاب عليه على أنه  
إنما يتوجه إذا كان قوله لك المنة مستعمل في الأخبار. وأما إذا كان مستعملاً  
في معنى الإنشاء اللازم للأخبار كما سيحكي من المحشى فلا إذ المنة تستلزم  
بقاء النعمة لأجل التكاسل فيما يطاق وهو يستلزم بقائها مطلقاً استلزام  
الخاص للعام فهو مستعمل في معنى أنك متصف بأفاضة نعم لم يشكر بازائها  
أعم من أن يكون علم الشكر للججز أو للتكاسل فيندفع الأول ويتوجه  
الثاني ويندفع فيما بعد والجواب عن الثاني أنه من باب الكناية التي هو  
ذكر اللازم وإرادة الملزومة أو العكس إذا العجز عن أداء الحمد كما ينبغي  
يستلزم بقاء النعمة غير مشكور عليها كما أن التهاون فيما يطاق يستلزمه  
فذكر ما يدل على اللازم الأعم وأريد الملزوم الأول وفي عبارة الإشارة  
إشارة إليه هذا أن جاز المنة على ما هو خارج عن الوسع والأفقه كناية  
بمرتبة الأولى الاتصال من أحد الملزومين أعني الاتصاف بأفاضة  
نعم لم يشكر بازائها لأجل التكاسل إلى اللازم الأعم الذي هو الاتصاف  
بأفاضة نعم لم يشكر بازائها مطلقاً سواء للججز أو للتكاسل والثانية

الانتقال من هذا اللازم الى الملزوم الاول الذي هو الاتصاف بافاضة نعم  
 يعجز البشر عن اداء شكرها كما ينبغي والحواب عن الثالث ان المص اشار  
 بالخطاب والقرب الى كون حده على الوجه اللائق ثم اردفه بالملة  
 للاشارة الى ان هذا الحمد الكامل لا ينبغي بحق المنعم في نعمه بل له بعد  
 ذلك ان يمن على كل نعمة كما يدل عليه حذف المفعول ايضا فراه  
 مما سبق كون الحمد لا يفتا بحال الحامد بقدر وسعه ومما اشير الى العجز  
 عنه ههنا هو الحمد اللائق بحال المحمود المنعم او بحال المحمود عليه  
 الذي هو النعمة او بحال المجدى بحال حقيقة المجد فان من افراد ههنا  
 الفرد الاكمل المشار اليه بقوله عليه السلام لا احصى ثناء عليك انت  
 كاثبت على نفسك فاللائق بحقيقة المجد ان يكون كذلك وبالجمله  
 لا تنافي بين الاشارة الى المجد اللائق بحال العبد الحامد بقدر وسعه  
 وبين الاشارة الى العجز عن المجد اللائق بحال المحمود او بحال المحمود  
 عليه او بحال نفس المجد ومنه يظهر وجه آخر لا ندفاع الوجه الثاني  
 ايضا لكن بان يكون اشارة الى عجز المص لا اشارة الى عجز البشر  
 وبذلك يندفع ايضا ما سلفنا من ان اللائق بحال الحامد التنبيه على قصور  
 حده لا على كونه على الوجه اللائق بل هو منموم وذلك لما عرفت  
 ان التنبيه على لياقة حده بقدر وسعه انما كان للتوسل الى الاشارة  
 الى عجزه عن اداء الحمد على ما ينبغي لان ايراد المنه بعد الحمد الناقص  
 لا ينبه على العجز وانما ينبه عليه ابرادها بعد الحمد الكامل البالغ الى اقصى  
 الوسع فالتنبيه على لياقة حده لاجل التوسل الى ذلك عين التنبيه  
 على قصور حده قوله كما ينبغي اي يليق بحال المحمود او بحال المحمود  
 عليه او بحال الحمد اذا اللائق بحال الحامد مقدور غير معجز عنه كما عرفت  
 ثم انه قيد لكل من المجد والاداء على سبيل التنازع اذا اللائق كمال كل  
 من المجد والاداء وذلك ان تقول متعلق باحدهما فقط للاشارة الى انه  
 اذا عجز الحامد عن احدهما فعجزه عنهما بالطريق الاولى لكن قبل

اما متعلق بالاداء فوجه العجز مذكوره اولاً واما متعلق بالحمد فوجهه  
 مذكوره ثانياً وقيل بل الامر بالعكس اذ كون الحمد مقابلاً وموازناً  
 للمحمود عليه انسب لان يكون كمالاً في الحمد وكون الاثنان بالحمد في مقابلة  
 كل نعمة انسب لان يكون كمالاً في الاداء وفي كلام الشريف اشارة اليه  
 حيث قال اذا كان نفس الحمد والشكر من النعم لم يمكن لاحد الاثنان بهما  
 على وجه الكمال لاستلزامه التسلسل في الافعال واقول يتجه على الاول  
 انه اذا كان متعلقاً بالاداء فقط بقي الحمد اعم من الكامل المتعلق بكل نعمة  
 ومن الناقص المتعلق ببعض النعم ولا معنى لتعليل العجز عن اداء الكامل  
 للحمد الناقص الواقع في مقابلة نعمة او نعمتين بغاية كثرة النعمة  
 واذا كان متعلقاً بالحمد فقط فالظاهر ان الحمد الكامل هو المتعلق  
 بكل نعمة على وجه التفصيل بان يكون بازاء كل نعمة حمد مستقل  
 او حمدان او اكثر لا ولو على سبيل الاجال بان يقال لك الحمد على كل  
 نعمة لانه وقع من المص بشهادة ان حذف المحمود عليه للتعميم مع انه اورد المنة  
 بعده فلا يكون المتعلق على سبيل الاجال جداً كاملاً لا يقابل المحمود  
 او المحمود عليه او الحمد بل اللائق هو المتعلق بكل نعمة على وجه ذكرنا  
 فيصح تعليل العجز عنه بالوجه الاول وان لم يكن نفس الحمد والشكر  
 من النعم فلا وجه لتخصيص الوجه الاول بالعجز عن اكمال الاداء ولا  
 لتخصيص العجز عن اكمال الحمد بصورة كون الحمد والشكر من النعم  
 ومنه يستفاد ما يتجه على الثاني ويتجه عليهما ان المقابلة والموازنة بحسب  
 الكم والكيف تستلزم التسلسل على تقدير كون الحمد من النعم فالوجه  
 الاول يكون وجهها لما يكون الثاني وجهها له فالحق ان الحمد الكامل  
 في مقابلة النعم المتعددة ان كان عبارة عن الحمد المتعلق بكل نعمة  
 على وجه التفصيل فالاداء الكامل عبارة عن الاداء الواقع في اعلى  
 مراتب الاحسان والاخلاص مع سائر مكملاته كالسنن والمستحبات المكمله  
 للفريض وان كان عبارة عن الحمد المتعلق بكل نعمة ولو اجمالاً فخطه

الانتقال من هذا اللازم الى الملزوم الاول الذي هو الاتصاف بافاضة نعم  
 يعجز البشر عن اداء شكرها كما ينبغي والجواب عن الثالث ان المص اشار  
 بالخطاب والقرب الى كون حده على الوجه اللائق ثم اردفه بالمسة  
 للاشارة الى ان هذا الحمد الكامل لا ينبغي بحق المنعم في نفسه بل له بعد  
 ذلك ان يمن على كل نعمة كما يدل عليه حذف المفعول ايضا فراه  
 مما سبق كون الحمد لا ينافي بحال الحامد بقدر وسعه وبما اشير الى العجز  
 عنه ههنا هو الحمد اللائق بحال المحمود المنعم او بحال المحمود عليه  
 الذي هو النعمة او بحال الحمد اى بحال حقيقة الحمد فان من افرادها  
 الفرد الاكل المشار اليه بقوله عليه السلام لا احصى ثناء عليك انت  
 كما اثبت على نفسك فاللائق بحقيقة الحمد ان يكون كذلك وبالجمله  
 لا تنافي بين الاشارة الى الحمد اللائق بحال العبد الحامد بقدر وسعه  
 وبين الاشارة الى العجز عن الحمد اللائق بحال المحمود او بحال المحمود  
 عليه او بحال نفس الحمد ومنه يظهر وجه آخر لا تدفع الوجه الثاني  
 ايضا لكن بان يكون اشارة الى عجز المص لا اشارة الى عجز البشر  
 وبذلك يتدفع ايضا ما سلفنا من ان اللائق بحال الحامد التنبيه على قصور  
 حده لا على كونه على الوجه اللائق بل هو منموم وذلك لما عرفت  
 ان التنبيه على لياقة حده بقدر وسعه انما كان للتوسل الى الاشارة  
 الى عجزه عن اداء الحمد على ما ينبغي لان ايراد المنه بعد الحمد الناقص  
 لا ينافي على العجز وانما ينافي عليه ايرادها بعد الحمد الكامل البالغ الى اقصى  
 الوشع فالتنبيه على لياقة حده لاجل التوسل الى ذلك عين التنبيه  
 على قصور حده قوله كما ينبغي اى يليق بحال المحمود او بحال المحمود  
 عليه او بحال الحمد اذ اللائق بحال الحامد مقدور غير معجز عنه كما عرفت  
 ثم انه قيد لكل من الحمد والاداء على سبيل التنازع اذ اللائق بحال كل  
 من الحمد والاداء وذلك ان تقول متعلق باحدهما فقط للاشارة الى انه  
 اذا عجز الحامد عن احدهما فمعجزه عنهما بالطريق الاول لكن قيل

اما متعلق بالاداء فوجه العجز ما ذكره اولا واما متعلق بالحمد فوجهه  
 ما ذكره ثانيا وقيل بل الامر بالعكس اذ كون الحمد مقابلا وموازنا  
 للمحمود عليه انساب لان يكون كما لا في الحمد وكون الاثبات بالحمد في مقابلة  
 كل نعمة انساب لان يكون كما لا في الاداء وفي كلام الشريف اشارة اليه  
 حيث قال اذا كان نفس الحمد والشكر من النعم لم يمكن لاحد الاثبات بهما  
 على وجه الكمال لاستلزامه التسلسل في الافعال واقول يتجه على الاول  
 انه اذا كان متعلقا بالاداء فقط يبقى الحمد اعم من الكمال المتعلق بكل نعمة  
 ومن الناقص المتعلق ببعض النعم ولا معنى لتعليل العجز عن اداء الكمال  
 للحمد الناقص الواقع في مقابلة نعمة او نعمتين بغاية كثرة النعمة  
 واذا كان متعلقا بالحمد فقط فالظاهر ان الحمد الكامل هو المتعلق  
 بكل نعمة على وجه التفصيل بان يكون بازاء كل نعمة حمد مستقل  
 او جدان او اكثر لا ولو على سبيل الاجال بان يقال لك الحمد على كل  
 نعمة لانه وقع من المص بشهادة ان حذف المحمود عليه للتعميم مع انه اورد المنة  
 بعده فلا يكون المتعلق على سبيل الاجال جدا كاملا لا يقابل المحمود  
 او المحمود عليه او الحمد بل اللاحق هو المتعلق بكل نعمة على وجه ذكرنا  
 فيصح تعليل العجز عنه بالوجه الاول وان لم يكن نفس الحمد والشكر  
 من النعم فلا وجه لتخصيص الوجه الاول بالعجز عن اكمال الاداء ولا  
 لتخصيص العجز عن اكمال الحمد بصورة كون الحمد والشكر من النعم  
 ومنه يستفاد ما يتجه على الثاني ويتجه عليهما ان المقابلة والموازنة بحسب  
 الكم والكيف تستلزم التسلسل على تقدير كون الحمد من النعم فالوجه  
 الاول يكون وجهها لما يكون الثاني وجهها له فالحق ان الحمد الكامل  
 في مقابلة النعم المتعددة ان كان عبارة عن الحمد المتعلق بكل نعمة  
 على وجه التفصيل فالاداء الكامل عبارة عن الاداء الواقع في اعلى  
 مراتب الاحسان والاخلاص مع سائر مكملاته كالسنن والمستحبات المكمل  
 للفرائض وان كان عبارة عن الحمد المتعلق بكل نعمة ولو اوجالا فجعله

متعلق بكل نعمة على وجه التفصيل يمكن ان يكون من مكملات الاداء  
ايضا فعلى الاول يكون الوجه الاول لبيان العجز عن الحمد الكامل  
ولو بالاداء الناقص لغاية كثرة النعم وبيان العجز عن الاداء الكامل  
ولو للحمد الناقص لغاية جلاله النعم بحيث لا يفي طلاقة البشر ببيان  
مكملاته على وجه يليق بحال المحمود او المحمود عليه او الحمد كما اشير اليه  
بقوله عليه لا احصى ثناء عليك والوجه الثاني لبيان العجز عن نفس  
الحمد الكامل ولو بالاداء الناقص الغير الواقع على وجه الاحسان  
والاخلاص لاستلزامه التسلسل على تقدير كون الحمد من النعم ولذا اخره  
وعلى الثاني يمكن ما ذكره القائل الثاني لكن عرفت انه خلاف  
الظاهر ولك ان تقول الوجه الاول لبيان عجز كل احد عادة او نقلا  
عن اداء شكر ما عليه من النعم والثاني لبيان عجز جميع المخلوقات عقلا  
عن اداء شكر نعمة واحدة لاستلزامه التسلسل الخالص كما استعرف  
وان كان تسلسلا فيما لا يزال قوله لا يقابلها احد حامداى من المخلوقات  
والتبادر منه نشر على ترتيب الالف بان يكون المقابلة ناظرة الى الكثرة  
والموازنة الى الجلالة ولا يقدح فيه الوحدة المستفادة من تنكير الحمد  
لانها اعم من الوحدة الاعتبارية العارضة للكثرة كجماعة واحدة لكن  
الاظهر بعد ذلك ان نعم كل من المقابلة والموازنة من الكمية والكيفية  
اذ لا دليل على تخصيص المقابلة الكمية بالحمد والموازنة الكيفية بالشكر  
ثم المراد بالشكر ما هو العرفي الذي هو صرف جميع النعم الى ما خلق له  
فلا يرده ان ينفي له ان ينفي احتمال مقابلة مجموع الحمد والشكر وموازنته  
ايضا او يقتصر على هذا النفي لكن اراد المنة بعد الحمد انما ينبه على  
ما ذكر اذا حل على ما يطلق عليه الحمد لغة او عرفا حقيقة او مجازا لا اذا حل  
على اللغوي فقط او العرفي فقط لان اراد المنة بعد الحمد المخصوص اما  
ينبه على بقاء النعمة بعد هذا الحمد ولا يلزم منه بقاؤها على العبد الحامد  
مطلقا لجواز ان يؤدي حقها بمجموع العبادات التي من جللتها الحمد

وايضا



وايضا العجز الثاني من كثرة النعم غير العجز الذي قصد التنبيه عليه  
 بآراء المنه لان المراد لك المنه على كل نعمة فالعجز المقصود بالتنبيه هو  
 العجز عن اداء شيء من النعم لا العجز عن شكر المجموع مع القدرة على شكر  
 البعض والعجز لكثرة هو الثاني لا الاول فالوجه الاقتصار على الجلالة  
 في هذا الوجه قوله واما ان الايمان بالحمد على وجه الكمال الخ  
 قد عرفت انه ان اكتفى في الحمد الكامل في مقابلة النعم بمجرد تعلقه  
 بكل نعمة ولو اجمالا فيجوز تعلق هذا القيد بكل من الحمد والايان  
 وان التزم كونه متعلقا بكل نعمة تفصيلا فهو متعلق بالحمد فقط ليدل  
 ان التسلسل لازم ولو ادى كل حمد من اجزائه بآداء ناقص فان الحمد لما كان  
 من النعم بناء على انه يترتب عليه اجر جزيل آجل وان لم يترتب العاجل  
 فالتوفيق على الحمد توفيق على ما يترتب عليه النفع فيكون نعمة قطعاً  
 وكل نعمة يجب الشكر بازائها فلو فرض ان الحامد لم يبق عليه نعمة  
 اصلاً لم يشكر بازائها يلزم ان يتحقق هناك سلسلة غير متناهية من المحامد  
 اذ كلما حمد الحامد ببق عليه نعمة الحمد فلو فرض عدم بقاء نعمة اصلاً  
 يلزم وجود تلك السلسلة قطعاً وهو محال عند المتكلمين وان كان  
 تسلسلاً فيما لا يزال فان التسلسل الجائر فيما لا يزال هو بمعنى لا يقف عند  
 حد كنعم الجنة اذ الخارج من القوة الى الفعل في كل زمان متناه واللازم  
 ههنا خروج امور غير متناهية الى الفعل في زمان معين وهو محال عند  
 المتكلمين وان لم يكن محالاً عند الحكماء بناء على ان التسلسل في الافعال  
 تسلسل في المعدات وهو جائز عندهم كما في دورات القلب بل التسلسل  
 ههنا محال عند الحكماء ايضاً لانهم انما جوزوه في ازمة غير متناهية  
 واللازم ههنا خروج المحامد الغير المتناهية في زمان متناه محصور بين مبداء  
 الحمد والحادث كالحامد وبين منتهاه وهو محال عند الكل لان كل حمد  
 لا يكون الا في زمان يساوي زمان الحمد فزمان السلسلة مشتمل على  
 لزمة متساوية غير متناهية بحسب العدد فيكون غير متناه بحسب

متعلقاً بكل نعمة على وجه التفصيل يمكن ان يكون من مكملات الاداء  
ايضا فعلى الاول يكون الوجه الاول لبيان العجز عن الحمد الكامل  
ولو بالاداء الناقص لغاية كثرة النعم وليان العجز عن الاداء الكامل  
ولو الحمد الناقص لغاية جلاله النعم بحيث لا يفي طرافة البشر ببيان  
مكملاته على وجه يليق بحال المحمود او المحمود عليه او الحمد كما اشير اليه  
بقوله عليه لا احصى ثناء عليك والوجه الثاني لبيان العجز عن نفس  
الحمد الكامل ولو بالاداء الناقص الغير الواقع على وجه الاحسان  
والاخلاص لاستلزامه التسلسل على تقدير كون الحمد من النعم ولذا اخره  
وعلى الثاني يمكن ما ذكره القائل الثاني لكن عرفت انه خلاف  
الظاهر ولك ان تقول الوجه الاول لبيان عجز كل احد عادة او فعلا  
عن اداء شكر ما عليه من النعم والثاني لبيان عجز جميع المخلوقات عقلا  
عن اداء شكر نعمة واحدة لاستلزامه التسلسل المحال كما ستعرف  
وان كان تسلسلا فيما لا يزال قوله لا يقابلها احد حامداً من المخلوقات  
والتبادر منه نشر على ترتيب الالف بان يكون المقابلة ناطرة الى الكثرة  
والموازنة الى الجلالة ولا يقدح فيه الوحدة المستفادة من تشكيك الحمد  
لانها اعم من الوحدة الاعتبارية العارضة للكثرة كجماعة واحدة لكن  
الاظهر بعد ذلك ان نعم كل من المقابلة والموازنة من الكمية والكيفية  
اذ لا دليل على تخصيص المقابلة الكمية بالحمد والموازنة الكيفية بالشكر  
ثم المراد بالشكر ما هو العرفي الذي هو صرف جميع النعم الى ما خلق له  
فلا مرداه ينبغي له ان يبنى احتمال مقابلة مجموع الحمد والشكر وموازنته  
ايضا او يقتصر على هذا النفي لكن اراد المنة بعد الحمد انما ينبه على  
ما ذكر اذا حل على ما يطلق عليه الحمد لغة او صرفاً حقيقة او مجازاً اذا حل  
على اللغوي فقط او العرفي فقط لان اراد المنة بعد الحمد المخصوص انما  
ينبه على بقاء النعمة بعد هذا الحمد ولا يلزم منه بقاءها على العبد الحامد  
مطلقاً لجواز ان يؤدي حقها بمجموع العبادات التي من جللتها الحمد

وايضا

وايضاً الجهر الناسي من كثرة النعم غير الجهر الذي قصد التنبيه عليه  
 بإيراد النمة لان المراد لك المنمة على كل نعمة فالجهر المقصود بالتنبيه هو  
 الجهر عن اداء شيء من النعم لا الجهر عن شكر المجموع مع القدرة على شكر  
 البعض والجهر للكثرة هو الثاني لا الاول فالوجه الاقتصار على الجلالة  
 في هذا الوجه قوله واما ان الابيان بالحمد على وجه الكمال الخ  
 قد عرفت انه ان اكتفى في الحمد الكامل في مقابلة النعم بمجرد تعلقه  
 بكل نعمة ولو اجالا فيجوز تعلق هذا القيد بكل من الحمد والابيان  
 وان التزم كونه متعلقاً بكل نعمة تفصيلاً فهو متعلق بالحمد فقط ليدل  
 ان التسلسل لازم ولو ادى كل حمد من اجزائه باداء ناقص فان الحمد لما كان  
 من النعم بناء على انه يترتب عليه اجر جزئيل آجل وان لم يترتب العاجل  
 فالتوفيق على الحمد توفيق على ما يترتب عليه النفع فيكون نعمة قطعاً  
 وكل نعمة يجب الشكر بازائها فلو فرض ان الحمد لم يبق عليه نعمة  
 اصلاً لم يشكر بازائها يلزم ان يتحقق هناك سلسلة غير متناهية من المحامد  
 اذ كلما حمد الحمد يبق عليه نعمة الحمد فلو فرض عدم بقاء نعمة اصلاً  
 يلزم وجود تلك السلسلة قطعاً وهو محال عند المتكلمين وان كان  
 تسلسلاً في الابرال فان التسلسل الجائر فيما لا يرال هو بمعنى لا يقف عند  
 حد كنعم الجنة اذا خرج من القوة الى الفعل في كل زمان متناه واللازم  
 ههنا خروج امور غير متناهية الى الفعل في زمان معين وهو محال عند  
 المتكلمين وان لم يكن محالاً عند الحكماء بناء على ان التسلسل في الافعال  
 تسلسل في المعدات وهو جائز عندهم كما في دورات الفلك بل التسلسل  
 ههنا محال عند الحكماء ايضاً لانهم انما جوزوه في ازمنة غير متناهية  
 واللازم ههنا خروج المحامد الغير المتناهية في زمان متناه محصور بين مبداء  
 الحمد الحوادث كالحامد وبين منتهاه وهو محال عند الكل لان كل حمد  
 لا يكون الا في زمان يساوي زمان الحمد فزمان السلسلة مشتمل على  
 ازمنة متساوية غير متناهية بحسب العدد فيكون غير متناه بحسب

المقدار قطعاً وقد كان محصوراً بين حاصرين هف قوله وفيه  
 مناقشة الخ مبنى هذه المناقشة هو ان اداء الحمد على وجه الكمال عبارة  
 عن خروج الحامد عن عهدة النعم بالكلية بحيث لا يستحق المنة بعد ذلك  
 اصلاً وذلك لا يكون الا بالشكر في مقابلة كل نعمة على وجه يليق لكن  
 تلك المقابلة مقابلة في اعتبار المحمود فربما لا يعتبر المحامد الكثيرة  
 ولا يعدها مقابلة لنعمة واحدة وربما يعد الحمد الواحد مقابلاً لثنتين  
 او اكثر ومثله ثابت في الشرع في مواضع لزوم التسلسل كما في حديثي  
 الابتداء بالبسملة والحمدلة في كل امر ذي بال ولما كان كل من البسملة  
 والحمدلة ذات بال لزم التسلسل وقد نطق كتاب الله تعالى بان لا تكليف  
 بالحمد فعلم ان الشارع جعل كلا منهما متعلقاً بما بدأ به وبنفسه قطعاً  
 للتسلسل المستحيل لئلا يلزم التكليف بالحمد وكذا في التصلة على النبي  
 عليه السلام كما ذكر اسمه الشريف فبعد تسليم ان ادأ الحمد على وجه  
 الكمال انما يكون بتعلق الحمد بكل نعمة على وجه التفصيل بان يكون  
 في مقابلة كل نعمة حمد مقابل لها عند المحمود يتوجه هذه المناقشة  
 لجواز ان يكون الحمد الواحد متعلقاً بثنتين احدهما نفس الحمد  
 والاخرى هي النعمة غير الحمد بان يكون مقابلاً لهما عند المحمود  
 ولا بأس في تعلق الشيء بنفسه بهذا المعنى فاندفع ما قبل يلزم تعلق  
 الشيء بنفسه وهو محال انتهى وما قبل في دفعه كل صفة تتعلق ولا تؤثر  
 تجوز تعلقه بنفسه عند المتكلمين كالعلم فليس بشيء لان العلم لم يكن  
 معلوماً بنفسه بل بفرد اخر من العلم والكلام ههنا في تعلق الفرد  
 الواحد بنفسه ولقائل ان يقول المراد من تعلق الحمد بالنعمة تعلقه  
 بالمحمود عليه وقد صرح المحشي في حاشية التهذيب بان المحمود عليه  
 صلة الحمد والعللة متقدمة على العلول فلو تعلق الحمد بنفسه بهذا  
 التعلق يلزم تقدمه على نفسه وهو محال والجواب اننا لانسلم ان اتيان  
 الحمد على وجه الكمال لا يحصل ما لم يتعلق كل حمد بالنعمة بهذا التعلق

ولو سلم فليكن باعتبار وجوده الذهني عليه لنفسه باعتبار وجوده الخارجي  
 اذا العباداة الواحدة قد تتعلق بالنية بالامر الاستقبالي كما في ادله الزكوة  
 وصدقة الفطر قبل وجوبهما فتعلقها بالامر الحالي الذي هو نفس  
 الحمد بالطريق الاول نعم ينجم على هذه المناقشة ان غاية تجويز تعلق  
 حمد واحد بالثمتين لئلا يلزم التكليف بما لا يطاق هو الاداء والحمد  
 الكامل اللابق بحال العبد الخامد بقدر وسعه والكلام في ان اللابق  
 بحال المحمود او المحمود عليه او الحمد يستلزم التسلسل قطعاً بناء على  
 ان ذلك اللابق ان يؤتى في مقابلة كل نعمة بحمد مستقل او حدين واكثر  
 للقطع بان الحمد الواحد لا يقابل الثمتين ولا يوازنهما كما ذكره في الوجه  
 الاول ولذا نقل عنه ههنا قوله اللهم الا ان يقال الاتيان بالحمد على وجه  
 التكامل يقتضي ان يكون الحمد مغايراً بالذات للمحمود عليه فليأمل قوله  
 اى من من الذى يستعمل بعلى الخ فسر له لدفع توهم لزوم الاشتقاق  
 من المركب وهو باطل والدفع بحمل قوله من من عليه على ذكر الكل  
 وارادة الجزء قوله اى من باب من عليه وذلك الباب جميع  
 الالفاظ المشتملة على مادة المن المستعملة بعلى سواء كانت بمعنى الامتنان  
 او بمعنى الانعام ولم يقل من مصدر من اذا الظاهر في كلمة ههنا التبعية  
 كما في قولهم اخذت من الدراهم ويجب دخول التبعية على الكل  
 لا على الكلى والا نكنت بيانية كما هو الفرق بين البيانية والتبعية  
 وينجم عليه ان من التبعية ههنا لا يختص بلفظ المن بل يحتمل معناها  
 لجزا ان يكون المعنى معنى المن ههنا من معاني المادة المستعملة بعلى  
 على تقدير المضاف ايضا الا ان يقال لم يتعرض بذلك لان وجه الاشكال  
 لا يتبين حينئذ بناء على ان المأخوذ من المعنى يجوز ان يغايره كما في المنقولات  
 كذا قيل وفيه ان المأخوذ اذا كان مغايراً للمأخذ لا يكون من اخذ  
 الجزء من الكل فلا يكون من تبعية بل ابتدائية فبعد الحمل على  
 التبعية لا يكون المأخوذ غير المأخذ الا بالجزئية والكلية اذا الدرهم

المأخوذ عين ما في المأخذ وتصوير حال المعنى اهم وادخل في توجهه  
 الاشكال الاتي اذا اخذ اللفظ من اللفظ المستعمل في معنى لا يوجب  
 ان يستعمل الاول في ذلك المعنى الا ان يقال الاشهر في مثل هذا الموضع  
 بيان حال اللفظ وهو كناية عن استعمال اللفظ في ذلك المعنى قوله نوع  
 مخالفة حيث دل احدهما على ان المن مشترك والآخر قصر البيان فيه  
 على الانعام فينهما مخالفة ظاهرة في المن لكن مراده ليس نفي  
 الاشتراك فان الآية التي ينقلها الشارح فيما بعد يدل على ان المن يجيء  
 بمعنى الامتنان فلا مخالفة بينهما في الباطن والتحقيق واما المنه فلبس  
 بينهما مخالفة فيها بل متفقان على انها لم يجيء الا بمعنى الامتنان قوله  
 ومن هذا التحقيق تبين الخ جواب سؤال مقدر بان على الشارح بعد  
 قوله من من عليه ان يورد ان المنه يحتمل الامتنان ويحتمل الانعام ثم  
 يورد السؤال على الاحتمال الاول لا ان يورده مطلقا لان قوالهم من عليه  
 يحتمل الامتنان والانعام كما نقل عن اللغتين المشهورتين واذا ثبت الاحتمال  
 سقط الاستدلال اى الاعتراض بطريق الاستدلال فاجاب عنه بانه  
 وان لم يكن قوله من من عليه نصا في معنى الامتنان لكن مجموع قوله المنه  
 من من عليه نص فيه لان المنه لم تستعمل بعلى الآفة وبهذا ظهر فساد  
 ما قيل ان ما ذكره المحشى من جملة الاجوبة فلا وجه لتقديم عليها  
 وجعله دافعا لارافعا قوله وانت خبير الخ يعنى ان مجيء المصدر  
 للنوع والمرة بالتاء قياسى لا يحتاج الى سماع كصيف المصادر الثلاثية  
 الصرفة فبعد مجيء المن بمعنى الانعام يجوز كون المنه بمعنى نوع  
 من الانعام وان لم يصرح في كتب اللغة نعم اذا كان زنة الفعلة مشتركة  
 بين المصدر والصرف وبين النوع لا يستعمل في النوع بدون قرينة  
 معينة مثل التوضيف في قولهم نشدة لطيفة كما صرح به الرضى لكن لا احتياج  
 الى القرينة ههنا لعدم اشتراك المنه بين مطلق الانعام ونوع منه واما  
 اشتراك المنه بين الامتنان ونوع الانعام فقير محذور اذهنا قرينة

تعيين النوع وهي لزوم اثبات المذموم له تعالى لو حلت على الامتنان  
والمحشى ههنا مانع لتبين وجه الاشكال وظهوره ويكفيه ادنى الجواز  
ولفائل ان يقول احتمال النوع ههنا احتمال مرجوح وتوجه الاشكال يكفيه  
الابتناء على الاحتمال الراجح ولا يجب تبين وجهه على سبيل القطع  
كما لا يخفى قوله اعني النوع الكامل الخ فيه انه انما يحتاج اليه على  
تقدير حمل لام المنه على العهد واما اذا حمل على الاستغراق او على الجنس  
فالمعنى لك كل نوع من الانعام او جنس نوع الانعام فلا وجه لتخصيصه  
بلام العهد بل ينبغي ان يعمل على الكل كلام الحمد فان قلت تمامه  
عليه لان المصدر النوعي لا يبيح الالنوع المعين فبين حمل المصدر  
على النوعي وبين لامي الجنس والاستغراق تناف قلنا صرح الفاضل  
الرضي والفاضل العصام بان المصدر النوعي كما يبيح للنوع المعين يبيح  
لنوع المبهم وعلى تقدير الثاني يصح حمل لامها على الاستغراق  
والجنس ايضا كما يصح حمله على العهد الخارجي اذ لشيء قد يتعين  
بالابهام وربما يجعلون ابهام الشيء وسيلة الى كماله كما في قوله تعالى  
ففسخهم من اليم ما غشهم كانه قبل فسخهم ما لا يدرك كنهه ولذا  
تسمع ائمة المعاني يقولون ان التشكير قد يكون للتعظيم فالمراد ههنا  
النوع الكامل الذي لا يدرك كنهه ولا يخلص ههنا الابان يقال الابهام  
الذي يبيح المصدر النوعي له لبس بمعنى عدم اشتراط التعين ليشمل  
كل نوع معين او غير معين بل بمعنى اشتراط عدم التعين فالانواع المبهمة  
التي لا يدرك كنهها انواع كاملة فالحمل على المصدر النوعي يوجب حمله  
على النوع الكامل سواء كان من جهة استعماله في النوع المعين المعروف  
او من جهة استعماله في النوع المبهم الذي لا يدرك كنهه فان حمل لامها  
على الجنس والاستغراق فالمعنى كل نوع كامل او جنس النوع الكامل  
وان حمل على العهد فالمعنى النوع الكامل المعروف بالعين عند الكل  
لامطلقا ولو عند بعض الناس او المعروف بالابهام عند الكل كشاهدة

جاءه تعالى في الجنة فانها نعمة جليلة لا يدرك كنهها احد فلبس غرضه  
 بهذا التفسير تفسير اللام بل تفسير مقتضى الصيغة كما هو الظاهر  
 من السوق وبهذا البيان ظهر اختلاف ما قيل لما كان حله على النوع المبهم  
 غير مناسب للمقام حله على النوع المعين ففسره بقوله اعني النوع الكامل  
 ولقائل ان يقول لا تصرح في كلام الشارح بان المنة بمعنى الامتان  
 لا بمعنى نوع الانعام بل الظاهر من كلامه انه يجوز الكل ايضا كانه قال المنة  
 في كلام المص من من عليه سواء بمعنى امتن عليه او بمعنى انعم عليه ثم  
 اورد السؤال على معنى الامتان الذي جوزه ايضا بانه مذموم لا يصح اثباته له  
 تعالى لكن الظاهر حينئذ ان يبدل لفظ المنة في السؤال بالامتان  
 كما لا يخفى قوله الظاهر انه اعتراض على المص الخ قيد الظهور  
 بالنظر الى قيد الاستدلال فيدل على انه يجوز ان يكون اعتراضا عليه  
 بطريق منع المدعى لكن الظاهر من عبارة السؤال والجواب ان يحمل  
 السؤال على الاستدلال لكن عرفت آفائه يمكن ان يكون اعتراضا  
 على الشارح بانه يجب حل المنة على نوع الانعام اذا لامتان مذموم لكنه  
 خلاف الظاهر من عبارة السؤال قوله لان المنة بهذا المعنى  
 الخ هذا دليل الكبري في الظاهر لكنه في الحقيقة دليل لدليلها وتقرير  
 ذلك ان كل كلام يتضمن اثبات المنة بهذا المعنى يتضمن اثبات الفاسد وكل  
 ما يتضمن اثبات الفاسد فاسد فكل كلام يتضمن اثبات المنة فاسد  
 وبين الصغرى من دليل الكبري بقوله فاثباتها يكون فاسدا بان يقال  
 كلما كان اثبات المنة فاسدا فكل كلام يتضمن اثبات المنة فهو يتضمن  
 اثبات الفاسد لكن المقدم حق وكذا التالي ثم بين حقيقة المقدم بقوله  
 لان المنة بهذا المعنى صفة مذمومة ولذا فرعتها عليه ولا يخفى ما فيه  
 من التكلف والاطهر ان يقرر الاشكال هكذا كلام المص يتضمن  
 اثبات المنة بهذا المعنى واثبات المنة فاسد لكونه اثبات صفة مذمومة ينتج  
 من غير المعارف ان كلام المص يتضمن الفاسد وكل كلام شانه كذا فاسد



ينج من التعارف ان كلامه فاسد ويكون الجواب الاول منعاً للصغرى  
غير التعارف والجواب الثانى منعاً لكبراه ايضاً على وفق ترتيب المقدمتين  
وما قيل يمكن منع الكبرى بان قولنا ان كان الانسان جارا كان ناهقا  
متضمن لاثبات الفاسد وليس بفاسد ففاسد لان الفاسد وقوع المحال  
اللازم لكلام المص لا فرض وقوعه كما في ذلك القول قوله فلا ينج  
ان الاول الخ قبل كان وجه الاولوية ان الجواب الثانى منع لكون  
مطلق المنية مذموماً يحمل الخطاب مخصوصاً بغيره تعالى والجواب الاول  
تسليم له وحق الجواب المنع ان يقدم على التسليم في قانون المناظرة  
اقول ويعارضه ان يقال الجواب الثانى تسليم لتضمن كلام المص  
اثبات المنية بالمعنى المبني للفاعل والجواب الاول منع لتضمنه فإى جواب قدم  
على الاخر يلزم تقديم الجواب التسليمى على المنعى اما بالنظر الى المذمومة  
واما بالنظر الى التضمن فلا يكون اولى فان قلت ويعارض المحشى  
ان يقال يجوز ان يقرر السؤال هكذا المنية بالمعنى المبني للفاعل صفة  
مذمومة فيلزم في كلام المص اثبات الصفة المذمومة فلا يصح كلامه  
فلو قدم الجواب الثانى كان ترتيب الجوابين على وفق ترتيب المقدمتين  
ايضاً قلت فلما لم يكن كل من الامرين لم يكن احدهما اولى من الاخر  
ومراد المحشى نفي الاولوية لاثبات ان مافعله الشارح اولى من عكسه  
وهذا ظهر فساد ما قيل هذا الرد من المحشى انما ينج اذا قرر الاعتراض  
على الوجه الذى قرره وكان راجعاً على سائر تقريرات وكلاهما في حيز المنع  
انتهى وذلك لان المحشى موجه في قوة المانع ويكفيه مجرد الصحة والجواز  
واما ما قيل في دفعه ان حاصل الجواب الاول ايضاً منع للمذمومة مطلق المنية  
يجعل المذموم منة النعم لانة النعم عليه فحمله على التسليم ثم توهم  
اولوية التقديم خروج عن الطريق المستقيم فليس بشئ قطعاً لان الآية  
التي استشهد بها السائل انما تدل على مذمومة المنية بالمعنى المبني للفاعل  
ولذا حل المحشى عليه نعم القصر الذى ذكره الشارح بقوله لامتنان

المنعم عليه يدل على ان الشارح قرر السؤال بمطلق المنه لا بالمبنى للفاعل  
 لانه قصر افراد ضرورة ان السائل المستشهد بهذه الاية لا يمكن ان يزعم  
 ان المذموم هو المبنى للمفعول لا المبنى للفاعل ليحمل على قصر القلب  
 ولا يمكن ان يتردد ليحمل على قصر التعيين وان امكن ان يزعم ان كل  
 منه ولو بالمعنى المبنى للمفعول مذمومة لكنه اراد متوجه على المحشى حيث  
 قرر السؤال بالمبنى للفاعل لانصرة له كما لا يخفى ويمكن دفعه عن المحشى  
 بان قصر الافراد في كلام الشارح ليس لاجل انه قرر السؤال بمطلق المنه  
 بل بالنظر الى دلالة الاية بمعنى المنه التي ثبت مذموميتها بتلك الاية هي المبنى  
 للفاعل فقط لا المبنى للمفعول ايضا فلينحصر كلام المص عليه فقصد  
 دفع توهم ان الاية جارية في مذمومية المبنى للمفعول ايضا فليأمل قوله  
 واما اذا كان بمعنى الانشاء بقرينة ان المخاطب بهذا الكلام هو الله تعالى  
 فليس فيه فائدة الخبر ولا لازمها على نحو قول امرأة عمران رب اني وضعتها  
 اثى نعجم الراجح فيما كان المخاطب غيره تعالى كما في الحمد لله هو الاخبار  
 ولذا استعمل كلمة اذا فاندفع ما توهموا انه يجوز بلا قرينة لكن الظاهر  
 حينئذ ان يتعرض بذلك بدل قوله كما هو الظاهر من جملة الصلوة او معه  
 وستعرف بتحقيق مراده على وجه يندفع عنه جميع الاوهام ههنا قوله  
 كما هو الظاهر من جملة الصلوة الواقعة موقع الدعاء والطلب وطلب  
 الحاصل محال فهي بهذه القرينة بمعنى ليتزل على نبيك الصلوة  
 ثم ان الموصول اما عبارة عن كون الجملة الصلوية بمعنى الانشاء كما قالوا  
 واما عبارة عن كون الجملة الحمديية بمعنى الانشاء كما نقول فعلى هذا  
 يكون مراده كون الجملة الحمديية بمعنى الانشاء هو الظاهر من جملة الصلوة  
 المعطوفة عليها المشتهر رجحانها في الانشاء اذ لو حل الحمديية  
 على الاخبار يلزم عطف الانشاء على الاخبار وهو غير جائز فيما  
 لا محل له من الاعراب وجعله من عطف القصة على القصة بعيد كجعلهما  
 محالهما محل من الاعراب بان يجعلا مفعول قول مقدر يتعلق به باء البسالة

اى بسم الله اقول لك الحمد والمنة وعلى نبيك الصلوة والتحية الى آخر الكتاب  
 اذا المشهور تقدير ابتداء وفيه ما فيه وبالجملة عطف الجملة الصلوة  
 على الحمدية قرينة تدل على ان الحمدية انشائية ايضا وان لم يكن دلالة  
 قطعية ثم نقول لم يجعل الخطاب له تعالى قرينة قوية على انشائها  
 على نحو ما جعلوه قرينة في قول امرأة عمران للاشارة الى ان لبس مراده  
 جلها على الانشاء المتفرع على ظهور ثبوت المنة له تعالى على المخاطب  
 بحيث لا فائدة للخبر ولا لزومها بل جلها على انشاء الممنونة المتفرع على طلب  
 ثبوت المنة المستحيلة الثبوت له تعالى اذ طلب المنة يستلزم اظهار ما عليه  
 من النعم و اظهار اتصاف النعم بما يقتضى المنة من افاضة النعم الجليلة  
 كما سيحى مثله وذلك الاظهار عين انشاء الممنونة لكنه متفرع على طلب  
 المحال فكأنه قال ليثبت لك الحمد والمنة وليزل على نبيك الصلوة والتحية  
 وثبوت المحامد و وقوعها معلوم فيكون طلب الممكن بالنسبة الى المحامد  
 وطلب المحال بالنسبة الى المنة اى يتحقق في ضمنه والا فغنى الطلب لا يدل  
 على خصوصية شىء من امكان المطلوب وامتناعه كما في التثني وهذا  
 على نحو قولك للجوادر للسجود منه عادة المنعم عليك بنعم ليثبت لك كل منة  
 على بمعنى انها وان لم تكن لايقة بشانك لكننا نليق بها ولا شك ان انشاء  
 الممنونة بهذا الطريق لا يتضمن دعوى ثبوتها له تعالى ولا تعلقها  
 على وجهه بوجوب امكان ثبوتها لكونه من قبيل طلب المحال المستعمل  
 في لازمه فاندفع ما اوردوا عليه من وجوه البحث الاول ما ذكره بعض  
 الافاضل من ان في الانشاء نسبة المن الىه تعالى على معنى تعلقها به تعالى  
 فكما ان تضمن الاتبات فاسد كذلك تضمن النسبة والتعلق ولعله  
 مراد من قال ايضا كما ان اتبات الصفة المذمومة مذموم كذلك انشاؤها  
 وذلك انما يريد لو كان مراده من الانشاء الانشاء المتفرع على ظهور  
 ثبوت المنة له تعالى بحيث ينتج فائدة الخبر ولازمها ولبس كذلك كما عرفت  
 ومطلق التعلق انما يكون مذموما اذا دل على امكان اسناد المتعلق اليه

تعالى والاجمع الافعال مخلوقة له تعالى عند الاشاعرة ومتعلقه به تعالى  
 لكنها لا ينسب اليه تعالى لان الافعال انما تنسب الى كاسبها لا الى خالقها  
 الثاني ما قيل لامعنى الانشاء كونه تعالى مانا فلا بد ان يحمل على انشاء  
 كون الخادم منونا فيرجع الى الجواب الاول من جوابي الشارح اذ لا يخفى  
 ان جواب الشارح يحمل المنة على المعنى المبني للمفصول وهذا يحملها  
 على المبني للفاعل والمنونية حينئذ انما تستفاد من مجموع الكلام في  
 الجوابين بون بعبد وان اتحد في معنى المنونية الثالث ما قيل يمكن  
 اثبات المنوع بان جملة الحمد لو كانت انشائية فلا يخفى من ثبوت الخبر  
 للمبتدأ كما اذا كانت خبرية ولا نغني بالاثبات الا هذا وهو مندفع  
 بما ندفع به الاول الرابع ما قيل ان استعمال الجملة الجديدة الخبرية  
 بالوضع في الانشاء يحتاج الى قرينة صارفة ولا قرينة لان هذا الجواب  
 كجواب الشارح منع للصغرى وقد عرفت انه مبني على تسليم كون المنة  
 بالمعنى المبني للفاعل صفة مذمومة يستحيل ان تصافه تعالى بها واي قرينة  
 صارفة اقوى من الاستحالة العقلية الظاهرة عند المتخصصين مع انه  
 جعل عطف الصلوية عليها قرينة صارفة قوله فليس فيه اثبات  
 المنة اصلا اى بيان ثبوته لافى ضمن الاخبار ولا فى ضمن الانشاء كما كان فى قول  
 امرأة عمران قوله لجوازان يكون المبطل مجموع المن والاذى كيف  
 ولو كان المبطل كل واحد منهما لقبلا ولا بالاذى لان كلمة النفي انما تزداد  
 فى امثاله ثلثا بتوهم ان المقصود هو المجموع من حيث المجموع كما نص  
 عليه الرضى وحيث لم تزد ههنا احتمال ذلك من ظاهر عبارة الآية  
 بان يكون المراد كون المبطل مجموع المن والتوبخى والاذى الحاصل  
 من جهة اخرى لامن جهة ذلك المن بقرينة المقابلة للمجموع المن والاذى  
 الحاصل به ولا مجموع المن الغير المؤدى الى الاذى والاذى الحاصل ولو بالمن  
 حتى يتوجه عليه ما قيل اذا كان المبطل المجموع من حيث المجموع  
 فلا يجوز حمل المن على المن المؤدى الى الاذى اذ لو حمل عليه لم يبق

اضم المن الى الاذى وجهه ما لم يكن كل واحد مبطلا اذ لو كان المبطل  
 المجموع لاكل واحد لكان ابطال المجموع امرا اعتبارا بامكان عن صحة  
 التزويل انتهى قوله ولو سلم ان كل واحد مبطل للصدقة  
 من جهة ان قوله تعالى قبل هذه الآية الذين ينفقون اموالهم  
 في سبيل الله ثم لا يتبعون ما انفقوا منا ولاذى محكم في ابطال الكل والمحتمل  
 يحتمل على المحكم وكذا قوله تعالى قول معروف ومغفرة خير من صدقة  
 يتبها اذى يدل على ان الاذى مستقل في الابطال بل يدل على ان ابطال  
 المن ايضا ليس الا لما تضمنه من الاذى ولذا ترك فيه المن فدل على ان المراد  
 من المن في قوله تعالى لا تبطلوا صدقاتكم بالمن المن المؤدى الى الاذى  
 وعلى ان المراد من الاذى المعطوف عليه الاذى الغير الحاصل من المن  
 كما قلنا ولقائل ان يقول بل الآية الثانية تدل على ان الاذى ليس بمبطل  
 بالكلية بشهادة ان افضل التفضيل يقتضي اشتراك المفضل والمفضل  
 عليه في اصل الفعل الذي هو الخبرية في الجملة فيكون المبطل بالكلية  
 مجموع المن والاذى كما قلنا المحشى ولعل المنع الاول مستند بذلك مع  
 ظاهرا الآية فلا يلتفت الى ما قيل ان ابطال المجموع احتمالي ضميرنا شيء  
 عن دليل فلا يلتفت اليه عند اثبات الاصول كيف ولو التفت الى محطه  
 لا يرتفع الا من عن النصوص والجواب على تفسير تسليم افتضاء الاشتراك  
 ان كون كل من المن والاذى مبطلا في الجملة يكفي في كونه منهما عنه مذهب وما  
 نعم المتبادر من الابطال هو معنى الخط الذي هو الابطال بالكلية  
 فبالنسبة الى معنى الخط يجوز ان لا يكون كل منهما مستقلا قوله لا يستلزم  
 انتهى عنه اصلاى بحسب ذاته يعني يجوز ان يكون المبطل جعل كل منهما  
 مقارنا للصدقة لاذاته كقول اهل الشرع لا تبطلوا صيامكم بالاكل  
 والشرب والجماع مع ان كلا منها مباح في نفسه وانما المذموم النهي  
 عنه جعله مقارنا للصيام بخلاف قولك لا تبطل صيامك بشرب الخمر  
 والزنا والواطئة فان ابطال الكل يجعله مقارنا للصيام مع كون ذات

كل منها مذكوماً قوله نعم ابطال الصدقة الخ تعيين لنشاء  
 غلط المستدل بانك توهمت من كون ذلك الابطال منهياً عنه انه  
 يستلزم كون ذات المن منهياً مذكوماً وليس كذلك كما صورنا في قول  
 اهل الشرع قوله ولو سلم ان ذات المن المؤدى الى الاذى منهى عنه  
 في الجملة كما دل عليه الآية الثانية التي انفرد فيها الاذى وبناء على ان المن  
 بعد الصدقة مستلزم لوصف المقارنة لها وذلك الوصف مخطور  
 والمستلزم للمخطور مخطور فذات المن بعد ها مخطور منهى عنه  
 فذات الاكل والشرب وقت الصوم كشرب الخمر منهى عنه مذكوم  
 لاستلزامه المقارنة المخطورة فاللازم هو انهى عن ذات المن بعد الصدقة  
 لاني جميع الاوقات ورد عليه ان المنهى عنه ولو في بعض الاوقات لا يجوز  
 اثباته له تعالى كما لمنهى عنه في جميع الاوقات فالوجه ان مراده فاللازم  
 لبس الانهى عن بعض افراد المن الذي كان بعد الصدقة لا عن كل من  
 وانعامات الله تعالى علينا لا يطلق عليها الصدقات في عرف الشرع  
 لان الصدقة عطية ينبغى بها المثوبة من الله تعالى وما قبل ان الصدقات  
 في هذه الآية محمولة على مطلق الانعام لبشمل على المن بعد الهدية  
 فصرف المصطلح الشرعي من غير صارف نعم رد على المحشى اشكال  
 اما اولاً فلان الآية التي يذكرها الشارح بعد هذه الآية تدل على ان المن  
 على اسلامهم منهى عنه ايضاً مع ان اسلامهم ليس بصدقة على النبي  
 عليه السلام وان كان انعاماً عليه في زعمهم بتقوية الاسلام معهم الا ان  
 يقال غرض المحشى الدخول في الاستدلال بهذه الآية لان لبس  
 في الشرع ما يدل على كون المن مطلقاً منها عنه وبمجرد الآية الثانية  
 لا تدل على ان الصدقة في الآية الاولى محمولة على مطلق الانعام  
 لجواز ان يقصد بالآية الاولى تحريم ما بعد الصدقة وبالآية الثانية  
 وامثالها تحريم ما بعد الانعام من العباد واماناً فلان ما ذكره المحشى  
 لا ينتظم مع حمل لام النية على الاستغراق او الجنس وانما ينتظم مع

لام العهد الان يقال يكفيه الانتظام مع بعض الاحتمالات في مقام  
 المنع قوله قد يدفع الاعتراض الخ لعل هذا الرفع  
 بالترديد بان يقال ان اريد انه يتضمن اثبات النمة بالفعل  
 فالصغرى ممنوعة فكيف والمعنى ههنا على تقدير المضاف  
 اذ مجرد اثبات النمة بالفعل يحتمل النمة بدون الاستحقاق فيكون من اقبح  
 الصفات فلا بد من تقدير الاستحقاق ويحتمل على الاستحقاق مع الاعراض  
 وان اريد انه يتضمن الاثبات ولو اثبات استحقاقها فالصغرى مسلمة  
 لكن الكبرى ممنوعة والسند قوله واستحقاق النمة مع لاعراض الخ ولذا  
 اخر هذا الدفع الى هذا المقام ولم يورده مع منع الصغرى فيما سلف  
 قوله اى استحقاق النمة فان قيل يفنى عنه لام الملك للاستحقاق وما  
 قيل انه انما يحتمل على الاستحقاق اذا كان بين الذاتين كالجلل للفرس  
 والجمة للؤمن لا اذا كان بين ذات وصفة كما فيما نحن فيه فانه للاختصاص  
 فليس يعتمد قلنا قد عرفت ان الشارح حله على معنى الاختصاص  
 بالنظر الى الحمد فلو حل على الاستحقاق بالنسبة الى النمة لكان جمعاً بين  
 المعنيين في اطلاق واحد وهو غير جائز نعم يجوز حله على معنى  
 الاستحقاق بالنسبة الى الحمد والنمة جميعاً لكنه خلاف ما يرتضيه الشارح  
 اللهم الان يكون من باب قوله علقته بنا ماء باردا اى وشربته  
 ماء باردا ولحق ان غاية ما دل عليه لام الاستحقاق هو ثبوت النمة بالاستحقاق  
 لا ثبوت الاستحقاق فاللام لا يفنى عن تقدير المضاف لان ثبوتها بالاستحقاق  
 يوجب النمة بالفعل بخلاف ثبوت الاستحقاق كما لا يخفى قوله واستحقاق  
 النمة مع الاعراض عنها يشير الى ان الجواب المذكور مبنى على ارادة  
 الاستحقاق مع الاعراض لا الاستحقاق المجامع مع النمة بالفعل  
 ولا مطلق الاستحقاق الذى يحتمل ان يجامع معها لما عرفت ان النمة  
 بالفعل مذمومة ولو مع الاستحقاق قوله هو النمة بالفعل ولو مع  
 الاستحقاق بان يكون للمان نعم كثيرة على المنون وان يكون المنون غير

شكره قوله وما ذكره في الحاشية في رد هذا الجواب الخ الظاهر  
 انه تفسير للدليل بان يقال كلام المص يتضمن في مقام الحمد اثبات  
 ما لا يلزم مقام الحمد وكل كلام هكذا فاسد اما للصغرى فلان اثبات  
 استحقاق الصفة المذمومة ولو مع الاعراض عنها مذمومة ايضا ولو سلم  
 فليس بمعنى ممدوح ينبغي ان يورد في مقام الحمد والمدح وانما الممدوح  
 هناك نفس الاعراض هكذا يجب ان يفهم هذا المقام ويمكن ان يكون  
 الراديا تالما للصغرى المنوعة وابطال الاسناد بالذات المساواة لانه بحسب  
 نفس الامر اخص لما سبق من احتمال الانشاء قوله لان المراد  
 باستحقاق المنة الخ اقول لان الاستحقاق على ما بين في كتب اللغة طلب  
 لباقة الشيء ووجوبه فاستحقاقه تعالى للمنة طلب وجوبها لكن  
 لابتدائه تعالى بل بوصفه الذي هو افاضة النعم الجليلة التي لا تعد  
 ولا تحصى وماله الى الانصاف بتلك الافاضة ولذا قال الانصاف بما يقتضي  
 المنة ويوجبها ومن غفل عن معنى الاستحقاق حكم بكونه بعيدا جدا  
 ثم المراد من الاقتضا هو الطبيعي الذي يمكن انفكاك مقتضى مانع اقوى  
 لا الوجوب العقلي الكلي الذي لا يمكن معه التخلف كما يشهد به موارد  
 استعمال الاستحقاق فيدل على انه تعالى معرض عما يقتضيه طبع النعم  
 فالمراد الانصاف بما يقتضي المنة طبعاً ملابساً بوصف هذا الاقتضا  
 وان كان هناك مانع عن ثبوت مقتضى ولا يلزم من كونه مانعاً عن ثبوت  
 مقتضى كونه مانعاً عن الاقتضا اذ فرق بين المانع عن الاقتضا وبين  
 المانع عن ثبوت مقتضى فان الحجر المرفوع من الارض فهو في حالة الرفع  
 يقتضي بطبعه الحركة نحو المركز لكن هنالك مانع عن ثبوت تلك الحركة  
 لاعتقاضها بشهادة الميل المحسوس منه حين الرفع ولذا زى  
 بعض ائمة الاصول يجوز تخلف الحكم عن الدليل لمانع عن ثبوت  
 مقتضى لا عن الاقتضا والابطال الدليل قطعا فاندفع ما قبل  
 الانصاف بما يقتضي المنة المذمومة مذموم ايضا فان مقتضى ملزوم

قوله طبعاً لا يقال ليس مقتضى  
 للمنة طبع النعم بل عدم شكر العباد  
 بانها لا تقول سنشيران منشاء  
 الاقتضا كثرة النعم وجلاتها  
 فذلك النعمة بطبعها يقتضي  
 عدم امكان الشكر بانها  
 وبواسطه يقتضي طبعها المنة  
 فلا اشكال



للمقتضى والمستلزم للمحال محال انتهى اذ لا نسلم ان كل ما هو مقتضى  
ولو طبعاً ملزوم يتمتع بالخلف عنه ولا حاجة في دفع هذا الى ما قبل  
من ان المراد هو الانصاف بذات ما يقتضى المنه لولا المانع وهو الكمال  
الذاتي والغناء المطلق لا الانصاف بما يقتضى المنه ملائماً بوصف لاقتضا  
انتهى اذ لا يخفى انه اذا لم يكن هناك وصف لاقتضاً آل معنى الاستحقاق  
الى لا انصاف بما لا يقتضى المنه وهو مع انه خلاف مدلول لفظ الاستحقاق  
يتوجه عليه الوقوع فيما هرب عنه اذ الانصاف بما لا يقتضى المنه ليس  
بمعنى ممدوح بل يقى بمقام الحمد اللهم الا ان يحمل على معنى الانصاف  
بما يقتضى المنه لو انصف به غيره تعالى وان لم يقتضها بالنسبة الى انصافه  
تعالى به ولا يخفى انه ممدوح بلا يم بمقام الحمد قوله من افاضة النعم  
الجليلة التي لا تعد الخ يشير الى ان مجرد الافاضة والانعام لا يقتضى المنه  
وانما تقتضى اذا كان النعم جلائل وكثيرة بحيث لا يمكن ان يوازنها شكر  
شاكر فتناء الاقتضا هو غاية جلالاتها وكثرتها فلفظ الاستحقاق بهذا  
المعنى دل على عدم وقوع الشكر باز تلك النعم المفاضة على بل عدم امكانه  
اذا لمكان الشكر ينافي اقتضاً المنه فلا يرد عليه ان مجرد الانصاف  
بما يقتضى المنه من الافاضة المذكورة انما تدل على الانعام لا على ترك الشكر  
بازائه فيكون الكلام خالفاً عن الاشارة الى العجز عن اداء الشكر كما  
سبق منه اذ لا يستفاد العجز من قولنا لك الحمد وافاضة النعم على ما لا يخفى  
قوله مع منع الكمال الذاتي والغناء المطلق الخ يحتمل ان يكون مراده  
ان المنه صفة نقصان في ذاتها فلا يمكن اجتماعها مع الكمال الذاتي الذي  
هو مقتضى الذات فانصافه تعالى بالمنه يتمتع بالذات لان الذات يقتضى  
الكمال الذاتي وهو يقتضى عدم الانصاف بالمنه فالذات يقتضى عدم  
الانصاف بها ولو بالواسطة فعلى هذا قوله والغناء المطلق دفع توهم  
يتوهم عليه هو ان الكمال الذاتي في الجملة لا يوجب الاستغناء عن كل كمال  
قد دفعه بان له تعالى غنى مطلقاً بالنسبة الى كل كمال لا بالنسبة الى كمال

قوله يشير الى ان مجرد الافاضة  
الخ يعني مجرد الافاضة وان امكن  
بجامعتها مع المنه لكن يمكن  
انفكاك المنه عنها وان انفي  
الوانع واما كون تلك الافاضة  
بحسب لا يمكن انفكاك المنه عنها  
لولا المانع كما هو معنى الاقتضا  
والاستحقاق على ما عرفت فانها  
هو بجلالة النعم وكثرتها على  
الوجه الذي ذكره المحقق

دون كمال فليس له تعالى كمال متوقع بل كاله بالنسبة الى كل شيء مقتضى  
 ذاته تعالى فهذا العطف يجري مجرى تعميم الكمال الذاتي ويحتمل  
 ان يكون مراده ان اتصافه تعالى بالمنة متمتع بالغير اذ المنة انما يكون  
 لفوت شيء مما يحتاج اليه المنعم ولو من المدح والثناء والله تعالى غني  
 عن العالمين لا يعود منهم اليه نفع و كمال فضلا عن كمال من جهة  
 شكرهم له تعالى حتى بمن لفوت شيء من الكمال الذي يعود اليه من جهتهم  
 فينشذ العطف اما للتعميم المذكور ايضا واما عطف تفسير باللازم  
 اذ من يكون كماله ذاتيا لا يحتاج الى شيء فضلا عن الكمال العارضي  
 الحاصل بالشكر له تعالى ويرد على الاحتمال الثاني ان الكمال الذاتي  
 والغناء المطلق لو منعنا لمتنا جميع الافعال الصادرة منه تعالى لانها  
 من غير احتياج ايضا ومع الكمال الذاتي ويرد على الاحتمال الاول  
 ان الاتصاف بالمنة انما تكون متمتع بالذات لو كانت المنة صفة مذمومة  
 في نفسها لانهى الشرع عنها لا بقال الذات الميزة عن كل نقصان  
 يقتضى عدم الاتصاف بالمذموم في الجملة ولو بعد التهي فيكون الاتصاف  
 متمتع بالذات لا نأقول لاشك ان الاتصاف يمكن قبل انهي فلو كان  
 متمتعا ذاتيا بعد التهي لا تقلب الشيء من الامكان الذاتي الى الامتناع الذاتي  
 وهو محال اللهم الا ان يكون التهي ازليا وان كان الزول علينا فبالا يزال  
 ويمكن جواب آخر عن الاحتمال الاول بأنه مبني على ما ذهب بعض  
 ائمة الاصول من ان الحسن والقبح ليسا بمعللين بالامر والتهي كما ذهب اليه  
 الاشعري بل الامر والتهي معللان بهما فالمنة انما كانت منهية لكونها  
 قبيحة في ذاتها لا كما يقول به الاشعري من انها لم يكن قبيحة قبل التهي  
 وانما كانت قبيحة مذمومة بعد التهي وهذا المحجب ههنا مانع يكتفيه  
 الاستناد ببعض المذاهب فان قلت واذا كان اتصافه تعالى بالمنة متمتع  
 بالذات فكيف يطلق على عدم الاتصاف بها الاضرار الذي هو  
 من الافعال الاختيارية قلت اما اولا فلان الاطلاق مبني على مذهب

الحكماء القائلين بكونه تعالى موجبا بالذات في جميع افعاله وهم  
يجوزون سبق الارادة على ما يقتضيه الذات وفيه ما فيه واما ثانيا  
فلان الاعراض مستغارة لعدم الاتصاف مع وجود الداعي بقريضة  
الاستحالة المذكورة ويمكن الجواب عن الاحتمال الثاني بان مراده  
ان الذات الكاملة في ذاته من كل وجه لا يتصف بالضرورة بما نهى عنه  
بل الانسان الغير الكامل يتجنب عن مثله فاطنك بمن جميع كالاته ذاتية  
وليس له كمال متوقع فاتصافه تعالى بها وان كان ممكنا ذاتيا قبل النهي  
لكن يكون ممثعا بالغير الذي هو النهي وحيث لا اشكال في اطلاق  
الاعراض على تركها لكونها ممكنة بحسب الذات قوله لا امكان المنة  
الح يعني انما يكون استحقاق المنة معنى غير ملائم لمقام الحمد لو كان  
بمعنى الامكان وليس كذلك بل هو بمعنى الاتصاف بما يوجب المنة طبعا  
مع منع الكمال الذاتي عنها فان قلت هذا تام في الامكان الذاتي المفسر  
بان لا يكون الطرف المخالف واجبا بالذات وان كان واجبا بالغير لان  
امكان المنة بهذا المعنى لا يقتضي الاتصاف بتلك الافاضة بالفعل ولا عدم  
شكر العباد بازائها وغير تام في الامكان الاستعدادي المفسر بان لا يكون  
الطرف المخالف واجبا بالذات ولا واجبا بالغير لان الامكان بهذا المعنى  
يقتضي الاتصاف بالافاضة وعدم الشكر بازائها للقطع بان كلامنا عدم  
الافاضة والشكر مانع عن المنة فيوجب عدمها فاذا حل عليه  
فهو لتضمنه الافاضة التامة مما يليق بمقام الحمد والمدح وتضمنه عدم الشكر  
بازائها يحصل به الاشارة الى العجز عن اداء الشكر على وجه الكمال  
كما سبق قلت بيان امكان الصفة المذمومة مما يوجبهم النقص فلا يكون  
ملايما لمقام المدح سواء حل على الامكان الذاتي او الاستعدادي  
او على الامكان بمعنى القومة المقابلة للفعل المعبر عنه بالاستعداد كما يوهمه  
قوله كما يوهم من قوله بالفعل لا يقال على تقدير حله على الذاتي  
والاستعدادي لعدم الملازمة وجه آخر هو احتمال مجامعته مع المنة بالفعل

لانا نقول وكذا الاستحقاق يحتمل الاستحقاق المجامع مع المنية بالفعل  
وكما يجوز تخصيص الاستحقاق بالاستحقاق الغير المجامع بقرينة الاستحالة  
الظاهرة كذلك يجوز تخصيص الامكان بالامكان الغير المجامع بتلك القرينة  
فا لفرق تحكم ظاهر وبهذا ظهر فساد ما قيل ان قيد مع الاعراض  
لا دليل عليه في كلام المص انتهى اذ تنزه الباري تعالى عن شوائب النقص  
وعن امكانها معلومة ضرورة فلا ثبات مع ذلك صارف بلا مربية  
قوله والا لکن باطلا قطعاً فكيف يمكن لاحد الحكم بذلك الباطل  
بان يقول الانصاف بالمنة محال وامكان الانصاف بها واقع ثابت كما هو  
مقتضى الجملة الخبرية قوله ضرور فان امكان المحال محال قد عرفت  
ان انصافه تعالى بالمنة لما تمتنع بالذات عند من يرى تعليل الامر وانتهى  
بالحسن والقبح الذاتيين واما تمتنع بالغير عند من يرى العكس وكلام المحشى  
محتمل لكل منهما كما عرفت فان حل المحال الاول على الممتنع بالذات  
فالمراد من الامكان الامكان الذاتي ومن المحال المحمول ايضا هو الممتنع  
بأن ذات لاستحالة الانقلاب من الامكان الذاتي الى الامتناع الذاتي  
وبالعكس لان الماهية الواحدة اما ان يقتضى احد الطرفين او لا يقتضى  
شيئا منهما فان اقتضت فهي اما واجبة بالذات او ممتنعة بالذات وان لم  
يقتض فممكنة بالذات ولا يمكن اقتضاؤها تارة وعدم اقتضاؤها  
اخرى والا لا تقلبت الى ماهية اخرى والكلام في هذه الماهية  
وان حل المحال الاول على الممتنع بالغير فالمراد من الامكان الامكان  
الاستعدادى الوقوعى المفسر بعدم كون الطرف المخالف لواجبا  
بالذات ولا واجبا بالغير ومن المحال الثانى المحمول ما يعم الممتنع بالغير  
معنى عدم هذا الامكان الاستعدادى لان هذا القدر كاف لان الجملة  
المجدية الخبرية اما مطلقة عامة واما اخص منها والكل يوجب الامكان  
بالفعل واذا كان الامكان متمثلا ولو بالغير لا يقع بالفعل فيكون اثباته  
بالكلام الدال على وقوعه بالفعل باطلا لمخالفا للواقع بلا مربية نعم الممتنع

بالغير يجوز ان يكون امكانه النفس الامرى ممتنعاً بالغير وممكننا بالذات لكن  
 اتسام كلامة لا يحتاج الى نفي امكانه الذاتى كما عرفت ومن غفيل هذه اورد  
 عليه بان امكان المحال انما يكون محالاً لو كان المحال محالاً بالذات واما  
 اذا كان محالاً بالغير كما فيما نحن فيه فلا يكون محالاً وهو ظاهر وانما كانت المنة  
 محالاً بالغير انتهى الشارح عنها واما في نفسها فلا استحالة فيها انتهى  
 وقد عرفت ايضاً ان اثبات الامكان الذاتى ليس بملازم لمقيام الجمد قطعاً  
 بل لو كان قائماً يكون اثبات الامكان النفس الامرى الدال على وقوع  
 الافاضة بالفعل وعلى عدم الشكر بازائها فن يحمله على الامكان  
 قائماً يحمله على هذا الامكان لاعلى الامكان الذاتى كما لا يخفى قوله  
 لكونه في غاية الكمال اذكون تلك الافاضة مقتضية بطبعها لمنة تماماً كان  
 كناية عن غاية كثرة النعم الجليلة وغاية جلالها بحيث لا يمكن ان يوازنها  
 جحد وشكر وى كمال اعلى منها مع حصول الاشارة الى العجز المذكور  
 فاندفع ما قبل بعد ذلك رد عليه ان مقتضى للصفحة المذمومة مضمومة  
 واعلم ان في تحرير هذا الجواب على هذا الوجه تعريضاً بالفاضل العظام  
 حيث قال في دفع ما اورده الشارح في الحاشية على الجواب لان المذمومة  
 هي المنة بالفعل لا استحقاقها مع الاعراض عنها انتهى بان ما اورده  
 الشارح في الحاشية على الجواب بتقدير الاستحقاق لا يندفع بمجرد قيد  
 مع الاعراض عنها كما فعله الفاضل بل هو بعد ذلك رد عليه ويحتاج  
 الى ان تحرر على هذا الوجه ولذا اورد ما ذكره الشارح في الحاشية  
 عليه بعد تخصيصه وتقييده بقيد مع الاعراض كما لا يخفى هكذا يجب  
 ان يفهم المقام وان افاد الاطنا ب نوع الملام اذ قد ذل فيه كثير من الاقدام  
 قوله المنة والامتان مراد فان الخ لعله دفع لما يتوهم من ظاهري  
 عبارة الشارح من ان الامتان للمطاوعة اودفع لما يرد عليه من انه لا تقابل  
 بين الجواب والسؤال ولا بين هذين القولين بل المناسب ان يقول مد فوقع  
 ان انتهى عنه منة المنعم لمنة المنعم عليه كما قبل بقى انه بعد ترادفهما لا بد

في العدول الى الامتنان من نكتة ولعل العدول اما لما قيل من ان الامتنان  
 لكونه متعديا بنفسه يضاف الى كل من الفاعل والمفعول والمنة لكونها  
 لا تتعدى الى المفعول به الا بواسطة على لا تضاف الا الى الفاعل ويرده  
 المنون واو على الحذف والايصال وايضا يجوز اضافة المصدر الى المفعول  
 بواسطة عند بعض النحاة سيما في كلام المصنفين واما الاشارة بتغيير اللفظ  
 الى ان المراد هو المعنى العبر في الذي يذكره المحشي لا الهية الحاصلة  
 للمفعول بسبب الى المذموم واعله مبني جواب المحشي ايضا فجا بعد  
 قوله بقرينة التقابل و اضافته الخ اي مجموعهما قرينة واحدة اذ المراد  
 بالتقابل بقرينة التقابل للاضافة مجرد التقابل بين الممدوح والمذموم  
 الحاصل بلا العاطفة من غير مدخلية خصوصية الاضافة الى شيء معين  
 ومجرد تقابل الممدوح للمذموم حاصل في قولنا ان المذموم المنهى عنه  
 هو منه الناس لانه الله تعالى ومجرد الاضافة الى المفعول لا يدل على  
 حمل المنة على المعنى المبني للمفعول المضافة الى نائب الفاعل لجواز ان يكون  
 مصدرا معلوما مضافا الى مفعوله بل الحق ان مجرد الاضافة الى المفعول  
 رفع احتمال كونه مصدرا مضافا الى الفاعل لكن بعد ذلك يحتمل ان يكون  
 مصدرا معلوما مضافا الى المفعول وان يكون مصدرا مجهولا مضافا  
 الى نائب الفاعل واثبات المذمومة للمنة المطلوبة المضافة الى الفاعل  
 يرفع الاحتمال الاول لان منه المنعم لا يكون الامتطعة بالمنعم عليه واقعة  
 عليه فكلما كانت المنة المضافة الى الفاعل مذمومة يلزم ان يكون  
 المنة المعروفة المضافة الى المفعول مذمومة فلا يصح حمل المنة  
 المعطوفة بلاء العاطفة على الاحتمال الاول والابطال التقابل المبطل  
 عليه بلاء العاطفة فظهر فساد ما قيل ان كلا منهما قرينة وكذا ما قيل  
 لا دخل للتقابل قوله وفيه انه يأتي عن هذا المعنى كلمة اللام  
 في قوله لك الحمد الخ يعني ان الحمودية المزية على الحمد الممدوح خلقا  
 وكسا وان صح انها لا تتعلق بالا لله لما ان كسبه بتوفيقه تعالى العبد له

ولما قالوا ان الاقدار على الجميل جيل بخلاف الاقدار على القبح خافه  
لبس بقميص كما نحكم بهما فبين اغنى فقير واقدره على العبادات والمعاصي  
المالبة الا ان المنوية المترتبة على المن المذموم لا يصح فيها ان يقال انها  
لا تتعلق بالا بالله تعالى لان لها تعلقا بالكسب المذموم ولا تعلق لهما  
من هذه الجهة بالله تعالى ولا يصح ارجاع هذا التعلق الى التعلق  
بالله تعالى بوجه كما صح في الحمودية نعم يمكن ان يقال المراد حصر  
تعلقها بسبب سببها اعني الانعام الجميل خلقا وكسبا لاحصر تعلقها  
مطلقا سواء كان بسببها اعني المن او بسبب سببها لكن على ذلك التقدير  
ايضا لا يصح تخصيص تعلقه تعالى لان سبب المن ليس مجرد الامر  
الجميل كالحمد بل المن بسبب مجموع الانعام وقصور المنع عليه بترك  
الشكر بازائه ولا شك ان ترك الشكر ليس بمجمل ايضا لكونه قصورا  
في نفسه ولذا ضم الى هذا الاشكال اشكالا آخر بقوله مع ان كون المنعم  
ولم يورده بطريق العلالة المشعرة بالتسليم ومن غفل عما حققناه  
قال ان هذا انما يرد على تقدير ان يحمل لام الملك على اختصاص الصفة  
بالموصوف لا على تقدير ان يحمل على اختصاص المنعلق بالمنعلق  
وقد جوزهما فيما سبق فالوجه ان هذه النسخة مضروبة كما في النسخ  
المعول عليها ومنهم من قال ان وجه الابهاء هو ان الظاهر من لام الملك  
هو اختصاص الصفة بالموصوف وقد عرفت ان الجواب بحمل المنة  
على المبنى للمفعول لا يصح الاعلى تقدير حمل لام الملك على اختصاص  
المنعلق بالمنعلق فبعد ذلك كيف يحكم به المحشي المحقق وبين اعتراضه  
عليه قوله قد بر اشارة الى اشكال في هذا الجواب من وجوه اما  
اولا فلان ذلك المعنى العرفي عبارة عن اعتراف المنعم عليه بما انعمه المنعم  
من غير ان يوجد من من المنعم والمنة بهذا المعنى مصدر معلوم لا مجهول  
والجواب ان اصل المنة المبنية للمفعول هو الهيئة الحاصلة للممنون بسبب  
وقوع المن عليه ثم وقع العرف والاتفاق على اطلاقها على الاعتراف

المذكور للشابهة بين الهيئتين في اشتغالهما على التذلل والتواضع واما  
 ثانيا فلان ايراد هذا المعنى العرفي بعد الحمد لا يحصل منه الاشارة الى العجز  
 المذكور بخلاف الهيئة الحاصلة بسبب المن اللهم الا ان يحصل الاشارة  
 بمجرد المعنى المنقول عنه كما جعل ابو لهب كناية عن كونه جهنميا باعتبار  
 معناه اللغوي مع ان المراد هو الشخص المعين او يخصص المعنى العرفي  
 بالاعتراف باستحقاقه المنه واما ثالثا فلان حملها على المعنى العرفي  
 خلاف ما دل عليه تفسير الشارح بكون النعم عليه ممنونا فان هذا  
 التفسير لا ينطبق الا على الهيئة الحاصلة بسبب المن اللهم الا ان يكون  
 تفسير المعنى المنقول عنه ليظهر المناسبة بينه وبين المعنى المراد العرفي واما  
 رابعا فلان صحة هذا الجواب يستلزم عدم صحة الاجوبة بحمل المنه  
 على المعنى اللغوي المنقول عنه لاشتراط العرفي بهجر الاصل والجواب  
 ان التعارف انما وقع في المنه المبينة للمفعول فتهجر لاق مطلق المنه واما  
 خامسا فلانه مخالف لما ذكرنا من ان خطب الكتب والرسائل ينبغي  
 ان يحمل اللفاظ فيها على المعاني اللغوية الا انه مشترك بينها وبين الحمد  
 ولما اشتهر جوازه في الحمد فقد سهل الحمد امر المنه اذ الواقع معاد  
 ويحتمل ان يكون وجه التدبر الاشارة الى وجه كون هذا الجواب جوابا  
 عن كلا الابرادين معاذا كون لام الملك آتية عن المبني للمفعول احى الهيئة  
 الحاصلة وغير آتية عن المعنى العرفي يحتاج الى تدبر حتى يعلم ان الاعتراف  
 المذكور لكونه نوع شكر فهو امر جليل فيصح انه لا يتطرق الا بالله تعالى  
 او وجهه الاشارة الى وجه الابهاء المذكور لانه يحتاج الى تدبر ولذا غلط  
 فيه كثير قوله اى حكم الخطاب الخ يعنى لو حمل على ظاهره  
 لم يستلزم هذا السند نقبض المنوع اذ كون الخطاب مخصوصا بغيره  
 تعالى لا يستلزم ان يكون حكمه مخصوصا بغيره تعالى ايضا اذ كثير اما  
 يكون الخطاب خاصا والحكم عاما كما في خطاب الله تعالى عباد بالنهي  
 عن الكذب مع استعماله عنه تعالى ايضا وكافى قوله تعالى ولا تكروها



فتيانكم على البقاء الآية مع ان الاكراه مستحيل في حقه تعالى ايضا  
 فلا بد ان يحمل مراده على ان حكم الخطاب من الحرمة والمذمومية  
 مخصوص بغيره تعالى ثم ان هذا التوجيه مبني على ان المراد من الخطاب  
 معناه الظاهر وهو توجيه الكلام نحو الغير والحكم اما بمعنى الارتفاع  
 على الشيء واما بمعنى الحكم الشرعي المنقسم الى الوجوب والحرمة  
 والنسب والكرهية والاباحة وجعله بمعنى الوقوع او اللاتوقوع او بمعنى  
 ادراكه الاذعان غير صحيح لعدم اختصاصهما بغيره تعالى كما ان  
 حل الخطاب ههنا على معنى ما به الخطاب اعني الكلام لا يخلو عن بعد  
 لان اختصاص الكلام بغيره تعالى ليس لذاته بل باعتبار توجيه قوله  
 كما ان نفس الخطاب الظاهر انه داخل في التفسير فيدل على ان مراده حل  
 مراد الشارح على ذلك بطريق الكناية لا بطريق حذف المضاف اذ هذا  
 القول يدل على ان مراد الشارح بيان اختصاص كل من نفس الخطاب  
 وحكمه ولا يتصور جوازه الابان بكون كناية اذ المعنى الموضوع له مقصود  
 بالتمتع في الكناية ليتوسل به الى المعنى الكثائي وللمتنع ان يكون المعنيان  
 مقصودين بالاصالة كما صرح به الشريف المحقق والفاضل العصام  
 فلا يرد عليه انه توجيه الكلام الشارح بحذف المضاف وحيث يكون  
 المقاد اختصاص الحكم فقط واختصاص نفس الخطاب مسكون عنه  
 والقرينة على هذه الكناية ما سلفنا من ان النافع في الاستناد اختصاص  
 الحكم لا اختصاص الخطاب وانما حله على الكناية لاعلى حذف المضاف  
 لان امثاله محمولة على الكناية مع انها ابلغ من التصريح كما نقرر في علم  
 البيان واما جعل قوله كما ان نفس الخطاب اشارة الى حل الخطاب على  
 الاستعارة المصروفة بتشبيه الحكم بالخطاب في اختصاص بغيره تعالى  
 فله وجه ايضا فيثبذ يكون التشبيه خارجا عن التفسير ويمكن  
 ان يكون توجيهها بحذف المضاف ويكون التشبيه اشارة الى قرينة الحذف  
 فانه يشير الى انه قد يكون الخطاب خاصا والحكم عاما ولا يجدي ههنا

فلا بد من تقدير الحكم وهو اظهر من الاستعارة قوله ولك ان يجعل  
الخطاب الخ اعلم ان الخطاب في اللغة توجيه الكلام نحو الغير كما تقدم  
وفي اصطلاح اهل الاصول معنى ما به الخطاب اى الكلام وقد يحمل  
عندهم مجازا على مائت بالخطاب كالوجوب والحرمة والحكم الشرعى  
عندهم اما مثل الايجاب والتحرير وتمثيلهم بالوجوب والحرمة تسامح  
واما نفس الوجوب والحرمة واماثلهما من الندب والكرهه والاباحة  
قال العلامة التفتازانى في التلويح اورد في كتب الشافعية على تعريف  
الحكم الشرعى بخطاب الله تعالى المتعلق بافعال المكلفين الخ ان المقصود  
تعريف الحكم المصطلح بين الفقهاء وهو مائت بالخطاب كالوجوب  
والحرمة وغيرهما من صفات فعل المكلف لانفس الخطاب الذى هو  
من صفات الله واجيب بوجوه الاول كما اريد بالحكم ما حكم به اريد  
بالخطاب ما خوطب به للقرينة العقلية على ان الوجوب لبس نفس  
كلام الله تعالى الثانى ان الحكم هو الايجاب والتحرير ونحوهما واطلاقه  
على الوجوب والحرمة تسامح الثالث ان الحكم نفس خطاب الله تعالى  
وهو الايجاب والتحرير فالايجاب نفس قوله افعل ولبس للفعل منه  
صفه حقيقة فلان القول لبس له تعلق بالمعدوم وهو اذا نسب الى الحاكم  
يسمى ايجابا واذا نسب الى مافيه الحكم اعنى الفعل يسمى وجوبا فهما  
متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار فلذلك تراهم يجهلون اقسام الحكم  
الوجوب والحرمة مرة والايجاب والتحرير اخرى كافي اصول ابن الحاجب  
انتهى فاعل مراد المحشى ان لك ان تجعل الخطاب المعهود الذى اراده  
الشارح وهو خطاب الله تعالى المتعلق بافعال المكلفين بهذه الاية  
بمعنى يصدق عليه الحكم الشرعى الذى هو الايجاب والتحرير فكانه  
قال لك ان تجعل الخطاب المعهود بمعنى التحريم الذى يصدق عليه الحكم  
الشرعى وحيثذ يكون التمثيل بالوجوب والحرمة على سبيل التسامح  
كما هو الجواب الثانى للعلامة التفتازانى ولا شك ان جعل هذا الخطاب

قوله الثالث الخ الخ  
هذا الجواب ان لبس المراد  
من الوجوب ما هو صفة اعتبارية  
فعل المكلف بل الامر الموجود  
الذى ينتزع منه تلك الصفة  
الاعتبارية كما ان المراد بالايجاب  
ذلك الامر الموجود الذى ينتزع  
منه الصفة الاعتبارية للحاكم  
اى الايجاب القائم بفعل المكلف  
ان الوجوب عين الوصف القائم  
بالحكم كما لا يخفى فتأمل

المعهود اعني بهذه الاية بمعنى التحريم كاصطلاح اهل الاصول حيث  
 جعلوا مطلق الخطاب المتعلق بافعال المكلفين بمعنى الحكم الشرعي  
 مطلقا او مراده لك ان نجعل الخطاب بهذه الاية بمعنى الحرمة الذي  
 يصدق عليه مطلق الحكم الشرعي وهذا كاصطلاح اهل الاصول  
 في معنى الحكم الشرعي حيث جعلوه عبارة عن خطاب الله تعالى المتعلق  
 بافعال المكلفين وجعلوا الخطاب فيه بمعنى ماخوطف به كما هو الجواب  
 الاول من اجوبة العلامة ولك ان تقول مراده لك ان نجعل خطاب الله  
 تعالى المتعلق بافعال المكلفين في ضمن الخطاب المعهود الذي هو الخطاب  
 بهذه الاية بمعنى الحكم الشرعي الذي هو مثل الايجاب والتحريم ومثل  
 الوجوب والحرمة كما هو مصطلح اهل الاصول وعلى كل تقدير اندفع  
 ما قيل هذا غلط لان الخطاب لم يعمى بمعنى الحكم الشرعي لافي اصطلاح  
 اهل الاصول ولا في اصطلاح غيرهم وانما مصطلح اهل الاصول  
 ان الخطاب بمعنى ما به الخطاب اي الكلام نعم جوز بعضهم كون الخطاب  
 في تعريف الحكم الشرعي بمعنى ماخوطف به لينطبق على اصطلاح الفقهاء  
 في الحكم الشرعي لكنه لا يقتضي كون الخطاب اصطلاحا في الحكم  
 الشرعي والالكانت القيود المذكورة بعده لفوا في ذلك التعريف انتهى  
 قوله هو المنية التي يكون الغرض المح الظاهر ان مراده ان حقيقة  
 المنية مطلقا هي اظهار المنع ما انعم على النعم عليه كما سبق وهي شاملة  
 لصنف التوبخية والتنبيهية ومشاركة بينهما اشرا كما معنوا والامتنان بين  
 الصنفين بعارض الغرض والمذمومة مقتضى عارض احد الصنفين  
 خلا اشكال في اثبات مطلق المنية باعتبار تحققها في ضمن صنف معين  
 هو التنبيه مع ظهور استحالة ثبوت الصنف الاخر لكن عدم الاشكال  
 حيث قد مخصوص بحمل لامها على العهد ويحتمل ان يكون مراده  
 ان التوبخية والتنبيهية حقيقةتان مختلفتان فحينئذ لا اشكال في اثبات مطلق  
 المنية وتخصص جنسها او كل فرد منها والفرد المعهود بالله تعالى مع

قريته تعين المراد بناء على ان المنية على هذا مشتركة بين الحقيقتين  
لفظا وعلى كل تقدير ينجم عليه ان تعداد النعم على الكفار على سبيل  
التوبيخ والتقريع كثير في القرآن فالحكم بمذمومية المن التوبيخي مطلقا  
باطل بل الحق في الجواب ما ذكره الشارح بقوله وايضا الخطاب  
مخصوص المح وايضا الاول للشارح ان يستدل على اختصاص الخطاب  
بهذا الالاباية التي استشهد بها اذ يحتمل ان يكون المراد بالمن فيها تنبيهها  
فان قلت لم يحكمم يكون مطلق المن التوبيخي مذموما بل مذمومية  
ما يوجب التحقير من جهة المن ولذا عطف التحقير عليها وما يوجب  
التحقير انما هو من العبد لامن الله تعالى وذلك لان التحقير الحاصل  
من جهة المن هو لاقتضاح المنون بظهور احتياجه الى المسان وهو لا يرضى  
بظهوره واحتياج كل احد اليه تعالى ظاهر عند كل احد فلا يكون  
الاحتياج اليه تعالى عيبا ولا ظهوره عند غير المنون مؤديا الى الادنى  
وموجبا للتحقير فلا يكون من الله تعالى مؤديا الى الادنى وموجبا للتحقير  
قلت في توبيخ الكفار تنصيب على تركهم شكر نعمهم وترك الشكر  
عيب واطهاره تحقير ففي مطلق المن تحقير حاصل من جهة المن كما  
لا يخفى قوله لئلا يقع في الكفران هذا اللام اما الغرض كما هو  
الظاهر واما للعاقبة وينجم على الاول انه لا يصح في من الله تعالى  
عند من لا يرى تعليل افعاله تعالى بالاعراض وان حل الغرض على معنى  
المقصود زاد الفساد اذ لما وقع الكفران من العباد يلزم تخلف مراده  
تعالى عن الارادة وهو محال وعلى الثاني انهم قالوا لا يجوز تخلف  
العاقبة عن ذي العاقبة كما في قوله له ملك ينادي كل يوم  
لدو الموت وابنو الخراب ويمكن الجواب باختيار الغرض بتخصيص  
التصوير بمن بعض العباد على بعض وفيه ما فيه وباختيار العاقبة  
بان المنى الوقوع في الكفران بغفلة عن النعم لا مطلق الوقوع وهذا  
لم يتخلف عن من الله تعالى عليهم لانهم انما وقعوا في الكفران اما عنادا

قوله  
ما نص عليه ائمة التفسير في كثير  
من المواضع كما تعرفه من يرجع  
الى كلامهم

واستكبرا واما زعمهم انهم شاكرون واما رجليه العفو لا بغفلة عن التعميم  
 فان قلت كل عبد شاكر ولو بشكر واحد فلا يلزم تخلف المراد او الصاحبة  
 قلت المطلوب من الكفار هو الشكر الجنائي الذي هو الايمان قال الشارح  
 سلك في التقديم على الطريقة السابقة الخ اي سلك من بين طرق التقديم  
 على طريقة تقديم المسند كما سبق لاعلى طريقة تقديم المسند اليه او سلك  
 من بين طرق تقديم المسند على الطريقة السابقة التي هي تقديم المسند  
 الشامل على كاف الخطاب ان عد الكاف جزءا من المسند لشدة الاتصال  
 بين المضاف والمضاف اليه او التي هي تقديم المسند المقتضي لتقديم كاف  
 الخطاب ان عد الكاف خارجا عن المسند ههنا لازماله فمضى الاول  
 يكون كل من التعظيم وافادة الاختصاص وبعض النكات السابقة بكتبة  
 مستقلة للتقديم وعلى الثاني لا يكون شيء من التعظيم والافادة بكتبة  
 الامع صيغة بعض النكات السابقة للقطع بان قصد التعظيم والاختصاص  
 وحدهما لا يقتضي التقديم الخاص لحصولهما بقولنا وعلى محمد الصلوة  
 والتحية والظاهر من سوق الشارح هو الاحتمال الثاني قوله واما  
 الى الله تعالى فان قبل تعظيم شانه تعالى انما يقتضي تقديم كاف الخطاب  
 على المسند اليه اعني الصلوة والتحية لا تقديم المسند والكلام فيه قلنا  
 هذا مبني على جعل الكاف جزءا من المسند تسامحا وعلى ان تقديم  
 المضاف اليه يوجب تقديم المضاف ولم يجعل الضمير للمسند المدلول عليه  
 بالتقديم اذ لا معنى لتعظيم المسند الذي هو مجموع الجار والمجرور الاتساع  
 قوله لكن الاول اولي وان كان ابعد لفظا ومن قال المذكور بكاف  
 الخطاب لا يصلح لان يكون مرجعا للضمير الغائب فقد غفل عن ان الضمير  
 مرجع الى ما تقدم ذكره ولو حكما وكأنه لم يلتفت الى باب الانتفات  
 من الخطاب الى الغيبة وقد جوز مثله المولى الحسن الفنداري في حاشية  
 المطول في بحث الفصاحة في قوله الاليت شعري هل يلو من قومه  
 قوله لان تعظيم شانه تعالى الخ وليس تعظيم شان النبي عليه السلام

مندرج فاذا رجع الضمير الى النبي عليه السلام كثريان الفوائد الممكنة  
الحصول من كلام المص بخلاف ما لو ارجع اليه تعالى اذ سبق تعظيم النبي  
عليه السلام مهما لا غير مبين مع انه جاصل له من جهة التقديم ومن جهة  
الاضافة الى كاف الخطاب ولهذا قال فيما نقل عنه انه على تقرير رجوعه  
الى النبي عليه السلام متضمن للفائدتين تعظيم الله تعالى وتعظيم  
النبي بخلاف رجوعه الى الله تعالى ثم ان عدم اندراج تعظيم النبي عليه  
السلام في السابقة مبني على ان المراد ماهي سابقة بعينها ولا جمل  
ذلك لم يندرج فيها شرف النبي عليه السلام واحتيج الى توجيه تركه فيما  
بعد واقائل ان يقول ان كان المراد السابقة بعينها فلياقة ملاحظة  
المصلي عليه غير سابقة بعينها وان اراد السابقة بعينها او بخلاصتها  
فخلاصة تعظيم الله تعالى وشرفه مطلق التعظيم والشرف المنطوقين  
على كل من التعظيمين والشرفين كما ان خلاصة لياقة ملاحظة الحامد  
للمحمود لياقة ملاحظة المعظم للمعظم المنطبقة على لياقة ملاحظة  
المصلي ايضا فالفرق تحكم قوله وانما ترك نكتة الشرف اى  
بعضون الشرف وان كانت مذكورة بعنوان اخر فلا يرد عليه ان الوجه  
الثاني يدل على انها مذكورة لكونها عين نكتة التعظيم فلا يصح تعليل  
الترك به وما قيل المراد انما لم يذكره على ان يكون نكتة مستقلة فليس  
بشيء اذ الظاهر ان هذا الكلام جواب سؤال بان يقال لم لم يقل لتعظيمه  
وشرفه كما سبق على وجه يحتمل ان يكونا نكتتين وان يكونا نكتة واحدة  
وانما يحسن ما ذكره لو كان استقلال الشرف فيما سبق مقطوعا به فان  
قلت كونهما نكتة واحدة لو اقتضى الترك لا قبضاه فيما سبق قلت المراد  
بالاشارة الى جعلهما نكتة واحدة فيما سبق ولا يخفى ان هذه الاشارة  
من الشارح انما يحصل بذكرهما فيما سبق وترك احدهما ههنا وبهذا  
يتدفع ايضا انه كما ان التعظيم فيما سبق مبهم يحتاج الى التفسير فكذا ههنا  
قوله اعتمادا على المقايسة الخ لم يعتمد على المقايسة الى ما سبق مع انه

الظاهر لان شرف مرتبة النبوة لا يقاس الى شرف مرتبة الالهوية  
ويقاس الى تعظيم تلك المرتبة كما لا يخفى اقول والظاهر ان ترك الشارح  
مقتضى المقام للتفاوت بين مرتبتي الالهوية والنبوة قوله لما بينهما  
من القرب فيصح مفايسة احدهما على الاخر في تعليل تقديم المسند  
قوله وانت نعم الخ الظاهر من التقييد بقوله ههنا انه ايراد على الشارح  
بان ما ذكره من السكات مشترك بين المقامين والاولى التعرض بنكسة  
فخص بهذا المقام فن قال وانت تعلم ان التشويق وصنعة الاستغراب  
يصلح لان يكون نكسة ههنا لم يفهم مراد المحشى مع ان الاستغراب  
زال بالاعتبار بالاول كما زال الالتفات في الثاني الجارى على اسلوب الاول  
ولذا قالوا الالتفات في قوله تعالى وابلك نستعين وانما الالتفات في قوله  
تعالى اياك نعبد وما بعده جار على اسلوبه وابل في فيه عدول عن  
مقتضى الظاهر اذ بعد الخطاب الاول كان مقتضى الظاهر هو الخطاب  
وبالجملة تحقق الاستغراب في هذه الفقرة ممنوع نعم رعاية السجع نكسة  
خاصة بهذا المقام ايضا الا ان يقال السجع مرعى في قولنا والصلوة  
على نبيك والتحية قوله هذا الكلام يدل الخ الظاهر انه ايراد عليه  
وقوله ولك ان تقول جواب عنه ويحتمل ان يكون كل منهما توجيه الكلام  
الشارح اما الثاني فظاهر واما الاول فبان بقال لم يقل تاكيد الاختصاص  
كما سبق لان لام التعريف سواء حمل على الجنس او الاستغراق او على  
المصدر لا تفيد الحصر عنده وقد عرفت البحث الدال على صحته من انها  
لا تفيد ولو كانت للاستغراق الابتداء بل بعيد اقول ولك ان تقول انما  
لم يقل تاكيد الاختصاص لان حمل لام الصلوة على الاستغراق المفيد  
لطلب اختصاص الرجة بالنبي عليه السلام غير مناسب بل هي مجحولة  
على العهد فقط وهي لا تفيد الحصر وفاقا الا ان يقال يجوز ان يحمل  
على الاستغراق ويحمل الحصر المدلول على الاضافى كما باتى وذلك  
بان يكون معنى الكلام طلب زول كل رجة على النبي عليه السلام ولو مع

خير مع الانبياء والمعينين لامع الكفار قوله غير ظاهر فيه بحث  
 لانه ان اراد انه متحقق لكنه خفي فلا يكون وجها للعدول للشارح  
 عن عبارة التأكيذ اذ بعد ثبوت التأخير عند الشارح لا وجه للعدول  
 وان كان خفيا وان اراد انه مشكوك فيرد عليه انه على هذا لا يصح حل  
 كلمة اللام فيما سبق على لام التعريف وقد جعلها عليه هنالك وبالجملة  
 تأخر افادة التقديم عن افادة لام التعريف اما معلوم للشارح فلا وجه  
 للعدول ههنا عن عبارة التأكيذ واما غير معلوم فلا يمكن ان يحمل  
 مراده من كلمة اللام فيما سبق على لام التعريف وحده وان امكن جعلها  
 على مجموع اللامين الا ان يقال هذا الكلام منه استدلال بترك التاكيد  
 ههنا على ان مراده من كلمة اللام فيما سبق هو لام الملك فقط كما يدل عليه  
 قوله بخلاف تأخرها عن افادة لام الملك وما سبق من احتمالات اللام فانما  
 هو مع قطع النظر عما ههنا قوله كما بينا من ان لام الملك بمجرد مجرورها  
 يدل على الاختصاص ولا يتحقق التقديم قبل تمام الكلام فضلا عن افادته  
 الاختصاص وان تحقق المقدم قبل تمام الكلام ثم ان عدم ظهور تأخر  
 افادة التقديم عن افادة لام التعريف ثابت بما اشرنا من ان افادة اللام يحتاج  
 الى ملاحظة كلمة ذكرها الشريف ومن البين ان حل الكلام على معنى  
 القضية الكلية لا يتصور قبل تمام الكلام فيكون افادتها بعد تمامها كاقادة  
 التقديم لكن قد هرفت ان اذكره من تأخر افادة التقديم عن افادة لام الملك  
 انما يتم اذا كان معنى لام الملك اختصاص شي ما بمجرد ولا اختصاص  
 الشيء المعين به وهو محل تأمل وايضا يجري ههنا ما ذكره هنالك من ان ذات  
 لام التعريف مقدم على التقديم وان تقدم عليه ظاهر غير خفي الا ان يقال  
 مراده انه نظر الى ما هو الاصل الذي هو كون التأكيذ باعتبار الافادة والوجه  
 ما قدمنا من انه ترك التأكيذ ههنا قصدا الى ان لام الصلوة للتعهد وجعل  
 الحصر المستفاد من لام الاستغراق على الاضافي مما يحتاج الى تكلف قوله  
 ولا يخفى ان الاختصاص اي الاختصاص المستفاد من التقديم يصح



ان يكون حقيقيا لو كانت اللام في الصلوة والتحية للعهد فيه بحث لان  
 المستخذ من التقديم ههنا قصر الموصوف اعني الصلوة والتحية على صفة  
 النزول على النبي عليه السلام وقد تقرر في موضعنا انه لا يمكن من الحقيقي  
 في قصر الموصوف على الصفة والجل على الادعائي مفسد لانه انما يتنى  
 الكاملتين عن الكفار ادعائا لا تحقيقا ولا مخلص الا بمثل ما قدمه  
 من ان اختصاصهما بصفة النزول على النبي او الانبياء عليهم الصلوات  
 والتسليمات يستلزم اختصاصهما بهن وهذا الاختصاص اللازم  
 من قصر الصفة على الموصوف وكونه حقيقيا باعتبار هذا اللازم لا باعتبار  
 نفسه ثم ان المتبادر من اخذ الصفة ههنا وتركها في احتمال الاضافي انه  
 اراد صحة الاضافي ههنا ايضا وعدم صحة الحقيقي فيما يأتي بوجه ويتضح  
 الحال قوله اي الصلوة والتحية الكاملتان الخ تلخيص كلامه  
 انه جل اللام فيهما على العهد بان يحمل على الفرد الكامل يصح ان يكون  
 الحصر حقيقيا كما يصح ان يكون اضافيا سواء جل اضافة نبيك  
 على العهد الخارجي على ان يراد تبينا عليه الصلوة والسلام او على  
 الاستغراق على ان يراد جمع الانبياء عليهم الصلوات وذلك لان كلا  
 من الصلوة والتحية اما ان يحمل على الفرد الكامل الخاص تبينا عليه الصلوة  
 كالكوثر والشفاعة الكبرى والمقام المحمود من الفردوس وانما ان يحمل  
 على الفرد الكامل الخاص بجميع الانبياء عليهم السلام كالكرامات  
 المختصة بهم في الآخرة بل وفي الدنيا واطراف النبي الى كاف الخطاب  
 اما العهد واما للاستغراق ان لا يجوز ان يكون للعهد الذمهي ولا الجنس  
 لا لما قبل من ان الصلوة لا يكون الاعلى الفرد لانه توهم فاسد بناء على  
 ان المراد من الجنس الماهية المخلوطة او المطلقة لا المجردة بل لانه لا تنصب  
 فيه على الصلوة على محمد عليه افضل الصلوات وهو المقصود الاصل  
 فان جلت لامهما على العهد وخصنا بما هو من خواص تبينا محمد عليه  
 الصلوة والسلام كان الحصر حقيقيا على تقدير عهدية الاضافة

قوله لانه توهم فاسد الخ  
 اذ ليس الجنس في قولهم لام  
 الجنس مخصصا بالماهية المجردة  
 بل شامل للمخلوطة ولذا  
 جعلوا اللام في موضوع الماهيات  
 الحاكمة على الماهية باعتبار  
 تحققها في ضمن الافراد للجنس  
 لما بل للعهد والاستغراق  
 كما لا يخفى

وان جلت اللام عليه وخصت بما هو من خصائص الانبياء عليهم الصلوات  
كان الحصر حقيقيا على تقدير استغراق الاضافة بمعنى الكل المجموع  
لما ان الاستغراق كما يكون بمعنى الكل الافرادى يكون بمعنى المجموعى  
فاللعنى ان الكلمتين منهما مخصوصتان بمجموع الانبياء عليهم الصلوات  
لا تنعديان الى غيرهم اصلا واما على تقدير استغراق الاضافة بمعنى  
الكل الافرادى فالحصر اضافى اذ الكلمتان ليستا بمخصوصتين بكل  
نبي بل مشتركتان بين جميع الانبياء عليهم الصلوات واما اذا جلت اللام  
على الجنس فالحصر اضافى البنية سواء جلت الاضافة على العهد او على  
الاستغراق وبالجملة اخذ الصحة في عهدة اللام وتركها في جنسيتها  
بدل على ما ذكرنا فاندفع ما قيل ان كلامه يدل على ان الحصر حقيقى  
على تقدير ان يحمل اللام على العهد مطلقا وليس كذلك اذ لو جلت  
الصلوة والتحية على افراد الصلوة والتحية بالاصالة وجلت الاضافة  
على العهد كان الحصر اضافيا بالقياس الى غير الانبياء لاحقيقها انتهى  
على ان المحشى جل الصلوة والتحية على معنى الرحمة والسلامة لا على  
معنى التصلية والتسليم وستعرف وجهه قوله واما لو كانت للجنس  
الحل لعله اعم من لامى الاستغراق والحقيقة وان لم يدل الثانية على الحصر  
اذ الحصر المقصود ههنا استفاد من التقديم قوله فهو اضافى بالقياس  
الى الكفار سواء كانت الاضافة للعهد او للاستغراق ثم ان وجوب  
مخاطبة يعتقد الشريعة او العكس يختص بالحصر الاضافى الواقع فى الكلام  
الاخبارى ولا يجب ذلك فى الانشائى لاسيما اذا كان الخطاب له تعالى  
فاندفع بعض الاوهام قوله والافطلب الح اى لو لم يكن اضافيا  
بالنسبة الى الكفار فاما ان يكون اضافيا بالنسبة الى المؤمنين او حقيقيا  
وعلى كل تقدير يلزم طلب عدم نزول فرد اصلا من افراد مطلق الرحمة  
على المؤمنين وهو غير مناسب فاندفع ما قالوا من انه انما لا يكون مناسباً  
لو لم يتضمن طلب الرحمة له عليه السلام طلبها لجميع المؤمنين وليس كذلك

كما سيصرح به في حاشية الاراداف انتهى وذلك لان المتضمن لذلك  
مطلق الطلب لا طلب اختصاص الجنس او كل فرد اضافيا او حقيقيا  
فان قيل لاشك في ان الرحمة والسلامة الجامعتين لرحمة الامة وسلامتهم  
مختصان بالنبي عليه الصلوة او بالانبياء عليهم الصلوات لا تعديان الى الامة  
قلت نعم لكنهما فردان كاملان والكلام في اختصاص كل فرد او الجنس  
قوله اختصاص الرحمة والسلامة تصریح بانه جل الصلوة والتحية  
على معنى الرحمة والسلامة مع ان الاولى جملها على تصليبة المؤمنين  
والملائكة ونحيثهم لينطبق على قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون  
على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما الآية ولعل ذلك  
لاجل الامثال بامر الصلوة والتسليم اذ المؤمنون مأمورون بطلب  
الرحمة والسلامة لا بطلب طلب الملائكة والمؤمنين الرحمة والسلامة  
وحل التحية على معنى السلامة مع ان الظاهر ان يحمل على التسليم  
امالا لاجل ذلك واما لان رديف الصلوة التي هي ظاهر في الرحمة يكون  
في الاكثر السلام بمعنى السلامة اقول جل كلام المص على صنعة الاحتياك  
بان يكتفى بالصلوة عن السلام وبالتحية عن التصلية اولى قوله غير  
مناسب لا يقال بل باطل لان المص من المؤمنين فكيف يطلب حرمان  
نفسه عن جنس الرحمة لانا نقول اذالم يكن الحصر اضافيا بالقياس  
الى الكفار لا يلزم ان يكون حقيقيا واطافيا بالنسبة الى جميع المؤمنين  
لجواز ان يكون اضافيا بالقياس الى بعضهم لكنه غير مناسب فتأمل  
ونتيجة على المحشى انما يلزم طلب الاختصاص لو كان الحصر المستفاد  
محموظا في المطلوب ليكون طلب الاختصاص وهو ممنوع لجواز ان يكون  
محموظا في جانب الطلب ليكون اختصاص الطلب وفرق بين المعنيين  
لان قولنا اطلب ان لا يزل الرحمة والسلامة الاعلى النبي عليه السلام  
خير مناسب بخلاف قولنا اطلب الاتزولهما على النبي عليه السلام  
ولا يلزم من عدم الطلب لغيره طلب العدم له بل فيه انحاض الطلب له

قوله لا طلب اختصاص الجنس  
او كل فرد الخ الماعرفت ان طلب  
اختصاص الجنس او كل فرد  
يستلزم طلب عدم تعدى شيء  
من افراد ذلك الجنس الى المؤمنين  
وهو منافي للتضمن المذكور كما  
لا ينبغي

قوله لا بطلب طلب الملائكة  
الخ اي بهذه الآية فلا ينافي كونهم  
مأمورين باحاديث شريفة  
كما لا ينبغي

عليه السلام وهو مناسب لمقام الطلب والصلوة وهذا ملاحظة  
الاستمرار في جانب النبي في قوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر لنعم  
وكلا حظة المبالغة في جانب النبي في قوله تعالى وما الله بظلام  
ومثلها اكثر قوله لو كانت اضافة نبيك للعهد فالاختصاص اي  
اختصاص التصلية بالنبي عليه السلام اضا في القياس الى غير الانبياء  
عليهم السلام اذ لا يناسب بل لا يصح طلب عدمها لسائر الانبياء عليهم  
السلام وهذا ايضا مبني على ملاحظة الاختصاص في جانب المطلوب  
وقد صرفت جواز خلافه من غير محذور قوله ولو كانت للاستفراق  
لعمله نقول لا يمكن جل اللام على الجنس فالعهد فاللام ههنا  
للعهد واشارة الى الصلوة بالاصالة فان كانت الاضافة للعهد يكون  
الحصر اضا فيها وان كانت للاستفراق يكون حقيقيا نعم اوجاز  
جنسية اللام على ان يعم من الصلوة بالاصالة وبالتبع لكان اضا فيها  
سواء كانت الاضافة للعهد او للاستفراق قوله بناء على ما تقرر الخ  
يعني ان طلب اختصاص التصلية بالانبياء عليهم السلام لا يتضمن لما  
لا يكون مناسباً فانه انما يتضمنه لو جاز التصلية لغير الانبياء لكنها غير  
جائزة عند اهل السنة فلا يتجه عليه انه لا يصح بناء شيء من الشرطيتين  
على ذلك وتعليله به وبالجملة مراده لا مانع من الحقيقي على تقدير الاستفراق  
بناء على ذلك بخلاف تقدير عهديه الاضافة قوله ففيه نظر  
من وجوه اما اولاً فلان مبناه جل الصلوة على معنى التصلية لان  
ما لا يجوز لغير الانبياء عليهم السلام هو التصلية لا الرجة الشاملة للعالمين  
مع ان جلها على معنى الرجة اظهر لما عرفت ان طلب الرجة له عليه  
السلام من الله تعالى اولى من طلب طلب الملائكة والمؤمنين اياها  
وامثال الامر بقوله تعالى صلوا عليه لان معناه اطلبوا الرجة من الله تعالى  
لنبي عليه السلام لا اطلبوا طلب الملائكة والمؤمنين ومن البين ان الصلوة  
في هذه الجملة الانشائية اذا جازت على معنى التصلية يكون المعنى اطلب كون

التصلية.

التصلية من الملائكة والمؤمنين للنبي عليه السلام والذين خلفوا عنه ههنا  
ومنه القائل جلوا الصلوة على معنى التصلية وقد عرفت ان اختصاص  
الرحمة كان حقيقيا على تقدير عهديه بالإضافة وإضافيا على تقدير  
استغراقها على عكس ما ذكره القائل وأما ثانيا فلأننا لو سلمنا ان الصلوة  
في كلام المص بمعنى التصلية بنسأ على أنها في اللغة الدعاء وبؤيده التحية  
بمعنى التسليم في الظاهر فالإختصاص الحقيقي على تقدير الاستغراق  
غير ظاهر أما لأن جنس الصلوة شامل للصلوة بالتبع أيضا وهي  
يجوز للمؤمنين إلا ان يدعى ظهور اللام في العهد كما اشرنا وأما ان تخصيص  
الصلوة بالأصالة بكل بني أما بان يكون الجزء الثبوتى من الحصر متظها  
بكل واحد والجزء السلبى متعلقا بمن عدا ذلك الواحد وان كان منهم  
فيلزم طلب المتناقضين أى كون التصلية بالأصالة لكل واحد وعدم  
كونها له وهو ظاهر وأما بان يكون الجزء الثبوتى متعلقا بكل منهم  
والسلبى بمن ليس منهم فيلزم ان يكون الحصر اضافيا لاحقيقيا وهو  
ظاهر اللهم إلا ان يكون الاستغراق بمعنى الكل المجموعى ويكون  
إختصاص الصلوة بالأصالة بمجموعة الانبياء لقياس الى كل جماعة  
سواها اختصاصا حقيقيا وما قبل عدم جواز الصلوة لجماعة الملائكة  
غير معلوم ليس بشئ لأنه معلوم من قول اهل السنة لا يجوز الصلوة لغير الانبياء  
عليهم الصلوات لأن النبي مخصوص بالانسان وفاقا وان اختلف في ان  
الرسول اعم من الملك او مخصوص بالانسان أيضا نعم يجوز التسليم  
للملائكة أيضا وهذان الوجهان مما اشار اليه المحشى في الحاشية حيث  
قال في وجه النظر لان لا يجوز لغير الانبياء عند اهل السنة انما هو لفظ  
الصلوة والمراد ههنا معناها على ان الإختصاص الحقيقي على تقدير  
الاستغراق غير ظاهر انتهى وأما ثالثا فلان كون الحصر حقيقيا  
او اضافيا ناظر الى حل اللام على الجنس او العهد لالى حل بالإضافة  
على العهد او الاستغراق اذا حصر يكون حقيقيا في صورة شهادية

عليه السلام وهو مناسب لمقام الطاب والصلوة وهذا ملاحظة  
الاستمرار في جانب النبي في قوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر لفتح  
وكلا حظة المبالغة في جانب النبي في قوله تعالى وما الله بظلام  
ومثلها اكثر قوله لو كانت اضافة نبيك للعهد فالاختصاص اي  
اختصاص التصلية بالنبي عليه السلام اضا في بالقياس الى غير الانبياء  
عليهم السلام اذ لا يناسب بل لا يصح طلب عدمها لسائر الانبياء عليهم  
السلام وهذا ايضا مبني على ملاحظة الاختصاص في جانب المطلوب  
وقد صرفت جواز خلافة من غير محذور قوله ولو كانت للاستغراق  
لعلة نقول لا يمكن جل اللام على الجنس فالعهد فاللام ههنا  
للعهد واسارة الى الصلوة بالاصالة فان كانت الاضافة للعهد يكون  
الحصر اضافيا وان كانت للاستغراق يكون حقيقيا نعم اوجاز  
جنسية اللام على ان يعم من الصلوة بالاصالة وبالتبع لكان اضافيا  
سواء كانت الاضافة للعهد او للاستغراق قوله بناء على ما قرر الخ  
يعني ان طلب اختصاص التصلية بالانبياء عليهم السلام لا يتضمن لما  
لا يكون مناسباً فانه انما يتضمنه لوجاز التصلية لغير الانبياء لكنها غير  
جائزة عند اهل السنة فلا يتجه عليه انه لا يصح بناء شيء من الشرطيتين  
على ذلك وتعليقه به وبالجملة مراده لا مانع من الحقيقى على تقدير الاستغراق  
بناء على ذلك بخلاف تقدير عهديه الاضافة قوله فقيه نظر  
من وجوه اما اولاً فلان مبناه جل الصلوة على معنى التصلية لان  
ما لا يجوز لغير الانبياء عليهم السلام هو التصلية لا الرجة الشاملة للعالمين  
مع ان جلها على معنى الرجة اظهر لما عرفت ان طلب الرجة له عليه  
السلام من الله تعالى اول من طلب طلب الملائكة والمؤمنين اياها  
وامتثال الامر بقوله تعالى صلوا عليه لان معناه اطلبوا الرجة من الله تعالى  
لنبي عليه السلام لا اطلبوا طلب الملائكة والمؤمنين ومن البين ان الصلوة  
في هذه الجملة الانشائية اذا حملت على معنى التصلية يكون المعنى اطلب كون

التصلية.

التصلية من الملائكة والمؤمنين للنبي عليه السلام والذين ضفلوا عنه مهنا  
ومنهم القائل جلوا الصلوة على معنى التصلية وقد عرفت ان اختصاص  
الرحمة كان حقيقيا على تقدير عهديه الاضافة ولضافيا على تقدير  
استغراقها على عكس ما ذكره القائل واما ثانيا فلان المسلمين الصلوة  
في كلام المص بمعنى التصلية بناء على انها في اللغة الداء ويؤيده التحية  
بمعنى التسليم في الظاهر فالاختصاص الحقيقي على تقدير الاستغراق  
غير ظاهر اما لان جنس الصلوة شامل للصلوة بالتبع ايضا وهي  
يجوز للمؤمنين الا ان يدعى ظهور اللام في العهد كما اشرنا واما لان تخصيص  
الصلوة بالاصالة بكل نبي اما بان يكون الجزء الثبوتى من الحصر منطقيا  
بكل واحد والجزء السلبى متعلقا بمن عدا ذلك الواحد وان كان منهم  
فيلزم طلب المتناقضين اى كون التصلية بالاصالة لكل واحد وعدم  
كونها له وهو ظاهر واما بان يكون الجزء الثبوتى متعلقا بكل منهم  
والسلبى بمن ليس منهم فيلزم ان يكون الحصر اضافيا لا حقيقيا وهو  
ظاهر اللهم الا ان يكون الاستغراق بمعنى الكل المجموعى ويكون  
اختصاص الصلوة بالاصالة بمجاعة الانبياء بالقياس الى كل جماعة  
سواها اختصاصا حقيقيا وما قبل عدم جواز الصلوة لجماعة الملائكة  
غير معلوم ليس بشئ لانه معلوم من قول اهل السنة لا يجوز ائصاله لغير الانبياء  
عليهم الصلوات لان النبي مخصوص بالانسان وفاقا وان اختلف في ان  
الرسول اعظم من الملك او مخصوص بالانسان ايضا نعم يجوز التسليم  
للملائكة ايضا وهذان الوجهان بما اشار اليه المحشى في الحاشية حيث  
قال في وجه النظر لان ما لا يجوز لغير الانبياء عند اهل السنة انما هو لفظ  
الصلوة والمراد ههنا مضاهاتها على ان الاختصاص الحقيقي على تقدير  
الاستغراق غير ظاهر انتهى واما ثالثا فلان كون الحصر حقيقيا  
او اضافيا ناظر الى حل اللام على الجنس او العهد لادى الى حل الاضافة  
على العهد او الاستغراق اذا الحصر يكون حقيقيا في صورة عهديه

اللام مع جل الاضافة على العهد او الاستغراق واضافا في صورة  
 جنسية اللام وعهدية الاضافة سواء جل الصلوة على معنى الرحة  
 او على معنى التصلية بان يراد بالصلوة المعهودة افضل الصلوات  
 المختص بمحمد عليه الصلوة والسلام وهو قولنا اللهم صل على سيدنا  
 محمد عبدك ورسولك النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم كما ورد في الشرع  
 كما قيل والاظهر ان يراد الصلوة المقارنة لكمال الاحلاص والاحسان  
 لان الاول مختص بالنبي عليه السلام بحيث لا يمكن للغير ولا معنى لطلب  
 اختصاص المختص وانما المعنى في طلب اختصاص الشيء الذي من شأنه  
 عدم الاختصاص وهذا الوجه ايضا مما يفهم من سوق كلام المحشي  
 قوله اشارة الى التعظيم والشرف بالنظر الى الله تعالى هذا ناظر  
 الى رجوع الضمير في شأنه الى النبي عليه السلام واما الاحتمالان الاثنان  
 من الاشارة الى الخلاصتين فهما على كلا تقديرى الرجوع لا يقال  
 لاما نفع من جل البعض على التنبيه على القرب لانا نقول ههنا نكتة  
 اختيار الخطاب مقدم ما او مؤخرا والكلام في نكتة تقديم المسند كما لا يخفى  
 قوله لاشتمال المسند الخ يعني يصح ان يجعلنا نكتتين التقديم المسند  
 لاشتمال المسند على كاف الخطاب اشتمال الكل على الجزء ان جعل  
 المضاف اليه دخلا في المسند تسامحا واشتمال الملزوم على اللازم الخارج  
 ان جعل خارجا وهو الظاهر لان المسند حقيقة هو الجار والمجرور  
 والمضاف اليه خارج ومنه يعلم ان المسند مشتمل على النبي اشتمال الكل  
 على الجزء ومن قال ان المسند في الحقيقة هو المتعلق المحذوف فقد سهى  
 عن استقرار الظرف مفره قوله يعني ان الالاق بحال المصلى الخ  
 لقائل ان يقول لبسه مؤيد شرعى اذ لبس لتقديم ملاحظة المصلى عليه  
 على الشروع في الصلوة مدخل في اكمال الصلوة ليكون لا يقابوا سطته  
 وانما المدخل في الاكمال تقديم ملاحظة المعبود في كل عبادة نعم يستعمل  
 التصلية بدون تقديم ملاحظة المصلى عليه لكن ذلك ضروري في مشروع



كل فعل هو نسبة بين الفاعل وغيره وليس لذلك التقديم تعلق بامر ديني  
وبإكمال العبادة ولا يختص الابان يقال لياقة تقديم ملاحظة الحمد  
على الحمد ليست لتجرد ان لذلك التقديم مدخلا في اكمال هذا الحمد بل لها  
علة اخرى هي ان كمال التعظيم لا يكون الابان يكون الحمد تعالى لمحوظا  
دائما بحيث لا يقيب عن الخواطر ويبحث يكون ملاحظته تعالى مقدما  
على كل ما عدا عبادة او غيرها ولا شك ان لياقة تلك الملاحظة مؤيدة  
من جانب الشرع فاذا ذكره الشارح فيما سبق من اللياقة له خلاصتان  
باعتبار كل من العلتين احدى هما ان اللاتي بحال العابد ان يلاحظ  
المعبود جازما ومشاهدا اولا ليكمل العبادة والاخرى ان اللاتي بحال  
المعظم ان يلاحظ المعظم اولا اي ان يلاحظه وان كان بطريق الفية  
سابقا على تعظيمه بل على كل فعله ليحصل كمال التعظيم فاشار في هذين  
الاحتمالين الى هاتين الخلاصتين بل لنا ان نقول ان الخلاصة الثانية  
خلاصة الخلاصة الاولى فهي خلاصة ما ذكره الشارح بالواسطة  
وذلك لان خلاصة لياقة تقديم ملاحظة لمعبود مشاهدا لاجل اكمال العبادة  
هي لياقة تقديم ملاحظة المعظم لاجل اكمال التعظيم فتأمل ثم اقول يريد  
على هذا الاحتمال وعلى الاحتمال الذي بعد ان التنبيه على هذه اللياقة  
انما يقتضي تقديم قوله على نبيك على الصلوة اذا حلت الصلوة على معنى  
التصلية الصافية على مجموع قوله وعلى نبيك الصلوة كما شار الى مثله  
في الحمد واما اذا حلت على معنى الرحمة كما هو مختاره فلا اللهم الا  
ان يقال كما ان الحمد من الا كذللك التصلية بهذا الكلام فانها رحمة  
زالت عليه عليه السلام بواسطة نزولها على امته لكنه لا يتشبه في الرحمة  
المعهودة مع حل الاضافة على العهد ايضا كما لا يخفى ولا يختص الابان  
يكون الاحتمال لان منه بناء على معنى التصلية او على معنى قبل الفراغ  
واصل ان الاحتمال الاول مبني على كون المسند الحقيقي غير مشتمل  
على كاف الخطاب والاحتمال الثاني مبني على كون كاف الخطاب جنبا

من المسند فسأحا او خارجا يستلزم تقديمه تقديم المسند ولا جمل ذلك  
 آخر الاحتمال الثاني مع ان انطباق حديث الاحسان على الخلاصة  
 الثانية اظهر من انطباقها على الاولى وما ينبغي ان ينبه عليه ان هذا  
 التفسير ليس تفسير الخلاصة المشتركة بين المقامين بل هو تفسير للكتابة  
 المأخوذة من الخلاصة والخلاصة الانية خلاصة مشتركة بين المقامين  
 لاجل التفتن فاعلم هذا المقام قوله وانت تعلم الخ يرد عليه ايضا  
 انه انما يظهر فيما اذا جل الصلوة على معنى النصيلة لا على معنى الانعام  
 فانه كالنسبة بين النعم والمنعم عليه لابين المصلي والمصلى عليه وبحاج  
 الى الدفع بما سبق من كون طلب الرجة بهذا الكلام من جنس الالاء  
 والنعم قوله لانه رجة للمؤمنين اى رجة نافعة للمؤمنين والكافرين  
 بالنسبة الى الدنيا حيث ارتفع الحسف والسمع بعده عليه السلام ونافعة  
 للمؤمنين دون الكافرين بالنسبة الى الآخرة لاهتداء المؤمنين بهدايته  
 دون الكافرين على ما اشار اليه أئمة التفسير في تفسير قوله تعالى وما ارسلناك  
 الا رجة للعالمين ولا ينبغي ان من كان ذاته رجة محضة ينتفع به الكل  
 فهو لكونه خيرا محضا لا يمنع المستظلين في ظلال جابته عما انعم عليه  
 وان منع اعدائه فالدعاء له عليه السلام باختصاص جنس الرجة اوجبه لها  
 يتضمن الدعاء ولو ببعض تلك الرجة للمستظلين الذين هم المؤمنون  
 ولا يتضمن الدعاء لاعدائه وهذا كما ان الدعاء بالنصرة والسلامة  
 لا يبر المؤمنين يتضمن الدعاء بهم اللهم ولا يتضمن لاعدائه وهذا القدر  
 كاف في المقامات الخطابية وان لم يكن هناك استلزام عقلي وهذا يدفع  
 ما يتوهم ههنا ان الكلام في تضمن الرجة النازلة على هذه الرجة كما هو  
 صريح قوله فنزول الرجة الخ لا تضمن هذه الرجة وشمولها  
 لجميع المؤمنين وشمول الرجة الثانية لا يقتضى شمول الاولى فلا يدل  
 على المدعى على انه لودل للدل على ان الصلوة على النبي عليه السلام متضمن  
 للصلوة على الكفار فانه رجة للعالمين كافة لا للمؤمنين خاصة انتهى

هذا الذي ذكرنا مبني على حمل لام الصلوة على الجنس او الاستغراق  
 ولك ان نحمله على العهد ايضا فان الشفاعة الكبرى والكوثر  
 بل المقام المحمود ينتفع بها المؤمنون قطعاً دون الكافر قوله بان يقول  
 وعلى آله الخ فيه بحث من وجوه اما اولاً فلان معنى الاراداف يقتضي  
 ان يكون الصلاتان في جملة واحدة بان يقول وعلى نبيك وآله الصلوة  
 والتحية اذ الاراداف ركوب الشخصين على مركب واحد واما ثانياً  
 فلان طلب الرجة انما يكون صلوة اذا كان بلفظ الصلوة واما ثالثاً  
 فلانه ان كان صلوة فبكون صلوة عليهم بالاصالة في جملة مستقلة  
 وبمجرد العطف لا يخرج عن الاستقلال والاصالة كما في الصلوة على النبي  
 عليه السلام لكونها معظوفة على الجملة الحمدية تأمل وان لم يكن صاوة  
 فلا يحصل التصلية عليهم لا بالاصالة ولا بالتبع واما رابعاً فلان قوله  
 كما هو أدب سائر المصنفين بأه اذ المعتاد ما ذكرنا لا ما ذكره واما خامساً فلان  
 الخطاب ملزم في الفقرات وقد فاته مع ان فيه ثلثاً للفقرات والاحسن  
 تزويجها وبهذا يظهر ان ما قبل الاولى ان يقول وعلى آله واصحابه  
 ذوى النفوس الزكية لبس بشيء ايضا قوله لكن تركه بمنزلة قوله وهذا  
 دعاء شامل اصل المصراع بتقديم البرية على الشامل لكن اخرها رعاية  
 للجمع ولبس هذا كما لفقرة التي ذكرها قبل فانه في الحقيقة طلب الرجة  
 عليهم بلفظ الصلوة بخلاف تلك الفقرة كما عرفت فلا يرد عليه ما اورنا  
 عليها بل هذا اولى من الطريق المضاد اذ فيه دلالة على ان الرجة  
 المطلوبة عليهم من شعب الرجة المطلوبة على النبي عليه السلام  
 لا الرجة المستقلة فيكون للمجالي قوله تعالى وما ارسلناك الا رجة  
 للعالمين ولذا اخذ قوله لانه رجة للعالمين مع ان الظاهر في هذا  
 الاستدلال ان يقال لان رجة امته رجة عليه عليه السلام لكونها  
 مطلوبة له عليه السلام فيندفع ما قبل ان هذا الجواب لا يدفع السؤال  
 بالاولوية ثم ان هذا الاستدراك يتبادر منه انه جواب آخر غير الجواب الاول

لكن الحق انه من تمته اذ لا يتم بدونه فكأنه دفع توهم يرد على ذلك الجواب  
 بانه لو كفي تضمن الصلوة على النبي عليه السلام في الاخراج عن عهده  
 الصلوة على الال والاصحاب لما جرى عادة المصنفين على ذكرها بعدها  
 ولما ورد الامر بالتعميم في قوله عليه السلام اذا صليتم على فعمموا  
 فتدارك جوابه بان المخرج عن العهدة ليس بمجرد التضمن المذكور بل ترك  
 المعطوف الذي جرت العادة بذكره اعتمادا على التضمن فان هذا  
 الترك بمنزلة الفقرة الثالثة القائلة بان هذا دعاء شامل للبرية في افادة  
 التصلية عليهم ولا شك ان لبس التصلية الاثنيان ما يدل عليها من الكلام  
 سواء دل باصل التركيب او بخاصية والدلالة بخاصية التركيب كدلالة  
 التقديم على المحصر معتبرة في المقامات الخطابية وان لم تعتبر في الادلة  
 الشرعية وكيف وانحاز القران بدلالة خواص التركيب وبهذا اندفع  
 عنه امور منها انه لو تضمن الصلوة على النبي عليه السلام الصلوة  
 عليهم لزم التكرار في الطريق المشهور لانه ان اريد لزوم التكرار  
 في نفس الامر فسلم وغير مضر وان اريد لزومه بعد خروج المصلي عن العهدة  
 فنوع كيف وحديث التعميم دل على ان مجرد التصلية الضمنية لبس بكاف  
 ومنها انه يلزم التسوية بين النبي عليه السلام وبين الال في التصلية  
 ويلزم التسوية بين الال وبين سائر المؤمنين مع ان التصلية لما وجبت  
 بسبب التوسط بيننا وبين الباري تعالى او بين النبي عليه السلام وبيننا  
 ان لا يقع شيء من التسويتين وذلك انما يرد لو كان التصلية على الال  
 مستفادة من اصل التركيب ايضا وليس كذلك بل التصلية على النبي  
 عليه السلام مستفادة من اصل التركيب وعلى الال من خاصية التركيب  
 التي هي حذف المعطوف المشتهر واما لزوم التسوية الثانية فغير محذور  
 ولذا جاز حمل الال فيما انفرد عن الاصحاب على معنى كل مؤمن نبي ومنها  
 ان الكلام في الصلوة التي كانت جزءا من الكتاب ولذا قال لكان اولى  
 وهذه الصلوة المستفادة من التركيب لبست جزءا منه فلا يندفع به

اصل السؤال اذ قد عرفت ان الدال عليها في الحقيقة هو الكلام الذي  
 كان جزءاً من الكتاب وان كان دلالة عليها بواسطة حذف المعطوف  
 ومنها ان تركها لتلك النكتة اعظم قباحة من مطلق الترك فانه  
 من قبيل الاعتذار بعذر اعظم من القباحة اذ قد عرفت فساد  
 من كون الدلالة بخاصية الكلام معتبرة في محاورات البلاغ وفي المقامات  
 الخطائية وان التصلية عليهم بس الاشارة عن الاثبات بما يدل عليها  
 بآي وجه كان ولعله لهذه المباحث امر بالفهم قال المص اذ اقلت بكلام  
 الخ لا يخفى ان الظاهر حذف الباء الا انه اتى به اما لتضمن معنى الحكم  
 كما هو المتعارف في القول المستعمل بالباء لكن الاشهر فيه ان يدخل  
 على المحكوم به نحو قال الفلاسفة بقدم العالم والتكلمون بخدوئه واما  
 للاشارة الى ان المناظرة بحسب العرف انما يتحقق بين الكلامين لا بين التكلمين  
 ولو حذف الباء لاحتمل المصدر بخلاف ما اذا دخل عليه باء الاستعانة فانه  
 يختص بالكلام بمعنى ما يتكلم به وباحد هذين الوجهين يندفع عن الشارح  
 ان تقييده بنام خبري يدل على انه حل الكلام على اللغوى وقد تضمنه  
 القول فلا فائدة في ذكر المص اياه بل الواجب عليه ان يحذف قيد التام  
 ويحمله على الاصطلاح كما يقوله المحشي لكن الاظهر بالنسبة  
 الى ظاهري المتن انه صرح بما تضمنه القول من الكلام اللغوى الشامل  
 للمفرد والمركب ليكون مقسماً لمطلق المنقول والمدعى قوله وانما قيد  
 الكلام به تعيناً الخ اي لا يختصيص المنقول بالخبري كما توهمه القائل  
 الا ان الذي هو الفاضل العصام فالخصر اضافي فلا يتجه عليه  
 انه انما قيده لتحكيم الكلية الشرطية كما صرح به في الحاشية وسبب  
 اليه المحشي ايضا ثم ان كون المحل كلاما خبريا مبني على تعريفها بمدافعة  
 الكلام كما بيني عليه كلام الشارح في التقييد بقوله منك كما سيأتي والا  
 فحقضي التعريف المشهور الذي هو النظر بالبصرة من الجانبين في النسبة  
 الخ ان يكون محلها الحقيقي نفس النسبة التامة الخبرية قوله

تعيينا لمحل المناظرة الخ يعني لما اطلق المص الكلام وابهمه احتمل  
 توجه المواخذة الى الكلام الانشائي والمفرد كما احتمل توجهها الى الكلام  
 الخبري فاحتاج الى تعيين ما ابهمه الاطلاق فعينه بالتقييد ففيه  
 تعرية عما كساه الاطلاق لا تقوية لما افاده المص بالاطلاق كما توهمه  
 العصام المحقق هذا مراده ثم ان المراد تعيين محل المناظرة في صورتى  
 النقل والدعوى لا مطلقا اذا المناظرة كما تجري فيها يجرى في التعريفات  
 والتقسيمات من غير اعتبار الدعاوى الصمنية هناك اصطلاحا منهم  
 وان لم يساعده شئ من تعريف المناظرة واقول يمكن ان يحتمل مراده  
 على محل مطلق المناظرة لكن على ان يحتمل على محل الحقيقى لا اعم  
 من الصورى المتعارف عندهم اى اذا حكمت بكلام معقول خبرى صريح  
 او ضمنا فاما ان تكون في ذلك الحكم ناقلا او مدعيا فمحتمل يخرج عنه شئ  
 من المناظرات الواقعة في التعريفات والتقسيمات بل في الانشائيات  
 والعبارات المركبات او المفردات وهو الاوفق بحال هذا المختصر  
 الموجز وحينئذ يظهر وجه وجهه اعدم تصريح المص بالابحاث الواقعة  
 على التعريفات والتقسيمات وغيرهما ووجه حل الشارح الكلام  
 في قوله على اللغوى ووجه تقييده بالقيد لكن سيأتى من المحشى ما ياباه  
 قوله وتنبه على ان المواخذة الخ لما توجه عليه ان التقييد المذكور  
 انما يعين محل المناظرة في صورتى النقل والمدعى فيما اذا لم يكن المقول  
 كلاما خبريا واما اذا كان المقول كلاما خبريا فلا يعين ان محلها النقل  
 او المقول او كلاهما دفعه بان لبس المراد تعيين محلها في جميع موارد  
 بل المراد تعيين نوع المحل وتمييزه عن نوعى الانشائي والمفرد لانهما  
 الاحتمالان الناشيان من ابهام الكلام بالاطلاق ولا يلزم من التقييد المذكور  
 جواز توجه المواخذة الى المقول الخبرى لان غاية ما افاده التقييد ان كل  
 ما يتوجه اليه المواخذة كلام خبرى والموجبة الكلية لا تنعكس الى نفسها  
 قوله واما الاول الخ بيان لجهة التنبيه عليه لا لمدار التنبيه فان القيد

المذكور

المذكورين عليه بلا مدار يعني ان الواخذة في صورة النقل انما توجه  
 الى الكلام الخبرى لان الواخذة في صورة النقل انما تتعلق بنفس النقل  
 ونفس النقل جملة خبرية ينتج من غير المتعارف ما هو المطلوب والكبرى  
 ظاهرة واما الصغرى فلان الواخذة في صورة النقل اما ان تتعلق بنفس  
 النقل او بالنقول او بهما والثاني والثالث باطل فتعين الاول اما بطلان  
 الثاني فلان كل منقول من حيث هو منقول محكي محض ولا شئ من المحكي  
 المحض مما يتعلق به الواخذة فلا شئ من النقول مما يتعلق به الواخذة  
 ويلزمه ان الواخذة لا تتعلق بالنقول اذ لو علق بها لكان بعض النقول  
 مما يتعلق به الواخذة لكن لا شئ من النقول كذلك كما ثبت وما قبل ان قولنا  
 لا شئ من النقول مما يتعلق به الواخذة ينعكس الى قولنا لا شئ من الواخذة  
 مما يتعلق بالنقول وهو المطاوب سهو ظاهر قوله محكي محض اى غير  
 ملزم واما النقول الملزم فداخل في المدعى قوله وما يقال من ان النقول  
 الخ معارضة للشارح في دعوى المناسبة ومنشأوها جل الكلام في المتن  
 على ما هو مقسم النقول والمدعى لاعلى ما هو مقسم النقل والدعوى  
 قوله فالتخصيص الخ اى تخصيص النقول بالخبرى غير مناسب  
 وهو الملايم لتقرير السؤال والجواب او تخصيص الكلام ههنا بالخبرى  
 بالتحديد غير مناسب وعلى الثاني يكون من تفريع اصل المدعى  
 وعلى الاول من تفريع بعض مقدماته وتقرير الدليل ان تخصيص الكلام  
 بالتحديد يلزمه تخصيص النقول بالخبرى وتخصيص النقول به غير مناسب  
 فتخصيص الكلام ههنا بالتحديد يلزمه ما هو غير مناسب وكل ما يلزمه  
 ذلك فهو غير مناسب فتخصيص الكلام بالتحديد غير مناسب وعلى كلا  
 التقديرين فالتخصيص بمعنى جعل النقول او الكلام خاصا ببعض افراده  
 بحيث لا يراد غيره ويقابله التعميم والتخصيص والتعميم كما يجريان  
 في الاحكام يجريان في الافراد كما في هذا المقام وليس التخصيص ههنا  
 بمعنى القصر لان التخصيص القصرى خاص بالكلام اللهم الا ان يحمل

قوله سهو ظاهر لان محمول  
 السالبة الكلية الاولى هو يتعلق  
 بلا الواخذة

قوله فالتخصيص بمعنى تخصيص جواز طلب الصحة بالخبري كما يفهم  
من تقييد الشارح بعد ما اطلقه المص غير مناسب وفيه انه غير صحيح  
لانه غير مناسب وليس معنى التخصيص الذكري على شيء من الاحتمالات  
الثلاثة المذكورة اذا التخصيص الذكري لا يمكن بالتقييد بعد التعميم اذ التعميم  
متضمن لذكر الكل فليس فيه تخصيص الذكر البعض بل فيه ذكر الكل  
ثم تخصيص المذكور البعض وانما يمكن التخصيص الذكري ههنا بان يقول  
المص اذا قلت بخبر الخ في جعل التخصيص بمعنى التخصيص الذكري  
على جميع الاحتمالات الثلاثة اعني المعاني المذكورة وكذا من جعله بمعنى القصر  
مطلقا فقد غفل ثم ان وجه تفرع هذا الكلام على ما سبق على الاحتمالين  
الاولين هو ان تخصيص المنقول او الكلام بالخبري يدل على قصر الحكم  
عليه في صورتى النقل والمدعى لانه تقييد ما اطلقه المص وقصر الحكم  
على الخبري غير صحيح في صورة النقل وان كان صحيحا في صورة الدعوى  
وانما قال غير مناسب اذ يجوز ان يكون التقييد لتخصيص المنقول بفردة  
الاشرف والاشهر اعني الخبري اولى بكون الكلام على الطريقة البرهانية  
فانه اذا لم يجوز طلب صحة المنقول الخبري فغيره اولى بالنتيجه على محل  
المناطرة كما قال المحشي وان لم يكن ظاهرا عند القائل قوله بل فيه  
تنبيه على محل المناظرة انما اتى بهذا الاضراب لئلا يعود القائل بان تعميم الحكم  
لجميع صور النقل حاصل باطلاق المص ايضا فتحصله بالتقييد تخصيص  
الحاصل بل عبث فاجاب بان في التقييد فائدة زائدة هي التنبيه على محل  
المناطرة لما اشرنا ان اطلاق المص او هم جرياتها في الانشأان حل الكلام  
على مصطلح النحاة وفي المفردات ايضا ان حل على اللغوى فوقع الابهام  
في محل المناظرة فاحتاج الى التنبيه المذكور ولما قلنا ان يقول اما اولا  
فلا نه ان اراد ان اطلاق يوهم جرياتها في الانشائيات والمفردات فإياه  
ماهية المناظرة سواء عرفت بالتعريف المشهور او بعد افعة الكلام ليظهر  
الحق اذ لا يتصور ظهور الصواب فيما عدا الخبري وان اراد ان اطلاق

قوله فإياه ماهية المناظرة  
فلا يكون ما دفعه ابهاما معتداه  
لا يقال يجوز ان لا يكون المناظرة  
منصورة عند الطالب بما هيتهما  
منصورة نعم لكن هي لا محالة  
لانا نقول نعم لكن هي لا محالة  
منصورة عنده بالهاتشي يقصد  
هذه اظهار الصواب كما لا يخفى



يومهم جربانها في المنقول الخبري كجربانها في نقله الخبري ففيه ان هذا الابهام  
 يلق بعد التقييد وانما يرتفع ذلك بقوله فيطلب الصحة اذ المراد صحة النقل  
 لصحة المنقول ولانما يعمهما واما ثانيا فلما كان المنقول الخبري قسما  
 من مطلق الكلام الخبري فالتقييد المذكور انما ينضى ذلك التنبيه  
 اذالم يصح في حق المنقول الخبري معنى ناقلا فيه كما يصح في حق نقله  
 اعني الكلام الخبري الدال على النقل والحكاية وليس كذلك اذ كل احد  
 ناقل فيما نقله عن غيره بل نقول ذلك المعنى اظهر في حق المنقول اذ نفس  
 قوله قال نقل ولا يصح طرفية الشيء لنفسه ولو مجازا بخلاف ما اذا كان المنقول  
 طرفا مجازيا بناء على ان قوله قال انما وقع في حق ذلك المنقول الا ان يقال  
 بالنقل في الحقيقة حكاية صدور كلام عن الغير ولفظ قال وضع بازائها بالنقل  
 مدلول قوله قال لانفسه فكما ان طرفية الكلام للادعاء الذي هو ايضا  
 حكاية الواقع من طرفية الدال للمدلول مجازا فكذلك طرفية قوله قال للنقل  
 من طرفية الدال للمدلول مجازا والظاهر تناسب الطرفين القرينتين  
 فهذه المناسبة انما تحصل اذا اريد من الظرف في قوله ناقلا فيه او مدعى  
 فيه الكلام الدال على النقل والادعاء ولا تحصل اذا اريد بالاول الكلام  
 المنقول لانه غير دال على النقل وبهذا الاعتبار يكون قوله ناقلا فيه  
 مظهرا في الكلام الدال على النقل بالنسبة الى المنقول الخبري ولهذا تعرض  
 بقوله او مدعى فيه ومن غفل عن حقيقة الحال حكم باستطراده واعلم  
 ان حاصل جواب المحشى عن معارضة القائل بان يقال لانسلم ان تخصيص  
 الكلام بالتقييد يلزمه تخصيص المنقول بالخبري وانما يلزمه لو كان ما قبله  
 ماهو مقسم المنقول والمدعى وهو ممنوع لانه انما يكون عبارة عما هو  
 مقسم المنقول والمدعى لو كان قوله ناقلا او مدعى بمعنى ناقلا له او مدعى له  
 وهو خلاف الاظهر بل الاظهر معنى ناقلا فيه او مدعى فيه فالظاهر  
 حينئذ ان يكون الكلام المقيد عبارة عما هو مقسم النقل والدغوى  
 ليناسب الطرفين القرينتين فعلى هذا لا يلزم تخصيص المنقول بالخبري

بل فيه تنبيه على محل المناظرة ثم اعلم ان ههنا نسخة اخرى حيث قال  
 ان هذا انما يتم اذا كانت المطالبة متعلقة بالمنقول واما اذا تعلقت بنفس  
 النقل فلا كما لا يخفى فعلى هذا قوله ناقلا بمعنى ناقلا فيه وقوله او مد عيا  
 بمعنى مد عيا فيه لا بمعنى ناقلا له او مد عياله فلا يلزم التخصيص ولا يخرج  
 عنه صورة من صور النقل بل فيه تنبيه على محل المناظرة كما عرفت  
 انتهى يعني ان الكلام الذي ذكره المصنف فيه الشارح هو متعلق بالمأخضة  
 اذا ظاهر انه احد الكلامين المتدافعين واحذر في المناظرة فانما يصح  
 حمله على ما هو مقسم المنقول والمدعى لو تعلق بالمأخضة بالمنقول واما اذا  
 تعلقت بنفس النقل فقط فلا يصح ذلك بل يجب حمله على ما هو مقسم  
 النقل والدعوى ولذا فرغ عليه معنى ناقلا فيه او مد عيا فيه وهذا  
 التقرير اظهر مما سبق قوله وانت تعلم ان المعنى الثاني اظهر  
 الخ لا يخفى ان منع دليل المعارضة بكيفية احتمال المعنى الثاني فدعوى  
 الاظهرية لتضمين دعوى اولوية التفسير ليكون معارضة بعد المنع  
 او اترجح السند كالسند المذكور على سبيل القطع وتلخيص مراده  
 انه لو حمل على المعنى الاول لزم ان يكون جميع افراد المنقول والمدعى  
 نفس الكلام لامضاء واللازم باطل لان جميع افراد المدعى وبعض  
 افراد المنقول معنى الكلام لا نفسه بخلاف ما اذا حمل على المعنى الثاني  
 اذ لا يلزمه شي منهما فهذا الدليل يدل على رجحان المعنى الثاني قطعا  
 وان لم ينحصر معنى الكلام في هذين المعنيين فمن اورد بان هذا الدليل  
 لا يستلزم اظهرية المعنى الثاني وانما يستلزم نفي المعنى الاول ثم اجاب بان المعنى  
 منحصر فيهما فاذا اتفق احدهما تعين الآخر فقد ركب متن عيا و اشار  
 بالاطهر الى اصلاح المعنى الاول بعموم المجاز في الضمير المجرور في ناقلا له  
 والاستخدام في ضمير مد عياله اي ان كنت ناقلا لنفسه او لمضاه  
 اي لمضاه ولا يصح عموم المجاز في الثاني والاستخدام في الاول اذ كل  
 ظاهر مدعى فهو معنى وليس كل منقول معنى اذ قد ينقل مجرد اللفظ كما

اذا لم يعلم الناقل معنى ما نقله لا يقال قلبس من شأن ذلك الناقل  
 المناظرة معه والخطاب في قوله اذا قلت بكلام الخ لمن من شأنه ان يناظر  
 معه لانا نقول ذلك ممنوع اذا المناظرة انما يتعلق بحكم النقل لا بحكم  
 المنقول وحكم النقل متحقق وان لم يعلم معنى المنقول وبهذا يظلم فساد  
 ما قيل انما يتم الدليل المذكور اذا حمل الكلام على اللفظي واما اذا حمل على  
 النفسي فلا انتهى مع ان لظاهر من الكلام في المناظرة هو اللفظي وهذا  
 القدر كاف في دعوى الاظهرية قوله على ان الظاهر الخ هذه العلوة  
 متعلقة بالجواب اعني قوله فيه انه انما يتم الخ لا متعلقة بقوله وانت تعلم الخ بمعنى  
 انما لو قطعنا النظر عن قوله نقلا او مدعيا وعن معاهما الاظهر في كلام  
 المصنف شي اخر ياتي عماد كره القائل وهو الزيد الحاصل في ماله اذ لا شك  
 ان في ظاهر كلامه زيد الحال القائل بين كونه فلا وبين كونه مدعيا  
 وفي ماله زيد الحال الكلام فان حمل الكلام على محل المناظرة كما اختاره  
 الشارح يكون زيدا بين بين النقل والدعوى وان حمل على ما هو مقسم  
 للمنقول والمدعى كما اختاره هذا القائل يكون زيدا بين المنقول والمدعى  
 وقد اعترف به القائل كما يظهر من كتابه فلو لم يقيد الكلام وابقى على  
 عمومه لم يكن زديده حاصرا لابين المنقول والمدعى ولا بين النقل والدعوى  
 ولو قيد بالخبري كان حاصرا سواء كان زيدا بين النقل والدعوى  
 او بين المنقول والمدعى فالتقييد بالخبري مناسب اذا الظاهر ان يكون  
 الزيد حاصرا وان لم يجب وهذا القدر كاف في رجحان التقييد فهذه  
 العلوة معارضة للقائل بعه منع دليبه واعترض عليه بان الزيد بين  
 النقل والدعوى غير حاصر بعد التقييد ايضا اذ يحل بخبر النائم  
 والساهي والمجنون والشاك والوهيم وبالخبر البديهي الجلي انتهى اقول  
 لا يخفى على احد ان الخطاب في قوله اذا قلت بكلام الخ لمن من شأنه المناظرة  
 وقت التكلم وكان في صدرها فخرج النائم والمجنون والصبي الغير العاقل  
 وقابل البديهي الجلي والنظري العلوم بالنسبة المخاطب باعتقاده

اذ الشخص انما يكون في صدد المناظرة في صورة الدعوى اذا ادعى حكما  
 واعتقد ان ذلك الحكم يحتاج ثبوته عند المخاطب الى الدليل والتنبيه  
 او زرد فيه واما اذا اعتقد انه عند المخاطب بديهي جلي او نظري  
 معلوم فلا يكون قائله في صدد المناظرة فيه بل لا يكون ذلك انقول  
 خبرا بل يكون انشاء اذ لا فائدة في الاخبار حيث لا في لازمها كما  
 في قوله تعالى رب اني وضعتها اثني فيخرج بقيد الخبري واما الخبر  
 الذي اعتقد المتكلم كونه محتاجا الى شيء من الدليل والتنبيه عند المخاطب  
 وكان بديهي جليا او نظريا معلوما عند المخاطب بحسب نفس الامر  
 فهو داخل في الدعوى كما يدل عليه تعريف المدعي بمن نصب نفسه  
 لاثبات الحكم بالدليل او بالتنبيه كما سبأني من الشارح وسبشير المحشي  
 الى ما ذكرنا وان غفلوا عنه ههنا والمراد من القول المستند الى ذلك  
 المخاطب ما صدر عنه بطريق الاختيار كما هو المتبادر من اسناد الافعال  
 الاختيارية الى ذوي الاختيار على ما صرح به الشريف المحقق  
 في حاشية المطول فيخرج خبر الساهي والنائم ايضا واما ما قبل ههنا  
 لا مدخل للقصد والشعور في خبرية الكلام لما صرح به التفازاني  
 في شرح التلخيص من ان قول المجنون او النائم والساهي زيد قائم كلام  
 وليس بانشاء فيكون خبرا ضرورة انه لا يعرف واسطة بينهما فلا يخرج  
 كلام النائم والساهي وان كان المراد هو الكلام الصادر بطريق  
 القصد والاختيار فتوهم فاسد اذ ليس المراد اخرجهما بقيد الخبري  
 الصادق على ما ليس بالقصد والاختيار بل المراد اخرجهما بما يتبادر  
 من اسناد القول الى ذي الاختيار وبين المقامين بون بعيد واما الشك  
 والوهم فان اظهر الشك والوهم بان يقول لا اتي في مزية او وهم في ان  
 زيد قائم مثلا فكلاهما مأخوذ في حكم المفرد كما في قولنا زيد قائم  
 بناقضه زيد ليس بقائم فلم يكن نسبة الكلام ملحوظة على وجه التفصيل  
 بل على وجه الاجمال والمراد بالكلام الخبري ما لوحظ نسبته على وجه

التفصيل ليكون محلا للمناظرة التي لا يكون الا في النسبة التفصيلية وهو ظاهر نعم كلاهما مشتمل على تفصيل النسبة باعتبار دعوى الشك والتوهم لكن كلاهما بهذا الاعتبار داخل في الدعوى قطعا ولو سلم ان اظهار الشك والوهم في النسبة يمكن بالملاحظة التفصيلية بان يقول زيد قائم وانا متردد او متوهم فيه فلا شبهة في ان من اظهر الشك او الوهم فيها لا يكون في صدد المناظرة ولا يكون من شان ذلك القول ان يشاطر فيه اذ المناظرة في الدعوى تدور على دعوى المطابقة كما يدل عليه تعريف الفاضل العصلم للدعي بانه من يفيد مطابقة النسبة ولا افاضة مع اظهار الشك والوهم وبالجمله هما ان اظهر احالهما فلا يكونان في صدد المناظرة ولا كلاهما مما من شأنه ان يكون محلا للمناظرة والمراد ذلك وان اخفيا حالهما فخرهما داخل في الدعوى بلا مرية كخبر من يعتمد الكذب وهو جازم بنقيضه كما لا يخفى نعم رد على المحشي بمحاث الاول ان عدم الحاصرية بدون التقييد انما يتم اذا حل الدعوى على الصريحة واما اذا عم من الضمنية فلا اذ ما من لفظ الا ويتضمن الدعوى واقلها دعوى المطابقة لقانون اللغة ولعل كلام القائل مبني عليه الثاني ان التزديد المذكور وان لم يكن في الشرطية الكلية لكنه حاصر بالنسبة الى جزئية الشرطية وقد حل عليها القائل الا ان يقال الكل خلاف الظاهر قوله احسن من وجوه الاول التنبه على محل المناظرة الثاني حصر التزديد الثالث الارشاد الى المعنى الاظهر كذا قبل وفيه ان ما يفهم من تقرير المحشي ان المعنى الاظهر ارشاد اليه دون العكس فالحق ان قيد من وجوه ان دخل في التفرع فاما محمول على ما فوق الواحد واربده الوجهان الاولان واما ان يراد بالثالث ما اشار اليه في بعض النسخ من ان عدم التقييد والحمل على ما هو مقسم المنقول بوجب تعلق المؤاخذة بالمنقول بناء على ان الظاهر من الكلام المذكور احصد الكلامين المتدافعين وان لم يدخل في التفرع فالمراد بالثالث ما يستفاد

من قوله ثم التقييد انما يحتاج الخ من ان التقييد وحل الشرطية على  
الكلية مناسب. قوله نعم لو حل الكلام الخ بمعنى زيادة قيد التام  
دليل على انه حل الكلام على المعنى اللغوي الشامل لجميع المركبات والمفردات  
ولو حله على الاصطلاح المتبادر لكان أولى فاندفع ما قيل ان مناه  
استثناء القيد الثاني من الاول وهو غير مقبول وكذا ما قيل لا مدخل  
لهذا الحمل في السؤال قوله ثم هذا التقييد انما يحتاج الخ شروع  
في الوجه الاخر لمناسبة التقييد واولونه وحاصله ان التقييد بما يتوقف  
عليه صدق الشرطية الكلية التي هي المناسبة للمقام وكل ما هو شأنه  
اولى. فقوله انما يحتاج اليه بمعنى انما يحتاج اليه في صدق اصل معنى  
الشرطية الكلية لافي صدق المهمة فاقبل فيه ان التقييد محتاج اليه  
في التثنية على محل المناظره لبس بشيء لان التثنية المذكور زائد على  
اصل المعنى والكلام في الاحتياج اليه في صدق اصل المعنى فالتثنية المذكور  
من النكات المناسبة للمقام لا بما يتوقف عليه صحة اصل المعنى قوله  
اذا كان كلمة اذا بمعنى الكلية الذي هو معنى متى وكذا اذا يستعمل بعض  
الادوات في معنى البعض الاخر مجازا فاستعمال اذا في معنى كلما من باب  
ذكر العام واردة الخاص اذ جميع الاوقات والاوضاع اخص من مطلق  
الوضع والوقت ولبس مراده اما بحمل كلمة اذا عليها واما بحملها على  
الاهمال وحل المهمة على الكلية كما وهم لان الثاني استعمال مجموع  
الركب في المجموع الاخص منه لا استعمال كلمة اذا فقط قوله وكذا  
التقييد ان الوقعان نقل عنه لا يخفى انه لو حل كلمة اذا على الاهمال لم يخرج  
الى التقييد اصلا سواء حل كلمة ان على الاهمال او على الكلية فليس امل  
انتهى يعني يصدق قولنا اذا قلت بكلام فعلى وضع ان يكون ذلك  
الكلام خبريا مجهولا فطلب الصحة ان كنت ناقلا فيه اي في ذلك الكلام  
الخبري المجهول او كلما كنت ناقلا فيه او الدليل ان كنت مدعيا فيه  
او كلما كنت مدعيا فيه فعلى تقدير ان تحمل الشرطية الاولى على الجزئية

او المهمة لاحاجة الى التقييد في شيء من المواضع الثلاثة لصديق المتصلتين  
الاخيرتين بلا تقييد حيث ذكرنا كليتين وجزئيتين ولقائل ان يقول انهما  
صدقهما بلا تقييد ان نعين رجوع الضميرين الجورين في ناقلا فيه  
ومدعي فيه الى الكلام المأخوذ مع الوضع الذي كان صدق الجزئية  
او المهمة بالقياس اليه وفيه تأمل واطلح للاشارة اليه امر بالتأمل نعم  
لوقيد الكلام بقيد الخبري المجهول لم يخرج الى التقييد في شيء من المتصلتين  
المتنيتين الكليتين اذ يصدق قولنا كلما قلت كلاما خبريا بمجهولا فاما  
ان يكون ناقلا فيه اي في ذلك الخبري المجهول او مدعي فيه وكلما كنت  
ناقل فيه يطلب الصحة وكلما كنت مدعي فيه يطلب الدليل قوله  
لكن المناسب للمقام اي مقام بيان المشكلة قوله من ان مهملات  
العلوم كلييات اي المهملات المختصة بالعلوم سواء كانت من حيثها  
او من مبادئها وسواء كانت حليات او شرطيات وسواء كانت اجزاء لها  
بحسب الظاهر او اشارة الى اجزائها فهي وان كانت مهملات بحسب  
الظاهر لكن يجب حملها على الكليات كما ان مطلقاتها من الجليات  
والشرطيات ضرورية بان اي ضرورية بان مطلقات في الجملة ولزوميات  
في التصلة وعناديات في التفصلة قوله كما اشار اليه في الحاشية حيث  
قل كلمة اذا وان للاهمال فاذا حل كلام المص عليه فلا حاجة الى التقييد  
نعم يحتاج اليه ان حل على الكلية كما هو المناسب للمقام بناء على  
ان مهملات العلوم كلييات ومطلقاتها ضرورية بان كما صرح به الشيخ  
في الشفاء انتهى قبل ما نقل عن الشيخ مخالف لما ذكره المتطفيون  
من ان المهمة في قوة الجزئية واجب بانه لامتافاة بينهما لان كلام اهل  
المنطق في ان مفهوم المهمة والجزئية متلازمان ولا يلزم من كون  
المهمة متلازمة للجزئية ان لا تصدق كلييات بل هما كما تصدقان في مواد  
الجزئية في الحيوان انسان تصدقان في مواد الكلية كما في الانسان  
حيوان ولكن المهمة متلازمة للجزئية بحسب الصديق ولكن جميع

افرادها الواقعة في العلوم منعقدة في مواد الكليات واقول هذا الجواب  
غير حاسم اذ لا شك في وقوع الجزئيات والمهملات في مواد الجزئيات  
في العلوم والالكان اشتغال اهل المنطق ببيان الشكل الثالث وسائر  
الضروب المنتجة للجزئيات عبثا واشتغالا بما لا يعنى فالجواب الحاسم  
ان مراد الشيخ ان المهملات المنعقدة في مواد الكلية يجب ان تحمل على  
الكليات وان المطلقات الصادقة في مواد الضرورية يجب ان تحمل  
على الضروريات ولك ان تقول مراده ان المهملات الواقعة اجزاء لها  
وان كانت في مواد الجزئيات يجب ان تحمل على الكليات بتقييده  
موضوعاتها لتكون قوانين واقعة في كبرى الشكل الاول ليتعرف منها  
احكام جزئياتها بضم صغرى سهلة الحصول اليها نعم يرد على الثاني  
ان تخصيصه بالمهملات دون الجزئيات فتحكم ولعل مراده من المهملات  
اعم من الجزئيات والجزئيات اخيلت على المقايسة ثم اقول لولا هذه  
الحاشية من الشارح لاحتمل تقييده لتوجيه اختيار ارادة الاهمال لانه  
بدل على ان الشرطية لا تصح كلية قوله مع ان ما نقله عن الشيخ  
يستدعي وجوب ذلك بناء على ما شرنا من ان المهملات في كلامه اعم  
من الشرطيات وما هي اجزاء العلوم صراحة او اشارة بقي بحث هو  
ان ما ذكره ههنا يوجب ان لا يقع في شيء من العلوم مهمة وكلام الشيخ  
ذال على وقوعها في العلوم وان كان اهمالها بحسب الظاهر وبالجملة  
ما ذكره الشيخ انما يوجب حل المال على الكلية لا على حل جميع القضايا  
الواقعة في العلوم على الكلية والا لم يقع مهمة بحسب الظاهر فلا يجاب  
فليكن ما ذكره المص والشارح من جملة ما كانت مهملات بحسب  
الظاهر وان كان المناسب لمن في صدد الشرح والكشف ببيان المال  
فالحق ان ذلك من جملة وجوه الجعل مناسبة كما لا يخفى قوله هو  
العلوم الحكيمية بناء على ان العمدة عند الشيخ هي العلوم الحكيمية  
فالظاهر انه يبين ما ينطبق بها وفن المناظرة لبس منها لانه ما حث



عن احوال الابحاث لاعتنى احوال الاعيان قوله وايضا المراد بمهملات  
 العلوم وان كانت العلوم اعم من غير العلوم الحكيمية اجزاء العلوم بناء  
 على ان المتبادر من اضافة المهملات ما لها مزيد اختصاص بالعلوم وهي  
 اجزاؤها التي هي المسائل في التحقيق واعم من الباسدي في المشهور اي  
 ما كان اجزاء لها بالفعل لا ما كان اشارة اليها اذا اختصاص الاجزله  
 بالفعل ازيد من اختصاص ما كان اشارة اليها قوله بل هو اشارة  
 الى حلية هي جزء الفن وهي كل ما هو طلب صحة النقل المجهول فهو  
 لا يبق موجه وكل ما هو طلب الدليل على المدعى المجهول فهو لا يبق موجه  
 وما قيل هي بكل كلام نقلته يطلب صحة نقله وكل مدعى ادعيته يطلب  
 عليه الدليل فاسد لان المناظرة باحثة عن احوال الابحاث والمدافعات  
 الكلية من حيث انها مقبولة او غير مقبولة فيجب ان يكون افراد موضوعات  
 مسائلها ابحاثا والكلام المنقول والمدعى ليسا بحثين حقيقة بل البحث هو  
 الطلب الذي جعله محمولا في المسثلين ثم ان المسثلين الكليتين مستفادتان  
 من المتصلتين الكليتين الاخيرتين بلامرية واما استنفادتهما من المهملتين  
 بدون التقييد فانما هي بواسطة صدقهما كليتين بهذه القيود ولذا  
 جعلهما اشارتين فيهما لاصراحتين وبما ذكرنا ظهر فساد ما قيل فيه  
 انه ان اراد انه اشارة الى حلية كلية هي جزء الفن كما يشير اليه قوله  
 ليكون موافقا لما هو المقصود ههنا في اشارة تلك المهمة الى هذه  
 الكلية نظر لا يخفى وان اراد انه اشارة الى حلية مهمة هي جزء الفن  
 فيعود المحذور للذكور نعم رد عليه ان المسثلين انما تستفادان  
 من المتصلتين الاخيرتين لامن الشرطية الاولى المصدرة بكلمة اذا وكلام  
 المحشى ههنا فيها لافيهما ولعله مراد ذلك القائل ولا مخلص الابان يقال  
 كلام المحشى مبنى على كون المتصلتين الاخيرتين تالبا للمتصلة الاولى  
 لا قائمتين مقام التالى المحذوف فلا اشكال قوله لكن المناسب على  
 كل تقدير من التقديرين اللذين اخدهما ان يكون مراد الشيخ من العلوم

هي العلوم الحكمية وان كان المراد من مهملاتها اعم من اجزائها وما  
 هو اشارة الى اجزائها من المبادئ والمسائل وثانيهما ان يكون  
 مراده من المهملات الاجزاء حقيقة وان كان المراد من العلوم اعم  
 من الحكمية وغيرها قوله ليكون مناصبا لما هو المقصود ههنا  
 على التقدير الثاني وللعلوم الحكمية على التقدير الاول اذ لا شبهة  
 في لياقة تحصيل المناسبة بين المسير والمشار اليه وهي العلوم الحكمية  
 وبين سائر العلوم في الكلية المستوجبة للاضطعية وان اشار بعضهم  
 ههنا قوله لان الواجب على الخصم الخ فيه ان كلام الشارح  
 في الابق لا في الواجب فليكن مطلق الطلب واجبا ومن مخاطب  
 لابقا لانه اذا لم يعلم صحة الثقل فلعل الناقل عند الطلب يأتي بما يفيدها  
 فلا يليق ترك الطلب منه وان يرجع بنفسه نعم رد على الشارح  
 ما سيورده المحشي من ان كلام المص في بيان الواضائف الموجهة لافي بيان  
 الواضائف اللاحقة لكنه بحث اخر واعلم ان اصل السؤال في كلام  
 القائل الفاضل العصام بعدم لياقة التقييد والمحشي اكتفى بالاقول  
 فقال لا حاجة الى التقييد والدليل الذي ذكره يفيدهما لان ما لا يمكن  
 مناسبا لابقا لا يكون محتاجا اليه بوجه ولا يتعكس فدعوى المحشي اعم  
 مما ذكره القائل وما يفيد الاخص يفيد الاعم بل نقول في تغير المحشي  
 العنوان اشارة الى ان التقييد حشو مفسد بالنسبة الى كونه هادما للكلية  
 الشرطية لان اللازم باللزوم الكلي هو لياقة مطلق الطلب لا لياقة  
 الطلب من الناقل ولزوم الاعم لا يستلزم لزوم الاخص المفيد ولما لم يحمل  
 القائل الشرطية على الكلية بل جعلها على المهمة كما صرح به لم يكن  
 التقييد المذكور بالنسبة الى المهمة حشوا مفسدا بل كان غير لائق لكونه  
 تخصيص البيان ببعض ولذا اورده بعدم اللياقة ولما كان الشارح  
 في صدد تصحيح كلية الشرطية كما صرح به في الحاشية المنقولة كان  
 التقييد حشوا مفسدا بالنسبة اليه ومن غفل عنه قال ما قال قوله

الى الناقل عنه لاجل جلة اليه اذ يجوز رجوعه بنفسه الى من يرسله الى المنقول  
 عنه والى الحاضرين المشاهدين لقول المنقول عنه عن يوثق به لا يقال  
 جميع ذلك نقل اخر يحتاج الى التصحيح والى المراجعة بنفسه الى المنقول  
 عنه لا ناقول رعا لا يحتاج اليه النقل المتعدد والا لم يحصل اليقين بالتواتر  
 قوله - والظاهر ان المناظرة ان عرفت اى المناظرة التى قصد المص  
 بيان طرفها فى صورتى النقل والدعوى ان كان حقيقتها محدودة  
 بمدافعة الكلام من الجانبين ليظهر الحق فالتقييد لولى وان لم يجب  
 اذ لزوم التقيد بوجوب لزوم المطلق بناء على ان التقيد فى جانب التالى  
 بخلاف ما سبق فله فى جانب المقدم فالشرطية ههنا صحيحة من غير  
 تقيد كلية كانت او مهمة لكن فى عدم التقيد ابهام لما هو المقصود  
 وابهام لما هو خلافه وهو كون الرجوع المذكور من افراد المناظرة مع  
 انه ليس منها حيثث ورفع الابهام ودفع الابهام اولى وايضا كون المناظرة  
 عبارة عن مدافعة الكلام لا يقتضى المخاطبة بين الخصمين اذ المدافعة  
 بين الكلامين كونهما فى طرفى نسبة واحدة سواء كانا بطريق المخاطبة  
 اولا ولوسم فلا يقتضى كون المخاطبة مع المخاطب الناقل او المدعى بل  
 قد يكون مع من يمينه لكن الظاهر ان تكون بطريق المخاطبة مع  
 الناقل او المدعى فالظاهر ان يحمل التعريف عليها قال فى الحاشية هذا  
 مبنى على ان المتبادر من المدافعة الرفع بطريق المخاطبة والدفع بطريق  
 الخطاب اذا كان طلبا لا بد ان يكون طلبا من المخاطب قطعا انتهى  
 اقول ظاهرة انه جعل العين ناقلا او مدعى لان المخاطب المطلوب منه  
 اعم منهما ومن يعينها بقى ههنا بحث هو انه لاشك ان المناظرة واقعة  
 بين القدماء والمتأخرين مع ذكرهم بطريق الغيبة كما اشتهر فى كتب  
 المتأخرين فلا مخاطبة مع القدماء نعم قد يتركون منزلة المخاطب فيما  
 اذا قيل فان قلت كذا ويمكن دفعه بان المراد من المخاطبة اعم من المخاطبة  
 محققا وتزويلا واذا صدر من الجانبين كلام يكون هناك فاهو بمنزلة

المخاطبة وان ذكر الخصم بطريق الغيبة بخلاف الرجوع بنفسه من غير  
 تكلم في مقابلة الناقل أو مغيبة اذ لا مخاطبة هناك مع الناقل أو مع  
 من في حكمه لا تحقيقا ولا تنزيلا لانهما فرعا التكلم قوله بمدافعة  
 الكلام اضافة المصدر اما الى الفاعل كما يدل عليه قوله اذ لا مدافعة  
 للكلام واما الى انظر في كما في ضرب اليوم فعلى الاول لا يوجد شرط  
 حنف اللام عن قوله اظهرا الا ان يستند الاظهار الى الكلام مجازا  
 او يحمل على مذهب الكوفة وعلى الثاني لم يترتب عليه قوله فالتقييد  
 اولى اذ الرجوع بنفسه لقصد الهدم مدافعة في الكلام وان لم يكن  
 هناك مدافعة الكلام للكلام وايضا يلزم زيادة من في الاثبات ولم تصد  
 قوله كما هو المشهور في جعل الاول تحقيقا والثاني مشهورا ترجيح  
 لجانب الشارح بحسب نفس الامر لان المشهور المقابل للتحقيق بمعنى  
 الباطل وفي قوله لكن يؤيد عدم التقييد ترجيح لجانب القائل  
 من حيث الموافقة لمراد المضى ولا تدفع بين الترجيعين وان توهمه بعض  
 القاصرين كما لا يخفى قوله فالتقييد لبس على ما ينبغي وان لم يمتنع  
 لان التقييد على التعريف الثاني انما يكون حشا ومفسدا موهما للمهم  
 جواز الرجوع بنفسه اذا حل الشرطية على الكلية لاعلى المهمة  
 وقد سبق منهما ان حملها على الكلية مناسب لا واجب وايضا يمكن  
 ان يحمل المشهور على المدافعة بين الكلامين بتخصيص الجانبين  
 بالتخاصمين المتكلمين ومن ههنا يعلم وجه قوله والظاهر في صدد المحاكمة  
 ثم ان فيه تقريرا بالقائل من حيث ان التقييد غير لائق لانه غير محتاج  
 اليه قوله وذلك اي اولوية التقييد على التقدير الاول وعدم لباقتنه  
 على التقدير الثاني ثابت لان الظاهر ان مراد المضى بيان جميع الطرق  
 الموجهة في صورتى النقل والدعوى واما الاقتصار على الطرق المشهورة  
 واحانة الباقي على المقايضة فغير ظاهر مع امكان تعميم كلامه قوله  
 ولا يخفى ان طلب الخصم صحة النقل بنفسه اي طلبه الباطل صحة النقل

وكذا طلبه الدليل اقصد ظهور الصواب فان قيل اذا كان الطالب طالبا للصحة والدليل على المدعى بنفسه كان في جانب النسبة الذي كان الناقل والمدعى فيه فلا يكون خصما مناظرا بالمعنى الثاني ايضا بل معاوانا لان الخصامين هما شخصان كانا في جاني النسبة ولذا خرج المكالمة بين العلم والمتعلم في احد طرفي النسبة عن المعنى المشهور بل ذلك الطالب انما يكون خصما مناظرا اذا كان طالبا لفساد النقل ولدليل نقبض المدعى قلت هذا جار فيما اذا طلب الصحة والدليل من الناقل والمدعى مع انه مناظر حيثئذ والحل ان الطالب سواء كان طالبا من الناقل والمدعى او المستدل او طالبا بنفسه هو قد يقصد حفظ النقل او المدعى او المقدمة فيكون معاونا وقد يقصد هدمه فيكون خصما مناظرا وان لم يتكلم وللإشارة اليه قال طلب الخصم نعم لا يظهر الخصومة بدون التكلم لكن عدم ظهور الشيء لابتاقي وجوده في نفس الامر وذلك لان السائل في عرفهم من نصب نفسه لهدم الحكم وههنا بحث اذ لا معنى يكون الرجوع بنفسه الى مبادئ الصحة لقصد هدمها بخلاف طلبها من الناقل وسيجيء قوله فيه انه ان اريد بالعلم الخ اعلم ان قول الشارح لانها لو كانت معلومة الخ دليل لوجوب التقيد في تصحيح كلية الشرطية بان يقال لو لم يقيد كان المعنى كلما كنت ناقلا يطلب منك الصحة سواء كانت معلومة او لا فيلزم ان يصدق قوائما كلما كانت معلومة يلحق طلبها واللازم باطل لانه كلما كانت معلومة لا يلحق طلبها فقوله لو كانت معلومة الخ اشارة الى بطلان اللازم فاورد عليه المحشي بانه ان اريد بالعلم المتني في ذلك القيد مطلق التصديق الشامل للفظ والبقين فبطلان اللازم ممنوع لان الصحة المنظونة قد يلحق طلبها في المطلب البقيني وان اريد معنى البقين فبطلان اللازم مسلم لانها كلما كانت متينة فلا يلحق طلبها في شيء من المطالب فيعارض بلن هذا التقيد غير واجب لانه تقيد قاصر عما سبق له وهو تصحيح الكلية لان الشرطية الكلية مع هذا التقيد يكون

بمعنى كما كنت ناقلا ولم يكن الصحة متيقنة فليبق طلبها مع ان قبضتها  
 صادق فيما اذا كان الصحة والمطلب ظنيين فراده من القصور القصور  
 عما سبق له لا القصور عن احاطة جميع الصور الموجهة والا لوجب  
 ان ينسب الى الشق الاول دون الثاني اذ لا قصور حينئذ في الشق الثاني  
 وانما هو في الشق الاول واجيب عنه بانه انما يرد اذا حل قوله لو كانت  
 مطومة فلا يلبق الخ على الشرطية الكلية واستدلال الشارح لا يتوقف  
 على حمله على الكلية بل يتم بحمله الشرطية الجزئية او المهيمنة بان يقال  
 لو لم يقيد لصدق الكلية القسالة بانه كما كانت الصحة مصدقة فطلبها  
 يلبق لكن يصدق نقيضه وهو قد يكون اذا كانت مصدقة متيقنة  
 فلا يلبق طلبها اقول فعلى هذا يخرج عن بيان المص بعض الصور  
 اللائقة الموجهة وهو طلب الصحة فيما اذا كانت الصحة مظنونة  
 والمطلب يقينا واللايق المناسب التقييد المفيد الكلية الشرطية على وجه  
 لا يخرج عن البيان شيء من الصور الموجهة فلا بد من حل قوله لو كانت  
 معلومة فطلبها لا يلبق على الشرطية الكلية ايضا ولذا الجاء المحشي  
 الى الجواب الاخر كما لا يخفى قوله لجواز ان يكون العلم بها الخ يعني  
 ان مقدم الشرطية الكلية القسالة بانه كما كنت ناقلا ولم تكن الصحة  
 منصفا بها فيطلب منك الصحة شامل لجميع اوضاع النقل سواء كان  
 ذلك النقل مقدمة دليل او لا سواء كان مقدمة دليل قطعي للمطلب اليقيني  
 كما في اثبات الفرضية والحكمة بالنقل عن الشارح او مقدمة اماره كما  
 في اثبات الوجوب والكراهة بالنقل عن الشارح ايضا واذا كان مقدمة  
 دليل قطعي يجب ان يكون معلومة يقينا ولا يكتفي كونها مظنونة وانما يكفي  
 ذلك فيما اذا كان مقدمة اماره فاذا كان مقدمة دليل قطعي ولم يكن  
 الصحة متيقنة عند الطالب بل مظنونة عنده فينبغي له ان يطلب العلم  
 اليقيني الذي يظهر الحق في ذلك المطلب وتحقيق ذلك ان اهل  
 الاصول ذكروا ان الفرضية والحكمة لاثباتان لا بدليل شرعي لاشبهه

في شجرة من الشارح بل يكون متواترا كالقرآن والحديث المتواتر ولا في  
 دلالة على الحكم بان يكون نصافيه حتى لو عرضه إحدى الشبهتين  
 لم تشابه بل يشبه الوجوب والكرهية التحريمية فقد ظهر ان صحة النقل من  
 الشارح مما يتوقف عليها حكم المنقول فلكون المطلب الذي هو حكم  
 المنقول ههنا بقية لا يكتفي فيها بالظن تأثير بليغ في لياقة طلب الصحة المظنونة  
 فيما اذا كان الحكم هو الفرضية او الحرمة وكونه ظنيا يكتفي فيه بالظن  
 تأثير بليغ في عدم لياقة طلب الصحة المظنونة فيما اذا كان الحكم هو  
 الوجوب والكرهية لانهما يشتركان بمجر دال الظن وهو ظهور الحق في حقها  
 فيعده ظهوره لا يليق طلب الزائد على تقدير الحاجة بخلاف المطلب  
 البقني وبهذا ظهر فساد ما قيل ان المطلب عبارة عن المنقول والكلام  
 في صحة النقل ولا تأثير لكون المطلب يقينا في لياقة طلب الصحة المظنونة  
 ولا لكونه ظنيا في عدم لياقة طلب الصحة المظنونة انتهى وذلك لان  
 كلام المشي فيما اذا كان صحة النقل مما يتوصل بها الى حكم المنقول بان يكون  
 مقدمة من دليله وهذا القدر كاف في اراد المحشي لما عرفت ان وضع  
 كون النقل مقدمة من دليل حكم المنقول من الاوضاع الممكنة الاجتماع  
 مع مقدم الشرطية الكلية التي ذكرها الشارح ومع مقدم الشرطية  
 الكلية المذكورة في المتن وقد يجاب عما قيل بان المراد بالمطلب هو العلم  
 بالصحة بمعنى العلم المطلوب هناك لا المنقول وفيه ان الجواب الاقرب يا بابه  
 اذ الشيء لا يناسب نفسه الا انه يحمل المناسبة على كون العلم الحاصل  
 فردا من افراد العلم المطلوب وينتج على القائل ان تخصيص المطلب  
 بالمنقول من غير تخصيص اذا نقل قد يكون مقدمة دليل حكم اخر غير  
 حكم المنقول وبما حققنا ظهر فساد ما قيل فختصار الشق الثاني ونلتزم  
 انه كلما لم يكن الصحة متبقة بليق طلبها انتهى وايضا قد يكون النقل  
 مما لا يمكن تحصيل اليقين بصحته كما اذا كان الحديث المنقول من خبر  
 لاحاد فيكون المطلب تكليفا بما لا يطابق قوله اللهم الا ان

يراد الخ اختيار للشق الثالث المبني على تخصيص العلم بمعنى مطلق  
 التصديق والمراد بالعلم المناسب ما يفيد العلم المطلوب فاليقين المنظم  
 الى الظن مناسب للظن لالبيين لا يقال للصواب ترك قوله او تقليدا  
 لان العلم بالنتيجة لا يكون تقليدا بل استدلاليا فلا يناسبه تقليدي اصلا  
 فلما معنى لاخذ التقليدي في هذا التعميم سواء كان تعميما للعلم المناسب  
 او للمطلب لا نأقول لما كانت النتيجة تابعة لآخر المقدمتين لم يكن  
 العلم الحاصل من دليل مشتمل على مقدمة تقليدية يقينا بل تقليديا ايضا  
 الا يرى المقلدون في كل مسألة اجتهادية وفي كل فرع من فروعها الجزئية  
 الحاصلة من تلك المسئلة بضم صغرى سهولة الحصول اليها فلبس العلم  
 التقليدي عالم يحصل بدليل اصلا بل هو العلم الجازم القابل للنشك  
 سواء حصل من الدليل ام لا فليأمل قوله ولم يقل لا يصح مع ان  
 مقام بيان الطرق الموجهة يقتضي ان يقول ذلك قوله لجواز  
 ان يطلب الصحة المعلومة اى بالعلم المناسب للمطلب لما سبق ان المعلومة  
 تغير المناسب يلحق طلبها فلبس بما كان الشارح بصدده ومعنى كون  
 الطلب للامتحان الذى يقصد منه اظهار الصواب ان يكون الاظهار  
 مقصودا اصليا والامتحان وسيلة اليه لا العكس حتى يكون خارجا  
 عن تعريف المناظرة بناء على ان المتبادر من لام الغرض في تعريفها  
 ان يكون الاظهار غرضا اصليا سواء كان معه غرض آخر بالتبع او لا وذلك  
 الطلب يتصور فيما اذا كانت الصحة مظنونة للطلب او متيقنة له ويطلبها  
 من الناقل لينظر هل الناقل بعلمها من طريق الطالب او من طريق آخر  
 اوضح من طريقه او لبس باوضح لينقلب ظنه الضعيف الى الظن  
 للقوى او يقينه الى اليقين الاقوى اما بالطريق الاوضح ان كان طريق  
 الناقل اوضح من طريقه واما بتعاضد الطرق ان لم يكن اوضح  
 ولا يدخل هذا في الشق الثاني لانه بواسطة الامتحان والاستعلام  
 بطرق متعددة في الشق الثاني عالم يمكن بواسطته بقرينة المقابلة وايضا



يتصور ذلك فيما اذا كانت معلومة عند الطالب ظنا او يقينا ويطلبها  
 لينظر انه ان لم يعلمها كان طالب بعلمه ويظهرها عنده ايضا لان قصد  
 ظهور الصواب اعم من قصد ظهوره عند الخصم ويتصور ايضا لامتحان  
 الناقل بانه هل هو من ارباب المناظرة حتى يناظر معه ويظهر الصواب  
 او ليس منهم فيعرض عن المناظرة معه وامام قبل يتصور ذلك الطالب  
 فيما اذا كانت الصحة معلومة علما ظنيا فيطلب الصحة من الناقل لينظر  
 هل الناقل نقله عن جزم لينقلب ظنه علما ونقله عن ظن ايضا ففاسد  
 لانها على هذا البست بمعلومة بالعلم المناسب للطلب والكلام فيه وما قبل  
 في دفعه عنه مراده ان الطلب المذكور لمجرد الامتحان الا ان فيه احتمال  
 انقلاب ظنه علما وليس مقصود الطالب هو العلم الحاصل من قبل لانه  
 تحصيل الحاصل والالعلم اليقيني حتى لا يكون الصحة معلومة بالعلم المناسب  
 فافسد منه لان مقصود الطالب اذا لم يكن شبا من الظن واليقين كان  
 غرضه مجرد الامتحان فيكون خارجا عن تعريف المناظرة وبمجرد احتمال  
 الانقلاب لا يجدي به نفع لان ذلك الاحتمال ان لم يكن باعنا للطلب  
 كان الغرض الاصلى هناك هو الامتحان فيخرج عن تعريف المناظرة  
 وان كان باعنا كان غرضه الاصلى تحصيل اليقين لما قالوا ان الغرض  
 لا يجب ان يكون معلوم الحصول عقيب الفعل بل كثيرا ما يكون مشكوك  
 الوقوع او الموهوم ومع ذلك يكون حاملا على الفعل وباعثه فلا يكون  
 الصحة معلومة بالعلم المناسب وايضا يبطل قوله ولا اليقين قوله  
 وهذا لا يستلزم تعدد العلة الفائية الخ لما توجه عليه بانه لو جاز ذلك  
 لزم تعدد العلة الفائية المستلزم للمحال كما سيحى دفعه بانه لا يستلزمه  
 وانما يستلزمه لو كان كل من الامتحان واطهار الصواب غرضا بمعنى  
 الباعث المستقل وليس كذلك بل الغرض الاصلى هو الاظهار والامتحان  
 غرض بالبيع والباعث المستقل مجموعهما ولقائل ان يقول لكنه يستلزم  
 خروج تلك الصورة عن تعريف المناظرة لما سيحى منه ان المتبادر

قوله  
 وقولهم الفعل التصديق بقائدهما  
 يتوقف على التصديق بقائدهما  
 فكلام الحكماء ولا يرتضيه  
 الحكماء ولو سلم فإرادهم  
 من التصديق هناك الغييل  
 من الشك والوهم بل من الغييل  
 كما صرح به حفيد السعد  
 التفاضل في مجموعته

في تعريف المناظرة ان يحتمل الاظهار على الغرض بمعنى الباعث المستقل  
 ولعله اشار ههنا الى ما هو الحق من ان المتبادر في تعريفها هو الغرض  
 الاصلى مستقلا كان او غير مستقل قوله لكنه تطويل يستغنى عنه  
 لان الامتحان مما لا دخل له في اظهار الصواب في مقام المناظرة ويرد عليه  
 النظر الاتي كما ستعرف قوله وايضا يجوز ان يكون طلب الح اشار  
 في الاحتمال الاول الى ان اظهار الصواب في تعريف المناظرة اعم من ان  
 يكون مقصودا بالذات او بواسطة شيء آخر كما لامتحان واشار ههنا  
 الى انه اعم من ان يكون حاصل بطريق واحد او بطريق متعددة لكن المراد  
 هنا طلب حصوله بطرق متعددة لا بواسطة الامتحان بقرينة المقابلة  
 فابواسطة الامتحان داخل في الاحتمال الاول لان المراد منه هو الطلب  
 بواسطة الامتحان سواء كان في ضمن الطلب بطريق واحد او بطريق  
 متعددة ولك ان يحتمل الاول على ما بطريق واحد والثاني على ما بطريق  
 متعددة سواء بواسطة الامتحان او لا ثم ان الطرق المتعددة بتعاضدها  
 تفيد قوة العلم الحاصل بالطريق الاول لاعلم ما آخر غير ما حصل بالاول  
 والا لكان الصحة معلومة من وجه ومجهولة من وجه آخر فيكون طلبا  
 للمجهول لا للمعلوم وايضا لو افادت علوما آخر لم اجتماع المثلين في النفس  
 العاملة وهو محال اللهم الا ان يكون حصول العلم الثاني مشروطا  
 بزوال العلم الاول او موجبا له لاستحالة اجتماعهما كما في حصول اليقين  
 بعد الظن بشيء فانه موجب لزوال الظن وكما في حصول السواد للثوب  
 باذخاله في دهن الصبغ مرارا فلهذا القائلين باستحالة اجتماع المثلين قلوا يحصل  
 للثوب في المرة الاولى كدرة وفي المرة الثانية زوال تلك الكدرة وتحصل  
 بدلها ما هو اقوى منها لان زيادة استعداد الثوب في كل مرة ثم قم الى ان يكمل  
 السواد والمراد من المثلين اللذان دخلا تحت نوع واحد سواء كان  
 احدهما اقوى من الاخر بان يكون ذلك النوع كلياً مشككاً او لا بان يكون  
 متواطئاً والعلم التصديقي بنسبة واحدة نوع واحد كما حققه الدواني والظن

والتقليد واليقين اصنافه والراتب المتصورة في كل منها اصناف الاصناف  
 فاصدر من الجمهور من ابراد طرق متعددة لمطلوب على فلا محالة يشتمل  
 على نفع على فذلك النفع اما بتقوية العلم الحاصل بالطريق الاول  
 بتعاضد الطرق كما ذهب اليه القاضي العضد في المواقف. واما برزوال  
 العلم الاول وحصول العلم الاخر الاقوى بدله ان جوز زوال الاول ولم يجوز  
 اجتماع الامثال واما باجتماع الامثال على مذهب المجوزين لاجتماعها  
 وهم المعزلة ولم يجوزوا الاشاعة والجملة في الضرب المتعددة لظهور الحق  
 وانكشافه باحد هذه الوجوه. ولذا قال وهذا لا ينافي كون الغرض الخ  
 قوله وفيه نظر نقل عنه ان وجه النظر انما لا نسلم ان طلب الصحة  
 للعلومة لتحصيل العلم بها بطرق متعددة غير مناسب في مقام المناظرة  
 ويؤيده قول ابراهيم اخيل صلوات الله تعالى على نبينا وعليه ولكن  
 لم يطعن قلبي كما لا يخفى على من له قلب او لقي السمع وهو شهيد انتهى  
 يعني ان هذه القضية وان لم يكن في مقام المناظرة لكن تفيد ان طلب العلم  
 الاقوى لا يبق اطالب الحق ولا شك ان استعمال الشيء بطرق متعددة  
 طلب العلم الاقوى سواء كان باجتماع الامثال او برزوال الاول وحصول  
 الاقوى بدله او بالتعاضد كما عرفت وبهذا يدفع ان ما افاده الطريق  
 الثاني قد لا يكون اقوى مما افاده الطريق الاول والاية انما يؤيد السابقة  
 ما اذا كان مفاد الثاني اقوى لان ما طلبه ابراهيم عليه السلام بقوله رب  
 ارني كيف تخبرني الموتى العلم العيان بعند العلم اليائ والاسند لاني على ان  
 تأييد الالية لمجرد ذلك. كافي في وجه النظر على الشرطية الكلية القائلة  
 بان الصحة كلما كانت معلومة بالعلم المناسب فلا يذيق طلبها وقد جعلها  
 المحشى على الكلية فيما سبق كما بينا والصحة ايضا قد يختلف العلم بها عيانا وبيانا  
 فنعلم السابقة على هذا الوضع ممنوع منعا مؤيدا بالاية كما لا يخفى ثم اقول  
 ويستفاد منه النظر في الاحتمال الاول ايضا لما عرفت ان المقصود من الاقتل  
 زيادة الانكشاف وظهور الصواب فوق ظهوره الحاصل وهو موجب

قوله اما بتقوية العلم الخ فيه  
 ان التقوية يستعمل بدون احد  
 الامر المذكورين فيما بعد  
 وسيجيئ مناقضته فانظر عليه

لطلب قوة العلم الحاصل او العلم الاخر الاقوى والاية تؤيد لباقه طلبه ايضا  
 ولعل قوله فانظر اشارة الى الجواب عنه بان الاية تدل على خلافه اذ لو كان  
 لا يقسم كل وجه لما ورد قوله تعالى اولم تؤمن الا ان يقال المراد من غير  
 اللابق ههنا ما لا يناسب والا نباء عليهم السلام لا يصدر عنهم ذلك  
 او اشارة الى الجواب عنه بان المراد بالعلم المناسب العلم المناسب للمطلب  
 في الصنف والمرتبة كما اذا علم الطالب النقل برؤية كتاب من كتب المنقول  
 عنه فيطلب احضار كتاب آخر منها مع الجزم بصحة الكتاب الاول فذلك  
 غير لابق لقاصد الحق وان كان صحيحا في نفسه بناء على انه طلب مقدور  
 الناقل لا طلب مالبس في وسعه حتى لا يكون من الطرق الصحيحة عندهم  
 كما في طلب الدليل على مجموع الدليل لكنه غير لابق لكونه اتباعا بلا فائدة  
 بقي ههنا بحث قوى هو ان اهل الفن ابطلوا المنوع الواردة على المقدمات  
 المعلومة بالعلم المناسب للمطلب في مجرد اليقين او الظن او التقليد سواء كان  
 المانع قاصدا لزيادة الانكشاف والظهور او لم يقصد ولعل ذلك لان  
 مراتب كل صنف كثيرة لا تحصى فلو جوز ذلك لما امكن اثبات المنوع  
 على وجه يطلبه المانع اذله ان يقول في كل مرتبة اطلب مرتبة فوقها ولما كان  
 تجوز ذلك في المناظرة موجبا لتعسر ظهور الحق في يد المعلن بل لتعذره  
 لم يعدوه من الطرق الموجهة للصحة عندهم فرادهم من اظهار الصواب  
 تمييز احد طرفي النسبة عن الطرف الاخر بوجه تام من الوجوه المناسبة  
 للمطلب هناك لاعم بما زاد عليه كما فهمه المحشي والشارح المحقق اشار  
 بقوله لا يلبق الى انه بحسب نفس الامر صحيح لعدم كونه تكليفا بما لا يطاق  
 مع مقارنته للفرض الصحيح الذي هو زيادة الانكشاف والظهور لكنه  
 غير لابق بمقام المناظرة لاظهار الصواب اعني مجرد امتيازه عن الطرف  
 الاخر بوجه مناسب وان كان لا يبا بمقام التعليم والتعلم الذي لا خصوصية  
 كما في قصة ابراهيم عليه السلام لكنه خارج عن حثية المناظرة ولما لم يكن  
 لا يبا بحال المناظر لم يكن من الطرق الموجهة للصحة عندهم كالنصب

الغير الابق الموجب للبعد عن المطلوب كما لو افعلى هذا يدفع الدغدة  
 الاتية ويكون اخذ عدم الباقية اشارة الى علة عدم الصحة عندهم لاشارة  
 الى صحته عندهم كما فهمه المحشى هكذا يجب ان يفهم ولولا الدغدة الاتية  
 لا يمكن جعل قوله فانظر اشارة اليه وقد يقال وجه النظر ان العلم  
 الحاصل باحد الطريقين غير العلم الحاصل بالآخر شخصا وصنفا عند العلم  
 باحد الطريقين الجهل باق من جهته ما يستحصل بالآخر فيكون الطلب  
 لتحصيل العلم بالجهول فلامعنى لقوله بانه غير مناسب في مقام المناظرة  
 وقوله فانظر اشارة الى ما قيل في مثله ان ذلك من اجتماع المثليين ويجوز  
 ان يكون قوله فانظر اشارة الى ما سيجي منه عند تقريب الدليل من ان القول  
 بان الدليل الثاني يستلزم العلم بالمطلوب بوجه آخر وهو مجهول بذلك الوجه  
 غير ظاهر انتهى اقول والكل ليس بشئ اما جعل وجه النظر ذلك  
 فلان الطلب اذا كان لتحصيل المجهول لم يكن مما نحن فيه اذا لكلام  
 في استعمال المعلوم لا المجهول الا ان يراد من الصحة المعلوم المعلوم  
 في الجملة وان كان مجهولا من وجه آخر واما الاشارة الاولى فلان كون  
 ذلك مستلزما لاجتماع المثليين ممنوع لجواز ان يكون المطلوب من الاستعلام  
 بطرق متعددة زيادة الاطمينان بتعاضد الطرق من غير حصول علم جديد  
 ولو سلم فيحوز ان يحصل العلم الثاني بالصحة بعد زوال العلم الاول ودعوى  
 بدهة عدم زوال الاول عند حصول الثاني غير مسموعة لان مثل تلك البديهة  
 واقع في افساد شمع آخر مع ان النافين لاجتماع المثليين قائلون بزوال الضياء  
 بالحاصل بالشمع الاول وحصول الضياء الاقوى بدله بمجموع الشمعين  
 كما لا يخفى ولما الاشارة الثانية فلان النظر منع في مقابلة الاستدلال ويكتفي  
 الاحتمال الغير الظاهر كما لا يخفى قوله وههنا دغدة الخ يعني ان ههنا  
 شرطيتين كلتيهما الاولى كما كنت ناقلا فيصح عندهم ان يطلب منك الصحة  
 والثانية كما كنت ناقلا فليبق عندهم ان يطلب منك الصحة والدليل  
 المذكور انما يقتضى وجوب التعيد في تحصيل كلية الثانية لافى الاولى

ومراد المص هو الشرطية الاولى لا الثانية ولا يلزم من وجوب تقييد الثانية وجوب تقييد الاولى والمدعى تقييد مراد المص فلا تقرب لهذا الدليل اقول قد عرفت اندفاعها لان عدم اللياقة بحسب نفس الامر لما كان علة لعدم الصحة عندهم فيتم الدليل بطى مقدمة اخرى فنقول مراده كلما كانت معلومة بالعلم المناسب فلا يلحق طلبها في نفس الامر وكما لم يكن لا يقال يصح عندهم كالفصيص ينتج انها كلما كانت معلومة بالعلم المناسب فلا يصح طلبها عندهم وهو يقتضى التقييد في تحصيل كلية الاولى وهذا وان كان غير ظاهر من كلام الشرح لكنه مرادة قطعاً لما عرفت ان الصحة المعلومة بالعلم المناسب للمطلب لا يصح طلبها عندهم سواء كان مراد الطالب زيادة الانكشاف والاطلاع او لم يكن قوله الموافق للمناظرة بان يكون من افرادها على عكس ما عليه اهل المعقول من اعتبار المطابقة من جانب الكلبي ولا يلزم توافق الاصطلاحين كما صرح به العلامة التفزازي في تعريف البلاغة وما قبل اى الموافق لها في الغرض ففيه انه يوهم انه خارج عن المناظرة موافق لها في الغرض الذي هو اظهار الصواب الا ان يقال فرد المناظرة مجموع الدفعين او الظرفين لا بمجرد دفع الطالب ونظيره بل هو جزؤها المقوم الموافق لها في الغرض واقول على كل تقدير يرد على المحشى ان المفهوم من كلامه ان مراد المص بيان الطلب الموافق للمناظرة وليس كذلك بل مراد المص بيان الطرق الصحيحة الموجهة ولا يلزم من كونه موافقاً للمناظرة باحد المعنيين كونه صحيحاً موجهها للقطع بان تعريف المناظرة صادق على الطرق الصحيحة والفاسدة مثل الفصيص ومنع مجموع الدلائل وابطاله بلا شاهد ومنع المقدمة المستقرئة بلا شاهد والمقدمة المعلومة بالعلم المناسب للمطلب فاصداً في جميع ذلك اظهار الصواب فالصواب ان يقول واما اذا كان المراد طلبها الصحيح الموجه عندهم سواء كان لايقا او لم يكن بناء على ان قول المص في طلب الصحة على معنى القضية

الممكنة العامة لاعلى معنى المطلقة العامة والالام يصدق الشرطية الكلية  
 ولو بعد التقييد بقبوء مذكورة اذ قد يمنع عن الطلب مانع فيحتاج  
 الى تقييد آخر بان يقال ان لم يمنع مانع والمراد من الامكان سلب الوجوب  
 العادى اعنى الوجوب عند اهل الفن فان قلت حل الفاضل العصام  
 على معنى القضية الضرورية حيث قال فيجب على الخاطب بكلامك  
 ان يطلب الصحة ولا يعتمد على مجرد نقلك والضرورة اخص مطلقا  
 من المطلقة العامة قلت ذلك الفاضل لما حل الشرطية على المهلة  
 جاز له ذلك مع انه جعل الوجوب جزأ من المحمول لاجهة القضية  
 ولا يلزم من وجوب شيء على احد ان يفعله بالفعل بل قد يتركه قوله  
 فان قلت الخ هذا منع للشرطية الكلية الفائلة بانها كانت معلومة  
 فلا يلىق طلبها ويتضمن الاشكال على قوله انما يقتضى اذا كان الخ بان  
 ذلك الدال لا يقتضيه سواء كان المراد بيان الطرق اللابقة او مطلق  
 الطرق المحيية فالفرق فحكم ولذا اخره عن الدغدغة وعن القول  
 السابق قوله لكن لم يكن له علم بالعلم اى وقت الطلب اذ الباقية  
 منوطة بعدم العلم وقت الطلب سواء كان له علم بالعلم قبل او لم يكن ايضا  
 قوله قلت الخ اثبات المنوع بتحرير المراد من قوله لو كانت  
 معلومة انها لو كانت معلومة في اعتقاده وقت الطلب لا مجرد كونها  
 معلومة له في نفس الامر وقت الطلب كما يتبادر من التوقيت بقول المصنف  
 اذا قلت بكلام الخ بل يدل عليه العلالة بان اللابق ان يكون  
 المناظرة الخ فلا يراد ما قيل ان الجواب لا يطابق السؤال لان كونها  
 معلومة له في اعتقاده لا يستلزم العلم بالعلم وقت الطلب فله سائل ان يقول  
 يجوز ان يكون الصحة معلومة له في اعتقاده ولا يكون له علم بالعلم  
 وقت الطلب انتهى نعم نجه على المحشى ان الاظهر في الجواب ان يقول  
 عدم العلم بالعلم بها ان اوجب خفا في الصحة وقت الطلب لم يكن الصحة  
 معلومة حينئذ بالعلم المناسب والمراد ذلك وان لم يوجب فالطلب غير

لا يبق لانه استعمال الواضح المعلوم بالعلم المناسب ولا معنى للياقة طلبها  
 مع وضوحها . واعلم انه لما فبد العلم المنفي في كلام الشارح بكونه في اعتقاده  
 كان صورة الشك في العلم به من الصور اللابقة على هذا الجواب وستعرف  
 امكانها قوله على ان طلب الصحة المعلومه اى لو سلم ان المراد  
 كونها معلومة في نفس الامر فثبت الملازمة الكلية المنوعة بدليل  
 آخر وانما اتى بالعلاوة لما في الجواب الاول من وجوه البحث الاول  
 ان المتبادر من قول الشارح لانها لو كانت معلومة الخ كونها معلومة  
 في نفس الامر ووجهه على كونها معلومة في اعتقاده بعيد الثاني ان حله  
 عليه يوجب عدم لياقة الطلب فيما زعم من غير روية كونها معلومة له مع  
 انها غير معلومة له في الواقع ولا معنى لعدم اللياقة هناك الا ان يحمل  
 على معنى انها معلومة له في الواقع وفي اعتقاده جميعا كما يؤيده اختيار  
 الاعتقاد على الزعم الشائع في مثل هذا المقام الا انه بعيد جدا الثالث  
 ان عدم العلم بالعلم انما يفيد اللياقة في زعم الطالب لاني الواقع وعند القوم  
 وهو المراد ههنا كيف ومثل ذلك الطلب غير لابق عندهم بل ابطالوا المنوع  
 الواردة على المقدمات المعلومه بالعلم المناسب ولم يشتغلوا باثبات المقدمة  
 المنوعة هناك ولم يسمع من احد منهم توجيه تلك المنوع باحتمال ان لا يكون  
 لما نفع هناك علم بالعلم بل مثله مما يعد فضولا من الكلام قوله لان الابق الخ  
 لثلايق في استعمال المعلوم في الواقع من غير روية وتأمل قبل اخذ اللياقة  
 ههنا المجرد المشاكلة والا فالطلب لا يمكن بدون التوجه والانتقبات  
 الى الوجدان وليس بشئ لان ما يتوقف عليه الطلب هو التوجه  
 الى نفس الصحة وتصورها ابتداء على ان طلب الشيء بدون تصويره محال  
 والكلام ههنا في التوجه الى العلم به بانه واقع في نفس الامر او لا والاول  
 لا يستلزم الثاني اذ كثيرا ما نعلم الاشياء ولا يخطر بالبال اننا نعلمها وان اراد ان  
 طلبها لا يمكن بدون التوجه الى العلم بها فظاهر المنع قوله على ما قالوا  
 اشارة الى ضعف ما ذكرنا كما يدل على ضعف ما قال اهل المعقول من ان

قوله ولم تشتغلوا الخ هذا  
 دليل على ابطالهم اذ لو جوزوا  
 في الجملة لوجب عليهم اثبات  
 المقدمة المنوعة كما ينبغي  
 قوله ولم يسمع منهم فان قلت  
 فلم تشتغلوا بتوجيهها باحتمال



استلزام المطابقة للاستلزام غير متيقن ففي تجويز الاستلزام المذكور مع قول بعضهم ان تصور كثيرا من الماهيات ولا يخطر ببالنا غيرها تجويز ان يكون لكل ماهية لازم ذهني يلزم من تصورها تصوره وان لا يكون لنا علم بتصورنا اياه ولو بعد الاتفات التام اليه وقد اشار اليه المحقق الشريف في حاشية الطوالع وغيرها من كتبه ولا فرق في هذا الباب بين التصور والتصديق بقى في هذا المقام كلام هو ان المستفاد من كلام كل من الشارح والمحشى ان اللياقة منوطة بعدم العلم المناسب وعدم اللياقة منوطة بوجوده لكن ذلك العلم اعم من ان يكون مطابقا للواقع او غير مطابق فيلزم ان لا يكون منع الحكيم الجاهل جهلا مركبا قدم العالم ومنع امثاله ما علمه بعلم غير مطابق لا يبقا مع انه لا يبق موافق لغرض المناظرة في الواقع وان لم يكن لا يبقا موافقا في زعمهم الا ان يقال المطلوب في المطلب هو العلم المطابق لا محالة وغير المطابق لا يكون مناسباً للمطابق لانه غير مفيد مستلزم للمطابق كما تقر في محله فليس القدم معلوما للحكيم بالعلم المناسب للمطلب في الواقع وان كان مناسباً له في زعمه لكونه مطابقاً في زعمه وكذا الكلام في سائر المعلومات الغير المطابقة لكن هذا التوجيه انما يصح في كلام الشارح لا في كلام المحشى لما سيجئ منه في باب دفع السند حيث جعل السند الاعم من الخفا الذي هو مبنى المنع الموجه مجامعا لمطلق الوضوح وصرح بان وضوح المقدمة لا يستلزم صدقها كما في اغلاط الحس فكلاهما هناك يدل على ان منع الحكيم الجاهل قدم العالم وامثاله غير لا يبقا لكونه معلوماً له بالعلم المناسب في زعمه فزاده بالعلم المناسب للعلم المطلوب ما يكون مناسباً اى مفيداً مستلزماً له في زعم العالم بمعنى المدخلة في الاستلزام سواء كان مفيداً مستلزماً له في الواقع او لا واراد بالناسبة عدم الخطا طمرته عن مرتبة المطلوب من مراتب القوة والضعف فاليقين يناسبه اليقين والجهل المركب لانه كاليقين جازم ثابت ولا يناسبه التقليد لعدم الثبات فيه ولا الظن لعدم الجزم فيه

ان لا يكون للمانع اصل العلم  
بالقدمة مع ان منها لا يبق حينئذ  
قلت انما ابطاوه فيما ارتفع ذلك  
الاختلال بان هذه المقدمة بعد  
سرد ذلك الدليل يكون معلومة  
لكل عاقل بالعلم المناسب للمطالب  
لكن يعلم ذلك يجوز الذهول  
عن العلم بالعلم لم قد بد

والظن يناسبه مثله وما هو اقوى منه وقس عليه وانت خير بان الظاهر  
من المناسبة هو الاضافة والاستلزام فهي بالمعنى الاول وايضا لوجه  
لجعل الجهل المركب في مرتبة اليقين لانه اسفل السافلين واليقين  
في اعلى العليين ثم التقليد الجازم ثم الظن الراجح ثم الشك ثم الوهم ثم التخيل  
ثم الجهل المركب كما اشار اليه الفخر الرازي في المطالب العالية وبان  
اللايق جعل العلوم الغير المطابقة غير مناسبة للعلوم المطابقة وهذا  
نزاع بيننا وبين المحشى مستمر من اول الكتاب الى آخره قوله فيه رد  
على ما في شرح الاداب الخ اي في جعل كون غرضه هو الاظهار  
منافيا للباقة استعمال المعلوم لقصد الامتحان او لغرض آخر غير الاظهار  
رد على شارح الاداب اعلم ان قول الشارح لان غرضه اظهار الصواب  
دليل على الشرطية القائلة بانها لو كانت معلومة فطلبها لا يلبق بان  
يقال كلما كان غرض الناظر هو اظهار الصواب فلا يكون استعمال  
الصحة المعلوم لغرض آخر غير الاظهار لا يبقا لكن المقدم حق بمقتضى  
تعريف الماطرة بناء على ان اللام المحذوفة في قولهم اظهرا للصواب  
لام الفرض قطعا ولما كان في ملازمة القياس الاستثنائي نوع خفأ امر  
بالتدبر و اشار في الحاشية الى ان تلك الملازمة مبنية على عدم جواز  
تعدد العلة الغائية حيث قال في وجه التدبر اشارة الى ان ما ذكرنا  
مبنى على عدم جواز تعدد العلة الغائية لانها الباعثة على اقدام الفاعل  
على الفعل فان كان الباعث عليه مجموع الامرين معا فهو علة غائية  
لاكل واحد منهما على حدة ان كان كل منهما كذلك يلزم توارد علتين  
المستقلتين على معلول واحد شخصي هذا خلف وان كان واحد منهما  
فقط كذلك فهو العلة الغائية لا غير ومنه علم ضعف القول بجواز تعددها  
انتهى تلخيصه لا يجوز ان يكون شئ آخر كقصد الامتحان غرض عام  
اظهار الصواب والالتعدد العلة الغائية هناك بناء على ان الفرض  
والعلة الغائية متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار كما قالوا مع انها لا يجوز

تعددتها.

تعددتها في شيء من المواضع لانها الباعثة على الفعل فلو تعددت  
ههنا مثلا فاما بان يكون مجموع الاظهار وشيء آخر باعثا فاعلة الغاية  
هو المجموع لاكل واحد منهما فلا تعدد واما بان يكون احدهما باعثا  
دون الاخر فاعلة الغاية هناك هو ذلك الباعث لا الاخر فلا تعدد ايضا  
واما بان يكون كل منهما باعثا فلزم التوارد المستحيل ومنه علم ضعف  
القول بجواز تعددها كما قاله شارح الاداب من ان كون غرضه الاظهار  
لا ينافي كون شيء آخر غرضه لا يقال لا يفهم القول بجواز تعددها  
من كلام شارح الاداب اذ يجوز ان يحمل مراده على ان مجموع الاظهار  
وشيء آخر غرض واحد فله شيء آخر مدخل في انصاف المجموع بالفرضية  
لانا نقول على هذا لا يصدق عليه تعريف المناظرة لان المركب  
من الاظهار وغيره ليس باظهار الصواب فلا يكون النظر هناك غرض  
اظهار الصواب بل الامر آخر هذا مراد الشارح وسنعرف ان الحق  
ما ذكره شارح الاداب قوله من انه يجوز ان يكون غرض المناظرة  
الحق قبل في هذا النقل اختلال لان ما في شرح الاداب المسعودي انه  
يجوز ان يكون غرض المناظر شيئا آخر مع اظهار الصواب وبينهما  
فرق ظاهر ففي كلامه اشارة بيّنة الى ان اظهار الصواب غرض اصلي  
والشيء الاخر غرض تبعي على ما يشهد به كلمة مع فلا فساد في هذا التعدد  
فالرد المذكور ساقط عن اصله ونحن نقول الكل مدفوع اما اختلال  
النقل فلان شارح الاداب قصد بهذا الكلام دفع ما اورده على تعريف  
المناظرة بما كان الغرض هو التخليط والالزام فقط كما هو مصرح به  
في كتابه حيث قال قد يكون الغرض من جائي الخصومة كما هيما تغلط  
الحصم صاحبه والزامه فقط فلا يصدق عليه هذا التعريف فلا يكون  
جامعا ومن البين ان ما كان الغرض هو الالزام فقط دون اظهار الصواب  
كما ينبادر من قيد فقط ليس من افراد المناظرة ولو سلم فلا يندفع ما ذكره  
من جواز كون شيء آخر غرضه مع الاظهار فمراده الايراد بان كلا

فعلة كليهما محتمل ان يكون  
المراد منه كون الغرض من كل  
من الجانبين في مناظرة واحدة  
هو التخليط فقط ومحتمل ان يكون  
المراد منه انه لا يتخير من الجانب  
واحد بل قد يكون غرض المطلق  
ذلك وقد يكون غرض السائل  
وان لم يجتمع في زمان واحد

من التخاصمين قد يعتقد صاحبه معاندا قاصدا لإبطال الحق ويعتقد  
 أن لبس اظهار الحق الا في الزامه واسكاته كما اذا كان الخصم دهريا قاصدا  
 للفساد في عقائد المسلمين فيجب الزامه عرفا وشرعا بأي طريق كان  
 فان اظهار الحق عند العامة يتوقف على الزامه فالقصد الاصيل هناك  
 هو اظهار الحق لكن بواسطة الالزام فقوله فقط بمعنى ان الغرض هناك  
 الزامه فقط لا اثبات المدعى بادلة صحيحة فكلام المحشي ههنا نقل  
 من حيث المعنى وأشار بادخال كلمة مع على الشيء الاخر الى ان الازاد  
 مخصوص بما اذا كان الاظهار من حيث الوجود تابعا لذلك الشيء الاخر  
 وان كان متبوعا من حيث القصد لانه الغرض الاصيل واما سقوط الازاد  
 عن اصله ففيه انه لا شبهة ان المتبادر من تعريف المناظرة ان يكون  
 الاظهار باعثا مستقلا ولذا احتاج شارح الاداب الى تحريره بان المراد  
 من الغرض هو الاصيل مستقلا كان اولا فان كل غرض مستقل فهو  
 اصيل ولا عكس قوله وبناء الرد على امتناع تعدد الخ لا شك  
 ان ما ذكره الشارح في الحاشية صريح في ان بناء رده على حل الغرض  
 والعلة الغائية على معنى الباعث المستقل وعلى ان الغرض المأخوذ  
 في تعريف المناظرة محمول على هذا المعنى الحقيقي لا على معنى آخر مجازا  
 فلشارح الاداب ان يقول اذا حل الغرض في التعريف على الباعث  
 المستقل يخرج عن التعريف ما كان الغرض الاصيل منه هو الاظهار  
 من غير استقلال ولا ينبغي اخراجه عن المناظرة لان أكثر المناظرات  
 كذلك فلا بد ان يحمل التعريف على الغرض الاصيل الشائع في امثاله  
 فان شارح ههنا افسد ما اصلحه شارح الاداب لان اصل ازماده على التعريف  
 بالمادة الممكنة الشائعة لا بالمادة المستحيلة المستلزمة للتحال اذ لا نقض  
 الا بالتحقق فكيف يوردها شارح الاداب واما تجويزه تعدد الغرض  
 فبني على ان الغرض بمعنى الباعث في الجملة بشهادة توصيفهم اياه بالاصلي  
 والتبعي على ما لا يخفى قوله بالمعنى المقصود ههنا اي في تعريف

قوله وأشار بادخال كلمة الخ  
 ونظيره ما سبق منه من تجويز  
 قصد الامتحان المقصود منه  
 اظهار الصواب بل هو موبدله  
 م

المناظرة

المناظرة وانما قال ذلك لان الغرض هو الرد على شارح الاداب ولا يتم  
 ذلك الرد بمجرد استحالة تعدد العلة الغائية بمعنى يستحيل تعدده لان  
 شارح الاداب لم يجوز التعدد في تعريف العلة الغائية ولا في تعريف  
 الغرض بل في تعريف المناظرة فيجوز ان يقصد من الغرض المأخوذ  
 في تعريف المناظرة معنى آخر يجوز تعدده ولو مجازا اذ لا يلزم من كون  
 حقيقة الغرض بمعنى يستحيل تعدده ان يقصد منه ذلك المعنى في كل موضع  
 وانما يتم الرد المذكور بان المقصود في تعريف المناظرة هو ذلك المعنى ايضا  
 ففي هذا القيد اشارة الى الملازمة القائمة بانه لو تعدد غرض المناظر  
 لزم تعدد العلة الغائية ومن غفل عنه جعله متعلقا بالتعدد لا بالضيق  
 المضاف اليه اى بالمعنى المقصود بالتعدد ههناى في مسئلة امتناع  
 تعدد العلة الغائية والمراد من ذلك المعنى المقصود هو كون كل منهما  
 باعثا على حدة لا بمعنى ان مجموعهما باعث اذ لا تعدد في الحقيقة حيث  
 انتهى لانه مع كونه ركبكا جذا لا يحصل له وكذا ان دفع ما قيل الاظهر  
 ان يقول وتعدد هاهنا هذا المعنى كما قاله فيما بعد قوله ضرورة ان كل  
 واحدة الخ لما توجه على ما ذكره الشارح في الحاشية ان يقال ان العلة  
 الغائية وحدها علة ناقصة وانما التامة المستقلة بمجموع العلل الاربع مع  
 باقى الشرائط وارتفاع الموانع فلا يلزم الا توارد العلتين الناقصتين  
 ولا استحالة فيه بل لابد من اجتماع العلل الناقصة في كل معلول اشار  
 الى دفعه وحاصله ان كلامنا من العلتين الغائيتين وان لم يكن علة مستقلة  
 لكن كل منهما مع باقى العلل والشرايط وارتفاع الموانع علة تامة  
 فلو تعددت يلزم توارد المستقلتين على معلول واحد شخصي قطعا  
 وهو باطل وان جاز تواردهما واجتماعهما على معلول واحد نوعي كحصول  
 نوع الحرارة بالشمس والنار في زمان واحد وان لم يجوز حصول شخص  
 معين منهما بهما لا يقال لاحاجة الى هذا التطويل لان العلة الغائية  
 بمعنى الباعث المستقل لو تعددت لزم ان لا يكون شئ منهما باعثا مستقلا

مفردا عن الآخر اذ لا معنى للاستقلال الا ان لا يكون للآخرى مدخل  
 في البعث والمحل فلا يكون شي منها علة غائية وهو خلاف المفروض  
 لا نأقول بل معنى الاستقلال ان يكون كافي في المحل والتزجيج وان لم يكن  
 هناك حامل مرجح آخر كما ان معنى الاستقلال في توارد العلتين المستقلتين  
 كذلك فيجوز ان تعدد ويكون لكل منهما حل كاف ولادليل  
 على استحالة اجتماعهما في معلول واحد شخصي هو شخص المناظرة  
 ههنا ما عدا استلزامه اجتماع العلتين المستقلتين عليه وهو محال  
 كما بين في محله ولقائل ان يقول بعد ذلك لاحاجة اليه لان كلا  
 من العلتين الغائيتين وان كانت علة ناقصة بالنسبة الى المعلول لكنه علة  
 تامة بالنسبة الى البعث والتزجيج اعني تزجيج الفعل على تركه فلو تعددت  
 العلة الغائية لزم توارد العلتين المستقلتين على معلول واحد شخصي  
 هو شخص البعث والتزجيج في زمان معين ولا يخفى جوابه قوله مع  
 سائر العلل يعني الفاعلية كالمختصمين والمادية كعلوماتهما والصورية  
 كالصورة الحاصلة من اجتماع كلاهما فان لكل مناظرة صورة تغاير  
 صورة مناظرة اخرى. ولعله اراد بالعلل ما يعم الشرائط وارتفاع الموانع  
 كما يدل عليه تعريف العلة التامة بحمله ما يتوقف عليه وجود الشيء  
 فان قلت يجوز ان يتوقف المعلول بالنسبة الى احدهما على شرط زائد  
 لم يتوقف عليه بالنسبة الى الاخرى فلا يكون كل منهما مع تلك العلل علة  
 مستقلة بل يكون احدهما علة تامة والاخرى ناقصة فلا يلزم توارد  
 المستقلتين في الایجاد قلت ليس المراد ان كلا منهما مع باقي العلل المعتبرة  
 مع الاخرى علة مستقلة حتى يتوجه ذلك بل المراد ان كلا منهما مع  
 باقي العلل المعتبرة معها علة مستقلة سواء كان العلل المعتبرة معها عين المعتبرة  
 مع الاخرى او لا واذا تحقق الفعل لاجل كل من العلتين الغائيتين تحقق  
 العلل المعتبرة مع كل منهما فلزم التوارد المذكور ضرورة انه اذا تحقق  
 تمام الفعل يتحقق من العلل ما عدا العلة الغائية وهي قد يتحقق عقبيه

قوله ولا يخفى جوابه المح لان  
 التزجيج فعل فاعل المعلول  
 فلا يكون العلة الغائية علة تامة  
 كذلك التزجيج لا يحتاج الى العلة  
 انما عليه ايضا ولعل العلة الغائية  
 التي يقوم بها وان كانت علة  
 موجبة له اذا العلة الموجبة اعم  
 من العلة التامة لان الجزئية لاخير  
 من التامة علة ناقصة توارد العلل  
 وحيث لا استحالة لتوارد العلل  
 الناقصة اخرج الى هذا  
 التطويل

قوله ويرد عليه الخ لما كان خلاصه رد الشارح على شارح الاداب  
انه لو تعدد غرض المناظر لتعدد العلة الغائية ولو تعددت يلزم التوارد  
المستحيل ينتج من الاقتزاي الشرطي انه لو تعدد غرض المناظر يلزم  
التوارد المستحيل اورد المحشي تارة على الصغرى وتارة على الكبرى  
وحاصله ان اراد بالباعث فيها اورده تعريضا لعللة الغائية والغرض المأخوذ  
في تعريف المناظرة الباعث المستقل اى انكافى في البعث وان لم يوجد  
الاخر فلا نسلم الصغرى وانما تتم لو كان الغرض والعللة الغائية معرفين  
عندهم بهذا المعنى وصح ان كل غرض عند هم علة غائية بهذا المعنى  
وهو ممنوع بل انظر انهما معرفان عندهم بالباعث في الجملة بشهادة  
انقسام الغرض الى الاصلى والتبهي وان اراد الباعث في الجملة اى اعم  
من المستقل وغيره فالصغرى مسلمة لكن الكبرى ممنوعة وبهذا البيان  
اندفع ما اورده بعض الافاضل من ان منع تلك الكلية مخالف لما اطبقوا  
عليه من ان الغرض والعللة الغائية متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار  
فكل غرض علة غائية باى معنى كان انتهى وذلك لان التردد ليس  
في مرادهم بل في مراد الشارح وللدلالة عليه قال ان اراد ولم يقل ان كان  
او ان اريد كما لا يخفى نعم ورد عليه ان التردد قبيح لان ما ذكره الشارح  
في الحاشية صريح في الباعث المستقل قوله وان اراد الباعث  
في الجملة الخ هذا شامل لما كان الاظهار غرضا مستقلا في الواقع ولا كان الاظهار  
غرضا مستقلا في الباطن ومجموعهما غرضا مستقلا في الواقع ولا كان الاظهار  
غرضا اصليا والالزام غرضا تبعا في الظاهر والباطن ومجموعهما غرضا  
مستقلا في الواقع ولما هو عكسه ولا كان لكل منهما مدخل في البعث من غير  
رحمان بينهما ومجموعهما غرضا مستقلا في الواقع وعلى كل تدبر لا يلزم  
من تعدد الغرض بهذا المعنى التوارد المستحيل وانما يلزم من تعدد الغرض  
المستقل في الواقع فان قلت الدليل الدال على امتناع تعدد المستقل  
جلزهما ضرورته ان كل واحد من الباعثين الغير المستقلين مع سائر

قوله ينتج من الاقتزاي الشرطي  
لا يخفى ان الظاهر من قوله وبناء  
الرد على امتناع تعدد الخ ان يقال  
الرد من الاستثنائي بان يقال  
لو تعدد غرض المناظر لتعددت  
العللة الغائية والالزام باطل لانه  
مستأنز للتوارد المستحيل وما  
اورده في الشق الاول منع للالزام  
وفي الشق الثاني منع لبطلان  
التالى راجع الى دليله ولا يقتضى  
من هذا الارجاع قرنا خلاصته  
ومن الاقتزاي تأمل

العلل المعتبرة معه في العلة التامة علة مستقلة فيلزم التوارد المستحيل على هذا  
التقدير ايضا وبطل الدليل المذكور قلت اذا كان الغرض بمعنى الباعث  
في الجملة يجوز ان يكون احدهما تابعا للآخر في البعث فيدخل كل منهما  
في الامور المعتبرة مع الآخر فلا يتحقق هناك الاعلة تامة واحدة بالذات  
وان كانت متعددة بالاعتبار وسيجي ان تواردهما غير مستحيل بخلاف  
ما اذا تعدد الباعث المستقل اذ لا يدخل شيء منهما في الامور المعتبرة مع  
الآخر والا كان باعشا بشرط انضمامه اليه فلا يكون باعشا مستقلا هذا  
خلف وبالجملة الجريان ممنوع اقول الباعث في الجملة اعم من المستقل  
وغيره ومن الاصل والتبعي اعني ما هو اصيل وراجع في البعث وما هو تابع  
ومرجوح وهذا الدليل جار في امتناع تعدد الغرض في كل ما لا يكون  
احدهما تابعا للآخر سواء كان احدهما مستقلا دون الآخر او كانا  
اصليين بمعنى ان احدهما اصيل وراجع بالنسبة الى شيء والاخر اصيل  
وراجع بالنسبة الى شيء اخر او كانا تابعين لشيئين او كان احدهما اصيلا  
بالنسبة الى شيء والاخر تابعا بالنسبة الى شيء اخر بان يقال لو لم يكن  
احدهما تابعا للآخر كان كل منهما مع الامور المعتبرة معه علة مستقلة  
فيلزم التوارد المستحيل قطعاً ولا يقبل المنع بوجه فنع المحشى استلزام  
الشق الثاني للتوارد المستحيل على اطلاقه غير مناسب ولو اسند  
بان يقال لجواز ان يكون احدهما تابعا للآخر لكان اقرب الى الحق ومن ههنا  
ظهر ان الغرض ان كان بمعنى الباعث المستقل او بمعنى الاصيل في البعث  
فلا يجوز تعدده بوجه وان كان بمعنى الباعث في الجملة فلا يجوز تعدده  
ايضا الا اذا كان احدهما تابعا للآخر في البعث قوله الان يقال  
المتبادر من كون الشيء غرضاً ان يكون مستقلاً في الغرضية الخ يعني  
ان المتبادر من كون شيء غرضاً انما ذكر هو الاستقلال فلا بد ان يحمل  
قولهم اظهاراً للصواب على الغرض المستقل كما انه لا بد من حمل الباعث  
المذكور في تعريف العلة الغائية المتحدة مع الغرض بالذات على الباعث

قوله ولا يقبل المنع بوجه لا يقال  
بل يقبله مستندا بان التابع ليس  
علة مستقلة فليكن له بعث  
في الجملة مجامع مع بعث هذا مبني  
الاخر لا نقول هذا مبني  
على ان الشيء ممكن بجاهية  
التامة والاقتضى الممكن والاخر  
احد طرفي الوجود تارة والاخر  
اخرى وهو محال فاذا تحقق  
البعث في الجملة فذلك لا يكون  
الافي ضمن علة تامة موجبة للبعث  
ولا تحقق البعث بدون علة  
التامة فامل



المستقل فنختار الشق الاول ويندفع المحذور اذ يثبت ان كل غرض  
 عندهم علة غائية بمعنى الباعث المستقل ويمكن ان يقال هذا جواب  
 باختيار كل من الشقين يعني ان كل غرض هو الباعث المستقل عندهم  
 بناء على التبادر فان كان الباعث في تعريف العلة الغائية بمعنى الباعث  
 المستقل ايضا فلا شبهة في ان تعدد الغرض يستلزم تعدد العلة  
 الغائية المستلزم للتوارد المستحيل وان كان بمعنى الباعث في الجملة  
 فلا شبهة في ان تعدد الغرض يستلزم تعدد العلة الغائية المحققة  
 في ضمن الباعث المستقل ايضا كما لا يخفى لكن كونه جوابا باختيار الشق  
 الثاني ياباه الاتحاد الذاتي بين الغرض والعلة الغائية كما اجمعوا وعلى كل  
 تقدير يتجه عليه ان الحكم يتبادر الاستقلال في كل غرض مشكل جدا  
 كيف ويأباه الانقسام الى الغرض الاصيل والتبعي وجل ذلك الانقسام  
 على ما يطلق عليه الغرض ولو مجازا بما لا دليل عليه بل اطلاق  
 الغرض على الاصيل من غير قرينة دليل على خلافه ولعله لا جل هذا  
 عدل عن هذه النسخة الا ما في النسخة الاخرى حيث قال اللهم الا  
 ان يقال المراد بكل واحد من الغرض والباعث هو المستقل بناء على  
 ان قولهم اظهروا للصواب في تعريف المناظرة محمول على الاستقلال  
 لان مراده من الغرض والباعث هو الغرض المأخوذ في تعريف المناظرة  
 والباعث للمناظرة لا الغرض مطلقا والباعث المأخوذ في ماهيتي  
 الغرض والعلة الغائية بقرينة قوله بناء على ان قولهم الخ ضرورة  
 ان ما في تعريف المناظرة فرد من افراد الغرض والعلة الغائية وجعل استقلال  
 فرد دليل على الاستقلال كل فرد ظاهر افساد ما في هذه النسخة جواب  
 باختيار كل من الشقين ايضا يعني لو تعدد غرض المناظر لم تعدد  
 العلة الغائية المحققة في ضمن الباعث المستقل سواء كان الغرض  
 والعلة الغائية عبارتين عندهم عن الباعث المستقل ايضا او عن  
 الباعث في الجملة ويتجه على هذه النسخة ان يتبادر استقلال الاظهار

لا يوجب تبادر الاستقلال في الشيء الآخر الذي كان غرضاً مع الاظهار  
 وبأرد الشارح على استقلال كل من الغرضين والعلة الغائية  
 اذ لو جوز كونهما بمعنى الباعث في الجملة لم يصح رده على شارح الاداب  
 لجواز ان يكون مراده ان يكون الاظهار غرضاً أصلياً والشيء الآخر تبعياً  
 ومجموعهما غرضاً مستقلاً وعدم تعدد الغرض هناك بمعنى الباعث  
 في الجملة ظاهر البطلان اللهم الا ان يحمل على ما ذكرنا من لا يجوز تعدد  
 شيء من الغرض والعلة الغائية فيما لم يكن احدهما تابعا للآخر في البعث  
 لاستلزامه التوارد المستحيل ولا يتصور التبعية فيما اذا استقل احدهما كما  
 عرفت فيكون تغييرا لدليل الرد وان لم يكن مرضياً للشارح لكونه مبني  
 على تجوز كونهما بمعنى الباعث في الجملة فافهم ويتمه على التسخين  
 ان حل الغرض في تعريف المناظرة على الغرض المستقل يوجب خروج  
 النظر الذي كان الغرض الاصل منه هو الاظهار والشيء الآخر غرضاً  
 بالتبع وقد عرفت ان اخراجه عن المناظرة غير لائق فلا يحمل التعريف  
 عليه وأن تبادر على ان التبادر ظاهر المنع فالحق مع شارح الاداب  
 قوله وايضا تعدد العلة الغائية الخ عطف على اسم ان خبرها  
 اي وبرد عليه ايضا ان تعددها انما يستلزم الخ فهو ايراد آخر على الرد  
 المذكور وحاصله ان الاستلزام المذكور انما يتم اذا انحصرت مدخلية  
 جنس العلة الغائية في المعلوم في حثية العلية الغائية وذلك لانحصار  
 ممنوع لجواز ان يكون لبعض العلل الغائية مدخل في المعلوم من حيث  
 العلية الغائية ومن حيث الشرطية جميعاً بناءً على كل فعل اختياري  
 من العاقل يتوقف على تصور ذلك الفعل بوجه ما وعلى التصديق  
 بان ذلك الفعل مما يترتب عليه المصلحة المطلوبة وكما يتوقف على تصور  
 تلك المصلحة بواسطة توقفه على التصديق المتوقف على تصورها  
 يجوز ان يتوقف على تصورها لا بواسطة التصديق بان يكون ذلك  
 الفعل مما يتوقف تصوره على تصور تلك المصلحة مثلاً فينبذ يكون

لتلك المصلحة مدخل في وجود الفصل من الحبثين فلا يتم الاستلزام  
 المذكور لجواز ان يكون كل من العاتين الغائيتين علة غائية وشرطا  
 للفعل جيبا فيدخل كل منهما في سائر العلل المعتبرة مع الاخرى في العلة  
 التسامة فلا يتحقق هناك الاعلة مستقلة واحدة بالذات وان كانت  
 متعددة باعتبار الفرضين نعم اذا كان احديهما شرطا لوجود المعلول  
 دون الاخرى يدخل احديهما في سائر العلل المعتبرة مع الاخرى دون  
 العكس فيتحقق هناك علشان تامنان متغايران بالذات وان اتحدتا  
 في سائر العلل ضرورة ان احدي العلتين المستقلتين يكون جزءا  
 من الاخرى والكل والجزء متغايران بالذات حيث لا يحمل احدهما  
 على الاخر بالمواطاة وبهذا البيان ظهر امور الاول ان الشرط تضورها  
 لانفسها كما اشار في الحاشية لثلا ينجم عليه ان شرطيتها تقتضي  
 تقدم وجودها على المعلول وعليتها الغائية يقتضي تأخر وجودها عنه  
 فلا يجوز اجتماعهما في شيء واحد الثاني انها شرط لنفس المعلول  
 باى وجه كان سواء كان شرط له ابتداء اولوا احد من علله ولبس المراد  
 كون احدي العلتين الغائيتين شرطا للآخرى كما ظن لان المراد كان  
 اشتراط كل منهما بالآخرى فذلك دور باطل وان كان اشتراط احديهما  
 فقط بالآخرى فذلك يوجب توارد المستقلتين المتغايرتين بالذات كما  
 اذا كان احديهما فقط شرطا لنفس المعلول كما سبق مع ان صريح عبارة  
 المحشى كونها شرطا لنفس المعلول لالاعلة الغائية الاخرى الثالث  
 ان هذا اليراد مخصص بالعتين الغائيتين اللتين عليتهما باعتبار تضورهما  
 والتصديق بامكان ترتيبهما على الفعل المعلول ولا يتوجه مثله على  
 ما لو استدلل بذلك الدليل على امتناع تعدد العلة الفاعلية والمادية  
 والصورية المستقلة لان عليتهما من حيث الوجود الخارجى فقط تدبر  
 وبهذا الامر الثالث يتدفع ما قيل عليه ان العلة الغائية ما يكون  
 مؤثرا في مؤثرية المؤثر في وجود المعلول والشرط ما لا يكون مؤثرا في وجود

المعلول ولا في مؤثرية الفاعل فلا يجوز ان يكون شيء واحد علة  
 غائبة وشرطا للمعلول الواحد اذا التأثير وعدمه امران متنافيان لا يجتمعان  
 انتهى وذلك لان المؤثر في تأثير الفاعل هو العلة الغائبة لكن من حيث  
 التصديق بامكان ترتيبها على الفعل لامن حيث التصور السازج ضرورة  
 ان مجرد تصورها لا يكون باعثا مؤثرا في تأثير الفاعل فلم لا يجوز اجتماعهما  
 باعتبارين مختلفين في شيء واحد فانها مؤثرة من حيث التصديق بترتيبها  
 على الفعل وغير مؤثرة من حيث ان الشروع في الفعل يتوقف على  
 تصورهما السازج فلا اشكال واما ما ذكره ذلك القائل في دفعه  
 من ان كل واحدة من العلتين كافية في التأثير في مؤثرية المؤثر فانيهما  
 اعتبرت مؤثرة في المؤثرية فالأخرى لا يكون مؤثرة فيجوز ان يكون شرطا  
 للمعلول فظاهر الفساد لانه اذا لم يكن احدهما مؤثرة لم يكن حاملة باعثة  
 بالفعل فلا تكون غرضاً وعلّة غائبة فضلاً عن كونها مستقلة  
 في البعث لان العلة الغائبة ما يكون باعثاً بالفعل لاما يمكن ان يكون  
 كذلك وايضاً اصل الكلام في جواز اجتماع باعثين بالفعل وعدم  
 جوازه اذ لا دليل على امتناع اجتماعهما ما عدا استلزامه التوارد  
 المستحيل قوله فليتدبر لعله اشارة الى ان الابرار الثاني مدفوع  
 بان كلام شارح الاداب في جواز تعدد غرض المناظر من الاظهار والالزام  
 او الامتحان ومن البين ان المناظرة مما لا يتوقف على تصور الالزام  
 او الامتحان فلا شارح ان يقول لبس مدخلة مثل الالزام والامتحان  
 في المناظرة لامن حيث العلية الغائبة فيتم الاستلزام ههنا وان لم يتم  
 في سائر المواضع او اشارة الى ان عبارة الضعف في قول الشارح  
 في الحاشية ومنه علم ضعف القول لو كانت لاجل الابرار الثاني الذي  
 لم يتعرض لدفعه لم يصح منه ماسبق في توجيه قوله لا يلبق من جواز  
 استعمال الصحة المعلومة للامتحان المقصود منه اظهار الصواب فانه  
 صريح في ان كلام الامتحان والاظهار غرض وان لاظهار غرض اصلي

والامتحان

والامتحان غرض بالنج لكونه وسيلة اليه ولذا لم يستلزم تعدد  
الطه الغائبية كما عرفت فلا بد من توجيه عبارة الضعف ههنا بالفتح  
في جواب الابراد الاول بما حققناه ثلثا ينافرين كلايه قوله  
الظاهر ان يقول لما قاله الفاضل العصام من ان او الفاصل لم يمهده  
في بيان شق الزبد الخ يعني ان اصل الجزاء محذوف والمتصلتان اقيمتا  
مقامه لبيان حكم الشقين. الا يرى ان اصل الكلام ههنا اذا قلت بكلام  
خاما ان يكون ناقلا او مدعيا فان كنت ناقلا فيطلب الصحة وان كنت  
مدعيا فيطلب الدليل ولا معنى لعطف المتصلة الثانية على الاولى  
باو الفاصل ولذا لم يمهده في كلام العرب قوله للاشارة الى منع  
الجمع الخ يعني ان مقدمي المتصلتين عبارتان عن كون المتكلم ناقلا وكونه  
مدعيا بالنسبة الى كلام واحد صدر منه سواء كانا بمعنى ناقلا فيه  
او مدعيا فيه او بمعنى ناقلا له مدعيا له ولا يمكن اجتماع هذين الكونين  
بالنسبة الى كلام واحد في الصدق والتحقيق في الواقع اذ لا يمكن كون  
شخص ناقلا ومدعيا بالنسبة الى كلام واحد ولبس هذه الاشارة  
اشارة الى الامر البديهي المستغنى عنها اذ ربما يتوهم ان تصادق بين النقل  
والدعوى فدفعه اهم هذا وههنا اباحت الاول ان النقل ربما يكون  
نظريا ويستدل عليه باخبار الرواة عنه كالنقل عما لا يمكن احضاره  
ومن هذا القبيل نقل الاحاديث الشريفة عن النبي عليه السلام فسواء  
فسر الدعوى بافادة مطلق الحكم كما اختاره الفاضل العصام او بافادة  
الحكم المحتاج الى الدليل او التنبيه كما يختاره الشارح والمحشى لا يكون  
بين النقل والدعوى منع جمع لاجتماعهما في هذا النقل فلا يصح الاشارة  
لا سيما اذا كان المقدمان بمعنى ناقلا مدعيا له اذا الشخص الواحد ربما  
يكون ناقلا لكلام وربما يكون مدعيا لحكمه الا ان يقال هذا مبني  
على تخصيص النقل بالحكاية الغير المحتسجة الى شيء من الدليل والتنبيه  
بقريته المقابلة وعلى تخصيص النقل والدعوى بوقت واحد بقريته

قوله اذا قلت بكلام الخ الثاني ان مالم يمهّد في كلام العرب لا يصح  
 لتسكتة الا ان يقال انه لم يمهّد باقيا على معناه الحقيقي والمراد انه ههنا  
 بمعنى واو الواصل مجازا وهو معهود في كلامهم وانما عبر عنه باو الفاصل  
 لمجرد الاشارة الى ذلك اذ المجازات لا تخلو عن فائدة الثالث ان كلمة  
 او المتبادرة في منع الجمع انما تفيد منع الجمع بين المتعاطفين وهما المتصلتان  
 ههنا كما يصرح به لابين غيرهما الا ان يقال لما لم يصح منع الجمع بين  
 المتصلتين المتعاطفين كما تعرف انصرف الى جزئيهما الاولين الرابع كما يتبادر  
 منه منع الجمع يتبادر منه منع الخلو فبعد ما سبق منه من دعوى الانحصار بين  
 القسمين لا داعي الى العدول ههنا عن عبارة الانفصال الحقيقي وما قيل  
 في دفعه من ان ما سبق مبني على المشهور ومن ههنا على التحقيق ففيه  
 انه ان اراد ان الكلام الخبري منحصر في النقل والدعوى في المشهور دون  
 التحقيق بناء على ان المدعى من يفيد مطابقة النسبة في المشهور  
 ومن يفيد الحكم المحتاج الى شيء من الدليل والتنبيه في التحقيق ففيه انه  
 مع كونه خلاف لما شتهر بوجوب حمل ما سبق على خلاف ما يرتضيه المحشى  
 والشارح ولا يرتضيه الفطرة وان اراد ان الكلام الخبري مع كون المدعى  
 مفسرا بالتفسير المختار عند الشارح والمحشى اعني التفسير الثاني منحصر  
 فيهما في المشهور دون التحقيق بناء على ان مثل الخبري البدهي الجلي  
 ومثل خبر النائم والساهي واسطة بينهما فقد عرفت حاله وكذا ما قيل  
 ان ما ذكره ههنا مبني على اطلاق الكلام وفيما سبق من الانحصار على تقييده  
 بالخبري وفيه انه لا وجه لاختيار الاطلاق ههنا مع كون التقييد اولى  
 بوجوه عنده بل الحق في الجواب ان يقال انه لم يرد منع الجمع ما يقابل  
 الانفصال الحقيقي بل المعنى الاعم الشامل له وقصد ههنا توجيه كلام  
 المص على كل تقدير من اطلاق الكلام وتقييده امالا انه لم يحكم بفساد  
 الاطلاق فيما سبق بل حكم بكون التقييد اظهر اولارخا والمماشاة مع  
 القائل الاتي الذي رجح اطلاق الكلام فيما سبق وفسر المدعى ههنا

عن يفيد مطابقة النسبة الزمانية للحجة عليه بان منع الجمع والتفصيل  
 بين القسمين مصرح به في كلام المص سواء اطلق الكلام ولم يكن بينهما  
 انفصال حقيقي او قيد وكان بينهما انفصال حقيقي كالابحني قوله  
 فليس بشئ لان المتصلين لما كانتا من مسائل الفن اوشارة الى مسئلتين  
 وجب ان تصدقا معا في نفس الامر فلا يجوز حل الانفصال بينهما على  
 منع الجمع ولا على الانفصال الحقيقي وانما يمكن حله على منع الخلوة  
 على انها من المسائل الواجبة الصديق دائما لا بناء على احصار الكلام  
 كالمجبري في النقل والمدعي كاقبل فان البناء عليه انما يفيد منع الخلوة بين  
 المتقدمين لا بين المتصلين الا بربى ان المتصلين المذكورتين صادقتان  
 معا سواء كانتا كليتين بقبوضات اعتبرها الشارح او مهملتين بترك  
 تلك القبوضات فسواء انحصر الكلام المجبري فيهما ولم ينحصرهما  
 صادقتان معا فيمكن حل الانفصال بينهما على منع الخلوة المقابل  
 للانفصال الحقيقي لكن لا معنى له ههنا ايضا لانه لا يفيد فائدة زائدة على  
 معنى او الواصل الدال على اجتماعهما في التحقق ايضا فيكون اختيار  
 او الفاصل عتابل موهما لحواز كذبهما معا وبالجملة لا وجه لما ذكره  
 المتوهم بوجه من الوجوه اذا اتى كلامه على ظاهره اللهم الا ان يحل  
 على ما ذكره المحشي بحذف المضاف اي للانفصال بين مقدمي هاتين  
 المتصلتين لكنه تعسف ولذا قال بحسب الظاهر واقول حل كلام  
 المتوهم على مقدمي المتصلتين اما بحذف المضاف او بان يكون من ذكر  
 الكل وارادة الجزء الاول بقرينة ظاهرة فلا يكون تعسفا وذلك لانك عرفت  
 ان او الفاصل انما يفيد منع الجمع او منع الخلوة بين المتعاطفين وسيصرح  
 بانها العطف احدي المتصلتين على الاخرى فان انصرف منع الجمع عما  
 بين المتصلين الى ما بين المتقدمين بقرينة ظاهرة فذلك القرينة بعينها  
 قرينة على التجوز في كلام المتوهم والتجوز مع قرينة ظاهرة لا يكون تعسفا  
 وان لم ينصرف اليه بقرينة ظاهرة فحمله على منع الجمع بين المتقدمين غير

ظاهر ايضاً الان يختار الاول ويقال مقام بيان مراد المص وايضاحه  
 ينافي ارتكاب التجوز اذ التنصيص على المقصود في مقام البيان والتفسير  
 راجح كما لا يخفى هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام لانه مما اظلم من تصادم  
 الاوهام قوله مسامحة لان الاثبات سواء كان في الاصل بمعنى جعل  
 الحكم ثابتاً متقدراً في ذهن المخاطب ولو بالرجحان او بمعنى بيان ثبوته  
 في الواقع الزعمي مخصص بالنظري اصطلاحاً وجعله بمعنى مطلق البيان  
 الشامل لا يوضح البديهي كما يقتضيه عطف التنبيه لا يخرججه عن المسامحة  
 لانها استعمال اللفظ في غير معناه الظاهر كما صرح به المحشي في حاشية  
 التهذيب وههنا كلام هو ان المسامحة هو ذلك الاستعمال لظهور  
 المراد لانها في الاصل من السماحة بمعنى اعطاء العلم والعرفان للمخاطب  
 ههنا فالمسامحة بذلك المعنى تجماع المجاز لان استفادة المخاطب المعنى  
 المقصود من اللفظ من غير طرق الحقيقة والمجاز والكناية محال فما  
 الوجه في انهم تارة يقولون هنا مسامحة وتارة يقولون تجوز او كناية اقول  
 لعل وجهه ان المسامحة هو ارتكاب خلاف الظاهر لمجرد ظهور المراد  
 واما التجوز والكناية فلفظة زائدة يعتد بها كالبكالة في الشجاعة  
 المستفادة من استعارة الاسد المبنية على تناسي التشبيه ولذا لا يقال  
 في القرآن مسامحة لان كل مجاز او كناية وقع في كلام البلفاء لا يخلو  
 عن فائدة يعتد بها ومجرد ظهور المراد لیس كذلك نعم التنبيه على  
 ظهور المراد عند السامع او على فطنته قد يكون من الفوائد الحاملة  
 على ارتكاب التجوز او الكناية في كلامهم لكن المسامحة هي ارادة غير  
 الظاهر لظهور المراد للتنبيه على ظهوره اذ لا معنى له ههنا وفي امثاله  
 وانما يكون وجهاً حيث يتضمن مدح السامع بالفطنة او يتضمن التنبيه  
 على استغناء المراد عن التعريف وهكذا فعلى هذا نقول يجوز ان يكون  
 الاثبات ههنا مجازاً عن مطلق البيان بعلاقة العموم والخصوص  
 للتنبيه على جريان النوع الثلاثة في التنبيهات كما سيصرح به لان البيان



بالتنبية في حكم الاثبات بالدليل في انه يوجد بسلامة المبين دون سقائه  
 الا ان يقال على تقدير استفادة لوجه له ايضا بعد ما صرح به فيما بأي  
 فلذا حكم بالمساحمة فاعرف قوله او بالتنبية اذا كان ضروريا  
 خفيا الخ خفا الحكم البديهي عبارة عن عدم العلم المناسبه سواء وجد  
 هناك علم غير مناسب للمطلب او لم يوجد علم اصلا كما يؤيده ما ذكره الشيخ  
 الرئيس ابن سينا في مسألة امتناع اعادة المعدوم بعينه من ان المسبوق  
 لبيانها تنبيهات لادلة مع انها غير معلومة اصلا قبل سوقها وظاهر  
 منه ان التنبية عندهم مؤلف من القضايا كالادليل الا انه لازالة الخفا  
 عن البديهي والدليل لازالة الخفا عن النظري المجهول وان اردت تحقيق  
 الفرق بينهما فقول خفا الحكم قد يكون عارضا بنشأ من عدم تصور  
 اطرافه على وجه يليق بذلك الحكم حتى انها لو تصورت على ذلك  
 الوجه لما خفي وهذا الخفا يزول بتعريفات الاطراف وهذا القسم  
 من مزيل الخفا يسمى بالتنبية بالحد على المحدود وقد يكون الخفا ذاتيا  
 بحيث لا يزول ولو تصورت اطرافه باكل الوجوه كمسئله لساوي الزوايا  
 لكن هذا الخفا الذاتي يتفاوت قوة وضعفا في اوقات مختلفة بعدم  
 الممارسة في مبادئ ذلك الحكم ووجودها او بقلة الممارسة وكثرتها  
 فيكون الذهن محتاجا تارة الى ترتيب مقدمات كثيرة وتارة الى ترتيب  
 ما هو اقل منها ثم الى اقل منهما وكذا الى مرتبة ان ينتقل اليه بسنوح  
 مقدمات مرتبة دفعة اما ابتداء او بواسطة الالتفات الى مقدمة واحدة  
 كما نتقلنا من الدخان الى النار وهذه المرتبة هي مرتبة الحدث وبهذا  
 الاعتبار يكون الحكم النظري بالنسبة الى شخص بدعيها بالنسبة الى شخص  
 اخر بل يكون النظري عند شخص في وقت بدعيها عنده في وقت اخر  
 فلم يبلغ الى مرتبة الحدس يكون ذلك الحكم عنده نظريا محتاجا الى دليل  
 واذا بلغ اليها في مطلب من المطالب ولكن لم ينتقل اليه بالفعل لعدم  
 السنوح بالذات او بالواسطة ورتب شخص اخر مبادئ ذلك المطلب

كان ذلك الترتيب ايضا تنبيهها بالنسبة اليه لانه غير محتاج في ذلك  
المطلب الى ذلك الترتيب فقد ظهر ان للتنبيه قسمين يزول به الخفا  
العارضى وقسم يزول به الخفا الذاتى وكل قسم منهما قد يكون لتحصيل  
اصل العلم وقد يكون لتحصيل العلم المناسب الاوضح فيما اذا كان المطلب  
معلوما في الجملة ويطلب العلم الاوضح قال الى اربعة اقسام واما الدليل  
فلا يكون الا لتحصيل اصل العلم بالنظرى المحتاج الى ترتيب المقدمات  
او لتقويته فيما اذا ذكر هناك ادلة متعددة وبهذا البيان انحل اشكال  
المحقق الدوانى على تعريف النظرى والبديى واستغنى عن صرف  
التوقف المأخوذ في مفهومهما عن معناه المشهور الى ما أحدثه من الامر  
المصحح لدخول الفاء قوله وما يقال الخ لسائل هو الفاضل  
العصام فانه بعد ما عرف المدعى ههنا قال ما حاصله ان المدعى والمعلل  
ليسا بمترادفين كما توهمه الشارح واما اخذ المعلل ههنا كافي لاداب  
المسعودى وتفسير شارحه الفاضل اياه بالناسب نفسه لاثباته بالدليل  
فبينان على ارادة المعلل باعتبار ما يؤل اليه مجاز بقرينه انه عرف التعليل  
بتدين علة الشيء فلا يصير معللا حقيقة ما لم يبين بالفعل والكلام ههنا  
فيما قبل الشروع في التعليل وهو ظاهر يحمل المدعى ههنا على معنى  
المعلل باعتبار ما يؤل اليه يحتاج الى مصرف اى الى صارف قوى لانه  
اما اسم فاعل من التصريف او مصدر ميمى من الثلاثى وكرة الحروف  
يدل على كثرة المعنى ولا صارف ههنا فضلا عن القوى فيمتنع الجواز مع  
امكان الحقيقة فظهر ان الدعوى الظهور غير مأخوذة في كلام القائل  
ولا مفهومة منه وان وهم انفهامها من الاحتياج الى المصرف في النقل  
اختلال اللهم الا ان يقال اشار بلفظ الظاهر الى ان دعوى السائل  
ظنية اذ لا قطع بعدم الترادف لان ما في الاداب المسعودى يورث شبهة  
فيه قوله بمن يفيد مطابقة النسبة الخ فيه بحث من وجوه اما  
لولا قلانه ان اراد المطابقة بمعنى الوقوع الذى هو من اجزاء القضية الموجبة

فيخرج من بدعي الحكم السلي و ان اراد المطابقة بمعنى صدق مطلق  
 الحكم الشامل للحكم لايجب اني والسلي فان اراد يا فادتها دلالة كلامه  
 عليها وان لم يقصد تلك الدلالة فبدخل فيه من يتكلم بالاخبار  
 المستعملة في الانشاء كقول امرأة عمران رب اني وضعتها اثني حيث  
 استعمل في انشاء اظهار الحزن والتحسر ويدخل الساهي والنائم  
 والمجنون مع انهم ليسو بمدعين اصطلاحا وان اراد من يقصد  
 افادتها كما هو المتبادر من نسبة الافعال الاختيارية الى ذوى الاختيار  
 فان كان اضافها الى النسبة من اضافة المصدر الى فاعله فلا يصدق  
 على مدع اصلا لان قصد كل مخبر بخبره افادة نفس الحكم لاصدقه  
 وان كانت من اضافة الصفة الى الموصوف بتأويل على مذهب البصرية  
 او بدونه على الكوفية اى النسبة المطابقة كحصول الصورة بمعنى الصورة  
 الحاصلة فيخرج الكاذب من المدعى لان ما افادة نسبة غير مطابقة  
 اللهم الا ان يختار الاخير ويعتبر قيد الحثية اى النسبة المطابقة  
 من حيث انها نسبة مطابقة ليدخل المطابقة ايضا تحت الافادة بناء  
 على ما ذكره العلامة التفتازانى في شرح التلخيص من ان مدلول الخبر  
 الصدق والكذب احتمال عقلى الا يرى ان الكاذب لا يدعى عدم مطابقة  
 خبره والا كان صادقا بل قصد كل مخبر افادة نفس الحكم وصدقه معا  
 ولا يلزم من كون المطابقة مفادة كونها واقعة في نفس الامر وللتنبية  
 على ان المطابقة داخل تحت الافادة ايضا لم يقل من يفيد النسبة  
 المطابقة واما ثانيا فلانه صادق على مخبر البديهي الجلي او النظرى  
 المعلوم عند المخاطب في اعتقاد المخبر كما يصرح به مع انه ليس بمدع  
 الا ان يقال ليس المراد من افادة المطابقة مجرد ايراد كلام دال عليها  
 موجب للاتفات اليها بل المراد اعلامها ويستحيل اعلام المعلوم  
 عند المخاطب فلا يصدق على مخبرهما كتعريف الشارح وفيه انه لا بد  
 ان يحمل الافادة على المعنى الاول والا لم يصدق على مدع في مقام الخصومة

اصلا ضرورة ان مجرد خبر احد الخصمين للاخر لا يفيد شيئا من اليقين  
والظن فتأمل واما ثالثا فلان المتبادر من النسبة المضاف اليها نسبة  
الخبر فيخرج من يفيد لازمها من كونه عالما بها بخلاف تعريف الشارح  
لان الشخص ربما ينصب نفسه لاثبات دعوى العلم بشيء باماراته  
اي بامارات علمه به الا ان يعم النسبة من نسبة لازمها واما رابعا فلانه  
صادق على من يفيد مطابقة نسبة المقدمة الغير المدللة مع انه ليس مدعى  
فيها ما لم يستدل عليها والا لكان كل مقدمة مدعى بحسب العرف  
وليس كذلك وايضا يستلزم اندراج منع المقدمة ههنا والاستغناء عما سأتى  
الا ان يتصف ههنا بان يقيد يفيد بان يحمل على معنى فيطلب الدليل  
ولا يمنع منعاً حقيقياً ان لم تشتغل بالدليل ولا يتخفى ما فيه ولا يرد مثله  
على تعريف الشارح اذ لا ينصب لاثبات المقدمة ولذا جاز الانتقال  
من دليل الى آخر ولم يعد الزاماً كالا تنقل الى مدعى آخر ولو سلم انه الزام  
من وجهه وان فيها انصبافاً بالجملة فالمتبادر من النصب هو النصب الكلى  
ولو سلم فلا شك في ان المتبادر من الحكم الذى نصب نفسه لاثباته ان يكون  
مقصوداً بالاصالة والمقدمة مقصودة بالتبع لكونها وسيلة الى المدعى  
واما حل النسبة في كلامه على النسبة المقصودة بالاصالة فيحتاج  
الى مصرف فالحق ان المدعى مفسر بما ذكره الشارح وان المعلن  
في كلام المسعودى مصروف اليه بقرينة ذكرها القائل كما عرفت  
قوله للواقع اى في نفسه مع قطع النظر عن فرض الفارض لامع  
قطع النظر عن الفرض والاعتبار جميعاً فانه تفسير الموجود الخارجى  
ولا يصح ههنا لان ما يطابقه النسبة لا يكون الانسبة وجميع النسب  
من الامور الاعتبارية فالموجود مع قطع النظر عن فرض فارض هو الموجود  
في نفس الامر وهو اعم من الموجود الخارجى الذى هو موجود في نفسه  
بدون فرض فارض واعتبار معتبر واعم ايضا من الموجود باعتبار معتبر  
كالنسب وسائر الامور الاعتبارية فزوجية الخمسة واجتماع الضدين

قوله فتأمل إشارة الى امكان  
الجواب بان يجمل قوله من يفيد  
على معنى من يقصد افادته مطابقة  
النسبة وكل مدعى يقصد الافادة  
بغيره وان لم يفد ذلك الخبر شيئاً  
للمخاطب عليه

او النقبضين لبست بموجودة في نفس الامر لان وجودها يتوقف  
 على الفرض بان يقال لو كانت موجودة بخلاف قولنا الضفاء يمكن  
 اذ كل ذهن يعلم انه لا يلزم من فرض وجوده محال ينتزع عنه معنى الامكان  
 ويصفه به فذلك الاعتبار يقتضيه ماهية المعلومة على ذلك الوجه  
 من غير احتياج الى تحمل وفرض من الذهن ومن غفل عما حققنا فرق  
 بين الواقع ونفس الامر بان الامور الاصطلاحية المبنية على اعتبار المضمرين  
 كرفوعية الفاعل ومنصوية المفعول الكائنين باعتبار العرب واتفاقهم  
 مع امكان العكس موجودة في الواقع لاني نفس الامر ولم يدركه لو كان  
 كذلك لم يكن شيء موجودا في نفس الامر لان جميع افعال الله تعالى ايضا  
 مبنية على الترجيح والاعتبار مع امكان خلاف الكل كيف والمرفوعية  
 وامثالها من كفيات السموعات وجميع الموجودات وكفياتها مستندة  
 الى الواجب تعالى فاعرف هذا واضبطه قوله او نظريا اي معلوما  
 عند المخاطب او مجهولا يحتاج بيانه عنده الى دليل قوله والتبادر  
 من المدعى اي بحسب الاصطلاح والتبادر فيما لم يثبت الوضع من اقوى  
 امارات الحقيقة ولا يكون رها نا عليها لجواز ان يكون من تبادر الشيء  
 في بعض افراده كالوجود المتبادر في الوجود الخارجي كما ذكره السيد السند  
 في بعض كتبه فالظاهر ما ذكره الشارح قوله من يفيد الحكم  
 المحتاج الى الدليل اي الى جنس الدليل او الى دليل ما وكذا الكلام  
 في التنبية والترديد للتقسيم اذ المحتاج الى الدليل هو النظرى المجهول  
 فيخرج النظرى المعلوم والمحتاج الى التنبية هو البديهي انخفي فيخرج  
 البديهي الجلي وههنا بحث هو ان من نصب نفسه لاثبات حكم يمكن  
 حصوله بواحد من طرق البداهة كالا حساس والتجربة والحدس وغير  
 ذلك كما اذا دخل في الدار من خارجها شخص ولم يعلم انه زيد ونصب  
 احد نفسه لاثباته واثبته بصوته او فرسه او غلامه مع امكان حصوله  
 بالا حساس فهو مدع بلا ريب وذلك الاثبات لبس بدليل عليه لانه

بديهى لانتوقف على النظر بل هو تنبيه عليه لانه لازالة الخفاء عن البديهى  
 كما اشرنا لكن ذلك الحكم غير محتاج الى ذلك التنبيه وامثاله ايضا لا يمكن  
 حصوله بالا احساس مثلا فاخذ قيد الاحتياج حشو مفسد بالنسبة  
 الى التنبيه وان كان صحيحا بالنسبة الى الدليل بناء على ان قيد النظر  
 معتبر في مفهوم الدليل كما سيحى من المحشى وهو مفسر بترتيب امور  
 معلومة للتأدى الى مجهول نظرى والنظرى والبديهى مفسران عندهم  
 بما يتوقف حصوله على ترتيب مبادئه وما لا يتوقف عليه ولا يلزم  
 من عدم توقفه عليه ان لا يحصل به فكل ترتيب يحصل به البديهى من غير  
 توقف عليه فهو تنبيه عليه لادليل والجواب ان الاحتياج اعم من التوقف  
 المأخوذ في مفهوم النظرى والبديهى لانه كلى مشكك بوصف بالشدة  
 والضعف بخلاف التوقف لانه كلى متواطئ لان عدم امكان حصول شئ  
 بدون شئ آخر لا يتصور له تفاوت باحد وجوه التشكيك فالحق ان الاحتياج  
 مفسر بعلم امكان الحصول بسهولة وكما ان للسهولة مراتب متفاوتة  
 بالشدة والضعف كذلك لتفيتها فالاثبت بآثاره من الصوت والفرس  
 في المثال المفروض لوجود نوع تكلف في الاحساس فيحتاج الى التنبيه  
 المذكور لانه لا يمكن حصوله بسهولة بدون الترتيب بل بعسر بالنسبة  
 الى ذلك الترتيب وبما ذكرنا من كون الاحتياج كليا مشككا كما يدل عليه  
 قولهم اشد الاحتياج دون ان يقولوا اشد التوقف ظهر بطلان ما اوردهوا  
 على المحقق الدواني في شرح التهذيب حيث فرق بين الاحتياج والتوقف  
 من ان الاحتياج والتوقف منساوقان ويمكن دفعه بوجه آخر هو ان  
 اخذ الاحتياج اعم من التوقف ههنا للاشارة الى ان النظرى والبديهى  
 مفسران بما يحتاج حصوله الى ترتيب مبادئه وما لا يحتاج اليه كما اشار  
 اليه المحقق الدواني هناك فعلى هذا يكون الترتيب في المثال السابق  
 دليلا لتنبيهها لكن يشكل الفرق حيث بين الدليل والتنبيه اللهم الا ان  
 يكون الترتيب المؤدى الى اصل العلم دليلا لانه ترتيب للتأدى الى المجهول

قوله على ترتيب مبادئه الخ لم يقل  
 على النظرى كما هو المشهور  
 للاشارة الى دفع الدور المشهور  
 ههنا بان مرادهم من النظر ههنا  
 هو ترتيب مبادئه لا ترتيب امور  
 معلومة للتأدى الى مجهول نظرى  
 يلزم الدور

المحتاج الى ذلك ويكون الترتيب المؤدى الى وضوح العلوم في الجملة  
 تنبيهها سواء كان بواسطة تعريف شئ من اطراف الحكم او بدونه وفيه  
 حافيه لان الترتيب يعرفات الاطراف تنبيه عندهم مطلقا سمي  
 بالتنبيه بالحد على المحدود سواء حصل به اصل العلم بالحكم او وضوحه  
 الا ان يكون ما بواسطة تعريفات الاطراف مندرجا في تنبيه التصور  
 والكلام في الفرق بين دليل التصديق وتنبيهه وان كان التنبيه المأخوذ  
 في تعريف المدعى اعم من تنبيه التصور والتصديق فتأمل في هذا المقام  
 قوله على ان التعميم الخ اى لو سلم ان المتبادر لبس ذلك بل مفيد النسبة  
 مطلقا فهمنا دليل آخر على تخصيص المدعى في كلام المص وتفسيره  
 بما ذكره الشارح وهو التقابل المشار اليه باو الفاصل فلو كان مراد المص  
 ما ذكره القائل لم يحسن التقابل المذكور اقول فيه بحث لان عندهم حسن  
 التقابل مشترك بين التفسيرين من وجوه الاول ان كل ناقل ناصب نفسه  
 لاثبات حكم نقله وان لم ينصب لاثبات حكم منقوله اذ التصحيح المطلوب  
 ههنا اما دليل او تنبيه على صحة نقله كما سبشير اليه شارح الاداب الا ان  
 يقال اذا نقل عن كتاب معين واحضره بعينه كان ذلك بيانا للصحة  
 النقل بطريق العيان لا بطريق البيان بشئ من الدليل والتنبيه  
 ومراد شارح الاداب انه قد يكون دليل الثاني ان الناقل اذا نقله  
 عن حى واثبت صحته بكثرة الرواة او باحضار كتابه مع امكان المراجعة  
 الى المنقول عنه فهو ناصب نفسه لاثباته ايضا سواء كان مأتى به  
 دليلا عليه كما اذا فسر النظرى والديهي بالمحتاج الى الترتيب وغير المحتاج  
 او تنبيهها عليه كما اذا فسر بما يتوقف عليه وما لا يتوقف الثالث  
 ان النقل عن الميت او عما لا يمكن احضاره نظري يحتاج الى الدليل قطعا  
 كما اسلفنا واحضار كتابه دليل عليه وربما يقبل الخطئة باحتمال  
 تضيير الناسخين وتخصيص النقل بالحكاية التي لم تكن نظرية او بدعيية  
 خفية محتاجة الى الدليل او التنبيه وان احتاجت الى واحد من طرق

البدهة خلاف العرف وياياه ما نقلناه عن شارح الاداب وان  
 خصص الحكم المحتاج بغير النقل والحكاية فابال النسبة في تفسير القائل  
 ولا يخلص الابان يقال ما ذكره القائل اعم مطلقا من الناقل وما ذكره الشارح  
 اعم من وجه فبينهما تباين وتقابل في الجملة على تفسير الشارح لاعلى تفسير  
 القائل نعم حديث منع الجمع بين المقدمين محمول على تخصيص الحكم  
 المحتاج بغير النقل بقريضة المراقبة بين العام والخاص على كلا  
 التفسيرين لكن تخصيص الاعم من وجه اقل مؤنة من تخصيص الاعم  
 المطلق وايضا فحصيل التقابل الكلى بين الشبهتين الذين بينهما  
 تقابل في الجملة اقرب من تحصيله بين اللذين لا تقابل بينهما اصلا  
 ولعل هذا هو مراده من هذا القدر واتماما بتوهم من انه يمكن ان يقال المراد  
 من النسبة المطابقة هي النسبة المحفوظة في ذاتها من غير مقارنة  
 النقل بها فلا يلزم كون المدعى اعم ففاسد لان العموم الذى ذكره المحشى  
 هو باعتبار حكم النقل ومن البين انه ليس بمقارن بنقل اخر لا باعتبار  
 حكم المنقول المقارن بالنقل ليندفع العموم بما ذكره قوله لا يحتلج  
 الخ اراد على المص بمخالفة عطفه لما عليه البصرية وان جوزه الكوفية  
 والفراء وهو غير جائز عند سبويه وان تقدم المجرور من الممولين  
 المعطوف عليهما وفي نهى العطف المؤكد عن الاختلاج دون نهى  
 الوهم الذى من شأنه الخللان تنبيه على قوة الاختلاج لان صورة هذا  
 العطف شبيهة بما ادركه الوهم في جزئيات ذلك القليل وكلمة الفأ غير  
 قاطعة كما تعرف والاولى بهذا ان يترك قوله والمجرور غير مقدم ليتوهم كونه  
 عطفا على مذهب الكوفية والفراء ويكون اقوى قوله لان قوله  
 فالدليل الخ علة للنفي المستفاد من النهى يعنى ليس من هذا القليل لان  
 قوله فالدليل بتقدير فيطلب الدليل وكون ذلك بهذا التقدير يستلزم  
 التدبر في جانب الشرط والا لكان من عطف مفرد وجلة على مفرد  
 وجلة وهو باطل لان العاطف اما ان يعطف مفردا على مفردا او مفردين

حل مفردين



على مفردين معمولين لعامل واحد وفاقا اولعاملين على خلاف ولم يسمع  
من النهاء عطف مفرد وجملة على مفرد وجملة ولا عطف جملتين على جملتين  
نعم يجوز في عطف القصة عطف جملة متعددة على جملة متعددة لكن  
ذلك بتزليل كل منهما منزلة جملة واحدة ولا معنى له ههنا ولذا فرغ على  
بمجرد التقدير في جانب الجزاء قوله وح لبس ههنا عطف شئين على  
شئين يعني لا عطف مفردين ولا عطف جملتين ولا عطف مفرد وجملة على  
مثلهما بل عطف جملة شرطية على جملة شرطية ولم تعرض للتقدير  
في جانب الشرط لا يقال لانسلم ان ذلك القول بذلك التقدير كيف وهو اول  
البحث لانا نقول هذا خارج عن قانون التوجيه لان المحشى ههنا موجه في قوة  
المانع لما قالوا ان ناقض العبارة مستدل وموجهها مانع نعم للناقض  
ان يقول دليل النقص ظني فلا يمنع بالاحتمال الغير الظاهر المبني على تكلف  
التقدير وانه لهذا احتاج الى المؤيد قوله ويؤيده اى يؤيد كونه  
من عطف جملة على جملة لامن ذلك القبيل او يؤيد كون ذلك القول  
بذلك التقدير يعني لو كان العطف من ذلك القبيل اولو لم يكن ذلك القول  
بهذا التقدير لكان الدليل معطوفا على الصحة ولو كان معطوفا عليها  
لما اتى بالفاء الجزائية اذ يكفي الفاء المذكورة في جانب المعطوف عليه  
كما يكفي الظرفية المذكورة في جانبه في قولهم في الدار زيد والحجرة  
عمرو اى وفي الحجرة عمرو وهذا التأييد على الاول يكون سند اخر  
وعلى الثاني يكون تنويرا للسند الاول وهو الاوفق من حيث المعنى  
والاول اظهر من سباق كلامه فاعرف قوله لانها فاء الجزاء الخ  
لا يقال الجزاء يجب ان يكون جملة فكونها فاء الجزاء يتوقف على كون ذلك  
القول بذلك التقدير اوعلى عدم كون العطف من ذلك القبيل فلا تأيد  
على شئ من الاحتمالين والا كان دورا لانا نقول لبس مراده انها فاء داخلة  
على جملة جزائية بالفعل ليسلزم ذلك بل مراده انها فاء اتى بها لبيان  
وتب طلب الدليل على الادعاء وهذا القدر ضرورى بقرينه قريبتهما

سواء كانت داخلة بالفعل على جملة او على مفرد فلو كان العطف من ذلك القليل او لم يكن هذا القول بذلك التقدير لاستغنى عنها ضرورة تسلط ما في جانب المعطوف عليه على جانب المعطوف فالمعنى الجزائي اعني الترتيب مسة فناد من الفاء الاولى بواسطة العطف من غير احتياج الى الفاء الثانية بخلاف ما اذا كان من عطف جملة على جملة اذا انفاء الاولى انما تدل حينئذ على ترتيب طلب الصحة على النقل فيحتاج في الترتيب الثاني الى فاء اخرى وانما قال بوييد دون بدل لاحتمال ان يكون العطف من ذلك القليل على مذهب الكوفية او الفراء ويكون الفاء الثانية مؤكدة للاولى اوزائدة لقصد المشاكلة او لتعيين المعطوف عليه من اول الامر ولقطع احتمال كون الدليل معمول للمدعى في بادى النظر اى مدعى الصحة لكن الكل خلاف الظاهر واما الدغدغة التي اوردها بعضهم ههنا من ان لبس ههنا عطف محذور بل كلمة او لعطف مدعى على ناقلا والفا لعطف الدليل على الصحة فهو من عطف شئين بحرفين لا بحرف واحد ليكون محذورا ففاسده اما اولاً فلانه لم يسمع مثله من النحاة في كلام واحد وامانياً فلان فاعاطفة الدالة على التعقيب انما تدل على التعقيب بين المتعاقبين لا بين المعطوف وشئ اخر فان اراد تعقيب طلب الدليل على المدعى الادعاء فلا تدل عليه الفاء مع انه يحتاج الى تقدير الطلب ههنا وان اراد تعقيب طلب الدليل على النقل لطلب الصحة عليه كما لو قيل في طلب الصحة فالدليل فذلك فاسد لان مطالبة الدليل انما تتوجه على المدعى لا على النقل قال الشارح وذلك اذا كان المطلوب نظرياً الخ لم يقل ان لم يكن المطلوب معلوماً على قياس ما سبق مع انه لا يخصص الا وفق اذا المطلوب قد يكون بدهيياً مجهولاً يترتب على مثل الاحساس والتجربة فلا يترتب على الدليل بل على التثبيته وقد يكون بدهيياً مجهولاً يتوقف على مثل الاحساس والتجربة اذا اتقنا ما يتوصل اليه من الآثار والعلل فلا يترتب على شئ

من الدليل

من الدليل والتنبية نعم على الشارح انه لما ادرج قائل البديهي الخفي  
 في المدعى وجب عليه ههنا ان يقول او يدعيها خفيا بناء على تعميم الدليل  
 في كلام المص من التنبيه مسامحة مثلا يلزم القصور في بيان المص لما سيحكي  
 منه ان الوظائف الثلاثة كما تجري في الادلة تجري في التنبهات الاله  
 حافظ على ظاهر كلام المص ههنا وجري على احتمال الاكتفاء بالاصل  
 لانه اظهر من احتمال تعميم الدليل مسامحة فقد ظهر ان البديهي في قوله اذ  
 لو كان بديهي او نظريا معلوما الخ اعم من البديهي المعلوم وغير المعلوم  
 اذ لو جعل قوله معلوما وصفا لكل من البديهي والنظري لم يتم تقريب  
 هذا الدليل لجواز ان يكون المطلوب بديهي مجهولا فلا يلزم التقييد  
 بكونه نظريا غير معلوم وايضا لوجه على هذا عن العدول عما هو  
 الاخصر الموافق لما سبق قوله اي فلا يليق بيان لمراد الشارح  
 ههنا واستدل على هذه الارادة بقوله ولا بد ان يلاحظ ههنا مثل  
 ما مر فان مراده من المثل المحوظ ههنا هو ان يقال لو كان بديهي او نظريا  
 معلوما فطلب الدليل عليه لا يليق من المناظر من حيث هو مناظر لان  
 غرضه اظهار الصواب واما ما قيل انما يدل عليه لو كان المثل المحوظ ههنا  
 ذلك واما اذا كان المثل انه اذا كان المدعى معلوما فطلب الدليل لا يليق بحال  
 المناظر كما هو المنقول عنه والمماثل لما مر فلا يدل عليه لجواز ان يكون  
 حال البديهي مخافا لحال النظري المعلوم فظاهر الفساد من وجوه  
 اما اول فلان المحشى جعل ذلك القول دليلا على ارادة الباقية ههنا ايضا  
 لا على صحة المراد بل الدليل على صحته ما يذكره بعد بقوله ووجه ذلك الخ  
 واما ثانيا فلان كون المثل المحوظ ههنا ما ذكره مخالف لصريح الاصل  
 كما اشرنا بل التقييد بذلك لتصحیح كلية الشرطية القائلة بانه متى كنت  
 مدعيا لحكم غير معلوم فطلب منك الدليل يقتضي لباقة طلب الدليل  
 على كل بديهي مجهول عند الطالب باعتقاده ولا يخفى فساده واما  
 ثالثا فلان طلب الدليل على البديهي اما غير لائق فلا يكون حال البديهي

مخالف لحال النظرى المعلوم واما غير صحيح فلامخالفه ايضا بناء على  
ان عدم اليقظة اعم من عدم الصحة لان كل لايق صحيح ولاعكس وسلب  
الاخص اعم من سلب الاعم وكلام الشارح ههنا اما محمول على سلب  
اليقظة او على سلب الصحة والثاني باطل بالنظر الى النظرى المعلوم  
لما سبق والاول صحيح بالنسبة الى الكل كما عرفت فتعين الاول واما حله  
على الاول بالنسبة الى النظرى المعلوم وعلى الثاني بالنسبة الى البدهى  
فجمع بين المعنيين فى اطلاق واحد وغير صحيح عند الجمهور كما لا يخفى  
قوله اعنى كون المطلوب بديهيا بالنسبة الى الخ قد عرفت ان المراد  
من البدهى اعم من الواضح والخفى الواضح فى الجملة ومن الخفى من كل  
وجه اعنى البدهى المجهول المترتب على مثل الاحساس والتجربة  
وغيرهما والمتوقف على واحد منها اذ الكل لا يرتب على الدليل واما  
فسره بذلك لوجوه الاول دفع المنع عن الملازمة التى ذكرها الشارح  
مسند بان الشخص ربما يدعى ما كان بديهيا عنده باعقاده نظرى  
عند المخاطب محتاج الى الدليل عنده ويكون الامر كذلك فى الواقع  
فيليق طلب الدليل عليه فدفعه بان المراد من النظرية والبداهة  
ما هو كذلك بالنسبة الى الطالب لا ما هو بالنسبة الى المدعى ولا ما هو  
بالنسبة الى احدهما مطلقا ولا ما هو بالنسبة الى كل منهما الثانى دفع  
المنع المتوجه بعد ذلك مسندا بجواز ان يكون بديهيا بالنسبة الى الطالب  
فى الواقع ونظريا مجهولا فى زعمه فحينئذ يليق له طلب الدليل عليه  
فدفعه بان المراد ان يكون نظريا او بديهيا بالنسبة اليه فى اعتقاده سواء  
كان كذلك فى الواقع اولا الثالث دفع التناقض المتوهم بين كلامى  
الشارح لان تفسيره للمدعى دل على ان البدهى الجلى والنظرى المعلوم  
لبسا بداخلين فى الدعوى بحسب الاصطلاح والاحتياج الى التقييد  
ههنا لتصحيح كلية الشرطية دل على انها داخلان فيها والا لكان  
اخراجها اخراج الخارج وهو محال فدفعه بان ما اخرجته فى التفسير

ما كان

ما كان بديها جليا ونظريا معلوما بالنسبة الى المخاطب لكن باعتقاد  
 المتكلم سواء كان الامر كذلك باعتقاد المخاطب ايضا ام لا وما دخله  
 في الدعوى بحث احتيج الى اخراجه بالتقييد ههنا هو ما كان بديها  
 جليا ونظريا معلوما بالنسبة الى الطالب باعتقاده وكان ذلك نظريا  
 مجهولا وبديها خفيا بالنسبة اليه في اعتقاد المدعى فلا تناقض هذا  
 واقول ههنا بحث اما اولافلان التناقض انما يتوهم اذا كان قول الشارح  
 وذلك اذا كان المطلوب الخ محجولا على التقييد كما جزمه المحشي فيما سبق  
 حيث قال وكذا التقييدات الواقعة في قوله فيطلب الصحة وقوله  
 فالدليل وهو ممنوع بل الظاهر انه بيان للواقع ونحوه للمدعى ليستدل  
 عليه وان كان ماسبق تقييدا الا ان يقال لا بد من اخراج البديهي الخفي  
 البتة واما تأتيا فلان هذا ايضا مبني على كون اللياقة منوطة بعلم  
 الطالب ولو كان زعما غير مطابق وهو ممنوع كما سبق واما ثالثا فلان  
 تقييد البداهة والنظرية في جانب الدليل بكونهما في اعتقاد الطالب  
 بهدم تقريب ذلك الدليل لان مدعى الشارح بقوله وذلك اذا كان  
 المطلوب نظريا غير معلوم اما ان يحمل على معنى انه نظري غير معلوم  
 بالنسبة الى الطالب في الواقع فلا تقرب وهو ظاهر واما ان يحمل على  
 معنى انه نظري غير معلوم بالنسبة اليه في اعتقاده ايضا فلا تقرب  
 ايضا اذ لا يلزم من بطلان كون المطلوب اللائق منعه بديها ونظريا  
 معلوما بالنسبة الى الطالب باعتقاده كونه نظريا غير معلوم بالنسبة  
 اليه في اعتقاده لجواز ان يكون الطالب شاكا متزهدا في كونه نظريا  
 او بديها عنده مع انه على هذا يكون التقييد قاضيا لان الطلب في هذه  
 الصورة اعني في صورة التردد لائق ايضا فالوجه ان يحمل على كونه  
 بديها ونظريا معلوما بالنسبة الى الطالب في الواقع سواء كان كذلك  
 في اعتقاد الطالب او المدعى او لم يكن قوله على ما يترتب على الدليل  
 اي لا يترتب عليه العلم به لان قوله نظريا معلوما يدل على ان المطلوب

عبارة عن المعلوم لاعن العلم المطلوب ولا معنى لترتيب ذات المعلوم على  
الدليل في الأدلة الآتية ثم انه اشار الى جهة المماثلة لما سبق اما بان عدم  
الباقية في الصحة المعلومه لاجل انه طلب لا يترتب عليه فائدة في اعتقاد  
الطالب فخلاصة الدليل السابق جارية ههنا فلا شبهة في المماثلة  
واما بان عدم الباقية ههنا وان كان لاجل كونه طلبا للمحصل وهو غير  
جار ههنا الا في البدهي والنظري المعلومين ولا يجري في البدهي  
المجهول لكن المحفوظ ههنا مشارك ومماثل لذلك في ان كلا منهما طلب  
لا يترتب عليه فائدة في اعتقاد الطالب فلا يكون لابقا كذلك فلا يرد  
عليه انه لا يستفاد مما سبق فكيف يصح الاحالة عليه بقوله ولا بد  
ان يلاحظ ههنا الخ قوله فكذلك اي ان المناظر من حيث هو  
مناظر لا يليق ان يطلب الدليل عليه لانه طلب ما لا يترتب هو عليه  
في اعتقاد الطالب ايضا لان النظري المعلوم ايضا لا يترتب عليه بعد  
الطلب والا كان فحصيله للمحصل ان كان العلم الجديد عين العلم الحاصل  
بالدليل الاول او اجتماع المشلين ان كان غيره بالشخص والكل  
باطل فيكون ذلك الطلب طلبا لا يترتب عليه فائدة في ظهور الصواب  
في اعتقاد الطالب فيكون عبثا فلا يليق بحال المناظر وبهذا انظر  
ان المراد في الترتيب بعد الطلب لان في مطلق الترتيب والاول لا يستلزم  
الثاني لجواز ان يكون مرتبا قبل الطلب فاقبل الظاهر بدل قوله  
فكذلك ان يقول فلا يليق ان يطلب الدليل لان كونه نظريا معلوما  
لا يخرج عن كونه مرتبا على الدليل والا كان بديهيا فوهم مع ان  
الاستدلال بما ذكره المحشي على هذا يكون مصادرة على المطلوب قوله  
مع انه على هذا اي على التقدير الثاني الذي هو كونه نظريا معلوما بالنسبة  
الى الطالب باعتقاده لا يليق له المطالبة اصلا لامطالبة دليل ولا مطالبة  
تنبيه لانه كما لا يترتب على الدليل بعد الطلب لا يترتب على التنبيه  
المختص بالبدهي الغير الخلي بخلاف ما اذا كان بديهيا لان في بعض

افراده يلبق مطالبة تنبيه هذا وما يقال انما إشارة الى كل من التقديرين  
 اوالى ما بينهما من معلومية المطلوب فيبعض من شوق الكلام وبأما ظاهر  
 قوله اصلالانه ظاهر في انه لا يلبق له مطالبة شيء من الدليل والتنبيه  
 في شيء من المواد كما اشترنا مع ان كون المعلومية اعم من التقديرين ظاهر  
 الفساد لما عرفت ان البدهي اعم من المعلوم والمجهول قوله وعلى  
 كل تقدير يجري فيه مثل ما ذكرنا في صورة النقل توجيهها وابرادا اما  
 التوجيه فكتفيد العلم بالعلم المناسب للمطلب وتوجيه عبارة نقي للبقاة  
 بجواز الامتحان والاستعلام بطرق متعددة فيما كان نظريا مطلقا  
 بدليل دون دليل او بدعيها موصحا بنسبه دون تنبيه وان لم يحز ذلك فيما  
 كان بدعيها جليا اذ العلم الحاصل من طريق البداهة الجلية اوضح  
 ولا معنى لطالب غير الاصح مع وجود الاوضح مع كونهما تطويلا  
 مستغنى عنه في المناظرة واما الابراد فهو ما اشار اليه بقوله وفيه نظر  
 فانظر والدغدغة ماعدا ما ذكره بقوله فان قلت الخ اذ قد اشار  
 اليه والى دفعه بقوله بالنسبة الى الطالب باعتقاده ولاجل ان مراده  
 اعم من التوجيه والابراد لم يقل يرد او يتجس بل اختصار الجريان الاعم  
 ولاوجه تخصيصه بالابراد بالدغدغة كما قيل اذ لا بد من الإشارة الى جميع  
 هذه الاشياء والاحاطة على المقايسة مع وجود كلام يحتمله غير مرضية  
 واقول ويجري مثل ذكرنا ايضا في الكل قوله وايضا بناء الكلام  
 الخ وهذا ايضا إشارة الى الابراد والتوجيه لدفعه اما الابراد فمع الملازمة  
 الفائلة بانه لو كان بدعيها فلا يلبق طلب الدليل عليه مستندا بانها  
 اعانت لولم يحز رتب البدهي على الدليل وهو ممنوع كيف وقد اختار  
 بعضهم امكان الاستدلال على البدهي واما التوجيه فبان يقال هذه  
 الملازمة مبنية على ما هو المشهور بين الجمهور من عدم امكان الاستدلال  
 على البدهي فلا يكون المطلوب بالدليل الا بمجهولا نظريا ولا بد اعتباروا  
 كون المطلوب بالدليل الا بمجهولا نظريا ولم يلتفتوا الى قول ذلك البعض

هذا اذا كان قوله وان اختار بعضهم الخ متعلقا بالاعتبار وان كان  
 متعلقا بالبناء فالعنى ان الشارح بي كلامه على ماهو المشهور ولم يلتفت  
 الى ما اختاره بعضهم وهو الاظهر والاظهر من سوق كلامه ان يكون  
 الايراد بان هذا التقييد من الشارح قاصر اذ يليق طلب الدليل على  
 البديهي ايضا بناء على اختيار البعض ودفعه بان ذلك التقييد منه  
 مبنى على ماهو المشهور من غير التفات الى قول ذلك البعض وعلى  
 التقديرين يندفع ما قبل لوجه البناء المذكور لان المطلوب اذا كان  
 بديهيا بالنسبة الى الطالب باعتقاده على ما قيده بهما لا يليق طلب الدليل  
 عليه سواء امكن الاستدلال على البديهي او لا انتهى فان اعتقاد البداهة  
 على تقدير قول ذلك البعض لا يبنى اعتقاد الترتب واعله زعم ان معنى اعتقاد  
 البداهة هو بعينه اعتقاد عدم الترتب على الدليل وذلك فاسد لا يخفى  
 قوله فليتأمل لعله اشارة الى كون الكلام مبنيا على ماهو المشهور بين  
 الجمهور محل نظر لان البديهي قد يكون مجهولا متوقفا على مثل التجربة  
 والتواتر ولا يمكن الاستدلال على مثله لا عند الجمهور ولا عند ذلك البعض  
 وليس مراد ذلك البعض ان كل بديهي يمكن الاستدلال عليه بل على بعضه  
 فلا يمكن التقييد ههنا بعدم المعلومية مطلعا كما سبق والا كان طلب الدليل  
 على الجريبات المتوقفة على التجربة في اعتقاد الطالب لايقا وليس  
 كذلك فبناء الكلام ههنا على ان كل مجهول لا يكون مطلوبا بالدليل  
 لا على ان المطلوب بالدليل لا يكون الا مجهولا نظريا الا ان يقال لا تنافي  
 بين البنائين ويؤيده انه لو كان مبنيا على مجرد ذلك لكفاه ان يقول  
 وذلك اذا كان المطلوب مجهولا مرتبيا على الدليل او اشارة الى ان امكان  
 الاستدلال على البديهي انما يتصور اذا فسر النظرى والبديهي بما يرتب  
 على ترتيب المبادئ وما لا يرتب عليه او بما يحتاج اليه وما لا يحتاج على  
 ان يكون الاحتياج اعم من التوقف واما اذا فسر بما يتوقف على ذلك  
 الترتيب وما لا يتوقف عليه فلا يمكن قطعا لان قيد النظر مضرب في ماهية



الدليل كما سيصرح به وهو مفسر بترتيب امور معلومة للتأدي الى مجهول  
 نظري ومن البين ان الحكم الواحد اما ان يكون متوقفا على الترتيب  
 او لا يكون فلا يمكن الاستدلال على البدهي بهذا المعنى قطعا بخلاف  
 البدهي باحد المعنيين الاولين فانه بالنسبة الى حصوله بالترتيب يكون  
 نظريا وبالنسبة الى حصوله بطريق آخر من طرق البداهة يكون بدعيا  
 فيمكن الاستدلال على البدهي وان لم يكن ذلك الاستدلال من حيث  
 كونه بدعيا او اشارة الى الوجه الثالث من وجوه البحث التي قد منها  
 اولى بعض الاشياء التي هي عليها مثل كون جريان ماذكره على بعض  
 افراد البدهي قوله ما يمكن التوصل بصحيح النظر الى بصحيح  
 من جنس النظر او بالنظر الصحيح واختير التوصل الى الوصول لما في النظر  
 من التكلف لان النظر ترتيب امور معلومة للتأدي الى مجهول نظري  
 والمراد بصحته صحة مادة وصورة والبالا لسببية القرينة المتبادرة لا المطلق  
 السببية فلا يدخل المقدم الواحدة المرتبة الاجزاء لقصد التأدي  
 والامكان اما عام اي لم يمنع التوصل وان وجب واما خاص اي لم يجب  
 ولم يمنع والاول هو الظاهر وانما اخذ واقيد الامكان لان الاعتبار  
 في الدليل الاصولي هو امكان التوصل لا التوصل بالفعل فلا يخرج عن كونه  
 دليلا بان لا ينظر فيه احدا ابا كما اشار اليه الشريف المحقق قوله  
 كالمسلم فان امكانه واستلزام وجوده لوجود صانع له احواله بحيث  
 اذا نظر فيها نظر صحيحا توصل به الى وجود صانعه قوله المتفرقة  
 اي غير المرتبة وان كانت مجمعة كما اذا تقدم الكبرى على الصغرى بقرينة  
 المقابلة وانحصار المركب الاصولي في المتفرقة والمرتبة وقوله المعروضة  
 للهيئة للتبصير على خروج الهيئة عن المركب الاصولي المرتب  
 اذا الهيئة لا تعرض للمجموع المركب من الهيئة ومعرضها قوله  
 المأخوذة مع الهيئة الاولى ترك المأخوذة ليكون دلالة على دخول الهيئة  
 في الدليل المنطقي اظهر وان كان الكل محتملا للمقدمات بشرط الهيئة

لان المقارنة لا يقتضي الجزئية والتنصيب بان يقال هو المجموع المركب  
 من المقدمات المعروضة والهيئة العارضة ويدل على الجزئية قولهم  
 لذاته في تعريف القياس اذ لو كانت الهيئة خارجة عن القياس لم يكن  
 الاستلزام لذاته بل الامر خارج واذا كانت جزءا من القياس فالظاهر  
 انها جزء من سائر الادلة عندهم واهل ان النزاع بين الفريقين في مجرد  
 اطلاق لفظ الدليل فانا اذا قلنا العالم ممكن موجود وكل ممكن موجود  
 فله صانع فالعالم له صانع فاهل المنطق انما يطلونه الدليل على مجموع  
 المقدمات مع الهيئة واهل الاصول كما يطلقونه على هاتين المقدمتين  
 مرتبتين كانتا متفرقتين كذلك يطلقونه على العالم الذي هو الحد الاصغر  
 والا فاهل الاصول لا يقولون بالتوصل بدون الترتيب والهيئة بالبحث  
 عن كيفية صحتهما في المنطق قوله والتعريف المذكور وان امكن  
 تطبيقه بمحذوف المضاف اى في احواله على المشهور غير صحيح ايضا  
 اذ المشهور المقابل للتحقيق بمعنى الباطل وتطبيق التعريف على الباطل  
 لا يجعله صحيحا وفيه اشارة الى ان ظاهره مختص بالمركب فلا يتطبق  
 على شئ من المشهور والتحقيق وما يقال ان ظاهره منطبق على المشهور  
 لان النظر عبارة عن ترتيب الامور لاعن مجرد الترتيب وترتيب الامور  
 انما يتعلق بالمفرد بان يكون الامور احواله ولا يتعلق بالمركب الا باعتبار  
 تجريده عن الامور الماخوذة فيه وان كان مجرد الترتيب يتعلق بالمركب فقط  
 ففيه نظر لان النظر ان كان بالمعنى المبني للفاعل فهو حال الناظر فلا يجوز  
 حלוه في الدليل لافي المفرد ولا في المركب وان كان بالمعنى المبني للمفعول  
 اعنى المرتبة فهو حال الامور البتة فلا يجوز حلوه في المفرد بل في المركب  
 نعم ذلك المعنى يستلزم معنى آخر يصح حلوه في المفرد وهو كون المفرد  
 مرتب الاحوال لكن النظر ليس عبارة عن ذلك المعنى اللازم بل عما يستلزمه  
 ولذا ذهب المحقق الشريف والمول الحسالى وكثير من المحققين الى ما ذهب  
 اليه الحشى من اختصاص لازمة بالمركب بالتجريد عن الامور ضرورى

وغير قادر لانه مجرد عن المطلوب المجهول البتة فليجرد عن الامور  
 ايضا قوله لكنه لا ينطبق على التحقيق بوجه لا بظاهاه ولا بالتأويل  
 لان تطبيقه عليه يوجب الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو غير صحيح وهذا  
 على زعم السائل فلا ينافيه امكان التأويل الا ان من المحجب قوله  
 ويمكن توجيهه اى في تطبيقه على التحقيق فقط اذا الظاهر من تطبيقه  
 على مذهب من المذاهب ان يجعله تعريفا مساويا للمعرف عند اهل  
 ذلك المذهب اذا انطبق على ما هو دليل في التحقيق بحيث لا يزيد عليه  
 ولا ينقص عنه انما يكون بالمساواة لا بمجرد الصدق عليه فاقبل ان هذا  
 التوجيه لتطبيقه على كل من المشهور والتحقيق ليس بشئ ثم ان مبنى  
 التوجيه عموم المجاز بان يحمل على ما يطلق عليه النظر فيه حقيقة او مجازا  
 وذلك المجاز اما في الظرفية بناء على ان تعلق المفرد بالنظر اعني الهيئة  
 الحاصلة من الترتيب الحالية في الحقيقة في احواله المرببة كتعلق تلك الاحوال  
 بها في انهما لا زمان لوجودها فان تشخص الهيئة وسائر العوارض  
 بمحالتها كما تقرر في محله والمفرد الاصولي جزء من محلها الحقيقي لكونه احده  
 اصغر مثلا فوجود الهيئة كما يتوقف على محلها الحقيقي الذي هو المقدمات  
 المعروضة يتوقف على جزء ذلك المحل اعني المفرد فمحلبة الامور وظرفيتها  
 للهيئة حقيقية ومحلبة المفرد مجازية واما في الظرف المجرور بان يراد  
 من الضمير المجرور نفس المركب واحوال المفرد فلا يجوز حينئذ في الظرفية  
 واتما المجاز في الضمير ارجع الى الموصول الذي كان عبارة عن نفس المفرد  
 والمركب لاعن نفس احدهما واحوال الاخر والمجاز في الضمير  
 اما على سبيل الاستعارة ايضا بان يشبه المفرد بمحلها الحقيقي في توقفها  
 على كل منهما كما عرفت واما على سبيل المجاز المرسل بعلاقة حلول  
 الاحوال في المفرد او بعلاقة جزئية المفرد من محلها الحقيقي واما  
 على سبيل المجاز في الخذف والاعراب كما اشير في تطبيقه على المشهور  
 وهذا كما تقول عندى دراهم كذا وكان بعضها عندك وبعضها الاخر

عند احبابك فان استعملت ياء المتكلم في حقيقتها فالجوز في الظرفية  
وان استعملتها فيما يعبك واحبابك فالجوز فيها لافي الظرفية بقي ههنا  
كلام يجب التنبيه عليه هو ان الشيء قد يكون طرفا حقيقيا للمصدر المعلوم  
باعتبار نفسه فيجب ان يكون ذلك الشيء طرفا لفاعله ايضا لان  
العوارض تابعة لمرضاتها في التحيز كما في قولك ضربت زيدا في الدار  
امس وقد يكون طرفا له باعتبار الهيئة الحاصلة منه فينبذ لا يجب الا يكونه  
طرفا لمفعوله لالفاعله كما في قوله تعالى وبنينا فوقكم سبع اشدادا  
فعلى هذا يجوز ان يحمل النظر في التعريف على المصدر المعلوم ويكون  
ظرفية المقدمات المعروضة له باعتبار الهيئة الحاصلة منه قوله بان  
يكون متعلقا باحدهما لما توجه على التوجيه المذكور بان التعريف  
على هذا يصدق على الدليل المركب من مجموع الهيئة العارضة  
ومعروضها اذ يطلق عليه ان النظر فيه ولو مجازا بناء على ان ظرفية  
الكل للجزء مجازية عند بعضهم وحقيقته عند الآخرين كما اشار اليه  
صاحب الكليات احتاج الى تفسيره بطريق ان يكون النظر متعلقا  
باحدهما تعلق الفعل المتعدى بمفعوله ان حمل النظر على المصدر  
المعلوم كما اذا قلت نظرت في هذه الامور بمعنى رتبتهما للتوصل الى المجهول  
او تعلق العارض بالمعروض ان حمل على الهيئة الحاصلة منه لان المتبادر  
من ظرفيته للنظر بالمعنى المبني للفاعل هو التعلق الاول وبالمعنى المبني  
للمفعول هو التعلق الثاني وبهذا الاعتبار يصح قوله والنظر لا يتعلق  
بنفس الدليل المنطقي فلا يرد عليه انه لاشك ان الجزء متعلق بالكل  
فلا يخرج الدليل المنطقي بعد هذا التفسير فقد بان ان تطبيقه على التحقيق  
يحتاج الى امرين عموم المجاز ودعوى تبادل احد التعلقين بخلاف  
تطبيقه على المشهور فانه يحصل بمجرد حذف المضاف مثلا وايضا  
انما يصح التجوز في التعريفات عند ظهور القرينة الصارفة ولذا قالوا  
نفس الفساد لا يكون قرينة بل ظهوره والمشهور بشهرته يكون سببا

لظهور

لظهور الفساد دون التحقيق الغير المشهور ومن عقل عنه قال لافرق  
 بين مجاز ومجاز فالوجه في السؤال ان يقول لا ينطبق على شيء من المشهور  
 والتحقيق ثم يشغل في الجواب بتطبيقه على كل منهما ويجوز انطبقه  
 على احدهما من اول الامر دون الاخر مما لوجه له هذا واما جعل  
 مبنى التوجيه على حذف المعطوف او على المسامحة فليس بشيء اما الاول  
 فلانه شاذ نادر يجب حفظ التعريفات عنه واما الثاني فلان المسامحة  
 انما يرتكب لظهور المراد ولا ظهور له ههنا قطعاً بالامرية والالكان التعريف  
 بظاهره منطبقاً على التحقيق فلا وجه لاختلاف الامكان في صدر الجواب  
 حينئذ قوله والنظر لا يتعلق الخ والافترض للهبة هيئة اخرى  
 وهو محال ولا باحواله لانه من حيث كونه دليلاً منطقياً مركب لا يمكن تعلفه  
 باحواله نعم قد يتعلق باحواله كما اذا قلنا العالم متغير وكل متغير حادث  
 دليل منطقي وكل دليل منطقي من الشكل الاول فهو منتج لكنه بتأويل  
 ان هذا دليل منطقي وهو من حيث التعبير عنه بلفظ مفرد يكون معنى مفرداً  
 ودليلاً مفرداً اصولياً ولا يكون منطقياً من هذه الحثية لان المنطقي هو المؤلف  
 من حيث انه مؤلف ولذا قال بل بجزئه قوله بل بجزئه الذي هو الاجزاء  
 المادية المفروضة للصورة قيل النظر بمعنى الترتيب لا يمكن ان يتعلق  
 بالمقدّمات المرتبة وان لم توجد مع الهيئة لاستحالة تحصيل الحاصل  
 وليس شيء اذ كان الایجاد يتعلق بالموجود بذلك الایجاد لا بإيجاد آخر  
 قبله ليلزم تحصيل الحاصل ولا بالعدم ليلزم اجتماع الوجود والعلم  
 في آن يتعلق كما فصل في محله كذلك الترتيب يتعلق بالمرتبة بذلك الترتيب  
 لا بترتيب آخر ولا بالمتفرقة لا بقال فعلى هذا يخرج المتفرقة عن التعريف  
 بمقتضى تفسير المحشى لانا نقول الدليل الاصولي المركب هو ذات تلك  
 المقدمات مع قطع النظر عن وصفي الترتيب والتفرق فهما عارضان مفارقان  
 للدليل الاصول نعم لو كان المرتبة والمتفرقة نوعان متفاران بالذات وكان  
 التفرق عرضاً لازماً للنوع المتفرقة لتوجه ذلك لكنهما صنفان لا نوعان فتأمل

قسوه ولك ان تقول الخ اي في دفع دخول المنطق فهذا عدل  
 لقوله بان يكون متعلقا الخ للاقوله والنظر لا يتعلق الخ كما وهم فان  
 عدله قوله والدليل المنطقي لاشتغاله الخ لخاصل مراده ولك ان تقول  
 لاجابة في اخراج المنطق مع اندراج جمع افراد الاصول في التحقيق الى  
 تكلف التفسير المشار اليه فان المقصود حاصل يحمل الامكان على الامكان  
 الخاص لكن بالنظر الى ما دفع فيه صحيح النظر لا بالنظر الى التوصل  
 الواجب عقيب صحيح النظر فقد دفع دخول المنطق بعد التوجيه  
 المذكور بوجهين الاول تخصيص النظر فيه بتعلق النظر باحدهما مع تسليم  
 عدم خروجه بقيد الامكان المأخوذ بالنظر الى التوصل الواجب اذ لابد  
 حينئذ من حله على الامكان العلم المفيد بجانب الوجود وذلك التسليم  
 يدل عليه تقابل الوجهين والاشتغال باخراجه بقيد النظر المتاخر  
 عن الامكان لثلا يلزم اخراج المخرج والثاني حل الامكان على الخاص  
 مع تسليم انه لا يخرج بقيد النظر فيه كما يدل عليه قوله بالنظر الى ما وقع  
 فيه صحيح النظر فله صريح في ان المنطق بما يطلق عليه ان النظر فيه  
 ولو مجازا بل نقول الاشتغال باخراجه بقيد الامكان يوجب اذ لا يمكن  
 اخراجه بمطلق الامكان بل بامكان التوصل الخاص اعني المفيد بصحيح  
 النظر فيه ومن البين ان امكان ذلك التوصل متأخر عن هذا التوصل  
 الممكن من حيث التعقل فقيد الامكان المخرج متأخر معنى وان كان متقدما  
 للظافكل من الوجهين جواب معنى من وجه وتسلمي من وجه اخر  
 الا انه قدم الاول تنبيها على نوع رجحانه لان حل الامكان على العام  
 اظهر من حله على الخاص وتخصيص النظر فيه بمعنى التعلق باحدهما  
 ربما يتبادر الى الازهان ولذا اشار الشريف الى هذا الوجه ولم يفسره  
 بذلك كما ستعرف ولانه لا يرد عليه ما يرد على الوجه الثاني كما ستطلع  
 فسقط ما قبل الاولى تقديم الجواب الثاني المنع على الاول التسليم ليكون  
 المعنى انه خارج بقيد الامكان ولو سلم فقيد النظر انتهى اذ المعنى انه

خارج بقيد النظر فيه ولو سلم فإمكان التوصل بصحيح النظر فيه مع  
دلالة التقديم على رجحان المقدم قوله بالنظر الى ما وقع فيه صحيح  
النظر الى الاول يقع بدل وقع لما عرفت ان المتعبر في الاصول إمكان  
التوصل لا التوصل بالفعل كما يقتضيه الماضي وتخصيصه قسم المرببة  
بناء على ان الكلام فيها يباه قوله المراد بالامكان الى لانه المراد في التعريف  
لا في قسم منه ثم ان مراده الامكان الخاص بالنظر الى جنس التعريف  
اعني الموصول الشامل للاصولي والمطلق باقسامهما لا بالنظر الى التوصل  
المستد اليه الواجب عند وجود علته الموجبة اياه وهي النظر الصحيح  
وفي هذا الكلام تعريض المحقق الشريف وبيان ذلك يحتاج  
الى تمهيد امرين متضمنين لقوائد جليلة احدهما ان الامكان الماخوذ  
في التعريف عاما كان او خاصا اما ان يعتبر بالنظر الى التوصل فيكون كيفية  
لنسبة لوجود والعدم واحدهما الى ذلك التوصل في مثل قولنا التوصل  
موجود بالامكان العام والخاص واما ان يعتبر بالنظر الى ما يقع فيه  
صحيح النظر فيكون كيفية لنسبة التوصل الى الدليل في مثل قولنا الدليل  
يتوصل بصحيح النظر فيه بالامكان واما ان يعتبر بالنظر الى الذهن المتوصل  
فيكون كيفية لنسبة التوصل ايضا الى الذهن في مثل قولنا الذهن يتوصل  
بصحيح النظر في الدليل بالامكان وهو على الاحتمال الاول عبارة عن الامكان  
البحوث عنه في الحكمة وعلى الاحتمالين الآخرين عبارة عن الامكان  
البحوث عنه في المنطق فانهم بحثوا في باب الموجهات عن كيفية نسب  
جميع المحولات الى الموضوعات لاعن خصوصية نسبة الوجود والعدم  
فقط لكن الاحتمال الثالث بعد حيث لم يذكر الذهن في التعريف واما  
اعتباره بالنظر الى النظر الصحيح كما قيل ففاسد فان الامكان اذا امتد  
الى شيء فاما يمكن هنالك اما وجوده في نفسه كما في قولنا الغناء يمكن  
بمعنى يمكن الوجود في نفسه واما ثبوته لغيره ووجوده له كما في قولنا فبنام  
زيد يمكن بمعنى ان ثبوته لزيد يمكن نعم إمكان التوصل الخاص اعني

المسبب عن صحيح النظر مستلزم لامكان النظر الصحيح فانه يتوقف على كون  
 كل من التوصل والنظر الصحيح يمكن الوجود في نفسه وعلى امكان  
 ترتيب التوصل على ذلك النظر الصحيح لكن فرق بين اللازم والملزوم  
 اللهم الا ان يكون امكان التوصل كناية عن امكان النظر الصحيح ولا يخفى  
 ما فيه لان امكان التوصل معتبر بالاصالة في مفهوم الدليل الاصولي  
 لا بالتبعية كما يقتضيه الكتابة فهو صرف بلا صارف وثانيهما انهم اختلفوا  
 في ان العلم بالدليل الصحيح هل هو علة موجبة للعلم بالنتيجة والتوصل  
 اليها ام لا فذهب الاشعري وتابعوه الى عدم الوجوب وان دام وقوعه  
 عادة بناء على ان جميع الممكنات عندهم مستندة اليه تعالى ابتداء  
 اى بواسطة شئ اخر لا بطريق الاشتراط ولا بطريق التوليد وانه  
 تعالى فاعل مختار بحيث لا يجب عليه ايجاد شئ فيجوز ان يخلق العلم  
 بمقدمات الشكل الاول ولا يخلق العلم بالنتيجة كما يجوز ان يخلق النار  
 في اظطن ولا يخلق احتراقه وذهب الحكماء الى وجوبه اعدادا بناء  
 على زعمهم بان الفيض مشروط بالاعداد وواجب على الفيض عند  
 تمام الاستعداد والعلم بالدليل الصحيح يعدل ذهن اعدادا تاما فيجب  
 على الفيض ان يفيض عليه العلم بالنتيجة وذهب المعتزلة الى وجوبه  
 توليدا بمعنى ان العلم بالمقدمات سواء كان بايجاد الواجب تعالى كما  
 اذا كانت المقدمات ضرورية او بايجاد العبد كما اذا كانت مكتسبة  
 بولد العلم بالنتيجة وبوجبه بحيث لا يحتاج الى ايجاد مستقل اخر  
 فالايجاد واحد والموجود اثنان الا انه يتعلق اولا بالعلم بالمقدمات  
 وبواسطته بالعلم بالنتيجة بخلافه عند غير القائلين بالتوليد فان كلا  
 منهما عند غيرهم بايجاد مستقل وان كان احدا لايجادين مشروطا  
 بالآخر كما هو عند الحكماء وذهب الامام فخر الدين الرازي الى وجوبه  
 عقلا بمعنى الاستلزام العقلي بناء على ان كبرى الشكل الاول لما  
 كانت منطبعة منطوية على احكام جيع جزئياتها والصفري تعين



ان موضوع المطلوب واحد منها فتجوز صدق ذلك الدليل بدون  
صدق النتيجة كجوز تحقق الكل بدون الجزء فكما لا يمكن للعقل  
تجوز الثاني لا يمكنه تجوز الاول وكان إيجاد الكل والعرض يستلزم  
عقلا إيجاد الجزء والحل من غير توقف عليه ولا توليد فكذا إيجاد  
العلم بهذا الدليل يستلزم عقلا إيجاد العلم بالنتيجة من غير اعداد  
ولا توليد ولا يمكن انكار اللزوم العقلي بين جميع افعاله تعالى لقضية  
الكل والعرض وان امكن انكار اشتراط بعضها ببعض هذا خلاصة  
مذهبه وتحقيق الفرق بين هذه المذاهب على الوجه المذكور  
من خصائص هذا الكتاب فنقول لما لم يختص علم الاصول بالناسقين  
للوجوب كالاشاعرة والماتريدية بل كان مشتركا بينهم وبين القائلين بالوجوب  
كما لامام اراد المحقق الشريف تطبيق الحد على المحدود على كل مذهب  
فقال في حاشية المختصر الاصول وحيث اريد بالامكان الامكان العام  
المجامع للفعل والوجوب اندرج في الحد المقدمات المرتبة وحدها واما  
اذا احدثت مع الهبة فيستحيل النظر فيها تدبر يعني لو اريد الامكان  
الاستعدادي الغير المجامع للفعل او الامكان الخاص الغير المجامع للوجوب  
لم يندرج المرتبة عند احد على الاول لوجود التوصل بالفعل فيها عند  
الكل ولم يندرج عند القائلين بوجوب التوصل على الثاني لانها  
خارجة حيثئذ كالدليل المنطقي الذي بحث التوصل عقبيه وحيث اريد  
الامكان العام بناء على ان المقصود الاصل من الدليل هو التوصل فوجوبه  
اولى فلامعنى لاعتبار سلبه في ماهية الدليل وانما المختصر سلب امتناعه  
اندرج المرتبة من الاصول لكن اندرج معه المطلق فاحتج الى اخراجه  
بقيد النظر فيه والمراد من اندراج المرتبة اندراجها كلا وجزأ لبشمل  
المفرد المرتب الاحوال وقوله وحدها بمعنى غير ماخوذة مع الهبة اشارة  
الى الاصول وقوله واما اذا اخذت الح اشارة الى اخراج المطلق بقيد النظر  
فيه لان التطبيق الحد على المحدود وتحصيل المساواة بينهما متوقف عليه

هذا فأشار المحشي ههنا الى انها على تقدير الامكان الخاص انما لا تدرج مع خروج المطلق اذا اريد الامكان الخاص بالنظر الى التوصل الواجب واما اذا اريد الامكان الخاص بالنظر الى ما وقع فيه صحيح النظر فالمقصود حاصل فاللازمة لاستفادة من كلامه ممنوعة واقول ههنا بحث اما واولا فلان الوجوب فيما ذهب اليه الامام غير مختص بالمرتبة لانه بمعنى اللزوم العقلي وتحقق اللزوم بين شيئين لا يتوقف على تحققهما في الواقع بل يكفيه امتناع الاتفكاك بينهما على تقدير تحققهما فالتوصل لازم لصحيح النظر في المتفرقة ايضا عند الامام فلا وجه لتخصيص الابدراج على تقدير الامكان العام بالمرتبة لان الامكان الخاص ان دل على سلب اللزوم فيخرج الكل لا المرتبة فقط والا فلا يخرج المرتبة ايضا على مذهب الامام الا ان يفرق بين الوجوب العقلي ومطلق اللزوم العقلي ويخصص الوجوب بالوجود بالفعل ولو طريق اللزوم واما ثانيا فلان خروج المرتبة على تقدير الامكان الخاص بالنظر الى التوصل انما يتم اذا كان قولهم بصحيح النظر فيه متعلقا بالامكان اعني بالوجوب والامتناع المنفيين في ضمن الامكان الخاص لدلالته حيثئذ على انه ليس بواجب بسبب صحيح النظر مع انه واجب بسببه عند بعضهم وذلك محل نظر بل الظاهر انه متعلق بالتوصل فالمعنى ما لا يمتنع ولا يجب التوصل الخاص اعني التوصل بصحيح النظر فيه والمعتبر في الدليل الاصولي امكان هذا التوصل اذ قد يتفق التوصل بفساد النظر فيه كما بين في محله لكنه ليس بدليل من حيث امكان هذا التوصل بل من حيث امكان التوصل الاول فقط حيثئذ يندرج المرتبة وان اريد الامكان الخاص بالنظر الى هذا التوصل الخاص لانه عبارة عن العلم بالنتيجة بطريق الاكساب وذلك العلم سواء كان حاصله بتأثير قدرة الله تعالى فقط كما يقول به المازيدية والاشاعرة ومنهم الامام ابو تأثير قدرة العبد فقط كما يقول به المعتزلة القائلون بخلق العبد افعاله وما يتولد منها

اوتأثير مجموع القدرتين كما يقول به الاستاذ هو عند جميع اهل  
 الاصول مستند الى الفاعل المختار لا الى الفاعل الموجب عند اخذ  
 منهم فلا يكون واجبا في نفسه بمعنى ان لا يجوز عدمه في وقته بوجه  
 وان وجب من جهة يخيب النظر الصحيح اياه اذ يجوز عدمه بترك الاجاد  
 ما يوجب فكون الشيء واجبا بايجاب الغير اياه لا يقتضي وجوبه في نفسه  
 وانما يقتضيه لو وجب موجبه في نفسه وهو في مثل النظر وغيره  
 من الافعال الاختيارية المستندة الى الفاعل المختار ظاهر النع الا يرى  
 ان الشريف المحقق بهذا دفع في شرح المواقف ما اوردوا على الامام  
 بان ما ذهب اليه من الوجوب العقلي مع موافقه للاشعري في اسناد  
 جميع الاشياء الى الواجب تعالى المختار في جميع افعاله تعالى يستلزم ايجاب  
 شيء عليه تعالى وحاصل دفعه انه انما يستلزم ايجاب خلق العلم بالنتيجة عليه  
 تعالى لو وجب ايجاد ما يوجب العلم بالنظر الصحيح وحيث لا يوجب فلا وجوب  
 لشيء عليه تعالى انتهى واما التحقيق القائل بان الشيء مالم يوجب  
 لم يوجد فان اراد ومطلق الوجوب ولو من ايجاب علته الموجبة اياه  
 فسلم بناء على ان الممكن لا يخرج عن حد التساوي الى احد الجانبين  
 لا بعلة موجبة لكنه لا يتنافى ما ذكرنا كيف وكسر الزجاج يرمى الثقل  
 فيه الموجب له عند القائلين بالتولد غير واجب على الكسر وقت الكسر  
 لان نفس الرمي غير واجب عليه في ذلك الوقت فكذا ما يوجب  
 وان ارادوا الوجوب في وقته بان يكون ايجادا في ذلك الوقت واجبا  
 على موجدده فذلك التحقيق لا يستقيم على اصول المتكلمين الخادمين  
 للكتاب والسنة لاستلزامه انحصار الفاعل في الموجب ونفي الفاعل المختار  
 بالكلية بل لا يستقيم على اصول الحكماء ايضا لانهم انما نشوا الاختيار  
 بالمعنى الاخص عن المبادئ العالية لاعن العباد كيف وهم جعلوا قدرة  
 العباد صادرة عن قدرة الواجب تعالى وموثة في افعالهم موجبة  
 اياها مع انضمام الارادة والوجوب مع الارادة لا يتنافى قدرة المختار

قوله والوجوب مع الارادة الخ  
 فيه اشارة الى دفع التنافي التوهم  
 بين ما في المواقف وشرحه  
 من ان قدرة العبد موجبة للفعل  
 عند الحكماء وبين ما في الشرح  
 الجديد للتجريد من ان العبد  
 مختار في فعله عندهم

بل بحقيقته كما في الواجب تعالى عند المتكلمين فذهب الحكماء في افعال العباد  
 بغيره مذهب المعتزلة كما اشار اليه صاحب التجريد وشارحه وبهذا يبطل  
 ما ذكره ابو البركات البغدادي من ان جميع الممكنات مصادرة عن المبدأ  
 الاول الواجب تعالى بشروط ووسائل معدة في تحقيق مذهبهم  
 ولذا ذهب المحقق الرازي في شرحي الشمسية والمطالع الى ان الكتابة  
 غير ضرورية لذات الكاتب في شيء من اوقات وجوده ولو وقت الكتابة  
 فيصدق الضرورة بشرط الوصف بدون الضرورة في وقته في مثل  
 قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً وان خالفه  
 العلامة التفازاني والفاضل العصام هناك وتبعهما المحشي في حاشية  
 التهذيب بناء على ذلك التحقيق وبالجملة لادلالة التعريف المذكور  
 على تقدير الامكان الخاص على جواز انفكاك التوصل عن صحيح النظر  
 كما لادلالة في قولك يمكن كسر الزجاج يرمي الثقل فيه على جواز انفكاك  
 الكسر عن الرمي الموجب له حتى يحتاج الى الامكان العام في تدرج  
 المرتبة نعم لو قيل ما يمكن التوصل بعد صحيح النظر لدل عليه فان قلت  
 لعل ذلك الكلام من الشريف المحقق والمحشي مبني على ان المتبادر  
 من الامكان ههنا هو الامكان الوقوعي المفسر بسلب مطلق الضرورة  
 والوجوب ولو كان وجوباً حاصل من جهة ايجاب علته الموجبة اياه وماله  
 الى الضرورة بشرط المحمول المساوية للفعل والاطلاق العام كما استعرفه  
 من كلام الشيخ ابن سينا ولما خرج التوصل بالمرتبة من القوة الى الفعل  
 كان واجبا وضروريا ولو بشرط المحمول فعلى تقدير الامكان الخاص  
 بهذا المعنى تخرج المرتبة لاعلى تقدير الامكان العام قلت هذا مختل بوجهين  
 اما اول فلان الظاهر ان الشريف حمل الامكان ههنا على معنى سلب  
 الوجوب الذي جعله مقابلا للفعل وهو الضرورة في وقت المحمول لا اعم  
 منه او من الضرورة بشرط المحمول وهو الذي انكره الاشعري في المرتبة  
 والا فالضرورة بشرط المحمول لا يمكن انكارها لاحد في شيء من مواد الفعل

قوله وماله الى الضرورة الخ  
 انما قال ماله لانه ليس عين  
 الضرورة بشرط المحمول  
 بل يستلزمها كما يفهم من كلام  
 الشيخ فيما بعد

ضرورة ان الموجود بشرط الوجود لو فرض معدوما وكذا المعدوم  
 بشرط العدم لو فرض موجودا يلزم اجتماع الوجود والعدم في زمان  
 واحد وهو محال واما ثانيا فلان التوصل المأخوذ في التعريف ان اريد به  
 التوصل في الحال اعني التوصل في زمان الترتيب والتفرق فكما تخرج  
 المرتبة على تقدير الامكان الخاص بهذا المعنى كذلك تخرج المتفرقة حينئذ  
 بل تخرج على تقدير الامكان العام بهذا المعنى لان التوصل بهما معدوم  
 حال التفرق فيكون عدمه ضروريا بايجاب علته الموجبة اياه  
 وبشرط المحمول لما عرفت ان الممكن في كل من وجوده وعدمه يحتاج الى علة  
 موجبة اياه وان اريد به مطلق التوصل ولو في الاستقبال فكما لا تخرج  
 المتفرقة على تقدير الامكان الخاص بهذا المعنى لا تخرج المرتبة اذ لا ضرورة  
 في شيء من طرفي التوصل بل في شيء من طرفي كل ممكن بالنسبة الى زمان  
 الاستقبال وتحقيق ذلك ما نقله المحقق الرازي في شرح المطالع عن اشغله  
 في تحقيق الامكان الاستقبالي المفسر سلب مطلق الضرورة عن الطرفين  
 ولو ضرورة بشرط المحمول من ان هذا الامكان هو صرفة الامكان  
 لانه في حاق الوسط بين الوجوب والامتناع وهو مبين للفعل والاطلاق  
 العام حيث لا ضرورة في شيء من طرفي الممكن بالنسبة الى زمان الاستقبال  
 لا بحسب علوه من افضل بل بحسب نفس الامر ايضا اذ لم يتحقق ولم يتعين  
 شيء منهما بعد واتممتين احدهما اذا حضر ذلك الزمان ولا يتحقق  
 بدون التعين بخلاف سائر معاني الامكان لان الشيء بالنسبة الى زمان  
 الماضي والحال امام وجود او معدوم واباما كان يشتمل على ضرورة ما  
 واقبلها الضرورة بشرط المحمول لما تقرر ان كل ممكن مخفوف بوجوبين  
 سابق هو الحاصل من ايجاب العلة ولاحق هو الضرورة بشرط المحمول  
 وما يتوهم من ان امكان الوجود في الاستقبال مشروط بالعدم في الحال  
 وبالعكس فتوهم فاسد انتهى ملخصا اللهم الا ان يختار الثاني ويقال  
 على تقدير الامكان الخاص بهذا المعنى اعني الامكان الاستقبالي تخرج

بل بحقيقته كما في الواجب تعالى عند المتكلمين فذهب الحكماء في افعال العباد  
 بغية مذهب المعتزلة كما اشار اليه صاحب التجرید وشارحه وبهذا يبطل  
 ما ذكره ابو البركات البغدادي من ان جميع الممكنات مصادرة عن المبدأ  
 الاول الواجب تعالى بشروط ووسائل معدة في تحقيق مذهبهم  
 ولذا ذهب المحقق الرازي في شرحي الشمسية والمطالع الى ان الكتابة  
 غير ضرورية لذات الكاتب في شيء من اوقات وجوده ولو وقت الكتابة  
 فيصدق الضرورة بشرط الوصف بدون الضرورة في وقته في مثل  
 قولنا كل كاتب فحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً وان خالفه  
 العلامة التفاضلي والفاضل العصام هناك وتبعهما المحشي في حاشية  
 التهذيب بناء على ذلك التحقيق وبالجملة لادلالة في التعريف المذكور  
 على تقدير الامكان الخاص على جواز انفكاك التوصل عن صحيح النظر  
 كما لادلالة في قولك يمكن كسر الزجاج يرمي الثقل فيه على جواز انفكاك  
 الكسر عن الرمي الموجب له حتى يحتاج الى الامكان العام في تدرج  
 المرتبة نعم لو قيل ما يمكن التوصل بعد صحيح النظر لدل عليه فان قلت  
 لعل ذلك الكلام من الشريف المحقق والمحشي مبنى على ان المتبادر  
 من الامكان ههنا هو الامكان الوقوعي المفسر بسلب مطلق الضرورة  
 والوجوب ولو كان وجوباً حاصل من جهة ايجاب علته الموجبة اياه وماله  
 الى الضرورة بشرط المحمول المساوية للفعل والاطلاق العام كما ستعرفه  
 من كلام الشيخ ابن سينا ولما خرج التوصل بالمرتبة من القوة الى الفعل  
 كان واجبا وضروريا ولو بشرط المحمول فعلى تقدير الامكان الخاص  
 بهذا المعنى تخرج المرتبة لاعلى تقدير الامكان العام قلت هذا مختل بوجهين  
 اما اولاً فلان الظاهر ان الشريف خجل الامكان ههنا على معنى سلب  
 الوجوب الذي جعله مقابلاً للفعل وهو الضرورة في وقت المحمول لا اعم  
 منها ومن الضرورة بشرط المحمول وهو الذي انكره الاشعري في المرتبة  
 والا فالضرورة بشرط المحمول لا يمكن انكارها لاحد في شيء من مواد الفعل

قوله وما له الى الضرورة الخ  
 انما قال ما له لانه ليس عين  
 الضرورة بشرط المحمول  
 بل يستلزمها كما يفهم من كلام  
 الشيخ في باب بعد

ضرورة ان الوجود بشرط الوجود لو فرض معدوما وكذا المعدوم  
 بشرط العدم لو فرض موجودا يلزم اجتماع الوجود والعدم في زمان  
 واحد وهو محال واما ثانيا فلان التوصل المأخوذ في التعريف ان اريد به  
 التوصل في الحال اعني التوصل في زمان الترتيب والتفرق فكما تخرج  
 المرتبة على تقدير الامكان الخاص بهذا المعنى كذلك تخرج المتفرقة حينئذ  
 بل تخرج على تقدير الامكان العام بهذا المعنى لان التوصل بهامعدوم  
 حال التفرق فيكون عدمه ضروريا بايجاب علته الموجبة اياه  
 وبشرط المحمول لما عرفت ان الممكن في كل من وجوده وعدمه يحتاج الى علة  
 موجبة اياه وان اريد به مطلق التوصل ولو في الاستقبال فكما لا تخرج  
 المتفرقة على تقدير الامكان الخاص بهذا المعنى لا تخرج المرتبة اذ لا ضرورة  
 في شيء من طرفي التوصل بل في شيء من طرفي كل ممكن بالنسبة الى زمان  
 الاستقبال وتحقيق ذلك ما نقله المحقق الرازي في شرح المطالع عن انشغاله  
 في تحقيق الامكان الاستقبالي المفسر سلب مطلق الضرورة عن الطرفين  
 ولو ضرورة بشرط المحمول من ان هذا الامكان هو صرفة الامكان  
 لانه في حاق الوسط بين الوجوب والامتناع وهو ما بين للفعل والاطلاق  
 العام حيث لا ضرورة في شيء من طرفي الممكن بالنسبة الى زمان الاستقبال  
 لا بحسب علومنا فقط بل بحسب نفس الامر ايضا اذ لم يتحقق ولم يتعين  
 شيء منهما بعد واتممتين احدهما اذا حضر ذلك الزمان ولا يتحقق  
 بدون التعين بخلاف سائر معاني الامكان لان الشيء بالنسبة الى زمان  
 الماضي والحال اما موجود او معدوم واما ما كان يشتمل على ضرورة ما  
 واقلمها الضرورة بشرط المحمول لما تقرر ان كل ممكن مخفوف بوجوبين  
 سابق هو الحاصل من ايجاب العلة ولاحق هو الضرورة بشرط المحمول  
 وما يتوهم من ان امكان الوجود في الاستقبال مشروط بالعدم في الحال  
 وبالعكس فتوهم فاسد انتهى ملخصا اللهم الا ان يختار الثاني وقال  
 على تقدير الامكان الخاص بهذا المعنى اعني الامكان الاستقبالي تخرج

المرتبة بالنسبة الى زمان الحال بناء على اعتبار قيد الحثية المتبادرة  
 في التعريف وان لم تخرج عنه من حيث امكان التوصل بها في الاستقبال  
 فيلزم ان لا تكون دليلا من حيث وجود التوصل بها بالفعل في الحال  
 بل من حيث امكان التوصل بها في الاستقبال مع انها دليل بكل من الحثيتين  
 بل الحثية الاولى اولى كما اشرنا لكن اوعم التوصل بصحح النظر فيه لما  
 في الحال او الاستقبال لا ندرج في الحد المقدمات الحدسية المرتبة  
 السابعة دفعة حيث يمكن التوصل بصحح النظر فيها في الاستقبال  
 ولا يجدي قيد الحثية المتبادرة لان ذلك الامكان في الحال وان كان التوصل  
 الممكن في الاستقبال فتأمل في المقال ونعل المحقق الشريف لاجل  
 ما ذكرناه هنا وخذ او مع ما ذكرنا في تعلق النظر بالمرتبة امر بالتدبر  
 قوله ولا يكون وجوده اى وجود التوصل بصحح النظر فيه وشيوة  
 للدليل فلا يرد ان التوصل وصف الذهن فكيف يكون ضرورا ثابتا  
 للدليل قوله والدليل المنطقي لاشتماله الخ اقول فيه بحث من وجوه  
 اما اولها انه ان اراد ان الهيئة التي هي منشأ الاستلزام لما كانت جزاء  
 داخلا في المنطقي وخارجه عن الاصول كان التوصل مقتضى ذات المنطقي  
 ومقتضى امر خارج عن الاصول فبارادة الامكان الخاص الذاتي الذي  
 هو سلب الضرورة الناشئة عن ذات الموضوع اى عن ماهية المطلقة  
 عن الطرفين يخرج المنطقي دون الاصول ففيه نظير من وجوه الاول  
 انه مقتضى ذات المنطقي نفس النتيجة لا العلم بها والتوصل اليها بل المنطقي  
 ايضا انما يقتضيه بواسطة امر خارج هو العلم المناسب بمقدماه وذلك العلم  
 لبس جزأ من المنطقي وان كان شرطاً للنظر الصحيح المراد ههنا الثاني  
 لو كان التوصل مقتضى ذاته لما أمكن انفكاكه عنه بان يكون المطلوب معلوما  
 قبله او يظهر معارضته مع انه ممكن وان لم يكن ولم يظهر بالفعل وسيور  
 مثله على تعريف الدليل الاتي الثالث على هذا يصدق التعريف  
 على المفرد الذي لم يعلم احواله ابدا اذا اتى عن التوصل هناك هو عدم العلم



بأحوال المفرد لادلتها مع ان كونه دليلا غير ظاهر وان اراد ان الهيئته  
 التي هي منشأ استلزام النتيجة وهو منشأ التوصل لما كانت جزأ لازما  
 للمنطقي وغير لازم للاصول بل مفارقا عنه بالفعل لما قد منا ان الاصوله  
 ذات تلك المقدمات والترتيب والتفرق من عوارضه المفارقة فبارادة  
 الامكان الخاص بمعنى سلب الضرورة الذاتية اعني الوجوب في جميع  
 اوقات الموضوع عن الطرفين كما هو الامكان المعبر في الممكنة الخاصة  
 من الموجهات يخرج المنطقي دون الاصول فقيه ايضا انظر من وجوه  
 الاول ان الدليل الاول من الادلة المنطقية الموردة على مطلوب واحد  
 في محل قد يكون دليلا ثانيا وثالثا عليه في محل آخر فينقك عنه التوصل  
 وقت كونه دليلا ثانيا وثالثا لاستحالة تحصيل العلم الحاصل بالدليل الاول  
 وذلك الوقت بعض من اوقات وجوده في نفس الامر فلا يكون التوصل  
 ضروريا للمنطقي في جميع اوقات وجوده ايضا وسيورد مثله على التعريف  
 الا في ايضا الثاني قد يحدث له معارض فيخلف عنه التوصل وقت  
 وجود المعارض من اوقات وجوده الثالث لا يخرج الادلة المنطقية الغير  
 البينة الانتاج قطعا اذ يخلف عنها التوصل قبل بيان الانتاج من اوقات  
 وجودها وسيورد مثله ايضا والقول بان المراد يستلزمه وحده او مع  
 انضمام شيء آخر او يستلزمه بالنسبة الى العالم بالانتاج لا يجدي ههنا  
 لان شيئا منها لا يفيد الضرورة الذاتية بل لا يفيد الا الضرورة في وقت ما  
 او في وقت معين هو وقت جهالة المطلوب مع العلم بالانتاج وعدم  
 المعارض لا يقال على تقدير تخلف التوصل عنه باحد هذه الوجوه الثلاثة  
 لا يكون دليلا لا نقول على تقدير صحته فغايبه ضرورة التوصل مادام  
 دليلا لا مادام موجودا والكلام في الضرورة الذاتية لافي الوصفية  
 ولكن اراد ان الهيئته التي هي منشأ استلزام التوصل ولو في وقت معين  
 وقت ما لما كانت جزأ لازما للمنطقي في جميع اوقات وجوده وخارجة  
 عن غير لازمة للاصول في شيء من اوقات وجوده بناء على ان النظر

كالكتابة فعل اختياري فلا يكون ضروريا للنظر في شيء من اوقات وجوده  
 والاهيئة الخاصة منه ضرورية للاصولي في شيء من اوقات وجوده  
 فكما ان تحريك الاصابع اللازم الكتابة الاختيارية ضروري للكتاب  
 المأخوذ مع الكتابة وقت الكتابة وغير ضروري لذات الكاتب الغير المأخوذة  
 معها في شيء من اوقات وجوده فكذلك التوصل اللازم للهيئة  
 ولو في بعض الاوقات هو ضروري للمنطقي المشتمل على الهيئة او في وقت ما  
 وغير ضروري للاصولي في شيء من اوقات وجوده فبارادة الامكان  
 الخاص بمعنى سلب الضرورة في وقت معين عن الطرفين كما هو الامكان  
 المعترف بالممكنة الخاصة الوقتية او بمعنى سلب الضرورة في وقت ما عنهما  
 كما هو المعترف بالممكنة الخاصة الدائمة يخرج المنطقي دون الاصولي  
 فقيه انه مخالف لما اختاره في حاشية التهذيب من ان الكتابة ضرورية  
 للكتاب في وقتها بطلتها الموجبة بناء على التحقيق السابق اذا الهيئة  
 تكون ضرورية للمرتبة من الاصولي وقت وجودها بطلتها الموجبة ايضا  
 فيكون التوصل اللازم لها ضروريا للاصولي ايضا في وقت معين اوفي  
 وقت ما من اوقات وجوده فكما يخرج المنطقي حيث يخرج الاصولي المرتب  
 بل المتفرق ايضا على ما عرفت اللهم الا ان يكون كلامه هناك مبني  
 على اصول الحكماء بناء على ان المنطق مقدمة الحكمة وهما مبنيان على اصول  
 المتكلمين وفيه ما فيه وايضا اذا لم يكن التوصل ضروريا للمرتبة  
 في شيء من اوقات وجودها لم يكن ضروري الوجود في شيء من اوقات  
 وجوده وان كان ضروريا بشرط المحمول اعني بشرط الوجود فتدرج  
 المرتبة وان اريد الاسكان الخاص بالنظر الى التوصل فلا حاجة الى التقييد  
 بقوله بالنظر الى ما وقع فيه صحيح النظر الا ان يقال ذلك التقييد لبس المجرد ادراج  
 المرتبة بل مع اخراج المنطقي ولا يحصل ذلك الا بان يراد الامكان الخاص بالنظر  
 الى الدليل لان التوصل كتحريك الاصابع غير واجب في وقته سواء  
 بالمنطقي او بالاصولي لكن ثبوته للمنطقي المأخوذ مع الهيئة ضروري دون

ثبوته للاصولي الغير المأخوذ معها فالحق ان مراده هو احتمال الثالث  
ولذا لم يورد عليه ما سيورده على التعريف الآتي مما اشترط لفراذه من الاستلزام  
هو الاستلزام في الجملة لا ما يتبادر منه من الاستلزام الكلي واما ثانيا  
فلانه ان ارادته يستلزم عند جميع اهل الاصول ففاسد لانه لا يستلزمه عند  
الاشعري واتباعه وان ارادته يستلزمه عند القائلين بالوجوب فمسل  
لكنه لا يفيد ما قصده الشريف من انطباق الحد على المحدود بالنسبة  
الى كل مذهب اذ على تقدير ارادة الامكان الخاص بالنظر الى ما وقع  
فيه صحيح النظر او بالنظر الى التوصل لا يكون الحد مانعا على مذهب  
الاشعري لصدق التعريف عنده على جميع الادلة المنطقية وان كانت  
جينة الانتاج بخلاف ما اذا اريد الامكان العام واخرجت الادلة المنطقية  
باسرها بقيد النظر فيه كما فعله الشريف فان الحد يساوي المحدود  
حينئذ اما على مذهب القائلين بالوجوب فظاهر واما على مذهب  
للتافين له فلان غايته كون الحد اعم من المحدود بحسب المفهوم لا بحسب  
الصدق على مادة محققة وليس المراد مجرد ادراج المرتبة على مذهب  
القائلين بالوجوب ولا تخصيص الحد بهم اذ لا وجه لشيء منهما وما قبل  
هذا الكلام من المحشى مبنى على تعميم الضرورة المأخوذة في مفهوم  
الامكان الخاص من الوجوب العادي الذي لا ينكره الاشعري فانه متحقق  
بالنسبة الى ذات المنطقي فيخرج بهذا الامكان وغير متحقق بالنسبة  
الى ذات الاصول فلا يخرج فقيه نظره لانه ان اراد الوجوب العادي  
مادام ذات المنطقي موجودة فقد عرفت حاله وان اراد الوجوب العادي  
في بعض اوقات ذاته فكذا الحال في المرتبة من الاصول مع ان تعميم  
الضرورة في مفهوم الامكان من الوجوب العادي بعيد جدا لا يلتفت  
اليه في التعريفات نعم قد نعني من الضرورة بشرط المحمول لكن  
قد عرفت حاله ايضا واما ثالثا فلانك عرفت ان وجوب التوصل اول  
محال الدليل فلا وجه للعدول عن الامكان العام الى الخاص الا اذا خص

الحذر بالناسقين للوجوب وقصد بالعدول التنبيه على فساد زعم الوجوب  
 وذلك يحتاج الى انكار الوجوب في الكل ولا يساعد كلام المحشي لانه  
 مقر للوجوب في المنطوق كما لا يخفى قوله انما اختيار قضبتين الخ اقول  
 ان اراد الشارح قضبتين فقط يخرج الاستقراء المركب من ثلث مقدمات  
 فصاعدا اقولنا كل عنصر متخير لان الزاب متخير والماء متخير وكذا  
 الهواء والنار ضرورة ان المركب من قضبتين منها لا يكون دليلا على  
 المطلوب لا بالذات ولا بواسطة امر استلزمه وان اراد قضبتين ولو  
 في ضمن القضايا فيختل امر الاشارة نعم لو قيل ذلك في تعريف القياس  
 لحصل الاشارة بارادة الاول لكن الدليل المعروف ههنا عم من القياس  
 وغيره اللهم الا ان يختار الثاني ويكون العدول عما هو المشهور من عبارة  
 القضايا المجرد الابعاء الى ذلك فيما يمكن اعني في قسم القياس ثم الاولى  
 ان يقول انما قال لان قوله مع انهم الخ ناف لصحة عبارة قضبتين لامر جمع  
 لخلافها وعبارة الاختيار انما تحسن على الثاني لاعلى الاول فافهم  
 قوله ولذا قالوا ان القياس المركب في الحقيقة اقضية اى في حقيقته  
 وذاته وبهذا الاعتبار استعملوه في معنى نفس الامر لانها ايضا بمعنى  
 في ذات الشيء مع قطع النظر عن الغرض وحاصله ان القياس المركب  
 قياس متعدد في باطن نفس الامر وان كان قياسا واحدا في ظاهرها  
 لوجود الاستلزام الذاتي المعبر في القياسية في اجزائه المركبة من قضبتين  
 واسائل ان يقول ان كان المعبر في القياسية الاستلزام الذاتي للمطلوب  
 الاصلى فهو موجود في القياس المركب لاني اجزائه المركبة من قضبتين  
 وان كان المعبر الاستلزام الذاتي لمطلوب ما فهو موجود في كل منهما  
 فيجب ان يكون قياسا واحدا باعتبار المجموع المستلزم للمطلوب الاصلى  
 واقضية باعتبار اجزائها المستلزمة لتأنيدها وانه بكل من الاعتبارين  
 ينبغي ان يدخل في حد القياس وان حصر الفاضل العصام لياقة  
 دخوله فيه في الاعتبار الثاني اذ لا بأس في ان يكون ماهية القياس

مشتركة بين الكل والجزء كأنفر أن والماء وغيرهما فكون القياس المركب  
 لقيسة باعتبار اجزائه مسلم لكن عدم كون نفسه من حيث المجموع قياسا  
 حقيقة بوجه من الوجوه مما لا دليل عليه اللهم الا ان يقال الدليل  
 على ذلك هو قولهم هذا فاتهم اهل بمراد انفسهم من غيرهم وهذا القول  
 منهم دل على انهم وضعوا لفظ القياس بازاء المركب من قضيتين من تلك  
 القضايا وان تعريفهم بالقضايا محمول على تعميمه بما هو قياس واحد  
 في الظاهر مسامحة ولذا استدلل به الشارح من قبيل الاستدلال بالاثار  
 على المؤثر بان يقال لو لم يضعوا لفظ القياس بازاء المركب من قضيتين  
 لما قالوا كذلك وسبب اعتبارهم قضيتين في ماهية القياس ان القياس  
 في الحقيقة هو المعقول واطلاق القياس على الملفوظ تابع له ولما كان  
 مبنى الاستدلال على النظر الذي هو الاكتساب بطريق مخصوص اعتبروه  
 في القياسية وجعلوا وحدة القياس وكثرته تابعة لوحدة الاكتساب وكثرته  
 فكان باعتبار كل اكتساب من اجزاء موصول النتائج قياس واحد ولم  
 يكن مجموع قياسا واحدا بالنسبة الى المطلوب الاصلى لان اكتسابه  
 بالذات من القياس الاخير لان المجموع واما مفصول النتائج فلا يمكن  
 فصل نتائج اجزائه عنها في القياس المعقول للزوم القول الاخر  
 بالضرورة من المقدمتين الاوليين فانضمام المقدمة الثالثة الى نتيجتهما  
 في المفعول وان انضمت الى ثانيهما في الملفوظ فليس في القياس المعقول  
 مفصول النتائج بل الكل موصول النتائج وتقسيم القياس المركب  
 الى المفصول والموصول فانما هو بحسب الظاهر الملفوظ وبهذا يندفع  
 ما قيل ان كون المفصول اقيسة في التحقيق ممنوع لا يقال انما يندفع  
 ذلك لو كان القياس حقيقة في المعقول ومحازا في الملفوظ وهو ممنوع  
 لجواز ان يكون حقيقة في الكل كما اشار اليه الشريف في الحاشية الصغرى  
 لانا نقول كما ان الملفوظ تابع للمعقول في القياسية تابع له في الوحدة  
 والكثرة في التحقيق وان كان قياسا حقيقة قوله فليتأمل اشارة

الى بحث دقيق عسير الدفع هو انه ان اراد ان مطلق الدليل في الحقيقة  
 لا يتركب الا من قضيتين ممنوع لان قولهم القياس المركب في الحقيقة  
 اقبسة انما يدل على عدم كونه قياسا واحدا ولا يلزم من عدم كونه قياسا  
 واحدا ان لا يكون قياسا بل نقول هو يدل على كونه قياسا متعدد  
 في التحقيق وان اراد ان الدليل الواحد لا يتركب في الحقيقة الا من قضيتين  
 فسلم لكنه لا يوجب اعتبار قضيتين في ماهية الدليل اذ التعريفات  
 للماهيات المطلقة منع قطع النظر عن وجودها وعدمها وعن وحدتها  
 وكثرتها ضرورة اننا نحكم على الماهيات بعد تعريفها تارة بالوجود  
 او بالوحدة وتارة بالعدم او الكثرة فلا بد ان يكون ذلك التعريف تصويرا  
 لماهية المحكوم عليه على وجه قابل لكل من الحكمين فيجب ان يكون  
 كل من الحد والمحدود ماهية مطلقة صالحة لان يصدق على الواحد  
 والمتعدد من افرادة ولذا احتاجوا في كل تقسيم الى اعتبار قيد الوحدة  
 في القسم لئلا ينتقض بمجموع القسمين كما صرح به الشريف في بعض  
 كتبه وسببشراييه المحشى فلا يصح اعتبار قضيتين في ماهية القياس  
 بل يجب اعتبار القضايا كما هو المشهور لانقال ليس شيء من القياس والدليل  
 جنسا شاملا للقليل والكثير كالتر والا لا حرج في فرق واحدتهما  
 عن متعددتهما الى ثناء الوحدة كالثمرة ولا طلق كل منهما على ما فوق الواحد  
 ايضا بل كل منهما اسم جنس اعتبر في مفهومه قيد الوحدة كرجل حيث  
 لا يصدق الاعلى الواحد فتمتاز الشق الاول ونقول المراد تعريف الدليل  
 الواحد وكذا القياس لانا نقول اعتبار قيد الوحدة في مفهوم اسم  
 الجنس مذهب البعض القائل بانه موضوع للفرد المنتشر وهو عند  
 الاخرين موضوع للماهية المطلقة كالجنس ولو سلم فالمعرف بلام  
 التعريف من اسماء الاجناس مجرد عن معنى الوحدة كما صرح به السكاكي  
 والخطيب في دفع التنافي بين افراد الاسم واستغراقه ولا سيما بعد  
 وجوب كون التعريفات للماهيات المطلقة ولذا تريم يعرفون المعارف

بلام التعريف او الاضافة كالدليل ههنا والقياس وغير ذلك والجواب  
 ان اعتبارهم القول المنكر في جنس القياس دل على ان مرادهم تعريف  
 القياس الواحد فانه اسم جنس دل على الوحدة اما مجوهره على  
 المذهب الاول واما بتنكيره على المذهب الثاني فلو اعتبر في ماهيته  
 قضايا لكان القياس المركب قياسا واحدا ويناقبه قولهم هذا نعم  
 الوحدة اعتبارية لكن لا بد من عروض الوحدة للامور الكثيرة من جهة  
 وحدة ذاتية او عرضية وهي ههنا الهيئة العارضة لمجموع المقدمات  
 اعني الهيئة المتصورة عندهم كالصورة السريرية التي تعرض الاشياء  
 الكثيرة من الاشجار والاحجار فيجعلها سريرا واحدا وقد يعتبر  
 الوحدة في بعض المعارف كالكلمة ولا يحتاج الى اعتبار قيد الوحدة  
 الا في المقسم الذي يصدق على مجموع القسمين كتقسيم الحيوان  
 الى الانسان والفرس وغيرهما حيث يصدق على مجموع النوعين  
 كصدقه على كل نوع وتقسيم مطلق اللفظ الى الاسم والفعل والحرف  
 وغيرها حيث يصدق على كل قسم وعلى مجموع الاسم والحرف بخلاف  
 تقسيم الكلمة الى الاقسام الثلاثة بعد تعريفها لان مجموع الاسم والحرف  
 مركب خارج عن حد الكلمة بقيد الافراد قال الشارح وهذا تعريف  
 اول من تعريف المشهور الخ اشتغل بتطبيقه على المنطق وشارح  
 الاداب بتطبيقه على الاصول لان تطبيقه على المنطق اولي لاستغنائه  
 عن تكلف العلم بنفسه او باحواله وايضا انما ينطبق على الاصول  
 على مذهب القائلين بوجوب التوصل بعد صحيح النظر واما  
 ما سبذكره المحشي في تطبيقه على المنطق من وجوه التأويل فمترك  
 بين التطبيقين ثم اعلم انهم عرفوا الدلالة بكون الشيء بحيث يلزم  
 من العلم به العلم بشيء آخر وسماوا الشيء الاول والاولى الشيء الثاني مدلولاً  
 فالدال اعم من الدليل فان الانفاظ بالنسبة الى معانيها والدوال الاربع  
 بالنسبة الى مدلولاتها دوال ولبست بادلها كما قالوا قوله بالمعارف

بل لعل مراده غير الحد التام فان الإرادة على ظاهر التعريف  
 والظاهر من الشيء الآخر ان يكون مغايرا للوصول بالذات لاولو  
 بالاعتبار والمغايرة بين الحد التام والمحدود باعتبار الاجال والتفصيل  
 بالذات والمماهية قوله بالنسبة الى معرفاتها واما بالنسبة  
 الى لوازمها التصورية الاخر فداخلة في الملزومات بالنسبة الى لوازمها  
 كالادلة بالنسبة الى لوازمها التصورية فانها ملزومات بالنسبة اليها  
 لادلة وانما هي ادلة بالنسبة الى لوازمها التصديقية بل الادلة بالنسبة  
 الى لوازمها التصديقية لا بطريق النظر داخلة فيها فانها ليست بادلة  
 الا بالنسبة الى لوازمها التصديقية بطريق النظر وذلك لان الملزومات  
 اعم من المفرد والمركب كاللفاظ المركبة بالنسبة الى معانيها المركبة  
 فهي شاملة للمعرفات بالنسبة الى معرفاتها ولسائر الملزومات بل وللادلة  
 بالنسبة الى مطالبها انعم اللزوم وان خصص بما لا يكون بطريق  
 النظر يكون شاملة للماعد المعرفات بالنسبة الى معرفاتها والادلة بالنسبة  
 الى نتائجها ومن ههنا يعلم ان المقدمات المستلزمة بطريق الحدس  
 والمقدمات الضمنية لقضايا قياساتها معها داخلة في الملزومات بالنسبة  
 الى لوازمها فلا وجه لما سيذكره بعد هذا النقض ولذا اعرض عنها  
 شارح الاداب وغيره من المحققين واكتفوا بالنقض بالمعرفات والملزومات  
 قوله وبالملزومات بالنسبة الى لوازمها البينة اي البينة بالمعنى الاخص  
 كفهوم العمى والجهل فان تصورهما يستلزم تصور البصر والعلم  
 وكأحد المتضامين بالنسبة الى الآخر وكسائر النسب بالنسبة الى طرفيها  
 ثم ان هذا اللزوم غير اللزوم المأخوذ في التعريف فانه اللزوم البين  
 بين المعلومين والمأخوذ في التعريف هو اللزوم بين العلمين وهو في نفسه  
 غير بين ولذا انكره الاشعري ومتابعوه واحتجاج الحكماء والامام الى اثباته  
 بما قدمنا فحسب النقض طردا وعكسا حل اللزوم في التعريف على ما يبادر  
 منه من اللزوم الكلي بمعنى امتناع الاتفكاك في جميع الاوقات وان كان غير



بين فاجمعوا عليه من ان منشأ النقص جل الزوم في التعريف على البين  
 بالمعنى الاخص لوهم فاسد نشأ من الاشتباه بين الزومين وبتفرع عليه  
 مفاسد اخر توهموها كما ستعرف وبهذا ظهر ان نقص ظرد التعريف  
 باللفاظ بالنسبة الى معانيها وبالذوال الاربع بالنسبة الى مدلولاتها  
 ظاهر الفساد لاسما بعد ما توهمه من جعل منشأ النقص جل الزوم  
 على البين بالمعنى الاخص اذلا استلزام بين العلمين فيها الابدال العلم بالوضع  
 فليس بين العلمين زوم كلي فضلا عن البين فضلا عن المعنى الاخص  
 قوله وعكسا بالدلة الغير البينة الانتاج اذ ينفع العلم بنتائجها عن العلم بها  
 قبل بيان الانتاج فلا دوام بين العلمين فضلا عن الزوم الكلي ولا يرد  
 مثله على تعريف القياس لان الزوم المأخوذ فيه هو الزوم بين المعلومين  
 وهو اعم من ان يكون بينا او غير بين كما نص عليه الشريف المحقق  
 في حاشية المختصر الاصول واقول لكن بانه قولهم لذاته لنفي الزوم  
 بواسطة مقدمة اجنبية او غريبة فان كون تلك المقدمة واسطة  
 في الزوم بين المعلومين بحسب الخارج في جميع المواد محل نظر وكذا كون  
 وسائط الانتاج من العكس والردو الافتراض وسائط في زوم النتيجة للدلالة  
 الغير البينة الانتاج بحسب الخارج بل الكل واسطة في زوم العلم للعلم  
 الا ان يحمل على لزوم بين المعلومين خارجا وذهنا جعلا فبأمل  
 قوله وبالدليل الفاسد الصورة لم يتعرض بفاسد المادة فان صورته  
 ان كانت فاسدة ايضا فهو مندرج فيما ذكره وان كانت صحيحة فالعلم  
 بمقدّماته يستلزم العلم بنتيجته فكما لا يرد على تعريف الشارح لا يرد  
 على التعريف المشهور وما قبل فاسد المادة ليس بدليل عندهم ففاسد  
 هو كذا ما قبل فاسد الصورة ليس بدليل عندهم لخروجه عن تعريف القياس  
 اذ لا يلزم من عدم كونه قياسا ان لا يكون دليلا كيف والدليل عندهم  
 اعم من القياس ومن قياس المساواة وامثاله من المستلزم بواسطة مقدمة  
 اجنبية او غريبة ومن الاستقرار والتثبيل بل ومن المعاطات الفاسدة

مادة او صورة كما قالوا وهو المعتبر في مفهوم المقدمة ومفهومات المتنوع  
 الثلاثة لا القياس والالخرج مقدمات غير القياس والتنوع التوجه  
 على غيره مع ان تعريف المقدمة المأخوذة في مفهوم المنع بقضية جعلت  
 جزء قياس اوجبة على ما وقع من بعضهم كما يشير اليه يدل على بطلان  
 الكل قوله سواء كان على زعم الصحة وان لم يتخلف العلم الثاني  
 عن العلم في هذه الصورة اذ قد يحصل العلم به لمن يعلم فساد الصورة  
 ولا يحصل له العلم الثاني فلا يوجد بين العلمين فيه لزوم كلي مفسرانه  
 متى وجد العلم الاول وجد العلم الثاني فيخرج بقيد اللزوم الكلي قوله  
 او على قصد التغليب الخ لا يقال ما كان لقصد التغليب لا يكون لقصد  
 التأدي الى المجهول فالقصد به مشترك بين التعريفين فلا دخل له  
 في دعوى الاولوية لا نقول هو مركب ليتأدى الخصم الى الباطل المجهول  
 عنده بواسطة التغليب فالقصد الاصل هو التأدي الى المجهول ايضا  
 والتغليب وسيلة اليه لكنه انما يتم اذا جاز تعدد الغرض وهو خلاف  
 ما يرتضيه الشارح فالوجه ان يحمل التغليب على المعنى الحاصل بالمصدر  
 وراده ذلك التأدي بعينه فلا تعدد قوله ويمكن ان يجاب الخ عطف  
 على قوله ينتقض فان مجرد الانقضاء لا يكون وجهاً للاولوية ما لم يندفع  
 بجواب مبني على خلاف الظاهر فلهذا العطف مع قوله لكن كل منهما  
 خلاف الظاهر مدخل في تتم دعوى الاولوية الدالة على صحة  
 المشهور في الجملة اذ لكل احد ان يورد على كل تعريف نقوضاً ظاهرة  
 الانقاع فلا تتميز الاولى من غيره ولك ان تقول هو تفصيل لما افاده التقييد  
 بقوله بحسب الظاهر حيث دل على انه لا ينتقض بحسب الباطن  
 وخلاصة الاستدلال على دعوى الاولوية انه كلما كان المشهور منقوضاً  
 طرداً وعكساً ومحتاجاً في دفعه الى ارتكاب خلاف الظاهر دون تعريف  
 الشارح فيكون اولي من المشهور وقس على هذا المقام امثاله قوله  
 بان المراد من كلمة ما هو المفهوم التصديقي اي الذي تعلق به التصديق

بالفعل

بالفعل ولو تصديق شخص قصد تغطيته فيخرج المعارف والمزومات  
 المفردة والمركبة الغير الخبرية والخبرية التي لم يتعلق بها تصديق اصلا  
 كالاخبار المشكوك فيها والموهومة وكاطراف الشرطيات وفيه انه  
 على هذا يخرج القياسات الشرعية مع انه سيصرح بانها لا تدعى المشهور  
 بل على تعريف الشارح فقط فلا بد ان يحمل مراده على ما من شأنه  
 ان يتعلق به التصديق فعلى هذا نقول هذا الجواب غير حاسم لمادة  
 النقص لبقا للنقص بالاخبار المشكوك فيها والموهومة المستلزم تصورهما  
 تصورا وازمها بل باطراف الشرطيات المستلزمة كذلك بل نقول هو  
 غير حاسم للنقص بالقضايا بالنسبة الى لوازمها التصورية ولو اريد  
 ما يتعلق به التصديق بالنقص لان هذا الجواب مبني على تعميم العليم  
 من التصور والتصديق كما ان الجواب الثاني مبني على تعميم الموصول  
 من المفهوم التصوري والتصديق بقرينة المقابلة بين الجوابين نعم  
 يخرج الكل بقيد النظر بناء على ان ترتيب اطراف الشرطيات وسائر  
 ما من شأنه ان يتعلق به التصديق لا يكون للتأدي الى لوازمها التصورية  
 لكن على هذا الحاجة الى تخصيص الموصول بالمفهوم التصديقي  
 لاجراء المزومات بل الاحتياج اليه لاجراء المعارف بالنسبة الى معرفاتها  
 فقط كما ينبغي قوله او المراد بالعلم الخ هذا الجواب هو الجواب الذي  
 اختاره شارح الاداب المسعودي حيث قال اعلم ان لفظ العلم قد يطلق  
 في المشهور على عدة معان احدها مطلق الادراك الذي يعنى التصور  
 والتصديق مطلقا او مقيدا بكونه يقينيا وثانيها مطلق التصديق  
 المتناول اليقين وغيره وثالثها التصديق اليقيني الذي هو الاعتقاد الجازم  
 بالثابت لمطابق للواقع ولا يحسن ان يحمل ههنا على المعنى الاول لانه  
 يشعر بان يصدق التعريف على المعارف والمزومات فنبني ان يحمل  
 اما على المعنى الثاني فيكون تعريفا لمطلق الدليل الذي يتناول اليقيني وغيره  
 واما على المعنى الثالث فيكون تعريفا للدليل القطعي الذي هو البرهان

انتهى فظهر ان هذا الجواب يحمل العلم المشترك بين المعاني الاربعة  
 على واحد معين منها اعني المعنى الثالث لا بتخصيص احد المعنيين  
 الاولين بمطلق التصديق المتناول لليقين وغيره كما يدل عليه سياق كلام  
 المحشي حيث قال قرينة على هذين التخصيصين الا ان يحمل التخصيص  
 في كلامه على التغليب او على معنى الاستعمال في معنى خاص ولو على سبيل  
 الحقيقة او بحمل مراده على توجيه كلام شارح الاداب بان اطلاق العلم  
 عليه في المشهور بطريق تخصيص احد الاولين لا بطريق اطلاق المشترك  
 وهو الاوفق بقوله لكن كل منهما خلاف الظاهر وان لم يكن هذا القول  
 آيا عن الاشتراك لان الظاهر المتبادر هو المعنى الاول والاربع ولم يتعرض  
 بالتوجيه الثاني الذي اشار اليه شارح الاداب لانه موجه هنالك حيث  
 دفع تعريف الدليل هناك بعد تعريف الامارة وغيره موجه ههنا لما عرفت  
 ان الدليل ههنا اعم من البرهان والامارة وفي تقديم الجواب الاول تعريف  
 بشارح الاداب بان الاول دفع المعارف والمزومات بما هو طريق معتاد  
 من تخصيص الموصولات الواقعة في التعريفات اقول وقد عرفت ما فيه  
 ولذا لم يلتفت اليه شارح الاداب ثم ان مرادهما حل كل من العلمين  
 عليه لاجل العلم الاول فقط والالم يندفع النقض بالقضية الواحدة  
 التي يلزم من التصديق بها تصور شي آخر ولا يجدي قولهم ان كُنْساب  
 التصور من التصديق غير واقع كعكسه ولا بد في النقض من تحقق المادة  
 لان اللزوم اعم من اللزوم بطريق النظر واستلزام التصديق المشروط  
 بالتصورات للتصور اكثر من ان يحصى فلا يندفع الا بقيد النظر وكلامه  
 يدل على ان النقض بالمزومات كما ينحصر بقيد النظر ينحصر بكل  
 من هذين الجوابين وليس كذلك واما ما قالوا من ان هذين الجوابين  
 غير حاسمين للاشكال بالمزومات اذا التعريف بعد هما صادق على القضية  
 الواحدة البسيطة او المركبة المستلزمة لعكسها المستوي  
 وعكسها النقض فتوهم فاسد اذا العلم بعكسها لا يدوم للعلم بها

قوله هي المعاني الاربعة العلم  
 اما الثلاثة فنصرح بها في الكلام  
 واما الواحد فقد اشار اليه بقوله  
 مطلقا او مقيدا بكونه يقينيا

فضلا عن لزومه كليا فلا تنقض بها فضلا عن دخوله في النقض باللزومات  
 وما ذلك منهم الا من اشتباه اللزوم بين العلمين باللزوم بين المعلومين  
 ومن ائقن اثرهم قال لا تنقض بالقضية الواحدة رأسا فان مبنى الانتقاض  
 باللزومات حمل اللزوم في التعريف على اللزوم البين بالمعنى الاخص  
 واللزوم بين القضية وعكسها غير بين ولذا احتج الى بيانه بالبزاهين  
 كما بين في المنطق انتهى وقد عرفت فساد الكل لا يقال لعل مراد هذا  
 القائل حمل اللزوم الذي يستلزمه اللزوم المأخوذ في التعريف عليه  
 لان للزوم بين العلمين وان كان غير بين لكنه يستلزم اللزوم البين  
 بالمعنى الاخص بين المعلومين لانا نقول لا يفهم من كلامه ذلك اصلا  
 ولو سلم فذلك الاستلزام توهم فاسد ايضا لان الاستقراء والتشثيل يلزم  
 من العلم بهما الظن بالمطلوب ولا استلزام فيهما ولذا اخرجوهما عن حد  
 القياس بقيد الاستلزام اعني الاستلزام الكلي وصرحوا بان حصول  
 الظن لا يتوقف على الاستلزام كالظن بالطر عند رؤيه السحاب الماطر  
 نعم يجه على كل من الجوابين انه غير حاسم للنقض باللزومات لبقا للنقض  
 بالقضية الواحدة التي يلزم من التصديق بها التصديق بقضية اخرى  
 كالحكم باحد المتضايين فانه يستلزم الحكم بالمضائف الاخر ومن هذا  
 القيل دلالة الدخان المحسوس على وجود النار ودلالة اللفظ المجموع  
 من وراء الجدار على وجود الالفاظ عقلا فان الحكم بوجود كل منهما  
 يستلزم الحكم الاخر هو وجود النار او الالفاظ الا ان يقال ليس المستلزم  
 هناك مجرد الحكم بقضية واحدة بل هناك حكم بقضية اخرى ملحوظة  
 فعنها بان يقال مثلا كذا وجد هذا المضائف وجد المضائف الاخر  
 لكن وجد المضائف الاول فالمستلزم هناك مجموع الحكمين فان كان  
 بطريق النظر كان مجموع هاتين القضيتين دلالة فلا تنقض به والا كان  
 ذلك المجموع السامع دفعه من قبيل المقدمات المستلزمة بطريق الحدس  
 وسجي النقص بها ومراده من اللزومات ما عدا المفهومات التصديقية

فلا إشكال لكن عرفت ان تخصيص الملزومات بغير المعرفات والمفهومات  
 التصديقية من غير تخصيص بل الحق ان تخصص بغير المعرفات  
 والادلة ويخرج المعرفات والملزومات الغير التصديقية باجد الجوابين  
 والملزومات التصديقية بقيد النظر قوله وفيه ان المقام اى مقام  
 تعريف الدليل لا مقام المماطرة او مقام المدعى بناء على ان المماطرة  
 لا يكون الا في التصديقات كما قيل لان الدليل يعرف بذلك في مقام اخر  
 ولك ان تقول المراد مقام تعريف الدليل في هذه الرسالة لما عرفت  
 ان تعريف الدليل بعد تعريف الامارة كما وقع في الاداب المسعودى انما  
 تبادر من العلم المأخوذ فيه معنى اليقين ليختص بالبرهان كما اشار اليه  
 شارحه الفاضل وتلخيص اراده منع الحكم الذى تضمنه المقدمة  
 الاستثنائية من دليل الاولوية بان يقال لانسلم ان كلامهم اخلاف  
 الظاهر كيف والمقام قرينة واضحة على هذين التخصيصين وما يقال  
 هذا جعل المعرفة قرينة على التعريف وهو لا يخرج عن خلاف  
 الظاهر بل هو غير صحيح في نفسه والالم توجه على التعارض بقض بالمنع  
 والجمع فدفوع بان المعرفة يجب ان يكون معلوما بوجه ما قبل التعريف  
 ولا بأس في جعل المعرفة باعتبار ذلك الوجه المعلوم قرينة على صرف  
 شئ من اجزائه عن موضوعه الاصلى بل ربما يجعل ذلك الوجه جزءاً  
 من التعريف كما ذهب اليه من جوز التعريف بالمفرد بناء على انه  
 في الحقيقة تعريف بالتركب منه ومن الوجه المعلوم على ما اشار اليه  
 المحقق الدواني في شرح التهذيب ومن البين ان كون الدليل من جنس  
 المفهوم التصديقي وانه مما يستحصل من التصديق به التصديق بشئ اخر  
 مظلومان بطريق الشهرة كما ان كونه من جنس النظر معلوم بطريق  
 الشهرة كما اشار اليه شارح الاداب في الجواب باعتبار قيد النظر كما يأتى  
 نعم لا يصح جعله قرينة عليه باعتبار الوجود المجهول وبهذا الاعتبار  
 اوردها عليه نقوضا بالمنع والجمع ولقائل ان يقول ان كان جميع هذه

الوجوه الثلاثة معلومة بطريق الشهرة فلا حاجة الى تعريف الدليل  
ههنا والا فيبطل احد الاجوبة الثلاثة اعني الجوابين والجواب الاتي  
باعتبار قيد النظر اللهم الا ان يختار الاول ويحتاج الى تعريفه باعتبار  
ان لزوم بين العلمين وكون العلم به منشأ وحله للعلم بالدلول مجهولان  
مستفادان من تعريف قوله على ان النقص باللزومات الخ  
الظاهر ان هذه العلاوة متعلقة بقوله ويمكن ان يحجب عنه الخ فعلى  
هذا ولا وجه للحكم الا ان الغرض توجيه التعريف بوجه غير ظاهر ليكون  
دليلا للاولوية الا ان يقال ان الحكم الاتي جزء من دليل الاولوية  
على نحو قوله لكن كل منهما خلاف الظاهر والنظر الذي اوردته عليه  
منع له على نحو قوله وفيه ان المقام الخ ولك ان تقول العلاوة متعلقة  
بقوله وفيه ان المقام الخ بمعنى ان النقص بما يدفع بجوابين آخرين ظاهرين  
فيثبت يكون الحكم الاتي ابطالا لظهور الجوابين والنظر منعاه وعلى  
كل تقدير فالعلاوة ليست مبنية على تسليم عدم اندفاع النقص باللزومات  
بالجوابين لان وصف الجوابين بالآخرين باباه بل هي مجرد ضم  
ضميمة الجوابين الاخرين اليهما فلا ينجح ان هذا الاسلوب ركيك  
لانه انما يحسن اذا تدفع بهذه العلاوة النقص بالمعارف ايضا  
فالظاهر ان يقول ويمكن ان يحجب عن النقص باللزومات بوجهين  
آخرين قوله احدهما ان المراد من اللزوم هو اللزوم بطريق النظر  
اي بطريق النظر فيه على ان يعود الضمير المحرور الى الموصول لكن  
بمعنى النظر في اجزائه او الظرفية بمعنى هم ظرفية الكل الجزئية حيث قصد  
تطبيقه على النطاق الذي يستحيل تعلق النظر به بمعنى وقوعه عليه  
وبدل على ان المراد بطريق النظر فيه باحد المعنيين قوله ولا تنظر فيها  
فخلاصة التقييد بقيد النظر ان يكون العلم الثاني حاصلا وجوبا من العلم  
بالدليل بطريق النظر الحاصل في نفس ذلك الدليل كما هو حال جمع  
الاشكال وان كانت بينة الانتاج فلا يخرج المعارف لان فيها نظرا

ويخرج للزومات اذ لا نظري انفسها والا كانت معرفات او ادلة وليس  
كذلك وجميع ذلك واضح وبه ظهر متانة ما تحصن به الامير ابو الفتح  
وقد خفي ذلك على بعض الامراء فاراد ان يهدمه وبفسده وقد نصبره  
جماعة من فرسان العلماء فاوردوا عليه بان ظاهره يشكل بالشكل الاول  
والاستثنائي المستقيم لانهما لا يستلزمان المطلوب كسبا بل بداهة  
وهذا كما زعم جنود الاوهام ينهزمون بلعة سيف او تطاير سهام السهم  
الاول ان المنتفى عن الاشكال البينة الانتاج هو النظر في وسائط الانتاج  
لا في انفسها كما عرفت السهم الثاني ان الظاهر من قيد النظر  
ان يكون نفس ذلك اللزوم حاصل بالنظر لا العلم به كما اشارنا السهم الثالث  
ان هذا الايراد منهم مبني على الاشتباه بين اللزومين ايضا لان المستفنى  
عن النظر في تلك الاشكال هو اللزوم بين المعلومين لا بين العليين قوله  
الثاني ان كلمة من تدل على العلية الخ قال اهل المعقول العلم بالتعريفات  
والادلة علمة معدة تعدل ذهن اعدادا تاما فيفيض عليه العلم بالمعرفات  
والنتائج وجوبا ولما تحقق النظر والعلية في التعريفات خص الجوابين  
باللزومات قوله وهي ليست عللا لاي الملزومات ليست عللا بحسب  
الذهن اذ الكلام في علية العلم بها للعلم بلوازمها وذلك لان تلك  
اللزومات اما اعراض نسبية واما اعدام مضافة الى ملكتها فعلى الاول  
لازمها في الذهن اما نسبية اخرى كما في المتضايقين فالعلم بكل منهما  
مع الاخر لا قبله زمانا وهو ظاهر ولا ذاتا والالكان العلم بكل منهما  
متقدما على العلم بالاخر دفعا للترجيح فيلزم الدور الباطل واما طرفاها  
اعني المنسبين وهما متقدمان على النسبة ذهنا وطرفا فالعلم بها  
متأخر عن العلم بلوازمها التي هي طرفاها وتأخر لا يكون علة للتقديم  
وكذا على تقدير الثاني اذا العلم بتلك الاعداد متأخر عن العلم  
بملكها فلا يكون علة له ولا نسلم تحققها في غير الصورتين المذكورتين  
فما قيل عدم كونها عللا ممنوع منعنا ظاهرا لبس بشي لان المحشى موجه

قوله ولا نسلم تحققها هذا  
اذا اريد بلوازم اللزومات اللوازم  
الخارجة عنها كما هو الظاهر  
اما اذا اريد الاعم من الخارج  
او الداخل كالجزء اللازم للكل  
فالامر كذلك لان العلم بالكل  
لا يستلزم العلم بالجزء اذا كان  
علما تفصيليا وحيث يكون  
العلم بالكل ايضا متأخرا عن العلم  
بالجزء فلا يكون علة له

للتعريف



التعريف والموجه في قوة المانع كإبدال عليه ما في بعض النسخ حيث قال  
 ولا يظهر كونها عللا للوازمها فهو منع السند وكذا ما قبل وان سلم عدم  
 كون الملزومات عللا للوازمها لكن عدم كون العلوم بها عللا للعلوم  
 بلوازمها غير تام اذ لما كان العلم بالمعرفات والدلائل صلة معدة للعلم  
 بالمعرفات والنتائج فالظاهر ان العلم بتلك الملزومات ايضا كذلك  
 نعم يتوجه عليه اجاث الاول ان اراد ان كلمة من تدل على العلية القريبة  
 الموجبة لفيض العلم الثاني فيخرج الادلة الغير اليقينية الانتاج وان اراد انها  
 تدل على مطلق العلية فيدخل جزء الدليل فتخصيص الابراد يجره  
 الدليل بما سبأني من غير مخصص الثاني قد يجعل احد المتضايقين  
 دليلا على الاخر فان تحقق العلية هناك بطل ما ذكره هنا والا فيخرج  
 عن التعريف فلا يكون جامعا اللهم الا ان يقال لما كان المراد  
 من الملزومات الملزومات المفردة كان الملزوم نفس المضايق الذي هو  
 مفهوم تصوري لا الحكم بوجوده والاستدلال انما يكون بالحكم بوجوده  
 فيحوز ان يكون الحكم بوجوده صلة معدة للحكم بوجوده الاخر ولا يكون  
 تصوره صلة معدة لتصوره الاخر الثالث ان كلمة من ان دلت على العلية  
 بين العلمين فتدل عليها في تعريف اللزوم البين بالمعنى الاخص حيث  
 عرفوه بكون اللازم بحيث يلزم تصوره من تصور ملزومه فيكون العلم  
 بكل ملزوم صلة للعلم بلازمه فلا يخرج شي منها بالعلية عن تعريف الدليل  
 وان لم تدل عليها في تعريف اللزوم فلا يدل عليها ههنا اذ الفرق بين  
 التعريفين من غير فارق اللهم الا ان يقال العلم في تعريف اللزوم اعم  
 من الالتفات فيحوز ان يكون الالتفات اليها صلة للالتفات الى لوازمها  
 وان لا يكون العلم بها صلة للعلم بلوازمها فلنقل ان يقول على هذا لا نقص  
 على ظاهر التعريف بالملزومات رأسا اذ الظاهر من العلم في التعريف ان  
 لا يكون العلم اعم من الالتفات والعلم بتلك الملزومات انما يستلزم الالتفات الى  
 لوازمها لا العلم بها الا ان يقال العلم باحد المتضايقين يجوز ان يستلزم العلم

بلاخر وان لم يميز ذلك فيما تآخر العلم بالمرزوم عن العلم بلازمه فتأمل فيه  
 قوله خلاف الظاهر لان تخصيص المرزوم بما هو بطريق النظر  
 ومطابق المبدأ بالعلة تجوز من غير قرينة ظاهرة قوله محل نظر  
 لان شهرة كون الدليل من طرق النظر وشهرة كونه علة ذهنية قرينتان  
 واضحتان على هذين التخصيصين ايضا مع انهم فرقوا بين اللازم  
 من الشيء واللازم للشيء بان الاول يجب ان يكون معلولا لذلك الشيء دون  
 الثاني فانه يجوز ان يكون علة او معلولا او ان يكونا معلولى علة واحدة  
 فيقال طلوع الشمس لازم لوجود النهار ولا يقال لازم منه قوله  
 وعن الانتقاض عكسا الخ اقول عرفوا الدلالة بكون الشيء بحاله  
 يلزم من العلم به العلم بشيء آخر وصرحوا بان الشيء الاول هو الدال والثاني  
 هو المدلول ثم اوردوا عليه بانه غير صادق على دلالة الالفاظ على معانيها  
 اذ كثيرا ما نسمع الالفاظ ولا ندري معانيها لعدم علمنا باوضاعها واجابوا  
 بان المراد لزوم العلم من العلم به بالنسبة الى العالم بالارتباط والعلاقة  
 بين الدال والمدلول وحاصله تخصيص العلم المرزوم بعلم من يعلم الارتباط  
 بين الشئين بقرينة ظاهرة هي شهرة توسط الوضع في دلالة الالفاظ  
 والدوال الاربع وشهرة توسط وسائط الانتاج من العكس والرد  
 وغيرهما في دلالة الادلة الغير البينة الانتاج فعلى هذا يكون مرادهم  
 في تعريف الدليل ايضا ذلك لما اشرنا ان الدال اعم مطلقا من الدليل  
 والخاص مشروط بالعام لاسما ههنا اذ لا فرق بين تعريفهما الا بان  
 الموصول في تعريف الدال اعم من المفهوم التصورى والتصديق  
 وفي مفهوم الدليل خاص بالمفهوم التصديق فلا نقض بالادلة الغير  
 البينة الانتاج وان حل للزوم على الكلى والعلية على القرينة كما يتبادر منها  
 لان اثبات انتاجها بتلك الوسائط انما هو لبيان الارتباط العقلي بينهما  
 وبين نتائجهما كتعيين وضع الالفاظ ويلزم من العلم بها من يعلم ذلك  
 الارتباط العلم بنتائجها فهذا هو الجواب الحق ههنا لاما ذكره لما ارد

بل لا نقض ايضا بالدليل الفاسد  
 بالصورة اذ العلم به بالنسبة الى العالم  
 بالارتباط بين العلمين يستلزم العلم  
 بالنتيجة لان العالم بالارتباط بين  
 الدليل الفاسد الصورة بلامرية  
 يحتاج عالم بصحة الصورة بلامرية  
 عده  
 وانما لم يورد والحشى هذا الجواب  
 اذ هو في صدد بيان اولوية  
 التعريف المذكور عن التعريف  
 المشهور  
 عده

على كل من جوابيه من البحث الذي سنشير اليه قوله بان المراد للزوم  
في الجملة اى الزوم مطلقة كليا كان اوجزئيا فيندفع النقص بالادلة  
الغير البينة الانتاج اذ قد يتحقق العلم بها مع العلم بانها بعد الاثبات  
ويلزم من العلم بها على هذا الوضع العلم بنتائجها فيتحقق للزوم الجزئى  
بين العلمين وان لم يتحقق للزوم الكلى الذى هو مبنى النقص تلك الادلة  
كما عرفت ونعبرم للزوم ههنا من الكلى والجزئى لابتنافى تخصيصه  
بالكلى فى تعريف القياس اذ يجوز ان يكون للزوم بين المعلومين كليا  
وبين العلمين جزئيا لا كليا لكون للزوم الاول غير بين وايضا الدليل  
اعم من القياس كما ان للزوم فى الجملة اعم من للزوم الكلى وما قيل المراد  
من للزوم فى الجملة للزوم العربى وكذا ما قيل المراد تعميم للزوم الكلى  
من البين وغير البين فساد اما الاول فلان كلام الشارح والمحشى  
جعل التعريف المذكور لاهل المعقول ولا معنى لجل للزوم الواقع فى تعريفهم  
على للزوم العربى اعم من المقارنة الاكثرية وان جاز الانفكاك عقلا  
كما يشهد به امثلة الكناية واما الثانى فهو مبنى على ضلالة القديم  
من الاشتباه بين للزومين اذ ليس مبنى النقص بتلك الادلة حمل للزوم  
على للزوم الكلى البين حتى يندفع بتعميم الكلى من البين وغيره بل مبناه  
حمل للزوم على الكلى المتبادر مع عدمه بين العلمين فى تلك الادلة فان قلت  
لو حمل للزوم على ما هو اعم من الكلى والجزئى يلزم ان يكون كل شئ دليلا  
على كل شئ وهو ظاهر الفساد وذلك لان بين علمى كل شئين بل بين  
كل شئين حتى النقيضين لزوما جزئيا يبرهان من الشكل الثالث بان  
يقال كلما تحقق النقيضان تحقق احدهما وكلا تحقق النقيضان تحقق  
الاخر ينتج انه اذا تحقق احد النقيضين تحقق الاخر ولذا ذهب اليه  
الكانجى قلت هذه مغلطة عظيمة تحير فى حلها الاعلام حتى قال الشريف  
المحقق فى الحاشية الصغرى احد الامور الثلاثة لازم لا محالة اما للزوم  
الجزئى بين كل شئين واما عدم استلزام الكل للجزء واما عدم

انتاج الشكل الثالث من الشرطيات وقال الفاضل العصام بل عدم  
 انتاج الشكل الاول وهو الخش وقد حلها استاذنا المحقق العلامة  
 افضل المتأخرين محمد الدرندي طامه الله تعالى بلطفه الابدي بما حاصله  
 ان قيد تالي المقدمتين بقيد وحده ليكون المعنى كما تحقق التقيضان تحقق  
 احدهما وحده فالقسمتان ظاهرتا الفساد بل يلزم تحققه مع الآخر  
 لا وحده وان قيد بقيد مع الآخر في ضمن مجموعتهما اولم يقيد بشيء فسلّم  
 لكن انما يلزم اللزوم الجزئي في قولنا اذا تحقق احد التقيضين مع الآخر  
 في ضمن تحقق مجموعتهما تحقق الاخر معه وهو ليس بمنكر بل فيه لزوم كلي  
 ولا يلزم منه اللزوم الجزئي بين كل شئيين في ذاتهما بدون اعتبار احدهما  
 مع الآخر وهو ظاهر فالحق ان اللزوم الجزئي انما يتحقق بين شئيين  
 في ذاتهما اذا كان هناك علاقة مشعور بها على بعض الاحوال والافاض  
 الممكنة الاجتماع مع المقدم مثل كون العلم بالادلة الغير اليقينية الانتاج عليه  
 معدة اعداد ابعد اقبل العلم بانتاجها واعداد اقربا موجبا لفيضان العلم  
 بالنتيجة بعد العلم بانتاجها على زعم الحكماء هذا فان قلت العلم بمقدمة  
 واحدة على وضع انضمامه الى العلم بمقدمة اخرى من ذلك الدليل يلزم  
 منه العلم بالنتيجة فهذا الجواب كالجواب الثاني يستلزم انتقاض التعريف  
 بجزء الدليل مع انه خص ذلك الاستلزام بالجواب الثاني كما يأتي قلت  
 هذا الجواب مبني على حل العلية على العلية القريبة الموجبة للفيضان  
 ولو في بعض الاوقات عند استجماع الشرائط وارتفاع الموانع ومن البين  
 ان العلم بمقدمة واحدة لا يكون علة قريبة للعلم بالنتيجة في شيء من الاوقات  
 بخلاف مجموع العليين فانه قد يكون علة قريبة بعد العلم بالانتاج عند  
 عدم المعارض وجهاله المطلوب قبله واقول فيه بحث لان تخصيص  
 ذلك الاستلزام بالجواب الثاني انما يتم اذا خص جزء الدليل بالمقدمة  
 الواحدة واما اذا عمم من المرتبة من الاصول التي هي جزء الدليل المنطقي  
 ايضا فلا لان العلم بها يكون علة قريبة على وضع العلم بانتاج هياتها

العارضة لها مع ارتفاع لموانع التي هي وجود المعارض والعلم المطلوب  
 قبله فكل من الجوابين يستلزم انتقاض التعريف بجزءه الدليل الذي  
 هو المرتبة من الاصول مع انها ليست بدليل منطقي بخلاف الجواب الذي  
 قد مناه فانه مبني على ابقاء اللزوم على الكلي والعلية على القريية  
 كما يتبادر منها ولما كان الهيئة من العوارض المفارقة للمرتبة من الاصول  
 على ما اشرنا لم يكن بين العليين فيها لزوم كلي ولو بالنسبة الى العالم بارتباط  
 الاشكال الغير الينة الانتاج بنتائجها لان ذلك العالم قد يعلمها بدون  
 الترتيب فلا يكون العلم بذات تلك المقدمات مستلزما للعلم بالنتيجة استلزاما  
 كليا كما لا يخفى قوله او المراد بلزوم العلم الخ قد عرفت ان الجواب  
 الاول مبني على تعميم اللزوم من الكلي والجزئي وتخصيص علية العلم به  
 بالقريية وهذا الجواب بالعكس اعني مبني على تخصيص اللزوم باللزوم  
 الكلي وتعميم العلية من القريية والبعيدة والمعنى حيثما ما يلزم بعد خلية  
 العلم به العلم بشيء آخر لزوما كليا سواء كان العلم به مستقلا في الاستلزام  
 او لا لايقان تعميم العلية بوجوب تعميم اللزوم من الكلي والجزئي اذ ليس  
 للعلة البعيدة استلزام كلي لا نقول ذلك الايجاب ممنوع بل تخصيص  
 اللزوم بالكلي مع تعميم العلية بوجوب انضمام شيء آخر الى تلك العلة البعيدة  
 ليكون المجموع علة قريية ويتحقق الاستلزام الكلي هناك ولك ان نقول  
 هذا الجواب مبني على تخصيص اللزوم بالكلي بقريية المقابلة وتخصيص  
 العلية بالقريية لكن بتحرير ان المراد من العلم باللزوم اعم من العلم به  
 وحده ومن العلم به وبشيء آخر كالاتي بارتباط اى العلم بمجموعهما اقول  
 والاول في الجواب فخر العلة للزوم بان المراد به هو العلم ذاتا وارتباطا  
 بالشيء الثاني ولا شك انه كلما تحقق العلم بتلك الادلة المنطقية مع العلم  
 بارتباطها واستلزامها لتنتجها يلزم العلم بتلك النتائج فلا نقض  
 بتلك الادلة ولا بفساد الصورة اذ لا يلزم من العلم بالارتباط تحقق  
 ذلك الارتباط في الواقع وهو ظاهر ولا يجزئه الدليل لان العلم به ان كان

بزعم الارتباط فستلزم للعلم بالنتيجة وداخل في فاسد الصورة ويجب  
 صدق التعريف عليه والافلا يدخل في التعريف وبهذا يندفع النقض  
 بفاسد الصورة على قصد التغليب ايضا قوله اذا الكلام مبنى الخ  
 اى القول بلزوم العلم الشاى للاول في تعريف الدليل ووجوب العلم  
 بالنتيجة بعد صحيح النظر مبنى على الارجاع المذكور والام يصح ذلك القول  
 منهم لان ترتب المقدمات على هيئة شكل غير بين الاتساج نظر صحيح  
 ايضا فلا بد من تأويل التعريف المشهور بما وافقه وهو اخذ التوجيهين  
 المذكورين فهذا الكلام متعلق بكل من الجوابين ومؤيد لكل من السنتين  
 لانه يدل على ان مرادهم احد الامرين فيجوز ان يكون الاول او الثاني  
 وفيه ان الظاهر ان مرادهم ما ذكرناه انما لكونه مبنا على ابقاء اللزوم  
 والعلية على منبادهما اعنى الكلى والقريبة مع اندفاع جميع النقوض به  
 دفعة كما عرفت قوله وحينئذ يندفع الخ لما وهم صدر الكلام ان كلا  
 من التوجيهين حاسم لجميع مواد النقض عكسا دفعة بان المندفع بعضها  
 لا كلها فلا استدراك وفيه تمهيد لما بعده من دفع النقض بفاسد الصورة  
 وفيه نظر لانه مندفع بكل من الجوابين اما بالجواب الاول فلان العلم  
 بفاسد الصورة على وضع مجامعة للعلم بصحة مادة وصورة يستلزم العلم  
 بالنتيجة ولو كان العلم اللازم غير مطابق للواقع اذ الفرض عندهم  
 مشروط بقدر الاستعداد فربما يستعد الذهن للعلم المطابق وربما  
 يستعد لغير المطابق وعلى كل تقدير يفيض عليه ما يستوجبه استعداده  
 فاللزوم الجزئى بين العلمين ثابت هناك لاحالة واما بالجواب الثانى فلان الامر  
 المنضم ان خص بالارتباط بين الدليل والمدلول فلا يتوجه النقض  
 بجزء الدليل والا فالعلم بفاسد الصورة مع انضمام اعتقاد الصحة اليه  
 يستلزم كليا للعلم بالنتيجة فلا حاجة الى التعسف الذى يذكره بعد  
 نعم لو كان المأخوذ فى التعريف اللزوم بين المعلومين لا يحتاج الى التعسف  
 ولعله اشتبه بين اللزومين ههنا بعد تميز احدهما عن الاخر فيما سبق قوله

والمراد بالزوم اعم الخ عطف على اسم ان وخبرها عطف مفردين  
على مفردين واللام في الزوم للعهد اى الزوم في الجملة او الزوم الكلى  
بشرط الانضمام قوله ظاهر الابخى ان الاول ان يقول ولو ظاهر لانه ينفي  
حسن التقابل بين القسمين اذ المقابل للزوم بحسب نفس الامر هو الزوم  
في الزعم سواء في الظاهر فقط كما في قصد التغليب او في الباطن فقط  
كما اذا استدل بدليل فاسد الصورة معقول وليس هناك دليل ملفوظ  
او في الظاهر والباطن جميعا وما يقال الظاهر ههنا بمعنى يعم الباطن  
كما في قولهم عند التكلم في الظاهر في تعريف الحقيقة والمجاز العقليين فانما  
يمحى في ادراج انقسم الثالث لافي ادراج القسم الثاني لانهم صرحوا  
بان اسناد الاتبات الربيع من الدهرى المخفى حاله مجاز عقلى واسناد  
خلق الافعال الى الله تعالى من المعتزلى المخفى حاله حقيقة عقلية نعم  
لو كان التعريف المشهور تعريفا للدليل الملفوظ كما يلايم المناظرة لا يمكن  
دفعه بذلك لكنه تعريف للدليل المعقول لا الملفوظ لاحتياجه  
الى تكلف تقدير المضاف في العلم به اى يلزم من العلم بمدلوله او هو  
تعريف لمطلق الدليل ملفوظا كان او معقولا بتكلف عموم المجاز اى  
يلزم من العلم بنفسه او بمدلوله على نحو ما ارتكب في تعريف الدليل  
الاصولى قوله وحيث يندفع النقص بفساد الصورة الخ يمكن  
ان يقال التعريف المشهور تعريف لما هو دليل في نفس الامر وفساد  
الصورة دليل في الزعم لافي نفس الامر فلا يضر خروجه عن حقيقة  
الدليل بحسب نفس الامر بل يجب كما لا يضر خروج الشيخ الحجرى  
المظنون انسانا عن تعريف الانسان بحسب نفس الامر وقولهم الدليل  
قد يكون فاسد الصورة فلعله بارادة ما يطلق عليه البلى في الواقع  
او في الزعم ولعله مراد من قال فاسد الصورة ليس بدليل ضدهم لخروجه  
عن تعريف القياس كما اشير اليه فيما سبق فينبذ الاشكال في كلامه  
فليتأمل قوله على انه ينتج على التوجيه الثانى الذى هو ارادة

للزوم الكلي مع تعميمه من الزوم من العلم به وحده او مع انضمام امر اخر  
 انه يستلزم صدق التعريف حيثذ على جزء الدليل اى على مقدمة  
 واحدة سواء كان مبنيا على تعميم العلية من القرينة والبعدة كما هو  
 الظاهر او على تخصيصها بالقرينة مع تحرير العلم للزوم وقد عرفت  
 وجه الاستلزام على التقديرين وفي بعض النسخ ينجه على التوجيهين  
 الخ قال بعض الافاضل معنى للزوم في الجملة على هذه النسخة انه  
 الاعم من الزوم بالاستقلال او بالمدخلية وفيه انه يباه التقابل بين  
 الجوابين اذ الظاهر ان الجواب الثاني بتعميم العلية من القرينة والبعدة  
 فالجواب الاول بتخصيصها بالقرينة مع تعميم الزوم من الكلى والجزئى  
 كما اشير اليه فحيثذ لا ينجه عليه استلزام صدق التعريف على المقدمة  
 الواحدة من دليل بين الانتاج فضلا عن غيره فالوجه على هذه  
 النسخة ما اشيرنا من ان مراده من جزء الدليل المنطوق اعم من المقدمة  
 الواحدة ومن المقدمات المرتبة المعروضة للهيئة من الاصول ولذا قال  
 جزء الدليل ولم يقل مقدمة واحدة مع انه الاظهر والتوجيه الاول  
 يستلزم صدقه على المقدمات المعروضة للهيئة مع انها ليس بدليل  
 منطوق بل جزؤه وذلك الاستلزام لان العلم بها على وضع عروض  
 الهيئة اليقينة الانتاج لها وعلى وضع العلم بانتاج الهيئة العارضة لها  
 الغير اليقينة الانتاج يكون علة قريبة للعلم بالنتيجة على ما اشير اليه  
 واتوجه الثاني يستلزم صدقه على كل منهما سواء كان الامر المنضم  
 منضم الى العلوم اعنى الضمير المجرور في العلم به ليكون ذلك الامر معلوما  
 ايضا او منضم الى العلم فلا يجب ان يكون معلوما ايضا لما استلزام صدقه  
 على مقدمة واحدة فلان العلم بها مع مقدمة اخرى اى العلم بمجموع  
 المقدمتين من دليل بين الانتاج وكذا العلم بهما مع العلم بمقدمة اخرى  
 اى مجموع العلمين يستلزم العلم بالنتيجة واما استلزام صدقه على  
 المقدمات المعروضة للهيئة فلان العلم بها مع الارتباط او مع صحة



الهيئة اومع العلم باحدهما يستلزم ذلك وبهذا يظهر فساد ما قيل  
 ان هذا الاتجاه مدفوع بقيد النظر الذي اعتبره مع ان في المقيدة الواحدة  
 نظرا باعتبار ترتيب مفرداته قوله وانت خير ايراد على الشارح  
 بان ما ذكره في الحاشية في وجه الاول به قاصر اذ يرد على ظاهره طرما  
 وهكذا نقوض اخر ويحتاج في دفعهما الى تكلف كاعتبار قيد النظر  
 قوله بدخل فيه المنهات مطلقا قيل يحتمل ان يكون الاطلاق  
 لتعميم الدخول اى تدخل فيه سواء اول التعريف باحدا لتساوي لانه  
 السابقة اولا ويحتمل ان يكون تعميلا لدخول اى سواء كانت على صورة  
 دليل اولا وينجبه على الاول انه ينافي قوله ظاهرا وعلى الثاني ان تحققي  
 الاستلزام الكلي بين العلمين فيما لا يكون على صورة دليل صحيح محتمل  
 نظرا فاطنك بما لا يكون على صورة دليل اصلا وقيل معناه سواء  
 كان تنبيها على التصور البديهي او على التصديق البديهي وفيه انه ادعى  
 ظهوره ونخصه من الوصول والعلم بالتصديق اللهم الاعلى اعتقاد الشارح  
 ونحن نقول مراده سواء حصل بها اصل العلم او وضوحه لما اشترنا ان  
 للقبية قسمين بنسبة على ان البديهي المجهول يمكن ان ترتب العلم به  
 على ترتيب المقدمات من غير توقف عليه كما ان البديهي المعلوم في الجملة  
 الحق في الجملة يمكن ان يتضح بذلك والتعريف صادق على كلا القسمين  
 اما صدقه على ما يحصل به اصل العلم فظاهر واما صدقه على ما يحصل به  
 وضوحه فلان العلم الاوضح الحاصل به علم اخر مغاير بالشخص للعلم  
 الخفي كما ان اليقين بعد ارتفاع الظن علم اخر مغاير للظن قوله  
 وكذا المقدمات الخ لعل اطلاق القياس على القياسات الخفية  
 في البديهيات والاطلاق المقدمات على اجزائها على سبيل التشبيه  
 اذا نظر مغاير في تعريف القياس والدليل والمقدمة ما جعلت جزء  
 قياس اوجه والنظر هو الترتيب اللازم للحركة الثانية او الملاحظة  
 الواقعية في ضمن الحركتين ولا حركة ثانية في البديهيات والا كما ثبت

فطريات والقياسيات الخفية ادلة عليها وليس كذلك وأما الإطلاق  
 القياس على قياس المساواة فلعلة مبني على انه قياس بالنسبة الى النتيجة  
 الحاصلة منه بغير طرح احد المحمولين لانه مستلزم اياها لذاته كسائر  
 الاقيسة الغير المتعارفة واخراجهم اياه عن حد القياس فاعلموا بالنسبة  
 الى النتيجة الحاصلة منه بطرح احد المحمولين قوله بطريق  
 الحدس اعلم انهم عرفوا الحدس تارة بسرعة الانتقال من المبادئ  
 الى المطالب وتارة بسنوح المقدمات المرتبة دفعة لكن صرحوا بان تلك  
 المقدمات لا ينتقل منها النفس دفعة مالم ينضم اليها حدس قوى فدل  
 على ان الحدس غير الانتقال وغير السنوح وتحققه ان الحدس ملكة  
 في النفس بها ينتقل دفعة من المبادئ الى المطالب وتلك الملكة اما  
 فطرية بالنسبة الى جميع المطالب وهي القوة القدسية واما حاصلة  
 من تكرر مشاهدة اثار بعض المطالب او من كثرة الممارسة في مبادئه  
 ومرادهم من سرعة الانتقال والسنوح الدفعية مبداء وهما الذي هو تلك  
 الملكة فكل من التعريفين باعتبار اللازم لان صاحب تلك الملكة  
 مستعد لان ينتقل الى المطالب التي حصلت تلك الملكة بالنسبة اليها  
 بادنى شيء فيسبح له المبادئ مرتبة وينتقل الى المطالب دفعة من غير  
 ترتيب تلك المقدمات على سبيل التدرج ولذا قالوا ليس في الانتقال  
 بطريق الحدس حركة ثانية وان وجد فيه الحركة الاولى اذا التدرج  
 ما حوذا في ماهية الحركة فان قيل لما استحتم التفتات النفس دفعة الى شئين  
 فالساح دفعة مقدمة واحدة لا مقدمتان وانما تحصلان في النفس في آئين  
 وبين كل آئين زمان عند الحكماء فيثبت الحركة والتدرج هناك قلنا  
 المراد من السنوح مطلق الحضور الاعم من الالتفات وربما يحضر  
 الشيء عند النفس بدون الالتفات اليه كما في البصر وتلك الملكة يختلف  
 باختلاف المطالب اذ ربما توجد بالنسبة الى مطلب ولا توجد بالنسبة  
 الى مطلب اخر وباختلاف الاشخاص والافوات اذ المقدمات السانحة

قوله فدل على ان الحدس غير  
 الانتقال وغير السنوح وجه  
 الدلالة انه لو كان الحدس احدهما  
 بانهم ان يكون الحدس الذي هو  
 عبارة عن سرعة الانتقال الذي  
 هي بها عن الانتقال الدفعية الان  
 او الحدس الذي هو عبارة  
 عن السنوح الدفعية الان  
 من السنوح والضعف  
 مشككا بوصفها بالقوة والضعف  
 على تقدير ما صرحوا به وهو باطل  
 اذ القوة والضعف انما يتصوران  
 في الحركة الزمانية الموصوفة  
 بالسرعة والبطء كما ينهض  
 من تقريب الفاضل الى شان  
 في الهامش الان لحركة

دفعة بالنسبة الى شخص او وقت لا يكون كذلك بالنسبة الى شخص اخر  
 او وقت اخر بل تكون حاصلة تدريجيا ولذا قالوا صاحب القوة  
 القدسية يعلم جميع مطالبه بطريق الحدس وهذا صريح في ان المقدمات  
 التي كانت ادلة بالنسبة اليها ليست بادلة بالنسبة اليه فكون الشيء دليلا  
 وغير دليل مما يختلف باختلاف الاشخاص والازقات ايضا وبعضهم لما  
 لم يقف على حقيقة الحال اجاب عن هذا النقص بانه ان اريد ان صاحب  
 القوة القدسية يستحيل مطالبه من الادلة بطريق الحدس وهي ليست  
 بادلة بالنسبة اليه مع صدق التعريف عليها فجوابه ان الادلة ادلة في الواقع  
 فلا فساد في صدق التعريف عليها وان اريد ان المبادئ التي يمكن  
 ان يستحصل منها المطالب بطريق الحدس لا بطريق النظر ليست بادلة  
 ويصدق عليها التعريف فجوابه المتع فاتها لا تستلزم المطالب ولا يلزم  
 من معرفتها معرفتها ما لم ينضم اليها حدث قوى وقياس خفي وفيه نظر  
 لان اصل النقص بالمبادئ المرتبة السانحة دفعة المأخوذة مع الهيئة  
 اعني المبادئ التي كانت ادلة منطقية بالنسبة الى شخص وقياسات خفية  
 جدسية بالنسبة الى شخص اخر فاتها لاشتمالها على هيئة صحيحة بينة  
 الانتاج يلزم من العلم بها العلم بالمطلوب سواء كان حضورها عند  
 النفس دفعة كما في صورة الحدس او تدريجيا كما في صورة النظر  
 فنختار الاول ونقول بصدق عليها التعريف باعتبار كلتا الصورتين  
 فيلزم ان يكون ادلة باعتبارهما باواسطة قيد الحيثية المعتبرة في التعريف  
 لان الامور التي تختلف باختلاف الاعتبارات والاضافات يجب ان يعتبر  
 في مفهوماتها قيود الحيثيات وان لم تذكر مع انها ليست بادلة باعتبار  
 الصورة الثانية والحق ان هذا النقص انما يتدفع باعتبار قيد النظر  
 وقد اشار اليه المحشي بقوله ظاهر فان قيل صرح المحقق الشريف  
 وغيره بان في المجربات والمتواترات قياسات خفية اذ بعد كثرة التجربة  
 والسماع يحصل في الذهن دفعة قياس خفي موجب للحكم بان يقال

لو كان هذا انصافا لما دام ترتيبه عليه لكنه دائم ولو كان هذا الخبر  
 كاذبا لما اتفق عليه العقلاء لكنهم اتفقوا عليه والفرق بين القياس  
 الخفي في الجبريات وبينه في الحدسيات انه قياس واحد في الجبريات كما عرفت  
 واقبسة في الحدسيات بان يقال لو لم يكن نور القمر مستفادا من الشمس  
 لما اختلفت تشكيلاته النورية باختلاف القرب والبعد بينهما لكنها  
 مختلفة ولما دام انصافه عند حلوله الارض بينهما لكنه دائم  
 فكل قياس من اقبسة الحدسيات انما يستلزم العلم بواسطة الفهم قياس  
 اخر اليه فكما ان ظاهر التعريف لا يصدق على مقدمة واحدة لعدم  
 استقلال العلم بها في العلوية فكذلك لا يصدق على شيء من تلك الاقبسة  
 قلت تعدد القياس عند الحدس اكثرى لا كلي ولو سلم فاقول في مجموع  
 تلك الاقبسة من حيث المجموع قوله وكذا المقدمات الضمنية لقضايا  
 قياساتها معها وهي القضايا التي تكون تصورات اطرافها ملزمة  
 لقياس خفي يوجب الحكم بها دفعة ويصدق على ذلك القياس اللازم  
 ان العلم به يستلزم العلم بشيء اخر هو حكم تلك القضية مع انه ليس  
 بدليل بالنسبة اليها كما في الحدسيات والا كانت نظرية مع انهم  
 عهدوها من البديهيات لعدم الحركة الثابتة وكذا الكلام في القياسات  
 الخفية في الجبريات والتواترات لا يتصل بمحتاج استلزام القياسات فيها  
 الى انضمام التجربة ونواتر الاخبار فلا يكون العلم بها مستقلا  
 في الاستلزام فلا يصدق عليها ظاهرا التعريف لانا نقول التجربة  
 والتواتر شرط العلم بها لا شرط الاستلزام ولا فبعد احتمال تلك القياسات  
 على هيئة بينة الانتاج لا معنى لاحتياج الاستلزام الى امر خارج ولا مخلص  
 عن هذا النقوض الا باعتبار قيد النظر وذلك لان الذهن اذ لم يعرف  
 المطلوب يتوجه نحو المبادئ المعلومة فيتحرك بينها بان يلاحظ واحدا  
 بعد واحد الى ان يجد مبادئ مناسبة لذلك ثم يعود من خائب المبادئ  
 ويشرع في ترتيب ما وجده من المبادئ المناسبة فيتحرك بينهما بان

قوله قلت تعدد القياس الخفي  
 على انه يجوز ان يجعل مرادهم انه  
 في الجبريات قياس واحد بالنوع  
 هو ان يقال لو كان اتفاقا لم يكن  
 تزييدا كما في الحدسيات انواع  
 مختلفة الا انه على هذا يلزم ان  
 يتدرج الجبريات مع التواترات  
 في الحدسيات مع انها مقابلة لها  
 الا ان يكون من تقابل العلم  
 بل خاص وفيه بعد

بلا حظ

يلا حظ واحد ابعده واحد ليعرف مايلقى بالتقديم ومايلقى  
 بالتأخير الى ان يرتبها وينتقل الى المطلوب فنن توجه الى العود حركة  
 أولى ومن العود الى الانتقال حركة ثانية فالنظر اما عبارة عن الترتيب  
 اللازم للحركة الثانية وهو المشهور واما عبارة عن الملاحظة الواقعة  
 في ضمن مجموع الحركتين وعلى التقديرين لابد من الحركة الثانية في تحقق  
 النظر فلا يكون شيء من القياسات الخفية في البدييات ملابسا بطريق  
 النظر اذ ليس في شيء منها حركة ثانية وان وجد في بعضها حركة اولى  
 كما اذا كانت المقدمات المرتبة سائحة دفعة في انشاء نطلب المبداى  
 المناسبة وكذا لا يكون شيء من التفتيات بطريق النظر وان وجد فيها  
 الحركات اذ قد يوجد الحركات من غير توقف المطلوب عليها ولذا عرفوا  
 النظر بما يكون للتأدى الى مجهول نظري لا الى مجهول مطلة ا قوله وايضا  
 يخرج عنه الخ لى كما يرد على طرده المنهات وتلك المقدمات يرد على عكسه  
 الادلة البينة الانتاج ايضا لى كما يرد عليه الادلة الغير البينة الانتاج  
 فيكون تعريضا مبينا وللإشارة الى انه ايراد على عكسه غير العنوان  
 وفضله عما سبق ثم ان مراده انه يخرج عند الدليل بين الانتاج وان لم يكن  
 مسوقا بدليل اخر قبله وذلك لان الدليل المذكور انما يرتب عليه العلم  
 بالمطلوب اذا كان مسوقا لبيان المطلوب المجهول لا مطلقا لاستحالة  
 تحصيل الحاصل لكن ذلك الوصف اعني المسوق لبيان ذلك ليس  
 من هوارضه اللازمة اذ يمكن ان يذكر معه دليل اخر ويجعل ذلك  
 الدليل دليلا ثانيا او ثالثا بل الدليل الاول في كلام شخص هو بعينه  
 دليل ثان او ثالث في كلام شخص اخر فلم يصدق في حق الدليل المنفرد  
 ولا في حق الدليل الاول من الادلة المسوقة لبيان المطلوب واحد انه  
 حتى تحقق العلم به يلزم منه ان يحدث العلم بالنتيجة لجواز انفكاك العلم  
 الثاني عن العلم به وان لم يتفك بالفعل وايضا يجوز انفكاكه عنه بظهور  
 تلك المارض وان لم يظهر ولم يتفك بالفعل فهذا الارب وماسبقا بقوله

قوله اذ ليس في شيء منها الخ  
 وذلك لانه لازمان بين حضور  
 فلك القياس الخفى وبين الانتقال  
 الى المطلوب ولم يكن حضوره  
 زمانيا ايضا بل دفعا ولائح  
 من الدفعى بتدرجى مستلزم  
 للزمان والتدرج ما خفى  
 في ماهية الحركة حيث عرفوها  
 بالخروج من القوة الى الفعل  
 على سبيل التدرج كالحركة  
 في مسافة يكون في زمان متناه  
 لا محالة وكاسوداد الفسفوف  
 الشجر ودورة الكرة فالاول حركة  
 انفية والثانية حركة كسفية  
 والثالثة حركة كسبية والرابعة  
 حركة وضعية وحركة الدهن  
 من قبل الحركة في التكيف لان  
 الصور العلمية كقنيات متبدلة  
 عند تبدل الملاحظات لكن

وبما يرد على كلا التعريفين الخ كلاهما مبنيان على انتفاء اللزوم الكلي  
 بين العلمين لكن هذا الابراد مبني على جواز الانفكاك مع عدم الانفكاك  
 بالفعل وماسبأي مبني على الانفكاك بالفعل ولذا خص هذا الابراد  
 بالشهور دون ماسبأي والعاقلون عنه وقعوا هنا في حبس يبص قوله  
 اذ لا يستلزم شيء منها أي العلم بشيء منها العلم بالنتيجة استلزام العلة  
 للمعلول كما هو مقتضى ظاهر كلمة من وليس المراد نفي مطلق الاستلزام  
 حتى يتوجه ما قبل اما ان يكون النتيجة معلومة قبله اولا وعلى كل تقدير  
 يمنع انفكاك العلم بها عن العلم بالدليل بين الانتاج نعم يرد عليه ان الظاهر  
 من التعريف لزوم العلم بشيء آخر على تقدير كونه مجهولا مطلقا ولا يخفى  
 ان كل دليل بين الانتاج كذلك سواء كان دليلا اول او ثانيا ولذا لم يلتفت  
 الشارح المحقق الى هذا النقص ولا الى ماسبأي اذ الكلام فيما يرد على  
 ظاهره بل قول الظاهر لزومه على تقدير ارتفاع الموانع كالمعارض ومنها  
 معلومية المطلوب قبله قوله اللهم الا ان يحمل العلم بشيء آخر على الالتفات  
 اليه الخ لم يقل على اعم من الالتفات لان العلم يستلزم الالتفات فالالتفات  
 اعم من العلم فلا يخرج الدليل الاول وخص ذلك الحمل بالعلم الثاني لانه  
 كاف في دفع المحذور بل لا يصح حمل العلم الاول عليه لان الالتفات  
 الى الدليل قد يتحقق في ضمن تصويره ولا يستلزم الالتفات الى المطلوب  
 هذا ثم ان مراده حمله عليه مع ابقاء اللزم والعلية على ظاهرهما والا  
 فالنقض مدفوع باللزوم في الجملة ايضا لا يلزم العلم عند جهالة  
 المطلوب وعدم المعارض قوله لكنه خلاص الظاهر اما لفظا  
 فلاته تجوز في احد العلمين بدون الاخر من غير قرينة ظاهرة واما معنى  
 فلاته بواسطة قيد الحبسية المحوطة في التعريف يدل على ان الدليل  
 دليل من حيث لزوم الالتفات الى شيء آخر من العلم به وليس كذلك  
 بل دليل من حيث لزوم العلم بشيء آخر من العلم به نعم لا بأس به في تعريف  
 الدلالة بقي ان تسليم ورود الملزومات مطلقا على ظاهر التعريف يوجب

إشارة التعريف بان اطلاق الحركة  
 عليه على سبيل التشبيه في التبدل  
 والتدرج فلا اشكال ايضا  
 والتدرج من خواص الاجسام  
 اذ الحركة من خواص اجسام  
 وانفس ليست مجسم  
 قوله حتى يتوجه ما قبل الخ  
 وحاصل ان دفاعه ان العلم الحاصل  
 قبله ليس معلولة والانتقاص  
 المطلوب على غنه وهو محال  
 بل هو معلول الدليل الاول

تسلم كون العلم الثاني ظاهرا في معنى الالتفات لان العلم باكثرها يوجب  
الالتفات الى لوازمها كالا عدام المضافة الى ملكاتها فين كلامية تناف  
تأمل قوله اذا لم يرد مثل هذه النقوض الخ اي اذا لم يكن هناك  
نقوض مختصة بتعريف الشارح مماثلة للنقوض المذكور المختصة بالشهور  
في كونها واردة على ظاهر التعريف طردا وعكسا فقوله دون المشهور  
متعلق بالورود المتني لان نفسه الذي هو عدم الورد اذا المعنى حال كون  
تعريفه او مثل النقوض متجاوزا التعريف المشهور في حكم الورد لافي  
حكم عدم الورد والادلل الكلام بمقتضى الحصر على ان الاولوية انما  
تثبت اذا كان مثل هذه النقوض مختصا بالمشهور كقفس النقوض وهذا  
فاسد اذ بعد اختصاص هذه النقوض بالمشهور يثبت اولوية تعريفه  
سواء اختص مثلها بالمشهور ايضا او كان مشتركا بين التعريفين وانما  
لا يثبت اذا كان مثلها مختصا بتعريفه وايضا قوله فيما بعد ولا يرد  
شيء من ذلك على المشهور يدل انه متعلق بالمتني كما قلنا لا بالنفي والحاصل  
ان المراد انما يثبت لا اولوية لو لم يصدق قولنا مثل هذه النقوض يرد  
على تعريفه دون المشهور فاقبل ههنا متجاوزا عدم ورود مثل هذه  
النقوض المشهور فاسد لفظا ومعنى كما لا يخفى قوله المركب من قضيتين  
اي ركه الحاكم باختباره عنهما كما هو المتبادر فيخرج القياسات الخفية  
في البديهيات اذا التركيب فيهما من المبدأ الفياض لامن الحاكم على انها  
خارجة بقيد المجهول النظري ولذا خص النقض بها بالمشهور قوله  
المشتككتين على التصديق الخ اي القضيتين بالفعل المشتمل احديهما  
على التصديق بفائدة ما بان يقال في كسب هذا المطلب فائدة يعتد بها  
والاخرى على التصديق بمناسبة المبادئ المعينة بان يقال هذا المبادئ  
مناسبة مؤدية لذلك المطلب والاشارة الى انهما قضيتان بالفعل لم يقل  
الحاكتين بفائدة ما وبمناسبة المبادئ اذ التصديق انما يتعلق بالقضية  
المفصلة بالفعل ولذا عرفوه بادراك ان النسبة واقعة اوليست بواقعة

قوله والادلل الكلام الخ لان  
متجاوزا مثل النقوض المشهور  
في عدم الورد مستلزم لورود ذلك  
المتن عليه لان المتجاوز من احد  
النقضتين واصل الى الاخر  
لا محالة

وعدلوا عن ادراك وقوع النسبة اولا وقوعها للتبعية على ذلك كما اشار  
 اليه بعض المحققين في حاشية الشمسية وما يقال ان هذين الحكمين  
 حالتان بسيطتان اجماليتان لو فصلنا صارا قاضيتين بالفعل ولبس  
 هناك قضية بالفعل والمراد من القضية في التعريف هو القضية  
 بالفعل كما هو المتبادر فلا يصدق تعريفه على المركب منها ففيه  
 انه ان اراد ان لبس هناك قضية بالفعل في شيء من المواد ففاسد ان قد يتفق  
 الحكم تفصيلا بالفائدة ثم بالمناسبة او بالعكس وان اراد ان لبس  
 هناك قضية بالفعل في بعض المواد او اكثرها فسلم لكن البعض الآخر  
 المحقق كاف في نقض التعريف اذ قد جمعهما الحاكم في ذهنه لتحصيل  
 الكسب ولا معنى للتركيب الا لجمع ولبس ذلك الكسب الذي هو فعل  
 اختياري غرضنا بالاصالة بل الغرض الاصل هو التأدي الى الجهول  
 والكسب وسيله اليه ولا يتدح في ذلك كون التصديق بفائدة مائتة  
 للشروع في الكسب لان جمع الشروط والاسباب لاجل المشروط  
 والسبب نعم يتجه على المحشى ابحاث الاول ان الظاهر من التعريف  
 معنى للتأدي به اي بذلك المركب ولبس التأدي بالمركب من هاتين  
 القضيتين بل بالمركب من تلك المبادئ المناسبة فلا يرد على ظاهره  
 هذا النقض ولا النقض الا في مجزء القياس المركب اذ العاقل لا يقصده  
 التأدي بمجزء المؤدي الثاني انه بقريته هذا المعنى الظاهر مع قيد النظري  
 يكون المراد من التركيب ما يستعمل على الترتيب ولا مدخل لتقديم احدي  
 هاتين القضيتين على الاخرى في الكسب والتأدي لحصولهما بالعكس  
 كما اشترنا الثالث ان ما ذكره انما يتوجه لوجاز عند الشارح تعدد  
 الغرض ليكون التأدي غرضنا بالاصالة والكسب غرضنا بالنفع ولبس  
 بجارئ عنده فلا يرد ذلك على تعريفه عنده اللهم الا ان يرد عليه عند التحقيق  
 كما اشترنا قوله كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم وكل  
 جسم جوهر فكل انسان جوهر وهو نتيجة القياس للمركب وفيه

قوله كما اشترنا الخ اعني قولنا  
 اذ يتفق الحكم تفصيلا بالفائدة  
 ثم بالمناسبة او بالعكس



بحث لانه ان اراد المركب من المقدمةتين الاوليين فنتجها خاصا حط لهما  
من نتيجة القياس المركب فهو دليل صحيح بالنسبة الى الكل من النتيجةين  
لما صرحوا ان الدليل النجى لهما هو اخص من المطلوب او مساويه صحيح  
كالنتيجة لحيته وان اراد المركب من الاخيرتين فهو ايضا دليل صحيح  
بالنسبة الى نتيجة القياس المركب لانه يستلزمه اولو بواسطة مقدمة  
اجنبية هي المقدمة الاولى كقياس المساواة وان اراد المركب من الاولى  
والثالثة فنتج ان المتبادر من المركب من قضيتين هو الجمع بينهما بلا  
فاصل ولو سلم فهو دليل صحيح مستلزم بواسطة مقدمة اجنبية هي  
المقدمة الثانية ايضا ولا يقدح فيه عدم اشتراكهما في الحدود لان  
ذلك الاشتراك شرط القياس لا شرط مطلق الدليل ولذا كان  
المستلزم بواسطة مقدمة غريبة هي عكس النقيض مثلا دليلا صحيحا  
عندهم وان لم يكن قياسا كقولنا كل انسان حيوان وكل مالبس جسم  
لبس حيوان فانه بواسطة عكس نقض الكبرى اعني بواسطة قولنا كل  
حيوان جسم ينتج ان كل انسان جسم وسيجي ان الكل ادلة صحيحة ولو سلم  
انه ليس بدليل نتيجة القياس المركب لافي الحال حيث لم يسبق لبيان  
ولا في المال لعدم الاستلزام بوجه فهو خارج بما قدمنا لان المستدل  
بالقياس المركب انما قصد للتأدي بذلك القياس لا بخرجه فالحق ان كلا  
من الابرارين غير وارد على ظاهر تعريفه فلا يكون مماثلا للنقض  
المختصة بالمشهور قوله ولا يصدق على القياسات الشعرية اي التي  
كانت على هيئة بينة الاتجاج لا مطلقا اذ الكلام في النقوض المختصة  
بتعريف الشرارح وذلك لان القياس الشعري المركب من الخيلات  
تركبه لتحليل المجهول لا تصديقه والتأدي اليه فلا يصدق عليه تعريفه مع  
ان كل قياس دليل عندهم بخلاف التعريف المشهور اذ اللزوم بين  
الشيئين لا يتوقف على تحققهما في الواقع وانما يدور على امتناع الانعكاس  
على تقدير تحقق اللزوم كما في قوله ان كان زيد حملا كان ناهيا ولما

اقول ورد على تعريف الشرارح  
انه لا يصدق على دليل وقوع  
من افه تعالى كقوله تعالى لو كان  
فيها الهة الا افه لنفسنا تعالى  
من لا يقول بتعليق افهاله تعالى  
بالارض لان اللام في قوله  
للتأدي لام الغرض ولا بد فلك  
على المشهور وان حمل اللام على  
الماقبة يصدق التعريف الذي  
على مالبس بدليل كالكلام الذي  
سبق لا الغرض التأدي الى  
المجهول النظري لكن ترتيب  
عليه فلك بلا لزوم فقامل

كان القياس الشرعي مشتملا على هيئة ينه الاتحاج فالعلم به على تقدير  
تحقيقه يستلزم كليا العلم بالنتيجة وان لم يتحقق شيء من العلمين التصديقيين  
هناك بالفعل لا يقال بل عدم وروده على المشهور لاجل ان العلم  
المأخوذ فيه بظاهره اعم من التصور والتصديق والتخييل لكونه  
ادراكا متعلقا بنقيض الطرف المجزوم من طرفي النسبة هو من قبيل  
التصورات كالوهم المتعلق بنقيض الطرف المظنون ويلزم من تخييل  
القياس الشرعي تخيل النتيجة لا نقول هذا بطل ما قدمه من تخصيص  
الموصول والعلم بالتصديقي ولم يتعرض بالخطابه لان تركيبها لتصديق  
الظني المطلوب فان قلت بل الغرض الاصل منها هو الترغيب او الترهيب  
كما ان الغرض الاصل من القياس الشرعي هو قبض النفس او بسطها  
على ما قالوا وان كان الترغيب والترهيب بواسطة الظن والقبض والبسط  
بواسطة التخييل الاله والامر كما يشاهد في الاشعار المجتلة ولذا قالوا  
الناس اطوع للتخييل من التصديق فكما لا يصدق على القياس  
الشرعي لا يصدق على الخطابه فلا وجه للاغراض عنها قلت الغرض  
من الاستدلال اولا هو تحصيل الادراك ولو تخيلا والبسط والترغيب  
واما لهما غرض من تحصيل ذلك الادراك بالاستدلال فهناك فعلا ان  
متغيران كل منهما معلل بفرض اخر وان كان احد الفعلين بسبب  
الاخر وهو لا ينافي ان يكون ذلك الادراك غرضا من الاستدلال  
بالاصالة او بالاستقلال ولو سلم فالظاهر من التعريف ان يكون التأدي  
غرضا مترتبا على التركيب بالذات اي بلا توسط امر اخر في الخارج  
والحال في القياس الشرعي والخطابه كذلك لان المترتب على تركيبها  
اولا هو الادراك وبواسطتهما البسط والترغيب ولذا لم يتوجه عليه  
ادلة الفقه مع ان الغرض الاصل هو العمل والعلم وسبيله اليه وكذا  
ادلة جميع العلوم الالهية فتأمل فيه وههنا بحث شريف هو ان قيد  
التأدي الى المجهول النظري مأخوذ في مفهوم النظر ايضا فان اعتبر

قوله بلا توسط امر آخر  
في الخارج قيد في الخارج فلا  
يجزى عنه اذلة المستلزقة للعلم  
بواسطة مقدمات يحتاج اليها  
في الذهن كالاجنبي

قيد النظر في ماهية القياس فلا يكون القياس الشعري قياسا عندهم  
 حقيقة بل على سبيل التشبيه والاستعارة كما اشار اليه شارح الاداب  
 وان لم يضرب قيد النظر فيه فلانسلم ان كل قياس دليل عندهم بناء  
 على انه اعتبره في مفهوم الدليل كما سبق وايضا نقول ان كان القياس  
 الشعري دليلا عندهم بطل اعتبار قيد النظر في مفهوم الدليل  
 والا فينكسر امر النقض به على التعريف المشهور لصدقه على ما ليس  
 بدليل دون تعريف شارح والجواب ان المختار ان القياس الشعري  
 دليل وان قيد النظر معتبر في ماهية كل من القياس والدليل لكن  
 على ان يكون قيد اللزوم بين العلمين كما اشار اليه واشترنا الى ان اللزوم  
 المأخوذ في تعريف القياس جامع بين اللزومين اعني اللزوم بين المعلومين  
 واللزوم بين العلمين فهذا القيد حيث لا يوجب ان يكون القياس  
 والدليل مشتملين على النظر في الحال وانما يوجب ان يكون ذلك  
 اللزوم بطريق النظر ومن البين ان القياس الشعري على تقدير لزوم  
 العلم بالمطلوب من العلم به فانما يلزم ذلك العلم بطريق النظر فيه  
 كسائر الأدلة المركبة من الكواذب فهو قياس ودليل وان لم يكن مشتملا  
 على النظر في الحال ففيه تعريض لشارح الاداب بانه لا حاجة الى التجوز  
 في اطلاق القياس عليه ولا يصدق عليه ظاهر تعريف شارح لانه  
 ظاهر في ان التركيب في الحال يجب ان يكون للتأدي الى المجهول النظري  
 اي لتحصيل التصديق به كما هو الظاهر اللهم الا ان يقال التأدي  
 بمنطوقه اعم من الانقياس الى المطلوب كالتوصل او التأدي اعم  
 من التأدي حقيقة او ادعاء وفيه تأدي في ادعاء الشاعر وقد يدفع  
 بان المراد من التأدي اعم من التأدي حقيقة او صورة وما يوهي من انه  
 على هذا ينتقض طرد تعريفه بالتهافت والمقدمات الحدية والمقدمات  
 الضمنية لقضايا قياساتها معها لان تركيب كل منها للتأدي الى المجهول  
 صورة فهو عن قيد النظري اذ ليس المجهول فيها نظريا بخلاف المجهول

في القياس الشعري المؤلف من الكواذب قوله ومما برد على كلا  
 الطرفين الخ لادخل له في دعوى الاولوية بل هو مجرد ايراد عليهما  
 بمناسبة النقوض المختصة بكل منهما والمراد على ظاهرهما بقريضة  
 الصوق وبقريضة انه مدفوع عن المشهور بما قدمه من حل العلم الثاني  
 على الالتفات وحل النزوم على النزوم في الجملة اذ يلزم من العلم به العلم  
 بالمطلوب على وضع جهالة المطلوب وعن تعريف الشارح بما قدمنا  
 من حل التأدي على الالتفات ايضا بل هو اظهر من حل العلم عليه ولم يقل  
 ويرد عليهما للاشارة الى ان هنالك نقوضا اخر مشتركة بينهما  
 اذ لا يصدقان على الدليل الغير المسبوق بدليل اخر المسوق على معلوم  
 لغرض من الاغراض كاطهاراته في هذا المطلب مستند لا مقلد  
 ولا يصدقان ايضا على دليل المعارض لان فرضه اسقاط دليل المعلن  
 لا العلم والتأدي الى خلاف مدعى المعلن لاستحالة افادة الدليل العلم  
 مع وجود المعارض ولذا لم يحكم المجتهدون بشئ من الطرفين عند  
 تعارض الادلة كافي الماء المشكوك وانطش المشكل واما ما قيل ومما ورد  
 عليهما انهما يصحدان على الاستقراء والتخيل وعلى قياس المساواة  
 وعلى ما حكم بالاكبر على الاصح مما حكم به على الاصغر كقولنا زيد انسان  
 وكل حيوان ماش او على المساوي لما حكم به على الاصغر كقولنا قاربه  
 انسان وكل ناطق حيوان وغير ذلك مما يؤدي ويستلزم المطلوب بواسطة  
 مقدمة اجنبية او غريبة مع ان شعبتها ليس بدليل ففاسد من وجهين  
 الاول ان جميع ذلك ادلة وان لم يكن اقضية والدليل المعروف ههنا  
 اهم من القياس قطعا كما يشهد به تعريف المقدمة بما جعلت جزء قياس  
 اوجهه وسيصرح المحقق في المعارضه بالقلب يكون الاستقراء والتخيل  
 مما يتحقق فيهما المعارضه بالقلب باعتبار اتحادهما في خصوص الهيئة  
 وبعض المادة الثاني ان ظاهر المشهور غير صادق على شئ منها لانها  
 تحتاج في لزوم العلم من العلم به الى انضمام مقدمة اجنبية او غريبة مثلا

فليس انتفاض المشهور بصدقه عليها بل بعدم صدقه عليها لكن  
 ذلك النقص قد رجع فمما سبق منه من النقص بالدلالة الغير اليقينية الانساج  
 ومن دفع بجوابه قوله لا يصدقان على ما بعد الدليل الاول من الدليل  
 الثاني والثالث لان المطلوب هناك معلوم بالدليل الاول فلا يكون  
 ما بعده للتأدي الى مجهول ولا مستلزما للعلم لاستحالة تحصيل الحاصل  
 وقد عرفت ان هذا النقص المشترك بين التعريفين مبني على انفكاك  
 احدا العلمين عن الاخر بالفعل بانه لا دوام بين العلمين فضلا عن لزوم  
 الكلي والنقص السابق المختص بالمشهور مبني على جواز الانفكاك  
 مع عدم الانفكاك بالفعل لكون العلم به مؤديا اليه بالفعل فانهم  
 القاصرون من لزوم التكرار وهما بناء على توهم الاتحاد بين التبيين  
 فاحد وافترضه التصدي لدفعه بان الاعادة للتنبيه على انه كارد  
 على المشهور يرد على تعريف الشارح اول فوائده اخرى يجمع عن استماعها  
 الاسماع قوله والقول بانه يستلزم الخ يعني لا نسلم انهما  
 لا يصدقان عليه وانما لا يصدقان لولم يكن كل دليل مؤديا ومستلزما  
 لعلم آخر حقا بالاشخص لما افاده الدليل الاول وهو ممنوع فثبت  
 يصدقان عليه اما المشهور فلان المراد لزوم جنس العلم ولو في ضمن  
 فرد ما واما تعريف الشارح فلان المراد من المجهول النظري ما هو  
 مجهول نظري بوجه ما عواء كان مجهولا نظريا من كل وجه كما عند  
 الدليل الاول او يوجد دون توجه كما فيما بعده ولك ان يحمل هذا القول  
 على الاحتلال على صدقهما عليه ليكون ابطلا لا مقدمة معينة من دليل  
 النقص بناء على جوازه عند الشارح كما سيأتي او على صحة التعريفين  
 من غير التفات الى بطلان المقدمة في ضمنه وعدم بطلانها لكون معارضة  
 للنقص لكن المنع في مقابلة النقص وظيفة شائعة ولذا قالوا ناقض  
 للتعريف مستدل وموجه ما نع قوله او اطلاق الدليل  
 الخ يعني لو علمنا انهما لا يصدقان فلا نسلم انه من افراد الدليل المعروف

اذ المراد بيان ماهية الدليل وهي ما يطلق عليه الدليل حقيقة لا  
 ولو مجازا واطلاقه على ما بعد الدليل الاول يجوز ان يكون بطريق  
 الاستعارة او بطريق المجاز المرسل بعلاقة الاستعداد اذ من شأنه  
 ان يكون دليلا اول وهذا مؤيد لجل القول على المنع اذ لا مجال ههنا  
 للحكم بل لمجرد التجويز اقول غير ظاهر الخ اثبات لكل  
 من المقدمتين المنوعتين بتجريدهما بان المراد انهما لا يصدقان عليه  
 بحسب الظاهر كما اثبتنا وانه من افراد الدليل بحسب الظاهر فلا يمنعان  
 الا بالاحتمال الظاهر مع ان شئنا منهما غير ظاهر فلا بد ما يتوهم ههنا  
 ان هذا الكلام خارج عن قانون التوجيه لان القائل مانع بكفيه الاحتمال  
 الغير الظاهر ولا حاجة الى حل كلام القائل الى الاستدلال لدفع الملال  
 بان يحمل كلام المحشى على المنع واما ما قيل هذا الكلام من المحشى مناف  
 لما سبق منه من تجويز استعمال المعلوم بطرق متعددة فدفوع بان  
 المحشى هناك مانع بكفيه الاحتمال المرجوح وههنا مستدل حاكم بعدم  
 الظهور ولا تنافي بينهما قطعا مع ان كلامه هناك لبس نصافي تجويز  
 تعدد العلم بحسب تعدد الادلة بل يحتمل ان يحمل على تعاضد الطرق  
 بدون التمدد كما تعرفه مما ذكره المصنف في المواقف وبالجملة كل من القولين  
 غير ظاهر اما القول الثاني فلان الظاهر من اطلاقات القوم  
 في كتبهم ان يكون الكل ادلة حقيقة وحل كلامهم على التجويز  
 في جميع تلك الاطلاقات من غير قرينة ظاهرة واما القول الثاني فلان  
 ما بعد الدليل الاول لو افاد علما جديدا مغايرا بالشخص لما افاده الاول  
 فاما ان يزول العلم الاول عند حصول العلم الثاني وهو باطل بالبدية  
 الوجدانية اولاي زول فليزعم اجتماع المثليين في زمان واحد في محل واحد  
 هو النفس العاشية لما حققه المحقق الدواني في حاشية التجريد من ان كل  
 علمين متعلقين بمعلوم واحد فهما ممتثلان اى من نوع واحد واجتماعهما  
 في محل واحد محال عند جمهور الحكماء والاشاعرة ولذا ذهب

المص في المواقف الى ان من علم شيئا بدليل ثم ينظر فيه ويطلب دابلا  
آخر ثانيا فقصوده ثانيا ليس العلم بالنظور فيه بل العلم بوجه  
دلالة الدليل الثاني وهذا الوجه غير معلوم فلا يلزم طلب الحاصل  
والفائدة في طلب العلم بوجه دلالة الدليل الثاني زيادة الاطمينان  
بتعاضد الادلة انتهى وانما قال غير ظاهر مع ان هذا البيان  
يقضي بطلانه لجواز ان يكون ذلك القول مبني على القول بجواز  
اجتماع المثليين كما ذهب اليه المعتزلة لكن القول المخالف لما عليه الجمهور  
غير ظاهر وايضا يجوز ان يكون ذلك القول مبني على تجوز زوال  
العلم بالحاصل بالدليل الاول وحصول العلم الاقوى بدله بجموع  
الدليلين والبداهة في عدم الزوال يجوز ان يكون بداهة الوهم لبداهة  
العقل الا يرى ان القائلين باستحالة اجتماع المثليين لا يسوغ لهم  
عند ايقاد الشمع الثاني الا ان يقولوا بزوال الضوء الحاصل بالشمع  
الاول وحصول الضوء الاقوى بدله بجموع الشمعين مع ان الاول غير  
زائل بداهة لكنه بداهة الوهم عندهم لبداهة العقل فليكن ما نحن  
فيه من هذا القيل بل هو اولي به لكنه خلاف الظاهر ايضا اذا الظاهر  
عدم الزوال ولذا ذهب اليه المص وغيره اقول فيه بحث لان تعاضد  
الادلة امان لا يفيد شيئا من القوة في العلم بالمطلوب وهو خلاف البداهة  
وايضا يكون الاشتغال بتكثير الادلة عبثا بالنسبة الى المقصود الاصل  
الذي هو العلم بالمطلوب واما ان يفيد قوة ما فتلك القوة اما باجتماع  
الامثال واما بزوال الاول وحدث الاقوى بدله بجموع الدليلين  
ولا ثالث لهما الا يرى ان قوة الصغ في مرات غمس الثوب في دن الصغ  
هي باجتماع الامثال عند مجوزيه وزوال الصغ الاضعف وحصول الاقوى  
بدله زيادة الاستعداد في الثوب عند نفيه فالقول بتعدد اشخاص العلوم  
محسب تعدد الادلة قطعي وايضا الاشبه في ان العلم التصوري المتعلق  
بمعلوم واحد متعدد ولذا انقسم تعريف الشيء الى الحدود والرسوم

وحينئذ يتفقد ضد البحث الذي  
سوره قد يقال ليس مراده ان نفس  
هذا القول غير ظاهر بل مراده  
ان تطبيق التعريفين عليه غير  
ظاهر اذا الظاهر لزوم اصل  
العلم والتأدي الى الجهول من كل  
وجه ولا ينبغي انه باباه القول الثاني  
اذ لا تصرف في التعريف حينئذ  
كما لا ينبغي

فالظاهر ان يكون العلم التصديقي المتعلق بحكم واحد كذلك الان  
يقال تصور الماهية بالحدود والرسوم التي هي وجوهها علوم تلك الوجوه  
في الحقيقة كما صرح به المحقق الدواني وأشار اليه المحشي في حاشية التهذيب  
فهناك معلومات متعددة بحسب تعدد العلوم فلا يكون تلك العلوم  
امثالا بخلاف العلم التصديقي المتعلق بحكم واحد بعينه اذ ليس هناك  
مفهومات متعددة يعلم بكل دليل واحد منها واما وجوه دلالة الأدلة  
فهي وجوه تلك الأدلة لا وجوه الحكم المطلوب ولو سلم فهي احكام  
آخر فليأتى في ذلك ثم نقول والحق ان هذا الايراد غير وارد على ظاهر  
المشهور وان استحالة تعدد العلم التصديقي المتعلق بحكم واحد لما قد منا  
ان الظاهر لزوم العلم بشيء آخر على تقديره كونه مجهولا او على تقدير  
ارتفاع الموانع كما لا يخفى قوله بحتم ان يكون المراد بالنع معناه الحقيقي  
فالمعنى حيث لا يورد عليها معنى طلب الدليل على المقدمة الاجازة  
باعتبار دليلها وهذا كما يقال لا يفتق الحرا الاجازة باعتبار اخيه الرق  
اي لا يوقع عليه معنى تحرير الرقبة الاجازة باعتبار اخيه المملوك وظاهر  
كلامه ان النع في كلام المصنف على المعنى الاول حقيقة وعلى الاخيرين  
مجاز ولذا قال بعض الافاضل الفرق بين الاحتمال الاول والثاني  
من وجوه الاول ان كلام المصنف على الاول حقيقة وعلى الثاني مجاز  
من قبيل ذكر المنزوم ولزادة اللازم فان النع يلزمه نسبة معناه الحقيقي  
الى المتنوع الثاني ان المنع على الاول نسبة المنع الى الفعل والمندعي  
وعلى الثاني كون نسبته متعلقة بهما الثالث ان نسبة المنع على الاول معنى  
حرفي غير مستقل بالمفهومية وعلى الثاني معنى اسمي مستقل بالمفهومية  
واما المعنى الحرفي نسبة اخرى قائمة بها الرابع ان الطلب المذكور  
على الاول مصرح به بلفظ موضوع له هو لفظ المنع وعلى الثاني مغبر  
عنه بمفهوم صارق عليه هو مفهوم معناه الحقيقي اقول فيه بحث  
من وجوه الاول ان المنع في قولنا هذا المدعي الدليل او هذه المقدمة

قوله اي لا يوقع عليه هذا  
الانفعال بمعنى الانفعال عليه  
في الخارج والواقع لا بمعنى النسبة  
الانفعالية الكلامية اي نسبة  
الفعل او شبهه او معناه الى  
مفعولها فانما يسمى نسبة انفعالية  
والنسبة الى الفاعل تسمى نسبة  
صادرة بآثار او كان المراد هي  
النسبة الانفعالية لانجدا الاحتمال  
الاول مع الاحتمال الثاني كما لا يخفى  
على



غير مسلم متحقق بدون نسبة مضاه للحقيق الى المنوع بل فيه نسبة  
 عدم التسليم اليه وهو لكونه بمعنى مطلق المطالبة معنى مجازي للمنع ومع  
 ذلك متحقق هناك فرد من افراد المنع الحقيق فالقول بان المنع الحقيق  
 يلزمه نسبة مضاه الحقيق الى المنوع فاسد نعم قد يكون استعمال  
 لفظ المنع او نسبة مضاه الحقيق ولو بغير لفظ المنع سببا للمنع كما في قولنا  
 نمنع هذه المقسمة او هذا المدعى المدلل فالوجه ان المعنيين الاخيرين  
 مجازيان من باب ذكر المسبب وارادة السبب الثاني لو كان المنع على الاول  
 هو نسبة المنع لزم استثناء المجاز العقلي من النسبة وهو فاسد لان الاستثناء  
 من الشيء يستلزم الالتفات اليه ولا شيء من المعاني الحرفية بملتفت اليه  
 والا صار معنى اسما كما في الاحقال الثاني ولذا لم يصح في كلامهم  
 الاستثناء من النسبة وامثالها من المعاني الحرفية بل المنع على الاول  
 هو المنع باصيار وقوعه عليهما نعم استثناء المجاز العقلي الذي هو النسبة  
 يوجب ان يكون المستثنى منه من جنس النسبة لكن يكتفيه الاستثناء  
 من المعنى المصدرى اعني المنع في ضمن الفعل لاعتبار ذاته كما في قوله  
 تعالى ان نظن الاظنا بل باعتبار النسبة كما ذكره المص في القوائد  
 الغياثية من ان استعارة الفعل قد يكون تابعة لاستعارة المصدر  
 باعتبار النسبة كما في استعارة هزم الامير الجند لهزم عسكره كما انها  
 قد يكون تابعة لاستعارة المصدر باعتبار ذاته كما في استعارة قتل للضرب  
 الشديد لو باعتبار الزمان كما في استعارة نادى لينادى وايضا المعنى  
 المصدرى لشبه بالنسبة بحيث لا فرق بينهما الا بحسب الذهن ولما  
 يعامله اهل العربية معاملة النسبة حيث يجعلون الظروف متعلقة به  
 مع انها متعلقة بالنسبة في التحقيق اذ لا معنى لحدوث ماهية الضرب  
 عند المسجد امس في قولنا ضرب زيد عند المسجد امس وانما الحادث  
 فيهما ثبوته زيد فالمنع لا يمنع النقل والمدعى الانعاجازا عقليا وامثالنا  
 ولان استثناء المجاز العقلي سواء كان من نفس النسبة او من المنع باعتبار

النسبة انما يصح على الاتصال لو كان الفعل موضوعا لمطلق النسبة حقيقة كانت او مجازية كما ذهب اليه الجمهور وبينه الشريف في شرح المفتاح وحققه الفاضل العصام في شرح الفرائد لكنه خلاف مذهب المص اذ الفعل عنده موضوع للنسبة الحقيقية والا لم يتصور استعارة الفعل باعتبار النسبة فلا يحمل كلامه عليه الابان يراد من الفعل مطلق النسبة مجازا او يحمل الاستثناء على المنقطع وهو يجوز آخر في اداة الاستثناء وان كان لفظ الاستثناء حقيقة في كل من الاستثنائين على ما نص عليه التفتازاني في التلويح وعلى التقديرين لا يكون كلام المص حقيقة على الاحتمال الاول اللهم الا ان يحمل مراده على ان قوله يمنع على الاحتمال الاول حقيقة باعتبار المادة بخلاف الاحتمالين الاخرين قوله وحيث يكون المجاز الخ وفيه بحث لان الحقيقة والمجاز العقليين اسناد الفعل او معناه ولا شيء من ايقاع المنع عليهما كذلك لان المنع في قولنا هذا النقل والمدعى ممنوع هو الطلب الظاهري الذي هو التكلم بمجموع هذا الكلام ان حل على المعنى المصدري او مجموع ذلك الكلام ان حل على الحاصل بالمصدر ومن البين ان ذلك المجموع والتكلم به لبس فعلا او معناه ولا مستندا الى شيء منهما ليكن ان يكون حقيقة او مجازا عقليا نعم لو كان المنع الحقيقي في نفسه عبارة عن النسبة الكلامية الإيقاعية اعني نسبة لفظ المنع اليهما كما يقتضيه التفرع الاتي لا يمكن ذلك لكن قد عرفت انه عبارة عن مجموع ذلك الكلام مثلا او التكلم به ونسبة لفظ المنع من جملة اسبابه وكفاك حجة قاطعة بتحقيق فرد من افرادنا في قولنا لانسلم هذه المقدمة او هذا النقل والمدعى المدللين او المطلوب البيان وغير ذلك مما لم يشتمل على لفظ المنع ونسبته الى المنوع مع ان الكلام على الاحتمال الاول شامل لجميع الصور التي اورد فيها المنع بحسب الظاهر عليهما وبحسب الباطن على دليلهما سواء كان هناك نسبة لفظ المنع اليهما أولا وايضا نسبة لفظ المنع قد يكون في مقام

الاخبار والمنع الحقيقي الذي هو الطلب مختص بمقام الانشاء ولعله  
 لأجل ما ذكرنا قال بعض الافاضل المعنى الاول باطل في نفسه ولا يتصور  
 كونه حقيقة او مجاز ولا يختص ههنا الا بان يقال هذا الاحتمال مبني  
 على حذف ياء النسبة اى الامتناع مجازيا بمعنى انه لو قبل لهما منعالم يكن  
 اسناد المنع اليهما حقيقة بل مجازا عقليا باعتبار دليلهما وهذا كما يقال  
 هزم الامير الجند حقيقة بمعنى انه هزم بنفسه بحيث لا يكون في اسناد هزم  
 اليه مجاز عقلي وهو موجه ايضا بحذف ياء النسبة اى هزما حقيقيا وقص  
 عليه امثاله هكذا يجب ان يفهم هذا المقام فانه من مزال اقدام الاعلام  
 قوله مضاه ان دالبه ممنوع اى مقدمة دالبه اذا منع الحقيقي انما يستند  
 حقيقة الى المقدمة لا الى غيرها نعم قد يستند اليهما لفظ المنع حقيقة  
 اذا كان بمعنى مطلق المطالبة مجازا كما في قولنا هذا النقل او المدعى الغير  
 المدلل ممنوع لكن طلب التصحيح او الدليل على نفسها ايقاع المنع المجازي  
 عليهما في الظاهر والباطن لا ايقاع المنع الحقيقي عليهما في الظاهر  
 وعلى دليلهما في الباطن والكلام فيه وذلك انما يكون اذا كانا مدللين  
 اذ لا معنى لطلب الحاصل واما اذا كانا غير مدللين فلا معنى لطلب الدليل  
 على دليلهما مع احتياج نفسها الى الدليل وايضا منع مقدمة غير معينة  
 من دليل مذكور مختلف فيه فاظنك بمنع مقدمة دليل غير مذكور ولم يسمع  
 من احد فجوزوه فالمعنى على الاحتمال الاول لا يورد المنع الحقيقي عليهما  
 الا اذا كانا مدللين فيورد عليهما في الظاهر ويقصد ابراده على دليلهما  
 في الباطن ولذا كان منسوباً الى المجاز العقلي وبهذا ظهر فساد ما قيل  
 ان هذا مبني على ان كل نقل يمكن الاستدلال عليه وانه يجوز للسانع ان يمنع  
 دليلا غير مذكور بعد قوله وكذا يحتمل ان يراد من المنع نسبة مضاه  
 الحقيقي سواء كان مضاه الحقيقي واحدا هو ما ذكره المص او متعددا  
 كالوضع لمعنى آخر وسواء عبر عنه بلفظ موضوع له كلفظ المنع والمناقضة  
 وبغيره كما اذا استعمل فيه لفظ النقض والمعارضة مجازا لان طرفي المجاز

قوله ولا يختص ههنا الخ لكن  
 فيه نفي هو انه دلي هذا لا وجه  
 لتفصيل المجاز بالمجاز العذلي  
 وسنشير اليه

العقلي لا يجب ان يكونا حقيقتين لغويتين بل قد يكونان مجازين لغويتين  
او مختلفين فان قلت قد ينسب اليهما المعنى الحقيقي حقيقة  
عقلية كما اذا قيل هذا النقل او المدعى المدلل ممنوع  
وجل الكلام على المجاز في طرف المسند اليه ذاتا او عرابا لافى النسبة  
فيقتل الحصر على هذا المعنى بل على المعنى الاول قلت اما دفعه  
عن هذا المعنى فبان المراد لا ينسب اليهما لفظا ومعنى واذا حل ذلك  
الكلام على المجاز في طرف المسند اليه ذاتا او عرابا بان يراد من النقل  
والمدعى دليلهما فقد نسب الى دليلهما في المعنى وان نسب الى نفسيهما  
لفظا واما دفعه عن المعنى الاول فبان المراد من نسبة ذلك الايقاع  
الى المجاز العقلي نسبة المدلول الى الدال وايقاعه عليهما لا يكون مدلول  
شيء من الموضوع والمحمول في قولنا هذا النقل والمدعى المدلل ممنوع  
وانما يكون مدلول النسبة الكلامية الايقاعية التي هي في العرف نسبة  
الفعل او معناه الى مفعوله وتلك النسبة كالنسبة الصدورية التي هي نسبة  
احدهما الى فاعله اما حقيقة عقلية واما مجاز عقلي كما في قولنا اجريت  
اتهر اشار اليه اهل البيان ولما بطل كون ايقاع المنع عليهما مدلول  
الحقيقة العقلية فقد انحصر في المجاز العقلي قوله ويجوز  
ان يكون المراد استعمال لفظ المنع واطلاقه فان قلت قد يستعمل  
لفظ المنع في صور منع النقل والمدعى حقيقة لغوية كما اذا حل قولنا  
هذا النقل والمدعى المدلل ممنوع على المجاز في طرف المسند اليه  
فالخصر يختل على هذا المعنى قلت المراد لا يستعمل لفظ المنع فيما توجه  
على نفس النقل والمدعى من المطالبين السايقين الامجازا لغويا ولتفي  
ذلك الاحتمال فسر المجاز في الطرف بالمجاز في طرف المنع المسند  
حيث قال اعني لفظ المنع نعم لو كان المراد لا يستعمل في شيء من صور  
نسبته اليهما الامجازا لغويا سواء اريد المطالبة على نفسيهما او على دليلهما  
لتوجه ذلك ولاجل ما حققناها هنا وفي المعنى الثاني لم يورد على الاخير

قوله من نسبة ذلك الايقاع  
الى المجاز الخ اي بقولنا الامجازا  
بجذف اء النسبة

قوله ولتفي ذلك الاحتمال اي  
احتمال المجاز في طرف المسند  
اليه

ما اورده عليها في بعض النسخ حيث قال فيه مساححة ظاهرة والمعنى  
 لا يستعمل لفظ المنع منسوبا الى النقل والمدعى لاحاطة كونه مجازا لغويا  
 ويحتمل ان يراد لا ينسب مفهوم المنع الى النقل والمدعى الاجازة عقليا  
 وعلى التقديرين يتجه اما اذا قلنا هذا النقل ممنوع بتعين المجاز في لفظ المنع  
 واما ان قلنا هذا المدعى ممنوع فيحتمل المجاز في الطرف والمجاز  
 في النسبة والمجاز في الحذف اي دليبه ممنوع لا يتعين شيء من المجازات  
 هذا اذا كان ذلك القول قبل اقامة الدليل عليه واما بعد اقامته عليه  
 فيحتمل المجاز في النسبة والمجاز في الحذف لا غير ولذا قالوا منع المدلل  
 راجع الى دليبه فلا يستقيم الحصر اللهم الا ان يراد بالمجاز ما يطلق  
 عليه المجاز مجازا ليشمل الكل لكن الظاهر من كلام الشارح المحقق  
 فيما بعده انه حمل المجاز على المجاز في الطرف انتهى وذلك لان المعنيين  
 اللذين ذكرهما في هذه النسخة غير الاخيرين في النسخة الاولى لان قوله  
 منسوبا الى النقل والمدعى دل على ان مراده حمله على معنى لا يستعمل في شيء  
 من صور نسبتة اليه سواء اريد به المطالبة على نفسها او على دليل  
 المدعى الاجازة لغويا فاتجه على الحصر ما اورده من احتمال المجاز العقلي  
 او الحذف في فيما اريد المطالبة على دليل المدعى ويندفع ذلك بما ذكرنا من حله  
 على معنى لا يستعمل في المطالبة على نفسها الاجازة لغويا وايضا  
 مفهوم المنع في هذه النسخة اعم من معناه الحقيقي والمجازي فمراده حله  
 على معنى لا ينسب مفهوم المنع مطلقا حقيقيا كان ذلك المفهوم او مجازيا  
 اليهم الاجازة عقليا فاتجه على الحصر ما اورده من انه اذا اريد بالمنع  
 في قولنا هذا النقل او المدعى ممنوع طلب التصحيح على النقل او طلب  
 الدليل على المدعى كان الاسناد حقيقة عقلية وانما المجاز في طرف المنع  
 ويندفع ذلك بتغيير المفهوم الى المعنى الحقيقي كما في النسخة الاولى اذا الكلام  
 حيث تدفع في حصر نسبة المعنى الحقيقي ولا يتقدح ذلك بعلم انحصار نسبة  
 المعنى المجازي او مطلق المفهوم ويتجه على هذه النسخة ايضا ان احتمال

ما اورده عليها في بعض النسخ  
 قوله لا ينسب مفهوم المنع  
 فيه مساححة ظاهرة وكذا قوله  
 لا ينسب معناه الحقيقي اليهما  
 في النسخة الاولى لان المجاز  
 العقلي هو نسبة اللفظ لانتساب  
 المعنى والمراد لا ينسب لفظ المنع  
 باعتبار معناه الحقيقي او باعتبار  
 مفهومه مطلقا

المجاز العقلي او الحذف في فيما قبل اقامة الدليل على المدعى مما لا وجه له لما عرفت  
 انه طلب الدليل على مقدمة دلائل غير مذكور بعدم احتاج نفسه الى الدليل  
 وان اراد ان ذلك القول قديق متافيا تبين الدليل بقرائن تدل عليه  
 وان لم يذكر فهناك لا يتعين شئ من المجازات فنصب تلك القرائن كاقامة  
 الدليل عليه فيرجع الى القول بعد الاقامة ولو سلم فيجوز مثله في النقل  
 والفرق تحكم وان كان يساه بالتصحيح اغلب كما يشير اليه اللهم الا ان  
 يكون مبنا على تخصيص النقل بغير انظري المندرج في المدعى بقرينة  
 التقابل على نحو ما سبق في قوله نقل لا اومد عينا وايضا مجرد المسامحة  
 في ظاهر كلام المص لا يوجب ترك المعنى الاول لجوازه بنوع تأويل شائع  
 في كلام المصنفين هو حذف ياء النسبة لما عرفت ان المعنى الاول بدون ذلك  
 التأويل باطل في نفسه ولذلك حكم بالمسامحة الظاهرة ولاجل ما حققنا  
 اعرض عن هذه النسخة نعم يتجه على المعنى الثاني في التسخين  
 اما اذا قلنا هذا النقل او المدعى المدلل ممنوع واربدا المطالبة على دليلهما  
 فلا يتعين المجاز العقلي لجواز المجاز في طرف المسند اليه ذاتا او احرا  
 او قد اشار اليه في هذه النسخة ولم يعرض في النسخة الاولى لما اشارنا  
 انه مدفوع ايضا بحمله على معنى لا ينسب اليهما لفظا ومعنى لالفاظ فقط  
 قوله فمعنى قولك هذا النقل او المدعى مطلوب البيان بالتصحيح او الدليل  
 او التنبية فنقول الفرق بين هذه المعاني الثلاثة من وجوه الاول ان  
 لفظ المنع في كلام المص على الاول حقيقة لغوية وعلى الاخير بن مجاز  
 لغوي من ذكر المسبب واردة السبب الثاني ان المجاز على الاوain  
 عقلي وعلى الاخير لغوي الثالث ان المعنى الاول مخصوص بانشاء المنع  
 والاخير ان يعمان الانشاء والاخبار كما في اخبار المص ههنا وفي اخبارنا  
 بان السائل منبهما اللهم الا ان يخصصا بالنسبة والاستعمال في مقام المنع  
 والمطالبة الرابع ان الاخير مخصوص بلفظ المنع والاوain يعمان لفظ  
 المناقضة والنقض التفصيلي ايضا لا يقال المراد من الاخير لا يستعمل

لفظ المنع وما يرافقه لان استعمال الكل سبب المنع لا نأقول بعد ذلك  
 يتحقق الاولان بدون الاخيرين بلفظ آخر مجاز فيه كلفظ الاعتراض والرد  
 والمعارضة المستعملة مجازا في المنع الحقيقي الخامس ان المعنى الاول  
 يتحقق بدون الاخيرين في مثل قولنا لانسلم هذا النقل او المدعى المدلل  
 او هو مطلوب البيان او نحوذ ذلك مع ارادة المطالبة على دليلهما فانه ايقاع  
 فرد من افراد المنع الحقيقي عليهما في الظاهر وعلى دليلهما في الباطن  
 فهو من مشمولات المعنى الاول قطعاً وليس هناك نسبة معناه الحقيقي  
 اليهما ولو في اللفظ ولا استعمال لفظ المنع وما يرافقه بل فيه نسبة عدم التسليم  
 ومطلق المطالبة وهو معنى مجازي للمنع وقد سبق السادس ان النقل  
 والمدعى باعتبار حكم النفي من حكمي الحصر شامل لكل نقل ومدعى  
 مدلاً كان او غير مدلل على جميع المعاني الثلاثة لكنهما باعتبار حكم الاثبات  
 مخصوصان بالدليلين على الاولين وبغير المدللين على الاخير السابع  
 ان موضوع القضية على الاول هو النقل والمدعى ومجولها هو المعنى  
 الخاص للمنع باعتبار وضع معين وهو معنى طلب الدليل على المقدمة  
 اذ لا يجوز ارادة معنيين حقيقيين في اطلاق واحد وموضوعها على الثاني  
 عنوان المعنى الحقيقي من جنس المطالبة باعتبار وضع ما سواء كان  
 منحصراً فيما ذكره المص من المعنى الخاص كما اذا لم يكن موضوعاً لمعنى  
 آخر او لم يكن كما لو كان موضوعاً لمطالبة اخرى ايضاً كطلاق المطالبة  
 او مطالبة التصحيح ومطالبة الدليل على النقل والمدعى ومجولهما  
 مفهوم النسبة اليهما وموضوعها على الثالث لفظ المنع باعتبار وضع ما  
 ايضاً ومجولها الاستعمال فيما يتوجه على نفسها الثامن ان تلك  
 القضية السالبة الكلية على الاول تصدق خارجية وحقيقة فائلة بان  
 لا شيء مما لو وجد كان نقلاً او مدعى من الافراد الممكنة هو على تقدير وجوده  
 يتوجه عليه المع الحقيقي حقيقة وعلى الاخيرين لا تصدق حقيقة  
 فائلة بان لا شيء مما لو وجد كان معناه الحقيقي او لفظ المنع هو على تقدير

وجوده لانسب اليهما ويستعمل فيهما حقيقة لا يمكن وضع المنع لطلق  
 المطالبة مثلا وان لم يوضع بالفعل فيكون بعض الافراد الممكنة بحيث  
 لو وجد كان ينسب او يستعمل حقيقة وانما تصديق على الاخير بن خارجة  
 قائلة بان لا شيء من المعنى الحقيقي اولفظ المنع من الافراد الموجودة بالفعل  
 بما ينسب او يستعمل حقيقة لو ثبت انه لم يوضع لغير ما ذكره المص  
 من المطالبات المذكورة واما ان كان موضوعا لمعنى آخر ينسب اليهما  
 حقيقة فكما لا تصديق حقيقة لا تصديق خارجية على الاخير بن التاسع  
 ان الكلام على الاول يكون مسوقا لبيان مسألة من مقاصد الفن  
 بان يقال منع النقل والمدعى لا يكون لائقا الا اذا اريد منع دليلهما بمعنى  
 انهما اذا كانا مقدمتين مدلتين من دليل امكن توجيه المنع الحقيقي  
 بطلب دليل آخر عليهما لكنه غير لائق بل اللائق منع دليلهما  
 الموجود ولذا قالوا منع المدلل راجع الى دليله وعلى الاخير بن يكون مسوقا  
 لبيان ان المطالبتين السابقتين اعني طلب الصحة على النقل وطلب الدليل  
 على المدعى ليستا مما يطلق عليه لفظ المنع حقيقة في عرفهم وانما اطلقوه  
 عليهما بطريق المجاز اللغوي فلذا قد مناهما على المنع الحقيقي اما كونه  
 بيانا لذلك على المعنى الثالث فظاهرا واما على المعنى الثاني فلان  
 الاخير بن متلازمان لانه متى كان لفظ المنع حقيقة لغوية فيما توجه  
 على نفسيهما كطلق المطالبة مثلا كان نسبة معنى من معانيه الحقيقة  
 اليهما حقيقة عقلية وبالعكس وينعكس الشرطية الاولى بعكس النقيض  
 الى قولنا متى لم يكن نسبة شيء من معانيه الحقيقة اليهما حقيقة  
 عقلية لم يكن لفظ المنع حقيقة لغوية فيما توجه على نفسيهما فيكون  
 بيانا لذلك على طريق التصريح على الثالث وعلى طريق الكناية  
 على الثاني وبهذا البيان ظهر فساد ما قيل ان الاحتمالات الثلاثة  
 او الاولين متحدة في المأل وكيف يتوهم ذلك مع ان المحشى مبصر بان  
 انطباق الدليل على الاول ظاهر البطلان وبان اعتراض الشارح بقوله



واعلم ان ما ذكره المصالح انما يرد على الاخيرين دون الاولين ههنا  
بحسب شريف هو ان لفظ المنع في الاشهر موضوع لما ذكره المصالح فهم منه  
خمس معان احدها المعنى الاول من الثلاثة وثانيها نسبة معناه الحقيقي  
الاشهر وثالثها نسبة معناه الحقيقي باعتبار وضع ما مطلقا وهو الثاني  
من الثلاثة ورابعها استعمال لفظ المنع باعتبار وضعه الاشهر وخامسها  
استعماله باعتبار وضع ما وهو المعنى الثالث ولو حل كلام المصالح على  
الثاني والرابع ليطبق دليله على دعواه بل لا ريب ولم ينجح عليه الاعتراض  
الاتي من الشارح فلا وجه للاعراض عنهما والجواب بان ليس فيهما  
كثير فائدة بل هما مما يعرفان بما ذكره اهلي البيان في بحث الحقيقة  
والمجاز وذلك لان القسامة المتعد بها ههنا اما في حل الكلام على بيانه  
مسئلة من مسائل الفن وقد عرفت انه بالمعنى الاول واما حله على بيانه  
اطلاق لفظ المنع في عرفهم على ما توجه على المقدمة وعدم اطلاقه  
على ما توجه على النقل والمدعى من المطالبين السابقين وذلك لبيان  
يحتاج الى حله على المعنى الثالث او على الخامس اذ لا يلزم من عدم  
النسبة والاستعمال باعتبار وضع معين ان لا ينسب او يستعمل باعتبار  
وضع اخر فلذا لم يلتفت اليهما كما لا يخفى قوله والظاهر من كلام  
الشارح الحقيقي الخ لانه اورد على المصالح بقوله واعلم ان ما ذكره المصالح  
الخ اراد الايراد على الاحتمال الاول كما سيحى من المحشى واورد بقوله  
وايضا لا يدل الخ اعراضا لا يرد على الاولين بل على الثالث فقط  
اذ المعنى المجازي انما يحتاج اليه في المعنى الثالث لا في الاول وهو ظاهر  
ولا في الثاني لان الكلام فيه في نسبة المعنى الحقيقي اليهما انها لا يكون  
حقيقة عقلية بل مجازا عقليا والامر كذلك سواء كان المنع بمعنى مجازي  
اخرا ولا وايضا قوله حتى منع منع اجارا با على مقتضى عرفهم وقوله  
فلا يتوجه عليه المنع بالمعنى الحقيقي ظاهرا في ذلك واتما لم يقل انه حله عليه  
قطعا مع ان الايرادين بل القولين ايضا لان عليه لجوازه على المعنى

الثاني لما قدمنا من التلازم بين الاخيرين فكون نسبة المنع الحقيقي اليهما مجازا عقليا يستلزم كون لفظ المنع مجازا لغويا في مطالبة التصحيح او الدليل عليهما فيجوز ان يحمل مراده من المعنى المجازي ما يستلزمه المجاز العقلي لكنه خلاف الظاهر من كلامه واقول بل الحق ان الشراح لم يحمله على شيء من المعاني الخمسة وانما حمله على مطلق المطالبة كما يصرح به فيما بعد وان غفل عنه المحشي يعني لا يطالب على النقل والمدعى الامطالبة هي معنى مجازي للمنع وحاصله لا يتوجه عليهما الا المعنى الذي اطلقوا عليه المنع مجازا لغويا وستعرف بتحقيق الكلام قوله مع ان المعنى الاول اظهر من الاخيرين وان احتاج الى نوع تحمل مشهور في عبارة المصنفين هو حذف ياء النسبة فلا ينافي المسامحة التي ذكرها في النسخة الاخرى مع انه اعرض عنها وانما كان اظهر لان المنع حيثئذ حقيقة وعلى الاخيرين مجازو قرينة التجوز ههنا خفية لا مكان الحقيقة بنوع تحمل شائع مع انه على هذا يكون الكلام من المقاصد كما اشير اليه وهو الظاهر الراجح بخلاف المعنى الثالث وهو ظاهر وبخلاف المعنى الثاني لما عرفت ان نسبة المعنى الحقيقي يعم مقام الاخبار واللباقة وعدم اللباقة بخصان بانشاء المنع ولو سلم فعدم لباقة النسبة لبس مما يبحث عنه في هذا الفن بل البحث عنه هو عدم لباقة المنع فلا يكون الاخيران اشارة الى مشكلة الفن البنية واقائل ان يقول بل الاظهر ان يحمل على الثالث لان اخذ المجاز في الكلام قرينة على انه مسوق لبيان اطلاق لفظ المنع اما صراحة او كتابة والاظهر في مقام الافادة هو الصراحة والمسئلة التي اشار اليها المعنى الاول بمالبس لها كثير محصل اذ لا يتصور توجه المنع الحقيقي اليهما فيما لم يكونا مقدمة دليل فلا يتصور اللباقة فلا فائدة في نقبها وانما يقيد فيما اذا كانا مقدمتين مدلتين من دليل كما اشترنا مع ان عدم اللباقة لا يختص بمفعول الحقيقي بل هو جار في المطالبة على كل مدلل وان لم يكن مقدمة

كما دل عليه قولهم منع المدلل راجع الى دليله ثم ان مراده الاظهر  
 بمجرد قصر النظر على هذا الكلام مع قطع النظر عن داليله فلا يتناق  
 بطلان انطباق الدليل بعد التأمل فيه قوله ولعل ذلك اى الحمل  
 على الثالث كما هو الظاهر لكن ما ذكره في دليله انما يفيد عدم الحمل  
 على الاول الا ان يتكلف كما تعرف قوله لان منع النقل باعتبار دليله  
 يعنى لو حمل على الاول لدل الكلام بمقتضى الاستثناء على ان منع النقل  
 المدلل باعتبار دليله لايق لما عرفت ان المعنى الاول المشير الى مسألة  
 الفن حاكم بلياقة منعهما مجازا عقليا باعتبار دليلهما مع ان منع النقل  
 باعتبار دليله غير لايق اذ اللايق طلب ما هو كثير الوقوع في ثبوت  
 النقل وهو التصحيح لا طلب الدليل على نفسه او على دليله لانه اذا لم يكن  
 طلب الدليل على نفسه لايقا فطلب الدليل على دليله بالطريق  
 الاولى وتلخيص كلامه ههنا ان منع النقل باعتبار دليله هو في الحقيقة  
 طلب الدليل على دليله وطلب الدليل على دليله غير لايق فنع النقل  
 باعتبار دليله غير لايق اما الصغرى فظاهر ولما الكبرى فلان طلب  
 الدليل على نفسه او على دليله طلب ما هو نادر الوقوع في ثبوته وهو غير  
 لايق بل اللايق طلب ما هو الكثير وايضا النقل يثبت بالتصحيح باوضح وجه  
 وطلب غير الاوضح مع امكان الاوضح غير لايق لمن يقصد ظهور الصواب  
 وههنا اباحت الاول انه لا يتم ادخل النقل في كلام المص على معنى المنقول  
 كما سيحمله الشارح اذ لا شبهة في بلياقة منع المنقول مجازا باعتبار نقله الذي  
 هو مقدمة دليل كما يشير اليه الا ان يبنى ذلك على ما يحى منه من ان الظاهر  
 ان يحمل النقل على الحاصل بالمصدر لا على معنى المنقول الثاني ان اراد ان منع  
 النقل باعتبار دليله طلب الدليل على ما هو دليله في الظاهر فقط فممنوع  
 لان المنع طلب الدليل على مقدمة مطلق الدليل على مقدمة ما هو  
 دليل في الظاهر فقط وان اراد انه طلب الدليل لا على دليله مطلقا فليس يكن  
 عدم بلياقته ممنوعة وما ذكر من انه طلب النادر الوقوع ممنوع ايضا

وانما يتم ذلك لو لم يكن التصحيح دليلاً في الساجن - وهو خلاف ما يقتضيه  
 التقييد بقوله بحسب الظاهر في قوله ولا دليل فيه الخ كما تعرف الثالث  
 لو سلمنا ان منعه طلب الدليل على ما هو دليله في الظاهر فقط كان اراد  
 ان الكلام حينئذ يقتضى الاستثناء يدل على لباقة منع كل نقل باعتبار  
 دليله ولو كان ذلك النقل بديها مع ان طلب الدليل على نفسه او على  
 دليله غير لائق لانه طلب الدليل على ما لا يترتب هو عليه فالدلالة  
 ممنوعة اذا ثبتت والايات من حكمى الحصر يجوز ان يوارد على موضوعين  
 مختلفين بان يكون نفيها عن كل فرد واثباتها لبعض الافراد الذى هو  
 النقل النظرى المدلل الا يرى ان قولنا ما رأيت انسانا الا راكبا نفي الروية  
 عن كل انسان سوى المستثنى واثباتها لمن رأته راكبا وان اراد انه  
 يقتضى الاستثناء يدل على لباقة منع بعض النقل باعتبار دليله فليس  
 لكن عدم لباقة منع النقل النظرى المدلل باعتبار دليله النظرى ممنوع  
 كيف والنظرى يتوقف ثبوته على الدليل ولا يترتب على التصحيح بوجه  
 قطليه طلب ما لا يترتب هو عليه وهو غير لائق بل اللابق طلب  
 الدليل على دليله الى غير اللهم الا ان يبنى ذلك على تخصيص النقل  
 في كلام المص بغير النظرى بقربه المقابلة بينه وبين المدعى فلا يكون  
 منعه باعتبار دليله لابقا بوجهين احدهما انه طلب الدليل على دليل  
 غير مذكور اذ لا يذكر الدليل الا ما يترتب هو عليه واثباته ما نه طلب  
 الدليل على ما لا يترتب هو عليه وفيه ما فيه الرابع لو سلم الكل فاذا ذكره انما  
 يستلزم المطلوب لو كان الكلام في المعنى الاول في ايقاع النع اللابق  
 واحاق ايقاع النع الموافق للمناطرة فلا وهذا مثل ما اوردته على الشارح  
 فيما سبق الا ان يقال هو ههنا في صدد توجيه كلام الشارح على وفق  
 مراده وان لم يكن مرضيا عنده الخامس ان هذا الدليل وما بعده على  
 تقدير غماهما انما يقيد ان عدم الحمل على الاول لا الحمل على الثالث كما هو  
 المطلوب الا ان يجعل المطلوب عدم الحمل على الاول تنبيها على جواز حمله

على كل من الاخيرين لما قدمنا من التلازم بينهما او يقال لبس المراد  
 من الاخيرين مجرد بيان الحقيقة والمجاز العقليين او اللغويين لانه من وظائف  
 علم البيان بل المراد بيان ان منعهما وقع منهما في ابحاثهم بطريق المجاز  
 لا بطريق الحقيقة فلو حل على المعنى الثاني لدل الكلام بمقتضى الاستثناء  
 ايضا على انهم نسبوه في مناظراتهم الى النقل مجازا عقليا باعتبار دليله  
 مع انهم لم ينسبوه اليه كذلك في مقام المناظرة لان تلك النسبة غير لائقة  
 بوما هو غير اللابقي لابقع منهم فقوله لان منع النقل باعتبار دليله الخ  
 لا عم من نسبة المنع الحقيقي مجازا وهذا يندفع الوجه الرابع بوجه اخر  
 ويندفع امر اض آخر ايضا بان يقال لا يلزم من عدم كون المنع لابقا  
 ان لا يكون نسبته اليه في مقام التي لابقة كما في قولنا لا يمنع المقدمة المعلومة  
 ختأمل قوله ولا دليل فيه بحسب الظاهر انما يقيدته لان بعضه دليل  
 بحسب الباطن كما اذا نقل عن شخص لا يمكن احضاره واحضر كتابه  
 فان ما في كتابه من النقوش دليل على النقل عن نفسه وما قيل انما يقيد  
 اذ يجوز ان يكون كل نصحيح دليلا في الباطن ففاسد لانه اذا نقل عن كتاب  
 معين واحضره بعينه كان نصحيحا بطريق الاحساس لا بطريق  
 الاستدلال بوجه وايضا لو كان كل نصحيح دليلا لكان كل نقل مدعى فلا  
 يحسن التقابل بينهما ولو في الجملة كما صرح به فيما سبق وانما يقيد بقوله  
 طالب لان بعضه دليل في الظاهر والباطن ولو نادرا بان يقال هذا  
 الكلام الاستدلاله مسطور في المقاصد ثم المراد من الدليل المنطوق  
 هو الاقوال الكتاب المحض وامثاله دليل اصول في الظاهر والباطن لكن  
 بين نفي جنس الدليل الظاهري وبين مفهوم هذا القيد اعني ندرة الوقوع  
 شاف فالصواب ان يقول ولبس فيه دليل بحسب الظاهر غالبا  
 الا ان يحمل كلمة لامشبهة بلبس او يحمل على نفي جنس الظاهري الغالب  
 قوله على ان انطباق الدليل على المعنى الاول الخ ولعله لاجل الوجه  
 الثاني والثالث من وجوه الابحاث التي قدمناها بادر الى العلوة

يعني ولو سلم ان منع النقل باعتبار دليله لا يبق فلا يصح ان يحمل كلام  
المص على المعنى الاول لان انطباق الدليل الذي ذكره بقوله اذا المنع  
طلب الدليل الخ على ذلك المعنى ظاهر البطلان لان المعنى الاول لوحظ  
فيه المنع بخصوصه اى بعنوان طلب الدليل على المقدمة فان حصل الحكم  
والاذعان بمجرد ذلك انكلام فالاستدلال عليه مستدرك بل فاسد  
لانه استدلال على البدهي الخلى وهو غير ممكن عند الجمهور والاغلا يحصل  
الاذعان باعادة المحكوم به قطعاً بل هو من قبيل المصادرة على المطلوب  
والدليل الصحيح هناك ان يقال لان المنع بمعنى طلب الدليل على المقدمة  
انما يتعلق حقيقة بالمقدمة لا بغيرها نعم لو كان المنع في المعنى الاول  
مستعملاً في معنى مجازي عام بحسب المفهوم وان كان منحصراً فيما ذكره  
المص بحسب الخارج كعني ما اطلقوا عليه لفظ المنع حقيقة وما رآه به  
في هذا الاطلاق لكان ذلك الدليل من المص من قبيل التنبيه بالحدود  
على الحدود بان يقال لان ذلك المعنى المتعارف عندهم او المعنى المراد به  
في هذا الاطلاق هو طلب الدليل على المقدمة بناء على ان حصول الحكم  
البدهي قد يتوقف على تصورات اطرافه على وجه مخصوص ولذا راعى  
بوردون حدودها في مقام تعليل الحكم وهي في الحقيقة تصور اطرافه  
على وجه يليق به لا اكتساب التصديق من التصور لكن كون المنع مستعملاً  
في غير معناه الحقيقي انما كان في المعنيين الاخيرين لافي المعنى الاول المبني  
على استعماله في معناه الحقيقي هذا خلاصة ما ذكره اكثرهم ههنا  
اقول وفيه نظر لان استعماله في معناه الحقيقي لا يوجب ان يكون  
ذلك المعنى ملحوظاً للسامع على وجه التفصيل قبل الاستدلال عليه  
بل لا يوجب كونه ملحوظاً للمص كذلك قبله حتى لا يجوز ان يكون استدلال  
المص بتفصيل معنى المنع من قبيل التنبيه بالحدود على الحدود بل ذلك  
الاستدلال من المص يدل على ان معناه الحقيقي ملحوظ في جانب المدعى  
بوجه اجمالى كعنوان ما اطلقوا عليه لفظ المنع حقيقة او عنوان ما رآه به

قوله ملحوظاً للسامع وهو المحتاج  
الى التنبيه على معنى المنع لا المص  
فيجوز ان يكون لفظ المنع في كلام  
المص مستعملاً في معناه الحقيقي  
ملحوظاً عند المص بالتفصيل اى  
بان يقال طلب الدليل على  
المقدمة ولا يكون ملحوظاً عند  
السامع كذلك بل بعنوان اجمالى  
فيحتاج الى التنبيه

في هذا

في هذا الاطلاق وفرق بين ملاحظة الشيء بوجه اجمالى وبين ارادة ذلك الوجه الا ترى ان الانسان قد يستعمل في حقيقته قبل تعريضه بالحيوان الناطق وما ذلك الارادة حقيقة الانسان لملاحظة بوجه اجمالى او تفصيلي بواحد من رسومه وهو لا يوجب ان يكون مستعملا في ذلك الوجه مجازا ولك ان تقول بطلان الانطباق لاجل ان عنوان المعنى الحقيقي لم يؤخذ في جانب المدعى على المعنى الاول وانما تعرض به المجثى لكونه معنى حقيقيا في نفس الامر لا لكونه ملحوظا في جانب المدعى اذ فرق بين حصول الشيء في نفس الامور وبين ملاحظته واذا لم يؤخذ ذلك العنوان ولا يكون لفظ المنع حقيقة في جانب المدعى كان الاستدلال عليه بان حقيقة المنع في عرفهم هو طلب الدليل على المقدمة استدلالا عليه بما لا يناسبه ولا يستلزمه اصلا لان المستلزم هو كون ذلك المعنى مما يتعلق حقيقة بغير المقدمة لا كونه معنى حقيقيا ضرورة ان معنى طلب الدليل على المقدمة لا يتعلق بهما حقيقة وان كان معنى مجاز بالمنع كما ان معنى الانبات لا يقوم بالبيع حقيقة وان عر عنه بلفظ مجازي كما في قولهم احبى الارض الربيع فكما ان الاستدلال في قولنا لا يثبت الربيع حقيقة بل مجازا لان الانبات في عرف اللغة موضوع اتهمج القوى النامية في الارض واحداث نضارتها باواع النباتات يجري مجرى الحشو والهديان فكسذا هذا بخلاف الاستدلال بذلك على المقنيين الاخيرين واعل ذلك مراد بعض الافاضل حيث قال دليل المص انما يستلزم المعنيين الاخيرين دون الاول اقول فيه نظرا ايضا لان عنوان المعنى الحقيقي كما لم يؤخذ في جانب المدعى في المعنى الاول كذلك لم يؤخذ في جانب الدليل وانما نشأ ذلك من تقييد الشارح بقيد في عرفهم والكلام في ان الشارح انما عدل عن المعنى الاول الظاهر لان تطبيق دليل المص عليه ظاهر البطلان وحيث لم يوجد ذلك القيد في المتن فلا بطلان في الانطباق بان يقال لان ذلك المعنى المراد بالمنع في هذا الاطلاق هو طلب الدليل على المقدمة وليس من شأنهما ان يتعلق بهما هذا المعنى

قوله وانما تعرض به المجثى  
حيث قال يجمل ان يكون المراد  
بالمنع معناه الحقيقي

حقيقة وان كان معنى مجازيا للمنع اللهم الا ان يقال لاشبهة في ان مراد  
 المص ايضا ذلك التقييد وبيان المعنى المتعارف عندهم لاسيما بعد اخذ  
 المجاز في جانب المدعى ثم نقول ههنا بحث من وجهين اما اولاهما اشترنا  
 ان هذا الدليل ايضا على تقدير تمامه انما يقيد عدم الحمل على الاول لا الحمل  
 على الثالث واما ثانيا فلا نك قد عرفت ان المراد من الاخيرين معنى  
 لا ينسب معناه الحقيقي باعتبار وضع ما ولا يستعمل لفظ المنع باعتبار وضع ما  
 لا باعتبار وضعه الاشهر والالم يتوجه الاعتراض الا في من الشارح فاذا حله  
 كلام المص على الاخيرين بهذا المعنى اشتمل المدعى على نفى نسبة النقص  
 والمعارضة حقيقة اليهما على المعنى الثاني وعلى نفى استعمال المنع فيهما  
 باعتبار وضعه بازاء المعنى الاعم الشامل للنقص والمعارضة ايضا كما يجيء  
 من الشارح وسيجيء منه ايضا ان دليل المص لكونه مخصوصا بالمناقضة  
 لا يفيد نفى الاعم فعدم الانطباق مشترك بين المعاني الثلاثة الا ان يقال المراد  
 من الاخيرين لا ينسب معناه الحقيقي باعتبار وضع ما بازاء المطالبة ولا يستعمل  
 لفظ المنع باعتبار وضع ما بازاء المطالبة ايضا على ما اشترنا اليهما في اثبات التقرير  
 والاولى ان يقول ولعل ذلك لان هذا الكلام من المص لدفع توهم  
 ان المطالبين السابقين مما يطلق عليه المنع في عرفهم حقيقة فلا وجه  
 لاجراجهما عن المنع الحقيقي وتقديمهما عليه ولا تخصيص المنع الحقيقي  
 بما بعد الاستفصال بل الدليل والظاهر ان به دفع ذلك التوهم بطريق التصريح  
 لا بطريق الكناية وان امكن ذلك بناء على ما قدمنا من التلازم  
 بين الاخيرين ولذا حله على الثالث قوله ولو حل المنع على استعمال  
 الخ ابراد على الشارح بعد ما حرر مراده قوله وجعل المجاز اع  
 من ان يكون مجازا في النسبة اى في نسبة لفظ المنع اليهما اوفى الطرفين  
 اى في طرف تلك النسبة سواء في طرف المنع المستند اوفى طرفهما اى في طرف  
 المستند اليه ذاتا او اخر ايا فيشمل جميع صور المجازات المتصورة في مثل قولنا  
 هذا النفل او المدعى بمنوع فالمراد من المجاز في كلام المص على هذا المعنى

ما يطلق



ما يطلق عليه المجاز حقيقة حواء كان مجازا في النسبة او مجازا لغويا  
او حذفيا لكنه مبني على معنى انه لا يستعمل الاستعمال المجازي اي حذفيا  
الى ما يطلق عليه لفظ المجاز فتقوله ليشمل الوجهين بمعنى وجهي المجاز  
من المجاز في النسبة والمجاز في الطرف ذاتا او اعرابا. وليس المراد  
من الوجهين المعنيين الاخيرين اذ لا يندرج فيهما المجاز الحذف في لان  
المجاز اللغوي هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت هي له لا الكلمة التي تغير  
اعرابها بل لفظ المجاز مشترك بين المجازات الثلاثة شترها كلفظها وانما خص  
تعميم المجاز بالمعنى الثالث لان ايقاع المنع الحقيقي عليهما ونسبة معناه  
الحقيقي اليهما انما يلابس المجاز العقلي لا المجاز اللغوي في لفظ المنع  
والا لم يكن ضعا حقيقيا وان امكن ملازمة للمجاز اللغوي او الحذف  
في طرف المستد اليه فلو حل المنع على احد الاولين وعم المجاز  
لم يشمل الكلام جميع استعمالات لفظ المنع والمقصود ذلك بخلاف تعميم  
المجاز في المعنى الثالث لايقان يمكن شموله لجميع الصور بتعميم المجاز  
في المعنى الثاني لكن بتعميم المنع من المجازي والحقيقي ايضا كما اشار اليه  
في بعض النسخ اي لا ينسب مفهوم المنع سواء كان ذلك المفهوم معنى حقيقيا  
او مجازيا اليهما لا مجازيا ولا ملبسا بالمجاز لا فانقول هذا ايضا مصر  
اذ قد يطلق لفظ المنع على ما يتوجه على نفسيهما مجازا لغويا من غير  
نسبة اليهما كما في قولنا ردت عليهما منع او هذا المنع مجازي مشير الى ما يتوجه  
عليهما بخلاف ما اختاره قوله لكان اولى لوجهين الاول انه  
شامل لجميع استعمالات لفظ المنع واطلاقه وان احتاج الى نوع تكلف  
في اللفظ هو تعميم المجاز وتأويله بما يطلق عليه لفظ المجاز حقيقة وحذف  
ياه النسبة اوجله على زرع الحاقض على ما اشار اليه في تلك النسخة  
اذ الاعتبار بجانب المعنى اولى وكثرة القاسمة مع وجلة القنطرة فربما  
في باب البلاغة لاسباب الرسائل الموجزة انما في ان الحصر في كلام المعنى  
على كل من الممات الثلاثة منحل بالمجاز في طرف المستد اليه ذاتا او اعرابا

حقيقة وان كان معنى مجازيا للمنع اللهم الا ان يقال لاشبهة في ان مراد  
المص ايضا ذلك التقييد وبيان المعنى المتعارف عندهم لاسيما بعد اخذ  
المجاز في جانب المدعى ثم نقول ههنا بحث من وجهين اما اولها فلما اشرنا  
ان هذا الدليل ايضا على تقدير تمامه انما يقيد عدم الحمل على الاول لا الحمل  
على الثالث واما ثانيا فلانك قد عرفت ان المراد من الاخيرين معنى  
لا ينسب معناه الحقيقي باعتبار وضع ما ولا يستعمل لفظ المنع باعتبار وضع ما  
لا باعتبار وضعه الاشهر والالم يتوجه الاعتراض الا في من الشارح فاذا حمل  
كلام المص على الاخيرين بهذا المعنى اشتمل المدعى على نفى نسبة النقص  
والمعارضة حقيقة اليهما على المعنى الثاني وعلى نفى استعمال المنع فيهما  
باعتبار وضعه بازاء المعنى الاعم الشامل للنقص والمعارضة ايضا كما يجي  
من الشارح وسيجي منه ايضا ان دليل المص لكونه مخصوصا بالمناقضة  
لا يفيد نفى الاعم فعدم الانطباق مشترك بين المعاني الثلاثة الا ان يقال المراد  
من الاخيرين لا ينسب معناه الحقيقي باعتبار وضع ما بازاء المطالبة ولا يستعمل  
لفظ المنع باعتبار وضع ما بازاء المطالبة ايضا على ما اشرنا اليهما في اثنا التقرير  
والاولى ان يقول ولعل ذلك لان هذا الكلام من المص لدفع توهم  
ان المطالبين السابقين مما يطلق عليه المنع في عرفهم حقيقة فلا وجه  
لاخراجهما عن المنع الحقيقي وتقديمهما عليه ولا تخصيص المنع الحقيقي  
بما بعد الاشتغال بالدليل والظاهر ان به دفع ذلك التوهم بطريق التصريح  
لا بطريق الكناية وان امكن ذلك بناء على ما قدمنا من التلازم  
بين الاخيرين ولذا حمله على الثالث قوله ولو حمل المنع على استعمال  
الح ايراد على الشارح بعد ما حرر مراده قوله وجعل المجاز اعم  
من ان يكون مجازا في النسبة اى في نسبة لفظ المنع اليهما اوفى الطرف  
اى في طرف تلك النسبة سواء في طرف المنع المسند اوفى طرفهما اى في طرف  
المسند اليه ذاتا او اعرابا فيشمل جميع صور المجازات المتصورة في مثل قولنا  
هذا النقل او المدعى بمنوع فالمراد من المجاز في كلام المص على هذا المعنى

ما يطلق

ما يطلق عليه المجاز حقيقة هو ان كان مجازا في النسبة او مجازا لغويا  
او حذفيا لكنه جنى على معنى انه لا يستعمل الاستعمال المجازي بل هو مضمون  
الى ما يطلق عليه لفظ المجاز فتقوله ليشمل الوجهين بمعنى وجهي المجاز  
من المجاز في النسبة والمجاز في الطرق ذاتا او اعراضا وليس المراد  
من الوجهين المعنيين الاخيرين اذ لا يندرج فيهما المجاز الحذف لان  
المجاز اللغوي هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت هي له لا الكلمة التي تعين  
اعراضها بل لفظ المجاز مشترك بين المجازات الثلاثة اشتراكا فظليا وانما يخص  
نوع المجاز بالمعنى الثالث لان ايقاع المنع الحقيقي عليها ونسبة مطاه  
الحقيقي اليها انما يلابس المجاز العقلي لا المجاز اللغوي في لفظ المنع  
والالم يكن ضعا حقيقيا وان امكن ملائمة للمجاز اللغوي او الحذف  
في طرف المسند اليه فلو حل المنع على احد الاولين وعم المجاز  
لم يشمل الكلام جميع استعمالات لفظ المنع والمقصود ذلك بخلاف تعميم  
المجاز في المعنى الثالث لا يقال يمكن شموله لجميع الصور بتعميم المجاز  
في المعنى الثاني لكن بتعميم المنع من المجاز والحقيقي ايضا كما اشار اليه  
في بعض النسخ اى لا ينسب مفهوم المنع سواء كان ذلك المفهوم معنى حقيقيا  
او مجازيا اليهما لا مجازيا ولا ملابسا بالمجاز لا نأقول هذا ايضا قاصر  
اذ قد يطلق لفظ المنع على ما يتوجه على نفسه مجازا لغويا من غير  
نسبة اليهما كما في قولنا ردت عليهما منع او هذا المنع مجازي مشير الى ما يتوجه  
عليهما بخلاف ما اختاره قوله لكان اولى لوجهين الاول انه  
شامل لجميع استعمالات لفظ المنع واطلاقه وان احتاج الى نوع تكلف  
في اللفظ هو تعميم المجاز وتأويله يطلق عليه لفظ المجاز حقيقة وحذف  
ياه النسبة او حله على زرع الحاقض على ما اشار اليه في تلك النسخة  
اذ الاعتبار بجانب المعنى اولى وكثرة الفائدة مع وجلة اللفظ ضرورة  
في باب البلاغة لاسباب الرسائل الموجزة الثاني ان الحصر في كلام المعنى  
على كل من المعنيين الثلاثة محل بالمجاز في طرف المسند اليه ذاتا او اعراضا

ويحتاج في دفعه الى ما قدمنا بخلاف هذا المعنى المختار عنده  
 فان الحصر فيه غير مختل بشيء وينجده عليه ان المقصود الاصلى بان كون  
 لفظ المنع مجازا لغويا فيما يتوجه على نفسهما من المطالبين واما المجاز  
 العقلي والمجاز في طرف المسند اليه فهما معلومان بما ذكره اهل البيان  
 وجاريان في كل فن لافي هذا الفن فقط وفي استعمال كل لفظ موضوع  
 لافي استعمال لفظ المنع فقط فلا اعتبار لهما ههنا اصلا بعد التعرض  
 بالمجاز اللغوي في لفظ المنع فالحق ما قدمنا من ان مراد المص والشارح  
 انه لا يتوجه عليهما مطالبة الامتالبة بطلق عليهما المنع عندهم مجازا  
 لغويا فلا حاجة الى ما قبل الظاهر ان هذا الكلام من المحشى اعراض  
 على الشارح بانه حل المنع في كلام المص على المعنى الاخير وخص المجاز  
 بالمجاز اللغوي مع انه لو حل على استعمال لفظ المنع وعم المجاز لكان اولي  
 وفيه ان كلام الشارح لبس نصا فيما ذكره بل يمكن حله على هذا المعنى  
 الا انه لما لم يتعلق غرضه بذكر المجاز في النسبة لم يذكره انتهى مع ان المجاز  
 في النسبة وفي طرف المسند اليه من مشمولات هذا المعنى فلا معنى لعدم  
 تعلق الغرض بهما ولو علل الاعراض عنهما بظهورهما لكان له وجه  
 واما ما قبل لكن ظهور بطلان الانطباق باق بحاله على هذا المعنى  
 فظاهر البطلان كما لا يخفى نعم لو كان هذا المعنى مبنا على حل المع  
 في كلام المص على ما يطلق عليه لفظ المنع حقيقة او مجازا ليشمل المعاني  
 الثلاثة وتعميم المجاز من المجاز العقلي واللغوي واستثناء المجاز العقلي من الاولين  
 واللغوي من الثالث على سبيل التوزيع لتوجه عدم الانطباق بالنسبة  
 الى المعنى الاول لكنه غير مبني عليه قطعا بل على حله على المعنى  
 الثالث كما عرفت وايضا نصب الاستثناء على الاولين على المصدرية  
 وعلى الثالث على الحالية وبين الانتصاين منافاة في الاعراب قوله  
 ثم الظاهر ان المراد الخ اي مراد كل من المص والشارح من النقل  
 هو الحاصل بالمصدر اي بمصدر النقل وذلك الحاصل هو الكلام الخبري

الدال على الحكاية الذي توجه عليه طلب الصحة وليس مرادهما معنى  
المنقول والالذل الكلام بمقتضى الاستثناء على ان المنقول من حيث هو منقول  
بوقع المنع عليه او ينسب معناه الحقيقي اليه مجازا عقليا باعتبار دليله  
ان حل الكلام على احد المعنيين الاولين او يستمع لفظ المنع فيما توجه  
على نفسه مجازا لغويا ان حل على الثالث مع ان الكل خلاف الواقع  
ويجوز عليه على الاولين انه لاشبهة في توجه المنع الحقيقي عليه وانسبته اليه  
مجازا عقليا باعتبار نقله الذي هو مقدمة دليل او باعتبار دليل نقله  
اذ لا كلام في صحة قولنا هذا المنقول ممنوع بمعنى ان نقله او دليل نقله  
ممنوع ولا يلزم من كون النقل مدللا او مقدمة دليلا ان يكون المنقول ملزما  
لينا في قيد الحقيقة اذ قد يستدل ببعض اقوال المذاهب الباطلة على البعض  
الاخر وان جعل قوله الا باعتبار النقل اشارة الى ذلك كان حشوا مقصدا  
والجواب ان هذا الكلام من المحشى تمهيدا لبراز على ما في حاشية الشارح  
كأرى فراده ان الظاهر ان مراد المص والشارح من النقل هو الحاصل  
بالمصدر لا المنقول والالذل الكلام على تقدير المعنى الثالث المختار عند  
الشارح على ان اللفظ المنع يستعمل فيما توجه على نفس المنقول من حيث  
هو منقول مجازا لغويا لما عرفت ان الحصر على ذلك المعنى انما صح  
اذا حل الكلام على معنى لا يستعمل لفظ المنع فيما توجه على نفسهما  
من المطالبين السابقتين الاجاز لغويا مع انه لا يستعمل فيه لاحقيقة  
لغوية ولا مجازا لغويا وقوله الا باعتبار النقل بمنزلة ان يقال نعم  
يستعمل فيما توجه على نقله حقيقة لغوية اذا كان ذلك النقل مقدمة  
دليل واريد طلب الدليل عليها ومجازا لغويا اذا لم يكن مقدمة دليل  
او كان لكن اريد به طلب التصحيح او طلب التنبيه لكنه لا يدفع الفساد  
الذي يقتضيه الاستثناء من الاستعمال فيما توجه على نفسه لان جمع  
ذلك استعمال فيما توجه على نقله لا على نفسه وانما قال والظاهر مع  
ان ما ذكره بنى صحة حل النقل على معنى المنقول لجواز ان يحمل عليه

ويرتبط الاستثنا بالمدعى فقط لكنه خلاف الظاهر الذي هو ارتباطه  
بكل من النقل والمدعى ولقائل ان يقول الاستثنا لا يقتضي ذلك الفساد  
اذا حمل الكلام على معنى الرابع المختار عند المحشى وانما يقتضى ان يكون ذلك  
الاستعمال ملائماً بواحد من المجازين اى المجاز فى النسبة والمجاز فى الظرف  
لا بكل منهما مع ان ذلك المعنى اولى واظهر من الثالث عنده فلا يثبت بما ذكره  
دعوى الظهور وتحقيقاً وان ثبت الزام الشارح على اتم الثمانية الزاماً له لو كان  
مراد الشارح هو المعنى الثالث واستعرف ان ليس مراده شيئاً من هذه المعانى  
الاربعة ولا توجه عليه ذلك الفساد لان مراده بما توجه على المنقول  
ما يتوجه على نقله وجه الاستثنا بكل من المنقول والمدعى كما يجزى قوله  
كما حققه الشارح المحقق ههنا لانه حقق اولاً ان المنقول من حيث هو  
منقول دليلاً كان ولا يتوجه عليه مطلق المؤاخذه فضلاً عن المنع  
الحقيقى ثم بين المعنى المجازى الذى دل عليه الاستثنا عطلاق المطالبة  
بوقعه الى منع النقل بمعنى طلب تصحيحه ومنع المدعى بمعنى طلب الدليل  
عليه فدل كلامه على ان المنقول لا يمنع لاحقيقة ولا مجازاً الا اعتبار  
البقل بالمعنى الحاصل بالمصدر وبذل يظهره على ان النقل فى كلام المص  
بالمعنى الحاصل بالمصدر وقبده ما فيه كما تعرف قوله وقد سبق  
فى كلامه اشارة اليه حيث قيد الكلام بتمام الخبرى بالاشارة الى ان المؤاخذه  
انما توجه على الكلام الخبرى وهو فى صور النقل الكلام الدال على الحكاية  
لا المنقول ولذلك افسر الهمزة بالنقل لا بقول الكلام الذى يقده ما به  
النقل وهو كونه آلة النقل متقدماً على النقل والحاصل بمصدر النقل  
متأخراً عنه تأخر المعلول عن العلة لان المنقول الكلام الدال على الحكاية  
مثلاً هو من حيث وجوده الذهنى متقدم على النقل وآلة له ومن حيث  
وجوده الخارجى متأخر عنه واقول لكن قول الشارح هذا هو الكلام  
على تطبيق الدليل على انه لا يمنع النقل بعد ما اقتصر فى التقرير المشار  
اليه على انه على ان المنقول دليلاً كان او غير دليل لا يمنع جهة قاطعة

على انه جل النقل في كلام المص على معنى المنقول على وفق ما ذكره  
في الحاشية قوله كما اختاره في الحاشية حيث قال اي المنقول ويؤيده قوله  
والمدعى والمراد ان المنقول من حيث انهما كنن لا يمنعان انتهى وجه التأييده  
لو كان مراد المص النقل بمعنى الحاصل بالمصدر بالظاهر ان يقول لا يمنع  
النقل والادعاء فلما عدل عنه هذا الظاهر الى المدعى علم ان الظاهر  
ان النقل بمعنى المنقول وفي تخصيص الاختيار بالحاشية نظرا لانه اختاره  
في كل من الاصل والحاشية لما عرفت من الجهة الا ان يخصص الجمل  
بالتصريح او يقال لما وجد في الاصل ما يعارضه اسقطه عن درجة  
الاعتبار قوله ليس على ما ينبغي اذ لا ينبغي جملة على الظاهر  
ولم يقل غير صحيح لما عرفت من جواز ارتباط الاستثناء بالمدعى فقط  
وقائل ان يقول على هذا الوجه تعرض بمنع النقل بمعنى طلب صححه  
ولم يرتفع التناقض المفهوم بين كلامي الشارح في الاصل وان فرض  
عدم صحة الحاشية وايضا على تقدير جل النقل على الحاصل بالمصدر  
يتوجه عليه بحث هو لزوم ترك حال المنقول مع ان العادة في كتب النح  
جرت بالبحث عن حاله فلا ينبغي للمص الاعراض عن هذا الامر المهم  
بخلاف ما اذا حمل على معنى المنقول واريد بما يتوجه عليه ما هو اعم مما  
يتوجه على نفسه او على نقله حيث لا يلزم التمسك بشيء من حال النقل  
والمنقول كما تعرفه فالحق ان هذا المقام مما زل فيه قدم المحشى وكثير  
من الاعلام وان اردت تحقيق الكلام واحاطة اطراف المرام فاستمع  
لما غاض العز والعلام فنقول جل الشارح المحقق النقل على معنى المنقول  
والمنع على مطلق المطالبة وعمها بما يتوجه عليهما حقيقة عقلية  
او مجازا عقلا باعتبار غيرهما من الملابس وتخصصها بما قبل  
الاشتغال بالدليل كما هو الظاهر من سوق هذا الكلام وجل المجاز  
على المجاز اللفوي بخلافه بالنسبة والمعنى لا يتوجه على المنقول والمدعى  
فهما لم يستعمل هناك بدليل مطالبة الامطالية مجازية اي الاما يطلق

عليه لفظ المنع مجاز الغويا سواء كانت تلك المطالبة المجازية متوجهة  
على نفسها كما في منع المدعى الغير المدلل او على غيرهما كما في منع المقول  
باعتبار نقله وحيث كان هذا الكلام من المص بالنظر الى ما قبل  
الاشتغال بالدليل لم توجه على الحصر ما يتوجه على المدعى المدلل  
باعتبار دليله وعلى النقول باعتبار نقله الذي هو مقدمة دليل ولا يلزم  
منه الاستغناء عن قيد الحيثية التي اعتبرها الشارح في الحاشية اما بالنسبة  
الى النقول فظاهرا اذا النقول قد يكون ملزما واما بالنسبة الى المدعى  
فلان الحكم الواحد الذي كان مدعى غير مدلل في موضع قد يكون مقدمة  
دليل في موضع اخر فعلى هذا يحتاج الى بيان المعنى المجازي الذي هو  
مطلق المطالبة المنقسمة الى طلب تصحيح النقل وطلب الدليل على المدعى  
وبندفع التناقض بين كلاميه ولا يلزم اهمال شيء من حال النقل والنقول  
ويتضمن ان المطالبين السابقين لا يطلق عليهما لفظ المنع الامجازا  
لغويا ويتوجه عليه ما اورده الشارح بقوله واعلم ان ما ذكره المص الخ  
واما ما سبذ كره المحشى من ان قول الشارح ان حمل المنع على المعنى  
الاعم حتى يكون كلها منفيبا الخ يدل على انه حمل المنع في كلام المص  
على معناه الحقيقي واعتبر المجاز في النسبة دون الطرف ففي كلامه نوع  
اضطراب فقيه ان مراده ان حمل على التجوز من المعنى الاعم بان يذكر  
القدح في الدليل ويزاد مطلق الرد الشامل للقدح في النقل والمدعى  
فالدليل لا يفيد وان حمل على التجوز من المعنى الاخص بان يذكر طلب  
الدليل على المقدمة ويزاد مطلق المطالبة فالتخصيص ليس بجيد  
فافهم هذا المعنى المختار الذي لا يتضمن ضررا يزيدك وجهه حسنا  
اذا ما زاده نظرا قوله نعم قيد الحيثية الخ يعني نعم لا رجحان  
لما ذكرنا على ما ذكره من جهة الاحتياج الى قيد الحيثية لان محتاج اليها  
ايضا مثلا بخلاف الحصر اذا النقل قد يكون مقدمة دليل كما في قولنا التبة  
لبست بشرط في الوضوء لانه قال ابو حنيفة هكذا فمبني حقيقة

ولو بمطالبة



ولو بمطالبة التصحيح الذي هو دليل في المعنى اقول فيه بحث اما والاول  
فلان النقل المبين بالدليل اعني النظري او بالتثنية اعني البديهي الخفي  
مندرج في المدعى لما تقدم من الشارح من ان المدعى من نصب نفسه  
لأبواب الحكم بالدليل او التثنية وقد ارتضاء هناك فعلى تقدير حل  
النقل على الحاصل بالمصدر ان اتى النقل على عومه لم يصح التقابل  
بين النقل والمدعى وان خص بغير المدعى لم يصح ان يكون مقدمة  
نظرية او بديهية خفية يحتاج الى شيء من الدليل والتثنية وانما يكون  
مقدمة بديهية جلية او مجهولة متوقعة على الاحساس وعلى التقديرين  
لا يليق طلب الدليل عليه بل لا يليق طلب الدليل عليه فلا حاجة الى قيد  
الحثية بخلاف ما اذا حل على معنى المنقول لا يقال الدليل المأخوذ  
في مفهوم المنع ما هو دليل ظاهرا وباطنا والتصحيح ليس كذلك وان كان  
دليل باطنا لا نقول بل لما خوذ مطلق الدليل كما يجيى في كلام شارح الاداب  
ولما تأتينا فلوسلما ان المدعى في عرفهم مالم يشغل على حكاية القول فقيد  
الحثية لا يدفع اختلال الحصر لان حثية النقل والحكاية لا تسامى حثية  
المقدمة لان صحة الدليل قد تنوقف على النقل عن يوثق به كالتنقل  
عن الرسول في ثبوت الاحكام الشرعية فحده من حيث كونه نقلا عنه  
كالدخل في صحة الحديث منع له من حيث كونه مقدمة دليل وهذا  
هو المطابق لما يستفاد من كلام شارح الاداب كما ستعرف اللهم  
الا ان يقال ليس مراده انه قد يكون مقدمة دليل اشتغلت به وانه  
من حيث كونه مقدمة يمنع حقيقة لامن حيث كونه نقلا بل مراده ان نقله  
فيما لم تشغل بدليل قديم يكون مقدمة دليل في محل اخر فيمنع من هذه  
الحثية لامن حيث انه نقل مجرد عن الاشتغال في كلامك قوله  
لامن حيث انه نقل الخ هذا مبني على ان قيد الحثية مضرة في مفهوم  
المنع اي طلب الدليل على المقدمة من حيث هي مقدمة اذ لو لم يعتبر  
لكان طلب الدليل على المدعى الذي كان مقدمة دليل في محل اخر منعاً

قوله لو سلما ان المدعى الخ  
نصيح لكلام الحثي بقدر الامكان  
لكنه بناء في ماسبق منه من ان  
تعريف المدعى بمن يفيد مطابقة  
النسبة بوجوب عدم التقابل  
بين الناقل والمدعى اذ بعد  
تخصيص النسبة بغير نسبة  
حكاية القول يحصل التقابل  
سواء فسر المدعى بذلك التفسير  
او بتفسير الشارح وايضا هو  
بناي ما استغله عن شارح الاداب  
من ان الناقل مدعى لصحة النقل  
في المعنى ونصح النقل دليل  
عليها

عليه لفظ المنع مجاز الغويا سواء كانت تلك المطالبة المجازية متوجهة  
على نفسيهما كما في منع المدعى الغير المدلل او على غيرهما كما في منع المقول  
باعتبار نفسه وحيث كان هذا الكلام من المص بالنظر الى ما قبل  
الاشتغال بالدليل لم توجه على الحصر ما توجه على المدعى المدلل  
باعتبار دليله وعلى النقول باعتبار نقله الذي هو مقدمة دليل ولا يلزم  
منه الاستغناء عن قيد الحيثية التي اعتبرها الشارح في الحاشية اما بالنسبة  
الى المنقول فظاهر اذ المنقول قد يكون ملزما واما بالنسبة الى المدعى  
فلان الحكم الواحد الذي كان مدعى غير مدلل في موضع قد يكون مقدمة  
دليل في موضع اخر فعلى هذا يحتاج الى بيان المعنى المجازي الذي هو  
مطلق المطالبة المنقسمة الى طلب تصحيح النقل وطلب الدليل على المدعى  
ويتدفع الشاقص بين كلاميه ولا يلزم اهمال شيء من حال النقل والمنقول  
ويتضمن ان المطالبين السابقين لا يطلق عليهما لفظ المنع المجازا  
لغويا ويتوجه عليه ما اورده الشارح بقوله واعلم ان ما ذكره المص الح  
واما ما سبذ كره المحشي من ان قول الشارح ان حمل المنع على المعنى  
الاعم حتى يكون كلها منقبا الح يدل على انه حمل المنع في كلام المص  
على معناه الحقيقي واعتبر المجاز في النسبة دون الطرف ففي كلامه نوع  
اضطراب فقيه ان مراده ان حمل على التجوز من المعنى الاعم بان يذكر  
القدح في الدليل ويزاد مطلق الرد الشامل للقدح في النقل والمدعى  
فالدليل لا يفيد وان حمل على التجوز من المعنى الاخص بان يذكر طلب  
الدليل على المقدمة ويراد مطلق المطالبة فالتخصيص ليس بجند  
فافهم هذا المعنى المختار الذي لا يتضمن ضررا بزيديك وجهه حسنا  
اذا ما زادته نظرا قوله نعم قيد الحيثية الح يعني نعم لا رجحان  
لما ذكرنا على ما ذكره من جهة الاحتياج الى قيد الحيثية لان محتاج اليها  
ايضا لا يخل الحصر اذ النقل قد يكون مقدمة دليل كما في قولنا النية  
لبست بشرط في الوضوء لانه قال ابو حنيفة هكذا فجمع حقيقة

ولو بمطالبة

ولو بمطالبة التجميع الذي هو دليل في المعنى اقول فيه بحث اما واولا  
فلان النقل المبين بالدليل اعني النظرى او بالثبته اعني البدهي الخفى  
مندرج في المدعى لما تقدم من الشارح من ان المدعى من نصب نفسه  
لاثبات الحكم بالدليل او التنبه وقد ارتضاه هناك فعلى تقدير حمل  
النقل على الحاصل بالمصدر ان اتى النقل على عومه لم يصح التقابل  
بين النقل والمدعى وان خص بغير المدعى لم يصح ان يكون مقدمة  
نظرية او بديهية خفية يحتاج الى شئ من الدليل والتنبه وانما يكون  
مقدمة بديهية جلية او مجهولة متوقفة على الاحساس وعلى التقديرين  
لا يليق طلب الدليل عليه بل لا يليق طلب الدليل عليه فلا حاجة الى قيد  
الحيثية بخلاف ما اذا حمل على معنى المنقول لا يقال الدليل المأخوذ  
في مفهوم المنع ما هو دليل ظاهرا وباطنا والتجميع ليس كذلك وان كان  
دليل باطنا لا نقول بل المأخوذ مطلق الدليل كما يجيى في كلام شارح الاداب  
ولما تأمينا فلوسلما ان المدعى في عرفهم مالم يشمل على حكاية القول فقيد  
الحيثية لا يدفع اختلال المحصر لان حيثية النقل والحكاية لا تسمى حيثية  
المقدمة لان صحة الدليل قد تنوقف على النقل عن يوثقه كالنقل  
عن الرسول في ثبوت الاحكام الشرعية فنعاه من حيث كونه نقلا عنه  
كالدخل في صحة الحديث منع له من حيث كونه مقدمة دليل وهذا  
هو المطابق لما يستفاد من كلام شارح الاداب كما ستعرف اللهم  
الا ان يقال ليس مراده انه قد يكون مقدمة دليل اشتغلت به وانه  
من حيث كونه مقدمة بمنع حقيقة لا من حيث كونه نقلا بل مراده ان نقله  
فيما لم تستغل بدليل قد يكون مقدمة دليل في محل اخر فيمنع من هذه  
الحيثية لا من حيث انه نقل مجرد عن الاشتغال في كلامك قوله  
لا من حيث انه نقل الخ هذا مبنى على ان قيد الحيثية مضرة في مفهوم  
المنع اى طلب الدليل على المقدمة من حيث هي مقدمة اذ لو لم يعتبر  
لكان طلب الدليل على المدعى الذي كان مقدمة دليل في محل اخر منعاً

قوله لو سلما ان المدعى الخ  
نعم ككلام المحشى بقدر الامكان  
لكنه بناء في ما سبق منه من ان  
تعريف المدعى بمن يفي بمطابقة  
التقابل  
النسبة بوجوب عدم  
بين الناقل والمدعى اذ بعد  
تخصيص النسبة بغير نسبة  
حكاية القول يحصل التقابل  
مواضع المدعى بذلك التفسير  
او بتفسير الشارح وايضا هو  
بناي ما استغله عن شارح الاداب  
من ان الناقل مدعى لصحة النقل  
في المعنى ونصحه النقل دليل  
عليها

حقيقيا مع انه ان الشارح مخرج بكونه منع مجازيا قوله يؤيده  
 ما في شرح الاداب المسعودي الخ ليس مراده تأييد ان المنع الحقيقي  
 المتوجه على المقدمة انما يتوجه عليها من حيث كونها مقدمة لامن خفية  
 اخرى لان قيد الحثية المتبادرة في مفهوم المنع تغني عن ذلك التأييد  
 بل مراده تأييد ان المنع الحقيقي المتعارف عندهم انما يتوجه على النقل  
 فيما اذا كان مقدمة دليل لامطلقا وهو كناية عن ان ليس للمنع عندهم  
 معنى مشترك بين منع المقدمة وبين منع النقل والمدعى كقولهم الفاضل  
 العصام من كلام شارح الاداب حيث قال اذا شرع المعلن في تقرير  
 الاقوال والمذاهب فلا يتوجه عليه اى على المعلن المنع الحقيقي لان  
 ذلك التقرير بطريق الحكاية فلا يتعلق بها اى بالاقوال والمذاهب  
 المحكية المؤاخذة بمتعلقاتها اى متعلقات المؤاخذة من اقوالهم  
 او متعلقات الاقوال والمذاهب من ادلتها ومبانيها وقبولاتها المنقولة معها  
 لانها محكية منقولة عن الغير من غير التزام صحتها في نفسها كما اذا قال  
 المعلن قال ابو حنيفة النية ليست بشرط في الوضوء فلا يصح ان يقال  
 لانسلم ان النية ليست بشرط فيه ويعقبه بالمستند مثل ان يقال كيف  
 وقد ورد في الحديث انما الاعمال بالنيات واما اذا قال اطلب منك  
 بصحيح هذا النقل او صحيح هذا النقل ولا نسلم ان با حنيفة قال كذا ههنا  
 الاخير مخصوص بطلب الدليل فلا فساد فيه بل يجب لطلاب  
 ظهور الحق تلك المطالبة عند عدم ثبوت النقل منه ثم قال فظهر  
 من هذا التحقيق انه قد يتوجه المنع الحقيقي والمطالبة الظاهر ان المنع  
 ناظر الى طلب الدليل عليه ولو بعنوان طلب التعحيح الذي هو دليل  
 في الباطن والمطالبة ناظرة الى طلب التعحيح الذي ليس بدليل اصلا  
 لا في الظاهر ولا في الباطن كاحضار الكتب المنقول عنه فيظهر  
 منه ان طلب مطلق الدليل على النقل الغير المدلل منع حقيقي عندهم  
 ولا يخفى انه خلاف ما اشتهر وانه ينبغي ما نقل عنه في وجه النظر الاتي

ولذا

ولذا جله المحشى على ماوافق ماشتهر ولايتا في ما نقل عنه بان مراده  
قد يتوجه عليه المنع الحقيقي فيما اذا كان مقدمة دليل لا مطلقا والمطالبة  
اي مطالبة دليل او تصحيح فيما هذا ذلك فحيث لا يدل على ان طلب  
الدليل على النقل الغير المدلل منع حقيقي عندهم مطلقا بل فيما كان  
ذلك النقل مقدمة دليل لا يقال لا يدل على شيء منها لجواز انه يحمل  
المنع في كلامه على المجازي والمطالبة عطف تفسير كما يؤيده افراد  
الضمير ارجع في قوله على التقرير والنقل نفسه وان لم يتوجه على  
الاحكام المنقولة مادام الناقل مفعلا غير ملتزم لها لانا نقول لا بدان يرجع  
الضمير الى احد الامرين اذ ياتي عن حمل المنع على المجازي قوله  
وما يقال المنع طلب الدليل على المدعى ولا شيء مما يتوجه على النقل  
بطلب الدليل على المدعى ينتج من الشكل الثاني انه لا شيء من المنع  
الحقيقي مما يتوجه على النقل وادعى ظهور الصغرى وبين الكبرى  
بقوله لان تصحيح النقل ليس بدليل عليه يحمل نظر قال في الحاشية  
وجه النظر انا لانسلم ان المنع طلب الدليل على المدعى بل على المقدمة  
وايضا لانسلم الكبرى ولا دليلها اذ الناقل مدعى صحة النقل في المعنى  
وتصحيح النقل دليل عليها انتهى وانما قال يؤيد مع ان هذه الحاشية  
المنقولة بدل عليه لان ما يدل عليه غير مذكور في الاصل اذ الاصل  
مع قطع النظر عن هذه الحاشية يحتمل خلافا بل ينبغي  
لكنه بعد التأمل الصادق فيه يعلم ان مراده ما ذكره في الحاشية  
لان كلامه في سائر المواضع من كتابه يدل عليه مع انه لا داعي الى  
الصدول عما اشتهر اذ ليس المنع الحقيقي معنى مشترك بين منع النقل  
ومنع المدعى فيما اشتهر قوله فارجع اليه بالتأمل الصادق فيه  
تعميم للفاضل العصام فانه بعد ما نقل خلاصة كلام شارح  
الاداب قال وهذا يظهر ان كون معنى المنع طلب الدليل على المقدمة  
غير مسلم عنده فاورد عليه المحشى بان ليس في كلام شارح الاداب

ما يظهر فيه ان للمنع عندهم معنى اخر شامل للطلب التصحيح او الدليل  
على النقل والمدعى وانما يدل عليه لو كان مراده انه قد يتوجه المنع  
على كل نقل اذالم يكن معلوما للطالب وهو ممنوع لجواز ان يكون مراده  
توجهه عليه فيما اذا كان مقدمة دليل غير معلومة قوله الظاهر  
ان المراد هو الطلب من المستدل اى الظاهر من المناظرة التى هى  
ظاهرة فى المخاطبة ولو تنزيلا او من لفظ الطلب الذى هو ظاهر  
فى الطلب الظاهرى لا فيما يعنى الباطنى الذى هو توجه النفس نحو المبادئ  
وهو لا ينافى ما تقدم منه من ان قوله طلب الصحة دون ان يقول طلب  
التصحيح يلازم تعميم الطلب من الطلب بنفسه اذ غايته ان الظاهر  
من العبدول من التصحيح الى الصحة خلاف ما يظهر من لفظ الطلب  
او من مقام المناظرة فيحوز ان يعنى هناك لوجود مانع عن ابقاء الطلب  
على ظاهره وان تخصص ههنا بظاهرة الذى هو الطلب من الفسر  
لعدم المانع قوله ويحتمل ان يراد الطلب مطلقا قيل فيه ان هذا  
التعميم يقتضى تعليق المنع بالمنقول ان كان فيه دليل ولا يحتاج  
الى التزام الناقل صحته وليس بشئ لما صرح به الشارح من ان الدليل  
المنقول ليس بدليل بالنسبة الى الناقل بل بالنسبة الى المنقول عنه  
فغايته يلزم ان يكون توجه الطالب بنفسه الى دليل ذلك الدليل متعا  
حقيقا له من حيث انه صادر عن المنقول عنه لامن حيث انه منقول  
وصادر عن الناقل ولا بأس فيه ما عدا كونه خلاف العرف قوله  
لكنه خلاف العرف ظاهر كلامه ان اطلاق المنع على التوجه بنفسه  
فهو مبادئ المقدمة خلاف عرفهم لان عرفهم مخصوص بطلب  
الدليل عليها من المثل فلا يصح التعميم ههنا وان صح فيما سبق لان  
ذلك التوجه مناظرة فى العرف بمقتضى التعريف المشهور ولذا لم يقل  
فيما سبق ان اطلاق المناظرة عليه خلاف العرف ولقائل ان يقول  
اذا كان التوجه بنفسه مناظرة فى العرف فلا نسلم ان كونه متعا خلاف

العرف ولك ان تقول مراده ان اطلاق التمتع والمناظرة عليه كليهما خلافي  
 العرف فيبطل التعميم ههنا والتعريف المشهور للمناظرة وقد اشار  
 الى بطلانه فيما سبق حيث جعله مشهورا مقابلا للتحقيق ولم يتعرض  
 بدليل البطلان هناك و تعرض ههنا بانه مبادى على ما ليس بمناظرة  
 في العرف اعني التوجه بنفسه والالكان منعاً في العرف وهو باطل واقول  
 ماذهب اليه القباضل العصام من التعميم في الموضوعين والمحكمة السابقة  
 من المحشى والاشارة الى بطلان ظاهر التعريف المشهور لصدقه على  
 التوجه بنفسه كليهما فاسد مبنى على الفاسد اذا ظاهر من الجانبين  
 في التعريف المشهور هما اللذان كانا في جاني النسبة وهما المثل والسائل  
 المتخاصمان ولذا اخرجوا حال التمتع والمعلم عن المناظرة بقيد الجانبين  
 و اذا كان الطالب متوجها بنفسه نحو مبادى المقدمة مثلاً كان  
 في الجانب الذى فيه المثل فلا يكون خصم له بل معاونه اذ ليس  
 التوجه نحو مبادى الشيء هدماله والالكان توجه المثل بنفسه حين  
 الالبان هدماله ايضا وذلك باطل بخلاف ما اذا طلبه من المثل لان  
 الغرض من ذلك الطلب اظهار التردد في المنوع وذلك الاظهار  
 مفقود للالبان والثبوت واذا كان مقوفاً كان في جانب اخر من النسبة  
 وتحقق الاخصومة ولذا صدق عليه تعريف السائل بمن نصب نفسه لهدم  
 الحكم واذا اظهره في الرجوع بنفسه فلا تقويت ولا خصومة نعم  
 التعريف المشهور بظاهره يصدق على التوجه بنفسه نحو مبادى  
 نقبض المقدمة وامثالها لكن ذلك لا يوجب تعميم الطلب ههنا وفيما سبق  
 اذا المراد بطلب الصحة وطلب الدليل طلب ما يدل على صحة نفس النقل  
 وعلى نفس المقدمة والمدعى لا طلب ما يدل على نقايتها ولا طلب  
 ما يدل على واحد من نفسها ونقبضها مطلقا وايضا ان لم يكن التوجه  
 بنفسه نحو مبادى النقبض مناظرة في العرف فصدق التعريف عليه  
 بوجوب بطلانه من هذه الجهة لا من جهة ما اشار اليه المحشى من صدقه

قوله لهدم الحكم اى لهدم حكم  
 المثل وهو لا ينافى قصد ظمور  
 الصواب في الجانب الاخر من  
 النسبة بل يلازمه لان هدم  
 احد الجانبين معدل لالبان الجانبين  
 عليه

الوجه

على التوجه بنفسه نحو مبادئ نفس المقدمة وامثالها لما عرفت انه  
 بظايره غير صادق عليه قوله اما المعينة فيه نظرا اذا التعيين انما  
 اشترط في المشهور للمنع النافع الموجه والعرف ههنا مطلق المنع موجها  
 كان او غير موجه كنع المقدمة البديهية او المعلومة بالعلم المناسب  
 او المستقرة بلا شاهد لا المنع الموجه كما يشعر به قوله فيما بعد بناء  
 ان المطالبة على مقدمة غير معينة نافعة الخ والالوجب ان تقيد  
 المقدمة في التعريف بغير المعلومة بالعلم المناسب ايضا نعم المنع الاتي  
 من النص في قوله فاذا اشتغلت بالدليل منع بمعنى المنع الموجه لانه  
 في صدد بيان الوظائف الموجه لكنه لا يوجب تخصيص حقيقة  
 المنع بالنافع الموجه بل هو مبصر عند قول الشارح بل هذا ليس  
 بدليل بالنسبة اليه بان حقيقة اعم من النافع وغيره ثم ان حل المقدمة  
 على المعينة مبني على التبادر فلا حاجة الى ارتكاب حذف الصفة كما في قوله  
 تعالى ياخذ كل سفينة غصبا اي سفينة صحيحة لا يقال بل مبني  
 على تعريف المقدمة بالاضافة لانا نقول المدلول عليه بالاضافة واللام  
 نعين جنسها عند مخاطب النص والمراد ههنا تعين شخصها عند المعلن  
 ولو بمعونة القران كما في منع المدعي الدليل من غير تعيين من السائل بدليل  
 ان من شرط التعيين قال ان منع مقدمة غير معينة عند المعلن تكلف له  
 بما لا يطيقه وسيجي تحقيق الكلام قوله بناء على ان المطالبة الخ  
 فيه ان مجرد نفعها غير نافع لجواز ان يكون منعها مجازيا نافعا كنع النقل  
 والمدعي اللهم الا ان يقال على تقدير كونها منعنا نافعا لا بد ان تدخل  
 في المنع الحقيقي والا لذكرها مع سائر المنوع المجازية ولم يذكرها احد  
 معها واذا دخلت في المنع الحقيقي بطل التقييد بالمعينة وان كان المقصود  
 تعريف مطلق المنع الشامل للموجه وغيره لخروج بعض الافراد حيث  
 وفيه ما فيه قوله لاما نع من اعتبارها مثل التكليف بما لا يطاق  
 كما سيحكي منه وفيه ان اعتبارها يوجب العسر والحرج على المعلن ولا شك

قوله وفيه ما فيه اشارة  
 الى اننا لنسلم انها لو لم تدخل في المنع  
 الحقيقي لذكرها مع سائر المنوع  
 المجازية النافعة لجواز تركها  
 لقائها او لكون نفعها مختلفا  
 فيه كنع الدليل من حيث المجموع  
 على



انه غير لائق فلا يكون موجها كالغصب الغير اللائق اللهم الا ان يكون فيه ضرورة فيما اذالم يقتدر السائل على تعيين المقدمة المنوعة ولا على ابطال مجموع الدليل ثم ان هذا الكلام لتحقيق المقام من المحشى فالشهور في تقييد المقدمة بالمعينة بمعنى الباطل المقابل للتحقيق الذي هو عدم التقييد قوله لان اضافتها الى الدليل الخ ان اراد انه لو لم تجرد يلزم التكرار لفائدة فيكون التعريف مشتملا على قيد مستدرك وهو باطل فقيه ان الاضافة يجوز ان يكون لدفع توهم مقدمة العلم ومقدمة الكتاب بناء على اشتراك المقدمة بينهما وبين مقدمة الدليل سواء حل على التجريد او على التوكيد واحتمال التوكيد يهدم لزوم التجريد وان اراد انه لو لم يجرد لزم اختصاص المنع بطلب الدليل على مقدمة دليل الدليل ويخرج الطلب على مقدمة نفس الدليل مع انه منع حقيقى ايضا فقيه انما يتم لو كان اضافة المقدمة الى الدليل مستلزما لاضافة الدليل المأخوذ في مفهومها اليه ايضا ليكون المعنى طلب الدليل على مقدمة دليل الدليل وليس كذلك فالوجه ان يقال لان اضافتها تستلزم شيئا من التجريد والتوكيد ولا معنى لتوهم سائر معاني المقدمة ههنا فلا فائدة في الاضافة فالظاهر تركها وايضا على التقديرين بتوجه عليه انها انما تستلزم التجريد لو كان الدليل جزءا من ماهية المقدمة وهو باطل والالكان الكل جزءا من جزئه بل هو خارج ولا معنى لتجريد اللفظ عن مدلوله الا انراعى لامن حيث انه مدلول لان دلالة اللفظ على معانيه ضرورية بالنسبة الى العالم بالوضع فلا يمكن تجريده عنها ولا من حيث انه مراد لان المدلول الا لراعى غير مراد اذا استعمل اللفظ فيما وضع له بخلاف المدلول التصني المراد في ضمن المطابق فيمكن تجريد اللفظ عنه من حيث الارادة لامن حيث الدلالة ايضا فان قلت لا شك ان التقييد بالدليل داخل في ماهية المقدمة وان كان الدليل خارجا اذ ليس المقدمة ما يتوقف عليه صحة شيء مطلقا بل صحة الدليل بخصوصه ولا بد من التجريد عن ذلك التقييد والالعاد

المحذور لانه نسبة بين الدليل وصحته قلت لانسلم انه لولا التجريد  
 عن التقييد لعاد المحذور كيف ولو صح ذلك لوجب التجريد في اضافة  
 جميع الالفاظ الموضوعة للاعراض النسبية الى شيء من المنسبين عن ذلك  
 الشيء المضاف اليه كايوة زيد وضرب عمرو ولم يقبل به احد قوله  
 وايضا يستلزم اعتبار التجريد فيه ان المستلزم لاعتبار هذا التجريد هو  
 اشتمال مفهوم المنع على الدليل المنسوب اليه في مثل قولنا منع الدليل  
 لا اضافة المقدمة اليه فان مفهوم المنع مشتمل عليه سواء اضيف المقدمة  
 اليه او لا لان تجريد المقدمة عن الدليل المأخوذ فيها انما كان لا جمل  
 الاضافة وبعد قطعها عن الاضافة يعود الدليل الى مفهومها فنسبة  
 المنع اليه تحتاج الى تجريده عنه سواء قبل في تعريفه انه طلب الدليل  
 على مقدمة الدليل او على المقدمة فهذه الوجه لا يكون وجهها لظهور  
 ان يقول على المقدمة والجواب ليس وجه الظهور بحمد الاحتياج  
 الى التجريد في نسبة المنع الى الدليل حتى يتوجه ذلك بل الاحتياج  
 الى تجريد بن احد هما في مفهوم المقدمة والاخر في مفهوم المنع ويشير اليه  
 كلمة ايضا واعلم مراد من قال المراد يستلزم اعتبار التجريد بعد التجريد  
 وادراج لفظ الاعتبار يشعر بذلك انتهى نعم يتوجه عليه مثل ما قدمنا  
 من ان الدليل خارج عن ماهية المنع وان كان التقييد به داخلا فلو احتج  
 في مثله الى التجريد لا حجة في نسب جميع الالفاظ الموضوعة للمعاني  
 النسبية الى احد المنسبين بل في نسبة كل فعل الى فاعله لانه موضوع  
 للنسبة الى فاعل معين فيلزم ان يكون كل فعل مجازا لفواياد انما وهو  
 باطل ولا يعود المحذور بدخول التقييد فان قبل انما لم يخرج الى التجريد  
 في اضافة الاعراض النسبية الى احد المنسبين ونسبتها اليه في مثل ايوة  
 زيد ولا في نسب الافعال الى فواعلها المخصوصة من جهة ان المأخوذ  
 في مفهوم الابوة مثلا مطلق الحيوان الاعم من زيد فجرد لفظ الابوة لا يدل  
 على خصوصية زيد اذ دلالة للعامة على الخاص باحدى الدلالات الثلاث

فلا تكرر ولا توكد لانها اعادة للدلول الاول ولا يحتاج الى التجريد  
لان ذلك العام بضمحل في ضمن هذا الخاص لافي ضمن خاص آخر  
لاستحالة قيام صفتين بغيره وكذا الكلام في نسب الافعال وما ذكره  
المحشي ههنا ليس من هذا القيل بل من قيل ما اضيفت او نسبت  
الى ما اخذ في مفهومها اذ المراد من الدليل المضاف اليه والمنسوب اليه  
فيما سيجيء من عبارة المص كالدليل المأخوذ في مفهوم المقدمة خمس  
للدليل قلت لانسلم ان المراد هو جنس الدليل بل المراد من الدليل الذي  
اضيف اليه المقدمة دليل المطلق ومن الدليل المنسوب اليه هو ايضا دليل  
المطلق الذي لم يكن جع مقد ماته معلومة بالعلم المناسب للمطلب كيف  
ولو كان المراد منهما ما هو المأخوذ في مفهوم المقدمة اعني مطلق الدليل  
لكان مطالبة السائل على مقدمة دليل نفسه منعاً حقيقياً وعلى المقدمة  
البدئية او المعلوم بالعلم المناسب منعاً موجباً عندهم والكل باطل  
بوايضاف قوله فيما بعد ولك ان تقول الخ بدل على انه يحتاج الى التجريد  
في مثل قولنا هذا الدليل الشخص لوصفها ممنوع وان كان الدليل  
المنسوب اليه اخص من الدليل المأخوذ في مفهوم المنع والصغرى المنسوب  
اليها اخص من المقدمة المأخوذة في مفهوم المنع ايضاً والابطال  
المحصر الذي ادعاه لانهما يمنعان حيثئذ حقيقة قوله ولك ان تقول  
الخ ابطال للدليل المص باستلزامه خصوص الفساد بعد ابطال حسنه  
بإشتماله على قيد مستدرك او على تجاوز من غير فائدة ومنشأ هذا الإيراد  
هو الاحتياج الى التجريد فيما نسب الى الدليل المأخوذ في مفهومه وتحقيق  
عمراده انه لو كان لمنع فاذا ذكره المص سواء قيل على مقدمة الدليل بالاضافة  
او على المقدمة بدونها يلزم ان لا يستعمل لفظ المنع في مثل قولنا هذا الدليل  
او مقدمته ممنوع ايضاً اي كما لا يستعمل في النقل والمدعي الاجحاز الغوي  
من قيل ذكر المقيد واردة لمطلق التجريد عن القيد اذ المراد هو المطالبة  
على نفسيهما لا على دليلهما فلا بد من تجريده عن الدليل فيما نسب

قوله منعاً موجباً هذا اعني  
على ان قول المص فاذا اشتملت  
بالدليل منع بمعنى يصح ان يمنع  
ويكون منعه موجباً صندهم  
فيلزم ذلك سواء كان قولهم  
المنع طلب الدليل على المقدمة  
نعم فالمنع الوجه اول مطلق المنع  
فانهم

الى الدليل وعن الدليل والمقدمة فيما نسب الى مقدمة الدليل وبهذا  
 ظهران مراده من المنع استعمال لفظ المنع ومن المجاز هو اللغوى ولبس مراده  
 من المنع نسبة معناه الحقيقى او اعم من النسبة والاستعمال ومن المجاز  
 هو العقلى او اعم من اللغوى والعقلى على ان يكون كل منهما بالنسبة  
 الى كل من الدليل ومقدمته او المجاز العقلى بالنسبة الى الدليل واللغوى  
 بالنسبة الى المقدمة كما ذهب الى كل احتمال طائفة لان قوله ايضا ياباه  
 اذ على تقدير ان يكون المنع عبارة عما ذكره المص يكون وصفا حقيقيا للدليل  
 مدعى كان او مقدمة بدليل انه اذا سئل اليه وقبل هذا الدليل ممنوع كان بمعنى  
 طلب الدليل على مقدمة دليله ولا يحتاج الى التجريد ولا الى التجوز فى شئ  
 من الطرفين والنسبة واذا قلنا هذا الدليل او مقدمته ممنوع وارىد  
 طلب الدليل على نفسها فلا بد من المجاز اما فى لفظ المنع بان نجرد  
 عن المسند اليه واما فى النسبة بان يستدحال المدلول الى دليله فلا يصح  
 ان المنع الحقيقى لا ينسب الى النقل والمدعى الاجازا عقليا وان صح انه  
 لا ينسب الى الدليل ومقدمته الاجازا عقليا كما لا يخفى اللهم الا ان  
 يصرف كلمة ايضا الى الدليل لا الى النقل والمدعى واما ما قيل على تقدير  
 ان يكون المنع عبارة عما ذكره المص يكون وصفا للدليل الدليل ويكون  
 نسبته الى نفس الدليل او مقدمته مجازا عقليا كنسبته الى النقل والمدعى  
 ولا يلزم ان يكون لكل مجاز عقلى حقيقة محققة بل يكفى الحقيقة المتروكة  
 كما صرح به التفزازى فى شرح التلخيص فلا بد انه لا دليل للدليل ففبه  
 نظر اذ لو كان وصفا للدليل الدليل حينئذ لكان نسبته اليه حقيقة عقلية  
 فيما اذا وجد فيمثل الحصر الذى ادعاه المحشى فان قيل يجوز ان يكون  
 وصفا للدليل ذلك الدليل ايضا لان نفسه وهكذا تقول فى كل دليل  
 نسب المنع اليه وغايته ان لا يوجد حقيقة العقلية قلنا لا معنى لكون الشئ  
 وصفا حقيقة الامر الا انه اذا نسب اليه يكون النسبة حقيقة عقلية فتجوز  
 كون المنع حينئذ وصفا حقيقيا للدليل الدليل وعدم كون نسبته اليه فيما

قوله لان قوله ايضا ياباه لان معناه  
 كما لا يمنع النقل والمدعى فيكون  
 المدعى ان لا يمنع الدليل ومقدمته  
 بل يلزم ان لا يمنع النقل والمدعى  
 الاجازا كما لا يمنع النقل والمدعى  
 الاجازا

اذا وجد حقيقة عقلية مما لا يجتمعان قطعاً ولذا قالوا في قولنا قد منى  
 بلدك حتى على فلان ليس الموجود الا القدوم فنسبة الاقدام  
 الى الحق مجاز عقلي ولم يتحقق هناك حقيقة اذ لا مقدم ولو كان هناك  
 مقدم لكان الاسناد اليه حقيقة قطعاً هذا بقي ههنا بحث هو انه كان عليه  
 ان يقول لو كان المنع ما ذكره يلزم ان لا يمنع الدليل ومقدمته الاجازة وان يمنع  
 النقل والمدعى حقيقة فيها اذا كانا مدلين والجواب ان الحصر  
 في المعنى الثالث اتمامه اذا جعل على معنى لا يستعمل المنع في المطالبة  
 على نفسها وحيث يصح الحصر وان كان المنع عبارة عما هو حال  
 الدليل لان المنع المنسوب الى النقل والمدعى انما يكون حقيقة لغوية  
 حيث تدل اذ اريد به المطالبة على دليلهما الاعلى نفسها وقد يقال مراده  
 ما اشار اليه المفاضل العصام من انه لو كان المنع عبارة عما ذكره لما اسند  
 حقيقة الا الى الدليل المطلوب لا الى دليل الممثل ولا الى مقدمته اقول هذا  
 كما ان الوضع بمعنى تعيين اللفظ بلزاه المعنى انما يستند حقيقة الى اللفظ  
 لا الى المعنى ومنه كثير ووجه التدبر حيث تدل اشارة الى دفعه بان ذلك المعنى  
 من الصفات المركبة التي لا يشتق منها شيء كما ذهب التفتازاني في تعريفه  
 بالدلالة بفهم المعنى من اللفظ حيث ان الدال هو اللفظ لا المعنى المفهوم  
 لادبانه مبنى على المسامحة المشهورة والمراد جعل المقدمة بحيث يطلب عليها  
 دليل كما ذهب السبب الشريف في تعريف الدلالة ونسبه المحشي  
 في حاشية التهذيب قوله فتدبر اشارة الى دفعه الايرادين بوجوه  
 اشرف اليها الاول ان الدليل خارج عن مفهوم المقدمة والمنع وكذا المقدمة  
 خارجة عن مفهوم المنع وان كان التقييد بهما داخل فيهما ولا معنى  
 للتجريد عن المدلول الا لزامي لامن حيث الدلالة عليه ولا من حيث الارادة  
 الثاني لو سلم دخولهما فيهما فالأخوذ في مفهومهما اهم من المنسوب اليه  
 ولادلالة للعصام على الخاص باحدى الدلالات الثلاث فلا يحتاج الى التجريد  
 ولا الى التوكيد والا لا يحتاج الى احدهما في نسب جميع الامراض النسبية

الى احد المنسبين وجميع الافعال الى فواعلها ولم يقل به احد الثالث  
ان سمي اضمحلال العام المأخوذ في مفهومهما في ضمن الخاص المنسوب  
اليه توكيدا فاحتمال التوكيد يهدم وجوب التجريد فلا تجوز في شيء  
من الطرف والنسبة حيثئذ ومجرد توهم المغايرة بين المأخوذ والمنسوب  
اليه لا يكون موجبا للتجريد لجواز التوكيد بالانحداد والاضمحلال او اشارة  
الى ان الحصر الذي ادعاه انما يتم بالنظر الى الاحتمالين الاولين لا بالنظر  
الى الاحتمال الثالث لان لفظ المنع قد يطلق على هذا المعنى من غير  
نسبته الى شيء من الدليل ومقدمته كما اذا قال احد الانسليم هذه المقدمة وقتلنا  
هذا المنع حقيقي فقد استعملناه في ذلك المعنى حقيقة لغوية فلا يتم  
الحصر الا ان يحمل على ما قد مناه ان المراد لا يستعمل منسوب الى الدليل  
ومقدمته الانحياز الفوي قوله بطريق الاستخدام بان يرجع الضمير  
الى جنس الدليل في ضمن الدليل المطلوب وفيه انه يستلزم ان يكون  
طلب الناقض او المعارض الدليل على دليل نفسه منعا حقيقيا وليس  
كذا بل المراد من الدليل المظهر هو دليل المطلق اللهم الا ان يلزم  
كونه منعا حقيقيا اذ يقال انه منع دليل نفسه فليأمل فيه قوله او بارجاع  
الضمير الى على ان يكون الاضافة لادنى الملابس اذ المقدمة انما تضاف  
حقيقة الى الدليل لا الى المدعى والمضاف الى المدعى حقيقة هو الدليل  
لا المقدمة ثم ان هذا وما بعده مبنيان على كون هذا الكلام دليلا  
لاتعريف والا فارجاع الضمير في التعريف الى الخارج ليس بجيد  
لابتقال على تقدير ارجاعه الى المدعى لا ينطبق الدليل على تمام الدعوى  
اذ ينبغي حال النقل بل الصواب ان يرجع الى كل من النقل والمدعى لا نقول  
لعل هذا التوجه من الشارح مبني على انه حمل النقل في كلام المص  
على معنى المنقول وادرج النقل بمعنى الحاصل بالمصدر المحتاج الى شيء  
من الدليل والتنبيه في المدعى وما ليس بمحتاج لا يتصور له دليل ولا مقدمة  
قوله لكن الكل خلاف الظاهر اذ لما اظهر القوم الدليل الثاني

فالظاهر ان يرجع الضمير الى الدليل المذكور قوله سواء كان  
 مطلوباً من المدعى على دعواه او على مقدمة دليله او لم يكن مطلوباً منه  
 على شيء منهما بل اتى به من غير طلب ولاجل هذا التعميم حذف المفعول  
 مع انه ذكره فيما سبق حيث قال على دعواه لا يقال لما كان هذا التوجيه  
 مبني على كون الكلام دليلاً لا تعريفاً امكن تخصيصه بالدليل المطلوب  
 لانا نقول لا يثبت المدعى ههنا الا بان يحمل ذلك الكلام على ان لفظ المنع  
 لم يوضع في عرفهم الا لهذا المعنى وذلك يوجب تعميم ذلك المعنى بحيث  
 ينطبق على جميع افراد المنع نعم يرد عليه ان المراد من قوله او مدعي  
 خالده ليل معنى فيصح ان يطلب منك الدليل او يلبق فليس الدليل  
 المذكور هنالك مختصاً بالدليل المطلوب بالفعل بل هو عبارة عما يصح  
 طلبه منه او يلبق وهو شامل لكل دليل فلا حاجة الى الاستخدام الا ان  
 يقال لا يصح للسائل ولا يلبق طلب الدليل الفاسد بل الصحيح والمنع  
 طلب الدليل على مقدمة مطلق الدليل صحيحاً كان او فاسداً او نقول  
 من الادلة المنوعة ما لا يصح طلبه ولا يلبق على دعواه وان صح طلبه  
 على مقدمته اقول هنا بحث من وجهين الاول لوجه تخصيص الارام  
 بالاحتياج الى طريق الاستخدام بالتوجيه الاخير بل لابد منه على التوجيه  
 الثاني ايضا اذ طلب الدليل على مقدمة دليل النقل منع حقيق كطلبه  
 على مقدمة دليل المدعى فلا بد من طريق الاستخدام بان يرجع الضمير  
 الى المدعى بمعنى اعم من النقل بالمعنى الحاصل بالمصدر كما اختاره لاي معنى  
 يقابله وان ادرج النقل المحتاج الى شيء من الدليل والتنبيه في المدعى  
 كما شرنا يكون المنع مختصاً بطلب الدليل على مقدمة المدعى بطل  
 ما سبق منه من ان النقل قد يمنع حقيقة اذا كان مقدمة الثاني  
 ان الاحتياج الى هذه التوجيهات لدفع الفساد بخصوص الذي هو  
 لزوم انحصار الدليلين اعني لزوم كون المنع عبارة عن طلب الدليل  
 على مقدمة ذلك الدليل المطلوب ولذا قال في الحاشية لاخرى هذا

قوله بطل ما سبق منه طروقة  
 انه انما يمنع حقيقة اذا كان نقلاً  
 نظراً لاحتجاجة الدليل كما لا يخفى  
 عليه

اي ايهام اتحاد الدليلين اذا كان الضمير راجعا الى الدليل المذكور  
واما اذا كان راجعا الى ما ذكر في قوله او مدعا فالدليل فلا لكنه  
لا يخلو عن بعد انتهى ولا يخفى ان ذلك الفساد يندفع بنفس الاستخدام  
على التوجيه الاول وبفس ارجاع الضمير الى غير ما اضيف اليه الطلب  
على التوجيه الاخير والاحتياج الى الاستخدام حينئذ ليس لدفع  
ذلك الفساد بل لامر آخر هو لزوم كون التعريف اخص فالمقابلة  
بين التوجيه الاول والتوجيه الاخير من جهة ان للاستخدام مدخلا  
في دفع ذلك الفساد في الاول وليس له مدخل في دفعه في الاخير  
لان جهة ان الاستخدام موجود في الاول ومعلوم في الاخير حتى توجه  
ما ذكره ولا حاجة الى ما قيل انما ينعيم ما اورده على الخارج لوجعل التوجيه  
الاخير مقابلا للتوجيه الاول وليس كذلك لانه ذكر التوجيه الاخير  
في حاشية اخرى غير حاشية الاستخدام انتهى قوله على ان الاستخدام  
غير ظاهر ههنا لان المراد من الدليل الذي اضيف اليه الطلب اعني  
المرجع مطلق الدليل لا الدليل المطلوب وانما يختص به بواسطة  
اضافة الطلب اليه والمراد من الضمير ايضا ذلك المطلق لا معنى آخر  
مباين له او اعم او اخص حتى يكون استخداما على ما هو المشهور  
في تعريفه بانه ان يراد بالمرجع وضميره معنيان مختلفان حقيقيان او محاذيان  
او مختلفان نعم لو كان المرجع هو الدليل المضاف اليه من حيث هو  
مضاف اليه لتحقيق الاستخدام بذلك المعنى بان يراد بالمرجع الدليل المطلوب  
وبضميره مطلق الدليل لكن يجوز ان يكون المرجع هو الدليل المضاف اليه  
مع قطع النظر عن الاضافة لانه مذكور ايضا فان قيل الظاهر  
رجوع الضمير الى الدليل المطلوب كما يظهر مما ذكره في بعض النسخ  
الذي تنقله فيما بعد قلت مجرد العدول عن الظاهر بعد تسامحا  
وانما يوجب الاستخدام لو اراد من المرجع والضمير معنيان مختلفان  
كما لا يخفى قال في بعض النسخ وما قيل المراد ما هو ظاهرا العبارة

ولا حاجة



ولا حاجة الى ارتكاب خلاف الظاهر لان المراد من الدليل جنس الدليل  
 ويجوز اجزاء الاحكام المتخالفة على جنس واحد مدفوع بانه لا كلام  
 في الجواز بل في ظاهر الكلام ومن البين انه اذا جرى الحكم على جنس  
 ثم ارجع الضمير الى ذلك الجنس بتأدير منه ان المراد ذلك الجنس باعتبار  
 تحققه في مورد الحكم كقولك جاني رجل وهو عالم انتهى وبما ذكرنا  
 ظهر ان لا تدافع بين هذه النسخة وبين نفي ظهور الاستخدام والتدفع  
 ايضا ما قيل لما كان مطلق الدليل اعم من الدليل المطلوب والمعنى العام  
 معنى مجازي للفظ الخاص فالاستخدام اظهر من ان ينحى انتهى نعم  
 لقائل ان يقول قد اشترنا الى ان السائل لا يصح ان يطلب دليلا فاسدا  
 فلما مر من الدليل الذي اضيف اليه المطلب هو الدليل الصحيح ومن الضمير  
 مطلق الدليل صحيحا كان او فاسدا فالاستخدام اظهر من هذا الوجه  
 قليا امل قوله وايضا لوجعل الحاشيتان حاشية بمعنى ان الحاشية  
 الاولى مسوقة لتوجيه العبارة لدفع اتحاد الدليلين المتوهم من ظاهرها  
 بوجهين الاول طريق الاستخدام والاخر ارجاع الضمير الى المدعي  
 بالحاشية الثانية مسوقة لفرض ان الاتحاد المتوهم انما يلزم لو ارجع  
 الى الدليل القريب لا الى البعيد وهذه الحاشية تضمنت توجيهها ثالثا  
 ولا ينبغي انه لا داعي الى فصل بعض هذه التوجيهات عن بعض ولا الى  
 تخصيص عدم لزوم الاتحاد المتوهم بارجاع الضمير الى الدليل البعيد  
 فاذ على تقدير ارجاعه الى المدعي او الى الدليل القريب بطريق الاستخدام  
 لا يلزم ذلك ايضا فالاول ان يجمع الكل في حاشية واحدة بان يقال  
 انما يلزم الاتحاد للمتوهم لو لم يحجز ارجاع الضمير الى الدليل القريب  
 بطريق الاستخدام او الى المدعي او الى الدليل البعيد ثانيا يفصل  
 بين التوجيهات بلا داع ولعم الفرض المذكور كل توجيه ويمكن ان يقال  
 المفرض الاصلي من الحاشية الثانية نفي اتمام ظاهر العبارة لان في ما وجهه  
 من الاتحاد وان رده بقوله لكنه لا يخلو عن بعد بان رجوعه الى الدليل

البعيد بعبد والظاهر رجوعه الى القريب في كل حال فلا يدفع به ايهام  
 الظاهر وان امكن دفع الاتحاد الموهم بذلك كالتوجيهين المذكورين  
 في الحاشية الاولى لتوجيه عبارة الظاهر فلو جمع الكل في حاشية  
 واحدة لكان الكل توجيهها لدفع الايهام او لدفع الموهم مع ان  
 ما في الحاشية الاولى لدفع الثاني وما في الثانية لدفع الاول وان كان مردودا  
 وبعد الرد يكون متضمنا لدفع الثاني بوجه ثالث فلا يرد ما اورده  
 قال الشارح والمراد بالمقدمة ههنا على ما قيل الخ اي المراد بمقدمة الدليل  
 في تعريف المنع الحقيقي على ما قيل هي اي مقدمة الدليل ما يتوقف عليه صحة  
 الدليل وازدادة المقدمة الى الدليل لامية بمعنى الاختصاص فكان المقدمة  
 قبل التعريف معلومة بوجه اجمالي هو كونها امرا مختصا بالدليل  
 بان يكون جزءا منه او وصفا حالافيه فبهذه القرينة تخصص الموصول  
 بالامر المختص بالدليل فلا يصدق التعريف على نفس الدليل ولا على  
 المستدل وفكره وسائر العلل الخارجة عن الدليل وللتوقف معنيان  
 اخص وهو ان لا يمكن وجود الشيء الابعد وجود شيء اخر فالمعلول  
 متوقف على علته بهذا المعنى دون العكس وهو المعنى الأشهر المنبسط  
 في اطلاقه وهو المتعبر في مفهوم الدور الباطل التقدمي اذ قد اعتبر  
 فيه تأخر الموقوف عن الموقوف عليه تأخرا ذاتيا واعلم وهو معنى  
 لولاه لامتنع الشيء وحيث لم يعتبر فيه التقدم والتأخر فقد توقف  
 كل من المعلول وعلته على الآخر بهذا المعنى بل توقف كل من معلول  
 علة واحدة على الآخر اذ يصدق على كل لزوم انه يمتنع بدون اللازم  
 فيكون كل لازم موقوفا عليه بهذا المعنى سواء كان لازما متقدما  
 كالشروط والعلة التامة او لازما متأخرا كالمعلول بالنسبة الى علته  
 او لا متقدما ولا متأخرا بل معينا كما خد المعلولين المذكورين بالنسبة  
 الى الآخر وهذا المعنى في تعريف مطلق الدور الشامل للدور التقدمي  
 الباطل والدور المعنى الغير الباطل اذ غايته لزوم كون الشيء مع نفسه

لاشتمد ما عليه كما في الدور الباطل وصحة الدليل يحتمل ان يكون بمعنى  
صحته مادة وصورة جميعا اي مجموع معنى المادة والصورة كما اختاره  
بعض المحققين ويحتمل ان يكون بمعنى صحة الصورة فقط كما جوزه ذلك  
البعض ويحتمل ان يكون بمعنى نعم كلا من الصحتين فقط ويؤيده  
تعريف بعضهم بما يتوقف عليه صحة الدليل مادة او صورة بكلمة او الفاصلة  
ويحتمل ان يكون بمعنى نعم كلا منهما ويعم مجرعهما والاول هو الظاهر  
المتبادر لان صحة الصورة فقط او صحة المادة فقط حال لجزء الدليل  
لأنفسه فنسبتها اليه من باب نسبة وصف الجزء الى الكل وهي نسبة  
مجازية يحتاج في التعريف الى قرينة ظاهرة كما لا يخفى ثم المقدمة بهذا  
المعنى اعم مطلقا من المقدمة بمعنى ما جعلت جزء حجة كما ينقله  
عن الشريف لان الحجمة والدليل متساوقان وهذا المعنى  
كما يصدق على القضايا الاجزاء صادقة كانت او كاذبة يصدق  
على الشرائط الخارجة بخلاف المعنى الثاني فانه لا يصدق على الشرائط  
وما ذكره بعض الافاضل في حاشية الشمسية من ان كون المعنى الاول  
مطلقا من الثاني انما هو على تقدير ان يراد من صحة الدليل صحة صورته  
فقط كما هو الظاهر من تخصص اهل المنطق المسائل بصورة الدليل  
بناء على ان تلك الصحة تتوقف على مقدمات الاشكال وشرائطها  
ولا تتوقف على صدق تلك المقدمات ولا على مناسبتها للمطلوب واما اذا  
اريد بصحة الدليل صحته مادة وصورة جميعا كما هو الظاهر من حال الفن  
ورعايته من جانبي الصورة والمادة فبين المعنيين عموم من وجه لان المعنى الاول  
على هذا يكون متناولا لشرائط الاشكال ومقدماتها الصادقة وحدها  
ولصدق تلك المقدمات ومناسبتها للمطلوب ايضا والمقدمة بمعنى الجزء  
لا تصدق الاعلى مقدمات الاشكال لكن يتناول صادقها وكاذبها جميعا  
ففيه نظر لانه لا نسلم انه اذا اريد مجموع معنى المادة والصورة لم يصدق  
هذا المعنى على الاجزاء الكاذبة ولهذا المنع اساتيد الاول ان مجموع

الصحيحين يتوقف على صحة الصورة فقط توقف الكل على الجزء وقد اعترف بان صحة الصورة فقط انما يتوقف على مطلق الاجزاء صادقة كانت او كاذبة فالاجزاء الكاذبة يكون مقدمات مع قطع النظر عن صدقها وكذا بها باعتبار ان مجموع الصحيحين متوقف على صحة الصورة المتوقفة على مطلق الاجزاء وان لم تكن مقدمات باعتبار عدم توقف صحة المادة عليها الثاني ان صحة الدليل باي معنى كانت تتوقف على الدليل توقف العارض على المعروف كما يذكره المحشي والدليل يتوقف على اجزائه صادقة كانت او كاذبة الثالث ان ما ذكره لو تم فاما يتم اذا حل التعريف على معنى ما يتوقف على نفسه صحة الدليل لا اذا حل على معنى ما يتوقف على صحته صحة الدليل كما يذكره المحشي لقطع بان الدليل المؤلف الكواذب لو صح مادة وصورة فاما يصح بصحة اجزائه فصحته مادة وصورة يتوقف على صحة اجزائه وان لم يصح بالفعل اذا التوقف لا يتوقف على تحقق الموقوف والموقوف عليه كما يقال طير ان الفرس يتوقف على الجناحين ولا طير ان له ولا جناح الرابع ان ما ذكره فاما يتم اذا حل الصحة على الصحة في نفس الامر واما اذا حلت على ما هو اعلم من الصحة في الزعم فلا لان القضايا لما خوزة في الدليل صادقة في زعم المستدل ولو ظاهرا وان كانت كاذبة في الواقع ولعل المحشي لاجل ما ذكرنا لم يتعرض بعدم صدق التعريف على الاجزاء الكواذب قوله فيه انه صادق على نفس الدليل لان الصحة عارضة للدليل وتوقف كل عارض على معروضه ظاهر سواء كانه التوقف بالمعنى الاعم او بالمعنى الاخص كما لا يخفى مع ان نفس الدليل ليس بمقدمة الدليل قطعا والجواب عنه بوجوه الاول ما شرفنا من ان عنوان مقدمة الدليل خصص الموصول بالامر المختص بالدليل فلا يدخل نفس الدليل لانه ليس بالامر مختص بالدليل بل بنفسه ولا بأس في جعل المعروف بوجهه المعلوم قرينة على التعريف كما سبق مثله منه في بحث الدليل لا يقال لا يجوز تخصيص الموصول بالامر المختص فانه

فانه ان ارد المخصص بذلك الدليل يخرج القضية التي كانت جزءا من دليلين  
او اكثر وان ارد المخصص بمجنس الدليل يخرج القضية التي كانت جزءا  
من دليل في موضع وكانت مدعى في موضع اخر لانا نقول تلك القضية  
من حيث انها جزء من ذلك الدليل مختصة بذلك الدليل ومجنس الدليل  
وان لم يكن مختصة في ذاتها وكونها مقدمة من تلك الحثيثة لامطلقا  
الثاني لو قطعنا النظر عن تخصيص الموصول بقرينة العرف فالتبادر  
بما يتوقف عليه صحة الدليل غير الدليل قطعاً للقطع بان المتبادر  
بما يتوقف عليه صحة الصلوة شرائطها واركائها لانفس الصلوة  
الثالث انه انما يراد اذا كان اضافية الصحة من اضافة المصدر الى الفاعل  
واما اذا كان من اضافة الصفة الى الموصوف كحصول الصورة فلاذ يكون  
المعنى ما يتوقف عليه الدليل الصحيح اما في ذاته كالتقضايا الاجزاء مع  
قطع النظر عن كونها صادقة او كاذبة ومناسبة او غير مناسبة اوفي معناه  
صورة كالشرائط او مادة كصدق تلك القضايا ومناسبتها المطلوب  
شاء على ان صحة المادة اعم من صدقها ومناسبتها المطلوب كما لا يخفى  
لا يقال على هذا يلزم اختصاص المقدمة بالدليل الصحيح مع ان اللادلة  
الفاسدة مقدمات قطعاً لانا نقول المراد الدليل الصحيح في اعتقاد  
المستدل ولو في الظاهر وان لم يكن صحيحاً في الواقع على انه يجوز ان يراد  
الصحيح محققاً او تقديراً اذ لا فرق بين الاخبار والادعاء بالاعتبار  
علم المخاطب فان الادعاء قبل العلم بها اخبار والادعاء بعد العلم بها  
ادعاء فكما جاز ان يحمل الاخبار على القضايا الخارجية الحاكمة بالانصاف  
الفعلية تارة وعلى القضايا الحقيقية الحاكمة بالانصاف الفرضية اخرى  
فكذا الادعاء ومنه عقد الوضع في قولنا كل مجهول مطلق دائماً  
بمقتضى الحكم عليه مع انه ليس هناك شيء يمكن ان يكون مجهولاً مطلقاً  
دائماً بالامكان الوقوعي وان امكن ذلك بالامكان الذاتي الذي اعتبره  
الفارابي في عقد الوضع فان قيل الدليل الصحيح اخص من مطلق

الدليل والاخص يتوقف على الاعم فلا يندفع بهذا الجواب اصل الاشكال  
 قلنا انما يتوقف الخاص على العام اذا كان العام ذاتيا له وعنوان الدليل  
 ليس ذاتيا لافراد الدليل الصحيح الذي هو عبارة عن القضايا ولو سلم  
 فتوقف الخاص على العام في الوجود الذهني الظلي حيث يكون تصويره  
 مسبوقا بتصور العام والمراد ههنا التوقف في الواقع ولا يمكن  
 ان يكون الخاص متوقفا بهذا المعنى على العام والا لكان العام موجودا  
 في الواقع بدون الخاص وهو محال قوله والا لزم توقف صحة  
 الدليل على نفسها فيه نظر لجواز ان يتوقف صحته من حيث الصورة  
 على صحته من حيث المادة او بالعكس وان يتوقف صحته مادة وصورة  
 جميعا على احدي الصحتين توقف الكل على الجزء لا يقال لاشبهه  
 في ان صحة الصورة لا تتوقف على صحة المادة ولا في العكس لانا نقول  
 وكذا الاشبهه في ان صحة لا تتوقف على نفسها بل هو اظهر بطلانا  
 منهما فلو كان بطلان اللان في نفسه منافيا للزوم لم يصح الحكم بزمومه  
 ايضا فالوجه ان يتعرض بهما ايضا على انه لا كلام في جواز توقف  
 مجموع الصحتين على احدهما ولا مخلص الابان يقال مراده وحيث  
 لا يصدق التعريف بظاهره على الدليل اذا اظهر ان الصحة المقدرة  
 بالنسبة الى الدليل يتحقق في ضمن الصحة المذكورة سواه كانت عبارة  
 عن صحة الصورة فقط كما جوزه بعض المحققين او عن مجموع الصحتين  
 كما هو الظاهر المختار عند ذلك المحقق فلو صدق على الدليل يلزم  
 توقف صحته على نفسها ويمكن ان يقال هذا مبني على ما قدمنا  
 من ان صحة الدليل حقيقة هي مجموع الصحتين واحدهما صحة  
 جزئية لا صحة نفسه فكل من الصحة المذكورة والمقدرة متحققه في ضمن  
 ذلك المجموع لا غير فلو صدق التعريف بعد هذا التبرير على نفس  
 الدليل يلزم توقف مجموع الصحتين على نفسه ولقائل ان يقول في اصل  
 الجواب بحث من وجوه الاول ان التعريف على هذا لا يصدق على

صحة الهيئة وصحة المادة كصدق الصغرى مثلاً إذا توقف على نفس  
 صحة كل منهما لأعلى صحة تلك الصحة نعم يصدق على المقدمة  
 الصادقة بل وعلى الكاذبة لما عرفت أن الدليل على تدبر محتمل إنما  
 يصبح بصحتها الثاني أنه على هذا يصدق على نفس الهيئة المفردة  
 صحيحة كانت أو فاسدة ولا معنى لكون الهيئة الفاسدة مقدمة الثالث  
 أنه على هذا إنما يصدق على القضايا الحاكمة بالشرائط كقولنا الصغرى  
 موجبة لأعلى نفس الشرائط لما استعرف مع أن المقدمات هي نفس  
 الشرائط لا القضايا الحاكمة بها وسيصرح بهذا الوجه قوله وفيه  
 ما فيه أي في كل من الجوابين ما فيه من النظر أما في الجواب الأول  
 فأقدمنا من الوجهين الأولين من وجوه النظر وأما في الجواب الثاني  
 فهو أن تخصيص الموصول بالقضية لا قريب منه عليه سوى توجه الفساد الخفي  
 عند المخاطب وذلك غير صحيح لأن الغرض من تعريف المقدمة مثلاً غير ما  
 من الأغبار على وجه يشمل جميع الأفراد عند من لا يعرف المقدمة ما هي  
 إذ لو كانت متماثلة عنده على ذلك الوجه لاستغنى عن التعريف وأما الوجه  
 المعلوم قبل التعريف فلا يفيد اختصاص المقدمة بالقضية وإنما يفيد  
 كونها أمراً مختصاً بالدليل وهو أعم من القضية وفيه أن ما سبق  
 من المنع من أن المنع طلب الدليل على المقدمة وتعر يفها المشهور بقضية  
 جعلت جزءاً من قيدان اختصاصها بالقضية لما سبق في من المحشى  
 أن الدليل إنما يطلب على الحكم والتصديق فالمقدمة قبل هذا التعريف  
 معلومة بكونها قضية متعلقة بالدليل بنوع اختصاص به وقد يقال  
 وجهه أن الدليل لا يخرج بعد إذا القضية جنس شامل للقبل والكثير  
 كائناتون الذي يطلق على مثل علم واحد فقوله والدليل ليس  
 بقضية ليس بصحيح على إطلاقه وإنما يصح على مذهب المنطقيين  
 حيث جعلوا الهيئة التي ليست بقضية جزءاً من الدليل على أنه لا يصح  
 على مذهبهم أيضاً لأن كون المركب من الداخل والخارج خارجاً

قوله بنوع اختصاص المح دفع  
 سؤال بأن قولنا الصغرى موجبة  
 مثلاً قضية خارجة عن الدليل  
 فلا يكون مختص به وقد دل  
 الإضافة اللامية دلي  
 الاختصاص فبها تنافى جواب  
 بأن نوع الاختصاص من معاني  
 اللام أيضاً ولا شك أن ذلك القول  
 مختص بذلك الدليل نوع  
 اختصاص فانه بين الجواب  
 صغرى دليل آخر ولا يجاب بحكم  
 آخر كما لا يخفى

انما هو اذا لم يكن الخارج محتاجا في قوامه الى الداخل واما اذا كان محتاجا اليه كاهنها فالركب منها بعد داخلا كالركب من الجوهر والعرض فانه بعد جوهر الاعراض ولا مخلص الابان يجعل الموصول عبارة عن القضية الواحدة انتهى لمخضا وفيه بحث لان كون القضية جنسا منطبقيا في التعريف لا يوجب كونها جنسا نحويا شاملا للقليل والكثير كالتميز كيف وقد خصصها تاء الوحدة بالواحدة كالنمرة فقياسها الى القانون مع الفارق والقضية المركبة واحدة مقيدة كسائر البسائط المقيدة بقبود اجالية لو فصلت صارت قضايا ولذا قد يتوجه المناظرة الى قيوداتها ولا جل ان القضية مختصة بالواحدة احتاجوا الى جمعها في تعريف القياس ولو سلمنا ان التاء فيها ليست للوحدة بل علامة النقل فقط من الوصفية الى الاسمية كما قبل فالظاهر ان يجعل الموصول ههنا عبارة عن القضية المنكرة بناء على ان الاصل في الخبر هو التأكيد والتكيد دال على الوحدة فان قلت القضايا المأخوذة في الدليل واحدة باعتبار بوجهة واحدة عرضية هي الهيئة العارضة كجميع موم مسائل علم واحد ولهذا صح اخذ القول المنكر في تعريف القياس فيصدق عليها القضية بتله الوحدة معرفة كانت او منكرة وان لم تصدق على القضايا التي لم تكن واحدة باعتبار لا بوجهة واحدة ذاتية ولا بوجهة واحدة عرضية ولا يمكن حل الوحدة على الوحدة الحقيقية لان كل قضية عبارة عن امور ثلاثة هي اجزاؤها فلا تكون واحدة بالذات بل باعتبار اى باعتبار كونها معروضة للهيئة الاخبارية قلت نعم لكن القضية لما كانت في الاصل مشتقة من القضاء بمعنى الحكم دل الوحدة المنضمة اليها من جهة التاء او من التأكيد على ان المراد منها ما يستفاد منه حكم واحد والا فلا يخرج الدليل ولو بعد تقييدها بالواحدة لاجل ما ذكرت مع ان المسائل جعل ذلك التقييد مخلصا وايضا لو صدق القضية على المركب من قضيتين لم يصح عدول الشارح في تعريف الدليل من قضايا



القضييتين كما سبق فالحق ان الدليل المؤلف من حكيم او اكثر ليس  
 بقضية فلذا خصص الموصول بها لا يكون القضايا المعروضة للهيئة  
 اعني المركب الاصول مقدمة من الدليل المنطقي المركب منها ومن الهيئة  
 وان يجوز ههنا قوله ولقائل ان يقول الخ لا يخفى ان ههنا اربع  
 احتمالات لان المراد من الموصول اما القضية واما مطلق الشيء  
 وعلى كل تقدير فالمراد من التوقف عليه اما التوقف على صحته واما التوقف  
 على نفسه والشق الثاني من ترتيبه مخصوص بالآخر الذي هو ان يراد  
 من الموصول مطلق الشيء ومن التوقف عليه التوقف على نفسه والشق  
 الاول شامل للاحتتمالات الثلاثة الاول فتلخيص كلامه ان خصص  
 الموصول بالقضية سواء اريد التوقف على صحتها او على نفسها او اريد  
 بالموصول مطلق الشيء وبالتوقف عليه التوقف على صحته يلزم  
 ان لا يصدق التعريف على شرائط الادلة وان اريد بالموصول مطلق الشيء  
 وبالتوقف عليه التوقف على نفسه كما هو ظاهر التعريف كما يصدق  
 على نفس الدليل كما تقدم يصدق على نفس المستدل وعلمه وفكره وغيرها  
 من العطل التي تتوقف عليها الدليل وصحته اما الملازمة في الشق الاول  
 اما على تقدير كون الموصول عبارة عن القضية فلان شرائط الادلة  
 ليست القضايا الحاكمة بان الصغرى موجبة والكبرى كلية وهذا الدليل  
 مستلزم مثلا والاكساح استدلال من لا يعرف المنطق ولا يتصور  
 معنى الايجاب والكلية وهو باطل بل للشرائط هي انفس الايجاب  
 والكلية والاستلزام اعني انفس الواقع التي يطابقها احكام تلك القضايا  
 فبعد تخصيص الموصول بالقضية يخرج الشرائط سواء اريد بالتوقف  
 عليه التوقف على نفسه او على صحته لا يقال يجوز ان يحمل على ما هو  
 اعم من القضية بالفعل او بالقوة القريبة او البعيدة والايجاب مثلا  
 اذا حصل صورته في الذهن وحكم به صار قضية فذلك الشرائط  
 من شأنها ان تصير قضايا فهي قضايا ولو بالقوة البعيدة لانقول هذا

مع كونه تكلفا بعد تكلف بلا قرينة واضحة يستلزم ان يصدق التعريف  
على وجود المستدل ووجود علمه ووجودات سائر العلل حيث ان وجود  
كل منها قضيا بالقوة البعيدة ايضا وان لم يستلزم ان يصدق على نفس  
المستدل وايضا هو على تقدير ان يراد التوقف على نفسه يستلزم صدق  
التعريف على اطراف الشرطيات المأخوذة في الدليل بل على المركبات  
التعقيدية المأخوذة فيه وكذا الكلام فيما قبل يجوز ان يراد القضية حقيقة  
او حكما وتلك الشرائط قضيا بحكما انتهى مع ان فيه ما فيه لان تلك الشرائط  
لما لم تكن صورا ذهنية لم تكن في حكم القضايا في جريان المطابقة للواقع  
فيها لاستحالة مطابقة الشيء لنفسه وان كانت قضيا بالقوة البعيدة  
واما على تقدير كون الموصول عبارة عن مطلق الشيء واريد بالتوقف  
عليه التوقف على صحته فلان الصحة في الاصل بمعنى البراءة عن كل مفسد  
كافي القاموس ثم نقلوها واستعملوها تارة في معنى استجماع الشرائط  
كافي صحة الهيئة وصحة التعريفات وتارة في معنى الصدق كافي صحة  
الصغرى وتارة في معنى يعبرها كافي صحة مادة الدليل لان صحة المادة  
ليست مختصة بصدقها بل عبارة عن صدقها ومناسبتها المطلوب  
جميعا وكافي صحة الدليل مادة وصورة ومن البين ان ليس للشرائط  
صحة باحد هذين المعنيين اما بمعنى المطابقة للواقع فلما عرفت ان تلك  
الشرائط انفس الواقع فلا يوصف بالصحة بهذا المعنى الا القضيا  
الحاكمة بها واما بمعنى استجماع الشرائط فلان ليس لتلك الشرائط  
شرائط آخر تفسدها بدونها فان قيل بل لكل منها شروط  
فان الاجاب الخارجى مثلا يتوقف على وجود الموضوع وكون ذلك  
الوجود محققا في الخارج وعلى كون المحمول ثابتا له في الخارج وكلية  
الكبرى يتوقف على عدم كونها قضية طبيعية وعلى كون موضوعها  
مساويا لمحمولها واخص منه مطلقا والاستلزام المعنوي في الدليل  
اي استلزام السبب للمسبب كما يأتي من المحشى يتوقف على صحة الصورة

قوله على اطراف الشرطيات  
لا يقال هذا ممنوع اذ يخرج تلك  
الاطراف عن التعريف بما يتوقف  
عليه صحة الدليل لان صحة  
الدليل انما يتوقف على صحة  
الشرطية لا على صحة اطرافها  
لانا نقول فلا يقول في صدقه  
على مقدم الشرطية لى كانت  
جزئا من القياس الاستثنائي  
واستثنى عن المقدم  
عن الثاني فان صحة ذلك الدليل  
يتوقف على صحة ذلك المقدم  
فيلزم ان يكون مقدمة كنفس  
المقدمة الاستثنائية وهو باطل  
م

ومناسبة

ومناسبة المادة اعني العلاقة الصحيحة للانتقال وعلى شرائطهما وسيجيء  
تحقيقه قلنا على تقدير اطراد ذلك في كل شرط نخل الكلام الى شروط  
الشروط فانها شروط الصحة الدليل ايضا فاما ان يتسلسل الشروط  
او يشي الى شرط غير مشروط فلا يصدق التعريف عليه مع انه مقدمة  
قطعا وبالجملة لا يصدق التعريف حيث يدعى جمع الشرائط وان صدق  
على بعضها وبهذا ظهر انه فاع المناقشة المنقولة عنه ههنا حيث قال  
ويمكن ان يناقش بانه لا مانع عن صدق التعريف على التوجه الاخير  
على الشرائط لجواز ان يكون صحة الدليل موقوفة على صحتها ايضا  
وان كان غير ملائم لكن على هذا يصدق التعريف بحسب الظاهر  
على الفكر ونحوه اللهم الا ان يمنع التوقف على صحته حتى يلزم  
كونه مقدمة في فكر انتهى على ان منع التوقف على صحة الفكر  
والهيئة منع الحكم المعلوم قطعاً ومن الافضل من حل الصحة التي قدرها  
المحشي في التعريف على معنى الثبوت في الدليل ليكون المعنى ما يتوقف  
على ثبوته في الدليل صحة الدليل فيصدق التعريف على الشرائط  
ولا يخفى ان حل الصحة على المعنى اللغوي كما في قول الشاعر صح  
عند الناس اني عاشق اى ثبت ثم تخصيصه بالثبوت في الدليل تعسف  
بمرتين اذ لا يلتفت اليه مع شيوع المعنى الاصطلاحي مع انه يستلزم  
صدق التعريف على الاجزاء الثانوية للدليل كالموضوع والمحمول وغيرهما  
من اجزاء القضايا الثابتة في الدليل ولبس شيء منها بمقدمة كما يستلزم  
صدقه على نفس الهيئة قوله وان كانت كلمة ماعبرة عن مطلق الشيء  
الح يعني واريد بالتوقف عليه التوقف على نفسه كما يدل عليه ما في  
اكثر النسخ حيث قال في الشق الاول ان كان كلمة ماعبرة عن القضية  
او المراد بالتوقف عليه التوقف على صحته بكلمة او الفاصلة وفي هذا الشق  
وان كانت كلمة ماعبرة عن مطلق الشيء والمراد بالتوقف عليه التوقف  
على نفسه بالواو والواصلة ويدل عليه ايضا ما نقل عنه ههنا حيث قال

هذامبنى على الظاهر والا فلو اريد بالتوقف عليه التوقف على صحته  
لا يلزم صدق التعريف على ما ذكر من العلل فليثما مل انتهى ولهذا  
جعلنا الشق الاول شاملا لثلاثة احتمالات والشق الثاني خاصا باحتمال  
واحد من الاربعة ولا يخفى قبح التزديد حينئذ بعد ظهور الاحتياج  
الى احدهما والتأويلين في دفع انتقاضه بنفس الدليل وايضا لا يحسن  
الاقترار ههنا على انتقاضه بنفس المستدل وعلمه وغيرهما بل المناسب  
ان يفرض بانتقاضه بنفس الدليل ايضا اللهم الا ان يعرض عنه  
لظهوره كما اشرنا وايضا الظاهر ان يكون قوله ولقائل ان يقول  
ايرادا على كل من الجوابين فالوجه ههنا ان لا يعتمد على ما في اكثر النسخ  
ولا على ما نقل عنه بل يحمل مراده على ان يقال ان كان كلمة ما عبارة  
عن القضية كما هو الجواب الاول يلزم ان لا يصدق التعريف على الشرائط  
سواء اريد بالتوقف عليه التوقف على نفسه او على صحته وان كان  
كلمة ما عبارة عن مطلق الشيء واريد بالتوقف عليه التوقف على صحته  
كما هو الجواب الثاني يلزم ان يصدق التعريف على المستدل وعلمه  
وغيرهما من العلل لان صحة الدليل يتوقف على صحة كل منها بمعنى  
استجماع الشرائط لان المستدل من حيث هو مستدل مشروط  
بشروط لا تخص كعدم فقد القوة الفكرية وعدم المعلومات المناسبة  
لالمطلب وكذا علمه مشروط بكونه مطابقا للواقع وبكونه علما مناسباً  
لالمطلب وهكذا وبهذا يتخلل الحاشية المقولة عنه ويدل على ان مراده  
ما ذكرنا قوله فيما بعد لا يقال الخ فانه انما يدفع النقص بالمستدل وامثاله  
لا بنفس الدليل فعلى الاول يتخلل نظام الكلام دون الثاني فالحق  
ان ما في اكثر النسخ مضروب وما زيد في الشق الاول باو الفاصلة فهو  
في الشق الثاني بالواو الواصلة قوله على نفس المستدل وهو الفاعل  
الفاعلية للدليل المؤلف وعلمه بالمبادئ وبمناسبتها وبكيفية الترتيب  
والتأليف وبالصحح من السقيم والعقيم من شروطه وقوله وغيرهما

من الظل شامل للقطر الصورة التي هي الهيئة كما اشرنا بل شامل لفردات  
 المثل المادية اذا كل مشروط بالنسبة للمطلب كما لا يخفى قوله كما لا يخفى  
 على النصف يشير الى ان لاحد ان يلتزم كون الكل مقدمة بهذا المعنى  
 الاعم اذ الدليل بنفيه قطعاً لكنه خلاف الظاهر اذ لا يطلعون المقدمة  
 الاعلى القضايا الاجزاء والشرايط والمنازع فيه خارج عن جد الانصاف  
 عند المناظر القاصد لاظهار الصواب اذ الانصاف اعطى النصف  
 وقصد الصواب مشترك بين الخصمين فالنصف ههنا كناية عن المناظر  
 فاندفع بعض الاوهام قوله لا يقال الخ اختيار للشق الثاني ومنع  
 لزوم صدقه على المستدل واسأله مستند بحمل التوقف عليه على متبادرة  
 الذي هو التوقف بلا واسطة وتوقف صحة الدليل على هذه الامور  
 بواسطة توقف الدليل عليها قوله لا نأقول الخ ابطال  
 المستند المذكور بانه لو حمل التوقف على ما يلزم ان لا يصح  
 التعريف على القضايا الاجزاء كالصغرى لان صحة الدليل توقف  
 اولاً على معروضه الذي هو الدليل ثم بواسطته توقف على اجزائه مع  
 ان تلك القضايا الاجزاء مقدّمات قطعاً بحيث لا مجال لانكاره وان امكن  
 انكار كون الشرايط مقدّمات ولذا احتاج فيها الى التحصن بكلام  
 السيد الشريف في بعض تصانيفه ولا جيل ذلك لم يتعرض بها ههنا  
 واقتصر على الاجزاء مع انه لا يصدق على كل من الشرايط ايضاً لان  
 توقف صحة الدليل عليها ايضاً بواسطة الدليل المتوقف على الهيئة  
 وعلى المسادة المناسبة لان كلا منها اما شرط لصحة الهيئة واما شرط  
 لصحة المسادة كما لا يخفى ولقائل ان يقول فيه بحث اما اولاً فانه ان حمل  
 صحة الدليل على معنى مجموع صحة المادة والصورة فذلك المجموع  
 يتوقف اولاً على جزئه الذي هو صحة الصورة فقط وصحة المادة فقط  
 لا على الدليل الخارج عنه لان توقف الشيء على جزئه اقدم من توقفه  
 على الامر الخارج نعم على تقدير ان يحمل التوقف على التوقف بلا واسطة

يلزم ان ينحصر المقدمة بهذا المعنى في احدى هاتين الصحتين فلا يكون  
صحة الصغرى او الكبرى مقدمة ايضا لان توقف صحة الدليل  
على صحة الصغرى فقط بواسطة صحة مجموع المادة لكنه لا يجدي به نفعاً  
وان جملها على ما يعم كلا من الصحتين فقط ليكون المعنى ما يتوقف  
عليه شيء من صحيحة المادة والصورة فيختل حكمه بل يزوم خروج القضايا  
الاجزاء حيث لا بد لان صحة مجموع المادة فقط يتوقف اولا على جزئها  
الذى هو صحة الصغرى فقط مثلاً فيكون صدق كل جزء مقدمة قطعاً  
وكذا لا يخرج شيء من الشروط لان صحة الهيئته بمعنى استجماع  
الشروط يتوقف اولا على كل من تلك الشروط توقف الكل على جزئه  
بالذات وكذا لا يخرج مناسبة المادة لانها كصدق كل قضية جزء  
من صحة المادة بالذات ولذا حل الشارح المحقق صحة الدليل في التعريف  
على هذا المعنى وحكم فيما سبأني بان الاستلزام ليس بما يتوقف عليه شيء  
من الصحتين بناء على انه حله على معنى صحة الصورة وسيجي تفصيله  
واما ثانياً فلان ما ذكره لا يزم على تقدير ان يحمل اضافة الصحة  
الى الدليل على اضافة الصفة الى الموصوف كما اسلفنا واما ثالثاً فلان  
التوقف على نفس الدليل اولا هو مطلق الصحة لا صحة الدليل المذكورة  
في التعريف لان الدليل هو معروض الاول لا الثاني الا ترى انا اذا قلنا  
زيد ضارب الغلام فمطلق الضرب صفة الغلام وضرب الغلام صفة زيد  
لا صفة الغلام والالكان للغلام غلام آخر يل صحة الدليل عارض للمدعى  
يقان هذا المدعى صحيح الدليل الا ان يقال صحة الدليل عبارة عن نسبة  
قولنا هذا الدليل صحيح ولا شك ان النسبة يتوقف على الطرفين تعقلاً  
وتحقيقاً لكن باعتبار تلك النسبة يحصل هناك معنى آخر بوصف به المدعى  
وهو كونه بحج بصح دليله فليأمل قوله ثم يقال هذا التعريف  
الحل هذا اراد آخر على تعريف المقدمة ههنا بذلك اورده الفاضل العصام  
يعنى لو كان المقدمة المأخوذة في تعريف المنع معرفة بذلك التعريف

لكان المنع طلب الدليل على الموقوف عليه فيلزم ان لا يكون المنع مسموعا  
 في كثير من المواضع التي لاشبهة في سماعه هناك واللازم باطل ثم ان ليس  
 مراده ان ذلك التعريف في نفسه يستدعي ذلك لان استدعائه بواسطة  
 تعريف المنع ولا انه بمجرد توسط تعريف المنع يستدعيه لان  
 تعريف المنع بطلب الدليل على المقدمة بهذا المعنى ليس تعريف  
 للمنع المسموع فقط بل لمطلق المنع الشامل لغير المسموع ايضا كمنع المقدمة  
 البديهية او المعلومة بالعلم المناسب حيث لم تقيد المقدمة فيه بالحقيقة  
 والعام لا يستدعي الخاص ولو سلم انه تعريف للمنع المسموع فقط  
 فليس المراد بالمقدمة المأخوذة فيه او التوقف المأخوذ في مفهومها ماهو  
 في زعم السائل فقط حتى يستدعي ذلك بل المراد من كل منهما ماهو  
 بحسب الواقع او اعم منه وبما في زعم احد الخصمين وعلى التقديرين يكتفي  
 في تحقق المنع بهذا المعنى كون المنوع موقوفا عليه في الواقع سواء  
 علمه المانع ولا بل مرادة ان المانع منعها لكونه مانعا قاصدا  
 لظهار الصواب يجب عليه اثبات كون منعه منعها لكونه مانعا قاصدا  
 هذا منع مقدمة غير معلومة وكل منع شأنه كذا فهو مسموع موجه  
 لان الاشتغال بما يحتمل عدم المسموعية يتأقصد اظهار الصواب ولذا  
 قال شارح الاداب السعدية لا بد للمانع من الحركات الفكرية اذ المقدمة  
 ربما يكون بديهية فلا يسمع منعها وهذا القدر ضروري سواء عرفت  
 المقدمة بالموقوف عليه او بلازم الصحة فاذا عرفت بالموقوف عليه  
 يجب عليه اثبات التوقف اما لانه لولا اثبات التوقف لم يثبت كون المنوع  
 مقدمة فلا يثبت كون مطالبته منعها فضلا عن كونها منع مسموعا واما لانه  
 لولا اثبات التوقف لم يثبت كون المنوع ملتزما عند المعلل ومنع الحكم  
 الغير الملتزم غير مسموع وعلى كل تقدير فلا بد من اثبات التوقف حتى يكون  
 منعه مسموعا وذلك لاثبات مشكل في بعض المواضع كالاجاب والكلية  
 وبالجملة لو كان المقدمة ههنا معرفة بالموقوف عليه لوجب على المانع

اثبات التوقف المشكل في كثير من المواضع في مسموعية منعه فليزوم  
 ان لا يكون منعه مسموعا في تلك المواضع بخلاف ما اذا عرفت بلازم الصحة  
 فلا يجب عليه حينئذ الاثبات للزوم ولا اشكل فيه في شيء من المواضع  
 لانه في مثل الايجاب مثلا ثابت بما ذكره اهل المعقول من انه لولا الايجاب  
 لوقع الاختلاف في النتيجة ايجابا وسلبا فقد عرفت ان الاستدعاء المذكور  
 مني على مقدمة مطلوبة هي ان المانع من حيث كونه مانعا فاصدا  
 لاظهار الصواب يجب عليه في مسموعية منعه اثبات كون منعه مسموعا  
 هذا غاية نحرير كلامه هذا اقول وبعد فيه بحث من وجوه اما اولا  
 فلاننا لنسلم انه يجب عليه اثبات كون منعه موجهها اذا المانع من حيث  
 هو مانع يجوز فلا يجب عليه اثبات شيء فضلا عن ذلك وما ذكرتم من المناقاة  
 لقصد اظهار الصواب ممنوع اذا المنا في هو الاشتغال بما لا يحتمل  
 للمسموعية لا بما يحتمل اللامسموعية والفرق ظاهر واما ثانيا فلوسلمنا  
 انه يجب عليه اثبات كون منعه موجهها فذلك الاثبات ضروري لمن يقصد  
 اظهار الصواب لا بشرط للمسموعية كما يدل عليه قوله حتى يكون منعه  
 مسموعا كيف ولو توقف المسموعية على الحكم بها لما يمكن الحكم  
 بالمسموعية ولا نفس المسموعية و مراد شارح الادب ما ذكرنا لانه  
 في صدد ان المنع المجرد داخل في تعريف المناطرة بمعنى النظر والفكر لانه  
 لا يخلو عن ترتيب امور معلومة واما ثالثا فلوسلمنا ان المسموعية تتوقف  
 على اثبات كون منعه موجهها فانما يجب عليه اثبات التوقف لوجوب  
 عليه في مسموعية منعه اثبات ان منعه منع حقيقي مسموع وهو ممنوع  
 بل يكفي اثبات انه موجه مطلقا كمنع المدعى مجازا فان اراد انه لولا اثبات  
 التوقف لما ثبت كونه منعا حقيقيا مسموعا فسلم لكن المنع الحقيقي  
 المسموع اخص من مطلق المسموع ولا يلزم من عدم اثبات الخاص عدم  
 اثبات العام بل هو ثابت بمجرد كون المنوع خفيا عند المانع بداهة  
 ووجدنا مع كونه ملتزما عند المعلل وان اراد انه لولا اثبات التوقف لم يثبت



يكون تلك المقدمة ملتزمة عند المعلل فلا يثبت كونه موجها مطلقا فهو  
 ممنوع لجواز ان يثبت الالتزام بمجرد اللزوم الثابت واللام يثبت ذلك  
 على تقدير تعريف المقدمة باللازم الصحة ايضا وهو خلاف ما رتبته ثم  
 يجب اثبات التوقف حينئذ على كل حاكم حتى يعلم كون المنع حقيقيا  
 لا على المانع فقط ولا لتوقف المجموعة عليه لما عرفت فالاول ان يقول  
 هذا التعريف يستدعي ان لا يعلم كون منع مثل الايجاب والكلية وانما لهما  
 متنا حقيقيا للاشكال في اثبات التوقف فيها مع انه لاشبهة في كونها  
 ممنوعا حقيقيا لكن على هذا يتوجه عليه ان كون تلك النوع حقيقيا  
 ممنوع كلف وهي ممنوع مجازية عند من فسر المقدمة ههنا بقطعية جعلت  
 جزئية قوله ان يكون اثبات التوقف الخ اي فيها كان نظريا  
 والاول ان يكون الحكم بالتوقف واجبا قوله مشكل جدا لما ذكره  
 صاحب اليراد الذي هو الفاضل العصام من انه يجوز ان يكون الصحة  
 موقوفة على اندراج الاصغر تحت الاوسط ويكون هذه الامور من لوازم  
 ذلك الاندراج ولازم الموقوف عليه لا يلزم ان يكون موقوفا عليه وثابته  
 دونه خروط القناد انتهى واقول لعل الاوسط سهو من الناسخ بدل الاكبر  
 والافجرد اندراج الاصغر تحت الاوسط لا يوجب الكلية او مراده على  
 اندراج الاصغر تحت الاوسط على وجه مخصوص ويكون الايجاب  
 والفعالية من لوازمه وعلى اندراج الاوسط في الاكبر ويكون الكلية  
 من لوازمه وتوضيح مراده ان اللوازم على ثلثة اقسام كما اشارنا لازم متقدم  
 على اللزوم بحسب الوجود كالشروط والمعلل ولازم متأخر كالمعلول  
 بالنسبة الى علته التامة ولازم مع الشيء اللزوم بحيث لا تقدم ولا تأخر  
 بينهما كما حد معلول علة واحدة بالنسبة الى الاخر بشرط ان لا يكون  
 وجود احدهما مشروطا بوجود الاخر وان للتوقف عند هم معنيين  
 احدهما المعنى الاخص المختص باللازم المتقدم وهو ان لا يمكن وجود الشيء  
 الا بعد وجود شيء آخر والشيء الاول هو الموقوف وقد اعتبر فيه بعدته

اى تأخره عن الشيء الثاني الموقوف عليه وثانيهما المعنى الاعم المفسر  
 بقولهم لولاه لامتنع وهو شامل لجميع اقسام اللوازم لان المزوم يمنع  
 بانتفاء اللازم مطلقا والمتبادر السابع في اطلاقه هو المعنى الاول  
 ولذا حمله القائل عليه فحينئذ يتوجه ان يقال يجوز ان يكون مثل  
 الایجاب والكلية وغيرهما لوازم مع الصحة او متاخرة عنها وان يكون  
 اللازم المتقدم هو الاندراج فقط واما ثبات انها لوازم مقدمة على الصحة  
 ذاتا فدونه خبط القناد واجيب عنه بحمل التوقف على المعنى الاعم  
 فيؤل الى ما ذكره القائل ولا يخفى انه خلاف المتبادر على ان فيه ما فيه  
 كما ستعرف فيما اختاره القائل فان قلت لا اشكال في التوقف بالمعنى  
 الاخص لان الصحة بمعنى استجماع هذه الامور تتوقف على كل منها  
 توقف الكل على الجزء قلت للمقائل لا يسلم ان الصحة بمعنى استجماع  
 هذه الامور بل يقول الصحة بمعنى استجماع الامور الموقوف عليها  
 وليكن تلك الامور هي اندراج الاصغر تحت الاوسط واندراج الاوسط  
 تحت الاكبر وهذه الامور مع الصحة من لوازمهما وقد ينقل عن ابن الحشى  
 ابي طالب ان وجه الاشكال ان ايجاب الصغرى مثل لبس مما يتوقف عليه  
 صحة الدليل قطعا اذ الدليل يكون منتجا مع سلب الصغرى كما حقق  
 في محله ويؤيد ذلك جعلهم الشرط المذكور شرطا لكلية الانتاج للاصل  
 الانتاج انتهى واورد عليه ان صحة الدليل ليست عبارة عن مطلق  
 الاستلزام والانتاج بل عبارة عن الانتاج لذاته وهو مشروط بمثل  
 الايجاب والكلية قطعا اقول لا يخفى فساد ذلك الاراد لان جل الصحة  
 في التعريف على الاستلزام الذاتي بوجوب تخصيص الدليل فيه بنوع القياس  
 فيخرج عن التعريف مقدمات قياس المساواة والاستقراء والتشليل  
 وامثالها مما هو منتج بواسطة مقدمة اجنبية او غريبة ولذا اخذ الحق  
 من عرف المقدمة بقضية جعلت جزء قياس او جهة فالصحة  
 في التعريف بمعنى مطلق الاستلزام قطعا نعم يراد عليه ان المراد ما يتوقف

عليه صحة نوع الدليل الذي التزمه الممثل لاصحة كل نوع كيف وبعض  
 الاشكال لا يتوقف على الايجاب او الكلية فان اراد ان نوع الشكل الاول  
 من القياس قد يكون منتجا مع سلب الصغرى لذاته لا بواسطة مقدمة  
 اجنبية او غريبة فذلك باطل وان اراد ان الدليل المرتب على هيئة الشكل  
 الاول قد يكون منتجا مع سلبها بواسطة صدق مقدمة اجنبية كما اذا قلنا  
 لاشي من الحجر بحجران وكل حيوان حساس ينتج قولنا لاشي من الحجر  
 بحساس لكن بواسطة قولنا لاشي من الحساس بحجر اذ لو بدل  
 الاكبر بالجسم كذبت النتيجة لكذب الواسطة الاجنبية فسيم لكن المعلن  
 هناك لا يدعى توقف صحة الدليل على الايجاب بل على صدق  
 تلك الواسطة الاجنبية لان الايجاب شرط لنوع الشكل الاول من جنس  
 القياس لا من اى جنس وهو ظاهر ولما ماذكره الفاضل العصام  
 في حاشية الشمسية من ان مما هو بين الانتاج قولنا لاشي من الحجر بحجران  
 وبعض الحيوان هو الصهايل فانه ينتج لاشي من الحجر بصاهل فان سلب  
 الشي عن كل افراد شي وجصر شي آخر في بعض المصلوب يفيد سلب  
 المحصور عن ذلك الشي وبذلك يبطل حصر المنتج من الشكل الاول  
 في الضروب الاربعة وعدم انتاج الصغرى السالبة وعدم انتاج  
 الكبرى الجزئية وكون النتيجة تابعة لاختصاص المقدمتين انتهى فندفع  
 بان ماذكره دليل صحيح لكنه ليس بقياس مشروط بمثل الايجاب والكلية  
 لانه اعترف بان انتاجه انما هو بواسطة الحصر المحفوظ في الكبرى اعني  
 حصر الصاهل في بعض الحيوان اذ لو لم يلاحظ ذلك الحصر لوقع  
 الاختلاف في النتيجة كما اذا بدل الاكبر بمما هو اعم من الاوسط والاصغر  
 مثل الجسم والجوهر بان يقال لاشي من الحجر بحجران وبعض الحيوان  
 جسم او جوهر فالحق حينئذ الايجاب فحينئذ نقول ذلك الحصر مشتمل  
 على حكمين مختلفين بالايجاب والسلب اعني قولنا بعض الحيوان صاهل  
 ولاشي من غير ذلك البعض بصاهل فان كان الجزء السلبي من الحصر

اى تأخره عن الشيء الثاني الموقوف عليه وتأنيهما المعنى الاعم المفسر  
 بقولهم لولاه لامتنع وهو شامل لجميع اقسام اللوازم لان المزوم يمنع  
 بانتفاء اللازم مطلقا والمتبادر السامع في اطلاقه هو المعنى الاول  
 ولذا جملة القائل عليه فحينئذ توجه ان يقال يجوز ان يكون مثل  
 الایجاب والكلية وغيرهما لوازم مع الصحة او متاخرة عنها وان يكون  
 اللازم المتقدم هو الاندراج فقط واما ثبات انها لوازم مقدمة على الصحة  
 ذاتا فدونه خرق القناد واجب عنه بحمل التوقف على المعنى الاعم  
 فيؤول الى ما ذكره القائل ولا يخفى انه خلاف المتبادر على ان فيه ما فيه  
 كما ستعرف فيما اختاره القائل فان قلت لا اشكال في التوقف بالمعنى  
 الاخص لان الصحة بمعنى اجتماع هذه الامور تتوقف على كل منها  
 توقف الكل على الجزء قلت القائل لا يسلم ان الصحة بمعنى اجتماع  
 هذه الامور بل يقول الصحة بمعنى اجتماع الامور الموقوف عليها  
 وليكن تلك الامور هي اندراج الاصغر تحت الاوسط واندراج الاوسط  
 تحت الاكبر وهذه الامور مع الصحة من لوازمها وقد ينقل عن ابن الحنثي  
 ابى طالب ان وجه الاشكال ان ايجاب الصغرى مثلا ليس بما يتوقف عليه  
 صحة الدليل قطعا اذ الدليل يكون متبعا مع سلب الصغرى كما حقق  
 في محله وبوهد ذلك جعلهم الشرط المذكور شرطا لكلية الانتاج لا لاصل  
 الانتاج انتهى واورد عليه ان صحة الدليل ليست عبارة عن مطلق  
 الاستلزام والانتاج بل عبارة عن الانتاج لذاته وهو مشروط بمثل  
 الايجاب والكلية قطعا اقول لا يخفى فساد ذلك اليراد لان حل الصحة  
 في التعريف على الاستلزام الذاتي يوجب تخصيص الدليل فيه بنوع القياس  
 فيخرج عن التعريف مقدمات قياس المساواة والاستقراء والتبثيل  
 وامثالها مما هو منتج بواسطة مقدمة اجنبية او غريبة ولذا اخذ الحجة  
 من عرف المقدمة بقضية جعلت جزء قياس او حجة فالحجة  
 في التعريف بمعنى مطلق الاستلزام قطعا نعم يرد عليه ان المراد ما يتوقف

عليه صحة نوع الدليل الذي التزمه الممثل لاصحة كل نوع كيف وبعض  
الاشكال لا يتوقف على الايجاب او الكلبة فان اراد ان نوع الشكل الاول  
من القياس قد يكون منتجا مع سلب الصغرى لذاته لا بواسطة مقدمة  
اجنبية او غريبة فذلك باطل وان اراد ان الدليل المرتب على هيئة الشكل  
الاول قد يكون منتجا مع سلبها بواسطة صدق مقدمة اجنبية كما اذا قلنا  
لاشيء من الحجر بحجران وكل حيوان حساس ينتج قولنا لاشيء من الحجر  
بحساس لكن بواسطة قولنا لاشيء من الحساس بحجر اذ لو بدل  
الاكبر بالجسم كذبت النتيجة لكذب الواسطة الاجنبية فسلم لكن المعلن  
هناك لا يدعي توقف صحة الدليل على الايجاب بل على صدق  
تلك الواسطة الاجنبية لان الايجاب شرط لنوع الشكل الاول من جنس  
القياس لا من اي جنس وهو ظاهر ولما ما ذكره الفاضل العصام  
في حاشية التسمية من ان مما هو بين الانتاج قولنا لاشيء من الحجر بحجران  
وبعض الحيوان هو الصهايل فانه ينتج لاشيء من الحجر بصاهل فان سلب  
الشيء عن كل افراد شيء وجصر شيء آخر في بعض المسلوب يفيد سلب  
المحصور عن ذلك الشيء وبذلك يبطل حصر النتيجة من الشكل الاول  
في الضروب الاربعة وعدم انتاج الصغرى السالبة وعدم انتاج  
الكبرى الجزئية وكون النتيجة تابعة لآخر المقدمتين انتهى فذفوع  
بان ما ذكره دليل صحيح لكنه ليس بقياس مشروط بمثل الايجاب والكلية  
لانه اعترف بان انتاجه انما هو بواسطة الحصر المحفوظ في الكبرى اعني  
حصر الصاهل في بعض الحيوان اذ لو لم يلاحظ ذلك الحصر لوقع  
الاختلاف في النتيجة كما اذا بدل الاكبر بمما هو اعم من الاوسط والاصغر  
مثل الجسم والجوهر بان يقال لاشيء من الحجر بحجران وبعض الحيوان  
جسم او جوهر فالحق حيثئذ الايجاب فيثبت ذلك الحصر مشتمل  
على حكمتين مختلفتين بالايجاب والسلب اعني قولنا بعض الحيوان صاهل  
ولاشيء من غير ذلك البعض بصاهل فان كان الجزء السلب من الحصر

خارجا عن الدلائل كان استلزامه بواسطة مقدمة اجنبية فلا يكون  
قياسا وان كان داخلا فيه فلا يكون الكبرى من القضايا المتعارفة  
عندهم لامن البساط وهو ظاهر لانها مشتملة على حكمين مختلفين  
بالايجاب والسلب ولامن المركبات لان المحكوم عليه بالصهالة هو  
بعض الحيوان والمحكوم عليه بسلب الصهالة ما عدا ذلك البعض  
من الاشياء فلا يكون الحكمان متحدين في الموضوع فلا يكون من المركبات  
التي يبحثوا عن احوالها بقدر الطاقة البشرية لان الحكمين فيها متحدان  
في الموضوع والكمية ومختلفان بالايجاب والسلب لانهم قصدوا تحقيق  
كيفيات النسب من الضرورة واللاضرورة والدوام واللادوام وذلك  
يوجب انهما موضوعي الحكمين ولو اعتبر مطلق التركيب لم ينحصر  
في عسدد وكان البحث عنه خارجا عن طاقة البشر والمراد من القضايا  
في تعريف القياس هو القضايا المتعارفة عندهم التي يبحثوا عن احوالها  
وقد مواءمها على بحث القياس من البساط والمركبات كما هو المتبادر  
فاذكره الخشفي في تعليقاته هناك في دفعه عنهم حيث قال فيه ان صدقه  
بواسطة خصوص المادة ليس بشئ لانه قاصر وقد يقال ينتج قولنا  
لاشئ من ج ب وبالسب فهو اقل ج ا فيبطل عدم انتاج السالبة  
الصغرى في الشكل الاول هذا واجب عنه بانه لو سلم الانتاج فهو  
انما يكون من الشكل الاول اذا كان موضوع الكبرى محمولا في الصغرى  
وحينئذ يكون الصغرى موجبة سالبة المحمول اعني كل ج مالم يسب  
لاسالبة كلية واعترض عليه بان السالبة تساوي الموجبة السالبة المحمول  
فاذا كانت الموجبة المذكورة منتهجة كانت السالبة منتهجة ايضا ويمكن دفعه  
بان المنوع هو الانتاج لذاته وهذه السالبة انما تستلزم النتيجة بواسطة  
الموجة السالبة المحمول اللازمة لها كذا ذكره الفاضل العصام  
ولا يخفى ان ذلك المؤلف من السالبة الصغرى وان لم يكن قياسا لكنه  
دليل صحيح مستلزم كليا بواسطة مقدمة غريبة هي تلك الموجبة السالبة

المحمول

المحمول اللازمة للسالبة مع عدم اشتراكهما في الحدود لان موضوع الكبرى  
 نقبض محمول الصغرى لاعتنه وقد صرحوا بان المقدمة الاجنبية  
 هي المقدمة التي لم تكن لازمة لشيء من مقدمتي الدليل والمقدمة  
 الغريبة هي المقدمة اللازمة لاحدى المقدمتين غير مشاركة لهما  
 في الحدود والاطراف فمجرد كون تلك الموجبة لازمة للصغرى السالبة  
 لا يخرجها عن الغريبة ولذا جعلوا الدليل المستلزم بواسطة حكمه  
 النقبض مستلزماً بواسطة مقدمة غريبة دون المستلزم بواسطة العكس  
 المستوى وبالجملة لاشك في كون ذلك المؤقت دليلاً صحيحاً لكن مثل الايجاب  
 شرط لنوع القياس المستلزم بالذات لاشترط كل دليل على هيئة الشكل  
 الاول فخدمات كل نوع من انواع القياس حاذ كروه في ذلك النوع  
 فمن الشروط والاجزاء ومقدمات غير القياس هي المقدمات الاجنبيات  
 او الغريبات مع الاجزاء فلاشكال قوله فيلزم ان لا يتم المنع الخ  
 اى فلو كان المنع طلب الدليل على المقدمة بهذا المعنى على قياس ما سبأني  
 او فلو كانت المقدمة المأخوذة في مفهوم المنع معرفة بهذا المعنى يلزم  
 ان لا يتم الخ فالظاهر الثغرة في الحقيقة داخلية على الملازمة المتفرعة  
 على ما سبق لكن هذه الملازمة على الاول يكون كبرى اقياس افتراضى  
 شرطى مطوى الصغرى بان يقبل لو كان المقدمة المأخوذة في مفهوم المنع  
 معرفة بذلك لكن المنع طلب الدليل على المقدمة بهذا المعنى وكلما كان  
 ذلك يلزم ان لا يتم الخ وقس عليه ما سبأني قوله وايضاً لاشك  
 ان طلب الدليل على ما يستلزم صحة الدليل من غير توقف عليه كالعكس  
 المستوى وعكس النقبض لمقدمتي الدليل وكذا اساساً القضايا اللازمة لهما  
 او للدعى فان منع الكل راجع الى منع مقدمة معينة واحتمال كون جميع  
 تلك اللوازم وسائط في الانتاج باطل في الادلة البينة الانتاج كاحتمال  
 كونها وسائط في ثبوت العكس للدليل فانه باطل في اللوازم الغير المتقدمة

قوله وكذا سائر القضايا اللازمة  
 نهيها كما اذا قيل في الاستدلال  
 على ان هذا الشئ المدعى حيوان  
 لانه حساس وكل حساس حيوان  
 يكون قولك هذا متحرك بالارادة  
 قضية لازمة للصغرى كعكسها  
 وقولك هذا ماش او جسم  
 او جوهر قضية لازمة للدعى  
 كعكسها كما لا يخفى

كما اذا جعل احد معلولى حلة واحدة او نفس تلك العلة دليلا على حكم  
 فصححة ذلك الدليل لا يتوقف على صحة المعلول الذي هو معه او متأخر  
 عنه فلا يتوقف عليه صحة ذلك الدليل مادة ولا صورة. وهو ظاهر نعم  
 قد يكون بعض تلك اللوازم اظهر فبستدل به على الدليل لكن الكلام  
 في توقف نفس الصحة لافي توقف العلم بالصحة. ولو سلم فاقول فيما لم يكن  
 اللوازم اظهر من الدليل كما اذا جعل احد المتضايقين دليلا على حكم  
 بان يقال مثلا زيد سدس من مال عمرو لانه ابوه فالمتضايق الاخر  
 الذي هو بنوه عمرو له مع الاخر تحقفا وتعقلا على ما قالوا ولذا  
 فان المحشى في الحاشية ههنا لانه يحتمل ان يكون انتاج النتيجة بالاستلزام  
 لا بالتوقف انتهى بمعنى يحتمل ان يكون انتاج الدليل بتيجته باستلزام لوازم  
 صحته مع النتيجة او بعدها لا يتوقفه على تلك اللوازم في الانتاج  
 ومن حله على معنى انه يحتمل ان يكون انتاج الدليل باستلزام الدليل  
 ذلك الانتاج لا يتوقفه عليه قال يشعر ذلك بان مراده من اللوازم الغير  
 الموقوف عليها مثل الانتاج والاستلزام ولا يخفى انه مع كونه ركيكا جدا  
 يخالف لما يقتضيه كلامه فيما بعد من ان المراد استلزام الدليل بتيجته  
 وشأنه عن الماسيحي من المحشى من ان الاستلزام مما يتوقف عليه صحة  
 الدليل قطعا واما ما قيل من ان القول بكون منع ما يستلزمه صحة الدليل  
 نائفا موجهها في مقام القدح في الدليل من قبيل وضع المسئلة والاختراع  
 على خلاف ما اتفق عليه القوم بلاس. ردمعتمد فها لا يلتفت اليه بعد  
 ما عرفت ان لوازم الصحة شاملة لجميع القضايا بالضرورة لكل من مقدمتي  
 الدليل وان انتفاء اللازم بوجوب انتفاء الملزوم وان منع لازم مقدمة معينة  
 في ابحاثهم اكثر من ان يحصى فلذا لم يلتفت اليه المحشى نعم يتجه على حاشية  
 المحشى ان اخذ الاحتمال في مقام نقض التعريف والاستدلال مما لا معنى له  
 ولذا حكمتنا بطلان احتمال التوقف على اللوازم المذكورة واما ما يقال  
 بتحقيق اللازم الغير الموقوف عليه بنائى ما في الجواب من انه مجرد احتمال



حقلي فليس بشيء لان السائل يدعي التحقق والمجيب بنفيه مع ان ما  
 في الجواب هو اللازم الذي لا يرجع منعه الى منع شيء مما قالوا بالتوقف فيه  
 وما يدعي تحققه ههنا مطلق اللازم فلا منافاة بينهما قوله لورد  
 ذلك على حصر وظيفة السائل بعد الاستدلال انما قيد بقوله  
 بعد الاستدلال لدفع ما يمكن ان يقال ان منع تلك اللوازم مندرج  
 في منع المدعي مجازا والمراد ههنا حصر الوظائف الحقيقية في الثلاثة  
 وحاصل الدفع ان الظاهر ان مرادهم حصر الوظائف الممكنة الموجهة  
 بعد اشتغال المعلل بالدليل كما يدل عليه قول المص فاذا اشتغلت بالدليل  
 الح ومنع تلك اللوازم من جلستها ولقائل ان يمنع ذلك ولعله لاجل ذلك  
 او لامكان حل التوقف على المعنى الاعم لم يقل فالضوابط فيما بعد  
 قوله فالاولى ان يفسر المقدمة الح وجه الاولوية علمه ورود شيء  
 من الارادين عليه وما قبل عدم ورود الاول محل تأمل فمدفوع بما اشرنا  
 من ان اللزوم ثابت بما ذكره اهل المعقول من انه لولا الايجاب او الكلبة  
 مثلا لوقع الاختلاف في النتيجة فلا اشكال في اثبات اللزوم قطعاً هذا  
 ونتبعه عليه انه صادق على المدعي وعكسيه ولو ازمه الباقية من القضايا  
 وليس شيء منها مقدمة والا بطل قولهم لا يمنع المدعي الاجازا وكذا  
 اذا حل التوقف في التفسير السابق على المعنى الاعم الشامل لجميع اللوازم  
 ولذا حمله المحشي على المعنى الاخص كما استطاع عليه واجاب عنه  
 بعض الافاضل بان الصحة على ما فسرنا كون الدليل مستلزماً للمطلوب  
 فلا يدخل نفس المط في التعريف وفيه نظر اما اولاً فلان تفسير الصحة  
 بذلك مخالف للاصطلاح واللغة لانها في الاصطلاح عبارة عن استيعاب  
 الشرائط والمطابقة للواقع كما عرفت وفي اللغة عبارة عن البراءة  
 عن كل مفسد كما في القاموس وعلى التقديرين يلزم اندراج المدعي  
 في التعريف واما ثانياً فلان تفسير الصحة بذلك لا يخرج المدعي  
 عن التعريف بل يدرج الدليل معه لان ذلك الكون نسبتية بين الدليل

والمدعى ومن البين ان النسبة متوقفة على المنسبين فعلى تقدير ان يفسر  
 الوجه بذلك يلزم ان يكون كل من الدليل والمدعى مقدمة قطعاً  
 على انه يستلزم خروج نفس الاستلزام المسمى عندهم بالتقريب مع انه  
 مقدمة قطعاً كما سيحیی تحقيقه وذلك لان المتبادر ما يستلزمه ذلك  
 الاستلزام ان يكون مغايراً بالذات لا بالاعتبار فقط واما بالتألف فلا نه غير  
 جاسم للاشكال بلوازم المدعى ولا يخلص الاختصاص الموصول بما عدا  
 المدعى ولوازم الغير المقدمة عليه ولا يخفى ما فيه قوله ويمكن  
 الجواب عن الاول الخ هذا هو الوجه الاول من وجوه الابحاث التى  
 قدمناها وقد عرفت انه منع للمقدمة المطلوبة التى يتوقف عليها  
 الاستدعاء فهو فى الحقيقة منع لاستدعاء التعريف المذكور يعنى ان المانع  
 اى المنصف بالمنع يعنى طلب الدليل على الموقف عليه لاطهار الصواب  
 من حيث انه منصف بذلك لا يجب عليه اثبات شئ فى تحقق ذلك  
 الانصاف فضلاً عن اثبات التوقف لما اشرفنا ان المقدمة المأخوذة  
 فى مفهوم المنع والتوقف المأخوذة فى مفهومها محمولان على ما هو بحسب  
 نفس الامر او على ما هو اعم منه وبما فى الزعم فيجوز ان يتصف به بمجرد  
 كون المنوع مقدمة وموقوفاً عليه فى الواقع وان لم يعلمه المانع  
 فلا يستدعيه ذلك التعريف لابتدائه اذ ليس التوقف المأخوذة فيه مختصاً  
 بالتوقف فى زعم المانع ولا بواسطة تعريف المنع اذ ليس المقدمة المأخوذة  
 فيه مختصة بما هو مقدمة فى الزعم ايضا ولا بواسطة قصد اطهار الصواب  
 لما عرفت ان غاية ثبوت الاشكال فى اثبات التوقف احتمال عدم السموعية  
 لعدم احتمال السموعية هو المانع لقصد اطهار الصواب هو الثاني  
 لا الاول ومن غفل عنه او رد عليه بان هذا الجواب لا يطابق السؤال  
 ولا يبقعه لانه انما يدفع اما يمنع الاستدعاء او يمنع بطلان المستدعى وهذا  
 الجواب ليس شياً بهما بل هو تسليم لبطلان المستدعى فليسائل ان يعود  
 ويقول نعم لا يجب عليه اثبات شئ لكن التعريف يستدعى وجوبه

قوله الغير المقدمة عليها انما قبلناها  
 بذلك اذ لو خص بما عدا مطلق  
 لوازمه يخرج كثير من المقدمات  
 كما فى الاستدلال بالعلّة  
 على المعلوم لكن على هذا  
 يتجه للوازم الغير المقدمة ولذا  
 قال ولا يخفى ما فيه

نعم برد على هذا الجواب انه يجب على المانع اثبات ان منعه ليس  
 بما لا يجتمل المسموعة وان لم يجب عليه اثبات انه مسموع ولذا بادر  
 الى العلالة قوله سواء كان المنع الخ هذا صريح فيما ذكرنا  
 من ان الجواب في الحقيقة يمنع الاستدعاء اذا لم يكن المنع بمعنى طلب الدليل  
 على المقدمة لفصد اظهار الصواب لا يقتضي في تحققة وجوب اثبات شيء  
 على المتصف به سواء كان المقدمة المأخوذة فيه مفسرة بما يتوقف  
 عليه الصحة او بل لازم الصحة لما اشرنا من ان المقدمة المأخوذة فيه والتوقف  
 او اللزوم المأخوذ فيها ما هو مقدمة وتوقف اولوم في الواقع او اعم  
 مما في الواقع اوفي الزعم وان قصد اظهار الصواب بكيفية احتمال المسموعة  
 ولا يتوقف على الحكم بها فسواء كان تعريف المنع بطلب الدليل  
 على المقدمة تعريف المطلق المنع او المنع المسموع فقط وسواء فسرت  
 المقدمة بالموقوف عليه او بل لازم الصحة فهو لا يستدعي وجوب اثبات  
 كون ممنوعة مقبلة ولا اثبات كون منعه مسموعا وفي هذا التعميم  
 اشارة الى خطأ القائل في زعم ان تعريف المقدمة بل لازم الصحة  
 يستدعي وجوب اثبات اللزوم ايضا لكن لا اشكال فيه كما نادى عليه  
 سوق كلامه وبهذا يظهر اختلال ما قيل ان في هذا التعميم اشارة  
 الى ان الإرادة مشتركة بين التعريفين اللهم الا ان يكون ارادا على تعريف  
 القائل بالنظر الى ما قيل اثبات اللزوم بان يقابل تعريفك ايضا يستدعي  
 وجوب اثبات اللزوم حتى يكون منعه مسموعا فيلزم ان لا يتم منعه  
 قبل اثبات اللزوم مع انه تام مسموع عندهم مطلقا ولو قبل الاثبات  
 وانت خبير بان القائل ان يمنع سيما قبل الاثبات فلا يجزى دليلا  
 في بطلان تعريفه قوله على انه يجوز ان لا يكون المنع مسموعا  
 الاقباقا او بالتوقف فيه اي فالواصر مجدا او ضمنا بكونه موقوفا عليه  
 من الاجزاء والشرائط كشرائط صحة الأدلة وانما كل مسموعا فيه  
 بناء على ثبوت التوقف فيه اي فيما قالوا بالتوقف فيه وارجاعه

الى الشرط في ضمن الشرائط كما قيل اخلال بالمقصود لان ما قالوا اعم  
من الاجزاء والشرائط كما اشرنا والتوقف ثابت في كل منهما الا ان يحمل  
على اخفا مظهر واطهار ما خفي بناء على ان ثبوت التوقف في الاجزاء  
اظهر وانما الشبهة فيما عبروا عنه بالشرائط التزاما اي في التزامهم  
التوقف فيه سواء كان موقوفا عليه في الواقع كالاجزاء والاندراج ولا  
كما لا يجاب والكلية على تجويز القائل ذلك وانما التزموا التوقف  
في مثل الاجباب والكلية اما بناء على انه لما لم يكن بد من التزامه  
في تحصيل الاندراج الموقوف عليه ادعوا التوقف فيه ايضا وعاملوه  
معاملة الموقوف عليه وان لم يكن كذلك في الواقع واما بناء على زعمهم  
التوقف فيه مع عدم ثبوته فيه فيكون العلاوة جوابا بتحرير ان مرادهم  
من التوقف المأخوذ في تعريفهم ما هو توقف عندهم والتزامهم  
وان لم يكن توقفا في الواقع فحاصل الجواب لو سلم انه يجب على المانع  
اثبات شيء وان التعريف المذكور بواسطة ذلك يستدعي وجوب  
اثبات التوقف عليه فلا نسلم ان اثبات التوقف في مثل الاجباب والكلية  
مشكل وانما يكون مشكلا لو كان المراد من التوقف المأخوذ في تعريفهم  
ما هو توقف في الواقع وهو ممنوع بل الظاهر ان مرادهم ما هو توقف  
عندهم وفي التزامهم فحينئذ لا يتوقف المسموعة الا على اثبات انه  
مما قالوا بالتوقف فيه ولا اشكال في اثباته لانه ثابت عند المانع وغيره بدليل  
تعيرهم عنه بالشرط مثلا لان الشرط هو الخارج الموقوف عليه ولما كان  
للقائل ان يعود ويقول جل التوقف على التوقف عندهم باطل  
اذ قد ثبت التوقف عند المانع في غير مما قالوا بالتوقف فيه ويكون منعه  
مسموعا مع انه على تقدير ان يحمل التوقف المأخوذ على التوقف عندهم  
يلزم ان لا يكون منع ذلك مسموعا وليس كذلك دفعه بان كون المنع  
مسموعا في غير مما قالوا بالتوقف فيه ممنوع لجواز ان لا يكون مسموعا  
الا فيما قالوا بالتوقف فيه لانهم بذلوا مقدورهم في بيان جيع ما يتوقف

عليه صحة الدليل فاحتمال ثبوت التوقف في غير ما قالوا بالتوقف عليه مجرد احتمال عقلي فقد بان ان هذا الجواب يتحرر التوقف على وجه لا يمكن عود الفائل بما ذكرنا ففي كلامه غاية يجاز وبذلك يندفع عنه بحثان الاول ان غاية قولهم بالتوقف فيه ثبوت التوقف عندهم لافي الواقع اذ القائل ممن يثابروهم فيما قالوا فاثبات التوقف بان يقولوا بالتوقف فيه اثبات له باول البحث وهو فاسد الثاني ان التعرض بمحصر المستوعبة في منع ما قالوا بالتوقف فيه مستدرك في الجواب اذ لا مدخل له فيه ولا هو من مقتضياته بل الصواب ان يقتضى على ما ذكره في البناء بان يقول على ان التوقف في مثل الايجاب والكلية وسائر ما قالوا بالتوقف فيه ثابت التزاما هذا ولك ان تقول قوله التزاما بمعنى في التزام المعلل وزعمه فانهم لما قالوا بالتوقف فيه فليترمه المعلل ويرغمه في جميع ما قالوا بالتوقف فيه وان لم يثبت في الواقع فيكون جوابا يتحرر ان المراد من التوقف اعم مما في الواقع او الزعم كما اشرنا والتعرض بالحصر لدفع العود ايضا فان قلت لا حاجة الى صرف التوقف عن متبادره انذى هو التوقف في الواقع الى التوقف عندهم اول ما هو اعم مما في الواقع او في الزعم فان قوله التزاما بمعنى لزوما مما قالوا مع دليله بناء على ان التوقف في الواقع بدور على امرين احدهما لزوم الموقوف عليه للموقوف وهو ثابت بما ذكره في المنطق كما عرفت وثانيهما تقدم الموقوف عليه على الموقوف وهو ثابت بداهة ضرورة ان انصغرى وايجابها متحققان قبل كونها جزءا من الدليل فالايجاب متقدم على الدليل وصحته وكذا كلية الكبرى فإrade ان التوقف في شرائط الادلة ثابت لزوما من ادلتهم المسوقة لبيان الاشتراط بواسطة مقدمة بدئية هي التقدم المذكور او نقول مراده تعميم الموقوف عليه من لازمه بان يحمل التعريف على ما يتوقف على نفسه كالأجزاء او على التزامه كالأيجاب صحة الدليل بناء على ان لوازم الموقوف عليه ملتزمة قلت

الكل لبس بشيء أما الأول فلأن غاية ذلك هو التقدم الزماني وهو غير  
كاف في التوقف بل لابد من التقدم الذاتي بأن يكون للموقوف عليه  
مدخل في وجود الموقوف الأخرى أن الكتابة يتوقف على التوقف ولا يتوقف  
على لوازمه المتقدمة على الكتابة من كونه قصبا أو حديدا ولذا قال الفاضل  
أن لازم الموقوف عليه لا يجب أن يكون موقوفا عليه كما لا يخفى وأما الثاني  
فلأن صحة الدليل إذا لم يتوقف على وجود تلك اللوازم لم يتوقف  
على التزامها أيضا بل غايته لزوم الالتزام ولو سلم فعلی هذا تندرج  
تلك اللوازم في المقدمة فيدخل منعها في تعريف المنع ابتداء من غير  
اعتبار رجوعه إلى منع الموقوف عليه وسباق كلامه بأباه بخلاف  
ما إذا خصت المقدمة بالموقوف عليه وعم الطلب عليها في تعريف المنع  
من الطلب عليها حالا أو ألا فيندرج منع ما قالوا بالتوقف فيه ابتداء  
ومنع غيره من اللوازم بطريق الرجوع إليه كما سبشير إليه واعلم أن جميع  
ذلك إذا كان وجه اشكال الاثبات ما ذكره صاحب الإراد وأما أن كان  
وجهه ما ذكره ابن المحشي أبو طالب فحفي قوله التزام ما كليا أي إنما كان  
مسموعا فيما قالوا لثبوت توقف الاستلزام الكلي وإن لم يثبت توقف  
مطلق الاستلزام فيكون جوابا بتحريه أن المراد من الصحة هو الاستلزام  
الكلي لا مطلق الاستلزام والتمرض بالحصص لدفع احتمال أن يوجد  
هناك ما يتوقف عليه الاستلزام الكلي ولم يقولوا بالتوقف فيه أيضا  
فالعلاوة على كل تقدير جواب بتسليم الاستدعاء ومنع الاشكال في الاثبات  
ولما ما قيل حاصل العلاوة لنا سلمنا أنه يجب على المانع اثبات شيء  
لكن لانسلم أنه يجب عليه اثبات التوقف لثبوت التزامه فانه يجوز  
أن لا يكون المنع مسموعا الخ ففيه أنه يؤدي إلى دعوى البداهة في مقام  
النزاع وايضا لتعليل بقوله فانه يجوز أن لا يكون المنع الخ مما لا يعرف  
وجه اصلا فاعلم هذا المقام فانه قد ذل فيه كثير من الاقدام فوه  
ولانسلم وقوع المنع المسموع الخ لا توجه على العلاوة أن هذا المحصر

باطل اذا المنع المسموع في غير ما قالوا بالتوقف فيه واقع في بحثهم كمنع المدعي  
المدلى ومنع عكس الصغرى او الكبرى وغيرهما من اللوازم دفعه  
بان مسموعة منعها يجوز ان يكون باعتبار رجوعه الى منع شيء مما قالوا  
بالتوقف فيه لادون ذلك الاعتبار ووقوع المنع المسموع فيما ليس  
منع الموقوف عليه عندهم ولا راجعا اليه فهو مجرد احتمال عطف قبل  
عليه بان بين هذا الكلام وبين الحصر الذي قبله تدافعا وليس بشيء  
اذا المراد حصر المسموعة في منع الموقوف عليه عندهم حالا او مآلا بشهادة  
هذا الكلام كما لا يخفى وتلخيص كلامه في هذا المقام ان التوقف في تعريف  
المقدمة بالمعنى الاخص وان الطلب عليها في تعريف المنع اعم من الطلب  
عليها في الحال او في المآل وان منع لوازم الموقوف عليه مندرج في تعريف  
المنع الحقيقي المسموع لكن لا من حيث انه منع لتلك اللوازم ابتداء  
بل من حيث انه منع راجع الى منع شيء مما قالوا بالتوقف فيه اي من حيث  
انه منع الموقوف عليه في المآل وبهذا البيان اندفع عنه ما يمكن ان يقال  
ان منع تلك اللوازم ان كان منعاً مجازياً مندرجاً في منع المدعي الضمني  
فالارجاع المذكور لقول بلاطائل لانه مسموع من غير ارجاع وان كان  
منعاً حقيقياً فلا بد من دخول تلك اللوازم في المقدمة ههنا اما بان  
تعرف بلازم الصحة كما اختاره القائل او بان يحمل التوقف في تعريفهم  
على التوقف بالمعنى الاعم او بان يعنى الموقوف عليه من لازمه تسامحا  
والا لم يصدق تعريف المنع على منع تلك اللوازم فلا يكون جامعاً  
وحاصل الاندفاع انما لا يصدق تعريف المنع على منعها لولم يكن المراد  
من الطلب على الموقوف عليه بالمعنى الاخص اعم من الطلب عليه  
في الحال او في المآل وهو ممنوع كيف والمتبادر هو طلب الدليل  
على المقدمة في المعنى والباطن سواء كان طلباً عليها في ظاهر اللفظ  
ام لا واما ما قيل من ان هذا الاعتبار مما لا حاجة اليه في اصل المقصود ان منع  
اللازم من حيث هو لازم نافع موجه كما مر فالاصل ان يجري على ظاهره

لا بد للعدول عنه من دليل فليس بشئ لانهم بذلوا مقدورهم وينبوا  
 جميع ما يتوقف عليه صحة الدليل ثم اجمعوا على ان الدليل الجامع بين  
 صحتي المادة والصورة بالمطابقة واستجماع الشروط التي ذكرها  
 فهو دليل صحيح لا يتطرق اليه خطأ اصلا فلا يظهر اختلال دليل  
 المعلن الا باختلال شئ مما قالوا بالتوقف فيه فلا يكون منع اللوازم مسموحا  
 الا باعتبار رجوعه الى منع شئ من ذلك حتى لو لم يرجع يدفعه المعلن بان  
 يقول هذا الدليل مستجمع لشرائط الصحة وكل دليل شاه كذا فهو  
 صحيح على ان مطلق اللازم شامل للمدعى كما عرفت ويجب ارجاع  
 منع المدعى المدلل الى دليبه لئلا يلزم طلب الحاصل وهذا الفرق كاف  
 قوله وعن الثاني بان منع اللازم الخ اي المنع الذي ليس منعا للموقوف  
 عليه عندهم لافي الحال ولا في المأل هو بمجرد احتمال عقلي لاسما  
 بعد تعميم المقدمة في تعريف المنع من المقدمة المعينة وغير المعينة كما اختاره  
 لما عرفت ان المنع لا يقدح في الدليل مالم يظهر كونه منعا لواحد مما قالوا  
 بالتوقف فيه ولو في المأل ولما اندرج جميع ذلك في منع الموقوف عليه حالا وما لا  
 لم يبق هنأ الا بمجرد الاحتمال العقلي الذي لا دليل على وقوعه فلا يخل به  
 الحصر الاستقرائي وانما يخل الحصر العقلي وما يقال قد عرفت  
 ان معنى البحث كون المراد بالتوقف هو المعنى الاخص وان استلزام الدليل  
 النتيجة لازم لا يتوقف عليه صحة الدليل بذلك المعنى وان منع ذلك  
 الاستلزام مما شاع بينهم ففوله منع اللازم الغير الموقوف عليه مجرد  
 احتمال عقلي محل نظر فيما لا يلتفت اليه لان كون الاستلزام بما لا يتوقف  
 عليه الصحة بالمعنى الاخص مبنى على توجيهه الركبك لحاشية المحشى مع  
 ان المحشى صرح بان الاستلزام مما قالوا بالتوقف فيه ولو سلم فانما يسمع  
 منع الاستلزام في الادلة الغير اليينة الانتاج التي يتوقف فيها الاستلزام  
 على مقدمة اخرى كالمقدمة الاجنبية والغريبة فمع الاستلزام المضبر  
 في الدليل اعني استلزام السبب للمسبب راجع الى تلك المقدمة



قطعاً فيندرج فيما سبق بالامرية قوله وقد اجيب عنها اي  
 عن الابرارين معاً بان كلمة ما عسارة عن القضية بقرينة ان طلب الدليل  
 لا يمكن الاعلى القضية كما صرح به المجيب في محله وانما تعرض بذلك  
 في الجواب لان التصديق بصحة الدليل انما يترتب على التصديق بالقضية  
 وانما احتاج الى حمل التوقف على معنى الترتب الذي هو الامر للمصحح لدخول  
 الفاء كما قال به الدواني في تعريف العلة وفي تعريفه البديهي والنظري  
 اذ كما ان نفس الصحة لا يتوقف بالمعنى المشهور الاخص على لوازمها  
 المتأخرة عنها او معها كذلك التصديق بها لا يتوقف على التصديق  
 بتلك اللوازم الا يرى ان التصديق بصحة الشكل الاول مثلاً حاصل مع  
 الجهل بصحة عكس الصغرى لكنه قد يترتب على التصديق به بمعنى  
 المدخلية في الحملة كترتب المعلول على علة البعيدة اذ قد يستدل  
 بصحة لوازم الشيء على صحته وفساد واحد منها على فساد فكل تصديق  
 بصحة كل لازم مدخل في التصديق بصحة الملزوم فيندرج منع كل  
 لازم في تعريف المنع بطلب الدليل على المقدمة بهذا المعنى فيندفع  
 الوجه الثاني ولا يستدعي التعريف الاثبات التوقف بمعنى الترتب بين  
 التصديقين ولا اشكال في اثباته اثبوت بما ذكرنا في دفع الوجه الاول  
 وما قبل لا مدخل في الجواب لجل الموصول على معنى القضية ولا لجل الصحة  
 على التصديق بها وانما المدخل لجل التوقف على معنى الترتب انتهى  
 ففيه ان عدم ترتب الصحة على لوازمها المتأخرة ضروري كعدم توقفها  
 عليها بل الامر بالعكس وذلك لا بدح في ترتب العلم بها على العلم بتلك  
 اللوازم المتأخرة كما في الادلة الاتية وبما ذكرنا اندفع ايضا ما قبل انما  
 يصح الترتب المذكور فيما اذا كان اللازم مساوياً لا اعم اذ لا يلزم من العلم  
 بالاعم العلم بالاخص ويسانه انه لو قال مستدل على جادية الفرس لان  
 كل فرس حجر وكل حجر جاد فقولنا بعض الحجر جسم لازم اعم اعكس  
 الصغرى وهو صادق صحيح ولا يلزم من التصديق به التصديق بصحة

الدليل ولا مدخله اصلا انتهى وذلك الاندفاع لما عرفت ان المراد  
هو المدخلية في الترتيب كما في ترتيب العلول على علته البعيدة والعلم بصحة  
الدليل انما يترتب على العلم بصحة جميع اللوازم لاعلى العلم بصحة لازم  
واحد او لازمين على ان العلم بالترتيب لا يجب ان يكون مطبقا للواقع  
واما ما قيل في هذا النقل خلل لان المجيب في الجواب في محله على التوقف  
بالمعنى المشهور فدفوع بان اتحاد المجيبين غير معلوم ولو سلم فراد المحشى  
النقل عنه مع تصحيح مراده بقدر الامكان لان القول بتوقف العلم بصحة  
على العلم باللوازم ضرورى البطلان وان كان الترتيب في بعض الاحيان  
مسما نعلم يرد عليه انه تكلف بعيد بصان عن مثله التعريفات ولذا  
مرضه المحشى واخره والحق في هذا المقام هو ما ذهب اليه المحشى  
من ان التوقف بالمعنى الاخص وان المنع الحقيقى اعم من طلب الدليل  
على الوقوف عليه عندهم حالا او لا لكن اثبات التوقف غير واجب  
في السمعوية بل في الحكم بكونه متعاقبا في صدر الكلام قوله  
يقضى ان يكون نفس الشرائط لما عرفت انها انفس اواقع لا الصور  
الذهنية التي تطابقه ولا تطابقه وانما قال نفس الشرائط لانه لا يقتضى  
خروج القضايا الماخوذة منها عن التعريف ويمكن دفعه بان مراد  
المجيب حل الموصول على ما هو اعم من القضية بالفعل او بالقوة القريبة  
كقيودات الصغرى والكبرى او البعيدة كاشرائط فانها اذا حصلت  
في الذهن بان يقال مثلا هذه الصغرى موجبة واعتبر الحكم كان قضية  
بالفعل في شأنها ان يكون قضايا والمراد من التصديق بها التصديق بها بعد  
صبرورتها قضايا بالفعل وانما قال مع كونه خلاف الحق لان حل التوقف  
على معنى الترتيب ثم جعله بمعنى المدخلية في الترتيب في تمن التصديق  
بصحة جميع اللوازم وحل الصحة على التصديق بها كلها بعيد  
من غير قرينة ظاهرة واقول والاولى في الجواب حل التوقف على المعنى  
الاعم ليندفع الاشكالان معا وان توجه عليه ما قدمنا قوله وفيه

بعد اذا ظاهر انها مقدمات ولما توجه عليه ان يقال المراد ههنا  
تعريف المقدمة المأخوذة في تعريف المنع ولا يمكن طلب الدليل  
الاعلى القضية بالفعل فلا بد من تخصيص الموصول بها قال في بعض  
النسخ نعم منعها باعتبار الاحكام الضمنية موجود قطعاً ضرورة انه  
لا يصح طلب الدليل الاعلى الحكم والتصديق وكأنه لهذا فسر السيد  
السند المقدمة ههنا بقضية جعلت جزء قياس اوجبة فليتامل انتهى يعني  
منها ليس باعتبار ذواتها بل باعتبار الاحكام الضمنية المأخوذة  
منها لكن ذلك لا يوجب كون المقدمة في عرفهم عبارة عن تلك القضايا  
بل غاية انه يوجب التأويل في تعريف المنع بأنه طلب الدليل على نفس  
المقدمة كما في الاجزاء اوعلى القضية المأخوذة منها كما في الشرائط ولعله  
لهذا امر بالتأمل اوللاشارة الى ما في قوله وكأنه لهذا الخ من النظر  
لان تفسير الشريف ليس لذلك بل لخصر المنع الحقيقي في منع الاجزاء  
واذ ارجح منع الشرائط في منع المدعى مجازاً اوللاشارة الى ان ارتكاب  
التأويل في تعريف المنع ليس اولى من ارتكابه في تعريف المقدمة بل  
يحتمل الامر ان قوله ان يقول المقول من حيث منقول ان لم يكن  
دليلاً اي مقدمة دليل ولو شرطاً للدليل فيدخل فيه المنقول مطلقاً  
بصواب كان مفرداً امركياً ناقصاً او تاماً انشائياً او خبرياً مدعى فقط او مع  
دليله وبالجمله يدخل فيه ماعدا المقدمة ولا يتعلق بشئ منها المنع  
الحقيقي الذي هو طلب الدليل على المقدمة فقط فلا يراد به شامل  
للمقدمة المنقولة لانها ليست بدليل بل جزءه او شرطه لا يقال فلي  
هذا يدخل نفس الدليل في هذا القسم مع انه يتوجه اليه المنع الحقيقي  
لانا نقول توجهه اليه باعتبار مقدمته لا باعتبار نفسه ولك ان يحمل  
الدليل في كلامه على ما هو اعم من مقدمته وهو الملازم لقوله فظاهر انه  
لا يتوجه اليه الخ قوله فلا يتعلق به المؤاخذه قبل انما يتم  
اذا اخضع المنع بالطلب من المستدل لا اذ نعم من الطلب بنفسه وليس

شيء لان التعميم خلاف العرف كما عرفت ولو سلم فضايته جواز تعلق  
 المؤاخذه من حيث كونه دليل المنقول عنه لامن حيث كونه منقولا غير  
 ملتزم للناسل ولا باس فيه قوله ضعف ما ذكره من وجوه الاول  
 ان اللابقي بمقام الشرح والايضاح هو التنصيص على ما هو المقصود  
 الاصلى الذى هو تقييد المنقول بالحقيقة لا تقييد الناقل وان ادى اليه الثاني  
 ان الواجب اعتبار الحقيقة في مقسم القسمين لتسرى الى كل قسم اذ لو لم تعتبر  
 في القسم الاول لم يكن عدم توجه المنع اليه ظاهرا كما دعا لجواز  
 الالتزام وفيه ان ظهوره لعدم كونه مقدمة دليل لعدم كونه ملتزما  
 الثالث ان قوله ان لم يكن في النقل دليل ظاهر في معنى ان لم يكن المنقول  
 مشتملا على الدليل ولا يلزم منه ان لا يكون دليلا كما اذا نقل مجرد دليل  
 ولا يصح حينئذ ان يقال ذكر في المنقول دليل لامتناع ظرفية الشيء  
 لنفسه الرابع ان النقل في كلامه ان حل على معنى المنقول يتوجه عليه  
 الوجه الثالث وان حل على الحاصل بالمصدر اى في صورة النقل  
 او على ما يطلق عليه النقل ليشمل النقل والمنقول فيبقى حال المدعى  
 المنقول مهما لا غير مبين في شيء من القسمين فيما اذا كان المنقول هو  
 المدعى مع دليله لانه على هذا يدخل في القسم الثاني اى فيما ذكر فيه  
 دليل لكن الضمير في قوله فهو على سبيل الحكاية عائد الى الدليل بقرينة  
 الاضراب الاتى فيكون ما ذكره في القسم الثاني مختصا بحال الدليل  
 المنقول ويبقى مدعا مسكوتا عنه بخلاف ما ذكره المحشى فان مدعا  
 داخل في القسم الاول ودليله في القسم الثاني الخامس ان تفرع قوله  
 فلا يتعلق به الخ على الحصر السابق لا يتضح الا بعد بيان الجزء السلي  
 من الحصر بقوله والناسل الخ فالاولى تقديم مفاد ذلك القول عليه  
 السادس ان قوله لانه محكى محض مستدرك في البيان لانه ان جعل دليلا  
 لا تفرع فالواجب ان يقتضى على ان يقال اذا التناقل من حيث هو ناقل  
 ليس بملتزم وان جعل دليلا لذلك الحكم الحصرى كان مصادرة

على المطلوب بالنسبة الى الجزء الايجابي من الحصر كما لا يخفى قوله  
 لا يتوجه اليه المواخذة النافعة والمنع المقيد وهو مدعى المنع والترقي  
 الاتي زائد على المدعى والالم يستلزم الدليل الاول ما هو المطلوب اقول  
 لقد نطقه الله تعالى ههنا بالحق فانه صريح في ان مراد المنع لا يتوجه  
 على النقل والمدعى مواخذة يطلق عليها المنع حقيقة الامواخذة يطلق  
 عليها المنع مجازا لغويا وهذا كما ترى ليس شتبا من الاحتمالات الثلاثة  
 التي قدمها لان استثناء المنع المجازي يدل على انه حمل المنع على مطلق  
 المطالبة النافعة قوله والمنع المقيد المعتد به حقيقة اي منعنا حقيقة  
 لانه المدعى ونفي توجه مطلق المواخذة مستلزم له قوله لانه لا يتوجه  
 اليه المواخذة والمنع الحقيقي اصلا لا نافعا ولا غير نافع لجواز ان يواخذ  
 على المحكي الصرف لكن لا يكون تلك المواخذة نافعة عندهم و اقول  
 لانه لا معنى لتوجه المواخذة اليه وعدم توجهها الاكونها موجهة مقبولة  
 عندهم فعلى هذا لا وجه لهذا الجواز ضرورة ان ما لم يكن نافعة  
 لا يكون موجهة عندهم فالاولى ان وجه الترقي قصد نفي سائر المواخذات  
 النافعة من النقص والمعارضة فكأنه قال بل لا يتوجه اليه النقص  
 والمعارضة لانها كالمنع الحقيقي دخلان في مقابلة الدليل قوله لجواز  
 ان يواخذ على المحكي الصرف بناء على ان الدليل المأخوذ في مفهومات  
 الوظائف هو بظاھر اعم من الدليل المنقول وان لم يكن ملزما فيكون  
 المطالبة المتعلقة به منعنا حقيقة ولا بطلان والاقامة المتعلقة به  
 نقضا او معارضة حقيقة عندهم وان لم يكن شيء منهما نافعا عندهم  
 لعدم الالتزام قوله وهذا الدليل يدل على انه لا يتوجه الى اي  
 لا يتوجه اليه شيء مما يصدق عليه تعريف المنع الحقيقي لان كل ما يصدق عليه  
 يجب ان يكون متعلقا بمقدمة دليل فهذا صريح فيما قدمنا من ان ذلك  
 التعريف ليس تعريف المنع النافع المسموع فقط بل لمطلق المنع الشامل له  
 واغبره المسموع كمنع المقدمة البديهية والا لا حيج الى تقييد المقدمة

بقبوله يخل بكونها بل يقال طلب الدليل على المقدمة النظرية الجوهرة  
 المترمة قوله والاولى اى في هذا الترتيب ان يقول بل الدليل  
 المنقول من حيث هو منقول ليس بدليل اصلا في نفس الامر لبالنسبة  
 الى الناقل ولا بالنسبة الى المنقول عنه او غيره لانه من تلك الحثية ليس  
 مركبا للتأدى الى المجهول النظرى اما بالنسبة الى الناقل فلان تركيبه  
 من المنقول عنه لامن الناقل واما بالنسبة الى المنقول عنه فلان تركيبه  
 اياه ليس من تلك الحثية الطارئة عليه فساء عرف الدليل بتعريف  
 الشارح او بما هو المشهور المعترف فيه قيد النظر لا يكون الدليل المنقول  
 من حيث المنقولة دليلا اصلا في الواقع لبالنسبة الى الناقل ولا  
 بالنسبة الى المنقول عنه او غيره فلا يرد عليه ان الدليل المنقول اذا كان  
 دليلا صحيحا يلزم من العلم به بشئ اخر بالنسبة الى كل من يعلمه فيكون  
 دليلا في الواقع ولو بالنسبة الى الناقل ووجه الاولوية ما يستفاد  
 من قوله وامانه ليس بدليل الخ وحاصله انه لا يلزم من عدم كونه دليلا  
 بالنسبة الى الناقل ان لا يكون دليلا اصلا لجواز ان يكون دليلا بالنسبة  
 الى المنقول عنه وحيث لا يدل على ما قصده من الترتيب اذا اعتبر في مفهوم  
 المنع الحقيقى ان يكون متعلقا بمقدمة داليل في الواقع لا بمقدمة دليل  
 شخص معين كالتناقل لان الدليل المأخوذ فيه عطلق الدليل لا دليل  
 شخص معين ولم يقل والصواب ان يمكن تخصيص الدليل المأخوذ  
 في مفهوم المنع بدليل الخصم الذى هو الناقل ههنا لا يقال وكذا  
 المنقول عنه خصم المانع حتى لو منع الدليل المنقول وجب من المنقول  
 عنه اثباته وان لم يجب على الناقل لانا نقول انما يكون المنقول عنه  
 خصما للمانع لو كان طلب الدليل على المنقول بنفسه منعا حقيقيا  
 وقد سبق انه خلاف العرف نعم لو وقع مناظرة بين المانع والمنقول  
 عنه وجب عليه اثبات ما منعه لكنها ليست مناظرة في صورة النقل  
 والكلام فيها واقول ههنا بحث من وجوه اما اولاه لانه اذا لم يكن

دليلا أصلا فكيف أطلق المحشي عليه الدليل في قوله الدليل المنقول  
 من حيث هو منقول الخ الآن يقال ذلك الإطلاق بطريق المحاز  
 الكوني بناء أنه دليل المنقول عنه في الواقع قبل النقل عنه فنقلته  
 الإطلاق بالنظر إلى كون دليلا قبل اعتبار حجية المنقولة معه وأما  
 ثانيا فلأن ماهية الدليل لا تأتي من كونه منقولا كما أن ماهية القاعدة  
 لا تأتي من كونه كتابيا فكما أن أخذ عارض الكتابة لا يخرج القاعدة  
 عن كونه قاعدة في الواقع فكذا أخذ عارض المنقولة مع الدليل المنقول  
 لا يخرج عنه كونه دليل المنقول عنه في الواقع فذا ذكره من أنه من تلك  
 الحجية ليس بدليل أصلا ظاهر الفساد لاسيما إذا كان الحجية التي اعتبرها  
 الشارح قيدا للمحمول وإشارة إلى كون قولهم لا يمنع المنقول والمدعى  
 مشروطة عامة أو خاصة بالمعنى الثاني كما هو الظاهر لا قيدا للموضوع  
 وإشارة إلى المشروطة بالمعنى الأول وهو خلاف الظاهر إذا الظاهر  
 أن المراد أنهما لا يمنعان بالضرورة مادامان مقولا ومدعى لأنهما وقت  
 الوصف الضوائقي لا يمنعان بحجية دون حجية فعلى هذا لا حاجة  
 في إطلاق الدليل عليه إلى المجاز الكوني لأنه وقت كونه منقولا دليل  
 في الواقع بالنسبة إلى المنقول عنه وإن لم يكن دليلا بالنسبة إلى الناقل  
 ولذا لم يقل الشارح المحقق أنه من تلك الحجية ليس بدليل أصلا وأما الثاني  
 فلأن الظاهر أن الدليل المأخوذ في مفهومات النوع الثلاثة مخصوص  
 بدليل الخصم ويؤيده تعريف المعارضه بأقامة الدليل على خلاف ما أقام  
 عليه الخصم الدليل وخصم السائل في صورة النقل منخصر في الناقل  
 على ما عرفت فمجرد علم كونه دليلا بالنسبة إلى الناقل فيما قصده  
 من الترفي ولعله لهذه الأبحاث أمر بالتأمل قوله بحسب نفس  
 الأمر لا بالنسبة إلى شخص ظاهره أن الدليلية ليست من الأمور التي  
 تختلف باختلاف الأشخاص وفيه أنه إن أراد أنها من الأمور الحقيقية التي  
 لا تختلف باختلاف الإضافات والاعتبارات فهو ظاهر الفساد للقطع

وإن الشيء الواحد يكون دليلا بالقياس إلى حكم ولا يكون دليلا بالقياس  
 إلى حكم آخر وإن أراد أنها وإن كانت من الأمور الاعتبارية الإضافية  
 لكنها يختلف باختلاف الأحكام لا باختلاف الأشخاص فهو محمل  
 نظر أيضا إذا الشيء الواحد ربما يكون دليل شخص ولا يكون دليل  
 شخص آخر فالوجه أن مراده أن المعتبر هو أن يكون مقدمة دليل  
 بحسب نفس الأمر ولو بالقياس إلى شخص مالا بالقياس إلى شخص معين  
 كالناقل كما أشرنا ولا بالقياس إلى كل شخص وأما ما يقال ظاهره  
 يستدعي أن يتعلق المنع الحقيقي بالمدعى الذي هو مقدمة دليل في نفس  
 الأمر وإن لا يتعلق المنع بالمقدمات الكاذبة والحال أن الأمر بالعكس  
 فليس بشيء أما الأول فلما أشار إليه فيما سبق من أن حثيثة المقدمة  
 مأخوذة في مفهوم المنع كما هو المتبادر فقائمه نعلق المنع الحقيقي بالمدعى  
 من حيث كونه مقدمة في الواقع لا مطلقا ولأن حيث كونه مدعى وأما  
 الثاني فلما قدمنا أيضا أن تعريف المقدمة صادق على المقدمات الكاذبة  
 فيكون مقدمات بحسب نفس الأمر وإن لم تكن أحكامها واقعة في نفس  
 الأمر نعم هو بظاهره يستدعي أن لا يتعلق المنع الحقيقي بما هو مقدمة  
 في زعم المعلن لافي نفس الأمر مع أن منعها منع حقيقي وإن لم يكن نافعا له  
 اللهم إلا أن يكون كل منهما منعاً في زعم لافي الواقع أو بحمل التوقف المأخوذ  
 في مفهوم المقدمة على ما هو أعم من التوقف في الواقع أو الزعم كما أشرنا  
 فينبذ يكون الكل مقدمة بحسب نفس الأمر قوله الفرض من هذا  
 الكلام الخ يعني أن قوله والناقل من حيث هو ناقل الخ فيما قيل  
 إشارة إلى اعتبار قيد الحثيثة في النقل بمعنى المنقول إذا الكلام فيه  
 لافي الناقل وأشار إلى وجه ذلك لاعتبار ههنا وقد صرح في الحاشية  
 باعتبار قيد الحثيثة في المنقول والمدعى وأحال وجهه إلى ما ذكره  
 في الأصل ههنا وتلخيصه على وفق ما سيحكي في المدعى أنه إنما قيدنا  
 المنقول بقيد من حيث هو منقول لأنه قد يكون ملتزماً فينبع حقيقة



فما اذا كان دليلا لكنه من هذه الحثية ليس بمنقول بل مقدمة دليل  
وهنا بحث وهو ان لمعنى المقول الا المحكى عن الغير وهو اعم من الملزم  
وغيره ضرورة ان المنقول قسمان منقول ملزم ومنقول غير ملزم  
كما التحرك الاعم من الماشي فكما ان تقييد التحرك بحثية كونه متحركا  
لا يخصه بالماشي فكذلك تقييد المقول بحثية المقولية لا يخصه  
بغير الملزم وجعل المنقول بحسب اللغة عاما وبحسب الاصطلاح خاصا  
بغير الملزم مشكل اللهم الا ان يقال هو من ذكر العام واردة الخاص  
المبادر الذي هو المحكى المحض الحال عن الالتزام كما اشار اليه الشاح  
في اثناء التقرير ثم لمراد من الالتزام هو الالتزام في الظاهر اما بان يدعى  
الناقل صحتة صريحا او بان يقتزى بقرائن تدل على الالتزام فلا يتوجه  
عليه النع والمواخذة ما لم يقتزى بما يدل على الالتزام وان كان  
ملتزما في الواقع بحسب الباطن وهو المطابق لما ذكره شارح الاداب  
حيث قال اذا قلنا المعلن قال ابو حنيفة النية ليست بشرط في الوضوء  
فلا يصح للسائل ان يقول لانسلم ان النية ليست بشرط انتهى لا يقال  
بل مراده انه لا يصح ذلك فيما اذا كان هناك قرائن الالتزام والافقد سبق  
من المحشى ان المانع من حيث هو مانع وكذا مطلق المطالب لا يجب  
عليه اثبات شئ بل يكفيه مجرد الاحتمال فيجوز ان يتوجه النع والمواخذة  
على المقول بمجرد احتمال الالتزام عند السائل لاننا نقول ان مجرد  
الحكاية عن قرائن الالتزام فالظاهر ان ذلك المحكى غير ملزم عند  
الحاكمي فيكون احتمال الالتزام مرجوحا عند السائل ولا يسمع منعه  
الا اذا كان احتمال الالتزام راجحا ومساويا لاحتمال عدم الالتزام اذ على  
تقدير رجحان عدم الالتزام عنده يكون منعه غير مستوع في ظنه فيكون  
منافيا لغرض المناظر قوله مما لا طائل تحته الخ لان لموصول  
في قوله على ما نقله ان كان عبارة عن المدعى المنقول كما هو الظاهر كان  
مستدلا في دليله المستقل لاني ذلك المدعى المقول والمنع الحقيقي يتعلق

قوله كما هو الظاهر من ايراد  
دليل عليه ويؤيده ما قاله  
في لاداب المسعودي اذا شرع  
المعلن في تقرير الاقوال والمناهب  
فلا يتوجه عليه النع لان ذلك  
التقرير بطريق الحكاية لا اذا  
انتهض باقامة الدليل على ما ادعاه  
وقال شارحه القاضل اي  
لا يتوجه الجمع على ذلك المعلن  
اصلا لا وقت التزامه باقامة  
الدليل عليه

بذلك الدليل لا بالمدعى وان كان ملتزما فلا دخل له في وجه اعتبار فيه  
 الخبيثة في المنقول ليتعلق به النفع الحقيقي اذا كان دليلا ملتزما وان كان  
 حسارة عن الدليل المنقول فهو مستدرك لان الالتزام بوجه ما عم  
 من اقامة الدليل عليه وما يقال قيد الخبيثة مضرب في مطلق المنقول دليلا  
 كان او مدعى وقوله ان التزم صحة الدليل المنقول ناظر الى الدليل المنقول  
 وقوله او اقام الخ ناظر الى المدعى المنقول فيكون البيان شاء لا شق  
 المنقول وهذا لا ينافي كون الغرض من هذا الكلام وجه اعتبار فيه  
 الخبيثة في النقل فبانه ان مجرد عدم المسافة لا يوجب الطائل بل لابد  
 من المدخلية في اعتبار ذلك وقد عرفت انتفاها وبمضا المدعى المنقوله  
 قديكون ملتزما من غير استدلال عليه فيكون الكلام قاصرا بل الوجه  
 حيث ان يقال والناقل ان التزم صحة المنقول صار مستدلا ان كان  
 المنقول دليلا او مدعى ان كان مدعى فتبوجه عليه ما يتوجه عليهما ويمكن  
 دفعه بان يختار الشق الاول ويقال انما تعرض به ليكون تمهيد القوله فتوجه  
 عليه الخ لان احد الضميرين راجع الى الدليل المنقول والاخر الى الدليل  
 الخالص او النسوية بين الدليين في توجه ما يتوجه عليهما فكله قال  
 ذلك الدليل المنقول والدليل الخالص سواء في توجه ذلك من غير فرق  
 وفيه من الطائل ما لا يتخفى ولك ان تقول مراده ان التزم صحة الدليل  
 للمنقول قطعا او قلنا يتوجه عليه المنع والمواخذه يعني اذا نقل المدعى  
 مع دليله ثم اقام دليلا برأسه على ذلك المدعى فذلك الاقامة انما تدل  
 قطعا على التزام المدعى لاعلى التزام الدليل المنقول اذ لا يلزم من التزام  
 صحة المدعى اللازم التزام صحة الدليل الملزوم لكن الظاهر انه التزمه  
 ايضا وهذا القدر كاف فإرادته او اقام دليلا برأسه على المدعى الذي  
 نقله صار مستدلا في دليله المنقول معه ف سواء كان التزامه قطعا  
 او بحسب الظاهر يتوجه على ذلك الدليل المنقول ما يتوجه على الدليل  
 الخالص او على الناقل ما يتوجه على المستدل تأمل قوله ولا يجعب

على كل البعد فيتوجه النفي الى القيد دون القيد واذ قيل مثله يستعمل  
في البعيد وانما استبعد فهم الموصول من الوظائف الثلاث لان مداره  
على الابهام الحاصل من ارجاع الضمير الى الدليل المنقول كما يدل  
عليه التظهير الاتي وينجس على ذلك الابهام ان توجه الوظائف  
الثلاث عليه ان كان معطوفا للمصاطب بالشبهة كما يؤيده قيد المشهورة  
فلا فائدة في الاخبار بقوله فيتوجه الخ والا فلا يعلم بمجرد ذلك الابهام  
ولا يصح جعل ذلك التوجه صلة اذ يجب كونها معطوفا للمصاطب كما  
تقرر في محله وقبسه على قولهم قال ما قال وفيه ما فيه مع الفساق  
لان هذا المقام مقام افادة التوجه وتعيينه بخلافه. فان الاول للتخفيف  
والثاني للتشخيص وهما يحصلان بمجرد الابهام كالتخفيف في قوله تعالى  
فغشبه من اليم ما غشبه ولعله وجه ما فيه ان كان قوله وفيه ما فيه  
اشارة الى الايراد او وجه الامر بالتفطن ان كان معطوفا على قال ما قال  
كما اشرا. ولك ان تقول الامر بالتفطن اشارة الى دفع ذلك الايراد بان  
سوق كلامه يدل على انه على تقدير الالتزام بتوجه عليه شيء من الوظائف  
لعلة الالتزام وهذه العلة مشتركة بين جميع الوظائف فبستفاد  
من الابهام بمعونة هذه العلة توجه الجميع ولا يخفى ان توجهها على  
الدليل الخالص او المستدل اظهر من توجهها على الدليل المنقول  
لوالناقل والظاهر ينبغي ان يجعل صلة والصدول عنه بعيد بالنسبة  
اليه ولذا استبعده واقول كون الموصول عبارة عن الوظائف الثلاث  
لا يختص برجوع الضمير الى الدليل المنقول بل الظاهر من قول الشارح  
فلا يتعلق به المواخذة ان يجعل الموصول ههنا ايضا عبارة عن مطلق  
المواخذة الشاملة لجميع الوظائف سواء اتخذ مرجع الضمير اولا  
فان صواب ان قول ولا يبعد ان يرجع الضمير الى الدليل المنقول وتظهر  
قولهم قال ما قال وفيه ما فيه قال الشارح اذا كان المنع حقيقة الخ  
الاول ان يقول اذا كان المنع حقيقة في المعنى المختص بالمقدمة وكان مقصرا

قوله ولك ان تقول الخ وما فيه  
المشهورة فهو بمعنى انها مشهورة  
ذاتا لا مشهورة ذاتا وتوجبها على  
الدليل المنقول

فيه لان الدليل تام بمجرد اختصاص المنع بالمعنى المختص بالمقدمة سواء كان هو المعنى المذكور او معنى اخر يساويه وسواء كان مطالبة او ابطالا وسواء كان واحدا او متعددا فلا يصح حصر الدلالة فبما ذكره اللهم الا ان يحمل على الحصر الاضا في بالنسبة الى معنى يوجد في القتل والمدعى قوله الظاهر ان يقول انما يتم الخ لان معنى قوله انما يدل انه انما يلزم من العلم به العلم بالمدعى وهذا كما ترى يقتضى ان يكون الدخول في لزوم العلم من العلم به لافي العلم به ففي الدلالة في امثال هذا المقام مختص بمنع التقريب لانه دخل في لزوم العلم بعد تسليم العلم به وسيجيء في الحاصل انه لا يتعين لمنع التقريب بل هو منع المقدماتين تارة والتقريب اخرى ويمكن تخصيصه بمنع التقريب لكنه خلاف الظاهر ولذا قال الظاهر ان يقول الخ اولاجل ان نفى لزوم العلم من العلم به يمكن ان يكون كناية عن نفى العلم به بناء على ان الدلالة عبارة عن الزوم بين العلمين المحققين لاعن الزوم بين العلمين مطلقا محققين كانا او مقدرين كما هو المتبرق في الدليل بحسب التعريف المشهور وذلك لان المركب من التخييلات دليل بالفعل لكونه محبت لوعلم مقدماته لعلم مدعاه بالضرورة وليس بادل بالفعل كالالفاظ الموضوعية بالنسبة الى غير العالم باوضاعها لعدم حصول العلم بالمدلول بالفعل ويدل على ما ذكرنا قولهم يدل عليه عند قيام قرينة ولو كان الدلالة عبارة عن الزوم بين مطلق العلمين لم يصح توقيتها بوقت قيام القرينة ويدل ايضا قولهم الدلالة اللفظية هو فهم المعنى من اللفظ لكن الحمل على الكناية ايضا خلاف الظاهر واقول ليس مراد الشارح ههنا الا منع التقريب ولذا قال انما يدل لان قوله وينبغي ان يعلم ان لمنع الخ صريح في انه حقيقة في المعنى المذكور وللإشارة اليه اوردته ههنا بكلمة اذا لدالة على كونه محققا فكيف يمنع وقد قطع به المحشى فيما سبق حيث قال محتمل ان يكون المراد بالمنع المعنى الحقيقي فراد الشارح ههنا

ان ما ذكره انما يدل على ما ادعاه لو تحقق مجموع الحكمين لكن الحكم الثاني  
 اعني الانحصار غير محقق وان كان الاول محققا فلا اشكال قوله ان حل  
 على ان حقيقة الخ يعني ان اريد بالنوع في كلام المص حقيقة النوع اى عنوان  
 معناه الحقيقى او ما يطلق عليه المص حقيقة واريد بلام التعريف فيه حصر  
 تلك الحقيقة في المعنى الذى ذكره وهو طلب الدليل على المقدمة فذات  
 الدليل ممنوع من وجهين الاول منع كون حقيقته ذلك المعنى والثاني منع  
 انحصارها فيه بعد تسليم كونه معنى حقيقيا وان اريد ما هو اعم من ذلك  
 بان يراد من النوع ما يطلق عليه النوع ولو مجازا ولا يقصد حصر المسند اليه  
 فى المعنى المذكور فذات الدليل مسلم والتقريب ممنوع من وجهين الاول انه  
 لا يلزم من ذلك ان لا يمتنع حقيقة لجواز ان يكون المعنى المذكور مجازيا ويكون  
 معناه الحقيقى صالحا لهما فينسب اليهما حقيقة ويستعمل فيما يتوجه  
 عليهما حقيقة الثانى لو سلم انه حقيقة فى المعنى المذكور فلا يلزم ما هو المطلب  
 ايضا لجواز ان لا ينحصر المعنى الحقيقى فيه ويكون هناك معنى حقيقى  
 آخر صالح لهما ايضا او بان يراد بالنوع حقيقة النوع ولا يقصد الحصر  
 فحينئذ يمنع ذات الدليل من جهة الوجه الاول من الوجهين المتوجهين  
 على ذات الدليل ويمنع تقريبه من جهة الوجه الثانى من الوجهين  
 المتوجهين على التقريب او بان يراد الحصر ولا يراد بالنوع حقيقة النوع  
 بل ما يطلق عليه النوع مجازا فحينئذ يمنع ذات الدليل من جهة الوجه  
 الثانى من الوجهين الاولين ويمنع تقريبه من جهة الوجه الاول  
 من الوجهين الاخيرين فقوله وان حل على ما هو اعم الخ شامل للصور  
 الثلث ولذا عطف قوله او يمنع من وجه الخ قوله وانت خير الخ  
 يعنى لا يتوجه ما اورده على المعنى الا اذا كان معنى كلام المص لا يستعمل  
 لفظ النوع باعتبار وضع ما فيها يتوجه على نفس النقل والمضى الاجحازا  
 لغويا او لشي من معناه الحقيقى ينسب اليهما الاجحازا عقليا واما اذا كان  
 معناه لا يتوجه معنى طلب الدليل على المقدمة عليهما الاجحازا عقليا

فلا يرد ذلك على المص لأن شيئا من الحكمين اللذين منعهما على التقدير  
 الاول واستند في منع التقريب على الوجهين بهما اعني كون المعنى  
 المذكور معنى حقيقيا وكون المعنى الحقيقي منحصرا فيه ليس بما يتوقف عليه  
 صحة الدليل المص اذ لم يؤخذ في المدعى حيثئذ كون ذلك المعنى معنى  
 حقيقيا وانما عبر عنه المحشى بعنوان المعنى الحقيقي في المعنى الاول لكونه  
 معنى حقيقيا في الواقع في المشهور وهو لا يوجب كونه مأخوذا في مدعى  
 المص بل المأخوذ في المدعى ان معنى طلب الدليل على المقدمة انما يتوجه  
 عليهما مجازا عقليا لاحقيقة عقلية والامر كذلك سواء كان ذلك المعنى  
 معنى حقيقيا للمنع او مجازيا كالانبات المعبر عنه بالايجاب في قولهم احبب الارض  
 الربيع وسواء كان معناه الحقيقي منحصرا فيه او كان له معان آخر حقيقة  
 صالحة للنقل والمدعى كما لا يخفى قوله لكن قد عرفت ما فيه معنى عدم  
 انطباق الدليل على المعنى الاول ومن ان منع النقل باعتبار دليله غير  
 لايق اقول وقد عرفت ما فيه وعرفت المعنى الحق وهذا الاراد  
 من الشارح متوجه على ذلك المعنى الحق اعني لا يتوجه عليهما مطابقة  
 المطالبة يطلق عليها المنع مجازا لغويا فانه انما يتم الاستدلال المذكور  
 لو كان المنع حقيقة في مطابقة الدليل على المقدمة وكان معناه الحقيقي  
 منحصرا فيها كما لا يخفى واعلم ان المحشى ذكر في توجيه كلام المص ثلثة  
 احتمالات وقد ذكرنا فيه ثلثة اخرى نالها هو هذا المعنى الحق والاخر  
 ان معنى لا ينسب معناه الحقيقي المشهور اليهما الامجاز عقليا او لا يستعمل  
 المنع باعتبار وضعه الاشهر فيهما الامجاز لغويا وما اورده الشارح ههنا  
 ليرد على تقدير ان يحمل مراد المص على احدهما ايضا لكن قد عرفت  
 ما فيها ايضا قوله ويتجه على كل تقدير اى من المعاني الثلاثة فهو  
 اراد آخر على المص وتعرض للشارح بأنه اولى بالتعرض لانه متوجه  
 على كل تقدير بخلاف اراده حيث لم يتوجه على الاحتمال الاول قوله  
 بان ما ذكره انما يبدل الخ اى بعد تسليم الحكمين المنوعين من قبيل هو

قوله وهو لا يجب كونه مأخوذا  
 لما اشترنا من ان بين حصول  
 الشيء في الواقع وبين ملاحظته  
 فرفا عظيما الا يرى انما اذا ادعينا  
 ان العالم حادث لا يلزم من ادعاء  
 جميع احوال العالم المقارنة له  
 في الواقع

انما يدل على الجزئية السلي من الحصر لاجل كلاجز في الحصر مع  
 ان المطلوب مجموعهما فلا يتم التفریب بعد ذلك وذلك لان شئ من اللفظ  
 والنسبة ليس بمحصص في الحقيقة والمجاز لان اطلاق الفرس على الخيل  
 ونسبة القراءة الى الجدار ليس بحقيقة وهو ظاهر ولا يجوز لعدم العلاقة  
 والملابسة والحاصل يجوز ان لا يكون بين النقل والمدعى وبين المنع علاقة  
 او ملابسة صحيحة للمجاز قوله لجواز الكناية اقول جواز  
 الكناية على كل تقدير محل نظر اذ لم يسمع من علماء البيان كون النسبة  
 كناية غير الحقيقة والمجاز العقليين اذ الكناية عندهم لفظ اريد به لازم  
 معناه فابعد التسليم انما يجري في المعنى الثالث اعني معنى لا يستعمل  
 لافي الاولين نعم صرحوا بان الكناية قد يقصد بها نسبة شئ الى امر  
 معين كما في ضرب قبة الجود والكرم على ابن حشر حيث اريد به نسبة الكرم  
 اليه لكن فرق بين كون اللفظ المركب كناية عن النسبة وبين كونه النسبة  
 كناية لاحقيقة عقلية ولا مجازا عقليا الا ان يقال هذا الكلام من المحشي  
 اشارة الى توجيه كلامهم في الكناية بان مرادهم من اللفظ في تعريفها  
 اعم من اللفظ حقيقة او حكما ليشمل النسبة ويحمل تركبها الكناية العقلية  
 على ظهورها بناء على المقايسة والالكان ذلك منهم بحكمها اذ كثيرا  
 ما يكون نسبة شئ الى ما هو له كناية عن نسبته الى شئ آخر كما في مقام  
 التفریض نحو قوله تعالى مالي لاعداء الذي فطرنی فانه كناية عن معنى  
 ما لكم لاتعبدون الذي فطركم بشهادة سياقه من قوله تعالى واليه ترجعون  
 ومن هذا القبيل ما يومر او ينهى رئيس القوم ويقصد الخطاب لكل  
 على ما اشار اليه بعض المحققين هذا وبعد فيجاء عليه ان الكناية  
 في النسبة انما تصح فيما جاز ارادة النسبة الى المستند اليه المذكور لكونه  
 ما هو له ايضا كما ان الكناية في اللفظ انما تصح فيما جاز ارادة المعنى  
 الموضوع له كما صرحوا وههنا ليس كذلك لان المنع بالمعنى المذكور  
 لا يجوز ان ينسب حقيقة الى شئ من النقل والمدعى من حيث انها

نقل ومدعى نعم قد يكون نسبة المنع الى المقدمة كتابة عن منع المدعى  
 فيما اذا كانت المقدمة عين مدعى في محل آخر ولازمة له لكن الكلام  
 ههنا في كون نسبته الى النقل والمدعى كتابة عن منع دليلها لافي عكسه  
 فلا يصور الكناية ههنا على تقدير المعنيين الاولين اللهم الا ان يقال  
 هذا الازداد منه مبنى على عدم تسليم المحصار حقيقة المنع في المعنى المذكور  
 وفيه ما فيه او يقال هو مبنى على المعنى الثالث المختار عند الشارح  
 على زعمه على ان يكون قوله على كل تقدير في صدر السؤال بمعنى سواء  
 حل على ان حقيقة المنع هو المعنى المذكور فقط او حمل على ما هو اعم  
 من ذلك ولا يخفى بعده عن سوق كلامه او يقال هذا مبنى على ما جوزه  
 العلامة التفهيزاني في شرح التلخيص من ان الكناية قد يمنع فيها  
 ارادة الحقيقة لخصوص المادة كما في قوله تعالى لبس كئله شيء وقوله تعالى  
 الرحمن على العرش استوى حيث اريد بالاول نفي المثل وبالثاني الغلبة  
 والاستيلاء بطريق الكناية مع امتناع معناهما الحقيقي الذي هو نفي  
 مثل المثل والاستواء على العرش بالجلوس عليه في حقه سبحانه وتعالى  
 وان لم يمنع ذلك في حق الملوك من البشر وان لم يرضيه المحقق الشريف  
 هناك وانت خير بان العلامة انما جوزها فيما كان اصل الكلام مستعملا  
 فيما ينهم بطريق الكناية في المواضع التي يجوز ارادة الحقيقة ههنا ولذا  
 سماه الشريف بالمجاز المتفرع على الكناية وارادة الحقيقة في نسبة المنع  
 بالمعنى المذكور اليها غير صحيحة في موضع فلا يكون اصل الكلام مستعملا  
 فيما ينهم بطريق الكناية اصلا لتجوز ههنا لخصوص المادة قوله  
 ويمكن الجواب الخ اجاب عن الاول بجوابين كليهما باثبات التقريب  
 المنوع لكن الاول بتعبر المدعى وتخصيصه بالجزء السلي بناء على ادعاء  
 ظهور الجزء الثبوتى والثاني بتعبر الدليل بضم مقدمة طوبت لظهورها  
 وما قبل حاصل الاول ان هذا المنع ليس بمضمر وحاصل الثاني اثبات  
 المقدمة المنوعة لبس بشيء قوله وهي ان للنوع معاني مجازية

قوله في حق الملوك من البشر  
 الخ ان يقال استوى الملك على  
 بالده كذا اي استولى وغلب عليه  
 على طريق الكناية كما لا يخفى



قبل جواب آخر على تقدير ان يكون المقصود بالبيان كلاجزئي الحصر  
 لكنه مبنى على ان يكون المراد من المجاز هو المجاز في الطرف ولو عم منه  
 ومن المجاز في التسمية كما هو المختار عنده بان يقول ان للمنع معاني ونسب  
 مجازية مناسبة للقل والمدعى او ان للمنع استعمال مجازية مناسبة لهما  
 لكن اولى وافيد اقول ان حل قوله على كل تقدير في صدر السؤال  
 على المعنى الاول من المعنيين اللذين اشرنا اليهما فراه من المعاني اعم  
 من النسب المجازية والالم يكن الجواب حاسما وان حل على المعنى الثاني  
 مع بناء الإيجاه على المعنى الثالث فالتعرض بالنسب المجازية مستدرك  
 في الجواب لكن يؤيد الثاني عنوان المعنى المجازي له قوله وعن الثاني  
 الج اجاب عن الثاني بجوابين كليهما باثبات التقريب الممنوع ايضا  
 لكن الاول تحرير للمدعى باخراج الكناية عن كلاجزئي الحصر والثاني  
 بادخالها في الجزء الثبوتى وقد كان السؤال مبنيا على ادخالها في الجزء  
 السلبي كما هو مقتضى الحصر الحقيقي في المجاز بالمعنى الظاهر وانت خبير  
 بان الجواب الاول لا يحسن ما لم يبين وجه عدم الالتفات الى الكناية من مثل  
 مبرتها وان الجواب الثاني يحتاج الى مقدمة مطلوبة اخرى هي اللزوم  
 بين المعنيين هذا الان يقال للزوم الذى هو علاقة الكناية داخل  
 في المناسبة التى ذكرها آنفا قوله . الظاهر انه اعتراض آخر اى على  
 دليل المص لان وجه الظهور اسناد الدلالة الى الموصول مع عطف  
 هذا الاعتراض بكلمة ايضا على الاعتراض السابق الذى هو على ذلك  
 الدليل قطعا وحاصل هذا الاعتراض ان دليل المص لا يدل على ان معناه  
 المجازي ما هو اى من اى جنس من جنس الطلب او من جنس الابطال  
 او منهما لان كلمة ما للسؤال عن الجنس مع ان كونه من جنس الطلب  
 ما اخوذ في جانب المدعى اذ الظاهر من عبارة المدعى في كلاجزئي التثني  
 والاثبات هو معنى واحد مشترك بين النقل والمدعى وهو مطلق الطلب  
 فلا يتم التقريب ايضا فكان عليه ان يقول اذ المنع في عرفهم طلب

الدليل على المقدمة وربما يستعمل مجازا في طلب البيان فعلى هذا ينبغي  
 ما أورده المحشي من أنه لا حاجة في إتمام كلام المص إلى تعيين المعنى المجازي  
 طاه. إذا ثبت أن حقيقته منحصرة في المعنى المذكور فقد ثبت أنه مجاز  
 في منع النقل والمدعى بل في جميع ما عده من المعاني التي بينهما وبينه علاقة  
 معتبرة سواء كان منعها من جنس الطلب أو الإبطال أو منها وما قبل  
 إثبات الجزء الثبوتي من المحصر يحتاج إلى بيان المعنى المجازي ثم بيان  
 العلاقة بين المعنيين حتى يثبت أنها بمنعنا بذلك المعنى المجازي وما ذكره  
 المص لا يدل على أن معناه المجازي ما هو فورود هذا الاعتراض مما لا شبهة  
 فيه بل هو عين ما اعترف بأنجاهه بقوله وعلى كل تقدير يتجه إلح فقله  
 لا ورود له لبس على ما ينبغي فلبس بشيء لأن مجرد ملاحظة المعاني  
 المجازية بعنوان المعنى المجازي المناسب لهما من غير تعيين جنسها كاف  
 كما فعله المحشي في المقدمة لمطوية اللهم إلا أن يحمل قوله ما هو  
 على معنى أنه لا يدل على أن معناه المجازي من جنس المعاني المناسبة  
 للمعنى الحقيقي بواحد من العلاقات المعتبرة أو من جنس خلافهما وإنما قال  
 انظاهر لأنه يحتمل أن يكون اعتراضا آخر على مدعى المص بأن ما ذكره  
 من المدعى ههنا لا يدل على أن معناه المجازي من جنس الطلب أو من جنس  
 الإبطال لأن المذكور ههنا ليس متممضا في بيان الحقيقة والمجاز لأنه  
 من وظائف علم البيان بل وظيفة المعنى ههنا بيان الإطلاقات لواقعة  
 في إحصائهم حقيقة أو مجازا الأخرى أن إطلاق المنع على الغضب صحيح  
 بعلاقة المشابهة في اتعلق بالمقدسة المعينة لكنهم لم يطلقوه عليه  
 فالناسب للمعنى أن يقول لا يمنع النقل والمدعى الإجازا بطلب البيان  
 ولا يكتفي بمجرد عنوان المعنى المجازي الأعم من الطلب والإبطال فعلى هذا  
 لا يتجه ما أورده المحشي ويكون قوله وانظاهر من العبارة إلح جوابا  
 عنه بأنه اكتفى بما هو الظاهر من عبارته أو بمنزلة أن يقال نعم الظاهر  
 من عبارته أنه مطلق الطلب لكن اللاحق هو التنصيص عليه وبما ذكرنا

سقط ما يقال لوجه لقيد الظهور سواء كان نظرا الى الاعتراض  
 اوالى قيد الاخر فانه على الاول يشعر بجواز عدم كونه اعتراضا  
 وعلى الثاني يشعر بجواز كونه عين الاعتراض الاول مع ان كونه اعتراضا  
 آخر مقطوع به بحيث لا احتمال لشيء منهما قوله ممنوع اى مع  
 ان كونه معنى واحدا مشتركا ممنوع اذ قد سبق ان كلام المص اما اشعر  
 بالمعنى المجازى اذا حمل على معنى لا يستعمل كما اختاره لكنه مع ذلك  
 لا يبل على انه واحد مشترك بينهما او متعدد كل منهما مشترك او يخص بكل  
 منهما بل الكل محتمل على السواء من غير رجحان احد الاحتمالات  
 على الاخر فلا يرد ما قيل ظهور الشيء بجماع جواز خلافه فالسند  
 اعم من المنع فلا يفيد نعم يتجه على المحشى اثبات الاول انه منع السند  
 لما عرفت ان الشارح مانع لتقريب الدليل مسندا بهذا القول وقطعه  
 عن سابق كلامه بوجوب احتلال نظامه الثانى ان هذا المنع مدفوع  
 بحمل الوحدة فى كلامه على الوحدة الجنسية لاعلى الوحدة الشخصية  
 المافية للتعدد يعنى ان الظاهر من العبارة انه معنى واحد بالجنس وذلك  
 الجنس هو مطلق الطلب المشترك بين طلب الدليل وطلب التصحيح  
 الثابت ان ما اورده على تقدير الوحدة الشخصية انما يتجه اذا حمل  
 كلام المص على معنى لا يستعمل وليس كذلك لان هذا الكلام من الشارح  
 صريح فى انه حمله على معنى لا يبطال على النقل والمدعى الامطالبة  
 يطلق عليها المنع مجازا لغويا فحيث لا شبهة فى ان المنع المسند اليهما  
 فى جانبي النقي والاثبات هو مطلق الطلب المشترك بينهما واستعمال  
 المنع المضاف الى النقل فى خصوصية طلب التصحيح والمضاف الى المدعى  
 فى خصوصية طلب الدليل لا ينافى استعمال المنع المطلق فى مطلق الطلب  
 لان ذلك الخصوص لعارض الاضافة الا ان يقال بعد ذلك هو ممنوع  
 لان غايته كون عنوان المحمول معنى واحدا مشتركا ولا يلزم منه ان يتعلق  
 الحكم بذلك العنوان المشترك الا ترى انه اذا قيل لا يوصف الجاد بارصاف

الدليل على المقدمة وربما يستعمل مجازا في طلب البيان فعلى هذا ينبغي  
 ما اورده المحشى من انه لا حاجة في اتمام كلام المص الى تعيين المعنى المجازى  
 كانه اذا ثبت ان حقيقته منحصرة في المعنى المذكور فقد ثبت انه مجاز  
 في منع النقل والمدعى بل في جميع ما عده من المعاني التي بينها وبينه علاقة  
 معتبرة سواء كان منعها من جنس الطلب او لا بطل او منها وما قيل  
 اثبات الجزء الثبوتى من الحصر يحتاج الى بيان المعنى المجازى ثم بيان  
 العلاقة بين المعنيين حتى يثبت انها يمنعان بذلك المعنى المجازى وما ذكره  
 المص لا يدل على ان معناه المجازى ماهو فورد هذا الاعتراض عمالا شبهة  
 فيه بل هو عين ما اعترف بانجاهه بقوله وعلى كل تقدير يتجه الخ فقوله  
 لا ورود له لبس على ما ينبغي فلبس بشئ لان مجرد ملاحظة المعاني  
 المجازية بعنوان المعنى المجازى المناسب لهما من غير تعيين جنسها كاف  
 كما قوله المحشى في المقدمة لمطوية اللهم الا ان يحتمل قوله ماهو  
 على معنى انه لا يدل على ان معناه المجازى من جنس المعاني المناسبة  
 للمعنى الحقيقي بواحد من العلاقات المعتبرة او من جنس خلافهما وانما قال  
 انظاهر لانه يحتمل ان يكون اعتراضا آخر على مدعى المص بان ما ذكره  
 من المدعى عنها لا يدل على ان معناه المجازى من جنس الطلب او من جنس  
 الابطال لان المذكور ههنا ليس متممضا في بيان الحقيقة والمجاز لانه  
 من وظائف علم البيان بل وظيفة المعر ههنا بيان الاطلاقات لواقعة  
 في احكامهم حقيقة او مجازا الا يرى ان اطلاق المنع على الغصب صحيح  
 بعلاقة المشابهة في انطلق بالمقدمة المعينة لكنهم لم يطلقوه عليه  
 فالناسب للمع ان يقول لا يمنع النقل والمدعى الا مجازا بطلب البيان  
 ولا يكتفى بمجرد عنوان المعنى المجازى الا انهم من الطلب والابطال فعلى هذا  
 لا يتجه ما اورده المحشى ويكون قوله وانظاهر من العبارة الخ جوابا  
 عنه بانه اكتفى بما هو الظاهر من عبارته او بمنزلة ان يقال نعم الظاهر  
 من عبارته انه مطلق الطلب لكن الالاق هو التنصيص عليه وبما ذكرنا

سقط ما يقال لوجه لقيد الظهور سواء كان نظرا الى الاعراض  
 او الى قيد الآخر فانه على الاول بشر مجاوز عدم كونه اعراضا  
 وعلى الثاني بشر مجاوز كونه عين الاعراض الاول مع ان كونه اعراضا  
 آخر مقطوع به بحيث لا احتمال لشيء منهما قوله ممنوع اى مع  
 ان كونه معنى واحدا مشتركا ممنوع اذ قد سبق ان كلام المصنع انما اشعر  
 بالمعنى المجازى اذا حمل على معنى لا يستعمل كما اختاره لكنه مع ذلك  
 لا يبدل على انه واحد مشترك بينهما ومنعده كل منهما مشترك او يخص بكل  
 منهما بل الكل محتمل على السواء من غير رجحان احد الاحتمالات  
 على الآخر فلا يرد ما قبل ظهور الشيء بجماع جواز خلافه فالسند  
 اعم من المنع فلا يفيد نعم يتجه على المحشى اثبات الاول انه منع السند  
 لما عرفت ان الشارح مانع لتقريب الدليل مسندا بهذا القول وقطعه  
 عن سابق كلامه بوجوب احتلال نظامه الثانى ان هذا المنع مدفوع  
 بحمل الوحدة فى كلامه على الوحدة الجنسية لاعلى الوحدة الشخصية  
 المافية للتعدد يعنى ان الظاهر من العبارة انه معنى واحد بالجنس وذلك  
 الجنس هو مطلق الطلب المشترك بين طلب الدليل وطلب التصحیح  
 الثالث ان ما اورده على تقدير الوحدة الشخصية انما يتجه اذا حمل  
 كلام المصنع على معنى لا يستعمل وليس كذلك لان هذا الكلام من الشارح  
 صريح فى انه حمله على معنى لا يطلب على النقل والمدعى الامطالبة  
 يطلق عليها المنع مجازا لغويا فحيث لا شبهة فى ان المنع المسند اليهما  
 فى جانبي النفي والاثبات هو مطلق الطلب المشترك بينهما واستعمال  
 المنع المضاف الى النقل فى خصوصية طلب التصحیح والمضاف الى المدعى  
 فى خصوصية طلب الدليل لا ينافى استعمال المنع المطلق فى مطلق الطلب  
 لان ذلك الخصوص لعارض الاضافة الا ان يقال بعد ذلك هو ممنوع  
 لان غايته كون عنوان المحمول معنى واحدا مشتركا ولا يلزم منه ان يتعلق  
 الحكم بذلك العنوان المشترك الا يرى انه اذا قبل لا يوصف الجماد باوصاف

الحيوانات المجازي فيهم منه انه كما لا يوصف بالافوصاف المشتركة بين انواع  
الحيوانات كالشيء والحس كذلك لا يوصف بالافوصاف المختصة بنوع منها  
كما لكتابة والصهالة ويمكن دفع ايراد الشارح على دليل المص بان  
تعين المعنى المجازي في جانب المدعى بكونه من جنس الطلب كما دل عليه  
ظاهر كلامه كما اعترف به يغني عن تعيينه في جانب الدليل مرة اخرى  
فلا حاجة في دليبه الى ذلك التعيين وانما يحتاج الى بيان ان بين ذلك  
المعنى المجازي والمعنى الحقيقي علاقة معتبرة وذلك واضح مستغن عن البيان  
فلا اشكال في هذا الشأن قوله والمراد من الطلب الح تقرب  
لما استبعده الفاضل العصام حيث اورد على الشارح بان جعل المعنى  
المجازي مطلق الطلب بعيد وقد يقال دفع لما يورد على حصر الشارح  
في قوله ولا شيء يصلح الح بان طلب البيان صالح ايضا بل اقرب  
اكون العلاقة بينه وبين المعنى الحقيقي ابين وفيه ان للمورد ان يعود  
بالمطلق الصالح ايضا كما اعترف به لان الحصر في كلام الشارح  
حصر الصالح لا حصر الاصح فالصواب ان يحتمل الدفع على ان الصالح  
مختصر في طلب البيان وصلاحيته المطلق انما هي باعتبار تحققه في ضمن  
طلب البيان لان تحصيل ذات النقل والمدعى في ذهن الطالب على وجه  
يتعلق بهما الاذعان ليس بمقدور الناقل والمدعى وانما مقدورهما بياتهما  
ولامعنى لطلب غير المقدور فلا يصح من الطالب طلب ذاتهما بل طلب  
بياتهما وبهذا يظهر وجه قول المحشي ضرورة ان النقل والمدعى  
مطلوب البيان لا مطلوب مطلقا فانه اذا قيل هذا النقل مطلوب  
بدون التقييد بالبيان فاما ان يحتمل على ظاهره الذي هو كونه مطلوب  
الذات وقد عرفت انه غير مقدور واما ان يحتمل على معنى انه مطلوب  
الاذعان به وهو ايضا غير مقدور للناقل وانما هو مقدور الله تعالى  
واما ان يحتمل على معنى انه مطلوب البيان الذي هو قد يكون من اسباب  
الاذعان به وهو مقدور الناقل فلا يحتمل الاعليه وبذلك عرفت

ان الاطلاق المنى في قوله لا مطلوب مطلقا بمعنى بشرط لا شيء اى بشرط  
 عدم التقييد لا بمعنى لا بشرط شيء من التقييد وعدمه حتى يتوجه ما قبل  
 كلف يصح نفي المطلق وثبات المقيد مع ان نفي العام يوجب نفي الخاص  
 واما ما ذكره ذلك القائل في دفعه من ان المقيد قد يكون مغيرا للمطلق  
 كتقييد الكلام بالشرط على ما في كتب الاصول ونظيره اطلاق  
 ممتنع النظير عليه تعالى مع امتناع اطلاق الممتنع فلا يخفى قصوره  
 لان تقييد انما يغير المطلق عن متبادره الى خلافه كالمتنع المتبادر في ممتنع  
 الذات والمطلق ههنا متبادر في مطلوب الذات وكما ان المراد من التقييد  
 بالبيان ههنا صرفه عن هذا المتبادر كذلك المراد صرفه عن التقييد بالاذعان  
 فالمراد بالاطلاق ههنا معنى بشرط عدم التقييد بالبيان وان قيد بالاذعان  
 فانه غير مطلوب ايضا نعم انحصار الصالح في مطلوب البيان انما يصح  
 اذا خص الطلب بالطلب من الخصم كما اختاره الشارح لا اذا عم منه  
 ومن الطلب بنفسه اذ للسائل ان يطلب الاذعان بنفسه فليأمل قوله  
 مسامحة لما ان ظاهره يتنافى المعنى الواحد المشترك وفيه ما قد من ان التعدد  
 اصارض الاضافة لا يتنافى الوحدة بدونها وقبل لاخام المعنى في قوله بمعنى  
 الخ وفيه ان مراده ان المنع المضاف الى النقل بمعنى طلب تعحيحه الخ  
 ولك ان تقول لان الظاهر ان يقول ومنع المدعى يكون بمعنى طلب الاستدلال  
 لان البيان هو الاستدلال لا نفس الدليل وفيه انه يلغو التعرض بمعنى  
 طلب التصحيح لان نفس الصحيح بيان قوله الدخيل في مقابلة  
 الدليل لم يقل الدخيل في الدليل اذ المتبادر منه الدخيل الصريح فيه مع  
 ان المعارضة على تقدير التعريف المشهور دخل صريحا في المدعى وضمتا  
 في الدليل. قوله ولا شك ان هذا المعنى الخ التعرض بهذا الانحصار  
 مع خلو كلام الشارح عنه للاشارة الى ان مجرد عمومه للوظائف الثلاث  
 لا يقتضى عدم تعلقه بالنقل والمدعى حقيقة بل لابد من انحصاره فيها  
 وان كان انحصارا اضافيا بالنسبة الى ما يتعلق بهما حقيقة كما يدل عليه

قوله نعم انحصار المعنى الصالح  
 بنى ههنا كلام هو ان الخصم  
 مختل بمطلق الرد الشامل  
 للمطالبة والابطال الا ان يقال  
 مراده ولا شيء ههنا في مقام  
 التجوز عن المنع بالمعنى الاخص  
 وطابق الرد معنى مجازي للمع  
 بالمعنى الاعم وهو الدخيل في مقابلة  
 الدليل

الحيوانات الاجزاء ايضهم منه انه كما لا يوصف بالاوصاف المشتركة بين انواع  
الحيوانات كالشيء والحس كذلك لا يوصف بالاوصاف المختصة بنوع منها  
كما لكتابة والصهالة ويمكن دفع ايراد الشارح على دليل المص بان  
تعيين المعنى المجازي في جانب المدعى بكونه من جنس الطلب كما دل عليه  
ظاهر كلامه كما اعترف به يغني عن تعيينه في جانب الدليل مرة اخرى  
فلا حاجة في دليله الى ذلك التعيين وانما يحتاج الى بيان ان بين ذلك  
المعنى المجازي والمعنى الحقيقي علاقة معتبرة وذلك واضح مستغن عن البيان  
فلا اشكال في هذا الشأن قوله والمراد من الطلب الخ تقريب  
لما استبعد الفاضل العصام حيث اورد على الشارح بان جعل المعنى  
المجازي مطلق الطلب بعيد وقد يقال دفع لما يورد على حصر الشارح  
في قوله ولا شيء يصلح الخ بان طلب البيان صالح ايضا بل اقرب  
اكون العلاقة بينه وبين المعنى الحقيقي ابين وفيه ان للمورد ان يعود  
بالمطلق الصالح ايضا كما اعترف به لان الحصر في كلام الشارح  
حصر الصالح لا حصر الاصح فالصواب ان يحمل الدفع على ان الصالح  
منحصر في طلب البيان وصلاحيته المطلق انما هي باعتبار تحققه في ضمن  
طلب البيان لان تحصيل ذات النقل والمدعى في ذهن الطالب على وجه  
يتعلق بهما الاذعان ليس بمقدور الناقل والمدعى وانما مقدورهما بيانهما  
ولامعنى لطلب غير المقدور فلا يصح من الطالب طلب ذاتهما بل طلب  
بيانهما وبهذا يظهر وجه قول المحشي ضرورة ان النقل والمدعى  
مطلوب البيان لا مطلوب مطلقا فانه اذا قبل هذا النقل مطلوب  
بدون التقييد بالبيان فاما ان يحمل على ظاهره الذي هو كونه مطلوب  
الذات وقد عرفت انه غير مقدور واما ان يحمل على معنى انه مطلوب  
الاذعان به وهو ايضا غير مقدور للناقل وانما هو مقدور لله تعالى  
واما ان يحمل على معنى انه مطلوب البيان الذي هو قد يكون من اسباب  
الاذعان به وهو مقدور الناقل فلا يحل الاعليه وبذلك عرفت



ان الاطلاق المنفي في قوله لا مطلوب مطلقا بمعنى بشرط لا شيء اي بشرط  
عدم التقييد لا بمعنى لا بشرط شيء من التقييد وعدمه حتى يتوجه ما قبل  
كيف يصح نفي المطلق واثبات المقيد مع ان نفي العام يوجب نفي الخاص  
واما ما ذكره ذلك القائل في دفعه من ان المقيد قد يكون مفيرا للمطلق  
كتقييد الكلام بالشرط على ما في كتب الاصول ونظيره اطلاق  
ممنوع النظير عليه تعالى مع امتناع اطلاق الممنوع فلا يخفى قصوره  
لان تقييد انما يغير المطلق عن متبادره الى خلافه كالمنع المتبادر في ممنوع  
الذات والمطلق ههنا متبادر في مطلوب الذات وكما ان المراد من التقييد  
بالبیان ههنا صرفه عن هذا المتبادر كذلك المراد صرفه عن التقييد بالاذعان  
فالمراد بالاطلاق ههنا معنى بشرط عدم التقييد بالبيان وان قيد بالاذعان  
فانه غير مطلوب ايضا نعم انحصار الصالح في مطلوب البيان انما يصح  
اذا خص الطلب بالطلب من الخصم كما اختاره الشارح لا اذا عم منه  
ومن الطلب بنفسه اذ للسائل ان يطلب الاذعان بنفسه فليأمل قوله  
مسامحة لما ان ظاهره يتنافى المعنى الواحد المشترك وفيه ما قد من ان التعدد  
امارض الاضافة لا يتنافى الوحدة بدونها وقبل لاخام المعنى في قوله بمعنى  
الح وفيه ان مراده ان المنع المضاف الى النقل بمعنى طلب تصحيحه الح  
ولان ان تقول لان الظاهر ان يقول ومنع المدعى يكون بمعنى طلب الاستدلال  
لان البيان هو الاستدلال لا نفس الدليل وفيه انه يلغو التعرض بمعنى  
طلب التصحيح لان نفس الصحيح بيان قوله الدخيل في مقابلة  
الدليل لم يقل الدخيل في الدليل اذ المتبادر منه الدخيل الصريح فيه مع  
ان المعارضة على تقدير التعريف المشهور دخل صريحا في المدعى وضمتا  
في الدليل. قوله ولا شك ان هذا المعنى الح التعرض بهذا الانحصار  
مع خلوكلام الشارح عنه للاشارة الى ان مجرد عمومه للوظائف الثلاث  
لا يقتضي عدم تعلقه بالنقل والمدعى حقيقة بل لابد من انحصاره فيها  
وان كان انحصارا اضافيا بالنسبة الى ما يتعلق بهما حقيقة كما يدل عليه

قوله نعم انحصار المعنى الصالح  
يقى ههنا كلام هو ان الحصر  
يختل بمطلق الرد الشامل  
للمطالبة والابطال الا ان يقال  
مراده ولائى ههنا الى في مقام  
التجاوز عن المنع بالمعنى الاخص  
وطلاق الرد معنى مجازى للمع  
بالمعنى الاعم وهو الدخيل في مقابلة  
الدليل

قوله ولا يتعلق بالنقل فن قال انه شامل للغصب ايضا لا منحصر  
 في الوظائف الثلاث لم يفهم وما ذكره في دفعه من تخصيص المع بالوجه  
 فاسد لان الغصب موجه عند البشارح ولوسم فالغرض بيان التعلق  
 الحقيقي والمجازي ولا يبين ذلك الا ببيان حقيقة المع من حيث هي هي  
 مع قطع النظر عن التوجيه وعدمه اذ المنع الحقيقي قد يكون غير موجه  
 قوله ولا يتعلق بالنقل والمدعى الخ هذا مبني على ما هو التحقيق  
 من ان المتبادر بحسب العرف ان يكون متعلق المعارضة هو الدليل  
 لا المدلول فتعريفها المشهور باقامة الدليل على خلاف ما قام الخضم  
 الخ مؤل بر الدليل بتلك الاقامة فلا يتعلق حقيقة بغير المدلل ولا بالمدلل  
 بل بدليله فقط واما تنقييد النقل والمدعى بغير المدللين فيوجب تقصير  
 المص قوله هذا هو التقرير الخ اي تفريع الاستعمال هو المناسب  
 لما اختاره في المنع بالمعنى الاخص من المعنى الثالث والكلام في وجه  
 اختياره على المعنيين الاولين وفيما يرد عليه كالكلام فيما سبق من انه  
 انما حمل على الثالث لان منع النقل باعتبار دليله غير لائق ومن ان الاولى  
 حمله على معنى الاستعمال مع تعميم المجاز مما في الطرف والنسبة واما عدم  
 انطباق الدليل فمستترك بين جميع المعاني ههنا كما يصرح به الشارح  
 واعلم ان ههنا نسخة مدونة هي انه ولا يختلج في وهمك انه اذا كان  
 المنظور في كلام المص هو المعنى الاعم يلزم التخصيص ايضا سواء كان قوله  
 لا يمنع بمعنى لا يستعمل لفظ المنع باعتبار المعنى الاعم او بمعنى لا ينسب  
 مفهوم المع بهذا الاعتبار لان المنع باعتبار المعنى الاخص بل المعارضة  
 والنقض ايضا كذلك وذلك لان عدم جريان الاعم في شيء حقيقة يستلزم  
 عدم جريان الاخص فيه كذلك قطعا واما الجريان مجازا فظاهر  
 في الكل فلا تخصيص حيث يذهب على ما لا يخفى وانت تعلم ان في قوله فان حل  
 الخ مسامحة كافي عبارة المص انتهى حاصل دفع التلجنان ان عدم  
 لخصافهما بالمنوعية بالمعنى الاعم حقيقة يستلزم عدم انصافهما بالانواع

المندرجة تحته فاذا لم ينسب المعنى الاعم اليهما حقيقة لم ينسب شيء  
 من تلك الانواع ايضا واذا لم يستعمل لفظ المنع باعتبار المعنى الاعم  
 لم يستعمل الالفاظ الموضوعه لتلك الانواع ايضا لكن لا يخفى ان الاول  
 في الخلقان ودفعه اما الاقتصار على المعنى الثالث او التعرض بجميع  
 المعاني الثلاثة الا ان يقال المنع في المعنى الاول ايضا مع التوقف  
 على وجوده في الخارج ولا وجود للعام الا في ضمن الخاص فني اقطاع المعنى  
 الاعم عليها حقيقة بمنزلة التصريح بنى اقسام الانواع المندرجة تحته  
 فلا خلقان فيه وانما الخلقان في المعنيين الآخرين لان النسبة والاستعمال  
 يكفهما وجود المعنى الاعم في ذهن المتكلم وربما يوجد الاعم في الذهن  
 بدون الخاص فيعرض الخلقان للاستلزام الذي ذكره ويقع الخلقان  
 واما قوله واما الجريان مجازا فاجواب سؤال مقدر بان يقال ذلك الجواب  
 انما يدفع الخلقان في الجزء السلبى لافى الجزء الثبوتى من الخصر لان  
 ثابت العام مجازا لا يوجب اثبات كل خاص وان اوجب نفيه فنفه  
 بان المقصود بالاقادة هو الجزء السلبى واما الجزء الثبوتى فظهر من  
 عن البيان فلا توهم فيه فافهم قوله فبدل على انه حل الح امدالاته  
 على حله على معناه الحقيقى فلا نه منطوق كلامه واما دلالته على  
 اعتباره المجاز في النسبة فلان المستثنى من المعنى الحقيقى لا يكون الاجاز  
 عقليا اقول ذلك الاضطراب مدفوع بوجوده الاول ما اشار اليه  
 في النسخة الانفة من حل عبارة الشارح ههنا على التسامح كعبارة المص  
 ومراده ان اراد استعمال المنع باعتبار المعنى الاعم او باعتبار المعنى الاخص  
 الثاني ما اشترنا اليه من انه حل المنع على مطلق المطالبة الشاملة  
 للمنع الحقيقى والمجازى بفريضة استثناء المجاز اللغوى فمراده ههنا  
 حل المنع على التجوز من المعنى الاعم او على التجوز من المعنى الاخص  
 فكأنه قال ان اريد مطلق الدخول فالدليل لا يفيد وان لم يرد مطلق  
 المطالبة فالتخصيص ليس بمجد الثالث انه يجوز ان يحمل المنع على المعنى

وقوله مطلق الدخول مجازا  
 من ذكر الخاص واردة العام  
 فان الدخول في الدليل مقيد  
 والنسبة اخص من المطلق  
 فاذا اريد ذلك كان المعنى  
 لا يتوجه مطلق الدخول عليهما  
 الاجاز بالانواع فيكون جميع  
 الوظائف الثلاث متفيا فلهما  
 ولذا قال الشارح حتى يكون  
 كلها متفيا

الحققي وبحمل الاستثناء على المنقطع نعم استعمال اداة الاستثناء  
 في المنقطع مجازي كاستعمال المنع في النسبة والاستعمال وترجيح احد  
 المجازين على الاخر من غير مرجح الرابع ما قيل لعل الشارح اشار  
 ههنا الى امكان توجيه كلام المص بالمعنى الاول وفيما سبق بالمعنى الثالث فلا  
 يضطرب ولعله لبعض هذه الوجوه امر بالتأمل قوله يقال وجه  
 التخصيص الخ مرصد اذ يرد عليه اما ولا فلاله ان اراد ان المص قصيد  
 الاشارة الى الندرة ففيه ان تلك الاشارة انما يحصل اذا كان اصل  
 التوجه عليهما معلوما للطالب المخاطب في الجملة مع انه لم يعرف بعد  
 ان النقص والمعارضه بتوجهان عليهما ام لا وان اراد ان الترك لندرتها  
 في نفسيهما وان لم يصدق الاشارة الى تلك الندرة ففيه انه لا يكون نكتة  
 معتبرة في البلاغة ولا وجهها جيد للتخصيص اذا الافادة معتبرة في النكات  
 مع ان التعميم اجود وانسب بهذه الرسالة الموجزة واما ثانيا فعلى تقدير  
 تسليم كونهما اندر من منعهما مجازا هو انما يكون وجهها للتخصيص  
 اذا حمل على المعنى الاول الحققي لاعلى المعنى الثالث المختار عند الشارح  
 اذا الوجه حيث ندرة الاطلاق والاستعمال لندرة الوقوع ويجوز شروع  
 الاطلاق على ما ندر وقوعه كطوفان نوح عليه السلام اللهم ان يجعل  
 ندرة الوقوع كناية عن ندرة الاطلاق او يخصص المعنى الثالث بالاستعمال  
 في مناسطرتهم كما سبق واعلم ان المدعى الغير المدلى قدي بطل باستلزامه  
 خصوص الفساد ويطلق عليه النقص على سبيل التشبيه والاستعارة  
 وقدي بقاء على خلافه دليل ويطلق عليه المعارضه على سبيل الاستعارة  
 ايضا لان الافادة فيه بتقدير دليل من جانب المدعى والمأخوذ في مفهومات  
 الوظائف الحقيقية هو الدليل الخحقق لاعم من المقدر ليقال فعلى هذا  
 يكون المنوع والمعارض مجازا هو ذلك الدليل المقدر لانفس المدعى  
 فلو حمل المنع على المعنى الاعم لبيطل الجزء الثبوت من الحصر لان المدعى  
 لا يعارض لاحقيقة ولا مجازا وانما يعارض مجازا لدليله المقدر وهذا

هو وجه التخصيص لا نقول لا يلزم من تعلق المعارضة بالدليل  
المقدر مجازا ان لا تعلق بالمدعى مجازا بل الكل شبه بالمعارضة في وجود  
معنى الإقامة على خلاف مدعى الحصص لكنه انما يتم اذا فسرنا المعارضة  
بالإقامة لا بمقالة الدليل للدليل على سبيل الممانعة كما يختاره الشارح  
والمحشى فليتناول ثم الاولى في وجه التخصيص ان المص انما ساق هذا  
الكلام لدفع توهم ان المطالبين السابقين مما يطلق عليهما المنع في عرفهم  
نعم على تقدير التعميم يندفع ذلك التوهم ايضا مع احتمال الكلام على  
زيادة فائدة لكنه بطريق اللزوم لا بطريق التصريح كافي التخصيص  
والتصريح اولى مع ان لفظ المنع اظهر في المعنى الإخص قوله فيه  
ان الظاهر اى الراجح على كونها فصيحة لما اشار اليه من الاستغناء  
عن التقدير مع اشارة الى الترتيب بين طلب الدليل على المدعى والنوع  
الثلاثة وهى متعقبة في صورة الفصيحة وما يقال من ان ذلك الترتيب  
ظاهر مستغن عن الافادة لان طلب الدليل على المدعى انما يمكن قبل  
الاستدلال عليه والنوع الثلاثة انما توجه بعده فدفوع بانه لا فائدة  
اختصاص النوع بما بعد الاستدلال وهو انما يكون ظاهر الوعر المص  
جميعها مع انه لم يعرف النقض والمعارضة فلم يعلم من قوله نقض  
او عورض الا انه يتوجه على ذلك ما يطلق عليه النقض او المعارضة  
في عرفهم ولا يلزم من توجهها على ذلك الدليل المشغول به اختصاصها به  
ففي افادة ذلك الترتيب دلالة على ذلك الاختصاص فالفاء العاطفة  
المفيدة للترتيب تجرى مجرى تعريفها نعم عرف المنع الحقيقي لكن  
فا العاطفة داخله على مجموع النوع الثلاثة لان قوله اذا اشتغلت منع  
او نقض او عورض شرطية مرددة التالى مع ان الترتيب الذى افادة  
انه صيحة ظاهر مستغن عن الافادة فاهو جوابه فهو جوابنا بقى  
الكلام ههنا وهوان الفاء في الحقيقة داخله على الملازمة فلو حلت  
على العاطفة لا فائدة الترتيب بين الملازمتين لا بين طلب الدليل والنوع

قوله ولا يلزم المجاز ان يتوجهها  
على الدليل وعلى النقل والمدعى  
نعم لو حمل المنع في قوله ولا يمنع  
النقل والمدعى على المعنى الاصح  
لكان اختصاص النوع معلوما  
منه

قوله مع ان الترتيب الذى افادة  
المجالات ترتيب مناسبة العلم على  
المعرفة وهو معلوم ايضا فاما  
منه

مع ان الملازم متين صديقان يحسب نفس الامر بحيث لا تقدم بينهما  
لاذاتا ولا زمانا فلا ترتيب بينهما الا ان يقال هذا مبني على ما ذهب اليه  
بعض اهل الاصول من ان الحكم في الجزاء لا يبين الشرط والجزاء وقد غراء  
العلامة التفاتنا الى اهل العربية فعلى هذا يكون الفاء في الحقيقة  
داخلية على الجزاء الذي هو توجه احد المنوع الثلاثة وعاطمة على جزاء  
الشرطية الاولى ولذا قال لافادة الترتيب بين المنوع الثلاثة وطلب الدليل  
قوله لا وجه لتخصيص الشرط المحذوف بمنع المدعى ان بعد منع  
المدعى حقيقة بل الوجه ان يقال اذا عرفت ان النقل والمضى لا يمنعان  
حقيقة فاعلم الخ لان المنوع الثلاثة كما توجه على دليل المدعى توجهه  
على دليل النقل وان كان نادرا وفيه ان التخصيص لاجل انه ادرج  
النقل النظري في المدعى ولا يمكن الاستدلال على غيره كما ذكره قوله  
بل الاولى الخ ليس هذا مجرد اضطراب عن غير الوجه الى لا وجه بل  
ترقى من الوجه الى المشار اليه الى الوجه والاول لانه المناسب فكانه قال  
بل الوجه ان يعم المحذوف من منع النقل اذ لا وجه لتفصيل بعض اجزاء  
كلام واحد عن بعض مع ان معرفة الكل مقصودة من كلام المص  
بل الوجه ان يتعرض بمنعها المجازي لان ربط المنوع المتوجهة على  
الدليل حقيقة بالمنع المتوجه على النقل والمدعى مجازا اولى من ربط  
المنوجه على الدليل بغير المنوجه عليهما والاولى ان يؤخذ الشرط المحذوف  
من التعريف الذي هو كالمقدمة لمباحث المنع والسند والاولى ان يؤخذ  
من قوله ان كنت ناقلا الخ اذ ربط بعض المسائل ببعض اولى من ربطها  
بكلام اجنبي مسوق لبيان الاطلاق المجازي او الاولى ان يؤخذ من الكل  
لجميع ما ذكرنا وقوله فاعرف اشارة الى وجهه الاولى بالقدم فالقدم  
ومع ذلك لا يخلو عن الابعاء الى ان الاولى فاعرف بدل فاعلم للناسب  
بين الشرط والجزاء والجواب عنه انه للتفتن في العبارة او مبني على  
الفرق بين العلم والمعرفة بان الاول مستعمل في الكلمات والثاني في الجزئيات

بناء على انه لما كان منع المدعى بعضا من منعها كان الشرط المقدر  
بالنسبة الى ذلك الكلام بمنزلة الجزئي من الكل او لما كان ذلك حكما  
واحد او النوع الثلاثة كثيرة كان بالنسبة اليها بمنزلة الجزئي من الكل  
قوله لا يخفى ان ورود المنع اى على الدليل ولذا قال انما هو على تقدير  
كون بعض المقدمات اى مقدماته نظريا غير معلوم بالعلم المناسب  
للمطلب نفيه مما شاء مع تسامح المص في اسناد المنع الى الدليل دون  
المقدمة او هو مبنى على ما سيجئ منه من ان تعلق المنع بالدليل اظهر  
من تعلقه بالمقدمة فلا يرد ما قيل كلام المص مؤل كما يذكرة الشارح فعليه  
ان يقول انما هو على تقدير كون المقدمة نظرية غير معلومة نعم فيجده  
عليه ان هذا الخصر يتخلل على تقدير كون الدليل المأخوذ في مفهومات  
لنوع الثلاثة نعم من التنبيه فساخا كما سيشرح اليه الشارح اذ يتوجه  
المنع الحقيقي بحيثذ على المقدمة البديهية الخفية بطلب التنبيه عليها  
والصواب حيثذ ان يحذف قيد النظرى ويؤخذ الموضوع بدل العلم  
الان الشارح والمحشى جريا ههنا وفيما سبق على الاحتمال الظاهر  
من ابقاء الدليل المأخوذ على ما يقابل التنبيه قوله اذ لو كانت المقدمات  
باسرها الخ يعنى لا يصدق الكلية الفائلة بانه كلما اشتغلت بالدليل  
يلتقى ان يمنع اذ يصدق نقيضها لانه قد يكون اذا اشتغلت بالدليل  
ولم يكن شئ من مقدماته نظريا غير معلوم فاما ان يكون جميع مقدماته  
بديهية او يكون جميعها نظرية معلومة او يكون بعضها بديهية والبعض  
الاخر نظرية معلومة وعلى جميع التقادير لا يلبق منه والشرطية  
التي ذكرها شاملة لجميع هذه الصور الثلاث لان عطف قوله ونظرية  
معلومة قبل ربط خبر كانت ليكون الخبر هو المقصود المردد فقدم  
تلك الشرطية جلية مرددة المحمول والمعنى او كان كل من مقدماته مندرجة  
تحت احد القسمين من البديهية والنظرية لانفصلة حاكمة بالانفصال  
بين الجليتين الكلتين حتى لا يشمل الصور الثلاثة ويتوجه ان هذا

الدليل لا يستلزم المدعى لكن يأتي عن هذا التوجيه ان ظاهر قوله  
 بأسرها الكل المجموع لا الافرادى ولك ان تحمله على ظاهره وتجهل  
 عدم لباقة المنع في الصورة الثابتة على المقايضة قوله فلا يلبق  
 منعها وطلب الدليل عليها عطف تفسير المنع للاشارة الى انه بالمعنى  
 الاخص ولا يخلو عن الاشارة الى انه لا بأس في طلب التنبيه فيما كانت  
 المقدمة بديهية خفية لا يقال لوزك هذا العطف وحل المنع على المعنى  
 الاعم لاستغنى عن قوله وكذا الكلام في النقص والمعارضة لا نأقول  
 على هذا يلزم ان يكون القيد المحفوظ فيهما عين القيد المحفوظ ههنا  
 وليس كذلك والاصح النقص فيما كان نفس الناطق في مقدمات  
 الدليل متزدة في بعض منها بدون الحكم بالفساد وسيصرح الشارح  
 بخلافه فالقيد المحفوظ في النقص هو الحكم الباطني بفساد المجموع  
 وفي المعارضة وجود دليل الخلاف قوله انما ترك التقييد الخ فيه  
 ان الشارح لم يترك التقييد ههنا ولا في النقص بل فصل موارد ههنا فيما  
 بعد بما لمزيد عليه واوسلم فالترك للاعتماد على ما سيحى الاعلى ما سبق  
 الا ان يقال لا يجوز الاعتماد عليه لان التردد قد يقع في البديهية الخفية  
 نعم يصح الاعتماد عليه في تقييد النقص قوله وكذا الكلام في النقص  
 والمعارضة اذ لا يصح الكلية فيهما ايضا لا بعد التقييد بقيد مناسب  
 لكل منهما وهو الحكم بفساد المجموع في النقص ووجود دليل الخلاف  
 في المعارضة كما عرفت وانما تركهما لاحد الوجهين من المقايضة  
 والاختيار ولاجل ان القيدين المحفوظين فيهما ليس شيء منهما ماهو  
 المحفوظ في المنع بل مغايران له فصلهما عن المع وما يقال اذا لم يكونا  
 عين القيد المحفوظ في المنع لم يصح الاعتماد على مقايضة ما سبق في طلب  
 الدليل على المدعى ههنا فيمكن دفعه بان المراد المقايضة عليه  
 في خلاصة ذلك القيد وهى وجود خلل في الدليل مناسب لما قصد  
 ابراده عليه وذلك الخلل في المنع كون بعض المقدمات نظريا غير



مطوم وفي النقض والمعارضة ما ذكرنا وليس المراد المقابلة عليه  
 في خصوص القيد فيها فستفاد من تعريف المناظرة لان الحكم  
 الظاهري بفساد الدليل لا يليق للمناظر ما لم يجد نفسه حاكمة بفساده  
 وكذا المعارضة لا يليق له ما لم يجد دليلا على خلاف المدلول واما ما ذكره  
 ذلك القائل من ان الزك ههنا مجرد اختيار الاهمال فهو يهدم نظام  
 المقال قال الشارح وهو ما يذكر لتقوية المنع الخ ان كان المراد تعريف  
 صند المنع فالمنع في التعريف بمضاه الحقيق وان كان تعريف مطلق السند  
 الشامل لمنع المدعى فالمنع بمعنى مطلق المطالبة مجازا بقربة شهرة  
 شمول السند ثم ان حل لام الغرض على الغرض بالذات فلا يدخل  
 تور السند في السند وان عم بما بالواسطة فيدخل فيه قوله لان لام  
 الغرض الخ اذ الغرض قد يظلف عن ذي الغرض فكون التقوية غرضا  
 من ذكره لا يوجب ترتيبها عليه في الواقع فيشمل التعريف بهذا القدر  
 جميع انواع السند صحبا مقويا في الواقع كالاخص والمساوي او غير  
 صحيح كالاعم مطلقا او من وجه او الباسان فلا حاجة الى التقييد بزعم  
 المنع لبشمل الاسانيد القوية في الواقع قوله بل هو مفسد  
 للتعريف ترفي من التطويل الى الحشو المفسد لكنه مبنى على كونه قوله بزعم  
 ط فالالتقوية اذ يكون لام الغرض على هذا داخلة على التقوية المقيدة بزعم  
 المانع ويخرج عن التعريف جميع افراد السند لان المانع انما يذكر السند لاجل  
 التقوية النفس الامرية لا التقوية الزعمية ويمكن دفعه بحمل الباء متعلقة  
 بالذكر يتضمن معنى التقوية اي ما يذكر لغرض التقوية مقويا بزعم المانع  
 وبيده قوله وان لم يكن مفسدا في الواقع فيندفع الحشو المفسد لان  
 لام الغرض على هذا تكون داخلة على مطلق التقوية المتبادرة في التقوية  
 بحسب نفس الامر كما هي غرض المانع وفائدة التنصيص على تخاف  
 غرض التقوية في بعض الاسانيد الواقعة في ابحاثهم المقصودة بالتعريف  
 ههنا لان الزعم بمعنى الاعتقاد الباطل لكن المراد ههنا اعم من الحق

جمع دعوى البداهة في قوله ضرورة ان غرض السانع الخ فهمنا  
 قريبة ظاهرة مانعة عن الحقيقة داعية الى التأويل اما بما ذكرنا  
 وهو الاظهر ولذا لا يفهم منه الا ذلك واما بما ذكره قوله كانه لهذا الخ  
 اقول بل لما ذكرنا من عدم شموله للسند المذكور لمجرد احتمال التقوية  
 بدون الحكم لان ما اورده مدفوع بقربة ظاهرة قوله مع ان  
 قائله المحقق الخ يعني ان التعبير بقبيل او يقال اما لضعف القول  
 واما لعدم الاهتمام بشان القائل والثاني متف ههنا لان قائله المحقق  
 الشريف فعين الاول قال الشارح اعلم ان المنع الخ اى حقيقة المجردة  
 عن قيد الوحدة لفظا ومعنى اما لفظا فلان لام التعريف انما تدخل  
 على اسماء الاجناس مجردة عن معنى الوحدة على ما قالوا وكذا الاضافة  
 في قوله منع بعض المقدمات واما معنى فلان التعريف للماهية المطلقة  
 مع قطع النظر عن وجودها وعدمها ووحدها وكثرتها فكل من المعرف  
 والتعريف يشمل المنع الواحد كما في منع بعض المقدمات والمنع المتعدد  
 كما في منع المقدمات كلها وانما احتاج الى استيفاء اقسامه ليتضح  
 ان لبس في افراده ما يتعلق بالدليل ولثلاثتهم ان منع الدليل في قولهم  
 لامنح الدليل بمعنى منع مقدمات الدليل كلها على سبيل التعيين قوله  
 فيه ان هذا المعنى بالمعنى الاعم اى المنع الذى وقع جنسا من التعريف هو بالمعنى  
 الاعم الشامل للمطالبة والابطال لانه اما بالمعنى الاخص او بالمعنى الاعم  
 والاول باطل لانه عين المعرف فاخذه في التعريف دور باطل لا يقبل  
 التوجيه اصلا بخلاف المعنى الاعم فانه قابل لاحد التوجيهين الاتيين  
 فلا يرد عليه ان حله على المعنى الاعم باطل ايضا لشمول التعريف حيث  
 انصب فكل من المعنيين موجب للفساد ولا وجه لترجيح احد الفسادين  
 على الاخر وايضا غاية المعنى الاعم كون التعريف تعريفا بالاعم وهو  
 جائز عند القدماء بخلاف الدورى وايضا المعنى الاعم بلائحه قوله لامنح  
 الدليل واعترض عليه بان مقصود الشارح بان ما يتعلق به المنع الذى

يذكر في مقابلة النقص والمعارضة عندهم لا التعريف كما ظنه المحشي  
 والا فلا حاجة الى ذكر قوله لا منع الدليل بل لوجه له وليس بشيء  
 لان مقصوده بيان متعلق المنع في ضمن تعريفه المنقول عنهم لا على سبيل  
 الاستقلال والالوجب عليه ان يقول ان متعلق المنع على ما ذكره  
 هو المقدمة المعينة بمضاهي او كلا لا الدليل وقولهم لا منع الدليل لا يدل  
 على انه ليس بتعريف لجواز ان مرادهم ان المنع معرف بهذا التعريف  
 لا يمنع الدليل نعم يجوز ان يحمل مرادهم على الحكم على المنع بالمحمول  
 المساوي ان حمل المنع في جانب المحمول على المعنى الاخص او بالمحمول  
 الاعم ان حمل على المعنى الاعم ولذا نقل عنه في الحاشية في دفع اليراد  
 بالغصب انه يجوز ان يكون المراد بيان حكم المنع لا تعريفه والمحمول  
 قد يكون اعم انتهى لكن ايراده مبني على احتمال التعريف الظاهر  
 اقول ويمكن دفعه ايضا بان التعريف بالاعم كاف ههنا لان الغرض  
 تمييز المنع عن منع الدليل لا عن جميع الاغيار لا يقال كون متعلق المنع  
 هو المقدمة لا غير قد افضح من تعريف المص اياه فيما سبق فلا حاجة  
 في اثبات المسامحة من المص ههنا اعني في اسناد المنع الى الدليل الى نقل  
 التعريف عنهم ولا الى حكمهم بان المنع متعلق بالمقدمة لا بالدليل لا نقول  
 ايضا حدهم تعريف المص ممنوع لان ذلك التعريف ليس مبنا على ظاهره  
 والا لكان المنوعية في الحقيقة وصفا للدليل المطلوب كما ذكره  
 الفاضل العصام فلا بد من تأويله اما بحيث يكون وصفا للمقدمة  
 بان يحمل على معنى جعل المقدمة بحيث يطلب عليها دليل واما بحيث  
 يكون وصفا للدليل بان يحمل على معنى جعل الدليل بحيث يطلب  
 على مقدمته دليل في نقل هذا الكلام منهم تنصيص على انه مؤول  
 بالتأويل الاول دون الثاني ولذا احتج الى كلامهم قوله اي رد  
 بعض مقدمات الخ لا يقال المعنى الاعم هو الدخيل في الدليل  
 لاني قد فاته لانا نقول بل المعنى الاعم هو الدخيل في الدليل كلا او جزأ

وفي هذا التفسير إشارة إلى أن إضافته إلى المقدمة قرينة ظاهرة  
في تجريده عن الدليل المأخوذ في المعنى الأعم بخلاف استعماله في الدخول  
الموجه أو في مطلق المطالبة ولذا جعلها تأويلين بعيدين بالنسبة إليه  
مع أن استعماله في مطلق الرد مجازي أيضاً لصدقه على منع النقل والمضى  
أيضاً فلقاتل أن يقول فلم يكن المنع ههنا بشئ من المعنيين الحقيقيين الأعم  
والأخص بل بمعنى مجازي هو مطلق الرد ولو جوز في أمثاله احتمال  
التوكيد كاحتمال التجريد لا يمكن حله على الأعم منهما لكنه لم يجوزه  
فيما سبق ولا غلص الأباين يحمل مراده من المعنى الأعم على المعنى المجازي  
الأعم من المطالبة والإبطال لكنه لا يلائم قوله لا بالمعنى الأخص كما لا يخفى  
قوله وعلى هذا يصدق الخ أي على تقدير كونه المعنى الأعم الشامل  
للمطالبة مجردة ومع السند والإبطال أي الحكم بالبطلان مجرداً أو مع  
الشاهد يصدق لتعريف على الغصب الذي هو استدلال السائل  
على بطلان المقدمة المعينة بعضها أو كلاهما كان عقيب منعها أو لا مع  
أنه ليس بمنع وأقول وكذا يصدق على بعض أفراد المكابرة وهو إبطال  
المقدمة المعينة من غير استدلال عليه فالقصر على الغصب قصور  
إلا أن يدعى أنه أظهر وروداً واندفاعاً بأحد الجوابين الاتيين لأنه من دفع  
بمجرد قيد الموجه بخلاف الغصب فإنه لا يندفع الانتقيد الموجه بقوله  
عند المحققين وما توهمه بعضهم ههنا من اندراج في الغصب بناء  
على أن الغصب أعم من إبطال المقدمة المعينة بالاستدلال أو بدونه  
ففساد لأن الغصب أخذ منصب التعليل كما قالوا وإيضاً لا يلزم قوله  
عند المحققين لأن إبطال المقدمة من غير استدلال عليه غير مسموع  
عند أحد لعند المحققين فقط فالحق أن الحكم بالبطلان من غير استدلال  
عليه مكابرة كما صرح به بعض المحققين قوله إلا أن يقيد المنع  
أي في كل من جازي التعريف والمعرف ليكون تعريفاً للموجه لا في جانب  
التعريف فقط والألکان التعريف أخص من المعرفة وهو باطل أيضاً

والمراد بالوجه هو الوجه عند الكل كما هو المتبادر ويمكن ان يراد الوجه  
عند المحققين قوله او يحمل النع الذي في التعريف على المطالبة  
بجواز عن المعنى الاخص بقرينة الدور الباطل على تقدير ارادة المعنى  
الحقيقي الاخص والمراد من المطالبة اهم من الوجهة وغير الوجهة  
بقرينة المقابلة بين الجوابين وكل منهما منع لصدقه على الفصص مستندا  
باحد هذين السندين قوله لكن لا يلازم شيء من الجوابين قوله  
لامنع الدليل اذ الظاهر منه ان بتوجه النفي والاثبات الى تعلق معنى واحد  
بالدليل والمقدمة ولا يصح ان يكون ذلك المعنى الواحد هو مطلق المطالبة  
والان كان النقص الاجالي مطالبة ولا الراد الوجه والا لكان المكابرة  
التي هي احد قسمي منع الدليل ردا موجها والكل باطل وانما لم يقل  
لكن بانه الخ تجوز ان بتوجه النفي والاثبات الى معنيين مختلفين باعتبار  
ذاتهما وباعتبار تعلقهما بشيئين مختلفين ايضا اذ لفساد في قولنا  
المنع هو المطالبة المتعلقة بالمقدمة لا ابطال المتعلق بالدليل ولا في قولنا  
هو الراد الوجه المتعلق بالمقدمة لا مطلق الرد المتعلق بالدليل لكنهما  
بعد ان عن امثال هذه العبارة واقول المنع المعرف معلوم قبل التعريف  
بقدر ما اطلقوا عليه المنع حقيقة وهو ظاهر فالمراد في كل من جانبي النفي  
والاثبات هو هذا المعنى المجازي الواحد لكن الاثبات باعتبار تعلقه  
بالمقدمة والنفي باعتبار تعلقه بالدليل فلا يرد الدور الباطل لان المعرف  
حقيقة المنع بالمعنى الاخص والمأخوذ في التعريف وجهها المعلوم  
قبل التعريف ولا يرد الفصص والمكابرة اذ لم يطلقوا عليهما المنع حقيقة  
قوله وذلك لان النقص الاجالي الخ اثبات للالزامه بحيث يتدفع عنها  
مناقشة الشارح ولكن ذلك الاثبات يتم بمجرد تعميم الشاهد من الخلف  
وغيره الا انه تعرض بتفصيل معنى التقيض ليكون تمهيدا للاتجاه  
الاتي وتمهيدا لتوضيف الشاهد بالدال على الفساد وسنعرف فائدة  
وتنبها على ان الابطال في قولهم النقص ابطال الدليل يشاهد معنى

وفي هذا التفسير إشارة إلى أن إضافته إلى المقدمة قرينة ظاهرة  
في تجريده عن الدليل المأخوذ في المعنى الأعم بخلاف استعماله في الدخول  
الموجه أو في مطلق المطالبة ولذا جعلها تأويلين بعيدين بالنسبة إليه  
مع أن استعماله في مطلق الرد مجازي أيضا لصدقه على منع النقل والمدعى  
أيضا فلما قيل إن يقول فلم يكن المنع ههنا بشئ من المعنيين الحقيقيين الأعم  
والأخص بل بمعنى مجازي هو مطلق الرد ولو جوز في أمثاله احتمال  
التوكيد كاحتمال التجريد لا يمكن حله على الأعم منها لكنه لم يجوز  
فيما سبق ولا يخلص إلا بأن يحمل مراده من المعنى الأعم على المعنى المجازي  
الأعم من المطالبة والإبطال لكنه لا يلائم قوله لا بالمعنى الأخص كما لا يخفى  
قوله وعلى هذا يصدق الخ أي على تقدير كونه بالمعنى الأعم الشامل  
للمطالبة بمجرد أو مع السند وللإبطال أي الحكم بالبطان مجردا أو مع  
الشاهد يصدق لتعريف على القصب الذي هو استدلال النشأ  
على بطان المقدمة المعنية بعضا أو كلا سواء كان عقيب منها أو لا  
أنه ليس بمنع وأقول وكذا يصدق على بعض أفراد المكابرة وهو إبطال  
المقدمة المعنية من غير استدلال عليه فالقصر على انقصاب قصور  
إلا أن يدعى أنه أظهر ورودا وأندفاعا بأحد الجوابين الآتين لأنه من دفع  
بمجرد قيد الموجه بخلاف القصب فإنه لا يندفع إلا بتقيد الموجه بقوله  
عند المحققين وما توهمه بعضهم ههنا من اندراج في القصب بناء  
على أن القصب أعم من إبطال المقدمة المعنية بالاستدلال أو بدونه  
فما صد لان القصب أخذ منصب التعليل كما قالوا وأيضا لا يلائم قوله  
عند المحققين لأن إبطال المقدمة من غير استدلال عليه غير مسموع  
عند أحد لعنده المحققين فقط فالحق أن الحكم بالبطان من غير استدلال  
عليه مكابرة كما صرح به بعض المحققين قوله إلا أن بقيد المنع  
أي في كل من جازي التعريف والمعرف ليكون تعريف اللوجه لآفي جانب  
التعريف فقط والا لكان التعريف أخص من المعرفة وهو باطل أيضا

والمراد بالوجه هو الوجه عند الكل كما هو المتبادر ويمكن ان يراد الوجه  
عند المحققين قوله او يحمل النع الذي في التعريف على المطالبة  
مجازا عن المعنى الاخص بقرينة الدور الباطل على تقدير ارادة المعنى  
الحقيقي الاخص والمراد من المطالبة اعم من الموجهة وغير الموجهة  
بقرينة المقابلة بين الجوابين وكل منهما منع لصدقه على الفصص مستندا  
يا حد هذين السندين قوله لكن لا يلزم شيء من الجوابين قوله  
لا منع الدليل اذ الظاهر منه ان يتوجه النفي والاثبات الى تعلق معنى واحد  
بالدليل والمقدمة ولا يصح ان يكون ذلك المعنى الواحد هو مطلق المطالبة  
والان كان النقص الاجالي مطالبة ولا يراد الموجه والا لكان المكابرة  
التي هي احد قسمي منع الدليل ردا موجهها والكل باطل وانما لم يقل  
لكن يراه الخ لجواز ان يتوجه النفي والاثبات الى معنيين مختلفين باعتبار  
ذاتهما وباعتبار تعلقهما بشيئين مختلفين ايضا اذ لفساد في قولنا  
النع هو المطالبة المتعلقة بالمقدمة لا لابطال التعلق بالدليل ولا في قولنا  
هو الراد الموجه المتعلق بالمقدمة لا مطلق الرد المتعلق بالدليل لكنهما  
بعدان عن امثال هذه العبارة واقول النع المعروف معلوم قبل التعريف  
بقدر ما اطلقوا عليه النع حقيقة وهو ظاهر فالمراد في كل من جاء به النفي  
والاثبات هو هذا المعنى المجازي الواحد لكن الاثبات باعتبار تعلقه  
بالمقدمة والنفي باعتبار تعلقه بالدليل فلا يراد الدور الباطل لان المعروف  
حقيقة النع بالمعنى الاخص والمأخوذ في التعريف وجهها المعلوم  
قبل التعريف ولا يراد الفصص والمكابرة اذ لم يطلقوا عليهما النع حقيقة  
قوله وذلك لان النقص الاجالي الخ اثبات للملازمة بحيث يتدفع عنها  
مناقشة السارح ولكن ذلك الاثبات يتم بمجرد تعميم الشاهد من التخلف  
وغيره الا انه تعرض بتفضيل معنى التفضيل ليكون تمهيدا للاتجاه  
الاتي وتمهيدا لتوضيف الشاهد بالدال على الفساد وسنعرف فائدة  
وتنبها على ان الابطال في قولهم النقص ابطال الدليل يشاهد بمعنى

الحكم بالبطلان لا بمعنى بيان البطلان بالدليل والتنبيه والا لا يستغنى  
عن قولهم بشاهد بعده قوله مع شاهد يدل الخ ظرف للدعوى  
ووصف الشاهد بالدلالة على الفساد مع انه وصف كاشف لدفع ما اوهمه  
قولهم امان بقارن بشاهد يدل على المنوعة من ان دعوى الفساد  
مع شاهد يفيد التردد في صحة الدليل نقض اجمالى بناء على ان المنوعة  
بالمعنى الاعم اهم من دعوى الفساد ومن التردد الذى هو المطالبة وقوله  
مطلقا اما حال من الفاعل لتعميمه من التخلف وغيره او من الدليل  
والتنبيه واما حال عن المفعول لتعميمه من الفساد من جهة التخلف  
او من جهة اخرى او من الفساد في المادة او في الصورة والهيئة او مصدر  
الدلالة اى دلالة مطلقة لتعميمها من القطعية والظنية او من التحققة  
والزعمية اذ ربما يدل على الفساد في زعم الناقض ولا يدل عليه  
في الواقع لكن على الاول يكون قوله وهو اعم الخ مستند ركنا  
الا ان يقصد ان لوجه المناقشة الشارح لان عموم الشاهد من القسمين  
كما يستفاد من التحقيق يستفاد مما ذكره في الحاشية قوله وهو  
اعم هذا تعميم للشاهد كما يشهد به الباء السببية في قولهم النقض  
هو ابطال الدليل بالتخلف او باستنزاه خصوص الفساد  
ويشهد به ايضا قوله فيما بعد لكونها مبنية على تخصيص الشاهد بالتخلف  
فعله تعميم للفساد كما قيل وهم وايضا التخلف وخصوص الفساد  
كالدور والتسلسل دالان على الفساد المجمل في الدليل. وللسامعين الفساد  
المدلول قوله واما ما يدل عليه ظاهر الخ معارضة الدليل الملازمة  
بظاهر كلام المص او منع للعموم في التحقيق مستندا بظاهر كلامه  
وقوله فغير مرضى عنه الكل او عند المحققين منع لدليل المعارضة  
او اثبات المنوع قوله فاندفعت المناقشة الخ اى اذا ثبت الملازمة  
بما هو التحقيق فاندفعت المناقشة التى اوردها الشارح في الحاشية  
حيث قال فيه مناقشة لاننا لانسلم انه كما كان المنع مقارنا بشاهد يدل



على المنوعة يكون نقضا اجابا لانه لا بد فيه من شاهد يدل على لزوم  
 التخلف ولا يلزم ان يكون كل شاهد كذلك انتهى وانما قد فعت  
 لانها مبنية على تخصيص الشاهد فقد ظهر ان تلك المناقشة منع  
 للملازمة الاولى ودفعها باثبات الملازمة المنوعة كما عرفت لا بابطال  
 السند الاخص كما وهم وينجى على المحشى ان تخصيص الشاهد بالتخلف  
 غير مرضى عند الشارح كما سبغ به فالظاهر ان مناقشة ليست  
 مبنية على ذلك التخصيص بل على نعميه من شاهد النقص وسند المنع  
 بناء على ان المنوعة في قولهم بشاهد يدل على المنوعة بالمعنى الاعم  
 او بمعنى ما يطلق عليه المنع حقيقة وسند المنع يدل على المنوعة  
 بذلك المعنى كسناد النقص ويؤيده ما وقع في بعض نسخ حاشية  
 المناقشة من عبارة الخلف يدل عبارة التخلف حيث قال لانه لا بد فيه  
 من شاهد يدل على لزوم الخلف اى الباطل تخلفا كان او غيره ف قوله  
 ولا يلزم ان يكون كل شاهد كذلك بمعنى انه اعم مما يدل على لزوم الباطل  
 وما يدل على جوازه كما في سند المنع وليس هذه المناقشة من الشارح  
 عين الانجاء الاتي من المحشى كما قيل لان ذلك الانجاء متوجه بعد تخصيص  
 الشاهد بما يدل على الفساد وهذه المناقشة مدفوعة بذلك التخصيص  
 ولذا دفعها الشارح في الحاشية الاولى بذلك حيث قال لا يخفى عليك انه  
 اذ لم يحظ بمفهوم الشاهد لا يرد عليه هذا الاعتراض لانه ما يدل  
 على فساد الدليل مطلقا انتهى ولك ان تقول هذه المناقشة اعم  
 من الانجاء الاتي بناء على نعميم الشاهد الدال على المنوعة من السند  
 الدال على لزوم الفساد ومن السند الدال على جوازه وتحمل ما في الحاشية  
 المذكورة على دفعها بملاحظة مفهوم الشاهد مع ملاحظة قيد الحاشية  
 المتبادرة فيه قوله نعم ينجم الخ يعنى لا يرد على الملازمة الاولى  
 مناقشة الشارح لكن يرد عليها ان منع الدليل بالمعنى الاهم قد يتحقق  
 في ضمن المطالبة المقارنة بالسند الدال على فساد الدليل فيلزم ان يكون

قوله متوجه بعد تخصيصه  
 الشاهد بما يدل على الفساد  
 كما فعله المحشى كما لا يخفى  
 عليه

نقضاً اجالياً وليس كذلك ولو عند مجوزها وليس هذا الإنجاء  
على الملازمة الثانية القائمة بانحصار منع الدليل بدون شاهد في المكبرة  
كما هو لان دفعه بآيات الملازمة الاولى كما يدل عليه التفرع في آخر القول  
بآياه ولا على حصر منع الدليل في النقص والمكبرة بآيات الواسطة  
كما هو لانهم ردوه بين النفي والاثبات وسماوا احدهما نقضاً والاخر  
مكبرة ولا نزاع في عدم الواسطة بين النفي والاثبات وانما النزاع  
في ان منع الدليل بالمعنى الاعم كما كان مقارناً بالشاهد الدال على الفساد  
يلزم ان يكون نقضاً اجالياً قوله وجوابه ان المراد من الشاهد  
الماخوذ في مفهوم النقض المستفاد في ضمن التقسيم هو الشاهد من حيث  
هو شاهد او الشاهد في نفسه مع قطع النظر عن كونه مأخوذاً في مفهوم  
النقض هو ما يدل على فساد الدليل من حيث انه دال عليه لا مطلقاً  
سواء اعتبره السائل من حيث دلالة على الفساد او من حيث تقويته  
للمطالبة وعلى التقديرين اى على تقدير كل من الجوابين يخص  
منع الدليل المقارن بالشاهد بصورة الابطال لان المطالبة التي هي  
اظهار التردد لا تقارن بالشاهد بهذا المعنى لان اعتبار حثية كونه دالاً  
على الفساد يوجب الحكم بالفساد وهو يشافي اظهار التردد فالمطالبة  
المقارنة بالدال على الفساد مقارنته من حيث كونه مقوياً لتلك المطالبة  
لان من حيث كونه دالاً على الفساد ولذا قال بل انما تقارن السند الخ  
واقول في كل من الجوابين بحث اما الاول فلان المقابلة بين الجوابين  
كما يقتضيها او الفاصلة توجب ان يكون الجواب الاول مبني على عدم  
اعتبار حثية الدلالة في مفهوم الشاهد كما ان السؤال مبني عليه  
فعلى هذا يتصادق الشاهد والسند فيما يدل على الفساد كالاسانيد  
الدالة عليه المذكورة على سبيل القطع فانها حينئذ يكون شاهدة  
باعتبار كل من الحثيين اعني حثية كونها دالة على الفساد وحثية كونها  
مقوية للمطالبة فمجرد اعتبار حثية الشاهدة في مفهوم النقض

لا يجدي في دفع الانجاء انه كان تقييد الانسان بحجية الانسانية  
لا يخصصه بحجية القيام كونه انسانا في حلقى القيام والتقويم كذلك  
تقييد الشاهد بحجية الشاهدية لا يخصصه بحجية الدلالة على الفساد  
لكونه شاهدا في حلقى الدلالة عليه والتقوية نعم يخصص بها  
التقييد بحجية الشهادة على الفساد لكنه في الحقيقة تقييد مفهوم الشاهد  
بحجية الدلالة على الفساد لا تقييد الشاهد في مفهوم المنقضى  
بحجية الشاهدية فلا يصح الجواب الاول الا بالنضمام الجواب الثاني  
واما الثاني فلان غاية اعتبار حجية الدلالة في مفهوم الشاهد  
ان لا يكون شاهدا من حيث التقوية لكن للكلام الواحد الدال  
على فساد الدليل قد يذكر لاجل دلالته على الفساد وقد يذكر لاجل  
كونه مقويا للمطالبة ويكون ذلك الكلام شاهدا وسندا بحسب  
الوقت والقبول لما خوذ في التعريفات لا يجب ان يكون دائما صدق  
على افرادها بل يكفي صدقها في وقت ما يكفي اخذ المثل على قد منه  
في رسم الانسان اذا المراد منه ماش في وقت ما في جمع او قلت وجوده  
فالمطالبة المقارنة بالسند الدال على فساد الدليل من حيث التقوية  
يصدق عليها انها تمنع الدليل المقارن بما كان شاهدا ما خوذ من حيث  
لدلالة في محل آخر او في زمان آخر فمجرد اعتبار حجية الدلالة في مفهوم  
الشاهد لا يجدي في دفع النقص ما لم ينضم اليه اعتبار حجية الشاهد  
في مفهوم النقص فالصواب الواو الواو اصل بدل او الفاصل  
كافي بعض التسخ لكون المجموع جوابا واحدا فحينئذ يحمل قوله  
وعلى التقديرين على ما ذكره بعض الافاضل من انه على تقدير ان يكون المنع  
اعم من المطالبة والابطال وعلى تقدير ان يكون خاصا بالابطال انتهى  
او على معنى على تقدير مجموع الامرين تأمل قوله ليمتاز عن السند  
مطلقا سواء كان دالا على الفساد ولا ثم ان الظاهر انه مرتبط باعتبار  
كل من الحيتين كما قبل لكن امتياز الشاهد من جميع افراد السند

انما يقيد اعتبار حجية الدلالة في مفهومه لاعتبار حجية الشاهدة  
 في مفهوم النقض اللهم الا ان يقصد امتياز شاهد النقض عنها  
 لامتنياز مطلق الشاهد لا يقال وكذا مجرد اعتبار حجية الدلالة  
 في مفهومه لا يقيد الا عدم صدق مفهوم الشاهد وهو لا يوجب الامتنياز  
 بينهما مطلقا لجواز ان يصدق مفهوم السند على بعض افراد الشاهد  
 لا نأقول السلب الكلي من احد الجانبين ينعكس الى نفسه من جانب  
 آخر فمجرد اعتبار الحجية في مفهوم الشاهد كاف مع ان لام الغرض  
 في مفهوم السند يجري مجرى اعتبار الحجية فيه لان الكلام الواحد  
 اما ان يذكر لغرض التقوية او لغرض الدلالة على الفساد للمجموع  
 الغرضين المتنافيين كما عرفت ثم ان المراد هو الامتنياز بينهما باعتبار واحد  
 لما عرفت انهما متضادان في كلام واحد وان كان صدق كل منهما  
 في زمان يغاير زمان صدق الاخر فاقبل معنى قوله مطلقا اي امتياز  
 مطلقا من جميع الوجوه ذاتا واعتبارا فاسد لان مرجع التباين الكلي  
 بحسب الذات الى سالبين كليتين دائمتين اللهم الا ان يقال ذكر الكلام  
 لما كان مطلقا باحد الغرضين فباعتبار كل ذكر يوجد هناك شخص  
 من الكلام فالتباين الكلي بحسب الذات متحقق بالنسبة الى الافراد  
 الشخصية للكلام اذ لا شيء من الافراد الشخصية المذكورة لاجل التقوية  
 بكلام مذكور لاجل الدلالة على الفساد والعكس نعم لا يوجد ذلك  
 التباين بالنسبة الى الافراد النوعية المذكورة للغرضين في وقتين لا يقال  
 على هذا يلزم الاستثناء عن قيد الحجية في مقام الجواب عن الانجاء  
 لا نأقول اللزوم ممنوع لان الكلام الدال على فساد الدليل المذكور  
 لغرض تقوية المطالبة بصدق عليه انه دال على فساد الدليل  
 وان لم يذكر لغرض الدلالة عليه نعم لو عرفوا الشاهد بما يضرب  
 الدلالة على الفساد لاستغنى عن قيد الحجية واما ما قبل الاطلاق  
 لجميع السند من الاعم والاخص والمساوي فمخرج عما يقتضيه

سوق الكلام قوله وعلى التقديرين الخ هذا الشارة الى صفر  
قياس اقتراني شرطى لاثبات الملازمة المنوعة وتقريره كلما كان المراد  
منع الدليل المقارن بالشاهد من حيث هو شاهد او بما يدل على فساد الدليل  
من حيث الدلالة عليه يختص ذلك المنع بصورة الابطال وكذا اختصاصها  
بثب الملازمة المنوعة اما الكبرى فطبا هرة واما الصغرى فقد اثبتنا  
بقوله لان المطالبة لاتقارن الخ فاندفع ما قيل ان هذا الاثبات بشكل  
ثان مع انتفاء شرطه الذي هو اختلاف مقدمته ايجابا و سلبا لانه  
مقرر بان يقال منع الدليل اذا كان مقارنا بالشاهد يختص بالابطال  
والنقض الاجمال يختص بالابطال وما قيل الثابت بما ذكره ان منع الدليل  
اذا كان مقارنا شاهد لا يكون الا بطريق الابطال لا مفرجه من انه  
لا يكون الانتقضا اجماليا نعم يتجه عليه ان منع الدليل بالمعنى الاعم  
شامل للمعارضة كما سيحى فيلزم ان يكون المعارضة نقضا او سكاره  
والكل باطل ويندفع بان المراد من منع الدليل منعه صريحا كما يؤيده  
تفسير النقض بدعوى فساد الدليل لا اعم من منعه صريحا او ضمنيا  
والمعارضة منع له ضمنيا لا صريحا كما يحى منه ايضا فلا اشكال قوله  
فيه ان المنع في قولهم الخ يعنى لبس فيها ذكره دليل على ما جاء  
غير تعلق المنع بالمعنى الاعم بالمقدمة وهو ايضا لا يكون دليلا عليه  
اذ لا يلزم من تعلق الاعم بشئ تعلق الإخص به لجواز ان يكون في الإخص  
غير متنا فيه الا يرى ان المنع بمعنى الرد الاعم يستند الى كل من المقدمة  
والدليل من غير احتياج الى التجريد ولا يستند اليهما المنع بالمعنى الإخص  
هالم مجرد عما قصد اسناده اليه من المقدمة او الدليل فان قلت معنى  
قولهم هذا ان المعنى الإخص هو يرتبط بالمقدمة حقيقة فلو لم يتعلق  
بالمقدمة لخرج عن قولهم هو منع بعض المقدمات او كلها فيلزم ان يكون  
تعميضا بالمباين او حكما عليه بالمباين قلت غاية تعلقه بالمقدمة مطلقا  
لا على وجه يكون اسناده اليها حقيقة عقلية ودعوى وجوب صرف العبارة

انما تم بالشأن لا بمطلق التحقق كالإيجاز وتلخيص الكلام في هذا المقام  
 من كلام الشارح ههنا صرح في ان المنع بالمعنى الخاص يحتاج  
 الى التأويل فيما اذا اسند الى الدليل لافيا اذا اسند الى المقدمة وقد ج  
 فيه المحشى بانه محتاج في كل من الاسنادين لكن التأويل على تقدير اسناده  
 الى الدليل اقل فتعلقه به اظهر من تعلقه بالمقدمة ولا يجب الصرف  
 عن الظاهر الا اذا كان تعلقه بالمقدمة ظاهرا وبالدليل غير ظاهر  
 وليس فليس وبهذا اندفع عنه امران الاول ان كلام الشارح  
 في منع المعرفة المخصص بالقيود المخصص بالمقدمة لافى المنع الذي وقع  
 جنسا من التعريف والمنع بالمعنى الاعم هو ذلك الجنس لا المنع المعرفة  
 الثاني ان الشارح لم يحصل وجوب الصرف متفرعا على مجرد  
 التعريف بل متفرعا عليه مع قولهم لانع الدليل ونفى الاعم يستلزم  
 نفي الخاص فيجب الصرف وهذا مما اورده بعض الافاضل كان الاول  
 مما اورده البعض الاخر وليس بشيء ان غاية ما افاده قولهم لانع الدليل  
 ان المنع بالمعنى الخاص لا يسند حقيقة الى الدليل والمحشى ان يقول وكذا  
 لا يسند حقيقة الى المقدمة والاسناد باعتبار التجريد مشترك بل الاختلاف  
 الى الدليل باعتباره اظهر نعم نتيجة عليه ما قدمنا من انه لو اخبر  
 في مثل ذلك الى التجريد لا خيخ في نسبة جميع الاوضاع النفسية الى احد  
 المنسبين وفي نسبة كل فعل الى ما عليه فلا يوجب في كلام العرب فعل  
 مستعمل في معناه الحقيقي وهو ضروري البطلان وبانضا احتمال  
 التوكيد يهدم الاختصاص الى التجريد فانطق ان المتناقضة عبارة  
 من جعل المقدمة بحيث يطلب طلبها دليل اما على المسامحة المشهورة  
 كما اختاره المحقق الشريف في تعريف الدلالة بفهم المعنى من اللفظ  
 وارتضاء المحشى في حاشية التهذيب واما على انه من الصفات المركبة  
 فمقدمة بحيث لا يشق منها شيء كما اختاره العلامة التفتازاني في ذلك  
 التعريف وعلى التقديرين لا يسند حقيقة الا الى المقدمة فيجب الصرف

كما قال الشارح المحقق ولعله وجه التأمل وما ذكرناه قد فاع ما فاعه  
 الفاضل العصام ههنا من ان مقتضى التعريف المشهور ان يستند المنع  
 حقيقة الى الدليل المطلوب لال المقسمة ولا الى دليل المعلن اقول  
 وجه ما ذكره الفاضل ان المستحق المبني للفاعل انما يستند حقيقة الى فاعل  
 مأخذا لا شغلقا والمستحق المبني للمفعول انما يستند حقيقة الى ما وقع عليه  
 مأخذا لا شغلقا كما اذا عرضا البيع بمبادلة فاعله بما له بمال فالبائع  
 انما يستند حقيقة الى الفاعل والمبيع انما يستند حقيقة الى ماله ولما كان  
 تعريف المنع بطلب الدليل على المقسمة بمعنى طلب السائل للدليل  
 على ان يكون اضافة الطلب الى الدليل من اضافة المصدر الى المفعول  
 وفاعله مخوف هو السائل كان مقتضى القاعدة ان ينسب المنوع  
 حقيقة الى مفعول الطلب المضاف اليه وهو الدليل المطلوب بخلاف  
 ما اذا اول ذلك التعريف يجعل السائل مقدمة الدليل بحيث يطلب عليها  
 دليل فان فاعل ذلك الجعل هو السائل ومفعوله هو المقسمة فنسبة  
 المنع حقيقة الى السائل ونسبة المنوع الى المقسمة لاخير ويمكن  
 ان يقال ذلك التعريف ماوله بله يقال المنع هو رد المقسمة بطلب  
 الدليل عليها من اقامة السبب مقام السبب على نحو ما ذكره السكاكي  
 في تعريفه علم المعاني بفتح خواص تراكب اللفظ مع له عبارة  
 عن الملكية الحاصلة بسبب ذلك التبع نعم لا يجوز مثله في التعريفات  
 الا لفرقة ظاهرة ككونه التبع من جنس الافعال لا من جنس العلوم  
 ولذا يجوز مثله في تعريف علم المعاني بذلك ولم يجوز  
 في تعريف الفصاحة الوجودية بالخلوص لعدم تكن ههنا ايضا  
 قرينة ظاهرة هي ظهور ان النوع الثلاثة مما يتعلق بدليل المعلن  
 حقيقة كلا او جزا لا مما يتعلق بالدليل المطلوب فلا بد من صرف  
 تعريف المنع عن ظاهره الى معنى يتعلق حقيقة بالمقدمة وبدليل المعلن  
 والظاهر من كلامهم هو الاول قوله ولا يلزم من تعلق المنع

بالمعنى الاعم الذى هو جزء مفهوم المنع بالمعنى الاخص هكذا وقع  
 فى بعض النسخ يعنى هو جزء التعريف الذى نقله عنهم حيث وقع جنسالة  
 وان لم يكن جزءا من تعريف المص بطلب الدليل على مقدمة الدليل  
 ولك ان تقول هو جزء منه ايضا بناء على تأويله برد المقدمة  
 بطلب الدليل عليها ثم ان مراده من المعنى الاعم هو معنى مطلق الدخل  
 كما اشرنا لا الدخل فى الدليل فلا يتجه عليه ان المنع بالمعنى الاعم ايضا  
 لا يتعلق بشئ من المقدمة والدليل الا باعتبار تجربته عن الدليل المأخوذ  
 فيه اما اذا اسند الى الدليل فظاهر واما اذا اسند الى المقدمة  
 فلان الدليل مأخوذ فى مفهومها قال الشارح ويؤيده اى وجوب  
 الصرف ما ذكره سابقا من ان المنع بطلب الدليل على مقدمته لانه  
 ظاهر فى معنى يتعلق حقيقة بالمقدمة بحمله على معنى جعل المقدمة  
 بحيث بطلب عليها دليل او معنى رد المقدمة بطلب الدليل عليها  
 وان احتمل ان يحتمل على معنى يتعلق حقيقة بدليل المعلل بان يحتمل  
 على معنى جعل دليل المعلل بحيث بطلب على مقدمته دليل او على معنى رده  
 بطلب الدليل على مقدمته لكنه بعيد ولذا قال بريد ولم يقل بدل عليه  
 ثم قال واهل الباعث ههنا لذلك العدول عن الظاهر هو التنبيه  
 على انه ينبغي الخ قال الفاضل العصام ههنا ان فى قوله فاذا اشتغلت  
 دون ان يقول فاذا ائت الدليل تنبيه على ان الاشتغال بالمنع لا يتوقف  
 على سماع الدليل كله فانه ما قاله بعضهم الاحسن ان يتوقف  
 السائل الى اتمام المعلل تقرير الدليل لاذل المعلل بعد الفراغ يستدل  
 على المقدمة فيستغنى السائل عن المطالبة لكنه لا يلازم ذلك التنبيه  
 عطف قوله وانقض او عورض لانها بعد سماع تمام الدليل ثم نقل  
 ما ذكره الشارح ههنا فقال ولكل وجهة هو موليها انتهى  
 اقول الاولى هو الجمع بين الفائدتين بان يكون عبارة الاشتغال اشارة  
 الى صحة عدم التوقف والاسناد الى الدليل دون المقدمة اشارة الى لباقة

قوله ولكل وجهة اى وجهة  
 هو اى كل منها موليها اى يولى  
 نفسه اياها وبوجهها اى يابى  
 لكل منها وجه يتوجه ذلك الكل  
 وينظر اليه لالى وجه الاخص  
 فكل منها وجه وقد اشار  
 اليه صاحب الكشاف فى الآية  
 على



التوقف بناء على ان الظاهر ان الشارح حل قوله منع او نقض او عورض  
 على السابقة كما حل قوله فيطلب الصحة عليها فتدبر قوله يعني  
 انا لانسلم الخ قد اشرنا الى انه لما حل المنع في كلامهم على المعنى الاعم  
 وخص النقض بمقارنة الشاهد بصورة الابطال المقارن بالشاهد اندرج  
 نافي الصور مطالبة كانت او ابطالا غير مقارن بالشاهد في قسم المكارة  
 على مقتضى حصرهم العقلي حيث لا واسطة بين النفي والاثبات واذا  
 صح توجيه هذه المناقشة من الشارح على هذا الوجه قوله لانكم  
 تجوزون منع مقدمة معينة بل شاهد يدل على فسادها ولعل اطلاق  
 الشاهد عليه لاجل ان الدال على فساد مقدمة معينة دال على فساد  
 المجموع واولا لاجل ان الشاهد ما يدل على الفساد مطلقا سواء كان فساد  
 الدليل او فساد مقدمة معينة قوله ولا تعدونه مكارة اذا كان اى  
 اذا كان ذلك المنع بالمعنى الاعم متحققا في ضمن المطالبة والتعميم الذي  
 اشار اليه بقوله سواء كان مع السند الخ لاجل ان منع المقدمة بلا  
 شاهد يدل على الفساد من حيث انه دال عليه صادق على المنع مع السند  
 وعلى المجرد جميعا قوله فلم لا تجوزون ان لا يكون منع الدليل  
 بلا شاهد لانه ينفى ان الاظهر انه يقول فلم لا تجوزون منع الدليل بلا شاهد  
 وتعدونه مكارة لكنه قصد المباعدة في الرد عليهم بانكم يحكمون بكونه  
 مكارة حكما قطعيا مع انه يحكم لا ينبغي ان تحكم عليه حكما ظاهريا فضلا  
 عن القطعي قوله اذا كان بطريق المطالبة ايضا سواء كان مع السند  
 او عاريا عنه قوله لان منع الدليل الخ اما علة بعدم تجوزهم اى حكمنا  
 بعدم تجوزهم مطالبة الدليل وبادراجهم باها في المكارة لان منع الدليل  
 في كلامهم اعم من المطالبة والابطال فاذا خص النقض بالابطال المقارن  
 بالشاهد ينصرف البواقي الى المكارة بحكم الحصر العقلي الدائر بين  
 النفي والاثبات فيلزمهم ان يحكموا بكون المطالبة على الدليل مكارة  
 ايضا واما علة لتفسير بقوله يعني انا لانسلم الخ يعني ان توجيه المناقشة

بذلك صحيح لانهم ادرجوا المطالبة على الدليل في قسم المكاره لما ذكر  
 فقد بان من هذا البيان فساد ما قبل لما كان القسم الاول الذي هو  
 النقص مختصا بصورة الابطال كما بينه وجب ان يكون القسم الثاني  
 ايضا مختصا به بحكم المقابلة فلا يتصور العموم في منع الدليل حتى يصح  
 التقييد بقوله اذا كان بطريق المطالبة وقوله لان منع الدليل ههنا اعم  
 ممنوع وقوله على ما يقتضيه سياق كلامهم ايضا ممنوع انتهى وذلك  
 لما عرفت فيما سلف انه لا شبهة في ان الظاهر ان منع الدليل اعم ومراعاة  
 من قوله لان منع الدليل ههنا اعم انه اعم بناء على الظاهر بقوله  
 ماسبق وبعد عمومه بخلاف المطالبة في المكاره قطعا وقوله على ما يقتضيه  
 سياق كلامهم يريد به ما اشار اليه بقوله لكن لا يلائمه قوله لان منع الدليل  
 وقد عرفت وجه ذلك قوله على انه لو حمل الخ الى لو سلم انه  
 لا اقتضاء له من جهة سوق كلامهم فيقتضيه استدلالهم اذ لو حمل  
 منع الدليل على ابطاله لم يتم تقريب دليلهم ولك ان تقول مراده فيقتضيه  
 استدلال الشارح على وجوب الصرف اذ لا يتم تقريب دليله اذ حمل  
 منع الدليل على الابطال لكن يلائمه قوله وهو المطلوب لان المطلوب  
 الشارح وجوب الصرف كما يدل عليه التفرع بقوله فعلى هذا يجب الخ لا كون  
 المناقضة منع بعض المقدمات او كلها على سبيل التحين فالوجه هو الاول  
 فالمراد من دليلهم قولهم لان منع الدليل الخ وهم يبحثون وجوه الاول انه  
 جعل فيما سبق قولهم المنع منع بعض المقدمات او كلها الخ تعريفا للمناقضة  
 وجعله ههنا طلبا او مدعى مدلا وبينهما ضافة اللهم الا ان يكون الاستدلال  
 على كلية قالة بان كل مناقضة منع بعض المقدمات او كلها الخ في ضمن  
 دعوى مساواة التعريف للمعرف ولا يخفى بعده فالاولى ان يجعله حكما  
 لا تعريف او يؤيد كونه حكما قولهم لان منع الدليل لانه جزء سلبي المحصر  
 الثاني ان دليلهم هذا دليل الجزء السلبي يمكن ان يكون دليلا على الجزء  
 الايجابي كما يدل عليه قوله وهو المطلوب لانه مقرر بان يقال لان منع الدليل

اما نقص واما مكابرة ولا شيء منها بما نقضه فلا شيء من منع الدليل بما نقضه  
 فم الجزء السليبي يمكن ان يكون دليلا على الجزء الايجابي بان يقال المناقضة  
 اما منع المقدمات كلا او بعضها واما منع الدليل لكونها ليست منع الدليل فتعين  
 الاول لكن المنع الذي اوردناه لا يرد على تقريبه بل على صفراء المفصلة المانعة  
 اخلو اللهم الا ان يكون مبنيا على تخصيص منع الدليل بالابطال في المقدمة  
 الاستثنائية وتعميمه في المفصلة فينبذ بتوجه ذلك المنع الى التقريب وبعد  
 ذلك يتجه عليه ان غرض الشارح من وجوب البصر في مجرد اثبات الجزية  
 السليبي كما لا يخفى الثالث لو حمل منع الدليل على المعنى الاعم لم يتم تقريب  
 دليلهم ايضا اذ لا يلزم منه كون المناقضة منع المقدمة المعينة لجواز ان يكون  
 منع مقدمة غير معينة نعم لو ادرج ذلك في منع الدليل لم يتم التقريب لكن  
 سيحى منه في بعض النسخ ان منع الدليل بمعنى منع مجموع الدليل من حيث  
 المجموع لا بمعنى منع مقدمة غير معينة ولا بمعنى تعميمها واذ لم يتم التقريب  
 على كل التقديرين فلا يصح الاستدلال على ان مرادهم من منع الدليل هو  
 المعنى الاعم لا ابطال اللهم الا ان يكون قيد التعيين اتساقيا خارجا عن  
 المطلوب او يدرج منع مقدمة غير معينة في منع الدليل وفي قسم المكابرة  
 عندهم وان ادرج في المناقضة عند المحشي لانه مندرج في المعنى الاعم وهو  
 الدخيل في مقابلة الدليل كلا او جزاء قوله لجواز ان يكون المناقضة منع  
 الدليل الخ قد يقال هذا المنع غير مضر لهم لان حصر المناقضة في منع المقدمة  
 حصر استقرائي فلا يقدح فيه الاحتمال المذكور فان تحقق تلك المادة غير معلوم  
 انتهى واورد عليه بانه خلط كلام لان الكلام في استلزام الدليل المدعى لافي  
 الحصر حتى يقال الحصر استقرائي لا بد فيه من تحقق مادة النقض اقول يمكن  
 ان يقال مراد القائل اثبات التقريب المنوع بنحر المدعى والدليل بان المراد  
 المناقضة مما تحقق وقوعه هي منع المقدمة لا ابطال الدليل لان المحقق اما  
 المطالبة على المقدمة واما ابطال الدليل ولما امتنع الثاني تعين الاول والمكابرة  
 مما كثر وقوعها في ابحاثهم لكن الحصر الاستقرائي انما يتم اذا ادرج منع مقدمة  
 غير معينة في منع الدليل او في المناقضة عندهم فانه محقق في ابحاثهم قطعيا

وان لم يتحقق المطالبة على مجموع الدليل من حيث المجموع لكن قد عرفت  
 ان مثله متوجه على تقدير حمل منع الدليل على المعنى الاعم فانه هو جواب  
 المحشى فهو جواب القائل قوله فظهر ضعف ما يقال الخ لان  
 مناقشة الشارح على توجيه المحشى بعدم الفرق بين المطالبين بلا شاهد  
 لا بصدم الفرق بين مطالبة وابطال بلا شاهد حتى يتدفع بما ذكره  
 القائل وتحقيق ذلك ان حاصل المناقشة منع الشرطية الثانية القائلة  
 بانه كلما لم يكن منع الدليل مقارنا بالشاهد من حيث الدلالة على الفساد  
 يكون مكابرة بان يقال تلك الشرطية انكفية ممنوعة كيف والمطالبة  
 على الدليل بلا شاهد كالمطالبة على المقدمة بلا شاهد بالافرق بينهما  
 فالحكم بجواز احدهما دون الاخرى تحكم ظاهري ولا يخفى انه لا يتدفع  
 بما ذكره القائل سواء كان ابطالا للسند او اثباتا للمنع اذ يرد على قوله  
 ومنع الدليل الذي هو النقص بمعنى ابطاله ان اراد ان كل ما هو منع الدليل  
 ابطال له فذلك ممنوع لجواز ان يكون بعضه مطالبة وان اراد ان بعضه  
 ابطال فسلم لكن لا يثبت الشرطية الممنوعة بهذا التقدير لان المناقشة  
 بعدم الفرق بين المطالبين باقية بعد وانما نسبته الى الضعف دون  
 الفساد لاحتمال ان يكون مراد الشارح من المناقشة ما دفعها القائل بناء  
 على ما تقدم من جواز كون استدلالهم بالنظر الى الافراد المحققة وان  
 منع الدليل بمعنى المضالبة غير محقق قوله ومنع الدليل الذي هو  
 النقص الخ النقص ههنا بمعنى دعوى الفساد مطلقا سواء مع شاهد  
 او بدونه لبشمل قسم النقص والمكابرة وقد وقع في بعض النسخ بقاء  
 الاجمال وهو سهو من قلم الناسخ وقوله لا بد له من بينه اي لا بد لاستماعه  
 عندهم من بينه وقوله وهى الشاهد بدل على ان البدال على البطالان  
 مطلقا سواء كان دالا على بطلان الدليل او المقدمة او المدعى يعنى  
 شاهدا عندهم واطلاقه على شاهد النقص من اطلاق العام على بعض  
 خصوصاته قوله على ان عبارة الشارح الخ جعل ما يقال اراد على

قوله او بناء على ما قدمنا  
 من الوجه الثاني من وجهي  
 البحث الذين اوردها فيها  
 سبق

الشارح بانه لاوجه لاراد المناقشة على الوجه الذي اورد هابه لان عبارة  
 دالة على نفي الفرق بالكلية وعلى انها غير مدفوعة اصلا مع ان بينهما  
 فرقا بما ذكرنا والمناقشة مدفوعة بذلك فاجاب اولا بان الردفاع المناقشة  
 بما ذكره ممنوع كيف والمناقشة بعدم الفرق بين المطالبتين وما دفعه  
 عدم الفرق بين مطالبة وابطال ولو سلم ان المناقشة بعدم الفرق بين  
 مطالبة وانها مدفوعة بما ذكره فلا نسلم ان عبارة دالة على نفي الفرق  
 بالكلية فان قوله كيف يجوزون ولا يجوزون وان دل على نفي الفرق بالكلية  
 الا ان قوله تأمل حتى يظهر لك اشارة الى الجواب عن المناقشة وانه انما  
 يدل على خفاء الفرق لا على نفيه بالكلية ولا تنافي بين الداليتين لان  
 مدلول الجواب يجب ان يكون منافيا لمدلول السؤال والا لم يكن جوابا  
 صحيحا وبهذا يقتل ما قيل ان اول كلام الشارح يدل على نفي  
 للفرق واخره يدل على خفاء ففي كلامه اضطراب واعتراض على المحشى  
 بانه كيف غفل عن قول المجيب فظهر للفرق حيث يدل على ظهور  
 الفرق فيصح جوابا عن مناقشة الشارح التي بينها خفاء الفرق فلاوجه  
 للعلاوة اقول لا يخفى ما فيه اما اولا فلان مناقشة الشارح بعدم الفرق  
 كما يدل عليه عبارة المناقشة لا يخفاء الفرق وهو ظاهر اذ لا يصح  
 للمناقش ان يعترف بالفرق بوجه واما ثانيا فلان تفرع ظهور الفرق على  
 البيان لا تنافي خفاءه قبل البيان كما ان بداهة المقدمات في البيان كما يدل  
 عليها قوله ومن البين وقوله ولا شك في الموضوعين لا يقتضي بداهة النتيجة  
 ليكون الفرق ظاهرا قبل البيان وامل قوله فتأمل اشارة الى دفع ذلك  
 الاعتراض باوجه الثاني او اشارة الى ان دلالة العبارة على الخفاء انما  
 يصح اذا حلت كلمة حتى على السببية لكون المعنى ان تأمل يظهر لك  
 الفرق واذا حلت على انتهاء الفساية فلا دلالة لان الامر بالتأمل ليظهر  
 الفرق لا يدل على الفرق لاحتمال ان يكون المراد اني لم اجد الفرق الى الان  
 فتأمل لذلك نجده او اشارة الى ان مراد الشارح من المناقشة اما ما ذكرنا

او اشارة الى ان كلام الشارح  
 اذ يدل على الفرق الخفي فلا  
 يصح توجيه المناقشة بما ذكره  
 المحشى اذ لا فرق بين المطالبتين  
 كما فيهم بما ذكره في بعض النسخ  
 كما بين

فتوهم جواز المطالبة على المقدمة أو على الدليل بشاهد يدل على الفساد ولا يخفى فساده ولذا بادر الى العلل واما ما دفعه القائل فالحق ان الفرق ظاهر لا يحتاج الى تأمل وما ذكره القائل في بيانه تنبيه لا دليل عليه مع ان قوله تأمل حتى يظهر الخ يدل على انه خفي يحتاج ظهوره الى تأمل قليلا تأمل قوله ومنهم من اجاب عن اصل السؤال الى عن المناقضة بابطال السند المذكور بقوله فلم لا يجوزون الخ وهذا الجواب مع ما عليه من الابرار بوجهين واقع في بعض النسخ لكنها نسخة معقولة عليها لانه ادرج منع مقدمة غير معينة فمما سبق في المناقضة وقال هناك وسيجيء لهذا زيادة توضيح احالة على هذا الموضوع وايضا التعرض بتفصيل الفرق بين مطالبة وابطال والاعراض عن تفصيل الفرق بين المطالبين واهماله بالكتابة مع انه من اهم المهمات لا يليق بشأن المدقق ومن غفل عنه اعرض عنها ولم يشغل بشرحها قوله لبس في وسع المعلن لاسيما اذا كانت المقدمة بالمعنى الاعم واذا لم يكن في وسعه فلا يصح طلبها منه عندهم وان صح طلب ما لبس في الوسع في تكليف الله تعالى عند الاشاعة ولا يخفى ان المناسب ان يقول مكابرة بدل قوله غير موجه اذ لا يلزم من عدم كونه غير موجه ان يكون مكابرة لان المكابرة هي المازعة في المسئلة العلمية لا لاطهار الصواب بل لازام الخصم فكل مكابرة غير موجه ولا عكس لكن طلب ما ليس في الوسع لا يكون الا مكابرة قوله وفيه نظر لانا لانسلم ان منع الدليل الخ لان اطلاق الدليل على مقدمة منه مجاز من ذكر الكل وارادة الجزء فلا يصار اليه بلا صارف ولا صارف ههنا بل معناه منع مجموع الدليل من حيث المجموع ولما كان ظاهرة مخالفتا لما ذكره الشريف من ان تسمية النقض بالنقض الاجالى في مقابلة النقض التفصيلي لكونه راجعا في الحقيقة الى مقدمة غير معينة اشار الى دفعه بقوله سواء كان باعتبار مقدمة الخ يعني ان كلاما من النقض ومنع الدليل انما يورد صريحا على مجموع الدليل من حيث المجموع وهو

لا يثنى كون مرجعها الى مقدمة غير معينة كما لا يخفى ولقائل ان يقول ان قال  
البائس بعض مقدمات هذا الدليل ممنوع فلا شك انه ليس منع المجموع  
ولا في انه دخل في مضالفة الدليل فلما اخذوا قيد التعيين في المناقضة  
فلا بد ان يكون ذلك اخلافاً في منع الدليل ولا بد من البحث عنه انه موجه ام لا  
اذ البحث عن المجموع من حيث هو المجموع دون ذلك فنحكم فالصواب  
ان يقول بل مضاه اعم من ذلك ومن منع المجموع وبهذا القدر ينهدم  
الجواب المذكور ايضا قوله ولا يخفى انه يصح الخ جواب سؤال  
بان مضاه اعم من مقدمة غير معينة وامام منع المجموع والكل طلب ما ليس  
في الوسع اما الاول فلما تقدم واما الثاني فلانه طلب قائمة دليل ينتج  
مجموع الدليل المرتب بمادته وهيئته ولا شيء من الادلة بما ينتج مجموع الدليل  
المرتب بالضرورة لانه انما ينتج قضية واحدة لا قضايا فضلا عن القضايا  
المرتبة اشار الى دفعه باننا لانسلم ان منع المجموع طلب دليل ينتج مجموع الدليل  
بل طلب دليل ينتج صحته وهي عبارة عن قضية واحدة قائمة بان هذا  
الدليل صحيح ولا يخفى صحة ذلك الطلب وللمعجب ان يقول دعوى  
الصحة دعوى ضمنية لاشبهة في صحة منعها بحار لانه منع المدعى والكلام  
في منع نفس الدليل والجواب عنه بوجهين الاول ان النقص الاجالى  
الذى هو قسم من منع الدليل راجع الى دعوى الصحة ايضا كما ان نقص  
التعريفات والتقسيمات راجع الى صحتها لكنهم تعارفوا على ورودها  
على نفس هذه الاشياء كما اشار اليه الشريف في بعض كتبه الثاني  
ان ذلك منى على ما اشترنا فجا سلف وان لم يرتضيه المحشى من ان المقدمة  
بالمعنى الاعم هي الاجزاء والقضايا المأخوذة من الشرائط لا تنقص  
الشرائط بشهادة ان المنع طلب الدليل على المقدمة ولا يطلب الدليل الا  
على القضية فالمقدمة بهذا المعنى هي القضية التى يتوقف صحة الدليل بمادة  
وصورة على تحققها في الواقع فعلى هذا يكون منع الدليل منع مجموع  
تلك القضايا من حيث المجموع وصحتها عبارة عن تحققها في الواقع

منع صحتها منع تحقيق المقدمات في الواقع لانه مدعى اخر وراء المقدمات  
 فتأمل في هذا الكلام فانه مجازا لا فهاهم بقى ههنا بحث شريف هو  
 ان القاضل المسمى بطاش كوبروى زاده قال في الفرق بين النعمين ان المنع  
 على شئ غير مدلل يكون لطلب الدليل فيسمع لان استعمال غير المعلوم  
 جاز عرفا واما منع نفس الدليل فهو استعمال الثابت في نفس الامر فيكون  
 راجعا الى جهل السائل ولا يلزم من عدم علمه بالشئ عدمه في الواقع  
 انتهى واورد عليه انه يجوز ان يكون الدليل ثابتا في نفس الامر وان يكون  
 ثبوته مجهولا للسائل وقد صرح بان استعمال غير المعلوم جاز عرفا  
 ولا قدح في رجوعه الى جهل السائل لان المطالبة على المقدمة ايضا  
 راجعة الى جهله اقول يمكن ان يقال مراده ان الهبة العارضة للمادة  
 مفهوم تصوري لا محتمل للا مطابقة لما في نفس الامر عند التحقيق ومنع  
 الشئ تجوز نقضه منع الدليل ان كان باعتبار الاحكام المأخوذة فيه فهو  
 منع بعض اجزاء الدليل والكلام في منع المجموع باعتبار جميع اجزائه وان كان  
 باعتبار جميع اجزائه فهو تجوز نقضه لا بالتحقق في الواقع فلا يكون صحيحا  
 عرفا او مراده ان منع الدليل عبارة عن منع جميع القضايا الاجزاء والمأخوذة  
 من الشرائط وما من دليل الاو بعض هذا القضايا بديهية كايحاب  
 الصغرى وكلية الكبرى فيكون استعمال الثابت عنده في نفس الامر  
 فيكون راجعا الى جهله اذ لا جهل ممن لا يعرف البديهي عنده فلا يقبل  
 عرفا ويرد على كلا الوجهين ان منع المجموع يجوز ان يكون باعتبار  
 بعض الاجزاء وبعض القضايا كما اشار اليه المحشى لان المستدل يدعى  
 تحقق جميع الاجزاء والقضايا ويكفي المانع تجوز نقضه الذي هو رفع  
 الايجاب الكلي ولا يحتاج الى تجوز السلب الكلي قوله ولو سلم الخ  
 لعل التسليم لا تقلناه عن الشريف في وجه تسمية النقض بالاجمالي لكن  
 الاول ههنا ان يقول ايضا ولو سلم انه ليس اعم منهما فقدم التعيين معتبر  
 من جانب المانع لانه جانب المطلق يعني ولو سلم ذلك فلا نسلم انه طلب



طالب في الوضع وانما يكون كذلك لو طلب دليلا يتيم مقدمة غير معينة  
عند المعلن لان كل دليل يتيم حكما معينا وليس كذلك لان عدم التعيين  
مضرب من جانب المانع حيث لم يعينها حين المطالبة لان جانب المعلن  
اي ان المانع لم يضرب عدم تعيينها عند المعلن بان يطلب دليلا على مقدمة  
بشرط ان يكون تلك المقدمة غير معينة عند المعلن فلو قام المعلن دليلا  
على مقدمة من مقدماته لاعلى التعيين كاصغرى او الكبرى لم يكن تلك  
الاقامة مخالفة لما يطلبه المانع بل كانت مطابقة لمسلوه فان سكنت  
فراده تلك المقدمة وان قال مرادى غير هذا كان ذلك منعنا اخرج  
على المعلن دفعه فيقيم على مقدمة اخرى الى ان تتم المقدمات وانت  
خير بان ذلك اعطى للمعلن من غير فائدة تعود الى اظهار الصواب فلا  
يليق بشأن المناظرة فلا يكون موجها عندهم كالغصب الغير اللابى  
فان قيل قد يضطر اليه السائل فيما لم يتعين منشأ الاشكال عنده ولا  
اقتداره على النقض والمعارضة لعدم الشاهد والدليل عنده فلو  
لم يجر ذلك لزم الزامه من غير ظهور الصواب عنده ولثله جواز والنقض  
والمعارضة كما سيجي تفصيله قلنا ذلك الاضطراب لا يوجب الاضطراب  
في عدم تعيين المنوع لان شبهة المانع كما تحل بذلك الطريق تحل  
بطلب الدليل بتعين مقدمة بعد مقدمة فلا ضرورة في عدم التعيين  
حين الطلب بخلاف النقض والمعارضة ولعله وجه التأمل او وجهه  
دفع الثاني بين جعله من افراد المناقضة فيما سبق وبين جعله من منع  
الدليل ههنا بان ما سبق هو المرضي عند المحشى وناههنا مقتضى  
كلامهم المذكور في شرح حيث اخرجوه بقيد التعيين عن المناقضة  
او بان جعله من افراد منع الدليل على تقدير التسليم والارضاء فلا يتناقض  
كونه من المناقضة على ما هو التحقيق قوله واما ما يقال الخ يعنى  
اما مناقشة الشارح في الملازمة النسبية فقد عرفت حالها واما المناقضة  
فيها ايضا بما يقال من ان فساد الدليل قد يكون بديهيا اوليا فلا يحتاج

او وجه ان قوله لكان هذا منعنا  
اخرجت على المعلن دفعه يدل  
على ان المنع الاول فرد من افراد  
المنع ولا يندفع بمجرد اثبات  
مقدمة من المقدمات والكل  
مقدم نأمل اما الاول فلان قيد  
محل تأمل ما حوز في كلامهم فلا  
التعيين ما حوز في كلامهم الى تعيين  
يتحقق فرد المنع عندهم الى تعيين  
مورده اللهم الا ان يكون منعنا  
مجازيا واما الثاني فلان المنع انما  
يندفع باثبات المنوع والحق  
ان منع الدليل ومنع مقدمة غير  
معينة كل منهما منع مجمل لاجال  
مرجعها فلا يتعين ولا يندفعان  
الا بعد تعيين من جعلها كما لا يخفى

الى شاهد فلا يكون منع الدليل بلا شاهد على اطلاقه مكابرة بل اذا كان  
 الفساد نظريا او بدنيا خفيا قد فوجئ بان الابطال هناك مقارن  
 بالبداهة وهي لكونها دالة على الفساد شاهد بالتعسف اعلم ان هذا  
 القول للفاضل العصام فانه بعد ما دفع مناقشة الشارح بالفرق الضعيف  
 المتقدم بناء على ان المنع ليس مشتركا معنويا بين المناقضة والنقض  
 عنده بل هو مشترك بينهما لفظا اذ المنع في المناقضة بمعنى طلب الدليل  
 على المقدمة وفي النقض بمعنى نفي المقدمة الغير المعينة والدليل قال  
 لكن فيما قالوا نظر لانه يجوز ان يكون عدم صحة الدليل بجميع مقدماه  
 بدنيا او ليا فلا يحتاج الى شاهد فلا يكون نقضه بلا شاهد مكابرة اللهم  
 الا ان يجعل بدية العقل داخله في الشاهد فيلزم مع التعسف ان لا يكون  
 المنع المتوجه بدية منعا مجردا وان لا تنحصر شاهد النقض في الخلف  
 واستلزام فساد اخر مع ان ظاهر تحقيقهم الانحصار فيهما انتهى فقدح  
 المحشى فيه بان مقتضى سوق كلامهم وتقريب دليلهم ان يكون منع  
 الدليل في كلامهم بمعنى عدم المطالبة والابطال فتناقض الشارح بعدم  
 الفرق بين المطالبين لا بعدم الفرق بين مطالبة وابطال لتدفع  
 بدفعه ثم اشار الى ان ما اورده عليهم يجوز كون الفساد بدنيا او ليا  
 مدفوع فقد قلب عليه الامر بان ما جعله مدفوعا فهو غير مدفوع  
 وما جعله غير مدفوع فهو مدفوع هذا وقد ظهر مما نقلنا ان قول المحشى  
 لعدم يجوز الخ نقل معنى ما وقع في خبر الاستدراك في كلام المنقول عنه  
 فهو جواب سؤال بان يقال هل رد عليهم شيء فقال لعدم رد عليهم  
 في الملازمة الثانية شيء اخر اذ يجوز الخ لافعين لمنشأ غلط الشارح  
 بانه اشتبه احدى المناقشين بالآخرى كما وهم لانه منع كونه غير لائق بحال  
 الشارح المحقق خلاف صريح المنقول عنه قوله والقول بانها داخله  
 الخ ابيات للملازمة المنوعة بناء على ان الحكم البدهي مقارن لبداهته  
 في الواقع قوله تعسف يستلزم الخ اما منع للدخول مستندا بانه

تصف يستلزم الفسادين واما نقص الدليل الاثبات بأنه مستلزم  
للتعسف وللفسادين الآخرين فالنظر على الاول اثبات الدخول  
الممنوع وعلى الثاني منع لاستلزامه المفساد الثلاثة والتعسف خروج عن  
الطريق فلا يصدر عن القوم فيكون فاسدا ايضا قوله لان الشاهد  
عندهم الخ يعني لما اخذوا الذكر في مفهوم السند دون الشاهد اختص  
السند عندهم بالمدكور لفظيا وكان الشاهد عندهم شاملا للمذكور  
وغيره بلا تعسف في التعريف لان الموصول اعم من الكل فالبداية مع  
الابطال شاهد سواء ذكرها الناقض بان يقول هذا الدليل ظاهر  
الفساد اولم يذكرها بان يقتصر على الحكم بالفساد ومع المطالبة لا يكون  
سندا الا اذا ذكرت بان يقال هذا ممنوع بداهة او ظاهر المنع وفيه نظر  
من وجوه الاول ان الفرق بين السند والشاهد في هذا الباب تحكم ظاهر  
بل الموصول في تعريفه الشاهد عبارة عن الكلام اللفظي كما يوجد  
كون المنطوق في التحقيق عبارة عن مدافعة الكلام الثاني انه لو كان الشاهد  
اعم من غير المذكور لدخل كثير من المكبرات في تعريف النقض عندهم  
اذ لو ادعى الفساد نظري او اخفي بشاهد لاح له في الباطن ولم يذكره  
مع دعوى الفساد كان مكابرة مع انه ابطال مقارن بالشاهد حيث  
يختلف ما اذا اختص الشاهد بالمدكور اللهم الا ان يحمل المقارنة على  
المقارنة في الظاهر والبدهي مقارن لبدايته في الظاهر بخلاف ما اذا كان  
الفساد نظريا او خفيا فان مقارنته الابطال بالشاهد انما هي في باطن  
السائل لافي الظاهر بحسب يقف عليها الخصم الثالث ان الحكم بالفساد  
البدهي بسبب نفس البداهة لا بسبب العلم بها والاتكان الفساد نظريا  
او بدعيا خفيا وكانت البداهة دليلا وتنبها وليس كذلك واذا لم يكن  
العلم بالفساد لازما من العلم بالبداهة لم يتحقق هنالك دلالة بالمعنى المصطلح  
فلا تدخل في الشاهد الا اذا حلت الدلالة المأخوذة فيه على المعنى اللغوي  
اعني الارشاد وهو عين التعسف الذي اراده القائل اذا المتبادر في تعريف

قوله اللهم الا ان يحمل الخ  
والاول ان يقال فعلى هذا  
يكون الابطال مقارنا بشاهد  
يستلزم العلم به العلم بالفساد  
ولا يكون مقارنا بشاهد يدل  
بالنسبة الى الخصم على الفساد  
ولا يحمل ذلك وصفوا الشاهد  
حيث قالوا بشاهد يدل على  
الفساد مع ان الدلالة على الفساد  
مع خوة في مفهومه وذلك  
الوصف بهذا المعنى وصف  
احترازي لا وصف كائنا

الشاهد وامثاله هو المعنى المصطلح ولذا يادري العلوه قوله راجعة  
 بان يقال لو صح هذا الدليل لوقع في نفس الامر بعض خلاف ما يحكم به بدهة  
 العقل لكن لاشئ من ذلك بواقع وهذا كما يقال لو كان زيد حجر الكان بعض  
 الانسان حجر الكن لاشئ من الانسان بحجر فاندفع لما يحكم به بدهة العقل  
 هو الفساد كما يفهم من قولهم لو صح هذا الدليل لزم الفساد وخلافه  
 هو الصحة فيرجع الى استلزام الشئ لنفسه ولا حاجة الى ما تكلف به  
 بمضهم في دفعه نعم ينجم عليه ما اشرنا من ان الدلالة المأخوذة  
 في مفهوم الشاهد ظاهرة في المعنى الاصطلاحي لا للقوى فالشاهد  
 بظاهره منحصر في الدليل والتنبه على الفساد ولبست البدهة  
 ولا ما يرجع الى البدهة ولا تنبيه على الفساد البدهي الاولى فلا فائدة  
 في الارجاع المذكور في دخولها في الشاهد قوله على ان الحصر  
 المذكور الخ اي حصر الشاهد في الخلف والاستلزام كما هو الظاهر  
 او حصر منع الدليل في النقض والمكارة فالمعنى على الاول لو سلم انها لبست  
 راجعة الى الاستلزام ولا دخلة في شئ من القسمين فدخولها في ماهية  
 الشاهد انما يستلزم هدم انحصار الشاهد فيهما لو كان حصره  
 فيهما حصرا عقليا وهو ممنوع بل حصر استقرائي فعلي هذا يكون  
 معاونة للقول السابق بناء على ان دخولها في ماهية الشاهد لا يقتضي  
 تحقق وقوعها لجواز ان يكون الداخل فردا ذهنيا بل خارجيا غير محقق  
 الوقوع وعلى الثاني لو سلم انها لبست بدخلة في ماهية الشاهد فالشرطية  
 المنوعة ثابتة لان الحكم في مقننه مها على الافراد المحققة الوقوع  
 في ابحاث العلم بناء على ان حصر منع الدليل في قسمي النقض والمكارة  
 استقرائي ووقوع نقض الدليل بين الفساد والحكم يبطلانه اعتمادا  
 على بدهة الاولى غير معلوم واقول ينجم على المحشى انه كيف يتردد  
 في وقوع الحكم بالبطلان بلا شاهد من الشاهدين وقولهم هذا الدليل  
 ظاهر البطلان او بين الفساد بل اقنصارهم على الحكم بالفساد من غير

ذكر بداهته مع الاعراض عن الدليل او التنبية عليه اكثر من ان يحصى  
 ولذا اورد عليهم القائل اللهم الا ان يكون الفساد في جميع تلك المواضع  
 بدعيها خفيا وان يكون هناك كلام مخدوف هو تنبيه الى الفساد خدغ  
 لقربة تدل عليه وحينئذ يكون الابطال مقارنا بشاهد اذا المقدر  
 كالمفوض نعم قد لا يوجد قربة فليكن الابطال هناك مكابرة قوله  
 فلا اشكال لعله اشارة الى ان هذا الجواب كما يدفع اعتراض القائل  
 يدفع مناقشة الشارح بناء على ان مطالبة الدليل على الدليل غير محقق  
 ايضا قوله فيه ان الناظر في مقدمات الدليل الخ الناظر  
 ههنا بمعنى الباحث الناظر لاظهار الصواب لا بمعنى التأمل في المقدمات  
 والا فربما يجد نفسه حاكمة ببعضه كل من المقدمات والنتيجة لكن الناقض  
 بل المعارض ايضا مناظر في مجموع الدليل من حيث المجموع لاني مقدماته  
 الا ان يكون مناظر في مجموع المقدمات والمقدمة ههنا اما بالمعنى الاخص  
 المختص بالقضايا الاجزاء فليزعم قصور البيان بناء على ان المناقضة  
 ربما تنطبق بالشروط وان النقص ربما يرجع الى فساد الهيئة واما بالمعنى  
 الاعم الشامل الاجزاء والشروط ولا ياباه قول الشارح فيما بعد ان الحكم  
 بفساد الجزء يستلزم الحكم بفساد الكل لان كل مقدمة جزء من مجموع  
 المقدمات وان لم يكن الشروط جزءا من الدليل ولا ياباه ايضا قوله  
 ربما يجد الخ بناء على ان التردد في كل مقدمة بالمعنى الاعم وكذا الحكم  
 بفساد الكل غير معلوم الوقوع لانهما قسمتا القسمين لانفسهما فليكن  
 تحقق وقوعهما باعتبار قسميهما الاولين اعني التردد في بعض معين والحكم  
 بفساد بعض معين والحق ان يحمل على المعنى الاعم والالم يكن لنفي المحشى  
 تحقيق مادة النقص الذي اوردته هنا في مقام الجواب وجها اذ ربما يكون  
 الناظر مترددا في مجموعها وفي واحد معين من الشروط ولا يكون مترددا  
 في شيء من القضايا الاجزاء كما لا يخفى قوله من غير تردد في واحدة  
 في شيء من المقدمات كما يقتضيه التكرار في سياق النفي فلا تدخل

هذه الصورة في القسم الاول ولم يقل ومن غير حكم بفساد شيء منها  
 كذلك لئلا تدخل في القسم الثاني ايضا لان التردد في صحة المجموع  
 لا يجمع الحكم بفساد البعض بناء على ان الحاكم بفساد الجزء حاكم  
 بفساد الكل لا محالة وقد يقال في التردد عن كل مقدمة معينة كتابة  
 عن الحكم بصحة كل منها كما في قولهم لاشك انه كذا وفيه ان الحكم بصحة  
 كل مقدمة معينة يستلزم الحكم بصحة المجموع والالم يصح الاستدلال  
 على شيء فان قلت فعلى هذا لا يمكن تلك الصورة لان المتردد في صحة  
 المجموع اما متردد في بعض المقدمات وقد اخرج به هذا القيد واما حاكم  
 بفساد البعض وقد سبق عدم المجامعة بينهما واما حاكم بصحة الكل  
 وقد استلزم الحكم بصحة الكل والنتيجة ولارابع لهذه الاحتمالات قلت  
 في التردد عن كل مقدمة معينة لا يستلزم عدم التردد في مقدمة  
 ما على الاجال لجواز ان يكون مترددا في مقدمة ما ولا يقدر على تعيينها  
 ولا يصح الاستدلال على شيء ما لم يحكم بصحة كل مقدمة وبصحة المجموع  
 مع ان تجويز العقل تلك الصورة في نادر النظر كاف في نقض التقسيم  
 العقلي ثم انه لم يقل ربما يجد نفسه كما في الشرح للاشارة الى ان منشاء  
 الاشكال تعميم النظر من الشايع والناذر لان نقض التقسيم لا يتوقف  
 على شيوع المادة ولذا ايدفعه بتخصيصه بالشايع وقوله على قياس الحكم  
 بالفساد يعني به كما جاز تحقق الحكم بالفساد في المجموع بدون تحققه في شيء  
 من المقدمات المعنية كذلك يجوز تحقق التردد في صحة المجموع بدون  
 تحققه في شيء منها والفرق بين الحكم والتردد في هذا الباب تحكم  
 قوله فالتقسيم اى تقسيم النظر كما هو الملائم لقوله والمراد النظر الكثير  
 الخ او تقسيم الناظر كما يتبادر من قوله اعلم ان الناظر الخ او تقسيم حال  
 الناظر الثلاثة واقول كيف يدعى التقسيم الحاصر ههنا مع ان الناظر  
 في مقدمات البرهان ربما يجد نفسه حاكما بصحة كل منها وبصحة المجموع  
 حكما ظنيا ومع ذلك يمنع مقدماه منع اوجها لعدم كونها معلومة

قوله مع ان تجوز الخ بمعنى  
 يجوز ان يكون هذا الايراد  
 من الحشى منبأ على كون التقسيم  
 عقليا متوقفا بادن الجواز العقلي  
 ويكون الجواب بتجريد التقسيم  
 بكونه استقرائيا

بالعلم المناسب للمطلب اللهم الا ان يحمل التردد في المقدمة المصينة على معنى  
 تجوز تقبيلها ولو مرجوحا فقد خل في القسم الاول فان قلت هذا لا يجزى  
 نعم اذا التاخر في مقدمات البرهان ربما يجحد نفسه حاكمة حكما تقبل بديا  
 وهو ايضا ليس بعلم مناسب للمطلب فيمنعها منعها موجهها ايضا مع  
 ان التقليد ليس فيه تجوز التقبيل الخ قلت لا منع بدون تجوز التقبيل  
 كما تقليد عند المنع يتقلب ظنا قوله غير معلوم اذ يجوز ان يكون التردد  
 في صحة المجموع مستلزما للتردد في واحدة معينة من المقدمات  
 ولو في الشرائط لكن يجوز عروض التردد لامر خارج كاتعارض مع العلم  
 بصحة كل مقدمة معينة كما يشاهد في ادلة اثبات الجزء الذي لا يجزى  
 ونفيه ولذا توقف الامام الرازي في هذه المسئلة ولذا يادر الى التسليم  
 قوله هو النظر الكثير الوقوع بشهادة اراد كلمة ربما الظاهرة  
 في معنى الكثرة لما قالوا انها موضوعة للقلة لكن شاع استعمالها في الكثرة  
 بحيث يحتاج استعمالها في القلة الى قرينة وفي بحث من وجهين الاول  
 ان كلمة ربما في الاقسام لافي المقسم واراها في الاقسام انما يكون قرينة  
 على تخصيص المقسم بالشايع بواسطة كون ذلك التقسيم تقسيما صحيحا  
 حاضرا وهو اول البحث الثاني ان غرض الشارح من هذا الكلام  
 اثبات الواسطة بين المنوعات الثلاثة ومن اليق ان لا يتوقف على كون  
 الواسطة من الصور الشائعة بخراجه من النظر هو النظر المحقق شايعا  
 كان او نادرا قوله على انه لا تقسيم الخ اي لو سلم ان المراد  
 حطلق النظر شايعا كان او نادرا فلا تسلم الصغرى في قولك كلام الشارح  
 ههنا مشتمل على التقسيم الغير الخاص وكل كلام شانه ذلك فاسد وليس  
 مراده لو سلم ان تلك الصورة ليست بتادرة بل شائعة اذ لا وجه لتركها  
 حينئذ اذ الغرض اراد البعض الشايع من الصور لا اراد بعض الصور  
 الشائعة ولذا قال الذي شاع وقوعه على ان يكون نعنا البعض ولم يقل  
 التي شاع وقوعها على ان يكون نعنا للضرورة قوله كما يشير اليه كلمة ربما

الخ اي كلمة ربما تشير الى الشبوع وترك اداة الحصر يشير الى عدم التقسيم  
 لا يخفى ان الشارح اعلم بمراده من المحشى وقد صرح في الحاشية  
 بان الانفصال محمول على منع الخلط مع انه لا انفصال في الظاهر فراده  
 الانفصال والتقسيم في باطن الكلام ففى الحصر والتقسيم ظاهرا وباطنا  
 لا يرتضيه الشارح الا ان يقال انه مبنى على ان الشارح ثبت في آخر  
 الحاشية واسطتين ترك حالهما على المقايسة وسبب المحشى انه لا يجوز  
 الابتنى التقسيم ههنا بقى ههنا كلام هو ان الواسطة التي اثبتنا المحشى  
 ههنا قد اشار اليها الشارح في المناقشة السابقة على توجيه المحشى  
 واكتفى عنها ههنا ثم شرع في ايراد باقى الصور فكانه قال ههنا كما ان الناظر  
 ربما يجد نفسه مزددة في صحة المجموع كما في المناقشة السابقة كذلك ربما  
 يجد نفسه الخ قوله وايضا يتجه الخ اوردوا عليه بان لا وجه  
 لهذا الانجاء بعد القول بان لا تقسيم ههنا وليس بشئ لان الانجاء  
 للشارح كما يدل عليه قوله كما اشار اليه في الحاشية وذلك الانجاء ليس  
 مرضيا للمحشى كما يدل عليه الوجه الاول من وجوه النظر التي اوردها  
 على جواب الشارح عن هذا الانجاء بقوله واما ما اشار اليه في الحاشية  
 الاولى الخ مع انه يمكن ان يقال ما فاض تقسيم مطلق النظر وهذا الانجاء  
 على تقسيم النظر الشائع الى اقسامه الثلاثة ولا يلزم من نفي الاول لوجود  
 واسطة نادرة نفي الثاني قوله لا تقابل بين القسم الاول الخ مبنى  
 الانجاء حمل التقسيم على الحقيق المشروط بالتباين الكلى بين اقسامه  
 وحاصله انه تقسيم متصادق الاقسام وكل تقسيم شأنه هذا ففاسد  
 اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى فلان القسمين من اقسامه يتصادقان  
 في صورة اجتماعهما فراده من التقابل التباين الكلى فيكون نفي التقابل  
 اشارة الى الصغرى المذكورة او مراده نفي التقابل المصطلح اعني كون  
 المفهومين بحيث لا يجتمعان في محل واحد في زمان واحد من جهة واحدة  
 كما يؤيده كون ذلك القول ترجمة لقول الشارح في الحاشية فظاهر



ان كلاما من القسمين الثاني والثالث يمكن ان يجمع مع الثالث الخ  
فصلي هذا يكون في التقابل اشارة الى دليل الصغرى بمعنى يجمع  
القسم الاول مع كل من الآخرين في زمان واحد فهناك فرد يصدق  
عليه القسمان فلان بيان وليس مراده ان التقابل المصطلح بين الاقسام  
شرط لصحة التقسيم والحسنه حتى يتوجه عليه انه لو كان شرطا  
لم يصح اولم يحسن تقسيم الممكن الى الجوهر والعرض ولا تقسيم العرض  
الى المقولات التسع لعدم تقابل الاقسام بهذا المعنى لا يقال قوله وجهه  
يحسن التقابل في الجواب يأبى عن حله على كل من المعنيين اذ ليس  
الحاصل في التقسيم الاعتبارى بعد اعتبار قيد الحثية في الاقسام  
هو التباين الكلى ولا التقابل المصطلح وهو ظاهر لا نأقول التقابل  
هناك بمعنى آخر اذا مراد على تقدير كل من الجوابين يحصل التقابل  
الواجب في التقسيم على الوجه الحسن وذلك التقابل هو التباين الكلى  
في التقسيم الحقيقى والتخالف في التقسيم الاعتبارى واعلم ان ههنا  
ثلاثة تقسيمات ممكنة احدها تقسيم الناظر الى المتزدد في المقدمة  
والخامس بفسادها والخامس بفساد المجموع دون المقدمة وثانيها تقسيم نظره  
الى الانتظار الثلاثة المقارنة للزدد والحكميين وثالثها تقسيم حال الناظر  
الى الاحوال الثلاثة عنى الزدد والحكميين واما تقسيم النظر الى هذه الاحوال  
كما قيل فتقسيم الى المبين اذ قد عرفت ان النظر بمعنى المناظرة والمراد  
من الزدد والحكميين هو الامور الباطنة كما يدل عليه قوله بما يجد نفسه الخ  
فلا شيء من المناظرة بشئ منها وبالعكس اما ان عرفت المناظرة بمدافعة  
الكلام فظاهر واما ان عرفت بانظر والتوجه لاظهار الصواب فلان  
هذه الامور حاصله بعد التوجه بسببه والسبب غير المسبب اذا تقرر هذا  
فنقول مراده ايراد الاتجاه المذكور على احد التقسيمين الاولين  
لا على الثالث اذ لا تصادق بين اقسامه ضرورة ان المعتبر في تباين  
الاقسام هو التباين الكلى بحسب الحمل لا بحسب التحقيق ومن البين

انه لا شيء من التردد يشي من الحكيم وبالعكس بخلاف التقسيم الاول  
 المتصادق الاقسام وهو ظاهر وبخلاف التقسيم الثاني لان مجموع النظريين  
 المقارن احدهما للتردد والاخر للحكم بالفساد يصدق على هذا المجموع  
 انه نظر مقارن للتردد وانه نظر مقارن للحكم بالفساد اذا المقارنة يكفها  
 الاجتماع بحسب التحقيق ولا توقف على حل احد المقارنين على الاخر  
 كزبد المقارن للمال ولا يكفي ذلك الاجتماع في الحل ولذا لم يتصادق  
 اقسام التقسيم الثالث في مجموع التردد والحكم بناء على ان المركب  
 من الداخلة والخارج خارج ههنا لكن قوله وان كان بين الاخرين تقابل  
 بأبي عن حلي التقسيم على الاول لان الناظر الواحد يكون مترددا  
 في مقدمة في وقت واحد كما بالفساد في وقت آخر فلا يتحقق التباين الكلي  
 بين الاخرين لما تقرر في محله ان مرجع التباين الكلي الى السالبيين كليتين  
 دائمتين من الجانبين بل ظاهر كلام الشارح ايضا بأبي عن التقسيم  
 الاول لان ظاهره تقسيم نظر الشخص الواحد للتحقق بحسب الاوقات  
 كما يدل عليه قوله ربما يجد نفسه الخ واخواته وتقسيم حاله الواقعة  
 في تلك الاوقات فان قلت يجوز ان يحمل مراد المحشي من هذا الانجاء  
 على النقص بعدم الحاصرية بان يقلل لما اجتمع القسم الاول مع كل  
 من الاخرين فهناك واسطتان داخلتان في القسم وخارجتان  
 عن الاقسام ويؤيده الجواب الاول لانهم انما اعتبروا قبل الوحدة  
 في القسم ثلاثين تقسيم التقسيم بعدم الحاصرية لثبوت واسطة التي هي  
 مجموع القسمين فعلى هذا يمكن حل مراده من التقسيم على التقسيم  
 الثالث قلت يا بابه قوله فيما بعد واما ما اشار اليه في الحاشية الخ ضروره  
 ان اعتبار قنيد فقط في الاولين انما يدفع النقص يتصادق الاقسام  
 لا النقص بعدم الحاصرية بل بقويه وايضا لما يمكن في ظاهر القسمين  
 الاولين قيد فقط فكما ان الصورتين داخلتان في القسم هما داخلتان  
 في اقسام التقسيم الثاني بحسب الظاهر واما حل مراده من التقسيم

على التقسيم الثالث فبابه الجواب الثاني قطعا للمعرفة انه تقسيم  
 حقيقي متباين الاقسام لا اعتباري اللهم الا ان يكون جوابا بتفسير التقسيم  
 ونحريره معال المجرد التحرير قوله كما اشار اليه في الحاشية حيث قال  
 اعلم ان الناظر اذا كان حاكما بفساد بعض منها على التعمين يمكن ان يكون  
 مترددا في بعض آخر منها كذلك وكذلك اذا كان حاكما بفساد مجموعها  
 من حيث المجموع وغير حاكما بفساد واحدة منها على التعمين يجوز ان يكون  
 مترددا في واحدة منها كذلك فظهر ان كلاما من القسمين الثاني والثالث  
 يمكن ان يجمع مع القسم الاول فيجب حل الانفصال على منع الخلو لكن  
 يتجه حينئذ ان يقال الناظر على الاول يجوز ان يكون ناقضا ناقضا  
 اجماليا وان لا يكون ناقضا ولا ناقضا فيثبت الواسطة بين المنوعات  
 باعتبار القسم الاول ايضا وانت تعلم ان الواسطة ليست الاما ذكر  
 في الاصل ويمكن ان يقيد القسمان الاولان بقيد فقط وحينئذ يكون  
 الامر ان المذكور انهما اجتماع القسم الاول مع الثاني والثالث واسطة  
 بين الاقسام الثلاثة الا ان يقال ان حالهما يعلم بما ذكر فاجلتاه على المقايسة  
 انتهى واقول جعل المحشى صدر هذه الحاشية ايرادا على التقسيم  
 بتصادق الاقسام كما عرفت وجعل قوله فيجب حل الانفصال الخ  
 جوابا عنه بمنع بطلان التقسيم المتصادق الاقسام بناء على جواز  
 كون التقسيم اعتباريا كما استعرف وجعل قوله ويمكن ان يقيد الخ جوابا  
 آخر عنه بمنع التصديق وانت خير بان حل هذه الحاشية على ذلك بعيد  
 جدا بل الظاهر ان ليس في هذه الحاشية ايرادا على التقسيم وحاصل  
 مراد الشارح فيها ان الانفصال الباطني بين هذه الصور اما ان يجعل  
 على منع الخلو بناء على عدم قيد فقط في الاولين فنتجده عليه انه لا وجه  
 لتخصيص النقص والواسطة بين المنوع بالقسم الثاني لجوازه  
 في القسم الاول ايضا اذ لما اجتمع القسم الاول مع الثاني في وقت واحد  
 فمن ما كان مترددا يجوز ان يكون ناقضا او لا ناقضا ولا ناقضا ايضا

واما ان يحمل على منع الجمع بناء على اعتبار قيد فقط فيثبت بدفع الانجاء  
 المذكور ولكن يلزم قصور البيان اذا لوجه للاعراض عن الصورتين  
 اللتين اخرجهما قيد فقط وجعلهما واسطة بين الاقسام الا ان يمنع  
 لزوم القصور مستندا بمعلوميتهما ذاتا وحكما بالمقايضة فعلى هذا الاتساع  
 في عبارة الانفصال ولا في التعبير عن هذه الصور بالاقسام اذ قسم الشيء  
 في الاصطلاح ما يكون مندرجا تحته واخص منه مطلقا سواء وجد  
 هناك تقسيم بالفعل ام لا ولذا كان زيد قسما من الجوهر ولا تقسيم اليه  
 نعم التقسيم يستلزم القسم ولا عكس ولا يرد عليه ايضا ما سيورده  
 عليه من لزوم ترك بعض الاقسام في التقسيم احالة على المقايضة لا يقال  
 يجوز ان يحمل مراد المحشى من هذا الانجاء على الانجاء الذي ذكره الشارح  
 بقوله لكن يتجه حينئذ ان يقال الخ على ما ذكرتم لا نقول يا ابا مور الاول  
 ابن جوابي المحشى يدلان على ان انجاءه ابراد على التقسيم اثباتا في قوله  
 واما ما اشار اليه في الحاشية الخ لان الشارح لم يجعل وجوب  
 حل الانفصال على منع الخلو توجهها للكلام لدفع الانجاء الذي اورده  
 بل اورده ذلك الانجاء على ذلك الجمل فانجاء المحشى غير ما ذكره الشارح قطعاً  
 الثالث انه على هذا لا يندفع بالجواب الاول لان اعتبار الوحدة  
 في القسم اثباتا في صدق القسم والاقسام على مجموع القسمين ولا ينافي  
 اجتماع القسمين في زمان واحد وغايته ان كل قسم اثباتا يصدق  
 على ما في ضمن ذلك المجموع لاعلى نفس المجموع وقد عرفت ان انجاء  
 الشارح مبني على مجرد جواز تحقق القسمين في زمان واحد سواء  
 صدق القسم الاول على مجموع الاول والثاني اولا لكن بأبي عنه قوله  
 لكن بأبي عنهما تقييد القسم الخ اللهم الا ان يحمل الوحدة على معنى  
 الانفرادي النظر الواحد بالنوع ليس معه نوع آخر كما في قولنا فلان  
 العالم واحد في ديارنا اى ليس معه من مثاله فيقول الى معنى قيد فقط  
 في كل قسم لاعلى الوحدة العددية المتحققة في ضمن كل عدد حتى يتوجه

ذلك

ذلك وبعد فيه نظر كما يستمع ويمكن دفع انجاء الشارح بوجهين  
 الأول انه انما ارد لو كان قوله وعلى الاول الخ واخوانه متممضا  
 لجرد الظرفية المستفاد من كلمة بماى وحين ما كان مترددا يكون مناقضا  
 الخ واما اذا كان كلمة على متضمنة لمعنى الشرط كما يبادر منها فلا يرد ذلك  
 اذ الشرط سبب للجزاء فلو ذكر النقص والواسطة في حكم القسم الاول  
 لدل الكلام على انها بسبب كونه مترددا وليس كذلك بل هما بسبب كونه  
 حاكما بالفساد الثاني تبادر اعتبار قيد الحنية في قوله وعلى الاول الخ  
 واخوانه ومن البين ان كونه ناقضا في القسم الاول ليس من حيث كونه  
 مترددا ايضا ولا يقدح في هذين الجوابين قوله او تفصليا في حكم القسم  
 الثالث لما استصرف قوله ويمكن توجيه ذلك الخ اى توجيه  
 تقسيم النظر الى الانظار الثلاثة لدفع ذلك الانجاء بان قيد الوحدة النوعية  
 معتبر في القسم ههنا لئلا ينتقض التقسيم باجتماع القسمين لعدم  
 الحصرية كما هو المعنى والمقسم مع قيد معتبر في كل قسم فالحاصل  
 التقسيم ان النظر الواحد بالنوع اما نظروا واحدا مقارن للتزداد الخ فاعتبار  
 قيد الوحدة في المقسم كما يدفع النقص بعدم الحصرية بمجموع القسمين  
 يدفع النقص بتصادق الاقسام في ذلك المجموع لانه لما كان مركبا من نوعين  
 متضايين كان خارجا عن المقسم وعن كل قسم لما عرفت فلا تصادق  
 بين الاقسام في شئ فيكون تقسيما حقيقيا متباين الاقسام كما يقتضيه  
 مقابلة هذا الجواب للجواب الثاني وبهذه المقابلة يعلم ان هذا الجواب  
 ليس منبئا على حل التقسيم على تقسيم الناظر لما عرفت انه لا يكون  
 متباين الاقسام سواء قيد مقسمه بقيد الوحدة اولا بناء على ان الشخص  
 الواحد متردد فقط في وقت واحد فقط في وقت آخر فلا يكون الحاكم  
 مسلوبا عن المتردد مادام موجودا وبالعكس مع ان مرجع التباين الكلى  
 الى سالتين كلمتين دائمتين كما انه ليس منبئا على حله على التقسيم الثالث  
 لان تباين اقسامه لا يحتاج الى قيد الوحدة في مقسمه بل هو مبني

قوله لما استصرف من جواب  
 المناقضة من حيث كونه حاكما  
 بفساد المجموع اختفاء لحاله  
 كفا في القسم الثاني

عنى جملة على التقسيم الثمانى كالسؤال وانما لم يحمل الوحدة  
على الشخصية الكلية المتبادرة لئلا يخرج عن القسم الاول صورة  
المزدد فى كل مقدمة معينة وعن القسم الثانى صورة الحكم بضمنا  
كل مقدمة لان كل واحدة منهما مشتملة على انظار متعددة بالشخص  
لكنها واحدة بالنوع وايضا صرحوا بان التقسيم ان كان تقسيما  
الى الانواع كاهنا فالوحدة المصنعة نوعية وان كان الى الاشخاص  
فالوحدة شخصية والمراد بالنوع ههنا ما يشمل الصنف كما يستعمله  
اهل العربية لا النوع المنطقى فلا يرد انه على هذا يخرج الاخيران  
ايضا لان تغايرهما باعتبار المتعلق فامتيازهما بامر عرضى لا بامر جوهرى  
فهما صنفان من نوع واحد هو الحكم بالفساد لا نوعان متغايران  
قوله او التقسيم اعتبارى الخ اى لا سلم ان كل تقسيم متصادق  
الاقسام باطل لجواز ان يكون التقسيم اعتباريا وقيد الحثية معتبرا  
فى الاقسام فلا يبطله التصديق بحسب الخارج هذا اعلم ان حاصل  
التقسيم الاعتبارى هو التقسيم الى الاعتبارات فاننا اذا قلنا الانسان  
اما ضاحك بالفعل واما كاتم بالفعل فالقسمان متصادقان فحين انصفه  
بالضحك والكتابة معا لكن ذلك الشخص وان كان واحدا بالذات  
لكنه متعدد بالاعتبار فانه من حيث كونه ضاحكا يغايره من حيث  
كونه كاتبا وهو بالحيثية الاولى داخل فى القسم الاول من التقسيم  
الاعتبارى وغير داخل فى القسم الثانى لان قيد الحيثية فى القسم الثانى  
يخرجه عنه من تلك الحيثية كانه بالحيثية الثانية داخل فى القسم الثانى  
لا فى الاول لمثل ذلك نعم لولم يعتبر قيد الحيثية فى الاقسام لا ندرج  
بكل حيثية فى كل قسم بناء على ان صدق المفومات على افرادها  
بمعنى الجملة الذى هو الانحاء بحسب الخارج لكن اعتبار قيد الحيثية  
فى كل قسم يخصه بحيثية فلا شئ من الافراد الاعتبارية التى يصدق  
عليها فى الذهن احد القسمين بما يصدق عليه الاخر وهو المراد

قوله او التقسيم اعتبارى الخ  
هذا الجواب كما يدفع الى اتجاه الحثية  
يدفع الى اتجاه الذى اوردته الشارح  
فى الحاشية بقوله لكن نجهى الخ  
لانه بوجوب اعتبار الحيثية فى قوله  
وعلى الاول الخ واخواته  
بخلاف الجواب الاول

قوله بناء على ان صدق الخ  
ولذا صدق قولنا كل ناظم مستفيض  
ولا يصدق انه من حيث كونه ناظما  
مستفيض

بالتباين في العقل وإذا قيل ان التباين الكلي شرط لمطلق التقسيم لكن  
 شرط التقسيم الحقيقي هو التباين في الواقع وشرط الاعتباري هو التباين  
 في العقل ولذا احتج في التقسيمات الاعتبارية الى قيود الحثيات فلغائل  
 ان يقول اذا لم يقيد المقسم في التقسيم الاعتباري بقيد الوحدة دخل  
 مجموع الاعتبارين في المقسم مع انه خارج عن الاقسام فلا بد  
 من اعتبار الوحدة فيه ايضا والتقابل بين الجوابين بنفيه قوله  
 لكن بأبي عنهما اي عن كل من الجوابين تقييد القسم الثالث لئلا يجمع  
 مع الثاني اذ لو قيد المقسم بالوحدة كان اجتماع القسمين خارجا  
 عن القسم الثالث قبل تقييده فيكون تقييده لاخراج الخارج وهو محال  
 وايضا التصديق في التقسيم الاعتباري غير مضمرو مادة التصديق  
 يكون من قسم باعتبار ومن قسم آخر باعتبار آخر وبالجملة لو كان المراد  
 تقييد المقسم بالوحدة وحل التقسيم على الاعتباري لما قيد القسم الثالث  
 واللازم باطل فيبطل كل من السندين وفي اياه عن الجواب الاول  
 نظر لما عرفت ان اعتبار الوحدة في المقسم انما ينافي صديق كل قسم  
 على مجموع القسمين لاجتماعهما في زمان واحد فبعد اعتبار الوحدة  
 في المقسم يحتاج الى تقييد الثالث لئلا يجمع معه في زمان واحد ولذا  
 احتج الشارح الى قيد فقط في الاولين مع شهرة اهتباره الوحدة في المقسم  
 وان اراد بالوحدة معنى الانفراد لا الوحدة العددية المتحققة في ضمن كل عدد  
 فيه ان ما اعتبره القوم لاخراج مجموع القسمين هو الوحدة العددية  
 على ان نقول ان اراد الوحدة العددية بتوجه ما ذكرنا من عدم اياه التقييد  
 عن الجواب الاول وان اراد معنى الانفراد بتوجه عليه ما سيورده  
 على الشارح في اعتبار قيد فقط في القسم الثاني من انه لا يصح اخذ النقص  
 الاجالي في حكم القسم الثاني لان الحكم بفساد المجموع نوع مغاير  
 للحكم بفساد المقدمة وان لم يدخل في القسم الثالث المقيد قوله  
 وما ذكره الخ اي بأبي عن كل من الجوابين ما ذكره في حكم القسم

الثالث من جواز المناقضة فيه اما من الجواب الاول فلان صورة اجتماع الثالث مع الاول يخرج عنه حيث قد فلو قيد القسم بالوحدة لم يصح اخذ المناقضة في حكم الثالث لان جوازها فيه باعتبار اجتماعه مع الاول ويتوجه عليه النظر السابق لان جواز المناقضة فيه باعتبار اجتماعه مع الاول في زمان واحد لا باعتبار صدق القسم الثالث على المجموع واعتبار قيد الوحدة العددية انما يتأني في الثاني لا الاول كما عرفت واما من الجواب الثاني فلان حل التقسيم على الاعتباري يوجب اعتبار الحثية في قوله وعلى الاول الخ واخوانه فلو حل عليه لدل الكلام على ان المناقضة في الثالث باعتبار الحكم بالفساد وليس كذلك بل هو باعتبار اجتماعه مع الاول واورد عليه بانه يجوز المناقضة فيه باعتبار كونه حاكما بالفساد احقا لحاله كما يدكره في القسم الثاني فلا حاجة في جواز المناقضة في حكم القسم الاول وفيه انه انما يصح اذا لم يؤخذ تعيين المقدمة في مفهوم المناقضة بناء على ان الحكم بفساد المجموع يستلزم الحكم بفساد مقدمة مامن غير تعيين والكلام ههنا مبني على اعتبار تعيينها في مفهومها كما اعتبره الشارح اتباعا للمشهور وان لم يرتضه المحشي الا ان يقال مراد القائل يجوز استعمال كل مقدمة معلومة لتحقيق منشأ الفساد لما سبق قوله واما ما اشار اليه الخ اي اما الجوابان السابقان فقد عرفت الابله ضمهما واما ما اشار اليه في الحاشية الاول في توجيه ذلك التقسيم لدفع الانجاء المذكور على ان يكون قوله فيجب حل الانفصال الخ جواب سؤال دل عليه صدر الحاشية وقوله ويمكن ان يقيد الخ معطوفا عليه فعبه ايضا نظر من وجوه هذا مراده وقد عرفت ما فيه قوله بحمل الكلام على التفصلا المانعة الخلو هذا الجواب على زعم المحشي انما يكون جوابا عن الانجاء المذكور منع الكري مستندا بجواز كون الانفصال بين الاقسام لمنع الخلو وحاصله حل التقسيم على الاعتباري لكن مجرد حل التزديد على منع الخلو لا يدل على اعتبار قيد الحثية في الاقسام ولا بد

قوله لما سبق من ٢٧ يجوز استعمال العلوم لقصد من الإعراض فامل



منها في اقسام التقسيمات الاعتبارية ليحصل التباين في العقل بينهما  
 كما عرفت ولذا عدل عنه قوله حتى يكون صورتان الخ كلمة حتى  
 للسببية كما يؤيده قول الشارح في تلك الحاشية وحيث يكون الامران  
 الخ لالاتهاء الغاية كما وهم اذ لا معنى له ويمكن ان يكون بمعنى كي كاللام  
 في قوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا الاية اعلم ان في ضمير  
 بهما نسختين احدهما بالجمع على ان يعود الى الاقسام واخرى بالثنائية  
 على ان يعود الى القسمين الاولين والصواب هي الاولى ولذا ورد المحشى  
 في وجوه النظر الا ان بان قييد الاولين بقيد فقط انما يفيد خروج الصورتين  
 عنهما لاض الثالث ايضا بل الصورة الثانية بعد ذلك تبقى داخلية  
 في القسم الثالث على ما في بعض نسخ المحشى وايضا خروجها عن مجرد  
 الاولين لا يوجب احاطتهما على المقايضة مع ان خروجهما عن الاقسام  
 الثلاثة حيث مصرح به في المنقول عنه اعني كلام الشارح فيكون النقل  
 مختلا وما يتوهم من ان عبارة الثنية تعريض للشارح بان التقييد انما يوجب  
 خروجها عن جميع الاقسام فاسد لان مقام النقل عنه ليس  
 مقام التعريض مع ان ذلك مذكور في بعض النسخ بطريق التصريح  
 فالتعريض ساقط تدبر قوله فيكون الانفصال محمولا على منع  
 الجمع اذ لا يتصور الانفصال الحقيقي مع ثبوت الواسطة قوله اما ولا  
 فلانه لا انفصال الخ بمعنى ان ذلك الاتجاه غير وارد من اول الامر حيث  
 لا انفصال في ظاهر الكلام ولا تقسيم ولا حاجة الى اعتباره في باطن  
 الكلام اذ الغرض الاصل من هذا الكلام اثبات الواسطة بين النوع  
 وذلك لا يتوقف على ذلك من الانفصال والتقسيم بل يحصل بمجرد ايراد  
 بعض الصور فدفع ذلك الاتجاه بجواب يبنى على اعتبار انفصال  
 والتقسيم غير مناسب وانت خير بانه لو كان المراد مجرد اثبات الواسطة  
 لكفاه القسم الثاني ولا حاجة الى الاخرين سيما الثالث المذكور حكمه  
 بعد اثبات الواسطة فالغرض اثبات الواسطة في ضمن استيفاء الاقسام

كابدل عليه المنفصلة المانعة للخلو ولذا بادر الى العلاوة بقوله على  
 انها متافيان الخ يعني لو سلم الاحتياج الى اعتبار شئ منهما فاعتبار  
 الانفصال في التقسيم باطل لانهما متافيان لا يجتمعان في كلام واحد لان  
 الانفصال هو الثاني بين القضايا والتقسيم ترديد بين المفهومات المفردة  
 بحسب صدقها على شئ واحد سواء كان التقسيم من قبيل المفهومات  
 التصورية كالتعريف كما ذهب اليه اكثر المحققين او من قبيل المفهومات  
 التصديقية كما ذهب اليه بعضهم ونحقيق ذلك ان الزيد اما ان يكون  
 بين القضايا وهو الانفصال المتبر في الشرطيات المنفصلة واما ان يكون  
 بين المفهومات المفردة فان لم يكن الموضوع متحققا في ضمن كل شق  
 بان يكون حصة منه متحققه في ضمن شق وحصة اخرى في ضمن اخر  
 كان ترديدا حليا كقولنا هذا الشيخ اما جرا وشجر وهذا العدد اما زوج  
 او فرد وهذه الكلمة اما اسم او فعل او حرف وان كان الموضوع متققا  
 في ضمن كل شق كذلك كان تقسيما كقولنا العدد اما زوج او فرد والكلمة اما  
 اسم او فعل او حرف لكن من جعله مهورا تصور باجعله عبارة عن تصوير  
 ماهيات الاقسام بضم قيود متباينة او مخالفة الى المقسم والمحل بين  
 المقسم والاقسام صوريا كالمحل بين الحد والمحدود ومن جعله مفهوما  
 تصديقا جعله قضية جلية مرددة المحمول اما حقيقة ان اراد  
 بالمقسم كل فرد منه كما قبل واما طبيعة ان اراد بالمقسم المفهوم الكلي  
 كما اراد ذلك من جعله مفهوما تصوريا فان قلت كيف يصح حل الزيد  
 في التقسيمات على التزيد بين المفهومات المفردة مع انه لا يقتضي انقسام  
 المقسم والا لا يقتضي انقسام الشيخ المشار اليه الى الجمر والشجر وهو  
 باطل قلت نعم مطلق التزيد لا يقتضي انقسام المقسم لانه لازم اعم له لكن  
 لم نقل بذلك الاقتصاء وانما قلنا ان ذلك التزيد ان وقع فيما اذا كان  
 الموضوع متحققا في ضمن كل شق يسمى تقسيما والا فالزيد سواء حل  
 على الانفصال او على التزيد المحلى لا يقتضيه قطعا كما لا يخفى فقد ظهر

ان التقسيم المشتمل على التزديد بين المفردات ينشأ في المنفصلة المشتملة على  
 التزديد بين القضايا وبعد تبينه ان من جعل التقسيم مفهوما تصديقياً  
 يجوز ان يهمله على المنفصلة على معنى ان المقسم اما ان يصير هذا القسم  
 بانضمام قيد واما ان يصير ذلك القسم بانضمام قيد آخر لاعلى معنى انه  
 يصدق عليه احد القسمين كما هو معنى التزديد الخلى فليشأمل قوله  
 الا ان يتنى الخ بان يراد من الانفصال التزديد في التقسيم على سبيل  
 الاستعارة ولا فائدة في هذا المجاز فلذا عده تسامحا وقد عرفت مما  
 اسلفنا ان المعتبر ههنا هو الانفصال من غير تسامح دون التقسيم قوله  
 واما ثانيا فلان ترك بعض الاقسام الخ اى مع دخوله في المقسم بخلاف  
 اعتبار الوحدة في المقسم فان اللام حيث ترك الصورتين مع عدم  
 دخولهما في المقسم ايضا ولا بأس في تركها حيث ادخلت على المقايضة  
 وانما البأس في ثبوت الواسطة التي هي داخلية في المقسم وخارجة عن  
 الاقسام وقد عرفت ان دفاع هذا الوجه ايضا حيث لا تقسيم ههنا واعلم  
 انه قد وقع في بعض النسخ بدل هذا الوجه قوله واما ثانيا فلان تقييد  
 القسمين الاولين بقيد فقط انما يستلزم كون الصورة الاولى واسطة بين  
 الاقسام واما الصورة الثانية فتبقى داخلية في القسم الثالث كما لا يخفى على  
 انه لو صح ذلك لم يصح قوله وتفصيلا في بيان حكم القسم الثالث هلى  
 ما في بعض النسخ المتوق بها فالصواب ما في بعض نسخ الحاشية  
 وان لم يكن موثوقا بها من قوله فحيث يكون واسطة بين الاقسام الثلاثة  
 الا ان يقال ان حالها يعلم مما ذكر فافهم انتهى اقول الكل مدفوع  
 ايضا اما ما بعد العلاوة فكما سبق من جواز المناقضة من حيث الحكم  
 بانفساد واما ما قبل العلاوة فلانه بعد اعتبار التقسيم فالظاهر ان مراد  
 الشارح اجد التقسيمين الاخيرين مع اعتبار قيد الوحدة في المقسم بناء  
 على ان الجواب باعتبار قيد فقط مبنى على كون التقسيم حقيقيا متباين  
 الاقسام وقد عرفت انه بعد اعتبار الوحدة التعددية في المقسم احتياج

قوله فليشأمل اشارة الى الجواب  
 عنه بان التزديد في التقسيمات  
 الحقيقية يجب ان يحل على  
 منع الجمع والخلو مما لا طلاق  
 بالتصادق وثبوت الواسطة  
 فعلى هذا يجب ان يحل التقسيم  
 على الجملة المرددة المحمول عند  
 ذلك القائل اذ لا يصح حمله  
 على المنفصلة الحقيقية احد  
 ضرورة القسم المطلق  
 القسمين بانضمام قيد اليه بجامع  
 صيرورته قسما اخر بانضمام قيد  
 مسان للتزيد الاول في ضمن  
 ذلك المطلق فمحقق في ضمن  
 القسمين في زمان واحد بحسب  
 نفس الامر نعم لا يصدق القسمان  
 معا على فرد واحد لكنه انما  
 يوجب صدق التزديد الجملي

الى قيد فقط في فني اجتماع القسمين في زمان واحد اذا تقرر هذا فنقول  
 الصورة الثانية كالاولى مشتملة على امرين احدهما تردد في المقدمة  
 المعينة معه حكم بفساد المجموع وثانيهما عكسه اعني الحكم بفساد المجموع  
 معه تردد في المقدمة ومن البين ان الباقي داخلا في التقسيم الثالث بعد  
 اعتبار قيد فقط في الاولين هو ذلك العكس لا الامر الاول الخارج عن  
 القسم الاول بقيد فقط ضرورة ان التردد نوع مغاير لنوع الحكم بالفساد  
 فلا نصادق بينهما وان اجتماعا في محل واحد في زمان واحد ومراد الشارح  
 على تقدير اعتبار قيد فقط في الاولين يكون الصورة الاولى بتمامها  
 والثانية ولو ببعضها واسطتين بين الاقسام وفي الحقيقة يحصل هناك  
 ثلث وسائط لكن على ما ذكرنا يتجه واسطة رابعة هي الحكم بفساد  
 المجموع معه حكم بفساد المقدمة المعينة لانه ليست بداخلة في الثالث  
 لاجل تقيده ولا في الثاني اذ الداخل فيه عكسها لا هي لما عرفت قوله  
 اللهم الان يقال الخ يعني لا يجب ان يكون التقابل بين جوابي الشارح  
 باعتبار ان التريد بين اقسام التقسيم لمنع الخلو ول منع الجمع حتى يلزمه  
 ما لا يجوز في المشهور بل يجوز ان يكون التقابل بينهما باعتبار الاعتراض  
 بالتقسيم مع منع الخلو في الجواب الاول وانكاره مع منع الجمع في الجواب  
 الثاني حيث يدفع ما بعد العلاوة من الوجه الاول ايضا كما لا يخفى  
 وما قيل اذا لم يكن هنا تقسيم فلا حاجة الى قيد فقط فلبس بشيء  
 اذ لاشبهة في حسن ايراد الصور المتقابلة وبيان اختصاص كل بحكم  
 وانما صدره بما يدل على الضعف اذ الظاهر من عبارة الاقسام واثبات  
 الواسطة ان يكون هناك تقسيم ولم يتعرض بدفع الواسطتين بتخصيص  
 المقسم بالصور الشائعة كما فعله فيما سبق لانهما من الصور الشائعة ايضا  
 بخلاف ما سبق قوله نعم في التعبير الخ اما تعيين لمنشأ القلط او ايراد  
 اخر قوله واما ثالثا فلا الخ يعني بمجرد اعتباره في القسم الاول  
 بتقابل الاقسام من غير احتياج الى ثبوت الواسطة لان الواسطة الاول

لا صدق المتفصلة الحقيقية بل  
 ولا صدق المتفصلة المانعة للجميع  
 لانها انما تصدقان حيث يتحقق  
 احدهما القضيته في الواقع ولا  
 يتحقق اخر ولذا لم يصدق مانعة  
 الجميع في قولنا اما ان يكون المقدس  
 ناطقا واما ان يكون مجوز  
 صاهلا وقائلا ان يقول مجوز  
 ان ياد بالقسم كل فرد و يحمل كل  
 تقسيم على المتفصلة الحقيقية  
 عند ذلك القائل نعم لا يجوز  
 ذلك اذا اراد بالقسم المنهوم  
 الكلي كما لا يخفى عليه

حيثئذ تكون داخله في القسم الثاني والثانية داخله في الثالث وينتظم  
 ما ذكره في اجكام الاقسام كالانتظام اقول اذ لم يقيد الثاني لم يحصل  
 التنبيه على جواز المناقضة باعتبار كونه حاكما بفساد المقدمة اخفاء لحاله  
 اذ المتبادر حيثئذ ان جوازها انما هو باعتبار اجتماع الثاني مع الاول فبقوت  
 الغرض فالاحتياج الى تقييد الثاني لاجل ذلك التنبيه لا لتوقف التقابل  
 عليه واعلم ان المحشي لم يكتف باعتباره في الثاني فقط اذ لا يحصل به  
 التقابل بين الاول والثالث وان انتفت الواسطة حيثئذ ايضا وبهذا البيان  
 يعلم ان لا يصح حمل مراد الشارح على معنى تقييد احد القسمين الاولين  
 ليكون احد الامرين واسطة بين الاقسام كما يؤيده افراد الواسطة  
 قوله على ان المتبادر الخ ترقى من عدم الاحتياج الى اعتباره  
 في الثاني الى فساد اعتباره فيه باستلزامه عدم صحة النقض في حكمه  
 بناء على ان المتبادر من قيد فقط فيه ان لا يوجد هناك مما يقدح في دلائل  
 المعلل سوى الحكم بفساد المقدمة كلا او بعضا ويلزمه سلب الاول  
 والثالث كما ان المتبادر منه في الاول ان لا يوجد هناك غير الزرد في المقدمة  
 ويلزمه سلب الاخيرين وقولنا مما يقدح الخ لانه المتبادر والكلام فيه  
 وثلا يلزم سلب الحكم بصحة بعض المقدمات عند الحكم بفساد بعض  
 آخر او الزرد فيه فحيث انكر هذا التبادر لم ينصف فاندفع منع التبادر  
 وكذا اندفع ما قيل القسم الثالث هو المقيد بعدم الحكم بفساد المقدمة  
 وسلب المقيد يجوز باعتبار قيده دون ذاته انتهى وذلك لان الحكم  
 بفساد الكل مطلقا سواء بواسطة الحكم بفساد الجزء او بدونهما نوع  
 آخر من القادح مغاير لنوع الحكم بفساد المقدمة وحيث يستلزم ذلك  
 المعنى التبادر سلب القسم الثالث باعتباره ذاته وقيده جميعا كيف  
 ولوا انتفت الى مثله لرجع سلب القسم الاول الى قيده ايضا لان تقييد الثاني  
 بقيد فقط بعد تقييد الاول به واورد رجوع الى قيده لم يخرج صورة اجتماع  
 الثاني مع الاول عن القسم الثاني بعد تقييد الاولين بقيد فقط مع

ان الشارح صرح بكون تلك الصورة واسطة بين الاقسام بعد تقييدها  
وبالجملة المتبادر سلب ذاتي الثالث والاول لا سلب قيديهما وفي قوله  
سلب الاول والثالث دون ان يقول سلب القسم الاول والثالث اعلم الى ذلك  
والفائل ان يقول ما يبيح من الشارح من ان الحكم بفساد الجزئ  
يستلزم الحكم بفساد الكل يصرف عن هذا المتبادر ويخصه  
الى سلب الثالث باعتبار قيده ولا صارف يخصه الى سلب الاول  
باعتبار قيده ايضا فهو بالنسبة الى سلب الاول باق على تبادره لابلان نسبة  
الى سلب الثالث وجوابه ان الكلام في ان تقييد الثاني بناء على تبادره  
يستلزم الفساد ويحتاج الى الصرف فعدم التقييد اولى لانه باق  
على تبادره وغير منصرف عنه والا فلا تعرض بالنقض الاجالي في حكمه  
صارف عنه قطعاً سواء صح ما يبيح من الشارح من الاستلزام بين الحكمين  
اولم يصح كما ستعرف فافهم قوله كما انه في القسم الاول الخ لما عرفت  
من التبادر ولانه حله الشارح عليه ولذا حكم به تقييد تخصيص المناقضة  
بالاول بعد تقييده بقيد فقط كادل عليه حاشيته مما سبق قوله وجبت  
لا يصح الخ اي حين ما كان ذلك القيد بمعنى سلب الاول والثالث لا يصح  
اخذ النقض الاجالي في حكم الثاني لان النقض الاجالي يستحيل  
بدون الحكم بفساد المجموع فتحقق النقض الاجالي في القسم الثاني  
يستلزم مقارنته للقسم الثالث سواء كان الحكم بفساد الجزء مستلزماً  
لحكم بفساد الكل ام لا والقيد يتأق في تلك المقارنة حيثئذ ومن غفل  
عنه قال انما لا يصح لو كان النقض في احكامه باعتبار اجتماعه مع الثالث  
وليس كذلك بل هو باعتبار ان الحكم بفساد الجزء يستلزم الحكم  
بفساد الكل كما صرح به الشارح انتهى نعم لو كان المراد بسلب  
للقسم الثالث سلبه باعتبار قيده لتوجه ذلك لكن عرفت انه مبني  
على ان المتبادر سلبه باعتبار ذاته وقيديه جميعاً ولم يتعرض بعدم  
صحته لمناقضة ايضا في حكمه كما يوجب سلب القسم الاول بحسب الظاهر

لما أتى بعبد من جواز المناقضة للحاكم بالفساد من حيث هو حاكم  
 اخفاء لحاله وقد وقع في بعض النسخ وحيث لا حاجة الى تقييد القسم  
 الثالث اي بقوله وغير حاكمة الخ وهذه النسخة ناطقة بان مراده  
 ان المتبادر سلب الثالث باعتبار ذاته وفيه جيبا كما لا يخفى قوله  
 فالاولى الخ تفريع على الوجهين الاخيرين من النظراى هو اولى  
 من تقييد الاولين اذ لا يلزم الواسطة بين الاقسام متروكة للاحالة  
 على المقايسة ولا عدم صحة النقص في حكم الثاني ولم يقل فالصواب  
 الخ للاشارة الى امكان التوجيه ودفع الوجهين اما الوجه الاول فقد  
 دفعه بقوله اللهم الخ واما الوجه الثاني فان يقال قيد فقط في الثاني  
 بمعنى سلب الاول والثالث لكن سلب الثالث المتقيد باعتبار قيده فقط  
 لكن كل منهما خلاف ما يبادر الى الازهان كما لا يخفى وبما ذكرنا ظهر  
 ان لا حاجة في دفع الوجه الثاني الى ما قيل من ان القيد الثاني يجوز  
 ان يكون بمعنى سلب الاول فقط ثم المراد انه اولى في الجواب بمنع التصديق  
 بناء على اختيار كون التقسيم حقيقيا فلا يرد ان عدم تقييد الاولين بقيد  
 فقط والثالث بقوله وغير حاكمة الخ بناء على حمل التقسيم على الاعتباري  
 اولى من الكل كما ستفيد من كلامه مع ان مراده له اولى من تقييد الاولين  
 فلا ينافي ذلك قوله اختيارا للطريق الاسلم الخ الذي هو طريق  
 المنع لانه سالم عن المنع بخلاف طريق الاستدلال الغير سالم عن شيء  
 من الوظائف الثلاثة ثم الاخفاء لاجل ذلك الاختيار مبني على تجوز الشلوح  
 الغصب والافذلك الاخفاء واجب لثلايق في الغصب ولك ان تقول  
 الحاكم بفساد المقدمة لمعينة مخبرين المنع والنقض الاجمالي وان لم يجز  
 الغصب ولم يقل من الحكم بفساد المقدمة للايماء الى ان مثله جار فيما  
 جوزه فيما سبق من منع الدليل عند الحكم بفساده بل مثله جار في منع المدعى  
 بحسازا وقد يقال يجوز ان يكون الاخفاء لعدم كون حجة الحكم بالفساد  
 دليلا على الغير كالركب من المجرىبات او الحدسيات وفيه ان غرض المحشى

تحصيل الملازمة في جميع المواد وهي لا تحصل بذلك قوله فإشار  
 اليه في الحاشية حيث قال والحكم لا ينافيه وإن كان لا يلازمه انتهى أما عدم  
 المناقاة فظاهر إذا المراد من الحكم بفساد المقدمة هو الحكم الباطني كإدلال  
 عليه قوله ربما يجد نفسه الخ ولا منافاة بين الحكم الباطني واطهار التردد  
 وأما عدم الملازمة فلأنه لو كان ملازمه لما احتج إلى بنيه على إخفاء  
 الحال كالمحتج إليه في صورة التردد قوله محل تأمل أي ممنوع لأنه  
 إنما لا يلازمه لو لم يكن الإخفاء لاختيار الطريق الأسلم وفيه أنه إن أراد بالملازمة  
 عدم المناقاة بوجه وانها تحصل بذلك ففيه أن مراد الشارح هو عدم المناقاة  
 مع زيادة المناسبة كما في ملازم المستعار منه أو المستعار له مع أن عدم المناقاة  
 بوجه حاصل سواء كان الإخفاء للطريق الأسلم أو لآخر لما عرفت  
 وإن أراد بالملازمة ما أراد الشارح فهي لا تحصل بهذا القدر لما عرفت  
 أنه لو كان ملازمه لما احتج إلى البناء على إخفاء الحال ولذا بادر إلى العلوة  
 قوله صلى أن ذلك مبني الخ أي عدم الملازمة مبني على اعتبار  
 قيد فقط في الثاني إذ لو لم يعتبر فيه كان القسم الثاني مجامعا مع الأول  
 فباعتبار التردد المجامع مع الحكم يحصل الملازمة وقد عرفت ما في تقييد  
 القسم الثاني من أن الأول عدمه فالحكم بعدم الملازمة مبني على غير الظاهر  
 فيكون غير ظاهر أقول فيه بحث من وجوه أما أولا فلأن ما ذكره  
 من الملازمة لا يتم على تقدير اعتبار الوحدة في المقسم بناء على زعمه  
 ولا على تقدير جعل التقسيم على الاعتباري مع أنه المختار عند الشارح  
 حيث قدم نوجه جعل الانفصال على منع الخلط من غير احتياج إلى قيد  
 في الأولين وأما ثانيا فلأن ظاهر الشرح في حكم القسم الثاني أن يكون  
 طالبا لدليل على المقدمة التي حكم بفسادها لا على مقدمة أخرى ترد فيها  
 ولو سلم أن مراده طلب الدليل على مطلق المقدمة فهذه الحاشية  
 من الشارح للتنبيه على أنه كما يكون مانعا باعتبار المقدمة التي ترد فيها  
 كذلك يكون مانعا باعتبار المقدمة التي حكم بفسادها وأما ثالثا فلأن غاية



ما ذكر من البناء على عدم اعتبار قيد فقط في القسم الثاني تمصيل الملازمة  
 بين طلب الدليل والقسم الثاني لا بين الطلب والحكم بالفساد والكلام فيه  
 بل الحكم بعد ذلك لا بإلزام الطلب وبحاج إلى البناء على إخفاء  
 فهذه العلاقة في غاية السقوط قوله الأولى أن يقول افساد الجزء  
 الخ إذا استلزام بين الفاسدين لا بين الحكمين والالكان فساد الكل  
 لازماً بالمعنى الأخص لفساد الجزء وليس كذا كثيراً ما يحكم بفساد الجزء  
 ولا يخطر بالبال الكل فضلاً عن الحكم بفساده ولم يقل الصواب لا مكان  
 التوجه بما سبأني كما قيل أو بان يحمل الحكمان على معنى وقوع النسبة  
 أو لا وقوعها الأعلى معنى الأذعان وحيث يرجع إلى الاستلزام بين الفاسدين  
 أو بتقدير المضاف في الحكم الثاني أي يستلزم صحة الحكم بفساد الكل  
 على أن يراد بالصحة لا مكان الوقوع الذي هو أن لا يكون هناك مانع  
 عن كونه ناقضاً لامن جهة ذاته ولا من امر خارج لا الامكان الذاتي الحاصل  
 قبل الحكم بفساد الجزء أو بتقدير قيد فيه أي يستلزم الحكم بفساد الكل  
 عند الالتفات إليه وهذا القدر كاف ههنا إذ المقصود بيان صحة كونه  
 ناقضاً لا كونه ناقضاً بالفعل لكن كل منها خلاف الظاهر ولقائل أن يقول  
 الاستلزام بين الفاسدين أعم من أن يكون بينا أو غير بين وعلى الثاني  
 لا يحصل الاقتدار التام على النقص أعني الامكان الوقوعي وهذا الدليل  
 من الشارح مسبوق لاثباته فالأولى من الكل افساد الجزء يستلزم  
 فساد الكل لزوماً كلياً بينا بالمعنى الأعم ولعل غرض الشارح من إدراج  
 الحكمين ذلك فتأمل وما قيل الاستلزام بين الحكمين أو الفاسدين خارج  
 عن كلا قسمي شاهد النقص والنقص يحتاج إلى أحدهما فصحة النقص  
 في حكم القسم الثاني محل تأمل ففساده واضح إذ ليس المراد ههنا  
 أن جواز النقص في القسم الثاني لدخول الاستلزام المذكور في أحد  
 قسمي الشاهد بل المراد أن الحكم بفساد المقدمة إنما يكون باستلزامها  
 محالاً من المحالات والمحال اللازم للمقدمة المعينة لازم للكل زوماً بينا

فمن حكم بفساد المقدمة لاستلزامها محالاً معيناً فهو لا يتوقف في الحكم  
 بفساد المجموع باستلزامه ذلك المحال كما لا يخفى قوله ويمكن توجيه  
 العبارة الخ اما توجيه العبارة الاولوية اي انما قلنا اول دون الصواب  
 اذ يمكن توجيه العبارة واما جواب عن السؤال بالاولوية بناء على التزام  
 ان حثية الجزئية متبادرة من عنوان الجزء ليندفع به الاولوية ايضا فانها  
 لا تندفع بالعدول عن الظاهر ولقائل ان يقول الظاهر ابقاء المقدمة  
 على اطلاقها لا تقيدها بحثية الجزئية اذ غرض الشارح من هذا الدليل  
 بيان جواز النقص عند الحكم بفساد المقدمة المعينة سواء كان ذلك الحكم  
 عليها من حيث جزئيتها من مجموع المقدمات او مع قطع النظر عنها  
 فالتقييد بحثية الجزئية عدول عن الظاهر الا ان يقال الحكم بفساد  
 المقدمة انما يكون حاكما بفساد الدليل اذا اعتقد انها من جملة ما يتوقف  
 عليه صحتها فبعض المقدمات في كلام الشارح مأخوذة من حيث البعضية  
 فلا عدول عن الظاهر وهذا يعلم ان المراد من الجزء ما هو جزء  
 من مجموع المقدمات سواء كان جزءاً من الدليل اولا فلا يراد ان مذكوره  
 لا يفيد جواز النقص فيما اذا حكم بفساد مقدمة خارجة عن ذات الدليل  
 كالشرائط مع ان المقصود اهم من ذلك قوله بان المراد بالجزء  
 المحكوم عليه بافساد هو الجزء من حيث هو جزء اي يحكم عليه بذلك  
 باعتبار وصف الجزئية معه لا مطلقا ويلزمه الحكم بحزبته ولذا قال  
 مع العلم بالجزئية فكلمة من قوله الحكم بفساد الجزء من حيث هو جزء  
 متعلقه بالحكم لا بالفساد اذ الحكم بان هذا الجزء من حيث الجزئية  
 فاسد يجوز ان يكون باعتبار فساد وصف الجزئية فقط دون ذاته فيؤول  
 الى الحكم بانه ليس بجزء وهو خلاف المقصود ولقائل ان يقول هذا  
 متوجه على تقدير تعلقها بالحكم ايضا اذ ليس المتعلق بالجزء المأخوذ  
 مع وصف الجزئية مطلق الحكم حتى يلزم الحكم بالجزئية بل الحكم  
 بالفساد فينبذ يجوز ان يكون ذلك الحكم متعلقا بوصف الجزئية

فقط ايضا والحق ان المتبادر فساداته فقط لامع وصف الجزئية  
او وصف الجزئية فقط فاذا اعتبر قيد الحيثية نفهم الحكم بالجزئية سواء كان  
كلمة من متعلقة بالحكم او بالفساد فليتل ما مل قوله كما اشار اليه في الحاشية  
حيث قال اي من حيث هو جزء كما هو للتبادر من العبارة فالحكم بفساد  
الجزء يستلزم الحكم بفساد الكل اذا علم ان هذا جزء وذلك كل غير  
قوله وفيه الخ اذ نهاية قيد الحيثية استلزام الحكم بالجزئية للحكم  
بالكلية المضايقة لها ولا يلزم من الاستلزام بين حكمي الجزئية والكلية  
الاستلزام بين الحكمين بفسادى معروضيهما بل بعد العلم بكون احدهما  
جزءا والاخر كلاً يجوز ان يحكم بفساد احدهما ولا يخطر بالبال فساد  
للاخر ونحقيق هذا المقام ان الشارح حكم بالاستلزام بين العلمين  
وهو واجب كون احد المعلومين لازماً ينافى المعنى الاخص وهو ممنوع  
واما المحشى فقد حكم بالاستلزام بين المعلومين لى الفسادين وهو  
لا يقبل المنع بوجه فكان اولى لكن عرفت ان الاستلزام بين المعلومين  
يجوز ان يكون غير معين فحينئذ لا يكون دلالة على الاقتدار التام  
على النقض فالاولى من الكل انه يحكم باللزوم البين بين المعلومين  
ولو بالمعنى الاعم قوله الظاهر ان الاعتراض بطريق النقض  
الخ النقض ههنا بالمعنى الاغوى الذى هو الابطال او بمعنى نقض التقييم  
المتضمن للحصر وحاصله ان الحصر باطل اثبت الواسطة قوله  
فحينئذ يكون الخ اي حين ما كان اعتراض الشارح استدلالاً وحاصل  
ايراد المحشى على الشارح انه كلاً كان الاعتراض استدلالاً كان الجواب  
منعاً وكلاً كان الجواب منعا فالرد ليس على ما ينبغي ينتج من الاقتراض  
الشرطى شرطية باستثناء حقيقة المقدم ينتج حين التالى واستدل  
على حقيقة المقدم بان الظاهر ان الاعتراض على الحصر ان يكون  
بطريق الاستدلال وقوله الا ان يقال قرر الخ جواباً عما عني حقيقة  
المقدم مستندا لجواز قبول الشارح عن هذا الظاهر لا يمنع ان الظاهر

ذلك لانه لا يقبل المنع بوجه وقوله او قرره بطريق النقص لكن حل الخ  
 جواب بمنع صفري الاقتزاني الشرطي وقوله ولو قرر الجواب الخ  
 جواب بمنع كبره فسقط الاوهام قوله منعاً بان يقال لا ينسب دخولها  
 في المقسم الذي هو الموجه من وظائف السائل كيف وهي غصب غير  
 موجه لان المثل مادام الخ قوله ليس على ما ينبغي لانه يدل  
 على ان قوله لان المثل الخ مسوق للاستدلال والسند مسوق للتقوية  
 لا للاستدلال فلا يكون الرد المذكور لايقا بل اللابقي حيث ان يقول  
 مردود بانه لو صح لاستلزم كون النقص والمعارضة ابضا غصبا غير  
 موجه وهو باطل او لما قيل من انه نقض السند بالجريان والتخلف وهو  
 خارج عن قانون التوجيه وفيه ان النقص يدل على فساد المنقوض  
 فيرجع الى ابطاله الا ان يقال يجوز رجوع نقضه الى بطلان استلزامه  
 لا الى بطلان ذاته وابطال استلزام السند غير موجه لا يقال او اجل  
 انه ابطال لتنوير السند لانه نقض لقوله لان المثل الخ بالجريان  
 والتخلف والسند هو كون تلك الصورة غصبا غير موجه وابطال التنوير  
 غير موجه لانا نقول كل ما ذكره السائل لتقوية منعه داخل في مفهوم  
 السند ويفيد ابطاله اذا كان مساويا للمنع ومن غفل عنه جعل ما يؤيد  
 السند تنويرا الا ان يحمل التقوية في مفهوم السند على التقوية بالذات  
 لا عمما بالواسطة ولك ان تقول وجه عدم الباقية هو ان الرد ابطال  
 للسند الاخص مطلقا وهو غير مفيد وذلك لان كون تلك الصورة  
 غصبا غير موجه اخص مطلقا من كونها غير موجهة ضرورة ان غير  
 الموجه شامل للغصب والكابة فبعد بطلان كونها غصبا غير موجه  
 لا يلزم دخولها في المقسم لجواز ان لا تدخل اعملا اخرى كالتأدي الى البعد  
 عن المطلوب كما ذكره صاحب التلويح قوله باد في عناية الخ  
 ان وجه عدم الباقية لانه على خلاف الواقع او لكونه نقض السند فالعناية  
 على الدلالة على معنى الاستلزام فان الدلالة التي هي الاستلزام بين الطرفين

مسببة عن الاستلزام بين المعلومين وهو ظاهر وانوجه بكونه ابطالا  
 للسند الاخص فالغاية حمله على اثبات المنوع بان يقال لو لم يكن  
 موجهة لكانت غصبا غير موجهه واللازم باطل لانه يستلزم كون النقص  
 والمعارضة ايضا غصبين غير موجهين وهو باطل قال الشارح والقوله  
 بانه غصب لان المطل مادام الخ اقول برده على الشارح ان ما ذكره القائل  
 انما يقتضي كون النقص والمعارضة ايضا غصبا لو كان مراده ان كل  
 تعليل حق المثل وذلك باطل لان قصد ظهور الصواب في المدعى  
 مشترك بين الخصمين ومن البين انه بمجرد المنع والمطالبة لا يمكن للسائل  
 ابطهار الحق في بد نفسه فلا بد ان يكون له حصه من التعليل ايضا  
 فايدل على المدعى هو حق المثل وما يدل على نقيضه هو حق السائل  
 فيجب صرف هذا الكلام الى معنى آخر فان حل على معنى ان التعليل  
 على الدليل كلا او جزأ حق المثل فيجري في النقص دون المعارضة  
 لانها تعليل على المدعى لا على الدليل وان حل على معنى ان التعليل  
 على المقدمة حق المثل فلا يجري في شيء من النقص والمعارضة اذ ليس  
 شيء منهما تعليل على المقدمة ولا يأتى عن هذين المعنيين قوله وليس  
 للسائل هناك الخ لان معناه انه ليس للسائل في مقام التعليل على الدليل  
 او على المقدمة المطالبة ذلك بل وفي قوله ليعلم حقه دليله الخ اعلم  
 الى احد المعنيين ولعل الشارح المحقق لاجل هذا لم يجعله جاريا  
 في المعارضة من اول الامر بل في النقص فقط بناء على المعنى الثاني  
 ثم ترقى اليه بناء على المعنى الاول ويرد على القائل بحث من وجوه  
 اما اولها فتل ما مر من ان ما هو حق المثل ما يدل على صحة دليله او مقدمة  
 دليله واما كون ما يدل على فسادهما حقه ايضا فضروري بطلان  
 وانما هو حق خصمه فلا يكون التعليل على بطلان المقدمة اخذ  
 حق الخصم ليكون غصبا وما اشار اليه بقوله او بطلانه من ان حقه  
 اعم من ذلك ففساد ايضا اذا للمثل لا يدعى بطلان دليله فضلا

من الاستدلال عليه وأما ثانياً فلأن غرض كل من الممثل والسائل  
 ظهور الصواب في المدعى لمعرفة صحة الدلائل وفساده ولو سلم  
 بفرض الممثل معرفة صحته فقط ومعرفة فساد غرض السائل  
 ولو سلم فغرضه فساد دليله لا يتوقف على تخصيص التعليل بالممثل  
 إذ يمكن تلك المعرفة بأن يكون التعليل حقا مشتركا بين الخصمين ضرورة  
 أن فسادهم يعرف بإبطال السائل وأما ثالثاً فلأن مقتضى المشروطة  
 العامة التي ذكرها أن ينحصر الغصب في إبطال المقدمة وقت اشتغال  
 الممثل بإيراد التعليل لا بعد الفراغ عنه واختلال المحصر بمطلق إبطال  
 المقدمة ولو بعد فراغ الممثل عن التعليل فلا يتم التقريب إلا أن يقال  
 ليس المراد من الممثل من يورد التعليل فإنه معنى لغوى بل المراد المعنى  
 الاصطلاحي الذي هو من نصب نفسه لاثبات الحكم فغنى المشروطة  
 لأن الممثل يكون التعليل حقه بالضرورة مادام ناصباً نفسه لاثبات الحكم  
 ومن البين أنه لا ينزل عن منصبه بعد الفراغ عن إيراد التعليل  
 وإنما ينزل عنه بأخذ السائل ذلك المنصب فيكون ذلك لأخذ غصبا  
 وأما رابعاً فلأن الغصب أخذ الشيء ظلماً ويجوز تسليم الممثل التعليل  
 برضاه إلى السائل لأسباب بعد عجزه عن إثبات المقدمة التي منعهما السائل  
 فلا يكون بعض إبطال المقدمة غصباً وإلحق أن الغصب مخصوص  
 بإبطال المقدمة عقيب منه إذا لم ينعها السائل تعين التعليل للممثل  
 فاشتغال السائل بالتعليل قبله أخذ منصبه ظلماً وإن إبطال المقدمة  
 الحينة موجه إذا لم يقع عقيب منه الوقوفه في كلام المحققين وحصر  
 القوم مع ذلك خبر مخجل إذ كان المنع أهم من منع الوقوف عليه وما يرجع  
 إليه من منع اللوازم كما سبق من المحقق كذا النقض الإجمالي أهم  
 من إبطال الدليل وما يرجع إليه من إبطال المقدمة الغنية لما ذكره  
 الشارح من أن الحكم بقضاء الحزن يستلزم الحكم بفساد الكل ويدل  
 على ما قلنا أن شارح الآداب السعودي مع حصر الوظائف في الثلاثة

قوله ويدل على ما قلنا  
 من كون الغصب مخصوصاً  
 بإبطال المقدمة عقيبها  
 ومن أن غير المصوغ منحصراً  
 فيه ومن أن ما عداه داخل  
 في النقض باعتبار رجوعه إليه

م

يجعل الغصب عبارة عن ابطال المقسمة غصب منها ووجهه  
 بان ذلك الاستدلال لا يستحق الجواب اذ الجواب عنه لا يفيد ما وجب  
 على المثل من اثبات المنوع وما لا يستحق الجواب غير موجه قوله  
 الا انه ينجم على التقديرين اى على تقدير كون الرد نقضا اجابا كافي الجوابين  
 الاولين وعلى تقدير كونه استدلالا كافي الجواب الثالث واما على تقدير  
 كونه خارجا عن قانون التوجيه فلا يستحق الجواب اعلم ان حاصل  
 جواب الفائل على تقدير كونه استدلالا هو ان الصورة المذكورة  
 غير موجهة لانها غصب ولا شيء من الغصب بموجه واصندل  
 على الصغرى يكون كل تطيل حق المثل ورد الشارح اصل الدليل  
 ودليل صفراء بانهما جاريان في النقض والمعارضة مع تخلف حكمها  
 عنهما واجاب المحشى في هذا الاتجاه عن الرد بمنع تخلف الحكم اى حكم  
 القصبية عن دليل الصغرى حيث جوز كونهما غصنين مقبولين  
 للضرورة ومنع جريان اصل الدليل فيهما بناء على ان في صفراء قيدا  
 محذوفا هو عدم الضرورة فحاصله ان الصورة المذكورة غصب  
 بلا ضرورة ولا شيء من الغصب كذلك بموجه فلا يجرى في النقض  
 والمعارضة هذا على تقدير كون الرد نقضا واما على تقدير كونه استدلالا  
 فحاصل هذا الاتجاه منع استلزام كون الصورة المذكورة غصبا غير موجه  
 لكونهما غصنين غير موجهين مع تسليم استلزام كونهما غصنين هذا  
 وبهذا البيان اندفع ما قيل المشهور في الجواب عن مثل هذا النقض  
 امام منع الجريانه او منع التخلف والاتجاه المذكور لا يطبق على شيء منها  
 وانما يطبق على ما في الحاشية الاتووعة من ان هنالك جوابا آخر  
 بانهمار المانع في مادة التخلف وحاصله اننا سلمنا الجريانه والتخلف  
 ولكن لانسلم ان كل دليل كذلك باطل وانما يكون باطلا ولم يكن التخلف  
 مانعا في مادة التخلف وهو الضرورة في النقض والمعارضة انتهى ولعله  
 يجعل قوله لان المثل مادام معطلا الخ دليلا على القصبية الغير الموجهة

لا على مطلق الغصيبة على ان لساحل الاتجاه على منع الجريان بملاحظة  
 القيد المذكور فيه ايضا بان يقال كلما كان التعديل حق المعلن والحال انه  
 لا ضرورة للسائل في الصورة المذكورة فيكون تلك الصورة غصبا غير  
 موجه وتحقق المقام ان بعض ائمة الاصول جوز تخلف الحكم عن العلة  
 الموجبة له لمانع واكثرهم لم يجوزوا فاذا قلنا هذه خشية ملقاة في النار  
 وكل خشية كذلك محترقة واجراء السائل في الخشية المتلطفة بالطلق  
 بان يقول هذا الدليل جار في الخشية المتلطفة بالطلق مع تخلف الحكم  
 عنها وكل دليل شانه كذا فاسد فللمجوزين ان يمنعوا الكبرى من دليل  
 النقص مستندي بان عدم الاحتراق فيها الوجود مانع فيها هو الطلاق  
 ومثل هذا التخلف لا يوجب بطلان العلة واما الذين يجوزونه فلا يسعهم  
 منع الكبرى ولا منع التخلف المشاهد وانما يمنعون الجريان بان يقال  
 ليس علة الاحتراق مطلق الالتقاء في النار بل الالتقاء مع عدم المانع  
 فلا تجرى فيها وجد فيه المانع قوله وفي النقص والمعارضة  
 ضرورة قد يقال لا ضرورة الى شيء منها بعد تجوز منع الدليل وبعد  
 تجوز منع مقدمة غير معينة منه اقول وبعد تجوز استعلام مقدمة  
 مطلوبة لفرض من الاغراض كتحقيق منشأ الفساد وستعرف اندفاع الكل  
 قوله لان السائل ربما لا يعلم خلا الح اي يجد كل مقدمه معينة  
 معلومة عنده ولا يرى في شيء منها خلا لولو باحتمال النقص فيمنع  
 عن النع لكنه مع ذلك قد يحكم بفساد المجموع بالجريان والتخلف  
 او باستلزامه محالا آخر ولا يقدر على اقامة الدليل على خلاف المدعى  
 فيضطر الى النقص وقد يقدر على اقامة دون الحكم فيضطر  
 الى المعارضة فلذا جوزهما القوم لثلايلزم الزام السائل بدون  
 ظهور الصواب عنده وبهذا البيان اندفع امران احدهما ما اورده  
 بعض الافاضل من ان الضرورة تندفع باحدهما نعم لا ضرورة اليهما  
 معاني محل واحد لكنه مدفوع باطراد الباب وثانيهما ما سلفنا من عدم

قوله الطلاق يقع الطأوسكون  
 اللام من مانع من الاحتراق  
 كما قيل



الضرورة بعد نفي مخرج الدليل والمقدمة الغير المعينة او المعينة المطلوبة  
 لغرض وذلك لما عرفت انه انما يحكم بالضرورة فيما اذا كان كل مقدمة  
 معلومة عنده فلا يتدفع شبهة بايراد دليل عليها لان غاية الابرار العلم  
 بالمقدمة وهو حاصل قبل فلو افاد العلم بكل مقدمة العلم بصحة الدليل  
 لافادة قبل المطالبة فلما لم يقد علم ان الاشتغال بالمطالبة على المقدمة  
 من قبيل العبث وكذا الاشتغال بالمطالبة على مجموع الدليل اذ لا يمكن  
 للمعلل بيان صحة الدليل الا بصحة كل مقدمة على اننا نقول قد يضطر  
 السائل الى كل منهما بعد مطالبات شتى فالحق ان الاضطرار الى كل  
 منهما ثابت قطعاً قوله وفيه ان هذا انما يتم الخ قد عرفت  
 ان حاصل الانجاء تمحير الدليل بان فيه قيداً دائماً او في مادة تختلف مانعاً  
 عن الحكم وهذا اثبات للحرمان بانه بعد هذا التحرير جار في النقص  
 والمعارضة اللذين لا ضرورة فيهما او فيما لا مانع فيه عن الحكم بل هذا  
 من المحشئ ان ذلك الجواب غير حاسم لمادة النقص بالكلية اذ الشارح  
 اجراه في جميع افراد النقص والمعارضة سواء كان هناك ضرورة ام لا  
 والجواب المذكور انما يبدفعه فيما وجد فيه ضرورة او مانع عن الحكم  
 لا فيما لا ضرورة فيه او لا مانع فيه لانه بعد ذلك جار بان يقال بعض النقص  
 والمعارضة يغصب بلا ضرورة ولا شيء من الغصب المذكور بموجبه  
 مع تخلف الحكم ايضا لان كل نقص وكل معارضة موجه عندهم  
 ثم ان هذا الابرار من المحشئ مبنى على ما تقرر في الاصول والقرع  
 من ان ما يلزم للضرورة يتقدر بقدرها ولذا لا يوجب كل من الميتة لا يقدر  
 سد الرمي فانه مع ما قاله بعض الافاضل من ان المراد ان في النقص  
 والمعارضة ضرورة في الجملة كما هو الظاهر من كلمة ربما في قوله ربما  
 لا يعلم الخ ووجودها في الجملة كاف لتجويرهما مطلقاً فلا وجه  
 للسؤال انتهى اللهم الا ان يقال المراد ههنا من الضرورة هو الحاجة  
 المنزلة منزلة الضرورة ووجودها في بعض افراد النقص والمعارضة

قوله من قبيل العبث فلا يكون  
 المطالبة على المقدمة موجهة  
 وكذا المطالبة على مجموع الدليل  
 هناك قائل

كاف لتجاوز كل فرد منهما ومثله ثابت في الشرع ايضا قال في الاشياء  
 ما يباح للضرورة بتقدير بقدرها ومن فروعه المضطر لا يأكل من الميتة  
 الا قدر سد الرمق لانه ما يباح للضرورة ثم قال للحاجة منزلة منزلة  
 الضرورة عامة كانت او خاصة وانما يجوز الاجارة على خلاف المقياس  
 الحاجة ومن ذلك جواز السلم على خلاف القياس لكونه بيع المصدوم دفعا  
 لحاجة المقابلس اقول لا يحنى ان السلم جائز وان لم يكن المسلم اليه  
 مفلسا فهو تجوز نوع السلم للاحتياج اليه في بعض افراده فعلى  
 هذا يكون حاسل الدليل ان الصورة المذكورة غصب بلا ضرورة  
 في نوعه وكل غصب كذلك غير موجه اما كونها غصبا فلما ذكره  
 من ان المعلن مادام معللا الخ واما عدم الضرورة في نوعها فلما ذكره  
 المحشى من امكان المنع مع السند المأخوذة من دليل ابطال المقدمة  
 فلا يجرى في شيء من افراد النقص والمعارضة لان في نوع  
 كل منهما ضرورة فلا اشكال اصلا هكذا يجب ان يعلم المقام  
 قوله كالتنقض في هذه الصورة اى في صورة الحكم بفساد المقدمة  
 التى حكم الشارع بجواز النقص فيها وفي بعض النسخ كما اذا اجتمع المنع  
 مع النقص والمعارضة اى سواء كان المنع مقدما عليهما او مؤخرا والتزديد  
 بين النقص والمعارضة لمنع الخلو فيشمل اجتماع الوضائف الثلاث كما في المثال  
 الآتى من المعنى وتلخيص كلامه كما يفهم من كلام المحب هو انه مادام  
 المنع ممكنا لا اضطرار الى شيء منها اذ لعل بالثبات المقدمة يرتفع الخلل  
 الذى وجده فيظهر عند الصواب وانما يقع الاضطرار الى الخطوط  
 عند الجزم بانتفاء نفع الطرق المباحة فاقبل اجتماع المنع معهما  
 مبنى على تسليم المنع وبعد التسليم يضطر الى احدهما فقيه نظر اذ لا  
 ضرورة في التسليم على انه لا يمتنع فيما اذا تأخر المنع عنهما كما في صورة  
 الخلل الذى هو منع المقدمة بعد النقص تعيينا لنسب الفساد وكذا ما قيل  
 من ان المحب انه ربما يجد دليلا يدل على خلل دليل المعلن لاعلى من دليل

التعيين سواء وجد خلافاً على سبيل التعيين ولا فهو تلك الحثية يضطر  
 الى النقص او المعارضة فلو لم يعتبر ان الامر من تلك الحثية انتهى  
 وذلك لانه اذا وجد خلافاً معيناً ودليلاً على فساد المجموع باحترازه  
 محالاً فيحوز ان يكون ذلك الاستلزام لاجل ذلك الخلل المعين فبارتفاعه  
 باثبات المقدمة يرتفع فساد المجموع ايضاً فادام ذلك الاحتمال قائماً  
 لاتمس الحاجة الى المخطور على ان كلام المحشى ههنا تام بمجرد اجزاء  
 الدليل في صورة اجتماع منع المقدمة مع النقص الراجع الى فساد تلك  
 المقدمة سواء كان المنع مقدماً او مؤخرًا كما في صورة الخل بل يجوز  
 ان يكون مراد المحشى اجتماع المنع مع النقص الراجع في اعتقاده الناقض  
 الى فساد المقدمة المنوعة كما يوهه النسخة الاولى لاجتماعه مع مطلق  
 النقص فان قبل سلبنا جريان الدليل ونخلف الحكم فيما اذا وقع قبل المنع  
 ولكن لانسخم التخلف فيما اذا وقع بعده اذ كما ان دفع دليل الفص  
 الواقع عقب المنع لا يفيد اثبات المقدمة المنوعة فلا يستحق الجواب  
 كما نقلتم عن شارح الاداب المسعودي كذلك دفع النقص والمعارضة  
 الواقعين عقب المنع لا يفيد اثباتها فلا يستحقان الجواب فلا يكونان  
 موجهين كالغصب المذكور قلنا على تقدير صحته قياسهما على الغصب  
 المذكور فاسد اما قياس النقص فلانه دال على فساد  
 مجمل في ذات الدليل وربما لا يرجع ذلك الفساد الى فساد المقدمة  
 المنوعة ولو وجع فربما لا يتعين ذلك الرجوع عند المعلل  
 وان تعين عند السائل فيحتاج المعلل الى دفعه بعد دفع المنع  
 واما قياس المعارضة فلانها تدل على خلل في دلالة الدليل في ذاته كالمنع  
 ولو سلم فعلى خلل مجمل ايضاً وبالجملة كل من التعنى والمعارضة الواقعتين  
 عقب المنع مستحق للجواب برأيه كالمنع المذكور لاحتمال ان يكون الخلل  
 الذي افاده غير خلل المقدمة المنوعة بخلاف ابطال المقدمة  
 المعنية بعد منعها اذ ليس فيه ذلك الاحتمال مع ان الجواب عنه لا يدفع

قوله وارجع الى اشارة الى دفع  
 ما يمكن ان يقال سبق منك ان  
 المراد من النقص مجوز ان يكون  
 النقص الراجع الى فساد المقدمة  
 المنوعة فلا يحتل فساد الآخر  
 فلا يستحق جواباً اخر غير جواب

المنع

المنع السابق عليه فلا فائدة في الجواب عنه فلا يستحق الجواب  
 لآلئانه ولا لاجل المنع السابق وإنما المستحق للجواب عنه هناك هو المنع  
 السابق وبعد دفعه لا يحتاج المعلن الى دفع ذلك لا يقال اذا ثبت  
 المعلن مقدمته المنوعة كان دليل الإبطال معارضا لدليل الإثبات  
 ولا يتم الإثبات مع المعارض فالدليل الإبطال مستحق للجواب ولو لاجل  
 دفع المنع السابق لانا نقول ذلك انما يفيد استحقاقه للجواب بعد اشتغال  
 المعلن بآثبات مقدمته والمراد انه لا يستحق الجواب ابتداء وقبل ذلك  
 وبهذا البيان ظهر ان ما توهمه بعضهم من منع التخلف المذكور حيث قال  
 يجوز ان لا يكون النقص والمعارضة عقيب المنع مسموعين كالغصب  
 مطلقي بناء على ما ذكره بعض الافاضل من ان عدم سماع الغصب بمعنى  
 انه لا يجاب عنه يمنع دليلا او نقضه لا بمعنى انه لا يسمع ولا يجاب عنه اصلا  
 ان يجيب على المعلن ان يجيب عنه بآثبات مقدمته اتفاقا وهذا المعنى  
 متحقق في النقص والمعارضة الواقعين عقيب المنع اذ لا يصح الجواب  
 عنهما بمنع دليلهما ونقضه فقط فظاهر الفساد لما عرفت ان الكل مستحق  
 للجواب ابتداء وبعد دفع المنع على ان ما ذكره ذلك الفاضل فاسد  
 ايضا لان عدم سماع الغصب بمعنى عدم الاصفاء والاتفات الى القول  
 يجوز ان لكونه اخذ المنصب ظلما نعم يحتاج المعلن الى اثبات مقدمته عند  
 الإبطال لا محالة لكن الاحتياج الى تعبير ماخرته الظالم لا يوجب جواز  
 ذلك الظلم بوجه من الوجوه فاحتياجه الى الإثبات لاجل التعبير لا لجواز  
 الغصب او نقول الاحتياج اليه لاجل ان الغصب تضمن منعا بان يقال  
 لانسل تلك المقدمة كيف وهذا الدليل يدل على خلافها ولذا لم يجز  
 هناك نقض دليل الغصب ومعارضته كمنعه لانها لا تقيد اثبات المقدمة  
 وانما الجائر اثباتها ولا يلزم من سماع ما نضمه سماع نفسه كما لا يخفى هكنا  
 يجب ان يفهم قوله اللهم الا ان يعتبر اطراد الباب الخ ظاهره اللهم  
 الا ان يجوز تلك المواد لقصد اطراد الباب لا للضرورة وفيه بحث

قوله  
 سواء وقع عقيب منع المقدمة او لا  
 كما

من وجوه اما ولاقلته لايقابل السؤال ولايدفعه اذ السؤال باجراه  
 الدليل فيما لا ضرورة فيه مع تخلف الحكم الذي هو عدم الوجهية سواء  
 كان ذلك التخلف لمصلحة قصد الاطراد او لعللة اخرى فالجواب عنه بان  
 ذلك التخلف انما كان لعللة قصد الاطراد لايقابله وامانا فلانا لو سلمنا  
 انه جواب يمنع جريان اصل الدليل بنحريه بان المراد ان الصورة المذكورة  
 غصب بلا ضرورة ولم تلحق باخر لقصد الاطراد وكل غصب كذلك غير  
 موجه فحيث لايجري في التقص والمعارضة اللذين لا ضرورة فيهما  
 لكن الحقا بما فيه ضرورة ليطرد الباب في الجواز او انه جواب باظهار  
 المانع بعد تسليم الجريان والتخلف كما جوزه بعض ائمة الاصول بان  
 المانع لا ينحصر في الضرورة بل قصد اطراد الباب مانع ايضا فقبحه  
 ان قصد الاطراد انما يكون علة او مانعا في العلوم العربية لافي العقلية  
 ولو سلم فانما يكون علة او مانعا فيما لم يكن هناك علة توجب خلافه  
 اذ لا معنى لتجاوز الصيد في الحزم والاكل في نهار رمضان اطرادا للباب  
 مع وجود دليل بوجوب حرمتها ودليل الفصية ههنا وجب عدم الجواز  
 فلا يجوز الا ضرورة وقصد الاطراد على تقدير كونه علة فهو كونه  
 قطعا اختياريا لا يكون الالفة صحيحة ولعله الصحيحة لا تقاوم العلة  
 الموجبة ولا تعارضها واما ما ذكره بعض الافاضل في حاشية الحسينية  
 من ان عدم عليه اعتبار الاطراد ممنوع ههنا وانما لا يجوز اعتبار  
 الاطراد حيث كان الاصل عدم الجواز طار لغرض من الاغراض واما  
 اذا كان الاصل الجواز وعدم الجواز طار عليه لغرض من الاغراض  
 فيجوز وههنا كذلك لان الغصب جائز في نفسه لكنهم اصطلموا على  
 عدم سماعه سدا لباب البعد عن المرام كما في التلويح انتهى فنظور  
 فيه لان الذين لم يجوزوا الغصب عللوه بوجهين احدهما ملاذكر ههنا  
 من كون التعليل حق المعلل ولذا سموه غصبا وثانيهما ما اشار اليه  
 صاحب التلويح من انه لو جوز في جانب السائل لجوز في جانب المعلل ايضا

فبالغصب من الجانبين يحصل البعد عن المرام الذي هو اصل المطلوب  
 فان لا يقي ان يسد هذا الباب ومن البين ان مقتضى الوجه الاول هو عدم  
 الجواز والجواز طار لاجل الضرورة ومقتضى الوجه الثاني ان يكون  
 لا اصل الجواز وعدم الجواز طار مخافة البعد عن المرام والتقص  
 ههنا على الوجه الاول فلا يكون الاطراد ههنا علة بموجب اعترافه  
 على ان دفع التقص عن الوجه الاول باستثناء الثاني مع اختلافهما  
 في مقتضى مما لا وجه له ولعله لاجل هذا المييلت بعض الافاضل  
 الى مثله وقال في شرح الرسالة البركوية ان اعتبار الاطراد وظيفة قضية  
 لاعقضية ولوسيل فقيه اعتراف بفساد الدليل لان مراد الناقض هو  
 النقص بصورة الاجتماع وهذا تسليم تخلف المدعى مع عدم التعرض  
 للجريان تأمل انتهى ولا يخلص ههنا لان يحمل هذا الجواب على الجواب  
 بمنع الجريان او باظهار المانع ايضا كما اشترنا ويحمل وجه الامر بالتدبر  
 على ما اوردناه عليه من ان قصده الاطراد لا يكون علة او مانعا ههنا  
 ولك ان تقول بل الامر بالتدبر اشارة الى الجواب عن الكل بان اعتبار  
 الاطراد ليس علة لحكمهم بالجواز حتى يتوجه ذلك بل هو علة مرجحة  
 لترجيح احد الجائزين على الآخر ولا شك في صحة ذلك في كل علم وذلك  
 لان لهم ان يعلموا علة الجواز وجود الضرورة في الشخص ويحكموا بجواز  
 كل فرد وجد فيه الضرورة وبعدم جواز ما عداه وان يعلموها وجود  
 الضرورة في النوع والباب ويحكموا بالجواز كل فرد من ذلك النوع وبعدم  
 جواز ما عداه لوجود نظيره في علم الاصول والفروع كما في السلم على ما اشترنا  
 ولا بأس في ترجيح الثانية ههنا لطرد الساب في الجواز وكذا الكلام  
 في المانع فعلى هذا يكون مراده من اعتبار الاطراد اعتبار ما يوجب  
 الاطراد فكأنه قال اللهم الان يعتبر في العلة او في المانع وجود الضرورة  
 في نوع التقص ونوع المعاصرة لا في شخصهما وانما اعتبروا ذلك  
 لطرد الساب في الجواز اذ لو اعتبر الضرورة في الشخص لم يطرد باب

قوله ان مقتضى الوجه الاول هو عدم  
 الجواز لم يقل ان مقتضاه ان يكون  
 الاصل عدم الجواز كما قال في  
 الثاني للتعريض بوجه اخبار  
 قصد الاطراد ان لم يقاوم مجرد  
 الاصلان فكيف نقا ومقتضاه  
 العلة المرجحة ههنا عليه

النقص ولا باب المعارضة لما عرفت ان الضرورة في بعض الافراد كل  
 منهما لا في جميع افراده فعلى هذا يكون هذا الجواب مطابعا لما قدمناه  
 ونعنا الجريين ولا الكبرى باظهار المانع فلا اشكال فليأمل قوله بان  
 بعض مقدمة متدركة الباء اما لا سنانة او لتفسير الدخول لا للشيء  
 والذات كان هذه الاحكام اما ان يد المنوع حقيقة وبمحازية واطاؤه  
 لا بطلان مقدمة او مدعى ضمير فيكون هذه الدخولات داخلية قسم  
 المناقضة او النقص او خارجة عن القسم الذي هو الوثيقة الحقيقية  
 لا واردة على الحصر المذكور كما لا يخفى قوله او يجب الخ في هذا  
 العطف اشكال الا ان يحذف ان قوله والجواب بان كل ذلك مناقضة  
 الخ ظاهره انه داخل في قسم المناقضة لكن ياباه قوله متعلقة بالمدعى  
 لان المناقضة متعلقة بالمقدمة لا بالمدعى وحل المدعى ههنا على ما يعم  
 المقدمة بمحاز ليس أولى من حمل للمناقضة على المع المجازي ففى ان جزم  
 المشرح بانه جواب بدخولها في قسم المناقضة لا بخروجها عن القسم  
 اللهم الا ان يقال حله المشرح على ما يظهر منه ان للدخول لمتعلق بالمدعى  
 في الدليل مناقضة سواء كان ذلك المدعى موقوفا عليه اولا وفيه ما فيه  
 وينجى على المحجب ان هذه الدخولات ليست بمطالبة فلا يكون مناقضة بل  
 احكام بنفاض تلك الدعاوى الغير المدلل فتكون مكابرة ان لم يكن لها دليل  
 او غصبا او معارضة تقديرية ان كان لها دليل وعلى كل تقدير تكون خروجه  
 عن القسم الا ان يحمل هذه الاحكام على القضايا الممكنة وبجمل الاسكان  
 على الاسكان العقلى الذى هو معنى الاحتمال العقلى لاعلى الامكان بحسبه  
 الواقع كما يحتاج الى مثله في حال الاستدلال المذكورة على سبيل القطع على  
 معنى الجواز كما سبأ في من الحشى وينجى عليه وعلى المشرح ايضا انه  
 لا دليل لكون الكل من باب واحد بل الظاهر ان الاول خارج عن القسم لانه  
 فادح في حسن الدليل لا في صحته والقسم هو الثانى والاخرين داخلان  
 في المناقضة والنقص قوله مردود بان كون تلك الخ قال بعض

الافاضل المظاهر ان المراد من صحة الدليل في تعريف المقدمة هو الصحة  
 من حيث الصورة اعني كون الدليل بحيث يستلزم صورته مطلوبا  
 من المطالب وهي تحصيل بوجود الشرائط ولا يضر فيه الزيادة  
 والنقصان ولا عدم استلزامه لمطلوب معين سبق لبيان كما هو الاخير  
 مثلا اذا قلنا زيد جسم لانه انسان وكل انسان حيوان فصورة هذا الدليل  
 تستلزم قولنا زيد حيوان مع انها لا تستلزم المدعى الا باخذ قولنا وكل  
 حيوان انسان فلا يكون شيء من هذه الامور مما يتوقف عليه الصحة  
 واما قال سما الاخير لان صحة الدليل في التعريف يحتمل ان يحمل على معنى  
 استلزام الصورة لمطلوب معين فحينئذ يكون عدم الزيادة والنقصان  
 مما يتوقف عليه الصحة ولا يكون الاخير منه ايضا لاستحالة توقف الشيء  
 على نفسه فلكونهما من الموقوف عليه مساع في الجملة دون الاخير  
 بوجه انتهى مالا واقول فيه بحث من وجوه اما اول فلان جل الصحة  
 في التعريف على مجرد استلزام الصورة فاسد والا لم يكن صحة المادة  
 مقدمة بهذا المعنى للقطع بان صحة الصورة لا تتوقف على صحة المادة  
 فيلزم ان لا يكون المطالبة على صدق الصغرى مثلا منعنا حقيقيا  
 وان لا يكون الابطال الراجع الى فساد المادة نقضا لجالبا لما قالوا  
 ان النقض الاجالي راجع الى مقدمة غير معينة والكل فاسد بل الحق  
 ان الصحة في التعريف اما بمعنى مجموع معنى المادة والصورة فالمعنى  
 ما يتوقف عليه مجموع الصحتين واما بمعنى نعم كلا منهما فالمعنى ما يتوقف  
 عليه شيء من معنى المادة والصورة كما اسلفنا في تعريف المقدمة واما  
 ثانيا فلوسلطان المراد صحة الصورة فقط فحملها على معنى استلزامها لمطلوب  
 ماذون المطلوب المعين فاسد ايضا لان صحة الدليل وفساده مما يختلف  
 باختلاف المطالب فانا اذا قلنا زيد انسان لانه حيوان وكل حيوان جسم  
 فلا شك انه صحيح بالنسبة الى دعوى الجسمية وفاسد بالنسبة الى دعوى  
 الانسانية لجريانه في انسانية الفرس مع التخلف ومن البين ان هذا التخصيص



ليس راجعا الى فساد المادة ولا الى فساد الصورة لهما بل راجع  
 الى فساد الاستلزام لمطلوب معين فلو جمل الصحة في التعريف على معنى  
 الاستلزام لمطلوب مالم يكن الاستلزام لمطلوب معين مقدمة بهذا  
 المعنى لعدم توقف الاول على الثاني فيلزم ان لا يكون هذا النقص راجعا  
 الى مقدمة وهو خلاف ما قالوا كما عرفت واما انما فلان كون عدم  
 الزيادة والنقصان مما يتوقف عليه الصحة بمعنى الاستلزام لمطلوب معين  
 مختل ايضا لان الاستلزام المعتبر في صحة الدليل اعم من الاستلزام بالذات  
 كما في القياس ومن الاستلزام بواسطة مقدمة اجنبية او غريبة كما في غيره  
 وقد عرفت ان الكل دلة صحيحة فاحتياج غير القياس الى مقدمة اخرى  
 لا يقدح في صحته والمثال الذي ذكره ليس بقياس بالنسبة الى المطلوب  
 المعين الذي هو دعوى الانسانية وان كان قياسا بالنسبة الى دعوى  
 الحيوانية فهو مستلزم لدعوى الحيوانية بالذات ولدعوى الانسانية  
 بواسطة المقدمة الاجنبية الصادقة التي ذكرها نعم لو كان صحة  
 صورة كل دليل هبارة عن استلزامها الذاتي للمطلوب المعين لكانت  
 متوقفة على عدم النقصان وليس كذلك واما تسمية المقدمة الاجنبية  
 او الغريبة مقدمة فليس اتوقف مجموع الدليل وتلك المقدمة عليها  
 في الاستلزام بالذات بل لان ذلك الدليل يتوقف عليها في استلزامه  
 المطلق استلزام السبب للمسبب كما يحى من المحشى والا كانت مقدمة وجزأ  
 من ذلك المجموع لا مقدمة اجنبية او غريبة بالنسبة الى ذلك الدليل كما  
 لا يخفى واما راجعا فلان تخصيص الاخير باستلزام الصورة من غير تخصيص  
 بل هو اعم من استلزام المادة بان يكون مساوية للمطلوب او اخص مطلقا  
 منه لانهم كثيرا ما يوردون الدخل في الاستلزام حيث يكون الدليل اعم  
 مطلقا او من وجه من المط كالا استدلال بالحيوانية على الانسانية مع  
 قطع النظر عن الصورة الان يقال انما يتوجه الدخل على الاستلزام الدليل  
 لئلا يقرر تلك المادة على هيئة قياس بين الانتاج واما اذا قررت على هيئة

فوله واما تسمية المقدمة  
 الاجنبية او الغريبة المح جواب  
 سؤال مقدر بان يقال صحة  
 صورة غير القياس والالم يصح  
 الاستلزام الذاتي والاجنبية  
 تسمينهم المقدمة اذا اتوقف  
 او الغريبة مقدمة الاستلزام الذاتي  
 عليها هو الاستلزام وذلك المقدمة  
 لمجموع الدليل وتلك المقدمة فقط  
 لا استلزام الدليل المذكور فقط  
 بالواسطة والاتعداد الواسطة  
 هناك فاجاب بما ترى فامل فيه  
 عه

قياس كذلك بان يقال كلما كان حيوانا كان انسانا لكن المقدم حق فالدخل  
 هناك يتوجه على الشرطية اى على استلزام المقدمة لاعلى استلزام  
 الدليل ولكلام فيه وكذا اذ قيل لانه حيوان وكل حيوان انسان يتوجه  
 الدخل على الكبرى لاعلى الاستلزام وح يجوز ان يكون الدخل  
 هناك في استلزام الصورة بواسطة خصوص المادة اعنى بواسطة صدق  
 المقدمة الاجنبية والحق ههنا ان يقال انما في الشارح التوقف على  
 الاخير الذي هو استلزام الصورة لمطلوب معين لانه جل الصحة  
 في التعريف على معنى يعم كلامهما فقط وجعل صحة الصورة عبارة عن ذلك  
 الاستلزام فيثبت عدم التوقف عليه ظاهر اما عدم توقف صحة الصورة عليه  
 فلاستحالة توقف الشيء على نفسه بدهية واما عدم توقف صحة المادة عليه  
 فلا ظهور صحة مواد الصور العقيمة وكذا عدم الزيادة والنقصان لا يتوقف  
 عليه صحة المادة وهو ظاهر ولا صحة الصورة لما عرفت ان صورة المستلزم  
 بواسطة مقدمة اجنبية او غريبة صحيحة في غير القياس وكذا صور القياس  
 الغير البين الانتاج المستلزمة بواسطة العكس المستوى لاحدى مقدمتيه  
 ولذا احتاج الى رده الى شكل بين الانتاج عند الدخل في استلزامه وانما  
 قال سيما الاخير لان عدم التوقف عليه حيثما اظهر من الاولين واما  
 المحشى فقد حل الصحة في التعريف على معنى مجموع الصحةين ولا شك  
 ان ذلك المجموع يتوقف على كل من صحي المادة والصورة توقف الكل  
 على الجزء ولذا قطع فيما بعد ان الاستلزام المدخول فيه وهو استلزام  
 الصورة لمطلوب معين مما يتوقف عليه صحة الدليل لان ذلك الاستلزام  
 عبارة عن صحة الصورة سواء كان استلزاما بلا واسطة اصلا كما  
 في القياس البين الانتاج او بواسطة العكس المستوى لاحدى مقدمتيه  
 كما في القياس الغير البين الانتاج او بواسطة مقدمة اجنبية او غريبة  
 كما في غير القياس والحق ههنا مع المحشى في جعل الاستلزام المذكور  
 مقدمة لابراهيم لما دل عليه الوجه الثاني من وجوه البحث التي قدمناها

قوله اى على استلزام المقدم  
 الخ فيه اشارة الى دفع فهم  
 ان الدخل في الاستلزام اعم  
 في شرطية القياس الاستثنائي  
 ولا

قوله على معنى نعم كلا  
 فقط الخ قولنا فقط للاحتراز  
 من جهتها على معنى يعم  
 من صحي المادة والصورة ويعم  
 مجموعهما ايضا اذ على هذا يكون  
 صحة الصورة والاستلزام مقدمة  
 صحة الصورة المجموع عليها  
 من جهة توقف كل منهما  
 وان لم يتوقف عليها بعضهم  
 ويؤيد ذلك القيد ما ذكره بعضهم  
 في تعريف المقدمة بما يتوقف  
 صحة الدليل مادة او صورة بكمية  
 او الفاصلة المتبادرة في منع الجمع  
 لا يخفى ولا

ومع الشارح في نفي كونه مقدمة للإمارات لان حصول الظن المطلوب لا يتوقف على الاستلزام للإمارة له كما في حصول الظن بالمطر عند رؤية السحاب المطر وكثيرا ما يتخلف ولذا كان الاستقراء والتبيل دليلين صحيحين مع انتفاء استلزامهما المطلوب ولهذا اخرجوهما عن حد القياس بقيد الاستلزام لا بقيد لذاته فاعرف هذا المقام قوله بطريق المنع لان قوله محل تأمل ظاهر في الزد قوله اللهم الا ان يقرر الاعتراض منها صحة الحصر مستندا بجواز الدخلات المذكورة والجواب استدلالا على صحة الحصر الممنوع بان هذه الدخلات داخله في قسم المناقضة لانها متعلقة بالدعاوى الضمنية في الدليل وكل دخل شأنه كذلك مناقضة لان تلك الدعاوى مما يتوقف عليه صحة الدليل، واورد على هذا الجواب بانه لو قرر الجواب استدلالا لما اقتصر على منع كون الدعاوى مما يتوقف عليها الصحة بل منع جميع مقدماته لان جميع مقدماته حينئذ ممنوعة بان يقال لانسليم انها متعلقة بالدعاوى المحظوظة في الدليل ولو سلم فلائم ان تلك الدعاوى مما يتوقف عليه الصحة ولو سلم فلائم ان المتعلق بها مناقضة لجواز ان يكون ابطالا وانت خبير بان المنع انما ثالث مدفوع بان تلك الدعاوى غير مدالة فلو كان الدخل المتعلق بها ابطالا كان فصبا وهو داخل فيما اورده الشارح في الاصل وغرضه ههنا الابرار على الحصر بدخلات اخرى وايضا ما ذكره الشارح من منع التوقف على تلك الدعاوى يصلح سنداً لمنع الصغرى بان يقال لانسليم انها متعلقة بالدعاوى المحظوظة في الدليل وانما يجب ملاحظتها فيه لو توقف صحته عليها وهو ممنوع قوله على ان قوله سيما الخ يعني ان الاولوية المستفادة من قوله سيما الاخير ممنوعة اي نسليم ان الاخير اولى بالتأمل بالامر بالعكس لما يأتي بعد من قطع التوقف على الاستلزام والاكتفاء بالمنع ههنا دون الإبطال لارضاء العنان ولك ان تقول اثبات التأمل من المحشى كناية عن دعوى البطلان واختارها على التصريح

قوله او بواسطة العكس المستوي  
هذا مبني على ان قولهم لذاته  
في تعريف القياس بمعنى سلب  
الواسطة المخصوصة التي هي  
المقدمة الاجنبية او الغربية  
لا بمعنى سلب الواسطة، طابقا  
والا يخرج عنه الاقضية الغير البنية  
الاتساج فالرجع الى محله

لقصد المشاكلة مع كلام الشارح اولاً لئلا يمكن توجيه كلامه ايضاً  
بمثل ذلك فلا يرد عليه انه منع لمنع الشارح قوله ويمكن الجواب  
عن اصل الاعتراض بان الدخول في الاستلزام الحل لخصه ان الدخول  
في الاستلزام مناقضة من غير ارجاع الى شيء آخر والاخران مناقضة ايضاً  
لكن لا باعتبار انهما دخل في نفس الموقوف عليه بل باعتبار رجوعهما  
الى الدخول في الاستلزام الموقوف عليه لما سبق منه ان منع اللوازم الغير  
الموقوف عليها يكون مناقضة باعتبار رجوعه الى منع الموقوف عليه  
هذا لا يقال قد سبق من المحشى ان توقف صحة الدليل على نفس  
الاجباب والكلية والاستلزام لاعلى دعاويها فلا ينحصر بهذا الجواب  
الاعتراض بالدخول في دعاويها اذ لا يلزم من كون الدخول في الاستلزام  
الموقوف عليه مناقضة كون الدخول في دعواه الغير الموقوف عليها  
مناقضة لانا نقول الدخول في نفس الاستلزام مثلاً والدخول في دعواه  
كلاهما شيء واحد اذ قد سبق من المحشى ايضاً ان منع الشرائط باعتبار  
الاحكام الضمنية قطعاً ضرورة انه لا يصح طلب الدليل الاعلى الحكم  
والتصديق فالدخول في الاستلزام مثلاً لا يمكن الا بالدخول في دعواه اى  
بالدخول في مطابقة الحكم به للواقع الذي هو ذلك الاستلزام وكذا  
الدخول في دعواه لا يمكن الا بان يكون دخلاً في مطابقة حكمها لذلك  
الواقع لان المناظرة نظر في النسبة بمعنى الوقوع واللاقوع وايضاً  
الدخول في الدعوى اما باعتبار الادعاء واما باعتبار مطابقة حكمها  
والاول باطل لانه كان دخلاً في نقش النقاش حال نقشه المشاهد فلا اشكال  
مع صحة الحكم ان التوقف على انفسها لاعلى دعاويها لما قاله بعض  
الافاضل من ان حاصل الجواب ان الدعاوى المذكورة وان لم يكن بما يتوقف  
عليه الصحة الا ان مضمونها اعني بالاستلزام وعدم الزيادة والنقصان مما  
يتوقف عليه قطعاً فيكون الدخول فيها مناقضة فقيه نظر من وجهين  
بقي الكلام في ان الاقتصار على المناقضة محل نظر لجواز النقص ولو قيل

انها دخل في مقدمة الاستلزام الغير المدللة على سبيل التبيين فيكون  
 مطالبة لا باطلا والا كان غصبا فنقول لا يتم في الاخرين الراجعين  
 الى الاستلزام على انه يمكن ارجاع ابطال المقدمة المعينة الى النقض بان  
 يقال لو صح مجموع الدليل لصح تلك المقدمة ولو صحتم لزم محال  
 كذا كما اشرنا فيما سلف قوله لان الاستلزام مما يتوقف الخ اي  
 الاستلزام المقتر في الدليل وهو استلزام السبب للسبب كما يأتي منه هو  
 مما يتوقف عليه صحة الدليل مادة وصورة جميعا اورد عليه ابن الحشيش  
 ابو طالب بان الاستلزام عين الصحة واخرون بانه متأخر عنها فكيف  
 يتوقف هي عليه اذا الموقوف عليه يجب ان يكون متقدما والكل فاسد  
 لما عرفت ان الحق ان يحمل الصحة في التعريف على معنى مجموع معنى  
 المادة والصورة ومن البين ان تلك الصحة تتوقف على صحة الصورة التي  
 هي عبارة عن استلزامها لمطلوب معين توقف الكل على الجزء  
 الا يرى ان الاستلزام متحقق بدون الصحة في الدليل المؤلف من الكواذب  
 كالقياس الشرعي المؤلف من الخيلات ولا يتحقق الصحة الا بعد تحقق  
 الاستلزام وصدق المقدمات ومناسبتها للمطلوب فالصحة بمعنى استجماع  
 جميع شرائط معنى المادة والصورة تتوقف على كل من الاستلزام وصدق  
 المقدمات ومناسبتها للمطلوب توقف الكل على الجزء وتحقيق هذا المقام  
 هو انه لا يخفى ان الدليل الصحيح ما يفيد العلم المطابق للواقع وتلك الافادة  
 مشروطة بامرين احدهما ان يكون العلم به مطابقا اذا الحاصل من غير  
 المطابق يجوز عند العقل ان لا يكون مطابقا فلا يترتب عليه علمه القطعي  
 بالمطلوب ولذا اشترط صدق المسادة وثانيهما ان يكون ذلك الدليل  
 سببا مستلزما في الذهن بمعنى انه لو تحقق العلم به وحده اومع انضمام شيء  
 اخر لزم العلم بالمطلوب وان لم يتحقق العلم به كافي القياس الشرعي فان  
 ما لم يكن سببا كذلك لا يكون دليلا صحيحا بل لا يكون دليلا كما يدل عليه  
 تعريفه وهذه السببية ايضا مشروطة بامرين الاول مناسبة المدة

لقصد المشكلة مع كلام الشارح اول الالباء الى امكان توجيه كلامه ايضا  
 بمثل ذلك فلا رد عليه انه منع لمنع الشارح قوله ويمكن الجواب  
 عن اصل الاعتراض بان الدخل في الاستلزام الح تلخيصه ان الدخل  
 في الاستلزام مناقضة من غير ارجاع الى شيء اخر والاخران مناقضة ايضا  
 لكن لا باعتبار انهما دخل في نفس الموقوف عليه بل باعتبار رجوعهما  
 الى الدخل في الاستلزام الموقوف عليه لما سبق منه ان منع اللوازم الغير  
 الموقوف عليها يكون مناقضة باعتبار رجوعه الى منع الموقوف عليه  
 هذا لا يقال قد سبق من المحثي ان توقف صحة الدليل على نفس  
 الایجاب والكلية والاستلزام لاعلى دعاويها فلا يخمس بهذا الجواب  
 الاعتراض بالدخل في دعاويها اذ لا يلزم من كون الدخل في الاستلزام  
 الموقوف عليه مناقضة كون الدخل في دعواه الغير الموقوف عليها  
 مناقضة لانا نقول الدخل في نفس الاستلزام مثلا والدخل في دعواه  
 كلاهما شيء واحد قد سبق من المحثي ايضا ان منع الشرائط باعتبار  
 الاحكام الضمنية قطعاً ضرورة انه لا يصح طلب الدليل الاعلى الحكم  
 والتصديق فالدخل في الاستلزام مثلا لا يمكن الا بالدخل في دعواه اى  
 بالدخل في مطابقة الحكم به للواقع الذي هو ذلك الاستلزام وكذا  
 الدخل في دعواه لا يمكن الا بان يكون دخلا في مطابقة حكمها لذلك  
 الواقع لان المناظرة نظر في النسبة بمعنى الوقوع واللاقوع وايضا  
 الدخل في الدعوى اما باعتبار الادعاء واما باعتبار مطابقة حكمها  
 والاول باطل لانه كان دخل في نفس النقاش حال نقشه المشاهد فلا اشكال  
 مع صحة الحكم ان التوقف على انفسها لاعلى دعاويها فاقاله بعض  
 الافاضل من ان حاصل الجواب ان الدعاوى المذكورة وان لم يكن بما يتوقف  
 عليه الصحة الا ان مضمونها اعني بالاستلزام وعدم الزيادة والنقصان بما  
 يتوقف عليه قطعاً فيكون الدخل فيها مناقضة ففيه نظر من وجهين  
 في الكلام في ان الاقتصار على المناقضة محل نظر لجواز النقص ولوقيل

انها دخل في مقدمة الاستلزام الغير المدللة على سبيل التعيين فيكون  
 مطالبه لا باطلا والا كان غصبا فنقول لا يتم في الاخرين الراجعين  
 الى الاستلزام على انه يمكن ارجاع ابطال المقدمة المعينة الى النقص بان  
 يقال لو صح مجموع الدليل لصح تلك المقدمة ولو صح لزمن محال  
 كذا كما اشرنا فيما سلف قوله لان الاستلزام مما يتوقف الخ اي  
 الاستلزام المضرب في الدليل وهو استلزام السبب للمسبب كما يأتي منه هو  
 مما يتوقف عليه صحة الدليل مادة وصورة جميعا اورد عليه ابن المحشي  
 ابو طالب بان الاستلزام عين الصحة واخرون بانه متأخر عنها فكيف  
 تتوقف هي عليه اذا الموقوف عليه يجب ان يكون متقدما والكل فاسد  
 لما عرفت ان الحق ان يحمل الصحة في التعريف على معنى مجموع معنى  
 المادة والصورة ومن البين ان تلك الصحة تتوقف على صحة الصورة التي  
 هي عبارة عن استلزامها لمطلوب معين توقف الكل على الجزء  
 الا يرى ان الاستلزام متحقق بدون الصحة في الدليل المؤلف من الكواذب  
 كاقباس الشعرى المؤلف من الخيلات ولا يتحقق الصحة الا بعد تحقق  
 الاستلزام وصدق المقدمات ومناسبتها للمطلوب فالصحة بمعنى استجماع  
 جميع شرائط معنى المادة والصورة تتوقف على كل من الاستلزام وصدق  
 المقدمات ومناسبتها للمطلوب توقف الكل على الجزء وتحقيق هذا المقام  
 هو انه لا يخفى ان الدليل الصحيح ما يفيد العلم المطابق للواقع وتلك الافادة  
 مشروطة بامرين احدهما ان يكون العلم به مطابقا اذا حاصل من غير  
 المطابق يجوز عند العقل ان لا يكون مطابقا فلا يترتب عليه علمه القطعي  
 بالمطلوب ولذا اشترط صدق المسادة وثانيهما ان يكون ذلك الدليل  
 سببا مستلزما في الذهن بمعنى انه لو تحقق العلم به وحده اوقع انضمام شيء  
 اخر لزمن العلم بالمطلوب وان لم يتحقق العلم به كافي القياس الشرعي فان  
 ما لم يكن سببا كذلك لا يكون دليلا صحيحا بل لا يكون دليلا كما يدل عليه  
 تعريفه وهذه السببية ايضا مشروطة بامرين الاول مناسبة المدة

بأن يكون بينها وبين المطلوب علاقة صحيحة الانتقال منها اليه وتلك  
العلاقة مشرطة بامور منها كون تلك المادة مساوية للمطلوب او اخص  
مطلقة منه بشرط الاستلزام الكلي في مواد البراهين وبدون ذلك  
المشروط في مواد الامارات اذ ما لم يكن مساويا ولا اخص لا ينتقل منها اليه  
ومنها ان يكون تلك المادة معلومة قبل المطلوب بحيث لا يتوقف العلم بها  
على العلم بالمطلوب فان الكاسب والمقيد يجب ان يتقدم بالوجود على  
المكتسب والمفاد ولا تنفاه هذا الشرط فسد الادلة المشتملة على المصادر  
على المطر ومنها ان تكون تلك المادة معلومة بالعلم المناسب للمطلب  
اذ الضعيف لا يفيد القوى ولا تنفاه هذا الشرط فسد الاستدلال  
بالامارة على المطلب البقني الثاني صحة الصورة بان لا تكون من الصورة  
العقيمة بل من الصور المستلزمة بالذات او بواسطة المقدمة لاجنبية  
الصادقة في تلك المادة او القريبة لان المادة المناسبة بالمعنى السابق  
اذ اقررت على صورة عقيمة يتطرق الشبهة باختلاف نتائجها ايجابا وسلبا  
كما بين في المطلق فمجرد تلك المناسبة لا يكون الدليل سببا مستلزما  
مالم يقرر على صورة مستلزمة فقد ظهر ان صحة الدليل عبارة عن اجتماع  
امور ثلاثة صدق المادة ومناسبتها وصحة الصورة وان الاستلزام المقتر  
مشتمل على الاخيرين فقط وان الصحة بذلك المعنى كما يتوقف على كل  
من الامور الثلاثة كذلك تنوقف على كل اثنين منها توقف الكل على الجزء  
بل اربب فلا اشكال اصلا ومن الغريب ان بعضهم بعد ما دفع يراد  
اني طالب بان الاستلزام يوجد بدون الصحة في الدليل المؤلف من الكواذب  
فكيف يكون حينها احتاج في توجيه هذا القطع من المحشى اليه بناء  
على حل التوقف على المعنى الاعم الحامل لجميع اللوازم المتقدمة والمتأخرة  
ولم يدراه مع كونه مستغنى عنه خلاف ما برئضيه المحشى اذ لو كان كل لازم  
موقوفا عليه لم يكن وجه لارجاع منع اللوازم الغير الموقوف عليه الى منع  
الموقوف عليه مع انه ارجعه اليه فيما سلف ومنهم من احتاج في جعل

قوله بشرط الاستلزام الكلي  
الح هذا مبنى على ان العموم  
والخصوص وكذا المساواة بين  
الشئيين يتحقق بمجرد الدوام بدون  
الاستلزام كما سبقت من الشارح  
قوله اذ ما لم يكن مساويا  
ولا اخص الح لا يفسد قد سبق  
ان الظن حاصل بمجرد الامارة  
وان تخلف عنها حكم المدعى فقد  
حصل الانتقال لا نقول المراد  
من الانتقال هو ارتباط الصحة  
اذ الكلام في شرايط الصحة  
والامارة المذكورة ليست بجديدة  
وان لم يتخلف عنها الظن الغير  
المطابق وان الاستلزام المقتر الح  
قوله وان الاستلزام الشارح عليه  
هذا غير ما حله الشارح عليه



الاستلزام مقدمة الى تعميم الصحة في تعريف من الحكم بها والتوقف  
من اللبى والانى اى ما يتوقف عليه نفس الصحة في الواقع او الحكم بها  
في الذهن ولا يخفى انه مع كونه تعسفا جدا ليس بجاسم اذ لا يصدق على  
استلزام الادلة الشرعية لان الحكم بصحة ما حاصل بمجرد سماعها من الشارع  
ولا يتوقف على الحكم باستلزامها وايضا على هذا يصدق التعريف على  
عدم المعارض لان الحكم بصحة كل دليل يتوقف على الحكم بعدم معارضة  
كأبسط في بحث النظر في علم الكلام وان لم يتوقف عليه نفس الصحة  
مع انه ليس بمقدمة نعم يتجه على المحشى بحث وهو ان التوقف  
على الاستلزام انما يصح في البراهين سواء قررت على صور الاقبسة والا  
لا في الامارات لما اشرنا ان حصول الظن لا يتوقف عليه كما في الاستقراء  
والتمثيل الان يقال ان كان الدخول في استلزام الامارة دخلا في كونها  
بحيث يكون سببا مستلزما للظن بان نكون مساوية او اخص مطلقا  
من المط فلا شبهة في ان صحتها يتوقف عليه وان كان دخلا في امتناع  
انفكالك المط عنها وان تحقق المساواة او الخصوص بدون الاستلزام الكلى  
فذلك الدخول غير موجه اذ لما لم يتوقف حصول الظن بذلك الاستلزام  
لم يكن ملزما عند المستدل والدخل فيما لم يلتزم غير موجه ومراده  
التوقف على الاستلزام المدخول فيه دخلا موجه كما هو مقسم الوظائف  
الثلاثة وبهذا يدفع عنه امر آخر هو انه يجوز ان يكون الاستلزام المدخول  
فيه هو الاستلزام الذاتي الغير الموقوف عليه كالدخل في استلزام قياس  
المساواة بالذات بغير ههنا كلام هو ان كون الدخول في الاستلزام مناقضة  
لا يتوقف على كون الاستلزام موقوفا عليه فانا لو سلمنا عدم التوقف  
عليه فالدخول فيه مناقضة باعتبار رجوعه الى الدخول في الموقوف عليه  
لما اشرنا انه اما راجع الى الدخول في مناسبة المادة واما راجع الى الدخول  
في صدق واسطة الاناج كالمقدمة الاجنبية او الغريبة الان يقال  
انما يصح ذلك اذا عمن تعريف المناقضة من الدخول الراجع الى الدخول

لايه حله على صحة الصورة فقط  
والمحشى حله على معنى مشتمل  
على صحة الصورة ومناسبة  
المادة كما يدل عليه ماسياتي من ان  
الدخول باشتغال الدليل على  
المصادرة دخل في الاستلزام  
كما لا يخفى

في الموقوف وهو تكلف ولذا انما جوزه فيما سبق في مقام المنع وهذا المقام  
مقام القطع لانه جوز فيما قبل تقرير الاعراض منعا واستدلالا ولا يندفع  
على الاول ابدعوى القطع لكن يا باه قوله والاخير ان راجعان الخ  
لانه مبني على تعميم تعريف المنع من منع الموقوف عليه ومن المنع الراجع  
اليه كما اشيرنا قوله اما الثاني فظاهر لان معناه انه يحتاج  
في الاستلزام الى مقدمة اخرى قوله لان الاستلزام المعبر في الدليل  
اي الدليل الصحيح او في صحته هو استلزامه للمدعى على وجه يكون سببا  
مستلزما في الذهن بان يكون العلم به سببا مستلزما للعلم به سواء كان سببا له  
في الخارج ايضا كما في الدليل المسمى اولا كما في الاثني ومصدق ما ذكره ما اسلفنا  
من ان الدليل المشتمل على المصادرة فاسد لعدم كونه سببا مستلزما  
في الذهن وان تحقق فيه استلزام بمعنى امتناع الانفكاك في الواقع  
فالمعتبر هو الاستلزام الخاص لا مطلق الاستلزام وذلك الاستلزام  
الخاص غير موجود في المركب من السبب وغير السبب لان السببية  
غير متحققة فيه حتى لو وصف بها كان توصيفا للكل بحال الجزء وهو  
ظاهر فلا يكون ذلك المركب مستلزما بالاستلزام المعبر في صحته  
وان كان مستلزما مطلقا نعم هناك دليل صحيح مستلزم بالاستلزام المعبر  
وهو جزء ذلك المركب لكن الكلام في نفس المركب لاني جزؤه فاندفع  
ما قيل المجموع يستلزم الجزء السبب وذلك الجزء يستلزم المدعى  
وكذا ما قبل ان ذلك المجموع يطلق عليه السبب لانه اطلاق مجازي  
لا يقدح فيما ذكره المحشي ولقائل ان يقول غرض المعلن اثبات المطلوب  
باي دليل كان فكون دليله هناك هو ذلك المجموع دون الجزء السبب  
محل نظر وغرض السائل هدم ذلك المطلوب بهم دليل فاشتغاله  
بالقدح في استلزام المجموع بعد ظهور دليل صحيح هناك اشتغال  
بما لا يعني فالجواب ان هذا الدخول دخل في حسن الدليل وانه كما بطلان  
صلاحته السند بحث آخر كما لا يخفى قوله انه من قبيل تعيين الطريق

قوله سببا مستلزما في الذهن  
الخ كما دل عليه كلمة من المتأني  
في تعريف الدليل وقد عرفت  
الفرق بين اللازم من الشيء وبين  
اللازم للشيء

اى الاول الذى هو الدخل بالاستدراك او كل من الاولين من قبيل تعيين  
 طريق احسن من طريق المصل وهو خارج عن قانون التوجيه لان  
 من سلك طريقا لا يبنى جواز طريق آخر احسن مما سلكه فالكلام  
 بان هناك طريقا احسن لا يقابله كمنع المنع فلا يكون هناك مناظرة فى جاي  
 النسبة لكن وقوع ذلك الدخل من المحققين فى مقام المناظرة يأبى عن كونه  
 من ذلك القبيل اذ الصادر منهم من المناظرة موجه البتة فالظاهر  
 انه دخل فيما يدعيه المصل ضمنا فلا بد ان يدخل فى واحد من الوظائف  
 الحقيقة والمجازية قوله ويمكن الجواب بان كلامها الخ اى كلاً  
 من الدخالات المذكورة وهذا الجواب اما مبنى على ان توقف الصحة  
 على انفس هذه الامور المذكورة لاعلى دعاوىها او مبنى على تسليم  
 عدم التوقف على نفسها فلا يثبت فى القطع السابق لكنه انما يتم  
 اذا كان الاعتراض استدلالا وهذا الجواب منعا واما اذا كان الجواب  
 استدلالا فلا اذ لا معنى للاستدلال المبني على التسليم قوله على ان  
 تلك الدعاوى الخ يعنى لا يجب علينا فى مقام الجواب التزام احد  
 طرفى التوقف على هذه الدعاوى وعدم التوقف والقطع به وان كان  
 الاعتراض منعا اذ يكفينا فى دفعه قطع الامر المردد بان يقال حصرهم  
 صحيح لان تلك الدعاوى اما موقوف عليها ولا فعلى الاول كانت  
 الدخالات المتعلقة بها دخلة فى قسم المناقضة وعلى الثانى كانت  
 خارجة عن القسم الذى هو الدخل الموجه فى دليل المصل لان تلك الدعاوى  
 ليست دليلا ولا مدعى اقيم عليه الدليل بداهة ليكون الدخل فيها  
 قضا او معارضة ثم المراد هو التزديد فى كل من الدعاوى كما يدل عليه  
 حاق كثر النسخ من افراد الدعوى لافى مجموعها حتى يتوجه ان يقال ان حيل  
 الشق الاول على السلب الكلى فالزديد غير حاصر لجواز ان يكون بعضها  
 موقوفا عليها دون بعضها وان اراد رفع الايجاب الكلى الشامل لهذا  
 الاحتمال لم يصح لزوم كونه الدخل فى جميعها مناقضة بل يلزم كون

البعض مناقضة والبعض الآخر خارجا عن المقسم لكن في الاقتصار  
على المناقضة نظر بعد الان يدفع بما قدمنا قوله ولك  
ان يحمل الجواب الخ اى الجواب الذى رده الشارح على هذا التوجيه  
المذكور قبل العلاوة بان يحمل مراده من المناقضة على المنع المجازى المتعلق  
بدعوى ضمنية لا يتوقف عليها صحة الدليل كما يؤيده عدوله عن المقدمة  
اذا الظاهر على تقدير ارادة المنع الحقيقى ان يقول مناقضة متعلنة  
بمقدمة ملحوظة في الدليل او على التوجيه المذكور بعد العلاوة  
بان يحمل مراده من المناقضة على ما يطلق عليه المناقضة حقيقة  
او مجازا بطريق عموم المجاز فالمعنى ان كل ذلك مناقضة حقيقة او مجازا  
متعلقة بما يدعى في الدليل سواء كان ذلك المدعى مقدمة او لا لاجل  
هذا التعميم عدل عن المقدمة فحينئذ يكون ذلك الجواب مطابقا لما ذكره  
نحت العلاوة وهو الاقرب الاوفق وعلى كل تقدير لا يتوجه عليه  
رد الشارح لانه مبنى على حل المناقضة في كلامه على معنى المنع الحقيقى  
ولذا منع التوقف قوله بان فيه مصادرة على المطلوب وهى  
كون المطلوب جزءا من الدليل كما ذكره بعض المحققين وما قيل هى كون  
المطلوب جزءا من الدليل او عينه ليس بشئ اذا لا يتصور كون المطلوب  
الذى هو قضية واحدة عين الدليل المركب من القضايا اللهم الا ان  
يكون عين الدليل الاصولى وفيه ما فيه وقد عرفت ان الدخول المذكور  
راجع الى الدخول في مناسبة المادة اى العلاقة الصحيحة للانتقال وحله  
على الدخول في الاستلزام المقترن في صحة الدليل اعني استلزام السبب  
للسبب اقرب ولذا حل المحشى عليه قوله بانه مصادم للبدية  
اى يدافع مع البداهة سواء كانت تلك المصادمة في المدعى او في المقدمة  
فانه دخل راجع الى ان يقال لو صح هذا الدليل لما وقع ذلك الحكم البدعى  
واللارم باطل بداهة ولذا رجع الى النقض الاجالى قوله والجواب  
عن الاول الخ فيه بحث اذا المناقضة يحتاج الى تعيين المقدمة ولا يتعين

ولم يجعلوا كون المطلوب جنبا  
من دليل الدليل مصادرة لاصل  
الدليل ولعله لاجل ان اصل  
الدليل لا يتوقف على ذلك الدليل  
المتشبه على المطلوب لجواز  
الاشتراك على الدليل اى  
ان يعلم بدليل اخر لكن ينبغي  
ان يكون اشتراك دليل الدليل على  
مطلوب اصل الدليل متشابها  
لان لو كان الدليل المشتكك  
لما كان متقدما على مدعاه الذى  
هو مقدمة اصل الدليل فيلزم  
على اصل الدليل المطلوب متقدما  
ان يكون العلم بالمطلوب متقدما  
على نفسه وهو محال

الاستلزام بمجرد القول بشتمه على المصادرة على انها ان تعين لم يصح  
 النقض الاجمالي والام يصح المناقضة نعم تعين المقدمة التي كانت  
 عين المطلوب لكنه حيث يكون دخلا في تلك المقدمة لافي الاستلزام  
 لان المطلوب قبل الدليل الصحيح مجهول نظري فالمقدمة التي هي  
 عين المطلوب يكون مجهول ايضا فذلك الدخول يرجع الى المطالبة  
 على تلك المقدمة فالظواهر انه مناقضة باعتبار تلك المقدمة او نقض  
 لاجمالي راجع الى الاستلزام او شرط مناسبة المادة باستلزامه خصوص  
 الفساد بل يقال لو كان دليلا صحيحا لافاد علما بالمطلوب فيكون العلم به  
 متقدما على العلم بالمطلوب ضرورة ان المفيد متقدم على المقاد فيلزم  
 تقدم العلم بالمطلوب الذي هو جزء من المفيد على نفسه وهو محال  
 وما ذكره بعض الافاضل حيث قال لا حاجة الى ما تكلف به بعد وضوح  
 النقض باستلزام الدور والمناقضة في المقدمة التي نشأتها المصادرة  
 فحقه نظر لان العلم بالمطلوب لا يتوقف على العلم بهذا الدليل سيما اذا ذكر  
 معه ادلة اخرى فلا دور نعم فيه لازم الدور اعني تقديم الشيء على نفسه  
 كما ذكرنا لا يقال خصوصية المعللة من مشخصات فافادته كل دليل علم  
 مغاير بالشخص لا فادته لاخر فقد جاء الدور لان العلم بالمطلوب من جهة  
 ذلك الدليل يتوقف عليه فاذا توقف العلم بالدليل على العلم بالمطلوب  
 كما هو حكم المصادرة لزم الدور لا نقول قعلى هذا يهدم التوقف  
 من جانب الدليل لان العلم بالدليل المشتمل على المصادرة يتوقف على العلم  
 بالمطلوب بوجه ما لا على العلم به من ذلك الدليل فلا دور ايضا اللهم  
 الا ان يقال النقض بالدور لا يجب ان يكون واردا غير مدفوع بل كثيرا  
 ما يكون مدفوعا قوله وما في بعض الشروح الخ حاصله ان الدليل  
 المشتمل على المصادرة لكونه مغالطة غير مذكورة لاظهار الحق لا يكون  
 واقعا في احد طرفي المناظرة فلا يكون الدخول فيه طرفا اخر منها  
 فيكون خارجا عن القسم الذي هو طرف المناظرة المعين للتساؤل

ويقرره الدليل المشتمل عليها مغالطة ولا شيء من المغالطة بواقعة  
 في المناظرة فذلك الدليل لا يقع في المناظرة فلا يقع الدخول فيه في المناظرة  
 ايضا فرده او لا يمنع الصغرى مستندا بانه انما يكون مغالطة لو علم المستدل  
 اشتماله على المصادر وقصد به التقليل اذ المغالطة ذلك لا الاشتمال  
 على الفساد مطلقا والا لكان كل دليل فاسد مغالطة وهو فاسد ضرورة  
 ان احد الدليلين المتعارضين فاسد ولا مغالطة في المعارضة الموجهة  
 وانما يمنع استلزامه للمدعى القائل بان لا شيء من الدخول في الدليل  
 باشتماله المصادر بموجه لان نقض حصرهم تام بمجرد كون بعضه  
 موجهها يعني لو سلم ان كل دليل مشتمل على المصادر في الواقع مغالطة  
 ولا شيء من المغالطة بواقعة في المناظرة فلا يتم التقريب وانما يتم لو كان  
 كل دليل مدخول فيه بذلك الاشتمال مشتملا عليها في الواقع وهو ممنوع  
 لجواز ان يكون ذلك الدخول من المسائل زعم الاشتمال ولا اشتمال في الواقع  
 حينئذ يكون دخله دخلا مدفوعا لا واردا نعم لو كان دخله بالا شتماله  
 على المصادر موجبا لاشتماله عليها في الواقع لثم ذلك التقريب ولبس  
 فليس وانت خير بان هذا الكلام من المحشى بوجه كون الدخول المذكور  
 الوارد على الدليل المذكور لقصد التقليل خارجا عن قانون المناظرة  
 ولبس كذلك فالاول ان يحجب بمنع الكبرى بناء على ان كل دليل  
 انما يساق لظهور الحق في الظاهر وان سبق للتقليل في الباطن قال المصنف  
 والشارح ولا يدفع السند بالمنع والابطال الى الجملة معترضة بين وظائف  
 المسائل للاشارة الى بعض وظائف المعلل عند المنع والمعنى لا شيء من دفع  
 السند بموجه الا اذا كان مساويا للمنع والدفع بظاهره اعم من المطالبة  
 والابطال فلذا حمله عليه ولا لكن الاستثناء حيث يذهبهم جواز منع المساوي  
 اذا النفي والاثبات في الاستثناء يتوجهان الى معنى واحد فاذا توجه النفي  
 الى مطلق الدفع توجه الاثبات اليه ايضا فلذا احتاج الى تخصيصه ثانيا  
 لاي معنى ان المراد بالدفع في جانب النفي مطلق الدفع وفي جانب الاثبات

معنى الابطال لانه ارادة معينين مختلفين في اطلاق واحد وهو غير  
جاؤ عند الجمهور بل بمعنى ان المراد في كلام الخانين مطلق الدفع لكن  
بخصص في جانب الاثبات بالابطال بانقراض الخارجة عن الكلام  
كالتأمل في دليل الخانين وكاشتراك منع السند غير مقبول وان كان  
مساويا بخلاف ما اذا خص الدفع بالابطال اذ لا يحتاج الى التخصيص  
حيث يكون الكلام حينئذ لا يصح على ما هو المقصود الاصيل  
الذي هو جانب الاثبات. واما جانب النفي فمقصود بالعرض اذ لما كان  
المبحث عنه في العلوم هو الاعراض الذاتية اللاحقة للموضوع لذاته  
اولساويه لا السلوب عنه كان مسائل العلوم موجبات ضرورة  
وبالجملة اذا خصص الدفع بالابطال دلل الكلام على ما هو المقصود الاصيل  
من غير احتياج الى قرينة خارجة بخلاف ما اذا عم ولذا حكم بظهور  
الثاني فلا يتجه عليه ان الثاني ايضا يحتاج الى تخصيص الدفع الاعم  
بالابطال تلك القرائن فلا وجه للحكم بظهور احدهما على الاخر  
ثم ان المساواة المبينة لما كان مرجعها الى دولم الاتصاف او عدمه  
من الجانبين لم يكونا مما يعرض في وقت دون وقت فالتناسب ان يقال  
لا يدفع الا السند المساوي الا ان يقال لما كان الكلام الواحد سندا  
لمنوع متعاقبة ومساويا لبعضها دون بعض لم يكن مساويا لمنع مادام  
ذلك الكلام موجودا بل في بعض اوقاته. او نقول الحكم بعدم الدفع  
على طبيعة السند المتحققة تارة في ضمن المساوي وتارة في ضمن غيره  
فلا تكون مساوية مادامت موجودة بل في بعض اوقاتها لكن على الثاني  
يلزم استعمال القضية الطبيعية في العلوم الا ان يقال عدم استعمالها  
في المسائل الحاكمة على الافراد وفي دلائلها لا فيها هو اشارة الى مسائلها  
او دلائلها كالشرطيات والمهملات المشيرة اليهما ثم نقول ان كان التقوية  
المأخوذة في مفهوم السند اعم بما بالذات او بالواسطة دخل موضوعات  
السند فيه وان خصت بما بالذات كما اختاره الشارح والمحشي خرجت

ففيقصد بنجده ان دفع الموضع المساوي نافع دون غيره بالتدليل الذي ذكره  
 في دفع السند المساوي وعدم دفع غيره ويحتاج الى تعميم السند ههنا  
 من الموضع تسامحا اولى احواله الى القايضة كما لا يخفى قوله  
 المشهور ان مساواة الخ قبل يريد ان قولهم السند مساو المنع يحترز  
 في النسبة والمراد انه مساو لنقيض المنوع والملازمة بين المنع وبين  
 تلك المساواة ان المنع كانه مكان لها انتهى يعني ان المكان الذي ذكره  
 في الملازمات اعم من المكان الحقيقي والتعزيلي كما في قوله تعالى فارجحت  
 نجارتهم اى في نجارتهم ولك ان تقول مراده من النسبة المجازية  
 هو الاستعارة التخيلية عند السلف والخطيب فانهم شبهوا المنع بمفروض  
 المساواة ومحلها الذي هو النقص في ان كلا منهما يرتفع بدفع السند المساوي  
 ثم اسندوا اليه لازم النقيض المشبهه اسنادا مجازيا هو الاستعارة التخيلية التي  
 هي قرينة الاستعارة المكنية هذا على تقدير المشهور واما على تقدير القول  
 الاقنى فالمراد بالمنع سببه الذي هو الحقا او احتمال النقص وبالسند جواز  
 حكمه وهو ظاهر قوله بانقياس الى نقيض الخ هذا القياس  
 يدل على ان نفس النقيض لا يكون سندا والام يخصص السند في المساوي  
 والاخص والاعم وايضا لم يصح قولهم لا يدفع السند الا اذا كان مساويا  
 لان دفع نفس النقيض اتفع وايضا يجب في السند ان يقيد قوة زائدة  
 على ما فاده المنع من احتمال النقيض وقول السائل بعد لمنع لم لا يجوز  
 ان يقع نقيض المنوع لا يقيد قوة زائدة في المنوعة وانما يقيد بمر المنع  
 كما هو شأن التوكيد فلا وجه لما قبل النقيض حق بان يسمى سندا  
 قوله بالمعنى المشهور في القضاء بالفعل او بالقوة كما في اطراف الشرطيات  
 وذلك المعنى هو النسبة بحسب التحقق قوله كاشف في الحاشية  
 حيث قال معنى مساواة السند للمنع مساواته لانتفاء المقدمة المنوعة  
 ونقيضها كما في قولنا لانسم ان الاربعة زوج لم لا يجوز ان يكون فردا وكذا  
 الحال في كونه اخص او اعم منه وهذا المعنى الذي ذكرناه مستفاد

قوله فلا وجه لما قبل الخ وكذا  
 لا حاجة الى ما قبل كون النقيض  
 سندا لم يوجد في كتب القوم  
 قوله ثم اسندوا اليه وذلك اللازم  
 النقص المشبهه به وذلك التحقق  
 هو المساواة بحسب المقدمة فان  
 العارضة لنقيض المقدمة  
 قولهم السند مساو للمنع يعني  
 نسبة المساواة الى كل من السند  
 والمنع لان المقابلة المشاركة  
 بين اثنين والقرينة الصارفة عن  
 ابتناء المنع على معناه الحقيقي هو ظهور  
 ان المنع الذي هو فصل الاختباري  
 ان حصل على المبني لئلا عمل او  
 يتزب على ذلك المبني لا يعمل لا يكون  
 ان حال على المبني لا يعمل بل هو  
 مساو بالحكم سندا اصلا بل هو



من كلام المحقق الشريف ههنا وقد اخذناه من بعض المحققين  
 من استاذنا انتهى قال الشريف المحقق في تمثيل السند المساوي  
 مثل ان يقال في دليل المدعى ههنا زوج فبطل لا يصلح انه زوج لم لا يجوز  
 ان يكون فردا واذا قيل ذلك واثبت انه ليس بفرد ثبت انه زوج اذ لا واسطة  
 فثبت المقدمة انتهى لا يقال نقبض المقدمة المنوعة اعني سلب  
 الزوجية سالبة بسيطة وقولنا انه فرد معدول في السالبة البسيطة اهم  
 من المعدولة فالسند المذكور اخص مطلقا من النقبض لا نقول  
 السالبة والمعدولة متلازمان عند وجود الموضوع والموضوع  
 موجود ههنا كما اشار اليه الشريف بكلمة ههنا للاشارة الى الموجود  
 الخمس والاربعة موجودة ايضا فممكن ان يكون ذلك السند  
 اخص من النقبض باعتبار الجهات فان ايجاب الزوجية ان كان ضروريا  
 فنقيضه سلب الزوجية بالامكان العام فاجاب الفردية ان كان ممكنا عاما  
 يكون سندا مساويا وان كان ايجابا ضروريا او دائما ومطلقا عاما وممكنا  
 خاصا فالسند المذكور يكون اخص مطلقا وان كان ايجاب الزوجية  
 بالامكان العام فنقيضه سلب الزوجية بالضرورة فان كان ايجاب الفردية  
 ضروريا ايضا كان سندا مساويا وان كان دائما ومطلقا عاما وممكنا عاما  
 كان السند اعم مطلقا وان كان ممكنا خاصا كان السند مبيانا وقص  
 عليه اعتبار سائر الجهات في هذا المثال وسائر المواضع حتى ما يقتضيه باب  
 الموجهات قوله بالقياس الى خطأ المقصد المنوعة لا يتحقق  
 ان خطأ المقدمة المنوعة عبارة عن عدم كونها مطلوبة في العلم المناسب  
 فقدم البرهان يكون خفية بتعلق الجزم او الضل او الشك او الوهم  
 بنقيضها ومقدمة الامارة انما تكون خفية بتعلق اثنية الاول بنقيضها  
 فالسند المساوي للنقض اذا اشتمل على واحد من هذه الادراكات الموجبة  
 خطأ المقدمة المنوعة يكون سندا اخص من خطأ المنوع كان يقال  
 لا نسلم انه زوج كيف وهو فرد قطعا فانه كلما كانت الفردية مجزومة

اعم من وجه من حكمه  
 وبهذا يعلم ان المساواة لحكم السند  
 من خواص النقبض ولا توجد  
 في نفس النوع ولذا كان استادها  
 قرينة للاستعانة المكنية  
 واما قاعدة ايجاز ههنا فهي  
 الاشارة الى ان تقع ابطال المساوي  
 للنقض ليس من حيث بل  
 ابطالا لما هو مساو للنقض بل  
 من حيث انه ابطال لما هو مساو  
 لاحتمال النقبض فيكون اشارة  
 الى ما نقول فيما بعد من ان النافع  
 فيها يكون اللزوم بين بطلان  
 السند وبطلان النقبض خفيا  
 هو ابطال السند مع بيان اللزوم  
 لا يجحد الابطال

لم تكن الزوجية معلومة بالعلم المناسب ولا بتعكس لان ظن الفردية  
او الشك فيها يوجب انتفاء العلم بالزوجية ايضا ولو قيل في السند المذكور  
كيف وفديته محتمل عندنا كان سندا مساويا لانه كلما ثبت احتمال الفردية  
لم يكن الزوجية معلومة وبالعكس لكنه انما يكون سندا مساويا حيث  
اذا كان سندا لمنع مقدمة البرهان واما اذا كان سند المنع مقدمة الامارة  
كان سند اعم مطلقا لان احتمال الفردية مرجوحا لا ينافي ظن  
الزوجية وانما ينافيه الاحتمال المساوي او الراجح ومن هذا القبيل قولهم  
لجواز ان يكون فردا او لم لا يجوز ان يكون فردا لان الجواز فيه ما يعنى  
الاحتمال العقلي الاعم الشامل لجميع هذه الادراكات المتنافية للعلم المناسب  
بالمقدمة لا بمعنى الامكان ليكون دعوى الامكان على ان يكون محمولا  
او كيفية للنسبة والسند الاخص من التقيض قد يكون مساويا للحق  
فيما ذا كان هناك اسانيد لكل منها اخص من التقيض وقد ظهر بطلان  
ما عدا واحد منها اما بدهة او بالدليل او بالتنبيه فذلك السند الباقي  
اخص من التقيض ومساو للحق اذ لم يبق هناك احتمال آخر يوجب  
خفاء المقدمة فقد ظهر الفرق بين القولين واما ما سيحكي من المحشى  
من ان السند الذى هو اخص من وجه من التقيض يجوز ان يكون مساويا  
لحقا فيها ففيه نظر كما ستطلع عليه قوله الذى بناء المنع عليه  
قيل اشارة الى وجه صحة العدول عن المشهور وليس بشئ اذا لم يكن غير  
كافية في العدول بل لابد من مرجح وهو صالح المرجح وكل مرجح صحيح  
ولا عكس فالوجه انه اشارة الى المرجح بان يقال ان المنع انما يدور  
وجودا وعدما على خفاء المنوع فالتناسب ان يعتبر النسب بالقياس  
السبب لبالقياس الى التقيض ليصح قولهم لا يدفع السند الا اذا كان  
مساويا للمنع وذلك لما عرفت ان الاخص مطلقا من التقيض ربما  
يكون مساويا للحق كما اذا رأينا من بعد شبحا فاما ليس من ذوات القوائم  
الاربع ولا من الطيور والحشرات بدهة وقلبانها هراوشجر لانه

لا حيوان وكل لا حيوان هناك جبراً وشجر وقال السائل لا نسلم أنه لا حيوان  
 لم لا يجوز ان يكون انساناً فهذا السند مع كونه اخص من التقيض بقيد  
 لا بطلاله اذ ليس هناك احتمال آخر يوجب خفاً للحيوانية سوى احتمال  
 الانسانية فاذا بطل يرتفع الخفاً ويندفع المنع ولو استقرت بالبحث العليا  
 وجدت مثله اكثر من ان يحصى وبه يندفع تحير من قال ليت شعري  
 بانهم لا يجوزون ابطال السند الاخص ولا يعملون بما يقولون فلا يصح الجزء  
 السليمي من الحصر المذكور اللهم الا ان يكون انسانية ذلك الشخ الذي  
 ليس من افراد سائر الحيوانات بداهة سنداً مساوياً لحيوانية وان كانت  
 اخص من مطلق الحيوانية وبأول امثاله يمثل ذلك وايضاً السند المساوي  
 للتقيض فديكون اخص مطلقاً من الخفاً فيما اذا اشتغل على واحد معين  
 من الادراكات المناسبة للعلم المناسب بالمقدمة كما سبق فاذا ابطال  
 فلا يكون ارتفاع الخفاً وتدفع المنع من جهة بطلان السند بل من جهة  
 ان دليل الابطال كما ينفي ذلك السند مع ذلك الادراك المعين بنفيه  
 مع سائر الادراكات فلا يكون اثباتاً للمقدمة بواسطة ابطال السند  
 بل اثباتاً برأسه كما اذا ابطال انسانية الشخ المذكور بان يقال لانه جاد  
 ولا شيء من الجاد بحجوان ولو سلم ان السند هناك نفس القضية مع قطع  
 النظر عن عروض الادراك المعين كما يدل عليه قولهم في مانه النسبة  
 متى تحقق السند الخ فلا شك ان اللزوم بين بطلان السند المساوي  
 للتقيض وبين التقيض قد لا يكون بيناً فلا يرتفع الخفاً والمنع بمجرد ذلك  
 الابطال بل مع بيان اللزوم فلا يصح الجزء الايجابي من الحصر بخلاف  
 ما اذا كان مساوياً للخفاً فانه انما يكون مساوياً للخفاً حيث يكون اللزوم بينا  
 اللهم الا ان يحمل مرادهم على ان الناقع هو ابطال المساوي اما وحده  
 او مع بيان اللزوم ولا يخفى ما في التوجيهين من التكلف فلاولى ما ذهب  
 اليه هذا القائل وما قبل لولا اعتبار المساواة وسائر النسب بالقياس الى الخفاً  
 لم يصح قولهم لا يدفع الا اذا كان مساوياً لان السند الذي كان مساوياً

للتقيض ولم يكن مسلوباً للحق بغيره ابطاله لانه يلزم منه اثبات المقدمة  
 المنووعة فيه فظلاله ان اراد انه يلزم اثباتها من جهة بطلان السند  
 فمنوع كيف واذا كان ذلك السند اخص مطلقاً ومن وجه من الخفاء  
 لم يلزم من بطلانه ارتفاع الحق وبدون ارتفاعه لا يندفع المنع قطعاً  
 وان اراد انه يلزم من دليل ذلك الابطال اثباتها فسلم ولكن النفع هناك  
 لبس من جهة بطلان السند بل من جهة ان الدليل يستلزم المقدمة  
 المنووعة ايضاً ومثله لا يعد اثباتاً بواسطة الابطال كما صرح به بعض  
 الافاضل فاصب هذا الكلام فانه عزيز المرام قوله وفيه ان الظاهر  
 ان السند من قبيل التصديقات اما بالفعل كما في الاسناد المذكورة  
 على سبيل القطع واما بالقوة كما في الاسناد المذكورة على سبيل الجواز  
 ودعوى القطع في حكم السند لشد تقوية ووجه الظهور انهم يقيمون على  
 بطلانه الدليل والتنبيه فيكون تقيض السند تصديقاً وتقيض التصديق  
 لا يكون ان تصديقاً ولو بالقوة ويدل عليه قولهم الكلام على السند  
 اما على سبيل المنع او النفي بالدليل او التنبيه وانما لم يقع بذلك لما سبب  
 اليه في الحاشية من ان السند يجوز ان يكون جواز القضايا المذكورة على  
 ان يكون المراد انشاء الاحتمال الحقيقي لا دعوى ذلك الاحتمال ولا دعوى  
 الامكان في الواقع فيكون من قبيل الانشاء كما هو المناسب لمقام الطلب  
 فلا يكون مفهوماً من شبهانه ان يتعلق به التصديق ولا يندفع فيه ما ذكرنا  
 في وجه الظهور لان الابطال بالدليل او التنبيه يرفع الاحتمال الذي انشأه  
 لكن الظاهر المتبادر هو الاول لانه لا يتمشى في الاسناد المذكورة على  
 سبيل القطع ودعوى انها وان ذكرت على سبيل القطع لكنهما اخوذة  
 في الحقيقة من حيث الجواز والاحتمال مشكلة لما عرفت ان دعوى  
 القطع اشد في التقوية فلبس في حقيقة السند ما يوجب ذلك التأويل  
 ويهدى الحقل ما قاله بعض الافاضل في شرح الرسالة البركوية من انه  
 ناقلاً عن استنباطه ان الظاهر ان السند من قبيل التصورات ولهذا قاله

المحس في السند دون ابطال السند بناء على ان النفي محرم في التصورات  
 بدون الابطال انتهى مالا نقول مع انه مبنى على ان اللامطابقة محرم  
 في التصورات كالتصديقات اذ الامعنى لنفي الاحتمال الذي انشاء المانع  
 الابعبار مطابقة للواقع لان نفي ذاته في البديهي كنعى نقش النقش  
 والتحقيق ان اللامطابقة انما تجزى في التصديقات لافي التصورات فالتنقي  
 انما يتعلق بحكم يتضمنه السند لا بنفس السند الذي ليس بمفهوم تصديقي  
 واما ما قيل السند لا يقوى المنع لا ما يشته ولا يورد الا بما يشر بالتردد فلا  
 يكون من قبيل التصديقات فقيده انه على تقدير تمامه انما ينفي كونه تصديقا  
 بالفعل لا مطلقا والمراد ذلك لما عرفت ان المقدمة كما تنهدم بالحكم  
 بنقيضها تنهدم بالشك والوهم فلا يحتاج السند الى التصديق بالفعل  
 قطعا فكيف يدعيه المحشى كما لا يخفى قوله وخفاء المقدمة  
 من قبيل التصورات لانه عبارة عن عدم العلم المناسب للمطلب من  
 المقدمة التي من شأنها ان تكون معلومة بذلك العلم فيكون من المطلق  
 المفردة كالجهل والعمى نعم خفاء المقدمة مركب تشيبي لكن  
 المركبات التقيدية لا يشتمل على تفصيل النسبة الخبرية لم يكن من شأنها  
 ان يتعلق بها التصديق فلا يكون شئ منها مفهوما تصديقا وان تضمنه  
 فيكون من قبيل التصورات قطعاً قوله فاعتبار النسبة ليس  
 على ما ينبغي اذ اللابقي اعتبارها اما بين مفهومين تصديقين واما  
 بين مفهومين تصوريين لابين المختلفين ولم يقل غير صحيح اذ لا شبهة  
 في صحته اذ لابد من انتساب احد المفهومين ولو مختلفين الى الاخر باحدى  
 النسب سواء بحسب الجمل او بحسب التحقق واعلم انه قال في الحاشية  
 وايضا يلزم على هذا ان لا يكون قولنا الاربعه فرد سندا مساويا لمنع قولنا  
 الان اربعة زوج مع انه مساو له قطعاً وابطاله يستلزم لتدفعه ضرورة  
 ولك ان تقول السند جواز معنى القضية المذكورة لانفسها كما يدل عليه  
 قولهم لم لا يجوز ان يكون كذلك او ما يودى مؤذاه ولا شئ ان جواز

فردية الاربعة مساو لخاصة زوجيتها ويمكن ارجاع القول الاول اليه بان  
يقال المراد بنقيض المقدمة المنوعة احتمال النقيض والسند هو الجواز  
فيحدد القولان بلا اشكال لكن يلزم على هذا اعتبار النسبة في المفهومات  
للتصورية بحسب التحقق وهو خلاف المشهور فتدبر انتهى يعني ان تحقق  
الفردية في الواقع اعم من وجه من خفا الزوجية لاساولة اذ قد يتحقق  
الفردية في الواقع ولا يتحقق الزوجية عند السائل حيث يعلمه زوجا وقد  
يتحقق الزوجية ولا يتحقق الفردية حيث يكون زوجا ولا يعلمه السائل وقد  
يجتمعان حيث يكون فردا ويتحقق زوجية عند السائل اقول يتوجه  
عليه وجوه البحث منها ان الجواب المشار اليه بقوله ولك ان تقول الخ  
مما لا يتشبه في الاسانيد المذكورة على سبيل القطع اذ لا وجه لتأويلها بالجواز  
لما عرفت ان القطع والحكم في السند اشد تقوية على ان تعريف السند  
كما يصدق على مجموع الجواز والخائر يصدق على مجرد الخائر ومنها  
ان الزوجية مثلا ربما يكون مقدمة برهان ويكون معلومة عند السائل  
تقليدا ومع ذلك بمنعها ويكون منعه اياها موجه من غير احتمال للنقيض  
اذ التقليد مع كونه علما جازما غير مناسب للمطلب بالبرهان فالخفا الذي  
هو مدار المنع الموجه لا يصح ان يحمل على معنى احتمال النقيض اللهم  
الا ان يحمل على ما يعم الاحتمال في الحال او في المسأل وفي التقليد احتمال  
النقيض في المسأل بشكك المشكك وان لم يكن منه احتمال في الحال  
ومنها انه بعد ذلك لا يتم فيما اذا كان سند المنع مقدمة البرهان  
لما عرفت ان الجواز بمعنى الاحتمال العقلي للفردية بمجموع مع  
ظن الزوجية فيكون سندا اعم من منع مقدمة الامارة الا ان يحمل الجواز  
على الجواز المنافي للعلم المناسب ومنها ان ارجاع المشهور الى ذلك القول  
لا يرتضيه اعتبارهم النسبة بين حكمي السند والنقيض فانهم قالوا  
في المساواة مثلا متى تحقق حكم السند تحقق النقيض وبالعكس وحل  
ذلك على معنى متى تحقق احتمال السند تحقق احتمال النقيض وبالعكس

مع كونه تكلفا فيجعل كلامهم منظورا فيه اذ ربما يحتمل احد المتساويين  
بدون الاخر فحيث اذا كان اللزوم بينهما خفيا الان يقال اذا حل كلامهم  
على ذلك المعنى يختص السند المساوي عندهم بما يكون التلازم والمساواة  
بين الحكمين بيننا اذ المساواة بين الاحتمالين يحتاج الى ذلك ومنها  
انك عرفت ان السند الاخص مطلقا من النقيض قد يكون مساويا  
لاحتمال النقيض وخفا المنوع وسيجي منه ان الاخص من وجه يجوز  
ان يكون مساويا للحقا فلو كان مراد اهل المشهور هذا لجوزوا  
ابطال الاخص مطلقا ومن وجه من النقيض مع انهم لم يجوزوا ابطال  
شيء منهما الا ان يمنع عدم تجويزهم اياه حيثئذ ومنها ان لا نسلم انه هل تقدير  
ارجاع القولين اليه بلزم اعتبار النسبة بين مفهومين تصور بين لجواز  
ان يعتبروا بين الحكمين بناء على تأويل احتمال النقيض وجواز السند  
بالقضيتين كخفا المقدمة المنوعة كما يأتي ولو سلم تلك النسبة بينهما  
ربما يقع من القوم فعدم الباقية ممنوع ولو سلم فلانسلم انه غير لائق  
ههنا اذا الحاجة مست اليه بناء على ان الاحتمالين متباينان بحسب الخلق  
وكذا احتمال السند وخفاء المنوع فبا اعتبار النسبة بحسب الحمل  
لا يتميز من الاسانيد ما ينفع استناده او ابطاله عن غيره بل لابد من النسبة  
بحسب التحقق ولعله وجه التدبر او بعض الوجوه السابقة او كلها  
قوله اللهم الا ان يرجع الخ بان يقال هذه المقدمة خفية حيثئذ  
يكون الخفا مفهوما تصديقا وكذا احتمال النقيض اي نقيض المقدمة  
محتمل لكن المنع مبنى على نفس الخفا لاعلى دعواه فقوله الذي بناء المنع  
عليه اياه ويحتاج الى تأويله بان المراد بناء المنع على تحقق مضمونه  
ولذا صدره بما يدل على الضعف قوله ليس بموجه اصلا اي قطع  
احتمال التوجيه قطعا فلا يوجه منعه بوجه لا قبل اثبات المنوع ولا بعده  
ولان حيث انه سند ولا من حيثية اخرى ولذا اورد عليه القائل  
فبما بعد بان منعه موجه بعد الاثبات من حيث انه معارض قوله

قوله الا ان يمنع عدم تجويزهم  
ايه حيثئذ الخ اي حين ما ارادوا  
بالنقيض احتمال النقيض اذ يكون  
مرادهم حيثئذ من السند المساوي  
لنقيض هو السند المساوي  
لا احتمال النقيض قد يبر

وبطلانه موجه ولو كان بعد اثبات المنوع لان ذلك الابطال دليل آخر  
 يحصل ثبوت المنوع وتعدد الادلة مجاز قوله كما اشار اليه في الحاشية  
 حيث قاله اقهر بينهم ان منع السند مطلقا ليس بموجه وابطاله  
 لا يفيد الا اذا كان مساويا لقائل ان يقول لاحاجة الى هذه الحاشية  
 والى البناء عليها لان المبني عليه مذكور في اصل الشرح الا ان يحتاج  
 الى ذكر الاشتغال قوله وقد يقال الخ القائل هو الفاضل العظام  
 حيث قاله ثم قول يجب دفع السند الملزوم لتقيض المقدمة المنوعة بعد  
 اثباتها اما بالمنع والابطال اذ لو لم يدفع لم ينفع الاستدلال على المقدمة  
 لوجود معارض وهذا بين وان اتفق كلهم على انه لا يدفع السند بالمنع اصلا  
 ولا بالابطال اذ لم يكن مساويا وليس لك ان تقول ان مرادهم لا يمنع  
 السند من حيث انه سند وموقوفة لا ينفع فيها هو واجب على المعلن  
 من اثبات المقدمة المنوعة واما من حيث انه معارض فلا بد من دفعه  
 لان دفع السند بالابطال ايضا من حيث انه سند لا ينفع فلا يصح  
 انه لا يجوز ابطال السند الا اذا كان مساويا لان نفع ابطال السند المساوي  
 ليس من حيث انه سند ومقولان بطلان المقوى للشيء لا ينفع في بطلانه  
 بل من حيث انه مساويه في الحق انتهى بعبارة اقول تقيضه انه لا يصح  
 قولهم ان السند لا يمنع اصلا لجواز منع السند الملزوم للقيض من حيث كونه  
 معارضا سواء كان مساويا للخطا او اخص منه مطلقا ومن وجه ولا قولهم  
 لا يصح ابطال غير المساوي لان ابطال الاخص من التقيض من هذه الحجة  
 نافع وان لم يكن مساويا للخطا فنقل المحشى اراده على قولهم الاول  
 دون الثاني ليس كما ينبغي قوله ينبغي ان يكون منع السند المساوي  
 اى يمنع ذاته او منع استلزامه تقيض المنوع اذ المعارض كين دفع بمنع الكل  
 فيثبت هذا الكلام من الفاضل على القدر في قولهم ان الدخول  
 في السند بانه غير صالح للسندية لانه غير مقول لمنع خارج عن قانون التوجيه  
 لا يفتان الكلام في السند الملزوم فلا يصح منع استلزامه لانا نقول المراد



مظهر ملزوم في زعم المانع فيجوز ان لا يكون ملزوما في الواقع ولو سلم فالتنع  
 الوجه لا يجب ان يكون واردا لمدفوعا كما سبق مثله ثم ان قيد المساوي  
 سهو وقع بدل قيد الملزوم الاعم من الاخص والمساوي كما هو مصرح به  
 في كلام القائل نعم لو كان ايراد القائل على الشارح لكان له وجه لكن  
 ايراده على المبنى عليه المشتهر كما بدل عليه قوله عليهم قوله يكون  
 حيث مذ معارضه اى مما تعاضى ثبوت مقتضى فالمعارضة ههنا مستعملة  
 في المعنى المجازى الذى هو الممانعة في ثبوت مقتضى لافى الاصطلاح  
 الذى هو ممانعة الدليل للدليل في ثبوت مقتضى كما ان المنع في منع السند  
 مستعمل في مطلق المطالبة فلا يرد عليه ان المعارضة في الاصطلاح  
 انما توجد بين دليلين لا بين سند ودليل مع ان القائل ينازعهم في تخصيص  
 المعارضة بما بين الدليلين واما ما قبل لا يبق بعد اثبات المقدمة باقامة  
 الدليل سند في الحقيقة فلا يتصور التعارض ولو سلم فلا يصدق  
 عليه تعريف المعارضة ففيه انه بعد ما توجه عليه ما قد مناه يرد عليه  
 انه ان اراد ان السند بعد اثبات المقدمة لا يبق سندا بل ينقلب دليلا  
 فلا ينفع قوله فلا يتصور التعارض وان اراد انه بعد الاثبات يطل  
 بالكلية بناء على ان اثباته المقدمة برفع احتمال التقيض اللازم للسند فيرتفع  
 احتمال السند الملزوم ففيه انه انما يتم في الاسانيد المذكورة على سبيل  
 الجواز لا على سبيل القطع اذ القطع يقاوم القطع ويعارضه ومرار  
 القائل نجو من الاسانيد المذكورة على سبيل القطع وهى التى من شأنها  
 التعارض لا منع كل سند وهذه القدر يتقدح قولهم لا يمنع شئ من السند  
 اصلا واعلم ان الجواز المأخوذ في السند اذا حمل على معنى الامكان  
 سواء كان مجعولا او كيفية للنسبة كان ذلك السند من الاسانيد المذكورة  
 على سبيل القطع فان كانا السند بعد ذلك ملزوما للتقيض يتم ما اورده  
 القائل عليهم بالنسبة اليه ايضا قوله فيكون دفعه بالمنع والابطال  
 اى دفع ذاته واستلزامه لما عرفت ان المعارض يتدفع بالكلى ثم المراه

دفع السندا اذ لا كلام في جواز دفعه بعد اعتبار المسائل حثية التفارض  
وانقلابه دليلا وفي اخذ الابطال تعميم الابرار عليهم حيث خصصوا  
جواز ابطال المساوي بحثية المساواة بان ابطاله نافع من حيث كونه  
معارضاً و لازماً للنفى كالسند الاخص فيجوز ابطاله بكلتا الحثيتين  
فان قلت ذات السندا واستلزامه يكون مقدمة معينة من المعارض  
فيكون ابطاله غصبا غير موجه قلت قد عرفت ان الكلام في دفع السند  
مادام سندا وقيل انقلابه دليلا والفتن ابطال مقدمة معينة  
من الدليل لامن السند اذ ليس التعليل على السند حق المانع ليكون  
هناك اخذ منصبه ولو سلم فالمراد ابطال السند بجميع مقدماته  
من حيث المجموع لا ابطال الدليل المأخوذ من السند كما وهم اذ  
لادليل قبل اعتبار التعارض من جانب المانع قوله كما ان ابطال  
السند الخ جواب السؤال الذي اورده القائل على نفسه بقوله ولبس  
لك ان تقول الخ كما نقلنا اهم ان ايراد القائل معارضة لقولهم لاشي  
من منع السند ينافع بابات نقيضه فحاصل السؤال اسقاط المعارضة  
بمنع تقريب دليل المعارضة مستند بتحرير مرادهم بان يقال يجوز ان يكون  
مرادهم لاشي من منع السند من حيث هو سند ومقرون نفع فاذا ذكره لا يدل  
على نقيض مدعاهم وتمايدل على ان منع السند من حيث كونه معارضا نافع  
وهم لا ينكرونه ولا تنافي بينهما وحاصل الجواب ابطال السند بانه لا يجوز  
ان يكون مرادهم ذلك والام يصح قولهم منع السند ايس بموجه اصلا  
واطلاله موجه اذا كان مساويا كما هو المشتهر بينهم لان السند في الحكمين  
المذكورين واحد فاقيد في الحكم الاول بحثية السندية والتقوية فلا بد  
وان تقيد بها في الحكم الثاني فحينئذ يلزم ان لا ينفع ابطال السند المساوي  
الا من حيث كونه سندا ومقويا مع ان نفعه من حيث كونه مساويا يلزم  
من دفعه دفع المنع لامن حيث كونه سندا ومقويا والالنفع ابطال الاخص  
عندهم وهو باطل فقد ثبت ان مرادهم بيان حكم السند مطلقا لامن حيث

قوله ابطال السند بجميع  
مقدماته المقدمة هنا مجاز  
فلا ينبغي ان المقدمة مخصوص  
بالدليل ولا تصور في السند

كونه سندا فحينئذ يكون مدعا هم لا يمنع السند بحثية من الحثيات وينم  
 المعارضة المدكورة وبما قررنا اندفع عنه ما يمكن ان يقال يجوز  
 ان يقيد بحثية السندية في حكمهم بعد جواز منعه ولا يقيد في حكمهم  
 بجواز ابطاله قوله وفيه نظر الخ اعلم ان حاصل ايراد القائل  
 عليهم الجراي ان يقال ان ارادوا السند مطلقا فكما يجوز ابطال المساوي  
 من حيث المساواة يجوز دفع السند الملزوم للتقيض بالمنع او الابطال  
 من حيث التعارض بقياس من الشكل الاول بان يقال لان دفعه  
 من حيث التعارض نافع في دفع المعارض لدليل الاثبات وكل ما هو  
 كذلك فهو موجه وان ارادوا السند من حيث هو سند فكما لا يجوز  
 منعه لا يجوز ابطاله وهذا النظر من المحشى اختيار للشق الاول ومنع  
 الكبرى الشكل الاول مستندا بان الموجه يجب ان يكون مبنيا على ما اعتبره  
 الخصم فلما لم يعتبر المانع في سنده ما عدا حثية السندية والتقوية  
 فالاصل ان لا يكون الدفع المبنى على اعتبار المساواة او التعارض موجه  
 لكن وجهه ابطال المساوي من حيث المساواة لضرورة احتياج  
 الممثل اليه في الاثبات الواجب عليه في مقابلة المنع وتلك الضرورة  
 منتفية في الدفع المبنى على اعتبار التعارض لان اثبات المقدمة المنوعة  
 لا يتوقف على دفع المعارض وفيه بحث من وجوه الاول ما قاله بعض  
 الافاضل انما ثبت الاحتياج اذا لم يكن له دليل اخر لاثباتها واما اذا كان له  
 دليل اخر فلا يحتاج الا ان يعتبر اطراد السباب الثاني ان كل دليل  
 يصلح لابطال السند المساوي فهو صالح لاثبات المقدمة اول الامر دفع  
 وجوده لا يحتاج الممثل الى اعتبار المساواة اذا الواجب عليه مطلق  
 الاثبات للاثبات بواسطة ابطال السند الثالث ان الممثل القاصد  
 لاظهار الحق يحتاج الى اثبات المقدمة بلا معارض ظهر عنده وان  
 لم يخرج المدفع معارض لم يظهره الرابع ان جواز المنع والدفع انما يدوران  
 وجود او عدمه على جواز الاعتبار لاعلى الاحتياج اليه فلما جاز

اعتبار التعارض وان لم يخرج اليه جاز الدفع المبني عليه ولعله مراد  
من قال عدم الاحتياج اليه في اثبات المقدمة بما لا يفيد في المقام شيئا كما  
لا يخفى. اقول هذا مدفوع بما حررنا مراد المحشي من ان الاصل ان لا يجوز  
ابطال المساوي من حيث المساواة ايضا لكنه يجوز لضرورة كما  
لا يخفى واعلم انه قد وقع في بعض النسخ بجواب اخر حيث قال  
بعد قوله ما مر زائد على ما اعتبره فلا يفيد المنع المبني عليه اذ المنع لا بد  
ان يتعلق بما اعتبره الخصم من حيث انه اعتبره والالم يكن مضرا لمخلاف  
الابطال لان ثبات المقدمة الممنوعة لا يجب ان يكون مبنيا على اعتبار  
الخصم بل يجوز انساؤه على مساواة السند بحسب نفس الامر انتهى  
اقول لا يخفى لتدافع بين التسخين لان النسخة الاولى ذلت على ان مطلق  
الدفع منعسا كان او استدلا لا يجب ان يكون مبنيا على ما اعتبره الخصم  
كما اشرنا فان صحت الاولى لم يصح ما في هذه النسخة وان صحت الثانية  
تنفذ الاولى بوجه اخر خامس للوجوه الاربعة التي ذكرناها مع ان القائل  
ان يقول هذا على تقدير تمامه انما يفيد عدم جواز منع السند من حيث  
المساواة او من حيث التعارض او من حيثية اخرى غير ما اعتبره المانع  
ولا يفيد عدم جواز ابطال السند المزمع من حيث التعارض بل جوازه  
من هذه الحيثية فلا يكون خلافا لمادة الاشكال لمعرفت اشكال القائل  
لبس في مجرد قولهم لا يمنع السند اصلا بل شاعل لقولهم ولا يبطل  
الا اذا كان مساويا ثم اقول مع وضوح الامر خفي تحقيق هذا المقام على  
هذين القاضين المحشي والفاضل العصام لانه مدفوع عنهم بما افاض  
العزير السلام بان يقال السند المزمع للنقبض وان ذكر على سبيل  
القطع في ذاته لكن لا شك ان ذاته واستلزامه مأخوذ في الظاهر على  
سبيل الجواز لان المنع في الظاهر مبني على التردد والتجوز فلا يكون  
معارضا لدليل الاثبات ما لم يعتبر الخصم التعارض ويدعى القطع فيه  
اذا الاحتمال لا يعارض القطع وكذا الكلام فيما اذا كانت المقدمة منطقية

وكان دليل الاثبات اشارة اذ الظن انما يعارضه الظن فلا يعارض السند  
 بلهما ما لم يدع الخصم فيه الظن فالسند مادام صنفا لا يتحقق فيه حجية  
 التعارض وانما يتحقق تلك الحجية بعد ادعاء القطع او الظن فيه وحيث  
 لا يبقى سندا بل يتقلب دليلا وقد عرفت ان مرادهم للسند مادام سندا  
 لا يمنع بحجية من الحجيات المجامعة مع سندیته ويبطل اذا كان مساويا  
 بحجية المساواة المجامعة مع سندیته لان المساواة بين الحكمين لا يتوقفه  
 على التصديق بهما كما في اطراف الشرطيات بخلاف التعارض فلا  
 اشكال عليهم اصلا . قوله ولا شك ان في ابطال الخ كلمة ان في امثاله  
 مخففة عامة في تسمية الشأن المقدر او الفعل لا يصلح استعمالها قوله نعم  
 الخ ظاهره تعيين لمنشأ غلط القائل بانه اشتبه عنده جوازه قبل اعتبار  
 السائل التعارض بجوازه بعد الاعتبار او انقلاب السند دليلا معارضا  
 فيه ان العامل لم يشبه احدهما بالآخر بل انتهى حكم الثاني الى الاول  
 ايضا فالوجه انه لما انكر جوازه قبل اعتبار التعارض اوجهم انكاره  
 بعده ايضا فدفعه بان لا ينكر جوازه بعد الاعتبار وهو لا يندفع في مدعي  
 القوم لانه مشروطة عامة او خاصة وبعد اعتبار التعارض لا يبقى سندا  
 بل يتقلب دليلا ولقد انطق الله ههنا بالحق لا فيما قبل بل ما عرفت  
 من وجوه البحث بخلاف التحقيق الذي ذكرناه آنفا قوله الحق  
 المطالبة مطلقا اي سواء كانت مطالبة على المقدسة او على شيء اخر  
 كالسند والمنع وسواء كانت مجردة او مع السند وهذا يجوز من المعنى  
 الاخص من باب ذكر الخاص وارادة العام وستعرف ان الحق ان يجوز  
 من المنع بالمعنى الاعم قوله كما يدل عليه تقابل النبي ان النبي بالدليل  
 او التنبية بعينه هو معنى الابطال لكنه كما يقابل مطلق المطالبة بتقابل  
 المطالبة للخصوص لان المبين للعام مبين للخاص قطعا فمجرد  
 التقابل لم يدل على ان المراد مطلق المطالبة ولذا عطف عليه المحصر  
 ليكون مجموع التقابل والمحصر دالا على ان المراد مطلق المطالبة اذ لو

حل على المعنى الاعم الشامل للمطالبة والابطال لم يصح التقابل ولو حل  
 على المطالبة المخصوصة كالمجردة او مع السند لم يصح حصر الكلام  
 على السند فهما لان حصره في الابطال والمطالبة المجردة مثلا غير  
 حاصر لان المطالبة مع السند داخل في القسم ايضا فظهر فساد ما قبل  
 ان التقابل معين للمراد والحصر صارف وتجه على المحشى ان القسم  
 ان كان عبارة عن الكلام الموجه لم يصح تقسيمه الى القسم الاول وان كان  
 عبارة عن مطلق الكلام يدخل فيه الحكم بطلان السند من غير دليل  
 او تنبيه فلا يكون التقسيم حاصرا وان حل المنع ههنا على مطلق  
 المطالبة فالصواب ان يحل المنع ههنا على مطلق الدخول مطابقة كان  
 او ابطالا ثم يخصص بما عدا الابطال بالدليل والتنبيه بقرينة التقابل  
 وينظم استدلال الشارح على عدم افادته لان دعوى بطلان السند  
 من غير دليل او تنبيه لا يفيد اثبات المقدمة الممنوعة كالمطالبة عليه فعلى  
 هذا يكون التجوز من المعنى الاعم قوله وكذا المنع المضاف الى لكونه  
 مضافا الى ما ليس بمقدمة ولا دليل فلا يحل على شئ من المعنيين الحقيقيين  
 المتخصصين بالمقدمة والدليل فاما محمول على مطلق الدخول او على مطلق  
 المطالبة والاول باطل بشهادة ان ابطال المؤيد بالدليل او التنبيه مفيد  
 فتعين الثاني فالاضافة صارفة وما ذكره في القسم الثاني معين للمراد  
 ويتوجه عليه مثل ما ذكرنا واما ما قبل ان منع المنع غير معقول ولو بالمعنى  
 المجازي فليس بشئ لان المراد بمنع المنع منع صحته كما ان المراد بابطاله  
 ابطال صحته ولا شك ان دعوى الصحة تتعلق بما حل من المطالبة والابطال  
 وان لم يكن الاول مفيدا قوله فلا يتجه ما ذكره في الحاشية حيث قال  
 وانت تعلم ان المنع على ما سبق طلب الدليل على المقدمة وان المقدمة  
 ههنا ما يتوقف عليه صحة الدليل فلا يتصور حيث تدل على المنع بشئ  
 من المنع وما يؤيده فلا يظهر وجه قولهم ان منع المنع ومنع ما يؤيده الخ  
 لانه بظاهره يقيد جواز تعليق المنع بكل منهما لكنه لا يتعلق بشئ منهما

كما سبق انفا انتهى وحاصل دفع الانجاء انه انما لا يكون لقولهم وجه  
لأنه يمكن المنع فيه مجاز المطلق المطالبة بقرينة ظاهرة وهو ممنوع  
ولاشك ان مطلق المطالبة يتصور نطقها بدعوى صحة المنع وما يؤيده  
وان لم تكن مفيدة لاثبات المقدمة اذ بمجرد احتمال صحة المنع  
والتحديد يتم المنع واحتمال عدم الصحة الذي يفيد من المنع لا يدفع احتمال  
الصحة اذ الجواز لا يدفع الجواز قال الشارح لان منع المنع ومنع ما يؤيده  
لا يفيد اثبات المقدمة المنوعة وكل ما هو موجه في مقابلة المنع فهو  
يفيد ذلك الاثبات ينجم من الشكل الثاني انه لا شيء منهما موجود في مقابلة  
المنع لكنه جار في الانتقال الى دليل اخر مع انه بموجه هنالك ولو قالوا  
لانها لا يفيد اثبات اصل المطلوب ولو بالواسطة لما جرى فيه وكفاهم  
لان ابطال السند المساوي واثبات المقدمة يفيد ان اثبات اصل المطلوب  
بالواسطة وستعرف جوابه قوله يعني ان اثبات المقدمة الخ يعني  
ان ليس مرادهم من قولهم عند منع المسامحة معنى في جميع اوقات توجده المنع  
والا لم يحزم عندهم انتقال المطلق هنالك من دليل الى دليل اخر او من محتمل  
الى اخر لغرض من الاعراض لانه ترك انواجب حيث شذ وباضا لو كان  
مرادهم ذلك لتحقيق الوجوب في صورة الالتزام والسيكوت لان ذلك الالتزام  
وقت توجده المنع واللازم باطل عندهم لان الالتزام انما يكون وقت العجز  
عن اثبات المقدمة وعند العجز سيقط الوجوب كسائر التكاليف الشرعية  
بل مرادهم ان اثبات المقدمة واجب عليه في مقابلة المنع ودفعه عن  
تعليله فانه الممانعة المنع عن تعليله بتوقف على اثبات المقدمة  
للمنوعة فلا يجب عليه الاثبات الا في دفع المنع واتمام التعليل لا مطلقا  
وفي جميع اوقات توجده المنع فعلى هذا يكون الدليل المرتب من الشكل  
الثاني هكذا ان منع المنع ومنع المؤيد لا يفيد اثبات المقدمة وكل وظيفة  
موجهة دافعة للمنع فهي تفيد ذلك الاثبات ينجم انهما ليسا بوظائفين  
موجهتين دافعتين للمنع وهما الدليل وان جرى في الانتقالين لكن

حكم المدعى غير متخلف عنهما لانهما موجهتان مطلقا لا موجهتان  
 هاتفتان للمنع فلندفع ماقدما عن القوم وفي هذا الكلام تعرض للشارح  
 بأنه ان حمل دليل القوم على ظاهرة فتخصيص الاراد بالدخالات الثلاثة  
 قاصر بل الاراد بصورة الالتزام وجواز الانتقالين اظهر ورودا ولذا  
 جعلها قرينة على تأويل كلامهم وان حمل على ما ذكرنا فلا وجه  
 للاراد بالدخالات لان وجوب الاثبات في دفع المنع لا يوجب وجوبه  
 في جميع اوقات توجه المنع قوله في مقابلة المنع قد عرفت بما حققنا  
 من المقابلة ههنا بمعنى المدافعة لا بمعنى المجازاة وان قوله لا مطلقا عطفا  
 على قوله في مقابلة المنع اى الاثبات واجب عليه في دفع المنع لا مادام المنع  
 متوجها وقوله حتى يتم تعطيله متعلق بالمقابلة اى دفع المنع لئتم تعطيله  
 للذي منع مقدمته ولك ان يحمل كلمة حتى على السببية اى سببية الاثبات  
 يتم التطيل قوله او ينتقل قيل ان كان معطوفا على يصير فلا يصح  
 المتقابل بين الصورة الاولى والثالثة وان صح المتقابل بين الاولى  
 بان يحمل الالتزام على الالتزام في اصل البحث وان كان معطوفا يسكت  
 بعد الثانية من صور الالتزام بشان قولهم جواب المنع قد يكون بتخير  
 الدليل الا ان يكون الزاما بالنسبة الى الدليل الاول اقول قوله لغرض  
 من الاغراض بدل على عدم العجز فهو يابى عطفيه على يسكت اذ لا بد  
 من العجز في صور الالتزام فهو معطوف على يصير والمتقابل بين الاولى  
 والاخيرتين باعتبار السكوت بالكلية وعدم تلك السكوت او باعتبار  
 ان السكوت في الاولى عن عجز وفي الاخيرتين لا عن عجز قوله لا يصح  
 للسندية لانه لا يقوى لقائل ان يقول ان ارادته لا يقوى في زعم السانع  
 فظاهر المنع وان ارادته لا يقوى في نفس الامر فغير مضر لان المقوى  
 في الزعم صالح للسندية كما بدله عليه حقيقة السند لا يقبل المقوى  
 في الزعم سند في الزعم لافي الواقع والمراد ان لا يصلح للسندية في الواقع  
 لا نقول لما كان التقوية مأخوذة في مفهوم السند تقوية زعمية كان



المقوى في الزعم سندا بجهت نفس الامر ولا يخلص الابان يقال ما كان  
 سندا في الواقع قسماته صحيح هو ما كان مقويا في الواقع بان يكون  
 مساويا واخص وفسده هو ما لم يكن كذلك والمراد انه لا يصلح السند فيه  
 الا حصصه لانه لا يقوى في الواقع وهو الدخيل يمكن توجيهه على كل سند  
 وان كان مقويا في الواقع لان حكم المثل بعدم تقويته في الواقع مبني  
 على زعمه فربما لا يكون مطابقا للواقع وهو ظاهر قوله بله في حده  
 ذاته اي مع قطع النظر عن مساواته وعن لزوم دفع النج بدفعه وبن كان  
 لازما في الواقع اذ لما قطع النظر عن هذه الحجة لم يكن غرضه اثبت  
 المقدمة المنوعة واتمام البحث الاول فلم يكن مناظرة بالنسبة الى البحث  
 الاول فضلا عن كونه مناظرة مواجهة بالنسبة اليه لان قصد اظهار  
 الصواب معتبر في المناظرة وانما يكون مناظرة بالنسبة الى البحث الاخر الذي  
 هو استقامة السند وعدم استقامته فقد ظهر ان ذلك الدخيل ليس  
 مناظرة متعلقة بالبحث الاول وان كان دخلا في السند المساوي بل هو مناظرة  
 متعلقة بالبحث الاخر قوله وكذا الدخيل فيما ذكره توضيح الخ يعني  
 في ذاته او صلاحته كما في السند والافعال للموضع المساوي باعتبار  
 مساواته نافع كالسند المساوي ونفعه في كلامهم محال على المقايسة  
 والاولى ان يعم التقوية في مفهوم السند من التقوية بالذات او بالواسطة  
 ليدخل الموضعات في مفهوم السند ويستغنى عن هذه المقايسة  
 قوله وحاصله تسليم النج واظهار فساد ذات ما ذكره او صلاحته  
 من السند لو الموضع وفيه بحث من وجوه الاول انه لا تسليم في هذه  
 الدخلات اذ اوقعت بعد اثبات المقدمة الا ان يقال الاعتراض ايضا  
 لتمام توجه بالدخلات الواقعة قبل الاثبات الثاني يجوز ان يكون  
 هذه الدخلات من المحققين لغرض الائمة الى ثبوت المقدمة بداهة  
 او بما يعلمه المانع باني تأمل من الدليل او التنبه المبسوط في محله على طريقة  
 المحلوب الحكيم كما في السؤال عن سبب اختلاف انوار الالهة واجيبوا

بيان الغرض الان يقال على هذا ترجع الى الدخلات بعد الاثبات  
 الثالث ان مجرد الاعراض عن الاثبات اندافع للمنع لا يوجب تسليم  
 وروده وانما يوجبها اذا كان اعراضا عن الواجب وقد بنى وجوبه في ذاته  
 وذلك لانه اذا كان كل من الاثبات والاعراض جازيا فلا يكون الاثبات  
 موافقا بوقت معين فلهذا يشتغل بالاثبات بعد هذه الدخلات فحينئذ  
 لا تسليم بخلافه ما اذا كان الواجب بعد المنع هو الاثبات لا غير فان الاعراض  
 عنه والاستغفال بشئ آخر يدل على تسليمه وورد المنع اللهم الا ان يحمل  
 مراده ان هناك تسليما وقت الاستغفال بهذه الدخلات ولو تسليما ظاهريا  
 حيث لم يشتغل بما يدفعه سواء وجد تسليم في الباطن ام لا وبهذا يدفع  
 ما قبله بس في الدخول الاول تسليم المنع بل هدم ما يبنى عليه المنع انتهى  
 مع ان فيه هدم ما يبنى عليه قوة المنع لاصل المنع المبني على خفاء المنوع  
 فانه لا يندفع الا بوضوحه بالاثبات قوله محل نظر حاصله  
 انما يلزمهم ترك الواجب لو وجب اثبات المقدمة المنوعة مادامت ممنوعة  
 اى ما لم يندفع عنها المنع وذلك ممنوع والمقدمة المشهورة لا تدل على ذلك  
 الوجوب وانما تدل عليه لو كانت باقية على ظاهرها وليس كذلك  
 والادلت على تحقق الوجوب عند العجز والسكوت وهو تكليف بالابطاق  
 وايضا لم يجز عندهم الانتقال من دليل ممنوع الى آخر ومن بحث الى آخر  
 لغرض من الاعراض والكل باطل فذلك المقدمة بمعنى انه يجب الاثبات  
 في دفع المنع ولا يلزم منه وجوب دفع المنع في نفسه لان وجوب شئ  
 في الاكرام مثلا لا يقتضي وجوب ذلك الاكرام في نفسه اقول فيه بحث  
 من وجوه الاول لا وجه لتعرضه بصورة الازام والسكوت لان ظاهر  
 المقدمة المشهورة وجوب الاثبات مادام مقدورا لامطالع العين ما ذكره  
 من ان لا تكليف بالابطاق الثاني ان تجوزهم الانتقال لا يوجب  
 ثبوت الوجوب بالكلية لحوازا ان يكون ذلك التجوز منهم لضرورة العجز  
 عن الاثبات اولاهم آخر مجوز هناك لا يقال قصة ابراهيم عليه السلام

يحمل على جواز الانتقال من دليل الى آخر من غير ضرورة اصلا لانه  
 عليه السلام لما استدلى على ثبوت رب الارباب بدليل الاحياء والامانة حيث قال  
 ربى الذى يحيى ويميت عارضه اللعين وقلبه على نفسه حيث قال  
 انا احىى واميت واراد بالاحياء ترك الامانة وفى هذه المعارضة معنى  
 التقصير الجريان والتخلف الموجب لابطال مقدمة من دليه عليه السلام  
 فى زعم اللعين انتقل عليه السلام الى دليل آخر حيث قال فان الله يأتى  
 بالشمس من المشرق فأت بهما من المغرب مع الاقتدار التام على تحرير  
 الدليل الاول على وجه لا ينفك ولا يجرى بان المراد من الاحياء اعطاء  
 حيوات للمعاد لا ترك الامانة لا نأقول انما انتقل الى دليل آخر محافة  
 تلبس اللعين على قومه فى معنى الاحياء فمناك مانع عن الاشتغال  
 بالدليل الاول والوجوب كما يسقط بالعجز عن ادله الواجب يسقط بالمانع  
 مع ان المجادلة المأمور بهما هى المجادلة بالنهى احسن فلا يجب الاشتغال  
 بالدليل الاول عند تطور دليل احسن من الاول بحيث لا التباس فيه  
 اصلا وبالحمل جواز الانتقال فى تلك القصة لا بوجوب نفي وجوب الاثبات  
 بالكلية مع ان بعض المفسرين حمله على تحرير الدليل الاول بان يحمل  
 الشمس على النفس الناطقة والمشرق على الرحم والمغرب على القبر  
 على ان الضرورة فى الانتقال فى صورة العجز والازام كافية فى تجوز  
 جميع الصور باطراد الباب الثالث ان وجوب الاثبات ثابت بمقدمة مسلمة  
 عند كل ما قل هو ان من يدعى حكما يجب عليه محافظته بقدر الامكان  
 فلا يصح نفي للوجوب بالكلية وكيف يصح وقد قالوا ان فى الانتقال عن عجز  
 الزام وبناء الزام على الوجوب قطعا كما قاله بعض الافاضل وايضا  
 قد سبق من المحشى ان جواب السارح بطريق منع السند خارج  
 عن قانون التوجيه ومثله منه ومن القوم اكثر من ان يحصى فلو لم يجب  
 الاثبات لجاز الكل فلا وجه للمحكم بكونه خارجا عن قانون التوجيه الرابع  
 لو سلمنا جواز الانتقال من دليل الى آخر بناء على ان فرض المعلل

اثبات اصل المطلوب بدليل ما لا يتأيد بدليل معين فلا يجب عليه التزام  
 دليل معين فقبضنا من جواز الانتقال من بحث الى آخر عليه فاسد  
 اذ لو لم يجب عدم ذلك الا انتقال لم يحصل الالتزام عند العجز عن اثبات  
 اصل المطلوب لما تقدم ان بناء الالتزام على الوجوب وهذا يظهر باختلال  
 ما ذكره بعض الافاضل من ان كون الدخالات المذكورة من قبيل  
 ترك الواجب مما لا شبهة فيه كيف لا وبناء الالتزام على الوجوب فانه يجب  
 عليه اقسام التحليل الاول والا فلا يلزم الالتزام نعم لا ينافي كون هذه  
 الاتجاهات موجهة بناء على جواز الانتقال من بحث الى آخر فلا يرد ما اورده  
 على المحقق الشريف كما هو قد لكة الكلام انتهى ولا يخلص منها  
 الا بان يحصل مراد المحشى على ما ذكرنا ايضا بان مراده من الغرض  
 في الانتقال هو الغرض المجوز للانتقال لا مطلق الغرض فلا يكون  
 مراده في وجوب اثبات المقدمة بالكلية بل في الوجوب عند ظهور  
 مانع عن الاثبات او غرض اخر لهم منه فكانه قال ليس المقدمة  
 المشهورة بمعنى وجوب اثبات المقدمة مادامت ممنوعة اذ في بعض  
 هذه الاوقات بسقط الوجوب اما بالعجز او بظهور مانع او بوجوب قوى  
 فيجوز الانتقال حينئذ من دليل الى آخر او من بحث الى آخر لكن  
 على هذا لا يفرع عليه وقع ايراد الشارح على المحققين من لزوم ترك  
 الواجب لان هذه الدخالات صادرة عنهم بدون غرض مجوز قطعاً  
 ولعل قوله فانظر اشارة الى ما اوردنا والحق في هذا المقام ابقاء المقدمة  
 المشهورة على ظاهرها وادفع اعتراض الشارح عليهم بانهم انما اشتغلوا  
 بهذه الدخالات اما بعد الاثبات اولاً لبقاء الى ثبوت المقدمة بداهة  
 او انى تأمل واما من حيث كونهم في مقام الافادة لامن بحث كونهم  
 معللين وانصرين للمعلل لانهم لما كانوا في مقام الافادة والتعليم فكما جاز لهم  
 ان ينصروا احد المتخاصمين جاز لهم ان ينصروا على كل خلل وقع في كلاهما  
 فلا اشكال اصلاً قوله فانظر قبل اشارة الى انه على تقدير ان يجوز

المقدمة المشهورة بما ذكره لا يتم تقريب دليلهم لانه هللى هذا التماثل  
 هللى ان منع المنع وضع ما يؤيده لا يكون موجها اذا كان لاجل دفع المنع  
 وعدم عايم انه ليس بموجه مطلقا لدفع المنع ولا لغيره اقول وفيه ما فيه  
 لان الظاهر ان مد عايم في هذا الاستدلال هو ما يفيد ذلك الدليل  
 لاعديم الوجهية مطلقا والالكان مد عايم شاملا لما بعد الاثبات وفيه  
 ضرورة ان منع المنع وضع ما يؤيده غير موجه سواء كان قبل اثبات  
 المقدمة او بعده مع ان ذلك الدليل لا يفيد عدم الوجهية بعده  
 وان تجلت المقدمة المشهورة على ظاهرها واما دليل ذلك المدعى الاعم  
 فهو ان الجواز لا يقابل الجواز قوله يمكن بوجه الترك الخ حاصلة  
 لزوم كونه متروكا بالكلية بحيث لا تعرض له لاضرحة ولا اشارة بمنوع  
 لجواز ان يكون تركه للإشارة الى عدم مقبولية جدا واما قال جدا لانه  
 مقابلة الجواز للجواز وهي غير مقبولة في موضع اصلا بخلاف ابطال السند  
 الغير المساوي فانه مقبول بالنسبة الى بحث آخر وان لم يقبل في دفع المنع  
 وفيه ان الترك انما يكون اشارة الى عدم الاعتذار بالترك اذا كان ذلك  
 المتروك مما يخطر بالبال ويكون الظاهر ان يتعرض به وذلك متيقن  
 ههنا مع انه ترك من وظائف المعلل اثبات المقدمة والاتصال من الدليل  
 المنوع الى آخر فلو كان الترك موجبا لذلك لكان تركهما اشارة الى عدم  
 قبولهما ايضا وليس كذلك والجواب عن الاول بان المنع والابطال  
 متضادان متقاربان في الذكر فاذا ذكر احدهما يخطر الاخر بال السامع  
 ظالما وعن الثاني بان تلك الاشارة من قبيل النكات والمزايا وقد حقق  
 في علم المعاني ان النكات لا يجب ان تكون مطردة او منكمسة ويمكن  
 ان يقال ليس قوله مع ان حكمه الخ وجهها آخر للترك بل هو ضمنية  
 الوجه الاول يعني ان تركه المقارن لظهور حكمه بادني تأمل للإشارة  
 الى كونه فحيث لا يلزم شيء اذ بالتأمل في دليل الجزء الثبوتى من الحصر  
 الذى ذكره المصنف يعلم ان ترك الاثبات للإشارة الى كونه مقبولا بالطريق

الاول وبالتأمل في دليل الجزء السليي يعلم ان ترك منع السند ليس بمقبول  
 بالطريق الاول نعم يلزم ان يكون ترك الانتقال اشارة الى عدم قبوله  
 في دفع المنع ولا محذور فيه لانه موجه مطلقا في دفع المنع كما عرفت قوله  
 بادنى تأمل فيما ذكره اى فيما ذكره المص اذ الكلام في تركه ولا يخفى ان كلمة  
 الذمى هو عدم الموجهة في دفع المنع انما يعلم في دليل الجزء السليي عما ذكره  
 كما اشرنا بان يقال منع السند لا يفيد دفع المنع اذ لا يلزم من منعه دفع المنع  
 كما بطل السند الغير المساوى ولا يعلم في التأمل في نفس ما ذكره لانه  
 لم يذكر دليل الخصر فكونه معلوما بادنى تأمل محل نظر الا ان يقال  
 ليس مراده من التأمل مجرد تصور معنى الخصر المذكور بل التصديق به  
 من دليله الظاهر من توصيف السند بالمساوى بناء على ان التعليق  
 بالمشتق يفيد عليه ما أخذ الاشتقاق للحكم ثم نقول من عادة المصنفين  
 في هذا الفن بيان وظائف الملل عند كل من وظائف السائل وعند  
 منع السائل مقدمة معينة من دليل الملل فلمل هناك ثلث وظائف  
 احدى اثبات المقدمة الممنوعة وثانيهما ابطال السند المساوى وهو  
 اثبات المقدمة بالواسطة والثالثة الانتقال من الدليل الممنوع الى الاخر  
 وانما ترك المص اثبات المقدمة لان نفعه علم فيما سبق في قوله او مدعى  
 فالدليل اذ يدفع الطلب باتيان المطلوب لا غير وامترك تغير الدليل  
 قلعه للاشارة الى انه ليس بموجه عالم بمنعه مانع قال الشارح ويمكن  
 ان يخصص الدفع بالابطال لا يخفى ان هذا التخصيص تكلف بالنسبة  
 الى ظاهر الدفع الاعم من المطالبة والابطال وظاهر بالنسبة الى ان الدفع  
 المستثنى حيث لا يحتاج الى تخصيص بخلاف ما اذا لم يخصص الدفع  
 ولذا احتاج الى تخصيصه بقوله فحيث يدفع بالابطال ولاجل انه  
 تكلف من وجه وظاهر من وجه اخر جميع بين اخذ الامكان واخذ  
 الظهور المتدافعين بحسب الظاهر لا يقال لما كان كل من التوجيهين  
 تكلفا من وجه ظاهرا من وجه اخر فاول وجه تقديم التوجيه الاول وزوجه

على الثاني لانا نقول وجهه ما يستفاد من الاستدراك الا في قال  
 الشارح وانت خير بان مجرد المساواة الخ اعلم ان النسب بين  
 الشيئين قد تعتبر بحسب المفهوم والاحتمال العقلي وقد تعتبر بحسب  
 الواقع فالفرس اخص مطلقا من الماشي بحسب الواقع ومن وجه بحسب  
 المفهوم اذ العقل يجوز فرسا غير ماش وان كان محالا في الواقع  
 فلو حل المساواة في كلامهم ههنا على المساواة بحسب المفهوم لاندفع  
 نظر الشارح لكن يلزم ان ينحصر السند المساوي في عرفهم في حقيقة  
 نقبض المقدمة المتنوعة لما قالوا في باب المعارف لبس المساوي لماهية  
 بحسب المفهوم الالحاد التام كالحيوان الناطق للانسان لا الرسم وهو  
 ظاهر ولا الحاد الناقص كالجسم الناطق فانه اعم مطلقا من الانسان  
 بحسب المفهوم اذ لما اخذ كل من الجسم والناطق في ماهية الانسان  
 كان كل انسان جسما ناطقا عند العقل ولا عكس اذ لما ترك قيد الناطق  
 فيه مع كونه مأخوذا في الانسان فالعقل يجوز جسما ناطقا غير نام  
 فلا يكون انسانا عنده فقد جوز جسما ناطقا غير انسان وان كان  
 محالا وعلى هذا القيلس يكون الناطق اعم من وجه من الانسان بحسب  
 المفهوم وقس البواقى واذا انحصر السند المساوي في ذلك يلزم  
 ان لا يكون الفردية سندا مساويا لمنع الزوجية وكذا يلزم ان لا يكون  
 الناطقية سندا مساويا لمنع اللانسانية وهو باطل عندهم فلا بد  
 ان يحمل النسب في باب السند على النسب بحسب الواقع وحيث يتجه  
 ما ذكره الشارح من ان السند المساوي الغير اللازم لنقبض المقدمة  
 المتنوعة لما جاز الانفكاك بينهما لم يكن ابطاله مستلزما لابطال النقض  
 فلا يبعد دفعه واقول وايضا المساواة المجردة عن اللزوم لا يمكن  
 تحقيقها في مادة من المواد الا بالتعم بدوام الوقوع من الجانبين ضرورة  
 ان تلك المساواة متحققة في مادة الاتفاق الكلي ولا يمكن العلم بكليته  
 الاتفاق الا بالتعم بدوام الوقوع بينهما وقد سبق ان المجلل يحتاج الى اعتبار

مساواة السند لتحقيق اثبات المقدمة فالعلة ان حقق المساواة بين  
 السند والقبض في تلك المادة فقد علم وقوع كل من السند والقبض  
 في الواقع فلا يصح ابطاله لطالب الحق وان لم يحقق فلا ينفعه ابطاله  
 لعدم تحقق الاثبات عنده لا يقال الشرطيات المأخوذة في مفهومات  
 النسب بحسب التحقيق. المعبرة ههنا حصلات مطلقات للزوميات  
 والالخرج النسب في غير مواد اللزوم والاتفاقيات والالخرج النسب  
 في مواد اللزوم لانها مشروطة بعدم اللزوم لانها غير مشروطة باللزوم  
 فلا يتوقف تحقيق المساواة بين الشيئين الاعلى صدق المتصلتين  
 الكليتين من الجانبين ومن البين ان صدق الشرطيات لا يتوقف  
 على صدق اطرافها في الواقع. لانا نقول المتصلة المطلقة منحصرة  
 في الزومية والاتفاقية فهي فيما تجرد المساواة عن اللزوم لا يتحقق  
 الا في ضمن الاتفاقية الكلية فيتوجه ما ذكرنا نعم على تقدير تحققها  
 في ضمن الزومية لا يتوقف العلم بكلية الاتصال على العلم بوقوع اطرافها  
 كما في قولنا كما كان زيد جارا كان حيوانا. فالحق ان ابطال المساوي  
 انما يفيد في مواد اللزوم لا فيما تجرد عنه اللهم الا ان ينفع ابطاله الزاما  
 وان لم ينفع تحقيقا قال الشارح فحينئذ لا يكون دفع السند المساوي  
 على اطلاقه الخ الظاهر منه ان يحمل على معنى لا يصدق الايجاب  
 الكلي القائل بان كل سند مساو يفيد ابطاله فيكون الابرار معارضة  
 وقوله مع انهم يقولون لدفع امكان الجواب بتخصيص مدعاهم بالمساوي  
 اللازم لكن المنفرد على سلب استلزام المساواة للزوم هو سلب لزوم  
 الصدق لا سلب نفس الصدق الا ان يجعل سلب الاستلزام كناية  
 عن عموم المساواة من اللزوم كما يشير اليه المحشي فان حمل على سلب  
 الصدق يكون معارضة لهم وان حمل على سلب لزوم الصدق يكون  
 منعاً لدلهم المشار اليه فالترديد الذي يذكر المحشي في التخصيص  
 لا يستفاد من كلامه الا بتحمل بان يحمل على الاكتفاء عن الشق الثاني



بما يستفاد من قوله مع انهم يقولون كذلك مع الاشارة الى الشق الاول  
 بقوله لا يستلزم الخ مكان الشارح قال ان المساواة اعم من اللزوم فان كان  
 قولهم بحيث يلزم من دفعه الخ اشارة الى الدليل فهو ممنوع وان كان  
 اشارة الى تقييد المعنى فهو باطل لانهم يقولون خلافه ولا يخفى ما فيه  
 واما التوجيه الذي اشار اليه بقوله وان كان عبارة المصن قابلة للتوجيه  
 فهو حل كلمة اذا على الاهمال الذي هو في قوة الجزئية فان قولنا اذا كان  
 السند مساويا يفيد دفعه وان لم يصدق كلية لكنه يصدق جزئية  
 باعتبار الاسانيد اللازمة لكن على هذا يلزم اهمال حال المساوي  
 الغير اللازم اللهم الا ان يقال اذا خص الجزء الثبوتى من المحصر ببعض  
 الاسانيد المساوية اعني اللازم فبمقتضى المحصر الحقيقي يبقى البعض  
 الاخر في الجزء السلبى فيفقد الكلام انه لا يدفع فلا يلزم اهمال شيء  
 من الاسانيد المساوية ولعله وجه الامر بالفهم قوله تلخيصه  
 ان قوله الخ لان ذلك القول اما صفة كاشفة للمساوي في زعم الواصف  
 واما صفة مخصصة له بمواد اللزوم فعلى الاول يكون اشارة الى ما ذكرنا  
 من دليل الحكم وعلى الثاني يكون تقييدا للسند المساوي في المدعى  
 ويستفاد منه ايضا دليل الحكم بمعونة ان التطبيق بالمشق يفيد علية  
 ماخذ الاشتقاق فالتقابل بين الشقين باعتبار انه وصف كاشف او غير  
 كاشف او وصف مخصص او غير مخصص او باعتبار ان الاول مستلزم  
 لعدم صحة دليلهم مع موافقة المدعى لمدعيهم وان الثاني مستلزم للعكس اعني  
 صحة دليلهم مع مخالفة المدعى لمدعيهم او باعتبار ان ذلك القول لمحض  
 الاشارة الى الدليل او لتقييد المدعى مع الاشارة اليه لا باعتبار انه على  
 الاول اشارة اليه وعلى الثاني لبس باشارة اليه كما وهم لان سباق  
 كلام الشارح يدل على ان ذلك القول للاشارة الى دليل الحكم على  
 الاطلاق ولا باعتبار انه على تقدير كونه اشارة الى الدليل متعلق بيقيد  
 على ان يكون الحجة تعليلية وعلى تقدير كونه تقييدا متعلق بالسند

المساوى كما قيل لان تعلق الباء السببية يفيد تصريح بالدليل لا اشارة  
 اليه وايضا الشايع في الحثية التعليلية في امثاله كلمة من لا الباء كما لا يخفى  
 قوله لان المساواة اعم من اللزوم لما عرفت انها يتحقق بمجرد صدق  
 الاتفاقين الكلبيين من الجانبين كما طعية الانسان وثأقية الحمار فاذا  
 حكم العقل بطلان احدهما للحكم بطلان الآخر لعدم العلاقة  
 المشعورية ، وجدت العلاقة هناك في الواقع والابطال  
 المفيد هو الابطال الرافع لاحتمال قبض المقدمة المنوعة ولا يرتفع ذلك  
 الاحتمال الا بان يوجد بينهما علاقة مشعورية بمله او كسبا فلا يندفع  
 المنع باطال السند المساوى المجرد عن اللزوم المنع عندهم وهو اللزوم  
 بعلاقة مشعورية كما صرحوا في الشرطيات لزومية وسيجئ زيادة  
 تحقيق وبهذا يندفع ما قيل في دفعه الشرطيات المأخوذة في مفهومات  
 النسب بحسب التحقيق اما لزومية واما اتفاقية وعلى كل تقدير يتم المرام  
 اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلان جميع الاتفاقيات لزومية  
 في الواقع وكونها اتفاقية انما هو بحسب علم الحاكم لا بحسب نفس  
 الامر انتهى وستعرف اختلال هذا القول من وجوه مع انه عين الجواب  
 الذي يذكره المحشى فيما بعد من ان الدوام لا ينفك عن اللزوم فلا وجه  
 لاراده ههنا قوله يلزم ان يكون الخ لان ذلك القول على هذا  
 يكون تقييدا للمساوى المأخوذ في المدعى الذي هو قوله وهو انما يفيد  
 اذا كان مساويا ولا يخفى ان هذا المدعى المشتمل على الحصر مشتمل  
 على حكيمين مختلفين بالنق والاثبات وكل ما خرج عن احدهما دخل  
 في الآخر اذ لا واسطة بين النقي والاثبات فاذا قيد للمساوى باللازم  
 في جانب حكم الاثبات فقد خرج عنه السند المساوى القدير اللازم  
 ودخل في جانب حكم النقي فيلزم ان لا يكون دفعه مقبدا ومن توهم  
 انه على تقدير كونه تقييدا لمخصصا للمساوى المأخوذ في الدليل او رد  
 عليه بان لاولى ان نقول لا يلزم ان يكون دفع المساوى على اطلاقه

مقيدا وليس كذلك لانه صريح في تقييد المساوي المأخوذ في المدعي  
كما لا يخفى قوله فان يقال هذا الدليل مبني على ماهو التحقيق  
من ان الدوام لا ينفك عن الزوم اى الزوم بعلاقة مشعور بها بناء  
على ان لكل من الدائمى علة فان كان احدهما علة للاخر او كانا معلولين  
علة واحدة فقد تحقق العلاقة الموجبة بينهما والا فلا بد من انتهاءهما  
الى الواجب بالذات لانسخاله الدور والتسلسل فاما ان يكون احدهما  
علة للاخر بالذات او بالواسطة واما ان يكونا معلولين علة واحدة بالذات  
او بالواسطة وعلى كل تقدير تحقق العلاقة المشعور بها فثبت بين كل دائمين  
علاقة مشعور بها واورد على هذا التحقيق انه يهدم ثلث قواعد احدهما  
وجود عرض مفارق دائم الثانية عموم الدائمى من الضرورية الثالثة تحقيق  
الاتفاقية الكلية اقول تلك القواعد مبنية على المشهور فليهدمها التحقيق  
ومنها من اجاب عن هذا الاراد بان تلك القواعد مبنية على عدم الضرورة  
والزوم بالنسبة الى علم الحاكم وان وجدت في الواقع ولذا قالوا الزومية  
ما يوجد فيه الزوم بعلاقة مشعور بها لا مطلق العلاقة والاتفاقية  
ما لم يوجد فيه ذلك وان وجد هناك علاقة من غير شعورها واعترض  
على هذا الجواب بان العلم بالضرورة والزوم متحقق في جميع مواد الدوام  
بقاعدة ان كل ممكن لا بد له من علة وقد قررنا دليله واجيب عن هذا  
الاعتراض بان تلك القاعدة انما تقيد العلم بلزوم كل دائم لعلته الموجبة  
لا العلم بلزوم احد الدائمى للاخر وهو المطلوب ههنا اذ يجوز ان يكون  
لكل من الدائمى علة مفارقة لعله الاخر ولا يكون بين عليتهما زوم  
واذا جاز الانفكاك بين العلتين جاز الانفكاك بين المعلولين فيصح  
الجواب الاول واقول لا يخفى فساد هذا الجواب من وجهين الاول  
ان نخرير التحقيق على هذا الوجه الغير الهادم للقواعد مما لا يرتضيه المحشى  
قطعا لا يوجب حل التحقيق على اثبات مطلق الزوم سواء بعلاقة  
مشعور بها ولا مع ان جواب المحشى عن اراد الشارح انما يصح اذا كان

بين المسند المتساوي والنقيض لزوم متعارف اعني امتناع الانفكاك  
مع العلاقة المشعورية لما شربنا من ان اندفاع المنع يتوقف على ارتفاع  
احتمال النقيض وارتفاعه يتوقف على وجود العلاقة المشعورية بها  
فمراد المحشي من التحقيق اثبات اللزوم بين كل دائمين مع العلاقة المشعورية بها  
لا مطلقا الثاني لا يجوز الانفكاك بين العلتين لانها تمسك الى الواجب  
بالذات كما اشير اليه في دليل التحقيق فلا يصح الجواب الاول في تحقيق  
مذهب الحكماء قطعا واما ما قيل ذلك الجواب انما يتم على مذهب الحكماء  
الحاكمين بان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد فانه لا يستند حينئذ  
الى الواجب شيان عندهم الا بواسطة شرط فاعتبار ذلك الشرط  
يكون العلة السامة لكل من الشئتين متغيرة واما على مذهب المتكلمين  
القاتلين بان جميع الممكنات مستندة الى الواجب تعالى ابتداء وبلا واسطة  
فلا يتم ان يكون بين العلتين اقتضاء لاستنادهما الى علة واحدة فظهر  
ان القول بان الدوام لا ينفك عن اللزوم انما يصح على مذهب المتكلمين  
لا على مذهب الحكماء انتهى فتوهم فاسد اما اول قلانه لما استحال  
هند الحكماء تعدد الواجب وصدور المتعدد عنه والدور والتسلسل  
فلا بد من انتهاء العلتين المتغيرتين الى علة واحدة هي الواجب بالذات  
هند هم لكن لا بان تصدر معا من الواجب تعالى بل بان تصدر  
احدهما بواسطة الاخرى والازم الدور والتسلسل في العلل والشروط  
او انتهاء احدي السلسلتين الى واجب والاخرى الى واجب آخر فيلزم  
تعدد الواجب والكل باطل عند هم براهين قاطعة وهو موضح به  
في كتبهم حيث الممكنات عنه تعالى بواسطة صدور العقل الاول وحده  
ولما استند السلسلتان الى الواجب بالذات الموجب في افعاله عند هم  
فقد كانتا مطولى علة واحدة فثبت اللزوم المتعارفه بين كل دائمين  
على تحقيقهم واما ثانيا فلان الاشياء غير مستندة الى الواجب تعالى  
هند المتكلمين الا بواسطة نعلق الارادة الازلية وان لم يشترط ذلك التعلق

بشرط عندهم فالعلة التامة لكل ممكن عندهم ليس ذات الواجب  
 وحده والالكان الواجب تعالى موجبا في افعاله لاختارا. ولكان كل ممكن  
 قديما والكل باطل عندهم بل العلة التامة عندهم هي الواجب مع  
 تعلق الارادة بذلك الممكن ولاشك ان تعلقها بكل ممكن غير تعلقها  
 بالممكن الاخر فالقول بتعدد العلة التامة التي ينتهي اليها السلسلة  
 على مذهب الحكماء دون مذهب المتكلمين ظاهر الفساد وامانا ثلثا  
 فلان المتكلمين حكموا بكون الواجب تعالى فاعلا مختارا بالاختيار بالمعنى  
 الاخص الهادى للزوم بين الاشياء فلا يمكن الشعر بوجود العلة لاقفة  
 على مذهبهم وانما يمكن ذلك اذا كان الواجب تعالى موجبا في افعاله  
 ومثباته كما هو مذهب الحكماء فقد ظهر ان ذلك الجواب انما يصح  
 على مذهب المتكلمين وان ذلك التحقيق انما يصح على مذهب الحكماء  
 وان القواعد الثلاث مبني على مشهورهم لاعلى تحقيقهم وامارا باقتلانه  
 بعد استناد وجوب الاشياء الى الواجب تعالى ابتداء على مذهب المتكلمين  
 فلما معنى لا يثبت العلة المتوسطة المنتهية اليه تعالى وايضا اطلاق العلة  
 عليه تعالى على الخالف اصول المتكلمين اذ المراد هو العلة الموجبة والاحتياج  
 بنا في الاختيار بالمعنى الاخص نعم يتوجه على ذلك التحقيق  
 من الحكماء بجهان الاول انه انما يتم في الدائم الممكنين المحتاجين في كل  
 من الوجود وعدمه الى علة لا في الدائم الذين وجود احدهما وعدم  
 الاخر او عدمهما مقتضى الذات كالدوام بين وجود الواجب وعدم  
 اجتماع الضدين او التقيضين ولا في الدائم الذين وجود احدهما  
 او عدمه مقتضى الذات ووجود الاخر او عدمه ممكن كالدوام بين وجود  
 الواجب وعدمه بغير من زيق وكالدوام بين عدم اجتماع التقيضين وعدم  
 ذلك البحر وذلك لان احتياج كل منهما الى علة انما يتصور في الممكن  
 قلبا مل الشان انه لا يتم فيما اذا استند احدهما الدائم او كلاهما الى الفاعل  
 المختار فان الحكماء انما نقوا الاختيار بالمعنى الاخص عن المبادئ العالية

خدرا عن لزوم البخل عن المستعد التام ولزوم السفه في غير المستعد التام  
وكل منهما محال في حق المبادئ العالية وليس شيء منهما محال في حق  
العباد فهم لم ينفوه عنهم ولذا اثنوا في كتب احكام العجوم اختيارات  
جزئية نعم قالوا وجوب المرجح في كل فعل اختياري وبان افعال العباد  
واقعة وجوبا بقدره بخلقها الله تعالى في العبد عند اجتماع الشروط  
والاسباب وارتفاع الموانع لكن وجوبها من جهة ايجاب علتها التامة  
لا يقتضي وجوبها في نفسها لخوازان يكون علتها التامة غير واجبة التحقق  
في ذلك الوقت الا يرى ان رمي الحجر الى الزجاج بوجوب كسره مع ان الرمي  
لبس بمضطر لافي الكسر ولا في الرمي ولا ينقل الكلام الى تلك العلة التامة  
بناء على ان الشيء ما لم يوجب لم يوجد اذ يجوز ان لا تكون تلك العلة  
من الاعيان المحتاجة الى العلة لكونها مشتملة على امور معدمية او اعتبارية  
فقولهم كلا وجد الفصل الاختياري وجب وجود المرجح لا ينكس  
الى نفسه القائلة بانه كلا وجد المرجح وجب الفعل لو غايته لزوم البخل  
او السفه وليس شيء منهما محال في حق العبد ولذا صرح الشارح  
لجديد للتجريد بان الحكماء والمعتزلة ذهبوا الى ان افعال العباد واقعة  
بقدرتهم استقلالاً بالاختيار لا بالاجاب فاذا مكث زيد وعمر في موضع  
واحد في زمان واحد في عمرهم فالكثان هناك متساويان بحسب التحقق  
ودائمان ولا لزوم بينهما اذ لا طريق للعلم بعلاقة اللزوم بينهما فالخلق  
ما هو المشهور قوله على ان مجرد الدوام الخ اي لو سلم انه ليس  
بمبنى عليه اما عدم صحة المبني عليه لما قدمنا من البعدين واما لعدم  
صحة البناء عليه بناء على ان هذا الفن من علوم التكلمين النافين  
للزوم احد الدائمين للآخر بناء على اختيار الواجب تعالى بالمعنى الاخص  
فلايين مسائله يتحقق الحكماء ولو سلم انه ليس بمخصص بالتكلمين فهو  
فن مشترك بين الكل فلا بد من بيان مسائله على وجه يفاد اليه الكل  
ليكون دستوراً مسلماً عند جيعهم وما قيل بادر الى العلوة لان عدم

قوله لكن وجوبها من جهة  
اجباب الخ قد سبق منا في بحث  
الدليل الوصول ما هو مخفي  
هذا المقام فارجع اليه  
قوله على امور معدمية او اعتبارية  
ومن جعلتها الارادة الجزئية للعبد  
هذه القائدين بانها حال لا موجودة  
ولا معدومة صرفاً

انفكك للدوام عن الزوم مما لا يجدى في المقام بل لابد من استلزام الدوام  
 للزوم فليس بشئ لان الزوم بين شئين ليس بمحمل جاعل بل هو حيث  
 وجد مقتضى طبيعة المزوم فلا يمكن انفككه عن الدائم المزوم  
 فقولهم الدوام لا ينفك عن الزوم سالية ضرورية كما لا يخفى ويقتضى  
 على المحشى انما يمكن مجرد الدوام اذا حمل قولهم دفع السند المساوى  
 مفيد على الدائمة ويبطل ما نقل عن الشيخ من ان مطلقات العلوم  
 ضروريات الا ان يكون مبنيا على تخصيص العلوم بالحكمة قوله  
 اذنا ان نقول بطلان احد المتساويين لا ينفك الخ لان تقضي  
 المتساويين متساويان اقول فيه نظر من وجوه الاول ما اشار اليه  
 من ان تحقيق المثل المساواة فيما لم يوجد فيه علاقة الزوم لا يمكن  
 الا بتحقيق دوام وقوعهما فيكون ابطاله منافيا لغرض المناظر فذلك الدفع  
 على تقدير وجوده لا يكون مفيدا موجها بخلاف ما اذا كانت المساواة  
 بعلاقة الزوم لصديق الزومين الكلبيين من الجانبين وان لم يقع  
 شيء منهما في الواقع فيمكن ابطاله اطلاقا ملائما لغرض المناظر اللهم  
 الا ان يجوز ذلك في البحث الارامى وهذا الوجه متوجه على الشارح  
 ايضا الثاني ان اراد ان بطلان احدهما لا ينفك عن بطلان الآخر  
 في اعتقاد المانع فهو ممنوع كيف وانما لا ينفك اذا علم المانع المساواة بينهما  
 ويجوز ان لا يعلمها المانع اذ لا يلزم من تحقق المساواة العلم بها بل ربما  
 لا يعلمها المانع وهو ظاهر وان اراد انه لا ينفك عنه في الواقع فسلم لكن  
 لا يتفرع عليه قوله فدفع السند المساوى يكون الخ اذا منع لا يدفع  
 بالفعل ما لم يرتفع احتمال النقيض بطلان ذلك النقيض في اعتقاده المانع  
 وذلك غير مرتفع مع تجوز الانفكك بين السند والنقيض قطعا وكيف  
 يرتفع احتمال النقيض بابطال السند في مثل قوانا لا نسلم ان الافلاك  
 تسعة كيف والارض ساكنة في الوسط او القمر واحد وفي مثال المكثين  
 في قولنا لا نسلم ان زيدا لم يمكث هناك في ذلك الوقت كيف وقدمك

هناك عمرو في ذلك الوقت نعم لو كان المراد من السند المساوي ماهو  
مساو في زعم المانع لم ذلك لكن المراد ماهو مساو في الواقع او اعم الثالث  
انه لو تم فانما يتم في المطلب الظني بناء على ان الظن لا يتوقف  
على الاستلزام الكلي كافي الاستقراء والتثيل ولا يتم فيما اذا كان المطلب  
برهانيا قطعيا كما ذكره بعض الافاضل واما ما اورده بعضهم من ان قولهم  
تقيضا المتساويين متساويان مخصوص بما عدا تقايض المفهومات  
الشاملة كاللاشيء واللا يمكن العلم وبغير المفهومات السلبية كاللا شريك  
الباري والاجتماع النقيضين لاحتياج بيانه الى انعكاس السالبة  
الحزبية في غير الخاصيتين كإفصله المحشى في حاشية التهذيب فليس بشي  
اذا للكلام في الاستناد الواقعة في كلامهم ولذا حصروها في الاعم  
والاخص والمساوي استقراء ولم يجعلوا المباني قسما لانه لا يستند به  
ما قل كما لا يستند بشي من المفهومات الشاملة واما المفهومات السلبية  
فلا يتوجه الإيراد بها ايضا اذ ان الكلام هناك في المتساويين بحسب الجمل  
والكلام ههنا في المتساويين بحسب التحقق وهذه المساواة لا تحتاج الى  
انعكاس السالبة الجزئية بل ثبت بمجرد صدق المتصلتين الكليتين من الحائنين  
بان يقال متى عدم الشريك عدم اجتماع النقيضين وبالعكس والاوقع المحال  
قوله يكون مع دفع المنع اى يدوم له دفع المنع مطلقا سواء وجد معه  
شرط المساواة او لا وان لم يلزم احد الدفعين فلا خير نوهنا القدر  
كاف اذ الفرض دفع المنع بالفعل لا بالضرورة وفي بعض النسخ يدل على  
دفع المنع وهو للاشارة الى اننا بطلناه يكون مع بطلان النقيض في اعتقاده  
المانع واورد عليه بان الاستلزام مأخوذ في مفهوم الدلالة فيكون عين  
الدليل الاول لا تفيده وفيه ان المأخوذ في دليل الشلح هو الاستلزام  
بين العلومين كما يدل عليه قوله بطلان احد المتساويين الخ والمأخوذ  
في الدلالة هو الاستلزام بين العلومين فيكون غيره نعم فيجبه عليه ان اللزوم  
بين العلومين ممنوع ههنا لما ذكرنا آنفا قوله بادنى تغيير لان الدليل



في الحقيقة هو المقول ومن البين ان معنى قولهم يلزم من دفعه دفع  
 المنع الخ انه لا ينفك عنه بالضرورة فلم يكن ههنا الانخير جهة الغضبة  
 من الضرورة الى الدوام فلا حاجة الى ما قيل هو للزوم الى عدم الانفكاك  
 وكلمة من الى كلمة عن ولم يستغل بتعريفه بحمل الزوم على اللغوى الذى هو  
 عدم الانفكاك لانه بعيد وان كان التحرر اولى من التغير قوله وما يقال  
 الخ فى اختيار الشق الاول وحاصله تحرر الصغرى المنوعة بالمشروطة  
 للعامة بالمعنى الاول بان يقال مرادهم كل سند مساو مادام عندنا  
 مساويا يلزم من دفعه دفع المعنى برفع المنع بدفعه بالضرورة وكل  
 سند كذلك فهو مفيد الابطال مادام بتدفع المنع بدفعه ينتج ان كل سند  
 مساو فهو مفيد الابطال مادام سندا مساويا وهو المطلوب في دفع  
 المنع الذى اوردته الشارح على تلك الصغرى اذ لو بطل السند المساوى  
 بشرط المساواة ولم يطل التقيض لم يكن مساويا له لانفكاك احدهما  
 عن الآخر حيث هو خلاف المفروض فهو بشرط كونه مساويا  
 يلزم من بطلانه بطلان التقيض قطعا ولم يحملها على المشروطة بالمعنى  
 الثانى اعنى الضرورة فى وقت الوصف الضوائى لمبا تقرر فى محله  
 ان الضرورة فى وقت الوصف انما تصدق حيث يكون الوصف ضروريا  
 للذات فى وقته ولذا صدقت المشروطة بالمعنى الثانى فى قولهم كل  
 مختصف مظالم مادام مختصفا ولم تصدق فى قولهم كل كاتب مخترك  
 الاصابع مادام كاتبيا وانما صدقت فيه المشروطة بالمعنى الاول الحاسكة  
 بالضرورة على الله ان بشرط الوصف ووصف المساواة كالكتابة  
 ليست ضرورية فى وقتها للسند المساوى المحرد عن الزوم وان كانت  
 دائمة له لانه اذا لم يكن انفكاك احدهما عن الاخر فقد امكن  
 انفكاك وصف المساواة عن كل منهما واذا لم يكن المساواة ضرورية  
 لذلك السند فى شئ من الاوقات فلا يكون ما ثبت له بمبدخلتها اعنى  
 اندفاع المنع بدفعه ضروريا بالذات ذلك السند وقت المساواة وان كان

ضروريا له بشرط المساواة فلا تصدق المشروطة بالمعنى الثاني ولذا  
 لم يقل مادام مساويا مع انه الاوفق لقولهم لا يدفع السند الا اذا كان  
 مساويا فان قلت المشروطة بالمعنى الثاني اعم مطلقا من المشروطة  
 بالمعنى الاول عند القائل اعني الفاضل العصام وعند المحشي اتباعا للعلامة  
 التفتازاني وان كانت اعم من وجه عند العلامة النقطب الرازي فاذا  
 صدقت المشروطة بالمعنى الاول ههنا صدقت المشروطة بالمعنى الثاني  
 عندهم قلت كون المعنى الثاني اعم مطلقا من المعنى الاول مبني على  
 ان الشيء مالم يوجب لم يوجد فيكون كل موجود ضروري الوجود  
 في وقته وحيث لا ينفك الدوام عن الضرورة والضرورة كما هو التحقيق  
 السابق وهذا الجواب من القائل مبني على الانفكاك الدوام عن الضرورة  
 ولذا احتج الى المشروطة بالمعنى الاول وحيث لا يكون كل موجود  
 ضروريا في وقته بل يكون بعضه غير ضروري كالكتابة وغيرها مما  
 استند الى الفاضل المختار فلا بد ان يصار الى العموم من وجه بين المعنيين  
 قوله بشرط كونها متساويين تفسير بلازم المشروطة اذا المساواة  
 من الجانبين والمراد السند المساوي بشرط كونه سندا مساويا كما يشير  
 اليه المحشي ثم نقول لا يخفى ان لبس المراد ما هو مساو في زعم المتابع فقط  
 والا لما نفع ابطال المساوي في الواقع لافي اعتقاده بل المراد اما مساوي  
 في الواقع او اعم وعلى تقديرين يتجه عليه مثل ما اوردناه على المحشي قبحا  
 اختاره بقوله على ان مجرد الدوام الخ من انه ان ارادته بشرط المساواة  
 يلزم من بطلانه بطلان النقيض عند المانع فمنوع لجواز ان يكون مساويا  
 في الواقع ولا يكون مساويا في اعتقاده وحيث لا يجرى ابطاله لا يرتفع  
 احتمال النقيض عنده نعم ابطال المساوي في الواقع بشرط كونه مساويا  
 في اعتقاده المانع يستلزم ارتفاع احتمال النقيض وايدفاع المانع لكن  
 الحمل على المشروطة لا يفيد ما نريد اشتراط النوع الذي هو  
 المساوي في الواقع او اعم وان اراد ان بطلانه بذلك الشرط يستلزم

بطلان النقيض في الواقع فسلم لكن لا يجب ان دفاع المنع هذا القصد  
 لجواز ان يبطل النقيض في الواقع ولا يعلم المانع فان قلت قد يكون  
 بطلان النقيض لازما غير بين لبطلان السند اللازم فكما ان النافع  
 في ابطال السند اللازم ابطاله وحده او مع بيان اللزوم فكذا النافع  
 ههنا ابطاله وحده او مع بيان المساواة قلت قد عرفت انه لا يمكن بيان  
 المساواة فيما تجرد عن علاقة اللزوم الا ببيان تحقيقهما في الواقع وبعد  
 بيان المحلل تحقق السند والنقيض لا يجوز له ابطالهما لا تحقيقا ولا زاما  
 فالحق ان ابطال المساوي المجرد عن اللزوم على تقدير افادته انما يكون  
 مفيدا في المباحث الازامية ولعل الشارح والقائل حلا كلام القوم  
 على بيان مطلق الوظائف تحقيقا كانت او ازامية بناء على تعميم  
 قصد اظهار الصواب مما في الباطن وظاهر الحال فقط حيث يدفع  
 ما وردناه على القائل ههنا وعلى الشارح فيما سبق قوله على تقدير  
 تمامه الخ فينبى اشارة الى منع الاستلزام بعد هذا التحرير بناء على  
 ان المساواة اعم من اللزوم كما مر ولا يخفى فساد ما لان المساواة اعم  
 من اللزوم لذات السند المساوي لامن اللزوم للذات المأخوذة مع وصف  
 المساواة كما هو معنى المشروطة بالمعنى الاول بل المساواة مستلزمة  
 لذلك اللزوم بالبرهان الذي قد مناه من انه لو انفك احدهما عن الآخر  
 لزم خلاف المفروض وهو اجتماع النقيضين وهذا كما ان تحريك الاصابع  
 غير ضروري لذات الكتب في شيء من الاوقات وضروري للكتبة  
 المأخوذة مع وصف الكتبة بل الحق انه اشارة الى ما قد مناه يعني انه  
 انما يفيد الاستلزام بين البطلانين في الواقع وهو لا يوجب بطلان  
 النقيض في اعتقاد المانع فلا يلزم من دفعه دفع المنع واندام له ههنا  
 مراده وقد اشرنا الى ان الدوام بين الدفيعين ممنوع ايضا فليس ما اخبره  
 فيما سبق اولى من ذلك من هذه الجهة وان كان اولى من جهة ما ذكره  
 بعد قوله انما يدل الخ اي انما يدل على صدق المشروطة الصامدة

قوله ولا يخفى فساد ما لان المساواة اعم من اللزوم  
 الان جعل مراده على ان المساواة اعم من اللزوم  
 حسب الواقع او الاعم منه وما  
 اعم من لزوم احد  
 المتساويين للآخر في اعتقاد  
 المانع فيثبت بجمع الى ما ذكرنا  
 ولا يخفى ان حله عليه بعيد جدا

او الخاصة مع انهم افادة ابطال المساوي وقت المساواة مطلقا  
 سواء اخذ مع شرط المساواة لولا بشرط المساواة فقط فحينئذ لا يتم  
 التقريب. فان قلت قد تقرر في باب المحتلطات ان النتيجة انما تكون  
 كالصغرى اذا كانت الكبرى احدى للوصفيات الاربع اعني المشروطتين  
 العامة والخاصة والعرفيتين العامة والخاصة واذا كانت الكبرى  
 غيرها تكون النتيجة كالكبرى في الجهة والكبرى ههنا وقتية قائلة بان  
 كل ما يلزم من دفعه دفع المنع فهو مفيد لابطال وقت لزوم دفع المنع  
 بدفعه ان جعل نفس اللزوم محمولا في الصغرى او قائلة بان كل ما يدفع  
 المنع بدفعه فهو مفيد لابطال وقت اندفاع المنع بدفعه ان جعل  
 اللزوم والضرورة جهة الصغرى المشروطة فعلى هذا يكون النتيجة  
 وقتية كالكبرى قائلة بان سند مساويا فهو مفيد لابطال وقت كونه  
 مساويا وهو بعينه معنى قولهم لا يدفع الا اذا كان مساويا قلت لما  
 كان كلام القائل مبني على انفكك الدوام عن اللزوم كما عرفت كان  
 كلام المحشي ايضا مبني على انه بعد تسليم انفكك الدوام عن اللزوم  
 المبادل على ذلك اذ قد عرفت ان اندفاع المنع بدفعه انما كان لازما  
 وضروريا لذلك السند بشرط المساوات ان غير الضرورية في وقتها  
 واذا لم يكن الشرط ضروريا في وقته فاطمك بالمشروط به واذا اتنى  
 اصل اللزوم اتنى لزوم بالطريق الاول قنلا يكون عنوان الموضوع  
 ضروريا لذاته في وقت ذلك العنوان في شيء من هاتين الكبيرتين فلا تصدق  
 شيء منهما مشروطة بالمعنى الثاني ولا وقتية لما عرفت ان الضرورية  
 في وقت الوصف العنوانى في امثاله انما تصدق حيث يكون العنوان  
 ضروريا في وقته لذاته والحكم فيما عدا المشروطة بالمعنى الاول  
 من الوجهات انما هو على الذات لاعلى الذات المأخوذة بشرط العنوان  
 وانما تصدق كل من الكبيرتين مشروطة بالمعنى الاول ايضا قائلة بان كل  
 ما يلزم من دفعه دفع المنع او كل ما يدفع المنع بدفعه فهو بهذا الشرط

مفيدة الابطال وحيث يكون النتيجة كالصغرى مشروطة كما قاله  
المجشي ومن ههنا يعلم ان شيئا من هاتين الكبيرتين لا تصدق ضرورة  
مطلقة حاكمة بضرورة المحمول لذات الموضوع مادام ذاته موجودا  
اذ الحكم فيها ايضا على مجرد الذات لا على الذات بشرط الوصف فان قيل  
يجوز ان تكون الكبرى عرفية عامة او خاصة او دائمة مطلقة فيكون  
النتيجة عرفية بخلاف الضرورة المخصوصة بالصغرى على الاول ودائمة  
مطلقة كالنكبرى على الثاني فلا يجوز حصر دلالة الدليل في الافادة بشرط  
المساواة قلنا الحصر اضافي بالنسبة الى سائر الضروريات محافظة  
على ظاهر قولهم مطلقات العلوم ضروريات اذ على تقدير حمل مسائل  
هذه العلم على غير الضروريات كالدائمة والعرفية يكون اشتغالهم باخذ  
اللزوم في الدليل من فضول الكلام لان الدوام بين الدفعين كاف  
في اثبات المراد حيث مع ان التوقيت بوقت المساواة باي عن حمل  
النتيجة على الدائمة المطلقة على ان نقول ربما يكون السند الواحد  
مساويا لبعض المقدمة قيل فخر بها ولا يكون مساويا له بعد فخر بها  
لرفع منع اخر وربما يكون الامر بالعكس فلا يصدق الحكم بافادة  
الابطال على كل سند مادام موجودا والسند موجود ما لم يدل على  
بطلانه دليل قوله والظاهر ان دفع السند المساوي الخ يعني  
ان الظاهر ان دفعه مفيد عندهم مطلقا لا بشرط المساواة اذا اظهر  
من كلمة اذا في قولهم لا يدفع السند الا اذا كان مساويا هو التوقيت المحض  
لا التوقيت مع الشرط فالظاهر ان مدعاهم وقتية او مشروطة بالمعنى الثاني  
وكل منهما حاكمة على مجرد ذات الموضوع لا على الذات المأخوذة  
بشرط الوصف وايضا لو كان مرادهم الحكم بالافادة على السند المساوي  
المأخوذ مع شرط المساواة لا فادعدهم ابطال وصف المساواة بانه اعم  
مطلقا ومن وجه لان مجموع القيد والمقيد كما يبطل بابطال المقيد  
يبطل بابطال القيد مع انه غير مفيد عندهم كالدخل في سندية السند

اللهم الان يحمل مدعاهم على ان كل سند مساو بقيد ابطال ذاته  
 بشرط كونه سندا مساويا ولا يخفى انه خلاف الظاهر اذ الظاهر  
 ان يكون متعلق الابطال ما هو المحكوم عليه بالافادة فان كان مشروطة  
 بالمعنى الاول كان متعلق الابطال بمجموع القيد والمقيد بخلاف ما اذا حمل  
 على الوقتية او المشروطة بالمعنى الثاني فان متعلق الابطال حينئذ  
 ما هو المحكوم عليه بالافادة بعينه وايضا لو كان مرادهم ذلك لبقى  
 ابطال المساوي بدون ذلك الشرط في جانب حكم النفي من حصرهم  
 فيلزم ان لا يكون مفيدا مع ان ابطال سند الفردية لمنع الزوجية مفيد  
 سواء بشرط المساواة او بدونها اللهم الان يمنع الافادة بدون ذلك الشرط  
 ولا يخفى انه تجوز مرجوح وتلخيص كلامه في هذا المقام ان الظاهر  
 من كلامهم انهم انما حكموا بافادة الابطال على ذات السند المساوي  
 لا بشرط عنوان المساواة فيحمل مدعاهم على المشروطة بالمعنى الثاني  
 او على الوقتية محافظة على ظاهر قولهم مطلقات العلوم ضرورات  
 فيثبت لابد من حل الصغرى المنوعة والكبرى على المشروطة  
 بالمعنى الثاني او الوقتية بناء على ما هو التحقيق من ان الدوام لا ينفك  
 من اللزوم ليدل الدليل على ما هو المدعى اذ المساواة على هذا يكون  
 ضرورة للسند المساوي في وقتها فكذا ما ينفعها من الحد الاوسط  
 بخلاف ما اذا حملنا على المشروطة بالمعنى الاول بناء على انفكاك الدوام  
 عن الضرورة فان تقرب ذلك الدليل غير تاما حينئذ وان خص العلوم  
 في قولهم بالعلوم الحكيمة فيحمل مدعاهم على العرفية فيثبت لاحاجة  
 في الدليل الى اخذ اللزوم اذ مجرد الدوام بين الدفعين يكفي في اثبات  
 هذا المرام وانت خير بانه لا يلزم من عدم اعتبار القوم وصف المساواة  
 مع الموضوع في حكمهم هذا عدم اعتبار المعلن ايها حين الابطال  
 حتى يتوجه ما اوردوا عليه بانه مناف لما سلف منه من ان المعلن يحتاج  
 في ابطاله لاثبات المقدمة الى اعتبار المساواة ليتحقق اثباتها اذ لو لم يثبت

المساواة عند الخصم لم يكن بطلان التقبض من بطلان السند مسلما عنده  
 فلا يندفع منه فلو وصف المساواة مدخل في افادة الابطال البتة فلي تأمل  
 في هذا المقام فانه من مطارج الافهام قوله واما الثاني فلا ناسم  
 الخ هذا منع لبطلان التالي على تقدير كونه تقييدا اى لانسام ان ذلك اللازم  
 لخلاف رأيهم لجواز ان يكون مرادهم افادة ابطال المساوى اللازم لاجل  
 مساو ويؤيده ما في شرح الاداب المسعودي وفيه بحث من وجوه الاول  
 ان مراد القوم انما يتأيد بكلام انفسهم لا بكلام واحد منهم اذ ورد عليه ايضا  
 انه خلافاً رأيهم الثاني لو سلم انه اعلم بمرادهم فانما يكون كلامه المذكور  
 مؤيداً لو كان ذلك الكلام تحريراً لمرادهم والظاهر انه تغيير الباطل الى الحق  
 عنده اذ اللازم اعم من المساوى والاعم المطلق اللازمين اللهم  
 الا ان يحمل على التغير من وجه اى من جهة نفع ابطال الاعم  
 وعلى التحرير من جهة ان مرادهم بالمساوى ما هو اللازم الثالث  
 انه هادم لكلامهم بناء على نفع ابطال الاعم اللازم ولا شيء من الهادم  
 بمؤيد وهو من دفع بما قدمنا قوله فلي تأمل اشارة الى وجوه الابحاث التي  
 قدمناها او اشارة الى ما قيل من دفع المناقاة المتوهمه بين هذا الجواب  
 وبين قوله والظاهر ان دفع السند الخ بان الاول مبنى على الظاهر  
 والثاني مبنى على الجواز ولا ينافي بينهما اوبان الاول مبنى على رأيه والثاني  
 مستند الى القوم انتهى وفيه ملقيه والاولى انه اشارة الى دفع المناقاة  
 لتحقيقه بينه وبين ما اختاره فيما سبق من ان مجرد الدوام يكفي في المرام  
 لان مقتضى هذا الجواب ان يبقى ابطال المساوى المجرد عن الزوم  
 في جانب حكم النفي من حصرهم فلا يكون مفيداً بان الحكم بالافادة  
 مبنى على تحقيق المحشى كما يؤيده قوله اذ لنا ان نقول الخ فلا ينافي  
 ما هو المشهور عندهم كما يدل عليه قوله عندهم ههنا او اشارة  
 الى دفع التناقض الذي اوردوه عليه في الجواب الاول بما فصلنا اولى بعض  
 ما اوردناه على جوابيه عن الاول قوله ويمكن ان يجاب الخ لبس

هذه اجوابا باختيار الشق الثاني كما ينوهم من ايراده في سلك الجواب عنه  
ولا باختيار كل من الشقين كما وهم بل جواب باختيار الشق الاول فقط  
كما قال بعضهم لكن لما ذكره من دلالة قوله وح بنطبق الدليل الخ  
لما قدمنا ان جملة على التقييد تضمن الاشارة الى دليل الحكم بقاعدة  
ان التعلق على المشتق يقتضى عليه المأخذ ولذا اورد الشارح على ذلك  
الدليل بقوله فان قيل السبب على ما نقلتموه الخ مطلقا لا على تقدير  
الشق الاول فقط كما استعرف وايضا يجوز ان يكون قوله وحيث  
ينطبق الخ اشارة الى الجواب باختيار الشق الاول بعد الجواب  
باختيار الثاني بل هو الاظهر بل لاجل ان التقييد في الشق الثاني  
يعنى تقليل الاشتراك لا بمعنى ايراد القيد مطلقا كما شاع كان او مخصوصا  
والا لم يصح التقابل بين الشقين اذ لا تقابل بين ايراد الوصف للكاشف  
وبين كون ذلك الوصف لمحض الاشارة الى الدليل ومن اليى انه  
اذا اخص المساوى في عرفهم باللائم لم يكن ذلك الوصف مخصوصا  
بل كاشفا فلما معنى لكونه جوابا باختياره مخصوصا نعم يصح ان يقال  
لازم انه خلاف رأيهم لجواز ان يكون المساوى في عرفهم ما هو المتلازم  
كما لا يخفى قوله تلازم انما احتاج الى اعتبار الزوم من الحاشية  
مع ان لزوم السند كاف في نفع الابطال لقولهم السند المساوى نافع  
للسائل استنادا وللمعلل ابطالا ولا يتم الاستناد بمجرد لزوم السند بل لابد  
فيه من لزوم المنع ولان اعتبار الزوم في جزء من المساواة دون جزء آخر  
تحكم ولان ذلك مبنى على خلل الشرطيات المأخوذة في مفهومات النسب  
على الزوميات ههنا فالزوم مضى في جميع النسب الاربع المتصورة  
بين السند والنقيض قوله لكن رد لا يخفى ان ايراد الشارح على تقدير  
الشق الاول بطريق المنع فلا يجاب عنه الا بالاستدلال فلذا اجاب  
عنه المحشى تارة باثبات المقدمة المنوعة بالبنا على التحقيق وتارة بتغير  
الدليل وهذا الجواب الذى ذكره الشارح في الحاشية باثبات المنوع



ايضا ولذا احتاج الى الادعاء وذلك المنوع هو الصغرى المنوعة  
ان كانت كلية لو لتقريب ان كانت جزئية وقوله وحينئذ ينطبق  
الدليل الخ بلايم الثاني وهذا اليراد نقض اجالى لدليل الاثبات  
بانه لو صح ان المساوى في عرفهم ما هو المتلازم لها حصرا السند  
في هذه الاقسام الثلاثة لكنهم حصروه فيها بقوله يلزمون بينهما  
لو قال بلاتلازم بينهما لكان ملائما للسوق ولا تدراج الواسطة الثانية  
فيهما من واضطى المحشى وامله مبنى على التمثيل او على درج ما كان  
للزوم من جانب فقط في الاعم والاخص بناء على ان اعتبار الزوم  
في المساوى يقتضى اعتباره في الاعم والاخص من جانب فقط دون  
جانب آخر فيصبر فيهما اليحباب الزوم الكلى من جانب وسلبه من جانب  
آخر وسيجى ما يتعلق به قوله وهى المساوى والاعم والاخص الخ  
لا يخفى ان السند الاعم من وجه داخل في الاعم والاخص اذ لم يقيد بالمطلقين  
وكل ما هو اعم من وجه اخص من وجه آخر فهو اعم داخل في الاعم  
واما داخل في الاخص او هو من حيث عمومته داخل في الاعم ومن حيث  
خصوصته داخل في الاخص وهو الاوجه هذا واما اخراجه عن الاقسام  
الثلاثة وجعله مندرجا في المبين بناء على ان المراد هو التباين في الجملة  
كلما كان اوجزيا فلما لا يرتضيه الفطرة السليمة لانها اكثر وقوعا من الاعم  
المطلق لانه اشبه بالمساوى والمساوى منه فهو اقرب الى زعم الصحة  
فجعل الاعم المطلق من اقسام التقسيم الاستقرارى دونه ترجيح المخرج  
قطعا بقوله وقبى انه الخ منع لقوله مع انهم حصروه فيها  
وضاضله لانهم حصروه فيها كبف وهو حصر باطل لا يصدر  
عن القوم لانه اما حصر غير حاضر لخروج المبين واما حصر الثاني  
في نفسه وقبى وهو الاعم الغير الصحيح بقوله بخولزان يكون  
السند مبينا في الواقع وان لم يكن مبينا في الزعم اذا الاستاد بزعم الصحة  
والصحيح الذى هو المقوى في الواقع مخصر في المساوى والاخص المطلق

قوله ولذا احتاج الى الادعاء  
لانه قال في الماشية المهم  
الا ان يدعى ان السند المساوى  
في عرفهم ما يكون لازما للمنع كما  
ان المنع لازم له فاعلم انه لا يلزم  
قوله كان المنع لازما له حل المحشى  
على معنى ما يكون بينه وبين المنع  
لا يلزم من الجائز

فيكون المباني في الواقع اما مساويا والاخص مطلقا في الزعم وكذا الكلام  
 في سائر الاسانيد الغير الصحيحة في الواقع كالاعم مطلقا او من وجه  
 وانت خبير بان للشارح تغيير الدليل النقيض بان يقول لو كان متعارفهم  
 في المساوي ذلك لثبت واسطة سواء جعل التقسيم ثانيا باخراج الاعم  
 والمباني او ثانيا باخراج المباني اوربا عيا بادراجة في الاقسام لان  
 تلك الواسطة واسطة بين اقسام الكل تأمل قوله فالاولى الخ  
 اى الاولى للشارح في الردان يعتبر في المقسم السند الصحيح ويقول  
 لكن على هذا يلزم ثبوت واسطة بين قسمي السند الصحيح المساوي  
 والاخص مطلقا ويحذف الاعم من البين فان ما قصده من الابرار  
 يتم بهذا القدر ولا يرد عليه ما ذكرنا وانما لم يقل فالصواب للاشارة  
 الى امكان دفع ما اورده باختيار شق ثالث هو ان يراد حصر السند الواقع  
 في ابحاثهم زعم الصحة والعقل لا يزعم المباني صحيجا بخلاف الاعم المجامع  
 مع المنع في الجملة ومن المجاب ما قيل انما قال فالاولى لجواز ان يعتبر  
 السند المطلق ويحمل الحصر على الاضافي بناء على عدم الالتفات  
 الى المباني او يعتبر السند الصحيح والاعم صحيج عند من جوزه انتهى  
 اذ لم يستمع الحصر الاضافي في حصر التقاسيم من غيره وانما يتصور ذلك  
 في الحصر بواحد من طرق القصر كما يحى مثله من المحشى في قولهم  
 لا يدفع السند الا اذا كان مساويا ولعله منشأ غلطه وايضا ان اراد  
 بصحة الاعم صحة وقوعه في ابحاثهم زعم الصحة فيجوز الكلى لا البعض  
 وان اراد صحة دخوله في مفهوم السند عند من فصره بما يذكر لتقوية  
 المنع زعم المانع فلا يجده لان المراد من الصحة هو التقوية في الواقع  
 ولذا انحصر الصحيح في المساوي والاخص وان اراد التقوية في الواقع  
 فلا يجوز غاقل ويجه على المحشى ان كون واسطة الشارح سندا  
 صحيجا بعد انفكاك النوم عن الزوم محل نظر وكيف يكون نطق الانسان  
 سندا صحيجا المنع عدم صهالة الفرس وهو ظاهر فالاولى ان يثبت الواسطة

بين اقسام التقسيم الرابعي قوله على ان الحصر استقرائي الخ  
 اي لو سلمنا انهم حصروه فيها فلان سلم انه لو كان المساوي في عرقهم ذلك  
 لما حصره فيها وانما يلزم ذلك لو كان حصرهم حصرا عقابيا وهو م  
 فاقبل العلاوة منع لبطان التالي وما بعدها منع لللازمة وزعم  
 بعض الافاضل ان معنى قوله فالاولى الخ ان الاولى في نسبة الحصر الى القوم  
 ان ينسب حصر السند الصحيح فاورد عليه بان واسطة الشارح واسطة  
 بين قسمي الصحيح ايضا ولا تندفع الاجمالة على الاستقرائي ايضا فالظاهر  
 ان يحذف كلمة على ويقال فالاولى ان يصير السند الصحيح ويدعى كونه الحصر  
 استقرائيا ولا يخفى انه مبني على التوهم الفاسد على ان الصحيح منحصر في القسمين  
 قطعاً وبما يدل على ان العلاوة جواب آخر لا متعلقة بقوله فالاولى الخ  
 ما ذكره في بعض النسخ يدل قوله وفيه انه ان اراد الخ حيث قال  
 ويمكن دفعه بان الحصر استقرائي وتحتق الصورة المذكورة غير معلوم  
 وبهذا يتدفع ما يمكن ان يورد على الحصر من انه ان اراد حصر مطلق  
 السند في الاقسام المذكورة فهو ظاهر المنع لجواز ان يكون السند مبينا  
 في الواقع وان اراد حصر السند الصحيح فيها فالاعم خارج عنه فلا يجوز  
 عده منها وبالجملة لا بد من ذكر المباني اترك الاعم انتهى اقول حاصل  
 الاندفاع كما اشترنا باختصار شق ثالث هو ان يراد السند المحقق الوقوع  
 في ابحاثهم زعم الصحة والاعم مطلقا كان او من وجه واقع ولذا وقع  
 منهم الدخول في السند بانه غير صالح للسندية لانه اعم مطلقا او من وجه  
 بخلاف المباني هذا وفي دفع ابراده بما يدفع به ما يرد عليه ترضى له  
 بانه يرد عليه انه لا وجه لتترك المباني وان حمل الحصر على الاستقرائي  
 لدفع ذلك فلا وجه لاراده باثبات الواسطة لان ابراده يندفع بذلك  
 ايضا لان واسطته غير محققة كالمباني قوله ان اعتبر الزوم فيها  
 الخ بتحقيق هذا القسم يقتضي نوع بطل في المرام فاعلم انه يتصور اعتبار  
 الزوم ههنا على وجهين الوجه الاول زيادة الزوم على ما هو المشهور

فيكون اللزوم مقبلا وجوداى ايجابا فقط فالمعتبر في المساواة لزوم  
 الاجتماع كليا من الجانبين وفي العموم والخصوص المطلق هو لزوم  
 الاجتماع كليا من جانب ولزوم الانفكاك في الجملة من جانب آخر وفي العموم  
 والخصوص من وجه هو لزوم الاجتماع والانفكاك في الجملة من الجانبين  
 فكل من المساوي والاعم والاخص بهذا الاعتبار اخص مطلقا من نفسه  
 بحسب المشهور لان لزوم الاجتماع والانفكاك اخص مطلقا من الاجتماع  
 والانفكاك الوجه الثاني ان يعتبر في المساواة وجودا وفي العموم  
 والخصوص وجودا وعدم اى ايجابا وسلبا فالمعتبر في المساواة هو  
 اللزوم الكلي من الجانبين وفي العموم والخصوص مطلقا هو اللزوم  
 الكلي من جانب وسلبه من جانب آخر سواء انفك احدهما عن الآخر  
 في الجملة اولا وفي العموم والخصوص من وجه هو اللزوم الجزئي من الجانبين  
 مع سلب اللزوم الكلي منهما سواء انفك كل منهما او احدهما فقط  
 عن الآخر في الجملة اولم ينفك اصلا بناء على ان اثبات الواسطة مبنى  
 على جواز انفكاك الدوام عن اللزوم الكلي وهو ظاهر فالمساوي بهذا  
 الاعتبار اخص مطلقا من مساوي المشهور ايضا لان اللزوم اخص  
 مطلقا من الدوام لا بقوله بل المساوي بكونه من الاعتبارين اعم من وجه  
 من مساوي المشهور لان اللزوم بين شيئين لا يتوقف على تحققهما  
 في الواقع بخلاف المساواة لانا نقول للتحقيق المعتبر في المساواة اعم  
 من التحقق الحقيقي كما في المساواة بطريق الاتفاق ومن التحقق المفروض  
 كما في المساواة بطريق اللزوم بدليل قولهم ونقيضا المتساويين متساويان  
 وقولهم الملزوم اما اخص او مساو وكذا التحقق في العموم والخصوص  
 بدليل قولهم ان قبض الاعم اخص ونقيض الاخص اعم اذ التحقق  
 في الواقع احد النقيضين ولبس كل ملزوم متحققا والاعم والاخص  
 مطلقا بهذا الاعتبار اعم من وجه منهما بحسب المشهور لاجتماعهما  
 فيما وجد لزوم كلي من احد الجانبين مع انفكاك احدهما في الجملة

كالانسانية والحيوانية وينفك المشهور ان فيما لم يوجد لزوم كلي  
 بينهما مع انفكاك في الجملة كوجود زيد ووجود البصر ومن هذا القيسيل  
 واسطة المحشى في الشق الاول وبالعكس فيما يوجد للزوم الكلي من احد  
 الجانبين فقط بلا انفكاك بينهما اصلا كواسطته في الشق الثاني واما  
 الاعم والاخص من وجه بهذا الاعتبار فاعلم مطلقا منهما بحسب المشهور  
 لان بين كل مجتمعين ومنفكين في الجملة لزوما جزئيا مع سلب للزوم  
 الكلي منهما بدون العكس اما الاول فلانه اذا اجتمع شيان في الجملة  
 كان المقارنة بينهما من الاوضاع الممكنة الاجتماع مع كل منهما ولا شك  
 ان كلا منهما مع وضع المقارنة للآخر يستلزم الآخر واما ما ذهب اليه  
 بعضهم من ان بين كل شيئين حتى النقيضين لزوما جزئيات برهان  
 من الشكل الثالث بان يقال كلما تحقق احدهما وكلا تحققا تحقق  
 الاخر فمع انه يوجب اندراج المتساين في الاعم والاخص من وجه ههنا  
 وينفي للزوم الكلي من اصله لتبوت للزوم الجزئي حيث يد بين كل ملزوم  
 وتقبض لازمة مغلطة ظاهرة قد سبق حلها في بحث الدليل واما الثاني  
 فلقد فهم بدون المشهورين في واسطة الشق الاول وواسطة الشارح  
 فنقول ههنا بحث هو ان قيد فقط في قوله ان اعتبر للزوم من احد الجانبين  
 فقط يقتضي تخصيص القسمين الاخيرين بالاعم والاخص مطلقا اذ للزوم  
 المختص بجانب واحد هو اللزوم الكلي الغير المتصور في الاعم والاخص  
 من وجه لاللزوم الجزئي المتصور فيهما المنعكس الى نفسه من جانب اخر  
 وذلك التخصيص مما لا دليل عليه في كلام الشارح ولا في كلام القوم بل  
 غير صحيح في نفسه لما اشترنا ان السند الاعم من وجه اكثر وقوما في اجابهم  
 من الاعم المطلق كيف وهو سيصريح بان السند يجوز ان يكون اخص  
 من وجه من قبض المقدمة ويمكن دفعه عنه بان ذلك التخصيص وقع  
 من الشارح والمحشى جرى على وفق زعمه وان لم يكن مرضيا عنده  
 وذلك لانه لما اعتبر التلازم من الجانبين في المساوي فالظاهر ان يكون

المساوي الغير المتلازم مع المنع واسطة سواء وجد للزوم الكلي من احد  
 الجانبين او لم يوجد اصلا فانظروا للشارح في اثبات الواسطة ان يقول  
 بـلا تلازم بينهما لكنه انما لم يقل كذلك لاجل انه اذا ثبت للزوم الكلي من احد  
 الجانبين فقط لا يلزم ان يكون واسطة لجواز ان يندرج في الاعم  
 والاخص بناء على جواز اعتبار الزوم فيهما ايضا على الوجه الثاني  
 لاعلى الوجه الاول والالم يندرج فيهما ويكون العدول عن عبارة  
 التلازم عشا او الانفكاك فيه بالفعل كواسطة الشارح فضلا  
 عن لزوم الانفكاك بالفعل كما يقتضيه الوجه الاول بخلاف واسطة الشارح  
 فانها واسطة سواء ابقيا على ما هو المشهور فيهما واعتبر الزوم فيهما  
 على الوجه الاول او على الوجه الثاني وفي هذا التزديد من المحشى  
 مع تخصيص كل شق بواسطة واحدة تليه اشارة الى جميع ذلك وبالجملة  
 في عدول الشارح في واسطته عن عبارة التلازم الظاهرة اشارة الى جواز  
 اعتبار الزوم فيهما على الوجه الثاني ومن البين ان اثبات الواسطة  
 منه مع تجويز ذلك انما يصح اذا خصص الاخيران والالاتدرج واسطته  
 في الاعم والاخص من وجه لما عرفت ان بين كل مجتمعين في الجملة لزوما  
 جزئيا لا محالة وقد نفى للزوم الكلي بينهما ولاجل ان اثبات الواسطة  
 ههنا مبني على تخصيص الاخيرين دفعهما المحشى بتعميمهما حيث قال  
 في الحاشية ههنا يمكن ان يقال المراد من الاعم والاخص اعم من ان يكون  
 مطلقا ومن وجه والزوم معتبر فيهما وجودا وعدما مع الاجتماع  
 في الجملة وحيث يندرج فيهما هذه الواسطة بل واسطة الشارح ايضا  
 فتفطى انتهى ثم نقول بعد ذلك ههنا نظروا من وجوه اما اولاً فلانه  
 يجوز ان يكون اثبات الواسطة من الشارح منبعا على تعميم الاخيرين  
 مع ابقائهما على ما هو المشهور او مع اعتبار الزوم فيهما على الوجه  
 الاول اي وجودا فقط والاكتفا بالواسطة الواحدة محمولا على التمثيل  
 والعدول عن عبارة التلازم لمجرد الايمان الى كفاية واسطة واحدة

في ابطال الجواب المذكور الا ان يقال ابتاؤها على ماهو المشهور  
 مقدوح بقوله على ما يقتضيه الخ واعتبار اللزوم فيهما على الوجه  
 الاول يوجب ان لا ينحصر نسبة السند الى المنع في الاربعة ولو بعد  
 تعميمهما سواء بقي البان على ماهو المشهور او اعتبر فيه لزوم الانفكاك  
 كلياً من الجانبين ايضا مع ان النسبة بين كل مفهومين سواء بحسب الحمل  
 او بحسب التحقق منحصرة في الاربعة عقلاً عند الكل بخلاف ما اذا اعتبر  
 فيهما اللزوم على الوجه الثاني كما نعرف واما ثانياً فلان ما ذكره  
 في الحاشية غير حاسم لمادة الواسطتين بالكليّة لان كلا منهما قسمان  
 قسم يشتمل على اللزوم الجزئي وقسم لا يشتمل على اللزوم اصلاً لا كلياً  
 ولا جزئياً والمندرج فيهما بما ذكره هو القسم الاول والثاني وما ذكرتم  
 من ان بين كل مجتمعين في الجملة لزوماً جزئياً لا محالة محل نظر كيف  
 ولا بد في اللزوم المتعارف من علاقة مشعور بها كلياً كان او جزئياً  
 ولا علاقة كذلك بين ركوب زيداً لسفينة وركوب عمرو الفرس وان اجتماعا  
 في زمان واحد وما ذكرتم في بيانه انما يفيد الاستلزام بينهما بشرط  
 المقارنة لا بدون ذلك الشرط لان نفس المقارنة غير واجبة لشيء منهما  
 بل هو احوال البحث فاذا جاز انفكاك الدوام عن اللزوم الكلي جاز انفكاك  
 الاجتماع في الجملة عن اللزوم الجزئي اللهم الا ان يقال لما كان شرط  
 المقارنة الممكنة شرط امر ممكن كان نفس ذلك الشرط من الاوضاع  
 الممكنة الاجتماع مع كل منهما كنفس المقارنة بخلاف شرط المقارنة  
 بين الضدين او النقيضين تأمل واما ثالثاً فلان قوله في الحاشية مع  
 الاجتماع في الجملة ان كان عبارة عن الاتصال الذي يتضمنه اللزوم اعم  
 من ان يكون اتصالاً في الوجود المحقق او في الوجود المفروض فاعتبار  
 اللزوم مغن عنه وان كان عبارة عن الاجتماع بالفعل في الوجود  
 المحقق فذلك حشو مفسد لان الدليل الذي اقيم على اللزوم الجزئي بين  
 كل مجتمعين في الجملة جار فيما لا يجتمعان اصلاً مع انتفاء اللزوم الكلي

في انفكاكهما بناء على ان دوام الاتصاك يجوز انفكاكه عن لزومه كدوام  
 الاجتماع وذلك الجريان بان يقال اذا لم يكن بينهما لزوم كلي امكن  
 اجتماعهما فيكون المفارقة بينهما وشرطها من الاوضاع الممكنة الاجتماع  
 مع كل منهما ونسوق الدليل فان تخلف الحكم فيهما بطل ذلك الدليل  
 فلا يثبت اللزوم الجزئي بين كل مجتمعين ايضا فلا يخضع مادة الواسطتين  
 تحقيا وان انحسرت منعا وان لم يتخلف لم يكن اللزوم الجزئي المعتبر  
 في الاعم والاخص من وجه مشروطا بذلك الاجتماع فجاء الحشو المفسد  
 اللهم الا ان يكون ذلك القول منه مبني على ابقاء المبان على ماهو  
 المشهور مع التزام صحة ذلك الدليل الجارى في غير المجتمعين في الجملة  
 بان يعتبر التقسيم هكذا ان تفارقا كليتا فتابيان والافان كان في اجتماعهما  
 لزوم كلي من الجانبين متساويا وان جانب فقط فاعم واخص مطلقا  
 والافلا محالة يكون في اجتماع كل منهما مع الاخر لزوم جزئي مع انتفاء  
 اللزوم الكلي في انفكاكهما فهما اعم واخص من وجه وفيه ما فيه  
 هذا كما يجوز ابقاء المبان على ماهو المشهور يجوز اعتبار اللزوم فيه وجودا  
 على وجه يخصص النسبة في الاربعة بان يقال ان كان في انفكاك احدهما  
 عن الاخر لزوم كلي فتابيان لان اللزوم الكلي في انفكاك يتكسر  
 الى نفسه والافان كان في اجتماعهما لزوم كلي من الجانبين متساويا وان  
 اومن جانب فقط فاعم واخص مطلقا وان لم يكن لزوم كلي لافي اجتماعهما  
 ولا في انفكاكهما فاعم واخص من وجه لما ذكر ويجوز اعتبار  
 اللزوم فيه عدما بان يقال ان كان في اجتماعهما لزوم خاص كان كليا  
 من الجانبين متساويا وان جانب فقط فاعم واخص مطلقا وان كان  
 جزئيا بدون الكلي بينهما فاعم واخص من وجه وان لم يكن بينهما لزوم  
 لا كلي ولا جزئيا فتابيان فيجوز ابقائه على ماهو المشهور دون اعتبار اللزوم  
 فيه وجودا او عدما او وجودا وعدما بناء على ان قولنا كلا لم يكن  
 بين انفكاكهما لزوم كلي يثبت اللزوم الجزئي في اجتماعهما يتكسر



بمعكس النقيض الى قولنا كل ما لم يوجد في اجتماعهما لزوم جزئي كان  
في انفكاكهما لزوم كلي وبالعكس تخصيص من غير تخصص بل تجوز  
مرجوح مع الاعراض عن الراجح بل سيجي منه ما يدل على ان العموم  
والخصوص من وجه غير مشروطين بالا اجتماع في الجملة بل يكفي فيها  
مجرد اتقاء اللزوم الكلي في اجتماعهما وانفكاكهما سواء اجتماعا في الجملة  
اولا حيث يقول ان بين نقيض المقدمة المنوعة وخفائها عمومها من وجه  
لان من النقيض ما لا يتحقق في الواقع ابدا فلا يجتمع مع خفائها في التحقق  
الحق ابا نعلم على تقدير تحققه لا يلزم الحقا ولا عدمه وكذا العكس  
ويمكن ان يقال ههنا ما ذكره في الحاشية مبني على ان لبس بين كل مجتمعين  
في الجملة لزوم جزئي ولذا لم يكنف بالا اجتماع في الجملة بل اعتبر اللزوم  
الجزئي بعده وما ذكرتم من عدم انحسام مادي الواسطتين بالكلية مدفوع  
لان اعتبار اللزوم فيهما مبني على اعتبار اللزوم في المباني عد ما فقط  
فعلى هذا يكون الصورة الخالية عن مطلق اللزوم مندرجة في المباني سوله  
انفك احدهما عن الاخر دائما وفي الجملة اولم ينفك شي منهما عن الاخر اصلا  
والفرض ههنا اثبات واسطة اخرى غير المباني لكن على هذا يلزم  
لشروط العموم والخصوص من وجه بالا اجتماع في الجملة وما سيجي منه  
يبطله كما عرفت ولعل جميع ما ذكرناه او بعضه وجه الامر بالتفطن  
واما رابعا فلان واسطة الشق الاول ان كانت مختصة بالمنفك  
من جانب واحد فقط فهنا على تقدير كل من الشقين واسطة اخرى  
هي المنفك من الجانبين مع الاجتماع في الجملة بل لزوم كلي بينهما  
اعني الاعم والاخص من وجه بحسب المشهور ثبتت ههنا واسطتان  
اخرى ان لا واسطة واحدة اخرى كما هو ظاهر كلامه وان كانت  
متناولتا لهما فلا وجه لتخصيصها بالشق الاول اذا المندرج فيهما  
على تقدير الشق الثاني بعض افرادها اعني المنفك من جانب فقط بنسبه  
على تخصيص الاخرين فكلامه ههنا لا يتخلو عن اضطراب ولا مخلص

ههنا الابان يقال لبس مرادهما تخصيص الاخيرين بل اثبات واسطة  
خالية عن مطلق اللزوم واما قيد فقط من المحشى فانما ذكره لاجل  
ان اعتبار اللزوم الكلى في المساوى انما يقتضى اولا اعتباره فيهما من جانب  
فقط ثم بواسطته يقتضى اعتباره في سائر افرادهما على وجه يليق بهما  
ولا اعتداد بالحاشية المنقولة عنه نعم يمكن دفع الواسطين بدرجتهما  
في المبين لكنه لا ينافي اثباتهما لا بطلان الجواب المذكور لان امكان  
اندفاع السؤال لا ينافي ابراده فليتأمل في هذا المقام فانه مما غفل عنه اقوام  
بعد اقوام قوله على ما يقتضيه اعتباره الخ لانهم انما اعتبروه  
في المساوى لاجل انه لا تقوية بدون الاستلزام ولا نفع في الابطال بدون اللزوم  
فاعتباره في المساوى باعتبار التقوية يستلزم اعتباره في الاخص ومن حيث  
النفع يستلزم اعتباره في الاعم وفيه ما فيه والاولى ان يقال فاعتباره  
في المساوى لاجل التقوية يقتضى اعتباره في الاخص وعدم اعتباره  
في الاعم وهو الموافق لقيد فقط فالافتضاء لمى ولك ان تقول اعتبار  
من جانب واحد كاف في التقوية ومع ذلك اعتبروه في المساوى  
من الجانبين فلبس ذلك الا لاجل انهم لم يكتفوا في الشرطيات المأخوذة  
في مفهومات النسب ههنا بالموصلات المطلقات بل حملوا موجباتها  
على الموجبات اللزومية وسواء اليها على اللزوميات السالبة فالافتضاء  
اننى ولك ان تقول لو اعتبر اللزوم في المساوى دون غيره لم ينحصر  
نسبة السند الى المنع في الاربعة عقلا واللازم باطل للممر فلا بد ان يعتبر  
في باقى الاقسام اما ايجابا وسلبا او ايجابا فقط او سلبا فقط كما عرفت قوله  
فالسند الذى لا يكون بينه وبين المنع لزوم اصلا اى لا يكون بينهما لزوم  
كلى لاسن الجانبين ولان جانب واحد فقط فيكون احتراز عن المساوى  
والاعم والاخص المطلقين هذا ان خصص الاخيران وان عمما فالمراد  
من قوله اصلا فى مطلق اللزوم كليا كان او جزئيا فيحصل الاحتراز  
عن الاعم والاخص من وجه ايضا وعلى كل تقدير فقوله لكن ينفك

الح للاحتراز عن واسطة الشارح والمراد منه لكن ينفك احدهما فقط  
لو كان ينفك احدهما عن الاخر سواء انفك الاخر عنه ايضا اولا قوله  
فالسند الذي يكون الح اثبات الزوم للاحتراز عن واسطة الشارح  
وقوله فقط للاحتراز عن المساوي ونفي الانفكاك للاحتراز عن اعم والاخص  
حينئذ فبطل نسخة بينهما بضمير التثنية لانها لا توجب محذورا وما قبل  
نسخة بينهما بضمير الوحدة وان كانت ملائمة للسوق لكنها لا بلايم قوله  
واعلم ان ههنا واسطة اخرى فانه لبس واسطة اخرى بل هو داخل  
في الواسطة الاولى سهو ظاهر ولعل نسخة في واسطة الشارح  
على نفي التلازم لا على نفي الزوم ولبس كذلك قوله لكن هذه الواسطة  
ايضا مجرد احتمال الح وقع هذا في بعض النسخ يعني ان واسطة كل  
من الشقين كواسطة لمشارح مجرد احتمال عقلي فلا يتقدح بها الحصر  
الاستقرائي ايضا ولبس مراده ان واسطة الشق الثاني فقط غير محققة  
لان واسطة الشق الاول غير محققة سندا وان تحقق ذاته كما اشرنا وبدل  
على ان مراده ما ذكرنا ما يذكره في بعض النسخ لدفع ما يورده فيما بعد  
كما تعرف قوله وايضا لا يخفى ان دفع كل الح يعني كما يرد  
على الجواب المذكور لزوم الواسطة برده عليه لزوم عدم صحة الحصر  
في قولهم لا يدفع السند الا اذا كان الح وتلخيصه لو كان المساوي في عرفهم  
ما هو المتلازم لدخل الواسطتان اعني واسطة الشارح وواسطة الشق  
الثاني في غير المساوي فيلزم ان لا يكون حصرهم صحيحا لان ذلك  
الحصر حاكم بان دفع كل ما هو غير متلازم لبس بمفيد مع ان دفع كل  
من الواسطتين من غير المتلازم مفيد لان خلاصة دليلهم المشار اليه  
بقوله بحث يلزم من دفعه الح جارية في افادة دفعهما فلو لم يكن دفعهما  
مفيدا لبطل دليلهم بالحريان والتخلف واللازم باطل فلبس المراد  
من الدليل دليله المختار بقوله على ان مجرد الدوام يكفي الح والاضاع  
قيد الخلاصة لان الجارية في دفعهما عينه لا خلاصة بل المراد منه دليلهم

المشار إليه ومن الخلاصة دليله المختار الذي هو الدوام بين الدفعين  
وحاصل مراده ان مدار الاستدلال في دليلهم على الدوام بين الدفعين  
ولامدخل فيه لقيد الزوم وفيه ما قد عرفت من ان لا دوام بين الدفعين  
فيما انتهى لزوم السند ولوسلم فالثابت بمجرد الدوام المذكور دوام الافادة  
لا ضروريتها الملزمة في مسائل العلوم فلقيد الزوم دخل بليغ في الاستدلال  
وايضا الاولى ان يقول خلاصة دليلهم جارية في افادة الواسطتين فلو كان  
مرادهم من المساوي ما هو المتلازم فان كان دفعهما مفيدا يلزم بطلان  
حصرهم والا يلزم بطلان دليلهم بالجريان والتخلف بخلاف ما اذا كان  
المساوي بالمعنى المشهور وقد وقع في بعض النسخ هكذا نعم يرد  
على قولهم ابطال السند لا يفيد الا اذا كان مساويا ان ابطال كل  
من الواسطة الاولى والثالثة مطلقا وبعض افراد الثانية على تقدير  
وقوعها مفيد بخلاصة الدليل الدال على كون ابطال السند المساوي  
مفيدا على ما عرفته فلا يثبت دعوى حصر ابطال السند في المساوي  
لامكان وقوع الوسائط المذكورة اللهم الا ان يجعل الحصر اضافيا  
او تخصيضا السند بما هو محقق الوقوع انتهى يعني لا رد الاعتراض  
بالوسائط الغير المحققة الوقوع نعم يرد عليه انه لو كان المساوي  
في عرفهم ذلك لورد على قولهم ابطال السند لا يفيد الخ انه غير صحيح  
لان حكمي الحصر حقيقتان حاكمان على الافراد الممكنة المقدرة الوجود  
ومن البين ان هذه الوسائط الثلاث ممكنة وان لم تكن محققة بالفعل  
وانها على تقدير وجودها يكون دفعها مفيد بخلاصة الدليل المذكور  
وحاصل الجوابين انما يلزم عدم صحة الحصر لو كان الحكمان فيه حكما  
حقيقيا لا خارجيا وكان الحصر حقيقيا لا اضافيا بالنسبة الى الاخص  
وكل من الامر ينمى وينجى على هذه النسخة ما ذكره بعض الافاضل  
من ان الثانية قسمان قسم كان السند فيه اعم والنقبض اخص وقسم  
بالعكس وابطال شيء منهما غير مفيد كما سيجي وفيه ان مراده ببعض

قسم الاعم ودفعه غير موجه للضرر لانه لا يفسد دفع المنع كما ينبغي  
 من الشارح فكونه مفيدا من وجه لا ينافي كونه مضرا من وجه آخر الا ان  
 يقال على هذا لا يلزم بطلان حصرهم لانه بمعنى لا يدفع السنة بالدفع  
 الموجه الا اذا كان مساويا وانما يلزم ذلك لو كان دفع الاعم مفيدا افادة  
 موجهة وليس كذلك ولو سلم فبطلان حصرهم من جهة افادة دفع الاعم  
 لم ينشأ من تخصيص المساوي بالتلازم فان ذلك الايراد متوجه على حصرهم  
 سواء كان المساوي في عرفهم ماهو التلازم او ماهو المشهور وستعرف  
 انه فاعبه ولذا عدل عن هذه النسخة الى النسخة الاولى المشهورة واقتصر  
 فيها على الواسطتين واحتاج الى اجراء الخلاصة في جميع افراد الثلاثة  
 باعتبار المساواة مع ان عين دليلهم جار في بعض افرادها باعتبار الزوم  
 لما قدمه من ان اعتبار الزوم في المساوي يقتضي اعتباره في الاعم  
 والاخص فحيث يكون بعض افراد الثلاثة باعتبار الزوم مندرجا في الاعم  
 وقد عرفت ان دفعه غير مفيد افادة موجهة لان معنى العموم يقتضي  
 الجامعة مع عين المقدمة ولو بحسب الاحتمال لا بحسب التحقق الواقع  
 فيكون ابطاله مضرا لانه يطل بمحتملات مقيدته فلا يتجه عليه انه  
 لما كان مستلويا في الواقع لم يكن مجامعا مع عين المقيدة فلا يكون  
 ابطال هذا الاعم مضرا غلبت امل قوله فلا يصح حصر الخ اي  
 فلو كان للمساوي في عرفهم ماهو التلازم يلزم ان لا يصح حصرهم  
 المذكور والتلازم باطل قد يقال هذا ابطال لجواب الشارح بما يدل  
 على ثبوت اصل المدعى فانه اذا احتاج الى جعل المساوي في عرفهم  
 ماهو التلازم لاثبات ان كل سند مساو يفيد دفعه فلا يشارح تغيير  
 دليل الاثبات الى ما ذكره فلا يكون مضرا له بالنسبة الى اصل المدعى  
 ولا يخفى ان مراد المحشي مجرد القدح في الجواب المذكور لان  
 اصل المدعى لا يثبت بذلك الدليل ولا بدليل آخر وهو ظاهر قال الشارح  
 فان قيل السند على ما نقلتموه هو ما الخ لا يخفى ان الظاهر ان يقول

بالسند الاعم يقيد دفعه كالمساوي لكن لما كان مانع ان يمنع صدق  
 بعنوان السند على الاعم بناء على جواز ان يكون حقيقة السند ما يكون  
 مقبولا في الواقع ويكون الاعم سندا في الزعم لا سندا في الواقع  
 وهو المراد ههنا فحينئذ لا يثبت نقبض مدعا هم اعني بعض السند  
 الغير المساوي مفيد الابطال لان صدق الموجبة التي هي نقبض  
 المدعى كما يتوقف على تحقق عقد الحمل يتوقف على تحقق عقد الوضع  
 في الواقع ولو بعد فرض وجود الموضوع وذلك مشروط بإمكان صدق  
 العنوان عليه قرره على وجه يتدفع ذلك من اول الامر فلا اشتغال بنقل  
 تعريف السند لتحقيق الامكان الذاتي المعتبر في عقد الوضع كما اعتبره  
 الشيخان القاربي وابن سينا وان لم يكف الثاني بهذا القدر بل زاد  
 الفعلية عليه هذا ان حمل الجواز على معنى الامكان الذاتي وان حمل  
 على الامكان الوقوعي فيمكن ان يكون الاشتغال لتحقيق ان الاعم سند  
 بالفعل في الاعيان يعني انهم ما زادوا قولهم بزعم المانع الادفع الانتعاض  
 بالسند الاعم مطلقا ومن وجه ومن البين ان لا نقض الابطال تحقيق فتعريفهم  
 بهذا الوجه يدل على ان الاعم واقع بالفعل وانه يصدق عليه مفهوم  
 السند بالفعل لا يقال جعلهم الاعم قسما من اقسام التقسيم الاستقرائي  
 يدل قطعا على انه واقع ويصدق عليه السند المقسم بالفعل فلا حاجة  
 الى الاشتغال بنقل التعريف ولا وجه للمنع الا بناء على ضعف التعريف  
 للمذكور كما اني لانا نقول الدلالة ممنوعة لجواز ان يكون المقسم اعم من السند  
 في الواقع او في الزعم بخلافه التعريف المذكور فانه يدل على ان الاعم  
 سند في الواقع فتأمل ولا تنفل وعلى كل تقدير لا يرد ان لا وجه لاخذ  
 الجواز في السؤال اذا حل على المعارضة او النقص اذا انفك للاستدلال  
 هو الجواز بمعنى الاحتمال العقلي لا معني الامكان على انه غير متناف  
 ايضا لان احتمال النقبض مما يكون دليلا على كون منع المقدمة موجها  
 لكن الاشتغال بصدقه على الاعم بالفعل في الاعيان لغو على تقدير

اجل حصرهم على القضية الحقيقية اذ يكفيها الفعل الفرضي بان يقال  
 بعض ما لو وجد كان سند اعم فهو بحيث لو وجد كان مقيد بالابطال  
 ثبت نقبض المدعى وان لم يوجد الا اعم بالفعل ولم يصدق عليه السند  
 بالفعل وانما يحتاج اليه اذا اجل حصرهم على القضية الخارجية  
 ولا يخفى ان القضاء المستعمله في العلوم حقيقتان لا خارجيات كما ذكره  
 المحقق الرازي فان قلت لو كان المراد تحقيق الامكان المعتبر في عقد الوضع  
 لقال فيجوز ان يكون اعم سندا قلت قوله فيجوز ان يكون السند الخ  
 بمعنى انه يجوز ان يكون مفهوم السند متحققا في ضمن الاعم لا بمعنى انه يجوز  
 ان يكون منصف بالعموم كما لا يخفى قوله الظاهر انه معارضة  
 لقوله الخ بان يقال كلما جاز ان يكون السند اعم فيضد دفع بعض  
 السند الغير المساوي الذي هو ذلك السند اعم وكما افاد ذلك فلا يصح  
 حصرهم باعتبار جزئه السلبى القائل بان لا شئ من غير المساوي  
 بما يدفع عندهم كما هو مقتضى الحصر الحقيقي ينتج من الاقتران الشرطى  
 شرطية استثناء حين مقدمها بشهادة التعريف المنقول ينتج عين  
 التالى اعني عدم صحة الحصر وهذه المعارضة المحصر باعتبار دليله  
 المطوى في المتن ولا يجب تعيين ذلك الدليل اذ يجوز المعارضة بمجرد  
 تقدير دليل من جانب المعلن بناء على ان العاقل لا يحكم بالنظرى بدون  
 دليل بخلاف التقض والمنع اذ لا توجهان الاعلى الدليل المعين لا محالة  
 وذلك الدليل المطوى في نفسه عبارة عن مجموع امور ثلثة الاول اللزوم  
 بين الدفعين وهو المشار اليه بقوله بحيث يلزم الخ وهو دليل الجزء  
 الالزامى من الحصر والثانى عدم اللزوم بينهما وهو المستفاد من قوله  
 لان منع المنع ومنع ما يؤيده لا يوجب الخ وهو دليل الجزئى السلبى  
 باعتبار الاخص مطلقا ومن وجه كما يدل عليه قول الشارح في الجواب  
 كما هو في الاخص والثالث وجود الضرر للمطل وهو دليل الجزء  
 السلبى باعتبار الاعم مطلقا لكنه غير مستفاد من شئ فاما قبل والله

لنستعمل الثاني والثالث او مجموعهما على عدم دفع المبان من غير  
 للمساوي ان جعل حكم الحصر على الحقيقين لاعلى الخارجين  
 وليس الدليل المطوى عبارة عن مجرد الامر الاول او مجموع الاولين كما  
 وهم لان كلا منهما ليس دليلا لتام الحصر في التحقيق بل في التوهم  
 وقد خص الدليل المتوهم بصورة المنع فلا بد ان يكون كل من المطوى  
 والمنقوض دليلا في التحقيق تأمل واعلم ان حاصل جواب الشارح  
 على تقدير المعارضة امامعارضة في دفع الاعم يلزم الضرر بناء على جواز  
 معارضة المعارضة كما سيحي من الشارح واما منع بان يقال ان اريد بافاده  
 دفع الاعم انه يقيد دفع المنع افادة موجهة عندهم فالصغرى من القياس  
 الافتراضي الشرطي ممنوعة وان اريد انه يقيد مطلقا فسلمة لكن الكبرى  
 حيث يذم ممنوعة وانما يلزم بطلان حصرهم لو كان دفع الاعم موجهة  
 وليس كذلك لانه غير موجه للزوم الضرر وان لم يزل منه دفع المنع لا يقال  
 لوجه لصورة الحصر في قوله لا لانه لا يلزم الخ لانه انما يذكر لرد خطاه  
 المخاطب ولا معنى له في دفع المعارضة بل الملايم في الجواب ان يقول قلنا  
 في دفع الاعم ضرر للمطل فلا يكون موجهة وان لم يزل منه دفع المنع لا نقول  
 له قصد التنبيه على خطأ المعارض لانه لما توهم بما سبق ان الدفع  
 آثم بدور على مطلق الزوم بين الدفتين وجود او عدم ما زعم ان عدم  
 الدفع لا يكون الا لعدم الزوم فردد الشارح بان عدم دفع الاعم  
 في الواقع ليس لعدم الزوم كما في الاخص حتى رد ما ذكرت من انه  
 غير صحيح لوجود الزوم بل لوجود الضرر فكانه قال انما يلزم بطلان  
 حصرهم حيث يذم لو انحصر على عدم الدفع في عدم الزوم وليس  
 كذلك وبه يحصل الملايمة بين السؤال بطريق المعارضة وبين الجواب  
 المذكور قوله ويجوز ان يكون نقضا للدليل المذكور على التحقيق  
 اي الدليل الجزئي الايجابي من الحصر في التحقيق لا في التوهم بان يقال  
 لو صح هذا الدليل لا فاد دفع السند الاعم كالمساوي لجر يانه فيه مع



انه ليس بمفيد عندهم افادة موجبة والا لبطال حصرهم وجواب الشارح  
حينئذ اما منع الجريان بتحرير ان في الدليل قبدا محذوفا هو عدم الضرر  
للمعلل ان كل سند مساو يلزم من دفع المنع من غير ضرر فلا يجري في دفع  
الاعم واما تسليم الجريان والتخلف ومنع بطلان الدليل بناء على  
ما ذهب اليه البعض من جواز التخلف لما منع من الحكم في مادة التخلف  
وهو ههنا لزوم الضرر وقوله لالاته لا يلزم الخ هو التنبيه على منسأ  
مخطئ الناقض اما على الاول فبان يقال انما يجري في دفع الاعم لو اد  
الدفع عندهم على مطلق اللزوم وجودا وعدما وليس كذلك بل  
على اللزوم للمقيد بعدم الضرر فعدم دفع الاعم ليس لعدم اللزوم المقيد  
بل لعدم قيده بمعنى وجود الضرر واما على الثاني فبان يقال انما يلزم  
دفع الاعم حينئذ لو انحصر على عدم الدفع في عدم اللزوم وليس كذلك  
وههنا بحث وهو ان مطلق اللزوم الجاري في الاعم انما يكون دليلا  
للجزء الايجابي في التحقيق اذا جوز التخلف لما منع والا فمطلق اللزوم  
دليل للجزء الايجابي في توهم لاقى التحقيق ولا ينبغي ان تجوز التخلف  
لما منع مذهب مرجوح فلا وجه للبناء عليه ولو سلم فلا وجه للاقتصار  
عليه ولا يندفع ذلك بما قيل من ان معنى قوله على التحقيق بناء على ما هو  
التحقيق من ان الدوام لا يخلو عن اللزوم لان البناء على ذلك التحقيق  
مع انه ليس مما يرتضيه الشارح مستغنى عنه ههنا اذا انقضت والمعارضة  
تبان بمجرد دفع الاعم اللازم وان لم يدفع كل اعم اللهم الا ان يقال هذا مبني  
على ان قوله لالاته لا يلزم الخ اوفق بحسب الجواب عن التمسك على الجواب  
بإظهار المانع من حله على الجواب بمنع الجريان كما ينبغي ويمكن ان يقال  
قوله بناء على توهم الخ بمعنى توهم كون اللزوم وحده وبدون قيد عدم  
الضرر دليلا الخ متعلق بكل من جواز المنع وجواز النقص وقوله  
على التحقيق ههنا بمعنى انه مذكور تحفيقا لا تقديرا كما في صورة المعارضة  
باعتبار الدليل المطوى وانما آخر النقص عن المعارضة لان حله

على التمسك بمحتاج الى تكليفين الاول التقدير في قوله فيقيد الخ اي فلو صح  
 الدليل المذكور لافاد الخ الثاني صرف قوله فلا يصح حصر الخ  
 عن التفرع الى جعله دليلا للتخلف المقدر اي مع انه ليس بمقيد عندهم  
 كالمساوي والا يصح حصرهم واللازم باطل بخلاف المعارضة فانها  
 تحتاج الى شيء ولذا حكم بطلانها هذا ان حل على النقيض بالجرى بان  
 والتخلف كما اجمعوا واما اذا حل على النقيض باستلزام خصوص الفساد  
 الذي هو بطلان حصرهم بواسطة الجريان كما قول فبستغنى عن التكلف  
 الثاني كما لا يخفى وبهذا يخل ما قبل انما حكم بظهور المعارضة لتفريع  
 قوله فلا يصح تأمل قوله ويجوز ان يكون منع الدليل المذكور  
 بناء على توهم الخ يعني ان السائل توهم ان قوله بحيث يلزم بالمنطوق  
 دليل على الجزء الایجابي مرتب من الشكل الاول بان يقال لان كل  
 سند مساو بحيث يلزم من دفعه دفع المنع وكل ما هو كذلك فهو مقيد  
 الدفع عندهم وبالمفهوم دليل الجزء السلبي مرتب من الشكل الثاني  
 بان يقال لشيء من السند الغير المساوي بحيث يلزم من دفعه دفع المنع  
 وكل ما هو مقيد الدفع عندهم فهو بحيث يلزم الخ والحاصل انه توهم  
 ان ذلك القول بالمنطوق والمفهوم جميعا دليل على تمام الحصر فنع  
 صفري الشكل الثاني فرده الشارح بانالم تحكم بعدم دفع الاعم لعدم لزوم  
 كما في الاخص كما عمت بل لوجود الضرر فنعك منع مقدمة غير ملتزمة  
 اذ لم يجعل مفهومه دليلا على تمام الجزء السلبي بل على بعضه باعتبار  
 الاخص او مراده لم يجعل مفهومه دليلا على الجزء السلبي اصلا ودليل  
 عن دفع الاخص مستفاد من قولنا لان منع المنع الخ وانما جملنا منطوقه  
 دليلا على الجزء الایجابي وبالجملة الملتزم في صفري الشكل الثاني  
 هو السالبة الجزئية لا السالبة الكلية حتى تقبل المنع وانما خرا المنع عن النقص  
 والمعارضة لانه لا يحتاج الى جعل قوله فيقيد دفعه كالمساوي كتابة  
 هي لزوم دفع المنع من دفعه ليكون سند المنع صفري الشكل الثاني ولا

وجوب استدراك التفریع اللهم الا ان يكون منع المحصر راجعا  
 الى منع تلك الصغرى بخلاف النقص والمعارضة اذ لا يحتاجان الى الكناية  
 ولا يوجبان الاستدراك ثم لا يخفى ان الاظهر ان يحمل على منع كبرى الشكل  
 الاول بان يقال لا ثم ان كل ما يلزم من دفعه دفع المنع فهو مقيد بالابطال  
 عندهم كيف ولو صح ذلك لافتاد دفع الاعم ويلزم بطلان حصرهم  
 الا برى ان النقص راجع الى تلك الكبرى وقد سبق من الشارح ان الناظر  
 اذا وجد نفسه حاكما بفساد مقدمة معينة يجوز ان يكون ناقضا وان يكون  
 مناقضا وذلك لمنع لا يحتاج الى البناء على توهم كونه دليلا لان الشكل الاول  
 دليل الجزء الايجاب في التحقيق لافي التوهم الا ان يقال انه اشار الى جواز  
 حمله على هذا المنع في ضمن تجويز النقص بناء على ما سبق من الشارح واحتاج  
 الى هذا البناء في حله على المنع الملايم للجواب لان ذلك الجواب انما يلايم  
 منع صغرى الشكل الثاني لا منع كبرى الشكل الاول قوله وهذا  
 هو الملايم الخ اى المنع المبني على التوهم المذكور هو الملايم للجواب  
 لا لمعارضة ولا للنقص لان ذلك الجواب المشتمل على طريق الحصر  
 ظاهر في رد خطأ السائل وزعمه بانهم انما عللوا عدم دفع الاعم بعدم اللزوم  
 كعدم دفع الاخص والغرض من هذا الكلام هو التعريض للشارح  
 بان بين ظاهري السؤال والجواب تدافع اذا اظهر من تقرير السؤال  
 ان يحمل على المعارضة ثم على النقص ومن تقرير الجواب ان يحمل  
 ذلك السؤال على المنع المبني على التوهم المذكور واقول ذلك التعريض  
 مدفوع اما اولها فبما اشترتا من ملائمة الجواب للمعارضة ايضا لان غاية  
 مدلول طريق الحصر هي رد خطأ السائل في زعمه ان عدم الدفع  
 لا يكون الاعدم للزوم وهو مشترك بين المنع والمعارضة غاية انه زعم  
 في المعارضة ان عدم الدفع في الواقع لا يكون الاعدم للزوم وفي المنع  
 ان عدم الدفع عند القوم لا يكون الاعدم للزوم وانما ثانيا فلان  
 يقول الشارح في الجواب على تقدير جوازه بوجوب حمل السؤال

على النقيض يحتاج الى تكليفين الاول التقدير في قوله فيقيد الخ اي فلو صح  
 الدليل المذكور لافاد الخ الثاني صرف قوله فلا يصح حصر الخ  
 عن التفرع الى جعله دليلا للمخلف لمقدراى مع انه ليس بمقيد عندهم  
 كالمساوى والا يصح حصرهم واللازم باطل بخلاف المعارضة فانها  
 تحتاج الى شيء ولذا حكم بظهورها هذا ان حل على النقيض بالخرمان  
 والمخلف كما اجمعوا وما اذا حل على النقيض باستلزام خصوص الفساد  
 الذى هو بطلان حصرهم بواسطة الخريان كما قول فبستغنى عن التكلف  
 الثاني كما لا يخفى وهذا بخلاف ما قبل انما حكم بظهور المعارضة لتفريع  
 قوله فلا يصح تأمل قوله ويجوز ان يكون منع الدليل المذكور  
 بناء على توهم الخ يعنى ان السائل توهم ان قوله بحيث يلزم بالنطوق  
 دليل على الجزء الايجابى مرتب من الشكل الاول بان يقال لان كل  
 سند مساو بحيث يلزم من دفعه دفع المنع وكل ما هو كذلك فهو مقيد  
 الدفع عندهم وبالمفهوم دليل الجزء السلبي مرتب من الشكل الثاني  
 بان يقال لاشي من السند الغير المساوى بحيث يلزم من دفعه دفع المنع  
 وكل ما هو مقيد الدفع عندهم فهو بحيث يلزم الخ والحاصل انه توهم  
 ان ذلك القول بالنطوق والمفهوم جميعا دليل على تمام الحصر فتع  
 صغرى الشكل الثانى فرد الشارح بان لم يحكم بعدم دفع الاعم لعدم لزوم  
 كفاي الاخص كما زعمت بل لوجود الضرر فتع منع مقدمة غير ملتزمة  
 فلم يجعل مفهومه دليلا على تمام الجزء السلبي بل على بعضه باعتبار  
 الاخص او مراده لم يجعل مفهومه دليلا على الجزء السلبي اصلا ودليل  
 عدم دفع الاخص مستفاد من قولنا لان منع المنع الخ وانما جعلنا منطوقه  
 دليلا على الجزء الايجابى وبالجملة الملتزم في صغرى الشكل الثانى  
 هو السالبة الجزئية لا السالبة الكلية حتى تقبل المنع وانما اخر المنع عن النقص  
 والمعارضه لانه لا يحتاج الى جعل قوله فيقيد دفعه كالمساوى كناية  
 عن لزوم دفع المنع من دفعه ليكون سند المنع صغرى الشكل الثانى ولا

وجوب استدراك التفریع اللهم الا ان يكون منع المصلحة المحصر راجعا  
 الى منع تلك الصغرى بخلاف النقض والمعارضة اذ لا يحتاجان الى الكتابة  
 ولا يوجبان الاستدراك ثم لا يخفى ان الاظهر ان يحمل على منع كبرى الشكل  
 الاول بان يقال لا تم ان كل ما يلزم من دفعه دفع المنع فهو مقيد بابطال  
 عندهم كيف ولو صح ذلك لا فاد دفع الاعم ويلزم بطلان حصرهم  
 الا برى ان النقض راجع الى تلك الكبرى وقد سبق من الشارح ان الناظر  
 لما وجد نفسه حاكما بفساد مقدمة معينة يجوز ان يكون ناقضا وان يكون  
 مناقضا وذلك مانع لاجتياز الى البناء على توهم كونه دليلا لان الشكل الاول  
 دليل الجزء الايجاب في التحقيق لافي التوهم الا ان يقال انه اشار الى جواز  
 حله على هذا المنع في ضمن تجوز النقض بناء على ما سبق من الشارح واحتاج  
 الى هذا البناء في حله على المنع الملايم للجواب لان ذلك الجواب انما يلايم  
 منع صغرى الشكل الثاني لاجتياز كبرى الشكل الاول قوله وهذا  
 هو الملايم الخ اى المنع المبني على التوهم المذكور هو الملايم للجواب  
 لا لمعارضة ولا لنقض لان ذلك الجواب المشتمل على طريق الحصر  
 ظاهر في رد خطأ السائل وزعمه بانهم انما علوا عدم دفع الاعم بعدم اللزوم  
 كعدم دفع الاخص والفرض من هذا الكلام هو التعريض للشارح  
 بان بين ظاهري السؤال والجواب تدافع اذا اظهر من تقرير السؤال  
 ان يحمل على المعارضة ثم على النقض ومن تقرير الجواب ان يحمل  
 ذلك السؤال على المنع المبني على التوهم المذكور واقول ذلك التعريض  
 مدفوع اما اولها فبما اشترتا من ملائمة الجواب للمعارضة ايضا لان غاية  
 مدلول طريق الحصر هي رد خطأ السائل في زعمه ان عدم الدفع  
 لا يكون الاعم للزوم وهو مشترك بين المنع والمعارضة غايته انه زعم  
 في المعارضة ان عدم الدفع في الواقع لا يكون الاعم للزوم وفي المنع  
 ان عدم الدفع عند القوم لا يكون الاعم للزوم واما ثانيا فلان  
 قول الشارح في الجواب على تقدير جوازه بوجوب حمل السؤال

على الاستدلال وظاهر الموجهة ثم على ظاهر الملايم المرجح لا يقتضيه  
واما لنا فلا يجهز ان يحمل على نقض الشكل الثاني بناء على التوهم  
المذكور لانا نقول بانه تقرير السؤال قطعاً اذ على تقدير صحة ذلك الدليل  
يلزم عدم افادة دفع الاعم وصحة حصرهم لا افادة دفع الاعم وبطلان  
حصرهم والحق ان السؤال معارضة على وجه يستفاد منه الحكم  
بصحة الجزئية الايجابية ودليله والحكم ببطلان الجزئية السلبية ودليله بناء  
على زعم ان الدفع في الواقع وعند القوم انما يدور على مطلق اللزوم وجوذاً  
وعندما وان جواب الشارح معارضة المعارضة في دفع الاعم يلزم الضرر  
مع التنبيه على خطئه في الزعم المذكور ومع الاشارة الى دفع النقض  
المتوجه على دليل الجزئية الايجابية بالخراب والتخلف بعد الحكم بعدم  
دفع الاعم لوجود الضرر اما منع الجزئيات بغير ان المراد هو اللزوم المقيد  
بعدم الضرر لا مطلق اللزوم الجاري في دفع الاعم لوباطئه اثار المانع  
عن الحكم في مادة التخلف كما عرفت وذلك التنبيه والاشارة يتضمن القيد  
في دليل المعارض الذي هو مطلق اللزوم وسيجيء عنهما ان معارضة  
المعارضة جائزة فيما اذا استفيد منها خلل دليل المعارض ولا يقدح  
فيها ذكرنا قوله على تقدير جوازه لان قوله لا لانه لا يلزم الخ برفق  
من المنع الى الاستدلال قوله وعلى كل تقدير يمكن الخ اما على تقدير  
جمله على المعارضة فكل من جوابه تسليم لدفع الاعم عندهم ومنع  
لزوم بطلان حصرهم وانما يلزم ذلك لو كان مرادهم حصر دفع  
مطلق السند حصراً حقيقياً وهو ممنوع لجواز ان يكون مرادهم حصر  
دفع السند الصحيح حصراً حقيقياً او حصر دفع مطلق السند حصراً  
اضافياً بالنسبة الى الاخص مطلقاً او من وجه وعلى التقديرين  
لم يلزمهم الحكم بعدم دفع الاعم المطلق حتى يلزم ببطلان حصرهم  
بدفعه واما على تقدير النقض فكل من جوابه تسليم الجزئيات  
ومنع التخلف اذ ليس للناقض دليل على التخلف سوى لزوم ببطلان

حصرهم وحيث لم يلزم لم يثبت الخلف ولا فرق بين الخواين في ذلك  
 وهذا مع وضوحه جدا حتى على الناظرين فعملوا الجواب الثاني منط  
 للخلف كما ذكرنا واختلفوا في الجواب الاول فقال بعضهم انه منع الجريان  
 بغيره ان في الدليل قبل الصحيح ولا يخفى ان مدار الاستدلال على لزوم  
 ولا مدخل لقبيل الصحيح اصلا فلناقض ان يعود بالنقيض المكسور  
 وقال بعضهم انه لا يصلح منع الجريان ولا منع الخلفه وقد عرفت فساد  
 واملى تقدير المنع فكل من جوايه ابطال المنع بان ذلك المنع منع مقدمة  
 غير ملتزمة اذا الملتزم في صفى الشكل الثاني المجموعة هو السالبة  
 الكلية بقيد الصحيح اعني لاشي من السند الصحيح الغير المساوى للمنع بما يلزم  
 من دفعه منع المنع والسالبة الجزئية القائلة بان بعض السند الغير المساوى  
 الذى هو الاخص لا يلزم من دفعه دفع المنع وشي منهما لا يقبل المنع  
 واقول يجبه على كل من الجوابين انه يستلزم قصورا ههنا فى الفن  
 انما لعم واقع في احاطتهم للبتة كما عرفت فاذا لم يبين حاله من الدفع وعلمه  
 في هذا الفن ففي اى فن يبين ذلك وعلى الثاني ان المناسب يكون  
 للسلب ثل كليات ان يحمل الحصر على الحقيقى لا على الاضافى على  
 ان الاضافى يحتاج الى محطه يقتضيه العكس او الشك او دفع واحد  
 من المساوى والاخص ويتردد في تعيينه ولا يشبه احد في علم  
 دفع الاخص بل دفع الاعم اوفق بجميع ذلك من دفع الاخص كما لا يخفى  
 قوله والسند الاعم مطلقا ومن وجه غير صحيح لان الصحيح ما يكون  
 ملزوما للنقيض بان يكون مساويا له او اخص منه مطلقا وليس المراه  
 من الاعم الغير الصحيح ههنا ومن الاعم الغير المختلف اليه في الجواب الا ان  
 مختصا بالاعم المطلق بل شامل للاعم من وجه والام يشبه مع الاراد الا ان  
 بهذا الجواب بناء على ان مبنى الاراد الا انى حل المساوى في حصرهم  
 على المساوى للنقيض فيقتضى الحصر الحقيقى يلزمهم الحكم بعضهم  
 دفع الاعم مطلقا ومن وجه ولو كان مساويا للنفى او اعم منه مطلقا

فإن المراد من الصحيح ما يكون صحيحاً من حيث الاستناد لا من حيث  
الابطال ولا اعم منهما وهو ظاهر والاعم غير صحيح وإن كان مساوياً  
للحق أو اخص منه مطلقاً لأن كونه ملزوماً للحقاً برغم أنه ملزوم  
للتقبض فيكون مستنداً إلى الباطل والمستند إلى الباطل باطل ففي  
هذا الكلام تريض للفاضل العصام حيث جعل ملزوم الحقاً صحيحاً  
كملزوم التقبض وبهذا يدفع عنه ما يمكن أن يقال إن أراد أن بعض  
السند اعم مطلقاً غير صحيح فلا ينقسم مادة إيراد الشارح لأنه متوجه  
بكل اعم لازم وإن إريد أن كل سند اعم مطلقاً غير صحيح فمنوع فيما كان  
ملزوماً للحقاً بأن يكون مساوياً له أو اخص منه مطلقاً على أن شيئاً  
من السند اعم مطلقاً من التقبض لا يجوز أن يكون ملزوماً للحقاً  
والإلصاق الكلمة من جانب التقبض بأن يقال متى تحقق التقبض  
تحقق السند اعم منه مطلقاً متى تحقق ذلك السند تحقق الحقاً اللازم له  
ففي تحقق التقبض تحقق الحقاً فيبطل العموم من وجه بين التقبض  
والحقاً وسيصرح بخلافه بعد قوله وبهذا يدفع أي بكل  
من الجوابين يدفع لا يجواب الشارح وسيجيء منه أن جواب الشارح  
غير حاسم لهذا الإيراد أما عدم دفعه بجواب الشارح فلأن قوله  
لأنه لا يلزم الح دليل على أنه منسوق لعدم دفع اعم المطلق فلا يدفع  
بعينه ولا بخلافه لأن الأخص من وجه من التقبض لا يجب أن يكون  
اعم مطلقاً من عين المقدمة بل يجوز أن يكون اعم من وجه من عينها  
أيضاً فلا يلزم من دفعه الضرر بإبطال عين المقدمة لا باعتبار كونه  
اخص من وجه من التقبض ولا باعتبار كونه مساوياً للحقاً أو اعم منه  
مطلقاً لما سبشير إليه من أن اللازم من إبطاله إبطال وضوح المقدمة  
لا إبطال ذاتها وأما دفعه بكل من جوابه فإن يقال هاتان صورتان  
سندان غير صحيحين فمهما غير مندرجين في عنوان موضوع القضية أو غير  
ملتفت إليهما في الحكم فلا يلزمهم الحكم بعدم دفعهما حتى يخل



حصصهم بدفعهم وما قبل السند الصحيح ما يكون مقبولا للمنع في الواقع  
 والمنع كما يتقوى في الواقع بملزوم النقيض يتقوى بملزوم الخفاء فجعل الاول  
 صحيحا وملفتا اليه في حصصهم هذا دون الثاني مما لا وجه له فقد عرفت  
 انه فاعه بما قدمنا من ان الاستنادية وكونه ملزوما للخفاء عند المانع  
 مستند ان الباطل الذي هو زعم الصحة حتى لو علم انه ليس بملزوم النقيض  
 لما اوجب الخفاء عنده وما استند به ويمكن ان يقال كل من جوابه مبني  
 على تفسير مرادهم في اعتبار النسبة عما هو المشهور من اعتبارها بين السند  
 والنقيض الى ما هو المختار عنده بان يحمل مرادهم من المنع على اعم  
 من النقيض والخفاء فالصحيح ما يكون ملزوما لشيء من النقيض والخفاء  
 وغير الصحيح ما ليس كذلك فعلى هذا يدفع بكل من جوابه ايراد الشارح  
 لما عرفت ان الاعم مطلقا من النقيض كما هو ليس بملزوم النقيض  
 ليس بملزوم الخفاء فلا يكون صحيحا ولا ملفتا اليه ويندفع ابراده  
 بان الاخص من وجه من النقيض ان كان ملزوما للخفاء فهو صحيح وملفت  
 اليه في الحضر ويفيد دفعه ان كان مساويا له لا اخص مطلقا وان لم يكن  
 ملزوما له فهو غير صحيح وغير ملفت اليه لانه ليس بملزوم الخفاء ولا للنقيض  
 فعلى تقدير كل من الجوابين لا يلزم اختلال حصصهم وان كان دفع الاعم  
 مطلقا من الخفاء مفيدا عندهم لكن حل كلامه عليه بعيد عن السوق  
 جدا ثم ان الحصر المستفاد من التقديم اضافي بالنسبة الى جواب الشارح  
 كما اشرنا وهذا القدر كاف في غرضه الذي هو ترجيح جوابه  
 على جواب الشارح كما تعرفه في القول الاتي وهو لا يخفى في اندفاعه  
 بجواب آخر فلا يزد ما قبل لاحاجة الى شيء من الجوابين لا ندفاع ما اوردته  
 بحمل حصص السند في اقسامه الثلاثة على الاستقراء لان الصورتين  
 المذكورتين غير معلومين على انا نقول ذلك الحمل انما يدفع الاعتراض  
 عن حصر السند لا عن حصر دفع السند المراد ههنا لما عرفت ان مسائل  
 العلوم حقيقات يكفيها امكان افراد الموضوع وتقدير وجودها

وان لم توجد بالفصل لا خارجيات حاكمة على الافراد الموجودة المحققة  
بل لا بد فمه ولو دخل قولهم لا بد قع السند الخ على القضية الخارجية  
فان الوجود المحقق المتعبر في موضوع الخارجية بمعنى الوجود المقابل  
للوجود المقدر لا يعني الوجود المعلوم الذي هو اخص مطلقاً من الوجود  
المتعبر في الخارجية لان الوجود المقابل لتلك هو الوجود الكائن في نفسه  
من غير فرض وتقدير مطلقاً كان او غير معلوم ومن هنا يعلم ان قول  
الشارح في الجواب على تقدير جوازه يجوز ان يحمل على معنى على تقدير  
وقوعه ليكون اشارة الى منع صدق قبض الجزء السلبي من الحصر بناء  
على حله على القضية الخارجية قوله مما يمكن ان يورد على الحصر  
الخ اما منع الجزء السلبي واما معارضة له بناء على جعل حكيم الحصر  
على الحكم الحقيقى الحاكم على الافراد الممكنة للقدرة الموجود بانه لما يمكن  
للصورتان المذكورتان فقد ثبت قبضه اعني بعض ما يوجد كان سداً  
غير مساو من الافراد الممكنة فهو بحيث لو وجد كان مفيداً لدفع عندهم  
وان عمم الاراد على الحصر من الابراد صلى دليله امكن ان يكون منعتاً  
لدليل الجزء السلبي وان يكون نقضاً لدليل الجزء الايجابي على قياس  
اراد الشارح بناء على ان دفع تلك السند يستلزم دفع الكع وعلى كل  
تقدير فهو مبني على توهم انهم حصروا دفع مطلق السند في المساوى  
للقبض حصراً حقيقياً وحكموا بعدم دفع ما عدا المساوى وان كان  
مساوياً للخفا او اعم منه مطلقاً فيندفع كل من الجوابين وما ذكرنا  
عرفت ان هذا الاراد منه مبنى على اعتبار النسبة بين السند والقبض  
لا على اعتبار هاتين بين الخفا كما وهم ان اراد الحشى فتوجه على الحصر  
وان كان مرادهم من المساوى وغيره اعم مما هو في الواقع اوفي زعم المانع  
اذ يجوز ان يكون الاخص من وجه من القبض في الواقع اخص مطلقاً منه  
في الزعم مساوياً للخفا لو اعم منه مطلقاً في الواقع فبعد هذا التعميم لا بد  
في دفعه جواب اخر بجواب الحشى مع ان ذلك التعميم بعيد جداً

بل الظاهر

ميل الظاهر ان مرادهم ماهو مساواواخص في الواقع ولو بمقد فرض  
 وجوده قوله اخص من وجه الخ قد عرفت ان مدار دفع الابراد  
 قميم الاعم الغير الصحيح من الاعم مطلقا ومن وجه فالملايم له ان يقول  
 باعم من وجه لكنه عدل عنه فلاشارة الى الاستدلال اكثر من الاستناد بالاعم  
 المطلق لان الخصوص اقرب المذموم الصحة من العموم فالابراد به اهم  
 من ابراد الشارح اوللاشارة الى ان الاعم والاخص من وجه مندرج  
 في قول الشارح كما هو في الاخص بناء على ان مطلق الاخص لا يلزم  
 من دفعه دفع النقيض لامتدح في قوله عدم دفع الاعم الخ لان قوله  
 بالانه لا يلزم الخ صريح في ان مراده من الاعم هو الاعم المطلق فهنا  
 لا يراد متوجه على جواب الشارح ايضا لا من دفع به وان اوجهه قوله  
 بتحقيقا لمعنى العموم وما قيل لم يقل اهم من وجه لظهور المفارقة بين  
 ابراده وايراد الشارح ففقه انه ياباه ما يشير اليه من ان هذا الابراد  
 من مشغولات ايراد الشارح وان جوابه غير حاسم لما اشكله بالكلية  
 وسيجي تفصيله فان قلت لا وجه لتخصيص الابراد بالاخص من وجه  
 ولا وجه لكون كل من جوابه حاسما لمادة الاشكال اذ يجوز ان يكون  
 السند اخص مطلقا من النقيض مساويا لحقا المقدمة او اهم منه  
 مطلقا في الواقع وهو سند صحيح وملتفت اليه في جزمهم فالابراد به  
 لا ينحصر بجواب الشارح ولا بشئ من جوابه قلت قد اشار الى دفع  
 الكل بالباء الا ان الشيعين الذين بينهما عموم من وجه فلزوم احدهما  
 لا يجوز ان يكون لازما للآخر وانجاز ان يكون لازما له ايضا ولازم  
 احدهما لا يجوز ان يكون لازما للآخر وانجاز ان يكون لازما له بالاصح  
 الكلية من احد الجانبين وينظر العموم من وجه بينهما قال السند  
 الاخص مطلقا من النقيض او المساوي له لا يجوز ان يكون مساويا  
 للحقا او اهم منه مطلقا او الاصديق الكلية من جانب الحقا فان يقال  
 متى تحقق الحقا تحقق السند المساوي له او الاعم منه مطلقا متى تحقق

ذلك السند تحقق النقيض فحق تحقيق الخفاء تحقق النقيض وصدق  
 هذه الكلية مما يهدم العموم من وجه بينهما والسند اعم مطلقا  
 من النقيض لا يجوز ان يكون مساويا للحق أو اخص منه مطلقا والصدق  
 الكلية من جانب النقيض ويبطل العموم من وجه بينهما على قياس  
 ما سبق نعم يجوز ان يكون السند اخص مطلقا من كل من النقيض  
 والخفاء كازوم الاخص مطلقا من كل من الانسان والايض اللذين  
 بينهما هموم من وجه وان يكون اعم مطلقا من كل منهما كالجسم اعم  
 مطلقا من الانسان والايض لكن الابراد بالاول لان دفعه غير مفيد  
 قطعا وترك الابراد بالثاني احالة على المقايسة بما ذكره اولاته اندفع  
 في ضمن دفع ابراد الشارح بحوايه اولاته مندفع بجواب الشارح على تقدير  
 تمامه فان جوابه يدل على ان ابطال اعم مطلقا يوجب ابطال عين  
 المقدمة فيكون مضرا فلا يكون موجهها وان كان له نفع من جهة اخرى  
 وغيره فيما سيأتي ان جواب الشارح على تقدير تمامه لبس بحاسم  
 لهذه الابراد واما اعم والاخص من وجه من النقيض الذي لبس به لزوم  
 للنقيض ولا لازماله فكما يجوز ان يكون مساويا للحق كالناطق بالنسبة  
 الى الايض والانسان وان يكون اعم مطلقا منه كالحوان بالنسبة  
 اليهما فكذلك يجوز ان يكون اخص مطلقا من الحق كالانسان  
 بالنسبة الى الايض والحوان وان يكون اعم من وجه منه كالحوان بالنسبة  
 الى الايض والانسان وان يكون مساويا له كالايض بالنسبة الى الانسان  
 والاسود فظهر فساد ما قيل اذا كان بين السند والنقيض عموم من وجه  
 وكان بين النقيض والخفاء عموم من وجه ايضا كان بين السند والخفاء  
 اما المساواة او العموم المطلق بقى كلام هو ان الاخص من وجه من النقيض  
 وبما يكون اعم مطلقا من عين المقدمة كما اذا استند بالحوانية  
 في منع الانسانية بل كونه اعم مطلقا من عين المقدمة اكثر من كونه  
 اعم المطلق من النقيض اعم مطلقا من عينها فثبت بطلان الضمير

بخلاصة دليل الشارح في الجواب فلو قال يجوز ان يكون السند اخص  
 من وجه من كل من قبض المقدمة وعينها ومساويا لحقائهم في الواقع  
 او اعم منه مطلقا لكان أولى اذ لا يتوهم حينئذ اندفاعه بجواب الشارح  
 كما لا يخفى قوله بناء على ان بين تقيض المقدمة وخفتها عموما الخ متعلق  
 بكل من جواز كونه مساويا للحقا وجواز كونه اعم منه مطلقا كما عرفت  
 لا بالاول فقط كما وهم ثم اعلم اولان وضوح المقدمة عبارة عن كونها  
 مطلوفة بالعلم المناسب للمطلب والحقا عبارة عن عدمه ولكل منهما مذهبان  
 وضوح وخفا في الواقع وهو العلم الذي يكون مناسبا في الواقع وعدم  
 ذلك العلم فلي هذا يكون المقدمة المجزومة تقليدا او جهلا مركبا خفية  
 فيما كانت مقدمة البرهان والمطلب هو العلم البقني المطابق فلا يكون  
 الظن والتقليد مناسبا في الواقع وكذا الجهل المركب اذ غير المطابق  
 للواقع لا يكون مناسبا مستلزما للمطابق في الواقع وان كان مناسبا  
 في اعتقاد الجاهل نعم هو غير مناف له اذ قد يودي اليه كما استدلل بان كل  
 انسان حجر وكل حجر حيوان لكن المناسبة اخص من عدم المنافرة اللهم  
 الا ان يفسر المناسبة بمجرد الاشتراك في مرتبة والجهل المركب مشارك  
 لليقين في مرتبة الحزم والثبات حينئذ يكون مناسبا له في الواقع وفيه  
 ما فيه فحقا مقدمة البرهان بهذا المعنى اعم مطلقا من احتمال تقيضها  
 اذ متى تحقق احتمال تقيضها عند المانع بان يكون ذلك التقيض موهوما  
 او مشكوكا فيه او مظنونا او محجوزا وما تحقق خفاؤها لا تنفاه اليقين عنها  
 في جميع هذه الصور ولا عكس لما عرفت من تحقق خفتها بدون احتمال  
 تقيضها فيما كانت مجزومة تقليدا او جهلا مركبا وخفا مقدمة الامارة  
 اخص مطلقا من احتمال تقيضها لان وضوحها بالظن المطابق للواقع  
 فحقاؤها اما بالظن الغير المطابق بها او بالشك فيها او بتصاديق تقيضها  
 ظنا او جزما وعلى كل تقدير يتحقق احتمال تقيضها عند المانع بدون  
 العكس لتحقق الاحتمال المرجوح لتقيضها بدون الحقا فيما كانت واضحة

ما ظن المطابق ووضوح وخفا في الاعتقاد وهما العلم المناسب في اعتقاد  
 الصالح وان لم يكن مناسباً في الواقع وعدم ذلك العلم فعلى هذا يكون  
 الجهل المركب وضوحاً لمقدمة البرهان والظن الغير المطابق وضوحاً  
 لمقدمة الامارة بلاريب واما التقليد فان كان مناسباً في اعتقاد المقلد  
 فهو وضوح بهذا المعنى والافتقار بل ينقلب الى الظن او الشك لانه  
 اذا لم يكن مناسباً في اعتقاده يحتمل تقيض المقدمة عنده ولو مرجوحاً  
 فيحتمل مقدمة البرهان بهذا المعنى مساو لاحتمال تقيضها لذمته فيتحقق  
 خفاؤها بهذا المعنى احتمل تقيضها وبالعكس لما عرفت وخفاً مقدمة  
 الامارة اخص مطلقاً من احتمال تقيضها لمثل ما سبق وان اخص احتمال  
 التقيض بالاحتمال المتأني للعلم المناسب كان مساوياً خفاً مقدمة في الامارة  
 والبرهان فقد ظهر ان مراده اثبات العموم من وجه بين الخفا وذات  
 التقيض لا يثبت وبين احتمال التقيض وايضا الابرار بالاخص من وجه  
 من التقيض مبنى على ما هو المشهور من اعتبار النسبة بين ذاتي السبب  
 والتقيض فلا بد ان يعتبر هذا العموم ايضا بالقياس الى ذات التقيض  
 والالم يصح بناء الجوازين على هذا العموم وهو ظاهر اذا قلنا هذه  
 فنقول ههنا بحث اما اولاً فلان مدار المنع الموجه هو الخفا بالمعنى الاول  
 لا بالمعنى الثاني لان المقلد للمخطي والجاهل اذا منع المقدمة المجزومة  
 عندهما كان منعاً غير معلومة بالعلم المناسب في الواقع  
 فيكون موجهها موافقاً لغير المناظرة في الواقع وان لم يكن موجهها  
 موافقاً في زعمها وحيث يكون التقيض اخص مطلقاً من الخفا الذي  
 يدور عليه المنع الموجه لان تحقق التقيض في الواقع يستلزم كون العلم  
 المتعلق بالمقدمة غير مطابق للواقع حتى تحقق التقيض فيتحقق خفاها  
 المقدمة اي مقدمة البرهان ومقدمة الامارة ولا عكس لجواز خفاهما  
 بدون تحقق التقيض بالشك فيهما مع صدقهما في الواقع اللهم الا ان يقال  
 الوجه الذي لا يكون المنع معه موجهها هو الوضوح في اعتقاد المقلد

قوله وضوحاً لمقدمة البرهان  
 اي البرهان في زعم المستدل  
 لان ذلك الجهل يبين في زعمه

والمانع جبرها وان كان جهلا مركبا في الواقع لا الموضوع في اعتقاد  
 احدهما الا يرى ان اثبات المقدمة والمدعى على وجه التحقيق في اعتقادهما  
 انما يفيد الموضوع بذلك المعنى وبه ينقطع البحث تحقيقا لا ازاما وانما  
 يكون الزام بالوكان وضوحا في اعتقاد السائل دون المعلن فالحق الذي  
 هو مدار المنع الموجه في المباحث الحقيقية هو عبارة عن عدم الموضوع  
 في اعتقادهما جميعا سواء كان خفا في اعتقادهما جميعا او في اعتقاد  
 احدهما وسيجي من كلامه ما يدل عليه وامثالنا فلوسلنا ان مدار المنع  
 الموجه هو الخفاء بمعنى عدم الموضوع عندهما فان اراد اثبات العموم  
 من وجه بينهما في بعض المواد فلا يكون شيء من جوابه حاسما لمادة  
 الاشكال اذ قد عرفت السند الاخص مطلقا من النقيض انما لم يجز  
 كونه حسا وبالخفاء او اعم منه مطلقا بناء على هذا العموم واذ لم يثبت  
 ذلك في جميع المواد بل في بعضها فيجوز ذلك في البعض الآخر فلا يندفع  
 الارادة بخواب الشارح ولا بشيء من جوابه لكون ذلك السند صحيحا  
 وثقلنا به في حصرهم كما سبق وان اردوا اثباته في جميع المواد فان اراد  
 العموم من وجه بين الخفاء وبين تحقق النقيض في الذهن فهو باطل  
 بل الخفاء بذلك المعنى اخص مطلقا من تحقق النقيض في الذهن اذ كلما  
 تحقق ذلك الخفاء تحقق احتمال النقيض فيقع النقيض في الذهن ولا عكس  
 اذ قد يتخيل نقيض المقدمة الواضحة وايضا على هذا لا يصح بناء الجوازين  
 على هذا العموم ايضا لان النسب معتبرة في المشهور بالقياس الى تحقق  
 مضمون النقيض في الواقع لا بالقياس الى تحقق ذلك النقيض في الذهن  
 والا لم يكن ابطال المساوي للنقيض مفيدا عندهم ضرورة ان المقدمة  
 انما يثبت بطلان تحقق نقيضها في الواقع لا بتحقيق نقيضها في الذهن  
 وهو ظاهر وان اردوا العموم من وجه بينه وبين تحقق النقيض في الواقع  
 فهو غير صحيح فيما كان النقيض دائما الوقوع ازاو ابدأ كنقيض الحكم  
 بنى الصفات الحقيقة عنه تعالى ان كان مبنا على ابقاء الاعم والاخص

على ما هو المشهور. اذ لا ينفك كل من الخفاً والنقبض حيثئذ عن الآخر  
 في الجملة. وغير صحيح فيما كان النقبض دائماً الا وقوع سواء كان مبنياً  
 على ابقائها على ما هو المشهور فيها او على اعتبار اللزوم فيها وجوداً  
 وعدمها مع الاجتماع في الجملة كما اختاره في الحاشية المنقولة عنه فيما سبق  
 اذ لا يجتمعان حيثئذ في زمان اصلاً وغير صحيح فيما كان النقبض بمنع  
 الوقوع بالذات كنقبض الحكم باجتماع الضدين والنقبضين سواء كان  
 مبنياً على ابقائها على ما هو المشهور او على اعتبار اللزوم فيهما وجوداً  
 وعدمها بشرط الاجتماع في الجملة او بدون ذلك الشرط على ان يكون  
 مجرد سلب اللزوم الكلي بينهما في كل من انفكاكهما واجتماعهما كافياً  
 في العموم من وجه بينهما كما حققنا اذ لا يمكن اجتماع ذلك النقبض  
 مع الخفاً في الوجود فيين انفكاك احدهما عن الآخر. وم كلى اذ متى  
 تحقق الخفاً يلزم ان لا يتحقق ذلك النقبض فيبطل العموم من وجه بينهما  
 في هذه المادة وان بني على كفاية مجرد سلب اللزوم الكلي بينهما  
 لا في انفكاكهما ولا في اجتماعهما نعم يمكن اجتماع الخفاً مع احتمال النقبض  
 عند العقل في جميع هذه الصور الا ان يقال اثبات العموم من وجه  
 بينهما مبني على كفاية مجرد سلب اللزوم الكلي لا في انفكاكهما  
 ولا في اجتماعهما كما هو التحقيق ويصح اثباته في جميع المواد وعدم  
 تحقق النقبض المنع بالذات لم يلزم من فرض تحقق الخفاً بل هو اتفاق  
 لان ذلك النقبض غير واقع سواء تحقق الخفاً ام لا نعم بمنع انفكاك  
 عدم تحققه عن تحقق الخفاً لكن فرق بين اللازم للشيء واللازم من الشيء  
 والمعتبر ههنا هو الثاني لا الاول فحينئذ يتحقق العموم من وجه بينهما  
 في جميع المواد وان دام الانفكاك والاجتماع بينهما اذ لا يلزم من تحقق  
 الخفاً تحقق النقبض في الواقع ولا عدم تحققه وكذا لا يلزم من فرض  
 تحقق النقبض في الواقع تحقق الخفاً ولا عدم تحققه وهذا هو التحقيق  
 في هذا المقام واما ثالثاً فلان اثبات العموم من وجه بينهما في جميع المواد

قوله والمعتبر ههنا هو الثاني يعني  
 ان المعتبر ههنا وفي الشرطيات  
 اللزومية هو اللزوم الناشئ  
 من فرض تحقيق اللزوم لوجود  
 علاقة شعور بها هناك فتأمل  
 عليه

فيه



اما ان يكون مبني على اشتراطه باجتماعهما في الجملة فيتوجه ما ذكرنا  
 من قبل او مبني على ذلك التحقيق فيبطل ما ذكره من الصورتين  
 بغير ان ذلك التحقيق بعينه في كونهما اخص من وجه من الخفا ايضا  
 للقطع بانه لا يلزم من تحقق الخفا تحقق حكم ذلك السند ولا عدم تحققه  
 وبالعكس بل ذلك التحقق جار بعينه في كون الخفا اعم من وجه من ذات  
 كل سند فاقبى الابراد عليه دافع له قطعا واما رابعا فلانه اذا كان  
 بين الشبثين عموم وخصوص من وجه فربما يجوز العقل احدهما  
 مع القطع بطلان الآخر اذ ربما نزل في كون الشبح البعيد انسانا  
 مع القطع بطلان كونه اسود فالسند الاخص من وجه من النقيض  
 قد يجوز العقل تحققه في الواقع مع القطع بطلان النقيض ووقوع  
 حكم المقدمة فهو مجامع للوضوح فكيف يكون ملزوما لخفا المقدمة  
 بل ما اورده من الصورتين قطعي البطلان بعد التأمل وان كان محتملا  
 في بادى النظر الان يقال كونه ملزوما للخفا برغم انه ملزوم للنقض  
 اذ العقل لا يجوز انفكاك اللازم عن الملزوم واما خامسا فلما كان ما ذكره  
 من الصورتين ملزوما للخفا برغم كونه ملزوما للنقيض في الواقع اما ساويا  
 او اخص مطلقا فلا شك في ان ما هو ملزوم للنقيض في الواقع فهو  
 ملزوم للخفا فذلك اما من حيث ذاته واما من حيث احتمال حكمه  
 عند العقل والاول باطل بناء على ما ذكره من العموم من وجه بين الخفا  
 وذات النقيض ولذا اخص الابراد ههنا بالاخص من وجه من النقيض  
 ولم يورد بالاخص المطلق كما فصلنا فتعين ان كون المساواة للنقيض  
 او الاخص منه مطلقا مساويا للخفا او اعم منه مطلقا انما هو من حيث  
 احتمال حكمه عند العقل فحينئذ نقول نتيجة على حصرهم انه يجوز  
 ان يكون السند الاخص مطلقا من النقيض مساويا للخفا او اعم منه  
 مطلقا من حيث احتمال حكمه عند العقل وان لم يميز ان يكون كذلك  
 من حيث ذاته بناء على ان بين ذاته واحتمال حكمه ايضا عموم من وجه

بمقتضى ذلك التحقيق كما ان بين الخفا وبين ذات كل سند عموماً من وجه  
بمقتضى ذلك كما عرفت فبين احتمال حكمه وخفا المقدمة بتصور  
جميع النسخ على ما فصلناه وقد اشرنا الى وقوعه فيما سلف من انا  
اذاناً بنا من بعيد شجاً لبس غير الانسان من انواع الجوان بداهة وقلنا  
انه لبس مجنون لانه لبس بحساس ومنعه الجانع واستند باحتمال الانسانية  
فهذا السند مع كونه اخص مطلقاً من نقبض المقدمة مساو للخفا  
اذ لبس هنالك احتمال آخر يوجب خفاً للاحاساسية وابطال ذلك السند  
الرافع لذلك الاحتمال يفيد اندفاع المنع ووضوح المقدمة ولو استقررت  
ابحاث المحققين وجدته اكثر من ان يحصى وذلك منهم منى على ان سائر  
الاحتمالات الموجبة للخفا باطلة اما بداهة او كسبا قبل هذا البحث  
ولا يخفى ان الاراد بذلك لا يندفع بجواب الشارح اذ لا جمعة له  
مع المقدمة اصلاً ولا بشئ من جوابه لان الاخص مطلقاً من النقبض  
سند صحيح وملفت اليه في حصرهم وبالجملة بمجرد عدم جواز كون  
ذات السند الاخص مطلقاً من النقبض مساوياً للخفا او اعم منه مطلقاً  
لا يكون شئ من جوابه حاسماً للمادة الاشكال لجواز كونه مساوياً له  
او اعم مطلقاً منه من حيث الاحتمال وانما ينحسم ذلك بحمل المساوى  
في كلامهم على المساوى للخفا فالحق ان من اعتبر النسبة بالقياس  
الى الخفا انما اعتبرها بينه وبين احتمال حكم السند عند العقل لانه  
منشأ الخفا لا بينه وبين ذات السند مع قطع النظر عن ذلك الاحتمال  
كما اعتبره المحشى اذ لا معنى له فلا فائدة في دفع ما ورد واما الفائدة  
في دفع الاراد بسند هو من حيث الذات غير مساو للنقبض ومن حيث  
الاحتمال مساو للخفا او اعم منه مطلقاً وقد اخلت كلام المحشى هننا  
واخلت بالمقام وان اردت ههنا تحقيق الكلام فاستمع لما تلى عليك مما فاض  
العزيز بالعلام ولا بد من تمهيد مقدمات الاولى ان الخفا المصحح للمنع  
هو الخفا وقت المنع لافي وقت ما والا لصح منع المقدمة بعد وضوحها

بالاثبات لكونها خفية قبله الثانية ان مدار الاستناد في منع مقدمة  
 البرهان على مطلق الاحتمال العقلي الشامل للاحتتمالات الاربعية  
 في حكم السند احتمال الاحتمال المرجوح والاحتمال المساوي للطرف  
 الاخر والاحتمال الراجح والاحتمال المقطوع به اذ الكل يوجب خفائها  
 والجواز المذكور في الاسانيد بمعنى ذلك الاحتمال الشامل وامادعوى  
 القطع او الظن في حكم السند فلقصد زيادة التقوية لانهما مدلل  
 صحة المنع وهو ظاهر وان مدار الاستناد في منع مقدمة الامارة  
 على الاحتمال المنافي للعلم المناسب وهو الاحتمال الشامل للاحتتمالات  
 الثلاثة الاخيرة فقط لما عرفت ان وضوح الامارة لابتناف احتمال نقيضها  
 مرجوحا ولا يوجب ذلك الاحتمال من الاحتمال المرجوح في حكم السند  
 الملزوم للنقيض فالجواز المذكور في اسانيد منع الامارة بمعنى الاحتمال  
 المنافي لا بمعنى مطلق الاحتمال الا ان يقوم بداهة او دليل على ان الجواز  
 هناك متحقق في ضمن الاحتمال المرجوح فحينئذ لا يكون المنع موجها لانها  
 منع مقدمة معلومة بالعلم المناسب الثالثة اذ كان بين السند والنقيض  
 لزوم كلي معلوم بداهة او كسبا فالعقل لا يجوز وجود الملزوم منهما  
 بدون اللازم مع العلم بلزومه ويجوز العكس اذ لما جاز كون اللازم اعم  
 من الملزوم فللازم عند العقل احتمال آخر بدون الملزوم وان لم يكن ذلك  
 الاحتمال مصحفا في الواقع وان العقل اذا جاوز الملزوم بواحد من الاحتمالات  
 الاربعة المتفاوتة قوة وضعفا على الترتيب الذي ذكرناه فيجب مثله في اللازم  
 ولا يجوز فيه ما هو اضعف منه اذ اتقرر هذا فنقول اذ كان بين السند  
 والنقيض لزوم كلي معلوم فان كان من الجانبين فالسند المساوي  
 من حيث الذات للنقيض هناك مساو خفأ المقدمة بالمعنى المختار  
 عند المحشي لانه متى تحقق مطلق الاحتمال الشامل للاربعة في حكم السند  
 عند العقل تحقق ذلك الاحتمال في حكم النقيض بعد الالتفات اليه  
 ومتى تحقق ذلك الاحتمال في حكم النقيض تحقق خفأ المقدمة في تحقق

مطلق الاحتمال تحقق الخفاً وبالعكس لما عرفت ان خفاً المقدمة  
يستلزم احتمال النقيض مطلقاً وهو يستلزم ذلك الاحتمال في حكم  
السند عند الالتفات اليه وان كان من جانب فقط فان كان السند ملزوماً  
والنقيض لازماً فسواء كان السند هناك من حيث الذات مساوياً للنقيض  
بحسب المشهور او اخص منه مطلقاً هو من حيث مطلق الاحتمال اخص  
مطلقاً من الخفاً لما عرفت ان للنقيض اللازم احتمال الاخر عند العقل  
الا ان يقوم بداهة او دليل او تنبيه على بطلان سائر الاحتمالات الغير المجامعة  
مع السند فحينئذ يكون ذلك السند من حيث الاحتمال مساوياً للخفاً  
وان كان السند لازماً والنقيض ملزوماً فسواء كان السند هناك من حيث  
الذات مساوياً للنقيض في المشهور او اعم منه مطلقاً هو من حيث  
مطلق الاحتمال اعم مطلقاً من الخفاً الا ان يقوم شيء مما ذكر على بطلان  
سائر الاحتمالات الغير المجامعة مع النقيض فحينئذ يكون السند من حيث  
الاحتمال مساوياً للخفاً ايضاً وان لم يكن بينهما لزوم كلي معلوم فسواء  
كان ذلك السند من حيث الذات مساوياً للنقيض في المشهور او اخص  
منه مطلقاً او اعم منه مطلقاً او من وجه هو من حيث الاحتمال اعم  
من وجه من الخفاً اذ لم يكن بينهما لزوم معلوم فالعقل يجوز  
كلاهما بدون الاخر وقد يجمع الاحتمالان في مادة اجتماع السند  
مع النقيض الا ان يقوم شيء مما ذكر على بطلان سائر احتمالات كل  
من النقيض والسند بدون الاخر فحينئذ يكون ذلك السند من حيث الاحتمال  
مساوياً للخفاً وان قام على بطلان سائر احتمالات احدهما بدون الاخر  
فقط كان ذلك السند من حيث الاحتمال اخص مطلقاً من الخفاً  
ان قلنا على بطلان احتمالات السند واعلم مطلقاً من الخفاً ان قام  
على بطلان احتمالات النقيض جيع ذلك في سند منع مقدمة البرهان  
وكذا الكلام في سند منع مقدمة الامارة ان كان الاستثابة مبتنية  
على الاحتمال المناق في العلم المناسب اعني الاحتمال الشامل للثلاثة الاخيرة

قوله هو من حيث الاحتمال اعم  
من وجه الخفاً مني على ان  
المراد من السند ما هو  
المتخصص في الاقسام الثلاثة استقراء  
فلابد المباني الذي في انفاكه  
فن النقيض لزوم كلي معلوم

فقط واما ان كان مبني على مطلق الاحتمال الشامل للاربعة فاسند  
 اللازم اعم مطلقا من خفائها وان كان متلازما اذ متى تحقق خفاؤها  
 تحقق احتمال نقيضها بواحد من الثلاثة الاخيرة ومتى تحقق ذلك تحقق  
 مطلق الاحتمال في لازمة الذي هو حكم السند ولا عكس لجواز ان يتحقق  
 مطلق الاحتمال في ضمن الاحتمال المرجوح في حكم السند وهو  
 انما يوجب مثله في حكم النقيض لاما هو اقوى منه ليلزم خفا المقدمة  
 وما عداها من الاسانيد اعم من وجه من خفائها وان كان ملزوما للنقيض  
 بلزوم معلوم الان يقوم بشئ مما ذكر على بطلان الاحتمالات الباقية كما سبق  
 فعلم من هذا ان جميع انواع الاسانيد المحققة الوقوع يجوز ان يكون مساوية  
 للخطأ او اعم منه مطلقا في توجه اليراد بالاخص المطلق من النقيض مساويا  
 للخطأ ولا يتدفع بشئ من جوابه فالحق ههنا ما اختاره الفاضل العصام من  
 اعتبار النسب بالقياس الى الخطأ حتى يصح حصرهم دفع السند في المساوي  
 اللهم الان يقال انسانية الشئ في المثال السابق مثلا وان كانت اخص  
 مطلقا من مطلق الحيوانية لكنها مساوية لحيوانية ذلك الشئ الذي  
 دل البدهة او الدليل على انه لبس غير الانسان من افراد الحيوان ويمجرى  
 مثله في الاعم من وجه فيكون كل مساو للخطأ مساو بالنقيض وكل ما هو  
 اعم مطلقا من الخطأ اعم مطلقا من النقيض ايضا وفيه ما فيه لان غايته  
 ان انسانيته عند المانع مساوية لحيوانيته عنده ايضا فيرجع الى مساواته  
 للخطأ لا الى المساواة بحسب محققهما في الواقع تحقفا فرضنا تأمل وانما  
 لطبقنا الكلام في هذا المقام لما سبق من المحشى في الهامش من انه يجوز  
 ان يكون السند حوار حكم القضية المذكورة فيه لان نفس القضية فلا بد  
 من التفصيل فيه وازالة الابهام مع انه الى الان لم نحققه واحد من الاعلام  
 وهو في نفسه عزيز الام بل هو الحامل لنا على جميع هذا الكتاب فالتحقق  
 ههنا اولي من تخافة الاطباء قوله يدل على ثبوت المقدمة اي على  
 ثبوتها في الواقع في اعتقاد السائل ووضوحها عنده وان لم يدل على ثبوتها

قوله وان كان متلازما اي مع  
 النقيض بلزوم معلوم من الجانبين

في الواقع بحسب نفس الامر وتلخيص مراده هو ان غاية ما في وسع المعلن  
 ايضاح المدعى والمقدمة عند السائل بما يدل على ثبوتها في الواقع في اعتقاده  
 ويوجب وضوحها عنده نفسه فكما ان التبعات المقدمة وابطل السند  
 المساوي لا يوجبان دائما ثبوت المقدمة في الواقع بحسب نفس الامر بل  
 قد يتفق فكذا ما يفيد وضوحها عند السائل مع كونها واضحة عند المعلن  
 اذ لا معنى لظهور الصواب الا للوضوح عندهما جميعا فكما ان المنع  
 يندفع بهما في المباحث الحقيقية بمجرد الوضوح عندهما وان لم يكن  
 المقدمة ثابتة في الواقع بحسب نفس الامر كما يقتضيه اختار المحشي الوضوح  
 والخفاء بالمعنى الثاني من المعنيين اللذين اسلفناهما فكذا يندفع في تلك  
 المباحث بما يفيد الوضوح عند السائل مع الوضوح عند المعلن نعم  
 اذا اخذ وضوحا عند السائل ولم تكن واضحة عند المعلن فانما يندفع به  
 المنع الزاما لتحقيقا وبهذه التدفع ما قبل هذه الدلالة ممنوعة وانما يدل  
 على وضوحها وهو لا يستلزم الثبوت في الواقع كما في اغلاط الحس  
 ولعل ما ذكرنا هو مراد قال الوضوح يستلزم الثبوت في الواقع والا  
 فهو انما يستلزم الثبوت في الواقع بحسب نفس الامر اذا كان وضوحا  
 بالمعنى الاول الغير الشامل للعلم الغير المطابق للواقع لا بالمعنى الثاني المختار  
 عند المحشي ولذا ثبت الوضوح فيما بعد في اغلاط الحس قوله  
 الظاهر ان الضمير الخ اما لفظا فلنقرب المرجع واما معنى فلان الظاهر  
 ان الجواز الذي اشير الى منعه ههنا هو الجواز الذي اشتغل الشارح  
 باثباته في السؤال لكونه محل الشبهة وهو جواز كون السند اعم واما  
 رجوعه الى الدفع المضاف ففسير ظاهر بالنسبة اليه والاولى ان يقول  
 الاظهر ويستعرف وجهه قوله وفيماشارة الخ هذا المنع على تقدير  
 المعارضة منع المقدمة الاستثنائية من دليلها المقرر بان يقال كلما جاز  
 كون السند اعم فبقية دفع بعض غير المساوي وكلما اقل فلا يصح  
 حصرهم فكما جاز ذلك فلا يصح حصرهم لكن المقدم حق ومنهها

واجمع الى دليلها. ولذا قال بسند على ضعفه الخ وعلى تقدير النقض نسلم  
 الجريان ومنع التخلّف اى لا نسلم ان دفعه لبس بموجه عندهم وقولكم  
 والابطال حصرهم ممنوع وانما يلزم بطلان حصرهم لو دخل الاعم  
 تحت عنوان السند وهو ممنوع ولا يخفى ان استفادة هذا المعنى مبنى على  
 اعتبار قيد الحثية اى جواز السند الاعم من حيث هو سند اعم لبسلسل  
 الجواز على الاتصاف بالعنوان او مبنى على ان نفي امكان وجوده يستلزم  
 نفي امكان صدق العنوان عليه في الواقع من غير فرض لانه فرع امكانه  
 قوله لان السند قد فسر الخ يعنى انه كتعريف الشريف صادق  
 على الاعم فكل منهما يتعارض بالآخر من هذه الجهة وان ضعف  
 الكل من جهة اخرى فالظاهر ان الاعم سند عندهم وان لم يقطع به  
 فذلك المنع انما يتوجه على دعوى القطع لا على دعوى الظن ولذا كان  
 ضعيفا وكما يجب دفع الاعتراض المبني على القطع عن حصرهم يجب  
 دفع الاعتراض المبني على الظن فهو اثبات المقدمة الممنوعة بمخالفة  
 دليل الشارح هي ان السند عندهم مفسر على وجه شامل للاعم لا يثباتها  
 بتعريف الاداب السعدى حتى يتوجه عليه انه ضعف ايضا قوله  
 بما كان المنع مبني عليه لا يخفى ان هدم المبني عليه يوجب هدم المبنى  
 فهو شامل للمساوي والاعم مطلقا دون الاخص مطلقا ومن وجه فلذا  
 فسره شارحه الفاضل بما كان المنع مبني به ومؤيدا بسببه يعنى ان جهة  
 المنع مبني لا ينهى الا السند والاحتمال المبين المستند الى جهة معينة اقوى  
 مما لا يكون كذلك ولذا قال ومؤيدا بسببه لكن يتبادر التأيد في الواقع لافي مجرد  
 زعم المانع ولذا بادر الى العلاوة قوله على انه لا بد فمه لبس مراده  
 لو سلم ضعفه ايضا والا لما خص عدم دفع الاعتراض بالشريف بل مراده  
 لو سلم ان الشمول للاعم محض بتعريف الشريف وان المنع المبني على  
 ضعفه ليس بضعف فذلك المنع لا بد دفع الاعتراض المذكور عن الشريف  
 القائل يكون الاعم سندا بل لا بد دفعه عن احدا اقرره منها ولا يتضم

حصرهم مالم يندفع الاعتراض عنه على كل تقدير اذ السائل بعد ما عجز  
 عن الاستدلال يعود الى المنع بخلاف الجوابين الذين قد مناها فانهما  
 يدفعانه عن كل احد وعلى كل تقدير ولذا قال هناك وعلى كل تقدير  
 يمكن الخ ففرضه ههنا ترجيح جوابيه على جواب الشارح بوجوه  
 بعضها مذكور ههنا فيما بعد فاندفع عنه امور الاول لا يجب دفعه  
 عن كل احد الثاني هذا المنع من الشارح دليل على انه حل السؤال على  
 الاستدلال الثالث لا وجه للايراد بالضعف لان التسليم المشار اليه بقوله  
 على تقدير جوازه لاجل ذلك الضعف وانت علمت ما في جوابيه من لزوم  
 قصور اهل الفن مع امكان التعرض بحال جميع الاسانيد المحققة ومن عدم  
 ملائمة الحصر الاضافي لكلمة المسائل قوله هذا مبني الخ اي لزوم  
 الجامعة مع نفس المقدمة مبني على ذلك اذ على تقدير اعتبار النسبة  
 بالقياس الى الخفا لا يلزم ذلك وفيه تنبيه على ان مراده لزوم الجامعة  
 مع نفسها لا مع وضوحها ليكون تمهيدا لما سيأتي من ان جوابه غير  
 حاسم قوله ضرورة ان تحقيق معنى المصوم على هذا انما يقتضي الخ  
 المقالي ان يقول انما يتم هذا الاقتضاء لو كان الوضوح والخفا متقابلين  
 بالاجابات والسلب وهو ممنوع كيف والظاهر ان الوضوح عبارة  
 عن الوضوح عند المطلق والسائل جعبا والخفا عن عدمه عن الحكم  
 الذي من شأنه ان يكون واضحا عندهما وكون ذلك من شان الحكم  
 الذي لم يحصل في ذهنهما ممنوع اذ يجوز ان يكون الاحكام الحاصلة  
 في اذهان اخر دون ذهنهما لا واضحة ولا خفية عندهما فيكون  
 التقابل بينهما بالعدم والملازمة ويجوز ارتفاعهما عن موضوع غير  
 قابل فلا يتم الاقتضاء المذكور فان قبل هذا غير مضر للمعنى لانه  
 اذا لم يتم الاقتضاء المذكور فعدم ثبوت تلك الملازمة بالطريق الاولى  
 قلنا نعم لكن على هذا يختلف قوله نعم على تقدير كون السند الخ كالا يفتي  
 قوله وهو لا يستلزم صدق الخ اي لا بالذات ولا بالواسطة ثم ان النسب



بين القضايا انما تعتبر بحسب محمول مضمونها في لواقع لا بحسب صدقها  
المقابل للكذب والالكان جميع المطلقات العاصة الصادقة متساوية  
لما حققه المحقق الرازي في شرح المطالع وتبعه الفاضل العصام في شرح  
الشمسية من ان كل مطلقة صادقة فهي صدقه ازلاواید وان كان تحقق  
مضمونها في زمان معين لازلاواید فالصدق ههنا اما بمعنى التحقيق كما هو  
قد يستعمل فيه واما بمعنى يقابل الكذب لكن لان عموم السند معتبر  
بالقياس الى صدق المقدمة بهذا المعنى بل لانه يستلزم تحقق مضمونها  
في الواقع لانه مطابقة الحكم للواقع ثم ان الظاهر ان مراد المحشى ههنا  
هو ان هذه الملازمة من الشارح مبنية على ما هو المشهور لانها ممنوعة  
على تقدير اثباتها على اعتبار النسبة بالقياس الى الخفاء فكيف تحكم بها  
الشارح المحقق ويحتمل ان يكون مراده الحكم بعدم اللزوم والاستدلال  
عليه بقياس اقتراضي شرطى بان يقال لو كان السند اعم من الخفاء لكان  
لكان مجامعا للوضوح وكما كان مجامعا للوضوح لا يلزم ان يكون السند  
مجامعا للمقدمة المنوعة ينتج من الشكل الاول سالبه كلية قائمة بانه  
لو كان اعم من الخفاء لا يلزم ان يكون مجامعا للمقدمة المنوعة وينجبه  
على هذه الكبرى السالبة ما اورده بعض الاذكياء من ان جواب الشارح  
مبنى على ان كل ما هو اعم مطلقا من الشيء فهو اعم مطلقا من نقبضه  
ايضا ولذا دفعه بمنع تلك الكلية كما يأتي منه فعلى هذا يكون السند  
الاعم مطلقا من الخفاء اعم مطلقا من الوضوح ايضا فحينئذ تقول عدم  
استلزامه الصدق لا يمنع الصدق لا يمنع الاقتضا المذكور لجواز  
استلزام الصدق اياه بان يكون صدقها اخصى مطلقا من الوضوح  
فعلى هذا الوضع يلزم ان يكون السند الاعم مطلقا من الوضوح اعم  
مطلقا من صدق المقدمة لان الاعم من الاعم اعم فيلزم مجامعة لنفس  
المقدمة المنوعة هذا خلاصة ما اورده الذكي واجاب عنه بعض  
الافاضل بان عدم الاستلزام الصدق اياه واضح لا يحتاج الى البيان ولذا

حصرهم مالم يندفع الاعتراض عنه على كل تقدير اذ السائل بعد ما عجز  
 عن الاستدلال يعود الى المنع بخلاف الجوابين الذين قد مناهما فانهما  
 يدفعانه عن كل احد وعلى كل تقدير ولذا قال هنالك وعلى كل تقدير  
 يمكن الخ فغرضه ههنا ترجيح جوابيه على جواب الشارح بوجوه  
 بعضها مذكور ههنا فيما بعد فاندفع عنه امور الاول لايجب دفعه  
 عن كل احد الثاني هذا المنع من الشارح دليل على انه حل السؤال على  
 الاستدلال الثالث لوجه لايراد بالضعف لان التسليم المشار اليه بقوله  
 على تقدير جوازه لاجل ذلك الضعف وانت علمت ما في جوابيه من لزوم  
 قصور اهل الفن مع امكان التعرض بحال جميع الاسانيد المحققة ومن عدم  
 ملائمة الحصر الاضافي لكلية المسائل قوله هذا مبني الخ اي لزوم  
 الجامعة مع نفس المقدمة مبني على ذلك اذ على تقدير اعتبار النسبة  
 بالقياس الى الخفاء لا يلزم ذلك وفيه تنصيص على ان مراده لزوم الجامعة  
 مع نفسها لا مع وضوحها ليكون تمهيد المسألتين من ان جوابه غير  
 حاسم قوله ضرورة ان تحقيق معنى العموم على هذا انما يقتضي الخ  
 المقالي ان يقول انما يتم هذا الاقتضاء لو كان الوضع والخفاء متقابلين  
 بالاجتناب والسلب وهو ممنوع كيف والظاهر ان الوضع عبارة  
 عن الوضع عند المعلل والمسائل جميعا والخفاء عن عدمه عن الحكم  
 الذي من شأنه ان يكون واضحا عندهما وكون ذلك من شان الحكم  
 الذي لم يحصل في ذهنهما ممنوع اذ يجوز ان يكون الاحكام الحاصلة  
 في اذهان اخر دون ذهنهما لا واضحة ولا خفية عندهما فيكون  
 التقابل بينهما بالعدم والملكية ويجوز ارتفاعهما عن موضوع غير  
 قابل فلا يتم الاقتضاء المذكور فان قبل هذا غير مضر للمعنى لانه  
 اذا لم يتم الاقتضاء المذكور فعلم ثبوت تلك الملازمة بالطريق الاول  
 قلنا نعم لكن على هذا يتخلل قوله نعم على تقدير كون السند الخ كالا يخفى  
 قوله وهو لا يستلزم صدق الخ اي لا بالالذات ولا بالواسطة ثم ان النسب

بين القضايا انما تعتبر بحسب محقق مضمونها في لواقع لا بحسب صدقها  
المقابل للكذب والالكان جميع المطلقات العاسة الصادقة متساوية  
لما حققه المحقق الرازي في شرح المطالع وتبعه الفاضل العصام في شرح  
الشمسية من ان كل مطلقة صادقة فهي صدقه ازلاو ابد وان كان تحقق  
مضمونها في زمان معين لازلاو ابد فالصدق ههنا اما بمعنى التحقيق كما هو  
قد يستعمل فيه واما بمعنى يقابل الكذب لكن لان عموم السند معتبر  
بالقياس الى صدق المقدمة بهذا المعنى بل لانه يستلزم تحقق مضمونها  
في الواقع لانه مطابقة الحكم للواقع ثم ان الظاهر ان مراد المحشى ههنا  
هو ان هذه الملازمة من الشارح مبنية على ما هو المشهور لانها ممنوعة  
على تقدير ابتنائها على اعتبار النسبة بالقياس الى الخفاء فكيف تحكم بها  
الشارح المحقق ويحتمل ان يكون مراده الحكم بعدم اللزوم والاستدلال  
عليه بقياس اقتراني شرطي بان يقال لو كان السند اعم من الخفاء لكان  
لكان مجامعا للوضوح وكما كان مجامعا للوضوح لا يلزم ان يكون السند  
مجامعا للمقدمة المنوعة ينتج من الشكل الاول سالبية كلية قائلة بانه  
لو كان اعم من الخفاء لا يلزم ان يكون مجامعا للمقدمة المنوعة وبوجه  
على هذه الكبرى السالبة ما اورده بعض الاذكياء من ان جواب الشارح  
مبنى على ان كل ما هو اعم مطلقا من الشيء فهو اعم مطلقا من نقيضه  
ايضا ولذا دفعه بمنع تلك الكلية كما يأتي منه فعلى هذا يكون السند  
الاعم مطلقا من الخفاء اعم مطلقا من الوضوح ايضا فحينئذ نقول عدم  
استلزامه الصدق لا يمنع الصدق لا يمنع الاقتضا المذكور لجواز  
استلزام الصدق اياه بان يكون صدقها اخص مطلقا من الوضوح  
فعلى هذا الوضع يلزم ان يكون السند اعم مطلقا من الوضوح اعم  
مطلقا من صدق المقدمة لان الاعم من الاعم اعم فيلزم مجامعة لنفس  
المقدمة المنوعة هذا خلاصة ما اورده الذكي واجاب عنه بعض  
الافاضل بان عدم الاستلزام الصدق اياه واضح لا يحتاج الى البيان ولذا

تركه ثم عاد الذكي وقال صدق المقدمة لا يخلو عن الوضوح والخفا  
ولما كان السند اعم مطلقا منهما كان اعم مطلقا من صدقها ايضا  
فثبت المجامعة على ذلك التقدير ايضا وصح بناء الملازمة على غير المشهور  
ايضا واجاب عنه ذلك الفاضل ايضا بان الكلام في لزوم المجامعة  
من مجرد تحقيق معنى العموم ولا يستلزمها وحده بل مع ضميمه المقدمة  
القبالة بان صدقها لا يخلو عنهما اقول وللذكي ان يعود ويقول لو كان  
الكلام في اللزوم بمجرد وتحقيق معنى العموم لكان قوله وهو لا يستلزم  
صدق الخ لغوا وفصولا من الكلام ضرورة انه لدفع توهم الاستلزام  
بالواسطة وايضا تمام الجواب لا يتوقف على اللزوم بلا واسطة اخرى  
فغير تحقيق معنى العموم لانه يتم بمطلق الاستلزام قطعا نفسم يمكن  
تخليص المحشى عن الذكي بان ما اورده انما يتوجه عليه لو كان مراده  
بيان الابقاء على المشهور بالحكم بعد الاستلزام وليس كذلك بل الظاهر  
ان مراده بيان الابقاء عليه بمنوعة الملازمة على غير المشهور كما اشرنا  
وحيث لا يتوجه عليه ما اورده وانما يتوجه لو ثبت ان يقال كل من الوضوح  
والخفا لا يخلو عن الصدق وقد ابطله الفاضل في الجواب السابق  
الا ان يقال مراد الذكي ان صدق المقدمة ككذبها لا يخلو عن الوضوح  
والخفا فالسند اعم مطلقا من كل من انخفا والوضوح فهو اعم  
مطلقا من كذبها وصدقها جميعا اى من تقيضها وعينها معا وهو  
المطلوب في دفع المنووعة عن الملازمة على تقدير ابقائها على غير المشهور  
فلا تخلف للمحشى عن يد الذكي بوجه ولولا اختلال قوله نعم على  
تقدير كون الخ لا يمكن تخليصه عنه بما اشرنا من جواز خلو المقدمة  
عن الوضوح والخفا بان يكونا متقابلين بالعدم والملكة لا بالانيجاب  
والسلب كما لا يخفى والحق ان ذلك الجواب ليس مبنيا على تلك المقدمة  
الباطلة كما زعمه الشارح والمحشى بل على لزوم المجامعة والضرر في الجملة  
كما ستعرف وحيث انما يتم تلك الملازمة على ما هو المشهور لا على غيره

قوله كذبها الخ يعنى ان المقدمة  
صادقة كانت او كاذبة لا يخلو  
عن الخفا والوضوح فالسند اعم  
مطلقا منهما اعم مطلقا من صدقها  
وكذبها جميعا

فاعرف ذلك قوله نعم على تقدير كون السند الخ بمعنى يتم الجواب  
 على هذا التقدير ايضا لكنه ليس مراد الشارح اذ لم يسبق منه الاشارة  
 الى اعتبار النسب بالقياس الى الخفا حتى يجوز ان يحمل كلامه في هذه الملازمة  
 على لزوم المجامعة لوضوحها بحذف المضاف قوله يتم الجواب  
 على قياس الخ اى على مقدمة ان الاعم من الشئ مطلقا فهو اعم  
 مطلقا من تقبضه فالسند الاعم من الخفا هو اعم مطلقا من مطلق الوضوح  
 سواء كان وضوحا بمزيل كافى الوضوح بالد ليسل او التنيه او وضوحا  
 من غير مزيل كافى وضوح البديهيات فابطال المعلن ذلك السند يوجب  
 حكمه بان مقدمة المنوعة ليست من شأنها ان يكون واضحها لا بداهة  
 ولا كسبا وان توجه عليه ما يتوجه على جواب الشارح من انه يجوز  
 ان يكون ذلك السند اعم مطلقا من الخفا واهم من وجه من الوضوح  
 فلا يلزمه الابطال بعض افراد الوضوح لاجمع امكانه ليسل من الضرر  
 مثلا اذا كان المقدمة هي اللانسانية ومنعها المانع واسند يجوز الحيوانية  
 حكما ان ذلك السند اعم مطلقا من التقيض فكذلك هو اعم مطلقا  
 من خفا المقدمة لما عرفت انه كلما تحقق خفاء اللانسانية احتمل الانسانية  
 عند العقل وكما احتمل الانسانية احتمل الحيوانية فكلما تحقق الخفا  
 نتحقق احتمال الحيوانية ولا عكس اذ قد يحتمل الحيوانية عند العقل  
 بدون احتمال الانسانية ولكن ذلك السند اعم من وجه من وضوحها  
 اذ قد يجمع وضوح اللانسانية مع احتمال الحيوانية فيما اذا ظهر  
 ان ذلك الشئ فرس و يوجد الوضوح بدون احتمال الحيوانية فيما  
 اذا ظهر انه جماد وبالعكس فيما اذا ظهر انه انسان فلك المقدمة قد تنضح  
 بدليل انه جماد ولا شئ من الجماد بانسان وقد تنضح بانه فرس او نقل او غيرهما  
 من افراد الحيوان غير الانسان ولا شئ من ذلك بانسان لجواز الحيوانية  
 لانما يجمع الوضوح الحاصل بالدليل الشاقى لا الوضوح الذى يحصل  
 بالد ليسل الاول فلذا يبطل ذلك السند فانما يبطل الوضوح الثانى لا الاول

فلا يكون ابطاله مضرا اذ بعد ابطاله يجوز للمعلل ايضاح تلك المقدمة  
بالدليل الاول بخلاف ما اذا كان اعم مطلقا من مطلق الموضوع  
اذ ابطاله يبطل جميع انحاء الموضوع الممكن لتلك المقدمة فلا يمكن  
ايضا حها بعد ذلك فيكون مضرا وبهذا البيان ظهر ان الموضوع  
الباطل باطل ذلك السند هو الموضوع الممكن للمقدمة لا الموضوع الحاصل  
بالفعل ومعنى ابطاله ازالة امكانه للمعلل اذ بعد الحكم بعدم كون  
ذلك الشيء حيوانا لا يمكنه الحكم بكونه فرسا او بكونه حمارا والا كان  
مناقضا لنفسه فحينئذ يمنع ايضا حها بالادلة الثاني فلا ينتج  
عليه ان لا موضوع للمقدمة عند المانع حين المنع وقبل الاثبات فيلزم  
ابطال الباطل وهو محال قوله فلا يثبت دعواه الخ لقائل  
ان يقول ان اراد انها لا يثبت اصلا فظاهر الفساد لجواز ثبوتها بدليل  
آخر غير مشتق على هذه المقدمة وان اراد انها لا يثبت بهذا الدليل  
فسلم وغير مضرا فلا يجب على المعلل اثباتها بدليل معين ولا اتمام تعليله  
الاول كما زعم فيما سبق نعم لو وجب عليه اتمام التعليل الاول واثبت  
مقدمته عند منع المانع كان ذلك لابطال مقولتنا لتمام الواجب ويكون  
مضرا لكنه لم يرتضيه فيما سلف مع انه على تقدير وجوب اثبات المقدمة  
عليه يثبت الاضرار في مجرد عدم ثبوت المقدمة من غير التفات  
الى جانب الدعوى فالمناسب ان يقول فلا يثبت مقدمته ولا يختص  
الابان بقال هذا مبني على ما سلفه من ان الواجب على المعلل اتمام الدعوى  
لا اتمام تعليله المعين لكن في ابطال ذلك السند ازالة امكان اثباتها  
بهذا التعليل الذي ادعى ثبوتها به وشرع فيه فثبت الضرر قوله  
قد بوهم ان الاولى الخ وجه الاولوية ان ما ذكره الشارح يشعر بان كان  
دفع الادعوى لان ثبوت الاضرار له فرع وجوده المتوقف على امكانه ههنا  
ولم يقل الصواب لا مكان حله على الموجبة الحقيقية الفرضية التي  
لا تستدعي الوجود الموضوع فرضا بان يقال مراده ان دفع الادعوى

٤- في تقدير وجوده يكون مضرا والوجود الفرضي لا ينافي امتناع الوجود  
 الحقيقي الثابت في نفسه بدون فرض قارض واعتبار مضرب لكنه  
 خلاف الظاهر اذا الظاهر انهم يبحثون عن احوال الافراد الممكنة  
 فقط اذا الفائدة في البحث عن احوال الامتناعات في هذا الفن ولعله لاجل  
 ما ذكرنا عدل عما في بعض النسخ حيث قال كون الابطال مضرا فرع  
 امكانه لكنه غير ممكن لاستلزامه ارتفاع النقيضين اي المقدمة ونقيضها  
 لان غاية الاستلزام المذكور امتناع الوجود الحقيقي لامتناع الوجود  
 الفرضي اذ قد نفرض وجود اجتماع النقيضين او الضدين وبحكم  
 بان اجتماع الضدين على تقدير وجوده يستلزم اجتماع النقيضين كما لا يخفى  
 قوله لجواز ان يكون الدليل المقام فاسد الخ يعني ان اثبات المقدمة  
 والدعوى وابطال السند المساوي مع كونهما موجهين قديكونان باقامة  
 دليل فاسد فالاقامة في الابحاث الموجهة اعم من ان تكون اقامة دليل صحيح  
 او فاسد فاطنك في الاقامة على دفع السند الاصح الغير الموجه وبالجملة  
 ابطال السند الاصح اقامة مطلق الدليل على بطلانه صحيحا كان او فاسدا  
 ولا شك في امكان الاقامة بهذا المعنى بل في وجودها وليس المراد من ابطاله  
 اقامة دليل صحيح حتى لا يمكن ذلك فالحكم بالاضرار على دفع الاصح  
 وابطاله حكم على الافراد الممكنة الوجود قطعا فلا ضرر في اشارته  
 بامكانه فان قلت فامعنى قولهم ان كل ما هو اثبات المقدمة المنوعة  
 او ابطال السند المساوي مفيد موجه عندهم قلت معناه انها على تقدير  
 تمامها يكونان مفيدتين فيكونان موجهين لان كل مستدل يدعى صحة دليله  
 وهو قبل ظهور فساد محتمل الصحة واما دليل ابطال السند الاصح  
 فهو على تقدير تمامه يكون مستلزما لابطال المقدمة ويكون مضرا  
 قوله نعم يستلزم ارتفاع النقيضين زعم المعلق الخ لا يقال  
 يجوز ان يكون اعم مطلقا من النقيضين في الواقع واهم من وجه من عين  
 بالمقدمة في زعم المعلق وان لم يحز ذلك في زعم المحب فلا يتم الاستلزام

المذكور وهو مراد القائل فيما بعد لا نأقول تجوز كونه اعم من وجه  
من المقدمة ولو في الزعم لا يجوز من طرف المجيب لانه يطل اصل الجواب  
قوله لكنه بحث آخر لا تعلق له بامكان الاقامة وامتاعها اذ غايته  
عدم كون تلك الاقامة الممكنة موجهة لكونها منافية لغرض المناظر  
القاصد لاطهار الصواب في اعتقاد المعلل وذلك مفيد للشارح  
في دعوى ان ابطال الاعم غير موجه لاضرره على ان عدم موجهيتها  
ممنوع بناء على ان المحشي وشارح الاداب جوزا قصد التغليب مع اظهار  
الصواب اقول بل يجب تغليب المعاند الذي يريد القدح في عقايد المسلمين  
فان تغليبه لا يتنافى بقصد اظهار الصواب بل يوافقه ويلامه وبهذا  
ظهر اختلال ما قيل بابطال السند الاعم يستلزم ارتفاع النقيضين  
بزعم المعلل فلا يتنافى له ذلك بابطال وقصد التغليب يتنافى غرض المناظر  
مع انه مشترك الورد بينه وبين ما قاله الشارح ومجرد جواز كون الدليل  
فاسدا مما لا يلتفت اليه بل لو اعتبر مثله لم يوجد يقين انتهى واما جعل  
الاراد مشترك الورد فخد فوع ايضا بان ليس حكم الشارح بلزوم  
الضرر لاجل ان ابطال الاعم يستلزم بطلان مقدمته في الواقع حتى  
يتوجه عليه ايضا ان يقال ذلك الاستلزام ممنوع لجواز ان يكون  
دليل الابطال فاسدا بل لاجل ان اراد دليل على بطلان ذلك السند  
يوجب حكم المعلل بطلان مقدمته في الواقع وان لم يكن ذلك الحكم  
مطابقا للواقع وبعد ذلك الحكم لا يمكنه الحكم ببعثتها والا كان مناقضا  
لنفسه واما القول بان مجرد جواز كون الدليل فاسدا مما لا يلتفت اليه  
فما لا يلتفت اليه لان مراد المحشي ان الدليل المقام على بطلان السند  
الاعم والمساوي قد يكون فاسدا وهو ظاهر لان الدليل الصحيح  
في نفسه يجوز ان يكون فاسدا عند العقل نعم صرح اهل الاصول  
بان لا اعتبار للاحتمال الغير الناشئ عن دليل لكن لا دليل على الفساد  
اقوي من استلزامه ارتفاع النقيضين قوله واولم الخ قال بعض الافاضل

قوله على ان عدم التوجيه  
الا يرى ان المغالطات العامة الورد  
مع امكان اقامتها على النقيضين  
ربما تقع في الاجاث ما توهم الصحة  
او على قصد تغليب المعاند تأمل



من قال ان الابطال غير مضر لانه فرع الامكان كيف يقابل بهذا الجوابه  
 فالصواب تركه اقول يقابل بحمله على الموجبة الفرضية كما اشترنا وبنينا  
 اجاب بعد تسليم امتناعه نعم يتجه عليه ان حمله على الحكم الفرضي  
 يوجب تأويل قولهم لاشئ من دفع غير المساوي بموجه عندهم  
 بالسالبة الكلية الحاكمة على الافراد الممكنة والمنفعة وقد سماها المحشي  
 في حاشية التهذيب بالحقيقة المحدثه مع ان ذلك التأويل غير ظاهر  
 لما اشترنا من ان الظاهر ان يبحثوا عن احوال الافراد الممكنة فلا يندفع به  
 الاولوية وانما يندفع به الابراد بعدم الصحة كما هو الظاهر من النسخة  
 المعدول عنها الا ان يلتزم هذه النسخة او يمنع ظهور ذلك مستندا  
 بما اشار اليه الشريف في الحاشية الصغرى من ان مسائل بعض العلوم  
 حاكمه على مطلق الافراد ممكنة او ممتنعة كمسائل الهندسة فان الحكم  
 يكون الزوايا الثلث لكل مثلث مساوية للقائمتين شامل للثلث الذي وزره  
 اعظم من قطر الفلك الاعظم مع امتناعه في الخارج عند الحكماء القائلين  
 بتناهي الابعاد بالضرورة عند تعذيب ذلك الفلك قوله عن الابحاث  
 من حيث انها نافعة او مفسدة الخ كلمة عن صلة البحث وهي في امثاله  
 قد تدخل على الموضوع كما هيها وقد تدخل على المحمول كما لو قدر  
 مضاف هنا اى عن احوال الابحاث على ما نص عليه بعض المحققين  
 فالابحاث الكلية هي موضوع الفن وقوله من حيث انها نافعة الخ اشارة  
 الى العوارض الذاتية التي هي محمولات المسائل في هذا الفن لانه تقييد  
 الموضوع بالاستعداد لهذه المحمولات وتلخص مراده ان العوارض  
 الذاتية للبحث عنها في هذا الفن هي النفع والضرر لا الامكان والامتناع  
 فيعد تسليم امتناعه يكون ما ذكره الشارح ولو بحال الفن مما ذكره القائل  
 وفيه نظر اما اولا فلان الاعراض الذاتية في هذا الفن هي التوجبه  
 وعدم التوجبه لا النفع والضرر لان دفع السند الاخص مطلقا ومن وجه  
 لبس بتافع ولا مضر مع انهم يبحثون عنه ايضا بانه غير موجه بل النفع

بدون الضرر على التوجيه . والضرر على عدم التوجيه كعدم النفع والضرر  
واما تأييد فلان كلام الشارح والقائل في دليل الجزئية السلي من المحصر  
لا في نفس المسئلة والبحث عن العوارض الذاتية انما يجب في المسائل  
لا في المبادئ كيف وقد بين مسائل علم بمسائل علم آخر ولذا بادرا الى العلوة  
قوله على انه الخ اى لو سلم فانما يكون ما ذكره اولى لو لم يسبق من الشارح  
اشارة الى امتناعه وهو ممنوع لجواز ان يكون الضمير راجعا الى دفع السند  
الاعم حينئذ لامعنى لان يقال لانسلم امكانه وعلى تقدير امكانه فابطاله  
غير ممكن وفيه انه جعل رجوع الضمير اليه غير ظاهر كما سبق فلا يندفع به  
الاولوية اذ يكفيها الابتناء على الظاهر ولو جعل رجوعه الى السند الاعم  
اظهر من رجوعه الى دفعه لا يمكن دفعها بذلك وفيه ان الاولوية يكفيها  
الابتناء على الاظهر ولا مخلص الا بالترام النسخة الاخرى قوله وايضا  
يجوز الخ بان يحمل على معنى اننا لانسلم لزوم الضرر على تقدير كونه اعم مطلقا  
من تقيض المقدمة وعينها كيف ولزوم الضرر فرع الامكان وهو غير  
ممكن ولو سلم ذلك على ذلك التقدير فهو غير مسلم فيما كان اعم مطلقا  
من تقيضها ومن وجهه من عينها ولعل ذلك انه يستلزم ارتفاع التقيضين  
في اعتقاد كل من المعلن والسائل لا يزعم المعلن فقط والمعلن يعلم انه  
يستلزمه في اعتقاد المانع ايضا فلا يمكنه الاشتغال بابطاله لا لاطهار  
الصواب ولا لنقص التعليل بخلاف سائر الادلة الفاسدة الموردة في الابحاث  
فان ارادها اما زعم الصحة او للتبطل ومدار التسليم جواز الذهول  
عن الاستلزام المذكور من احداث الجائين بناء على ان المراد من الاعم  
واخوانه ما هو بحسب نفس الامر او ما هو اعم منه وما في زعم كل منهما  
او زعم احدهما لا ما هو مختص بالزعم كما مر مع ان ذلك انما يصح على  
مذهب الحكماء القائلين بامتناع صدور الفعل عن العاقل بدون  
التصديق بفساد ما وهو خلاف ما عليه المتكلمون ولقائل ان يقول  
ما ذكره ايضا احتمال بعيد لا يندفع به الاولوية بل الظاهر انه اشارة

الى ان مجرد العموم غير كاف في لزوم الضرر بل لابد من الزوم على  
قياس مذكوره في المساواة ومدار التسليم حينئذ تخصيص الارادة بالاعم  
اللازم كما اشير قوله واما ما قبل الخ نصرة للشارح بمنع الاستلزام  
الذي هو دليل الاولوية في بعض النسخ ودليل الشارح باستلزامه  
امكان الحال في نسخة اخرى وسند ذلك المنع جواز كونه اعم من وجه  
من عين المقدمة وقوله فليس شيء اثبات للاستلزام الممنوع بتحرير  
ان المراد يستلزمه في زعم المحجب لانه يستلزمه في الواقع بشهادة ان الاراد  
بالاولوية هو اراد بالقصور في تقرير الجواب فيكون المساقفة الزامية  
مبنية على زعمه لا بحالة وقد بنى جوابه على ان الاعم مطلقا من قبض  
الشيء فهو اعم مطلقا من عينه ايضا ونجوز كونه اعم من وجه من عينه  
ينطل اصل جوابه قوله فهو غير مسلم الخ هكذا اورد عليه كثير  
من الفضلاء مع ان هذا الجواب عن ذلك الاعتراض مشهور في كتب  
هذا الفن واقول هذا الاراد مدفوع بان مرادهم من الضرر اللازم هو  
الضرر في الجملة لا الضرر الكلي بحيث لا يمكن للمعلل بعد ذلك اثبات  
المقدمة أصلا وذلك لان المعلل ربما يعجز عن اتمام دليل الابطال  
فيحتاج الى اثبات المقدمة الممنوعة ببعض الاحتمالات التي ابطالها فبق  
ابطال السند الاعم المجاع للمقدمة في الجملة سواء كان اعم مطلقا  
او من وجه تضيق بساحة الاثبات على نفسه فبلزم الضرر في الجملة  
واذا لم يستعملوا الغصب بمجرد استلزامه البعد عن المرام وعدم اشتمالهم  
ما يوجب الضرر في الجملة بالطريق الاولى وهذا الذي ذكرناه هو  
مقتضى قولهم تحفيقا لمعنى العموم وبه يتدفع ما اوردوا على قوله اذ نسبه  
بطل مقدمته كما يبطل منع السائل بان الصواب كما يبطل نقيضها  
او كما لا يبطل منع السائل لان منعه انما يبطل اذا اطل النقيض دون  
المقدم واما اذا ابطلا معا كما يقتضيه كون السند اعم مطلقا من كل  
منهما فلا يبطل منعه المبني على عدم ثبوت المقدمة اذ على تقدير ابطال

فخصها وعينها معا لا يثبت شيء منهما عند المانع وايضا نسبة زعم  
 لنا اعم مطلقا من نقبض شيء يجب ان يكون اعم مطلقا من عينه الى القوم  
 مما لا يرتضي به الفطرة السليمة فان قلت ذلك التصديق واقع في اثبات  
 المقدمة المنوعة وابطال المساوي فيما اذا كانا باطلين ماهو اعم من نقبض  
 المقدمة كما اذا استدلل على عدم الانسانية بعدم الحيوانية والجمعية  
 وربما يهزم المعلل ايضا عن اتمام دليلهما فيحتاج الى اثبات المقدمة  
 ببعض الاحتمالات التي بطلها كاثبات اللانسانية بالفرسية فلو كان  
 الضرر في الجملة موجبا لعدم التوجيه لما كانا موجبهين في هذا الموضع  
 مع انهما موجهان مطلقا قلت لعل تجوزهما في مثل هذا الموضع لاطراد  
 الباب كما سبق مثله من المحشى اذ لا ضرر فيها فيما اذا لم يكونا باطلين  
 ماهو اعم مطلقا او من وجه من نقبض المقدمة بخلاف ابطال السند  
 الاعم اذ ليس له فرد لا ضرر فيه حتى يسمع سائر افراده لاطراد الباب  
 فتأمل وانصف في ان اللائق بشانهم حل جوابهم على ما ذكرنا من على  
 ما حلوه عليه واما ما ذكره بعض الافاضل في هوامش شرحه على  
 الرسالة البركوية من الاداب من ان تحقيق معنى العموم لا يقتضي مجامعة  
 مع المقدمة لجواز مجامعته مع امر ثالث فباطل يستلزم ارتفاع النقضين  
 عن ذلك الامر الثالث وهو محال بناء على ان المقدمة ونقبضها نقبضان  
 سلبيان لا يجوز العقل ارتفاعهما عن شيء لاعدوليان ليجوز ذلك  
 كما لا يخفى قوله ولبعض لا بدفع الخ الى ان جواب الشارح كما لا بدفع  
 الاعتراض الذي اورده لا بدفع النقض الذي اورده بالاختصاص من وجه  
 من النقض مساويا للنفاء او اعم فراده اما النقض التفصيلي المجازي  
 على دعوى الحصر او الحقيقي على دليل الجزئية السليبي باعتبار الاختصاص  
 في التحقيق لافي التوهم لما اشار اليه الاختصاص من وجه داخل في قول  
 الشارح كما هو في الاختصاص فعدم دفع مطلق الاختصاص عندهم لعدم لزوم  
 بين الدفوعين في التحقيق واما النقض الاجمالي على دليل الجزئية الايجابي

قوله لاطراد الباب الخ اقول بل  
 قصد الاطراد هنا اول من قصده  
 في باب النقض والمعارضة الذين  
 هما مختطوران في الاصل واما  
 يجوز بعض افرادها لاثبات  
 والبواقي لاطراد بخلاف اثباتها  
 المقدمة وابطال المساوي حيث  
 جازان مباحان في الاصل فاقصد  
 لاعتبة تقتضي الحظر فيهما فاقصد  
 الاطراد مع ما انصف بالجواز  
 الاصل اول من قصده مع  
 ما انصف بالجواز العارضي

بالجريان والتخلف على ما شرنا ويمكن جملة على المعنى اللغوي الذي  
 هو الابطال ليكون اشارة الى هذا النقص او المعارضة بدعوى الحصر  
 كما مقرر بها وعلى كل تقدير عرفت ما فيه من وجوه الاول ان كون  
 السند اعم مطلقا من القبيضين قليل جدا لا يوجد الا اذا كان واحدا  
 من المفهومات الشاملة كالشيء والممكن العام بل لا يوجد الا اذا كان  
 مراددا بين الايجاب والسلب كان يقال لانسم انه لبس بانسان لم لا يجوز  
 ان يكون ناطقا او ايس بناطق بناء على ان الاتصاف ولو بالمفهوم  
 الشامل يستدعي وجود الموصوف خارجا وذهنا والسلب من القبيضين  
 لا يستدعيه اللهم الا اذا كان الموضوع موجودا وان كون  
 السند اعم من وجه من قبضها ومطلقا من غيرها او بالعكس اكثر بما  
 لا يحصى فكون الاعم من وجه من القبيض اعم مطلقا من المقدمة  
 اولى بالزعم من كون الاعم مطلقا من القبيض كذلك فيندفع بجواب  
 الشارح على تقدير تمامه الثاني انما لا يندفع به اذا كان مبنيا على الضرر  
 الكلي كما زعمه الشارح وتابعوه لا اذا كان على الضرر في الجملة كما عرفت  
 الثالث ان هذا النقص لا يستحق الدفع لانه دافع لنفسه لما شرنا ان العموم  
 من وجه بين قبض كل مقدمة وخفائها لما كان مبنيا على سلب اللزوم  
 الكلي في اجتماعها وانفكاكهما اقتضى ثبوته بين الخلفا وبين ذات كل  
 سند فكان مبنى الاراد هاد ماله نعم هناك نقض مستحق للدفع هو النقص  
 بما كان ذاته اعم واخص مطلقا او من وجه واحتمال حكمه مساويا للخصا  
 او اعم منه مطلقا لكن النقص بالاخص المطلق كما لا يندفع بجواب  
 الشارح لا ينهمم بشيء من جوابه على ما سبق قوله فهو غير حاسم  
 لى على تقدير تمامه لا يقال جواب الشارح على تقدير تمامه حاسم للاراد  
 الذي سبق لدفعه وهو الاراد بالاعم المطلق ولا يجب في صحة الجواب  
 وحسنه ان يكون دافعا لكل ما يمكن وروده بل يكفيه دفع ما سبق  
 لدفعه لانا نقول مراده ان هذا الاراد من مشمولات اراد الشارح بناء

على ان المتفرع على التعريف المنقول عن الشريف جواز كون السند  
اعم مطلقا ومن وجه فيفيد دفع كل منهما كالمساوي اما دفع الاعم  
المطلق ففيد مطلقا واما دفع الاعم من وجه ففيد فيما اذا كان مساويا  
للخفا او اعم منه مطلقا اذ يلزم من دفع كل منهما دفع المنع بقي ههنا كلام  
هو ان هذا اللزوم وان تم في الاعم المطلق اللازم لكنه غير تام في الاخص  
من وجه اذ لما كان مساواته للخفا مبني على زعم كونه ملزوما للنقيض  
فيحوز زوال ذلك الزعم بالاطلاع على ما في نفس الامر حين اشتغال الممثل  
باططاله والاتفات اليه ومع ذلك الجواز لا يتم اللزوم المذكور وان لم يطلع  
ابدا ولذا قالوا ان في التقليد والجهل المركب احتمال النقيض في المسأل  
بتشكيك المشكك في الاول والاطلاع على الواقع في الثاني وان لم يكن  
فيها ذلك الاحتمال في الحال فلا يصح بناء هذا النقص على الدليل  
الذي اشار اليه الشارح من اللزوم بين الدفعين بل لا يصح بناؤه على  
ما هو المختار عنده من الدوام بين الدفعين اذ بما يطلع المانع على الواقع  
عقب الابطال نعم قد لا يطلع ويفيد ابطاله بالفعل لكنه انما يوجب  
اختلال حصصهم اذا حل حكمه على الدائم لا على الضروريين  
المتفرعين في المسائل فقد ظهر ان دفعه بوجه آخر قوله وقوله  
على تقدير جوازه يدل الخ فيه ان هذه الدلالة ممنوعة اذا لظاهر منه  
انه ليس بجائر وعلى تقدير جوازه الخ وانما يدل عليه اذا حل على معنى  
ان جوازه غير مسلم وعلى تقدير تسليم جوازه الخ يهذف المضاف وهو  
تقدير من غير قرينة الا ان يقال اذا حل على الحكم بعدم الجواز كان  
مكارة اذ لا دليل على عدم جواز كون السند اعم بل التعريف دليل  
على جوازه ولو سلم فلا دليل على شيء من الطرفين ولا داهية فيهما فلذا  
حكم بكونه دالا على المنع نعم يتوجه ان الدلالة غير تامة على تقدير رجوع  
الضمير الى الدفع المضاف لان عدم جواز الدفع المستلزم لارتفاع النقيضين  
فيصح الحكم به لقيام بداهته مقام الدليل فلا مكارة لكن

كلامه ههنا مبني على ما هو الظاهر من رجوعه الى السند لاعم قوله  
 فيلزم مقابلة المنع بالمنع اى مقابلة المنع الذي هو الجواب بالمنع المفصل  
 في الحاشية ولك ان تجمله شاملا لمقابلة منع الذي هو اصل الاعتراض  
 الملايم لتقرير الجواب كما سبق منه بالمنع الذي هو الجواب وانت خبير  
 بانه ضعيف جدا لان الجواب المشار اليه بقوله على تقرير جوازه جواب  
 اخر غير الجواب الذي ذكره بقوله لانه لا يلزم الخ فليكن الاول منع  
 لدليل المعارضة والثاني استدلالا يتوجه عليه المنع الذي فصله  
 في الحاشية وما يقال اذا حل قوله لانه لا يلزم الخ على الاستدلال  
 يكون معارضة فيلزم الجمع بين المنع والمعارضة في الجواب وهو غير  
 مرضي عند المص كما فصله في شرح مختصر المنتهى فقير مرضي عند  
 المحشى ولذا جوز فيما سبق اجتماع المنع مع النقض والمعارضة لا يقال  
 انما يجوز اجتماعه مع المعارضة فيما اذا تأخر المنع واما اذا تقدم فلاذ الدليل  
 الممنوع لبس من شانه ان يعارض دليلا اخر لانا نقول توجه المعارضة  
 على تقدير صحته لادونه فلا اشكال وقد يقال يمكن ان يجعل المنع الذي  
 اوردته في الحاشية دليلا على ابطال السند الذي استند به المحجب بان يقول  
 لانسلم ان السند يجوز ان يكون اعم ولوسلم فلانسلم ان دفعه مفيد موجه  
 عندهم كلف وان عدم دفعه مدلل عندهم بلزوم الضرر لا بعدم  
 اللزوم كالأخص ليكون مفيدا موجهها عندهم وذلك لا بطلان  
 بان يقال لا يجوز ان يكون ذلك مدلا عندهم بلزوم الضرر لانه دليل  
 ممنوع وانت خبير بان توجه المنع لا ينافي استدلالهم وانما ينافيه  
 ظهور توجه الان يحمل على انه ممنوع منعا ظاهرا كما يدل عليه  
 بعض نسخ الحاشية حيث قال فظاهرا انه لا يتم الخ ونحن نقول  
 يجب حمل الجواب ههنا على الاستدلال بلزوم الضرر على وجه  
 يستفاد منه منع دليل المعارض لان اثبات الحصر من وظيفة الشارح  
 ولا يثبت بمجرد منع دليل المعارض بل لا بد من الاستدلال عليه بلامعارض

فسواء كان السؤال استدلالاً او منعاً مع سنده و هو معارضته لدليل الشارح  
 فيما سبق وسواء كان قوله على تقدير جوازه حكماً بعدم جوازه بدهة  
 او اشارة الى المنع والتسليم يجب حمل الجواب على الاستدلال نعم المنع  
 وطريقة شائعة في مقابلة الاستدلال لكن نفعه للمطل في هدم دليل السائل  
 لافي ثبوت مدعاه وانما نفعه فيه فيما اذا كان المدعى ثابتاً بدليل آخر  
 وههنا ليس كذلك اذ لا دليل على تمام الحصر قبله فاضبطه فانه  
 من القوائد الجنبلة قوله وما يقال من ان ما ذكره الخ هذا القائل  
 هو الفاضل العصام والظاهر من كتابة انه اثبات لحصرهم بتغير  
 داييل الشارح الذي هو لزوم الجماعة مع نفس المقدمة الى ما هو المختار  
 عنده من لزوم الجماعة مع وضوحها بتغير المبنى عليه الذي هو اعتبار  
 النسب بالقياس الى النقبض كما هو المشهور الى ما هو المختار عنده من اعتبارها  
 بالقياس الى الخفاء فعلى هذا معنى قوله ان ما ذكره بقوله فان قيل الخ  
 انما يرد على حصرهم لو كان مرادهم من المساوي للنع ما هو المساوي  
 للنقبض وليس كذلك بل مرادهم ما هو المساوي للخفاء ويحتمل ان يكون  
 مراد المحشي من ابراه ههنا اثبات المقدمة التي منعها الشارح بقوله  
 تأمل فقهه ما فيه وفصله في الحاشية بغير مرادهم من الدليل فغنى  
 كلامه فحينئذ ان ما اوردته على دليلهم المذكور في الشرح من المنع المفصلي  
 في الحاشية انما يرد لو كان مرادهم لزوم الضرر من جهة الجماعة مع  
 نفس المقدمة وليس كذلك بل مرادهم لزوم الجماعة مع وضوحها  
 ويلزم الضرر من هذه الجهة بحيث لا يقبل المنع اصلاً والناظرون  
 رجحوا الاحتمال الثاني لقوله حتى يكون اهم من وجه الخ مع انه لا يأتي  
 الاحتمال الاول اصلاً لان مراده انه لا يرد عليه مثل ما ورد على الدليل  
 الذي ذكره الشارح وعلى كل تقدير اتدفع ما قيل ايراد الشارح مبنى  
 على اعتبار النسبة بالقياس الى النقبض كما هو المشهور وهو لا يشدق  
 بالاكتفاء الاخر انتهى نعم لا يندفع عن الاعتبار المشهور لكن



اصل البحث ههنا في صحة حصرهم وعدم صحته لاف ذلك الاعتبار  
 قوله من غير مزيل الخفاً ظاهر هذه العبارة ان ذلك الموضوع ناشئ  
 من امر مغاير لمزيل الخفاً فلا يشمل وضوح البدهة الاولى ولا مغاير ناشئ  
 عن شيء فضلاً عن امر مغاير لمزيل وحل الغير صلى معنى النبي لا يجدى  
 ان لا ينشأ عن العلم شيء الا ان يقال اشار العلامة التقاراني في شرح  
 التلخيص الى ان امثال هذه العبارة محمولة على الكناية بان يراد لازم  
 معناها اي لم ينشأ من مزيل الخفاً سواء كان ناشئاً عن شيء آخر كالوضوح  
 الحاصل بمثل الحدس والاحساس والتجربة وغير ذلك مما يوجب  
 وضوح البديهيات المجهولة اولاً يمكن ناشئاً عن شيء اصلاً كوضوح البدهة  
 الاولى التي هو الوضوح الاصلى ثم ان مراده من مزيل الخفاً  
 مخصوص بالدليل او التنبيه الذي هو كالدليل مؤلف من قضايا الا انه  
 لازالة خفاً الحكم البديهي والدليل للتأدي الى المجهول النظري لا اهم  
 من مثل الاحساس والتجربة وغيرهما مما يوجب ازالة الخفاً عن البديهيات  
 المجهولة لان المنع بمعنى طلب الدليل او التنبيه على المقيدة انما توجه  
 عليها فيما امكن ترتيبها على شيء من الدليل والتنبيه في اعتقاد الطالب  
 كالمسبق الاشارة اليه فمدار المنع الموجه هو خفاً المقيدة المنوعة المحتاجة  
 الى شيء منها عند المانع واتمماً قيد الوضوح بكونه غير ناشئ من مزيل الخفاً  
 لان تحقيق معنى العموم انما يقتضي الجامعة مع هذا الوضوح لا الوضوح  
 بمزيل واما الجامعة معه فهي مقتضى جامعة مع الخفاء الذي هو مدار المنع  
 الموجه لا مقتضى تحقيق معنى العموم ولعل ذلك من هذا القائل شيء  
 صلى ما سبق منه من جواز استعمال الحكم المعلوم بطرق متعددة  
 فامن وضوح بمزيل الاو يتحقق معه في زمانه خفاً من وجه آخر فليس  
 مدار المنع الموجه عنده هو خفاً المقيدة مؤقت المنع من كل وجه بل خفاً  
 فيه بوجه ما سواء كانت خفية من كل وجه كما اذا كانت نظرية بمجهولة  
 او كانت واضحة من وجه خفية من وجه آخر كما اذا كانت نظرية معلومة

بليل دون دليل او بد يهية واضحة بنسبه دون تنبيه قالوضوح بمزيل  
 اخص مطلقا بحسب التحقق من الخفا بوجه ما اذ متى تحقق الوضوح  
 بمزيل تحقق الخفا بوجه ما لما عرفت ولا عكس كما في الخفا من كل وجه  
 فالسند المساوي للخفا المصحح للمنع الموجه اعم مطلقا بحسب التحقق  
 من الوضوح بمزيل فاطنك بالسند الاعم مطلقا من ذلك الخفا فقد ظهر  
 ان تحقيق معنى العموم انما اقتضى بجامعة السند للوضوح من غير مزيل  
 وان ذلك الوضوح غير متعدد لانه وان كان عبارة عن وضوح  
 مطلق البداية المتعددة بحسب مراتبها المختلفة قوة وضعا لكن لما كان  
 خدار المنع الموجه هو الخفا بوجه ما وقت المنع لا مطلقا كان المراد  
 من الوضوح ايضا وضوحها الممكن لها في ذلك الوقت ومن البين  
 ان المقدمة في وقت واحد انما يمكن لها وضوح مرتبة واحدة من تلك المراتب  
 لا وضوح مرتبتين فصاعدا بخلاف وضوحها بمزيل في ذلك الوقت اذ يمكن  
 وضوحها فيد بكل من الادلة الممكنة التي لا تخصي مثلا فلما كان ذلك السند  
 اعم مطلقا من مطلق الوضوح بمزيل المتعدد افراده في ذلك الوقت  
 ومن الوضوح من غير مزيل الغير المتعدد في ذلك الوقت كان اعم مطلقا  
 من مطلق الوضوح كما هو صريح عبارته فابطال المعلل ذلك السند  
 يوجب حكمه بان مقدمته في هذا الوقت ليست بواضحة لا بشئ من الادلة  
 والتنبيهات الممكنة لها في هذا الوقت ولا بالبداية الممكنة لها في هذا الوقت  
 فبازم الضرر الكلي بخلاف ما اذا كان مساويا للخفا بوجه ما فان ابطاله  
 يوجب حكمه بانها ليست بخفية بوجه من الوجوه بل واضحة داخلية  
 تحت مرتبة ممكنة لها في هذا الوقت من مراتب البداية وهو محض النفع  
 فان قلت توجه كلام القائل على هذا الوجه ينافي ما سبق منه حيث قال  
 واعلم ان المدعى اذ لم يكن نظريا غير معلوم ان التي اليه فاما ان يكون  
 بديهيا ظاهرا غير خفي فلا يطلب له شئ واما ان يكون بديهيا خفيا  
 فيطلب له ما يزيل الخفا واما ان يكون نظريا معلوما لا يطلب طريق

متعددة اليه فلا يطلب له شيء ونما ان يكون نظرا بالمعلوم لا يطلب طريقه  
 متعددة اليه فيطلب ما كان ذليلا عليه لولم يكن مطلوما له لانه يكون  
 طريقا غير ثابت به المدعى عند من التي اليه انتهى فانه يطلب ما ذكره  
 من ان كل وضوح بمزيل فهو مقبل للخطأ من وجهه آخر ولا يتم  
 كلامه ههنا بمجرد كون بعضه كذلك اذ على هذا يرد على ما ذكره مثل المنع  
 الذي فصله الشارح في الحاشية بان يقال يجوز ان يكون معنى العموم  
 متحققا بجماعته للوضوح بمزيل فيما لم يكن ذلك الوضوح مقارنا للخطأ  
 كما في النظري المعلوم الذي لا يطلب طريقه متعددة اليه قلت قد لا يطلب  
 الشيء مع جواز الطلب فلعل مراده انه لا يطلب طريقه لولا يليق طلب طريقه  
 وان جاز ذلك والمراد ههنا للخطأ المجوز للطلب لا الموجب والا فلحكم  
 الواحد ادلة او تنبيهات ممكنة لا تخصي وللطالب ان يطلب كل ما يقيد  
 زيادة وضوح الى مرتبة عين اليقين التي لا يمكن البلوغ اليها بمحض البيان  
 وهذا الذي ذكرنا هو غاية توجيه كلامه نعم يرد على القائل انما  
 نستطلع عليه واما ما ذكره بعض الافاضل حيث قل توضيح كلامه  
 ان وضوح المقدمة الخفية منه ما هو حاصل بعد ازالة خفاها بالدليل  
 او التنبيه ومنه ما هو اصلي وهو الوضوح الذي لو لم يكن المقدمة خفية  
 حين خفاها لكانت واضحة فقابل للخطأ الذي لا يجتمع معه في مقدمة  
 واحدة هو هذا الوضوح لا الوضوح الاول وهو ظاهر فالسند الاعم  
 لا بد ان يجامع هذا الوضوح والا لزم ان يجامع الوضوح الاول وهو  
 مستلزم للخطأ بلا خفا فلا يكون السند اعم مطلقا منه هذا حلف  
 وهذا الوضوح لا يقبل التعدد الى آخر ما قاله فان قلت ان اريد بالوضوح  
 الذي كان السند اعم مطلقا منه مطلق الوضوح فغير مسلم انه لا بد ان يكون  
 اعم مطلقا منه وان اريد بالوضوح الاصلي فعلى تقدير تسليم المذكور  
 لا يلزم من ابطال السند ابطال مطلق الوضوح وهو المضرك لنا  
 فختار الثاني ونقول غرض المعلن من ابطال السند الذي هو مبنى الخطأ

اثبات الوضوح الاصلى اذ المثبت للاول انما هو الدليل او التنبيه  
 على المقدمة على ما سبق فابطاله السند يستلزم ابطال الفرض  
 فلا ضرر ثابت يظهر من هذا البيان وجه تقييد الوضوح بقوله من غير  
 مزيل الخفاً الا انه يرد عليه المنع بلنا لانسلّم انه لا يقبل التعدد كيف وهو  
 بتعدد بتعدد الاوقات والامضاء على ما يشهد به قولهم كل موضع المقترنة  
 كان كذا انتهى فقه نظراً اولاً فلاله ان اراد ان تحقق الوضوح  
 المعارضى بمزىل يستلزم كون المقدمة خفية من وجه آخر في زمان ذلك  
 الوضوح بناء على ما ذكرنا فلا وجه في دفع ما ورد لا اختيار الشق الثاني  
 بل الواجب ان يدفع ذلك باختيار الشق الاول لما عرفت ان السند الاعم  
 مطلقاً بحسب التحقق من الخفاً فهو اعم مطلقاً من كلا الوضوحين  
 فباطاله يلزم ابطال جميع انحاء الوضوح الممكن للمقدمة وقت المنع  
 وان اراد ان وضوحها بمزىل يستلزم كونها خفية في وقت آخر فذلك  
 لا يقدح في التقابل بينهما اذ التقابل امتناع اجتماعهما في مقدمة واحدة  
 في زمان واحد فيجوز ان يكون معنى القوم متحققاً بمجرد مجامعته  
 مع الوضوح المعارضى بمزىل الغير التحقق مع الخفاً ولا يلزم خلاف  
 المفروض بوجه وامّا انيسافلان كون الغرض من ابطال امثال هذا السند  
 اثبات الوضوح الاصلى محل نظر بل مراد القائل انه لا يثبت الوضوح  
 من غير مزىل اصلياً كان او عارضياً اذ المنع كما يبطل يكون المقدمة  
 من الاوليات يبطل بكونها من المحسوسات والمجاهدات ولها انيسافلان  
 منع تعدد الوضوح الاصلى مدفوع بما ذكرنا من ان المراد وضوحها  
 وقت المنع لا في وقت آخر ولا مطلقاً فاعلم انه مقام صعب وكان صعبه  
 سبباً لاعتراض اكثر الناظرين عن بيانه مع انه لا بد لكلام القائل من محمل  
 صحيح قوله وهو لا يقبل التعدد لان تعدد الوضوح انما يكون  
 بتعدد المزىل واذ لا مزىل فلا تعدد وقوله حتى يكون السند الخ بمعنى  
 حتى يجوز ان يكون الاعم مطلقاً من الخفاً اعم من وجه من ذلك الوضوح

اذا المترتب على التعدد هو الجواز لا العمود بالفعل قوله والسند واضح  
 هو ان للوضوح من غير عزم بل من الدليل والتقنية مراتب متعددة متفاوتة  
 قوة وضعفا فيجوز ان يتحقق معنى العموم بمجرد الجامعة مع بعضها دون  
 بعض لكن قد عرفت عافيه من ان وضوحها وقت المنع انما يكون  
 من احدى المراتب الا ان يقال هذا ايضا ممنوع اذ لا دليل عليه ولو سلم  
 ذلك لم يمتنع منها افراد لا تخصي الا يرى ان الوضوح بالتواتر يمكن ان يكون  
 حاصل في وقت معين بتواتر جماعة وتواتر جماعة اخرى على سبيل البدلية  
 وان استحتم حصوله بتوارد هاتين العلتين المستقلتين على سبيل  
 الاجتماع وقس عليه البواقي منها قوله غير ظاهر يعني انه لو سلم  
 انه لا يقبل التعدد فانما لا يجوز ان يكون اعم من وجه من الوضوح لو صح  
 لزوم الجامعة مع هذا الوضوح المقيد وهو ممنوع وانما يصحح على احتمال  
 بعيد غير ظاهر بل غاية ما ثبت هو لزوم الجامعة مع مطلق الوضوح  
 التام بداهة ولعل ذلك لما في لزوم المذكور من الابحاث الاولى  
 ان ذلك اللزوم انما يتم اذا صح استلزام الوضوح بمزيل المنفى بوجه  
 ما وذلك انما يتم لو جاز ان يكون المقدمة المعلومة بدليل معلومة من وجه  
 اخر وسبق من المحشى في بحث الدليل انه غير ظاهر لا يقال هذا  
 اللزوم ليس مبنيا عليه بل على ان منع المقدمة صحيح بمجرد جهالة الوجه  
 المطلوب لما نقلت هناك عن صاحب الموافق من ان المطلوب بما بعد  
 الدليل الاول من الادلة الواردة على مطلوب واحد هو العلم بوجه دلالة  
 ذلك الدليل لا العلم بالمطلوب المعلوم بالدليل الاول لاستحالة تحصيل  
 الحاصل لانا نقول مدار المنع هو خفاء المقدمة لا خفاء دلالة الوجه  
 واما تعميمه من كل الحقتين فغير ظاهر ايضا الثاني لو سلم ذلك فانما  
 يتم اللزوم المذكور لو صح ان كل وضوح بمزيل يجب ان يقارن الحقا  
 من وجه اخر وهو ممنوع لاسما في المقدمة البديهية الواضحة ببنيات  
 هدية اذ ليس للمقدمة وجوه غير متاهية فيجوز ان يكون بعض

المقدمات المنوطة واضحة بجميع وجوهها الممكنة فحينئذ يتحقق  
 الوضوح بمزبل بدون الخفاء بوجه ما وأما كون الوضوح بمزبل مستلزما  
 لبقاء بوجه ما في جميع المواد فغير ظاهر أيضا السالك لوسم جميع ذلك  
 ظاهرا يتم اللزوم المذكور لو كان الخفاء الذي اعتبرت النسب بالقياس اليه  
 هو مطلق الخفاء بوجه ما الأعم المنقسم الى الخفاء من كل وجه والى الخفاء  
 بوجه دون وجه وهو ممنوع كيف ولو كان كذلك لم يتدفع المنع بآيات  
 المقدمة المنوعة بدليل واحد بل بادلة متعددة لبقاء الخفاء فيها  
 من وجه دليل آخر يمكن بل ذلك الخفاء هو الخفاء الذي في عليه المنع  
 الموجه وهو احدهما القسمن ضرورة ان المانع اما ان يمنع المقدمة  
 لعدم كونها معلومة اصلا واما ان يمنعها لتعسف كونها معلومة بدليل  
 دون دليل او تنبيه دون تنبيه ولا يمنعها لاحد الامرين الا يرى ان الزوجية  
 قد تكون نظرية مجهولة عند المانع في الواقع فيمنعها مستندا باحتمال  
 في ديبته وهذا السند مساو لخفاء الزوجية الذي هو مبنى المنع هناك  
 اعني الخفاء من كل وجه فآيات الزوجية بدليل واحد او ابطال  
 هذا السند بدليل واحد يرتفع ذلك الخفاء ويتدفع منه كما اشار اليه  
 المحقق في الحاشية فيما سلف وقد سبق تحقيقه وقد يكون الزوجية  
 بديهية عند المانع في الواقع ونظرية مجهولة في زعمه بناء على انه لا يلزم  
 من كون شيء بديهيا كون بدهيته بديهية بل قد يكون نظرية محتاجة  
 الى بيانها بالدليل فيمنعها بناء على انها خفية عنده من كل وجه مستندا  
 بان يقول كيف وزوجية غير بديهية عندي فباطل هذا السند بدليل  
 واحد او تنبيه واحد يرتفع ذلك الخفاء ويتدفع منه ايضا وقد تكون  
 الزوجية معلومة له بدليل دون دليل مثلا فيمنعها طالبا للدليل آخر  
 للاستعلام بطريق متعددة والسند الأعم مطلقا من القسم الاول  
 اعني الخفاء من كل وجه لا يجب ان يكون محاملا للوضوح من غير مزبل  
 لجواز ان يتحقق معنى العموم فيه بمجرد مجامعته للوضوح بمزبل المقابل له

ايضا واما اعتبار النسب بالقياس الى مطلق الخفاء بوجه ما في جميع  
 المواد فغير ظاهر اقول بل هو باطل لان معنى حصرهم على هذا يؤل  
 الى ان يقال لا يدفع السند الا اذا كان ذلك الدفع مفيدا لبداية المقدمة  
 على توجيها وللموضوع الاصل على توجيها بعض الافاضل كما اشرنا  
 ولا يخفى فساد الكل ضرورة ان ابطال احتمال الفردية مفيد في دفع منع  
 الزوجية سواء كان ذلك الابطال مفيدا لبداية الزوجية ووضوحها  
 من غير مزيل عن نفس الزوجية او مفيدا للوضوح بالدليل او التنبيه  
 وان حل حصرهم على الاضافي بالقياس الى الاخص والاعم لدفع  
 ذلك الفساد فقد احتاج الى اخذ جوابي المحشي فثبتت لاجابة الى العدول  
 عما هو المشهور من اعتبار النسب بالقياس الى النقيض فالخفى في هذا  
 المقام ان دعوى القائل في ان النسب مقبرة بالقياس الى الخفاء حتى لكن  
 لا على الوجه الذي ذكره بل على الوجه المستفاد مما حققناه بان يقال  
 مرادهم لا يدفع السند الا اذا كان مساويا للخفاء الذي بني عليه المنع هناك  
 وهو الخفاء من كل وجه ان لم يجوز استعمال بطرق متعددة في مقام  
 المناظرة وان جوز ذلك في مقام التعليم والتعلم او احد القسمين اعني  
 الخفاء من كل وجه والخفاء بوجه دون وجه ان جوز ذلك في مقام المناظرة  
 وليكن المنع في بعض المواضع مبنيا على مطلق الخفاء بوجه ما وان السند اعم  
 مطلقا من الخفاء من كل وجه او من الخفاء بوجه دون وجه يجوز ان يكون اعم  
 من وجهه من مطلق الموضوع كما صورناه فيما سبق بمثال الاستناد بجواز  
 الحيوانية لمنع الانسانية فخل ايراد الشارح في الحاشية متوجه ههنا ايضا  
 ومن دفع بلزوم الضرر في الجملة ايضا وهذا يدفع عن حصرهم ايضا  
 ما اشار اليه القائل الفاضل في هذا المقام حيث قال بقي ان السند  
 المساوي لنقيض المقدمة المنوعة كالسند المساوي لخفاها في انه يتفيع  
 ابطاله انتهى انقد سبق ان السند الذي كان ذاته مساويا للنقيض هو  
 من حيث الاحتمال امام مساو الخفاء واعم واخص مطلقا ان علم الزوجية

قوله عن نفس الزوجية يعني  
 ان قيام الدليل على بدايتها انما  
 الخفاء عن بدايتها  
 بيل نفسها فيجوز ان يكون  
 لا عن نفسها واضحة بمزيل ونفسها  
 واضحة من غير مزيل وفيه ما فيه  
 لان ثبوت بدايتها بالدليل يكون  
 نفسها على نفسها فابضاح المقدمة  
 لا نوعا عند المانع يكون الا بمزيل  
 قوله  
 تمام

السند والتقيض والافاضة من وجه ولا ينفخ ابطال الاخص مطلقاً  
 من الخفاً كما اذا استند في منع اللاحوية بسندي احدهما جواز  
 الانسانية والاخر جواز القرسية فابطال احدهما لا ينفخ قطعاً لانه  
 اخص من الخفاً كما انه اخص من التقيض وينفع ابطال المساوي للخفاً  
 وابطال الاعم مطلقاً نافع ومضر في الجملة وابطال الاعم من وجهه  
 من الخفاً مضر وغير نافع وهذا تحقيق هذا المقام اذ به ينقسم جميع  
 مواد الاعتراضات عن الكلام واذ قد طلع الاصبح فاطنى المصباح  
 والمجد لله على الانعام في كل مساء وصباح قوله على تخلف الحكم  
 عن الدليل الخ الحكم هنا بمعنى وقوع النسبة والا وقوعها لكن مع قطع  
 النظر عن خصوصية المحكوم عليه في المدعى اعني الوقوع او اللوقوع  
 الكلي القابل لتحقيقه في جميع مجازي الدليل كما ان الدليل الجارى  
 عبارة عن مثله والتنبيه عليه فتمره بعضهم بالمحكوم به في المدعى اى  
 المحكوم به ثبوتاً وانقائاً والافاضة المحكوم به مفهوم تصورى لا يمكن ان يستدل  
 عليه اذ الدليل انما يقيم على المفهوم التصديقي الذى هو الوقوع او اللوقوع  
 وليس الحكم بمعنى الاركان لان تخلفه عن الأدلة الغير البينة الانتاج  
 لا يدل على فسادها ثم ان تخلف الحكم عن الدليل بمعنى ان الدليل جا  
 الى المادة الخصوصية ولم يجرى الحكم معه بل تخلف عنه فهو متضمن  
 للجريان فلذا لم يقبل المص بالجران والتخلف مع انه الاشهر بقوله  
 واما اذا جمل على ما هو اهم من تخلف الحكم الخ قبل لوطا واما اذا جمل  
 على تخلف اللازم عن الملزوم لكان اولافان مضاه ان لا يصدق الاكبر  
 على تلك المادة مع صدق الدليل عليها مع ان الدليل يقتضى صدقه عليها  
 ايضا فهو من قبيل تخلف اللازم عن الملزوم ايضا نقول لكن يفوته  
 التنبيه على ان للشاهد قسمين وان اشتركا في ان دلالتها على فساد  
 الدليل من جهة دلالتها على انه لو كان دليلاً صحيحاً لوجد الملزوم بدون  
 اللازم فراد باللازم ماعد الحكم محافظة على هذا التنبيه قوله كان



لازمة متخلفا عنه ضرورة ان ذلك نفاذ اللازم كوقوع الدور والتسلسل  
 او اجتماع التقيضين او ارتفاعهما غير متحقق في الواقع سواء صح  
 الدليل ولا يعني ان عدم وقوعه يذهب فبستدل على بطلان الدليل  
 بانه لو كان دليلا صحيحا لوجد الملزوم بدون اللازم كما ان عدم تحقق  
 الحكم في مادة الجريان مطلوب فبستدل على بطلان الدليل بانه لو كان  
 دليلا صحيحا لوجد الملزوم بدون اللازم فليس لنا دليل على البطلان  
 في جميع افراد التقيض ما عدا الزوم تخلف اللازم ففراد القائل نعميم  
 المتخلف من الحكم واللازم لكن اللازم متخلف عن صحة الدليل  
 المفروضة والحكم متخلف عن وجود الدليل تحقيقا وعن صحته  
 المفروضة جيط وبهذا الاعتبار جعلوا الشاهد قسمين فاندفع ما قيل  
 هذا سفسطة اذ لا يتصور تخلف اللازم الذي هو الفساد ههنا عن الملزوم  
 اذ لا يتصور التخلف بين الموجودين او المعدومين بل بين موجود  
 ومعدوم وكان اللازم غير متحقق في الواقع كذلك الدليل غير متحقق  
 فيه لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم انتهى اذ يتصور التخلف  
 عما فرض ملزوما وان لم يتصور عما كان ملزوما في الواقع وقد يجاب  
 بان المراد تخلفه عما تحقق في زعم المستدل وليس بشيء اذ المستدلي  
 ربما الهجز عن دفع النقص ويسلم بطلان دليله لاجل تخلف لازمه فهو  
 بعد التسليم حاكم بالتخلف مع انه غير متحقق في زعمه فالتخلف عما  
 فرض وقوعه لا عما تحقق في زعمه نعم يجبه على القائل بختان الاول  
 ان الشاهد على بطلان الدليل بطلان تخلف اللازم عن الملزوم لانفس  
 ذلك التخلف الا يرى ان ذلك التخلف يقع تاليا من الشرطية القائلة  
 بانه لو صح الدليل لكان لازمة متخلفا عنه ولا معنى لكون التالي دليلا  
 على تقيض المقدم بل الدليل عليه تقيض التالي الثاني ان اراد بالضرر  
 معنى البداة فربما يكون عدم تحقق ذلك الفساد في الشاهد نظريا  
 وان اراد معنى الوجوب على ان يكون جهة القضية فربما يكون تحقق

ذلك الفساد امرا ممكنا كان يقال لو صح ذلك الدليل لكان كل رجل  
 كاتباً واللازم باطل بمعنى انه غير واقع بالفعل لا بالضرورة ولا بخص  
 الابان يحمل الضرورة على معنى العلم القطعي كما هي قد تستعمل فيه  
 والكلام محمول على تصور النقص في البراهين العمدة قوله ولا يخفى  
 عليك الخ الظاهر انه اراد على القائل بانه بعد حل كلام المص على  
 خلاف المتبادر لا حاجة الى تعميم المتخلف من الحكم واللازم بل يكفي  
 تعميم الحكم المتخلف من حكم المدعى ومن حكم غير من اللوازم من غير  
 احتياج الى العدول عما اشهر بينهم في تفسير المتخلف بتخلف الحكم ويمكن  
 ان يكون دفعا اخر يبدل ما يقال وان اتحد معه في المال وههنا دفع  
 اخر يحمل الحكم على معنى الاثر المترتب على الدليل اذ الحكم قديم بمعنى  
 الاثر المترتب كما اشار اليه في بعض النسخ حيث قال انما يريد السؤال  
 اذا اريد من الحكم النتيجة واما اذا اريد الاثر المترتب على الدليل سواء  
 كان نتيجته او غيره من اللوازم فلا ورود له ايضا وفيه انه ان اراد القرب  
 الخارجى يلزم اختصاص النقص بالدلة الالهية النسبة الى لوازمها  
 المترتبة عليها اذ امر الترتب في الادلة الالهية بالعكس وان اراد القرب  
 الذهني ففيه ان المبتطل للدليل تخلف انفس اللوازم لا تخلف العلم بها  
 والالم يصح شيء من الادلة الغير البينة الانتاج اللهم الا ان يكون الترتب  
 من حيث الذهن ولو بالوسطة والتخلف من حيث الخارجى ولا يخفى  
 ما فيه وفي بعض النسخ جواب اخر حيث قال انما يريد ان حل قوله  
 فاذا اشتغلت به الخ على الكلية لا على المهمة الا انه لا بد من تكتة  
 في تخصيص التخلف بالذكر وكانت التكتة فيه انه اشهر الشواهد  
 كما يشهد به الاستقراء انتهى وفيه ان ذلك السؤال انما يندفع  
 بحمل تلك الشرطية على المهمة لو كان مناه على حل النقص بالتخلف  
 في كلام المص على النقص به بالفعل وليس كذلك لان ذلك الجمل فاسد  
 لان المص في صدد بيان الوظائف من حيث انها صحيحة وجهة او غير

موجهة لامن حيث هما واقعة بالفعل او غير واقعة او ممكنة او ممكنة  
 فراه انه اذا اشتغلت بالدليل يصح ان ينقض بالتخلف وحيث يتجه عليه  
 ما اورده الشارح سواء حلت الشرطية على الكلية او على الجملة  
 اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلان اختيار الاهمال لا يصح  
 ان يكون لاجل انه لا يصح ان ينقض بغير التخلف ضرورة ان الناقض  
 كلما كان حاكما بفساد الدليل باستلزامه شيئا من المفاسد صح ان ينقضه  
 سواء بالتخلف او بامر آخر وانما يصح الاهمال بالنسبة الى انه قد لا يعلم  
 فساد الدليل بل صحته فلا يصح نقضه كما اشار اليه في التقييد  
 تصحيح الكلية وبالجملة اما ان يختار كلية الشرطية او يختار اهمالها  
 لاجل انه قد لا يحكم السائل بفساد الدليل فيجبه على التقديرين  
 ما اورده الشارح او يختار الاهمال لاجل انه لا يصح النقص بغير التخلف  
 فيجبه عليه انه لا وجه له بل هو فاسد ضرورة فالصواب في الجواب  
 الاقتصاد على ما ذكره في النكته ولا يختلج في وهم ان النقص عندهم  
 هو ابطال الدليل باحد الشاهدين فلا يرتبط قوله بالتخلف الا بالتجريد  
 عنه لكن التجريد عن احد الشاهدين مخصوصه لا يستلزم التجريد  
 عن الاخر لانه تجريد من غير داع ولا تجريد الا بقدر الاحتياج فلا يجبه  
 ما اورده الشارح اذ لا ترك في كلام المصنوع من الشاهدين لان شاهد  
 استلزام فساد آخر مذكور في ضمن قوله نقض وشاهد التخلف مذكور  
 بقوله بالتخلف لا نقول تقييد النقص بشاهد التخلف يصرفه عن شاهد  
 الاستلزام ويخصه بالاول لان ذلك التقييد يستلزم التجريد عن كلا  
 الشاهدين والا لكان التخلف شاهدا للنقص باستلزام فساد آخر  
 وهو باطل لان كلا من الشاهدين شاهد لمطلق النقص لا شاهد للنقص  
 بالشاهد الاخر وهو ظاهر بقي كلام هو ان الالاق للمصنوع ترك شاهد  
 التخلف ايضا للاستغناء عن تكلف التجريد ولعله للدلالة على ان المراد  
 من النقص ههنا هو النقص الاجالي لا النقص التفصيلي لانه عبارة

من المنع السابق كالمناقضة وذلك لان النقص مشترك بين الاجالى  
 والتفصيلي ولاجل تلك الدلالة خص شاهد التخلف المخصوص بالاجالى  
 بالذكر بخلاف استلزام الفساد المخصوص فانه بما يكون سند المنع  
 كان يقال لانسم هذه المقدمة كيف وهى تستلزم للدور او التسلسل  
 وبه يدفع ايراد الشارح لان تقييد المص بالتخلف محمول على التمثيل  
 وانما خصه بالذكر لتلك الدلالة لان النقص لا يكون بغيره قوله  
 متعلق بالقول لا بالمقول اى متعلق بقوله يقال لا بقوله هذا الدليل غير  
 صحيح اذ لو كان متعلقا بالمقول لزم امران فاسد ان احدهما اشتمال كل  
 نقص على التردد بين الشاهدين ولبس كذلك لان كل نقص باحد  
 الشاهدين او بكليهما لا بالترديد بينهما الثانى وجوب اشتمال كل نقص  
 على ذكر احد الشاهدين فيلزم ان لا يصدق على النقص الذى كان الحكم  
 بطلان الدليل بديهيا اوليا بخلاف ما اذا كان متعلقا بالقول فانه على هذا  
 لا يبدل على ان الشاهد يجب ان يذكر مع الحكم بالطلان وانما يبدل  
 على ان ذلك القول الذى هو الحكم الظاهرى بانطلان ناش من احدى  
 هاتين علتين سواء ذكرت معه اولا اذ الحكم فى الظاهر يكفيه وجود  
 علته فى الباطن ولا يتوقف على اظهارها وقد سبق من المحشى ان بداهة  
 فساد الدليل بما يبدل على فساد ذكرته اولم تذكر ولم يتعرض بلزوم  
 الامر الاول لجواز ان يكون متعلقا بالمقول ويكون التردد باعتبار القول  
 لا باعتبار المقول ايضا فيكون حاصل كلام الشارح بان يقال هذا الدليل  
 غير صحيح للتخلف او بان يقال هذا الدليل غير صحيح للاستلزام فعلى  
 هذا البرد الامر الاول بخلاف الامر الثانى فانه لازم لتعلقه بالمقول سواء كان  
 التردد باعتبار المقول ايضا او باعتبار القول كما لا يخفى ولما توجه عليه  
 ان يقال مجرد جعله متعلقا بالقول لا يدفع لزوم الامر الثانى فان تعطيل  
 ذلك القول باحد الشاهدين الذين هما من جنس الدليل او التنييه بدل  
 على ان الحكم بالطلان نظرى او بديهى خفى فيخرج النقص الذى

كان الحكم فيه بديهيا جلبا دفعه بالتفسير بقوله اى يكون منشأ القول الخ  
 يعنى ان المراد من جعله متعلقا بالقول جعل احد الامرين حلة لنفس ذلك  
 القول والتكلم وسببها له سواء كان دليلا او تنبيها على الحكم بالبطلان  
 كما اذا كان ذلك الحكم نظريا او ديهيا خفيا ولم يكن دليلا او تنبيها كما اذا كان  
 ذلك الحكم بديهيا جلبيا وكانت بدايته حلة للقول في الخارج فاللام  
 لمطلق العلية الشاملة للعلة الخارجية والذهنية لخصوصية بالذهنية  
 ولما توجه عليه بعد ذلك ان البداهة ليست شتبا من التخلف والاستلزام  
 فالإيراد مشترك بين تعلقه بالمقول وبين تعلقه بالقول دفعه بقوله لان  
 بداهة عدم صحة الخ وحاصل الدفع انه على تقدير تعلقه بالقول  
 بالمعنى الذى ذكرناه غير وارد لان البداهة داخلة في الاستلزام هذا  
 وبما ذكرنا ظهر ان قوله للإيراد الخ متعلق بقوله متعلق بالقول لكن لا مطلقا  
 بل مع ملاحظة تفسيره بقوله اى يكون منشأ القول الخ فكانه قال  
 متعلق بالقول بالمعنى الذى ذكرناه لا متعلق بالقول بالمعنى المتبادر منه  
 من كون احدي العلتين دليلا او تنبيها على الحكم بالبطلان ولا متعلق  
 بالمقول والا لورد على كل من التقديرين انه يجوز ان يكون عدم صحة  
 الدليل الخ وليس ذلك القول متعلقا بمجرد التعلق بالقول ولا بمجرد  
 التفسير المذكور كإسبة الى الإوها لان كلا منهما نظري يحتاج الى البيان  
 فبيان احدهما دون الآخر غير مناسب ويؤيد انه ليس متعلقا بمجرد  
 التفسير المذكور ما وقع في بعض النسخ بعد قوله سواء احتجج الى بيانه او لا  
 حيث قال او متعلق بمنع الدليل لا بتفسيره للإيراد الخ فانه على هذه الشخصية  
 متعلق بتعلقه باحد الامرين يعنى اما متعلق بمنع الدليل المفسر بقوله  
 بان يقال الخ بمعنى ان يكون منشأ ذلك النع احد الامرين واما متعلق  
 بالقول في تفسيره بذلك المعنى لا متعلق احدهما بالمعنى المتبادر ولا بالقول  
 في تفسيره والا لورد ذلك وظهر ايضا ان قوله لان بداهة عدم صحة  
 الدليل الخ علة لعدم الورد على تقدير تعلقه بالقول بالمعنى المذكور

او يمنع الدليل بذلك المعنى لاعلة الورد على تقدير المقول بمعنى  
 ان الحكم بالبطلان البديهي بلاذكر شاهد انما يرد على تفسير النقض  
 وتعريفه او على تقسيمه المستفاد في ضمن التفسير اذا كانت يدها فساد  
 الدليل شاهدا عندهم وكان ذلك الحكم نقضا عندهم داخلا في المعرف  
 اوفي المقسم كما وهم لان الابراد انما يتوقف على جعل البداهة داخلة  
 في مطلق الشاهد لافي خصوصية القسم الثاني ولا على انحصار الشاهد  
 في القسمين للذين ذكرهما الشارح والناقض لا يناقض عن نقض حصر  
 الشاهد في القسمين ولا يجب عليه دعوى الانحصار فيها بخلاف دفع  
 الابراد هكذا يجب ان يفهم هذا المقام ظاهرا لاقدام قوله على  
 ان مجرد الاحتمال العقلي الخ اى لو سلم انه ليس بمطلق بالقول بالمعنى  
 الذى ذكرناه سواء كان متعلقا بالقول بالمعنى الاخر المتبادر الى الاقحام  
 كما اثبتنا او متعلقا بالمقول لكن على ان يكون التردد باعتبار القول  
 لا باعتبار المقول لئلا يلزم احتمال كل نقض على ذلك التردد فهذه  
 المعللة تدل على ما قدمنا من انه لم يتعرض بالامر الاول لجواز ان يكون  
 متعلقا بالمقول ويكون التردد باعتبار القول لا باعتبار المقول واللام يكن  
 لتجوز تعلقه بالمقول ههنا وجه اصلا كما لا يخفى وان خفى على الناظرين  
 طرا ولعل مدار التسليم ما في ذلك التوجيه من البحث بوجهين اما اول  
 فلان ذلك التوجيه يحتاج الى تعميم العلية المستفادة من اللام من العلية  
 الخارجية والذهنية والى حل الدلالة المتأخوذة في مفهوم الشاهد  
 على المعنى اللغوي الذى هو الارشاد لاعلى المعنى المصطلح الذى هو لزوم  
 العلم من العلم به للقطع بان علة الحكم بالفساد البديهي الاولى هي نفس  
 لبداهة لا العلم بها وانها علة خارجية له على نحو قولك قدمت عن الحرب  
 جئنا وقولك علمت ذلك لبداهة لاعلة له في الذهن على ان يكون  
 لبداهة فرضا من الحكم بالبطلان على نحو قولك ضربته تاديسا ولا  
 على ان يكون البداهة دليلا او تنبيها عليه واللام يكن بدورها اوليا بل

قوله وكان ذلك الحكم اى الحكم  
 بالبطلان بعضا اجماليا عندهم  
 لا مكامرة

نظريا او بد بها خفيا مع ان تعميم العلية المستفادة من اللام الداخلة على  
 الشاهدين من الذهنية والخارجية وصرف الدلالة من مضاعف المصطلح  
 الى المعنى القوي بعيد عن ابان عهدها مقام التعريف واما ثانيا فلان جعله  
 متطفا بالقول بى معنى كان يستلزم ان يكون القول بالفساد النظرى  
 او الخفى بلاذ كر شاهد نقضا موجها مع انه مكابرة عندهم وذلك لما  
 صرفت ان كون القول ناشيا من احدى العلتين لا يقتضى ان يذكر المنشأ  
 معه ولذا لم يرد الايراد السابق واما اشتراط الذكر فيما لم يكن القول  
 بد بها اوليا وعدم الاشتراط فيما كان بد بها اوليا كما اشار اليه بالتعميم  
 قوله سواء احتيج اليه بانه الخ فلا يفهمان من الكلام على تقدير تعلقه  
 بالقول بخلاف ما اذا تعلق بالقول ، وكان التردد باعتبار القول فانه  
 على هذا تخرج جميع افراد المكابرة عن تعريف النقض لاشتراط حيث  
 يذكر احد الشاهدين مع القول بالبطلان وينجيه عليه الايراد المذكور  
 لو كان تلك الصورة محققة لكنها مجرد احتمال عقلى لان العاقل لا يأتى  
 بالدليل الذى كان فساد بد بها اوليا فلا ينقدح بها تعريف النقض  
 ولا تنسبه في ضمن تعريفه اذ لابد من تحقق المادة في نقض التعريفات  
 والتقسيمات والقول وقبه بحث ايضا لان البدهاء وعدمها مما يتخلفان  
 باختلاف الأشخاص فكون الفساد بد بها اوليا عند السائل محققا  
 لمرادها لا يقتضى كونه كذلك عند الممثل بل وقوع الحكم بالبطلان بدون  
 ذكر شاهد ادعاء لبدهائه في ابحاثهم اكثر من ان يحصى كما يعرفه المتبحر  
 لا يقال انما يقع ذلك منهم بالتنبيه على بدهائه بان يقال هذا الدليل  
 ظاهر البطلان او بد بهى الفساد وامثالهما ولما كانت البدهاء داخنة  
 في الشاهد عندهم كان ذلك الحكم منهم مقارنا بذكر الشاهد لا بالقول  
 كما انه واقع منهم بالتنبيه على بدهائه كذلك هو واقع منه بدونه في ابحاث  
 المحققين مع ان العلالة تبنى كون البدهاء داخلة في الشاهد اللهم  
 الا ان يكون مدار التسليم هو الوجه الثانى فقط والجواب الحاسم

ههنا ان يقال فختار ان ذلك القول متعلق بالمقول على ان يكون احدى  
العلتين المذكورين دليلا او ثبوتيا على الفساد بناء على ان العاقل  
لا يستدل بما كان فسادا بديهيا اوليا عنده بل هو عنده اما نظري  
مجهول واما بديهي خفي وان كان بديهيا جليا عند السائل فلا بد  
في جميع صور النقض من شاهد يلزم من العلم به العلم بالفساد او وضوحه  
وهو كالتسند عبارة عن الكلام لكن الشاهد قد يحذف لقريته تدل  
عليه بناء على ان المقتر في مفهومه مطلق الذكرا تحقيقا او تقديرا  
اذ المقدر كالمفوط وقد اشرنا فيما سلف الى ان المراد من المعينة بين الحكم  
بالفساد وبين الشاهد هو اللعبة في فهم الخصم الذي هو المستدل فكل  
ابطال حذف شاهده بقريته فهو مع الشاهد في فهم الخصم فيكون  
نقضا اجماليا وكل ابطال حذف شاهده بدون قريته تدل عليه فليس  
مع شاهد في فهم الخصم فيكون مكابرة فلاشكل ولا يرد عليه ماورد  
على جوابه كما لا يخفى قوله المتبادر من المعارضة الخ دفع به  
ماورده على الشارح في الصفحة الاخرى ههنا حيث قال فيه ان المعارضة  
بحسب الاصطلاح اقامة الدليل على خلاف ما اقام عليه الخصم الدليل  
وهذا المعنى لا يقتضي كون المعارضة متعلقة بالدليل بحسب الظاهر  
بل تعلقها بالدليل اظهر والدليل مسكوت عنه وان كانت راجعة  
الى القدر فيه في الحقيقة ويمكن دفعه بان المراد ان المتبادر من المعارضة  
بحسب العرف ان يكون متعلقها الدليل الذي اقامة المعلن على مادامه  
الا يرى انه يوصف الدليلان بالتعارض دون المدلولين نعم لابد  
من اعتبار التجرید فيها على التقديرين وانت تعلم ان قوله بدليل الخلاف  
لا يرتبط بقوله معروض الابتكاف بعبد يحمل المعارضة على المعنى القوي  
وهو المقابلة على سبيل الممانعة اى قول بدليل الخلاف او يجعل المعارضة  
بمعنى الرد والدفع اى رد بدليل الخلاف فليأمل انتهى اقول ذلك التعريف  
المصطلح كتعريف لمع لا يمكن ان يحمل على ظاهره اذ لو كانت المعارضة



عبارة عن تلك الأقامة لم يصح اسناد عورض حقيقة الا الى الدليل  
 الذي اقامه السائل وليس كذلك فهو مؤل اما يجعل المدعى المدلل  
 بحيث اقيم على خلافه دليل واما يجعل دليل المعلل بحيث اقيم على خلاف  
 مدلوله دليل فعلى الاول يستند عورض حقيقة المدعى المعلل وعلى الثاني  
 الى دليله والتأويل الاول اظهر لان منازعة المعارض اولا في المدعى  
 وهو المستفاد من ظاهر التعريف فهو اظهر لفظا ومعنى ولذا قال  
 بل تعلقها بالمدعى اظهر ثم ان مقابلة لعرف الاصطلاح تدل على ان مراده  
 العرف العام بناء على ان توصيف الدليلين بالمعارض مما اتفق عليه  
 ارباب سائر العلوم مع اهل هذا الفن وتلخيص الدفع ان حكم الشارح  
 بظهور ذلك ليس بمجرد النظر الى ظاهر التعريف المصطلح لنتجه عليه  
 ان ظاهره يقتضي تعلقها بالمدلول بل بالنظر الى العرف العام في توصيف  
 الدليلين بالمعارض دون المدلولين فانه يدل على ان التعريف المصطلح  
 مؤل بالتأويل الثاني لا الاول والا لوصفوا المدلولين دون الدليلين والامر  
 بالعكس فتفسير المحقق الشريف بالمدعى غير ظاهر وليس مراده  
 ان الحكم بالتبادر مبنى على معنى آخر معتبر في العرف العام لاعلى ما هو  
 المصطلح كما ظن لان الظاهر ان يحمل كلام المص على المعنى الاصطلاحي  
 الذي به الخطاب في هذا الفن وتفسير الشريف مبنى عليه فلا يقابله  
 دعوى الظهور بالنسبة الى المعنى الاخر في العرف العام وايضا سوق  
 العلوة الانية يدل على ان ما قبلها متعلق بالمعنى الاصطلاحي كما يقع  
 نعم نتجه عليه ان دلالة ذلك التوصيف في العرف على كون المصطلح  
 مؤلا بالتأويل الثاني ممنوعة لجواز ان يكون ذلك التوصيف منبعا على معنى  
 آخر كما يشير وبمجرد جواز توصيف المدلولين باعتبار المعنى المصطلح  
 لاوجب التوصيف بالفعل فضلا عن الاتفاق عليه لجواز ان يترك  
 ذلك لطل من العلل وايضا عدم توصيف المدلولين ممنوع كيف واما  
 يقال بين الايتين او الحديثين تعارض مع قطع النظر عن كونهما دليلين

حكم ولذا بادرنى العلاوة قوله الذى اقامة المعلن الخ هذا التقييد  
 لدفع توهم ان متعلقها هو الدليل المقام بناء على عدم تأويل التعريف  
 وليان مقتضى قوله عورض من متعلقها على طريقه الوقوع لاعلى طريقة  
 القيام ليكون دليل السائل معارضا اسم فاعل ودليل المعلن معارضا  
 اسم مفعول ولا ينافيه استدلاله بقولهم الدليلان متعارضان لان المفعول  
 فى باب المفاعلة يصير فاعلا فى باب التفاعل يقال صالح زيد عمروا  
 وتصالحا فالاختلاف بينهما من هذه الجهة انما نشأ من جهة البابين  
 لامن جهة الاختلاف فى اصل المعنى حتى يتوجه عليه ان يقال دليله  
 كل يدل على خلاف مدعاه لان قولهم الدليلان متعارضان يدل على ان متعلقا  
 من الدليلين لاما اقامة لمعلن فقط بقوله على ان المراد بالمعارضة ههنا الخ اى  
 لو سم ان المعنى المصطلح ظاهر فى نطقها بالمدعى فانما يكون تفسير الشريف  
 وجبها لو كان مراد المص بالمعارضة ههنا هو ذلك المعنى المصطلح وليس  
 كذلك بل المراد ببعض المحققين وهو المحقق الرازى فى شرح الشمسية من انها  
 المقابلة على سبيل الممانعة بقرينة قوله بدليل الخلاف حيث يرتبط به  
 لا بالمعنى المشهور فالظاهر ما ذكره الشارح لا ما ذكره الشريف اقول  
 فيه بحث من وجوه اما اول فلان المراد من المقابلة فى هذا التعريف  
 هو معنى المواجهة المتعدية بنفسها كما يدل عليه قوله بعضهم هى  
 مقابلة الدليل للدليل وكادل عليه كتب اللغة من ان المقابلة بمعنى المواجهة  
 لاتعدى بالناء بل بنفسها يقال هذا يقابله ذلك فعدم الارتباط  
 مشترك بين المعنيين واما ثانيا فلان المعارض على هذا المعنى هو دليل  
 السائل المقابل لانفس السائل فيجئ نظام كلام المص فى النوع الثلاثة  
 من جهة اخرى اذا المانع والناقض هو نفس السائل لا كلامه وسيجئ  
 من الشارح والمحشى اطلاق المعارض على السائل وايضا يجئ  
 قولهم المعارضة من وظائف السائل فانه صريح فى انها من صفاته  
 بخلاف ما اذا جلى المعارضة على المعنى المشهور لان فاعل الاقامة هو السائل

فيتنظم الكل ولذا حل الشريف المحقق عليه اللهم الان يكون  
 منبا على جعل الباء في قوله بدليل الخلاف للتعدي لكون المعارضة  
 في كلام المص عبارة عن جعل احد الدليلين مقابلا ومواجهها للآخر  
 على سبيل الممانعة بينهما والدليلان هما المتقابلان المتعارضان ونظيره  
 ما قاله الفقهاء من ان البيع مبادلة مال بمال والتبادلان هما المبيع والثمن  
 ويجوز ان يحمل المقابلة على المقابلة التعدي بالباء كالمعارضة التعدي بها  
 يقال عارضت كتابي بكتابه اذا قابلت به وبحمل الوجهين قولهم اذا قبول  
 الصام بالخاص يراد به ما وراء الخاص وعلى التقديرين يتدفع الوجهان  
 معا كما لا يخفى واذا بينا فلان الممانعة بين الدليلين انما يتحقق اذا تساوبا  
 قوة وضعقا والمعارضة المعتبرة عند اهل هذا الفن اعم من ذلك اذ ربما  
 يكون دليل السائل اقوى من دليل المثلل او اضعف ولذا عدلوا عن معنى  
 المقابلة على سبيل الممانعة الى التعريف المشهور فلا يصح حل كلام  
 المص ههنا على ذلك المعنى ولذا حل الشريف على المعنى المشهور اللهم  
 ان يحمل الممانعة على الممانعة في الجملة لاعلى الممانعة الموجبة للمساواة  
 من الجانبين واما رابعا فلان قوله على ما فسرناه به بعض المحققين  
 يدل على ان ذلك المعنى معنى اصطلاحى اخر وقد جعله في النسخة الاخرى  
 معنى لغويا فبين النسختين تدافع الان يقال المرضى ما في هذه النسخة  
 لا ما في النسخة الاخرى واما خامسا فلانه ان ارادتها عبارة عن مقابلة  
 احد الشئين بالآخرى على سبيل الممانعة بينهما دليلين كانا ومدلولين يلزم  
 ان يكون المعارضة متعلقة حقيقة بكل من الدليل والمدلول لا بالدليل  
 فقط كما دل عليه قوله الا يرى الخ وان ارادتها عبارة عن مقابلة احد  
 الدليلين بالآخر على سبيل الممانعة بينهما في ثبوت مقتضاها كما صرح به  
 الشريف المحقق في الحاشية الصغرى فانها بطلت قوله بدليل الخلاف بها  
 بهذا المعنى يحتاج الى تجريدها عن احد الدليلين بل اسنادها الى الدليل  
 المشغول به مع ذلك الازدياد يحتاج الى تجريدها عن كلا الدليلين

قوله ويجوز ان يحمل المقابلة الخ  
 لكن فيه شيء هو انه على هذا  
 يكون المعارضة عبارة عن مقابلة  
 السائل لدليل نفسه بدليل الم  
 فيلزم ان يستند هورض حقيقة  
 الدليل السائل لا ان دليل المالح  
 والامر بالعكس نعم لوجه  
 المعارضة والمقابلة التعديتين  
 بالباء بمعنى قابلت كتابي بكتابه  
 وعارضته لكانت المقابلة دليل  
 عبارة عن مقابلة السائل لدليل  
 المالح بدليل نفسه فيستند  
 هورض الى دليل المثلل لا الى دليل  
 السائل لكن مجتبها هذا المعنى  
 غير مذكور في كتب اللغة اللهم  
 الا ان يتركوا لاجل المقابلة  
 فقامل

والتجريد تكلف بل يجوز من باب ذكر المقيد واردة المطلق ونشوع  
 من التكلف يرتبط ذلك القول بها بالمعنى المشهور ايضا كما ستعرف فلا  
 فضل لاحد التفسيرين على الآخر بل الفضل للتقدم حيث لاداعي  
 للعدول عن المعنى الذي اشتهر اللهم الا ان يقال فختار انها عبارة  
 عن مقالة الدليل بالدليل على سبيل الممانعة في ثبوت مقتضاها ولكن  
 لما لم يذكر الدليلان في التعريف وانما دل عليهما قيد الممانعة في ثبوت  
 المقضي كان دلالة المعارضة عليهما الترابية ولا معنى للتجريد للفظ  
 عن معناه الالتزام لامن حيث الدلالة لانه غير ممكن ولا من حيث  
 الارادة لانه غير مراد لا اصاله ولا تبعها بخلاف المعنى التضمني المراد في ضمن  
 المراد في ضمن المطابق فان اللفظ يمكن تجريده عنه من حيث الارادة  
 وان لم يمكن من حيث الدلالة ايضا كما مر الاشارة اليه فقوله بدليل  
 الخلاف واستادها الى الدليل المشغول به يرتبطان بها بهذا المعنى من غير  
 تجريد ولو سلم التجريد اقرب الى الحقيقة من التجوز الاخر كما ستمثلها  
 في مطلق الرد والدخل لبقاء سائر القيود في التجريد ذاته فيكون تفسير  
 الشارح اظهر قوله اذ لا يرتبط بها حينئذ قوله بدليل الخ يعني  
 لا قبل تجريدها عن الدليل المقام ولا بعده اذ لو ارتبط بها بعد التجريد  
 لم يصح ما يفهم من قوله نعم لو نوى الكلام الخ من حصر الارتباط في معنى  
 مطلق الرد والدخل بخلاف المعنى الغير المشهور حيب لاحتياج الى التجريد  
 لا في الارتباط ولا في الاستناد كما اشير اليه لكن يرد عليه ما اشار اليه  
 في النسخة الاخرى من احتياجها الى التجريد على التقديرين الا ان يكون  
 تلك النسخة مرضية وقد اشترنا الى وجهه ولك ان تقول مراده انه  
 لا يرتبط بالمعنى المشهور لا قبل التجريد ولا بعده بخلاف المعنى الغير المشهور  
 حيث يرتبط به بعد التجريد الاقرب الى الحقيقة وعلى كل تقدير يتجه عليه  
 ان عدم ارتباطه بالمعنى المشهور بعد تجريده عن الدليل المقام ممنوع ومافاله  
 بعض الافاضل في بيانه لان الياء السنية لا تدخل على المفعول به فليس

يخفى من وجوه اما اولافلان الدليل المقام انما كان مفعول به لمطلق الاقامة  
التي هي جنس التعريف لا تمام حقيقة المعارضة وقد عرفت ان حقيقة  
عبارة عن جعل مدعى المعلل اودليله بحيث اقيم على خلافه او على خلاف  
مدلوله دليل لا بما يستفاد من ظاهر التعريف المشهور والالم يستند  
محورض حقيقة الا الى الدليل المقام وهو باطل فعلى تقدير وجوب  
تأويل التعريف المشهور باحد الجملتين يكون المفعول به لتمام حقيقة  
بالمعارضة اما مدعى المعلل واما دليله لا الدليل المقام قطعا ولا شك  
ان ذلك الجمل بسبب الاقامة نعم سبب اقامة الدليل لا يكون عين الدليل  
المقام لكن الكلام في سبب المعارضة لافي سبب اقامة الدليل واما ثانيا  
فلان الظاهر ان دليل الخلف الـ المعارضة لاسببها الذي هو اقامته  
كما ان المفتاح الـ الفتح وسببه تحريكة فالظاهر ان الباء للاستعانة  
بالسببية نعم لو كانت المعارضة عبارة عن نفس اقامة الدليل  
على الخلف دون الجمل المسبب عنها لا يمكن ان يقال كما ان الباء السببية  
لا تدخل على المفعول به كذلك بـ الاستعانة واما ثالثا فلان الباء يجوز  
ان يكون للمصاحبة الدالة على كون الدليلين مشتركين في معنى التعارض  
اذ يجعل كل منهما معارضا ومعارضا كما ان الباء في قولهم خرج زيد بعشرة  
تمثل على اشتراك العشرة مع زيد في العامل الذي هو الخروج فحينئذ  
يرتبط به بعد التجريد الا ان يقال المراد من الاقامة هو اقامة السائل  
لامطلق الاقامة فلا تكون مشتركة بين الدليلين فلا تصح حملها  
على المصاحبة وان كانت المعارضة بمعنى المقابلة اذ المراد ايضا مقابلة  
السائل لدليل المعلل بدليله فبمعنى مشترك كان في المعنى الحاصل بالمصدر  
الذي هو مطلق المقابلة بمعنى المواجهة سواء حصلت من اقامة السائل  
او من اقامة الممثل وهذا الاعتبار صحيح قولهم الدليلان متعارضان  
لكن الكلام في المعنى المصدرى لافي الحاصل بالمصدر وبعد ذلك فيه  
مخالفه واما رابعا فلما جع ذلك فيجوز ان يكون الباء للتفسير محذوف

قوله فيه ما فيه يستفاد وجهه  
مما قلنا اذ يجعل كل منهما معارضا  
اسم فاعل ومعارضا اسم مفعول  
كما هو مقتضى باب الفاعلة

والتجريد تكلف بل يجوز من باب ذكر المفيد واردة المطلق ونوع  
 من التكلف يرتبط ذلك القول بهما بالمعنى المشهور ايضا كما استعرف فلا  
 فضل لاحد التفسيرين على الآخر بل الفضل للمقدم حيث لا داعي  
 للعدول عن المعنى الذى اشتهر اللهم الا ان يقال فختار انها عبارة  
 عن مقالة الدليل بالدليل على سبيل الممانعة في ثبوت مقتضاهما ولكن  
 لما لم يذكر الدليلان في التعريف وانما دل عليهما قيد الممانعة في ثبوت  
 المقضى كان دلالة المعارضة عليهما التزامية ولا معنى لتجريد اللفظ  
 عن معناه الالتزام لامن حيث الدلالة لانه غير ممكن ولا من حيث  
 الارادة لانه غير مراد لا اصالة ولا تبعاً بخلاف المعنى التضمني المراد في ضمن  
 المراد في ضمن المطابق فان اللفظ يمكن تجريده عنه من حيث الارادة  
 وان لم يمكن من حيث الدلالة ايضا كما مر الاشارة اليه فقوله بدليل  
 بخلاف واستادها الى الدليل المشغول به يرتبطان بها بهذا المعنى من غير  
 تجريد ولو سلم فالتجريد اقرب الى الحقيقة من الجوز الآخر كما شتما لها  
 في مطلق الرد والدخل لبقاء سائر القيود في التجريد ذاته فيكون تفسير  
 الشارح اظهر قوله اذ لا يرتبط بها حينئذ قوله بدليل الخ يعنى  
 لا قبل تجريدها عن الدليل المقام ولا بعده اذ لو ارتبط بها بعد التجريد  
 لم يصح ما يفهم من قوله نعم لو نوى الكلام الخ من حصر الارتباط في معنى  
 مطلق الرد والدخل بخلاف المعنى الغير المشهور حيب لاحتياج الى التجريد  
 لافى الارتباط ولا فى الاستاد كما اشير اليه لكن يرد عليه ما اشار اليه  
 فى النسخة الاخرى من احتياجها الى التجريد على التقديرين الا ان يكون  
 تلك النسخة مرضية وقد اشترنا الى وجهه ولك ان تقول مراده انه  
 لا يرتبط بالمعنى المشهور لا قبل التجريد ولا بعده بخلاف المعنى الغير المشهور  
 حيث يرتبط به بعد التجريد الاقرب الى الحقيقة وعلى كل تقدير يتجه عليه  
 ان عدم ارتباطه بالمعنى المشهور بعد تجريده عن الدليل المقام ممنوع وما قاله  
 بعض الافاضل في بيانه لان البناء السببية لا تدخل على المفعول به فليس

بشئ من وجوه اما ولا فلان الدليل المقام انما كان مفعولا به لمطلق الاقامة  
 التي هي جنس التعريف لا تمام حقيقة المعارضة وقد عرفت ان حقيقتها  
 عبارة عن جعل مدعى المعلن او دليبه بحيث اقيم على خلافه او على خلاف  
 مدلوله دليل لا عما يستفاد من ظاهر التعريف المشهور والام لم يستند  
 عورض حقيقة الا الى الدليل المقام وهو باطل فعلى تقدير وجوب  
 تأويل التعريف المشهور باحد الجملتين يكون المفعول به تمام حقيقة  
 بالمعارضة امام مدعى المعلن وامادليبه لا الدليل المقام قطعاً ولا شك  
 ان ذلك الجمل بسبب الاقامة نعم سبب اقامة الدليل لا يكون عين الدليل  
 المقام لكن الكلام في سبب المعارضة لافي سبب اقامة الدليل وامانانيا  
 فلان الظاهر ان دليل الخلاف الة المعارضة لاسبها الذي هو اقامته  
 كما ان المفتاح الة الفتح وسببه تحريكه فالظاهر ان الباء للاستعانة  
 لا للسببية نعم لو كانت المعارضة عبارة عن نفس اقامة الدليل  
 على الخلاف دون الجمل المسبب عنها لامكن ان يقال كما ان الباء السببية  
 لا تدخل على المفعول به كذلك بـ الاستعانة واماناً لافلان الباء يجوز  
 ان يكون للمصاحبة المدالة على كون الدليلين مشتركين في معنى التعارض  
 الذي يجعل كل منهما معارضا ومعارضا كما ان الباء في قولهم خرج زيد بعشيرته  
 تدل على اشتراك العشيرة مع زيد في العامل الذي هو الخروج فينبذ  
 بربطه بعد التجريد الا ان يقال المراد من الاقامة هو اقامة السائل  
 لا مطلق الاقامة فلا تكون مشتركة بين الدليلين فلا تصح جعلها  
 على المصاحبة وان كانت المعارضة بمعنى المقابلة اذ المراد ايضا مقابلة  
 السائل لدليل المعلن بدليبه نعم يشتركان في المعنى الخاصل بالمصدر  
 الذي هو مطلق المقابلة بمعنى المواجهة سواء حصلت من اقامة السائل  
 او من اقامة المعلن وهذا الاعتبار مع قولهم الدليلان متعارضان  
 لكن الكلام في المعنى المصدرى لافي الخاصل بالمصدر وبعد ذلك فيه  
 حافيه واماريا بـ افلو سنا جـ ذلك فيجوز ان يكون الباء للتفسير محذوف

قوله فـ ما فيه يستفاد وجهه  
 مما قلنا ان يجعل كل منهما معارضا  
 اسم فاعل ومعارضا اسم مفعول  
 كل هو مقتضى باب الفاعلة به

المضاف اى باقامة دليل الخلاف ومثله شايع جدا قوله ولاشك  
ان المقابلة الخ اورد واعليه بان فيه مضاهاة امان المقابلة على سبيل الممانعة  
كما توجد في الدليل توجد في المدعى فالخصيص بالذليل تحكم واقول  
ان فاعده ظاهر اذ ليس المراد من الممانعة مجرد مع الجمع بينهما بل المراد  
الممانعة في ثبوت المقضى الذى هو المدعى او خلافة على ما صرحوا به  
فلا يتصور تلك المقابلة في عين الدليلين ولذا قلنا ان ذلك القيد يدل  
على الدليلين التزاما ولو سلم فغاده ان المقابلة على سبيل الممانعة  
وان كانت في ذاتها اهم مما بين الدليلين والمدعين لكن تقيدها بدليل  
الخلاف يخصصها بالدليل فلا بد ان يفسر الضمير بالدليل فلا اشكال  
اصلا قوله نعم لو بنى الخ اما تصديق للاستفسار المقدر كانه قيل  
هل يرتبط بالمعنى المشهور بوجه من الوجوه فقال نعم الخ واما تعيين  
لمنشا غلط الشريفة به لما يرتبط بمعنى مجازى باعتبار المعنى المشهور  
اشبه احد الارتيابين بالآخر وظن انه مرتبط بالمعنى المشهور  
ولو بعد التعميد وليس الامر كما ظنه بل لا يرتبط به بوجه فلا بد ان يحمل  
على معنى الغير المشهور وعلى التقديرين لابد من البناء على المعنى المشهور  
اذ ان الكلام متعلق به لا بغير المشهور ومن عقل عنه اورد عليه بان لا حاجة  
الى هذا البناء اذ اقول جميع هذه الابهات مبنية على ان مراد الشريف  
من التفسير تفسير مرجع الضمير وليس كذلك لانه اعلم باختلال نظام كلام  
المضى بل مراده تفسير حاصل المعنى وذلك التفسير منه مجرى مجرى التفسير  
في قولهم نهر جارى ماؤه للقطع بان ليس مراده ان ضمير جار عائد الى الماء  
بل مراده ان الضمير عائد الى النهر لكن المقصود جريان ماؤه وانما لم يفسر  
المرجع لظهوره وانما فسر الحاصل للإشارة الى ان المعارضة بالمعنى  
الاصطلاحى المشهور مما يتعلق بالمدعى حقيقة وان اسندت ههنا الى الدليل  
مجازا فلا اشكال والشريف المحقق حقيق بان يستفاد من مرأى كلامه  
فوائد جسام لا بان ينسب الى السهو والخطأ خصوصا في مثل ههنا

قوله ولو سلم مدار القسليم ان ذلك  
المقابلة تتصور بين المدعين الدين  
كل منها اخص من قبض الآخر  
يكا اذا ادعى احدهما ان هذا الشئ  
انسان وادعى الاخر انه قدس  
فلا كان مقضى كل منهما نقض  
الاخر فقد كانا متقابلين في ثبوت  
المقابلة فجا اذا كان تصور ذلك  
نقض الآخر



المقام كما لا يخفى على ذوى الافهام قوله هذا مبنى اى تفسير الخلاف  
 بالنقض مبنى على ذلك ابتداء المدعى على الدليل والابرار الاى نقض  
 ايجال لذلك الدليل باستلزام خصوص الفساد الذى هو اختلال  
 حصرهم قوله الدليل الدال على اخص من النقيض سواء كان  
 اخص منه بالذات او بالواسطة وكذا المساوى فيدخل الاخص  
 من المساوى وكذا المساوى للأخص في الاخص ومساوى المساوى  
 في المساوى قوله لظهوره ليس منعاً اى مع ظهوره داخل  
 في القسم بل هو اظهر منه ولذا لم يتعرض به معه ومن هنا يعلم ان النقيض  
 مخصوص بالاخص والمساوى الملزومين للنقيض والافتراد الخصوص  
 والمساواة غير كاف في المعارضة الموجهة للقطع بان اثبات ناطقة  
 الانسان لا يبعد عندهم معارضة موجهة في مقابلة من ادعى سلب الصالحة  
 عن الفرس مع انه اثبات ما مساوى تقبض مدعاه فهو غير داخل في القسم  
 فضلاً عن ظهور دخوله فيه وبهذا يستغنى عن بناء الجواب الاى على  
 ان الدوام لا يخلو عن اللزوم كما اجعوا عليه فانه فاسد ههنا والا كانت  
 الصورة المذكورة معارضة موجهة عندهم بلاخفاً وليس كذلك قوله  
 دال على تقبضه قطعاً الخ اقول هذا مختل فيما اذا كان لزوم النقيض  
 للأخص او المساوى غير بين كما اذا ادعى ان زوايا هذا الشكل ليس  
 كضامتين واقام الخصم على انه مثلث وامثاله كثير جداً والجواب  
 ما سبق منه ان الدليل اعم مما يلزم من العلم به وحده او مع انضمام  
 شئ اخر العلم بشئ اخر وبهذا يصح التطليل بقوله ضرورة  
 استلزام الخ ونقيض الجواب منع الملازمة القائلة بانه لو كان المقبر  
 ذلك لم يكن الدال على الاخص او المساوى معارضة مسنداً بانه انما يلزم  
 ذلك لو لم يدل على النقيض ايضاً ولما كان للسائل ان يعود ويقول  
 ان لم يدل على النقيض بتوجه ما ذكرنا وان دل عليه ايضاً فلا حاجة  
 الى تخصيص الخلاف بالنقض وتفسيره بل لا وجه له لانه معارض

بكل من الحيتين لاجنبية كونه دالا على النقص فقط شرع في دفعه  
 بقوله فيجوز الخ والقاء فصحة اى اذا دل عليه فيجوز الخ وحاصل  
 الدفع انه لا يلزم من كونه دالا عليه ان لا يحتاج الى تخصيص الخلاف  
 بالنقيض لجواز ان يكون المعتبر عندهم في المعارضة حثية الدلالة على  
 النقيض ولا يكون الدليل معارضا مع قطع النظر عن هذه الحثية وقوله  
 بل هو مع قطع النظر الخ ترقى من التجوز الى الاستدلال والحكم لما  
 اشرنا ان لزوم النقيض للاخص والمساوى ربما لا يكون ينسأ فلا يعلم  
 المثل قيام الدليل على خلاف مدعاه ما لم يبين السائل لزوم النقيض له  
 بل بل اخر فصادفة الحثية هي ان هذه المعارضة يكون موجبة بعد  
 ذلك البيان لاقبله هذا واقول لا مدخل في القدر حثية كونه دالا على انها  
 لا يرتفعان وانما المدخل لحثية كونه دالا على انها لا يجتمعان وكما  
 ان استحالة اجتماع النقيضين من الاوليات فكذلك قد يكون استحالة  
 اجتماع الضدين المتنافيين في الصديق فقط من الاوليات فبمجرد العلم  
 باستحالة اجتماعها في الصديق بحكم المثل بانقضاء مدعاه ويكون  
 المعارضة موجبة بمجرد حثية كونه دالا على ما ينافي المدعى من غير  
 مراجعة الى لزوم اجتماع النقيضين فالخفى ان بفسر الخلاف بمطلق  
 المناق في الصديق سواء كان منافيا في الكذب ايضا ولم يكن قوله  
 والمقصود حصر الكلام القادح فيه اى في مدعى المثل اما باعتبار  
 ذاته كما في المعارضة باقامة الدليل على خلافه واما باعتبار ثبوته كما  
 في المنع والنقض المختلفين لاثباته بل نقول حكم المعارضة المساقطة  
 فقدح الكل في ثبوته والغرض من هذا الكلام دفع توهم اختلال الحصر  
 بعد ذلك بان اقامة الدليل الدال على الاخص او المساوى من حيث  
 كونه دالا عليه داخل في المقسم كما انه داخل فيه من حيث كونه دالا  
 على النقيض مع ان تخصيص الخلاف بالنقيض يجرهما عن المعارضة  
 من الحثية الاولى فدفعه بانه من تلك الحثية ليس بقادح والمقصود

حصر الكلام القادح فيه مع انه يمكن دفعه بان الحصر استقرائي وقوع  
 المعارضة بمجرد تلك الحثية غير معلوم قوله واعلم الشارح الفاضل  
 للاداب المسعودي الخ واعلم ان الشارح المحقق قال في الحاشية عند  
 قوله ونقيضه هذا كلامهم وبدل على ان المراد بالخلاف ههنا النقيض  
 حينئذ يلزم ان لا يكون الدليل الدال على اخص من النقيض بل على  
 مساويه معارضا للدليل المعلن فلا يكون قول الحكميم العالم قديم لانه  
 مستغن عن المؤثر وكل ما هو مستغن عن المؤثر فهو قديم معارض لقول  
 المتكلم العالم حدث لانه متغير وكل متغير حادث لان كل واحد منهما  
 اخص من نقيض الاخر انتهى واجاب المحشي عما اورده عليهم بما سبق  
 ثم قدح في قوله هذا كلامهم بان هذا ليس كلام جميعهم بل كلام  
 بعضهم لان شارح الاداب منهم فقوله هذا كلامهم ليس على ما ينبغي  
 ولم يقل ليس بصواب لاحتمال ان يكون المراد كلام اكثرهم ولا اكثر  
 حكم الكل ومثله شائع لكن مع ذلك لا ينبغي اخراج شارح الاداب لانه  
 العمدة في هذا الفن ومعظمهم هذا واقول شارح الاداب في صلبه  
 بيان محل الاقامة كما هو مقتضى تفسير الخلاف المعتبر في التعريف المشهور  
 ولا بد من تعميمه لاحتماله اذ الدليل المعارض وان وجب كونه دالا على  
 النقيض لا يجب ان يقام على النقيض بل يقام على اخص منه وعلى  
 المساوي والشارح المحقق ههنا في صدد محل الدلالة وذلك لا ينافي  
 ان يقول جميعهم دليل الخلاف وان اقيم على الاخص او المساوي يجب  
 ان يكون ذا الاصل على النقيض وان يقول الشارح هذا كلام جميعهم  
 ويستلزم ان لا يكون الدليل المقام على الاخص او المساوي معارضا  
 فيما اذا لم يكن لزوم النقيض بينا واحتاج دلالة على النقيض الدليل  
 اخر لم يذكره السائل فتعميم شارح الاداب لا يقدح فيما ذكره الشارح  
 ولا يندفع اعتراضه عليهم الا باحد الامرين احدهما ان هذه المعارضة  
 ليست بموجهة داخلية في المقسم لانه لا يتقدح في مدعى المعلل في اعتقاده

والشأن ما اشار اليه من ان الدلالة المأخوذة في الدليل اعم من ان يكون  
من العلم بالدليل وحده او مع انضمام شيء آخر فهذه الصورة موجهة  
قادرة في حدسي الممثل في الواقع وفي اعتقاده بواسطة ذلك الانضمام نعم يرد  
على الشارح ان تمثيله باقامة دليل على قدم العالم غير مطابق للمثل  
لان لزوم تقيض حدوثة للقدم بين لكنه مناقضة في المثال وليست  
من دأب المحصلين قوله ويؤيده العبارة المشهورة الخ لا يقال النبي هو  
الرفع ورفع كل شيء نقيضه فكلتا العبارتين انما يؤيد ان النقيض لا نقول  
المتبادر من المناقاة والنفي هو المناقاة في الصدق لا المناقاة في الصدق  
والكذب معا ذلك التأييد مبني على هذا المتبادر ولذا لم يقل ويدل عليه  
العبارة الخ قوله المراد اتحاد الدليلين الخ يعني ان المتبادر  
من الحقيقة هو اتحادها من جميع الوجوه بان يفهم في كل من الحدود  
والقضايا المأخوذة فيهما وفي خصوص الشكل والضرب لكن لبس المراد  
ذلك والالم يتصور التعارض بينهما بل يرتفع التعدد الاعتبار الاذهان  
فلا بد من صرف العينية عن ظاهرها الى قدر ما يمكن التعارض بينهما  
لا الى الزائد عليه لئلا يكون صرفا بلا صارف وذلك القدر هو الاتحاد  
في الصورة المخصوصة اى المعينة بنوع معين كان يكونا من الشكل الاول  
مثلا وان اختلفا ضربا وفي بعض المادة ومادة الدليل اعم مما هو مادة له  
بالذات كالمقضايا المأخوذة فيه ومما هو مادة له بالواسطة كالحدود التي  
تألف منها القضايا اعني الاصغر والاكبر والوسط مثلا فاذا اتحد  
في جميع هذه الحدود وفي احدى القضيتين المأخوذتين فيها واختفا  
في القضية الاخرى فهما متحدان في بعض المادة لا في جميعها وانما يتحدان  
في الجميع اذا اتحدتا في جميع الحدود والقضايا المأخوذة فيهما وبالجملة  
لا شبهة في تفرع قوله بل باعتبار خصوص الصورة وبعض المادة على  
ما سبق نعم في تعيين ذلك البعض وتخصيصه بالكبرى اشكال كما يأتي  
فان دفع بعض الظن قوله وهو الكبرى اقول لعلى الكبرى في الكلام

هذا القائل وقع ههنا سهواً من القلم الناسخ بدل الصغرى بقرينة عطف  
 الجزء التكرار الذي هو عبارة عن المقدمة الاستثنائية عليه لان الدليل  
 المقرر على صورة الاستثنائي اذا قرر اقتراضاً يقع المقدمة الاستثنائية  
 منه صغرى في الاقتراض بعينها الا يرى ان المعترلة قالوا رؤية الله تعالى  
 ليست بجائزة لانها امر نفاه الله تعالى في قوله لا يدركه الابصار  
 وقلبه الاشعري عليهم بانها جائزة لانها امر نفاه الله تعالى في هذه الآية  
 فقولنا انها امر نفاة مقدمة استثنائية من الدليلين المتعارضين ان قررا  
 استثنائين وصغرى منهما ان قررا اقتراضيين وقس عليه امثاله فتحقق  
 القلب بالاتحاد في المقدمة الاستثنائية او في الصغرى لافي الكبرى والحمل  
 على سهو الناسخ اولى من تخطئة القائل كما حكم به بعض الافاضل حيث  
 قال لا يخفى ان اتحاد الدليلين في الكبرى يستلزم اتحادهما في الاوسط  
 ومعلوم انه لو تفار الصغرى فيهما لم يتصور التعارض ايضا فتجسد  
 التذليلان من كل وجه ولعل منشأ هذا البيان انهم ينو اجران الدليلين  
 بعينه في صورة التقيض بذلك فظن ان المراد ههنا ايضا ذلك انتهى  
 لا يقال يمكن ان يحمل مراده من الاتحاد في الكبرى على الاتحاد في موادها  
 اعني الاوسط والكبرى وهو لا ينافي باختلافهما في حكم الكبرى بالايجاب  
 في احدهما والسلب في الآخر كما في المثال المذكور لانا نقول فعلى هذا  
 يتجه عليه انه لا وجه لتخصيص بعض المادة بمواد الكبرى بل الظاهر  
 ان تخصص جميع الحدود مع الصغرى لما عرفت من امكان التعارض  
 في هذه الصورة ايضا فصرف العينة الواقعة في كلاهم الى مادونه  
 صرف بلا صراف وهذا يخل بتخصيصه بمجرد الصغرى ايضا فان  
 قلت لعل التخصيص بمواد الكبرى يقصد الاشارة الى ما ذكرتم  
 من ان الدليل المعارض الدال على التقيض لا يجب ان يقام عليه بل  
 قد يقام على الاخص منه او على المساوي وربما يكون الخصوص  
 والمساواة بسبب مغايرتهما في الاصغر كما اذا ادعى المعلن ان كل انسان

حيوان واقام عليه ثم قلب السائل دليله على ان بعض الناطق ليس  
 بحجوان قلت وربما يكون الخصوص والمساواة بسبب مغايرتهما في الاكبر  
 كما اذا قلب السائل دليل ذلك لتعلل على ان بعض الانسان ليس بحساس  
 فلا وجه لتعرضه بالاكبر ايضا ولذا ورد المحشى عليه بان الظاهر هو  
 الاتحاد في الاوسط وستعرف وجهه واما ما قيل الاتحاد في الكبرى يستلزم  
 للاتحاد في الصغرى ايضا فانه قد سبق ان المتبر في المعارضة ان يكون  
 دليل المعارض الدال على النقيض وذلك يقتضي اتحاد الدليلين المتعارضين  
 في الاصغر والاكبر اذا لم يتحقق التناقض عند يفايرهما والاتحاد في الكبرى  
 يقتضي اتحادهما في الاوسط فعلى هذا يلزم الاتحاد في جميع المادة  
 لاني بعضها وكذا الكلام اذا جعل الاتحاد بمعنى الاتحاد في الاوسط كما  
 اختاره المحشى في بعض النسخ فخلق ان الدليلين في القلب متحدان في جميع  
 المادة لاني بعضها وان اشتهر ذلك فيما بينهم ولعله لهذا الامر بالتأمل في اخر  
 الحاشية انتهى ففيه نظر اما اول فلاته ان اراد ان اتحاد الدليلين  
 المتعارضين في الكبرى يستلزم اتحادهما في نفس الصغرى فممنوع  
 لجواز ان يكون الصغرى في احدهما موجبة وفي الاخرى سالبة كتنجيهما  
 وان اراد ان اتحادهما فيها يستلزم اتحادهما في مواد الصغرى وان اختلفا  
 في حكمها فعلى تقدير تمامه لا يستلزم اتحادهما في جميع المادة بل  
 في بعضها واما ثانيا فلان القول بان الاتحاد في الكبرى يستلزم الاتحاد  
 في الصغرى او في موادها وكذا الاتحاد في الاوسط يستلزم اتحادهما  
 في الاصغر والاكبر فاسد مبني على الاشتباه بين الدلالة على التقبض  
 وبين الاقامة عليه واما ثالثا فلاته ان اراد ان الدليلين في القلب  
 متحدان في جميع المواد الاولى والثانية يلزم ان لا يوجد القلب في مثال  
 الرؤية كما تقدم مع انه مثال مشهور وان اراد انهما متحدان في الحدود  
 التي هي الاجزاء الثانية ففيه انه لو كفي في القلب ذلك لتحقق القلب  
 فيما اذا استدلل المعارض بنقض دليل لتعلل على تقبض مداه بان يقول

المعلل مثلا العالم حادث لانه اثر المختار وكل ما هو اثر المختار حادث  
ويقول المعارض العالم ليس بمحادث لانه ليس اثر المختار وكل ما هو  
اثر المختار فهو حادث ودليل المعارض بل دليل المعلل لا يجب ان يكون  
صححا وتحقق القلب في هذه الصورة باطل لان المغايرة بين الشيء وتقبضه  
اكمل من المغايرة بينه وبين ما هو اخص من تقبضه فجعل هذه الصورة  
قلبا دون قول الحكم لانه اثر الفاعل الموجب لظاهر الفساد وهذا الوجه  
متوجه على نسخة الكبرى وان حلت على مواد الكبرى وعلى ما اختاره  
الحشي من الاتحاد في الاوسط بالبلغ وجهه ويمكن دفعه عن الحشي  
بان يحمل مراده على الاتحاد في حكم الاوسط بان يكون ايجابيا فيها وسلبيا  
فيها ولا يمكن مثله في تلك النسخة وان حلت على مواد الكبرى بان يحمل  
على الاتحاد في حكم الاوسط والاكبر وان اختلفا في الاصل وذلك لانه بوجوب  
اتحادهما في حكمي الصغرى والكبرى فلا يتصور التعارض ايضا قوله  
والجزء المتكرر بعينه نفيا او اثباتا وفي بعض النسخ او نفيا واثباتا فقوله  
نفيا واثباتا على النسخة الاولى اما تمييز من نسبة التكرار الى تكرار بعينه  
او اثباته بعينه او حال من فاعل التكرار اى حال كونه منفيا او مثبتا  
وعلى النسخة الثانية عطف على قوله بعينه يعنى التكرار بعينه في صورة  
واحدة او يجرته في صورتى النفي والاثبات ولا يفتى ان مقتضى النسخة الاولى  
اختصاص القلب من بين الاقبسة الاستثنائية بقياس استثنى فيه عين التقدم  
السلبى والايجابى لان تكرار الشيء ذكره مرتين فلا يتكرر شيء من النفي  
والاثبات او من المنى والمثبت في القياس الذى استثنى فيه تقبض التالى  
واما يتكرر ذلك فيما استثنى عين التقدم مع ان القلب غير مخصوص بذلك  
بل موجود في القيلتين وماتوهم بعضهم ههنا من ان المراد من الجزء  
التكرار بعينه هو الجزء المشترك بين الايجاب والسلب من اجزاء القضية  
اعنى الموضوع والحمول والنسبة بين بين وقوله نفيا واثباتا معنى منفيا او مثبتا  
تخصيم للجزء المتكرر بعينه في الدليل اعم من ان يكون كل منهما من قبيل

استثنا العين كما في استثناء عين المقدم المتني او المثبت او من قبيل استثناء النقيض  
كما في استثناء نقيض التالي المتني او المثبت ففاسد لانه يستلزم ان يتحقق  
القلب فيما اذا استدل المعارض على النقيض بنقيض دليل المعلل ضرورة  
ان الداليلين المتعارضين متحذان حينئذ في موضوع المقدمة الاستثنائية  
ومحمولها والنسبة بين بين مع ان هذه المعارضة معارضة بالغير لا قلب  
كما اشير اليه ولاجل ذلك صوب بعض الافاضل في حاشية الحسينية النسخة  
الثانية على ان يكون قوله او نفيًا واثباتًا عطفا على قوله بعينه ويكون  
قوله بعينه اشارة الى استثناء عين المقدم المتني او المثبت فان عينه متكرر  
في الدليل حيث ذكر مرتين ويكون قوله او نفيًا واثباتًا اشارة الى استثناء  
نقيض التالي المتني او المثبت فانه وان لم يتكرر بعينه في القياس لكنه متكرر  
بجزءه المشترك بين المتني والاثبات وحاصل هذه النسخة اتحادهما في المقدمة  
الاستثنائية المتكررة بعينه في صورة واحدة من صورتي المتني والاثبات  
او المتكررة بجزئها المشترك في مجموع صورتي المتني والاثبات بان يذكر  
ذلك الجزء مرتين مرة في صورة الاثبات ومرة في صورة المتني ولبس المراد  
انه متكرر بعينه في صورتي المتني والاثبات ليتوجه ما قبله انه لا يحصل له  
ولبس المراد ايضا اتحادهما في ذلك الجزء المشترك ليتوجه عليه ما توجه  
على المتوهم السابق من لزوم تحقق القلب فيما اذا استدل المعارض  
بنقيض دليل المعلل وانما المراد اتحادهما في نفس المقدمة الاستثنائية  
التي تكررت في الدليل بعينه كما في استثناء العين او بجزئها في صورتي المتني  
والاثبات كما في استثناء النقيض فقول الاشعري رؤية الله تعالى جائرة  
لانها امر نفاه تعالى في الآية المذكور قلب على المعتزلة سواء قرر الدليلان  
على صورة القياس الاستثنائي المستقيم اعني ما استثنى فيه عين المقدم  
او على صورة غير المستقيم اعني ما استثنى فيه نقيض التالي او قرر احدهما  
مستقيما والاخر غير مستقيم فانهما في جميع هذه الصور الثلاث متحذان  
في المقدمة الاستثنائية كما لا يخفى ويمكن توجيه النسخة الاولى بان يحمل



الجزء المتكرر على معنى المتكرر كلا أو جزءاً كما هو المراد في النسخة الثانية  
ويكون قوله بعينه توكيده لكن لا باعتبار نسبة التكرار اليه بل باعتبار  
نسبته الى الضمير اى وهو المقدمة الاستثنائية بعينها لا بجزئها وقوله نفيًا  
أو إثباتًا تعميم للمقدمة الاستثنائية من المقدمة المنفية أو المثبتة فيجهد مأل  
المتحتمين وإنما احتاج الى التوكيد لدفع توهم ان القلب يتحقق بمجرد  
اتحادهما في الموضوع والحمول والنسبة بين بين كما توهمه المتوهم  
السابق لكن يجبه عليه ان مثل ذلك التوهم قائم في الكبرى فتنحصر  
التوكيد بالجزء المتكرر لدفع ذلك لتوهم دون الكبرى من غير تخصيص قوله  
كذا يقال غراه الى الغير اما لما يورده عليه في بعض النسخ من وجهى  
النظر وسنفضله واما لانه قاصر بخصوص بنوع القياس كما يشير  
اليه بقوله وعلى هذا القياس الكلام في الاستقراء والتثليل او اشار به  
الى ان ما عدا القياس محال على المقايضة قوله وعلى هذا القياس  
للكلام في الاستقراء والتثليل لا يخفى ان اهل المعقول اخرجوهما  
عن حد القياس بقيد الاستلزام فدل على ان كلامهما قول مؤلف من القضايا  
والمقدمة الاولى منها صغرى والثانية كبرى فالقلب في التثليل بمعنى الاتحاد  
في الصغرى بان يقول المثل مثل الاتحاد من الذرة كالنبيذ والنبيذ حرام ويقول  
المعارض التخذ من الذرة كالنبيذ لبس بحرام فالتخذ لبس بحرام  
وبمعنى الاتحاد في الكبرى غير ظاهر الابان يتخذ عبارة المدعين ايضا  
كان يقول المثل هذا المايع كالماء البالغ الى القلتين والماء البالغ اليهما  
لا يتحمل الخبث فهذا المايع لا يتحمل الخبث ويقول المعارض ذلك  
الكلام بعينه لكن عبارة محمل الخبث في مدعى احدهما معنى يتنجس  
وفي مدعى الاخر لا يتنجس كما اتي بيانه واما القلب في الاستقراء فلا نجد له  
مثالاً صحيحاً لان الاستقراء استدلال باحكام الجزئيات المستقراء على  
الكلى كان يقال كل حيوان يحركه فكذلك الاسفل لان الانسان يحركه  
والفرس يحركه وسائر انواع المستقراء يحركه فاذا قاله المثل فلا نجد

عاقلا بقوله ليس كل حيوانه يحرك فكه الاسفل لان الانسان والفرس  
 وغيرهما من الانواع المستقرة يحركه وانما يقول لان التماسح يحرك فكه  
 الاعلى لكنه معارضة بالخير او بالمثل لا قلت نعم لو كان الحكم  
 في الاستقراء بامر مغاير للحكم في المدعى كما في سائر الأدلة لا يمكن فيه  
 القلب بالاتحاد في الصغرى او في الكبرى ايضا اللهم الا ان يجوز القلب فيما  
 اذا قلل المعارض لان الانسان والفرس وغيرهما يحرك فكه الاسفل  
 إلا التماسح فتأمل واما ما قيل اذا وجد شخص في اكثر الكليات حكما  
 فاجرى هذا الحكم على ذلك الكلي فمعارضه شخص اخر بان وجد في بعض  
 الجزئيات خلاف ذلك الحكم فاجراء على الكلي يكون هذه المعارضة  
 معارضة للقلب فقد ضاق عليه المفاضة في المعارضة بالمثل او بالغير قوله  
 واما اذا كان مبني على اصطلاح الاصوليين الخ يعني يجوز ان يكون  
 تقسيم المعارضة الى الاقسام الثلاثة لاهل الاصول ويطاوعهم في ذلك  
 اهل هذا الفن او ان يكون تقسيم اهل الفن مبني على الدليل الاصولي  
 فحينئذ لا حاجة الى صرفه العينية الواقعة في كلامهم عن ظاهرها لان  
 كلامنا دليلي المعلن والمعارض في نفي جواز الرؤية واثباته مثلا هو  
 قوله تعالى لا يدركه الابصار وهو يدرك الابصار بعينه وانما كان  
 دليلا لاثباته بناء على ان الآية في التمدح بامتناع الرؤية بسبب حجاب  
 الكبرياء للذات الوجه والا لكان المعدوم ممدوحا بامتناع رؤية لذاته  
 وكذا دليل كل منهما في نفي الخبث عن الماء البالغ الى القلتين واثباته قوله  
 عليه السلام اذا بلغ الماء القلتين لا ينجس الخبث لكن الشافعي يحمله  
 على معنى لا يكون حاملا للخبث بل يطرده عن نفسه فلا يتنجس والخفي  
 يحمله على معنى يثاثره ولا ينجسه فينجس اقول لكن التوقيت بوقت  
 البلوغ يدل على معنى الشافعي والا لكان الماء قبل البلوغ طاهرا مع  
 ان الماء الاقل من القلتين ينجس به وفاقا اللهم الا ان يكون البلوغ اليه  
 في النزول عن الكثرة لافي التكرار وبعد يتجه عليه انه يفيد الطهارة

بعد التزل عن مقدار الحوض الكبير الى البلوغ اليه، عنده مع انه  
 يتجسم به عنده فيما دون الحوض الكبير مطلقا الا ان يقال هذا من قبيل  
 المفهوم المخالف وهو معتبر عند الحنفى وهذا من مثالا مشهور ان للقلب  
 ولذا نعرضنا بشرحهما قوله لكن يابى عنه قوله صورته الخ لانه  
 انما لا يحتاج الى الصرف اذا اختص القلب بالاصول المفرد وذلك القول  
 يدل على ان المراد من العينية هو الاتحاد في المادة والصورة ولا صورة  
 للمفرد ولقائل ان يقول لا يصح اضافة الصورة الى الدليل المنطقي  
 الا بعد تجريده عنها والا لكان للصورة صورة اخرى الا ان يحمل على  
 اضافة بمعنى في وهى قليلة نادرة كما صرح به ابن الحاجب ويمثل هذا  
 التأويل بصح البناء على الاصول بان يحمل على الاضافة لادنى الملازمة  
 أى الصورة المتعلقة به سواء كانت صورة نفسه او صورة احواله فالبناء  
 بحسب الظاهر وعدم البناء بعد التأويل مشترك بين البنائين ولعله  
 لهذا امر بالتأمل قوله غير ظاهر مع اتحاد الصورة والكبرى لم يقبل  
 غير صحيح لما اشترى من امكان التعارض فيما اذا لم يكن احدى صورتين  
 صحيحة كما اذا قلل المعلل العالم حادث لانه اثر المختار وكل ما هو اثر المختار  
 حادث وقال المعارض لانه ليس اثر المختار وكل ما هو اثر المختار حادث  
 لكنه يوجب ان لا يتحقق القلب بين صورتين الصحيحتين وهو غير  
 ظاهر وفيما اذا اتحد عبارتا الكبيرين مع اختلاف المعنى كما اذا قال المعلل  
 هذا ملء بلع القلتين وكل ماء كذلك فهو لا يتحمل الخشب وقال المعارض  
 حين ذلك لكن الاكبر في كلام المعلل بمعنى يتجسم وفي كلام المعارض  
 بمعنى لا يتجسم او بالعكس لكنه ايضا يوجب اختصاص القلب بالدليلين  
 المفروضين المتحدتين في العبارة من كل وجه وان اختلف الدليلان المعقولان  
 ههناك وهو ايضا غير ظاهر وفيه على الثاني نوع ابمال القدح في قوله  
 واللام يمكن التعارض بينهما الا ان يحمل الاتحاد من كل وجه على الاتحاد  
 لفظا ومعنى قوله بل الظاهر ان يجعل الاتحاد في المادة عبارة

قوله مشترك بين البنائين أى البناء  
 على الاصول والبناء على المنطق  
 عليه

عن الاتحاد في الاوسط اى في حكم الاوسط لان الدليل في الحقيقة  
عبارة عن الاوسط مع قطع النظر عن نسبته الى خصوصية المحكوم  
عليه ولذا جرى عنه في مادة اخرى فاذا اتحد في حكم الاوسط فقد  
اتحد في الحقيقة وان اختلفا في الاصغر والكبر وايضا الدليل الواحد اذا قرر  
استثنائيا واقتزانيا فالمقدمة الاستثنائية في التقرير الاول تقع صغرى  
في التقرير الثانى كما عرفت في الامثلة السابقة فجعل القلب في الاقضية  
الاستثنائية بالاتحاد في الجزء المتكرر يقتضى ان يجعل في الاقضية الاقتزائية  
بالاتحاد في الصغرى لكن لما لم يجب ان يقام دليل المعارض على النقض  
لم يجب الاتحاد في الاصغر والكبر ولذا جعله بالاتحاد في الاوسط لكن  
على هذا ينبغي ان يجعل الاتحاد في الجزء المتكرر عبارة عن الاتحاد في حكم  
المقدمة الاستثنائية لاعن الاتحاد في نفسها وهو ظاهر وينجى على  
المحشى ان صرف العينية من ظاهرها انما كان لضرورة امكان التعارض  
وقد عرفت امكانه فيما اذا اتحد في جميع الحدود والصغرى فالظاهر  
ان القلب عندهم يخص بذلك بان يكون دليل المعارض مقام على  
النقض لاشاغل له وللإقامة على الاخص او المساوى ولعله لهذا امر  
بالتأمل وبما يولد المحشى قطعا ما ذكره الشارح الجديد للتجريد حيث  
جعل اتحادهما في الخلاصة والصورة قلبا فيما اذا استدل الحكماء على  
بساطة النفس الناطقة بانها تلاحظ البسيط وقال ذلك المحقق هناك هذا  
مقلوب عليهم لانها ملاحظ المركب اقول انما جعله قلبا لان الدليلين  
متحدان في الخلاصة التى هي ان الملاحظ متصف بحال المحوظ ولا يداخل  
لكون ذلك المحوظ بسيطا بخصوصه او مركبا بخصوصه كما لا يخفى فلما  
ان النقض قد يكون بمرئى عنه وقد يكون بمرئى خلاصته كذلك  
الدليل المعارض قد ينقلب باتحاد عينه وقد ينقلب باتحاد خلاصته  
واما ضرورة امكان التعارض فانما كان دليلا للصرف عن الظاهر  
لصرف الى ما هو المصطلح في القلب فلا اشكال في اصطلاح المصطلح

على ما بدأ قوله مثل ان يقال الشيء الذي يكون الخ هذا بظاهره  
 قياس اقتراني مؤلف من صغرى منفصلة وكبرى متصلتين بقدر اجزاء  
 المنفصلة لكن الاشتراك بين الصغرى والكبرى في الجزء السام فلا يكون  
 فلا تكون من الصور المطبوعة ويمكن ان يقرر مطبوعا بان يكون  
 الاشتراك في الجزء الناقص بان يقال العالم حادث لان العالم اما  
 ان يكون الشيء المستلزم وجوده وعدمه لحدوثه موجودا او معدوما وكلما  
 كان موجودا يكون العالم حادثا وكلما كان معدوما يكون حادثا ايضا  
 يتبع ان العالم حادث ويمكن ان يقرر استثنائيا بان يقال كلما صدقت  
 المنفصلة القائلة بان الشيء الذي وجوده وعدمه مستلزم ان لحدوث  
 العالم اما ان يكون موجودا او معدوما يلزم حدوث العالم لكن تلك  
 المنفصلة صادقة فيكون العالم حادثا فقولها واما ما كان الخ على التقرير  
 الاول اشارة الى الكبيرين المتصلتين وعلى التقرير الثاني التبدليل  
 الملازمة لا الى نفسها تأمل وعلى كل تقرير يتجه ان التمثيل بهذه المغالطة  
 غير مطابق للممثل لان عنوان المستلزم لحدوثه غير عنوان المستلزم  
 لعدم حدوثه فلا اشتراك بين الدليلين المتعارضين لافي الاوسط  
 ولا في الصغرى ولا في الكبرى وان سبق اتحادهما في جميع المادة الى بعض  
 الاوهام نعم لامغايرة بحسب العبارة لكن مراد احد المتخصصين  
 من المطلوب حدوث العالم مثلا ومراد الاخر قدمه اللهم الا ان يكون  
 قلبا بمجرد اتحادهما في العبارة او يكون قلبا باتحادهما في الخاصة كما  
 اشار اليه الشارح الجديد لان خلاصة الاستدلال فيها هي الاستدلال  
 بالتزديد بين طرفي الشيء من الوجود والعدم المستلزمين لشيء معين  
 ولا مدخل في الاستدلال لكون ذلك الشيء اللازم خصوصية حدوث  
 العالم او خصوصية قدمه لانه جار في كل مطلب قوله او يقال  
 الخ هذا من القياس الاستثنائي مستقيما او غير مستقيم اما الاول فبان  
 يقال كلما كان الشيء الذي عدمه محال ووجوده مستلزم لحدوث العالم

اولقدمه موجودا يلزم حدوث العالم اوقدمه لكن ذلك الشيء موجود  
 ثبت ان العالم حادث اوقديم اما للملازمة فظاهرة واما المقدمة الاستثنائية  
 فلان ذلك الشيء اما موجودا ومعدوم والثاني باطل واللازم وقوع  
 المحال ثبت انه موجود واما الثاني فبان يقال لو لم يكن العالم حادثا  
 لم يكن ذلك الشيء موجودا لكنه موجود لما قررنا قوله وحلها الح  
 الحل عندهم تعيين منشأ القلط يمنع مقدمة معينة واكثر استعماله بعد  
 التقيض الاجالى ولما اشار اولا بقوله حتى التقيضين الى تقضيها بالجريان  
 في تقيض المدعى والتخلف اشار ثانيا الى حلها بان تختار عدم ذلك  
 وبمنع الملازمة المذكورة بقوله واما ما كان يلزم الح في الاول وبقوله  
 واللازم المحال في الثاني واقول الاولى في الحل ان يردد ويقال ان اريد  
 ان ذلك الشيء اما موجود او معدوم مع بقاء وصف الاستلزام فالنقطة  
 الحقيقية ممنوعة لان هناك احتمالا اخر هو كونه معدوما مع انتفاء ذلك  
 الوصف وان اريد انه اما موجود او معدوم مطلقا فالنقطة مسلمة  
 لكن اللازمة ممنوعة وانما ثبت الملازمة في الاولى لو كان معدوما حال كون  
 عدمه مستلزما للمطلوب وفي الثانية لو كان معدوما حال كونه عدمه باختيار  
 انتفاء ذاته لا باعتبار انتفاء وصف الاستلزام اى استلزام وجوده للمطلوب  
 بالكل ممنوع قوله او بانتفاء تلك الصفة الح لا يقال يجرى مثله في اختيار  
 وجوده بان يكون موجودا مع انتفاء وصف الاستلزام لانا نقول هذا  
 نوهم فاسد سبق الى بعض الاوهام لان صدق الايجاب كما يتوقف  
 على تحقق عقد الح في الواقع يتوقف على تحقق عقد الوضع فبعد  
 اختيار ان ذلك الشيء المتصف بهذا العنوان موجود لا يمكن ان يقال  
 يجوز ان يوجد ذلك الشيء ولا يوجد وصف الاستلزام الذي هو جزء  
 من العنوان بخلاف السلب فانه كما يصدق بانتفاء عقد الح فقط كما في قولنا  
 لا شيء من الانسان بحماد يصدق بانتفاء كلا العقدين كما في قولنا لا شيء  
 من اجتماع التقيضين في الخارج بحماد او جسم اذ ليس هناك شيء

يصدق عليه في الخارج مفهوم اجتماع النقيضين ولا مفهوم الحيوان  
 او الجسم من الافراد التي فرضها الذهن افراد له وما نحن فيه من قبيل  
 الثاني لان امكان ذلك الشيء المذكور في كل من المفالطين يستلزم امكان  
 اجتماع النقيضين وامكان المحال محال فنلك الشيء من المستحيلات  
 التي وجودها يستلزم عدمها لكن لما كان عقد الوضع نسبة تقييدية  
 بحيث وفصلت صارت تامة خيرية وكان عنوان الموضع ههنا مركبا  
 من المقيد والمقيد اعني الشيء ووصف استلزام كل من وجوده وعدمه  
 للمطلوب في المقاطعة الاولى ووصف استلزام وجوده للمطلوب في المقاطعة  
 الثانية جعل اتفاق ذلك العقد اما بتفاه القيد والمقيد جيبا بان يكون  
 ذلك الشيء متمعا بالذات ولا يصدق عليه مفهوم الشيء ولا يشار المفهومات  
 في الواقع واما اتفاق القيد فقط بان يكون ذلك الشيء الذي يصدق في حقه  
 سلب ذلك العنوان ممكنا ويصدق عليه شيء من المفهومات كالواجب  
 والارض والسماء وغير ذلك ولا يصدق عليه قيد العنوان اعني وصف  
 الاستلزام للمطلوب فالوجود الذي دل عليه عطف هذا القول  
 على ما قبله وجود فرد المقيد اعني الشيء المتأخوذ في العنوان لا وجود فرد  
 ذلك العنوان المركب من القيد والمقيد لينا في اختيار عدمه وليتوجه  
 ما توهمه ذلك المتوهم حيث قال ولا يخفى اشكال عطف هذا القول  
 على ما قبله قوله كذا في شرح القسطاس لعلة انما عراه اليه  
 لما ان ظاهره يوهم انتفاء الموصوف وبأصفته وهو سفسطة الاله  
 مدفوع بان تلك الصفة الباقية صفة العدم التحقق لصفة المعدم  
 الغير التحقق هذا وللغالطات العامة الورود امثلة اخرى اشار اليها  
 بقوله الى غير ذلك مثل ان يقال الاعم كالحيوان واقع لان الاخص  
 منه كالا نسان لما واقع فيلزم وقوع الاعم ولا فيلزم وقوع الاعم ايضا  
 والا لكان الخاص مساويا للعام لانه كلما ثبت ثبت حينئذ وكالم ثبت لم يثبت  
 فلا يكون الخاص خاصا وهو باطل ويقول المعارض ذلك العام

ليس بواقع بل الواقع سلبه لان الاخص من ذلك السلب كسلب الجسم  
 الاخص من سلب الحيوان اما واقع فيلزم وقوع ذلك السلب اولا قبل  
 وقوعه ايضا لما مر هذا خلاصة ما ذكره وليس مرادهم الاقامة على وقوع  
 مطلق الاعم ووقوع نقيضه لان الاعم من الشيء لا يكون اعم منه الا اذا تحقق  
 بدونه فوقوق الشيء المنصف بالعموم اظهر من ان يخفى وايضا لا تدافع  
 بين وقوع الاعم ووقوع نقيضه اذ الحيوان واللاحيان واقفان معا  
 بل مرادهم ان الاعم واقع في مادة معينة كدعوى ان هذا الشئ المرئي  
 من بعد حيوان لان الاخص منه كالانسان او الفرس اما واقع في تلك المادة  
 فيكون حيوانا اولا فيكون حيوانا ايضا لثلايلزم مساواته لذلك الاخص  
 كما قررنا ويجرى المقارض ذلك الدليل بعينه في لاجوائته والحل انه  
 لا يلزم من عدم تحقق الحيوان مثلا في تلك المادة مساواته للاخص لجواز  
 ان يتحقق بدونه في مادة اخرى كما لا يخفى قال الشارح او كان صورته  
 كصورته الخ هذه المقابلة دلت على ان المراد اتحادهما في الصورة  
 فقط ولذا قال في الحاشية بان يكونا من الشكل الاول مثلا مع تعاريف المادتين  
 وقوله اولا يعني اولا يكون عينه ولا صورته كصورته فعلى هذا  
 يدخل التحد معه في المادة دون الصورة في المعارضة بالغير لا في المثل  
 قال الفاضل العصام لامشاحة في الاصطلاح فلا يناقش بان لامزية  
 لاتحاد الصورة على اتحاد المادة حتى يكون الاول معارضا للمثل والثاني  
 معارضا بالغير على ان الصورة ما يكون الشيء معها بالفعل بخلاف المادة  
 اقول لا حاجة اليه لان المماثلة هو الاتحاد في النوع ولا يتحد الشئان  
 في النوع بمجرد الاتحاد في المادة بل لابد من الاتحاد في الصورة النوعية  
 الجوهرية كما في افراد الانسان وغيره او العرضية كما في افراد السرير  
 فالتحد في المادة فقط لا يكون مثالا ولا قلبا لان العينية فوق الاتحاد في النوع  
 قال المص في الصورة بنصرت مانعا اي في هاتين الصورتين الاخبرتين  
 لا الصورة الاولى فالتقديم للمحصر سواء كان قوله مانعا بمعنى مناقضا او بمعنى



سائلا اذا انقلاب وظبغة المناقضة اوجيع الوظائف مخصوص بها  
ثم لا يخفى ان قوله صرت مانعا كقوله منع ونقض او عورض بمعنى القضية  
الممكنة اى جازلك ان تصير مانعا بشهادة ان المص في صدد بيان الوظائف  
من حيث كونها صحيحة موجهة او غير صحيحة لامن حيث وقوعها  
وعدم وقوعها بالفعل كما مر غير مرة وفي قول الشارح فكما ان للسائل  
هناك ثلاثة مناصب الح اشارة الى جميع ذلك لان الانتصاب في تلك  
المناصب لا يوجب العمل بالفعل فاقاله الفاضل العصام ههنا اى صرت  
ممكننا من ان نمنع وصار منصك المنع والافهم ان يعجز عن دفع المنع  
والمعارضة مع سكونه عن مثله في الوظائف الثالث المتقدمة تخصيص  
من غير تخصص لان احتمال العجز قائم في الكل قوله الظاهر انها  
طائفة على قوله منع اى بعد ملاحظة ما عطف عليه من النقص والمعارضة  
ليكون جواز الصيرورة معطوفا على جواز احدى الوظائف الثلاث للسائل  
ويكون القامضية للترتيب بين الجوازين اذ جواز صيرورة المعلل مانعا  
انما هو بعد جواز الوظائف الثلاث للسائل لان جواز الوظائف عند  
اشتغال المعلل بالدليل وجواز صيرورة المعلل بعد اشتغال السائل  
بالنقض والمعارضة فيجوز مناقضة المعلل بعد جواز مناقضة السائل  
وان لم يكن موجهة في دفعها فلا اشكال في الترتيب المقاد والقأ في قوله  
فلا حاجة الى تقدير اما لتطيل الظهور واما فصيحة اشارة الى اراد آخر  
ووجه الظهور حينئذ ما اشار اليه بقوله على قياس ما عرفت واقول  
يتوجه على المحشى انظار الاول ان الظاهر ان مراد الشارح جل القأ  
في كلام المص على التفرع وما ذكره من الشرط لبيان وجه التفرع  
لالمحل القأ على القأ فصيحة المحتاجة الى التقدير لان السائل اذا اشتغل  
بالاستدلال في صورتين فقد توجه اليه الخطاب بقول المص فاذا اشتغلت  
بالدليل بتوجه عليه احدى الوظائف وتفرع عليه جواز الوظائف  
الثالث لخصمه الذي هو المعلل الاول الا يرى ان الفاضل العصام فعل ههنا

قوله بمعنى القضية الممكنة المراد  
من الامكان هو سلب الاشاع  
الامكان لا سلب الاشاع العقل  
فان المراد هو الجواز عندهم فلا يرد  
ما استفسر المحشى من ان الجنب  
من حيث النفع والضر لامن حيث  
الامكان والاشاع تأمل

مثل ما فعله الشارح لاجل ما ذكرنا من جل التأ على التفرغ مع أنه  
 جل التأ فيما سبق في قوله فاذا اشتغلت الخ على العاطفة وتابعه المحشي  
 هناك الثاني لوسم ان مراد الشارح والفاضل العصام ههنا جل التأ  
 على الفصيحة فالجل عليها لبس تكلفا بل هو ايجاز حذف معتبر  
 في البلاغة لان الفصيحة منبهة عن المحذوف لامتناعه اليه مع ان الترتيب  
 الذي افاده العاطفة لبس بمعتديه لانه ضروري ولوسم في قيده التوقيت  
 بالشرط المحذوف ايضا لان لما تستعمل استعمال اذا وايضا جعلها  
 على العاطفة يحتاج الى صرفها الى لازم معناها لان منع المعلل كما يجوز  
 معاقب الوطائف يجوز مزاخيا عنها ولذا اختار الترتيب مكان التعقيب  
 فليأت مل الثالث ان عطفة على الجزاء يقضي تقيده بالشرط السابق  
 مع ان جواز صيرورته مانعا بعد انظر الله عن منصب التعليل لا وقت الاشتغال به  
 فالوجه ان يعطف على الجملة الشرطية لا على مجرد الجزاء اللهم  
 الا ان يفرق بين منصب التعليل وبين الاشتغال به والمعلل الاول بعد  
 انظر الله عن منصب التعليل مشغول يتصحيم دليله الاول بالقدح في معارضة  
 او في مبطله فيكون المعلل مانعا وقت اشتغاله بالدليل وان لم يكن وقت  
 منصب التعليل وفيه ان المراد هناك اذا اشتغلت بالاستدلال ولا يخلص  
 الابان يحمل مراده على العطف على الجملة الشرطية بقرينة انفاء العاطفة  
 دال على ان زمان جواز الصيرورة بعد زمان جواز الوطائف وهو وقت  
 اشتغال المعلل بالاستدلال فتدل على ان زمان جواز الصيرورة بعد  
 زمان الاشتغال وانما اقتصر في ذكر المعطوف عليه على ذكر الجزاء  
 لما قاله اهل العربية من ان الحكم في الجزاء والشرط قيد من قيوده تأمل  
 قوله وانت تعلم الخ تمهيد لتوجيه سكوت الشارح ههنا عن التقييد  
 بان يقال ان لم يكن محذوف معلومة والمراد بصحة النقص والمعارضة صحة  
 دليلهما مادة وصورة ان لو كانت معلومة للمعلل كان المنع منافية لغرض  
 اظهار الصواب على ما سبق اقول لقد انطق الله ههنا بالحق حيث قال

انما يصح والموافق لما سبق انما يطبق وقد ذكرنا وجه ذلك الحق في صدر  
الكتاب فارجع اليه وفي قوله انما يصح الخ ههنا دلالة على ان صحتهما  
اذ لم يكن ظاهرة للمعلل يجوز له المنع سواء اراد المنع او لم يرد بل اراد  
الانتقال الى دليل آخر لغرض من الاغراض فان جواز الانتقال لا يتنافى  
جواز المنع فاقبل ههنا لا بد من قيد آخر هو ارادة المعلل منعهما والا  
فيجوز له الانتقال الى دليل آخر فلا يصير مانعا فقد ركب متن عيابه  
لان ذلك القيد انما يحتاج اليه لو حمل المنع ههنا على المنع بالفعل لا على صحة  
وجوازه عندهم وذلك الحمل مع انه خلاف ما صرح به المحشى بقوله انما يصح  
الخ خارج عن وظيفة الفن كما عرفت وانما قال اذ لم يكن صحتهما ظاهرة  
ولم يقل معلومة بالعلم المناسب للمطلب اذ لا مطلب للمعارض ماعدا التشكيك  
تأمل قال الشارح يعني ان المعلل الاول الخ لما حمل المانع على مطلق  
الناس اعم من المناقض واخويه والاتصاف بالشئ الاعم لا يوجب  
الاتصاف بجميع انواعه ولا يجوز اتصافه بذلك الجميع لجواز عموم المحمول  
كما في قولنا زيد حيوان حيث اتصف به في ضمن الانسان ولم يلزم  
منه جواز اتصافه به في ضمن الفرس والجمار وغيرهما من الانواع  
المتدرجة تحته احتاج الى حمل كلام المص بعد ذلك التفسير  
على الكناية لان اتصافه بجميع الوظائف يستلزم اتصافه بمطلق المانع  
فاستفادة جواز جميع الوظائف الثلاث من كلام المص بطريق ذكره اللازم  
الاعم وارادة الملزوم الاخص مع جواز ارادة الموضوع له اهني اللازم  
فيكون من باب الكناية ولذا احتاج الى هذه العناية كما لا يخفى  
قال الشارح وما يقال المعارضة لا تعارض الخ تلخيصه لبس للمعلل  
الاول في صورتين جميع تلك المناصب لان المعارضة منها لا تعارض  
اي لا يجوز معارضتها وان جاز مناقضتها او نقضها كما جاز جميع تلك  
المناصب في صورة النقض وذلك لان دليل المعارض كما يعارض دليله  
الاول يعارض دليله الثاني فلا يثبت مطلوب المعلل بسبب معارضة

المعارضة فلا يكون موجهة فان قلت وكذا الدليل الاول للمعلل  
 يعارض دليل المعارض فلا يثبت مطلوب المعارض فاما ان لا يصح  
 اصل المعارضة واما ان يصح المعارضة على المعارضة قلت لبس  
 غرض المعارض اثبات خلاف المدعى بل اسقاط دليل المعلل عن درجة  
 الدلالة على المطلوب اذ وجود المعارض لا يفيد الدليل العلم المطلوب  
 وان افاد علما اخر اضعف من العلم المطلوب كما اذا كان دليل المعارض  
 ضعيفا بخلاف غرض المعلل فان غرضه تحصيل العلم المطلوب ولذا  
 جاز اصل المعارضة بما هو اضعف من دليل المعلل او بما ساويه ولم يحجز  
 المعارضة على المعارضة الا بما هو اقوى من دليل المعارض كما سبشير  
 اليه الشارح والمحتش لا يقال ينبغي ان تعارض المعارضة بل اريب  
 لان دليل المعارض تساقط مع الدليل الاول للمعلل فهو بعد سقوطه  
 لا يكون معارضا للدليل الثاني فيبقى الدليل الثاني بلا معارض لانا  
 نقول لبس التساقط ههنا عبارة عن بطلان التأثيرين بالكتابة لا الحجرين  
 المتدافعين المتساقطين عند تلافيهما في الجو بل عبارة عن تخلف  
 الاثرين لممانعة الاخر مع بقاء وصف التأثير فبها بحيث متى زال لممانعة  
 الاخر ترتب الاثر عليه كالثوب المحذوب بين شخصين متساويين في القوة  
 فانه لا يجذب الى جانب منهما بل يقع في الوسط لتساوي القوتين الجاذبتين  
 ومقتضى كل جذب ان يجذب الثوب الى صاحبه فادام المجاذبة يكون  
 كل من الجاذبين مؤثرا ويتخلف عنه مقتضاه لممانعة الاخر ولذا قال  
 العلامة التفتازاني في بعض كتبه المناقضة والنقض بقدر حان في تأثير  
 دليل المعلل بخلاف المعارضة فانها قاذحة في ترتيب الاثر لا في التأثير  
 والمتساقطان بهذا المعنى يمكن ان يعارض كل منهما دليلا اخر قوله  
 اما عقلا فلما اشار اليه في الحاشية الخ حيث قال في الحاشية وذلك  
 لان الدليل الثاني للمعلل يجوز ان يكون اظهر مادة وصورة من الاول  
 لو مستلما عند المعارض او يكون اختلال دليل المعارض مستفادا منه

بلاخفا

بلاحقاً فيعرض بسببه عن المعارضة فلا يكون السلب الكلي على ما ينبغي وايضا اذا انضم الى الدليل الاول دليل اخر كان راجحا على دليل المعارض فيكون مفيداً تأمل انتهى والمحشى اجل ذلك التفصيل وقال يجوز ان يكون الدليل الثاني اقوى من دليل المعارض بوجه من الوجوه وحل قوله وايضا اذا انضم الخ على الجواب التسليمي واقول في كل من نقل المحشى والمنقول اشكال اما في النقل فلان قول الشارح بلاخفاء يدل على جواز المعارضة على المعارض في البراهين لانها اذا دلت على الخلل الواضح في دليل المعارض لم يبق للدليل الاول للمعلل معارض اصلا لا قويا ولا ضعيفا فيرتب عليه اليقين المطلوب منه بخلاف ما نقله المحشى فان غاية كونه اقوى من دليل المعارض افادة الظن لا امتناع افادة اليقين مع وجود المعارض ولو ضعيفا اللهم الا ان يكون القوة في المفضل عليه اعم من التحقيقية والتقديرية كقولهم فلان افقه من الجار واما في المنقول فن وجوه اما اول فلانه ان اشترط في المعارضة مساواة الدليلين قوة وضعفا فلا يجوز كل معارضة ايضا لانها قد تكون بدليل اضعف من دليل المعلل او اقوى وان لم تشترط فلا وجه لمنع ان دليل المعارض كما يعارض الدليل الاول للمعلل يعارض دليله الثاني بل يعارض مجموع الدليلين في البراهين فلا يفيد المعارضة على المعارض في شيء من البراهين العقلية لصحة اصل المعارضة الهادمة لليقين بمطلق الدليل ولو ضعيفا. وقصص بعض افادتها بغير البراهين مما ياباه الجواب النقلي لانها واقعة من المحققين في البراهين ايضا. واما ثانيا فلان مراد القائل انها لا تنفع من حيث المعارضة واذا ظهر خلل دليل المعارض من الدليل الثاني فالتنع هناك لبس من حيث المعارضة بل من حيث النقض او المناقضة المستفادين في ضمنها ولا كلام في نفعهما وجوازهما سواء كانا مصرحا بهما او مشار اليهما واما ثالثا فلان ائمة الاصول صرحوا بان لا ترجح بكثرة الاجزاء والادلة وانما الترجيح بقوة الدلالة فلا يكون

قوله لان قول الشارح بلاخفاء الخ ويمكن ان يقال انما قال بلاخفاء لان اصل المعارضة يدل على خلل في دليل المعلل مع الخفاء في انه فيه اوفى دليل المعارض لا يثبت قاسدا على ان احدى الدليلين قاسد ولا يدري ان القاسد دليل على المعارضة على المعارض تدل على الخلل في دليل المعارض مع الخفاء في انه فيه اوفى الدليل الثاني للمعلل وانما يكون وجهه اذا دلت المعارض على ان الخلل في دليل المعارض سواء كان ذلك الخلل واضحا او خفيا فليأمل

مجموع الدليلين اقوى الان يقال لبس مرادهم انه لا يحصل الترجيح  
بالكثرة اصلا والالكان اشتغالهم بتكثير الادلة عبثا بل مرادهم لبس  
الترجيح من حيث السكثرة بل من حيث القوة سواء حصلت من الكثرة  
اولا فلا ترجح بالكثرة ما لم تستوجب القوة قوله بوجه من الوجوه  
كالوجوه التي ذكرها الشارح في الحاشية وكان يكون اقوى ثبوتا  
بان يكون خبرا متواترا او مشهورا ودليل المعارض من خبر الاحاد ودلالة  
او دلالة كان يكون نصا او مفسرا او محكما ودليل المعارض بخلافه  
ففيه تعريض للشارح بانه لو قال كما قلنا لكان اخصر واشمل قوله  
وهذا القدر كاف للقائل ان يقول اذا حل المنع في كلام المص على المعنى  
الاعم وكفى به عن جواز جميع الوظائف في مسألة من مسائل الفن دل على  
ان كل ما هو معارضة على المعارضة موجهة نافعة كادل على الكلية  
قوله منع او نقض او عورض مع انكم اعترفت بانه اذا كان الدليل  
الثاني او مجموع الدليلين اقوى من دليل المعارض لم تكن نافعة فلا يكفي  
هذا القدر في بيان المسئلة لانها يجب ان يكون كلية والجواب ان تلك  
الدلالة بمنوعة اذا كان منع المقدمة والمطالبة على المدعى لا يجوز ان  
اذا كان الحكم معلوما عند الطالب وقد حل كلام المص فيها على الكلية  
بقبولات مقدرة كما سبق فكذا ههنا فان حاصل كلام الشارح ههنا تنقيد  
جواز المعارضة بما اذا كان الدليل الثاني او مجموع الدليلين اقوى  
من دليل المعارض والمراد كونه اقوى منه في اعتقاد المعلل اذ بهذا  
القدر تخرج عن كونها مناقية لغرض اظهار الصواب فيكون موجهة  
ويمكن ان يقال مراده ان هذا القدر كاف في حل كلام المص ههنا على  
الكلية القائلة بان كل ما هو معارضة المعارضة لغرض اظهار الصواب  
موجهة لان جميعها بما هو اقوى في اعتقاد المعلل وان لم يكن بعضها  
بما هو اقوى في الواقع وهذا كما ان اثبات المنوع وابطال السند  
المساوي موجهان مطلقا لكونهما نافعين في زعم المعلل مع ان النفع

في الواقع لبس الا في بعضهما اذ كثير اما يكونان بدليل فاسد في الواقع  
 لكن للعلل يدعى صحة الكل ولا يظهر الفساد الا بالمناظرة فوجب  
 ان يكون الكل موجها عندهم ثم نقول والحق في هذا المقام انه لا نفع  
 للمعارضة على المعارضة من حيث المعارضة في اليقنيات لما عرفت وانما  
 يتصور النفع فيها من حيث المعارضة في الظنيات اذا كان الدليل الثاني  
 او مجموع الدليلين اقوى من دليل المعارض ووقوعها من المحققين  
 في اليقنيات مبني على استفادة النقض او المناقضة منها لامن حيث  
 المعارضة فان كان مراد القائل انها غير موجهة نافعة لامن حيث المعارضة  
 ولا من حيث استفادة النقض او المناقضة لافي الظنيات ولا في اليقنيات  
 فهو ظاهر الفساد وان كان مراد الشارح انها نافعة موجهة في القيلتين  
 ولو من حيث المعارضة فهو فاسد ايضا وان كان مراد القائل انها غير  
 نافعة في اليقنيات من حيث المعارضة وان كانت نافعة فيها من حيث  
 اخرى وفي الظنيات مطلقا ومراد الشارح انها نافعة في اليقنيات  
 من حيث الاستفادة وان لم يكن نافعة من حيث المعارضة ونافعة  
 في الظنيات مطلقا فالتراع بينهما لغطي فتأمل قوله واما نقلا  
 فلما اشار اليه في الحاشية الاخرى حيث قال ويؤيده وقوعها في كلام  
 المحققين مثل الحكيم المحقق نصير الدين الطوسي والمحقق الشريف  
 والشارح القاضل للاداب المسعودي انتهى اقول هذا صريح في وقوعها  
 في البراهين العقلية لكن عبارة التأيد لم تقع في محلها لان الواقع منهم  
 لا يتصور ان يكون خارجا عن قانون التوجيه وان امكن ذلك فيما وقع  
 من واحد منهم وان كان تلك العبارة لاحتمال ان الواقع منهم منع مع  
 السند في صورة الدعوى والدليل للتنبيه على قوته فالؤيد حيثئذ  
 كلامهم الظاهر في المعارضة على المعارضة لا وقوع تلك المعارضة  
 فالصواب حيثئذ ان يقول ويؤيده ما وقع منهم من الكلام الظاهر فيها  
 فتبصر قوله ومن البين ان النقض لبس مقدما بالطبع اى بحسب

مجموع الدليلين اقوى الا ان يقال لبس مرادهم انه لا يحصل الترجيح  
بالكثرة اصلا والا لكان اشتغالهم بتكثير الادلة عبثا بل مرادهم لبس  
الترجيح من حيث الكثرة بل من حيث القوة سواء حصلت من الكثرة  
اولا فلا ترجيح بالكثرة ما لم تستوجب القوة قوله بوجه من الوجوه  
كالوجوه التي ذكرها الشارح في الحاشية وكان يكون اقوى ثبوتا  
بان يكون خبرا متواترا او مشهورا ودليل المعارض من خبر الاحاد ودلالة  
او دلالة كان يكون نصا او مفسرا ومحكما ودليل المعارض بخلافه  
ففيه تعريض للشارح بانه لو قال كما قلنا لكان اخصروا شمل قوله  
وهذا القدر كاف للقائل ان يقول اذا حل المنع في كلام المص على المعنى  
الاعم وكفى به عن جواز جميع الوظائف في مسألة من مسائل الفن دل على  
ان كل ما هو معارضة على المعارضة موجهة نافعة كما دل على الكلية  
قوله منع او نقض او عورض مع انكم اعترقتم بانه اذا كان الدليل  
اثنائي او مجموع الدليلين اقوى من دليل المعارض لم تكن نافعة فلا يكتفى  
بهذا القدر في بيان المسئلة لانها يجب ان يكون كلية والجواب ان تلك  
الدلالة بمنوعة اذا كان منع المقدمة والمطالبة على المدعى لا يجوز ان  
اذا كان الحكم معلوما عند الطالب وقد حل كلام المص فيها على الكلية  
بقبولات مقدرة كما سبق فكذا ههنا فان حاصل كلام الشارح ههنا تقييد  
جواز المعارضة بما اذا كان الدليل اثنائي او مجموع الدليلين اقوى  
من دليل المعارض والمراد كونه اقوى منه في اعتقاد المعلل اذ بهذا  
القدر تخرج عن كونها مناقبة لفرض اظهار الصواب فيكون موجهة  
ويمكن ان يقال مراده ان هذا القدر كاف في حل كلام المص ههنا على  
الكلية القائلة بان كل ما هو معارضة المعارضة لفرض اظهار الصواب  
موجهة لان جميعها بما هو اقوى في اعتقاد المعلل وان لم يكن بعضها  
بما هو اقوى في الواقع وهذا كما ان اثبات المنوع وابطال السند  
المساوي موجهان مطلقا لكونهما نافعان في زعم المعلل مع ان النفع

في الواقع



في الواقع ليس الا في بعضهما اذ كثير اما يكونان بدليل فاسد في الواقع  
 لكن للعلل يدعى صحة الكل ولا يظهر الفساد الا بالمناظرة فوجب  
 ان يكون الكل موجها عندهم ثم نقول والحق في هذا المقام انه لانفع  
 للمعارضة على المعارضة من حيث المعارضة في اليقنيات لما عرفت وانما  
 يتصور النفع فيها من حيث المعارضة في الظنيات اذا كان الدليل الثاني  
 او مجموع الدليلين اقوى من دليل المعارض ووقوعها من المحققين  
 في اليقنيات مبني على استفادة النقص او المناقضة منها لان حيث  
 المعارضة فان كان مراد القائل انها غير موجهة نافعة لان حيث المعارضة  
 ولا من حيث استفادة النقص او المناقضة لافي الظنيات ولا في اليقنيات  
 فهو ظاهر الفساد وان كان مراد الشارح انها نافعة موجهة في اليقنيات  
 واما من حيث المعارضة فهو فاسد ايضا وان كان مراد القائل انها غير  
 نافعة في اليقنيات من حيث المعارضة وان كانت نافعة فيها من حيثية  
 أخرى وفي الظنيات مطلقا ومراد الشارح انها نافعة في اليقنيات  
 من حيثية الاستفادة وان لم يكن نافعة من حيث المعارضة ونافعة  
 في الظنيات مطلقا فالزاع بينهما نقضي فتأمل قوله واما نقلا  
 فلما اشار اليه في الحاشية الاخرى حيث قال ويؤيده وقوعها في كلام  
 المحققين مثل الحكيم المحقق نصير الدين الطوسي والمحقق الشريف  
 والشارح الفاضل للاداب المسعودي انتهى اقول هذا صريح في وقوعها  
 في البراهين العقلية لكن عبارة التأيد لم تقع في محلها لان الواقع منهم  
 لا يتصور ان يكون خارجا عن قانون التوجيه وان امكن ذلك فيما وقع  
 من واحد منهم وان كان تلك العبارة لاحتمال ان الواقع منهم منع مع  
 السند في صورة الدعوى والدليل للتنبيه على قوته فالمراد حيث  
 كلامهم الظاهر في المعارضة على المعارضة لا وقوع تلك المعارضة  
 فالصواب حيث ان يقول ويؤيده ما وقع منهم من الكلام الظاهر فيها  
 فتبصر قوله ومن البين ان النقص ليس مقدما بالطبع اى بحسب

الوجود في الخارج والالامتنع المناقضة والمعارضة قبل النقص لأن التقديم  
الطبيعي تقدم المحتاج اليه على المحتاج من غير تأثير فيه قوله فلعل  
المراد بالطبع الخ اما بحذف المضاف اى مقتضى الطبع واما بان يذكر  
الطبع ويراد لازمه ومقتضاه وهو الترتيب الذى يقتضيه طبائع النوع  
الثلاثة والمراد من الوضع هو الوضع المعهود المشهور الذى هو الترتيب  
لان الترتيب وضع كل شئ في مرتبة والمراد من الطبع كما اشرنا طبائع  
النوع لا طبع مطلق البحث والمناظرة لان طبع الشئ ما يكون مبداه  
للاثار الخصوصية به كما قالوا فطبع المطلق انما يقتضى اثارا مخصوصة بذلك  
المطلق لا اثارا متباينة مختصة بالانواع المندرجة تحته الا يرى ان طبع  
الحوان انما يقتضى المشى والحركة الارادية وغيرهما ولا يقتضى الضحك  
المختص بنوع الانسان مثلاً وانما يقتضيه طبع الانسان ومن البين  
ان التقديم على الكل اثر مختص بنوع النقص وقس عليه فالمراد بالطبع  
المقتضى ههنا طبائع النوع المندرجة تحت مطلق البحث اى حقايقه لا طبع  
ذلك المطلق وحقيقته وانما افرد الطبع لمشكلة الوضع الذى لا يمكن  
ان يجمع ههنا اذ ليس ههنا الترتيب واحد وهو وضع النوع في مراتبها والمراد  
بموافقته له اتحاده معه قوله بناء على ان الدليل موصل قريب الخ هذا  
دليل اقتضاء الطبع لتخصيصه ان النقص بطبعه دخل في الموصل القريب  
والمناقضة بطبعها دخل في الموصل البعيد والدخل في الموصل القريب  
متقدم على الدخل في الموصل البعيد فالنقص بطبعه متقدم على المناقضة  
اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلان الدخل في الموصل القريب  
اقرب الى ما هو المقصود الاصل من المناظرة الذى هو رد المدعى هذا وفيه  
انه لو صح لاقتضى طبع المعارضة التقدم على الكل لانها تدل على عين الرد  
المقصود فيكون اقدم على ما هو اقرب اليه فضلاً عن الابدع ولو قيل انه  
دليل اقتضاء طبع النقص التقدم على المناقضة فقط لا يجدى لانه مستلزم  
لفساد المذكور البتة على انه حينئذ لا يدل على تمام الترتيب فلا يتم

التقريب ولعله لهذا عدل منه الى ما في النسخة الاخرى حيث قال  
 بما على ان النقض يدل صريحا على فساد الدليل بخلاف المنع فانه مما يدل  
 على خفاؤه واما المعارضة فهي قدح في الدليل ضمنا فلا غيره بها تلخيصه  
 ان منصب السؤال عبارة عن الهدم كما يدل عليه تعريفهم السائل  
 بمن نصب نفسه لهدم الحكم فالاقدم ما هو الاقوى في معنى الهدم فالنقض  
 بطبعه يقتضي التقدم على الكل لانه بطبعه يدل صريحا على الفساد  
 والمناقضة بطبعها تدل صريحا على الخفاء والمعارضة بطبعها تدل ضمنا  
 على مطلق الخلل المحتمل للفساد والخفاء واما استلزام المعارضة للنقض  
 كما يحكي في آخر الكتاب فليس باقتضا بطبعها والا لاستلزمته كل معارضة  
 بل بواسطة خصوص مادة المعقولات ومن البين ان الدلالة صريحا  
 على الفساد اقوى في ذلك المعنى من الدلالة صريحا على الخفاء ومن الدلالة  
 ضمنا على مطلق الخلل كما ان الدلالة صريحا على الخفاء اقوى  
 في ذلك المعنى من الدلالة الضمنية على مطلق الخلل فالنقض بطبعه  
 يقتضي ما هو اقوى في معنى الهدم وكل ما هو كذلك فهو بطبعه يقتضي  
 التقدم على الكل وكذا الكلام في اقتضا طبع المناقضة التقدم على المعارضة  
 وفيه بحث ايضا لان كلام الكبريين انما تتم لو كان المتصبر في السؤال  
 هو هدم الدليل وهو ممنوع بل المتصبر فيه هو هدم المدعى وايضا انما تتم  
 لو لم يكن المعارضة بطبعها ابطالا للمدعى وهو ممنوع والى كل منهما يشير  
 في سياق كلامه وستعرف اندفاع الكل وان الحق هو الترتيب الذي  
 ذكره الرازي قوله لان سلم ان طبع البحث الخ منع لاقتضا طبع النقض  
 التقدم على المناقضة لكنه راجع الى منع كبرى دليله كما اشرنا لان منع المدلل  
 راجع الى دليله وانما لم يمنع دليله ابتداء لانه في صدد بيان وجوه البحث التي  
 اوردها الشارح على نفسه في الحاشية كما سبشير اليه في قوله وكأنه اشار  
 الى جميع هذه الوجوه الخ وابتس ذلك الاقتضا مد لا في الشرح  
 وانما استدلل عليه المحشي من عند نفسه وقوله بل الظاهر الخ اما ترى

من المنع الى الاستدلال او سند المنع قوله لما تقر في المناظرة الخ  
 تلخيصه ان المناقضة بحث بالطبع والنقض والمعارضة بحثان  
 لعارض الضرورة لانهما غصبان جواز الاجل الضرورة بناء على انها  
 تعليل وهو حق المثل مادام معللا كما سبق تفصيله وما هو بحث بالطبع  
 هو بطبعه يقتضي التقدم على ما ليس كذلك وما قاله بعض الافاضل  
 من ان قولهم مادام معللا بمعنى ما لم يكن سائلا كما في صورة منع السائل  
 واما اذا كان سائلا كما في صورة النقض والمعارضة فلا يكون التعليل  
 حقه بل حق السائل الاول وهذا ظاهر وان خفي على المحشي فليس فيه  
 دلالة على ما ذكره ففيه نظر لان قولهم مادام معللا لو كان بالمعنى الذي  
 ذكره ذلك الفاضل لمادل على ان ابطال المقدمة مطلقا سواء كان  
 عقيب منعها او لا غصب غير مسموع لجواز ان يكون المثل سائلا  
 عند ذلك الابطال مع انهم ساقوه لبيان انه غصب بل هو بمعنى مادام  
 ناصبا نفسه لاثبات الحكم وكونه سائلا في صورتي النقض والمعارضة  
 لا يبنى كونه ناصبا نفسه لاثبات الحكم لان قدح دليل الناقض والمعارض  
 بالمنع او الابطال لا صلاح لدليه الاول واسقاط معارضة فخره  
 في كل من صورتي النقض والمعارضة اثبات مطلوبه بدليل صحيح من غير  
 معارض فهو في جميع صور الوظائف ناصب نفسه لاثبات الحكم وكذا  
 في صورة ابطال المقدمة المعينة ولذا اجراه الشارح في النقض والمعارضة  
 وهذا ظاهر وان خفي على ذلك الفاضل نعم لو ساقوا ذلك الكلام  
 لبيان ان ابطال المقدمة المعينة عقيب منعها غصب كما هو المفهوم  
 من كلام شارح الاداب لا يمكن حمله على المعنى الذي ذكره لكن على هذا  
 لا يثبت حصر وظائف السائل في الثلاثة لجواز ان يكون ابطال المقدمة  
 المعينة ابتداء اي قبل منعها من وظائف السائل نعم يتوجه على كل  
 من الشارح والمحشي ما اشرنا اليه فيما سلف من ان ذلك الدليل  
 انما يقتضي كون النقض والمعارضة غصبين لو كان بمعنى انه مادام معللا

يكون كل تعليل حقه سواء كان تعليلاً على المدعى أو على الدليل  
 أو على مقدمته وسواء كان تعليلاً على صحة هذه الأشياء أو على بطلانها  
 وهو فاسد لان ظهور الصواب مشترك بين الخصمين ومن البين ان الصواب  
 لا يظهر في يد السائل بمجرد المنع والمطالبة بل بالاستدلال فوجب ان يكون له  
 حصه من التعليل فايدل على صحة هذه الاشياء هو حق المعلن وما يدل  
 على فسادها هو حق السائل لكن لما لم يخرج السائل في اظهار الصواب  
 الى ما يدل على فساد المقدمة الحقوه بحق المعلن فعنى قولهم هذا انه  
 مادام مظلماً يكون كل تعليل على المقدمة حق المعلن وهذا تحقيق  
 ذلك الكلام ويدل على ان ابطال المقدمة المعينة مطلقاً فاصب  
 ولا يجري في النقض والمعارضه ويتوجه على المحشى ان الشارح  
 ابطال ذلك فيما سبق باجرائه في النقض والمعارضه فكيف  
 يستدبه ههنا واما ما قيل فيه ان ما ذكره مقتضى طبع الباحث  
 ولا كلام فيه لا مقتضى طبع البحث والكلام فيه فليس بشيء  
 لان الباحث من له البحث فقتضاه كاسلمه اما مقتضى ذن الباحث  
 واما مقتضى بحثه والاول باطل ضرورة فثبت انه مقتضى البحث  
 وقد عرفت كيفية اقتضائه قوله ولان المنع اسلم ولان تقديم متعلق  
 المناقضة وهو مقدمة الدليل الخ هكذا وقع في بعض النسخ فقد علل  
 اقتضاً طبع البحث تقديم المناقضة بوجوه ثلثة والصواب ما في النسخة  
 الاخرى من ترك هذين الوجهين لان الوجه الثالث اقتضاً طبع المتعلق  
 والوجه الثاني اقتضاً وصف السلامة لا اقتضاً طبع البحث اللهم الا  
 ان يعمم اقتضاً طبع البحث من اقتضائه بالذات او بواسطة لازمة الذي  
 هو المتعلق ووصف السلامة قوله واما ثانياً فلان ذلك لا يضرب  
 المص الخ اي لو سلم ان ذلك الترتيب هو مقتضى طبع البحث فلا نسلم  
 ان كل ترتيب يكون على خلاف مقتضى الطبع فهو غير لائق لان على  
 التقديم والتأخير لا شخصي في مقتضى الطبع بل ربما يعطل ذلك باقتضاً

طبع المتعلق وليس ذلك عدولا عن الاصل لان التقديم باقتضاء طبع  
 المتعلق اصل يرجع اليه في باب التقديمات ايضا لكنه انما يتم اذا كان  
 الاصل فيما بعد بمعنى القاعدة لا بمعنى الراجح اذ الاشبهة في رجحان رعاية  
 ما هو مقتضى الطبع على رعاية مقتضى طبع المتعلق قوله واما ثالثا  
 فلانه يجوز الخ يعني لو سلم انه عدول عن الاصل فلان سلم ان كل ما هو  
 عدول عن الاصل غير لائق وانما يكون غير لائق لو لم يكن العدول لنكته  
 تدعو اليه وكثيرا ما يعدل عنه البلغا لنكته كما يشهده علم المعاني  
 وتلك النكته ههنا هي بيان حكم النقض والمعارضة بقوله في الصورتين  
 صرت الخ على الوجه المناسب الذي هو الاداء بصارة مختصرة بعد  
 تمام وظائف السائل اذ لو لم يقدم المناقضة عليهما فاما ان تتوسط  
 بينهما فان ادى حكمهما بهذه العبارة المختصرة اعني قوله في الصورتين  
 صرت الخ او هم خلاف المقصود اذ المنبأ هو الصورتان الاخيرتان  
 وان ادى بان يقال في صورتى النقض والمعارضة اوفى الصورة  
 الاولى والثالثة فان الاختصار المطلوب في هذه الرسالة والكل غير مناسب  
 اما ان تأخر عنهما فحينئذ ان بين حكمهما عقيهما قبل المناقضة يلزم  
 بيان وظائف المعلل في اثناء وظائف السائل والمناسب ان لا يختلط  
 وظائفهما وايضا لا يحسن حل قوله صرت مانعا على معنى صرت  
 سائلا لا بعد بيان جميع الوظائف للسائل وان بين حكمهما بعد الكل  
 او هم خلاف المقصود ايضا او نفوت فائدة الاختصار والكل غير مناسب  
 ولعله لاجل ما فصلنا قال على الوجه المناسب وعمل عما في بعض النسخ  
 حيث قال في بيان تلك النكته ورعاية الاختصار في بيان حكم النقض  
 والمعارضة بقوله في الصورتين صرت الخ اورعاية تناسبهما في كون  
 كل منهما استدلالا وفي كون منهما راجعا الى مقدمة غير معينة انتهى  
 وذلك لان هذه النكته كما تجري في تقديم المناقضة عليهما تجري في تأخيرها  
 عنهما كما قيل اللهم الا يكون نكته لتقديمها على النقض فقط بناء

على ان المعارضة متأخرة عنهما وفاذا بينهما كما سبشير اليه في بعض  
 النسخ وايضا كون المعارضة راجعة الى المقدمة فاسد والالكان عدم  
 المعارض مما يتوقف عليه صحة الدليل وليس كذلك ولو سلم فهمي  
 راجعة الى مقدمه غير معينة من احد الدليلين لامن دليل المعلن بخصوصه  
 لانها انما تدل على ان احد الدليلين فاسد الخ اللهم الا ان يكون مبني  
 على ماسيجي من ان المعارضة في العقولات يستلزم النقيض ولو في زعم  
 السائل ندر وايضا تلك النكتة نكتة لتأخير النقص عن المناقضة  
 لا لتقديم المناقضة وان لاستلزم احدهما الاخر والاو ان يبطل تقديمها  
 برعاية التناسب بين المناقضة وبين المطالبة المتوجهة على النقل  
 والمدعى قبل الاشتغال بالدليل كما لا يخفى قوله وكانه اشار حث  
قال لو سلم ان الحق ما نقل اشارة الى الوجه الاول وانه سسند يقوم على  
المص مضرا به اشارة الى الوجه الثاني فنقول يجوز ان يكون ذلك  
لاجل قوله في صورتين صرت مانعا اشارة الى الوجه الثالث وقول  
المحشي فتوجه اما بمعنى فتوجه الى تلك الحاشية فجهد الوجه التي ذكرناها  
اوفق بها او بمعنى فتوجه في هذه الوجوه الى ما تنفقوا عليه من تأخير  
المعارضة واما ان توجهت على ما سنحققه فيمكن ان يكون الوجه الاول  
اشارة الى ان يقال لا نسلم ان مقتضى طبع البحث هو تقديم النقص بل  
مقتضاه تقديم المعارضة وان خالفه المص لنكتة اخرى قوله واعلم  
ان تأخير المعارضة الخ هكذا وقع في بعض النسخ وحاصله انهم اختلفوا  
في تقديم المناقضة او النقص واتفقوا على تأخير المعارضة وذلك الاتفاق  
غير لابق بل الظاهر تقديم المعارضة على الكل لانها اقوى في معنى الهدم  
المعتبر في السؤال الذي هو هدم المدعى لانها ابطل للدعوى صريحا  
وهو الغرض الاصلي من المناظرة بخلاف المناقضة فانها مطالبة  
والابطال اقوى منه في معنى الهدم وبخلاف النقص فانه وان كان ابطالا  
الانه ابطال الدليل وهو مقصود لاجل ابطال المدعى لذاته وليس

بإبطال المدعى وهو ظاهر ولا مستلزم له اذ الدليل يجوز ان يكون اخص  
 ولا يلزم من ابطال الاخص ابطال الاعم لا يقال يستلزمه فيما كان  
 الدليل مساوياً للمدعى لانا نقول النقص ابطال مجموع المادة والصورة  
 ولذا ربما يرجع النقص الى فساد الصورة والمساوى للمدعى مادته فجميع  
 ما بطله النقص ملزوماً اخص اذ لا يلزم من ابطال مجموع المادة  
 والصورة ابطال المادة المساوية ولو سلم فالنقص مستلزم لا ابطال  
 المدعى في بعض المواد والمعارضة ابطاله صريحاً في جميع المواد فيكون  
 المعارضة اقوى منه وقوله واما ما قيل من ان المعارضة الخ معارضة  
 للمدعى انها اقوى وقوله ففيه ان الدخول الخ منع لدليل المعارضة  
 مستنداً بانها وان كانت ابطالا للدليل ضمننا الا انها ابطال للدعوى  
 صريحاً والدخول الموجه الذي هو قسم من مطلق السؤال لا يجب ان يكون  
 دخلاً في الدليل بل الاولى ان يكون دخلاً في المدعى واقول دليل  
 الناقض يفيد الحكم والاذا كان يطلان دليل المعلل ودليل المعارض  
 لا يفيد الحكم والاذا كان بخلاف مدعى المعلل والالحكم المجتهدون  
 يطلان النقيضين عند تعارض الأدلة وهو باطل بل غاية ما افادته  
 المعارضة ان احد الدليلين فاسد ولا يدري ان الفاسد ايها ولذا  
 قالوا حكم المعارضة المساقطة من الجانبين فيبقى المدعى كانه بلا دليل  
 اصلاً واما حكم المعارض بخلاف مدعى المعلل واقامة الدليل عليه  
 فهو اما حكم ظاهري لتقرير المعارضة ونصويرها لا الحكم الباطني  
 واما حكم باطني لظهور خلل دليل المعلل عنده بالنقص او المناقضة  
 المصرح بهما بعد المعارضة او المشار اليهما في ضمنها لا الحكم الباطني  
 من حيث المعارضة بل من حيث ان دليله قائم على خلافه بلا معارض  
 فالحق ان المعارضة من حيث المعارضة ليست بابطال المدعى المعلل  
 ولا لدليله بخصوصه بل غايتها انها قدح في دليله ضمننا وليس ذلك القدح  
 قدحاً في تأثيره واقتضاه بل قدح في ظهور اثره الذي هو العلم المطلوب



بإبداء مانع عنه وذلك لان العلم الزئيل بالمعارضة يعود بمجرد زوال المعارض  
 مع ان ارتفاع المانع غير كاف في وجود الشيء بل لابد من وجود مقتضى  
 ايضا فثبت ان الدليلين المتعارضين مادامتا معارضين مؤثران مقتضيان  
 وان تخلف عنهما مقتضاهما لمانع هو المعارض الاخر بخلاف النقض  
 والمناقضة فانهما يريان العلم بحجة الدليل وهذا لتحقيق ما ذكره العلامة  
 التفتازاني في بعض كتبه ان للنقض والمناقضة قاذحان في تأثير الدليل  
 والمعارضة قاذحة في ظهور اثره لافي تأثيره وبما حققنا ظهور ان غرض  
 المسائل في جميع هذه الوظائف الثلاث المعنية له بعد اشتغال المطلق بالدليل  
 هو القدح في المدعى لكن لابتدائه بل بواسطة هدم دليله اما بالقدح  
 في تأثيره كما في صورتي النقض والمناقضة واما بالقدح في ظهور اثره  
 كما في صورة المعارضة فحيث نقول انما اتفقوا على تأخير المعارضة  
 لانها اضعف الوظائف في معنى الهدم الممكن فيها وهو هدم المدعى  
 بواسطة هدم دليله لوجوه الاول ما اشار اليه هذا القائل من انها  
 ليست قد حان في المدعى لاصريها ولا ضمنا بل هي قدح في الدليل ضمنا  
 بخلاف النقض والمناقضة فانهما يقدحان فيه صريحا والقدح الضمني  
 اضعف من الصريح الثاني ان ما افادته المعارضة من احتمال الفساد  
 مشترا بين الدليلين لا مخصوص بدليل المطلق بخلاف ما افادته النقض  
 والمناقضة الثالث انها قاذحة في ظهور الاثر لافي التأثير والنقض والمناقضة  
 قاذحان في التأثير بالطبع والقدح في التأثير اقوى من القدح في ظهور الاثر  
 لان القدح في التأثير يستلزم القدح في الاثر بدون العكس هذا ومن ههنا  
 يعلم ان مقتضى طبع البحث هو الترتيب الذي ذكره المحقق الرازي لان  
 مقتضى طبع النقض هو القدح في التأثير بطريق الابطال صريحا والقدح  
 صريحا في التأثير بطريق الابطال اقوى في معنى الهدم الممكن في هذه  
 الوظائف الثلاث من القدح صريحا في التأثير بطريق المطالبة كما هو  
 مقتضى طبع المناقضة كما انه اقوى من القدح في الاثر كما هو مقتضى طبع

المعارضة من حيث المعارضة بقى كلامه انه اذا كان حاصل المعارضة  
 المساوقة فكيف تستلزم النقص في العقولات اللهم الا ان تستلزمه  
 في ادعاء السائل بحسب الظاهر وسيجي ما يتعلق به قال الشارح  
 وايضا ان النوع الثلاثة الخ لا يخفى انه عطف على الاعتراض السابق  
 فالظاهر انه اعتراض آخر بان اقتضاه على النوع الجارية في الادلة  
 غير مناسبة لانها كما تجرى في الادلة تجري في التنبيهات فشرع في دفعه  
 بقوله فالقصر على الدليل الخ والافصح اى اذا توجه عليه ذلك  
 فنقول في دفعه الاقتصار على الدليل ههنا اى في مقام بيان الوظائف  
 الثلاث حيث اسند الكل الى الدليل وعرف المناقضة بطلب الدليل  
 على مقدمة الدليل والاولى ان يقال اى في مقام بيان الوظائف  
 المتوجه على الدليل والمدعى اذ ربما يطلب التنبيه على المدعى الخ  
 ثم ان هذا اليراد يحتمل ان يكون مبني على ان حقايق النوع جارية  
 في التنبيهات ايضا ويحتمل ان يكون مبني على ان حقايقها وان كانت  
 مخصوصة بالادلة لكن مطلق النوع حقيقة كانت او مجازية جارية  
 في التنبيهات فيما بينهم وواقعة في ابحاثهم فلا ينبغي الاقتصار على بيان  
 الوظائف الحقيقية اذ الفن باحث عن الوظائف الموجهة وغير الموجهة  
 حقيقة كانت او مجازية كما في النوع المتوجهة على النقل والمدعى  
 وعلى التقديرين يندفع بكل من الوجهين اما اندفاعه بالوجه الثاني  
 فظاهر لانه منع لاقتصار المص على ما يجرى في الادلة واما اندفاعه  
 بالوجه الاول فلان التنبيه على اصالة ما يجرى في الادلة انما يحصل بذكره  
 مع ترك ما يجرى في التنبيهات والمراد بما هو الاصل هو ما يجرى في الادلة  
 والاصل بمعنى الراجح ورجحانه اما في ذاته لانه كثر الوقوع والكثير راجح  
 على القليل واما في النفع لما يشير اليه من ان النوع الجارية في التنبيهات قليلة  
 النفع واما في الانضمام عن الفاظ فان الجارية في الادلة المتبادرة عند اطلاق  
 لمفظة النفع والنقص والمعارضة اما لكونها معاني حقيقة انها دون

الجارية في التنبيهات واما لكثرة وقوعها في اصحابهم ودورها فيما بينهم  
 لا يقال الاكتفاء بالاصل في تعريف المناقضة يحمل تعريفا بالاختصاص  
 على الاحتمال الاول لانا نقول لعله مبني على تخصيص المصطلح ايضا  
 بما هو الاصل قوله فيه انه يجوز ان يكون جريانها الخ جواب  
 عن طرف المصطلح بان يقال ان اريد جريانها بطريق الحقيقة فمنوع  
 كيف وتعاريفها مشتملة على الدليل فلو كان حقايقها مشتملة على  
 ما يجري في التنبيهات ايضا كانت التعاريف المذكورة تعريفا  
 بالاختصاص فلا يكون جامعة لافرادها واما تعميم الدليل المأخوذ فيها  
 من التنبيه مجاز لثلا يلزم ذلك فمما ياباه مقام التعريف وان لم ياب مقام  
 تصوير الوظائف الموجهة وان اريد جريانها مطلقا ولو بطريق  
 المجاز فسلم لكن ذلك لا يوجب شيئا على المصطلح لانه في صدد بيان  
 الوظائف الحقيقية المعينة للسائل بعد اشتغال المعلل بالاستدلال وانت  
 خبير بانه انما يدفع ايراد الشارح اذا حبل اراده على الاحتمال الاول  
 من الاحتمالين اللذين ذكرناهما واما اذا حبل على الاحتمال الثاني الاظهر  
 فلا ادلة ان يقول لما كان الفن باحشا عن الوظائف الموجهة وغير  
 الموجهة سواء كان اطلاق الفاظ المنوع عليها حقيقة او مجازا كما  
 في منع النقل والمدعى فاللايق ان يتعرض بما يجري في التنبيهات ايضا  
 وان كانت وظائف مجازية بان يقول في تعريف المناقضة هي طلب  
 الدليل او التنبيه على مقدمة الدليل او التنبيه وفي تصوير المنوع فاذا  
 اشتغلت بالدليل او التنبيه منع او نقض او عورض فلا بد ان يرجع في دفعه  
 في دفعه الى احد الوجهين اللذين ذكرهما الشارح كما لا يخفى على المتأمل  
 قوله وبوجه ان الدليل مضمر الخ لم يقل ويدل عليه لجواز الحمل  
 الاتي وان لم يكن ظاهر العدم القريبة الظاهرة وايضا يجوز ان يكون  
 تلك التعريفات تعريفا للنوع الجارية في الادلة الكثيرة الوقوع  
 لا لطلق النوع لكنه ايضا غير ظاهر اذا اظهر انها تعريفا لمطلق

المتنوع قوله ولو سلم الخ اي لو سلم ان جرياتها فيها حل سبيل  
 الحقيقة فلا نسلم ان الاعتراض عما يجري في التنبيهات فصور كيف وهي  
 قليلة الجدوى مع انها معلومة بالمقايسة على ما يجري في الأدلة وما قبل  
 مراده لو سلم ان جرياتها فيها على سبيل الحقيقة وان تعمم الدليل  
 من التنبيه مناسب لمقام التعريف بقربنة الجريان المذكور الا انها  
 لم يتعرض لها المص لعمم الفائدة المقصدها ففاسد اذ على تقدير تعميم  
 الدليل المذكور في كلام المص يلزم تعرض المص بها لاعدم تعرضه بها  
 حتى يكون الاعتراض عنها لقلة النفع فالحق ما اشرنا من كون التسليم  
 منسلطا على كون الجريان بطريق الحقيقة مع ابقاء الدليل المذكور  
 في كلام المص على ظاهره ولا يلزم من ذلك التسليم حيث ذكر كون تعريف  
 المناقضة تعريفا بالاختصاص لجواز ان يكون مبنيا على ما اشرنا من كونه  
 تعريفا للمناقضة الجارية في الدليل لا لطلق المناقضة الحقيقية  
 وانت خير بان مراد الشارح بالاصل يحتمل ان يكون منوعا كثيرة الجدوى  
 كما اشرنا فلا يكون ما ذكره بعد التسليم مغاير للتوجيه الاول من الشارح  
 قوله مما لا يجدي كثير نفع وان كان لها نفع في الجملة بناء على ان اظهار  
 الصواب اعم من زيادة الوضوح فما يقدح في تلك الزيادة نافع للسائل  
 في الجملة لكنه نفع قليل وذلك لان المراد من الدليل والتنبيه ههنا ماهو  
 دليل اوتنبيه بالنسبة الى السائل في الواقع كما اذا طال المعلن العالم متغير  
 لانا شاهد فيه التغيرات من الحركات والانوار المختلفة كما ذكره السعودي  
 ولما كان اصل الحكم بدعيها عند السائل والتنبيه اوضح منه والاضح  
 من البدعي ايضا كان النوع للتوجه عليه مندفعة بادنى تأمل لان  
 البدعي لا يتوقف على ترتيب المقدمات بخلاف ما اذا كان اصل الحكم  
 نظريا وبين بدليل فان مقدما منه كثيرا ما يكون نظريات ايضا فيحتاج  
 للدفاع النوع للتوجه عليه الى انظار دقيقة بل لا يتدفع ابدا والنوع  
 المندفعه بادنى تأمل مما لا يبالى بل ربما يحال اذ فاعها على علم الخصم

ولذا تدفع بهذا الوجه اى بان يقال اصل الحكم بديهى وما ذكر في سياه  
 تنبيه عليه لادليل فلوناً ملته علمت وبهذا البيان ظهر ان الفرق بينهما  
 في قوة النفع وكثرته لا في اصل النفع كما توهمه من قال التنبيه لازالة الخفاء  
 الذى هو مانع من تسليم المدعى فاذا منع او نقض او عورض لا يزول ذلك  
 الخفاء فادام ذلك الخفاء باقيا لم يظهر ثبوت المدعى الذى هو المقصود  
 الاصلى فلم يبق فرق بين التنبيه والدليل في نفع المنوع الثلاثة انتهى نعم  
 ربما يكون تنبيهها في زعم الممثل في الواقع كما رعم ابن سينا ان ما ذكره الحكماء  
 في بيان امتناع اعادة المدوم بعينه تنبيه عليها ويكون للنوع هناك  
 نفع كثير لكنه داخل في الدليل لا يعرف ان المراد ما هو دليل او تنبيه  
 في الواقع لا ولو في الزعم ولاجل ما حققناه هنا قال الشريف المحقق  
 في بعض كتبه المقصود من التنبيه تنبيه السامع لاثبات اصل المطلوب  
 فاذا منع او نقض او عورض لا يفوت الا تنبيه السامع فيلا يهدى كثرة نفع  
 فتأمل قوله كنعاق الطرف اللغو بعبارة كما يقوله النجاشي لكن  
 ذلك يتعلق بان يكون الباء النهمجة متعلقه بقوله اذا قلت بملاحظة  
 قوله مثلاً اى بان تقول مثلاً مثلاً يلزم اختصاص المناظرة بمسئلة  
 الكلام قوله وفيه ان شيئاً من الافعال السابقة الخ يعنى فضلاً  
 عما في صدر الرسالة ولعل ذلك لاجل انه لاشبهة في ان الغرض منه  
 بمثل جيع ماسبق كما صرح به الشارح وتمثيل الجميع يقتضى ان يقال  
 هذا المجموع كهذا المجموع ولا يحصل هذا المعنى ههنا الا بان يحمل  
 على معنى ان ذلك القول منك ناقلاً او مدعياً غير مستبدل عليه او مستبدلاً  
 وجريانه الوطائف السابقة عليه بان تقول مثلاً الله تعالى متكلم  
 بكلام لثلى ناقلاً عن المقاصد او مدعياً بدليل انه اسند الكلام الى ذاته  
 فان يمنع او ينقض او يعارض بان يحمل الفاء الداخلة على الوطائف  
 على العاطفة على نقول والعطف قبل الربط ولاجل ذلك العطف  
 عدل عن صيغ الماضي في قوله منع او نقض او عورض في جانب التمثيل

المضغ الى صارع في جانب المثال فالأثناء داخلة على مجموع الافعال  
 ومن البين ان مجموع الافعال لا يكون بياناً لنهج بعضهم بل لنهج المجموع  
 ايضا فلذا قال ان شئت من الافعال السابقة لا يصلح لان يتعلق  
 هذا الطرف بل هو خبر مبتدأ محذوف كما اشرنا وحل الفاء في جانب المثال  
 على العاطفة تداعيقه لابتنا في جملها على الفصيحة في جانب المثال  
 لعدم ذلك الداعي وبهذا البيان اندفع ما توهموا ههنا من جواز تعلقه  
 اللفظي بقوله اذا قلت في صدر الرسالة نعم يجوز تعلقه اللفظي بكل  
 من الافعال السابقة على سبيل التنازع بان يكون الباد داخلة على مجموع  
 الافعال ويكون تعلق المجموع بكل فعل باعتبار جزء معين من ذلك  
 المجموع مغاير للجزء الذي باعتباره تعلق ذلك المجموع بفعل آخر منها  
 ولكنه تأويل بعيد ومراده انه لا يصلح لان يتعلق بشيء من الافعال بناء  
 على الظاهر واما ما قيل لو تعلق بقوله اذا قلت يلزم تعلق جارين  
 بمعنى واحد من غير عاطف ولا يجوز هذه الحجة ففاسد لان الباقى قوله بكلام  
 للاستعانة قطعا وههنا نهجية فلا يكونان بمعنى واحد ولو سلم  
 فالاولى متعلقة بالمطلق والثانية بالمقيد كقولهم اكلت من ثمر من تقاحه  
 قوله فلذا فسر التعلق الخ يعني مع ان التعلق اللفظي الواضح  
 لا يحتاج الى تفسير ولو سلم فهو تفسير بالاعم فلو كان مراده التعلق اللفظي  
 لما احتاج الى ذلك التفسير الاعم فثبت ان مراده هو التعلق المعنوي الذي  
 هو الارتباط بوجه من الوجوه لا يقال لو كان مراده التعلق المعنوي  
 لضاع قيد الظهور من الشارح اذ لا احتمال لعدم ارتباطه من حيث  
 المعنى وايضا على تقدير كونه خبر مبتدأ محذوف كما ذكره يرتبط ذلك  
 بجميع ما في الرسالة لا بما في صدرها فلو كان مراده التعلق المعنوي لضاع  
 قيد الصدر لا نأقول الاول مدفوع بان قيد الظهور ناظر الى قيد الصدر  
 لا الى نفس الارتباط اذ يحتمل ان يرتبط بقوله ان كنت ناقلا فطلب الخ  
 فيكون ذكر القول ههنا للمجرد التمهيد والتوطئة لتمثيل القواعد وبهذا

الاعتبار صرح بتفسير المحشى في بعض النسخ حيث قال ائى القواعد  
 المذكورة بمثابة قول الخ والا فالتمثل بمجموع القول والقواعد لا مجرد  
 القواعد والثانى مدفوع بان المراد بما فى صدر الرسالة ما فى صدرها الى هنا  
 وقد اشار اليه المحشى لدفع ذلك وفيه ان ما فى صدر الرسالة لا يمتد الى آخرها  
 فالصواب ههنا ان يقال كما ان مجموع الامور المذكورة فى جانب المثال  
 تمثيل لمجموع القول والقواعد متعلق به كذلك القول وحده مع قطع النظر  
 عما يعطف عليه تمثيل لقوله اذا قلت بكلام ومنطق به لما ذكرنا من ان كل  
 جزء من المجموع المثال متعلق بجزء من المجموع الممثل وتمثيله فاذا ذكره  
 الشارح ههنا هو هذا التعلق الكائن فى ضمن نطق المجموع بالمجموع  
 لانفس تعلق المجموع بالمجموع حتى يحتاج الى امتداد ما فى صدرها  
 الى آخرها كانه قال الجزء الاول من المثال متعلق بالجزء الاول من الممثل  
 المشار اليه بقوله اذا قلت بكلام فى صدرها وانما اتى به لدفع توهم انه مجرد  
 تمهيد لتمثيل القواعد لاجزاء من المثال لان ذلك التوهم غير ظاهر  
 لان القول الصادر من الناقل او المدعى احد طرفى المناظرة فلا يذنب  
 ان لا يكون مقصودا بالتمثيل ههنا بل الظاهر ان كلاما من القول والقواعد  
 مقصود بالتمثيل ولعل ما ذكرنا هو وجه التدبر كما ذكره فى آخر الحاشية  
 قوله يعنى ان قوله الخ لما توجه عليه ان حمل الارتباط فى كلامه  
 على رعاية الناظرين بين الصيغ الواقعة فى جانب المثال والممثل مما لا يحصل  
 عند المحصلين بل هو من قبيل الخيالات الشعرية ولا يحصل لها عند  
 مقام الافادة والاستفادة دفعه بانه ينساق الى فائدة يعتد بها هي ان يحمل  
 قوله بان تقول على صيغة الخطاب لاعلى الغيبة والتكلم بناء على احتمال  
 ترك الاجام فى ذلك الحمل شرح لكلام المص وفيه ان ذلك الشرح  
 مستغنى عنه لان الظاهر ان يكون على صيغة الخطاب لانه نظير قوله  
 اذا قلت بكلام الخ فى الصدر ولو سلم فليس فيه فائدة يعتد بها اذا التمثيل  
 حاصل باى طريق كان سواء كان على صيغة الخطاب او على صيغة الغيبة

أو التكم قولہ لكن لا يلائم قوله في آخر التمثيل الخ فانه مع كونه  
 مرتبطاً بقوله في الصورتين صرت مانعاً الخ مخالفاً له في الصيغة  
 لانه على صيغة الغيبة بدليل قوله بان يقال لانسم لان الكلام مركب  
 من الحروف الخ ومثل هذا الدليل لم يوجد في كلام المص فيما ذكره  
 في مقابلة النقص قوله فيمنع مستدبانه حقيق فيجوز حله على صيغة الخطاب  
 المطابقة لصيغة المثل ولذا خص عدم الملازمة بما في آخر التمثيل اعني  
 بما في مقابلة المعارضة ولم يقل يلاء لان ذلك الدليل مرجح لصيغة الغيبة  
 لا بموجب لها اذ لا فساد في ان يقال فيمنع بان يقال لكن الظاهر  
 اتحاد المنع والقول في الصيغة وبهذا ظهر فساد ما قيل قوله بان يقال  
 نقص في كون المنع على صيغة الغيبة بقي ههنا كلام هو ان الحاكم بهذا التعليق  
 والارتباط هو الشارح فحمل مراده من الارتباط على الارتباط من جهة  
 التناظر بين الصيغ كالايلايمه ما ذكره المص في آخر التمثيل لا يلائم  
 ما ذكره الشارح في مقابلة النقص لان مثل ذلك الدليل موجود في كلامه  
 هناك حيث قال بان يقال لانسم انه اضافة فتخصيص عدم الملازمة  
 بما في آخر التمثيل من غير تخصيص كما لا ينبغي اللهم الا ان يكون مراده  
 من هذا الاستدراك اظهار مانع عن قصد الشارح من الارتباط الارتباط  
 من هذه الجهة لا اظهار مانع عن جعل المحشي مراد الشارح من الارتباط  
 على الارتباط من هذه الجهة اذ التخصيص على الاول وجبه لا على الثاني  
 فقامل فانه دقيق لكن الظاهر من قوله والمراد من الارتباط الخ هو الثاني  
 ويمكن ان يقال مراده من الاخر الاوخر وقوله بان يقال طرف مستقر  
 صفة لقوله فيمنع يعني لكن لا يلائم قوله فيمنع الملايم بقوله بان يقال  
 سواء في المتن اوفي الشرح فلا اشكال ولك ان تقول ما في الشرح متروك  
 بالمقايسة الي ما في المتن ولم يعكس لاتفاق المص والشارح فيه ثم انه  
 لم يعتبر الوفاق والخلاف في صيغة المضى والاستقبال بل اقتصر على اعتبار  
 الوفاق والخلاف في الغيبة والخطاب كما في باب الالتفات ولواعتبر ذلك



ايضا لزيادة عدم الملازمة. ولعله رجع جانب المعنى على جانب اللفظ لان  
كلمة اذا في قوله اذا اشتغلت الخ اخرجت الشرط والحزاء مع ما عطف  
عليه من معنى المضى الى معنى الاستقبال فقد توافقت الافعال  
في جانبي المثال والممثل في معنى الاستقبال وكذا الكلام في قوله في صورتين  
صرت الخ سواء جل للفا على العاطفة او على الفصيحة المنبئة  
عن الشرط المحذوف كما قدره للشارح او على التفرع اذا تفرع  
على المستقبل مستقبل تأمل قوله فتدبر قد عرفت وجهه وقبل  
اشارة الى اولوية الوجه الاول لان الوجه الثاني يقتضي جل قوله وهذا  
شروع على التاكيد والتأسيس خبر منه اقول قد عرفت ان لافائدة  
يعتد بها في الاول وما ذكره من الاقتضاء مدفوع بانه انما يكون توكيدا  
لو فهم تمثيل جميع ما سبق من مجرد قوله هذا متعلق بما سبق وليس كذلك  
لان التعلق اعيم من التمثيل وان تخصص به بعد بيان وجهه بقوله وهذا  
تمثيل لجميع ما سبق كما صرح به المحشي وقبل اشارة الى مرجوحية الثاني  
بعده عن كلام الشارح وفيه انه ليس ههنا معنى اقرب من الارتباط  
بطريق التمثيل وايضا كيف يكون الاول راجعا مع عدم ملائمة لما في آخر  
التمثيل فالحق ان الثاني راجع والمنازع فيه متعسف قوله والنقول  
المذكور وهو قوله ولا يمنع النقل والمدعى الاحتمال بالمعنى الذي اشار  
الشارح ليس من مقاصد الفن بل هو من فروع علم البيان الخارجية في كل  
علم وفي كل كلام بخلاف قوله فان كنت ناقلا الخ فان المطالبة على النقل  
والمدعى من الوظائف الموجهة عندهم الخارجية في محاشم وان لم يسموها  
باسم خاص نطلق عليها حقيقة وقدم غمرة ان الفن كاعت عن الوظائف  
الموجهة وغير الموجهة سواء كان اطلاق الفاظ النوع المنبئة عليها  
بطريق الحقيقة او بطريق المحازر ولذا جعل طلب الصحة والدليل  
من المقاصد كما باني قوله كطلب الصحة وطلب الدليل على المدعى  
والمنع المجرد اقول هذه الامور واضحة مستغنية عن التمثيل الذي هو

في كره الحزن لا يوضح الكلي ومراده من الجمع هو الجمع المحتاج الى الابيضاح  
 بقرينة اضافة التمثيل اليه ولو سلم افراد الشارح اعلم من التمثيل صراحة  
 او اشارة وفي قوله فيمنع مستندا نصريح بتمثيل المنع مع السند و اشارة  
 الى المنع المجرد بل الى سائر المطالبات اذ يجريده عن السند يكون منعاً  
 مجرماً ويجريده عن خصوصية المقدمة يكون طلب الدليل ويجريده  
 عن خصوصية الدليل المطلوب يكون مطلق الطلب الصالح لطلب الصحة  
 واما ما قيل فيه ان طلب الصحة وطلب الدليل انما ذكر في ضمن قوله  
 ان كنت ناقلاً فيطلب الصحة او مدعياً فالدليل الخ وقد عرفت ان ذلك  
 القول ليس من مقاصد الفن فظاهر الفساد اذ لما يكن من المقاصد  
 هو قوله ولا يمنع النقل والمدعى الاجحازا لا قوله ان كنت ناقلاً فيطلب الخ  
 لما عرفت بتحقيقه آنفاً ومراده من مثال منع النقل والمدعى مجازاً ان يطلب  
 صحة النقل عن المقاصد او الدليل على دعوى ان الله تعالى متكلم بكلام  
 ازلي مع التنبيه على ان اطلاق المنع على كل من هاتين المطالبتين  
 مجازي لاحقني بان يقال بعد قوله ناقلاً فيطلب الصحة منعاً مجازاً او بعد  
 قوله او مدعياً فيطلب الدليل منعاً مجازاً وقد يدفع الكل بان مراد الشارح  
 من المقاصد التي ذكرها في الحاشية في الجواب الاول هو الوظائف الثلاث  
 اعني المناقضة والنقض والمعارضة لان المقاصد الاصلية هي هذه الثلاثة  
 وهي الشايعه فيما بينهم لكنه غير حاسم لتوجه المنع المجرد قال الشارح  
 وهو ما لا يسبق على وجوده علمه اى على وجوده في الخارج لان المراد  
 من الازلي ههنا معنى القديم الذي هو قسم من الوجود الخارجي فكل قديم  
 ازلي بمعنى ما لا يسبق على وجوده وتحقيقه في نفس الامر عدمه فيها  
 ولا عكس كما في الاعدام الازلية ولاجل ان الازلي ههنا معنى القديم اورد  
 عليه البحث الاتي قال المصنف ناقلاً عن المقاصد الخ لا يفتني ان قوله  
 الله تعالى متكلم بكلام ازلي هو المنقول عن المقاصد لا الكلام الدال  
 على الحكاية فهذا الكلام من المصنف بمنزلة التصريح بان مراده من الكلام

في قوله اذا قلت بكلام الخ في صدر الرسالة ما ينقسم الى المنقول والمدعى  
 كما ذهب اليه الفاضل العصام لا ما ينقسم الى النقل والمدعى كما ذهب  
 اليه الشارح والمحشي وان قوله ناقلا او مدعيا بمعنى ناقلا له او مدعيا له  
 لا بمعنى ناقلا فيه او مدعيا فيه تأمل قوله ولقائل ان يقول الخ  
 فخص اجال للدليل السابق وحاصله لوضح هذا الدليل لثبت به  
 الكلام اى لحصل من العلم به العلم بالمدعى واللازم باطل لانه مستلزم  
 للدور الباطل لان ثبوت الكلام به يتوقف على ثبوت الشرع وثبوت  
 الشرع يتوقف على ثبوت الكلام على ما في التلويح يتج من قياس  
 المساواة ان ثبوت الكلام بهذا الدليل يتوقف على نفسه لصديق المقدمة  
 الاجنبية في مادة التوقف والتقديم وليس المراد من ثبوت الشرع والكلام  
 تحققهما في الواقع بل ثبوتهما عند المستدل اعني العلم بثبوتهما  
 في الواقع كما اشار اليه بقوله فاثبات الكلام بالشرع الخ اذا اثبات  
 هو العلم بالثبوت كالايجاب وقد يدفع هذا النقص بمنع الصغرى مستندا  
 بان الاستدلال بالشئ لا يستلزم التوقف اذا الحكم الواحد ثبت بادلة  
 متعددة من غير توقف على واحد معين منها لامكان ثبوتة بالآخر  
 وان توقف الحكم النظري على دليل ما وفيه نظر اما ولا فلان ليس  
 المراد الزام الدور لمطلق الثبوت سواء بهذا الدليل او بدليل اخر حتى  
 يتوجه ذلك بل المراد الزامه لثبوت هذا الدليل المشتكى على قيد الشرع  
 واللام يكن الاراد ابطالا للدليل ونقصا له بل ابطالا لثبوت المدعى مطلقا  
 مع ان الظاهر ان المراد هو ابطال الدليل باستلزام الدور كما استرنا  
 ومن البين ان ثبوت الكلام بهذا الدليل اعني وقوع الاسناد في الشرع  
 يستحيل بدون العلم بان هناك شرعا شرعه الله تعالى لعباده وان الكلام  
 الذي وقع الاسناد فيه من جلته فالصغرى للمنوعة ثابتة قطعا نعم على  
 هذا ممكن دفع ذلك النقص بان ثبوت الشرع انما يتوقف على ثبوت الكلام  
 بدليل ما لا على ثبوت هذا الدليل ليلزم الدور فيكون الكلام ثابتا بدليل

اخر قبل ثبوته بهذا الدليل فلا دور وللتناقض ان يعود بان المراد لوصح  
 هذا الدليل لا يمكن ثبوت المدعى به ابتداء اي على تقدير كونه مجهولا غير  
 معلوم بدليل اخر قبله اصلا لكن اللازم محال مستلزم للدور لان  
 ثبوته بهذا الدليل ابتداء يتوقف على ثبوت الشرع قبله كما هو مقتضى  
 التوقف وثبوت الشرع قبله يتوقف على ثبوت الكلام قبله ايضا اما  
 بهذا الدليل فيلزم الدور الباطل او بدليل اخر قبله فلا يكون المدعى  
 ثابتا بهذا الدليل ابتداء وهو خلاف المفروض فعلى تقدير ثبوته بهذا  
 الدليل ابتداء يلزم ان يثبت به قبل ثبوته به فيلزم الدور واما ثانيا فلانا  
 لو سلمنا ان المراد الزام الدور لمطلق الثبوت فنقول لا يمكن ثبوت الكلام  
 بدليل عقلي ولا بدليل منقول عن تصور كذبه بل بدليل شرعي فثبوت  
 الكلام بدليل ما يتوقف على ثبوت الشرع قطعا اذ ليس هناك من لا يتصور  
 كونه غير الشارع وثبوت الشرع يتوقف على ثبوت الكلام بدليل  
 ما فيلزم الدور ولذا لم يلتفت المحقق في الجواب الى هذين الدفعين  
 بل احتاج الى منع الكبرى او التقريب بوجه اخر كما يأتي واما ما قاله بعض  
 الفضلاء من العلم بكون الكلام صفة اولية يتوقف على ثبوت الشرع  
 وثبوت نفس الشرع يتوقف على ثبوت نفس ان الكلام لاعلى علمه فلا دور  
 اصلا فليس بشيء اصلا لما اقررنا قوله ويمكن ان يجاب عنه الخ  
 اجاب عن هذا الازدواج بثلاثة اجوبة في بعض النسخ وفي البعض الاخر  
 اقتصر على الاخيرين اما الجواب الاول فبمع الكبرى مستندا بان ثبوت  
 شيء من الاقسام الشرعية لا يتوقف على ثبوت الكلام كما هو مقتضى سوق  
 كلامه والاخير ان منع الكبرى تارة والتقريب اخرى لكن الثاني  
 بان يقال لو سلم ان ثبوت الشرع يتوقف على ثبوت الكلام فان اريد توقيفه  
 على ثبوت الكلام النفسي فذلك الكبرى ممنوعة اذ لا يستفاد الاحكام  
 الشرعية الا بما وصل الى سمع الامة وهو الكلام اللفظي وان اريد توقيفه  
 على ثبوت اللفظي فالكبرى مسلمة لكن ان تقرب حيث لا ممنوع اذ المقصود

بالاثبات ههنا هو الكلام النفسى لا اللفظى يلزم الشئ الدور وقابله  
 توقف ثبوت النفسى على ثبوت اللفظى لا على نفسه فلا دور والثالث  
 يحرر الصغرى بان المراد من قيد الشرع فيها السنة فلو سلمنا ان ثبوت  
 الشرع المتحقق فى ضمن الكتاب يتوقف على ثبوت الكلام النفسى فان اريد  
 بالكبرى ان ثبوت الشرع المتحقق فى ضمن السند يتوقف على ثبوت  
 النفسى فتلك الكبرى ممنوعة بل فاسدة فلا يمكن حمل مراد صاحب  
 التلويح عليه بل مراده ان ثبوت الشرع المتحقق فى ضمن الكتاب يتوقف  
 على ثبوت الكلام وان اريد ذلك فالكبرى مسلمة لكن التقريب ممنوع  
 ايضا لعدم تكرر الاسط الذى هو شرط الاستلزام وبالجملة انما يلزم  
 الدور لو كان المراد من الدليل هو الاسناد فى الكتاب او كما ثبوت جميع  
 اقسام الشرع موقوفا على ثبوت الكلام والكل ممنوع كما لا يخفى قوله  
 بان ثبوت الشرع لا يتوقف على ثبوت الكلام كما لا يخفى على المتأمل الصادق  
 وكلام المحقق لا يكون سندا على المص وغيره من المتكلمين فى اثبات  
 الكلام بالشرع هذا هو عبارة الجواب الاول المذكورة فى بعض النسخ  
 واورد عليه بعض الافاضل بانه ان اريد ان ثبوت الشرع كتابا او غيره  
 لا يتوقف على ثبوت الكلام فباطل ضرورة ان ثبوت الكتاب يتوقف  
 على ثبوت مطلق الكلام وان اريد ان ثبوت مطلق الشرع ولو فى ضمن  
 السنة لا يتوقف عليه فسلم لكنه ليس كلاما اخر سوى قوله ولو سلم  
 فالمراد بالشرع الخ انتهى اقول يمكن دفعه بان يختار الاول ويقال  
 مراد المحشى ان ثبوت شئ من اقسام الشرع من الكتاب والسنة  
 لا يتوقف على ثبوت ما هو المدعى ههنا وهو كون الكلام صفة ازلية  
 والام يثبت الكتاب عند المعتزلة المنكرين لاتصافه نعه الى بالكلام  
 ولا عند الكرامية المنكرين لاتصافه تعالى به ازلا وابدا حيث ذهبوا  
 الى اتصافه تعالى باللفظى الحادث كما بأتى واللازم باطل وايضا يلزم  
 ان لا يثبت كون القرآن كتاب الله وشرعه عند البلغاء بدليل انجاز مع

انه ثبت عند كثير منهم بذلك الدليل فاسلموا وذلك لان الاعجاز لا يتوقف  
على كونه وصفا قائما بذاته تعالى ازلا وبدا الثبوت في خلق كل مخلوق حيث  
لا قدرة لاحد على الايمان بمثل غلة او ورقة شجر خالصة بالاعجاز كونه  
كلاما من عند الله لامن عند غيره سواء كان وصفا قائما بذاته تعالى  
ازلا وبدا كما ذهب الاشاعرة او حادثا كما زعم الكرامية ولم يكن وصفا  
قائما بل مخلوقا في جسم من الاجسام كما زعم المعتزلة فالحق ان كلام المحقق  
ان حل على معنى ان ثبوت الشرع يتوقف على ثبوت كون الكلام صفة  
ازلية كما هو المدعى ههنا وكما يشير اليه في الجواب الثالث حيث يقول  
واما السنة فلا يتوقف ثبوتها على ثبوت صفة الكلام فهو ظاهر المنع  
فيسقط اعتراض الفاضل لما ذكرنا وان حل على معنى ان ثبوت الشرع  
يتوقف على ثبوت مطلق الكلام من غير تقييد بكونه وصفا ازليا او غير  
وصف فيلحق المنع كما ذكره الفاضل فقل هذا يكون معنى قوله  
وكلام المحقق لا يكون سندا الخ انه لا يكون سندا يقوم على خلافهم  
في هذه المسئلة لانه ان كان بالمعنى الاول فهم لا يسلمونه لما ذكرنا وان كان  
بالمعنى الثاني فسلم لكن لا يصلح لكبرى هذا النقص فكيف يكون سندا  
على خلافهم ههنا وللفاضل ان يعود ويقول اما اول فلان نفي التوقف  
من المحشى لو بنى على المعنى الاول لبطل جوابه الثاني المبني على تسليم  
ذلك لان بناءه على المعنى الاول يوجب حل جوابه الثاني على ان يقال  
لو سلم ان ثبوت الشرع يتوقف على ثبوت كون الكلام صفة ازلية قائما بلزوم  
الدور لو توقف على ثبوت كون الكلام النفسي صفة ازلية وهو ممنوع بل  
لا يتوقف الاعلى ثبوت كون الكلام اللفظي صفة ازلية وهذا الجواب كما  
ترى غير صحيح على شيء من المذاهب لان الكلام اللفظي الحادث لا يمكن  
ان يكون صفة ازلية له تعالى لا عند الاشاعرة والمعتزلة ولا عند الكرامية  
فلا بد ان يكون نفي التوقف منه مبنا على المعنى الثاني فيتوجه ما ذكرنا  
وعدم صلاحية المعنى الثاني لكبرى النقص لا يكون دليلا على ان نفي

التوقف منه مبنى على المعنى الاول لانه مبنى على توهم الناقض صلاحيته  
 ولو سلم فلبس نفي التوقف منه عين منع الكبرى والالكان حكما بطلان  
 الكبرى وهو غصب بل ذلك النفي سند لمنعها يعني لانسلم ان ثبوت  
 الشرع يتوقف على ثبوت كون الكلام صفة ازالة كيف ولو توقف  
 عليه لتوقف على ثبوت مطلق الكلام توقف ثبوت الخاص على ثبوت  
 العام بناء على ان الكلام القائم بذاته تعالى ازلا وابد الاخص من مطلق  
 الكلام خصوص المفيد من المطلق مع ان ذلك التوقف غير واقع قطعاً  
 واما ثانياً فلو سلم ان نفي التوقف منه مبني على المعنى الاول منع صحيح  
 للكبرى فذلك المنع غير حاسم لمادة الاشكال اذ للناقض ان يعود  
 ويقول ثبوت كون الكلام صفة ازالة بدليل شرعي محال اذ لو ثبت به  
 لثبت به مطلق الكلام لان مثبت الاخص مثبت للاعم قطعاً لكن ثبوت  
 مطلق الكلام به محال مستلزم للدور لان ثبوت ذلك المطلق بدليل  
 شرعي يتوقف على ثبوت الشرع وثبوت الشرع يتوقف على ثبوت  
 مطلق الكلام بدليل شرعي فيلزم الدور فلا مخلص عن اراد الفاضل  
 وقد يجاب بان مراد المحشي ان ثبوت الشرع لا يتوقف على ثبوت مطلق  
 الكلام لجواز ثبوت الشرع بالهام الله تعالى لنبه عليه السلام كما  
 كان اجماع الانبياء عليهم السلام وفيه نظراذ لا تراعى لاحد من المتكلمين  
 في الامكان الذاتي لذلك الالهام وانما مراد صاحب التلويح اثبات  
 التوقف بمعنى نفي الامكان الوقوعي لثبوت الشرع المنقسم الى الكائنات  
 والسنة بدون ثبوت كلام الله فمع المحشي التوقف بناء على ذلك الامكان  
 الذاتي يكون منعاً لمقدمة غير ملتزمة عند الناقض ولا عند صاحب  
 التلويح على ان ثبوت قسم الكائنات يتوقف على ثبوت مطلق الكلام  
 ولو كان ثبوت الكلام بطريق الالهام فليست امل في هذا المقام قوله  
 ولو سلم فاما يتوقف على ثبوت الكلام اللفظي الذي هو دليل النفسى  
 وذلك لان قوله تعالى وكلم الله موسى تكليماً يدل بناء على الاصل

على اتصافه تعالى بالكلام النفسى بمجرد العلم بكونه كلاما من عند الله  
 لا من عند غيره سواء كان ذلك الكلام الدال متفرعا على الكلام النفسى  
 كما ذهب الاشاعرة او كان مخلوقا في جسم من الاجسام من غير تفرع  
 عليه كما ذهب المعتزلة ولذا ثبت الشرع عند المعتزلة مع انكارهم الكلام  
 النفسى لا يقال لما كان اللفظى متفرعا على النفسى عند الاشاعرة كان  
 ثبوت اللفظى موقوفا على ثبوت النفسى توقف الفرع على الاصل فيعود  
 الزام الدود عليهم وان لم يعد على خبرهم لانا نقول ذلك التفرع خارجى  
 عندهم لا على والمحدور انما يلزم من الثانى لامن الاول وقد عرفت  
 وجه عدم التوقف العلمى آنفا من ان اللفظى ثابت بمجرد العلم بكونه  
 كلاما من عند الله تعالى وذلك العلم لا يتوقف على العلم باتصافه تعالى  
 بالكلام وبهذا يندفع ما اورده بعضهم ايضا من ان اللفظى قالب النفسى  
 فيالواسطة يتوقف ثبوت الشرع على ثبوت النفسى انتهى واما ما ذكره  
 ذلك البعض في دفعه من ان التوقف ممنوع لجواز ان يخلقه الله تعالى  
 على لسان ملك او رسول فانما يدفعه اذا حل التوقف على نفي الامكان  
 الذاتى لا على نفي الامكان الوقوعى الموجب لارتفاع الموانع بحيث لو فرض  
 الامكان لم يلزم محال ولو فرض ذلك ههنا يلزم نفي صفة الكلام  
 ولا يرتضيه الاشاعرة واورد على المحشى بان في قوله ان ثبوت الشرع  
 انما يتوقف على ثبوت الكلام اللفظى بحشا فان المراد بالشرع ههنا على  
 حايستفاد مما ذكره في الجواب الا ترى انما هو الكتاب الذى هو الكلام  
 اللفظى قبلزم دعوى توقف الشئ على نفسه واجيب عنه بان يفرق  
 بالجزئية والكلية ويقال المراد بالشرع ههنا ما هو خبر الكلام اللفظى  
 وقبه ان انقسام الشرع الى الكتاب الواصل الى الامة وهو اللفظى  
 والى السنة يهطل ذلك الجواب بل الصحيح ههنا وفي الجواب الا ترى ان يقال  
 قولنا الله تعالى متكلم بكلام ازل اعم من القرآن وغيره من الانجيل والتوراة  
 وغيرهما مما لا ينفد بنفاد مداد البحار وثبوت كون القرآن مثلا كتاب الله



وشرعه يتوقف على ثبوت ان له تعالى كلاما مطلقا للقطع بان الجزم بكونه  
 شرعا وكذا يستحيل مع الزد في ثبوت مطلق كلام من عند الله صالح  
 للتحقق في ضمن القرآن والانجيل وغيرهما بل هو مسبوق بالجزم بثبوت  
 هذا المطلق سبق ثبوت العام على ثبوت الخاص بقي كلام هو ان هذا  
 الجواب لا يصح على القول باتحاد اللفظي مع النفسي كما ذهب اليه  
 محمد الشهرستاني وتبعه المص وسيجيء تفصيله الا ان يقال غاية ما اقتضاه  
 ذلك القول اتحادهما بالماهية لا بالهوية كيف وتشخص التفسير القائم  
 بذاته تعالى يقتضي القدم والا حجاب بالحجب المانعة عن سماعه  
 وتشخص اللفظي القائم بالاجسام يقتضي الحدوث والظهور على كل  
 سماع فبمجرد مغايرتهما بالهوية والتشخص يصح الجواب المذكور مع انه  
 يجوز ان يكون مدرار للنسليم قوله ولو سلم فالمراد بالشرع الخ  
 اقول الظاهر ان مراد المحقق التفصلي من الشرع هو مجموع الكتاب  
 والسنة ومن توقفه على الكتاب توقف ثبوت الكل على ثبوت الجزء وحيث  
 لا توهم توقف الشيء على نفسه ولا يحتاج في دفعه الى التكلف الذي ذكرناه  
 آنفا فالظاهر ان يقول ههنا ولو سلم فيجوز ان يثبت الكلام بالشرع  
 باعتبار جزء السنة لا باعتبار جزء الكتاب ولا باعتبار جميع اجزائه بل  
 بلزم الدور ثم اقول والجواب التحققي ههنا ان يقال ولو سلم ان المراد بالشرع  
 هو الكتاب وان ثبوت الكتاب يتوقف على ثبوت الكلام فانما يلزم الدور  
 لو توقف ثبوت الكتابات على ثبوت المدعى ههنا اعني كون الكلام صفة ازلية  
 وهو ممنوع كيف وهو لا يتوقف على ثبوت كونه صفة فضلا عن ثبوت  
 كونه صفة ازلية وانما يتوقف على ثبوت ان الكلام الذي استدل به  
 على المدعى كلام من عند الله لا من عند غيره وهو ثابت بالنسبة المتواترة  
 الثابتة بالمعجزات وتلك السنة هي حكاية النبي عليه الصلوة والسلام  
 ذلك الكلام عن الله تعالى وتلك الحكاية من الامور التبليغية المصدقة  
 بالمعجزات كما يأتي ولذا استدلل المص بهذه الآية ولو لا قوله نعم لا يلاجم

الخ لا يمكن حل جوابه الثالث على هذا فتأمل جدا قوله بل يكفي  
 فيها الخ لان السنة هي الطريقة المنقولة عن النبي عليه السلام  
 سوى الكتاب قوليا وفعليا او تقريرا والنبي انسان بعثه الله تعالى  
 الى الخلق لتبليغ الاحكام فلا يثبت عند العقل كونها سنة الا بجموع  
 الاثباتين احدهما اثبات ان للعالم صانعا علما بمصالح العباد في الشايتين  
 وبافعالهم الظاهرة والباطنة وبكيفية وضع الاحكام عليهم قادر اعلى وضع  
 تلك الاحكام بارسال الرسل والانبياء عليهم الصلوات والتسليمات وعلى  
 ترتيب الجزاء على اعمالهم وثانيهما اثبات ان الانسان الذي اتى بهذه الطريقة  
 مبعوث لتبليغ احكامه الى الخلق واثبات الاول بالبراهين العقلية واثبات  
 الثاني بالمجرات كما فصل في الكتب الكلامية وقد يقال اظهار المجزة  
 على يد الانبياء عليهم السلام انما كان تصديقهم في دعوى النبوة لافي جميع  
 الاحكام والاختبار كخبرهم بان الله تعالى متكلم اقول هذا غفول  
 عن ان دعوى النبوة مشتملة على دعوى تبليغ جميع ما وحي اليه كما هو  
 مقتضى معنى النبوة فالمجزة الدالة على صدقهم في دعوى النبوة دالة  
 على صدقهم في جميع الامور التبليغية ولهذا قال المحقق الشريف في شرح  
 المواقف وتبعه المولى الخبزي الى المجزة تدل على صدقهم في دعوى النبوة  
 وسائر الامور التبليغية وان لم تدل على صدقهم في الاحكام الضير  
 التبليغية وصدقهم فيها ثابت بادلة قطعية اخرى فافهم انتهى ومن البين  
 ان كونه تعالى متكلم من الامور التبليغية ولذا جعلوه من المسائل  
 الاعتقادية الكلامية الواجبة الاعتقاد ولو سلم فخراد المحشي ان اثبات  
 الصانع بالبراهين والنبوة بالمجرات كاف في اثبات مطلق السنة وان لم تكن  
 من الامور التبليغية لنبوت الكل بمدخلية المجرات سواء كان ثبوتها  
 باستقلال المجرات كنبوتها عند الذين شاهدوا النبي عليه السلام ومجراته  
 او بواسطة انضمامها الى شيء اخر كنبوتها عند الذين لم يشاهدوها  
 ضرورة ان مجرد ذلك غير كاف بالنسبة اليهم بل يحتاج ثبوتها عندهم

الى ثبوت النقل عند عليه السلام ولذا لم يثبت سنية الاحاديث الموضوعة  
مع ثبوت الصانع والنبوة ومراد الشريف ان المجزئة لا تدل بالاستقلال  
على صدقهم في الامور الغير التبليغية لانها لا تدل عليه مطلقالا بالاستقلال  
ولا بواسطة انضمام امر اخر لان الادلة القطعية الدالة عليه لا تحصل  
في حق كل واحد وانما تحصل في حق من ظهر على يده معجزات فثبوت الكل  
بمدخلية المعجزات فلا اشكال قوله نعم لا يلايمه الخ اي لا يلايم  
الجواب الاخير المبني على حل الشرع في الدليل على السنة قوله وكلم الله  
موسى تكليما لانه يدل ظاهرا على انه استدل بالكتاب اي بالاسناد الحقيقي  
في الكتاب لا بالسنة ولا بمطلق الشرع الصالح للكتاب والسنة كما  
قدرة المحشى لاجل هذا الجواب الاخير فالظاهر ان الدور مدفوع عند  
المص باحد الجوابين الاولين لانهما الجواب وقد عرفت انه مدفوع عنده  
باجواب الرابع الذي ذكرناه وانما قيد بقوله ظاهرا لاحتمال ان يكون  
تلك القول من المص اقتباسا على التحقيق على ان يكون دليلا اخر ثابتا  
بالسنة واعلم انه لم يتعرض الجواب بحمل الشرع على اجاع الامم مع  
ان المص صرح في المواقف بثبوت هذه المسئلة بالاجاع وكذلك صرح به  
العلامة التفتازاني في شرح المقاصد وشرح العقايد ولعله بناء على  
الاعتقاس او كلامه في ثبوت عند الاصحاب الذين لبس لهم دليل سوى  
الكتاب والسنة ولا يجدي اسناد الاجاع الى احدهما بالنسبة اليه  
لان استناده الى احدهما لا يوجب توقف ثبوت عندنا على ثبوت ما استند  
هو اليه بل ربما استدل به عند المجز عن الاستدلال بالكتاب والسنة ولذا  
جعلوه دليلا شرعيا برأسه قوله وانما لم يصرح بكلمة نحو او مثل الخ لعله  
جواب سؤال مفترضا لانه لو كان مراد المص الاستدلال بالكتاب لصرح بمثل  
كلمة نحو او مثل فدفعه بان عدم التصريح لا يهاجم الاقتباس اي ايقاع في وهم  
السامع مع عدمه في الواقع فانه لا يخلو عن لطافة لانه لبس استدلالا  
بالكتاب اقول والا حسن انه للاشارة الى دفع الدور المذكور بان الاستدلال بهذا

الكلام لا يتوقف على ثبوت كونه كلام الله تعالى بل يثبت به المدعى بمجرد  
ثبوت كونه كلاما صادرا عن الرسول المؤيد بالمجرات فيقول الى الاستدلال  
للسنة كما هو الجواب الثالث وبهذا يندفع عدم الملازمة الذي ذكره  
كما لا يخفى واعلم ان قوله اسند الخ يحتمل ان يكون على صيغة المعروف  
فلا استدلال به بالكتاب فقط لانه فاعله اما ضمير عائذ الى الله تعالى كما هو  
الظاهر المتبادر واما قوله وكلم الله الخ بتأويل هذه الآية على ان يكون  
اسناد الاسناد الى الآية مجازا عقليا كما ذكره الفاضل العصام ههنا  
ويحتمل ان يكون على صيغة المجهول فلا استدلال به يحتمل الاستدلال  
بالكتاب والسنة لما تواتر عن الانبياء عليهم الصلوات من اجابهم على  
نسبة الامر والتهى وغيرهما مما هو من جنس الكلام الى الله تعالى  
وعلى الاحتمالين فقوله وكلم الله موسى تكليما اما من كلام المص بان يراد  
معناه ويعطف جملة كلم الله اسند بطريق الاقتباس حقيقة فحينئذ  
يكون استدلالا اخر ثابتا بالكتاب او السنة لاستدلالا اخر باحدهما  
كما وهم لانه على تقدير الاقتباس اخبار من المص بوقوع التكليم في الواقع  
لا بوقوع ما يدل عليه في الشرع ليكون استدلالا باحدهما واما  
من كلام الله تعالى بان يراد لفظه فلا يكون استدلالا اخر بل تنمى الاستدلال  
الاول فحينئذ نقول هو اما بغير تقدير شيء اصلا ليكون فاعلا لاستدلال  
المعروف كما رجه الفاضل العصام واما مع تقدير حرف الجر ليكون  
ظرفا لاستدلال المعروف او المجهول اى اسند في هذه الآية كما نقول فلا استدلال  
على التقديرين هذه الآية لا بمطلق الكتاب ولا بمطلق الشرع واما مع  
تقدير كلة نحو او مثل او القول المعروف او المجهول اى قال او قبل وكلم الله  
الخ على ان يكون حذف هذه الاشياء لايهام الاقتباس كما هو الظاهر  
من كلام الشارح ههنا لكن ان كان مع تقدير كلة نحو او مثل يكون تمثيلا  
وايضا حال وقوع الاسناد الحقيقي في الكتاب او في شرع فيكون الاستدلال  
ههنا بمطلق الكتاب او بمطلق الشرع لان التمثيل بهذه الآية لا يخص

المثل بها . وان كان مع تقدير القول فقيه ثلثة اوجة الاول ان يكون  
 جملة القول والمقول بياناً لوقوع الاسناد بطريق التعليل . كانه قال  
 اذ قد قال اوقبل وكلم الله الخ فينبذ يكون الاستدلال ههنا ايضا  
 مطلق الكتاب او مطلق الشرع اذ يجوز تعليل الاعم بالاخص باختصاص  
 التعليل بها الآية لا يوجب اختصاص المعلل بها الوجه الثاني ان يكون  
 تلك الجملة صلتاً بآية الجملة استند على ان يكون المراد من جملة اسند هو  
 الاسناد في هذه الآية انه ذكر في الجملة الاولى على سبيل الاجمال والابهام  
 ثم بين في الجملة الثانية الوجه الثالث ان يكون تلك الجملة بدلا عن الجملة  
 الاولى ليكون المقصود اصلي من الدليل ههنا هو ذلك القول وذكر  
 الاسناد للتقيد لان البدل هو المقصود بالنسبة وذكر المبدل منه  
 للتقيد والتوطئة كانه قال بدليل انه قال اوقبل وكلم الله موسى تكليم  
 وعلى هذين الوجهين الاخيرين يكون الاستدلال ههنا بوقوع الاسناد  
 في هذه الآية لافي مطلق الكتاب ولا في مطلق الشرع . وما يستفصل  
 من حاشية الشارح من ان النقبض الاتي في المتن يجرى ان خلاصة الدليل  
 المذكور في الخلق لا يجرى ان عنه فيه بدل على انه حل هذا القول ههنا  
 على احد الوجهين الاخيرين لان اسناد الخلق في الآية الاخرى لافي هذه  
 الآية فلا جاري فيه خلاصته التي هي الاسناد في مطلق الكتاب او في  
 مطلق الشرع لانه لما عرفت وبهذا يدفع ما سوره المحشى عليه  
 من ان الدليل المذكور جار فيه بعينه لا بخلاصته ولا ياتي الوجه الثالث  
 بقول الشارح ههنا هذا بيان اسناده الى ذاته لان البدل ايضا لا يخلو  
 عن التقرير والابضاح كما قرر في موضعه هكذا يجب ان يفهم هذا المقام  
 فافهم قوله بسند ان المسند الخ يشير الى ان هذا المنع غير ماسأى  
 من المنع فانه يسند فيجوز المجاز في الطرف اوفى الاسناد كما يذكره  
 الشارح وهذا المنع بسند ان المسند في هذه الآية هو التكليم لا الكلام  
 المقصود اثباته ههنا وهذا المنع متوجه وان لم يكن هناك مجاز اصلا

قوله وفيه ان الظاهر ان يقول الخ اراد على الشارح على وجه بندفع  
عن المص المنع الذي اشار اليه بقوله على تقدير تمامه بان ذلك المنع منع  
مقدمة عبر ملتزمة عند المص اذ لبس في كلام المص في جانب المدعى  
بقوله الله تعالى متكلم بكلام ازل ما يدل على انه ادعى كون الكلام صفة لله  
تعالى ولا في جانب الدليل ما يدل على انه قصد اسناد الكلام بل مدعاه  
كون المتكلم بالكلام صفة لله تعالى فالظاهر ان مراده من الكلام  
في جانب الدليل هو معنى التكلم كما هو قد يستعمل فيه ليوافق الدليل  
المدعى ولا يدل عليه قوله بكلام ازل لان الباء فيه اما للاستفانة كما  
في قولهم الله تعالى عالم بعلمه مريد بارادته متكلم بكلامه لا بذاته الى غير  
ذلك ومن دخول باء الاستفانة لا يجب ان يكون صفة للفاعل ولا لكان  
القم صفة للكاتب في قولهم كتبت بالقلم واما لللابسة والمصاحبة اي  
متكلم ملابس بكلام ازل فلا يجب ان يكون مدخولها صفة ايضا كما في قولهم  
خرج زيد بعشيرته واما لتسمية التكلم به صلى ان يكون المراد من الكلام  
هو الخاصل بمصدر التكلم والخاصل بالمصدر ايضا لا يجب ان يكون  
صفة للفاعل بل قدم يقوم بالفعل كهيئة المضروبة الحاصلة  
من مصدر الضرب فالاولى للشارح ان لا يترك الكلام المسند في قوله  
اسند الكلام على اجماعه بل يفسره بالتكلم وان يقول ههنا لا التكلم بالكلام  
واللايق به ان يمنع كون التكلم بالكلام مسندا الى ذاته تعالى حقيقة بناء  
على ان المسند في هذه الآية هو التكلم لا التكلم بالكلام وهذا البيان  
ظهر امران الاول ان قوله او المدعى الخ تعطيل لكلام الظهورين الثاني  
فساد ما قبل نعم المدعى هو التكلم لكن لما كان التراجع بيننا وبين المعتزلة  
في صفة الكلام لافي صفة التكلم حله عليه انتهى لانه حمل الكلام على  
ما لا يدل هو عليه نعم يدل عليه بواسطة ما ذكره بعد من ان التكلم  
عند الاشاعرة هو الاتصاف بالكلام لكنه جواب المحشى لا دفع اخر  
واتما قال فالاولى الخ ولم يقل فالصواب لاجل ذلك الجواب اولاجل

جواز حمل الكلام في كلام الشارح على معنى التكلم كما جاز ذلك في كلام  
 المحس وإن كان الأولي والالتي بمقام الشرح والكشف ازالة ابهامه  
 بتفسيره بالتكلم بالكلام قوله الا ان الكلام ههنا مبني على عدم الفرق  
 الخ يعني لافرق بين الاسنادين في ان كلا منهما يقتضي انصاف التكلم  
 بالكلام عند الاشاعة اما اسناد الكلام الى فاعله فظاهر لانه موضوع  
 لذلك الانصاف وكذا اسناد كل فعل او شبهه الى فاعله واسناد التكلم  
 الى فاعله فلانه باضع يقتضي انصاف فاعله بالتكلم لما عرفت وانصافه  
 بالتكلم يقتضي انصافه بالكلام عند الاشاعة لانه لما كان التكلم هو  
 الانصاف بالكلام عندهم فالانصاف بالتكلم عبارة عن الانصاف  
 بالانصاف بالكلام ومن البين ان الانصاف بذلك الانصاف يستلزم  
 الانصاف بنفس الكلام وبالعكس والالم يتصف بذلك الانصاف فلم  
 يتصف بالتكلم وهو خلاف المفروض الا يرى ان الانصاف بصفة ما يستلزم  
 الانصاف بذلك الانصاف والانصاف بذلك الانصاف يستلزم الانصاف  
 بالانصاف الثاني والثالث وهكذا الى غير النهاية ولذا اوردوا على الصفات  
 يلزم التسلسل ودفعوه بانه تسلسل في الامور الاعتبارية وبالجملة  
 لاشبهة في ان اسناد التكلم الى فاعله يستلزم انصافه بنفس الكلام عنه  
 الاشاعة فمن يدعى كون التكلم صفة من الاشاعة كما محس فهو لا محالة يدعى  
 كون الكلام صفة فلا بد في منع الشارح ولا في عدم تفسيره بالتكلم فان قلت  
 هذا الجواب يصلح كلام الشارح من وجده وفسده من وجه اخر لان كلامه  
 ان كان مبني على الفرق بين الاسنادين فيوجه ما اوردته المحشى وان كان  
 مبني على عدم الفرق فلا وجه لمنع الشارح اسناد الكلام قلت لبس  
 المراد من عدم الفرق بينهما اتحادهما في الذات ضرورة ان المقابلة بين  
 المستندين اعني التكلم والكلام توجب المقابلة بين الاسنادين في ذاتهما  
 بل المراد اتحادهما في مقتضى احدي كون الكلام صفة كما اشرنا فجرد  
 مفارقتها في ذاتهما كاف في ابراد المنع وان كان مدفوعا باتحادهما في مقتضى

ولذا سلمه بقوله على تقدير تمامه لكن نقي كلامه هو انه لا يتحقق لاسناد  
 للكلام في لغة العرب واتما المتحقق اسناد التكلم وما هو اخص منه كالتكلم  
 الذي هو التكلم مع الغير والمكاملة التي هي التكلم من الجانبين مع ان نقي  
 الفرق بينهما يوجب تحققهما جميعا اللهم الا ان يحمل على نقي الفرق  
 على تقدير تحققهما وان لم يتحقق احدهما ابدا قوله بناء على  
 ان التكلم بالكلام هو الاتصاف بالكلام عند الاشاعرة ولذا عرفوا  
 المتكلم بمن انصف بالكلام حيث قالوا المتكلم من قام بالكلام لامن اوجده  
 كما ان المتحرلة لما قام به الحركة لامن اوجدها كذا في شرح المقاصد  
 وغيره وبهذا يعلم ان الاشاعرة قائلون بعدم الفرق بين اسناد الكلام  
 وبين اسناد التكلم بمطلق الكلام سواء كان كلاما زليا وغيره والى والمعتزلة  
 يمتازونهم في الكل فلا وجه لما قاله بعض الافاضل ههنا الكلام مبني  
 على عدم الفرق بين اسناد الكلام وبين اسناد التكلم بالكلام الا ان لا يئنه  
 وبين اسناد التكلم بمطلق الكلام وما منعه المعتزلة هو الثاني لا الاول  
 فطلبني لبس بمنوع والمنوع لبس بمبني انتهى فعمد بتوجهه على المحشى  
 بحثان قويان البحث الاول ان الصواب ترك قوله كما سيحكي لان المنوع  
 الا ان من المعتزلة مبني على مجاوز المجاز في الآية امل في الطرف او في الاسناد  
 كما استطاع عليه لاسبى على ان التكلم الحقيقي لا يقتضي الاتصاف بالكلام  
 على خلاف ما ذهب اليه الاشاعرة ولا على ان بين الاسنادين فرقا بل  
 المنع المبني عليه منع اخر من طرف المعتزلة متوجه على تلك الصغرى  
 المنوعة بعد تسليم ان التكلم الحقيقي مسند الى ذاته تعالى حقيقة كما  
 لا يتحقق اللهم الا ان يحمل قوله كما سيحكي على التنظير لاعلى التمثيل البحث  
 الثاني انه ان اراد ان التكلم مطلقا سواء باللفظي او بالنفسي هو الاتصاف  
 بتلك الكلام عند الاشاعرة كما هو الظاهر فذلك فاسد لان كون اللفاظ  
 والاصوات من الكيفيات السموعة القائمة بالهواء مسوطة في كتب  
 الاشاعرة بل هو ما اتفق عليه جمهور الحكماء والتكلمين فكيف

قوله لا يتحقق لاسناد الكلام  
 اى الى فاعله اذ ليس في لغة العرب  
 صيغة يئنه بهذا الكلام الى فاعله  
 الذى هو المتكلم بل جميع الصيغ  
 الموجودة في تلك اللغة اعما يئنه بها  
 الى المتكلم ما هو من جنس التكلم  
 لا ما هو من جنس الكلام الحاصل به  
 مثلا



يقولون بان تلك الالفاظ قائمة بالكلام مع استحالة قيام العرض بحل  
 ضرورة فلا يصح ذلك في الكلام اللفظي قطعاً بل مرادهم من الكلام  
 في تعريف المتكلم هو معنى المتكلم يعني أحداث تلك الالفاظ المجموعة  
 في الهواء بواسطة اللسان او مرادهم الكلام النفسي وعلى الاول يحمل  
 ما يستفاد من سياق كلام شارح المقاصد من ان المتكلم متصف بالكلام  
 اللفظي على هذا كرافئامل وان اراد ان المتكلم يطلق الكلام هو الاتصاف  
 بالكلام النفسي عندهم فهو ايضا فاسد لان الاتصاف بالكلام النفسي  
 تكونه نسبة بينه وبين المتكلم متأخر بالذات عن الطرفين فيكون متأخراً  
 عن الكلام النفسي المتأخر بالذات عن المتكلم النفسي لان المتكلم النفسي  
 هو ترتيب المعاني في الباطن وحدها اومع الالفاظ الخلية المرتبة ايضا  
 على حسب ما يقضيه ترتيب المعاني والكلام النفسي هو تلك المعاني  
 وحدها اومع تلك الالفاظ لكن لا مطلقاً بل بشرط الترتيب الباطني  
 فلا تصاف بالكلام النفسي متأخراً بالذات عن المتكلم النفسي بترتيب  
 ومتقدم بالذات على المتكلم اللفظي الذي هو ذلك الاحداث فلا يكون  
 عين شئ من المتكلمين قطعاً فكيف يقول به الاشاعرة ولا يخلص ههنا  
 الا بان يحمل كلامه على التسامح و مراده ان المتكلم الحقيقي مطلقاً سواء كان  
 متكلماً باللفظي او بالنفسي يستلزم الاتصاف بمعنى قائم بنفس المتكلم هو  
 كلام حقيقة عند الاشاعرة بدليل قول الاخطل وليس بكلام حقيقة  
 عند المعتزلة ولا نزاع بين الفريقين في انه يستلزم قيام ذلك المعنى  
 باستحالة الكلام اللفظي بدونه وانما النزاع في ان ذلك المعنى القائم  
 هل يطلق عليه الكلام في عرف اهل اللغة العربية وعلى ترتيبه في الباطن  
 المتكلم وان المتكلم متكلم حقيقة باعتبار ذلك الترتيب الباطني ايضا  
 كما ذهب اليه الاشاعرة او لا يطلق عليهما الكلام والتكلم ولا يكون  
 المتكلم متكلماً حقيقة الا باعتبار احداث الالفاظ المجموعة المرتبة في الخارج  
 قائمة بالهواء كما ذهب اليه المعتزلة وبهذا الاعتبار صح القول بان المتكلم

فسوفه لان التكلم النفسي هو  
 ترتيب المعاني وحدها اومع الالفاظ  
 الخلية المرتبة في الباطن  
 من ابي حنيفة فانه لما ذهب على الاول  
 من ان صلوته مترجم القرآن بلقصة  
 جوز صلوته ثم يرجع الى الاحتمال الثاني  
 اخرى ثم يرجع الى الاحتمال الثاني  
 ولذا شرط في الجواز الفضايل بالنسبة  
 الفريدة وعبارة الخلية بالنسبة  
 الى تكلم الانسان والعبارة الشاملة  
 عبارة المطلوبة كالانجليزي فامل  
 قوله وتقدم بالذات على التكلم  
 باللفظي لان التكلم باللفظي بواسطة  
 الكلام النفسي وبعد خلية فيكون  
 بواسطة الاتصاف به ايضا  
 بل الاتصاف بالنفسي متقدم بالزمان  
 على التكلم اللفظي ضرورة ان المرتبة  
 للمعاني والالفاظ الخلية متصف  
 بالكلام النفسي قبل تكلمه باللفظي  
 فكيف يكون ذلك الاتصاف  
 ههنا التكلم باللفظي

الكلام لا يتوقف على ثبوت كونه كلام الله تعالى بل يثبت به المدعى بمجرد  
ثبوت كونه كلاما صادرا عن الرسول المؤيد بالمجربات فيؤل الى الاستدلال  
بالسنة كما هو الجواب الثالث. وبهذا يندفع عدم الملازمة الذي ذكره  
كما لا يخفى واعلم ان قوله اسند الخ يحتمل ان يكون على صيغة المعروف  
فلا استدلال به بالكتاب فقط لانه فاعله اما ضمير عائذ الى الله تعالى كما هو  
الظاهر المتبادر واما قوله وكلم الله الخ بتأويل هذه الآية على ان يكون  
اسناد الاسناد الى الآية مجازا عقليا كما ذكره الفاضل العصام ههنا  
ويحتمل ان يكون على صيغة المجهول فلا استدلال به يحتمل الاستدلال  
بالكتاب والسنة لما تواتر عن الانبياء عليهم الصلوات من اجابهم على  
نسبة الامر والتهى وغيرهما مما هو من جنس الكلام الى الله تعالى  
وعلى الاحتمالين فقوله وكلم الله موسى تكليما اما من كلام المص بان يراد  
معناه ويعطف جلة كلام الله اسند بطريق الاقتباس حقيقة فحينئذ  
يكون استدلالا اخر ثابتا بالكتاب او السنة لاستدلالا اخر باحدهما  
كما هوهم لانه على تقدير الاقتباس اخبار من المص بوقوع التكليم في الواقع  
لا بوقوع ما يدل عليه في الشرع ليكون استدلالا باحدهما واما  
من كلام الله تعالى بان يراد لفظه فلا يكون استدلالا اخر بل تنحى الاستدلال  
الاول فحينئذ نقول هو اما بغير تقدير شيء اصلا ليكون فاعلا لاستدلال  
المعروف كما رجحه الفاضل العصام واما مع تقدير حرف الجر ليكون  
ظرفا لاستدلال المعروف والمجهول اى اسند في هذه الآية كما نقول فلا استدلال  
على التقديرين هذه الآية لا بمطلق الكتاب ولا بمطلق الشرع واما مع  
تقدير كلمة نحووا ومثل القول المعروف او المجهول اى قال اوقبل وكلم الله  
الخ على ان يكون حذف هذه الاشياء لابهام الاقتباس كما هو الظاهر  
من كلام الشارح ههنا لكن ان كان مع تقدير كلمة نحووا ومثل يكون تمثيلا  
وايضا حال وقوع الاسناد الحقيقي في الكتاب او في شرع فيكون الاستدلال  
ههنا بمطلق الكتاب او بمطلق الشرع لان التمثيل بهذه الآية لا يخص

المثل بها. وان كان مع تقدير القول فيه ثلثة اوجه الاول ان يكون  
 جملة القول والمقول بيانا لوقوع الاسناد بطريق التعليل كانه قال  
 اذ قد قال او قبل وكلم الله الخ فينبذ يكون الاستدلال ههنا ايضا  
 بمطلق الكتاب او بمطلق الشرع اذ يجوز تمليل الاعم بالاصح باختصاص  
 التعليل بها الآية لا يوجب اختصاص المعلن بها الوجه الثاني ان يكون  
 تلك الجملة صلف بيان الجملة اسند على ان يكون المراد من جملة اسند هو  
 الاسناد في هذه الآية انه ذكر في الجملة الاولى على سبيل الاجال والابهام  
 ثم بين في الجملة الثانية الوجه الثالث ان يكون تلك الجملة بدلا عن الجملة  
 الاولى ليكون المقصود اصلي من الدليل ههنا هو ذلك القول وذكر  
 الاسناد للمقيد لان البدل هو المقصود بالنسبة وذكر المبدل منه  
 للمقيد والتوطئة كانه قال بدليل انه قال او قبل وكلم الله موسى تكليما  
 وعلى هذين الوجهين الاخيرين يكون الاستدلال ههنا بوقوع الاسناد  
 في هذه الآية لافي مطلق الكتاب ولا في مطلق الشرع. وما سينقل  
 عن حاشية الشارح من ان النقيض الاتي في المتن يجرى ان خلاصة الدليل  
 الحمد كور في الخلق لا يجرى ان عينه فيه بدل على انه حل هذا القول ههنا  
 على احد الوجهين الاخيرين لان اسناد الخلق في الآية الاخرى لافي هذه  
 الآية فلا جاري فيه خلاصته التي هي الاسناد في مطلق الكتاب اوفي  
 مطلق الشرع لانه لما عرفت وهذا يدفع ما سويده المحشى عليه  
 من ان الدليل المذكور جار فيه بعينه لا بخلاصته ولا بآي الوجه الثالث  
 بقول الشارح ههنا هذا بيان اسناده الى ذاته لان البدل ايضا لا يخلو  
 عن التقرير والابضاح كما قرر في موضعه هكذا يجب ان يفهم هذا المقام  
 فافهم قوله بسند ان المسند الخ يشير الى ان هذا المنع غير ماسأى  
 من المنع فله بسند يجوز المجاز في الطرف اوف الاسناد كما يذكره  
 الشارح وهذا المنع بسند ان المسند في هذه الآية هو التكليم لا الكلام  
 المقصود اثباته ههنا وهذا المنع متوجه وان لم يكن هناك مجاز اصلا

قوله وفيه ان الظاهر ان يقول الخ ايراد على الشارح على وجه يتدفع  
عن المص المنع الذي اشار اليه بقوله على تقدير تمامه بان ذلك المنع منع  
مقدمة عبر ملتزمة عند المص اذ ليس في كلام المص في جانب المدعى  
بقوله الله تعالى متكلم بكلام اذلى ما يدل على انه ادعى كون الكلام صفة لله  
تعالى ولا في جانب الدليل ما يدل على انه قصد اسناد الكلام بل مدعاه  
كون المتكلم بالكلام صفة لله تعالى فالظاهر ان مراده من الكلام  
في جانب الدليل هو معنى التكلم كما هو قد يستعمل فيه ليوافق الدليل  
المدعى ولا يدل عليه قوله بكلام اذلى لان البناء فيه اما للاستغناء كما  
في قولهم الله تعالى عالم بعلمه مريد بارادته متكلم بكلامه لا بذاته الى غير  
ذلك ومن دخول به الاستعانة لا يجب ان يكون صفة للفاعل ولا لكان  
القلم صفة للكاتب في قولهم كتبت بالقلم واما للابسة والمصاحبة اى  
متكلم ملابس بكلام اذلى فلا يجب ان يكون مدخولها صفة ايضا كما في قولهم  
خرج زيد بعشيرته واما لتعدية التكلم به على ان يكون المراد من الكلام  
هو الخاصل بمصدر التكلم والخاصل بالمصدر ايضا لا يجب ان يكون  
صفة للفاعل بل قدم يقوم بالفعل كهيئة المضروبة الحاصلة  
من مصدر الضرب فالاولى للشارح ان لا يترك الكلام المسند في قوله  
اسند الكلام على ايهامه بل يفسره بالتكلم وان يقول ههنا لا التكلم بالكلام  
واللايق به ان يمنع كون التكلم بالكلام مسندا الى ذاته تعالى حقيقة بناء  
على ان المسند في هذه الآية هو التكلم لا التكلم بالكلام وهذا البيان  
ظهر امران الاول ان قوله او المدعى الخ تعطيل لكلام الظهورين الثاني  
فساد ما قبل نعم المدعى هو التكلم لكن لما كان التراجع بينهما وبين المعتزلة  
في صفة الكلام لا في صفة التكلم حله عليه انتهى لانه حمل الكلام على  
ما لا يدل هو عليه نعم يدل عليه بواسطة ما ذكره بعد من ان التكلم  
عند الاشاعرة هو الاتصاف بالكلام لكنه جواب المحشى لا دفع اخر  
وانما قال فالاولى الخ ولم يقل فالصواب لاجل ذلك الجواب الاول لاجل

جواز حمل الكلام في كلام الشارح على معنى التكلم كما جاز ذلك في كلام  
 المص وإن كان الأول والالتي بمقام الشرح والكشف ازالة ابهامه  
 بتفسيره بالتكلم بالكلام قوله الا ان الكلام ههنا مبني على عدم الفرق  
 الخ يعني لافرق بين الاسنادين في ان كلا منهما يقتضي انصاف المتكلم  
 بالكلام عند الاشاعة اما اسناد الكلام الى فاعله فظاهرا لانه موضوع  
 لذلك الانصاف وكذا اسناد كل فعل او شبهه الى فاعله واسناد التكلم  
 الى فاعله فلانه باضع يقتضي انصاف فاعله بالتكلم لما عرفت وانصافه  
 بالتكلم يقتضي انصافه بالكلام عند الاشاعة لانه لما كان التكلم هو  
 الانصاف بالكلام عندهم فالانصاف بالتكلم عبارة عن الانصاف  
 بالانصاف بالكلام ومن البين ان الانصاف بذلك الانصاف يستلزم  
 الانصاف بنفس الكلام وبالعكس والالم يتصف بذلك الانصاف فلم  
 يتصف بالتكلم وهو خلاف المفروض الا يرى ان الانصاف بصفة ما يستلزم  
 الانصاف بذلك الانصاف والانصاف بذلك الانصاف يستلزم الانصاف  
 بالانصاف الثاني والثالث وهكذا الى غير النهاية ولذا وردوا على الصفات  
 بلزوم التسلسل ودفعوه بانه تسلسل في الامور الاعتبارية وبالجملة  
 الاشبهة في ان اسناد التكلم الى فاعله يستلزم انصافه بنفس الكلام عنده  
 الاشاعة فمن يدعى كون التكلم صفة من الاشاعة كالمص فهو لا محالة يدعى  
 كون الكلام صفة فلا بد من منع الشارح ولا في عدم تفسيره بالتكلم فان قلت  
 هذا الجواب يصلح كلام الشارح من وجهه ويفسده من وجه اخر لان كلامه  
 ان كان متبنا على الفرق بين الاسنادين فيتوجه ما اورده المحشي وان كان  
 متبنا على عدم الفرق فلا وجه لمنع الشارح اسناد الكلام قلت لبس  
 المراد من عدم الفرق بينهما اتحادهما في الذات ضرورة ان المقابلة بين  
 المستندين اعني التكلم والكلام توجب المقابلة بين الاسنادين في ذاتهما  
 بل المراد اتحادهما في مقتضى اعني كون الكلام صفة كما اشيرنا فجرد  
 مغايرتهما في ذاتهما كاف في ايراد المنع وان كان مدفوعا باتحادهما في مقتضى

ولذا سلمه بقوله على تقدير تمامه لكن نفي كلامه هو انه لا يتحقق لاسناد  
 للكلام في لغة العرب واتما المتحقق لاسناد التكلم وما هو اخص منه كالتكلم  
 الذي هو التكلم مع الغير والمكاملة التي هي التكلم من الجانبين مع ان نفي  
 الفرق بينهما يوجب تحققهما جميعا اللهم الا ان يحمل على نفي الفرق  
 على تقدير تحققهما وان لم يتحقق احدهما ابدا قوله بناء على  
 ان التكلم بالكلام هو الانصاف بالكلام عند الاشاعرة ولذا عرفوا  
 المتكلم بمن انصف بالكلام حيث قالوا المتكلم من ظم بالكلام لامن اوجبه  
 كما ان المتحرلة لما قام به الحركة لامن اوجدها كذا في شرح المقاصد  
 وغيره وبهذا يعلم ان الاشاعرة قائلون بعدم الفرق بين اسناد الكلام  
 وبين اسناد التكلم بمطلق الكلام سواء كان كلاما زائلا او غير زائلا والمعتزلة  
 بمنزاعونهم في الكل فلا وجه لما قاله بعض الافاضل ههنا الكلام مبني  
 على عدم الفرق بين اسناد الكلام وبين اسناد التكلم بالكلام الا ان يثبت  
 وبين اسناد التكلم بمطلق الكلام وما منعه المعتزلة هو الثاني لا الاول  
 فلبس لبس بمنوع والمنوع لبس بمبني انتهى نعم يتوجه على المحشي  
 بحثان قويان البعث الاول ان الصواب ترك قوله كما سيحكي لان المنع  
 الثاني من المعتزلة مبني على جواز المجاز في الآية امل في الطرف او في الاسناد  
 كما ستطلع عليه لاسي على ان التكلم الحقيقي لا يقتضي الانصاف بالكلام  
 على خلاف ما ذهب اليه الاشاعرة ولا على ان بين الاسنادين فرقا بل  
 المنع المبني عليه منع اخر من طرف المعتزلة متوجه على تلك الصغرى  
 المنوعة بعد تسليم ان للتكلم الحقيقي مصندا لذاته تعالى حقيقة كما  
 لا يخفى اللهم الا ان يحمل قوله كما سيحكي على التنظير لاسي التمثيل البحث  
 الثاني انه ان اراد ان للتكلم مطلقا سواء باللفظي او بالنفسي هو الانصاف  
 بتلك الكلام عند الاشاعرة كما هو الظاهر فذلك فاسد لان كون الالفاظ  
 والاصوات من الكيفيات السموعة القائمة بالهواء مسوطة في كتب  
 الاشاعرة بل هو ما اتفق عليه جمهور الحكماء والتكلمين فكيف

قوله لا يتحقق لاسناد الكلام  
 اي الى فاعله اذ ليس في لغة العرب  
 صيغة يسندها التكلم بل جميع الصيغ  
 التي هو المتكلم بها في تلك اللغة اعلم باستدراكها  
 الموجودة في تلك اللغة اعلم باستدراكها  
 الى التكلم ما هو من جنس التكلم  
 لا ما هو من جنس الكلام الحاصل به

يقولون

يقولون بان تلك الالفاظ قائمة بالمتكلم مع استحالة قيام العرض بمحلين  
 ضرورة فلا يصح ذلك في الكلام اللفظي قطعاً بل مرادهم من الكلام  
 في تعريف المتكلم هو معنى المتكلم اعني احداث تلك الالفاظ المجموعة  
 في الهواء بواسطة اللسان او مرادهم الكلام النفسي وعلى الاول يحمل  
 ما يستفاد من سياق كلام شارح المقاصد من ان المتكلم متصف بالكلام  
 اللفظي على ما ذكرنا فامل وان اراد ان التكلم يطلق الكلام هو الانصاف  
 بالكلام النفسي عندهم فهو ايضا فاسد لان الانصاف بالكلام النفسي  
 تكونه نسبة بينه وبين المتكلم متأخر بالذات عن الطرفين فيكون متأخراً  
 عن الكلام النفسي المتأخر بالذات عن التكلم النفسي لان التكلم النفسي  
 هو ترتيب المعاني في الباطن وحدها اوضح الالفاظ الخيلة المرتبة ايضا  
 على حسب ما يقضيه ترتيب المعاني والكلام النفسي هو تلك المعاني  
 وحدها اوضح تلك الالفاظ لكن لا مطلقاً بل بشرط الترتيب الباطني  
 فلا انصاف بالكلام النفسي متأخر بالذات عن التكلم النفسي بمرتبتين  
 ومتقدم بالذات على التكلم اللفظي الذي هو ذلك الاحداث فلا يكون  
 عين شئ من المتكلمين قطعاً فكيف يقول به الاشاعرة ولا يخلص ههنا  
 الابان بحمل كلامه على التسامح ومراده ان التكلم الحقيقي مطلقاً سواء كان  
 متكلماً باللفظي او بالنفسي يستلزم الانصاف بمعنى قائم بنفس المتكلم هو  
 كلام حقيقة عند الاشاعرة بدليل قول الاخطل وليس بكلام حقيقة  
 عند المعتزلة ولا تراخ بين الفريقين في انه يستلزم قيام ذلك المعنى  
 لاستحالة الكلام اللفظي بدونه وانما التراخ في ان ذلك المعنى القائم  
 هل يطلق عليه الكلام في عرف اهل اللغة العربية وعلى ترتيبه في الباطن  
 التكلم وان المتكلم متكلم حقيقة باعتبار ذلك الترتيب الباطني ايضا  
 كما ذهب اليه الاشاعرة ولا يطلق عليهما الكلام والتكلم ولا يكون  
 المتكلم متكلماً حقيقة الا باعتبار احداث الالفاظ المجموعة المرتبة في الخارج  
 قائمة بالهواء كما ذهب اليه المعتزلة وبهذا الاعتبار صح القول بان التكلم

هو  
 قوله لان التكلم النفسي  
 ترتيب المعاني وحدها اوضح الالفاظ  
 الخيلة هذا الفرع مبنى على الروايتين  
 من ان حقيقة قائله لا ذهب على الاول  
 جوز صلوة مترجم القرآن الثاني  
 اخرى ثم رجع الى الاحتمال الثاني  
 ولذا شرط في الجواز الالفاظ القرآنية  
 العربية وعبار الخيلة بالنسبة  
 الى التكلم الانساني والعبارة الشاملة  
 عبارة المطومة كما لا يخفى فامل  
 قوله وتقدم بالذات على التكلم  
 باللفظي لان التكلم اللفظي بواسطة  
 الكلام النفسي وبعد خلية فيكون  
 بواسطة الانصاف به ايضا  
 بل الانصاف بالنفسي مقدم الزمان  
 على التكلم اللفظي ضرورة ان المرتبة  
 للسان والالفاظ الخيلة منصف  
 بالكلام النفسي قبل تكلمه باللفظي  
 فكيف يكون ذلك الانصاف  
 ههنا التكلم اللفظي

الحققي يستلزم الانصاف بما يطلق عليه الكلام حقيقة اعني النفسي  
عند الاشاعرة ولا يستلزمه عند المعتزلة كما لا يخفى وهذا القدر كاف  
في مراد المحشي ههنا لما عرفت ان مراده عدم الفرق بين الاسنادين  
في المقضي لاني ذاتهما فان قلت بل التكلم الحققي مستلزم للانصاف  
بالكلام عند المعتزلة ايضا لان التكلم الحققي عندهم منحصرو في التكلم  
باللفظي ولاقتضائه انصاف المتكلم بالكلام اللفظي عندهم احتاجوا  
الى التجوز في الاية لئلا يلزم قيام الحوادث بذاته تعالى ولو كان إيجاد  
الالفاظ السموعة في جسم من الاجسام تكلما حقيقيا عندهم مطلقا  
سواء قام بالموجود او بغيره لما احتاجوا الى التجوز في الاية فعلى هذا  
يكون قوله عند الاشاعرة حشوا مفسدا للفرع ههنا بين الفريقين  
في استلزام التكلم الحققي لافي استلزام مطلق التكلم حقيقيا كان  
او مجازيا والافكيف يتصور القول من الاشاعرة بان التكلم المجازي  
في مثل قولهم نطقت الحبال يستلزم انصاف الحبال بالكلام حقيقة  
مع انه ظاهر الفساد قلت لعنل التكلم الحققي عند المعتزلة هو احداث  
الالفاظ السموعة في جسم من الاجسام لكن لا مطلقا بل بواسطة  
اللسان المستحيل في حقه تعالى فلذا احتاجوا الى التجوز في الاية مع  
ان هذا المنع من المعتزلة يجوز ان يكون منعاً على تقدير تسليم اقتضاء  
التكلم الحققي الانصاف بذلك الكلام فلاشكل هذا واما ما قبل عليه  
من ان ما ذكره ههنا انما يقتضي نفي الفرق بين اسناد الكلام وبين التكلم  
لاينه وبين اسناد التكلم بالكلام والكلام في الثاني لافي الاول فظاهر  
الانقطاع لانه ان حل نفي الفرق على الاتحاد الذاتي بين الاسنادين  
فالاقتضاء الذي اثبت غير واقع لان اسناد الكلام دال بالوضع على  
الانصاف بالكلام فكون التكلم بمعنى الانصاف بالكلام عند الاشاعرة  
لا يقتضي اتحاد الدال مع المدلول في ذاتهما وان حله على الاتحاد  
في المقضي كما هو الحق فالاقتضاء الذي ثبته واقع كما بينا قوله نعم

قوله ولا يستلزمه عند المعتزلة  
لذا المعنى القائل بنفس التكلم ليس  
بكلام والالفاظ المرببة السموعة  
كلام عندهم لكنها ليست بقائمة  
بالتكلم بل بالهواء فلهذا لا يطلق  
الحققي لم يستلزم قيام ما يطلق  
عليه الكلام حقيقة بالتكلم عندهم  
وكان مستلزما عند الاشاعرة



يتجه ان التكليم الخ هكذا في بعض النسخ ونخلصه نعم على تقدير منع  
 اسناد التكلم مسندا بان المسند في الاية هو التكليم لا التكلم يتجه عليه  
 انه لا وجه لهذا المنع لان ما ذكره المانع في مقام السند يدفع ذلك المنع  
 بناء على ان التكليم اخص من التكلم وثبوت الاخص يستلزم ثبوت الاعم  
 فثبت الصغرى بالمنوعة بسند المانع لان المراد من تلك الصغرى حيث  
 ان مطلق التكلم مسند الى ذاته تعالى حقيقة في الشرع سواء تحقق  
 في ضمن التكليم اولا وليس المراد ان التكلم المطلق بشرط الاطلاق  
 مسند الى ذاته تعالى في الشرع ليتوجه عليه ان وقوع اسناد التكلم  
 للمذى هو التكلم المقيد لا يستلزم وقوع اسناد التكلم المطلق فلا يثبت به  
 الصغرى بل يكون انتقالا الى دليل اخر على المطلوب وهو لا يقدح  
 في توجه المنع على الدليل الاول ولك ان يحمل مراده على الجواب بتغير  
 الدليل لا ارادة على الشارح لكن الاول اظهر قسما مل قوله وهو  
 بالصغرى نساخا فيه بحث لان اسناد الدلالة اليه ياله اذ المقدمة الواحدة  
 لا يلزم من العلم بها العلم بالنتيجة بل انما تسند الى الدليل المؤلف  
 من مقدمتين او اكثر ولو سلم فاذا ذكره في التلخيص الاتي منظوره فيه  
 لان استفادة منع الكبرى من نفي الدلالة مشكل بل انما يستفاد منه منع  
 التقريب نعم لو وقع عبارة الاستلزام بدل عبارة الدلالة لا يمكن  
 من نفيه استفادة منع الكبرى بناء على ان الدليل الواحد اذا قرر  
 استثنائيا واقتنائيا ظلع المتوجه على الملازمة من الاستثنائي يتوجه  
 على الكبرى من الاعتراضي اللهم الا ان يكون نفي الدلالة كناية عن نفي  
 الاستلزام بناء على ان الدلالة كثيرا ما تكون بالاستلزام بين المطلوبين  
 وهذه الكتابة كثيرا ما ينساق اليه الازهان فلا يتجه عليه ما قيل ان ذلك  
 المعنى بعيد عن لفظ الشارح كل البعد قوله فخطور فيه لانه ان اراد  
 بالدليل مجموع المقدمتين المذكورتين فيتوجه ما ذكره القائل وان اراد  
 بمجرد الصغرى فالعلم بالمقدمة الواحدة كما لا يفيد اليقين لا يفيد الظن

فطبقهم النقي بالمشتق اذ المعنى ما لم يثبت له جنس الدليل يجب نفيه لكونه  
 بما لا دليل له فان قلت عدم الدليل ههنا يكون دليل العدم لان الله تعالى  
 يكلف المكلفين بمعرفة ذاته وجميع صفاته وارشد هم اليها بنصب الدلائل  
 واكمل دينهم بالنص فلو كان هناك صفة اخرى لنصب عليها دليل  
 لئلا يلزم التكليف بالحال ولئلا يلزم القصور في الهداية قلت لما توقف  
 هذا الدليل على المقدمات الثقيلة كما اعترفت بها صار دليلا نقليا  
 اذ ليس الدليل النقلي ما كان جميع مقدماته ثقيلة بل بعضها والالم يوجد  
 دليل نقلي والكلام ههنا في الدليل العقلي كما لا يخفى قوله ولا يبعد  
 اي كل البعد ولذا يستعمل في البعيد اعلم ان الصفة في قول الشارح ولا يلزم  
 من كون الشيء صفة لشيء الخ يحتمل ان يحتمل على الصفة الثبوتية  
 التي لم يكن السلب جزأ من مفهومها ويحتمل ان يحتمل على مطلق الصفة  
 ثبوتية كانت اوسلبية وما ذكره المحشي فيما قبل مبني على الاحتمال الاول  
 ولذا احتاج في ابطال اللازم الى الدليلين الضعيفين وما ذكره ههنا مبني  
 على الاحتمال الثاني فحينئذ لا حاجة الى هذين الدليلين اذ يلزم حينئذ  
 بكون الصفات السلبية من الاعيان الموجودة وذلك ضروري البطلان  
 من غير احتياج اليهما وانما استبعده لوجوه الاول ان التكليم صفة ثبوتية  
 فالظاهر ان مراده هو الاحتمال الاول وفيه انه ينفيه تعرضه بالقدم  
 الداعي الذي هو عدم المسوقية بالغير الثاني ان قوله اكثر من ان يحصى  
 ظاهر في المتناهي ولو حمل الصفة على ما هو اعم من السلبية لكانت  
 الصفات الموجودة غير متناهية ضرورة ان جميع الممكنات والمتنوعات  
 الموجودة في علمه تعالى مسلوقة عن الواجب تعالى مع عدم تناهيها لا يقال  
 لزوم عدم تناهي الصفات مشترك بين الاحتمالين لان الخلق  
 من الصفات الثبوتية مع ان خلق اكل الجنة غير متناه لا نأقول عدم  
 تناهي الخلق بمعنى لا يقف عند حد لا بمعنى ان اي جملة اخذت منها  
 كان الباقي ازيد منها وهو غير المتناهي بالفعل ولا يستلزمه المعنى الاول لان

كل ما خرج من القوة الى الفعل متناه في كل زمان على تقدير حدوث العالم ولذ  
جوز المتكلمون الثالث ان قوله اكثر من ان يحصى ظاهر في ان منشأ البطلان  
لزوم زيادة الصفات الحقيقية على السبعة او الثمانية وهو حاصل بالاحتمال الاول  
المتبادر لازوم كون الصفات السلبية موجودات في الخارج مع كونه باطلا  
بالبداهة العقلية والازوم كون مطلق الصفات صفات حقيقية غير  
متناهية مع كونه باطلا بالبراهين العقلية كبرهان التطبيق ليحمل على  
الاحتمال الثاني واقول بعد الانحاض عن هذا الوجه الثالث لا حاجة  
في توجيه كلام الشارح الى العدول عن الاحتمال الاول ولا الى شيء  
من الدليلين الضعيفين لان من الصفات الثبوتية ما هو متحد كخلق  
الحوادث لكونه عبارة عن تعلق القدرة عند الاشاعة وتعلق التكوين  
عند المازيدية فلو كان صفة ثبوتية له تعالى موجودة في الخارج لزوم  
ان يكون الواجب تعالى محلا للحوادث وهو باطل بالدلة العقلية المذكورة  
في محله اللهم الا ان يقال لم يلتفت اليه لان التعلقات اذلية عند المحققين  
وان لم تكن المتعلقات اذلية فلا تجدد لخلق الحوادث عند التحقيق  
بقوله ضرورة ان من صفاته الخ قيل عليه ان اراد ان نفس المسلوبات  
صفات ثابتة له تعالى فظاهر ان بطلان وان اراد ان سلب تلك المسلوبات  
صفات ثابتة فمنوع فان السؤال ليس بمعنى انه تعالى متصف  
بالسلب بل بمعنى انه تعالى متصف بالاجباب وليس بشيء لما تقرر عنه  
اهل المعقول من ان السالبة البسيطة والمعدولة متلازمان فيما وجد  
الموضوع فقولنا الله تعالى ليس بحجم مستلزم لصديق قولنا الله تعالى  
لا حجم اي متصف بالاجسمية فيختار الثاني ونقول ليس بالسلب  
صفة من حيث كونه سلبا من حيث كونه ثابتا له تعالى اذ الشئ لازم  
لماهية الصفة لا محالة وبهذا الاعتبار كان السلوب صفات كما لا يخفى  
واعلم انه نقل عن الشارح هنا ما حاصله ان الكلام محكوم عليه بالشئ  
والمحكوم عليه بالحكم الايجابي يجب ان يكون موجودا ثم اجاب بان ذلك

الثبوت حكم ذهني لا يستدعي وجود الموضوع في الخارج بل في الذهن  
 والصفة الحقيقية يجب ان تكون من الموجودات الخارجية قوله  
 جواب فتحير المدعى ويلزمه تحريك الكبرى ان اتحد في الاكبر وحاصله  
 اثبات المقدمة المنوعة التي هي الكبرى او الاستلزام قوله بل بمعنى اعم  
 شامل للاعيان القديمة وللأمور الاعتبارية لازية كوجوب الوجود بخلاف  
 القديم فانه الموجود الخارجي الازلي فكل قديم ازل ولا عكس كما اشترنا  
 وكذا الحادث المقابل للقديم مخصوص بالموجود الخارجي فلا يكون  
 الأمور الاعتبارية موصوفة بالقدم والحادث حقيقة والابدئ المقابل  
 للازلي شامل للموجود الخارجي وللأمور الاعتبارية كقابلية والسرمدى  
 اخص مطلقا من كل من الازلي والابدئ فانه الازلي الابدئ لكن الظاهر  
 اختصاصه بالموجود الخارجي قوله وما ذكره في دفعه اولا اما منع  
 للتحريك المذكور بان يقال لانسلم ان مراد المص من الازلي هو المعنى الاعم  
 كيف والقوم صرحوا بالقديم ههنا فالظاهر ان مراد المص ايضا ذلك  
 لان ما ذكره منقول عن المقاصد ولما توجه عليه ان يقال لما لم يكن  
 ذلك الاحتمال باطلا في نفسه ولم يجب موافقة كلام المص لكلامهم من كل  
 الوجوه تدعى ان مراد المص ذلك بقربنة اختلال حله على معنى القديم  
 فيسقط المنع المذكور بقوله فيه ان هذا الدليل يدل الخ دفعه بان ذلك  
 المنع المذكور مبنى على هذا الاحتمال الظاهر فلا يندفع بغيره قوله  
 واما اراد المنع المذكور مع السند الذي هو قوله لاحتمال ان يكون كالقديم  
 الذاتي الخ على كلام القوم الخ يعني ان مراده من قوله هم يقولون الخ  
 بيان ان الغرض من قوله فيه ان هذا الدليل على تقدير تمامه يدل الخ اراد  
 المنع على كلام القوم لا على كلام المص فتحريك مراد المص من الازلي  
 بالمعنى الاعم لا يدفع ذلك المنع عنهم لان ارادة المص اياه لا يستلزم ارادتهم  
 اياه بل لا يصح حل كلامهم عليه وليس مراده ان الغرض اراد المنع  
 ههنا بعد ازاؤه على المص فيما سبق كما توهمه من قال بمجرد التحريك

المذكور ثبت المنوع من دلائل المص وإبراده على دليل القوم ههنا خارج  
 عن قانون التوجيه انتهى نعم يتجه أنه لا يلازم العلالة الآية المبينة  
 على تسليم حله على المعنى الأعم لأنها إيراد على دليل المص لاحالة فالوجه  
 هو الأول قوله وما ذكره نائبا الخ أي في حيز العلالة إرادته أي  
 لمنع المذكور بسند آخر بأن يقال أو سلم أن مراده من الأزل هو المعنى  
 الأعم فلانسم الكبرى والاستلزام أيضا كيف والاستناد الحقيقي في الشرع  
 إنما يستلزم مطلق الثبوت لا الثبوت في الأزل فهو تجديد السند لا تجديد  
 لمنع فيقول إلى أن هذا الجواب غير حاسم قوله وانت تعلم أن النقض  
 الأجل الخ لأن كون الخلق أضافة لا يستلزم التخلف مالم يؤخذ قيد  
 الوجود الخارجي في المدعى لأن من الإضافات ما هو أزلي كتعلق العلم  
 بالمعلومات في الأزل وإنما قال يدل ظاهره دلالة في الباطن لأن دليل  
 التخلف تعلق القدرة لا مطلق التعلق وقد ذهب جمهور التكلمين  
 إلى أن تعلق القدرة متحقق وقت حدوث الحوادث لا في الأزل فيجوز  
 أن يحمل النقض على أنه جار في أزلية الخلق الذي هو تعلق القدرة مع  
 أنه ليس بأزلي عند جمهور التكلمين لكن ذلك الحمل غير ظاهر من سياق  
 كلامه والاحتجاج في دفع ذلك النقض إلى الاستناد بأن الخلق صفة  
 حقيقية بل كفاء الاستناد بأزلية ذلك التعلق وإن كان المتعلق حادثا  
 غير أزلي كما ذهب إليه المحققون ولعله لهذا قال فلا تنفل ومع ذلك غفلوا  
 قوله الأول إشارة إلى دفع العلالة المذكورة بأشياء المقدمة المنوعة  
 التي هي الاستلزام على الوجه الأول والكبرى على الوجه الثاني  
 من الوجهين اللذين قدمهما لكن ذلك الأتيان ليس قبل تحرير المدعى  
 وصرفه عما يفهم من ظاهره بواسطة كلامهم بل بعد تحرير المدعى بأن المراد  
 بالأزلي فيه هو المعنى الأعم بناء على أنه لما ثبت بذلك الدليل كونه صفة  
 ثابتة له تعالى قلوا لم يكن ثابتا في الأزل يلزم قيام الحوادث بذاته تعالى  
 واللازم باطل والثاني إشارة إلى منعه أي منع لزوم قيام الحوادث حيث

مسنداً بأنه انما يلزم ذلك لو كان الكلام الثابت له اتصال موجود في الخارج  
 اذ الحوادث قسم الموجود الخارجي كما عرفت وتحقق الموجود الخارجي  
 فيما نحن فيه اي في ضمن الكلام الثابت ممنوع بل هو اول البحث لان  
 قوله لاحتمال ان يكون كالتقديم الذاتي والوجوب الذاتي بمعنى احتمال كونه  
 من الامور الاعتبارية لامن الاعيان الموجودة واذالم يكن وجود الكلام  
 في الخارج مسلماً عند الخصم فكيف يكون للزوم المبني عليه مسلماً عنده  
 ولذا اي لاجل كونه ممنوعاً بل اول البحث احتيج الى تحرير المدعى بحمل  
 الازلي فيه على المعنى الاعم بقوله فان قيل الخ لكن يتجه ان الخروج  
 الى التحرير المدعى كونه ممنوعاً اذ كان اندفاع ذلك المنع لا مجرد توجهه على ان كونه  
 محرراً يحمل نظر لان الازلي ظاهر في المعنى الاعم ولا يسمى الحمل  
 على الظاهر محرراً بل التحرير حله على معنى القديم ويمكن دفع الاول  
 بان المراد لاجل كونه ممنوعاً غير ثابت بعد ودفع الثاني بان الظاهر  
 من الازلي بمعنى كلامهم هو معنى القديم فالصرف عنه الى المعنى الاعم  
 صرف عن الظاهر من حيث الارادة وان لم يكن ظاهراً من حيث الدلالة  
 كما اشير اليه وبهذا سقط ما قيل مراده لاجل ان ما نحن فيه من الكلام  
 محتمل للوجود والعدم احتيج الى تحرير المدعى ليتشخص محل النزاع ولو قال  
 ولذا امكن تحرير المدعى بما حرره به لكان اظهر قوله واما قيام الصفة  
 المتحدة الغير الموجودة الخ يعني قيام الصفات الاعتبارية المتحددة لبس  
 بمحال اتفاقاً لان تلك للتجدد صفات نسبية والصفات النسبية يتجدد  
 بتغير احد المنسبين كما اذا مر قوم بامام مرأة معلقة فانها تقابلهم واحداً  
 بعد واحد وتجدد تلك المقابلة بسبب تغير حصل فيهم وهو تغير  
 تحرزهم بالحركة والمشى واذا حرك المرأة في امامهم وسكنوا كان الامر  
 بالعكس اي يتجدد مقابلة المرأة لكل منهم بسبب تغير حصل في المرأة  
 لا فيهم ولكن لما كان مرتبة الالوهية متعالية عن التغير في الذات والصفات  
 الحقيقية بالبراهين القاطعة ثبت ان المتجدد من صفات الله تعالى صفات

اعتبارية نسبة القياس الى المخلوقات وهى تعلقات صفاته تعالى بها  
وان تجددها انما هو بسبب تغيرات حصلت في ذوات المخلوقات وافي صفاتها  
الحقيقية قال الشارح لم لا يجوز ان يراد خلق الكلام اما في البس  
من شانه التكلم كشجرة موسى عليه السلام فيكون المجاز في الطرف  
على سبيل الاستعارة بان يشبه خلق الكلام فيها بالتكلم في ان فهم  
المقصود من اللفاظ المسموعة الحاصلة منه او على سبيل المجاز المرسل  
بناء على ان التكلم اعني ايجاد الكلام بواسطة اللسان اخص مطلقا  
من ايجاده مطلقا عند المعتزلة واما فيمن من شانه التكلم كالمالك فيكون  
المجاز في النسبة بان ينسب تكلم الملك مع موسى عليه السلام الى الله تعالى  
من النسبة الى السبب ولذا عم المجاز بما في الطرف والنسبة ولا يتوهم  
متوهم ان ارادة خلق الكلام مختصة بالمجاز في الطرف لا نأقول  
افعال العباد انما تنسب حقيقة اليهم لا الى خالق تلك الافعال فتكلم الملك  
انما يسند حقيقة اليه لا الى خالق ذلك التكلم فان قلت فعلى هذا لا يصح  
على مذهب المعتزلة مع ان هذا المنع من جانبهم اذ لما كان العباد خائفين  
لاعمالهم عندهم كان تكلم الملك بخلق الملك عندهم لا بخلق الله تعالى  
قلت لعل هذا المنع من المعتزلة مبنى على المملشة مع الاشاعة مع تسليم  
مذهبهم في هذا الباب ولو سلم فلعله مبنى على ان الله تعالى خلق التكليم  
في الملك من غير اختياره والمعتزلة انما يقولون بخلق العباد افعالهم  
الاختيارية لا افعالهم القائمة بهم مطلقا ولو كانت اضطرارية ضرورة  
ان الايجاد مسوق بالقصد والاختيار وبمجرد القيام بهم ولو من غير  
اختيار صحيح للاسناد والحقيق اليهم كافي قولهم سقط فلان من الجدار  
فان قوله يحتمل الخ اى يحتمل ان يعود ضمير يدفع الى المنع المذكور  
في ضمن الفعل وان يعود الى السند الذى هو جواز المجاز كما يلايمه عنوان الدفع  
الى اخذ في قوله ولا يدفع السند الخ والاول ظاهر السوق ولذا قدمه  
وما اورد عليه بقوله لكن فرائد على المثل يعارضه احتياجا الثاني الى البناء

على احد الامرين كما يأتي قوله وان لم يتم في الواقع اذا الغرض هو التمثيل  
لا التنبؤ وانما لم يتم في الواقع اما لان غايته اثبات الاسناد الحقيقي للتكليم  
لا الكلام والكلام فيه فيكون اشارة الى ما قبله بقوله وان منعه اهل الحق  
في بعض النسخ وان منعه المعتزلة في البعض الآخر واما لما يشير اليه  
من البحث عليه بوجهين الاول ان اثبات المقدمة المتنوعة التي  
هي الصغرى ليس بمجرد اصاله الحقيقة وفرعية المجاز بل بهما مع  
علم الصارف ههنا ظاهرا وعدمه باطنا ممنوع فاحتمال المجاز  
بلق ههنا ولو مرجوحا فلا يفيده اليقين المطلوب وانما يفيد الظن  
الثاني ان احتمال الاشتراك واحتمال النقل فاحتمال في هذا الاستدلال  
اذ لا يلزم من اسناد المعنى الاخر اليه تعالى حقيقة اسناد الكلام  
اليه تعالى حقيقة وهذا ان الاحتمال ان كانا مرجوحين  
ايضا الا ان شيئا من الأدلة معهما لا يفيد اليقين المطلوب ايضا واقول  
الكل مدفوع بان كلا من احتمال المجاز واحتمال النقل والاشتراك احتمال  
غير ناش عن دليل عقلي او نقلي وامثال هذه الاحتمالات لا تندرج في العلم  
القطعي والالم يثبت للفرض والحرام بالادلة اللفظية لان تلك الأدلة  
غير سالمة عن امثال هذه الاحتمالات كما تقرر في الاصول ومراد اهل  
الكلام من اليقين المطلوب في مسائلهم اعم من العلم القطعي المجامع  
لامثال تلك الاحتمالات الغير الملتفت اليها لانهم كثيرا ما يستدلون على  
مسائلهم بالادلة اللفظية فان قلت بل جميع هذه الاحتمالات عن دليل  
اذ لاشبهة ان المراد من الآية هو الكلام الذي سمعه موسى عليه السلام  
وليس ذلك المسموع هو الكلام النفسي لانه ليس من جنس الحرف  
والصوت مع انه قديم وسمع موسى عليه السلام حادث بل هو الكلام  
اللفظي الحادث وقتئذ فانظروا ان المراد من التكليم خلق الكلام اللفظي  
لما مجازا او على سبيل كون التكليم مشتركا في اصل اللغة العربية بين  
التكليم وبين ايجاد الكلام او منقولا من الاول الى الثاني في صرف الشرع



كالصلوة المنقولة من الدعاء الى الافعال المعلومه ولهذا قال بعضهم  
 ههنا ان الاحتمال المجاز اقوى قلت صرح المتكلمون بان الكلام صفة  
 ذات تعلق كأفدرة فكما جاز ان يكون القدرة وتعلقها ازليين ومتعلقها اعني  
 المقدور حادثا كما ذهب اليه المحققون منهم فكذلك يجوز ان يكون صفة  
 الكلام بمعنى المبدء وتعلقها بالكلام مع موسى عليه السلام اعني  
 التكليم بمعنى الاتصاف بالكلام النفسى معه عليه السلام ازليين ومتعلقه  
 حادثا في زمن موسى عليه السلام اعني الكلام اللفظي القائم بالهواء  
 المحيط بموسى عليه السلام كما يؤيده انه عليه السلام سمعه من جميع  
 الجوانب لامن جهة واحدة فحينئذ يراد بالتكليم هو الاتصاف الازلى  
 بالكلام النفسى على سبيل الحقيقة ولا صارف عنه وبمع المجاز فيما  
 أمكن الحقيقة مع ان الامكان الحقيقة ههنا وجه اخر مرضى عند المص  
 اتحاد النفسى مع اللفظي وحدوث السمع لحديث ارتفاع الحجب لحدوث  
 الكلام المسموع كما ذهب اليه محمد الشهرستاني وتبعه المص فيراد  
 بالتكليم هو الاتصاف الازلى على سبيل الحقيقة ايضا فلا اعتداد لهذه  
 الاحتمالات ولا دلالتها ولا كلام في ان هذا الدليل يفيد القطع ولو سلم  
 فلا شبهة في ان هذه الاحتمالات مرجوحة والمطلوب بكل دليل ههنا  
 هو الظن والعلم القطعي مطلوب بالقدر المشترك بين تلك الادلة المشار  
 اليه بكلمة نحو او مثل المقدرة في كلام المص كما قدرها وهذا كما ان تواتر  
 الخبر يفيد اليقين به مع ان خبر كل واحد من الاحاد انما يفيد الظن كالحبل  
 المتقول من الشعرات كل شعرة قابلة للانقسام دون المجموع وبهذا  
 يتدفع الحجة في ان اهل الكلام كيف يدعون اليقين في مسائلهم فمع  
 ان كل دليل لهم لا يخلو عن منع ضعيف فاعرف هذه المباحث قوله  
 يمكنه زائد على المثل له اذ لم يسبق اشارة الى دفع المع كذا قال الفاضل  
 العصام وفيه نظر لان ما لم يسبق هو التصريح به لا الاشارة لان قوله  
 ولا يدفع السند الخ تصريح بدفع السند المستلزم لدفع المنع واطارة

الى دفع المنع قوله اما بناء على فرض مساوئه للمنع مع العلم بعدمها  
 في الواقع لانه كاف في التنبيل او على توهم المص المساواة مع الذهول  
 عن عدمها في الواقع وذلك الاحتياج الى البناء على احد الامرين ثابت  
 لان المنع المذكور اى منع الصغرى مستندات اخرى يستند بها بعد بطلان  
 السند المذكور بان يقال لو سلم ان لبس في الآية تجوز لافي الطرف  
 ولا في الاسناد فالتمايل لم يزل اسناد الكلام حقيقة الى ذاته تعالى في الشرع  
 لو استعمل التكليم ههنا في معنى بوجوب الاتصاف بالكلام وهو ممنوع  
 لجواز ان يكون التكليم والتكلم في اصل اللغة مشتركا بين الاتصاف بالكلام  
 وبين ايجاده في جسم من الاجسام او يكون منقولا في عرف الشرع  
 من المعنى الاول الى المعنى الثاني فلا يتم تلك الصغرى كما لا يخفى وبما قررنا  
 تدفع عنه على تقدير النقل والاشتراك لا تجوز في شيء الطرف والاسناد  
 فيكون التكليم مستندا الى ذاته تعالى حقيقة في الشرع فلا يكون تلك  
 المستندات لمنع الصغرى بل لمنع الكبرى فتبصر قوله هذا الاصل  
 بمعنى الراجح الخ اى الاصل الذي وقع محجولا في قولهم ان الحقيقة اصل  
 بمعنى الراجح عند عدم المانع لا بمعنى القاعدة اذا الحقيقة لكونها مفردة  
 لا تكون قاعدة بل موضوعها وفيه بحث اما اول فلان هناك مجازات  
 مشهورة راجحة على الحقيقة الا ان يقال شهرتها مانعة عن الحقيقة  
 والكلام في رجحانها عند عدم المانع واما ثانيا فلانه يستلزم ان يكون  
 كل دليل لفظي مستعمل في معناه الحقيقي دليلا ظاهريا وهو باطل ضرورة  
 ان من الادلة اللفظية المستعملة في معانيها الحقيقية ما هو قطعي ثبت به  
 الفرض والحرام والقول بكون كل دليل لفظي ظاهريا تمامه قول شرعية  
 قليلة لا يعابهم عند الاشاعرة وجمهور المتكلمين واما ثانيا فلانه مناف  
 لقولهم بمنع المجاز فيما امكن الحقيقة لان رجحان الحقيقة بوجوب جواز  
 المجاز مرجوحا والامتناع بتفيه وايضا هو مناف لظاهر قوله فيما بعد  
 من ان الحقيقة اصل لا يعدل عنه بلا صارف اذ الظاهر ان قوله لا يعدل

عنه سالبة ضرورية وهي الموافقة لقولهم بامتناع المجاز فيما يمكن الحقيقة  
 فالصواب ان الاصل ههنا بمعنى المبني عليه لكن لا بتخصيص الحقيقة بالحقيقة  
 المحققة لينوجه عليه انه يستلزم ان يراد في كل مجاز المعنى الحقيقي اولا  
 ثم يراد المعنى المجازي وهو فاسد لاستلزامه ارادة معنيين في اطلاق واحد  
 وايضا القرينة مانعة عن الارادة المعنى الحقيقي فكيف يراد معها بل  
 بتعميمها من الحقيقة المحققة والمقدرة لان كون احد مستعملا في الرجل  
 الشجاع على سبيل المجاز مبني على اعتبار العلاقة بينه وبين مقادير الحقيقة  
 الذي هو الحيوان المفترس واعتبار تلك العلاقة مبني على كونه موضوعا  
 بازائه بحيث لو استعمل فيه كان حقيقة فيه فذلك المجاز المحقق مبني  
 على الحقيقة المقدرة وبوهد ما ذكرنا اثبات الفرعية للمجاز ولا ينقدح  
 بمجازات متروكة الحقائق لان جميعها مثبتة ومنفرعة على الحقائق  
 المقدرة نعم ينقدح بالحقيقة والمجاز العقليين بناء على ما ذهب اليه  
 الشيخ عبد القاهر ووجه العلامة التفتازاني في شرح التلخيص من ان المجاز  
 العقلي لا يجب ان يعرف له حقيقة عقلية كما في قولهم محبتك جاءت في اليك  
 الا ان يكون مذهب المص في ذلك ما ذهب اليه الامام الرازي وتابعوه  
 من وجوب المعرفة ولا مخلص ههنا الا بان يستعمل الاصل ههنا في الراجح  
 بمعنى نعم القطع نسامحا على نحو ما سيجي من الشارح من ان الادلة  
 القلبية امارات مع ان منها الادلة القطعية قوله والفرع ما يقابله  
 اي المرجوح عند عدم المانع عنه فالمراد التقابل هو التضاد لا اليجاب  
 والسلب ولا العدم والملكية والالكان احد المتساويين اللذين لا رجحان  
 بينهما اصلا للاخر والاخر فرع له وليس كذلك قوله واما الاصل  
 في كلام المص فيجوز ان يكون بهذا المعنى ليكون معنى كلامه في دفع  
 بالراجح المعهود الذي هو الحقيقة على ان يحمل لام الاصل على العهد  
 الخارجي كما في قولهم خرج الامير اذا لم يكن في البلد الامير واحد اذ ليس  
 ههنا راجح يناسب دفع المنع سوى الحقيقة لكن هذا التوجيه مبني

على ملاحظة قيد الحثية المتبادرة اى بالراجح من حيث هوراجح لبول  
الى الدفع برجحان الراجح اذ الدفع باصالة الحقيقة ورجحانها لابتسها  
و يجوز ان يكون بمعنى القاعدة المعهودة ايضا ولذا قال وهى ان الحقيقة  
اصل لا يعدل عنه بلا صارف فيكون الدفع باصالة الحقيقة ايضا ولذا  
قال وما لهما واحد لكن الثانى اظهر لاستغناءه عن الاحتياج الى ملاحظة  
قيد الحثية وان كانت متبادرة واما الاحتياج الى حمل لام الاصل على  
الاصل فمشارك بين التوجيهين كما اشرنا اعلم ان الشريف المحقق قال  
في شرح كلام المص ههنا بان يقال الحقيقة اصل والمجاز خلافه فلا يحتاج  
الى دليل ارادة الحقيقة وانما الدليل على من زعم انه اراد غير المعنى الاصلى  
وفى التقرير تسامح واورد عليه الفاضل العصام بان التسامح نشأ من حمله  
الاصل فى كلام المص على معنى ان الحقيقة اصل واذا حمل على معنى  
القاعدة وهى انه لا يعدل عن الحقيقة بلا صارف يدفع المسامحة فاشار  
المحشى الى دفع ما اورده على الشريف بان لبس مراد الشريف التسامح  
فى اطلاق لفظ الاصل على ان الحقيقة اصل لان المراد بالاصل فى كلام  
المص اما الراجح المعهود من حيث هوراجح واما القاعدة المعهودة وكلا  
المعنيين ظاهر ان وان كان الثانى اظهر لاستغناءه عن قيد الحثية المتبادرة  
فلا تسامح فى ارادة شئ من المعنيين اذ التسامح استعمال اللفظ فى خلاف  
الظاهر لافى خلاف الاظهر وان توهموه ههنا فكيف يريده الشريف  
المحقق بل مراده التسامح من جهة ان قوله فلا يحتاج الى دليل الخ  
ظاهر فى دعوى بدهة المقدمة المنوعة لكنه مصروف عن هذا الظاهر  
كما اذا اشار اليه بقوله ولذلك قال السيد السند الخ او من جهة انه  
اريد بالدفع بالاصل الدفع بمجموع الاصل والفرع مع عدم الصارف  
لما هو الظاهر منه من الدفع بمجرد الاصل كما اشار اليه بقوله ولا يخفى  
ان حقيقة التقرير ومن البين ان التسامح باخذ هذين الوجهين او بكليهما  
لا يدفع بحمل على معنى القاعدة قوله وهى ان الحقيقة اصل الخ

تخصيص الاصل بهذه القاعدة انما يصح اذا كان الدفع ثبات المقدمة  
المنوعة واما اذا كان ابطال السند كما جوزه فالقاعدة الدافعة حيث  
هي ان المجاز فرع لا يعدل اليه بلا صارف الا ان يقال الدفع على كل  
تقدير يحتاج الى قاعدتين اذ يجوز على الاول ان يكون المجاز اصلا كالحقيقة  
وعلى الثاني ان يكون الحقيقة فرعاً كالمجاز ففي الكلام على تقدير اكتفاء  
بذكر اجد التوأمين عن الآخر وقد اشار اليه بقوله لكنها لا تفرع على  
اصالة الحقيقة وفرعية المجاز قوله وقوله فلا يحتاج الى شروع  
في بيان وجه التسامح الذي ذكره الشريف وحاصله ان هذا القول  
ظاهر في دعوى بداهة المقدمة المنوعة ليسقط المنع بمصادمته للمقدمة  
البديهية لكنه مصروف عن هذا الظاهر الى خلافه بان يحمل على  
انه لا يحتاج الى دليل غير الاصاله بقرينة تفرعه على القاعدة المذكورة  
لان دعوى البداهة لا تفرع على اصالة الحقيقة وفرعية المجاز اذ يجوز  
ان يكون ارادة الحقيقة اصلا ونظريا بل لا تفرع على بداهته الاصاله  
والفرعية لجواز ان يكون الدليل بداهيا والمدعى نظريا وانما تفرع  
عليهما نفس المقدمة المنوعة قوله وتوجيهه ان يراد انه لا يحتاج  
الى دليل غير الاصاله اى مع عدم الصارف قوله وحيث لا فائدة  
باعتدائها يعنى اذا احتاج ارادة الحقيقة الى دليل الاصاله فلا يصح  
قصر وجوب الدليل غير الاصاله عليه فبعد احتياج كل من ارادنى  
الحقيقة والمجاز الى دليل فلا فائدة يعتد بها في ذلك القول بل الوجه  
ان يقول ثبتت المقدمة المنوعة بدليل الاصاله وانما قيد الفائدة المنفية  
بقوله يعتد بها لان فيه فائدة في الجملة بناء على دليل الاصاله اقرب تناولا  
من غيره اذ اللفاظ موضوعة بازاء معانيها تستعمل فيها بالقرينة وهذا  
البيان ظهر ضعف ما قبل التما قيدها بالاعتداد لجواز ان يكون الحصر  
المستفاد من انما اضافيا بالنسبة الى ما عدا اصالة الحقيقة انتهى اما ولا  
فلان تخصيص المقصور لا يسمى عندهم حصر اضافيا اللهم الا ان يكون

على ملاحظة قيد الحثية المتبادرة اى بالراجع من حيث هو راجع ليؤل  
الى الدفع بوجان الراجع اذا الدفع باصالة الحقيقة ورجحانها لا ينفسها  
ويجوز ان يكون بمعنى القاعدة المعهودة ايضا ولذا قال وهى ان الحقيقة  
اصل لا يعدل عنه بلا صارف فيكون الدفع باصالة الحقيقة ايضا ولذا  
قال ومالهما واحد لكن الثانى اظهر لاستغناءه عن الاحتياج الى ملاحظة  
قيد الحثية وان كانت متبادرة واما الاحتياج الى حل لام الاصل على  
الاصل فمشارك بين التوجهين كما اشرنا اعلم ان الشريف المحقق قال  
في شرح كلام المص ههنا بان يقال الحقيقة اصل والمجاز خلافه فلا يحتاج  
الى دليل ارادة الحقيقة وانما الدليل على من زعم انه اراد غير المعنى الاصل  
وفى التقرير تسامح واورد عليه الفاضل العصام بان التسامح نشأ من حله  
الاصل فى كلام المص على معنى ان الحقيقة اصل واذا حل على معنى  
القاعدة وهى انه لا يعدل عن الحقيقة بلا صارف يندفع المسامحة فاشار  
المحشى الى دفع ما اورده على الشريف بان لبس مراد الشريف التسامح  
فى اطلاق لفظ الاصل على ان الحقيقة اصل لان المراد بالاصل فى كلام  
المص اما الراجع المعهود من حيث هو راجع واما القاعدة المعهودة وكلا  
المعنيين ظاهر ان وان كان الثانى اظهر لاستغناءه عن قيد الحثية المتبادرة  
فلا تسامح فى ارادة شئ من المعنيين اذ التسامح استعمال اللفظ فى خلاف  
الظاهر لافى خلاف الاظهر وان توهموه ههنا فكيف يريد الشريف  
المحقق بل مراده التسامح من جهة ان قوله فلا يحتاج الى دليل الخ  
ظاهر فى دعوى بدهاه المقدمة المنوعة لكنه مصروف عن هذا الظاهر  
كما اذا اشار اليه بقوله ولذلك قال السيد السند الخ او من جهة انه  
اريد بالدفع بالاصل الدفع بمجموع الاصل والفرع مع عدم الصارف  
لاما هو الظاهر منه من الدفع بمجرد الاصل كما اشار اليه بقوله ولا يخفى  
ان حقيقة التقرير ومن البين ان التسامح باخذ هذين الوجهين او بكليهما  
لا يندفع بحمل على معنى القاعدة قوله وهى ان الحقيقة اصل الخ

تخصيص الاصل بهذه القاعدة انما يصح اذا كان الدفع اثباتا لمقدمة  
المنوعة واما اذا كان ابطال السند كما جوزه فالقاعدة الدافعة حيث  
هي ان المجاز فرع لا يعدل اليه بلا صارف الا ان يقال الدفع على كل  
تقدير يحتاج الى قاعدتين اذ يجوز على الاول ان يكون المجاز اصلا كالحقيقة  
وعلى الثاني ان يكون الحقيقة فرعاً كالمجاز ففي الكلام على تقدير اكتفاء  
بذكر اجد التوأمين عن الآخر وقد اشار اليه بقوله لكنها لا تنفرع على  
اصالة الحقيقة وفرعية المجاز قوله وقوله فلا يحتاج الى شروع  
في بيان وجه التسامح الذي ذكره الشريف وجاصله ان هذا القول  
ظاهر في دعوى بداهة المقدمة المنوعة ليسقط المنع بمصادمته للمقدمة  
البدئية لكنه مصروف عن هذا الظاهر الى خلافه بان يحمل على  
انه لا يحتاج الى دليل غير الاصالة بقرينة تفرعه على القاعدة المذكورة  
لان دعوى البداهة لا تنفرع على اصالة الحقيقة وفرعية المجاز اذ يجوز  
ان يكون ارادة الحقيقة اصلا ونظريا بل لا تنفرع على بداهة الاصالة  
والفرعية لجواز ان يكون الدليل بدئيا والمدعى نظريا وانما تنفرع  
عليهما نفس المقدمة المنوعة قوله وتوجيهه ان يراد انه لا يحتاج  
الى دليل غير الاصالة اى مع عدم الصارف قوله وحيث لا فائدة  
يعتد بها يعنى اذا احتاج ارادة الحقيقة الى دليل الاصابة فلا يصح  
قصر وجوب الدليل غير الاصالة عليه فبعد احتياج كل من ارادنى  
الحقيقة والمجاز الى دليل فلا فائدة يعتد بها في ذلك القول بل الوجه  
ان يقول فيثبت المقدمة المنوعة بدليل الاصابة وانما قيد الفائدة المنسية  
بقوله يعتد بها لان فيه فائدة في الجملة بناء على دليل الاصابة اقرب تناولا  
من غيره اذا انفاظ موضوعه بازاء معانيها لتستعمل فيها بالقرينة وهذا  
البيان ظهر ضعف ما قبل انما قيد بها بالاعتداد لجواز ان يكون الحصر  
المستفاد من انما اضافيا بالنسبة الى ما عدا اصالة الحقيقة انتهى اما ولا  
فلان تخصيص المقصور لا يسمى عندهم حصر اضافيا اللهم الا ان يكون

بحسب المال اى لبس الواجب على من زعم الا الدليل غير الاصاله واما  
ثانيا فلان عدم الفائدة المعتد بها متوجه بعد حل الحصر على الاضافي  
كما قررنا ثم نقول مراد الشريف من الدليل هو الدليل الخارجى الحاصل  
من خارج اللفظ كقرينة المجاز لا مطلق الدليل لان دليل الاصاله حاصل  
لكل من يعلم الغرض من وضع الالفاظ وحاصل مراده ان ثبوت المقدمة  
الممنوعة لا يحتاج الى دليل من خارج اللفظ لكونها ثابتة بدليل الاصاله  
المستفاد من نفس اللفظ بواسطة العلم بالوضع اغرض الاستعمال بلا قرينة  
واما الدليل الخارجى على من زعم ويخفى ان فيه فائدة يعتد بها وان غرضه  
اثبات المقدمة المنو عنه بدليل الاله كما هو المتبادر من كلام المص لا بدعى  
البداهه فيها لا يقال على هذا توجه عليه ان اللفظ المشترك يحتاج  
في ارادة حقيقة المعينة الى دليل من خارج اللفظ لانا نقول هذا دليل  
ارادة الحقيقة لمعينة لا دليل ارادة مطلق الحقيقة المقابلة للمجاز والكلام  
في الثاني لافى الاول قوله ولذلك قال السيد السندى لاجل  
ان المراد ما ذكرناه في هذا التوجه لا ظاهره ولبس ذلك اشارة الى قوله  
وحينئذ لا فائدة الخ كما بوجه ظاهره لان عدم الفائدة المعتد بها لا يكون  
منشأ للتسامح وفي تقديم العلة على الفعل دلالة على الحصر بطريق  
القلب ردا لما اعتقده الفاضل العصام اى قوله بالتسامح لهذه العلة لا لما زعمه  
وفيه بحث اذا ظاهر ان غرض الشريف اثبات التسامح في كلام المص لافى  
كلام نفسه اذ لا فائدة يعتد بها في ارتكاب التسامح في تقرير نفسه ثم التنبيه عليه  
مع امكان التقرير بدون التسامح فالظاهر ان مراده من التسامح هو التسامح  
في كلام المص من جهة انه ذكر الدفع بالاصل واراد الدفع بالاصالة كما  
قال الفاضل العصام قوله ولا يخفى ان حقيقة التقرير الخ يعنى  
لبس حقيقة بمجرد اصاله الحقيقة بل مع انضمام امرين آخرين هما  
فرعية المجاز وعدم الصارف ههنا فهو توجيه التسامح الذى ذكره  
الشريف بوجه آخر ولك ان نقول مراده توجيه التسامح من جهة انه



لا حاجة الى تفريع قوله فلا يحتاج الى دلائل الخ في دفع المنع وان كان ظاهر  
 تقريره الاحتياج اليه قوله وهذا الدليل ظني الخ شروع في بيان  
 مراد الشارح مما ذكره في الحاشية بانه ابراد على دليل المص بالاصالة  
 بانه لا يفيد العلم المناسب للمطلب بالمقدمة المنوعة ولذا زاد قوله مع انه  
 من المطالب اليقينية وذلك لان اصالة الحقيقة وقرينة المجاز من العلوم  
 الظنية وايضا معناه هو الراجح والمرجوح كذا قيل وقد عرفت  
 فساد كل من الوجهين فالوجه ان مراده ما اشار اليه آفان ان عدم  
 الصارف انما هو في الظاهر وعدمه باطنا ممنوع وقد اشار اليه بعض  
 الافاضل لكن عرفت انه فاعه وجه احسن من ان المطلوب بهذا الدليل  
 هو الظن واليقين مطلوب من القدر المشترك ويمكن حمل مراد الشارح  
 على هذا الاعلى الاعتراض فتأمل قوله على ما عرفت من قوله  
 وان لم يتم في الواقع لكنه انما يفي الظن اذا كان عدم تمامه لاجل المنع  
 الذي اورده من طرف المعتزلة بناء على منع ان التكلم هو الانصاف  
 بالكلام واما اذا كان لاجل احتمال المجاز باحتمال الصارف باطلا ولاجل  
 احتمال الاشتراك والنقل فهو لا يفي الظن لما عرفت ان جميع هذه  
 الاحتمالات مرجوحة بل قد عرفت انها احتمالات لا عن دليل لا يمكن  
 الحقيقة مع عدم دليل على الاشتراك والنقل فلا يلتفت اليها فتدبر  
 قوله ضرورة ان تعدد المدعى الخ لان مدعى المستدل ههنا مثله هو  
 ان الكلام صفة ازلية فلا بد ان يشتمل دليله على الكلام وندعى الناقض  
 ان الخلق صفة ازلية فلا بد ان يشتمل دليله على الخلق فلا بد ان يتقار  
 الدليلان في المحكوم عليه ثم مراده من الدليل هو الذي قصد اجزاؤه  
 بعينه وهو المنطوق والاصول لمركب لا المفرد لان الجارى بعينه في مادة  
 التخلف احواله لانفسه فلا يرد ان تعدد المدعى لا يستلزم تعدد الاصول  
 المفرد قوله الا باعتبار المحكوم عليه هو بحسب الاصطلاح اعم  
 من الموضوع والمقدم كما ان المحكوم به اعم من المحمول والنسالي فالمدول

عن الموضوع ليعم صور الاجزاء في الجلبات والشرطيات الاقترازية  
 والمراد من المحكوم عليه ما كان محكوما عليه في المدعى سواء كان محكوما عليه  
 في الدليل ايضا كما اذا قرر الدليل من الشكل الاول والثاني ولا كما  
 اذا قرر من الثالث والرابع كان يقول المستدل ههنا بعض المسند  
 الى ذاته تعالى حقيقة هو الكلام وكل مسند الى ذاته تعالى صفة ازلية  
 فالكلام صفة ازلية ويقول الناقض بعض المسند هو الخلق وكل مسند  
 هو صفة ازلية فان خلق صفة ازلية فالبيان شامل لصور اجزاء جميع الاشكال  
 لكن محل المحكوم عليه على ما هو محكوم عليه في المدعى لا بل لا يطف  
 قوله وباعتبار الجزء المتكرر في الدليل لافي المدعى فالاولى بالاعتبار الاصغر  
 ثم المراد من تفاوت الدليلين باعتبار المحكوم عليه في المدعى ان يشتمل احد  
 الدليلين عليه ولا يشتمل الاخر عليه بل على امر يغايره بالذات او بواسطة  
 جزئه بناء على ان مغايرة الجزء توجب مغايرة الكل فيشمل ما اذا كان  
 المغايرة باعتبار جزء المقدم في الاقترازية الشرطية كما اذا ادعى  
 احد الشرطية الكلية القائلة بانه كلما كان الانسان حيوانا كان كاتبا  
 واستدل عليها بانه كلما كان الانسان حيوانا كان حساسا وكلما كان حساسا  
 كان كاتبا فينتج تلك الشرطية واجراء الناقض في كتابة الفرس  
 بان يقول كلما كان الفرس حيوانا كان حساسا وكلما كان حساسا كان كاتبا  
 ينتج انه كلما كان الفرس حيوانا كان كاتبا مع ان هذه النتيجة باطلة قطعا  
 فواقع في بعض نسخ المحشى حيث قال الابعثار جزء المحكوم عليه في  
 على ان اضافة الجزء الى المحكوم عليه بيانية اي الجزء الذي هو المحكوم عليه  
 لانه جزء المدعى لاعلى انها لامية ليلزم خروج ما كان المقابلة باعتبار  
 تمام المحكوم عليه كما في اجراء دليل المص ههنا في الخلق عن صور الجربان  
 بعينه كما هو م. بقى ههنا بحث شريف هو ان هذا الكلام من المحشى  
 ظاهري في اشتراط الجربان بعينه باتحاد الدليلين في الصورة كما في الممارسة  
 بالقلب وهو محل بحث بل الظاهر ان قول الناقض مثلا لو كان الاسناد

الحقيقي الى الذات في الشرع موجبا لكون المستند صفة ازيلية لا وجه  
في الخلق ايضا لانه مسند الى الذات في الشرع ايضا اجر العين الدليل  
سواء قرر دليبه اقترانيا واستثنائيا اللهم الا ان يكون ذلك المعنى  
معنى الجريان بعينه فيما اذا اتحد الدليلان صورة لا مطلقا وكذا الكلام  
فيما بعد فليتامل فيه قوله وباعتبار الجزء المتكرر اى ان لا يتفاوت  
الدليلان الا في المقدمة الاستثنائية التي تكررت في القياس اما بعينها  
كما في استثناء العين او يجرئها في صورتي النفي والاثبات كما في استثناء النقيض  
كما اذا قرر دليل المص ههنا استثنائيا بان يقال كلما كان الكلام مسندا  
الى ذاته تعالى حقيقة في الشرع كان صفة ازيلية لكن المقدم حق  
واجراه الناقض في الخلق بان يقول كلما كان الخلق مسندا الى ذاته تعالى  
حقيقة في الشرع كان صفة ازيلية لكن المقدم حق فقد كانت المقدمة  
الاستثنائية في احدهما كون الكلام مسندا وفي الاخر كون الخلق مسندا  
وبينهما مقابلة بناء على ما قدمنا من ان المقابلة بين الجزئين توجب المقابلة  
بين الكلين واقول فيه بحث من وجوه اما اول فلان المقابلة بين الدليلين  
لم تكن الا في المحكوم عليه في المدعى كما في الاقضية الاقترانية واما ثانيا  
فلان تخصيص المقابلة بينهما بالجزء المتكرر يوجب عدم امكان  
جريان العين في الاقضية الاستثنائية ضرورة ان المقابلة بينهما باعتبار الجزء  
المتكرر يوجب المقابلة بينهما في طرفي الشرطية المأخوذة فيهما ايضا  
الا يرى ان ضمير كان في احد الدليسين راجع الى الكلام وفي الاخر  
الى الخلق فلو قال ان لا يتفاوت الدليلان الا باعتبار المحكوم عليه في الاقضية  
الاقترانية والاستثنائية لم يتجه الوجهان وكان اخصر واما ثالثا فلان  
جريان العين قد يكون بعدم المقابلة بينهما باعتبار المقدمة الاستثنائية  
اصلا كما اذا قال الحكميم كلما كان الواجب تعالى موجبا في افعاله كان العالم  
قدما لكن المقدم حق واجر يشاء بعينه في قدم الحوادث بان يقول  
كلما كان الواجب تعالى موجبا في افعاله كان الحوادث قديمة لكن المقدم

قوله  
الاستثناء  
اذ لا مشاحة في الاصطلاح  
فلينأمل اشارة الى جواز  
حسب الاء صلاح  
علا

حق على زعمكم ولعله لاجل هذه الابحاث عدل الى ما في بعض النسخ  
حيث قال ولا يتفاوت الدليلان في الجزء المتكرر في الاقضية الاستثنائية  
انتهى وفيه بحث ايضا اما اولا فلما عرفت من ان الدليلين فيما نحن فيه  
متفاوتان باعتبار المقدمة الاستثنائية الا ان يقال اراد بالجزء المتكرر المحكوم به  
في تلك المقدمة لانفسها واراد بعدم تفاوتهما في الجزء المتكرر اتحادهما  
في حكمه مع قطع النظر عن خصوصية المحكوم عليه كالمسندية الى الذات  
حقيقة مع قطع النظر عن ثبوتها للكلام بخصوصه والخلق بخصوصه  
فان الدليل في الحقيقة هو هذه المسندية والاتحاد في حكم الجزء المتكرر  
الاجبائي او في حكمه السلبى اعم من اتحادهما في المحكوم عليه في المدعى  
كما في اجراء دليل الحكيم على قدم العالم ومن عدم اتحادهما فيه كما في اجراء  
دليل المص المقرر على هيئة الاستثنائي في الخلق واتحادنا مراده  
على الاتحاد في حكم الجزء المتكرر الذي هو المحكوم به في المقدمة الاستثنائية  
اذ لو حل على الاتحاد في نفس ذلك المحكوم به لصدق معنى الجريان بعينه  
على ما كان المقدمة لاستثنائية من احد الدليلين نقضها من الدليل الاخر  
كان يقال في نقض دليل الحكيم كلاما لم يكن الواجب تعالى موجبا في افعاله  
لم يكن العالم قديما او كان الحوادث قديمة لكن المقدم حق ومن البين  
انه ليس نقضا فضلا عن كونه نقضا بجريان العين واما ثانيا فلا نه قاصر  
عن افادة اتحاد الدليلين في المحكوم به في المدعى مع ان ذلك لا اتحاد شرط  
في جميع صور الاجراء سواه بعينه او بخلافه كما لا يخفى فالحق ان معنى الجريان  
بعينه في الاقرانية والاستثنائية اتحاد الدليلين في الحكم الذي جعله المستدل  
مستلزما بالاطلوب مع قطع النظر عن خصوصية المحكوم عليه لكن بشرط  
اتحادهما في حكم المدعى مع قطع عن خصوصية المحكوم عليه ايضا وبشرط  
ان لا يترك قيد من قبود الحكم لان ترك قيده مغايرتهما في الحكم القيد حتى اذا ترك  
الناقض قيدها من قبوده المأخوذة في دليل المستدل كان نقضا ما اجراء  
خلاصته لا بعينه واذا سمى نقضا مكسورا فعلى هذا لا يشترط الجريان

بالعين بانحداهما في الصورة فاعرف هذا المقام فانه مماسي عنه اقوام  
 قوله ولا شك ان ما نحن فيه من هذا القبيل اى من النقص بجريان العين  
 لما اشارنا ان الدليل في الحقيقة هو الاسناد الحقيقي الى الذات في الشرع  
 ولادخل لكونه المسند خصوصية الكلام وكذا الكلام في سائر الادلة  
 الخارجية بعضها والالم يمكن النقص بجريان العين في شيء من الادلة  
 لما اشار من ان تعدد المدعى يستلزم تعدد الدليل ولذا سمى فيما بعد  
 تحقيقا فسواء قرر دليل المص من الافتراض كما اشار اليه المحشي  
 او من الاستثنائي كما اشارنا يكون النقص ههنا بجريان العين لا بجريان  
 الخلاصة فلا وجه لما اشار اليه الشارح في الحاشية من ان هذا النقص  
 بجريان خلاصة لا بجريان عينه هذا وانت قد علمت ان دفعه بما قدمه  
 من ان الاستدلال ههنا في الحقيقة بالاسناد الحقيقي في هذه الآية والاسناد  
 الحقيقي في مطلق الكتاب اوفى لمطلق الشرع خلاصته لآينه فالجاري  
 في قدم الخلق خلاصته لآينه لان الخلق مسند الى الذات حقيقة في الآية  
 الاخرى المذكورة في الشرع لافي آية التكليم كما لا يخفى قوله فقد حتم  
 الاشاعرة في صغرى القياس الخ اى منعوها مستندي بان للكلام  
 معنى حقيقيا آخر غير اللفظي المتعاقب الاجزاء في الوجود الخارجيه  
 بشهادة كلام الاخطل وهو المراد من قولنا كلام الله قديم وهو غير العلم  
 والارادة كما قرر في محله قوله والحنابلة في كبراه قالوا كلام الله تعالى  
 مع كونه مركبا من حروف واصوات مرتبة فهو قديم ومنعوا تلك الكبرى  
 بعد تسليم الصغرى وهم المنسوبون الى احمد بن حنبل المجتهد الكامل  
 صاحب احد المذاهب الاربعة فلا ينبغي لهم ما نسبوه اليهم من منع الكبرى  
 بعد تسليم الصغرى فان ذلك المنع ضروري البطلان فلا بد ان يحمل  
 مرادهم على وجه صحيح عند العقلاء اما بما قيل انهم منعوا اطلاق لفظ  
 الحادث على الكلام اللفظي رعاية للادب واحترافا عن ذهاب الوهم  
 الى حدوث الكلام النفسى فينبذ لا محالة عنهم وبين الاشاعرة

وانما سلموا صفرى القياس الشاق مع ذهابهم الى القياس الاول للاشارة  
 الى ان الكلام المنسوب الى الله تعالى قسمان نفسى قائم بذاته تعالى ولفظى  
 غير قائم به تعالى واما بان يحمل مرادهم من المتعاقبة في الوجود على لازمه  
 الذى هو الترتيب في الوجود بمعنى ان كل جزء منه لو عكس في الترتيب  
 لفسد معناه من غير انقضاء بعض اجزائه عند وجود الاخر بل جميع اجزائه  
 مرتبة موجودة في الازل والابد والتعاقب والانقضاء في السنن القصور الالنه  
 لا يقتضى ذات الكلام المركب من الحروف والاصوات فيكون الكلام  
 النفسى القائم بذاته تعالى متحدا مع الكلام اللفظى وقد بما من حيث قيامه  
 بذاته تعالى وحادنا من حيث قرأنا كما ذهب اليه محمد الشهرستاني والمص  
 فى ثوبه مراد الاشعري وسأنى تفصيله واما بما ذهب اليه المتصوفة  
 من جواز ظهور شئ واحد بالشخص في محال متعددة في زمان واحد  
 كما دونه عن قضيب البيان من انه ظهر في زمان واحد في اماكن مختلفة  
 مستغلا بمحال مختلفة فيجوز ان يكون لكلام الله تعالى وجود وظهور  
 قديم في عالم الغيب المطلق اعنى من حيث قيامه بذاته تعالى ووجود  
 وظهور حادث في عالم الشهود اعنى من حيث قيامه بجسم من الاجسام  
 وهو بحسب الوجود الاول لبس من جنس الحرف والصوت وقائم بذات الله  
 تعالى وبحسب الوجود الثانى من جنسهما وقائم بجسم من الاجسام  
 ولا بأس في ظهور شئ واحد بالشخص في اطوار متعددة باعتبار عالم  
 واحد عندهم فضلا عن ظهوره فيها باعتبار عالين وقد ذهب كثير  
 من الحكماء الى ان الجواهر جواهر في عالم الاعيان واعراض وكيفيات  
 في عالم الازهان وبعض المتكلمين في مسئلة وزن الاعمال الى انها اعراض  
 في هذا العالم وتقلب اجساما نورانية او ظلمانية فتوزن في عالم الاخرة  
 فيخرج لهم منع الكبرى بعد تسليم الصفرى فتأمل قوله فقدح المعترلة  
 في صفرى الح مستدين بان لا معنى للكلام الا الكلام اللفظى المركب  
 من الحروف المتعاقبة في الوجود الحادث بالضرورة ويستحيل قيام الحوادث

بذاته تعالى عند الكل الا الكرامية ومن ههنا يعلم ان النزاع بينهم  
 وبين الاشاعرة يرجع الى النزاع في اطلاق لفظ الكلام على ما عدا اللفظي  
 ولو جوزه كالأشاعرة لما خالفوه ولو لم يجوزه الاشاعرة كالمعتزلة  
 لوافقوه كما اشار اليه التفتازاني في كتبه قوله والكرامية في كبراه  
 لانهم سلموا كون كلام الله تعالى صفة له تعالى ومركبا من الالفاظ الحادثة  
 ومنعوا قدم جمع صفاته تعالى حيث جوزوا قيام الحوادث بذاته تعالى وهو  
 باطل عند التحقيق ومع ذلك ينجه عليهم ان الكلام اللفظي الذي هو كيفية  
 خاتمة بالهواء بالضرورة كيف يكون صفة قائمة بذاته تعالى نعم ينجه مثله  
 على الخبالة لكن يدفع احد التأويلات السابقة ولا يمكن مثل هذه التأويلات  
 في كلامهم والافلا وجه لذهابهم الى عدم صحة القياس الاول كالاتفي وبهذا  
 البيان ظهر اختلال ما قبل ان معنى كونه تعالى متكلما كونه تعالى خالفا  
 لكلام في الغير مخالف للعرف واللفظ انتهى لان اصل التكلم باللفظي  
 في العرف واللفظ ايجاد الكلام اللفظي في الهواء فتأمل فيه جدا  
 قوله ان الكلام المتنازع فيه الخ يعني ان الاشاعرة لا يبايعون  
 المعتزلة في حدوث الكلام اللفظي ولا في كونه مركبا من الحروف المتعاقبة  
 في الوجود وانما يبايعونهم في حدوث كلام الله تعالى بمعنى اخر هو  
 النفس وفي تركيبه منها فلا يرد عليه ان ليس مراد المعتزلة فيما ذهبوا  
 اليه من القياس الثاني الا الكلام اللفظي فكيف يكون الكلام المتنازع  
 فيه بين الفريقين هو الكلام النفسي فقط او اللفظي فقط بل هو ما يطلق  
 عليه كلام الله تعالى حقيقة اذ قد ذهب المعتزلة الى ان كل ما يطلق  
 عليه كلام الله حقيقة فهو مركب من الحروف المتعاقبة في الوجود  
 وكل ما هو كذلك فهو حادث ومنع الاشاعرة صغرهم الكلية وذهبوا  
 الى ان بعض ما يطلق عليه كلام الله تعالى حقيقة يشون النفسي صفة  
 حقيقة له تعالى وكل ما هو كذلك فهو قديم فتأمل قوله وهو معنى  
 قائم بذاته تعالى هذا هو المشهور فيما بين جمهور الاشاعرة لكن يحتمل

ان يكون مرادهم من المعنى ما يقال بل اللفظ اعني المدلولات الوضعية  
 كمعاني القرآن مع قطع النظر عن الدلالة عليها بنظم معين من لغة  
 معينة كالعربية او العبرانية كما يدل عليه احدى الروايتين عن ابي حنيفة  
 حيث جوز صلوة من يترجم القرآن بلغة اخرى او بشرط الدلالة  
 عليها بخصوصيته النظم المنزل من لغة معينة كما يؤيده الرواية الاخرى  
 الصحيحة حيث رجع عن القول الاول الى القول باشتراط الجوار بنظم  
 القرآن وبمختل ان يكون مرادهم ما يقابل العين كما وقع في قول النباه  
 حيث اطلقوا اسم العين على ما وضع بازاء ما يقوم بذاته واسم المعنى على  
 ما وضع بازاء ما يقوم بالغير كالمصادر ليكون صفة الكلام عبارة عن صفة  
 حقيقة ذات تعلق وهي صفة حقيقة منافية للسكوت والافه التي هي  
 الخرس الباطنين وتلك الصفة في الازل صفة واحدة وتشكلت الى الامر  
 والتهى وغيرهما عند التعلقات فيما لا يزال كالعلم والقدرة كما ذكره  
 التفاتراني في شرح العقايد فعلى الاحتمال الاول يكون مرادهم من قولهم  
 يدل عليه الكلام اللفظي الدلالة اللفظية الوضعية وعلى الثاني يكون  
 الدلالة العقلية اذ يستحيل الكلام اللفظي بدون القدرة على التكلم  
 فوجوده من احد يستلزم قدرته عليه عقلا وينجبه على الاحتمال  
 الاول اباحت الاول ان معاني القرآن مثلا بحسب الوجود الخارجى  
 منقسم الى قديم من الواجب تعالى وصفاته والى حادث من الممكنات  
 من الجواهر والاعراض فلا يكون مجموعها وصفا قديما بالضرورة  
 وبحسب وجودها العلمى لبست من الاعميان فلا يكون قديما وان كانت  
 وضاغالياً الثاني ان تلك المعاني المرتبة في العلم الازلى متكررة في الازل  
 فلا يكون الكلام صفة واحدة بالشخص في الازل وهو خلاف ما يدل  
 عليه كلام الاشعري فان كلاما من الصفات السبعة واحد شخصى عنده  
 الثالث انه يستلزم ان لا يكون الكلام التحدى به المكتوب في المصاحف  
 المقرؤ باللسن موصوفاً بالقدم لان التحدى باللفاظ الموضوع



بالفصاحة لا بالمعاني الغير الموصوفة بها مع ان مشاجرة ائمة الدين مع  
 المعتزلة على ذلك الرابع ما اشار اليه المحقق الدواني من انه يستلزم  
 عدم تكفير من انكر كلامية ما بين دفتي المصحف حقيقة مع ان كونه  
 كلام الله علم من الدين بالضرورة وعدم كون المعارضة والتحدى بما  
 هو كلام الله تعالى حقيقة بل بدوالة وعدم كون المقرو والمحفوظ كلامه  
 تعالى حقيقة الى غير ذلك مما لا يخفى فساداه على المتفطن في الاحكام الدينية  
 وفيه نظر لان اضافة الكلام الى الله تعالى حقيقة انما يوجب اختصاصه به  
 تعالى ولا يوجب كونه صفة له تعالى كمنقول الله تعالى فالحق  
 ان كلام الله يطلق حقيقة عند الاشاعة على كل من اللفظي والنفسي مع  
 انهم لا يقولون يكون اللفظي الحادث صفة له تعالى وقد نص عليه  
 العلامة التفتازاني في شرح العقائد وايضا قد اشيرنا الى ان الكلام  
 اللفظي القائم بالهواء لا يكون صفة قائمة باحد من المتكلمين وانما الصفة  
 هناك هو التكلم اعني احداث الكلام مع ان اضافته الى متكلمه حقيقة  
 بلا نزاع نعم يستلزم عدم اكفار من انكر وصفه ما بين الدفتين  
 لكن كونه معلوما من الدين بالضرورة محل بحث لا يخفى وينجبه على  
 الاحتمال الثاني ان كون الصفة الحقيقة واحدة شخصية في لازل متكثرة  
 بذاتها فيما لا يزال غير معقول وانما المتكثر متعلقاتها المنقسمة الى الامر  
 وانتهى وغيرهما فان كان القرآن مثلا عبارة عن تلك المتطقات الحادث  
 هي الكلمات المخلوقة في الاجسام يلزم حدوث القرآن ومخلوقيته  
 وقد عرفت فساداه وان كان عبارة عن المعاني المرتبة المتكثرة في العلم  
 الازلي يتوجه عليه ما يتوجه على الاحتمال الاول من وجوه الابحاث ماعدا  
 الوجه الثاني وهذا يتقدح ما ذهب اليه المحقق الدواني من ان كلام الله  
 تعالى عبارة عن الكلمات التي رتبها الله تعالى في علمه الازلي بصفته  
 القدیمة التي هي مبدأ تأليفها انتهى اذ يرد عليه مثل الوجه الاول قوله  
 وقال بعض المحققين وهو محمد الشهرستاني وبيعه المص ولذا لم يقبل

وقال المص مع انه الظاهر هذا ولكن في بعض النسخ وللص رسالة  
 مستقلة في تحقيق الكلام وحاصله ان الكلام النفسى امر قائم بذاته تعالى  
 شامل للفظ والمعنى يحتمل ان يكون مراده من المعنى ما يقابل اللفظ اعنى  
 المدلول الوضعى كما هو الظاهر من مقابله للفظ لكن عرف ان المدلولات  
 الوضعية موجودات علمية لا خارجية فلا تكون هى ولا المجموع المركب  
 منها ومن اللفظ وصفا قديما وان كان وصفا ازليا ويحتمل ان يكون  
 القائم بالغير وحينئذ لا يصح المقابلة بينه وبين اللفظ لانه معنى بذلك  
 المعنى ايضا الا ان يخص بقرينة المقابلة بما هو وصفة له تعالى على  
 ان يراد به الصفة الحقيقية التى هى مبداء تأليف الكلمات كما اشار اليها  
 المحقق الدوائى او على ان يراد به اللفظ القائم بذاته تعالى وباللفظ  
 الكلام اللفظى القائم بالاجسام وعلى كل تقدير فراده من الشمول اما شمول  
 الكل لجزئه واما شمول الكلى لجزئياته ولك ان تحمل مراده من المعنى  
 على ما يقابل اللفظ ومن الشمول شمول المشروط للشرط بناء على  
 ان كلام الله تعالى عنده هو اللفظ القائم بذاته تعالى بشرط الدلالة  
 على معانيه وقوله غير مرتب الاجزاء لعله اراد به انه امر اجالى بسيط  
 بحسب الوجود الخارجى بحيث لا ترتيب فى اجزائه بحسب ذلك الوجود  
 فى الازل وان كان مرتب الاجزاء فى الوجود العلمى او اراد به انه غير متعاقب  
 الاجزاء فى الوجود الخارجى وان كان مرتب الاجزاء وقوله كالقائم  
 بنفس الحافظ تشبيهه فى مجرد عدم الترتيب بالفعل لامن جميع الوجوه  
 فان القائم بنفس الحافظ موجود علمى لا خارجى ومراده من الامر القائم  
 بذاته تعالى هو الموجود الخارجى ليكون موصوفا بالقدم كما اشار اليه  
 ابن الكمال فى رسالة مستقلة فى ترجيح هذا القول وتلخيص كلام المص  
 فى هذا الباب ان كلام الله تعالى واحد بالنوع كلى صادق على الكلام  
 اللفظى القائم بالاجسام وعلى الكلام اللفظى القائم بذاته تعالى لكن  
 يشخص ذلك النوع فى ضمن الفرد القديم القائم بذاته تعالى يقتضى عدم

التعاقب في الوجود الخارجي أو عدم الترتيب والاختجاب تحت حجب مانعة  
عن استماعه وفي ضمن الفرد الحادث القائم بالاجسام يقتضي محتمل الاختجاب  
والترتيب والتعاقب لعدم مساعدة الالات التي يحصل بواسطتها فيكون  
المعارضه والتعدي بما هو كلام الله تعالى حقيقة ويكون المقرو والمحفوظ  
كلام الله تعالى حقيقة مع كونه وصفا قديما وبهذا البيان تدفع ما ورد  
عليه المحقق الطوسي وتبعه العلامة التفتازاني من ان قيام الانفاذ  
القديم بذاته تعالى خارج عن طور العقل فامل فيه فانه مزال اقدام  
الاعلام قوله وفي كل من القولين ابحاث اما في القول الاول فقد  
اشرنا اليه في وجوه الابحاث واما في القول الثاني فلما اشار اليه المحقق  
الدواني من انه يستلزم كون صفة الكلام متعدد الاوحدات وهو يخالف  
ما ذهب اليه الاشعري وكون الاصوات غير سبالة مع انها من الاعراض  
السبالة وكون الفرق بين يقوم بالقساري من الالفاظ وبين ما يقوم بالباري  
تعالى باجتماع الاجزاء وعدم اجتماعها بسبب قصور الالة وهو  
افاسد لانه يؤدي الى كون بعض صفاته الحقيقية مجانسا لصفات المخلوقات  
لي غير ذلك من المفاسد اقول قد عرفت اندفاع الكل اما الاول فلما  
عرفت من حديث الاجال البسيط وقد جوزه ذلك المحقق في علم الله  
تعالى مع كونه مخالفا لمذهب جمهور المتكلمين فليت شعري بانه لم لم يجوز  
في كلام الله تعالى على ان مراد الاشعري يجوز ان يكون وحدة الكلام  
الذي هو مبدأ التأليف لا وحدة الكلام المؤلف كيف وكلمات الله تعالى  
لا تنفذ ولو كان البحار مدادا واما الثاني فلان تشخص نوع واحد يجوز  
ان يقتضي السبلان في ضمن فرد وعدم السبلان في ضمن فرد اخر كما  
ان تشخص الانسان يقتضي البياض في ضمن الرومي والسواد في ضمن  
الرجمي واما الثالث فلان المجانسة المردودة في الشرع هي المجانسة مع  
الاتحاد في نوع التشخص لا مطلقا الا يرى ان كثيرا من المتكلمين ومنهم  
الامام فخر الدين الرازي ذهبوا الى ان علم الله تعالى من مقولة الاضافة

كلم المخلوق كما لا يخفى هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام فلا يرد عليه  
شيء مما أورده الاعلام والمجد لله على الافضل والانعاه قوله البيت  
للاخطل وهو من البحر الكامل وقيله بيت آخر حيث قال لا نجيب  
من امرى بكلامه حتى يكون مع الكلام اصيلا ان الكلام لفي القواد وانما  
جعل اللسان على الكلام دليلا يعني ايها الحبيبة لا تعمدى على كلام احد  
حتى يقول ما في قلبه ويكون متكلمها ذا اصل اذا صل الكلام ما في القواد  
وما في اللسان فرع ولا اعتبار للفرع بدون الاصل لا يقال كلامه انما  
يدل على اثبات الاصل في الاعتماد والاعتبار لا في الوضع واللغة فلا يدل  
على ان لفظ الكلام حقيقة في النفس ومحاز في اللفظ او مشترك بينهما  
لانا نقول نعم لكن الاستشهاد ههنا ليس من جهة اثبات الاصل بل  
من جهة اطلاق الكلام على ما في القواد بلا قرينة وجعل اللفظ دليلا  
عليه ولذا قال المحشي ومدار الاستشهاد على الكلام الاول ولم يقل على  
اصالته بقى ههنا كلام هو ان النفس مارتبه المتكلم في نفسه ولا تعلم  
وجوده في نفس المتكلم الا بكلامه اللفظي فاللفظي دليل عقلي على النفس  
كما شرنا فان كان مراد الشاعر بما في القواد مطلق النفس سواء كان  
مطابقا للواقع في اعتقاد المتكلم او لا فلا معنى للبيت اذ ليس هناك كلام  
لفظي خال عن النفس وان كان مراده هو النفس المطابق فقط فلا يصح  
جعل اللفظي دليلا على النفس اذ يجب ان يكون الدليل مستلزما للدلول  
والجواب ان المراد هو الثاني لكن مراده من الدليل هو الامارة التي ربما  
يتخلف عنها مدلولها في الواقع كما سيجي تفصيله لا يقال فعلى هذا  
يلزم انحصار النفس في المطابق مع ان من النفس ما ليس بمطلق لانا نقول  
ذلك للزوم بحسب ادعاء الشاعر وتزويل غير المطابق منزلة لعدم  
لا حسب اصل اللغة ولوسلم لجميع كلام الله تعالى مطابق لما في علمه  
والاستشهاد ههنا يتم بمجرد ان الكلام معنى حقيقيا اخر غير اللفظي  
قال الشارح لكننا نورد مسألة متعلقة بنفسها هذا الخ اقول الغرض

قوله سواء كان مطابقا مثال المطابق  
كما اذا وعد الحبيبة باعطائه اسواق كثيرة  
مع التقصد لا عطائها ايها ومثال غير  
المطابق ايضا هو ذلك الوعد مع  
القصه لعدم الاعطاء

من هذه المسئلة دفع ما توجه على صحة المعارضة في المعقولات من انها  
لو صحت لزم تصديق السائل بالتقيضين كما سبشير اليه المحشى وكما صرح به  
شارح الاداب المسمودي حيث قال هذا الكلام تنبيه على جواب دخل  
مقدر على المعارضة المذكورة ههنا وتقريره ان يقال لا يمكن للسائل  
ان يعارض المعلن في الادلة العقلية لان السائل اذا سلم دليل المعلن  
وصدقه يلزم ان يصدق المدلول ايضا لان تصديق المألوم يوجب  
تصديق اللازم وتسليمه فعلى هذا يلزم ان يكون استدلال السائل على  
ما يناقض المدلول موجبا لتصديق المتناقضين وهو محال انتهى ونحن  
نقول ههنا بحث اما ولا فلاته تجوز المعارضة فيما لم يسلم دليل المعلن  
بلا محذور وفيما سلم باطراد الباب والجواب لعله لم يعتبر التجوز بالاطراد  
واورد الدخيل على قولهم كل معارضة في المعقولات جائزة بان بعضها غير  
جائزة وهى التى كانت فيما سلم دليل المعلن وذلك لان شارح الاداب لما  
خص الغصب بالاستدلال على بطلان المقدمة المعينة عقيب منعها  
فهو ليس ممن يجعل النقص والمعارضة تعصين مقبولين لاجل الضرورة  
ولو سلم فالضرورة انما يتحقق فيما سلم السائل دليل المعلن لا فيما لم يسلم  
فالجائز لقصد اطراد الباب هو المعارضة في صورة عدم تسليم دليل  
المعلن لا المعارضة في صورة التسليم فانها جائزة لاجل الضرورة  
لا لاطراد واما ثانيا فلاته انما يلزم التصديق بالتقيضين لو توقف صحة  
المعارضة على الحكم بصحة الدليلين المتعارضين وهو ممنوع بل كل معارض  
حاكم بفساد احد الدليلين لا على التيقين بل غاية ما يستلزمه صحة  
المعارضة المذكورة عدم تصديق شئ من التقيضين لما نفع الدليلين  
في ثبوت المقضى ولذا تساقطا فالصواب ان يدفع ذلك الدخيل بهذا  
لا بما ذكره اذ كون كل معارض حاكما بفساد دليل المعلن مخصوصه  
محلى نظر والا لا توقف المجتهدون عند تعارض الادلة كما لا يخفى واما  
ثالثا فقد ظهر ان الاول للشارح ان يورد هذه المسئلة في بحث المعارضة

قوله يجوز المعارضة فيما لم يسلم  
كل في المعارضة بعد البيع

نعم اوردها المسعودي وشارحه في المسئلة الثانية من الحكمة عقيب  
المعارضة في المعقولات لكن ذنب المص على مسئلة الكلام دابل  
منقول عن الشارع فلا يكون معارضته معارضة في الادلة العقلية  
وهو ظاهر اللهم الا ان يقال المعارضة بقوله انه تأدية الحروف الحادثة  
معارضة الدليل العقلي للنقل بناء على ان استحالة قبيل الحوادث بذاته  
تعالى ثابتة بالادلة العقلية فذلك المعارضة في حكم في المعقولات على  
ان الشارع لم يرتض وجه التخصيص بالمعارضة في المعقولات فلذا اوردها  
بعد المعارضة في المثال كالمسعودي وشارحه قوله فيه ان دعويهم  
الح اى انما يرد ما اورده الشارع من منع دلالة دليلهم على مدعاهم  
لواخذوا في مدعاهم لفظ القوة بمعنى التلازم وليس كذلك وانما اخذوا  
كاف التشبيه الدالة على كون المعارضة مشابهة للنقض في وجود  
معنى ابطال دليل المطلق في كل منهما ولا يخفى ان مجرد استلزام المعارضة  
لنقض كاف في دعوى المشابهة وان لم يكف في دعوى التلازم من الجانبين  
ولما توجه عليه ما قيل ان شارح الاداب المسعودي صرح بلفظ القوة  
في هذا المدعى في مواضع من الفصل الثاني من كتابه بادر الى العلاوة  
فقال على اب الظاهر من القوة الح اى لو سلم ان مدعاهم كون المعارضة  
في قوة النقص فانما يرد ذلك لو كان القوة بمعنى التلازم كما في قول المنطقيين  
المهملة في قوة الجزئية وهو ممنوع فان معنى التلازم مصطلح اهل المعقول  
في باب المحصورات لا في كل باب ولا مصطلح غيرهم فحمل القوة عليه  
في كلام اهل هذا الفن بعيد وايضا ليس النقص عبارة عن مجرد الحكم  
الباطني بطلان دليل المطلق بل عن الحكم الظاهري بذلك مع شاهد  
كاسبق فليس المعارضة نقضا بالفعل ولا مستلزما له بل من شأنها  
ان يكون نقضا بان يقال لو صح دليلك لما قام على خلاف مدلوله دليل  
لكنه قام عليه فانظروا ان مرادهم من القوة ما يقابل الفعل اعني  
الامكان الاستعداد المفهم يكون الشيء من شأنه ان يكون وليس مكان

وماذ كروه في بيان هذا المدعى دال عليه كما لا يخفى وقول فيه نظر  
من وجوه اما اولها فلان من النقوض ما لا يستلزم المعارضة كالتنقض  
باستلزام الدور او التسلسل فكيف يدعى الشارح المحقق حل القوة  
في كلامهم على معنى التلازم من الجانبين واما ثانيا فلان حل القوة  
في كلامهم على الامكان الاستعدادي ينافي غرضهم من سوق هذا الكلام  
اذ قد عرفت ان غرضهم دفع ما يتوجه على صحة المعارضة في المقولات  
من انها لو صححت لزم تصديق السائل بالنقض لان امكان النقض  
غير كاف في دفعه بل لابد من النقيض بالفعل اللهم الا ان تحمل القوة  
على القرينة من الفعل بناء على ان تلك المعارضة مستلزمة للابطال  
الباطني وان لم يكن ذلك الا بطلان نقضا بالفعل كما يؤيده التشبيه في وجود  
معنى الابطال واما ثالثا فلان الثابت بالمعارضة مقدمة واحدة  
من مقدمات دليل النقض على مقتضى ما صورها استلزامها لايه ومن البين  
ان ليس من شأن المقدمة الواحدة ان يكون دليلا فليس النقض  
بالقوة القرينة لا بمجموع المقدمات المتفرقة فالظاهر ان مراد الشارح  
من القوة ايضا ما يقابل الفعل وحاصل كلامه ان ما ذكره في بيان  
هذا المدعى انما يدل على ان كل دليل معارض فهو منقوض بالقوة وهو  
لا يستلزم كون كل معارضة نقضا بالقوة لان امكان الحمل بين المشتقين  
لا يوجب امكان الحمل بين مبدئي الاشتقاقين فكما ان صحة الحمل بين الكاتب  
والضاحك لا يوجب صحة الحمل بين الكتابة والضحك فكذا صحة الحمل  
بين الدليل المعارض والمنقوض لا يوجب صحة الحمل بين المعارضة  
والنقض بل الحمل بينهما ممنوع لما عرفت في الوجه الثالث وغاية  
ما ذكره استلزام المعارضة للنقض وهو لا يكفي في كونها نقضا بالقوة  
الا يرى ان وجود ممكن ما يستلزم وجود الواجب بالذات وليس من شأن  
الممكن ان يكون واجبا بالذات في شيء من الازمنة كما لا يخفى ولكن قوله  
اذ ما له الاستلزام محل نظر اللهم الا ان يحمل النقض في كلامهم

على الإبطال الباطني الكافي في غرضهم من دفع المحذور السابق وهو  
بعد ذلك منظور فيه لما اشرنا من ان غاية المعارضة هو الحكم ببطلان  
احد الدليلين لابعينه لابطلان دليل المعلن بخصوصه اللهم  
الاجسب ادعاء السائل في ظاهر حاله حيث نصب نفسه للهدم فتأمل  
قوله - والحاصل ان جعل الأدلة الخ لما توجه على الشارح انهم  
لم يجعلوا كل دليل عقلي يقينا دفعه بوجهين احدهما ما ذكره بقوله  
ان جعل الأدلة العقلية امارات تدل الخ وثانيهما ما اشار اليه بقوله  
وايضاً لا بد لهم من هذا الفرق حتى يتم الخ واقول الجاعلون لكل دليل  
نقلى امارات عقلية شرزمة قليلة من المتكلمين ومذهبهم مردود في نفسه  
والا لما ثبت الغرض والحرام بالأدلة العقلية ولما ثبت بها الحدود المندرجة  
بالشبهات فكيف ينسب ذلك الجعل الى الجمهور القادحين فيه بما ذكرنا  
فالجواب ان قولهم اذهم امارات الخ مبنى على التغليب ومرادهم اعم  
من الامارات حقيقة ومن الأدلة العقلية القطعية الشبهة بالامارات في جواز  
تخلف مدلولاتها عنها وان كان ذلك التخلف بطلانها وتحقق مرادهم  
ان كل دليل صحيح عقلياً او نقلياً قطعياً او ظاهرياً مشروط باستلزام العلم به العلم  
بالمدلول لكن البراهين العقلية منها كما انها مشروطة بالاستلزام  
بين العليين كذلك مشروطة بالاستلزام بين المعلومين بمعنى انها متى وجدت  
في الواقع يستحيل ان لا توجد مدلولاتها فيه ايضاً بخلاف الامارات  
العقلية لما مر غير مرة من ان حصول الظن من شيء لا يتوقف على الاستلزام  
الكلي الذاتي بين المعلومين كما في الاستقراء التمثيل وبخلاف الأدلة العقلية  
عقلية كانت او قطعية لانها قابلة للنسخ والتخصيص فليس تخصيصهم  
بالمعارضة في المقولات لاجل ان المعارضة في غيرها لا تستلزم النقص  
كما وهمه الشارح والمحشى ضرورة ان صحة احد الدليلين المتعارضين  
عقليين كانا وتقليبين برهانيين كانا او امارتين او مختلفين تستلزم بطلان الآخر  
لفقد شرط من شروطه كعدم النسخ والتخصيص بالنسبة



الى الادلة العقلية بل لاجل ان توهم لزوم التصديق بالنقيضين مخصوص  
 بما اذا كانا رهاين عقليين من بين تلك الصور اذ مع احتمال عدم الاستلزام  
 الذاتي بمثل النسخ والتخصيص في الادلة العقلية ومع احتمال حصول  
 الظن بدون الاستلزام الذاتي في الامارات العقلية لا يلزم التصديق  
 بالنقيضين وانما يلزم فيما اذا كان الدليلان رهاين لما عرفت انهما  
 مشروطان بالاستلزام الذاتي ولا يقبلان النسخ والتخصيص عن ذلك  
 الاستلزام في وقت من الاوقات بوجه من الوجوه فاندفع ما ورده الشارح  
 عليهم ويتابعه المحسني في ذلك وظهر اختلال قوله وايضا لا بد لهم  
 من هذا الفرق الخ لان مقصودهم من عدم استلزام المعارضة للتصديق  
 المدكور انهم لم يكن هذا الفرق وانما يحتاج اليه من توهم لزوم التصديق  
 بالنقيضين لامن دفع ذلك التوهم قوله وجعل الادلة العقلية ملازومات  
 بدل الخ لاجل الحاجة الى هذا الاستدلال لان عدم اعتبار اللزوم في العقلية  
 مصرح به في كلامه بقوله بخلاف الادلة العقلية فهو تطويل بلا طائل  
 قوله وكل من الفرقين محل بحث اقول قد عرفت ان مرادهم من الاستلزام  
 المتعبر في العقلية اعني القطعية دون العقلية هو الاستلزام الذاتي  
 بين العلمين وهو كذلك وان كان الاستلزام بين العلمين معتبرا في الكل  
 فوضيح الفرق واحمل عقدة الاشكال قوله الظاهر انه من قبيل  
 عصف الاخبار على الانشأ الذي هو قوله ولتختم الكلام فيما لا محل له  
 من الاعراب وانما قيد به لجوازه فيما له محل من الاعراب كما في قوله تعالى  
 قالوا احسن الله ونعم الوكيل كما فصله الشريف في حاشية المطول الا ان  
 يقال الظاهر ان يحمل الاول على الاخبار كالثاني فتفقان في معنى الاخبارية  
 وان اختلفنا لفظا فيصم العطف لان المانع عن حوز العطف اختلافهما  
 لفظا ومعنى او معنى فقط واصله مبنى على جعل هذه الجملة معطوفة على قوله  
 نورد مسئلة على معنى نورد مسئلة ونختم الكلام في تلك المسئلة على هذا  
 القدر او على جملة البسمله اى ابتداء بسم الله ونختم الكلام في الكتاب على

هذا القدر لا يقال او مبني على جعل هذه الجملة المعطوف عليها للاستئناف  
او للاعتراض على رأى من جوزه في ختام الكلام . لانا نقول كما يجوز  
الاستئناف والاعتراض في الجملة الاولى كذلك يجوز في الجملة الثانية لكن  
ماعد احتمال العطف والحالية غير ظاهر والاراد مبني على الظاهر كما  
اشار اليه في صدر البحث فلا يندفع الاحتمال الظاهر فلذا جعلنا  
هذه الاجوبة مبنية على الظاهر ولهذا لم يلتفت اليهما ومن غفل  
عنه دفع الاراد المذكور بهما مجازا بقرينة ظاهرة هي امتناع ذلك  
العطف عند البلغاء فلا بد من تأويل احدي الجملتين اما بان يستعمل  
الجملة الاولى الانشائية في الاخبار بوجوب الختم على هذا القدر لئلا  
ينجر الى الاملال على سبيل الاستعارة كقلى قوله عليه السلام فليتوا  
سقطه من النار او يستعمل الجملة الثانية الخبرية في معنى الانشاء مجازا  
ايضا ويؤيده ان كون مرجع كل شيء اليه تعالى فقط معلوم من كتاب الله  
تعالى فليس في الاخبار به ولا في لازمه فائدة فيحمل على اظهار الاخلاص  
بانا لانطلب في مقابلة هذا التأليف اجرا من غيره تعالى على نحو قوله  
تعالى رب انى وضعتها اتى او يحتمل على معنى ولدفع اليه تعالى فقط  
في الامور كلها وفي جميع الاحوال لانشاء الرجوع للسائق والى الثاني  
اشار بقوله او يحتمل الثاني على الانشاء كذلك اى مجازا وانما اخر  
التوجيه الثاني مع ان حل الجملة الثانية على الانشاء اظهر من حل الاولى  
على معنى الاخبار لما ذكرناه من المؤيد ولان منشأ الاحتياج الى التأويل  
هو الجملة الثانية فاركانه فيها الاولى لان الوجه الثاني يتوجه عليهما فانقل  
الكلام الى الجملة الاولى بناء على ان الاستئناف والاعتراض غير ظاهر  
فاذا عطف على جملة توردمسئلة او على جملة البسملة يلزم الوقوع فيما  
هرب الهمم الا ان يدعى ظهور الاستئناف والاعتراض في الجملة الاولى  
او يحتمل جملة توردمسئلة او جملة البسملة على معنى الانشاء مجازا ايضا ونحن  
نقول الاولى ان يعطف الجملة الثانية على جملة البسملة اى بسم الله

البداية واليه المرجع والنهاية او يجعل الواو للجمال عن فاعل لتختم اى حال  
 كون رجوعنا اليه تعالى فقط لكن ان اريد بالمرجع ما يعم الرجوع الفلي  
 فالحال مقارنة والا فقدره اى حال كوننا مقدرى الرجوع اليه تعالى  
 فقط في عاقبة الامر فليأمل او يجعل العطف المذكور من قبيل عطف  
 الفصه على الفصه من غير اعتبار الاخبارية والانشائية اى مع قطع  
 النظر عن اختلافهما خبرا وانشا اذ ليس النظر في هذا العطف الى نفس  
 المجتئين بل الى مناسبتها في الغرض فكلما كانت المناسبة اشد كان  
 للعطف احسن كذا قالوا ولعل المناسبة ههنا ان الغرض من طلب الختم  
 على هذا القدر الغير المل بيان ان هذا القدر مما يكثر به الانتفاع والرغبة  
 والغرض من افادة تعال برجوع الامور اليه بيان ان الانتفاع  
 لا يحصل الا بارشاده تعالى وتوفيقه ولا يخفى المناسبة بين هذين الغرضين  
 قوله واعلم الخ واعلم ان نسخ المحشى لما كانت مختلفة جدا بذلت  
 جهدى في تيسير فتحها عن سعيها بقدر الامكان واستقصيت الكلام  
 في هذا الشأن وحقيقة لرام عند الملك العلام وقد استقرت سفينة القلم  
 على جودى الانعام في اليوم الثاني عشر من شهر جمادى  
 الثانية سنة تسع وثمانين بعد المائة والالف  
 من الهجرة النبوية عليه افضل الصلوات  
 والسلام

قد اصترح فلم الطبع من عنوان استنكابة هذا الكتاب بعون الله الملك  
 العزيز الوهاب من تعليقات الفاضل الشهير بكنبوى على مير الاداب  
 فرحم الله المؤلفين وقاطبة المؤمنين طوبى لهم وحسن مأب بمحبة  
 سلطان سلاطين العظام ادام الله دولته الى يوم القيام يسر الله حسن  
 ختامه باضئف العباد مفتقر الى عفوره يوم المهاد السيد عبد الرحيم محب  
 جعل الله فعله موافقا لما يرضه ويحب في اواخر شوال المكرم في سلك  
 شهرور سنة اربع وثلثين ومائتين والالف من هجرة من له العز والشرف













Library of



Princeton University.